

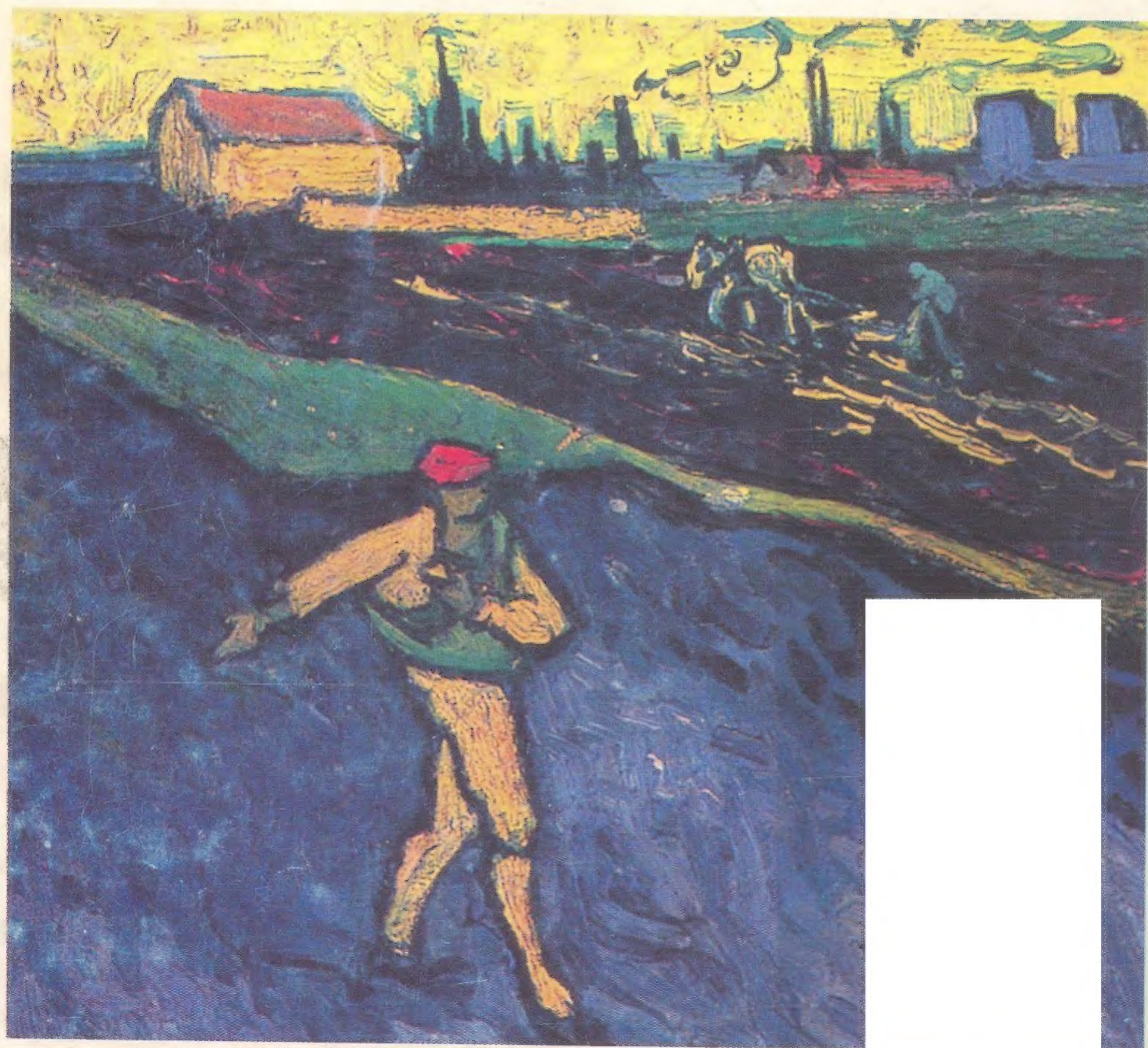
فرننان برودل

هوية فرنسا

المجلد الثاني: الناس والأوسياء

ترجمة: بشير السباعي

★★



المشروع القومي للترجمة

هوية فرنسا

المجلد الثاني

الناس والأشياء

الجزء الثاني

تأليف

فرنان برودل

ترجمة

بشير السباعي



المركز الفرنسي للثقافة والتعاون
قسم الترجمة والنشر



القاهرة

٢٠٠٠

هذه ترجمة لكتاب:
L'IDENTITÉ DE LA FRANCE
Les hommes et les choses

**

تأليف:
FERNAND BRAUDEL

إصدار:
FLAMMARION
Paris, 1995

لوحة الغلاف:
ف. فان جوخ. ناثر البلور.

الجزء الثاني

**"اقتصاد فلاحى"
حتى القرن العشرين**

الفصل الثالث البنى التحتية الريفية

بقدم هذا الفصل والفصل الذي يليه، من منظور الأجل الطويل، رؤية للحياة الاقتصادية الفرنسية في الماضي. ولن أتبع مصائرهما إلا اعتباراً من عام ألف أو، وهذا أفضل، اعتباراً من عام ١٤٥٠، حيث تصبح الشواهد كافية لطرح المشكلات الكبرى بشكل يسمح لنا بالأمل في إدراكها وفهمها. إلا أن هذا المدى الزمني، بالرغم من اختزاله بهذا الشكل، إنما يظل مشيراً. ثم إنه يتوجب التوصل إلى تاريخ اقتصادي عميق. ولهذا السبب ولأسباب أخرى كثيرة، يتطلب المنطق إيلاء الأولوية للأرياف الفرنسية، والبدء منها، والحكم على مجمل هذه الحياة الاقتصادية من زاوية دور هذه الأرياف. وهذا هو ما يعلنه عنوان هذا الفصل. لكنني لست أنا الذي ابتكرت تعبير الاقتصاد الفلاحي الذي سوف استخدمه كثيراً. لقد استعرت، على علته، من مقال حاسم ومُحرَّر لدانييل تورنيه، ظهر في مايو/ أيار - يونيو/ حزيران ١٩٦٤ (١)، حاول فيه تحرير خطابنا المعتادة من صيغها الفارغة، بما في ذلك صيغة النمط الآسيوي للإنتاج، والتي كانت رائجة آنذاك.

وبطبيعة الحال، لم يقصد تورنيه بـ "الاقتصاد الفلاحي" مجرد القطاع الزراعي الذي يشتمل عليه كل اقتصاد والذي كان، في الماضي، حاضراً بشكل مهيمن. لقد كان هدفه يتمثل في تعريف نمط من اقتصاد عام تعتبر فيه الحياة الزراعية مهيمنة بالقياس إلى النشاطات الأخرى التي ترتبط بها بالضرورة، ومن شأنها، في الواقع، أن تتوسع وتتطور تدريجياً على حسابها. ويرى دانييل تورنيه أن النسبة بين النشاطات الريفية والنشاطات غير الريفية هي السمة الرئيسية التي تعرف المجتمعات وتميز بينها. ويمكن أن يقال إن مجتمعات الغرب أمس (كمجتمعات كثير من البلدان النامية اليوم) تظل في مرحلة الاقتصاد الفلاحي متى توافرت فيها الشروط التالية:

- إذا كانت الزراعة، كجزء لا يتجزأ من الاقتصاد، مسئولة عن نصف (أو أكثر من نصف) إجمالي الإنتاج؛

- إذا كان نصف (أو أكثر من نصف) السكان منخرطين في العمل الزراعي؛

- إذا كان نصف (أو أكثر من نصف) الإنتاج الزراعي يتم عبر أسر معيشية فلاحية أو بالأحرى عبر عائلات فلاحية (خلافاً للضياع الكبيرة، سواء أكانت مولوية إنسية إلى

المولى أو السيد الإقطاعي . - المترجم} أو بورجوارية أو رأسمالية). وهذا المجتمع الفلاحي قد يتم استغلاله بأشكال متباينة، على أن الشيء المهم هو أنه يحتفظ بقدر معين من الاستقلال ويظل على اتصال مباشر بالسوق . وبالإضافة إلى ذلك، لابد للاقتصاد المعني أن يكون أيضاً متطوراً بما يكفي لوجود:

- شكل معين لدولة ذات وجود فعال، مع ما يرافق ذلك من وجود جهاز دولة في حالة سوية، يتميز بهذا القدر أو ذاك من الانتشار المؤثر؛
- تفاعل وتبادل منتظم بين المدن والأرياف .

تلك هي معايير الاقتصاد الفلاحي كما طرحها دانييل تورنيه، والتي سوف أتبناها، كما هو واضح، لتحقيق ما أسعى إليه . وسوف يلاحظ القاريء أن هذه المعايير، دون حاجة إلى دفعها إلى نتائجها المنطقية، إنما تشير إلى نظام، إلى كُُلِّ متماسك؛ والعثور على مكان للمدن وللدولة ضمن هذا النموذج إنما يعني أننا نسمح أيضاً بمجال لشكل معين للتنظيم وللصناعة ولمختلف أنواع التبادل وللائتمان، بل وللمراحل الأولى للرأسمالية . كما أن من الواضح أن مصطلح "فلاحي" إنما يشد الانتباه، بحق، إلى الأهمية القصوى للزراعة: فالريف هو أساس كل شيء آخر، وهو ينسرب في كل شيء آخر؛ وليست النشاطات الأخرى غير جزر في وسط البحر - لكنها جزر لا يمكن تجاهلها .

والحال أن كل بلد من بلدان أوروبا قد اجتاز قروناً كالاقتصاد الفلاحي . وبشكل أسرع أو أبطأ، ابتعدت كلها عن هذه المرحلة . وكانت فرنسا أبطأ من بعض جاراتها ولا شك أن هذا التخلف قد ميز مسار التاريخ الفرنسي . وحتى وقت متأخر كعام ١٩٤٧، كان لوي شوفالييه ما يزال يكتب عن فرنسا التي يشكل فيها "الفلاحون، بمعنى من المعاني، الوعي التقليدي للبلد، وإمكانياته ولحدوده . فعبر الفلاحين وحدهم يمكن لفرنسا أن تحوز في أية لحظة وعياً دقيقاً بما قد تجرؤ على عمله وما يجب أن ترفضه" (٢) . والحال أن الزراعة، التي هي درع وحماية، إنما يجري النظر إليها هنا على أنها إنما تعبر عن "مفهوم معين لفرنسا" . ولكن هل يجب لنا أن ننظر إلى هذا الشاغل، هذا الواقع الأساسي، هذا البطء في التطور والتغير، باعتباره شيئاً حسناً بالنسبة لفرنسا (أرتاب في ذلك) أم باعتباره شيئاً سيئاً، كما يعتقد الآن كثيرون من المؤرخين؟

بدلاً من الإجابة عن هذا السؤال، سوف نسأل كيف ولماذا وبأية تكلفة احتفظت

فرنسا بسكان فلاحين حجمهم رائد عن الحد وفائدتهم متناقصة. هل يجب أن نلقى باللوم على السمزايا الطبيعية للبلد، والتي تمكنت من إطالة أمد صدارة الزراعة إلى ما وراء الحد الزمني المعقول، حتى في الظروف المناوئة لذلك؟ أم يجب بالأحرى أن نلقي اللوم على تاريخ طويل للروح المحافظة يعززه قصوره الذاتي كما يعززه قدر معين من النجاحات التي لا تنكر، تاريخ كان من الصعب الخروج منه بين عشية وضحاها؟ هذه الأسئلة سوف تتخلل الفصل التالي بل ومجمل بقية هذا المجلد.

I

كم من القرون عاشت فرنسا في "اقتصاد فلاحى"؟

المسألة الأولى التي يتعين تحديدها هي مسألة الحدود الزمنية: فعلى أي مدار زمني ممكن للمرء أن يرصد نموذج الاقتصاد الفلاحي وهو فاعل بالفعل وأن يستخلص منه لدروس والمنظورات التي نبحت عنها؟ من الواضح أن النموذج يتشكل عندما يكون حد عناصره مرئياً بشكل واضح؛ وهو يصبح فاعلاً بمجرد توافر جميع عناصره؛ وقد تدهور تدريجياً، مع تلاشي سماته الأساسية واحدة فواحدة.

والحال أن المدن والأرياف، أي النظام والقيود، كانت موجودة بالفعل في غالبا لرومانية بلا ريب. ولعل سابقاتها، غالبا المستقلة، حالة أكثر عرضة للشك. إلا أنه حتى في عصر المدن الغالية - الرومانية، من المحتمل أن النموذج لم يكن فاعلاً بشكل شامل، حيث إن الفيللات وعملها العبودي في الريف تتناقض مع شرط حدده دانييل نورنيه، أي أن نصف الانتاج الزراعي على الأقل يجب أن يتم عبر وحدات عائلية تتمتع بدرجة من حرية الفعل^(٣). ومن المؤكد أنه كان هناك بعض الفلاحين المستقلين في غالبا الرومانية، إلا أن من الأرجح أنهم لم يكونوا مسئولين عن الحصص الأعظم في الانتاج. ثم إن المدن كانت آخذة في الانحطاط، وقبل انقضاء وقت طويل كانت قد أخذت في إخلاء السبيل أمام الفيللات المدعوة للعب دور قيادي؛ وقد سار هذا يداً بيد مع بعثرة للأرض واختزال حضور الدولة، بما يمثل تمهيداً للنظام المولوي الذي سوف نبثق إلى الوجود بعد ذلك بعدة قرون. والحال أن الاقتصاد الفلاحي المتطور لن يظهر، ن لم أكن مخطئاً، إلا بعد نقطة التحول الحاسمة نحو العام ألف والانفجار السكاني لذي مس المناطق الريفية في فرنسا وأوروبا على حد سواء. وسوف أحاول بعد قليل أن بين إلى أي مدى كان هذا الاقتصاد قد أخذ يبدى بحلول ذلك الوقت سماته الضرورية في شكل متطور إلى هذا الحد أو ذاك بالطبع). إلا أنه لا يمكن أن يكون هناك شك بـير أو مفاجأة كبرى فيما يتعلق بالتاريخ الأول الذي يصبح فيه ملحوظاً.

حتى اليوم

إن الشيء المثير للدهشة - ولا شك أن الدهشة كانت أعظم في الماضي القريب،

بالنسبة لجيل مارك بلوخ - هو أن يكون هذا الاقتصاد الفلاحي قد دام كل هذا الزمن في فرنسا، حتى القرن التاسع عشر بل وبعده. فالمزارعون الفلاحون، سواء أكانوا شاغلين مالكين للأرض أم مستأجرين أم محاصيين، كانوا يفلحون نحو ثلثي الأرض نحو عام ١٨٤٠، وفقاً لمصدر موثوق به، هو المهندس الزراعي ليلان دو شاتوفيو(٤)؛ وبحلول عام ١٨٨١، نجد أن الدخل من الزراعة، بالرغم من أنه كان قد قل إلى حد ما، كان ما يزال يمثل نحو نصف الدخل القومي الإجمالي؛ وبحلول عام ١٩٣١ فقط، كان السكان الحضريون في موقع يسمح لهم أخيراً بأن يتجاوزوا من حيث عددهم عدد سكان الريف الذين كانوا يشكلون الغالبية حتى ذلك الحين. وهكذا فإن الأرياف الفرنسية، المثقلة بحقائقها الواقعية الأساسية وبكوابحها وبمتطلباتها، ربما تكون قد شكلت حساب التاريخ الفرنسي الذي يجب أن نرجع إليه إذا كنا نريد فهم أي شيء عنه. والواقع أننا لم نشهد إلا في السنوات الأخيرة ذلك الترحيح السريع والكارثي وغير المتوقع لفرنسا الفلاحية تلك التي وصلتنا عبر العصور.

وقد ألقى موريس بارودي مرثيتها التأبينية الموجزة في كتابه الأخير، الاقتصاد والمجتمع الفرنسي منذ عام ١٩٤٥: "إن الزراعة التي كانت ما تزال في عام ١٩٦٨ «الصناعة القومية القائدة» من زاوية العمالة، حيث كانت تستوعب ٣,١٢٥,٠٠٠ نسمة من السكان القادرين على العمل، لم تستخدم في عام ١٩٧٧ غير عمل ٢ مليون من الناس"(٥). وقد حدث التحول في أقل من عشر سنوات. ومن شأن نتائجه، التي تعد جد واضحة اليوم، أن تدهشنا بشكل أكثر حدة من السيورة نفسها، وذلك بالانقلابات التي أحدثتها وبتفريغ إقليم بعد آخر من السكان، وبالهجرة من الريف، وبالتوسع الملحوظ للمدن، التي نمت كلها نمواً مثيراً. ولم يكن بالإمكان أن يتخيل مارك بلوخ مثل هذا التحول الحاد، مثل هذا الانقلاب، عندما نشر في عام ١٩٣١ الخصائص الأصلية للتاريخ الريفي الفرنسي، كما لم يكن ذلك بوسع دانييل هاليفي، عندما زار في عام ١٩٣٤ المناطق الريفية لوسط فرنسا مثلما يذهب الناس للحج إلى الأرض المقدسة(٦).

ومادام الأمر كذلك، فإن المشكلة التي تواجهنا هي كيف نربط الاعتبارات العادية والكلاسيكية التي يطبقها المرء على سيورة طويلة الأجل بانقلابات وبكوارث الحاضر: فهذه الأخيرة تقدم الخاتمة الضرورية، شئنا ذلك أم أبينا، لقصة تطور محجوز، كان محكوماً عليه أن يظل لزمن طويل مكبوحاً وبطيئاً. ويتعين علينا أن نعدل منظورنا وأن

نُدرج القرن التاسع عشر - إلى حد ما - (والذي كان ينظر إليه في السابق كقرن فخور بما تحقق فيه من تقدم وكقرن ثوري وحداثي وتحديثي) في ذلك الماضي الذي لم يكن ذلك القرن غير تجسيد لتشنجاته العنيفة الأخيرة التي استمر بعضها حتى زماننا.

وهكذا ففي تباين مع فرنسا ريفية لم يكن قد تغير فيها غير القليل ظهرت، في الماضي القريب نسبياً، القطاعات الحديثة النشطة في الصناعة والخدمات الحضرية والنقل والجوانب الجديدة الكثيرة للحياة الفرنسية. في ركن واحد نجد الابتكارات وفي ركن آخر نجد الروح المحافظة. والحال أن ممثلي فرنسا الحديثة كانوا قد سخروا واستهزأوا على مدار زمن طويل من فرنسا الأخرى، القديمة، وشجبوا عبء قصورها الذاتي. وبحلول القرن الثامن عشر بالفعل، كان ساكن المدينة في بروفانس يصف الفلاح بأنه "بهيمة خبيثة وشريرة، حيوان بري، لم يتحضر إلا جزئياً" (٧). وبوسع المرء أن يصنف أنطولوجيا كاملة تتضمن مثل هذا النوع من الملاحظات الشهيرة في القرن التاسع عشر، عندما أصبحت من المألوفات. ومن المؤكد أن هذا دليل على أن الاقتصاد الفلاحي الأساسي كان متواصلاً بشكل كئيب وكان يحبط رغبات ويقاوم جهود فرنسا الأخرى تلك التي كانت جد تواقفة إلى الدخول كلية في محفل الأمم الصناعية. وقد اشتكى جاك لافيت (١٧٦٧ - ١٨٤٤)، رجل البنوك والسياسي، من أن فرنسا القرن التاسع عشر حسنة النوايا كانت تحاول بيع منتجاتها إلى مستهلكين كانوا مايزالون يحيون في القرن الرابع عشر الذي عضه الفقر (٨). وعندما كتب في عام ١٨٢٤، اعتبر البلد منقسماً بشكل واضح إلى بلدين: "قد تجد مراكز استثمارية قليلة ومقاطعات قليلة شاركت في الحركة الصناعية لعصرنا، حيث رأس المال وفير ويمكن أن يتوافر بتكاليف جد متواضعة؛ لكن كل بقية البلد رازح تحت نير الجهل والروتين والبؤس؛ وقد نهشه الربا وتخلف كثيراً عن فرنسا التي يمكن تسميتها متحضرة" (٩).

لقد كان يصف من ثم استمرار وجود فرنسا فقيرة، بائسة، بريئة، مزعجة، تشكل عبثاً على ما عداها، فرنسا عازمة أو مضطرة إلى العيش متقشفة إلى أقصى حد ممكن، فتقتصد في الملح أو في أعواد الثقاب الرديئة السيئة التي تحصل عليها من المهريين؛ وتقلب الرماد على النار كل ليلة حتى تظل موجودة في الصباح التالي؛ ولا تخبز الخبز إلا مرة واحدة في الأسبوع، إن خبزته أصلاً؛ وتكتفي بملبس واحد من ملابس يوم الأحد، للرجال أو للنساء، وهذا الملبس الواحد لا يمكن تغييره على مدى العمر، وتنتج كل شيء في المنزل إن كان ذلك ممكناً (الطعام، الملابس، السلع الاستهلاكية

للمنزل وللأسرة المعيشية)، كفلاحي الكوريز الذين كانوا مايزالون في عام ١٨٠٦ "يلبسون ثياباً خشنة منسوجة من صوف أغنامهم، كانوا يصنعونها بأنفسهم" (١٠)؛ وتنام إلى جانب حيوانات المزرعة التي تعطي الدفء في الشتاء؛ وتستغني عن المنتجات الصحية التي تعتبر اليوم ضرورية والمتوفرة الآن بشكل واسع (١١)؛ وتقتصد في استخدام الشموع "بمتابعة الشمس خطوة خطوة"، أو حتى بالاستيقاظ قبل شروقها. "إن معظم السكان [يستيقظون] قبل الفجر، وفي كل مكان [يُتلى] القداس الأول للنهار في الشتاء في البصيص الأول لنور الفجر" (١٢).

والواقع أنه بقدر استمرار وجود ذلك العالم الفلاحي القاسي، الذي يتطلب عملاً شاقاً، الجامد والذي ما يزال بوسع الناس من جيلي تذكره - وهو عالم أحبيانه، بألوانه وبعاداته وبدرأيته الحميمة بالأرض وبحاجاته المتواضعة وبحسه المشترك العميق - تميز تاريخ فرنسا وحياة الشعب الفرنسي بأسس مختلفة تماماً، برنين مختلف؛ بعلاقة مختلفة مع الطبيعة.

بل إن بول ديفورنيه، وهو رجل من جيلي يتمتع بمعرفة عن سافوي في ماضيها وحاضرها لا ينافسه أحد فيها إنما يعتقد أن "الحضارة النيوليتية قد استمرت حتى أيامنا تقريباً، بالثور وبالحصان". وقد يبدو هذا الكلام مسرفاً إلى حد ما. إلا أنه، كما يستطرد: "في الحقول القريبة من منزلي الريفي، حيث ما يزال بوسعي اكتشاف رؤوس سهام ميزوليتية ونيوليتية، أتذكر أنني رأيت عملاً من أعمام أبي، وهو فلاح، «يحفر» (١٣) الأرض بمعزقته. إنني أوحده في فكري بأول إنسان ررع هذا الجزء من البلد، ربما قبل خمسة آلاف أو ستة آلاف سنة. وقد تحدثت مع آخر ممثلي هذا العالم الزائل. وفي حياتي، شهدت الاختفاء السريع لشاهد مباشر كما فقدنا الاتصال بالتراث الشفاهي. إن الطرق القديمة التي سرت فيها، والتي ترجع إلى أزمنة شبه تاريخية أو حتى إلى ما قبلها، إنما تختفي تحت الوشائع والسياجات والمحاصيل، إذ لا يمكن استخدامها من جانب السيارات التي تتحرك بالموتورات. وكان ما يزال بالإمكان استخدامها، للسير على الأقدام، نحو عام ١٩٦٠" (١٤).

والحال أن مثل هذه الطرق، التي كانت ما تزال مرئية قبل عشرين سنة لكنها تتلاشى اليوم، هي طرق كثيرة جداً. والطرق التي يعتبر العثور عليها أسهل اليوم هي طرق القطيع على التلال، والتي كانت تمر عليها في وقت من الأوقات قطعان الأبقار أو الأغنام في بحثها عن المرعى. وبما أن الآلاف من الأغنام لم تعد تتحرك عليها كل

سنة، فإن الشجيرات والأشجار الخفيفة قد نمت واستولت عليها على سفوح مسيف إيجوال ومون لويز مثلاً، حيث وسمت القطعان الأولى الخارجة إلى المرعى الـ **drailles** الكبرى ربما قبل أربعة آلاف سنة، نحو عام ٢٠٠٠ قبل يسوع المسيح. والحال أن القطعان القليلة التي يصعد بها الرعاة إلى المراعي العالية إنما يتعين عليها شق طريقها وسط أدغال الرتم والوزال - وهو مشهد غريب! (١٥).

كل شيء لم يبدأ، لكن كل شيء يتأكد منذ القرن الحادي عشر.

إن الآثار الأخيرة للاقتصاد الفلاحي، الذي كان قد أخذ في الانهيار على مدار عدة عقود، إنما يختفي الآن، تحت بصرنا. ولكن ماذا عن الطرف الآخر للقصة، بدايتها؟ لا بد أنها ترجع إلى الزمن الذي كانت فيه شبكة القرية - البورج - المدينة التي وصفناها بالفعل وصفاً مستفيضاً قد أصبحت راسخة بشكل واضح (١٦). ودعونا نسمي هذا الزمن بالقرن الحادي عشر، أو ربما القرن الثاني عشر، بحسب الإقليم. وأنا على استعداد للاتفاق مع بعض المؤرخين الذين يذهبون إلى أنه، في العصور الوسطى، تعد "القرية أكثر أهمية من المدينة" (١٧)، أو، بتعبير آخر، أن النشاط الريفي قد خلق النظام الحضري والتبادلات الضرورية لذلك النظام (١٨). لكن العكس صحيح أيضاً بشكل جزئي: فنمو التبادل، بما في ذلك تجارة المسافات البعيدة التي لن يكون من الحكمة تجاهلها (١٩)، قد حابى المدينة كما ساعدت المدينة بدورها على حفز النشاطات الريفية. لقد نمت المدن والقرى نمواً متوازياً، في علاقة تبادلية. ولم يكن التزايد في استصلاح الأراضي مجرد استجابة للحاجة إلى توفير غذاء لقرويين يتزايد عددهم بإطارده؛ فالقوائض الزراعية، التي يسيطر عليها إلى حد بعيد السيد المحلي أو الكنيسة أو الطوائف الدينية، كانت تذهب لإطعام المدن، التي كانت قد أخذت تتوسع تدريجياً بسبب زيادة نسب المواليد وتجارة المسافات البعيدة وانتشار إنتاج حرفي أكثر تقدماً وأكثر تخصصاً من أي شيء في القرى.

والشيء المؤكد هو أن العلامات الأولى للتقدم، والتي تشير إلى المستقبل، إنما تظهر مع تطور القطاع الأعلى في الحياة الاقتصادية القديمة. وإذا كنا نبحث عن نقطة للانطلاق (تميزاً لها عن العلامات الأولى) فإن علينا أن ننظر في الطوابق العليا للبنية التي كانت آخذة في التشكل آنذاك. فبمجرد ظهورها، يمكن القول بأن السيرورة الطويلة والواقع الطويل لما نسميه بالاقتصاد الفلاحي قد جرى تدشينهما بالفعل.

لعل بروفانس الغربية في القرن العاشر مثال جيد إلى حد بعيد بحيث يصعب أن يكون صحيحاً؟ إن البحر المتوسط قد حفز تطورها المبكر. فظهرت المدن في المشهد الطبيعي - آفينيون، إكس، آرل، تاراسكون. وقد بنت هذه المدن ضواحي ومدت شبكاتهما إلى الريف القريب منها، واستولت على صناعات فلاحية متى كانت تبدو واعدة، وزادت من إنتاجها الحرفي الخاص. وسرعان ما جرى نقل ملح البحر المتوسط الثمين عبر الرون والديرانس على مراكب كانت ترسو في موانئ إلزامية: سان جيل، تاراسكون، آفينيون، بون - سانت - إيسبري. كما أنه كان يجري تعويم طوافات من جذوع الأشجار " التي كان يتم قطعها في جبال الجاينيسيه والديوا" (٢٠)؛ وفيما بعد، سوف تصبح الحبوب إضافة مهمة إلى النقل النهري.

ومنذ هذه المرحلة فصاعداً، أصبحت الأسواق القديمة غير كافية، فبدأ تنظيم الأسواق الكبرى في القرن الثاني عشر: سوق في بون - سانت - إيسبري وسوقان في جاب (الأول خلال أسبوع عيد ولادة سيدتنا العذراء للسيد المسيح والثاني في عيد سانت آرنول)، وأسواق أخرى في سان - بول - دي - شاتو وفريجي ومارسيليا وآفينيون وبوكير. وكانت قوافل الحمير تنقل إلى مصابغ المدن شحنات من الأصباغ القرمزية (٢١) من القرى، إلى جانب طباشير للتبييض وسرخس يستخدم كمثبت للألوان. وقد جرى تعزيز مثل هذه التبادلات الإقليمية بمنتجات من بلاد بعيدة - كالتوابل والورق والحريز من أسواق الشرق الأدنى.

وهكذا جرى صوغ صلات بين التجارة المحلية وتجارة المسافات البعيدة: "عندما كان اللومبارديون يجيئون إلى أسواق سان جيل أو فريجي، لم يكن ذلك لمجرد أن يجلبوا التوابل والحريز ويأخذوا الفراء؛ فما كانوا يشحنونه في سفنهم الكبيرة هو الملح الذي كان يمر عبر دفع الـ **tonlieu** في جنوه، والأخشاب التي كانت تطفو عبر الرون إلى سان جيل، والقمح... وبالات الأقمشة التي كانت تمر عبر جميع الـ **tonlieux** (٢٢). وفي عام ١١٩٠، كان بوسع المرء أن يشتري من سوق فريجي الكبرى أقمشة من سان ريكييه وشازتر وإيتامب ويوفيه واميان وآراس، إلى جانب **panni de colore** ومنسوجات أخرى من الحريز" (٢٣). وبحفز من الازدهار العام، كان النشاط التجاري الواسع النطاق قد أخذ في الظهور، حيث مد فروعه إلى القرى وأصابها بهوس تجاري خبيث سوف يؤدي على المدى البعيد إلى تدمير حرية الحرفيين الريفيين القدماء.

وقد لعبت النقود دوراً في ذلك، إذ كان يجري إرسالها للتداول في القرن التاسع من الورش الكارولينجية في مارسيليا وآرل. وفيما بعد من دار السك المنتظم في بافيا، وفي القرن الحادي عشر من دار السك في ميلجي (موجيو الحالية، قرب مونبلييه). وبحلول نهاية القرن كان الفلاحون قد بدأوا في استخدامها لسداد فواتيرهم. ثم أخذ يجري تداولها بحرية أوسع بكثير في القرن الثاني عشر، حيث إن الازدهار التجاري المتواصل قد خلق صلات بين المدن والريف والتجارة الواسعة النطاق (٢٤).

على أن تطور بروفانس المبكر كان بعيداً عن أن يكون القاعدة. ففي حركة أثرت على كل ما أصبح الآن فرنسا، تقدمت بعض الأقاليم إلى الأمام بينما تخلفت أقاليم أكثر عدداً.

إذ يبدو أن الماكونيه مثلاً قد تأثرت تأثراً جد مبكر بالنشاط المتزايد الذي ربما كان بوسع ممر الرون - السون أن يحققه لها، فهل كانت ما تزال، في نهاية القرن العاشر "اقتصاداً مستنداً على الأرض بشكل خالص" (٢٥)؟ لعل هذه الصيغة مضللة. فهل يمكن لأي اقتصاد أن يكون مقتصرًا بالكامل على زراعة الأرض؟ أياً كان الأمر، كانت هناك وفرة من الأسواق المزدهرة. وحتى قبل العام ألف، "في مجمع آنس في عام ٩٩٤، فكر رجال الدين في منع المؤمنين من شراء أو بيع أي شيء في أيام الأحد" فيما عدا مأكولات ذلك اليوم؛ إذ كان من الطبيعي شراء المأكولات يومياً، حتى في يوم الرب (٢٦). وهذه المعاملات المحلية، وكذلك الرسوم والغرامات، غالباً ما كانت تسوى نقداً. وعلى طول وادي السون، أدت "المواصلات النهرية الكثيفة" إلى تشجيع كل من تجارة المسافات الطويلة وتجارة المسافات القصيرة. والحال أن كلاني، المستوطنة الجديدة التي كانت قد ظهرت إلى جانب الدير، قد أصبحت مركزاً للشراء والبيع، وذلك بسبب جموع الحجاج. وكان يجري سك النقود هناك، كما كان يجري سكها في تورني وماكون، وهما مدينتان جد قديمتين كانتا قد تدهورتا إلى حد ما قياساً إلى ازدهارهما في الأزمنة الرومانية، إلا أن كل واحدة منهما كانت تقيم سوقاً سنوية كبرى في أواخر القرن العاشر (٢٧). وفي عام ٩٥٠، سوف نجد أن ليتو الثاني، كونت الماكونيه، والذي كانت ممتلكاته تمتد على مساحة شاسعة، "قد حقق دخلاً كبيراً... من استغلال ملاحات ريفيرمون" في الجورا (٢٨). بل إن الماكونيه كانت تستورد الملح والحديد بل وبعض السلع الترفية، كالحرير والتوابل الثمينة - عبر المساعي الحسنة لجاليتها اليهودية (٢٩).

إلا أنه لم يحدث إلا اعتباراً من الربع الثالث أو الرابع من القرن الحادي عشر أن حقق حجم النشاط التجاري على طول ممر الرون - السون تزايداً كافياً للتأثير بشكل فعلي على الاقتصاد المحيط. ففي ذلك الحين أخذت تظهر الأسواق الكبرى بأعداد أكبر في تورني وكلايني وماكون. وجرى بناء ضواحي ومراكز جديدة لسكان أخذوا يتوسعون بسرعة وأخذوا يعتمدون في حصولهم على المؤن الغذائية على الريف المحلي وعلى سلع قادمة من أماكن نائية. وقد زاد حجم المرور على الطرق بما يكفي لإثارة دهشة المعاصرين - ولم تتخلف الأديرة وملاك الأرض النبلاء عن فرض الرسوم (٣٠). وتزايد حجم النقود المتداولة (٣١)، وإلى جانب الحرفيين ظهرت طبقة تجارية جديدة، تحيا من التجارة والربا وغير مهتمة بعد اهتماماً أساسياً بتحقيق ثروة عن طريق امتلاك الأرض (٣٢). وبحلول نهاية القرن الثاني عشر، كانت العائلات التجارية الأولى قد أخذت في الظهور في ماكون (٣٣).

ومن السهل الحصول على دلائل على ذلك، فبوسعنا أن نجد ما في شارتر، حيث كان يجري بالفعل تداول النقود بحلول العصر الكارولينجي، وقد تدفق تداولها تدفقاً أسرع بمرور الوقت، وذلك بفضل حجاج وطلاب المدينة كما بفضل تجارها (٣٤)؛ وفي باريس، وهي حالة قصوى، حيث كانت الحبوب تصل إليها، بحلول عهد فيليب أغسطس (١١٨٠ - ١٢٢٣)، عن طريق النهر، حيث إن طرق الإمداد البرية العادية لم يكن بوسعها أن تفي بمتطلبات سكان العاصمة الآخذين في التزايد (٣٥)؛ وفي تولوز، حيث كانت طوائف النساجين في القرن الحادي عشر تمر في استعراض يخترق المدينة وهي ترفع مكوكاً ضخماً (٣٦)؛ أو في دار مكوس ميرون، قرب مونتروي - بيليه في إقليم سومور، والتي تبقى منها بالصدفة قائمة بالسلع المنتقلة بين عامي ١٠٨٠ و١٠٨٢: جياد، ماشية، أصواف، ريوت، ريش، شمع و"سلع أجنبية أو باهظة الثمن *merces peregrine vel magni precii* ينقلها حاملون أو تنقل على ظهور الحمير" (٣٧). وفي أي من هذه الأماكن، لا بد للمرء من أن يجد حرفيين وتجاراً وطرقاً مستخدمة وجسوراً حجرية عبر الأنهار...

ولذا دعونا ننظر بالأحرى في داخل البلد، في مركز فرنسا نفسه، في البيري، حيث كان قد جرى استصلاح الأرض للزراعة، على الأقل في إقليم شامبانيا الـ *berrichonne*، بحلول الأزمنة قبل الرومانية (٣٨). إن جي دو فايي محق تماماً عندما يقول إنه في القرن الحادي عشر "كانت هناك عدة مدن... خاصة بورج". لكنه

يستطرد فيقول إنها "كانت قليلة من الناحية العددية، وصغيرة من حيث الحجم ثم إنها كانت ما تزال مرتبطة ارتباطاً وثيقاً بالحياة الريفية. إن أصحاب الحوانيت والحرفيين كانوا {في ذلك الزمن} رجالاً يقومون إلى حد بعيد بفلاحة الأرض إلى جانب أداء حرفهم؛ فهم إما أنهم كانوا يقومون بتحويل منتجات {الريف} أو يصنعون ما كان لازماً لزراعته. ويظل من السابق لأوانه إلى حد بعيد في القرن الحادي عشر، خاصة في تلك الأقاليم الواقعة في وسط فرنسا، الحديث عن تباين بين المدينة والريف" (٣٩). وقد شددت على الكلمات الأخيرة، ليس لأنني أختلف مع الكاتب، فما أبعدني عن ذلك. إن المشكلة لا تكمن في توضيح التباين بين المدينة والريف (وهو أمر يستعد الجميع لعمله) بقدر ما تكمن في إبراز القوى التي ترغمهما على العيش في تناغم إراراً كافياً. وبالرغم من الطابع الجيني الذي يحتمل أن الصلة بينهما قد تميزت به، إلا أن هذه الصلة كانت قائمة بالتأكيد في أقاليم كاليري الذي كان ما يزال في ذلك العصر قريباً من حياته شبه البدائية (٤٠).

أما فيما يتعلق بتصوير أن المدينة لا تكون مدينة بالفعل إذا كانت غارقة في الحياة الريفية غرقاً عميقاً، فإن هذا التصور لا يصمد أمام الواقع أصلاً. فكلنا نعرف جيداً أنه حتى نهاية النظام القديم بل وبعد ذلك، كانت مدن فرنسية كثيرة ما تزال غارقة حتى ركبها في عالم رراعي يحيط بها ويخترقها من جميع الجهات. وفي عام ١٥٠٢، كانت بيوت باريسية كثيرة تتيح مكاناً لـ "الحمام والأور والأرانب والخنازير" (٤١). وفي عام ١٦٤٣، لاحظ زائر مراقب لليون: "هذه المدينة جد كبيرة، ومساحتها شاسعة، وذلك لأنها تضم بين حدودها كل ساحات الرماية والجبانات والحقول والمروج وقطع الأرض الأخرى الخاصة بها" (٤٢). وفي ذلك الوقت، كان ذلك عادياً وشائعاً، كما تثبت ذلك عشرات الأمثلة (٤٣). وفي باريس، إذا ما عدنا إليها للحظة، سنجد أنه، خلال "حروب الدقيق"، قد ألقى القبض على سائق عربية نقل سيء الحظ في مايو/ أيار ١٧٧٥ ثم تبين أنه ينقل سماداً من الزرائب الباريسية إلى حدائق في المدينة وضواحيها (٤٤). وحتى أواخر القرن التاسع عشر "كان خط حدود {مدينة ليموج} يشمل المروج وبساتين السوق، ناهيك عن قطع الأرض الزراعية الخاصة وزرائب الخنازير" (٤٥). إلا أنه سواء كانت المدينة ما تزال ساحة لنشاطات ريفية أم لا، فإن الأمر المهم بالفعل هو أن تلعب المدينة دور مدينة. وهذا بالتحديد هو ما كان يجري خلقه وتدعيمه منذ القرنين الحادي عشر والثاني عشر فصاعداً: دور المدينة والبورج مقارناً بدور القرية.

والحال أن النظام الجديد إنما ترجع جذوره إلى "العصور المظلمة" ، قبل العام ألف بالطبع ؛ ويمكننا أن نتكهن بوجود بعض عناصر الاستمرارية الممتدة عبر تاريخ كل من فرنسا وأوروبا في الأعوام التالية لغزوات البرابرة . ومشكلة الأصول، التي لا يمكن أبداً حلها بشكل حاسم، إنما تعتبر مشكلة جد مثيرة، كما أثبتت ذلك مقالات آن لومبار - جوردان بشكل رائع . فalcرون التي لا نعرف عنها سوى القليل جداً، كانت مفعمة بالحيوية من آن لآخر بسبب المدن التي انحدرت من المعجدين القديم، وبسبب الأسواق الكبرى التي ترجع إلى الأرمنة قبل الرومانية وأرمنة غاليا القديمة . وفي مثل هذه الأسواق الكبرى، كان يجري بيع منتجات غريبة : "أنبلدة ممتازة، توابل، فراء أكثر دفئاً من الصوف، ومن ثم يرمز للمكانة الاجتماعية الرفيعة، وخاصة الأقمشة الباهظة الثمن والتي كان الكهنة يشترونها لمذابحهم وكانت النساء يشترينها لزيتهن" . والحال أن هذه التجارة "المغرية" لم تكن "بعد في أيدي السوريين الذين كانوا قد اختفوا بحلول نهاية العصر الميروفينجي" ، بل كانت تتولى تنظيمها الأسواق الكبرى، تلك الملتقيات القصيرة ولكن المؤثرة والتي ساعدت على تنشيط اقتصاد السوق وردت شيئاً من الحياة إلى المدن التي كانت قد أصابها الخمول (٤٦) . إن "رينسانس" القرن الحادي عشر لم يأت من لا مكان .

II

الخصائص العامة

لابد لدراسة للاقتصاد الفلاحي أن تبدأ بالفلاحين أنفسهم - بالرغم من أنه ليس من السهل النظر في الفلاحين وفهمهم بشكل مناسب: لأنه كما أشار إلى ذلك جاك ميليه (٤٧)، لا يوجد نمط واحد للزراعة الفرنسية كما لا توجد جماعة فلاحية فرنسية واحدة وحيدة. فهناك "جماعات فلاحية" كثيرة، تختلف إحداها عن الأخرى، بل ولا تتماشى معها - كما اعترف بذلك جميع من كتبوا عن الموضوع (٤٨).

ومع ذلك فإن الفلاحين والحياة الزراعية يشكلون معاً فئة على حدة، كتلة متماسكة ومتميزة في قوام التاريخ الفرنسي. ولذا فبدلاً من وصف الفلاحين من زاوية ما بينهم من اختلافات - والحكمة تقول إن هناك وفرة من تلك الاختلافات كالاختلافات بين زارع نباتات الحبوب وزارع أشجار الكروم ومربي الماشية، ناهيك عن الاختلافات بين أساليب الحياة في مختلف الأقاليم - أود أن أنظر إليهم أولاً ككلية، تختلف عن بقية المجتمع: لذا سوف أحاول قياس ثقل وأعداد وحجم هذه الكتلة الفلاحية والمساحة المتغيرة التي احتلتها - أي قياسها بعبارة أخرى قياساً إلى ما ليست عليه. وبعد ذلك سوف يكون بوسعنا، شأن جميع المؤرخين، أن نرجع ونناقش التفاصيل والاختلافات والتفسيرات التي تتطلبها.

قوة الطبيعة

إن السمة الرئيسية، الماثلة أبداً، للحياة الريفية إنما تكمن في معركتها المتواصلة ضد قوى الطبيعة التي لا يمكن السيطرة عليها. ف ضد هذه القوى كرس المجتمع الفلاحي جهوده، التدميرية أو الإبداعية، على مر العصور. ومن خلال هذه النظرة، وإتباعاً لتقليد راسخ، قد يسهل دفعنا إلى رؤية تضاد بين التاريخ والطبيعة (٤٩): حيث التاريخ يمثل الإنسان، المناضل ضد القوى الطبيعية العمياء. ولكن هل هذا صحيح بالفعل؟

الواقع أن الإنسان نفسه جزء من العالم الطبيعي: إنه يحيا على الأرض، تحت مناخها ووسط حياتها النباتية - وبعضها غير مروض، وبعضها الآخر أكثر انصياعاً بدرجة قليلة، شرط أن يكون الإنسان مستعداً لقبول متطلبات هذا البعض الآخر. كما أنه يحيا

وسط الحيوانات، المستأنسة أو المتوحشة، وهو يعتمد في حياته على ماء الينابيع والجداول، أكان الماء الجاري الذي يتدفق من أعالي التلال ليغرق السهول ويؤدي إلى تآكل الجبال، أم الماء الذي يتجمع في أحواض لتزويد طاحونة القرية بالطاقة المائية. كما أن الإنسان يعتمد، في كل لحظة من حياته، على الطاقة الشمسية. وكما يقول فرانسوا جاكوب، فإن "الشمس، في النهاية، هي التي تزود معظم الكائنات الحية بالطاقة" (٥٠)، بمن في ذلك الإنسان.

وهكذا فإن "الإنسان يحيا على الطبيعة، [وهو ما] يعني أن الطبيعة هي جسده، الذي يجب أن يظل على اتصال مستمر به إذا كان يريد البقاء" (٥١). وهذه الفقرة المثيرة التي كتبها ماركس إنما تدشن منظورا تاريخيا. ألم يخلق الإنسان المجتمع كأداة ضرورية لسيطرته على الطبيعة (٥٢)؟

ومع ذلك فلطالما خامر الإنسان وهم أنه قد سيطر على الطبيعة. استمعوا إلى فرانسوا مالويه (١٧٤٠ - ١٨١٤)، الذي نتذكره لدوره في الجمعية التأسيسية، وهو يشعر بالغبطة تجاه إنجازات الإنسان الغربي: "إن أعمال الطبيعة، انتاجها العفوي وإبداعاتها البدائية، قد اختفت تقريبا تحت تأثير الجهود الدءوبة لسكان القارة القديمة" (٥٣)، لقد زعم هذا حتى قبل اكتشاف طاقة البخار والكهرباء! وأقل ما يمكن أن يقال هو أننا بإزاء حكم سابق للأوان. واليوم، في عصر الآلة، يبدو أن بول ديفورنيه ضحية للوهم نفسه، وهم أن "العنصر الطبيعي يختفي ويصبح كل شيء من صنع الإنسان" (٥٤).

صحيح، خاصة في بلد كفرنسا، أنه لا يوجد اليوم شيء اسمه المشهد الزراعي "الطبيعي". فالمشهد الذي نجده أمامنا، والذي أعيد بناؤه بالكامل، هو نتاج تطور تحقق على مدار قرون كثيرة: إنه يحجب الطبيعة نفسها، كما لو كان غلالة ألقيت عليها. ولكن هل يعني هذا أن بوسع الإنسان أن يزعم أنه قد تغلب على عدوه؟ يكفيننا أن نتذكر جفاف عام ١٩٧٦ الساحق في أوروبا؛ والمجاعات التي تدمر بصورة منتظمة منطقة الساحل في الصحراء الكبرى؛ وموجة البرد غير المسبوقة التي أصابت الولايات المتحدة في كريسماس عام ١٩٨٣، والتي ربما لم يكن شتاء عام ١٧٠٩ القاسي الشهير نفسه غير مجرد حدث طفيف قياساً إليها. ولتذكر الأعاصير في جزر الأنتيل وفلوريدا، والتي تحرك طاقة تزيد مائة أو ألف مرة عن طاقة القنبلة التي ألقيت على هيروشيما. وهذه مجرد أمثلة قليلة، اخترتها لكي أدفع معاصرنا إلى معاودة النظر في الأمر. أمّا

فيما يتعلق بالمجتمع في الماضي، فإنني لا أعتقد أن بوسعنا ألا نتفق مع جان جورج لان عندما يصفه بأنه خاضع "لديكتاتورية البيئة الطبيعية" (٥٥).

ومن الممكن، بالطبع، ترويض هذه الديكتاتورية وتفاديها والاستفادة منها عبر تحويلها. إنها لا تحكم الاقتصاد الريفي برمته، لكنها تطوقه بالفعل، فتفرض عليه إيقاعاتها وجداولها الزمنية. وهذا دون أن نتحدث عن المصائب والصدمات والكوارث الطبيعية التي تصيب بها البشر من آن لآخر. على أننا يجب أن نحذر من التركيز أكثر من اللازم على كاتالوج الكارثة الدرامي، المحفور في الذاكرة الشعبية، الأحداث الاستثنائية التي تبرز في جميع الحوليات، كنوبات البرد التي تقتل أشجار الفاكهة بل وأشجار السنديان في الغابات؛ وموجات الصقيع التي تدمر القمح عندما ينمو مبكراً ولا تغطيه طبقة ثلجية حامية (يقول المثل: "الثلج في فبراير/ شباط جيد جودة السماد") (٥٦)؛ وحرائق الغابات وكوارث الجفاف والسيول والأوبئة التي تصيب الحيوانات، وعواصف البرد التي يمكنها تدمير حقل حنطة أو حقل كرم في ساعات قليلة. وفي إقليم الفيرتوا في الفيفاريه "اعتادوا دق أجراس الكنائس على أمل دفع أذى العواصف" (٥٧).

وعندما نقرأ الوثائق، نجد أنفسنا غارقين في جرد خيالي للكوارث: أمطار لا تتوقف، صقيع يجتاح القمح الذي تبدأ سنابله في النمو (٥٨)؛ حقول نباتات حبوب تخنق الأعشاب الضارة نموها في المهد بحيث إن المحصول كله لا يكون مناسباً إلا لجمعه ولتقديمه طعاماً للبهائم؛ جفاف يستمر أسبوعاً بعد أسبوع، بينما يحاول الفلاحون رفعه عنهم بتلاوة الترانيم الكنسية؛ أو حصاد أعناب نادراً ما يغل على مدار أربع سنوات متصلة ما يكفي لتوفير النبيذ الرباني للكهان؛ عواصف برد تحطم جميع النوافذ في المدن وتعصف بحقول الكرم المحيطة فتحيلها إلى هباء منثور (٥٩)؛ أو السيول ذات المقاييس الكارثية. وفي ١٦ يناير/ كانون الثاني ١٦٤٩، "ارتفع السين ارتفاعاً شديداً بحيث إنه فاض على ضفافه فتعين علينا اجتياز عدة شوارع بالزوارق" (وقد تكرر ذلك في عام ١٩١٠) (٦٠). وفي ٢١ يناير/ كانون الثاني ١٦٥١، أغرق المايين أنجيه "بحيث إن مجمل الطرف الأدنى من المدينة ومركز الجسور قد غرقا حتى الطابق الثاني للمنازل" (٦١). وكان اللوار قادراً على إغراق مجمل الوادي بين روان وأورليان وقد فعل ذلك في أواخر يونيو/ حزيران ١٦٩٣، قبل وقت قصير جداً من "أعظم محصول علف واعد حتى الآن". وإذا ما أمكن حصد الحقول، بمجرد تراجع

مياه السيول، فقد يكون هناك "شيء من الأمل في معاودة النمو بحلول سبتمبر/ أيلول. والمشكلة... أنه في كل مكان تقريباً من هذه المقاطعات، بمجرد حصد حقول العلف، يملك كل إنسان الحق في تحويلها إلى مرعى لقطعانه". ولم يكن بوسع أي حاكم إلغاء هذا الامتياز - ومن ثم فلم يكن بوسع البهائم أن تجد علفاً في الشتاء (٦٢). إن المصائب لا تأتي فرادى أبداً.

جدول بحجم الخسائر (بالفرنكات) التي وقعت في كل Département في فرنسا من عام ١٨٠٧ إلى عام ١٨١٠ ومن عام ١٨١٤ إلى عام ١٨١٩
"السيول وعواصف البرد والكوارث العامة الأخرى المسجلة رسمياً بهدف الحصول على مساعدة من الدولة" (المصدر: A. N., F12 560)

السنة	السيول	عواصف البرد	الحرائق	أوبئة الحيوانات وكوارث أخرى	الإجمالي
١٨٠٧	٨٦٩٠٠٠	٢٤٦٧٦٦٤	٢٥٣٣١٧١	٤٥٠٠٠٠	٦٣١٩٨٣٥
١٨٠٨	٢٣٧٣٢٤٢	١٢٣٩٤١٠٩	٣٦٢١٩٩٣	٣٢٩٣٧٦٩	٢١٦٨٣١١٣
١٨٠٩	٣٨٠٧٤٨٥	١٢١١٥٧١٠	٣٠٧٣١١١	١٧١٠٠	١٩٠١٣٤٠٦
١٨١٠	٤٧٨١٨٩٨	١٦٨٢٨٣١٦	٦٤٨٥٩٩٥	١٦٠٠٠	٢٨١١٢٢٠٩
١٨١٤	٧٩٦٠٠٣	٣٣٩٠١٠٩	٧٠٩٧٥٧١	٤٩٩٩٨٤٥	١٦٢٨٣٥٢٨
١٨١٥	٣٦٤٧٢٣٠	٦٥٧٣٩١٧	٥٠٤١١٧١	٩٦٤٣٦	١٥٣٥٨٧٥٤
١٨١٦	٣٨٦٨٨٦٤	٩٢٩٦٢٠٣	٤١٣٣١٣٨	٥١١٠٥	١٧٣٤٩٣١٠
١٨١٧	٣٠٩٤٧٠٩	١٨٩١٢٤٧٨	٤٣٠٢٧٥٥	١٩٠٥١٢	٢٦٥٠٠٤٥٤
١٨١٨	١٠٩٩٩١	٤٥٩٦٣٠٥	٤٣١٥٨٩٩	٣٦٠٨٧٣	٩٣٨٣٠٢٨
١٨١٩	٥٢٥٦١٠	٣٧٦٥٩٩٢٥	٥١٨١٨٤٠	٤٨٣٥٤٨١	٤٨٢٠٢٨٥٦
الإجمالي العام	٢٣٨٧٤٠٣٢	١٢٤٢٣٤٧٣٦	٤٥٧٨٦٦٤٤	١٤٣١١١٢١	٢٠٨٢٠٦٤٩٣

وإذا لم نضع هذه الأحداث الدرامية في ترتيب زمني مناسب، بحيث نرى سنوات الحصاد الجيد والأوقات غير العاصفة نسبياً بين كل حدث وآخر - وهي سنوات وأوقات كانت موجودة بالفعل - فإن من شأنها أن تعلق لتشكيل حائط مبكى أدياً. لكن البكاء على الكوارث والمبالغة في تصوير مصائب المرء هما فعل بشري راسخ على أية حال.

والشيء الأهم من سواه، بالنسبة للمؤرخ، هو الوزن الإجمالي لهذه الكوارث، وهو وزن لا بد من تقديره. والفرصة المتاحة لعمل ذلك إنما تتمثل في مصدر إحصائي مثير يرجع إلى أوائل القرن التاسع عشر (٦٣). وهو يغطي السنوات من ١٨٠٧ إلى ١٨١٠ ومن ١٨١٤ إلى ١٨١٩، أي إجمالي عشر سنوات، وهو سجل للخسائر التي وقعت عبر جميع الـ départements الفرنسية من جراء عواصف البرد والحرائق والسيول ومصائب أخرى، بما في ذلك الأوبئة التي تصيب الحيوانات. ويصل الحجم الإجمالي لهذه الخسائر في هذه السنوات العشر إلى ٢٠٨ ملايين من الفرنكات.

والسجل مثير للاهتمام لأنه يدرج في ترتيب هابط وقوع هذه الأنواع المختلفة من الكوارث: في المقدمة، تأتي خسائر عواصف البرد، وحجمها ١٢٤ مليوناً من الفرنكات، أي أكثر من نصف الإجمالي؛ وحجم خسائر الحرائق ٤٦ مليوناً، والسيول ٢٣ مليوناً؛ وأوبئة الحيوانات و"الكوارث الأخرى" ١٤ مليوناً. وهذا التصنيف تكاد تكون له قيمة ثابتة من الثوابت. ومن المؤكد أن من المفيد أن نتذكر مدى جسامه الدمار الناشيء عن عواصف البرد والحرائق. ففي زمن كانت بيوت المدن تبنى فيه من الخشب وكانت أسقفها من القش، في زمن كانت أسقف الكنائس ذاتها فيه من القش، في بيكاردي، كما لاحظ أحد الرحالة في عام ١٧٢٨ (٦٤)، يصبح من السهل أن نفهم السبب في أن الحرائق كانت مدمرة إلى هذا الحد. وفي عام ١٥٢٤، مثلاً، دمرت الحرائق تروا برمتها تقريباً (٦٥). وفي وادي اللو في الجورا، احترق ٩٩ منزلاً في قرية موتيه في عام ١٧١٩؛ واحترق ٨٨ منزلاً في ساعتين في قرية فيافان القريبة في عام ١٧٣٣؛ وحقاق الدمار بمائة منزل في مدينة أورنان الصغيرة المجاورة في عام ١٦٣٦ واحترق عدد مماثل مرة أخرى في أورنان في عام ١٧٦٤ (٦٦). وإذا كانت الفتتان الأبرز - عواصف البرد والحرائق - سرعان ما اجتذبتا حماسة شركات التأمين التي تحركها المصلحة الخاصة (عواصف البرد اعتباراً من عام ١٧٨٩ (٦٧) على الأقل والحرائق اعتباراً من عام ١٧٥٣)، فما ذلك إلاً لأنهما كانتا تهمان جمهوراً واسعاً من العملاء المحتملين - وكذلك لأن هاتين الفتتين تخضعان لحسابات الأرجحية وفقاً لقانون

المتوسطات .

إلا أنه من المحتمل أن الشيء المهم في هذا الشاهد ليس هو التفاصيل بقدر ما أنه الإجمالي الذي يتمثل في ٢٠٨ ملايين من الفرنكات في عشر سنوات، أي نحو ٢٠ مليون فرنك في السنة، في مقابل دخل قومي إجمالي (وإن كنت سوف أقول الكثير عن ذلك الرقم) قدره ٨٠٠٠ مليون فرنك، يمثل الدخل الزراعي فيه نحو ٥٠٠٠ مليون (٦٨). وفي مقابل هذه الأرقام الإجمالية الضخمة، فإن الخسائر محسوبة كنسبة مئوية إنما تبدو قليلة بشكل مثير: بين ٢٥%، ٤%، و٠%. وصحيح أن هذا السجل يترك جانباً أعوام ١٨١١ و ١٨١٢ و ١٨١٣ التي كانت سيئة سوء عامي ١٨١٤ و ١٨١٥. "لا شك أن تقلبات المناخ ونزواته قد لعبت دوراً رئيسياً في حالات نقص المؤن التي أصابت الأعوام الأخيرة للامبراطورية" (٦٩). على أن الوثيقة التي بين أيدينا لا تهتم بتقلبات المناخ "العادية" أو بأهواء الفصول أو بالتحويلات الدورية في المناخ؛ ويُعتقد أن عهد لويس الرابع عشر مثلاً قد تميز بـ "عصر جليدي قصير". كما أنه يتعين حساب مواسم الحصاد السيئة، وذلك لقياس خسائر الدخل التي مثلتها بالمقارنة مع سنة عادية؛ ولذا فيجب ألا نكون مستعدين تماماً لافتراض صورة إجمالية مُرضية.

إيقاع الفصول

أعظم إيقاع طبيعي هو تعاقب الفصول، والذي يدور دوران عقارب الساعة مع دوران الأرض حول الشمس. ففي كل عام يظهر أن النمط واحد، فيملي بصورة منتظمة التقويم الزراعي. وتبعاً لاجتماع المطر والشمس والحرارة والبرد، سوف تكون السنة جيدة أو رديئة أو محايدة بالنسبة لثمار الحصاد.

وحتى نصل إلى فهم أفضل للماضي، ربما تعين علينا أن ننظر عن قرب أكثر إلى الأسلوب الذي صاغت به الفصول مجمل الحياة - وخاصة كيف أن الأمور كانت مختلفة عن اليوم في هذا الصدد. وطبيعي أن الفصول اليوم هي نفسها الفصول في الماضي، إلا أن تجربتنا معها ليست واحدة. فقد نجحنا في الإفلات من استبدادها. وفي شتاء ١٩٦٨، عندما كانت الريح تعصف في الخارج وهي محملة بسيل من الثلج القارص، جلست بقميصي قصير الكمين في مكتبة الجامعة في شيكاغو، شأن جميع القراء الآخرين. وإذا ما أتلّف الصقيع بساتين خضرواتنا، وإذا ما أدى المطر إلى إغراق المحاصيل، أو إذا ما تعفنت البطاطس في الأرض، فإننا نعرف، أيّاً كانت النتائج

الاقتصادية، أن من غير المحتمل أن نموت من الجوع .
لذا دعونا نتخيل الحياة كما كانت في الماضي، فنضع أنفسنا في مكان الناس الذين، حتى وإن كانوا من سكان المدن، كانوا "غالباً مزارعين جزئياً" (٧٠) هم أنفسهم، ومهتمين دائماً بدرجات الحرارة وبحالة نمو النباتات، وبتبرعم أو نضج سنابل القمح. في عام ١٦٧٥، كتب "بورجوارى من ميثز" في يومياته: "لا يجب أن أغفل الإشارة إلى الأمطار الغزيرة والبرد غير العادي الذي بدأ بعد عيد العنصرة مباشرة ودام شهراً تقريباً. لقد أدى ذلك إلى انزعاج الجميع، لأن القمح لن يتبرعم والعنب لن يزهر" (٧١). فهل مما يدعو إلى العجب أن سفراء فيليب الثاني في رسائلهم إلى البلد، أو أن الأمناء الملكيين في فرنسا يتحدثون دوماً في تقاريرهم عن المطر والطقس الجميل، أي عن فرص الحصاد القادم؟

إن دوران العام لم يؤد فقط إلى مجيء الحرارة والبرد، فقد أملى أيضاً الأوقات التي كانت الحياة الفلاحية عامرة فيها بالنشاط أو الأوقات التي لم يكن هناك، خلافاً لذلك، ما يمكن عمله فيها. ومجيء الربيع، مبكراً كان أم متأخراً، كان يعني بدء العمل في الحقول مرة أخرى: الحرث، قلب التربة، بذر البذور، حفر مصارف للمياه. لكن ذلك لم يكن بعد أكثر أوقات العالم نشاطاً، ولذا كان ما يزال بالإمكان استئجار فلاحين لأداء مهام أخرى بأجور منخفضة تماماً، كناقلين مثلاً، معهم حيوانات الجر التي تتبعهم، أو كعمال يقومون بأشغال عمومية.

ولذا فليس من الصعب فهم قلق المهندس بيير دو ريكيه (١٦٠٤ - ١٦٨٠) الذي كان يشرف على المراحل الأخيرة لقناة دو مير (١٦٦٦ - ١٦٨١). فالعمل كان على وشك الانتهاء، إلا أن المهندس سرعان ما وجد نفسه فجأة في حال من القلق، في ١٦ أبريل/ نيسان ١٦٧٩. كتب آنذاك داجيسو، أمين لآنجدوك: "يشعر السيد ريكيه بالقلق حيال الاعتمادات المالية التي يأمل في أن تسمحوا بها له من أجل هذه الأعمال، وذلك بسبب عدد العمال المسجلين عنده على دفتر الأجور، ولم أتمكن من منعه من أن يرسل إليكم بريداً سريعاً يطلب فيه تعليماتكم. والسبب أن هذا الوقت هو أفضل أوقات السنة لإنجاز هذا العمل وما لم يجر بذل جهد ملحوظ من الآن إلى عيد ميلاد يوحنا المعمدان [٢٤ يونيو/ حزيران - المترجم] فسوف يجد صعوبة في إنجازه في وقت آخر" (٧٢).

كما سوف يفهم القاريء قلق التاجر الذي كان ينتظر على أحر من الجمر في جينيف

وصول ملح من ملاحات بيكيه عن طريق الرون لإمداد كانتون الفاليه البعيد. كتب في ٣ يناير/ كانون الثاني ١٦٥١ : "إذا لم يهدأ الطقس [أي إذا لم يحدث ذوبان للثلوج] فإننا لن نرسل كل الملح [المتوقع] قبل عيد الفصح" (٧٣). لقد كان يتعين تكييف المساعي الإنسانية مع جدول الطبيعة الزمني، وهو ما قد يعني انتظاراً طويلاً، في قلق عظيم غالباً.

أمّا الصيف وأوائل الخريف فقد كانت أكثر أوقات العام نشاطاً: تجفيف العلف، الحصاد، قطف العنب، الدرس المبكر للقمح في سبتمبر/ أيلول - الشهر الذي لاحظ مراقب في عام ١٧٩٢ أن "الناس يأكلون فيه أحياناً حبوب العام الجديد" (٧٤). وفي سافوي، كان هناك قول مأثور: "تسع شهور شتا وتلات شهور جحيم". والواقع أن الصيف كان يتميز بإيقاع جهنمي حيث المهام الملحة التي يجب الوفاء بها بأسرع ما يمكن. والحق إن الصقيع في إقليم جبلي كسافوي كان يجيء مبكراً ولا يرحل إلا متأخراً.

على أن الكدح الشاق الذي يتمثل في الحصاد وجمع العنب يمكن أن يكون أيضاً وقت احتفال: فالريف كان يدوي بأفراح الزواج والاحتفالات شبه المستمرة. ولم يكن هناك من بلا عمل: فأهالي المدن كانوا يتركون أعمالهم لكي يساعدوا في الحصاد - وهي ممارسة شائعة في كل أوروبا. وهذا الحشد للأيدي كلها كان ما يزال بالإمكان رؤيته في فرنسا في أواسط القرن التاسع عشر.

وفي المين، قبل الثورة، "في أغسطس/ آب وسبتمبر/ أيلول من كل عام، كان صانعو القباقيب، شأن العمال الآخرين، يتركون أعمالهم لكي ينكبوا على العمل في الحقول، والذي لا مراء في أنه كان يعود عليهم بقدر أوفر من المال" (٧٦). وفي جبال الألب في بروفانس، كان السكان كلهم يتحركون: "إن وقت الحصاد يؤدي عملياً إلى توظيف كل السواعد. والأمراض المترتبة على الطقس البارد أو التغيرات في الجو، أو من جراء العوز والحاجة، إنما تتراجع عندما يحل الربيع؛ ومع اقتراب انقلاب الشمس الصيفي، تتلاشى جميع الأمراض؛ فلا يعود هناك صداع أو ألم أو التهابات أو نزلات برد أو نزلات حمى؛ ومحل الأمراض المزمنة والمنهكة تحل العافية الفظة في كل من البورج والقرية... ويسافر الحاصدون... إلى كل جزء من أجزاء المقاطعة جزءاً بعد آخر ويجنون الحبوب عند وصولها إلى النضج... وهناك عشائر ضخمة منهم تتحرك على أقدامها... حيث يصل الأوائل إلى سهول نابول، ثم ينتقلون إلى فريجي ولو

بيجيه وسان مكسيم وجريمو، حيث يكون الحصاد مبكراً دائماً في الحقول القريبة من البحر" (٧٧). وطبيعي أن هذه الهجرة ذات الطابع العشائري كانت قصة مألوفة ومتكررة، كهجرة الـ gavots (٧٨) - الصبيان والبنات على حد سواء، والذين كانوا يتدفقون من الألب إلى مراكز بروفانس في السهل، أرض الحبوب وحقول الكرم والنبذ.

وفي النهاية يرتد كل شيء إلى الهدوء مرة أخرى. فمنذ ١٥ أغسطس/ آب، وفقاً للقول المأثور القديم، نجد أن الفلاح "يعلق مصباحه على المسمار". وبعد قطف العنب وأعمال الحرث في الخريف، سوف يتخذ احتياطات للشتاء القادم. وخلال هذا الفصل الموات، حتى عام ١٨٠٤، فإن "عمل يوم لا يعود إلاً بأجور منخفضة وتعمل الأيدي العاملة الزراعية باجتهاد ولا تتحدث عن ترك سادتها". فإين سوف يجدون عملاً؟ ولذا فقبل مجيء ذلك الوقت، يسارع أولئك الذين كانوا تواقين إلى تغيير سادتهم إلى إعداد خطط. "بمجرد بدء العمل في حقول الكرم، واستخدام العمل الإضافي، يترك... بعض العمال الزراعيين سادتهم ويرحلون للعمل كعمال مياومين أو للبحث عن وضع أفضل في مكان آخر" (٧٩).

ومن الصعب علينا تخيل قسوة شتاءات الماضي، بما أننا قد أصبحنا معتادين على البيوت المكيفة تكييفاً مركزياً، والطرق التي تجري صيانتها ويزاح عنها الثلج، وسهولة النقل والأنهار التي تمت السيطرة عليها وإيجاد قنوات فرعية لها، بحيث يعتبر فيضانها على الضفاف حدثاً نادراً. أما في الشتاء في الأزمنة الماضية فإن كل شيء كان يزداد سوءاً بشكل تلقائي. وكان البرد رائراً لحوحاً، خطراً ومدمراً. وبانتظام عادي تماماً، كانت العلامات نفسها تتكرر: فالحبر سوف يتجمد في المحبرة عندما تشرع في كتابة رسالة (٨٠) - بل إن النبيذ كان يتجمد على مائدة لويس الرابع عشر ومدام دو مانتنون؛ وقد عثر على كائنات برية ميتة مجمدة من البرد في الحقول أو في الغابات - كما كانت هناك مصائب أخرى. وفي عام ١٧٠٩ في مارسيليا، تجمدت المياه في الفيو بور، بالرغم من صعوبة تصديق ذلك (٨١) (ولم تكن تلك هي المرة الأولى، فالشيء نفسه كان قد حدث في عام ١٥٠٦) (٨٢). وكان شتاء عام ١٥٤٤ بالغ القسوة في المين بحيث إنه "كان يتعين كسر النبيذ في البرميل الخشبي بأدوات حادة" (٨٣). وفي كان Caen، في فبراير/ شباط ١٦٦٠، في ما يذكر سيمون لو مارشان في يومياته: "كان على أنا وغيري تسخين الخبز حتى يتسنى لنا قطعه وأكله؛ وكان النبيذ قد تجمد في البرميل الخشبي. وعندما أردنا تناول شيء منه، اضطررنا إلى إشعال شعلة تحت

السداة حتى تتسنى لنا إذايته " (٨٤).

كما أن هذا لم يكن يحدث في زمن بعيد جداً. فحتى في أواسط القرن التاسع عشر، كانت فرنسا ما تزال تعاني من مصاعب الشتاء المتراكمة. وفي سانت أنطونان، وهي مدينة ريفية صغيرة في تارن - ايه - جaron، تخبرنا وثيقة مؤرخة في ١١ ديسمبر/ كانون الأول ١٨٤٥ (أي بعد مرور نصف قرن كامل على الثورة) بأنه "كنتيجة لقلّة العمل المترتبة على الشتاء، سوف تحدث مصاعب جد عظيمة في Commune سانت أنطونان" - كما سوف تحدث في آلاف من الكومونات الأخرى أيضاً (٨٥). ومن مارسيليا، في ١٨ نوفمبر/ تشرين الثاني ١٨٥٣ (ستكون سنة قد مرت على الامبراطورية الثانية في ٢ ديسمبر/ كانون الأول)، أرسل الوالي تقريراً أكثر مدعاة للاطمئنان: "الخلاصة أنه يبدو أن الشتاء سوف يمر دون معاناة شديدة للطبقات الزراعية" (٨٦). إلا أنه في السنة نفسها، ١٨٥٣، وبعد يوم واحد فقط، في ١٩ نوفمبر/ تشرين الثاني، كتب والي الأوب: "إن الوضع العام في arrondissement تروا و département أوب قد ظل كما هو منذ تقريرى الأخير. إلا أننا لا يمكننا إخفاء المخاوف تجاه الشتاء القادم، نتيجة لارتفاع أسعار الخبز. على أنه في مجمل الـ département وخاصة في تروا حيث يتركز السكان، تتخذ السلطات البلدية تدابير لمعالجة الوضع واعتباراً من يوم الاثنين ٧ نوفمبر/ تشرين الثاني جرى توزيع أموال للسداد جزء من ثمن الخبز على العائلات الأكثر عوزاً. وقد جرى جمع تبرعات وإعداد قوائم إكتتاب، وإذا دعت الضرورة سوف يجري فتح ورش طواريء لتشغيل العمال الذين غالباً ما يضطر أصحاب المانيفاكتورات إلى فصلهم عند مجيء الشتاء" (٨٧). والحال أن ورش "الطواريء" تعني ما كان يعرف في زمن النظام القديم بالورش الخيرية.

وليكّم مثلاً أخيراً، هذه المرة في روكروا في الأردن، بتاريخ ٢٧ فبراير/ شباط ١٨٥٤: "إن الـ départements الشمالية تشعر هذا العام أكثر من سواها بالآثار الكارثية لشتاء قاس وطويل. فلم تتمكن الطبقات المحتاجة التي تحيا من يوم ليوم من العمل في حرفها المعتادة، وقد أدى هذا إلى مفاقمة وضعها مفاقمة خطيرة. على أن التدابير الخيرية التي اتخذتها الحكومة قد سمحت بتخفيف جانب كبير من المعاناة وحفزت مشاعر الامتنان العميق للامبراطور وللإمبراطورة. إن الأعمال الخيرية العامة لم تتراخ للحظة؛ وقد جرى في كل مكان تدبير موارد لمكاتب المساعدة، كما تسنى في

كل مكان تخفيف المعاناة عن كاهل الأسر التي لا تملك إمكانيات العيش" (٨٨).
ولا شك أن هذه الأمثلة تتصل كلها بالشقاء بين صفوف فقراء المدن، وأن المشكلة كانت تتمثل دائماً في البطالة وارتفاع الأسعار وليس في المجاعة كما كان الأمر غالباً في الماضي. وكان الريف أكثر صمتاً، أو ربما أكثر استسلاماً، إلا أن من المحتمل أيضاً أنه لم يتأثر تأثراً فادحاً.

وأنا أميل إلى تصور أن الاقتصاد الفلاحي قد ظل قائماً في فرنسا وأماكن أخرى طالما استمر الشتاء فصلاً مثيراً للرعب بشكل لا يمكننا الآن تصوره، أي فصلاً بوسع معظم الناس أن يوافقوا فيه على الكلمات الأولى في مناجاة الفقير لنفسه (٨٩)، وهي أبيات بالعامية الباريسية من تأليف جيهان ريكتوس (١٨٩٧):

مصيبة! آدي الشتا وقساوته
الوقت اللي ماحدش يقدر فيه يخلع لبسه
واللي عليه يشوف اللي وراه
في عز الضهر هيهرب من شغله...

المجراف، المعزقة، المعول، أو المحراث

ما هي الأسلحة والأساليب التي كان على الإنسان استخدامها في صراعه مع الطبيعة؟ في المقام الأول، اعتمد على عون الحيوانات المستأنسة، خاصة الـ bestiaux (٩٠)، الحيوانات التي تجر المحراث: الخيول، الثيران، الماشية (المشودة إلى المحراث من قرونها، كما كانت الحال ما تزال كذلك في كثير من الأقاليم الفقيرة حتى القرن العشرين)، والحمير والبغال (حيث الأخيرة "مركبة تتحرك على جميع التضاريس" بحسب تعبير أحد المؤرخين) (٩١). والحال أن الحيوانات قد مثلت كل الفارق بين نمط الزراعة الصيني ونمط الزراعة في أوروبا الغربية، كما أشير إلى ذلك من قبل مرات كثيرة، لكن وضوح هذه الحقيقة لا يجعلها أقل أهمية.

في أوروبا، كان الناس قد أخضعوا حيوانات الجر كمورد للطاقة منذ الأرمئة قبل التاريخية: إنها ترجع إلى زمن جد بعيد. لكن الفلاحين، على مدار قرون، لم يكن لديهم ما يكفي منها لفلاحة المساحات الشاسعة من الأراضي القابلة للزراعة. وعشية الثورة، قَدَّرَ لا فوازيه أن هناك نحو ثلاثة ملايين من الثيران (بالإضافة إلى أربعة ملايين

من الأبقار) و ١,١٨٠,٠٠٠ حصان (١,٥٦٠,٠٠٠ منها تستخدم في الفلاحة) (٩٢). ومع ذلك فقد كانت الخيول والثيران والبغال في تلك الفترة ما تزال قليلة نسبياً من حيث العدد: إن "الطاقة الحيوانية" لم تصل إلى أعلى مستوياتها إلا فيما بعد، في أوائل القرن العشرين.

ثم إن الحيوانات لا تستطيع عمل كل شيء: ذلك أن جانباً من العمل يظل من المستحيل تنفيذه إلا باستخدام الطاقة البشرية. وهذه الهوة بحد ذاتها إنما تعتبر سمة كاشفة من سمات الاقتصاد الفلاحي، وإن لم تكن من السمات المتعارف عليها عموماً. ونوع العمل الذي أحدث عنه ليس العمل الذي يؤديه الإنسان بيديه العاريتين (كما يسود الظن أحياناً) بل العمل الذي يؤديه الإنسان المسلح بأدوات زراعية - المجراف، المعزقة، المعول، المنجل، المدمة، المذراة، سكين التقليم، ناهيك عن جميع الأدوات الخاصة ذات الأسماء المختلفة في كل إقليم: الأدوات الضرورية لتقليم أشجار الكرم، ولحفر الأرض حول جذوع أشجار الكرم، أو المحيطة بأشجار الزيتون أو الجوز أو التوت أو الكستناء؛ الفؤوس والمناشير على اختلاف أنواعها واللازمة لقطع الأشجار؛ وفي وقت الدرس، المدرس اليدوي بصوته "الذي يشبه صوت الجرس"، والذي كان ما يزال يستخدم حتى القرن العشرين في شارانت، بين أماكن أخرى.

والواقع أن "الطاقة الحيوانية" قد خففت أعباء الناس وساعدت على تحررهم وأتاحت لهم إمكانيات وطموحات جديدة. وكان من المستحيل على الزراعة الواسعة النطاق لنباتات الحبوب أن تتطور بالشكل الذي تطورت به لولا قوة الجر الحيوانية. لكن العون الذي قدمته الحيوانات لم يكن إلا عوناً جزئياً وذلك لأنه، بين أسباب أخرى، كان يتداخل مع التوازن بين الطعام والانتاج: وأحياناً ما كان اختياراً بين الناس والحيوانات، بين القمح وكلاً المرعى. وغالباً ما كان ما يحتاجه الإنسان كغذاء كانت الحيوانات تحتاجه أيضاً - وبعض المواد الغذائية كانت مشتركة (٩٣).

وقد يبدو هذا واضحاً. ففي إنجلترا في القرن السادس عشر، لاحظ توماس مور (١٤٧٨ - ١٥٣٥) في كتابه يوتوبيا أن الحيوان المستأنس الوديع الذي هو الخروف، حيث مراعيه تتسع على حساب حقول نباتات الحبوب، قد "التهم البشر"، أي حرّمهم من طعامهم، بل من عملهم: ألا يكفي راع واحد "لرعي الحيوانات على هذه الأرض نفسها التي كانت تحتاج، في السابق، إلى عدة أيدٍ لفلاحتها ولزراعتها" (٩٤)؟ وفي فرنسا، عالج كانتيون (١٦٨٠ - ١٧٣٤) المسألة نفسها: "كلما زاد عدد الخيول التي

ترعاها دولة من الدول، كلما قل الطعام المتاح للسكان"؛ "إمّا الخيول أو البشر" (٩٥). ويردد ميسانس هذه الأفكار في عام ١٧٨٨: "إن تزايد محاصيل العلف والعدد الضخم للخيول إنما يؤديان إلى تناقص الأغذية المناسبة لإطعام البشر" (٩٦). وفي بلاد أوج منذ نحو ١٦٦٠، وفي مجمل نورماندي السفلى فيما بعد بكثير، نحو أعوام ١٧٨٠ - ١٨٢٠، مع تخصيص مساحات أوسع للرعي، أصبحت البقرة أيضاً عدواً بريئاً للإنسان.

وهكذا فمن ناحية كان هناك العمل الذي يؤدي بمساعدة الحيوانات، ومن ناحية أخرى كان هناك العمل الذي كان الإنسان مرغماً على أن يؤديه بنفسه أو الذي اختار أن يؤديه بنفسه. ولكن ماذا يمكن أن يكون نطاق ما جرى العرف على تسميته بـ *la culture à bras*، الفلاحة باليد؟

في المقام الأول، يتصل الأمر بالحدائق وبمزارع القنب الصغيرة، جد الشبيهة بالحدائق، حيث كانت تجري زراعة الكتان أحياناً والقنب أحياناً أخرى. وفي هذه المساحات المحصورة، حيث يمكن لسيقان القنب الكثيفة أن تعلو إلى مترين، يمكن للمرء اليوم أن يتخيل استخدام محراث آلي، إلا أنه في الماضي، كان من الصعب على حصان أن يجد مجالاً للدوران. فهنا كان يتعين فلاحة الأرض بالمجراف، وهو أمر عادة ما كان يُترك للنساء. والحال أن هذه القطع من الأرض، الضرورية للحياة الفلاحية والقريبة من البيت، كانت تحصل على كميات إضافية من السماد، و، بدرجة أقل، مخلفات البشر. ولم يكن السماد البشري يجمع عادة في الريف الفرنسي إلا في أجزاء من الشمال (٩٧) كانت تسمح بهذه الممارسة، أو على مشارف المدن مباشرة. أما حدائق الخضروات، والتي كانت تشكل دائرة حول كل مدينة، فقد اعتادت على تلقي الغائط والنفايات من جميع الأنواع والتي اعتاد الخدم في لافال مراكمتها خارج أبواب المنازل في مساءات الثلاثاء والخميس والسبت، حتى يتسنى لـ "الفلاح القذر" جمعها (٩٨). وكان الشيء نفسه يحدث في ليون "حيث يجري تنظيف الشوارع إلى أقصى حد ممكن وحيث يجري نقل السماد البشري على ظهور البغال إلى المزارع" (٩٩). وحول باريس، كانت النفايات والقاذورات والغائط تستخدم في تسميد حدائق السوق. وحتى وقت متأخر كالثالث عشر من نيسان من العام الثاني للجمهورية، كان المدعو بريديه "يتمتع وحده بالامتياز الممنوح من أمين *généralité* [باريس] لكي يحول إلى بودة الغائط المجموع في مونفوكون ولكي يتولى بيعه" (١٠٠). لكن هذه "البودة المساعدة على

نمو النباتات"، لم تكن، في رأي المدعين، جيدة جودة المادة الأصلية. ولذا فقد طلبوا إلغاء الامتياز. إلا أنه جرى لبعض الوقت منع مزارعي بلفيل وبيريه - سان - جيرفيه وبانتان وسانت وان ولافيليت - وكلها قرى تقع على بوابات باريس - من استخدام مثل هذه المادة "في تسميد أراضيهم إلا بعد تركها للتحلل بشكل كاف" (١٠١).

ومن المؤكد أن السماد المنشور على هذه الحدائق المفضلة كان أكثر من السماد المنشور على الحقول العادية، حتى عندما يكون من المقرر زرع القمح فيها. وهكذا فقد كانت هناك غالباً صلة بين الفلاحة باليد والأرض جيدة التسميد. والحال أن الابل دو ريه هي مثال صارخ على ذلك: إذ لما كانت مخصصة برمتها لحدائق الخضروات، فلم يكن فيها خيول أو بغال، ولا حتى خنزيرا "إن المعزقة وسواعد السكان القوية هي الشكل الوحيد للفلاحة... وقد اعتاد المرء على أن يقابل هناك كهولاً كانوا، من جراء انحنائهم على مدار حيواتهم ممسكين بالمعاول، منحنين انحناء سيقان أشجار الكرم، حيث تميل رؤوسهم إلى حد ما في اتجاه بطونهم" (١٠٢). ووفقاً للرسام يوجين فروممتان، فإن أصحاب المزارع الصغيرة سوف يحصدون شعيرهم "بأيديهم العارية"، ولذا فلم يكن هناك شيء اسمه الـ *buailles*، أي الحشف (١٠٣). فهل كان السبب في تطور هذا الأسلوب في الزراعة هو أن الأرض كانت مقسمة إلى قطع جد صغيرة؟ أم السبب في ذلك هو أن هذا الأسلوب كان يغل محصولاً مرتفعاً إلى هذا الحد، بسبب راد الجزيرة الضخم من الأعشاب البحرية - الـ *start*، التي كان يتم جمعها كل ليلة عند ارتفاع الموج، حتى في الطقس العاصف، عندما كان هؤلاء الصيادون الغريبيون يخوضون في الماء حتى خصورهم؟ هنا كان البحر الهائج نعمة.

لكن الصلة بين السماد والفلاحة باليد لا تفسر السبب في امتداد الأخيرة إلى الحقول المكشوفة، حيث كان المدد من السماد قليلاً. إن الضرورة وحدها هي التي يمكنها تفسيره، وإن كان بعض المهندسين الزراعيين قد حلموا بتطبيق الفلاحة باليد على نحو منهجي في مساحات شاسعة. وفي عام ١٨٠٦، كتب واحد منهم، وهو ب. ج. بوانسو، بحماسة حول الموضوع فقال: "سوف يكون شيئاً حسناً إذا ما أمكنت فلاحة جميع الأراضي بالمجراف. فمن المؤكد أن هذا سوف يكون أفضل من المحراث، وهذه الأداة محل إيثار في أجزاء عديدة من فرنسا، حيث تؤدي ممارسة استخدامها إلى اختصار العمل، لأن بوسع رجل واحد قلب ٤٨٧ متراً (٢٥٠ *toises*)

من الأرض إلى عمق ٦٥ ديسيمتراً [كذا: إنه يقصد بالطبع ٦٥ سنتيمتراً]، أي إلى عمق قدمين، في أسبوعين، وهذا الحرث الواحد كاف، في حين أنه يتعين المرور بالمحراث على الأرض أربع مرات قبل أن يكون بالإمكان بذر البذور، إذا كانت التربة ثقيلة؛ وأياً كان الأمر، فإن الأرض لا تقلب ولا تحرث جيداً البتة إلاً بالمجراف. وإذا ما اعترض أحد بأن هذا من شأنه أن يكون أكثر تكلفة من استخدام المحراث، فإنني سوف أرد بأنه ما على المرء إلاً أن يحسب تكلفة الحيوانات وطعامها، وطقمها والمحراث الذي تجره، واحتمال مرضها أو نفوقها؛ وسرعان ما سوف يكتشف المرء أن من سوء التدبير والاقتصاد استخدام المحراث بينما لا توجد مساحة شاسعة لعمله. . . . وتتمثل إحدى المزايا الكبرى للمجراف في أن التربة لا تحتاج البتة إلى أن تُترك لإراحتها وفي أنه لا يجري إهدار ولو أبسط شبر من الأرض؛ وثانياً. . . فإن الغلة المتحصلة من الأرض المفلوحة بهذه الطريقة هي ثلاثة أمثال غلة الأراضي الأخرى. والحال أن المجراف المستخدم. . . يجب أن يكون طويلاً وقوياً طول وقوة مجراف الحدائق العادي مرتين على الأقل؛ فهذا المجراف الأخير لا يمكنه الصمود للمهام التي لا مفر للمرء من بذلها لرفع التربة الصلبة وكسرها بما يكفي. ويجب للمقبض أن يكون مزوداً بقضيب عرضي من أعلاه، حتى يتسنى للمعامل أن يستند إليه بيديه كليهما، بينما يضع قدمه على أحد جانبي الشفرة حتى يفرزها في التربة. وعندما تكون التربة جد حجرية. . . يجب بدلاً من ذلك استخدام مذرّاة، فشفراتها الثلاث تنفذ بسهولة بين الحجارة. وبهذه الطريقة تجري فلاحية الأقاليم الحجرية حول ليون. كما يمكن استخدامها في حقول الكرم، فهي لا تلحق ضرراً بجذور أشجار العنب" (١٠٤).

على أن هذا العرض الطويل لمزايا ولمناهج الفلاحة باليد لا يذكر مساهمة السماد التي لا غنى عنها، وبوسع المجراف بالفعل تحقيق المعجزات، فهو يُعرضُ التربة للهواء ويخلط عاليها بسافلها، إلاً أنه إذا كان "لا يجب السماح بإراحة الأرض" كما يقول الكاتب، فمن الضروري أن يتوافر تسميد كثيف. فدون السماد، تعتبر الزراعة المتواصلة مستحيلة - إلاً أنه لم يكن من السهل تماماً العثور عليه.

لقد كان هناك نقص حاد في توافر السماد لأنه في معظمه كان سماداً حيوانياً. والتخلص من حيوانات الجر، كما اقترح بوانسو، لم يكن ليكون من ثم شيئاً مفيداً. "في الفيرتوا، في القرن السابع عشر، كان يجري تحسين التربة بالسجيل، الأمر الذي كان يزيد الغلة بنسبة الثلث. . . وفي عام ١٧٤٨، كون بعض الفلاحين مُركَّباً من

السرخس والخلنج كانوا يذهبون لبيعه في السوق في لو مان" (١٠٥). لكنني لا يمكنني ضمان قيمة مثل هذا المركَّب مثلما لا يمكنني بالمرّة ضمان قيمة الـ *écobuage* (حرق الطبقة العليا) والذي كان مستخدماً في كل مكان تقريباً، أو المركَّب الذي كان يجري إعداده في الألب من أشجار البلوط الميتة المتعفنة والرماد وأوراق شجرة اللاركس. والتي كان يجري خلطها بأغصان شجرة البقس الصغيرة وسيقان الزعتر واللافندر (١٠٦). لقد كانت هذه مجرد ملطقات في أحسن الأحوال وقليلاً ما كان يتم اللجوء إليها. وبما أن الغائط البشري لم يكن هو الآخر مستخدماً استخداماً واسعاً، فقد كانت الحيوانات بالفعل المصدر الرئيسي، إن لم يكن الوحيد، للسماد. وفي الألب، كان الفلاحون يخرجون لجمع الروث - الـ *mison* - الذي كانت الأغنام المتنقلة أو المحلية تتركه في المراعي الصيفية، وكانت هذه المادة الثمينة تُنقل إلى القرية أسفل الجبل على ظهور الرجال أو البغال (١٠٧). إلا أنه في شارون - سور - مارن، بين الحروب، "في بعض القرى القريبة، كان بوسع المرء بالفعل أن يستأجر بعض الطرق أو أقساماً من طريق حتى يكون له حق جمع روث الخيول المتروك عليها" (١٠٨). ولعل المثال الأوضح بين جميع الأمثلة يجيء من الألب في بروفانس في القرن الثامن عشر. فالماشية كانت قد أصبحت نادرة هناك، وحلت محلها الأغنام. ومع ذلك "لا يُسمح في أي مكان للأبقار بأن تواصل العيش إلى مثل هذا العمر المتأخر كما في هذا الإقليم، حيث يجري الإبقاء عليها بهدف الحصول على روثها" (١٠٩). إن السماد تراب ذهبي، ويقال لنا إن الفلاح كان مستعداً لمقايضة أي شيء، إلا السماد.

مشروع غير متوقع

من ليس فلاحاً هو وحده الذي يمكنه تجاهل أهمية السماد الكبرى - كما فعل صاحب مشروع ضخم لم تترتب عليه نتائج عملية لكنه يستحق التوقف عنده لأنه غير عادي إلى حد بعيد وقد تم طرحه بكل الإيمان الحار المتوفر لدى واحد يعتقد أنه قد وجد الحل الناجز، مدعوماً بحجج لا يمكن الرد عليها.

والتاريخ هو يناير/ كانون الثاني ١٧٩٣، وقد أدت الأزمة الثورية إلى حفز الكثير من الأفكار العظيمة. إلا أنه، على نحو غير متوقع، وصل إلى وزارة الداخلية اقتراح من المدعو أ. ب. جوليان بيليه، المدير العام للأشغال بمعسكر الجيش خارج باريس (١١٠). فالمدير المذكور، الذي يقدم نفسه على أنه "مواطن... فخور بسمعته"

وتوافق " إلى أن يكون مفيداً بالفعل " و " لا يقترح البتة شيئاً باستخفاف أو دون دراسة " ،
 قد اقترح على الحكومة نظاماً للفلاحة رأى أنه لا مثيل له : " إن التجارب التي جرى
 الاضطلاع بها على نطاق واسع وفي مناسبات عديدة قد أقنعتني بالمزايا العظمى لنظام
 فلاحة *à bras* [باليد] من اختراعي ، بعد عشر سنوات من البحث . ففي المقام الأول ،
 مع تقدم طفيف للمحصول [من الأرجح أن هذا يعني بدء الزراعة في وقت أسبق من
 المعتاد] ، تستخدم هذه الطريقة السواعد بأكثر مما تستخدم الخيول ، وتستخدم
 المجاريف والمعاوز بأكثر مما تستخدم المحاريث ، وإذا كانت الآلة في [الصناعة] التي
 توفر العمل مفيدة دائماً ، فإنني أرى أن عمل الناس في الزراعة لا يمكن الاستعاضة عنه
 بالمسحاة وبالمحراث (مع أن ذلك قد يكون أسهل) . وقد أجريت تجاربي الرئيسية على
 التربة التي تنتج في المتوسط ما لا يزيد عن أحد عشرة قنطاراً من القمح ، وهي تربة
 تجري فلاحتها ، ولكن فلاحة جيدة ، بالطرق العادية ، وحتى يتم الحصول على هذه
 الغلة ، يجري بذر نحو قنطارين من البذور أو أكثر غالباً . وأولاً وقبل كل شيء ، تسنى
 لي توفير ٦٠ livres أو ثلاثة بوشلات بمقياس باريس [٨ جالونات للبوشل الواحد] من
 البذور ، بما يعدُّ مكسباً مؤكداً ؛ ثم بدلاً من جنين أحد عشرة قنطاراً ، جنيت ٥٥ و ٥٦ ،
 بل و ٦٠ قنطاراً ، مع ما يتناسب مع ذلك من قش وبموجب النظام القديم [على
 التربة نفسها] ، كانوا يبذرون بوشلين لكي يحصلوا على أحد عشرة ، ولذا كان لابد من
 بذر عشرة بوشلات للحصول على ٥٥ ، في حين أنني بذرت سبعة بوشلات للحصول
 على ٢٨٠ أو أكثر . وبموجب النظام القديم كان البوشل الواحد يغل خمسة ونصفاً
 [للواحد] وربما ستة اليوم وذلك بسبب قلة الهوام والطيور الآن هناك (١١١) ، في حين أن
 البوشل بموجب نظامي إنما ينتج أكثر من أربعين للواحد . وكفيكم أن تتصوروا ما
 يمكن أن يضيفه ذلك من قيمة إلى الـ *biens nationaux* [الأراضي العمومية] التي لم
 يتم بيعها بعد .

والحال أن صاحب المشروع كان يقترح ما لا يزيد ولا يقل عن الاتجاه إلى
 استخدام هذا الأسلوب المكثف لفلاحة ما لا يقل عن ٦٠ مليون *arpents* من
 الأراضي الصالحة للزراعة والتي يعتقد أن فرنسا تحتوي عليها . وقد أدرك أن هذا
 مشروع طموح يتطلب ، من أجل فلاحة الـ ٦٠ مليون *arpents* (الـ *arpent* الواحد
 يتراوح بين ٤٠ و ٥٠ آر) [يتألف الأر الواحد من مئة متر مربع . - المترجم] ، نحو عشرة
 ملايين من العمال " أو رأسماليي العمل كما وصفهم كاتب اقتصادي " . ولتلاحظوا

النسبة: عمل إنسان واحد، بأدواته وبقوة ذراعيه، لكل ٦ arpents .
وبالطبع لم يجر تبني المشروع . فبصرف النظر عن أي شيء آخر، من أين كان
يمكن، بعد معركة جيماب [٦ نوفمبر/ تشرين الثاني ١٧٩٢]، تدير الأيدي الزراعية
التي تصل إلى عشرة ملايين - أو حتى المليون الواحد الذي طلب الكاتب تديره للبدء
بالمشروع على أساس تجريبي؟ فبينما كانت الحرب تأخذ الرجال والخيول، كانت
الزراعة الفرنسية تفقد الكثير من قوتها العاملة على أية حال.

بعض الأمثلة

في فرنسا، كانت الفلاحة باليد ممارسة قديمة أنجبتها الضرورة والتجربة . والواقع
أنها كانت في حالات كثيرة المخرج الوحيد من صعوبات جسيمة .
فدونها كيف كان يمكن للمزارعين أن يفلحوا أرضاً شديدة التحدر في المناطق
الجبلية؟ في المسيف الأوسط، باستثناء الأراضي المنخفضة (بل وعليها أيضاً أحياناً)،
كانت معظم أراضي المزارع تحرث بالمجراف اليدوي حتى ماضٍ قريب جداً . وكانت
حيوانات الحرث هي الاستثناء . وقد أدت الأسباب نفسها إلى النتائج نفسها في الألب .
فالحوانات لم تكن واردة هناك، كما لم تكن واردة على سفوح الواران المتحدرة . وفي
منتصف وادي الديرانس، في مونرون مثلاً، "كان يتعين أداء العمل كله باليد،
للأسف" (١١٢).

ومع ذلك، بالرغم من الصعوبات، كانت المحاصيل الزراعية تُزرع على نطاق واسع
على سفوح الجبال في الماضي، متى توسع السكان . وفي البرانس وأقاليم مماثلة، كان
هناك سعي مستميت إلى أراضٍ زراعية جديدة، كان ارتفاعها يصل إلى ٢٠٠٠ متر في
أندورا وإلى ١٦٠٠ متر في سيردانيه وفي كابكير . . . إلا أن زراعة المحاصيل على
سفوح الجبال كانت أشبه ما تكون بعمل أكروياتي مثير: لقد كان على الفلاح أن يترك
وراءه محراثه وحيواناته عندما يصعد إلى الأرض العالية . وفي صعوده إلى حافة خط
الثلج "كان يأخذ معه مجرافاً لكي يحرث شريط الأرض الذي لا يمكن للحيوانات
التعامل معه . وكانت زوجته وأطفاله يصعدون في أثره، ينيخ عليهم عبء دلاء أو سلال
السماذ . فدون هذا الأخير، سوف يذهب المجهود سدى" . ولابد للمرء من أن يراوده
الأمل دائماً في أن الشريط الهش لن تعصف به يوماً ما "الانهيارات الأولى" (١١٣) .
ومن بين الأقاليم الفقيرة الأخرى التي كانت المحاصيل تزرع فيها باليد إقليم المين،

حيث كانت حيوانات الحرث غير متشرة. وما كان هناك من محاريث كان عبارة عن أدوات خشبية فجّة، ثقيلة، صعبة القياد، "كانت تُدفع على أرض المزرعة، ربما بقدر طفيف من المساعدة من جانب صانع العجلات في القرية" (١١٤). والحال أن أطراف شفرات المحراث وحدها هي التي كانت تصنع من الحديد، وكانت هذه الأطراف تنفذ في الأرض إلى عمق مضحك قدره ١٠ أو ١٢ سنتيمتراً على أقصى تقدير، وهو عمق لم يكن كافياً ولو لمجرد قطع جذور الأعشاب الضارة. إلا أنه لأن المحاريث كانت جد ثقيلة، فقد كان كل محراث يحتاج إلى حيوانات جر لا تقل عن ستة ثيران أو أربعة خيول ولم يكن بوسعهم أن يحرث غير نحو ستة هكتارات في السنة. وكان عدد هذه المحاريث قليلاً جداً على أية حال. "في سان - مار - سو - لا - فيتيه، كانت - ثلاث closeries {مزارع صغيرة} فقط تملك كل واحدة منها محراثاً، وذلك من بين ٨١ مزرعة" (١١٥). ومن ثم فإن الـ closier أو الـ borgader كما كان يُسمّى، إما أنه سوف يشارك فلاحاً أغنى أو سوف، وهذا هو الأغلب، "يحرق الأرض بمعزقة أو بمذراة أو بمجراف {كان الأخير يُصنع من الخشب المزود بشفرة حديدية}. وهذا الـ émottage، أو الحرث باليد، كان عملاً بطيئاً ومكلفاً. فالرجل لا يمكنه أن يحرق غير هكتارين في السنة على أقصى تقدير وكان هذا العمل مرهقاً... كان يؤدي إلى إصابته بالشيخوخة وبالاكتئاب قبل الأوان؛ كل هذا في سبيل محصول تافه وأرباح تافهة" (١١٦).

لكن المين كان حالة خاصة: فهو إقليم كان يجري فيه استخدام المزيد والمزيد من الـ terres vaines في رعي الأغنام والماشية. ولم تكن هذه الحقول تزرع بنباتات الحبوب إلا كل ثمانية أو عشرة أو اثني عشرة عاماً (خاصة في إقليم لافال في سبعينيات القرن الثامن عشر). قبل أن تترد إلى مراعي مرة أخرى (١١٧). وفي الأرمنة الفاصلة، تصبح عامرة بالرتم و"بأجمات شاسعة من الوردال، ومأوى لا يمكن اختراقه تسكنه الطرائد من كل نوع (الأرانب الوحشية وغير الوحشية، طيور الحجل، طيور الشنقب) والتي يمكن للفلاحين صيدها، إلا أنها كانت أيضاً ملاذاً لمخلوقات أكثر إزعاجاً (الذئب، الثعالب والغريرات)". وبما أنه من غير الممكن نقل المحراث إلى أرض من هذا النوع، فقد كان يتعين استصلاحها باليد. وكان يتعين قطع الشجيرات بالمناجل وبالفؤوس ثم حرق الأرض قبل أن يتسنى تحويل هذه الحقول الكثيفة إلى أرض صالحة للزراعة مرة أخرى.

وفي أماكن أخرى، كانت النوعية الرديئة أو العمق الضحل للتربة يجعلان استخدام المحراث مستحيلاً. ومثال ذلك **arrondissement** نونترون في الدوردونية، على بعد نحو خمسين كيلو متراً إلى الشمال من بيريجو، وهي إقليم صغير جد حجري، توجد به أودية ضيقة قليلة. وقد أوضح رئيس لجنة إحصاءات الـ **arrondissement** في عام ١٨٥٢ أنه: "بما أننا لا نحوز غير القليل من الأراضي الزراعية، فإن فلاحتها صعبة ومكلفة، ويجري استخدام المعول بأكثر مما يجري استخدام المحراث. وأثر المسحاة والمدحاة قليل؛ وهذا هو السبب في أننا لا نحوز شيئاً من هذه الأدوات المتقدمة. والحال أن محاصيلنا التي تحرقها أبسط حرارة، إنما تشكو من سوء التغذية ولا ينتج عنها غير القليل من القش القصير والرفيع جداً بحيث يصعب ربطه في حزم، ولذا يتم اللجوء إلى الألواح الخشبية، وهو بدوره إجراء كارثي بالنسبة لغاباتنا. وبدلاً من تحويل قشنا إلى سماد، فإنه يستخدم كعلف، ويحل الخلنج محله في سقيفات الأبقار، وهو بديل سيء جداً حيث إن شحنة عربية من السماد المكون من القش تساوي على الأقل ثلاث شحنات من الخلنج" (١١٨).

وباليد أيضاً كانت تجري فلاحة المدرجات في الجنوب (لزراعة العنب أساساً) وهكذا كانت تجري زراعة محاصيل جديدة في كل مكان: البطاطس لدى أول ظهور لها، واللفت، وفقاً للأوامر الرسمية (١٧٨٥)(١١٩). وكان الشيء نفسه صحيحاً بالنسبة للذرة أو "الحنطة التركية" عند إدخالها لأول مرة. والحال أن الحقل الذي كان يتعين بذره فيها كان يُجرف (**pelleversé**) وقد استمرت هذه الطريقة في الأراضي الصغيرة التي كانت الذرة تزرع فيها حتى عام ١٩٦٥ - أجل، ١٩٦٥ (١٢٠). وكنتيجة لذلك، فإن زراعة الذرة كانت تُمارَس منذ البداية من جانب فلاحين فقراء (١٢١). وكانت الأداة المستخدمة، الـ **pelleversoir** (والمستخدمة مع محاصيل أخرى إلى جانب الذرة)، عبارة عن "مذراة ذات طرفين مستدقين، مفرودين وقويين جداً، مع مقبض طوله نحو متر. ويقول مرجع صدر عام ١٨٦٨ إنه بهذه الأداة يحرق العمال الزراعيون (في لانجدوك) الأرض في الشتاء، بسعر متفق عليه" (١٢٢).

والحال أن التجزئة المتزايدة للملكية الفلاحية في القرن التاسع عشر قد أطالت بالطبع أمد بقاء الفلاحة باليد. وعلى هذه الأراضي الصغيرة، كانت الآلة المستدقة والمجرفة الآداتين الوحيدتين اللتين يمكن استخدامهما. ولذا يصعب أن نشعر بالاستغراب لوجود ممارسة الفلاحة باليد ليس فقط في حقول الكرم حيث كان ذلك

شيئاً عادياً (لم تظهر المحاربت الأولى المستخدمة في حقول الكرم إلا في عهد الامبراطورية الثانية، في الجنوب - الغربي (١٢٣) وفي لانجدوك)، وإنما أيضاً وبشكل متزايد في أقاليم الزراعة الكثيفة لنباتات الحبوب، حيث لا يتوقع المرء أن يصادف هذه الممارسة، كإقليمي الألزاس أو ليمانيه: ويقول لنا مراقب في عام ١٨٦٠، إن السكان هنا كانوا آخذين في التزايد، و"يقومون كلهم بفلاحة الأرض بأنفسهم، معتمدين في ذلك عادة على المجراف" (١٢٤).

إلا أنه لا يكاد يوجد في فرنسا مكان لا يصادف فيه المرء آثاراً، بالصدفة أحياناً، لأسلوب الفلاحة القديم. والحال أن مؤرخاً كان يشتغل مؤخراً على commune في المارش (département الأندر حالياً) (١٢٥)، قد صادف مصطلح manu cottiers (manu cultores) الذي أصبح الآن مهجوراً، والذي يعني الفلاحين الذين يحرقون أراضيهم الصغيرة بالمجراف.

هكذا كان، بوجه عام، الواقع شديد الوطأة الذي عاشته فرنسا الريفية في الماضي: لقد ظلت طرق الفلاحة قاصرة بشكل عنيد، فما دام من غير الممكن استخدام المحراث الذي تجره الحيوانات، لا يكون بالإمكان حرث التربة وتسميدها جيداً، ويصبح من الصعب التخلص من الأعشاب الضارة التي تنمو بأسرع من نمو القمح أو الشوفان أو الجاودار الغض. وكما أنه ليس صحيحاً أن جميع المزارعين الفرنسيين اليوم يملكون جرارات، فإن الكثيرين، بل الغالبية العظمى، من الفلاحين في الماضي لم يكونوا يملكون خيولاً أو ثيران لجر المحارث. وحتى في أوائل القرن العشرين، فإن "استخدام ثورين كان علامة [في الشارانت، كما في أماكن أخرى أيضاً دون شك] على قدر معين من الرخاء، هو رخاء المزارع الكبير مقارنة بال lopiniers الذين كان يجري جر محارثهم [عندما تكون لديهم محارث] بحمار أو ببقرة هزيلة" (١٢٦).

وهذا كله يبدو واضحاً بما يكفي. إلا أن بالإمكان قلب التفسير: فإذا كانت الفلاحة باليد تعني توافراً غزيراً للقوة العاملة، فإن مجرد وجود هذه القوة العاملة الضخمة إنما ينطبق بدوره على هذه الطريقة الزراعية التي تعتمد على كثافة العمل. والحال أن وجود هذه القوة العاملة الضخمة، بحد ذاته، إنما يحد "من استخدام الحيوانات في الأغراض الزراعية" (١٢٧). لقد تنافس البشر والبهايم على العمل.

ثم إننا نعرف حجم "القوتين العاملتين": في عام ١٧٨٩، كان هناك أكثر من ١,٧٠٠,٠٠٠ حصان و٦ أو ٧ مليون ثور (١٢٨). وفي عام ١٨٦٢، كان هناك نحو ٣

مليون حصان و ١٣ مليون ثور (١٢٩). لقد تضاعف عدد الحيوانات، لكن السكان الزراعيين كانوا قد تزايدوا بشكل أكثر بطءً بكثير، من ٩, ٢٠ مليون إلى ٦, ٢٦ مليون (١٣٠). ولذا فليس من غير المعقول استنتاج أنه خلال هذا الفاصل الزمني القصير نسبياً بدأ المزارع الفلاح يتحرر من قدر من كدحه. والواقع أن الجماعة الزراعية، بالرغم من ركودها الظاهري، كانت تتحسّن ربح تغير سريعة ومتواصلة بشكل معقول. وقد تحسّنت ذلك بشكل مبكر في بعض الأقاليم المتقدمة (١٣١).

التناسب بين المحاصيل

من شأن هذا العنوان أن يوضح نفسه بنفسه. فهو يشير إلى الضرورة المطلقة، في العالم الفلاحي، لتحديد هيكل المساحة المكرسة لمختلف المحاصيل، ولتقسيمها إلى حصص لن تتبدل، بعد تحديدها، إلا بشكل طفيف، إن تبدلت على الإطلاق. وهناك سبل كثيرة لتفسير أسباب هذه التقسيمات. وأولها، ببساطة، هو أن الناس بحاجة إلى أن يأكلوا، ولا يمكنهم أن يحيوا بعدم أكل شيء سوى الخبز أو الشريد المصنوع من نباتات الحبوب أو الكستناء (١٣٢). لقد كانوا بحاجة إلى الدهون - الزيت، الذي كان ترفاً، دهن الخنزير، عرق الشواء، الزيت (ليس فقط زيت الزيتون؛ فغالباً ما كان زيت الجوز يستخدم في كل من الطبخ والإضاءة). وكانوا بحاجة إلى البروتين: منتجات الألبان والبيض واللحوم. ويرى بيير دوفونتين أن جغرافيا المعدة كانت أهم من جغرافيا المأوى (١٣٣)، والتي فرضت أيضاً بعض الشروط. وكل ما نحتاج إليه لاستكمال الصورة هو جغرافيا الملابس. والحال أن الفلاحين الفرنسيين، في سعيهم إلى إطعام وكساء وإيواء أنفسهم وعائلاتهم، قد بذلوا أقصى ما في وسعهم لكي "يحيوا من دسم أرضهم"، ليس فقط عبر خبز خبزهم بل وعبر انتاج كل شيء من أرضهم. وكانت الزراعة متعددة المحاصيل هي النتيجة الحتمية المترتبة على ذلك.

ويجب علينا، على الأرجح، أن نخرج على العادة (والإشتقاق) ونضع كلمة "زراعة" في صيغة الجمع، بحيث تغطي جميع أشكال الزراعة: الغابات، بساتين الفاكهة، حقول الزيتون والكستناء والجوز؛ مزارع الكرم، الرعي وتربية الماشية؛ الحدائق وأراضي القنب أو الكتان؛ المحاصيل "النسيلة" على الأراضي الصالحة للزراعة، خاصة نباتات الحبوب؛ والمحاصيل "البروليتارية"، بما في ذلك الجديد منها، والذي لم يجر اعتماده إلا ببطء - الحنطة السوداء، الذرة، البطاطس؛ ثم

محاصيل العلف - المعروفة في فرنسا بالمروج الاصطناعية (كيف جرى إدخالها في الدورة المحصولية التقليدية؟)؛ وأخيراً سلسلة من المحاصيل الخاصة ذات الاستعمالات "الصناعية": أشجار التوت، التبغ، البنجر، اللفت، عبّاد الشمس، ونباتات الصبغ، كالقوة والوسمة... والشيء المهم هو أن نلاحظ كيف جرى تنظيم هذه المحاصيل على مساحة معينة من الأرض وكيف أثّرت الواحد على الآخر، حيث إنها كانت بالضرورة جزءاً من تكوين متوازن، قد يتغير ويتبدل ولكن ببطء شديد فقط، حتى خلال أزمنة ما يسمى بالآزمات وباضطراب الحال.

والشيء المعتاد أكثر هو إيلاء الانتباه إلى عنصرين اثنين فقط من القائمة الطويلة (ولكن الناقصة) أعلاه: نباتات الحبوب والماشية - وهما النوعان الرئيسيان في الزراعة وإن كانا بعيدين عن أن يكونا النوعين الوحيدين. وقد لاحظ مارك بلوخ أن الاقتصاد الزراعي "في فرنسا كما في أوروبا، كان قائماً على الجمع بين الفلاحة والرعي، وهي سمة ذات أهمية رئيسية، ميزت بشكل جد واضح الحضارة الأوروبية عن حضارة الشرق الأقصى" (١٣٤). وهو لم يكن البتة الوحيد الذي رصد ذلك. إذ تقول وثيقة من أربيج في عام ١٧٩٠ "إن الزراعة إنما تتكون من جزئين يتبادلان المساعدة فيما بينهما، فلاحة الأرض وتربية الماشية" (١٣٥). وتعني "المساعدة المتبادلة" توارناً يعود بفوائد واضحة على كل من الجانبين: والواقع أن هذه الوثيقة هي احتجاج على الاستصلاح المسرف للأراضي من أجل استخدامها في زراعة نباتات الحبوب - فهو استصلاح كان يجري على حساب الرعي.

إلا أنه في فرنسا، من المستحيل إعطاء حقول الكرم مكانة خاصة بين أولويات الزراعة. وال الحال أن إيزاك دو بنتو (١٣٦)، وهو كعادته مراقب ثاقب البصر لمجريات ولأحوال زمانه، كان على دراية جيدة في عام ١٧٧٠ بمشكلة التوازن. فعندما كتب عن إنجلترا تساءل ما إذا "كان يجب أن يكون هناك توازن بين النشاطين [الفلاحة والرعي]، ما إذا كان من الخطر إلى حد ما فلاحة الكثير من أراضي المراعي، وما إذا كانت إنجلترا ربما تكون آخذة في السقوط في هذه المصيدة من جراء الإفراط في تشجيع تصدير [الحبوب] عبر المكافآت السخية (١٣٧). أمّا في فرنسا، فإن هناك ثلاثة أنواع للزراعة يتعين التعامل معها: حقول الكرم، المراعي، والأرض الصالحة للزراعة؛ والتوازن بين هذه الأنواع أكثر تعقيداً".

والى هذه الأنواع الثلاثة التي ذكرها إيزاك دو بنتو، سوف أضيف الغابة، التي يجب

اعتبارها واحداً من المتغيرات الرئيسية، ولو لمجرد أنها تشد الانتباه إلى التمايز المهم بين الـ **bosc** والـ **plain** (١٣٨)، أي بين الأشجار والريف المكشوف، والذي يتألف عادة من أرض زراعية.

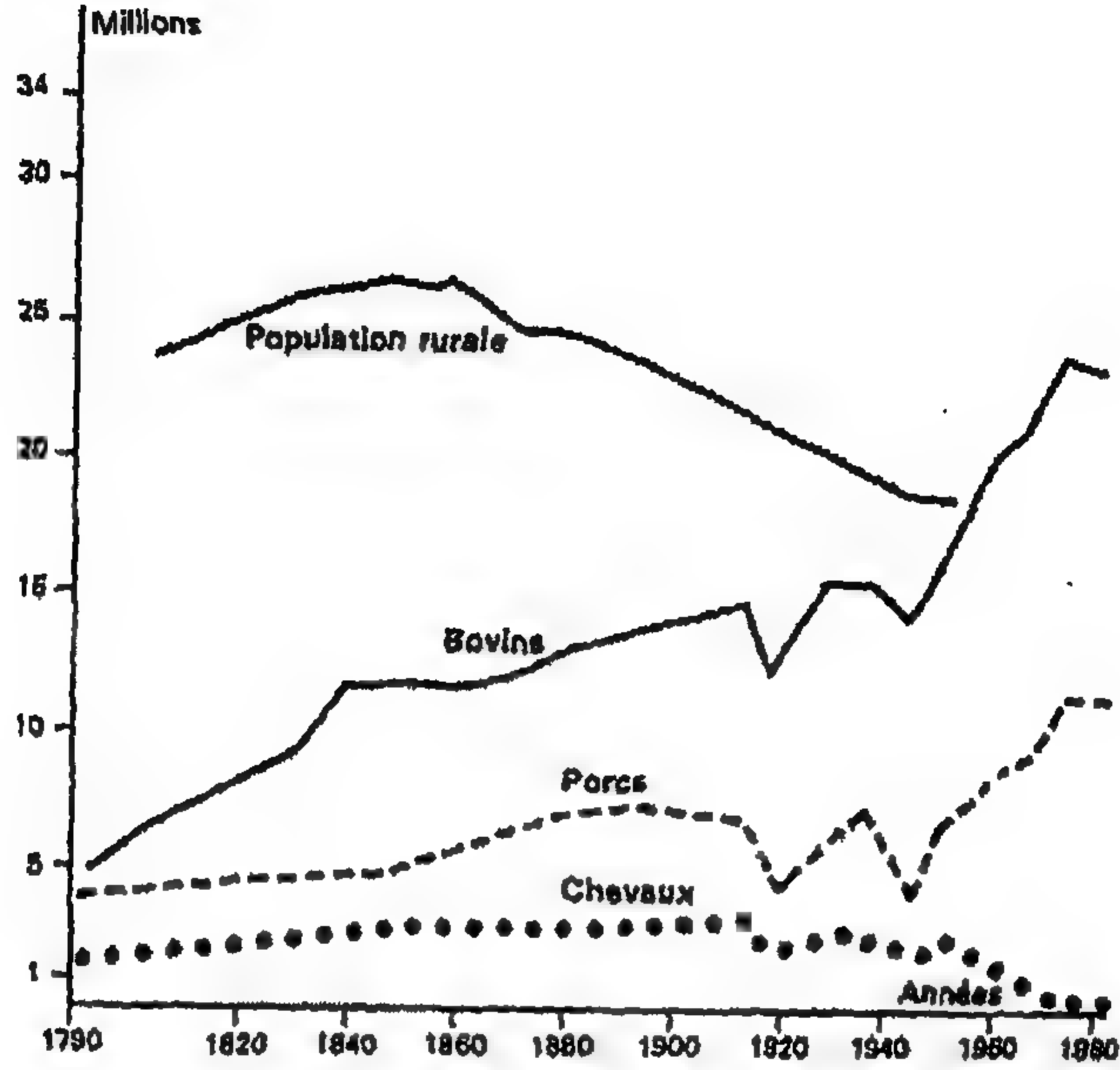
هنا إذاً ثلاثة أو أربعة متغيرات من شأنها أن تساعدنا على استكشاف سيروية تطور طويلة تتضمن متغيرات أخرى عديدة. ولا شك أننا نبسطُ الأمر، ولكن بدرجة مقبولة، على ما أرجو. وسوف يعرف القراء الملمون بالجبر القديم أن المتغيرات الأكثر سرعة في نموها إنما تميل في نهاية الأمر إلى الهيمنة على قيمة دالة عندما يتعلق الأمر بأعداد ضخمة، كما، في هذه الحالة: ملايين الهكتارات، ملايين القناطر، ملايين الفرنكات، ملايين الحيوانات وملايين الناس.

دعونا نحاول استخدام هذه المفاهيم لاستكشاف معالم المشكلة. إن مساحة فرنسا نحو عام ١٨٥٩، قبل ضم سافوي ونيس مباشرة في عام ١٨٦٠ (وقد أضافنا مجتمعين على أقصى تقدير نحو مليون هكتار ونحو ٧٠٠,٠٠٠ إنسان)، كانت تصل إلى ٥٣ مليون هكتار (١٣٩). ومن المعتاد أن نخصص من هذا الرقم المناطق "غير الخاضعة للضرائب" (المدن، الطرق، الأنهار، إلخ) فيبقى ٥٠ مليون هكتاراً، وهو رقم مناسب للحسابات لا بد له دائماً من أن يكون تقريبياً وذلك بسبب قصور الوثائق المتوافرة لدينا، وهو قصور يستوجب الأسف. وأسباب قصورها معروفة جيداً: خاصة عزوف الفلاحين الكبير عن الإجابة عن أسئلة التعداد أو المساحة، حيث إنهم كانوا يخافون دائماً من أن يكون الهدف من وراء هذا النوع من المسح إعداد خطط لفرض ضريبة جديدة (١٤٠). وهكذا فإن الأرقام المجموعة من العمد خلال عهد الامبراطورية الثانية قد تكون محل شك من حيث تفاصيلها؛ غير أنها تساعد على تحديد بعض القسمات العريضة للصورة الإجمالية.

في المقام الأول، كانت الأرض الفرنسية منقسمة إلى فئتين: الأرض الزراعية، من ناحية، والأرض المتروكة في حالتها الطبيعية، من ناحية أخرى. وفي الفئة الثانية، يمكننا أن نضع دون تردد جميع الغابات وأراضي العشب الطبيعية والأراضي السبخة والـ **pâtis** - كل ما سوف أسميه أحياناً بالأرض "الخراب"، نظراً لغياب مصطلح أفضل. إلا أننا من جهة أخرى يجب أن نكون حذرين من تعبير "الأرض الزراعية" المريح: فهو يشير من الناحية النظرية إلى الأرض المحروثة أو القابلة للحرث. ألن يكون من الأفضل الحديث عن "الأرض المزروعة"، بحيث يتسنى للمصطلح أن يشمل حقول

الشكل ١

السكان الريفيون والبهائم من عام ١٨٠٦ إلى عام ١٩٥٤



يبين هذا الشكل الزيادة الكبيرة في عدد حيوانات الجر في فرنسا بين عامي ١٧٨٩ و ١٨٦٠، إلى جانب زيادة أقل بكثير في عدد السكان الريفيين؛ والتناقص التدريجي في عدد السكان البشر بعد عام ١٨٦٠؛ والتناقص في عدد حيوانات الجر بعد عام ١٩٣٠، والذي يعبر عنه الاختفاء شبه الكامل للخيول؛ والزيادة الحادة في الماشية والخنازير، وهي زيادة تتماشى مع تزايد استهلاك اللحوم.

المصدر:

Y. Tugault. *Fécondité et urbanisation*, 1975.

الكرم والحدائق وأراضي القنب وبساتين الفاكهة؟ إن كان الأمر كذلك، فإن الأرض المنزرعة في عام ١٨٥٩ كانت تتألف من ٢٥ مليون هكتاراً من الأرض الزراعية، بالإضافة إلى ٢ مليون هكتار هي أراضي حقول الكرم و٢ مليون هكتار هي أراضي الحدائق وبساتين الفاكهة، أي إجمالي ٢٩ مليون هكتاراً. أما "الأرض الخراب" فقد كانت تتألف من: الغابات، ٨ مليون هكتار؛ أراضي العشب الطبيعية، ٥ مليون؛ الأراضي البور والأراضي السبخة (بما في ذلك الأراضي التي ثبت عدم صلاحيتها للزراعة وعادت إلى الطبيعة)، ٨ مليون - أي إجمالي ٢١ مليون هكتاراً في مقابل ٢٩ مليون هكتاراً. لم يكن البلد إذاً منقسماً إلى نصفين بالضبط: فالجهد البشري كان قد ترك بصماته على الشطر الأعظم وكان توسع الأرض المنزرعة على حساب الأرض الخراب، بالرغم من بطئه، قد بدأ مبكراً وتقدم سريعاً. وبين عامي ١٨١٥ و ١٨٥٩، جرى ضم نحو مليون هكتار آخر إلى الزراعة، وهو رقم غير تافه.

فعلى أي نحو، في عام ١٨٥٩، كان توزيع الـ ٢٩ مليون هكتاراً من الأرض المنزرعة والواقعة تحت سيطرة الإنسان؟ على النحو التالي: "الحدائق وبساتين الفاكهة"، ٥٠٠,٠٠٠ هكتار؛ أشجار الكستناء، ٥٥٠,٠٠٠؛ أشجار الزيتون، ١٠٠,٠٠٠؛ أشجار التوت، ٥٠,٠٠٠؛ أشجار التفاح وفواكه أخرى، ٢٠٠,٠٠٠؛ المشاتل ومغارس القصب، إلخ، ٦٠٠,٠٠٠. وكانت الـ ٢٥ مليون هكتاراً من الأرض الزراعية موزعة كما يلي: القمح، ٦,٥٠٠,٠٠٠ هكتار؛ *méteil* (الحبوب المهجنة) والجاودار، ٢,٥٠٠,٠٠٠؛ الشعير والذرة والحنطة السوداء، ٢,٥٠٠,٠٠٠؛ الشوفان، ٣,٠٠٠,٠٠٠؛ المحاصيل الجذور (بما في ذلك البطاطس والبنجر)، ١,٥٠٠,٠٠٠؛ محاصيل العلف، ٢,٥٠٠,٠٠٠؛ نبات حبوب القطاني، ٥٠٠,٠٠٠؛ المحاصيل الصناعية (اللفت، الكتان، القنب، الفوة، التبغ، إلخ)، ٥٠٠,٠٠٠؛ وأخيراً الأراضي المراحة، ٥,٥٠٠,٠٠٠ (١٤١)؛ أما فيما يتعلق بحقول الكرم، فهذه لم تحتل غير مليوني هكتار.

وهذه الأرقام مهمة لعدة أسباب:

إنها تشير مرة أخرى إلى المساحة الصغيرة التي تحتلها أشجار الكرم، والتي شغلت مجاًلاً صغيراً (ما لا يصل إلى عُشر الأرض المنزرعة، وما لا يزيد عن بقع صغيرة قليلة على خريطة مصغرة).

وهي تقول لنا إنه في منتصف القرن التاسع عشر، كانت "المحاصيل الجديدة" -

قريبة العهد أو غير قريبة العهد كثيراً - أي المحاصيل الجذور (بما في ذلك البطاطس وبنجر السكر) والذرة والحنطة السوداء والفوة ومحاصيل العلف - كانت قد ترسخت تماماً.

إلا أنه حتى في ذلك التاريخ المتأخر، كانت المساحة الشاسعة المكرسة لزراعة نباتات الحبوب تعطي الريف الفرنسي في الماضي ذلك المظهر الرتيب الذي رصده وعلق عليه مارك بلوخ (١٤٢). والحال أن القمح كان على أية حال "شراً لا مفر منه" (١٤٣)، ووسواساً قهرياً. وكانت تجري رراعه في أماكن كان من الحكمة أكثر أن تكرر لزراعة الكلاً أو أشجار الكرم أو أشجار الفاكهة. وقرب براد في روسيون، سعياً إلى حماية القمح من الجفاف المترتب على رياح الترامونتان، وصل الأمر إلى حد ري الحقول (١٤٤). وفي بونتارلييه في الجورا، على ارتفاع ٨٣٧ متراً، فوجيء ليوناس دو لايرنيه في عام ١٨٦٠ "برؤية حقول للقمح فوق خط الأشجار. ويتم جنيه في سبتمبر/ أيلول كما في أوروبا الشمالية، قبل وقت قصير من بدايات سقوط الثلج" (١٤٥).

الحصص (تتمة)

باتخاذ تاريخ ١٨٥٩، أي في منتصف الطريق تقريباً عبر عهد الامبراطورية الثانية (١٨٥٢ - ١٨٧٠)، هل تجاوزت الحد الزمني للاقتصاد الفلاحي؟ هل كان بالإمكان مواصلة تسميته بهذا الاسم؟

سوف تتمثل إجابتي في أن النموذج الذي يمكننا تصوره من الأرقام الواردة أعلاه يمكن تطبيقه بسهولة على فترات أبعد في الماضي.

إن تقديرات آرثر يونج عن أواخر زمن النظام القديم، والتي عدّلها ليوناس دو لايرنيه تعديلاً طفيفاً (١٤٦)، إنما تعد قريبة تماماً من أرقامنا: الأرض المنزرعة (٢٥ + ١,٥ + ١,٥) تصل إلى ٢٨ مليون هكتاراً؛ وتصل الأرض غير المنزرعة (٩ + ٣ + ١٠) إلى ٢٢ مليوناً. والصدارة تعود إلى الأرض المنزرعة: فالغابات والمساحات الطبيعية الأخرى كانت تشكل أقل من نصف الإجمالي، وإن كانت قد غطت مساحة تزيد بمليون هكتار عما آلت الحال إليه في عام ١٨٦٠.

ومن المغري قياس التناسب في أرمنة أسبق من ذلك، وإن كان احتمال الخطأ سوف يتزايد. إلا أننا لا نسعى في أفضل الأحوال إلا إلى قياس التناسب بشكل عمومي.

في عام ١٧٠٠ ، عشية حرب الخلافة الإسبانية ، خلال الأعوام الأخيرة لـ لويس الرابع عشر (مات في عام ١٧١٥) وفويان (مات في عام ١٧٠٧) وبواجيلبير (الذي نشر *Le Factum de la France* في عام ١٦٩٧ و *Le Détail de la France* في عام ١٧٠٧) ، كانت الأرض القومية تتألف من نحو ٥٠ مليون هكتاراً بوجه إجمالي . ففرنسا لم تكن قد حازت بعد اللورين ، التي تم كسبها في عام ١٧٦٦ ؛ أو كورسيكا ، التي تم شراؤها في عام ١٧٦٨ ؛ أو الكونتات فينيسان ، التي جرى ضمها في عام ١٧٩٠ ؛ أو سافوي وكونتية نيس ، اللتين تم كسبهما في عام ١٨٦٠ . وبعد خصم الـ ٣ مليون هكتاراً غير الخاضعة للضرائب ، يتبقى ٤٧ مليوناً . وقد احتلت المحاصيل ٢٣ مليون هكتاراً من الأرض الزراعية ، بالإضافة إلى حقول الكرم والحدائق وبساتين الفاكهة . ليصل إجمالي الأرض المنزرعة على ما يحتمل إلى نحو ٢٦ مليون هكتاراً في مقابل ٢١ مليون هكتاراً [من "الأرض الخراب" . - المترجم] . مع مفتتح القرن الثامن عشر إذاً ، كان الانقسام بين الـ *ager* والـ *saltus* ، أي بين الأرض المنزرعة والأرض الطبيعية ، أكثر تعادلاً في توازنه عما سوف يكون عليه في عام ١٧٨٩ . إن الفارق طفيف ، لكنه مهم ، بما يشير إلى ما سوف يكون عليه الاتجاه في المستقبل . ولذا فإن بواجيلبير يبالغ عندما يزعم أن "أكثر من نصف فرنسا خراب أو مزروع زراعة سيئة" . لكن المرء يود لو كان بوسعه تحري مدى صواب تقديره الذي ذهب إلى أنه حتى ولو قام الفلاح باستصلاح الأرض المتاحة ، فإن اجتماع النفقات والضرائب (ويمكنني أن أضيف انخفاض الغلة) سوف يعني أن "الحصاد" في نهاية الأمر "لن يكون من نصيبه" (١٤٧) .

ومن المؤكد أنه سوف يكون أمراً مثيراً لو كان بوسعنا أن نمضي إلى مسافة أبعد في الماضي . وقد حاول الفيكونست دافنيل أن يفعل ذلك في عام ١٨٩٤ (١٤٨) ، في وقت كانت فيه الدراسة التاريخية للأسعار والإحصاءات والديموغرافيا قد بدأت بالكاد ، ولم تكن سهلة بالتأكيد ، وفي وقت لم يكن أحد قد فكر فيه بعد من زاوية الاقتصاد العام والدخل القومي الإجمالي . وقد تعرض دافنيل لنقد لا يرحم وساخر من جانب مؤرخي الماضي الأكاديميين ، إلا أنه قد جرى رد الاعتبار إليه بعد أن تبين أن منحنياتنا الخاصة بالأسعار ، والتي تصاغ ببالغ الحذر من سلاسل متجانسة طويلة ، تتطابق إلى هذا الحد أو ذاك مع المنحنيات التي كان عليه استخلاصها من مصادر متفرقة . كما لا يمكن لأحد أن ينكر أنه كان رجلاً واسع المعرفة . وقد ردت حساباته التأملية ، المغامرة ولكن

الذكية، إلى فرنسا هنري الرابع وسالتي، فرنسا عام ١٦٠٠ أو نحو ذلك. وهذا يعني قفزة إلى مائة عام إلى الوراء.

في عام ١٦٠٠، لم تكن مساحة فرنسا لتزيد عن ٤٤ مليون هكتاراً (هل يمكننا أن نقول ٤٢ مليون هكتاراً، بعد خصم الأراضي غير الخاضعة للضرائب؟). وقد رأى دافنيل أن الأرض الزراعية قد مثلت (آنذاك) نحو ٣٢ في المائة من الإجمالي؛ بينما مثلت الأرض غير المنزرعة ٢٧ في المائة؛ والغابات ٣٣ في المائة؛ والمروج وحقول الكرم ٧ في المائة. ولو قسمنا الرقم الأخير على اثنين، ٣,٥ في المائة للمروج و ٣,٥ في المائة لحقول الكرم - فإن إجمالي الأرض المنزرعة سوف يكون بنسبة ٣٥,٥ في المائة في مقابل نسبة ٦٣,٥ للأرض "الخراب" (أو ١٥ مليون هكتاراً للأولى و ٢٧ مليون هكتاراً للأخيرة) (١٤٩). وهكذا، ففي وقت كانت الفترة "الحديثة" قد بدأت فيه بالفعل، ربما تكون الطبيعة قد واصلت الاستحواذ على قدر من مساحة فرنسا أعظم من القدر الذي استحوذ عليه الإنسان.

وأنا لست واثقاً تماماً بأرقام دافنيل. فهل كان هو نفسه واثقاً بها؟ إلا أنه كانت لديه طريقة بارعة في إعادة تركيب النسب عندما تكون الأرقام غير كافية. لقد قارن الإيراد من الهكتار من قرن لآخر (استناداً إلى عينات يُعتمد عليها من مقاطعات فرنسية مختلفة)؛ ثم حسب الإيراد الزراعي الإجمالي. واستنتج أنه بين عامي ١٦٠٠ و ١٨٩٠ حدث تقدم ثلاثي الأركان: الأول هو توسع الأرض الفرنسية من ٤٤ مليون هكتاراً إلى ٥٣ مليون هكتاراً؛ الثاني، وهو الأهم بالنسبة لنا، هو اتساع الأرض المنزرعة من ٣٥,٥ في المائة من إجمالي عام ١٦٠٠ إلى ٦٠ في المائة بحلول عام ١٨٩٠؛ والثالث هو أن الناتج للهكتار الواحد، بالفرنكات الثابتة، قد ارتفع من ١٩ فرنكاً في عام ١٦٠٠ إلى ٢٦ فرنكاً في عام ١٧٨٩ ثم إلى أقل قليلاً من ٥٠ فرنكاً في عام ١٨٩٠. وقد اجتمعت وجوه التقدم الثلاث كلها لكي تفسر الزيادة في الدخل الزراعي الإجمالي: ٥٠٠ مليون في عام ١٦٠٠، ثم ١,٠٠٠ مليون في عام ١٧٨٩ (وهو رقم منخفض إلى حد ما، في ظني)، ثم ٢,٤٠٠ مليون في عام ١٨٩٠. تلك هي الأرقام كما حسبها دافنيل (١٥٠). وأي مؤرخ له الحرية في أن يرتاب فيها أو، وهذا أفضل، أن يدققها، إلا أن اتجاه وأهمية التطور الذي رصده لا يمكن، بوجه عام، الشك فيهما. وهذه الاستنتاجات مهمة.

إنها، في المقام الأول، إنما تكشف حجم ما استحوذت عليه فرنسا "طبيعية" من

خلفية التاريخ الفرنسي: فالبرغم من أن من المحتمل أن الإنسان قد نجح عبر القرون في إزاحة حدود فرنسا الطبيعية هذه إلى السوراء، إلا أنها كانت واسعة بما يكفي لكي تصمد للمجرف واللفأس، وللحصان وللمحراث، وللمنشار وللنار. وسرعان ما كانت تسترد أراضيها بمجرد إدارة الإنسان ظهره لها، وقد حماها جميع أولئك الذين كان بوسعهم أن يغنموا شيئاً منها، أكان هؤلاء من النبلاء الحريصين على غاباتهم وحقوقهم في الصيد، أم من الفلاحين المتمسكين بملكيتهم المشتركة. كما كانت الأرض غير المنزرعة حيوية بالنسبة لسكان المدن المحتاجين إلى الخشب أو إلى خشب الوقود كما بالنسبة للصناعات الناشئة التي تحتاج إلى الوقود، ناهيك عن الفلاحين والنبلاء الذين اعتمدوا على الغابة والأرض الخراب في رعي قطعانهم. لقد كانت هناك حاجة إلى إيجاد توازن بشكل ما بين الأرض الطبيعية والأرض المنزرعة.

وقد روعي هذا التوازن عبر نوع من الحدود الدفاعية، هو قانون الغلة المتناقصة الصارم، والذي كان توجوه قد استشرفه بالفعل من نواح معينة. إن أي استصلاح للأرض إنما يوسع أرض القرية وبالقدر نفسه يوسع الوقت الذي يستغرقه انتقال العامل الزراعي بين البيت والحقول. والوقت مال. ثم إن الأرض البعيدة، البعيدة عن حقول كانت قد جرت رراعتها على مدار قرون، كانت غير خصبة بشكل سافر. وكانت الغلال الناتجة عنها تتكشف عن غلال جد هزيلة بحيث إنها ما عاد بوسعها إطعام المزارع. وإذا كانت بعض الطوائف الدينية قد تخلت عن أراض في شامبانيا نحو عام ١٥٢٠ (١٥١)، فقد كان السبب في ذلك هو أن مثل هذه الأراضي كانت تقع وراء الحدود الخطيرة للغلة المتناقصة ولم تكن "تستحق بعد فلاحتها".

ويميل المرء بسهولة إلى النظر إلى تاريخ فرنسا الزراعي باعتباره مبارزة بين الإنسان والطبيعة، سواء اتخذت الطبيعة شكل الأشجار أم الحيوانات أم المياه. وتتمثل علامة أكيدة من علامات قوة هذا العالم الطبيعي البديل في وفرة الحيوانات البرية، خاصة الذئاب، الموجودة في فرنسا حتى منتصف القرن التاسع عشر. ويذكر مصدر معلومات في الفرائش كونتيه: "منذ عام ١٧٧٥ وحتى مارس/ آذار {١٧٨٤} الماضي، أي خلال تسع سنوات، قُتل في هذه المقاطعة ٦٤١ ذئباً و٦٢٧ ذئبة و١,٣٨٥ جرو ذئب، أي إجمالي ٢,٦٥٣ ذئب" (١٥٢). ومن المؤكد أن هذا لم يكن رقماً قياسيًّا. وإذا ما تركنا فرنسا، واتجهنا شرقاً، فسوف نجد أن وجود الذئاب قد أصبح كارثيًّا: "في ستين، من عام ١٨٢٢ إلى عام ١٨٢٤، قتلت الذئاب ٢٥,٠٠٠ حيواناً مستأنساً في

ليفونيا" (١٥٣). وإذا ما عدنا إلى الورا في الزمن، فسوف نجد أن الذئاب كانت ذات حضور كثيف. "في الريف حول تروا، في صيف عام ١٣٤١، جرى الإيقاع بـ ٥٧١ ذئباً حياً وقتل ١٨" (١٥٤). ولم تأخذ الذئاب في التلاشي إلا بحلول عام ١٨٥٠ أو نحو ذلك، وبالرغم من ذلك فقد كانت هناك استثناءات، البري مثلاً، حيث يقول ليوناس دو لافيرنيه في عام ١٨٧٠ "إن الذئاب بشكل خاص تعد زائراً غير جدير بالترحيب" (١٥٥). لكن محبي صيد الذئاب قد أبقوا عليها أحياناً بشكل مصطنع لسنوات قليلة، مثلما يجري الإبقاء اليوم في هذا المكان أو ذاك على الخنازير البرية.

وربما كان الخنزير البري مثلاً أفضل، ولكنه لا يوفر لدى مؤرخينا تلك الرعدة التي يوفرها الذئب. ولذا فإننا لا نسمع شيئاً عن مغامراته إلا بشكل عرضي. إن الـ **Courrier du département du Bas - Rhin**، الصحيفة المحلية الرسمية، قد نقلت هذه المعلومات غير المتوقعة في ٢٢ يونيو/ حزيران ١٨١٧: "حدثت شكايات كثيرة في **département** الميز من الضرر الذي تسببه الخنازير البرية، التي تتجمع في قطعان، وتخرّب حقول البطاطس" (١٥٦). والحال أن الخنزير البري، لكونه آكلاً للنباتات، قد أفلت من انتباه الناس بشكل أكثر نجاحاً من إفلات الذئب، وهو حيوان يحيا على أكل اللحوم من المحتمل أن الخوف منه كان أكثر مما يستحق. أما فيما يتعلق بالطرائد العادية، فقد كانت هناك وفرة منها، حيث إن الأراضي الحرام المخصصة لقيام النبلاء بالصيد فيها كانت عديدة إلا أنها لم تكن تُستغل بصورة منتظمة. وقد رافق الثورة توسع مثير في الصيد وتزايد شديد في تعدي الفلاحين على هذه الأراضي، بما يشكل نبأ سيئاً بالنسبة "للحيوانات البرية السوداء والسمراء المصفرة" (١٥٧). وفي الوقت نفسه، للأسف، كانت هناك، بشكل لا مفر منه، تعديات أكثر على الغابات.

ويتمثل استنتاج آخر في أنه بالرغم من أن الأرض المتزرعة ربما تكون قد اتسعت أو انحسرت بحسب الزمان والمكان (عودة المستنقعات التي جرى نزحها إلى حالتها السابقة، إرتداد الأرض المستصلحة إلى الهجران مرة أخرى، عودة الغابات المنهوبة إلى اختراق الخنادق المحيطة بها) فإن الاتجاه في الأجل الطويل كان صوب تواصل الغزو من جانب المزارع. لقد كانت الأرض المتزرعة، المستأنسة تحرر الانتصار تدريجياً. ومع تعاقب الأجيال، نشأ تراكم متواصل: وهو الظاهرة التي يجب على النظرية أن تتعامل معها، حتى يتسنى لها إلقاء المزيد من الضوء على التاريخ البطيء ولكن ليس عديم الحركة تماماً للريف الفرنسي، بل لفرنسا ككل.

إنسحب من هناك حتى أحل محلك: المحاصيل الجديدة

داخل الأرض الزراعية، كانت المحاصيل تتنافس على المكان. أو بالأحرى كان المزارع يفضل بعض المحاصيل على البعض الآخر، مع احتمال أن يقلب خياراته. ويبدو أن الاستقرار قد ساد بوجه عام؛ إن توزيعاً معيناً للمحاصيل في العام الأول سوف يكون غالباً كتوزيعها في العام الأخير، مع هذا القدر الطفيف أو ذاك من التغيرات. إلا أن التغيرات الطفيفة قد تتراكم بما يؤدي إلى انبثاق نمط مختلف.

وفي نورماندي على سبيل المثال، كانت أراضي الكلا تحتل دائماً مكاناً أوسع مما في الأماكن الأخرى. لكن التحول الفعلي، الذي سوف يؤدي إلى ترسيخ الكلا في الحقول على حساب نباتات الحبوب، قد تأخر في الحدوث. ففي بلاد أوج، لم يصبح الـ **enherbage** (ترك الحقول للكلا) واضحاً على نطاق واسع إلا بعد عام ١٦٨٠. وكان على نورماندي السفلى أن تنتظر حتى نحو عام ١٨٢٠. ويقال لنا إن الماشية قد أخذت الطعام من أفواه الناس، إلا أن الشيء المؤكد هو أنها قد احتاجت إلى وقت حتى تصل إلى ذلك. لقد كان ذلك تحولاً تم على مدى عدة قرون: فأرض الكلا وحيدة المحصول، بالرغم من كونها ملائمة، لم تحرر الانتصار بين عشية وضحاها.

وأنا أذكر هذا المثال الرئيسي كتحذير مفيد. فإذا كانت المحاصيل الجديدة قد أخذت وقتاً طويلاً حتى ترسخ فإن ذلك لم يكن لمجرد أنها كانت غير معروفة، وتحتاج إلى سنوات من الملاحظة والتجريب، يستحسن أن يتم في الحداثق التجريبية الرائدة، التي تبعد عن المنزل خطوات قليلة. والحق إن جميع المحاصيل الجديدة قد خاضت هذه التجربة: الحنطة السوداء، الذرة، التبغ، البطاطس، الفاصولياء، الطماطم، اللفت، عباد الشمس، بنجر السكر. ويقول الـ **curé** لا بلينيه إنه عندما قام الشوفالييه دو فيفان، لدى عودته من أمريكا، بإدخال التبغ إلى كليراك في عام ١٦٣٧، "بدأ بذر البذور في الحداثق أولاً" (١٥٩). وفقط بعد أن بدا أن التجربة قد نجحت جرت إتاحة ساحات الحقول للنباتات.

إلا أن هذه النباتات سرعان ما وجدت نفسها في تنافس مع نباتات أخرى: لقد كان يتعين طرد المحصول القديم، أو التوصل إلى تسوية معينة. ولم تكن هناك دائماً إجابة سهلة عن المعضلة: فأخذ التغير وقتاً.

وقد بدأت زراعة اللفت أو السلجم منذ وقت جد مبكر في ما سوف يصبح في يوم من الأيام **département** النور [الشمال]، إلا أنه لم يصل إلى ديب وأو حتى نحو عام

١٧٨٨، ولم يصبح مُعتمداً على نطاق واسع بالفعل إلا في خمسينيات القرن التاسع عشر (١٦٠). كما أن بنجر السكر (الذي سوف يجري تطوير إمكانياته الصناعية بعد عام ١٧٩٩ (١٦١)، على أثر تجارب عالم الكيمياء البروسي آشارد في برلين) لم يكن استثناءً. وقد أدخله نابوليون، عندما كان قنصلاً أولاً، إلى فرنسا في عام ١٨٠١، وساعد الحصار القاري على انتشاره. ومع ذلك فإن بنجر السكر كمنافس لقصب السكر قد احتاج إلى قرن حتى يُصبح مقبولاً على نطاق واسع في فرنسا.

ومتى كان بالإمكان العثور على مجال للمحصول الجديد إلى جانب المحاصيل القديمة، كان حل المشكلة أسراً. وكان بالإمكان زراعة حقل ذرة بأسلوب يمكن معه زرع البازلاء بين أعواد الذرة. والحال أن ج. ج. مينوريه (١٧٩١)، وهو مراقب دقيق للمحاصيل على ضفاف الـإيزير (١٦٢)، قد لاحظ أن أعواد الذرة "المزروعة على مسافات عريضة منتظمة، إنما تتيح إمكانية زراعة البازلاء والفاصولياء، إلخ، بين الأعواد". وكان هذا عادياً تماماً في حقول الكرم أيضاً، في وادي اللو في الجورا (١٦٣) في القرن الثامن عشر مثلاً، أو خارج قرية على نجد لانجر في عام ١٩٠٠. فهنا، كما يذكر جوزيف كريسو، "كانت حقول الكرم تنتج الثوم والكراث الأندلسي والفاصولياء والبنجر" (١٦٤)، والفاصولياء. وقد تمثل ملاذ أخير في خلط الحبوب كبذور: إن الـ *méteil*، وهو خليط من القمح والجاودار، متعادل المكونات عادة، قد وُجد في كل فرنسا (كان يعرف في لانجندوك بالـ *Conseigne* أو بالـ *blé consegal*). وفي لانجندوك أيضاً، كان الـ *basjalade* خليطاً من الشوفان والبيقية (١٦٥)؛ وفي مين، كان الـ *bréchet* توليفة من القمح والـ *jarosse*، وهو من فصيلة القطاني، في حين أن الـ *mélarde* كان توليفة من الشعير والشوفان. وقد تمثلت إمكانية أخرى في انتظار نمو أحد المحاصيل قبل بذر البذور بين الأخاديد. وكانت تلك هي النصيحة المقدمة في التعليمات الرسمية حول زراعة اللفت، الذي كان يستورد من إنجلترا ويستوعب مع المحاصيل الجذور الأخرى. وكان يتم زرعه في أوائل يونيو/ حزيران على أرض مزروعة بالفعل بالفاصولياء، اللذين سوف يجري جنيهما أولاً (١٦٦).

كانت هذه حلولاً وسطاً بالطبع، حيث كانت المحاصيل الجديدة مستعدة لأن تتخذ لها مكاناً متصاغرة إلى جانب المحاصيل القديمة. لكن بعض المحاصيل كانت أكثر إصراراً على حقوقها.

أحد هذه المحاصيل هو الحنطة السوداء التي، بالرغم من اسمها، ليست من فصيلة

الـ **graminaceae** بل من فصيلة الـ **polygonaceae** (١٦٧). وقد وصلت إلى بريطانيا في أواخر القرن الخامس عشر. وقد ساعد معدل نموها على جعلها جد ناجحة، خاصة وأن بالإمكان زرعها بعد الحصاد، على تربة كانت تنتج القمح أو الجاودار أو الشوفان من قبل. ويقول ج. - ج. - مينوريه إن الحنطة السوداء "يمكن زرعها على جذامة بعد جني القمح [ودون أي حرث جديد، في يوليو/ تموز أو أغسطس/ آب]؛ وبحلول نهاية أكتوبر/ تشرين الأول تغل محصولاً ليس عديم القيمة بالنسبة للمزارع؛ فالدقيق المصنوع من هذه الحبوب يصنع خبزاً سخياً ومغذياً؛ كما يمكن استخدامها في الحساءات؛ لكن استخدامها الرئيسي والأكثر جدوى، كحبوب أو كدقيق، إنما يتصل بتسمين الدواجن والديوك الرومية والخنازير. ويمكن بشكل مفيد تماماً إضافة القش إلى أكوام الروث. وإذا ما جرى حرث النبات عند وقت الإزهار، فإنه يجعل الحقل قادراً على إنماء محصول حبوب جديد فوراً؛ وفي الأقاليم التي يكون فيها الحصاد متأخراً وبذر البذور مبكراً، لا يمكن الاستفادة من هذا الفاصل الزمني القصير جداً لإنماء الحنطة السوداء، ويجب بذر بذورها في الربيع." (١٦٨). ويبدو النص واضحاً فيما يتعلق بالاستخدامين الأولين - إماً الحبوب أو النبات المزدهر الذي يمكن استخدامه كسماد. أما الاستخدام الثالث فهو متروك لمخيلتنا. وأنا لا أعتقد أن الحنطة السوداء يمكن أن تكون نباتاً ربيعياً إلا إذا حلت محل نباتات حبوب أخرى (القمح أو الشوفان أو الجاودار) في نظام تناوبي. لكن الشيء المؤكد هو أنها قد لعبت دوراً مهماً، منذ ذلك الحين فصاعداً، حاسماً في غذاء البريتون وفلاحين آخرين، في الجنوب والمسيف الأوسط. وبحلول القرن السابع عشر، كانت قد وصلت إلى هضاب الأريبيج (١٦٩).

أما الذرة، التي وصلت مبكراً جداً إلى بلاد الباسك (١٧٠)، فلم تترسخ بشكل فعال إلا في الربع الأخير من القرن السابع عشر في أكييتين، خاصة حول تولوز. على أنها قد أخذت مكانها الممتاز وأصبحت ضرورية تماماً. والواقع أن الذرة قد أنقذت بالفعل الجنوب الغربي من المجاعات وحالات نقص المواد الغذائية التي عرفها العصر الباروكي، بالرغم من الشكايات، في منطقة سانتينج مثلاً، "والصادرة عن زارعي الكرم من أجل صنع النبيذ الذين رأوا العمال ذوي الأجور الرخيصة" يتدفقون على رراعتها (١٧١). والحال أن ج. - ج. - مينوريه قد أشاد بها أيضاً في أواخر القرن الثامن عشر (١٧٩١): "إن الذرة أو الحنطة الهندية، **blé de Turquie**، وهي نبات مكتنز، رحب في سيقانه وأوراقه وحبوبه، إنما تفضل هي الأخرى التربة الجيدة؛ لكنها

تستمد معظم غذائها من الجو؛ وغلتها مائة ضعف، وأعوادها تتعفن بعد الحصاد لتصبح سماداً جيداً، وأوراقها وسيقانها الوافرة تعد علفاً ممتازاً للماشية... ويمكن استخدام حبوبها في مجموعة متنوعة من الأغراض الاقتصادية من جانب الناس والدواجن والخنازير بل والماشية الأكبر... إن الذرة المزروعة كمحصول من محاصيل العلف على جذامة سوف تتيح عدة محاصيل أو سوف توفر مرعى جيداً في الربيع والصيف^(١٧٢). وما زالت الذرة تُستخدَمُ هذا الاستخدام الأخير إلى اليوم. إلا أن أهميتها تعود بالدرجة الأولى إلى حبوبها. وفي جنوب فرنسا، حيث كانت الدورة البينالية هي القاعدة، أصبحت الذرة نباتاً ربيعياً، لم يكن موجوداً هناك قبل ذلك، كما أصبحت مادة إضافية في الغذاء، مهمة بالنسبة للحيوانات ومقبولة عند آدميين. وكان الفلاح مستعداً لأن يأكلها متى كان بحاجة إلى المزيد من المال، إذ كان يدخر محصوله من القمح للسوق. وبفضل الذرة أصبحت تولوز مدينة جد كبيرة متخصصة في تجارة الحبوب، خاصة القمح. وقد ظلت الذرة لزمن طويل نباتاً جنوبياً في فرنسا (انظر الشكل ٥ في المجلد الأول) ولم تمتد زراعتها إلى الشمال إلا مؤخراً وذلك بفضل الأنواع الهجينة التي يمكنها تحمل البرد.

والمصاعب نفسها واجهت البطاطس، وهي نبات مستورد آخر من أمريكا، إلا أن هذه المصاعب قد تم تذليلها تدريجياً. وترتبت على ذلك ثورة جديدة وأبعد أثراً، إذ كُتب للبطاطس أن تلعب دوراً رئيسياً في غذاء الفرنسيين. وقد أرجع بعض المؤرخين الزيادة في عدد سكان أوروبا خلال القرن التاسع عشر إلى الاتساع (ولو البطيء) للتطعيم ضد الجدري، لكن آخرين، من بينهم الاقتصادي الألماني و. روشر، أرجعوها إلى انتشار البطاطس^(١٧٣). ولا شك أن سببين أفضل من سبب واحد.

وقد بدأت قصة البطاطس مع أوروبا في القرن السادس عشر، عند تقديم عدد قليل من درنات البطاطس إلى اثنين من علماء النبات، هما الإنجليزي جون جيرارد، في عام ١٥٦٨ والفرنسي شارل دو ليسكليز (الذي كان مقيماً على أية حال في فرانكفورت - أم - مين)، في عام ١٥٨٨. والحاصل أنهما قد توصلا إلى أنواع مختلفة، سوف تنحدر منها كافة محاصيل البطاطس في المستقبل على مدار قرن ونصف: كانت الأنواع الألمانية قرنفلية وكانت الأنواع الإنجليزية صفراء.

لكن البطاطس لم تبدأ في الخروج من حدائق الخضروات المنزلية إلى الحقول الرحبة إلا في القرن السابع عشر، وقد حدث ذلك أولاً في ألمانيا والنمسا؛ ثم في

إيطاليا وسويسرا والدوفينييه وفرانش كونتيه والألزاس والفوج والفلاندر (١٧٤). وفي تلك الفترة، كان الاعتقاد السائد هو أن البطاطس لا تصلح إلا للبهائم أو للفقراء وللمعوزين. ويقول لنا أنطوان بارميتيه إنه عندما كان سجيناً في بروسيا خلال حرب السنوات السبع (١٧٥٦ - ١٧٦٣)، تسنى له اكتشاف مباحج البطاطس، الغذاء الوحيد المتاح آنذاك (والذي كان يزدرده بجرعات من شراب العجن). وفيما بعد، خلال الحملة السريعة التي قادت الجيوش الفرنسية من الراين إلى الدانوب، حيث استولت على أولم (٢٠ أكتوبر/ تشرين الأول ١٨٠٥) وأوسترليتز (٢ ديسمبر/ كانون الأول من العام نفسه)، كان الجنود الفرنسيون يأكلون البطاطس المحلية. ومن المؤكد أن ألمانيا كانت رائدة في هذا المجال، إلا أنه حتى في عام ١٧٨١، في الأقاليم الواقعة على نهر الإلب، لم يكن بوسع أي خادم يحترم نفسه أن يقبل الـ *kartoffeln* كطعام له - فسرعان ما سوف يغير سادته الذين يخدمهم لو ألزموه بذلك (١٧٥). وقد ظلت إنجلترا على عدااء مع البطاطس مدة أطول، إذ كانت تعتبرها من غرائب النباتات، في حين أن إيرلنده التي عضها الفقر كانت قد تحولت إلى الغذاء الجديد بحلول الشطر الأخير من القرن السابع عشر. والحال أن الإيرلنديين هم الذين قاموا في نهاية الأمر بإدخال البطاطس إلى المزارع الإنجليزية ثم الأمريكية.

وفي فرنسا، بالرغم من نجاح البطاطس المبكر، فإنها لم يجر اعتبارها "جديرة" حقاً بأن تؤكل إلا بحلول منتصف القرن الثامن عشر، حيث كان أنصارها على استعداد للدفاع عنها استناداً إلى حجج غذائية ومطبخية على حد سواء. وربما كان هذا التردد الطويل متصلاً بالتنوع المشكوك فيها للأنواع الأولى المتمدنة: ففي عام ١٧٥٢ لم يكن في أوروبا غير نوعين، وبحلول عام ١٧٥٧ كانت هناك سبعة أنواع؛ وبحلول عام ١٧٧٠ لم يزد العدد عن تسعة؛ لكن العدد قفز إلى أربعين في عام ١٧٧٢ وفي عام ١٨٤٦، سوف تبين قائمة فيلموران الأولى مائة وسبعة وسبعين نوعاً. والآن توجد عدة آلاف، تتماشى مع الاختلافات في المناخ وفي متطلبات المزارعين وفي طرق الطهو الملائمة لكل منها. وعندما نعرف أن المستهلكين الأوائل غالباً ما حاولوا صنع الخبز من البطاطس، فإن بوسعنا أن نتصور بسهولة خيبة أملهم.

ولا شك في أن تطور البطاطس بعد منتصف القرن الثامن عشر إنما يجد تفسيره في تزايد السكان. والحال أن عدداً قليلاً من المعاصرين نافذي البصر سرعان ما أدركوا أهمية المحصول الجديد. وفي *généralité* ليموج، كانت البطاطس محظورة في

البداية إذ ساد اعتقاد بأنها تتسبب في الجذام. وعندما أصبح تورجو أميناً هناك في عام ١٧٦١، نجح في تبديد هذه الأسطورة، بمساعدة الجمعية الزراعية المحلية وقساوسة الأبرشية، عبر ممارسة ما دعا إليه وتناول درنات البطاطس المخيفة أمام الجمهور. وقد فعل أسقف كاستر الشيء نفسه، حيث كان يحاضر قساوسته في تلك الأثناء، وهو ما ترتب عليه أن الـ *patate* أصبحت تُزرع على نطاق واسع في البرانس نحو عام ١٧٧٠ (١٧٦١).

إلا أن الانقلاب الحاسم لم يحدث بالفعل إلا بعد مجاعة ١٧٦٩ - ١٧٧٠ القاسية. ففي العام التالي، أجرت أكاديمية بيزانسون مسابقة حول أفضل بحث في الموضوع التالي: "إقترح نباتات غذائية يمكن استخدامها في أزمنة المجاعات لكي تحل محل النباتات التي يجري أكلها عادة". والحال أن جميع الأبحاث قد ذكرت البطاطس - خاصة البحث الفائز، وهو بحث كتبه بارميتيه. ثم قام بتبشيش حملة دعائية واسعة، وأعرب عن أسفه حيال "المزاج الساخر الذي يتميز به مواطنونا الميالون إلى التعالي". وقد نشر كتابات كثيرة وقدم النصائح حول زراعة وحفظ البطاطس، ونظم مآدب لاختبار الغذاء في بيته لم تقدم فيها غير أصناف معدة كلها من البطاطس (كان آرثر يونج من ضيوفه)، وجاء إلى باريس بكل الأنواع التي كانت تزرع في فرنسا آنذاك، بل وجلب شحنات من أمريكا حتى يتوصل إلى أنواع أفضل (١٧٧). وفي نهاية الأمر، حصل من لويس السادس عشر، في عام ١٧٨٦، على تصريح بإقامة مزرعة تجريبية على نحو عشرين هكتاراً على مشارف باريس في نويي، على تربة سهل السابلون المهملة وغير الخصبة. وقد نجحت المزرعة نجاحاً مدوياً. وفي سعيه إلى اجتذاب المستهلكين، استنتج بارميتيه أن أفضل وسيلة إنما تتمثل في تحريض الناس على سرقة بطاطسه. ولذا فقد قام من الناحية الظاهرية بتوفير الخراسة لمزرعته عن طريق الـ *maréchausée*، الشرطة المحلية - ولكن في النهار فقط. كما نصح ملاك الأرض بالألّا يفرضوا البطاطس على فلاحهم، وبأن يقوموا بدلاً من ذلك بزراعة حقل جميل واحد لهم و"بأن يمنعوا بشكل معلن أي إنسان من دخول هذا الحقل" (١٧٨) - وهي وسيلة أكثر ذكاءً من وسيلة فريدريك الثاني، ملك بروسيا، الذي أرسل جنوده لإرغام الفلاحين على زراعة البطاطس!

أمّا أن جهود بارميتيه، التي يجري استنكارها أحياناً بوصفها تعبيراً عن وسواس لطيف، كانت أكثر من ضرورية (بل وغير كافية)، فهو ما يمكن أن نستنتجه من رسالة

من **département** مابين بتاريخ ٢٩ من فاندسيمير من العام الرابع للجمهورية: "ما تزال زراعة البطاطس في مهدها (هنا) حيث إنها لم تنجح إلا في حدائق الخضروات وعلى التربة الأفضل، أو على أرض مسمدة تسميداً باهظ التكاليف" (١٧٩).

وقد أخذ المحصول الجديد وقتاً أطول بكثير حتى يتغلغل في وسط وغربي فرنسا. فهو لم يظهر في أوييه في آنجو إلا بين عامي ١٧٩٠ و ١٧٩٥، إلا أنه قد حقق قفزات في كل عام بعد ذلك. وقد كان مفيداً على أية حال "في تسمين الخنازير"، و"في إطعام الأدميين في أوقات نقص المواد الغذائية". وبحلول عام ١٨٣٤، خصصت أوييه ١٠٥ هكتارات لزراعة البطاطس، وهو ما يمثل نحو ٢٥ في المائة من المساحة المنزوعة بنباتات الحبوب (١٨٠).

وهكذا فقد كان ج. - ج. - مينوريه سابقاً لعصره عندما امتدح البطاطس في عام ١٧٩١، إلا أنه كان مقيماً في الايزير، على جانب فرنسا الشرقي، حيث كان قبولها أسرع، كما أنه كان على أية حال يزرع بطاطسه. فلنستمع إليه: "إن البطاطس، هذا النبات الغذائي الرائع الذي يحتوي مادة عذبة ونديّة، يمكن تقديمه إما مع أكثر الصلصات غرابة أو بأبسط الأشكال، حيث إنه مناسب لتحويله إلى أطباق غنية وشهية لموائد الأثرياء الذين تجنبوه في الواقع لسنوات، راعمين أنه يؤدي إلى بروز كروش كما يقدم غذاءً بسيطاً وسهل الإعداد لكل مواطن أياً كان ظرفه... وأردف: وهذا المحصول الذي وسعته وشجعته وحفزته على أرضي قد عاد عليّ بفوائد جمة: لقد جرت الاستفادة بالبطاطس من الناحية الاقتصادية أكان ذلك بوصولها إلى موائد السادة أو الخدم أو الأيدي الزراعية، أو لإطعام الدواجن والديوك الرومية والخنازير. لقد توافر ما يكفي لتقديمه للفقراء وليعبه ولغير ذلك من الأغراض. يا لها من نعمة وفيرة، ويا للمسرة التي ترتبت عليها!" (١٨١). وبما أن البطاطس قد استخدمت منذ البداية في إطعام الخنازير، فإن إخراج قطعان الخنازير لكي ترعى على جور البلوط قد أصبح شيئاً ينتمي إلى الماضي. وفي سانتونج، متى لم يبق هناك شيء من القمح أو الذرة، كان الفلاحون يضطرون إلى أكل البطاطس؛ وسوف تتراجع تربية الخنازير على الفور. وقد حدث الشيء نفسه في النيفرنه في القرن التاسع عشر (١٨٢).

وكان على المنتج والمستهلك سواء بسواء أن يتعلما كيفية التعامل مع النبات الجديد. وحتى نكتشف ما تم تعلمه، دعونا نزر فرنسا الشرقية حيث سوف يكون المدعو السيد كوللو مرشدنا. ولا تحاولوا العشور على الخريطة على المدينة التي يكتب

الشكل ٢

البطاطس في أوروبا



فلنلاحظ أن هذه الخريطة، المأخوذة من دراسة قام بها جيورجي ماندي وزولتان كساك، إنما تبين ظهور البطاطس الأول في أوروبا، وليس اعتمادها كغذاء للحيوانات أو للآدميين، وهو أمر تباين بحسب البلد وربما يكون قد حدث بعد ذلك بكثير (بعد قرن في إنجلترا مثلاً).

منها: ليرفيل في الأردن. إنه الاسم ("المدينة الحرة") الذي اتخذته شارلفيل، أو أطلق عليها، في الأيام الأولى للثورة. وأنا لا أعرف بالضبط من هو كوللو. لكنه كتب رسالة بتاريخ ٣٠ فريمير من العام الثالث للجمهورية، بعد وقت من سقوط روبسبير. وكان المؤتمر قد أنهى جلساته في ٢٦ أكتوبر/ تشرين الأول ١٧٩٥. لكن هذه الرسالة لا تشير إلى الوضع السياسي؛ فهي مكرسة كلها للحديث عن البطاطس. وفي المقام الأول كيف يمكن زراعتها. كتب كوللو: "هذا هو ما سوف أجيب عنه"، أولاً وقبل كل شيء أحرثوا التربة حرثاً عميقاً قبل أو خلال الشتاء، "إمّا بالمحراث أو بالمجراف"؛ وبعد ذوبان الثلوج، أحرثوا الأرض مرة أخرى، ثم احفروا أخاديد بمجراف في خط مستقيم، بحيث يكون الفاصل بين الأخدود والآخر أربع أو خمس أقدام؛ ثم يقوم فرد بإسقاط البطاطس التي يحملها فرد آخر. ويجب وضع سماد في كل حفرة. ثم ردمها. وعندما يصبح طول النباتات "قدماً أو خمسين بوصة، أقوم بتشذيب رؤوسها مرة، ولكن بما يكفي من الشدة بحيث تنمي فروعاً أكثر {margoter} (١٨٣). وعندما يجيء الصيف، يجب استئصال الأعشاب الضارة، ولكن بشكل خفيف، ثم، وهذا هو الأكثر أهمية، يعالج كوللو مسألة الأنواع: "الأنواع التي أزرعها اثنان، الأحمر والأصفر. أمّا الحمراء فلها لون البنجر من خارجها، وهي ناعمة ومكتنزة ومستطيلة لا مستديرة - وأكبرها حجماً تبدو شبيهة ببقاب امرأة سيء النجارة. أما النوع الثاني فهو أصفر من خارجها، وأفضل منتجاته أكبر من الكف، وهي ناعمة كالبطاطس الأخرى وشبه مربعة. وهذان النوعان سواء بسواء لونهما أبيض من الداخل ومذاقهما ممتاز تماماً، بحيث يشتهي المرء أكلهما" (١٨٤).

ويجد القاريء بياناً بانتشار البطاطس في القرنين التاسع عشر والعشرين في الشكل ٢. والحال أنه حتى الآفة الزراعية، المساوية للخطر المسبب للعفن والذي يصيب الكرم، والتي قضت بشكل بالغ القسوة على محصول البطاطس الأيرلندي في عام ١٨٤٦ وعلى المحصول الفرنسي في العام التالي، لم توقف تقدم زراعتها. وما قيل عن البطاطس يمكن، بدرجة أو بأخرى، أن يقال أيضاً عن بنجر السكر، أو عن الفوة في وادي الرون أو في الألزاس الشمالية، حيث كانت العادة قد جرت على تسميتها بـ "أحمر" هاجناو، أو عن ذلك النبات الأسبق في وصوله، شجرة التوت، التي سوف تقود في نهاية الأمر إلى عجائب صناعة الحرير.

على الأرض المراحة الخالية

كانت لجميع هذه المحاصيل الجديدة فائدة عظيمة مشتركة: لقد كانت سعيدة بالنمو على حقول تُركت مراحةً في الدورة الزراعية، دون إزعاج المحاصيل التقليدية. وفي نظام بينالي، كانت الأرض مقسمة إلى أرضين (soles): الحقول المزروعة وتلك المراحة. والحال أن الأرض المتروكة من الناحية النظرية سنة كل سنتين لم تكن غير منتجة إلا من الناحية الظاهرية فقط: فالعشب كان ينمو عليها والقطعان كانت ترعى هناك؛ وسوف يجري حرثها أكثر من مرة استعداداً لزراعتها في السنة التالية، بالقمح على الأرجح.

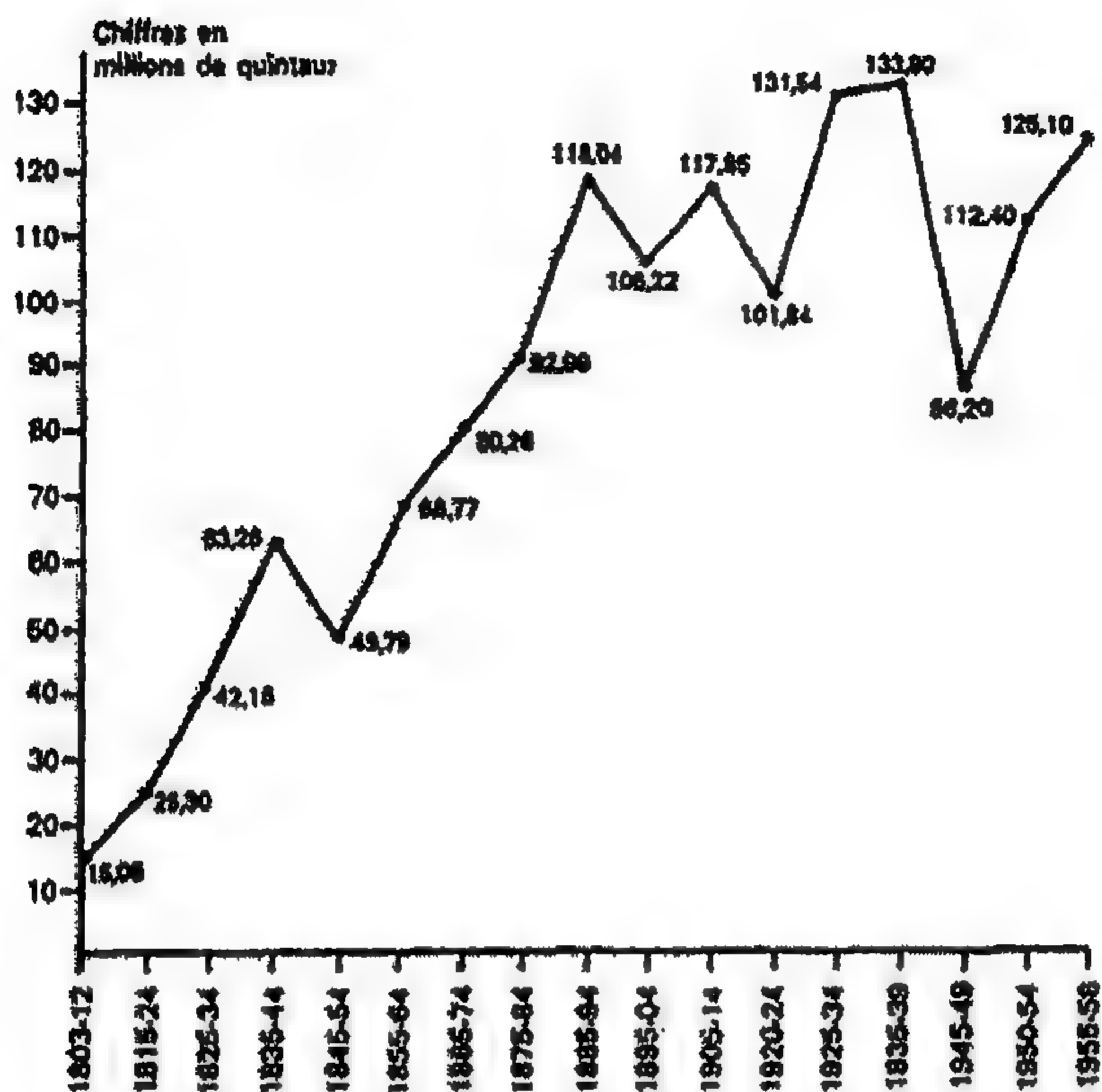
وفي نظام ترينالي، تجري إراحة ثلث الأرض، حيث تتم زراعة الثلثين الآخرين بالقمح (أو بالجاودار) ونباتات الحبوب الربيعية، المعروفة بالـ *marsage* أو *mars* لأنها كانت تزرع في مارس/ آذار. وكان هناك تناوب بين المحاصيل. كما أن الأرض المراحة، التي تسمى بأسماء مختلفة في كل فرنسا (١٨٥)، كانت تتميز بطابع مختلف بحسب الإقليم؛ ففي مكان ما كانت مطلقة أو تامة أو "ميتة"؛ وفي مكان آخر كانت نسبية أو منزرعة. والحال أن الأرض المراحة التي كانت توصف بأنها "عار" الحياة الزراعية في القرن السابع عشر كانت بالطبع الأرض الميتة، الأرض المراحة غير المنتجة بالمرة والتي كانت تكتفي بانتظار دورها.

وقد حاول المزارعون دائماً عمل شيء للاستفادة من هذه الأرض. فقد كان يجري إرسال القطعان إلى هناك بمجرد بدء نمو العشب في الربيع. كما أن زراعة ما كان يُعرف بالـ *cultures dérobées* - "المحاصيل المستترة"، كالبازلاء والفاصولياء والعدس - كانت ممارسة راسخة منذ زمن بعيد. بل إن الحنطة السوداء والذرة والبطاطس كانت كلها محاصيل مستترة، في البداية على الأقل - بل إن النباتات التي نجحت في طردها كانت في زمانها محاصيل مستترة. وفي المورفان، سوف نجد أن البطاطس، التي كانت قد زرعت بالفعل هناك على مدار قرن، قد طردت الحنطة السوداء مرة واحدة، عندما انتشرت (البطاطس) بعد أزمة الحبوب في عامي ١٨١٢ و ١٨١٣ (١٨٦).

في نهاية الأمر إذاً، تحقق نجاح هذه المحاصيل الجديدة دون صعوبة كبيرة. على أن الشيء نفسه لا يمكن أن يقال عن ذلك الابتكار بامتياز، والمتمثل في المروج الاصطناعية.

الشكل ٣

انتاج البطاطس في فرنسا من عام ١٨٠٠ إلى عام ١٩٥٠ (بملايين القناطر)



نقلًا عن:

J. C. Toutain, "le produit de l'agriculture française de 1700 à 1958", II, *Cahiers de l'ISEA*, no. 115, juillet 1961.

انسحب من هناك حتى (حل محلك) (تتمة): المروج (البراري) الاصطناعية

المروج الاصطناعية تختلف عن المروج الطبيعية، حيث ينمو العشب تلقائياً جنب الأنهار والجداول. وكان الاعتقاد السائد دائماً هو أن المروج الطبيعية مرغوبة: وفي القرن العاشر في الماكونيه، قيل عن أحد المروج إنه "يساوي ضعف حجمه من الأرض الزراعية" (١٨٧). وفي البوفيزيز في عام ١٦٨٠، كان الـ *arpent* من الأرض الزراعية يساوي ما بين ٦٠ و ١٠٠ *livres*، في حين أن الـ *arpent* من أراضي المروج كان يساوي ما بين ٢٠٠ و ٨٠٠ *livres* - وهو فارق أوسع بكثير (١٨٨).

والمروج الاصطناعية من صنع الإنسان: إذ يجري حرق حقل أو قلب تربته، ثم تسميده وزرعه بالفصّة أو بالبرسيم أو بالسفون أو بالبيقية. وأحياناً ما كانت هذه المحاصيل تُزرع في العادة كلها معاً، وهو أمر لم يكن مناسباً جداً، حيث إنها تنمو بمعدلات مختلفة ولا تزهر في وقت واحد. وقد قال مراقب في عام ١٧٨٦: "إن هذه الطريقة لا يمكن أن تكون سليمة، لأن البرسيم لا يرتفع في نموه ارتفاع الفصّة، ومن ثم فإن هذه الأخيرة تخنقه؛ والسفون يزهر قبل وقت طويل من إزهار المحاصيل الأخرى ولا بد من جنيها قبلها، ولذا فهو يعاني دائماً من التأخر الذي يسببه البرسيم والفصّة. ومن ثم يجب زرع الفصّة والسفون بشكل منفصل" (١٨٩).

ومع ذلك، فإن المروج الاصطناعية كانت تغل ضعفي أو ثلاثة أضعاف ما تغله المروج الطبيعية من الحجم نفسه. وقد وفرت إضافة مهمة لعلف الحيوانات، فسمحت بتربية المزيد من الماشية، ومن ثم زادت من حجم السماد. وصحيح أنها قد احتلت مكاناً كان بالإمكان تخصيصه للقمح الذي كان ما يزال مقدساً، إلا أنها قد زادت انتاجية حقل القمح بتزويده بالمزيد من السماد، ثم بترسيخ الآزوت في التربة. لقد كانت مساحة القمح أقل، لكن الحصاد الإجمالي كان أعظم. وقد يبدو هذا واضحاً، إلا أن شابتال (١٩٠) يذكر أن القنصل الأول بونابرت، بالرغم من كل ما لديه من ذكاء، قد وجد صعوبة في فهم ذلك.

الخلاصة أن المروج الاصطناعية كانت محرك ثورة زراعية قوية وضرورية، لكنها ثورة كانت بطيئة في تطورها في فرنسا. ففي وقت متأخر كعام ١٨٢٣، كان شابتال هذا نفسه ما يزال يقول: "اليوم... يجب لخلق المروج الاصطناعية وللدورة (الزراعية) المعقولة أن يكونا أساس زراعتنا" (١٩١). إلا أنه حتى في ذلك التاريخ، لا يبدو أن نصيحته قد وجدت آذاناً صاغية لدى الجميع.

على أن النباتات المستخدمة في المروج الاصطناعية كانت كلها معروفة جيداً في فرنسا منذ القرن السادس عشر على الأقل. وبعد ذلك بمائتي عام، كانت تُزرع، ولكن على مساحات صغيرة، في شارانت ودوفينييه وقرب باريس، وفي روسييون وفي الفيلاندر (١٩٢). وربما كان المزارعون الفرنسيون قد عرفوا تجاربها الناجحة في إنجلترا بحلول ثلاثينيات القرن الثامن عشر (١٩٣). كما لم يكن هناك أي قصور في التشجيع بالنسبة للفلاحة الجديدة، فهو تشجيع كان يتخذ أحياناً شكل شتائم غاضبة. ونحو عام ١٧٩٥، خاطب مارتان دو شاسيرون فلاحي إقليم لاروشيل: "إنكم تتعفنون في البؤس والقذارة لأنكم لا تنظمون عملكم جيداً، وتقومون بزراعة الكثير من حقول نباتات المحبوب بينما لا تزرعون ما يكفي من المروج" (١٩٤). كما أن نصيحة قاطعة بالمثل وإن كانت أقل غضباً كانت قد ظهرت في مذكرة كتبت في ميتر قبل نحو عشرين سنة من ذلك، أي في عام ١٧٧٧ (١٩٥). وقد قال كاتبها: توقفوا عن محاولة انتاج محصول بعد آخر من "أرض منهكة بزراعة نبات حبوب واحد دائماً وأبداً". ثم إن النمط القائم كان قد تسبب في حدوث نقص في الماشية الكبيرة في اللورين وفي الأبرشيات الثلاث: لقد تعين استيراد الثيران من سويسرا لاستخدامها في الحرث وذبحها لاكل لحمها، في حين أن الخيول كانت تجيء من ألمانيا والأردن والدانمرك "لأغراض عسكرية ولأغراض الحرث".

فلماذا كان الناس مترددين إلى هذا الحد؟ لماذا، في أواخر القرن الثامن عشر، عندما كان الفيزيوقراط والجمعيات الزراعية وأصحاب الضياع الكبيرة (وبعضهم متحمس لإجراء تجارب من أجل تحسين المحاصيل) يضعون "الحلول الحديثة التي تمثلها المروج الاصطناعية والمحاصيل الجذور" على رأس قوائمهم، لماذا لم تُترجم هذه الحركة الفكرية إلى فعل عملي؟ لماذا "بدا أن الدورة عتيقة الطراز قد بقيت على نطاق واسع؛ وحاصرت المصلحين القليلين المبعثرين" (١٩٦)؟

إن السبب الأساسي في ذلك هو أنه في حين أن النباتات العشبية للمروج الاصطناعية كانت ذات مزايا كثيرة، إلا أنه لم يكن بالإمكان "دسها" بين المحاصيل على الأرض المراحة. وربما أمكن للبرسيم والبيقية، عند الحاجة، تكوين مرج اصطناعي مرة في السنة؛ فإذا ما تم زرعهما على أرض مراحة، فإنهما ينموان بسرعة، ويمكن جنيهما واستخدامهما كعلف، ثم يخليان السبيل أمام القمح، ويتركبان التربة أكثر ثراءً وخصوبة. ويمكن للدورة أن تسير سيراً طبيعياً.

لكن حقل الفصة، بمعايير اليوم، يمكنه أن يستمر تسع سنوات، ويمكن للمرج المزروع بالسنفون أو بالبرسيم أن يستمر ست سنوات. وكانت هناك فوائد من ترك المرج يستمر، كما جرى إدراك ذلك بسرعة. وتقول لنا مذكرة طويلة حول إقليم باريس قبل الثورة مباشرة (١٩٧) إن "مرج السنفون أو البرسيم أو الفصة يصل إلى ذروته الانتاجية عندما يكون قد مرت عليه ثلاثة أو أربعة أو خمسة أعوام. وبعد ذلك، تبدأ النباتات في التدهور بشكل غير محسوس، ويتعين تجديد المرج". وإذا ما جرى إتباع هذه الممارسة، فإن الدورة التقليدية سوف تضطرب بالطبع، ولذا فإن المرج الاصطناعي إذا ما ترك قائماً سوف يؤدي إلى الـ **dessolement** ("القضاء على الدورة") كما كان يقال.

وكان هناك اعتراضان على الـ **dessolement**.

الاعتراض الأول قانوني: فعقود الإيجار أو المشاركة في المحصول كانت تنص عادة على أن الأرض يجب أن تكون "جيدة التسميد والزراعة، دون وقف تسلسل الدورة أو تخريب **[déroyer]** (١٩٨) الأرض، وإلاّ تعرض المستول عن ذلك للمساءلة القانونية". وكانت الشكايات من جانب ملاك الأرض تصل إلى الـ **parlements** (المحاكم العليا في المقاطعات). وفي حين أن الملاك لم ينجحوا في بعض الأقاليم في كسب الدعاوي (١٩٩)، فإن المحاكم العليا كانت تتدخل عادة من أجل صون الدورة التقليدية في الحقول، فقد رأت أن هذه الدورة ضرورية للإبقاء على ارتفاع غلال نباتات الحبوب.

أما العقبة الثانية فقد كانت تتعلق بحقوق الرعي التقليدية وبواقع أن الدورة لم تكن تُعامل على أنها مجرد أسلوب عقلائي للزراعة بل كانت تُعامل أيضاً على أنها أحد مظاهر حق رعي القطعان، **vaine pâture**، كما كان يسمى في الأقاليم التي يحكمها القانون العرفي، أو الـ **compascuité**، كما كان يسمى في القانون المكتوب في الجنوب.

إن كل جماعة قروية، تعتمد اعتماداً كبيراً على مواردها الخاصة، كانت معرضة دائماً للقيود المنظمة لزراعة نباتات الحبوب ولتربية الماشية. إذ لا يمكن لأحد أن يحيا دون خبز ولا يمكن لأحد أن يعمل دون حيوانات المزرعة. والحال أن الممارسات القديمة والمتأصلة والخاصة بالرعي، الـ **vaine pâture**، وبالعبور، الـ **parcours**، كانت أساسية بالنسبة للإبقاء على الماشية.

وكان الرعي الحر، **vaine pâture**، يعني أن أي مرعى موجود متاح لجميع القطعان في القرية. وكان من المسموح به الرعي على الممرات العشبية، خلاص بقرة الإنسان الفقير. كما كان مسموحاً به على الأرض المشاع، المساحة المستصلحة التي كانت القرية تملكها ملكية مشتركة، والتي كان الأغنياء والفقراء سواء بسواء يستفيدون منها. وكما رأينا، فقد كان مسموحاً بالرعي على الأرض المراحة، بمجرد ظهور الأعشاب الأولى في الربيع. كما كان مسموحاً به على حقول الجذمات بعد الحصاد، وأخيراً في المروج إماً بعد تجفيف العشب مباشرة (ولو أن هذا كان نادراً) أو عند عودة العشب إلى النمو من جديد، وهو مسلك كان مألوفاً أكثر. وأحياناً ما كانت عودة العشب إلى النمو تسمى بالـ **surpoil**. ويقول سجل شكايات في اللورين في عام ١٧٨٩: "منذ خلق العالم، كان الـ **surpoil** الثاني (أي النمو بعد عودة النمو الأولى) من حق الجماعة" (٢٠٠).

وكان الـ **parcours** يعني توسيع حق الـ **vaine pâture** الذي قد يحصل عليه **commune** من قرى مجاورة، أو إتاحتها لها بدورها. وكانت حدود القرى غير واضحة وكانت تتداخل فيما بينها. ويعني الـ **parcours** أن بالإمكان صرف النظر عن هذه الحدود. وكان العبور ميزة عند تحرك القطعان كما كان مناسباً في كل مكان، حيث إنه قد ساعد أصحاب الماشية دون أن يتعدى على الحقول المنزرعة.

إلا أنه لكي تعمل الدورة بشكل مناسب فإنه لابد لها من أن تكون متحررة من المفاجآت بما يساعد على إتاحة أرض الرعي في الوقت المناسب. لكن المروج الاصطناعية كان يجب، لحمايتها، أن تكون موصدة أمام التهام الحيوانات الشره لها، وذلك تحديداً لأن من المفترض فيها أن تكون دائمة. وكان لابد من إحاطتها بالحواجز أو بالأسوار أو بالسياجات أو بالأخاديد، وحراستها حراسة فعالة. وقد ترتبت على ذلك منازعات ودعاوى قانونية، حيث كان المزارعون المختصمون يطالبون بحقوق وبحريات. وقد تنازعت، هنا، فكرتان عن الحرية، حق التعامل المشاعي وحق الملكية الخاصة (٢٠١). وفي إقليم غني حيث كانت أراضي العشب منتشرة، كما في نورماندي، ربما كان فرض السياجات أيسر مما في مكان آخر. وكان الشيء نفسه صحيحاً في الجنوب، حيث كانت الأرض المراحة والـ **garrigues** والأرض غير المنزرعة جد واسعة غالباً وكانت (شريطة ألا تكون الظروف الطبيعية غير مؤاتية إلى حد بعيد) تتماشى على نحو أفضل، فيما عدا بعض الاستثناءات، مع المروج الاصطناعية والتجديدات،

مما هي الحال مع الحقول المكشوفة في الشمال الشرقي الذي يزرع نباتات الحبوب، حيث كانت قيود الدورة الترينالية أكثر صرامة ولم يكن الرعي المشاعي واسع الانتشار. وسرعان ما سوف تنحاز الدولة إلى صف ملاك الأرض الأغنياء والمجدين، وسوف تعمل على تشجيع الزيادة الملحوظة في الانتاج. فبعد عام ١٧٦٤، أدت سلسلة من المراسيم الإقليمية إلى حظر الـ *vaine pâture* والـ *parcours*. والنصوص واضحة وقاطعة. لكن المقاومة كانت عامة وحارمة. فقد ناضل الفلاحون بشراسة للحفاظ على مزاياهم المتواضعة. ورفض النبلاء التخلي عن حقوقهم في الـ *vaine pâture*. والحال أن المحاكم العليا، كما رأينا، قد ساندتهم، كما انحازت الكنيسة إلى صفهم، بعد أن فشلت محاولتها الرامية إلى انتزاع حق العُشر من المروج الاصطناعية مثلما فشلت، قبل ذلك، محاولتها الرامية إلى انتزاع حق العُشر من الـ *noyales*، الأراضي المستصلحة حديثاً. وهكذا تشكل ائتلاف من الأطراف اليقظة ذات المصالح للوقوف ضد المروج الاصطناعية.

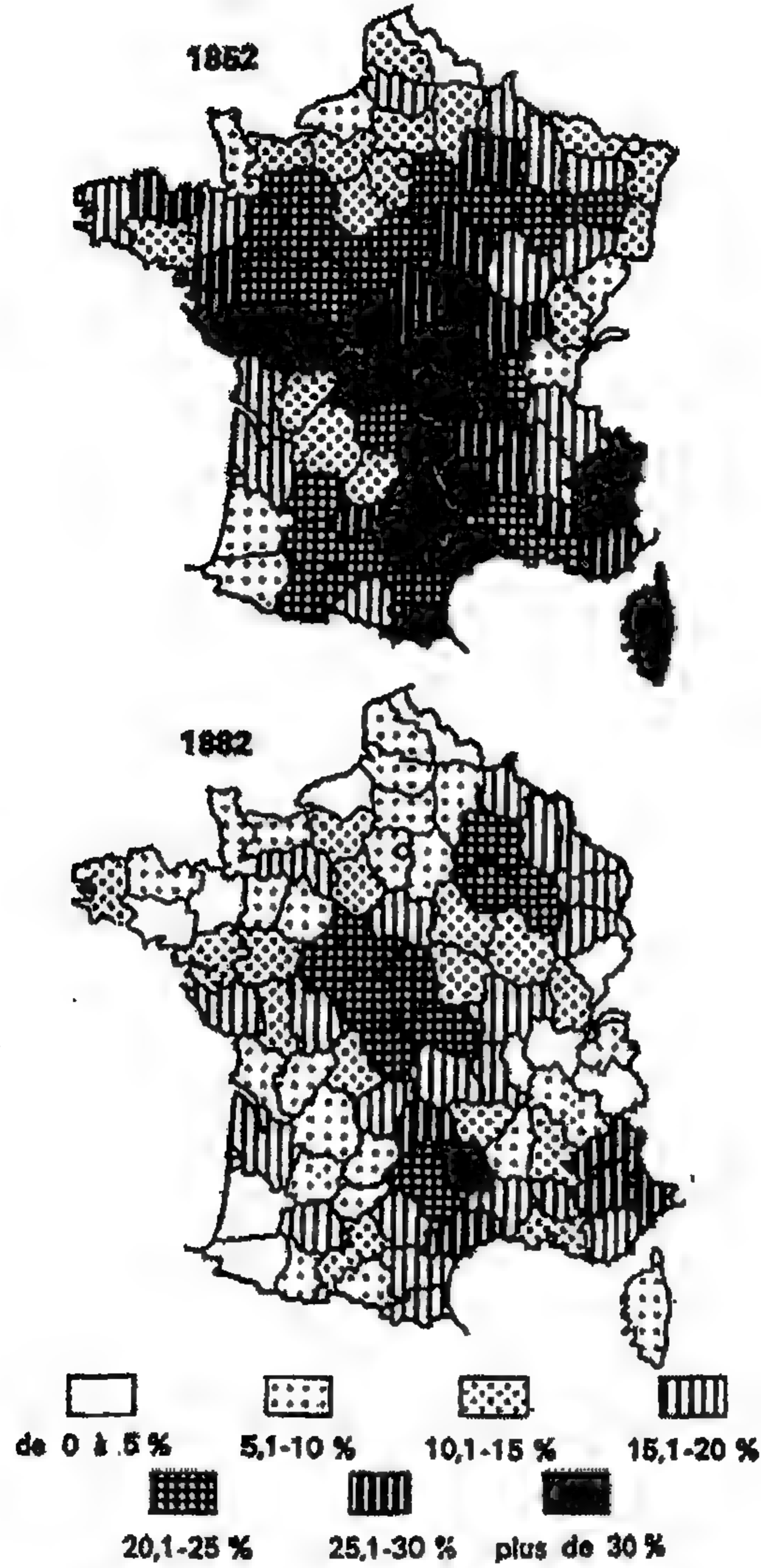
وفي تلك الأثناء، كان من الطبيعي أن تقف جمعية إدارة الزراعة، التي تألّفت في عام ١٧٨٧، ضد الـ *parcours*، وأن تقف بالحزم نفسه ضد الحظر على الـ *dessolement* (٢٠٢). - ولكن دون أن تصل إلى أية نتيجة ملموسة. والحال أن مجلس مقاطعة الايل دو فرانس قد قام في عام ١٧٨٧ بمنح أي مالك أرض راغب في إنشاء مروج اصطناعية تصريحاً بإقامة سياج حول حقل، بشرط ألاّ تزيد مساحته عن عُشر الملكية التي يملكها (٢٠٣). وربما كان ذلك محاولة للتوصل إلى حل وسط، لكنها ظلت مجرد حبر على ورق إلى حد بعيد. ومع الثورة، سوف يرد القانون الزراعي لعام ١٧٩١ إلى الجماعات الريفية حقوقها القديمة التي لم تكن قد فرطت قط فيها بالفعل.

وقد مرت الأعوام، وجاءت نظم حكم ورحلت، إلاّ أنه لم يسجر حل شيء. وفي عام ١٨٣٦، كان على الـ *Conseil d'agriculture*، مجلس الزراعة، أن يعترف بالفشل. فعندما جرى استطلاع رأي مزارعي الأين، أعلنوا كلهم أنهم مع بقاء الـ *vaine pâture*. وقال خبراء المجلس إنه سوف يكون من الأفضل إطعام الماشية في الحظائر والاسطبلات، إلاّ أنه في الحالة الحاضرة للزراعة لا يبدو أن ذلك عملي (٢٠٤).

والحال أنهم لم يكونوا مخطئين، كما تشهد على ذلك الثورة الصغرى التي هزت قرية فوتو الصغيرة (كانتون كليرمون - آن - أرجون، في *département* الميز) في ١٤

الشكل ٤

انكماش الأرض المراحة من عام ١٨٥٢ إلى عام ١٨٨٢.



نقلاً عن:

F. Braudel et E. Labrousse eds., *Histoire économique et sociale de la France*, III, p. 672.

يوليو/ تموز ١٨٦١ . فقد نشبت الاضطرابات هناك بعد ظهيرة العيد القومي . ثم إن العمدة، الذي مكث في بيته، " لم يحاول تهدئة الغليان " ، كما أن " المدعو ديبو فرانسوا، رئيس قوة المطافيء في الـ commune المذكورة قد استنفر رجاله دون أن يتلقى أوامر بذلك " . وكان ذلك كله احتجاجاً على إلغاء الـ vaine pâture . والحق إنه كان هناك جفاف كما أن الافتقار إلى المراعي كان قد أصبح جد خطير . وفي ليلة ١٤ إلى ١٥ ، " جرى تمزيق سياجات المروج " ، بمبادرة من رئيس قوة المطافيء هذا نفسه دون ريب (٢٠٥) .

فما الذي يمكن فهمه من هذه الزيارة إلى كلوشميرل؟ في نهاية المطاف، ليست أولوية القمح، صاحب الجلالة القمح، هي التي حالت دون التطور المنطقي للمروج الاصطناعية لما يزيد على مائة سنة .

بحلول عام ١٨٦١ تقريباً، كانت الفصة والسفون والبرسيم قد اختصت على أية حال بـ ٢,٥٠٠,٠٠٠ هكتار، أي نصف مساحة أراضي الأعشاب الطبيعية في فرنسا . كانت الثورة قد حدثت، ولكن تدريجياً وبصورة غير منتظمة . وبحلول عام ١٨٧٧، كانت الأرض المشتركة قد اختفت تقريباً من الشمال - الغربي، واختفت معها " الأرض غير المزرعة التي كانت ما تزال تحتل ثمن الإقليم في عام ١٧٨٩ " (٢٠٦) . لكن الـ vaine pâture لم يتعرض للإلغاء بموجب قانون إلا في ٢١ نوفمبر/ تشرين الثاني ١٨٨٩، وهو ما أدى إلى احتجاج أكثر من ٨,٠٠٠ كومونة ضد قرار اعتبرته كارثياً (٢٠٧) . وأتذكر أنني رأيت بأم عيني، في عام ١٩١٤ بل وبعد ذلك، الحيوانات العائدة لجميع المزارعين وهي تتحرك صوب المروج في قطيع واحد، بمجرد جني المحصول الثاني من العشب؛ ويمكنني أن أراها الآن، وهي تسير على مهل على طول الطريق العشبي عبر الغابات، بجانب جدول الماء .

فرنسا تتخلف دائماً في التجديد

إذا ما نظرتم إلى جميع هذه التطورات الجديدة في الزراعة واحداً بعد الآخر - الحنطة السوداء، الذرة، البطاطس، اللفت، الفوة، بنجر السكر، المروج الاصطناعية - فسوف تجدون أن هناك شيئاً واحداً مشتركاً بينها . لقد جاءت كلها من خارج فرنسا - وأحياناً من وراء البحر . لكن الخطوة الحاسمة الأخيرة دائماً ما كانت تُتخذ في مكان ما

في أوروبا التي تحيط بنا من جميع الجهات وتربطنا ببقية العالم لكنها تفصلنا عنه في الوقت نفسه: لقد جاءت الحنطة السوداء عبر هولنده، وجاءت الذرة عبر إسبانيا، والبطاطس عبر إنجلترا والتوت عبر إيطاليا، والمروج الاصطناعية عبر كل من إنجلترا والبلاد الواطئة . . .

فهل في هذا ما يدعو إلى المزيد من الدهشة؟ إن كل اقتصاد، كل مجتمع وثقافة، كل كيان سياسي إنما يتلقى بشكل متواصل منتجات من تيار الواردات الثقافية الذي يطوف العالم بلا انقطاع. وقد كانت فرنسا في موقع مناسب بشكل خاص للحصول عليها، حيث إنها على مفرق وملتقى طرق كثيرة: الممرات البحرية الكثيرة من البلطيق وبحر الشمال والمانش؛ الطرق البرية من وسط وشرقي أوروبا وآسيا (التي يمكن، للأسف، أن تنتقل عليها الأوبئة الحيوانية أيضاً)؛ ملاحية البحر المتوسط العامرة وأخيراً الطريق الملكي المتمثل في المحيط الأطلسي. فهنا يوجد الطريق الطبيعي إلى الغرب، والذي لم تستفد منه فرنسا في الوقت المناسب، بالرغم من أنه ربما كان بالإمكان تحقيق هذه الاستفادة بتشغيل بحارة ديب ورووان وأونفيلير في نورماندي أو آلاف السفن البريتونية التي كانت أمتن مراكب البحار الأوروبية في القرن السادس عشر.

وقد وصلتنا على طول هذه الطرق منتجات ثقافية لا حصر لها: السفن المتركة الألواح مثلاً والدفات المركبة على مؤخرات السفن، وهما تطوران ثوريان جاءا من البلطيق في القرنين الرابع عشر والخامس عشر؛ أو الركاب ومثبت لجام الخيل اللذان سوف يحولان استخدام الناس للحصان بين القرنين الثامن والعاشر، واللذان جاءا من أوروبا الشرقية. وعلى طول طرق البحر المتوسط وحتى جنوب فرنسا في القرنين السابع عشر والثامن عشر جاءت أنواع جديدة من بذور الحنطة وشتلات النباتات والخضروات وأشجار الفاكهة والزهور، والتي تغلغلت حتى في مقاطعاتنا الشمالية. لكن كل هذه الهدايا عادة ما كانت تجيء عبر وسطاء، ويقدر من التأخر قياساً إلى بلدان أوروبية أخرى.

فهل كانت فرنسا إذاً، من بعض النواحي، ضحية لموقعها الجغرافي؟ وهل كانت هوامش وأطراف بقية أوروبا أكثر حساسية من فرنسا للحياة الصاخبة للعالم الرحيب وللأشياء الجديدة التي كان يعرضها؟ إن "أطراف أوروبا" على أية حال هي التي حققت الاختراقات الأعظم: فروسيا في القرن السادس عشر هي التي ضمت صربياً اعتماداً على فرسانها من القوزاق؛ وشبه الجزيرة الأيبيرية - بوصولها السهل إلى الرياح التجارية التي

كانت كرثة لا تكل تدفع كل سفينة مبحرة إلى الاتجاه غرباً من جزر الكناري - هي التي اكتشفت العالم الجديد. أما إنجلترا وهولنده وفرنسا فهي لم تظهر على المسرح إلا فيما بعد: ومن ثم فإنه لا أمريكا المبكرة ولا فراء ومزلجات سييريا كانت من نصيبها. ولكن، ألا يحتمل أن جغرافية فرنسا الداخلية لا موقعها في أوروبا هي المسؤولة عن ذلك؟ أليس من المحتمل أن حجم فرنسا واتساعها الضخمين، اللذين حكما عليها بشكل لا مفر منه بأن تحيا حياة ممزقة على مدار قرون كثيرة، هما اللذان يفسران الوقت الذي احتاجته حتى يتسنى لأي ابتكار أجنبي أن يتغلغل في بلادنا، بالرغم من أنها كانت مفتوحة أمام جميع الرياح؟ وهل هذا هو أيضاً السبب في أن الواردات الثقافية لم تنجح في شق طريقها في فرنسا إلا ببطء، بالرغم من أنها قد نجحت كلها في التغلغل فيها في نهاية الأمر، ونجحت في الالتقاء الواحد مع الآخر خلال رحلاتها؟ لقد انطبق هذا على الأفكار والفنون كما انطبق على المنتجات المادية. وكانت الذرة موجودة في بايون في عام ١٥٧٠، لكنها لم تصل إلى كاستيلنوداري إلا في عام ١٦٣٧ ولم تصل إلى بيزيه إلا في عام ١٦٧٨ (٢٠٨). وعنب الأونيا الأحمر والأبيض، الوارد أصلاً من إيطاليا، لم يصل إلى الكونتا فانيسان إلا في القرن السابع عشر، ولم يصل إلى إقليم سانت اميليون في البوردليه وحتى الشارانت إلا في القرن التاسع عشر، حيث سوف يشكل في نهاية الأمر قاعدة انتاج الكونياك (٢٠٩). أما البطاطس التي كان أوليفيه دو سير يزرعها في الفيغاريه في القرن السادس عشر فقد كانت بعد مائتي عام من ذلك ما تزال غير معروفة في كثير من المقاطعات الفرنسية.

إن فرنسا الواسعة والمتنوعة، كانت كوكبة من المقاطعات المختلفة: ويذكر الأمراء أن [هذه المقاطعات]، التي لم تكن تتواصل إلا بصعوبة، قد وجدت نفسها مرغمة على أن تحيا حيواتها الخاصة (٢١٠). وقد حكم على بعضها بانعدام الأهمية، إذ ظلت أكثر ارتباطاً بأساليبها وبعاداتها القديمة؛ أما بعضها الآخر، الذي توافرت لديه الرغبة في التجديد ووسائل الاضطلاع به في آن واحد، فقد كان يحور إمكانات مهمة، إلا أنه كان إلى حد ما استثنائياً ومنعزلاً بحكم نجاحه نفسه. وعندما غادر آرثر يونج بوشين (٢١١) وعبر إلى الفلاندر، انتابته الفرحة الغامرة عندما شاهد ثروتها الزراعية (٢١٢). فالتباين بين جزيرة الحدائث هذه والمقاطعة الفرنسية العادية كان ما يزال عظيماً، حتى في القرن التاسع عشر (٢١٣). ففي الفلاندر، كانت الأرض تعود بنحو ٤٥٠ فرنكاً من الهكتار الواحد، أي نحو ثلاثة أضعاف المتوسط القومي، وكان عدد السكان في الكيلو متر

المربع الواحد ٢١٣ نسمة؛ وكانت هناك رأس ماشية واحدة في الهكتار الواحد؛ أما السماد العضوي الناشيء عن الحيوانات فقد كان يجري استكماله بمزيج من الروث وأوراق الشجر الميتة من المدن وبالكُسب وبمسحوق العظام وبرمال البحر وبالفائض الأدمي. وهذا هو ما أتاح لسكان الفلاندر "توسيع محاصيلهم ذات المتطلبات الكثيرة دون الإضرار بخصوبة التربة وإظهار أنهم أرقى حتى من الإنجليز كمنتجين" (٢١٤). ولم تكن توجد هنا أرض مراحة، لأن ما يسمى بالدورة البديلة كان قد حل محلها؛ كما لم تكن هنا أية مشاعات. لكن هذا الإقليم ظل منعزلاً، أكثر انفتاحاً على الفلاندر البلجيكية أو هولنده مما على بقية فرنسا. ومن بين الأقاليم المنعزلة الأخرى الشرية أصلاً، أقاليم آرتوا وبا - دو - كاليه ونورماندي وبوس والاييل دو فرانس.

والحال أن المقاطعات الفرنسية، باختلافاتها وبانعدام تجانسها، لم تكن بحال من الأحوال أواني مستطرفة بشكل ناجز. فالمسافة ووقت السفر كان لهما أثرهما. وفي وقت مبكر كعام ١٤٥٠، عَرَفَ جيل لو بوفيه فرنسا بأنها "اثنان وعشرون يوماً طويلاً وستة عشر يوماً عرضاً" (٢١٥).

III

تربية الماشية، حقول الكرم، نباتات الحبوب، الغابات

بما أننا قد رسمنا الخطوط العريضة الرئيسية، فإننا نجد أنفسنا حيال حشد من التفاصيل. فلنحاول الاختيار والتبسيط، بحيث لا نركز إلا على ما هو جوهري (ومن هذا الجوهري، للأسف، ما هو أكثر من كاف). إن أربعة عناوين تطرح نفسها: الحيوانات وحقول الكرم ونباتات الحبوب والغابات. فالواقع أن فرنسا الريفية كانت محكومة ومقسمة بل وممزقة بهذه القطاعات؛ وتبعاً لما إذا كانت الأولوية قد استأثرت بها تربية الماشية والرعي، أو حقول الكرم وصناعة النبيذ، أو زراعة نباتات الحبوب وصنع الخبز أو الحراثة والأشجار، يمكن تخيل أربع فرنسات، حدودها بعيدة عن أن تكون واضحة.

وبالمقارنة مع المساحات الشاسعة المخصصة لنباتات الحبوب ولتربية الماشية أو مع كتلة أرض الغابات، فإن حقول الكرم الفرنسية قد يبدو لأول وهلة أنها لا تحتل غير مساحة جد صغيرة. لكن "صناعة" النبيذ كانت قد أصبحت مغناطيساً يجتذب السكان، إذ كانت هناك حاجة إلى الكثير من الأيدي للكدح في حقول الكرم. وفي بعض الأوقات، توسعت زراعة الكرم بشكل لا يمكن السيطرة عليه: ففي القرن الثامن عشر، حاولت السلطات عبثاً الحد منها، بمنع زراعة حقول كرم جديدة (٢١٦). وقد انتهز المزارعون فرصة تراخي يقظة الثورة للاستحواذ على مساحات شاسعة من الأرض الزراعية. واستمر هذا الاتجاه حتى عام ١٨٥٠ بل وبعد ذلك. وهكذا استحوذت زراعة الكرم على ما لا يقل عن ٥٠٠,٠٠٠ هكتار جديد، وهي مساحة ليست تافهة. بل إن حقول الكرم كانت قادرة في القرن التاسع عشر على الاستيلاء على مجمل الجزء المشرف على البحر المتوسط في لانجدوك (موطن الصناعة ونباتات الحبوب أصلاً) مما أدى إلى استشارة حمى حقيقية لزراعة الكرم هنا، حيث تربت على ذلك آثار مألوفة تماماً. وقد امتدت الحمى إلى مجمل الجنوب، بمجرد ما أن أصبح بوسع السكك الحديدية نقل الأنبذة الجنوبية بسرعة إلى الأسواق الشمالية.

والخلاصة أن زراعة الكرم، بالرغم من أنها كانت تحتل مساحة أصغر، كانت مهمة أهمية القطاعات الثلاثة الأخرى، حيث ألقت بثقلها كله في الاقتصاد. وكانت تحوز

قدراً من الحق في إدعاء أنها نشاط أكثر "نبلاً". والحال أن جوزيف دو بيسكيدو، عند حديثه عن موطنه، الـ **Armagnac noir**، قد لاحظ نحو عام ١٩٢٠، كيف أن "الراعي اللامبالي أو الفلاح قصير النظر في إقليمنا يشتغل نشاطاً ما أن يعمل في زراعة الكرم" (٢١٧).

إلا أنه في الممارسة العملية، لا يمكن لأي قطاع من قطاعاتنا الأربعة الاستغناء عن القطاعات الثلاثة الأخرى. والمسألة ببساطة هي أنها تحتاج كلها الواحد إلى الآخر. وهناك مثل قديم يقول: "من لديه كلاً لديه خبز"، وهذا صحيح تماماً. وفي نورماندي اليوم، مازالوا يقولون: "إن كنت تريد الحنطة فلا تجثث المرج" (٢١٨). وبوسع المرء أن يقول بالمثل إن من لديه الحبوب لديه اللحم، أو من لديه النبيذ لديه الخبز. وفي بوجونيا، كانوا ينقلون الحبوب أحياناً في براميل كالنبيذ. وكل من كان يملك حرجاً من الأحرار كان يمكنه أن يحيا منه.

لا يجب نسيان الصورة العامة

عندما تستند مناطق مختلفة الواحدة على الأخرى، فإن التبادلات القصيرة والمتوسطة الأجل تناسب حسن الجوار. وقد قامت علاقات مثلاً بين مربّي الخيول في الـ **Marais poitevin** وسهل فونتينيه - لو - كونت المجاور الذي يزرع حبوب النباتات؛ وبين شامبانيا الـ **berrichonne** وأراضي العشب المروية جيداً في بواسكو وبرين إلى الغرب؛ وبين نورماندي السفلى، المتخصصة بشكل متزايد في تربية الماشية وحقول نباتات الحبوب في أرجنتان وسييه وكان **Caen**؛ وبين النيفرنسيه وأراضي القمح الجيدة المتاخمة للوار وللآليه وللفال ديون (٢١٩)؛ وبين الفلاندر الساحلية والفلاندر الداخلية؛ وبين حقول الكرم المختارة على مرتفعات الايل دو فرانس وحقول القمح والجاودار إلى الشرق، وقطعان الأغنام التي ترعى على المنحدرات الطباشيرية لشامبانيا الـ **pouilleuse**؛ وبين حقول الكرم في بوردو وحقول القمح في وادي الجارون. أما فيما يتعلق بالأشجار، فقد كانت التتمة الأبدية لأي نوع من أنواع النشاط الريفي.

ومع أن النشاطات اليومية لفلاحي الأرض الزراعية ولمربي الماشية ولزارعي الكرم من أجل صنع النبيذ قد فصلت بينهم، بل وجعلتهم متنافسين، إلا أنهم كانوا كلهم سجناء حقول القوة الواحدة، سجناء ما وصفه بول آدم (٢٢٠) بـ "الحقول الاقتصادية". وهذه الأنواع المختلفة للزراعة الفرنسية يمكنها أن تعمل إما كأقطاب طاردة أو كأقطاب

جاذبة ضمن السياق الاقتصادي الواحد. وهكذا فإن النظر إلى نباتات الحبوب والحيوانات وحقول الكرم والغابات في سياق واحد هو مشروع منطقي وضروري في آن واحد، بالرغم من أنه قد يكون مشروعاً طموحاً وصعباً.

في عام ١٨١٧

حتى يتوافر لدينا خط قاعدي نبدأ منه، فإننا نحتاج إلى إحصاءات ما يُعتمد عليها. والبدء في الاتجاه الصحيح إنما تتيحه لنا وثيقة مفيدة، لن ترافقنا على أية حال في المشوار كله.

والوثيقة التي أتحدث عنها هي سجل دقيق يرجع إلى أواخر عام ١٨١٧ ويستند إلى الـ **cadastre** (سجل المساحة) (٢٢١). وتورد الوثيقة، بالنسبة لكل **département** من الـ **départements** الـ ٨٦ التي كانت فرنسا تضمها آنذاك، الدخل من الهكتار الواحد لمختلف قطاعات الانتاج (الأرض الزراعية، حقول الكرم، أراضي العشب والكلاء، أراضي الغابات). ويورد رقم آخر متوسط الدخل من الهكتار بالفرنكات في الـ **département**. وحتى يتسنى الاضطلاع بهذه الحسابات، جرى قياس المساحات المكرسة لمختلف أنواع الانتاج.

وإذا ما نظرنا إلى أفر **département**، في أسفل القائمة - الألب السفلى - فإن الأرقام الخمسة هي كما يلي (الأرض الزراعية، حقول الكرم، أرض العشب، الغابات)، ١٣، ٣٠، ٥٧، ٢؛ ومتوسط الدخل من الهكتار الواحد ٦ فرنكات و ٣٨ سنتيماً. أم أغنى **département** (السين بالطبع، بالرغم من أنها الأصغر: ١٠,٠٠٠ هكتار فقط) فقد كان متوسط الدخل من الهكتار الواحد فيها ١٠٠ فرنك للأرض الزراعية (بفضل البستانيين الذين ينتجون للسوق)؛ ١١٢ لحقول الكرم، التي كانت قد قامت آنذاك حول العاصمة؛ ٨٤ لأرض المراعي؛ و ١٠٨ للأحراج التي كانت قد أصبحت نادرة بشكل متزايد في ما بقي من الـ **département**. لكن **département** السين وخاصة باريس كانتا استثناءين على نطاق مهول بالفعل.

وإذا ما تركنا جانباً هذين الاستثناءين المهولين، فإنني أتساءل ما إذا كان بوسعكم أن تخمنوا ما هي الـ **département** التي كانت الأغنى زراعياً، وفقاً لمتوسط الدخل من الهكتار الواحد، كما حسبه هذا المصدر؟ إن الإجابة، والتي قد تكون مفاجأة، هي كالفادوس - حيث لم تكن هناك حقول كرم، بينما كان الدخل من الأرض الزراعية ٥٩

فرنكاً للهكتار، ومن المرعى ٨٣ ومن الأحرار ٣٦. لقد كان متوسط الدخل للهكتار ٧٨ فرنكاً و٢٥ ستيماً، في مقابل أكثر من ١٠٠ بالنسبة للسین (وهي الـ **département** الوحيدة التي لم يُحسب المتوسط الإجمالي فيها). ثم نجد أنفسنا بإزاء فارق ملحوظ أمام الأسماء التالية في القائمة: المانش، ٦٦,٤٤ فرنكاً؛ السین - ایه - وار، ٥٨,٦٣؛ نور، ٥٨,١٧؛ أور، ٤٧,٣؛ الجورا، ٤٦,٤؛ وار، ٤٥,٧٥؛ السین - ایه - مارن، ٤٣,٣٥.

لكن شاغلنا الرئيسي الآن ليس هذا الترتيب المراتبي، (مع أنه يشير بالفعل إلى أن مقياس الثروة بين الـ **départements** لم يكن محكوماً بخط أو بخطين جغرافيين لا أكثر ولا أقل، كما يحاول أناس أحياناً الزعم). إن ما يهمنا الآن هو التنافس على الأرض بين زراعة نباتات الحبوب والماشية وحقول الكرم والغابات - بقدر ما يمكن استخلاص ذلك من توزيع الدخل.

ولذا فقد كان من المغري أن يجري حساب - بالنسبة لـ **départements** فرنسا الـ ٨٦، أي بالنسبة لمجمل فرنسا في عام ١٨١٧ - لمتوسط الدخل من الهكتار الواحد من أراضي نباتات الحبوب (٢٦,٨ فرنكاً)؛ وحقول الكرم (٤٧)؛ والمراعي (٩, ٦٠) والغابات (٤, ١٦). والرقم الأخير هو الأقل إلى حد بعيد، ومع ذلك ففي عام ١٨١٧ كانت الغابات ما تزال تقدم كميات خرافية من الوقود الضروري لكل من المساكن و"الصناعات الحارقة للخشب" (٢٢٢).

وسجلنا لعام ١٨١٧ يقدم لنا جدولاً من ٤٣٠ خانة (٨٦ **départements** و٥ أرقام لكل واحدة). ولذا فبوسع المرء أن يقضي وقتاً طويلاً في النظر إلى هذه الحسابات (انظر إلى الخرائط والتعليقات في الشكل ٥ والذي يلخص هذه الإحصاءات). إلا أننا لا يمكننا للأسف أن نفترض أن هذه النتائج تستحق الثقة أو أنها قابلة لفهمها بشكل مباشر. إن كل **département** كانت لها مشكلات خاصة كثيرة جداً. والدخل من الهكتار الواحد من مختلف أنواع الزراعة كان يعتمد، بين عوامل أخرى، على وجود أو غياب زبائن محليين يمكنهم أكل الحبوب وشرب النبيذ وحرق أو استخدام الخشب وشراء البهائم أو منتجاتها. ويلاحظ لا فيرنه، وهو بصدد توضيح أن "القرب من العاصمة" هو الذي عاد بالشراء على نورماندي، "إن من الصعب أن نعرف... ما الذي قد يثول إليه أبسط فرع من فروع الاقتصاد الريفي، عندما يجد له منافذ كافية" (٢٢٣). كما أن الدخل قد اعتمد على المستويات المعيشية ومن ثم على

الأجور، والتي من المؤكد أنها قد تباينت من **département** إلى أخرى. وإذا ما أخذنا الأجر السنوي للعمال الزراعيين مثلاً، فإن هذا الأجر قد يكون في الشمال - الغربي ضعف ما كان عليه في الوسط أو في الجنوب - الشرقي (٢٢٤).

كما أن الندرة النسبية لمنتجات ما وحجم الطلب عليه قد لعبا دوراً في تحديد الأسعار والدخول. وهذا يفسر السبب في أن حقول كرم ناجحة بشكل غير عادي قد لا تغل غير ٥٨ فرنكاً في الجيروندي؛ و٤٩ في المارن؛ و٤٦ في الأوب؛ و٤٢,٣٦ في الكوت دور؛ بينما تغل ٨٣ في السون العليا؛ و٨١ في الموريل (لقاء النبيذ الرديء من سفوح التلال حول ميتزا)؛ و٧٩ في الدوب؛ و٧٥ في الرون؛ و٧٤,٦٤ في الجورا؛ و٧٣ في اللوار الأعلى، حيث يتمتع إقليم باريس بالرقم القياسي الذي لا ينارعه أحد - ١١٢. إن الهكتار من حقول الكرم قرب العاصمة كان يغل ما يزيد بنسبة ٣٨ في المائة عما تغله أفضل أرض زراعية في الفلاندر! وهكذا تتضح جغرافية غير عادية وغير متوقعة - لكنها دقيقة - لحقول الكرم والنبيذ. لأنه في الأقاليم التي قلما كانت فيها أية حقول للكرم، وحيث كان ننتاجها من نوعية منخفضة، كان زارع الكرم من أجل صناعة النبيذ يحيا أفضل حياة - وهي مفارقة تفسرها، قبل عصر السكك الحديدية، استحالة وجود حركة نقل فعالة بين منطقة تتميز بالوفرة ومنطقة تتميز بالندرة.

كما أن الندرة تفسر الدخل القياسي المستخلص، بشكل غير متوقع، من أراضي العشب والكلأ في البوش - دي - رون. فهذا هو أعلى رقم مستقل في الوثيقة: ٢٨٢ فرنكاً. إن أي هكتار آخر في فرنسا لم يغل هذا المبلغ، ولا حتى من حقول الكرم. وترجع الفجوة إلى ندرة أراضي العشب والكلأ بين حجارة الكرو وسبخات الكامارج، بل وفي أي مكان آخر في **département**، والأعداد الكبيرة للأغنام التي تهبط سنوياً من المراعي الجبلية في نهاية الصيف. وفي الكامارج وحدها، كانت ٤٠,٠٠٠ حَمَلٌ تُولَدُ كل سنة، وكانت القطعان ترعى بحرية ليلاً ونهاراً؛ ونحو عام ١٧٨٠، كانت تضم " ٣,٠٠٠ حصان وعدداً مماثلاً من الثيران، حيث كانت الأولى كلها بيضاء، في حين أن الثيران المحلية تعرف بلونها القاتم " (٢٢٥). وكانت أرض الرعي مرغوبة لأسباب مختلفة تماماً في السين - ايه - وار وأور والسين الأسفل حيث كانت تتمتع بميزة قربها من العاصمة، بفضل طريق ديب - باريس. وكان هذا الطريق طريقاً جيداً، يستخدمه يومياً تجار الأسماك الذين كانوا ينقلون السمك إلى باريس بأسرع ما يمكن. وكانت منتجات الألبان تسلك الطريق نفسه، ولذا فإن جورنيه، في البريه، قد

أصبحت مركزاً لصناعة زيد مزدهرة.

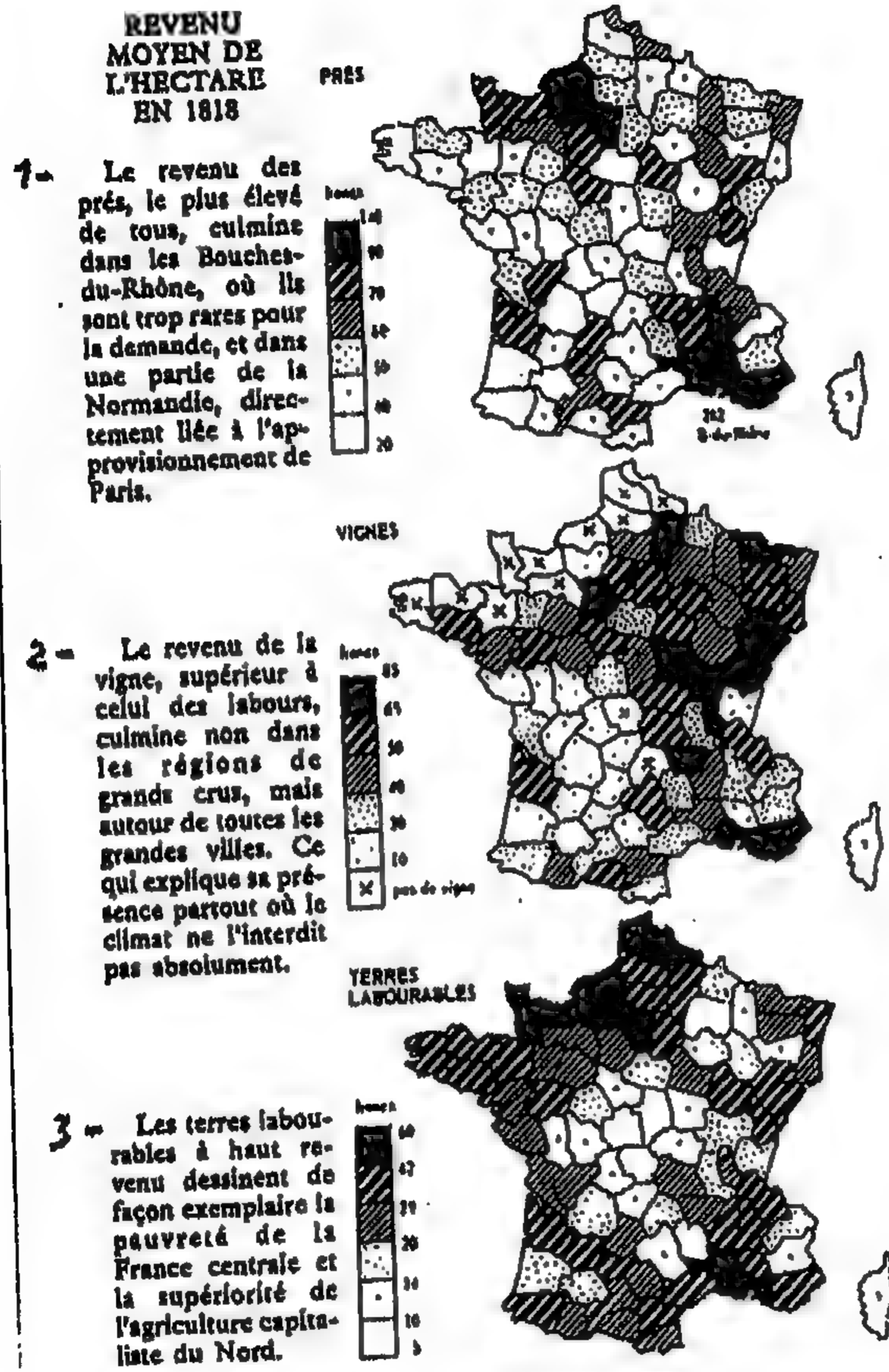
أما فيما يتعلق بالغابات، التي اعتمدت اعتماداً شديداً على توافر المياه، فلا يكاد يوجد ما يدعو إلى الدهشة من أنها لم تغل غير فرنكين للهكتار الواحد في الألب السفلى و ١٠٨ حول باريس.

ومثل هذه المعلومات قد تحفز شهيتنا، غير أن الحسابات المقتصرة على عام واحد ليس من شأنها بالطبع أن تكون كافية: فنحن بحاجة إلى سلاسل طويلة من الإحصاءات التالية لعام ١٨١٧ والسابقة له أيضاً. ومثل هذه الإحصاءات يصعب الوصول إليها، أو أنني على أية حال لم أتمكن من الوصول إلى أية إحصاءات يمكنني اعتبارها جديدة بالثقة بما يكفي.

ولذا فبالنظر إلى غياب أي شيء أفضل، دعونا ندرس مجموعة أخرى من الأرقام أقل إرضاءً، و، دعوني أقول ذلك فوراً، أكثر قسوة من تلك التي استخدمناها للتو. وقد أخذتها من كتاب غير شهير إلى حد ما (٢٢٦).

يذهب هذا الكتاب إلى أنه في أقل من قرن - بين عامي ١٧٨٥ و ١٨٧٥ - ارتفع الانتاج الزراعي من جميع الأنواع في القيمة وفي الحجم وفي مساحة الأرض. فالأرض الزراعية، بأرقام مكتملة، قد ارتفعت من ٢٤ مليون إلى ٢٧ مليون هكتاراً؛ وحقول الكرم من ١,٨٦ هكتار إلى ٢,٥؛ والحال أن أرض الكلاً وبساتين الفاكهة هي وحدها التي انخفضت، لكنه انخفاض طفيف، من ٥,٢ مليون إلى ٥ مليون. أما القيمة (في هذه الحالة نتحدث عن رأس المال وليس عن الدخل) بالنسبة للهكتار الواحد من الأرض الزراعية فقد زادت ثلاث مرات، حيث ارتفعت من ٩٠٠ فرنك في عام ١٧٨٥ إلى ٢,٧٠٠ في عام ١٨٧٥؛ وبالمثل، فإن الهكتار من أشجار الفاكهة أو أرض العشب والكلاً قد زادت قيمته من ١,٥٠٠ إلى ٤,٥٠٠ فرنك، بينما زادت قيمة الهكتار من حقول الكرم أربع مرات، من ٢,٥٠٠ إلى ١٠,٠٠٠ - وهي زيادة قياسية. ومما لا شك فيه أن انتشار حقول الكرم سوف يثري المشهد الطبيعي الفرنسي، ولكن دون أن يبدله تبديلاً عظيماً. وسوف تحدث في المستقبل انقلابات مثيرة، لكن حقول الكرم لم تكن مسئولة عنها.

متوسط الدخل للهكتار الواحد في عام ١٨١٨.



تابع الشكل ٥



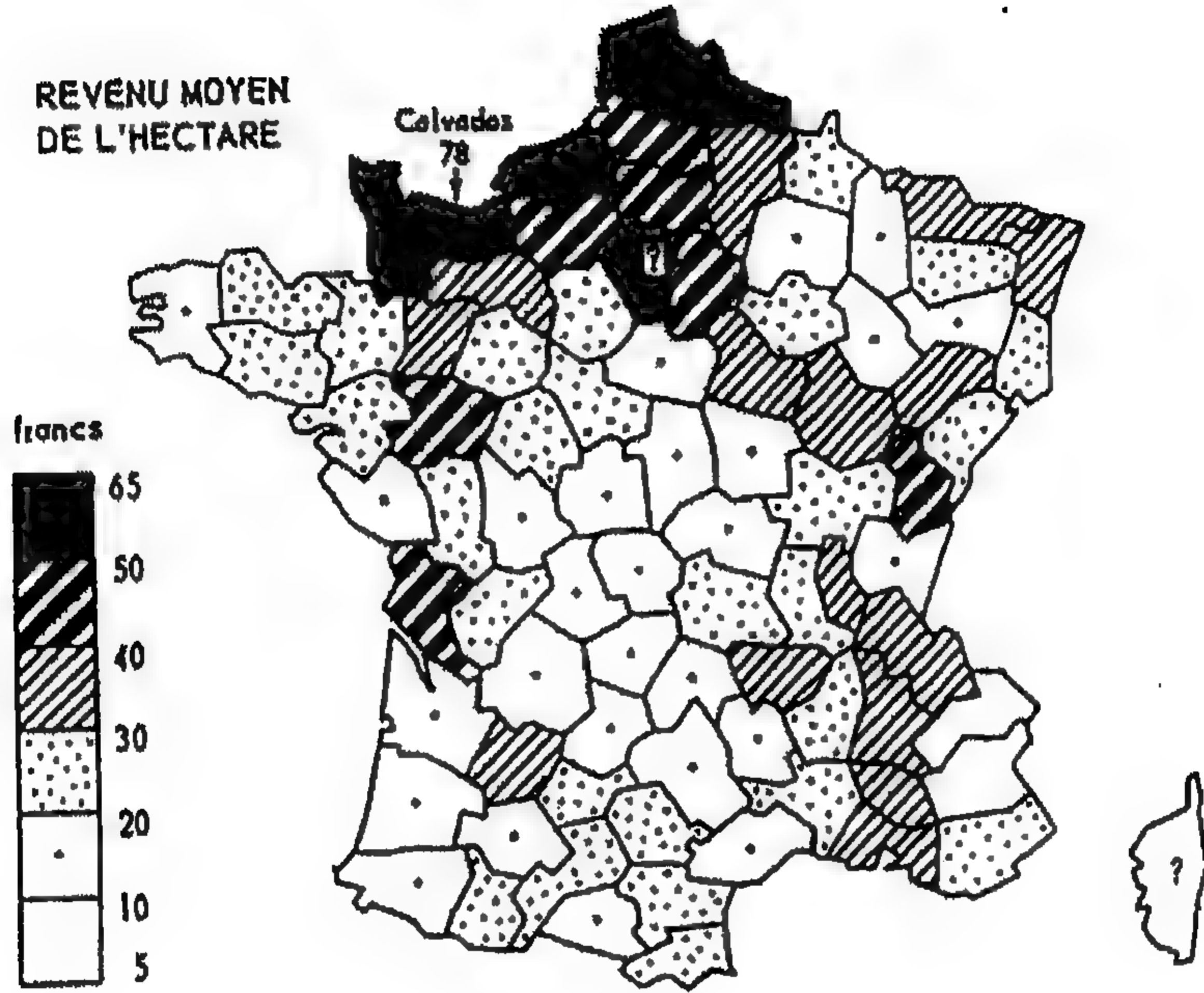
١ - إن الدخل من أراضي العشب والكلأ، وهو أعلى دخل، قد وصل إلى مستويات قياسية في منطقة مارسيليا؛ حيث لم يكن هناك ما يكفي من هذه الأراضي، وفي جزء من نورماندي، التي كانت تزود باريس باللحوم.

٢ - مال الدخل من حقول الكرم إلى أن يكون أعلى من الدخل من الأرض المفلوحة، وكان أعلى من جميع الدخول في مناطق ذات غلال كرم شهيرة، ولكن حول جميع المدن، الأمر الذي يفسر السبب في أن حقول الكرم كانت تزرع متى كان المناخ لا يجعل ذلك مستحيلاً تماماً.

٣ - إن الأرض المفلوحة عالية الدخل إنما تصور بشكل صارخ فقر وسط فرنسا وتفاوت الزراعة الرأسالية في الجنوب.

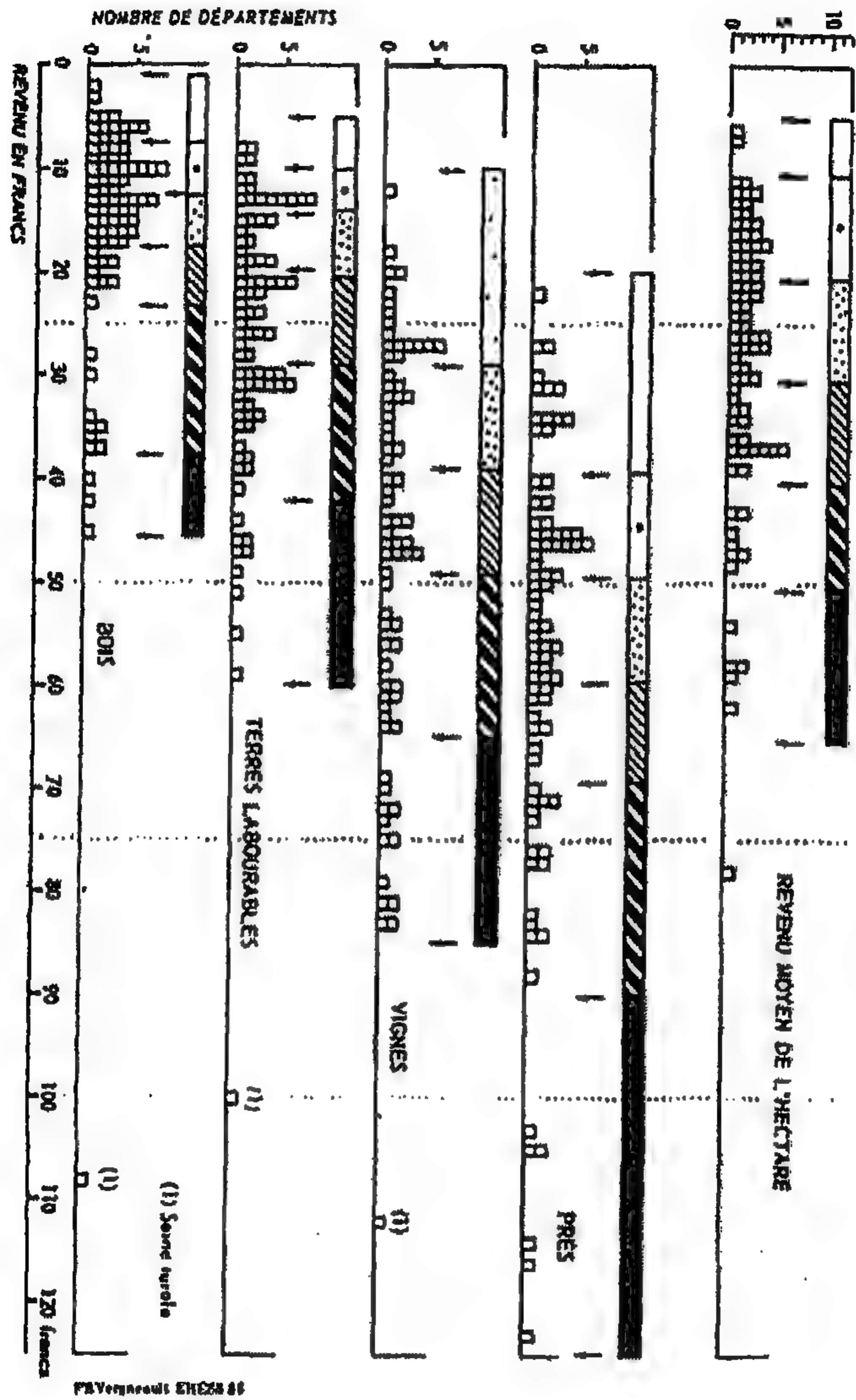
٤ - كانت الغابات تغل دخلاً جيدة عندما تكون قريبة من الطرق المائية الصالحة للملاحة أو عندما يكون بوسعها تلبية المطالب الضخمة من جانب المدن الكبيرة أو الصناعة الحارقة للوقود.

تابع الشكل ٥



إن الخريطة التي تبين متوسط الدخل من الهكتار الواحد إنما تعيد إبراز الهوة بين فرنسا الشمالية وفرنسا الجنوبية.

تابع الشكل ٥



رسوم بيانية تبين توزيع الـ départements بحسب متوسط الدخل من الهكتار الواحد. (انظر المفتاح أعلاه).

التربية القديمة للماشية.

القاعدة الأولى:

الماشية تتكفل بتدبير عيشها

لست بحاجة إلى القول بأن تربية الماشية في الماضي لم تكن كتربية الماشية اليوم. غير أن الاختلافات التي حدثت تحتاج إلى تفسير.

إن القاعدة الأولى، الملحوظة في كل مكان تقريباً، هي أن الناس كانوا يحيون على مقربة أشد من حيوانات المزرعة مما هي الحال اليوم، لكنهم كانوا يهتمون بها اهتماماً أقل. فهل هذه مفارقة؟

في أيامنا، يتعين على مربي الماشية إيلاء انتباه متواصل: ١٠٠ بقرة منتجة للألبان تحت السقيفة، ١,٠٠٠ خنزير في الزريبة، ١٠,٠٠٠ فرخنة محتشدة - إن نطاق العملية إنما يعني اليقظة الدائمة الأبدية. وكل مزارع عليه أن يراقب السياجات التي تحيط بمراعي الحيوانات في الصيف. والحال أنه لا يمكن لمسئولية المالك أن تتراخى للحظة، أكان ذلك في سقيفة البقر الحديثة، المنظمة علمياً، والتي تتميز بوجود خط تغذية، أو في حظيرة الأغنام أو زريبة الخنازير النموذجيتين - وهي غالباً بناية بعيدة عن دار المزرعة؛ إن عليه الالتزام بجدول زمني صارم، والاهتمام بالعلاج وبالتطعيم وبتوفير غذاء مناسب بأساليب ميكانيكية. إن الحد الأقصى من الانتاجية، من حيث الكم إن لم يكن دائماً من حيث الكيف، لا يمكن تحقيقه إلا عبر عمل متواصل.

أما في الماضي، خلافاً لذلك، فإن معظم الحيوانات الكبيرة (الماشية والخيول) كانت تحيا معظم حيواتها "متروكة لتقلبات العالم الخارجي" (٢٢٧)، دون إشراف وفي حالة شبه برية غالباً.

في المقام الأول، كان السبب في ذلك هو أن الحيوانات، بالنسبة لمعظم المزارعين، كانت مورداً ثانوياً، يأتي بعد القمح والشعير والشوفان والجاودار بكثير. وكانت نباتات الحبوب هي الملك. والحق إنه بسببها كان يجري الاحتفاظ بالماشية في كل مزرعة، وذلك للحصول منها على سماد كما لاستخدامها كحيوانات جر: إن الثيران والأبقار والخيول والبغال والحمير قد استخدمت كلها في جر العربات والمحاريث.

ثم إن المزارع الفلاح لم يكن لديه سوى القليل من الوقت الذي يمكنه توفيره، ولذا فلم يكن هناك مفر من تربية الحيوانات بأرخص تكلفة ممكنة وبأقل قدر ممكن من المتاعب.

وترك الحيوانات لنفسها كانت له ميزة أنه لا يتعدى لا على وقت المالك ولا على أرضه، حيث إن بوسع المالك تركها ترعى بحرية في الأرض البور أو في الأرض السبخة، وفي الأماكن الخراب حيث يزدهر الوزال والرتم، وفي المستنقعات والغابات وعلى سفوح الجبال. وحيثما لم يكن من السهل زراعة المحاصيل، كان يجري إرسال الخيول إلى هناك، إما في بداية حياتها أو في نهايتها، أو في أي وقت يكون فيه ذلك مناسباً أو ضرورياً أيضاً.

ولابد من القول بأننا لا نعرف سوى القليل جداً عن هذه التربية "البرية" للحيوانات؛ والمؤرخون ملومون جزئياً لتركيزهم على القمح وإهمال الماشية، باستثناء الكتاب الجديد الذي نشره جاك ميلييه (٢٢٨). وأحياناً ما يجد المرء ذكراً للماشية بالصدفة - مثلما تفاجيء طريدة الصياد أحياناً.

وهكذا فإننا نجد مثلاً مذكرة زراعية مقدمة إلى مجلس مقاطعة بريتانيا في ١٠ يناير/ كانون الثاني ١٧٣١، تدين ممارسة تسمين ثور بتركه للرعي الحر في مساحة تتكون من خمسة أو ستة *apents* (من الأراضي السبخة البريتونية بالطبع). فهنا، كان يُترك لتدبير عيشه بنفسه، فيما عدا أن صاحبه كان يهتم بأن يوفر له نحو خمسة *milliers* (٢٢٩) من التبن كان الثور "يأكل أقل من نصفها ويترك الباقي" (٢٣٠). وكان هذا أسلوباً غريباً إلى حد ما في تسمين الماشية. لكن هذا الحيوان على الأقل كان تحت إشراف معين، حيث إنه كان يحصل على غذاء إضافي ولم يكن يُترك إلا بصورة مؤقتة. والأرجح أن مثل هذه الثيران كانت تستخدم كحيوانات جر قبل إعدادها للذبح. وكما يقول لنا معجم سافاري في عام ١٧٧٢، فإن الثور "يكون ملائماً لجر المركبات" في الثالثة من عمره، وعندما يصل إلى العاشرة "يجب نزعها من العربدة أو المحراث وإرساله للتسمين" (٢٣١).

ونجد صوراً أكثر حيوية بكثير في يوميات السيد جوبرفيل. وهذا بردنا إلى الماضي حتى القرن السادس عشر، لكننا لا نبتعد كثيراً عن بريتانيا حتى نصل إلى شبه جزيرة كوتتان في نورماندي الغربية حيث كانت عزبة جوبرفيل، لو مينيل، لا تبعد غير مسيرة يوم واحد من شيربور، في بلد *bocage* كان ما يزال جد عامر بالأحراج. لقد كانت ضيقة رائعة، كان جوبرفيل نفسه يديرها شخصياً وبكفاءة. وقد احتلت الماشية مكاناً ملحوظاً فيها، حيث كانت هناك بنايات منفصلة لإيواء فحول الخيل وإناث الخيل والمواشي والأغنام والخنازير والماعز. لكن معظم الماشية الكبيرة كانت تتألف، كما

يقول لنا جوبرفيل نفسه، من الـ **bestes sauvages** "الحيوانات البرية" التي ترعى في الغابة"، حيث تختلط أحياناً بالحيوانات المنتمية إلى الضياع المجاورة، وحيث تتكاثر بحرية. وكانت المشكلة تتمثل في محاولة الإمساك بها عندما تكون مطلوبة في المزرعة أو للبيع في السوق. وكان يتعين إرسال ما يشبه مفرزة في هذه المناسبات، تتألف من عشرين أو ثلاثين رجلاً. وغالباً ما كانوا يعودون بخفي حنين بسبب عجزهم عن العثور على الحيوانات المقصودة أو بسبب إفلات هذه الحيوانات منهم، ربما بعد معركة، مثلما حدث عندما رfst أنشئ خيل واحداً من عمال المزرعة و"كادت تدوس على بطنه" (٢٣٢).

والمعلومات في دفتر يوميات جوبرفيل غير عادية تماماً. ففي ٢٤ يونيو/ حزيران ١٥٦٢، جرى تطويق "جميع" المواشي "تقريباً"؛ والأرجح أن أصغرهما عمراً، الـ **veaux sauvages**، "العجول البرية"، قد دُمغت في ذلك اليوم، كما هي عادة جوبرفيل، بينما جرى الاحتفاظ ببعضها لإخصائها. وفي يوم آخر، جرى تنظيم فريق جديد للخروج ولـ "قتل ثور بري" بناء على طلب أحد المشترين. وكثيراً ما كان جوبرفيل يخرج مع مجموعة من الرجال لـ **prendre du haras**، لتطويق خيوله (٢٣٣)، حيث تتباين درجات النجاح: وعادة ما كان ينوي الإمساك بصغار ذكور وإناث الخيل التي سوف يجري تقييدها وإعادتها إلى المزرعة لترويضها أو ربما إطلاقها مرة أخرى في الغابات بعد دمجها (٢٣٤).

هذا يشبه الغرب الأقصى بأكثر مما يشبه الريف الفرنسي كما أنه ينقلنا إلى ساحة أهملها المؤرخون بشكل أفدح من إهمالهم للزراعة باليد، وهو ما يعني شيئاً ما. ومن ثم يميل المرء إلى متابعة المطاردة إلى مسافة أبعد، عبر تفسير وثائق تعد أحياناً بعيدة عن أن تكون واضحة، وذلك سعياً إلى الوقوف على معالم مشهد طبيعي مختلف نوعاً ما عن المشهد الذي يقدمه لنا التأريخ عادة.

في القرن الثامن عشر مثلاً، اعتاد "مسمنو العجول" في البيرييجور شراء العجول الصغيرة التي يتراوح عمرها بين اثني عشر وثمانية عشر شهراً في الليموران الأعلى؛ وكانوا يرسلونها للرعي على "أرض الكلا رديء النوعية" حتى تبلغ من العمر أربع أو خمس سنوات، ثم، "بعد ترويضها وتزويجها"، كانوا يحتفظون بعدد قليل منها للعمل في المزرعة، ويقومون ببيع الباقي (٢٣٥). ويبدو لي أن هذه المواشي، بما أنه كان يتعين ترويضها، لابد أنها كانت تمرح مرحاً برياً تماماً حتى ذلك الحين، شأن

خيول وثيران جوبرفيل .

لكن مثال الألزاس السفلى، التي نعرف عنها أشياء أكثر إلى حد ما، هو مثال أكثر أهمية بكثير. إن المناخ والحياة النباتية قد سمحا للماشية بأن تحيا خارج أطر المزارع لمدة تسعة أو عشرة شهور في السنة. وكان هذا نوعاً خاصاً من الحرية، إلا أن الماشية قد وجدت وفرة من الغذاء في الغابات والأجمات والسبخات التي كانت متروكة لها إلى هذا الحد أو ذاك. ومثل هذه المراعي، المتاحة للجميع، غالباً ما كانت أرضاً مشاعية (Allmend)، وقد كانت كذلك على مدار قرون. وفي عام ١٨٠٥، اشتكى عمدة سيلستات من الضرر الذي تحدثه الخيول والماشية بالغابات على طول الابل، النهر الذي يمتد عبر الألزاس بموازية الراين. كتب يقول: "إنها تدمر كل شيء إما بحوافرها أو بأسنانها، ومن المعروف جيداً أن بوسع حصان أن يلحق في اليوم الواحد بأرض مقطوعة الأشجار ضرراً يفوق الضرر الذي يلحقه بها خمسة عشر رجلاً من قاطعي الأخشاب." (٢٣٦).

لكن الرعي في الألزاس كان قد تغير إلى حد كبير بالفعل بحلول ذلك التاريخ. فالمراعي التي كانت شاسعة في السابق كانت قد أصبحت غير كافية منذ القرنين الثاني عشر والثالث عشر، كنتيجة لاستصلاح الأرض وكذلك، دون شك، بسبب تزايد عدد الحيوانات. وفي الألزاس، كما في مجمل شمال - شرقي فرنسا (٢٣٧)، ظهرت اللوائح التنظيمية والسياسات، وحددت السلطات مواقع ثابتة لتحريك الماشية، وفي نهاية الأمر ظهرت قطعان الأبقار المشاعية (٢٣٨). وهكذا جرى فرض النظام. فهل كان هذا نمطاً يمكن رصده في أماكن أخرى؟ أي، هل سوف نجد رعياً برياً أو رعياً محكوماً بشكل جزئي فقط في كل مكان، إذا تسنى لنا أن نتغلغل في الماضي تغلغلاً كافياً؟ في البوربونيه مثلاً، خلال حرب الأعوام المائة، عندما انتهت القطعان التي تخص الفلاحين إلى تدمير الغابات العظمى، بالرغم من الاحتجاجات العارمة من جانب ملاك الأرض؟ أمّا فيما يتعلق بالخيول، فإن النظام القديم قد عاش أحياناً حتى القرن التاسع عشر، كما أثبت ذلك كتاب جاك ميليه الرائع. فهل يجب إرجاع ذلك إلى حكمة الخيول أم إلى كسل أصحابها؟

في بريطانيا، حتى في القرن الثامن عشر، كانت الخيول تمرح مرحاً برياً على مدار العام في السبخات والمستنقعات التي لا توجد فوقها أحراج إلا بشكل جزئي. وكان عليها أن تنجو من الجليد والثلج بقدر ما يمكنها ذلك، حيث كانت تستخرج العشب

بحوافرها حتى يتسنى لها أن تأكل. وإذا ما هاجمتها الذئاب، فقد كانت تدافع عن أنفسها: وكانت إناث الخيل والخيول الصغيرة تتجمع كل ليلة وراء صفٍ حامٍ من فحول الخيل. وكان التكاثر حراً تماماً. وفي مرحلة معينة، في وقت متأخر عادة، كانت تجري عمليات إخصاء للخيول الصغيرة المريضة سعياً إلى منع انتقال عيوبها وأمراضها. ويمكن رؤية المشهد نفسه في البيارن أو في السفوح الوسطى لجبال البرانس. إن الحصان المسمى بالـ **navarrin** كان يتكاثر هنا، دون أن يبالي بذلك أي صاحب. وكانت إناث وذكور الخيل تحيا في حياة برية، وتتعلم تدبير عيشها منذ مولدها، والصمود أمام العواصف والسقوط المبكر للثلج، وشق طريقها واثقة الأقدام على أكثر السفوح انحداراً. وعندما كان الشتاء يدفعها إلى الهبوط إلى السهول فأحياناً ما كانت ترحل إلى مسافات بعيدة كالـ **landes** حول بوردو بحثاً عن الكأ. والحال أن هذه الحيوانات الصغيرة، القوية، السريعة والرشيقة كانت تُستخدم، بمجرد ترويضها، في أغراض الصيد أو في سلاح الفرسان الخفيف. وذلك على نطاق واسع بحيث إن انتهاء حروب لويس الرابع عشر قد وجه ضربة خطيرة للسلالة لم تفق منها قط (وإن كانت عوامل أخرى قد أسهمت أيضاً في ذلك). لكن الأمر سوف يتطلب ما هو أكثر من ذلك للقضاء عليها. وفي أغسطس/ آب ١٨٤٣، اكتشف فيكتور هيجو، عند ترحاله في الكوتيري، هذه الجياد واستخدم أحدها كركوبة، حيث وجده غريباً وأصيلاً. كتب يقول: "إن جياد الجبل هذه صبورة ورقيقة ومطبعة بشكل يدعو إلى الإعجاب. ويوسعها أن تغامر بالعدو فوق العشب والجرائيت والجليد. ويوسعها أن تمشي على طول حافة المهاوي العميقة. ثم إنها تمشي برقة وبذكاء، كالقطط تماماً" (٢٤٠).

كما وُجد نوع غريب من تربية الجياد في الـ **Marais poitevin** - وهو إقليم يتألف إلى حد بعيد من رواسب غرينية من البحر أو الأنهار ولا يجد لها مصارف عبر القنوات إلا بشكل جزئي. وكانت التربة غير المستقرة مغطاة بالأشجار وبالأعشاب. وقد ذكر أحد الأمراء أن "الجياد [تتكاثر وترعى] هنا دون أية تكلفة أو مشقة تقريباً... إنها تنطلق ببساطة في المراعي، حيث ترعى صيفاً وشتاءً... وقد أدت التربية المتخصصة إلى دفع الفلاحين إلى الاحتفاظ بإناث الخيل فقط، ومعظمها برية ولم تدخل الأسطبل قط، ولا تعرف لمسة اليد البشرية" (٢٤١).

وبالطبع، لم تكن هذه طريقة مناسبة لإنتاج حيوانات جيدة التربية. وربما جار لنا أن نسأل عن السبب في أن الخيول، عشية الثورة الفرنسية، كانت ما تزال تُربى بالأسلوب

نفسه الذي كانت تُربى به خلال حرب الأعوام المائة. فهل يرجع ذلك إلى صعوبة ترويض الخيول البرية؟ أم يرجع إلى أن تربية الخيول (خلافاً لما قد يتصوره المرء بشكل قبلي) كانت أقل ربحية من تربية المواشي أو البغال؟ أم يرجع إلى أنه كان من الأنسب إطعام المواشي في سقيفة الأبقار، ولو لمجرد حلبها والفوائد المكتسبة من منتجات الألبان؟ من الأرجح أن هناك تفسيرات أخرى أيضاً.

القاعدة الثانية: الإيواء الموسمي في الحظائر والمواء المطلق

في الأصل، كان الإيواء في الحظائر (la stabulation) يعني إبقاء الأبقار في سقيفة البقر (l'étable)، إلا أنه جرى توسيعه ليعني كل حجز لحيوانات المزرعة، أكان ذلك في سقيفة للبقر أم في اسطبل أم في حظيرة للأغنام أم في زريبة للخنازير. والآن، يمكن إيواء الحيوانات في الحظائر إما بشكل دائم أو بشكل موسمي. وأول حيوان يجري حجزه على مدار العام هو الخنزير، بمجرد بدء تسمينه في الزريبة، على البطاطس أساساً. وقبل ذلك، كانت الخنازير تؤخذ إلى الأحرار للعيش على جور البلوط وثمار الزان، وهي ممارسة استمرت في بعض أجزاء كورسيكا. وقد اعتاد جوبرفيل أن يلجأ بشكل منتظم إلى إرسال خنازيره الكثيرة "للبحث عن جور البلوط"، *à la peusson*، كما كان يسمى الأمر أحياناً، في غابات البلوط التي تخصه، حيث كان عدد قليل من الخنازير يضيع بسبب شرودها أو بسبب التهام الذئب لها. كما أنه منح حق الـ *peusson* لمربين آخرين للخنازير. إلا أنه لكي يلبي حاجات أسرته المعيشية (التي كانت تستهلك في المتوسط نحو خمسة عشر خنزيراً في السنة)، كان يلجأ إلى إدخال خنازيره إلى الزريبة لتسمينها في أوائل الخريف. ولا شك أن هذه كانت ممارسة شائعة وعامة، حيث إن جورات البلوط كانت تباع وتُشترى بشكل منتظم. وقد قام جوبرفيل بتخزين مخزونات كثيرة منها، حيث كان يرسل عمال مزرعته إلى "جمع جور البلوط"، بل وكان يلجأ أحياناً إلى بيعها أو إلى السماح للدخلاء بجمعها بشرط اقتسامها معهم (٢٤٢).

أما الحيوانات الأخرى فكانت تحتجز خلال الشتاء فقط، حيث إن الرعي لم يكن كافياً قبل انتشار المروج الاصطناعية ومحاصيل العلف (أي في معظم الأماكن حتى القرن التاسع عشر). واحتجازها يعني إطعامها، ولكن، والحق يقال، ليس بقدر كبير من الطعام، إلا أنه بمعدل عشرة أرطال من التبن يومياً لبقرة تدر اللبن، كانت هناك

حاجة لتوافر مخزن علف عامر تماماً. وكان يجري إطلاق الحيوانات في الحقول مرة أخرى بأسرع ما يمكن، دون أن تكون تحت إشراف دائماً.

وعندما كان البرد يؤدي إلى حجز الحيوانات، كانت أسرة الفلاح تحيا إلى جانبها وتستفيد من دفئها. ومثل هذا القرب الشديد لم يكن خالياً من المتاعب والمخاطر. وفي بريتانيا (٢٤٣) وأماكن أخرى، كان يعتبر مسئولاً عن سوء الحالة الصحية بين الفلاحين. وفي المناطق الجبلية، كان الناس والحيوانات يحيون متجاورين مدة أطول مما في أي مكان آخر وذلك بسبب برودة الشتاء الحادة. فيالها من حياة غريبة تلك التي لا بد أن مزارعي المناطق الجبلية قد عاشوها "حيث كانوا ينامون في الشتاء في حظائر كان يجري سد كل شق من شقوقها تماماً، وحيث كان الهواء المشبع بالرطوبة يفقد أوكسجينه بسبب عدم تجديده، وحيث كانت الحرارة الخانقة تؤثر على الوظائف الطبيعية" للسكان الأدميين، وكانت هناك خطورة خاصة في أن المرء لدى خروجه من هذا الجو الساخن جداً قد يتعرض "دون أن يدري خطورة الأمر للهواء الذي يصيب الجسم بالقشعريرة في الخارج" (٢٤٤).

والحال أن الحيوانات قد عانت كثيراً هي الأخرى، حيث كانت تتغذى، ليس بشكل كاف دائماً، على العشب المجفف أو حتى التبن. وهناك قول ماثور في سافوي يتلخص في أنه إن لم يستخدم من مخزونات التبن غير نصفها بحلول ٢٣ فبراير/ شباط، فإن الأمور كلها سوف تسير على ما يرام. إلا أنه لم يكن من غير المعتاد، في بورجونيا كما في سافوي، أن يتم اللجوء إلى طلب إمدادات استثنائية في أواخر الشتاء: إن القش المنتزع من المراتب والقش المنتزع من الأسقف قد ينتهيان إلى معلف الدواب. وكانت الحيوانات تخرج من هذه التجربة هزيلة جداً ونحيلة بحيث كان يتعين أحياناً مساعدة الأبقار على النهوض على أقدامها لإخراجها من الحظيرة عند حلول الربيع. وفي أوفرنيا، حيث كانت الشتاءات قاسية، ما يزال من المتبع، حتى في أيامنا، عدم إخراج الأبقار إلى الحقول إلا بحلول ٢٥ مايو/ أيار، في عيد سانت أوربان، "عندما لا يتجمد لا الخبز ولا النبيذ... ولا بد أنها تحتفظ في داخلها بإحساس خاص بالزمن، فمع اقتراب هذا الموعد تصبح متملمة. وإذا سمحنا لها فسوف تخرج من تلقاء نفسها" (٢٤٥).

وبحسب الإقليم، فإن إخراج الماشية كان يتخذ أشكالاً مختلفة. وفي قرى كثيرة، لم يكن عليها أن تبعد كثيراً، وقد اعتدت أن أخرج كراع للبقر، في الصباح أو الضحى،

آخذاً معي كلبى وعدداً قليلاً من الأبقار: وسرعان ما كنا نصل إلى المرعى الضيق حيث يتوقف القطيع. وكانت واجباتي جد بسيطة: فالكلب سوف يكون هناك لإبعاد أية أبقار شاردة يغريها دخول حقل أحد الجيران (وهو مصدر للهلح). وعادة ما كان يتوافر لي الوقت لإشعال النار ولطهو عدد قليل من البطاطس تحت رماد ساخن. إنها مسرات طفولة ريفية! ذلك أن الأطفال هم الذين كان يُعهد إليهم عادة بهذه المهمة الموسمية. وكانت جان دارك في طفولتها ترعى أغنامها في البوا شيني قرب دومريمي. وفي عام ١٧٧٨، وصف نيكولا ديريفال خيول اللورين بأنها "صغيرة، ضئيلة... لكنها ذات عزيمة وقوة بأكثر مما يوحي به حجمها؛ وهي منصاعة ورشيقة، تطيع صوت صاحبها؛ ثم إنها عصية على المرض ومن السهل بيطرتها؛ وكثير منها يعمل على مدار النهار ويرعى على مدار الليل، حيث يراقبها أطفال أو كلاب ليست قوية بما يكفي لإبعاد الذئاب" (٢٤٦).

على أن معظم العمل، في قرانا في فرنسا الشرقية، كان يؤديه رعاة محترفون: راعي البقر وراعي الغنم وراعي الخنازير. وكانوا يعلنون عن رحيلهم في النهار بالنفخ في بوق، ويفعلون الشيء نفسه مرة أخرى لدى عودتهم عند حلول الليل. ولم تكن هذه غير هجرات محدودة النطاق. أمّا في الأقاليم الجبلية، فقد كانت تحدث تحركات أكبر بكثير: لقد كان على الحيوانات أن تصعد في الصيف إلى مرعى مرتفع (alpages). إلا أنه بالرغم مما يتصوره المرء، لم تكن الممارسة المعتادة سواء أكان ذلك في المسيف الأوسط أم في الفوج أم في الألب لا هي الترحل ولا هي الانتجاع (ارتياذ الكلاً في مواضعه)، بل الهجرة "ضمن مدى محدود" (٢٤٧). ولم تكن الأغنام والمواشي تذهب إلى أبعد من المراعي التي يمكن للمرء رؤيتها من وسط الوادي. وإذا ما وصلت إلى أحد الوديان قبل إخراج القطعان، فإن "صوت الخوار سوف يجيء من سقيفات البقر الكبيرة والتي تخيم عليها (في الألب وفي أماكن أخرى) أجران ضخمة لتخزين التبن. ومن الأبواب المواربة لحظيرة الأغنام، المطوقة بسيجات، كانت تنبعث روائح نفاذة ويمكن للمرء أن يخمن وجود الأغنام المحتشدة متزاحمة في الداخل، حيث لا تبين إلا عبر شقوق ضيقة يمكن أن تمر عبرها أشعة ضوء قليلة لتخترق الحلقة" (٢٤٨). ويقول لنا رحالة في عام ١٦٩٦ إن الأبقار في الفوج كانت قادرة على أن تصعد وحدها إلى مراعيها الصيفية في الربيع وعلى أن تهبط في الخريف، إلا أنها في الـ chaumes، المراعي العالية، كانت تحت مراقبة رعاة يعرفون

بالـ **macaires**، كانوا يجيئون عادة من الكانتونات السويسرية. وكانوا يصعدون قبل القطعان ويقضون شهوراً متواصلة في شاليهات خشبية، "معزولين عن بقية البشر، ويحيون على اللبن والجبن لا غير. وبدلاً من الخبز، الذي لم يكن بوسعهم الحصول عليه إلا عندما يكون سعره منخفضاً، كانوا يأكلون جبناً رديئاً وعديم المذاق" (٢٤٩). وفي الألب، مع مجيء أبريل/ نيسان، كان على المزارعين أن "يشقوا طريقاً إلى الحقول. ولكي يساعدوا على إذابة الثلج بأسرع ما يمكن، فإنهم يجرفون الأرض" (٢٥٠). والحال أن الظروف المحلية قد شجعت حلولاً مختلفة. وفي أغلب الأحوال، عندما لا يكون بالإمكان الوصول إلى الذرى الجبلية مرة واحدة، فإنهم "يصعدون على مراحل": إذ كان هناك مستويان أو ثلاثة مستويات مختلفة للمرعى. إنهم "يتوقفون أولاً لبعض الوقت في «المرعى الأسفل»، **la montagne basse**، بين ١٥٠٠ و ١٧٠٠ متراً... ويفعلون الشيء نفسه مرة أخرى عند الهبوط. وأحياناً ما كان يُعهد بالقطعان إلى رعاة، غالباً ما كان يتم استئجارهم في سوق بارسلونيت الكبرى المزدهمة. وفي أماكن أخرى كما في التاريتيز أو فوسينيه العليا، كانت الأسرة تهاجر إلى المرعى الصيفي مع القطيع. و"في مزرعة الأسرة، نجد أن النساء، وقد أخذن أطفالهن معهن، هن اللواتي يصعدن إلى الجبال، حيث يراقبن القطعان ويتولين كل الأعمال، بما في ذلك صنع الجبن، بينما يبقى الرجال في الأسفل لحرث الحقول ولزراعتها" (٢٥١). وبحسب الإقليم، كان المهاجرون الصيفيون إلى المراعي المرتفعة يسكنون في شاليهات فردية أو في نسجوع صغيرة مؤلفة من بيوت متناخمة كالقرى الصغيرة.

ولدى العودة إلى الوادي، يفصل المالك حيواناته عن الحيوانات الأخرى التي صعدت إلى الجبال معها. وقد يوزع بعضها على طرف ثالث خلال الشتاء، في مقابل اللبن أو عجل لم يولد بعد. إلا أنه في سبتمبر/ أيلول، سوف يجري اقتياد معظم الحيوانات إلى أسواق الماشية الكبرى لبيعها.

قاعدة أخرى: تقسيم العمل يعني التبادل والبيع وإعادة البيع

في الماضي كما في الحاضر، كانت تربية الماشية تعني توريماً للمهام يفرضه تقسيم العمل، حيث كان هذا الأخير أكثر وضوحاً مما هو اليوم. وغالباً ما كانت الأقاليم تخصص في ماشية معينة: إن إقليم البواتو قد تولى تربية البغال؛ وتولى البيرش

والبولوئيّة تربية الخيول القويّة؛ بينما تولى الكرو والكامارج تربية الأغنام؛ وتولى البيريغور تربية الخنازير، وهي إنتاج كان تجار بوردو يسيطرون عليه سيطرة حازمة. وفي حالة المواشي بشكل خاص، كانت بعض الأقاليم مهتمة بإنتاج العجول، إذ كانت متخصصة في البهائم الصغيرة التي سوف تباع بسرعة؛ وقد ركزت أقاليم أخرى على تسمين المواشي بهدف ذبحها وأكل لحمها؛ بينما كانت أقاليم أخرى تشتري العجول والأبقار الصغيرة وتستخدمها في العمل بأسرع ما يمكن، ثم تسلمها إلى رعاة الماشية عندما تنتهي أيامها في حرث التربة؛ وكانت بعض الأقاليم تجمع الخيول شبه البرية وتروضها ثم تأخذها إلى الأسواق الكبرى لبيعها.

والخلاصة أن القاعدة قد تمثلت في أن المرء يشتري لبيع وبيع ليشتري. وهذا يعني تجارة نشيطة بين المقاطعات، على مسافات بعيدة أحياناً. إن فلاحي الألب، سعيّاً منهم إلى تحسين سلالات المواشي المحلية الموجودة لديهم، كانوا يخرجون لشراء ماشية من أوفرنيا أو الأرديش أو حتى اللوار الأعلى. وكان فلاحو ليموزان يشترون المواشي المخصصة لأكل لحمها (والتي كانوا يقومون عندئذ بتسمينها لبيعها للجزائريين الذين يبيعون اللحوم الفاخرة) من مزارعي سانتونج، الذين كانوا هم أنفسهم قد اشتروها كعجول من مربّي الماشية (٢٥٢). وكان مزارعو بيري يشترون صغار الخيول من بواتو، ويدربونها على جر العربات والمحاريث وكانوا يستخدمونها في أعمال خفيفة نسبياً، بالنظر إلى الظروف المحلية، قبل أن يقوموا ببيعها إلى مشترين في نورماندي أو باريس، حيث كان بوسع أي حصان في أي ظرف أن يجر مركبة صغيرة (٢٥٣).

وفي المارش في عام ١٧٦٨، "كان الفلاحون يربون أغناماً من سلالة صغيرة، حتى الثانية أو الثالثة من العمر، حيث كانت تباع في مايو/ أيار أو يونيو/ حزيران بسعر ٨ أو ٩ فرنكات للزوج، للبيري أو للبوربوئيّة". كما كانت بيري وبواتو في سوق الخنازير الصغيرة، "في أغسطس/ آب - سبتمبر/ أيلول بسعر ١٠ أو ١٢ livres للخنزير الواحد، والذي سوف يباع في الشتاء بسعر ١٥ أو ١٨ livres، بشرط... أن تكون أشجار البلوط قد أثمرت ما يكفي من الجوز" (٢٥٤). أما أقاليم ديوا وديفولي وشانسور وفيركور الألبية، فقد كانت تحصل على الحملان من مربّي الأغنام في الكامارج بحيث إنه "عندما أدت عدة شتاءات قاسية، كالشتاءات التي سبقت حرب العام الثالث عشر (١٨٠٥)، إلى قتل حملان الكامارج، تعرضت رفاهية مربّي الأغنام في الألب للخطر. ومن السهل أن نقدر السبب في ذلك إذا ما اكتشفنا أن [المزارعين في] ديفولي، التي

استوعبت ٧٠٠٠ من الأغنام في الشتاء، كانوا قد اشتروا ٣٠٠٠ منها - النصف تقريباً - في الربيع". أما فيما يتعلق بمزارعي الایزیر الجبلیین فقد كانوا يبحثون عن الأغنام في لانجدوك، وكان مزارعو بومون يسافرون إلى فوكلیز. ولست بحاجة إلى إيراد أمثلة أخرى: لقد كانت فرنسا كلها منخرطة انخراطاً عميقاً في هذا النوع من النشاط (٢٥٥).

والحال أن تخصصاً كهذا قد تماشى مع إمكانيات مختلفة. وكان هناك رعي ورعي؛ فليست كل أرض من أراضي المراعي مناسبة للتسمين. كما أن العادات وضغوط السوق قد لعبت دورها: إن فرنسا، شأن بقية أوروبا، كانت غاصة بأسواق البهائم السمينه، وهي أسواق تزايد عددها حتى منتصف القرن التاسع عشر. وإذا كانت الأسواق الكبرى الدولية كأسواق ليون وجيبريه وبوكير أو حتى بوردو، قد أخذت تفقد أهميتها تدريجياً، فإن الأسواق الكبرى الإقليمية كانت ما تزال تملّي تبادل وبيع كل من المواد الغذائية والماشية. وبالنسبة للفلاح، كانت الحيوانات ما تزال هي أفضل عملة تبادلية. وحتى يتسنى له شراء الأشياء التي يحتاجها أو حتى يتمكن من دفع الضرائب والرسوم نقداً، كان يبيع صغار خيوله أو عجوله أو صغار بغاله، والتي كانت تعود عليه عادة بأرباح جيدة. وعلى أية حال، لم يكن من غير المعتاد بيع محصول حبوب وهو لم يزل مزروعاً في الحقل. والواقع أن المزارع لم يكن يشتري المواشي إلا لكي يعاود بيعها عاجلاً أم آجلاً، وأولئك الذين باعها لهم، سواء أكانوا فلاحين أم تجاراً، سوف يسارعون إلى بيعها بدورهم. وقد ترتب على ذلك تضخم بالنسبة لكل من المشتري والبائع.

وفي تلك الأثناء، فإن المنتجات الحيوانية - منتجات الألبان، الصوف - كانت تُرسلُ باستمرار، إن لم يكن إلى الأسواق الكبرى فإلى الأسواق الموجودة في المدن.

وكانت أوفرنيا تصدر أجبانها الضخمة إلى جميع الجهات. وكان بالإمكان العثور عليها في مارسيليا بحلول عام ١٥٤٣ على الأقل (٢٥٦)، والأرجح قبل ذلك بكثير. أما الأجبان الواردة من الألب، والتي كانت زنتها تتراوح بين ٣٥ و ٦٠ رطلاً (٢٥٧)، فقد كانت تُرسلُ، في براميل أحياناً، إلى لومباردي وبيمونت وجينيف ووادي الرون وبروفانس. "ومن التاريخيّن وحدها [التي تخصصت] في هذه التجارة، كان يُرسلُ إلى بيمونت كل عام [في القرن الثامن عشر] ٦,٠٠٠ شكل من الجبن، محمولة على ظهور البغال" (٢٥٨). وفي وقت مبكر كالعصر الوسيط، "كانت إناث الخيل الممتمة إلى ديرشامونكس تهبط إلى سافوي، محملة بالسéracs (٢٥٩) وبالأجبان الممتازة، بل

وبالزبد" (٢٦٠). أمّا الكيراس، الحريضة على تصدير سلعتها، فقد حافظت دائماً بشكل يقظ على الطرق الضرورية لنقل منتجات ألبانها: "إن ربد الكيراس" . . . كان معروفاً بأنه الأفضل في ألب الدوفينييه أو بروفانس؛ ولذا فإنه لم يكن يباع فقط في أسواق جاب وآمران، بل كان يباع أيضاً على نطاق واسع في بروفانس" (٢٦١). وكانت هذه التبادلات كلها مستقرة منذ زمن بعيد. ويبدو أن الرومان قد عرفوا وقدروا الروكفور، وهي من الأجبان المصنوعة من لبن الأغنام في لارزاك (٢٦٢).

لكن المنتج الأفضل كان هو الحيوان نفسه - فهو سلعة كانت لها الميزة الكبرى المتمثلة في أنها تنقل نفسها بنفسها إلى الأسواق الدائمة والأسواق الكبرى المؤقتة ولم تكن تعترضها عقبات صعبة: فلم تكن هناك حاجة لتوفير طرق ممهدة وذات علامات واضحة للمواشي التي تتحرك على حوافرها.

ولم يكن الفلاحون قادرين على مقاومة نداء الأسواق الكبرى المنتظم، أكانوا مدفوعين إلى الذهاب بحكم الاضطرار أم بحكم سهولة الوصول أم من جراء وعود الاستمتاع. لقد كانوا يجيئون إلى السوق لاحتساء قارورة نبيذ ولللقاء الأصدقاء ولسماع آخر الأنباء. ومن هو الفلاح الذي يحترم نفسه الذي يمكنه أن يفوت فرصة الشراب أو الرقص على أنغام المزامير أو الاستمتاع بالشجار مع ضباط الـ *maréchaussée* راكبي الخيول، إذا كان هؤلاء الضباط ساذجين بما يكفي لأن يظهروا لاستعادة النظام، أو لمحاولة إلقاء القبض على أحد وإردافه على ظهر جواد؟ (كما حدث في أحد الشجارات المسجلة.) (٢٦٣).

والشيء الأكثر مدعاة للدهشة هو أنه بعد كل هذه المعاملات المعقدة، وكل المتاعب المترتبة عليها، كانت الأرباح منخفضة دائماً، خاصة إذا ما نظرنا إليها بمعايير اليوم. فالفلاح لم يدرج في حساباته المشقة التي كان يكابدها - على العكس، لقد كان غير مبال بها بالمرّة وهي لم تظهر قط في حساباته وكان ذلك أيضاً قاعدة وهي قاعدة أكثر أهمية مما قد يبدو.

الانتجاع: استثناء بأكثر مما هو قاعدة

بين جميع القواعد التي نصادفها، كان الانتجاع (٢٦٤) استثناءً، فهو شيء موجود منذ زمن طويل وفي مناطق كثيرة إلا أنه يظل مع ذلك استثناءً. لقد كان ممارسة قديمة قدم العالم. والحال أن الانتجاع، وهو شكل خاص للتحاح على مر العصور، قد شق طرقاً

وفرض أنماطه في التبادل وأوجد صلات بعيدة المسافات بين المراعي الشتائية في سهول البحر المتوسط وأكيتين الدافئة، والمراعي الصيفية أو الـ **alpages** في المسيف الأوسط والبرانس والألب. وفي هذه السيرة، نادراً ما كانت القطعان تبقى في أي مكان لفترة طويلة. وهو ما يعني أننا بإزاء حركة منظمة وجيدة التخطيط على مسافات طويلة، ما بين ٢٠ و ٢٥ كيلو متراً تقريباً، تحت إشراف رعاة متخصصين.

ولا أهمية كبيرة لما إذا كان الانتجاع من النوع المسمى بالمباشر أو العادي، أو النوع المغاير. ففي الحالة الأولى، كان أصحاب القطعان يقيمون في السهول، وفي الحالة الثانية، كانوا يقيمون في الجبال. إلا أنه في أي من الحالتين، كان هذا الخروج للقطعان وللرعاة ينتهي، عند كل طرف من أطراف الرحلة، بأن يكون اختراقاً من الخارج، مع كل ما ينطوي عليه ذلك من عواقب ومنازعات.

والحال أنه كان من الصعب دائماً التعامل مع طرق الانتجاع أو طرق الماشية - **camis ramaders** كما كانت تعرف في البرانس الشرقية و **drayes** أو **drailles** في لانجدوك، و **carraires** في بروفانس - حيث كانت تمر عبر أقاليم مسكونة ومزروعة على حد سواء، كما كانت تضم قرى بل ومدناً (٢٦٥).

وأحياناً يكون هناك توافق في المصالح، عندما يقوم مزارع مستقر مثلاً بتأجير حقوله كي ترعى فيها الأغنام ويترتب على ذلك تسميد أرضه. وكان روث الأغنام محل تقدير وما زال محل تقدير إلى اليوم: وكما قال رابليه عن أغنام وندفول "في كل حقل تبول عليه، تنمو الحبوب كما لو أن السماء نفسها هي التي تمطر عليه سماداً؛ ولا تعود هناك حاجة لا إلى الممر ولا إلى السماد" (٢٦٦).

لكن الفلاح المستقر كان، كقاعدة، هو العدو، وكانت بعض المنازعات تستمر بلا نهاية. وفي القرن الثامن عشر، غالباً ما كان على أمناء لانجدوك أن يحققوا في شكاوى الـ **troupeliers**، الرعاة، الذين بعد إرغامهم على التخلي عن الانتجاع لعدد قليل من السنوات - على أثر تفشي اللوباء مثلاً - قد وجدوا لدى عودتهم أن طرق الماشية قد أصبحت جد مختزلة وذلك بسبب تعديات المزارعين المجاورين لها بحيث إن القطعان ما عاد بوسعها أن تمر بأمن، بينما "تساء معاملة الرعاة ويجري إرغامهم على العودة من حيث أتوا" (٢٦٧). ويفيدنا دليل الأعراف المحلية في **département** الأيرو، في عام ١٩٣٦، بأن معظم الـ **drailles**، التي كان على الـ **communes** الإبقاء عليها، كانت قد اختفت بحلول ذلك التاريخ، "حيث تحول بعضها إلى **chemins vicinaux** أو

départementaux في حين أن بعضها الآخر، بالرغم من أن من المفترض أن استخدامه حق مشاعي، قد استولى عليه المزارعون المجاورون له " (٢٦٨).

والحال أن تحركات القطعان هذه، والتي كانت جد ضخمة في وقت من الأوقات وما تزال حتى اليوم ذات مشهد جذاب، إنما تميل إلى التلاشي. فإجمالي ما يتحرك الآن هو نحو ٧٠٠,٠٠٠ رأس من الأغنام، وهو رقم لا يساوي شيئاً بالقياس إلى الماضي. وفي أيامنا نجد أن استخدام السكك الحديدية أو الشاحنات ذات العجلات المتعددة، والتي تستوعب كل شاحنة منها ما يصل إلى ٥٠٠ رأس من الأغنام، إنما يحجب عن أنظارنا مشهداً عادةً ما كان يتجلى في رائعة النهار في كل أوروبا المشرفة على البحر المتوسط. والمصورون الذين يتدافعون لالتقاط الصور الأخيرة لأسلوب الحياة القديم إنما يدركون هذا تماماً.

وقبل اختفائها الكامل، دعونا نستمع بأحد المشاهد الباقية من الماضي: " كما في أيام الإنجيل وفيرجيل"، بحسب تعبير أحد المعلقين: " مشهد من أعماق الزمن". لكن العام هو عام ١٩٨٠، ونحن في وادي السول في البرانس في شهر مايو/ أيار، حيث " [ياخذ] كبار الـ artzain {الرعاة} قطعانهم إلى المراعي المرتفعة التي تغطي السلسلة الجبلية، الحدود بين البك داني وجبل أورّي. إنهم يمشون في المقدمة... محاطين بسحابة من الغبار، وسط رنين الأجراس المخشخة والمجلجلة - الـ tzinzarrada. وعلى طول الطريق، يتحرك القطيع على رنين الأجراس الصغيرة المحترم، إلا أنهم عند اقترابهم من قرية من القرى ينزعون من على ظهر الحمار... أكبر أجراس الأغنام ويضعونها على ظهور أقوى البهائم، بحيث إن القطيع يندفع عبر الشوارع كفرقة آلات موسيقية نحاسية متحركة، الأمر الذي يدفع القرويين إلى الوقوف على عتبات بيوتهم للفرجة " (٢٦٩).

والحال أن الرعاة " الذين يعرفون بالـ aulhès في البيارنييه، وبالـ mountagnol في الكومينجوا، يعرفون كيف يخاطبون الحيوانات والكلاب والأغنام، وبوسعهم أن يتنبأوا بحالة الطقس من النظر إلى السماء ويمكنهم ممارسة المداواة باستخدام الأعشاب والنباتات " (٢٧٠). وإذا يقيمون وحيداً في أكواخهم، حيث لا يصحبهم غير الكلاب والقطيع، فإنهم يقضون أشهراً في الجبال. وإذا كان سكان المنخفضات يخشونهم ويحسدونهم ويحتقرونهم في آن واحد، فإن هذا ليس غير مثال إضافي آخر لقاعدة ليست لها أية استثناءات من الناحية الفعلية. والواقع أن راعي الأغنام كان دائماً رجلاً من

طراز خاص، في كل أوروبا. وغالباً ما كان يتمتع بسمعة أنه **armier**، كما كانوا يقولون في جنوب فرنسا، "رسول أرواح"، وسيط بين الموتى والأحياء، قادر على التواصل مع الغيب، وربما يتمتع بحاسة سادسة. ولم تكن تلك بالضبط مسألة سحر أو سحر أسود - مع أن الرعاة كانوا متهمين أحياناً بـ "التعامل مع الشيطان" (٢٧١) - بل كانت مسألة قدرات فوق طبيعية، قدرات غامضة ومزعجة في آن واحد. وكانت على قيد أنملة من اعتبارها جديرة باللعنة.

وقد نسير في أثر مرشدين آخرين في بحثنا عن الانتجاع؛ فقد نجده في الألب في بروفانس مع تيريز سكالفير (٢٧٢)؛ أو قد نرافق ماري مورون التي عاشت إلى جانب الرعاة ووصفت حياتهم بشعر أخاذ (٢٧٣)، أو آن - ماري بريزبار التي سافرت في عام ١٩٧٨ على طول منحدرات الأيجوال في المسيف الأوسط، حيث حاذت **draille** مارجرید العظیم (٢٧٤).

المولد العسير لتربية علمية للماشية

منذ نحو عام ١٧٥٠، كانت التربية التقليدية للماشية عرضة للنقد العنيف من جانب علماء ومهندسي الزراعة الفرنسيين. وقد حاولوا أن يفرضوا على المزارعين الفرنسيين، الذين اعتبروهم جهلاء ومعصوبي العيون، النموذج الإنجليزي في التربية الانتقائية للماشية. عبر إدخال سلالات أجنبية. وقد نجحت مثل هذه المحاولات أحياناً. وفي المين مثلاً، في القرن التاسع عشر، حدث تحسن واضح في نوعية السلالة (٢٧٥). لكن المقاومة الفلاحية كانت عنيدة. ففي أغلب الحالات، مع الجيل الثاني أو الثالث للبهائم، كان الحيوان الناتج ينحط وكان المربون يضطرون إلى الرجوع إلى تربية الأنواع المحلية من الماشية. وفي نورماندي نحو عام ١٨٦٠، كان المزارعون ما يزالون يتساءلون ما إذا كان من الأفضل التمسك بالنوع المحلي من المواشي - الكوتنتان - حيث تعطي الأبقار ١٠٠ كيلو من الزبد للرأس الواحدة - أو تحسينه بتهجينه مع الدورهام الإنجليزي؛ أو حتى الاستغناء عنه تماماً وإحلال الأخير محله (٢٧٦). وكانت الأسئلة نفسها مثارة فيما يتعلق بماشية المورييهان، "ذات البشرة السوداء والبيضاء المتداخلة" (٢٧٧)، وبشكل أخص فيما يتعلق بالشاروليه، الذي سوف ينتج بعد سلسلة من التحسينات سلالة الشاروليه الممتازة الحالية، والمعروفة على مستوى العالم أجمع. والحال أن الحكومة الملكية قد بذلت جهوداً دءوبة، منذ القرن السابع عشر، لحفز

تربية تقديمية للماشية بجميع الأشكال. وفي عام ١٦٦٥ أنشأ كولبير مزارع استيلاء الخيول الملكية. وغالباً ما تعرض التقدم للتوقف فيما بعد، ولكن هل اختفى بالفعل كليه في زمن الثورة؟ هذا ما تصورته على أية حال الجمعية الأكاديمية الملكية للوار الأسفل في فبراير/ شباط ١٨٣٣ (٢٧٨)، عندما أعلنت أن تنظيم مزارع الدولة لاستيلاء الخيول كان "معيياً" وأعربت عن أسفها لاختفاء مزارع الاستيلاء القديمة التي كانت موجودة في بواتو قبل ١٧٨٩. كما اشتكت من أن تمرد الفانديه قد أدى إلى اختفاء "فحول الخيل الواردة من إنجلترا أو الأندلس أو بلاد البربر أو الليموران أو هولشتاين" (٢٧٩). وحتى لو كان ذلك صحيحاً، فهل ينطبق على جميع الأماكن؟ إن بيانات أكاديمية إقليمية ليست بالضرورة كتاباً مقدساً.

إلا أنه من الصحيح أنه، بحلول نهاية القرن الثامن عشر، كانت الجهود المبذولة منذ وقت بعيد وذات الأهمية قد أدت إلى انتاج حصان البرشرون، الذي تحمست لشرائه خدمة مركبات السفر العمومية، وكذلك انتاج ذلك النوع الناجح الآخر، البولونيه. وبالمثل، فسعيًا إلى إدخال أغنام الميرينو من إسبانيا إلى بوجونيا وأماكن أخرى، كان قد جرى إنشاء مزرعة تجريبية للأغنام في رامبويه في عام ١٧٨٦. وبمعجزة ما، نجت هذه المزرعة من السنوات المضطربة في عهد الثورة والامبراطورية دون أن يلحق بها أي أذى، وبعد عام ١٨١٥، في السنوات الأولى لعهد عودة الملكية، بدأت في تحقيق نتائج مثيرة. والحال أن هذا النجاح أيضاً قد احتاج إلى سنوات كثيرة، دون حساب الوقت الذي سوف يحتاجه فيما بعد للتغلب على تردد الفلاح الفرنسي وعاداته المتأصلة.

ولكن هل كان هذا الفلاح مخطئاً دائماً في تفضيل السلالات التي يعرفها أفضل من سواها والتي كانت قد تكيفت منذ زمن طويل مع بيئتها؟ يرى جاك ميليه (٢٨٠) أن التربية التقليدية للماشية قد تماشت مع "الحس الشعبي"، كما يشهد على ذلك واقع أنه بالرغم من جميع التبادلات التي أسلفنا الإشارة إليها بين القائمين على التربية وعلى التسمين، إلخ، فإن سلالات متميزة بشكل واضح قد تمكنت من البقاء، حيث تكيفت مع الظروف والحاجات المحلية. والحال أن المونستانيه نوار كان موطن الماشية الصغيرة جداً، ولكن القادرة على جر المحاريث أو العربات، وعلى انتاج الزبد والجبن واللبن. وما الذي كان يمكن لمزارعي الإقليم أن يفعلوه بالماشية الضخمة الواردة من بواتو أو سفوح تلال البرانس، والتي قدمت لحقول لانجدوك التي يتعين حرثها بهائم جر قوية؟

ليس من قبيل المصادفات أن سلالة الماشية التاريخية أو التارانية، والتي توصف اليوم بأنها "مقاومة بشكل عنيد للتغيرات المفاجئة في المناخ، كما أنها مقاومة للجوع وللتعب"، هي "سلالة ألبية بشكل نموذجي". والواقع أن أقاليم تربية الماشية كانت تهتم بمطالب المشترين المحتملين. وقد حافظت على قطيع متجانس من الإناث الولودة، من سلالة تتماشى مع مساحة ومتطلبات الإقليم الذي كانت تتولى إمداده بالماشية، واستخدمت ثيران ذات أصول مختلفة، دون الاهتمام بالضرورة بأن تكون من نوع واحد. وهكذا فإن كل مرب قد انتهى إلى إنتاج نوع خاص من الماشية لإقليم معين، يمكن لمزارعيه أن يطلبوه منه وهم على ثقة من الوفاء بطلباتهم.

أما ما صار يجري الآن اقتراحه فقد تمثل، على العكس من ذلك، في إدخال أنواع جديدة لتعديل السلالات بشكل يؤدي إلى تحسينها. وكان هذا يعني إدخال الفوضى إلى الأسواق المألوفة. لقد كان الهدف الجديد هو الحصول على "أنواع نقية" مع شجرة نسب تثبت نقاءها. وكان الهدف في المدى البعيد هو اختيار وضمان انتقال قدرات قياسية كمية، ومن ثم سلالات معينة سوف تحل محل سلالات أخرى بسبب نتائجها الأعلى من اللبن أو الزبد أو الصوف أو، في حالة الخناير مثلاً، بسبب ارتفاع نسبة اللحم إلى نسبة الدهون فيها.

والحال أن تربية قطعان نقية لم تصبح منتشرة بالفعل في فرنسا إلا في القرن العشرين، مع مجيء التلقيح الاصطناعي في أواخر الخمسينيات. على أن خبراء الهندسة الوراثية قد أصبحوا مؤخراً على علم بخطر إحداث اختزال حاد للمكون الجيني، وهو خطر ناشيء عن اختيار "توسيع سلالات معينة، مربحة في ظل الظروف الاقتصادية الحالية، والقضاء على مئات من السلالات الأخرى". والواقع أن تقليل "التغاير داخل السلالات وفيما بينها" بهذا الشكل من شأنه أن يهدد، في المدى البعيد، السمات النوعية للسلالات المحلية التي تجري تربيتها الآن، وتبذل الآن جهود لإعادة عقارب الساعة إلى الوراء ولحماية الأنواع المهددة بالتلاشي (٢٨٢).

وقد لا يمكن فهم التربية التقليدية للماشية فهماً مناسباً إلا في السياق المحدود للموارد الطبيعية المتاحة في الماضي والتي يمكن الوصول إليها بسهولة. والنوع الوحيد من تربية الماشية الذي جرى الاهتمام به هو النوع جد المتخصص الذي خلقت متطلبات الأسواق الحضرية بوجه عام وسوق باريس بوجه خاص، وهي متطلبات تنصب على توافر الماشية السمين عالية الجودة. وقد أدى هذا إلى تشجيع صناعة تسمين الماشية في

الليموزان وأقاليم أخرى، خاصة نورماندي، التي اهتمت بتلبية طلبات الأسواق الفاخرة. وكان منهج ليموزان في القرن الثامن عشر معقداً وبارعاً. فقد كان يجري اختيار الحيوانات في عمر أصغر من المعتاد، نحو ست سنوات. و"بما أنه ليس هناك نقص في العجول الصغيرة التي تنمو من العمل، فإن الأكبر سناً إنما تُباع عندما تكون هناك حاجة إلى المال" (٢٨٣). وفي كانتون شابانوا، كان يجري إطلاق الحيوان الذي يراد تسميته في المروج، لكنه كان ينام تحت السقيفة. وعندما لا يكون العشب متوافراً، فقد كان يتغذى على التبن وأيضاً على شراب معد من جريش الجور (حيث تُترك المخلفات في المعصرة، بعد استخلاص الزيت) المنقوع في ماء دافئ. ولم تكن هذه المخلوقات المميزة تخرج إلا في الطقس الجميل. وفي سقيفاتها، كانت تشرب الماء المخلوط بدقيق الجاودار أو الشعير. وكان مهاد القش الذي ترقد عليه جافاً ووفيراً. وقد استفادت الماشية السمينية من الرعاية والاحتياجات نفسها، كدت أقول الترف نفسه، في كانتون بومبادور المجاور، حيث كانت تجري تربية عجول رائعة بالدرجة نفسها: لقد كانت ترعى خارج الحظائر حتى بداية نوفمبر/ تشرين الثاني، ثم كانت تدخل إلى الحظائر لتتغذى على التبن وخلطة مصنوعة من جريش جوز الكستناء ونباتات حبوب أخرى.

وكقاعدة، كانت هذه البهائم المختارة تباع بأثمان عالية في نهاية الصوم الكبير، للاحتفال بانتهاء الصوم. ومع ذلك فبصرف النظر عن وجبة التسمين المُعتمَدة (والتي تباينت من كانتون إلى آخر في الليموزان) فإن العملية كلها لم تكن تعود على المربي إلا بربح متواضع. والحال أن وثيقة طويلة ترجع إلى عام ١٧٩١ وتصف هذا النوع من التربية إنما تشير إلى أن الأرباح قلما تتجاوز قيمة الغذاء المضاف. "إن البهيمة المشتراة نحيلة بـ ٢٠٠ livres، تباع سمينية بـ ٣٠٠ livres {لكن} الربح {عند مقارنته بالنفقات} هو مجرد ٦٠ إلى ٧٠ livres" (٢٨٤).

وبالنظر إلى الحالة التي كانت عليها تربية الماشية، فإنها قد أدت إلى ظهور شكايات مشيرة مختلفة، تصور أيضاً، مرة أخرى، الهوة بين فرنسا الشمالية وفرنسا الجنوبية. فإذا كان كل إقليم ينتج أنواعاً معينة من الماشية، فإنه لهذا السبب نفسه إنما يفتقر إلى أنواع أخرى. وقد اشتكى آرثر يونج سيء الحظ من أنه بين طولون وكان Cannes لم يكن بوسعه أن يجد كوب لبن. وقد نبتم أيضاً إزاء إحباط مسافر أقل شهرة، هو بيجو - لوبران، الذي وصل إلى أورانج في عام ١٨٧٢: "إن العثور على بقرة في مجزر في أورانج هو كالعثور على شجرة زيتون في سيبيريا. إن البهائم المتاحة

الوحيدة هي الأغنام الصغيرة، اللذيذة جداً بالفعل، والتي يجري تقديم لحومها بكل الأشكال التي يمكن تخيلها. إنك تجلس لتناول الحساء، كما يمكنك أن تفعل ذلك في أي مكان في فرنسا؛ لكن هذا الطبق الأول هنا معمول من لحم الخروف. ويساعد فص من الثوم على إخفاء طعم اللحم؛ وأنت تشرب لبن الأغنام؛ وتأكّل زبدًا وجبنًا مصنوعين من لبن الأغنام. ومن المؤكد أن نوحاً عندما أخذ في سفينته بقرة وثوراً لم يقصد بذلك خدمة أهل بروفانس، بل خدمة آخرين" (٢٨٥).

هل يمكن تفسير حكاية الحصان الغريبة في فرنسا؟

عندما وصفتُ الماشية التي يجري تسمينها في الليموزان، امتدحتُ الطلب وكأنه ينتج العرض بشكل أوتوماتيكي. فلماذا إذاً كان على هذا الطلب الملح على الخيول الممتازة أن يتطلع إلى الخارج بحثاً عن الإشباع؟ إنني مستعد لأن أقبل كتفسير أولي - ضروري لكنه غير كافٍ - الحجة التي طرحها جاك ميليه. إنه يتساءل ما إذا كان قد وجد، في الأرمنة الإقطاعية البعيدة، أو حتى قبلها، عصر كانت فرنسا تنتج فيه بالفعل خيولاً جيدة النوعية في الداخل، وما إذا كانت سياسة التاج قد أدت تدريجياً إلى القضاء على ذلك الانتاج. إذ يحتمل أن الهدف كان يتمثل في مهاجمة النبلاء من حيث هم قوة سياسية؛ وترويضهم وتركيعهم. إنها سياسة جرى إتباعها لزمان طويل وبدأب ومثابرة. "عندما أمر ريشليو بهدم القلاع المحصنة، أجهز في الوقت نفسه على مزارع استيلاء الخيول التي تخص النبلاء. والحال أن التاج، في سعيه إلى تحطيم النظام الإقطاعي، قد سعى أيضاً إلى تدمير ما كان أداة تفوق هذا النظام؛ تربية الخيول" (٢٨٦).

يبدو لي أن علينا النظر في تفسير أبعد مدى. إن الخيول الأفضل؛ تلك التي كان دمه ضرورياً لمزارع الاستيلاء بعد القرن السابع عشر، قد جاءت من إفريقيا الشمالية ومن الشرق الأوسط. وكانت تلك هي السلالات التي استخدمت لتدشين مزارع الاستيلاء الضخمة في الأندلس في العصر الوسيط والميتروجيورنو الإيطالية (خاصة نابولي)، وهي أقاليم استفادت من قربها من المصدر. وكان الفرنسيون يحاولون بكل السبل الحصول على هذه الخيول الممتازة، في القرن السادس عشر، بل وقبل ذلك دون ريب. وقد حاولوا الاتصال ببلدان الأصل عن طريق عمليات الشراء المباشر أو رحلات الاستطلاع، بل وفكروا في إنشاء موقع تجاري دائم في طرابلس (الغرب). وقد ذهبت كل هذه الجهود أدراج الرياح. وفي القرن الثامن عشر، "كانت العقبات عسيرة تماماً

تقريباً" في وجه أي فرنسي راغب في الشراء من المصدر مباشرة. إذ كان عليه أن يذهب عبر القناصل على ساحل بلاد البربر، الذين لم يكونوا الوسطاء الأكثر كفاءة. وعندما كانت هناك حاجة إلى جياد بربرية جيدة لإمداد «اسطبلات الملك ومزارع الاستيلاء التابعة له» (٢٨٧)، كان يجري إرسال مبعوث خاص يتمتع بصلاحيات شبه مطلقة! فهل يتلخص الأمر في أن الفرنسيين قد ظهروا على المسرح جد متأخرين؟ هل كانت السوق قد أصبحت مغلقة في وجوههم؟ إن الموقع الجغرافي لا يصلح لأن يكون تفسيراً، حيث إن إنجلترا، بالرغم من أن موقعها كان أقل تميزاً، كانت تنتج سلالات نقية قبل فرنسا. والاحتمال الآخر الوحيد، وإن كان يصعب إثباته، هو أن حدودنا الشرقية، الأكثر عرضة للتهديد والأثقل عبثاً على الميزانية العسكرية، قد وجدت أن من المفيد شراء جياد لسلاح الفرسان من المناطق القريبة، من ألمانيا أو الكانتونات السويسرية.

تربية الماشية: نشاط هامشي

في أيامنا، نجح الرعي وتربية الماشية في الأخذ بثأرها في جميع أنحاء فرنسا. وهذا هو الاتجاه الذي تحركت فيه تربية الماشية: إن نسبة ٥٥ في المائة من دخل فرنسا الزراعي إنما تجيء الآن من هذا المصدر. وفي الماضي، بالرغم مما قد تميزت به تربية الماشية من ازدهار، فإنها لم تجد الحظوة نفسها ولم تتمتع بالتفوق نفسه. لقد كانت بمعنى ما ثانوية وهامشية إلى حد ما. بل إنها كانت، في معظم الحالات، مجرد ظاهرة مصاحبة لفلاحة الأرض أو مرتبة عليها.

والحال أن روبر شابوي، المؤرخ الراصد لوادي اللو - ذلك الصدع العريض الممتد من الشرق إلى الغرب عبر هضبة الجورا الجيرية السمكية - إنما يلاحظ أنه في القرن الثامن عشر كانت القرى المتناثرة على طول ضفاف النهر سريع الجريان لا تحتفظ "إلاّ" بعدد قليل من الحيوانات، لجر المحراث ولتسميد الحقل أو مزرعة الكرم وتوفير اللبن الذي كانت الأسرة بحاجة إليه لصنع الثريد، إلى جانب تمكين الأسرة من أكل قطع لحم قليلة عند ذبح البهيمة" (٢٨٨). ولم يكن شيء من منتجات هذه الماشية يصل البتة إلى السوق. وخلافاً لما قد يظنه المرء، لم يكن وادي اللو مؤخرة صغيرة هادئة ما معزولة عن بقية البلد. فالواقع أنه كان محظوظاً من جراء المواصلات التي أتاحها بين سفوح الجورا والهضاب العالية الواقعة إلى الشرق. وكانت له حقوله التي تزرع نباتات

الحبوب وبساتينه وسلسلة من مزارع الكرم الشهيرة، إلى جانب سلسلة من المطاحن والصناعات المزدهرة الواقعة على طول النهر سريع الجريان. وفي تلك الظروف، كان بوسعه أن ينعم بترف أن تكون الحيوانات مخصصة بالكامل لتلبية حاجاته الخاصة.

وصحيح أن وادي اللو كان حالة خاصة. إلا أن بوسعه أن يكون نقطة إنطلاق لتأمل أكثر عمومية. فالأنواع المختلفة لتربية الماشية والتي كتب لها النجاح في جميع أرجاء فرنسا، تجمع بينها أكثر من سمة واحدة. وأهم هذه السمات هي أن الماشية لم تكن مخصصة لاستهلاك الفلاح. فالخناير وحدها هي التي كانت تدخل في وجبة المنتج: إنه لم يكن يأكل حملانه أو أغنامه، بل في حالات كثيرة لم يكن يأكل الدواجن أو المواشي أو العجول التي كان الجزائريون الباريسيون يشترونها من نورماندي: "عجول اللبن" إذا كان عمرها أقل من عشرة أسابيع، و"عجول الرعي"، بمجرد تذوقها العشب (٢٨٩). وفي الألب، كانت القطعان أكبر مما في الأماكن الأخرى، وكانت توفر الجبن واللبن، "القاعدة الصلبة" التي قررتها العناية الإلهية للوجبة الآلية (٢٩٠). إلا أنه لم يكن يتوافر للفلاحين غير القليل من اللحم الذي يمكنهم أكله: في كل عام، كانت الفوسينيه تبيع ثلث حيواناتها المتحركة على الحوافر، والتي كانت تذهب في معظمها إلى جينيف (٢٩١). وكان ذلك مصدراً محترماً للحصول على المال، وطريقاً إلى السوق. أضف إلى ذلك مكاسب النقل في فصل الشتاء - وهو مهنة كانت متاحة لأي إنسان يملك حيوانات جر (٢٩٢). وصحيح بشكل مؤكد أن الحيوانات كانت إضافة مهمة إلى أسباب عيش المزارع، لكنها تظل، بالطبع، مجرد إضافة.

وحيثما سيطرت تربية الماشية على النشاط الريفي أو احتكرته، فإنها قد شوهته ومزقته، في نظر الفلاحين الذين ظلوا متشبثين بتعدد شواغلهم الزراعية. وعلى أية حال، سنجد أن الفلاح، الذي كان حتى القرن العشرين شخصية مثيرة للسخرية عند بعض أقسام المجتمع الفرنسي، كان يُعزى نفسه بصب كل احتقاره وسوء نواياه على راعي الأغنام أو الأبقار الذي يكرس حياته كلها لبهائمه. فبمجرد ما أن يقتنع الفلاح بتفوقه، يجد أن بوسعه السخرية بلا رحمة من شخص آخر، على سبيل التعويض. إنها لظاهرة غريبة، كما أنها نوع غريب من الثأر: ونحن نجد هذه الظاهرة في نورماندي مثلاً. إن pays بريه هو "عروة" جغرافية: ثغرة في طباشير بيكاردي، تعري طبقات الصلصال - أرض مياه جارية، ومروج خضراء، يصعب اجتيازها على الأقدام، مزروعة بأشجار الفاكهة. وقد اعتاد هذا الإقليم أن يرسل إلى السوق في جورنيه مدداً لا ينتهي

من كتل الزبد الضخمة، إلى المستهلكين الباريسيين الذين لا يشبعون أبداً. وفي البريه، ينمو العشب وتغذي الحيوانات أنفسها. ولم يكن البريون، المربون المحليون للماشية، بحاجة إلى عمل شيء سوى ترك الماشية تتصرف من تلقاء نفسها. وكان زارعو نباتات الحبوب في بوفيزيز المجاورة يكتنون لهم عظيم الاحتقار، وكانوا مستعدين دائماً لتوجيه الشتائم إلى هؤلاء "المولمين الكسالى"، كما لو أن حب الولايم والمآدب الضخمة جريمة، كما لو أن من الخطايا أن يكون المرء واحداً من أولئك النورمان الذين "يربحون من مروجهم... دون أن يحركوا إصبعاً"، والذين ينفرون من "إنفاق المال أو من بذل الجهد" (٢٩٤)!

والواقع أن احتقار الفلاح المزارع للراعي وللمربي الماشية قد استمر عبر العصور وحتى أيامنا، بالرغم من أن المرء قد يظن أن هذا غير وارد. وفي عام ١٩٢٠، التقى دانييل هاليفي في اليريجور بفلاح كان قد هاجر إلى هناك من الكوريز، مسقط رأسه، وكان قد بذل جهوداً جبارة في فلاحه حقوله ومزرعة الكرم التي يملكها. لكن الشيخوخة كانت قد أخذت تشتد عليه. فهل يكتفي بمجرد رعي الأغنام؟ هل يكتفي بأن "يجلس ويراقب نمو العشب والأغنام وهي تأكله... Berger (راعٍ) لوى شفتيه وهو يلفظ هذه الكلمة... إن الشيء الذي يقدره أكثر من سواه هو العمل الشاق والمتواصل، زراعة القمح أو الكتان أو العنب - الزراعة التي تتطلب خبرة. وهو يرى أن رعي الأغنام ينال من كرامة الإنسان. Berger... عندما كبر الكلمة، فعل ذلك بكل ما يمكنه المزارع المستقر للراعي المتنقل، والإنسان المتحضر للإنسان البدائي، من الاحتقار" (٢٩٥).

وغالباً ما خطر ببالي أنه لو لم تكن أوروبا قد غرقت في اضطهادها التاريخي الطويل لليهود لأنزلت العذاب بالرعاة، أولئك البشر الذين يحيون على حدة منذ بداية الزمن.

وفرة الكرم

يمتد الحد الشمالي للكرم الفرنسي كنبات تجاري من مصب اللوار ويغادر أراضيها، نحو الشرق، في اتجاه مبرز وتريف (ترير). وعندما أقول تجاري، فإنني أعني أنه بالرغم من أن الكرم يمكن أن يُزرع في مناطق أبعد شمالاً - وكانت تلك هي حاله في الماضي - فإنه ليس من المناسب من الناحية التجارية عمل ذلك الآن.

بل إن وجود الكرم في جنوب هذا الحد غالباً ما يكون خفيفاً. فسوف نجده مستكناً "في آلاف من المنعطفات في الوديان والتلال" (٢٩٦)، المعرضة للدفع الأول للشمس المشرقة. وعندما يسافر المرء عبر فرنسا، سوف يظهر الكرم في إحدى الزوايا ويتلاشى في الزاوية التي تليها. وهو لا يوجد في مساحات شاسعة إلا في الجنوب الحقيقي، في بروفانس ولانجدوك وروسيون، لكنه حتى في هذه الأماكن لا يهيمن على المشهد الطبيعي هيمنة تامة.

وأشهر مزارع الكرم صغيرة بشكل صارخ من حيث مساحتها. وينطبق هذا على الكوت دور الشهيرة في بوجونيا: "من وادي الأوش إلى وادي الرين Rheune، تنشر الكوت وشاحها الضيق من مزارع الكرم، والتي تحمل بعضاً من أعظم الأسماء في العالم" - نوي، شامبرتان، لا رومانيه، كلو فوجو (٢٩٧). وينطبق الشيء نفسه على كرم الشامبانيا الذي كان يُزرع في عام ١٨٦٠ "على أرض أشبه بشريط ممتد بين بري وشامبانيا"، يصل حجمه إلى نحو ٦٠,٠٠٠ هكتاراً (٢٩٨). ومن بين مساحة التربة الفرنسية التي تصل إلى ٥٠ مليون هكتاراً، لم يحتل الكرم، في فترات مختلفة، إلا ما بين ١,٥ مليون و ٢,٥ مليون: أي بين واحد على ثلاثة وثلاثين وواحد على عشرين.

لكن هذه التربة كانت ثمينة بشكل بالغ، وكانت أكثر ربحية بكثير من حيث متوسط الدخل من القدم المربع الواحد من حقول نباتات الحبوب المجاورة لها. ومن هنا التجزئة المسرفة للممتلكات من مزارع الكرم، وهي تجزئة حفزتها ظروف تاريخية أحياناً. وفي عام ١٨٩٨ مثلاً، في مزارع كرم ريبوفيليه في الألزاس، "كانت هناك ٨٩٤ هكتاراً من الملكية الخاصة... المجزأة إلى ٨,٩٦٧ قطعة أرض" (٢٩٩). ولا بد أن هذا الأمر ينطبق أيضاً على الكوت دور أو على مزارع كرم تورين وأماكن أخرى. وفي عام ١٧٩٠، قام ايتيان شوفالييه، وهو زارع للكرم في أرجينتوي قرب باريس بتوضيح "الاختلاف المدهش الذي كان قد رصده في الأيل دو فرانس بين السكان في المناطق التي تعتمد على الفلاحة والسكان في الأماكن التي كانت الزيتجة فيها لا تتطلب غير دخل من arpent واحد حتى تتم، وذلك بفضل زراعة الكرم." (٣٠٠).

هكذا نجد أن الكرم وحده، منذ أرملة جد مبكرة، قد أتاح للفلاح المستقل الحصول على قطع صغيرة من الأرض، مع كل ما ينطوي عليه ذلك من نتائج. وغالباً ما قيل إن فرنسا، خلافاً لإنجلترا أو لألمانيا، كانت من حيث الجوهر بلد صغار ملاك للأرض. ويجب أن نضيف أنها قد اكتسبت هذا الطابع عبر انتشار زراعة الكرم

أساساً(٣٠١)، وأنه كان نتاج تطور طويل. فهل أدت زراعة الكرم أيضاً إلى تشجيع سكن أكثر تبعثراً، كما زعم ذلك الثوري ريمون لوبون، ربما بشكل متسرع إلى حد ما، في عام ١٧٩٢، في حين أن ما يميز الأقاليم التي تزرع نباتات الحبوب هو القرى الكبيرة، التي تفصل بينها مساحات شاسعة من الأرض؟(٣٠٢).

الواقع أن تاريخ الكرم - وهو قصة نجاح معقدة مفعمة بالأحداث الفاتنة - إنما يطرح مشكلات في كل مرحلة من مراحل التساؤل التاريخي. فالحديث عن الكرم سوف يجر إلى الحديث عن المجتمع وعن السلطة السياسية وعن سيرورة عمل استثنائية، بل وعن حضارة بكاملها.

وإذا كان الخبز يرمز إلى جسد المسيح، فإن النبيذ هو رمز دمه. وإذا كان القمح هو نثر تاريخنا الطويل، فإن النبيذ هو شعره الأحدث مجيئاً إلى العالم. وهو شعر يضيء المشهد الطبيعي ويضفي عليه نبلاً. ويوضح جورج ديران في كتاب مكرس للاحتفاء بالنبيذ، أن النبيذ "لا ينبع من التربة، بل من مسرة الفم وبهجة القلب... إن استهلاك النبيذ... إنما يتجاوز مجرد إشباع حاجة بيولوجية، فهو يرتبط بألف رباط بفن حياة كامل"(٣٠٣). أي يرتبط بحضارة، بتعبير آخر. والحال أن الكرم قد ترك بصماته على كل بلد تبنى زراعته، فنما في كل مكان بحيوية مثيرة للدهشة. وهو يزدهر على كل تربة.

وحتى في الأماكن التي اختفت منها مزارع الكرم، بعد الأزمة الكبرى التي حاقت بزارعي الكرم من أجل صنع النبيذ والتي ترتبت على انتشار السكك الحديدية، فإن هذه المزارع قد تركت أثراً لا تمحى. وما زال بالإمكان تمييز منزل زارع الكرم: إنه سوف يكون طويلاً، وسوف يكون لسقبوه رواق كبير بما يكفي للبراميل التي جرت العادة على حفظها فيه، حيث إن مستودعات النبيذ ستكون قد استولت على الدور الأرضي برمته، في حين أن سلماً، غالباً ما يكون خارج المبنى وذا مقاييس أكثر من متواضعة، سوف يؤدي إلى غرف المعيشة(٣٠٤). بل إن المشهد الطبيعي الذي كانت أشجار الكرم تُزرع فيه في وقت من الأوقات سوف يبين علامات دالة على الماضي: ففي الريف حول لاون أو بيزانسون أو بار - لو - دوك، يمكن للمرء أن يستتج أين كانت حقول الكرم، عندما ينظر إلى الأجمات والشجيرات التي غزت الأرض التي أصبحت مهملة، وعندما ينظر إلى المسارب الملتوية التي استخدمها في زمن بعيد جامعو العنب عند جني الكرم، حيث كانوا يصعدون ويهبطون بسلام مليئة بالعنب. وأنا لست الوحيد الذي يفكر في

وادي الأورنان الذي كان عامراً بمزارع الكرم في الماضي (الأورنان هو النهر الذي يمر عبر لينييه - آن - باروا وبار - لو - دوك) ويرى أن مزارع الكرم التي اختفت منذ زمن بعيد هي التي تفسر الترتيب والرونق غير العاديين للقرى القديمة التي كانت تزرع الكرم - كما تفسر خفة دم سكانها البهيجة. هؤلاء ليسوا أجلاً متبلدين أو houles - mottes (وشوش التربة المقلوبة)، كما جرت العادة على تسمية القرويين الذين يفلحون الحقول.

انتشار الكرم

جاء الكرم غالباً على أيدي المستوطنين الإغريق في مارسيليا في عام ٦٠٠ قبل يسوع المسيح - وهكذا فقد وصل قبل زمن من وصول الرومان. وقد جرت زراعة مزرعة كرم أولى قرب المدينة وراح الإغريق يبيعون النبيذ للغالين. أما الزراعة الرومانية للكرم فقد جاءت بعد ذلك لكن أثرها كان أعمق. وقد جاءت مع الاحتلال الذي تم في عام ١٢٢ قبل يسوع المسيح لناربونينسيس، أو بروفينسيا، وهي الآن بروفانس ولانجدوك، بشكل تقريبي. وقد زرعت حقول الكرم قرب ناربون وسرعان ما امتدت عبر مجمل أرجاء بروفينسيا. وفي عام ١١١ قبل يسوع المسيح، خلال الغزو التيوتوني، الذي صده ماريوس بشكل نهائي في إكس - آن - بروفانس، خاض البرابرة المعركة مخمورين بشراب قوي. ويقول لنا بلوتارك إن "أجسامهم كانت مثقلة بأكل رائد عن الحد، لكن النبيذ الذي شربوه، إذ رفع معنوياتهم، قد جعلهم أكثر جسارة" (٣٠٥).

والحال أن النجاح المبكر لزراعة الكرم قد أدى إلى تجارة مهمة في النبيذ في غاليا الشمالية. ويقول ديودور الصقلي: "إن الجشع الطبيعي لدى كثيرين من التجار الإيطاليين إنما يستغل عشق الغالين للنبيذ. وينقل التجار نبيذهم بالمراكب عن طريق الأنهار الصالحة للملاحة، أو بالعربات عبر السهول، وهم يحققون أرباحاً خرافية منه، إلى درجة أن بالإمكان مبادلة قارورة نبيذ بعبد: بحيث إن المشتري يبيع عبده لكي يدفع ثمن شرابه" (٣٠٦). وهذا لا يختلف عن تجارة المخدرات الحالية، والتي يحقق كثيرون ثروات ضخمة منها: التجار والسماسرة والمهربون وزارعو خشخاش الأفيون في بلدان الأصل في الشرق الأقصى.

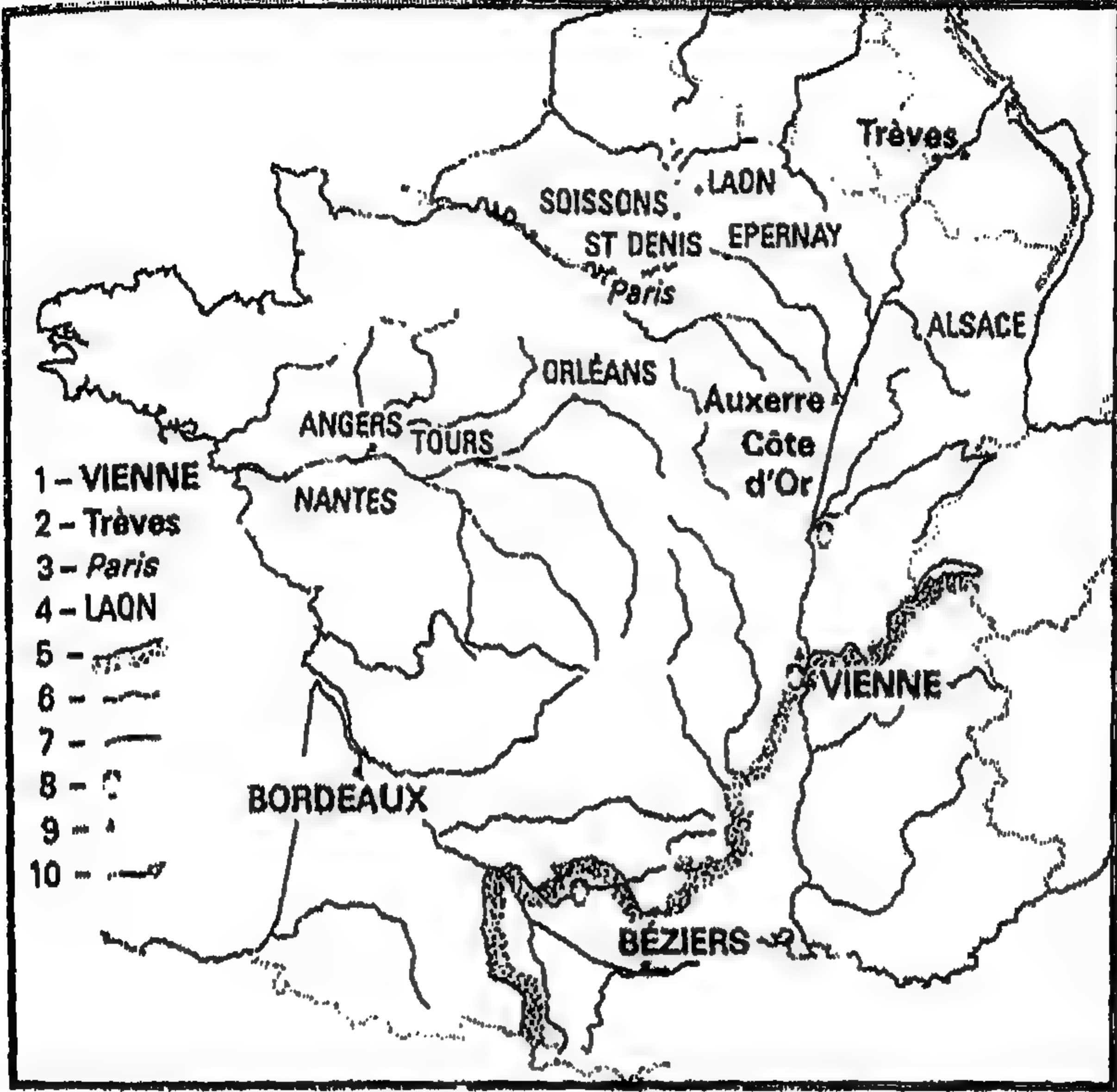
وهكذا يبدو أن الكرم كان في موقع مناسب للانتشار السريع. إلا أنه عند هذه

المرحلة توقف التاريخ، لسبب ما. فقد استغرق الكرم وقتاً طويلاً حتى يتجاوز الجنوب المشرف على البحر المتوسط. وفي فرنسا الشمالية والغربية، كان مواجهاً بدرجات حرارة منخفضة بشكل ضار، لن تفلح شجرة الزيتون، وهي نبات من نباتات ساحل البحر المتوسط، في الصمود لها البتة. أما الكرم، لكونه أكثر ميلاً إلى التكيف، فقد نجح في نهاية الأمر في التغلب على هذه العقبة بعد إدخال أنواع جديدة من الكرم - أحدها هو أصل الـ *pinot* في بوردونيا، وآخر هو أصل الـ *cabernet* في بوردو. وهكذا ظهر إلى الوجود (ربما من الكرم البري، *lambrusca*، الذي لم يختلف من الغابات الفرنسية إلاّ خلال وباء الفيلوكسيرا في القرن الماضي) نوع من العنب ينجح في النضوج بحلول أوائل تساقط الثلج في الخريف. وفي القرن الأول بعد الميلاد، امتد المحصول الظافر إلى الرون ووراء فين وحول حافة السيفين إلى أن وصل، في شمال شعب النورور، إلى وادي التارن في جايّاك، وهي وصلة حاسمة تؤدي إلى وادي الجارون وبوردو.

وبمجرد انتشاره إلى هذا المدى البعيد، لم يكن بوسع فتح بقية غاليا إلاّ أن يتم، حيث يمكن للمرء أن يتصور أنه كان أسرع في بعض الأماكن مما في أماكن أخرى. فلم تستقر أشجار الكرم على سفوح تلال بوردونيا إلاّ في عام ٣١١ بعد الميلاد (٣٠٧). ويقال إنها كانت موجودة في بلاد الراين بحلول القرن السادس، بعد وصول البرابرة (٣٠٨)، وهو كلام لا يقنعني بالكامل (٣٠٩). وكانت أنبذة كل من بوردو وموريل قد أصبحت شهيرة بحلول نهاية الامبراطورية الرومانية (٣١٠). لكن الكرم قد وجد تشجيعاً له في غاليا عبر التزايد المبكر لاستهلاكه من جانب الناس العاديين. وكانت مستويات الانتاج عالية جداً في عهد دوميسيان (٨٧ - ٩٦) بحيث إن النبيذ قد بدأ الانتقال في الاتجاه العكسي، من غاليا إلى إيطاليا. فهل سعيّاً إلى حماية حقول الكرم الإيطالية وإلى الحفاظ على انتاج القمح في غاليا أمرٌ دوميسيان بوقف انتشار أشجار الكرم في غاليا؟ لقد وصل الأمر إلى حد الحديث عن اقتلاع نصفها (٣١١). ويمكننا أن نتخيل أن هذا الحديث لم يسفر عن شيء. وبعد ذلك بمائتي عام، خلال عهد بروبوس (٢٧٦ - ٢٨٢)، جرى السماح لغاليا كلها (هل كان هذا ما يزال ضرورياً؟) بأن تزرع ما تشاء من أشجار الكرم (٣١٢). وهكذا فبحلول زمن انتهاء الامبراطورية الرومانية، كانت أشجار الكرم قد أصبحت موجودة في جميع أرجاء غاليا تقريباً.

الشكل ٦

زراعة الكرم وتجارة النبيذ في غاليا الرومانية والفرانكية



أماكن معروفة بأنها تنتج أو تصدر النبيذ:

١ - في القرن الأول بعد الميلاد.

٢ - في القرن الثالث.

٣ - في القرنين الرابع والخامس.

- ٤ - من القرن السادس إلى القرن التاسع.
 - ٥ - حد بروفينسيا ناربونينسيس خلال أوائل عهد الامبراطورية الرومانية.
 - ٦ و ٧ - الطرق النهرية والبرية الرئيسية المستخدمة في نقل النبيذ في الأزمنة الرومانية.
 - ٨ - بقايا مهمة لقوارير النبيذ.
 - ٩ - نقوش أو آثار تصويرية من الأزمنة الرومانية خاصة بالنقل التجارى للنبيذ على الماء أو على البر.
 - ١٠ - طرق تصدير النبيذ الرئيسية في الأزمنة الفرانكية.
- كان النبيذ يصدر بالفعل إلى زبائن شماليين من غاليا الرومانية والفرانكية.

المصدر:

R. Dion, *Histoire de la vigne et du vin en France*.

لقد كانت موجودة في كل مكان - حتى في الأقاليم الباردة حيث يصعب على المرء توقع وجودها. وكان السبب في ذلك هو بطء سرعة النقل، بالرغم من أية تصورات قد تكون عندنا حول المراكب والعربات المحملة ببراميل النبيذ. إن العميل، المستهلك، الذي كان القوة المحركة وراء الانتاج، إن لم يكن هو نفسه منتجاً، يفضل أن يكون النبيذ سهل المنال. وهكذا، فمتى كان ذلك ممكناً (أو بتعبير أدق متى كان ذلك غير مستحيل) كانت المدن تحور حقول كرم خاصة يمكن رؤيتها من بيوتها. وإذا كان الامبراطور يوليان (٣٣١ - ٣٦٣) قد تذكر منشراح الصدر الوقت الذي قضاه في لوتيسيا (باريس الآن) فإن مرجع ذلك هو أن المدينة كانت محاطة ببساتين وبحقول كرم، أتاح له مشهداً مألوفاً يمكنه التطلع إليه (٣١٣).

وعندما بدأت غاليا الرومانية في الانهيار، حتى قبل غزوات القرن الخامس الكبرى، لم تعصف الكارثة بأشجار الكرم وبالنبيذ. لقد كانت غاليا البربرية تتمتع بوفرة من النبيذ في الداخل، ولا تحتاج إلى البحث عنه في الخارج، وكانت أشجار الكرم مزروعة حول المدن وعلى مسافات قريبة من الأديرة.

ومع ذلك، فإن زراعة الكرم من أجل صنع النبيذ قد تدهورت. لقد كانت مرتبطة بسوق مستهلكي النبيذ، وكان عددهم قد أصبح قليلاً في المدن التي ضربها الفقر بشكل موجه. وكانت الأماكن الوحيدة التي نجت بأي شكل من الأشكال هي مراكز الأسقفيات، ومن ثم فقد أصبح الأسقف حامي زراعة الكرم ومصدر إلهامها ومنقذها. كما أن الطرق الرهبانية الشرية قد زرعت أشجار الكرم حول أديرتها: وكانت الكنيسة بحاجة دائماً إلى نبيذ العشاء الرباني حتى يتسنى لها إقامة القداس. وقد استمر النبيذ رمزاً للثروة وللكرم، وتعبيراً لا مناص منه عن المودة والصداقة فيما بين ذوي المكانات الرفيعة وأصحاب النفوذ والقوة. وكان الأمراء، كالرهبان، حماة لزراعة الكرم. لكن ما كان قد اختفى بالكامل تقريباً هو تجارة المسافات البعيدة في النبيذ، خاصة في الأطلسي: ففي الأرمنة الرومانية كانت هناك تجارة نشيطة مع الجزر البريطانية وبلدان الشمال.

وسوف تزدهر زراعة الكرم من أجل صنع النبيذ مرة أخرى بمجرد توسع التجارة، مع انتعاش أوروبا الاقتصادي، منذ القرنين الحادي عشر والثاني عشر. فقد أصبح هناك مستهلكون أكثر ثراءً في المدن ومزيد من شارب النبيذ في الأقاليم الشمالية التي أصبحت مزدهرة، والتي لا تنمو فيها أشجار الكرم جيداً إن نمت على الإطلاق.

والحال أن الشماليين المحرومين كانوا أكثر الشاربين ظمأً: إن الإنجليز، في جزيرتهم، حيث كانت شجرة الكرم مجرد عجيبة عرضية، وشعب الفلاندر والبدان الواطئة وألمانيا هم الذين سوف يعيدون تنشيط التجارة التصديرية التي أدت إلى تدفق الـ **esterlins** على المملكة الفرنسية. إن النبيذ تبرُّ كما كانوا يقولون في القرن الثالث عشر (٣١٤).

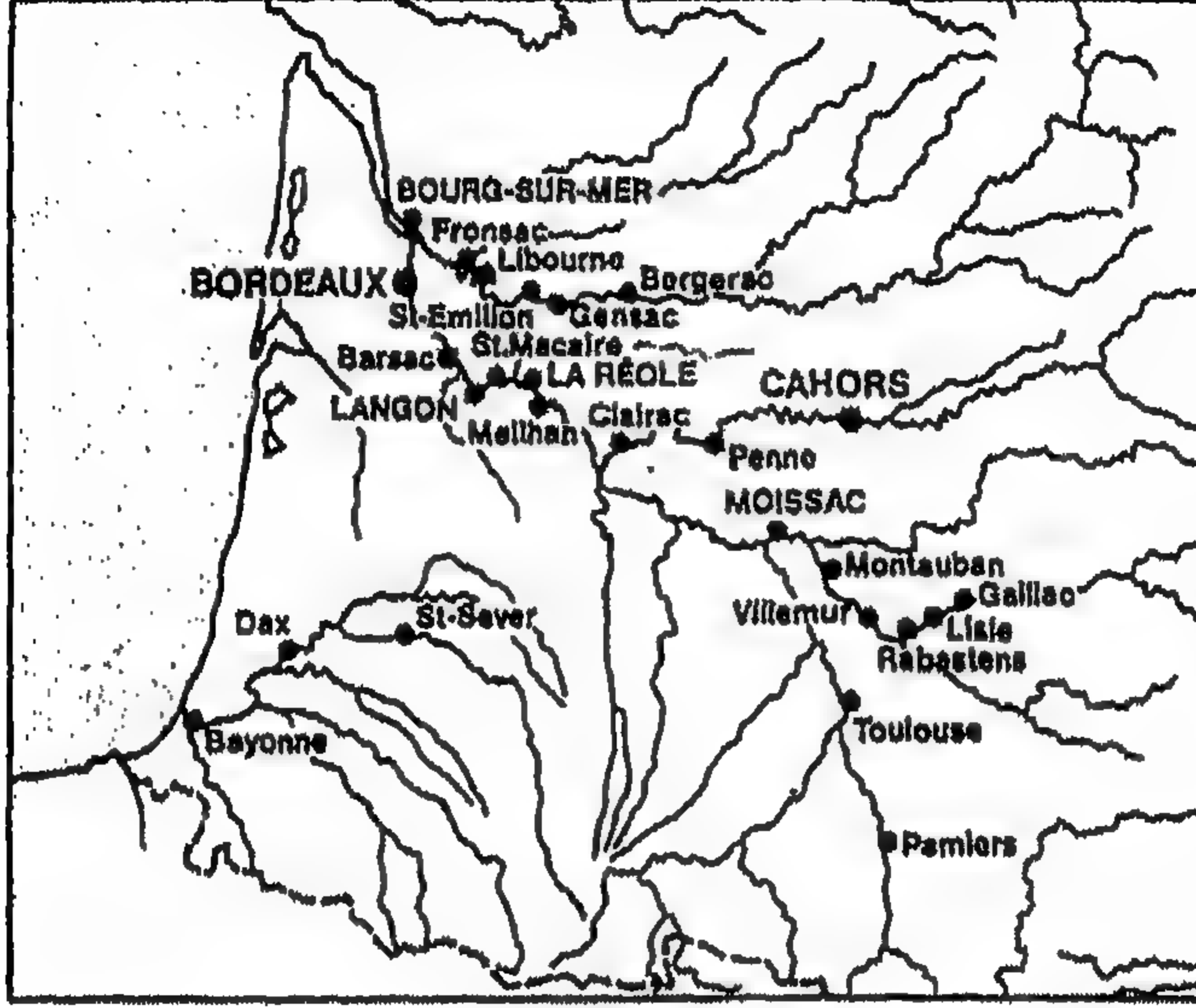
لكن النقل كان باهظ التكاليف، بحيث إن النبيذ عالي النوعية، المصون بشدة، هو وحده الذي كان يمكن نقله: ومن هنا التركيز الذي أدى إلى جعل بعض حقول الكرم أعلى من بعضها الآخر ودفعها إلى سيرورة تحديث يمكن وصفها بالفعل بأنها رأسمالية. تلك كانت حالة حقول الكرم في بورجونيا، التي لم تنتقل دون عواقب إلى أيدي الأعضاء الأغنياء في **parlement** ديجون؛ وحقول بوردو، خاصة الحقول المزدهرة والتي سقطت في أيدي ارسقراطية **parlement** بوردو (٣١٥).

وقد سلك التصدير الطرق الأسهل والأرخص، باستخدام الممرات النهرية متى كان ذلك ممكناً. وهذا يفسر النقل الذي تم على طول اللوار لأنبذة من ضفافه، بما في ذلك أنبذة الفوريز. كما جرى إدخال السون والرون في الخدمة، وكذلك اليون، الذي كان يحمل ليس فقط الألواح الخشبية التي يجري تعويمها من المورفان، بل وكذلك براميل نبيذ شابليس. وكان المارن ينل أنبذة شامبانيا، والتي سوف تشهد تحسن أنواعها في القرن الثامن عشر مع الاستحداث الناجح لمعالجة الشمبانيا. بل إن نهر الميز كان مدعواً إلى نقل نبيذ الباروا الحاد إلى لييج؛ في حين أن الراين كان قد أسهم منذ وقت مبكر في خلق حقول كرم الألزاس الشهيرة. وكانت ستراسبورج نقطة تجمع النبيذ الممتقل إلى بحر الشمال (٣١٦).

وقد ساعد طريق الأطلسي على تشجيع نجاحين مبكرين. هما نجاحا أنبذة سانتونج وأونيس، المصدرة عبر سان - جان دانجيلي، النافذة الأولى على العالم الخارجي، ولا روشيل، وهي مركز نشيط للتصدير. ثم جاء نجاح أنبذة بوردو، المتأخر ولكن الأروع. وقد دانت بوردو بنجاحها إلى الدفعة التي قدمتها الامتيازات التي حصلت عليها من ملك إنجلترا. وبسبب حظ سعيد عظيم، سقطت لا روشيل في يدي ملك فرنسا وكفت عن الاهتمام بإشباع الظمأ الإنجليزي. والحال أن هذا الظمأ الإنجليزي إلى نبيذ بوردو الأحمر (الكلاريت) هو الذي حفز صعود بوردو، حيث شجع على زراعة الـ **graves** (٣١٧)، والسبخات والأحراج القريبة من المدينة؛ كما شجع على تحسين الخمور وصنع حظ حقول الكرم الداخلية السعيد، على طول ضفاف الجارون على

الشكل ٧

مدن وبورجات في آكيتين مسجلة على أنها مصدرّة للنبيذ إلى إنجلترا في القرن الثالث عشر.



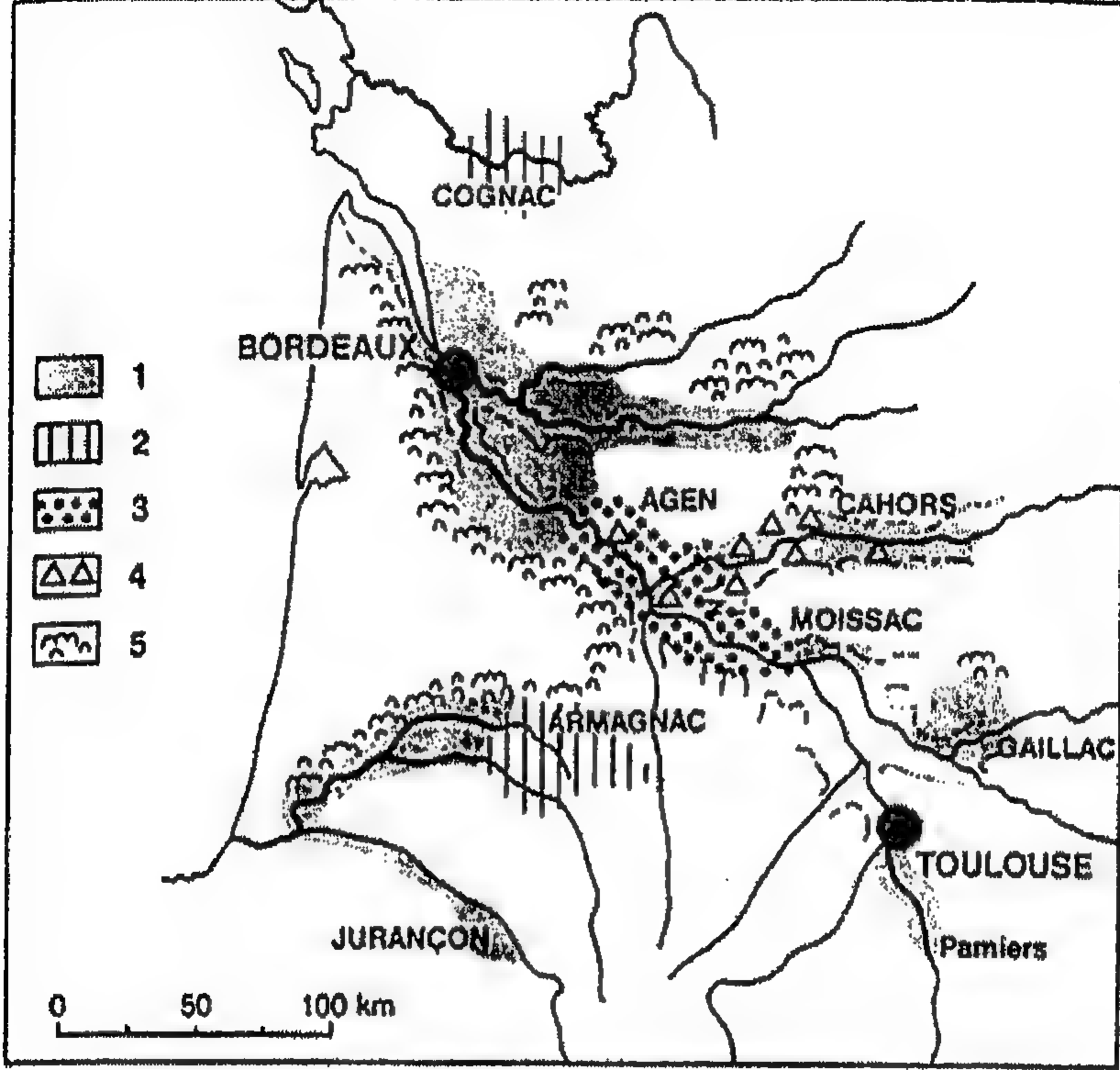
بحلول القرن الثالث عشر، كانت الصادرات إلى إنجلترا قد أدت بالفعل إلى تطور حقول الكرم في آكيتين في جميع المواقع حيث سوف يتم رصدها في القرن الثامن عشر (انظر الشكل ٨)، فيما عدا المناطق التي أدخل إليها تقطير الكحوليات في القرن السابع عشر.

المصدر:

R. Dion, *Histoire de la vigne et du vin en France*.

الشكل ٨

تنظيم المجال الريفي في الجنوب - الغربي الفرنسي (القرن الثامن عشر).



كانت جميع الزراعات الموجهة نحو الأسواق (القومية أو الخارجية) مرتبطة ارتباطاً وثيقاً بممرات مائية صالحة للملاحة، وقد انطبق هذا على النبيذ بالدرجة الأولى (١)؛ وعلى البراندي والكحوليات (٢)؛ وكذلك على البرقوق والخوخ من آجان (٣)؛ وعلى التبغ (٤)؛ بل وعلى تصدير خشب البلوط لصنع البراميل.

المصدر:

P. Claval, *Eléments de géographie humaine*.

الأقل . لقد كان التصدير هو الدافع الحافز .

ولذا فلا تخطئوا، فعندما أعلن الأمين باسفيل في عام ١٧٣٤ بشأن نبيذ آليس أنه " لا يسافر " ، كان يعلن حكم إعدامه (٣١٨)، أو كان، على أية حال، يحكم عليه بالألّا يكون غير مجرد نبيذ محلي . ويقول لنا هذا الأمين نفسه، وهذه المرة عن جايّاك (٣١٩) في " أبرشية " آلسي، إنها " لا تنتج غير الأنبذة التي يمكن نقلها . وهذا يعني أن هناك تجارة نشيطة فيها أسفل نهر التارن، الذي يصبح صالحاً للملاحة هنا . ويجري نقلها إلى بوردو، حيث يشتريها الإنجليز، وهي تتمتع بميزة التكييف مع النقل البحري بل وتحسن تحسناً ملحوظاً خلال انتقالها " . وهي خاصية تتمتع بها أيضاً أنبذة لانجدوك التي كان الإنجليز يشحنونها من سيت : " لقد لقيت هذه [الأنبذة] نجاحاً عظيماً في لندن . وكان هناك خوف من أنها لن تصمد للنقل البحري . إلا أنه تبين أن هذا غير صحيح، ولم يحدث قط أن تمتعت البحرية بأنبذة أفضل منها " (٣٢٠) . عاش نبيذ البحر

وأحياناً ما كانت تصحب النبيذ في أسفاره كحوليّات مقطرة، وذلك منذ القرن السابع عشر وكنتيجة لتشجيع من جانب المشترين الهولنديين (٣٢١) . وكان شحن الكحوليّات يتم بسهولة، حيث كانت أورانها أقل وأسعارها مماثلة . ولم يكن طول الرحلة يهددها بأية مخاطر . وكان بالإمكان شحنها من سيت (بما يشجع الانتاج في لانجدوك) وكذلك من بايون وبوردو ولا روشيل، الأمر الذي سوف يؤدي إلى النجاح الرائع للكونياك وللأرمانياك . وحتى في مقاطعات داخلية كبورجونيا وشامبانيا واللورين، كان يجري تقطير عصائر العنب . وفي شامبانيا، حيث كانت البيرة، إن كان يمكنكم تصديق ذلك، تحرر تقدماً كما في أي مكان آخر، وحيث كان الخشب نادراً، كان يجري مع ذلك تقطير النبيذ .

خلال هذه القرون بالتحديد اتخذت حقول الكرم الكبرى بالفعل طابعها الفردي . وبحلول زمن كولبير، من الأرجح أنها كانت قد أصبحت تتماشى إلى هذا الحد أو ذاك مع الساحة التي تحتلها الآن . إلا أن أشياء أخرى لم تظل على حالها منذ ذلك الحين، فالواقع بعيد عن ذلك . لأن الأنبذة الممتازة لم تكن الأنبذة الوحيدة .

كرامة شعبية

إن حقول الكرم، التي كانت تخص الأغنياء والأقوياء في الأصل، كان يزرعها، على مدار قرون طويلة، الفلاحون كمحاصيل أو عمال بالأجر . ومن الأرجح أن حظهم

كان أفضل من حظ عامل الزراعة العادي. لكن المهمات الكثيرة كانت تعني كدحاً متواصلاً: الحفر وعزق التربة بين أشجار الكرم واستئصال الأنواع القديمة واستبدالها (مع أن بوسع شجرة الكرم أن تحيا مائة عام)، حمل التراب من جديد على ظهورهم بعد أن تكون الأمطار قد جرفته إلى أسفل التل، تقليم الأغصان كل عام. سواء أكانت قصيرة أم طويلة...

وفيما يتعلق بالتقليم، كانت هناك آراء كثيرة. ففي بار - سور - سين، كان هناك قول مأثور: "قلموا في الأوائل، قلموا في الأواخر، قلموا في مارس/ آذار فهو أفضل موعد" (٣٢٢). وفي شامبانيا في القرن التاسع عشر، من جهة أخرى، كان المزارعون يزعمون أنه "من الخطأ الشائع تقليم أشجار الكرم وعدم ترقيدها إلا في أوائل الربيع. ويبدو أنه إذا تم القيام بهذا العمل في أوائل الخريف، فإن شجرة النبيذ لن تبدد نسغها في براعم وزهور لا فائدة منها" (٣٢٣). وفي لانجدوك، في "أبرشية" لوديف في القرن الثامن عشر، كان المزارعون يقلمون أشجار كرمهم في الشتاء. وفي الربيع، كانوا يعرون الجذور؛ وكانت حقول الكرم تحرث "مرتين في السنة، أولاً في فبراير/ شباط أو مارس/ آذار، ثم في أبريل/ نيسان أو مايو/ أيار أو يونيو/ حزيران؛ وإذا كان الحرث الثاني مستحيلاً بسبب الجفاف، فقد كان يؤجل حتى نوفمبر/ تشرين الثاني". وكان الحرث يتم باستخدام "محراث خفيف يعرف بالـ *fourcat*، وهو مزود بشفرة معدنية". وحيثما كان حقل الكرم على منحدر حاد، كان على الفلاح أن يستسلم للحرث بمجراف كان يسمى بالـ *fossoyer*. و"كان يتعين إصلاح الكثير من حقول الكرم الواقعة على المنحدرات إصلاحاً متواصلاً" (٣٢٤).

والحال أن جميع هذه الأعمال المبذولة بعناية كان يتم اكتساحها، عند جني العنب، من جانب جحافل العمال العرضيين الذين كان يجري استخدامهم كـ "جامعين وناقلين ودواسين يمارسون مهامهم تحت إشراف ناظر الحصاد. وفي البوفيزيز كان الحاصدون يقتاتون بشكل واسع على الحساء الأورديحي ومصارين العجول وكانوا يحصلون على عدة *sous* كأجر يومي" (٣٢٥). لقد كان هؤلاء مجرد عمال غير مهرة.

أما زارع الكرم من أجل صنع النبيذ فقد كان على العكس من ذلك حرفياً. "إن زارع الكرم من أجل صنع النبيذ هو أكثر أهمية من شجرة الكرم" (٣٢٦). لأن شجرة الكرم، التي بوسعها أن تنمو بقوة في أي مكان (حاولوا وسوف ترون ذلك بأنفسكم)، إنما يعيد الزارع صوغها بشكل مستمر. إن بوسعها أن يحيلها إلى نبات متسلق ذي حوائق

طويلة تتشابك حول دعامة، أو إلى شجيرة قصيرة قوية مكتنزة ذات ساق كثيرة العقد، ولا تحتاج إلى دعامة تسندها. وبوسعه تبديل مذاق العنب ومحتوى النبيذ من الكحول ووفرة المحصول أو خاصية معينة، عبر التجريب إما على التطعيم أو على تربة حقل الكرم الذي قد يلجأ إلى إدخال التنوع عليه بما يناسبه، وذلك بنثر الحجارة عليه كما هي الممارسة في بعض الأماكن أو على العكس من ذلك بتسميده تسميداً كثيفاً، سعيًا إلى "إثراء النبيذ وجعله أقل صفاء وحلاوة" (٣٢٧). باختصار، يتعين على زارع الكرم من أجل صنع النبيذ أن يجيد الكثير من التقنيات المعقدة.

ومنذ وقت مبكر كالقرن الرابع عشر، عندما ازدهر الكرم في كل مكان، أخذ يظهر نزاع بين أصحاب حقول الكرم وزارعي الكرم من أجل صنع النبيذ، وهو نزاع لن يكون من شأنه إلاّ التزايد بمرور الزمن (٣٢٨). وقد ظهر هذا النزاع بشكل أسبق قرب المدن، باريس، ليون، أورليان، تور، سانس، أوكسير، بلوا، ميتز. لقد كان السكان الحضريون آخذين في الانبثاق خلال عهد نمو سريع وكانت البورجوازية تتنافس مع النبلاء والكنيسة. وكان كل واحد يريد أن تكون لديه أشجار كرم وأصبح شرب المرء لنبيذ من حقل كرم خاص به مسألة شرف وكرامة. وبما أن الطلب على حقول الكرم كان عظيمًا قرب المدن، فقد ارتفعت أسعارها ارتفاعاً كبيراً، وجرى تقسيمها إلى حقول أصغر، نشبت حولها منارعات. إلاّ أنه عندما يجرى اختزال الحيازة إلى أقل من هكتارين، فإنه يصبح من المستحيل عليها إعاشة الأسرة المعيشية لزارع الكرم من أجل صنع النبيذ أو للـ **closier**. ونتيجة لذلك، فإن العمال المياومين، الماهرين بالطبع، كانوا مدعويين إلى زراعة هذه الحيازات البورجوازية الصغيرة العديدة.

لكن هؤلاء العمال، الذين لم يكن هناك غنى عنهم وكانوا يعرفون ذلك، سرعان ما نشأ لديهم طموح إلى امتلاك أشجار كرم خاصة بهم وبيع نبيذهم الخاص. والحال أن العثور على قطعة صغيرة من الأرض لم يكن مشكلة: فأي أرض، غير مناسبة لزراعة نباتات الحبوب، يمكن تحويلها إلى حقل للكرم. أمّا الاستثمار الحقيقي فهو عمل المرء.

هكذا ولد نزاع أبدي بين ملاك الأرض والعمال الذين راودتهم فكرة حرمان سادتهم من جزء من يوم العمل الذي يقومون به. فقد كان مفروضاً عليهم، من الناحية النظرية، أن يعملوا منذ شروق الشمس إلى غروبها. لكن عمال حقول الكرم أخذوا يعتادون، في سعيهم إلى "رعاية أشجار كرمهم الخاصة"، على الوصول متأخرين في الصباح أو على

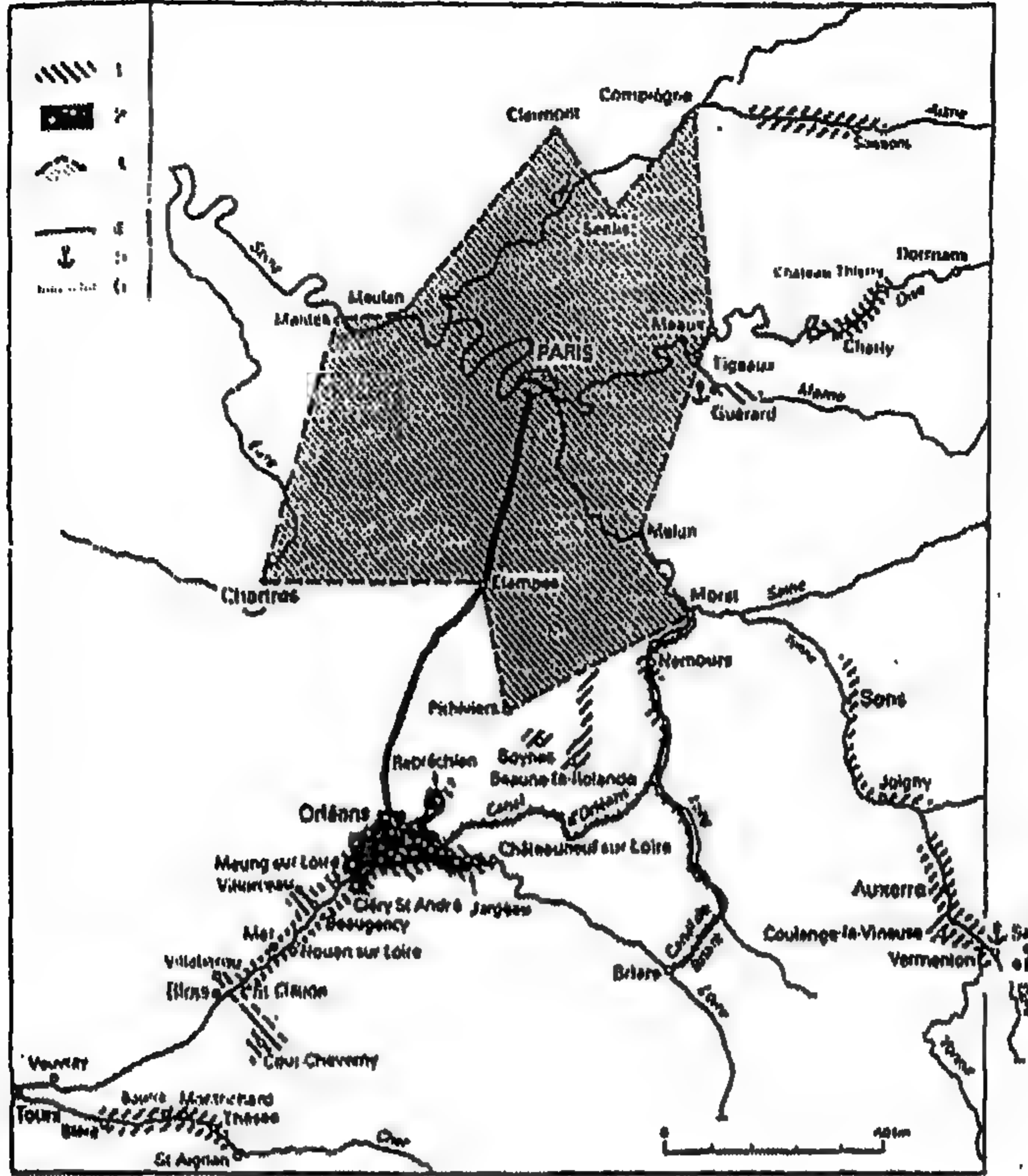
المغادرة في منتصف النهار عندما يحين العصر (الساعة الثالثة بعد الظهر). وإذا كانوا قد تجاسروا بهذا الشكل على تحدي أرباب عملهم، فما ذلك إلا لأن نضالهم كان نضالاً جماعياً. وإذا ما صدقنا ايتيان باسكييه (١٥٢٩ - ١٦١٥)، فإن كلمة **tintamarre** (والتي تعني الضجيج) مشتقة من الضجيج الذي كان زارعو الكرم في بلوا يحدثونه عندما كان كل واحد منهم يدق بحجر على الـ **marre** (جاروف زارع الكرم) الخاص به لكي ينبهوا أحدهم الآخر إلى أنه قد حان وقت الكف عن العمل وترك المكان (٣٢٩). وعندما نجحت السلطات، على أثر شكاوى من ملاك الأرض، في إجبار العمال على البقاء في مواقعهم، كانت الإشارة نفسها تستخدم لإلقاء المعدات، كنوع من الإضراب في مكان العمل.

وكان ملاك الأرض يدافعون عن قضيتهم باسم الحفاظ على جودة النبيذ التي كانوا مهتمين بها اهتماماً قوياً، دفاعاً عن سمعتهم الخاصة وعن سمعة مدينتهم في آن واحد؛ في حين أن العمال، على قطع أراضيهم الصغيرة جداً، لم يكونوا يزرعون الأنواع الممتازة التي جرى العرف على اختيارها، بل كانوا يزرعون أعتاباً رديئة (الـ **gamay** في بوجونيا والـ **gouais** في الـ **ail** دو فرانس)، كان زرعها سهلاً وكانت عالية الانتاجية، لكن النبيذ المصنوع منها كان من نوعية أدنى بكثير. وإذا كانوا قد انتصروا في نهاية الأمر على ملاك الأرض، فما ذلك إلا لأن استراتيجيتهم كانت تهتم بتلبية طلب شديد على النبيذ العادي الرخيص، مع تزايد الاستهلاك الشعبي للنبيذ. ومثل هذا الطلب لم يكن ريفياً: ففي الريف، ظل النبيذ ترفاً مخصصاً للمناسبات المهمة وللأعياد وللإجازات، وحتى في القرن الثامن عشر كان زارعو الكرم من أجل صنع النبيذ يكتفون هم أنفسهم بشرب ما كانوا يسمونه بالـ **boisson**، المكون من ماء مضاف إلى مخلفات العنب المتبقية في قاع المعصرة (وهو يعرف أيضاً بالـ **piquette** وبالـ **buvande**، إلخ، بحسب المكان). وفي المدن، خلافاً لذلك، كان من المألوف عندما يشرب سيد البيت النبيذ أن يسمح لخدمه بشرب النبيذ هم أيضاً، وإن كان نبيذاً من نوع مختلف. وهكذا فقد كان خدام المنازل في المدن معتادين على شرب النبيذ، شأنهم في ذلك شأن الحرفيين. ومع تزايد السكان الحضريين، تزايد أيضاً استهلاك النبيذ إلى حد بعيد، خاصة بعد عهد هنري الرابع.

وهكذا نمت كرامة شعبية "ساعدت عامل حقل الكرم على نزع النير البورجوازي، بينما قللت في الوقت نفسه من جودة حقول الكرم بزرع أشجار كرم رديئة فيها".

الشكل ٩

تزويد باريس بالنبيذ الرخيص في القرنين السابع عشر والثامن عشر.



في محاولة لحماية جودة الأنبذة الباريسية، حدد مرسوم صادر في عام ١٥٧٧ منطقة حول العاصمة، مداها نحو ٨٠ كيلو متراً، منع أصحاب حوانيت النبيذ من باريس من شراء النبيذ منها. ومن الناحية العملية، أصبحت هذه المنطقة الموقع المفضل لانتاج كميات ضخمة من الأنبذة جد الرديئة التي كانت تباع في الـ *guinguettes* خارج حدود المدينة. كما كانت باريس تحصل على أنبذة رخيصة كان يجري نقلها على طول جميع الممرات المائية المؤدية إلى العاصمة، وكذلك على طول الطريق الجديد من أورليان.

١ - حقول كرم تزود باريس بالنبيذ - ٢ - أبرشيات في *élection* أورليان مسجلة على أنها "مكرسة بالكامل لحقول الكرم" الأرشيفات القومية G7 421 - ٣ - الحد الأدنى لاتساع "منطقة الـ ٢٠ فرسخاً" كما حددها مرسوم *parlement* باريس الصادر في ١٤ أغسطس/ آب ١٥٧٧ - ٤ - ممرات مائية صالحة للملاحة - ٥ - الحد الأعلى للممرات المائية الصالحة للملاحة - ٦ - الطريق من أورليان إلى باريس.

وهكذا تلاشت الأنبذة الفاخرة تماماً من الريف المحيط بلاون وبأورليان وبأوكسير وبياريس: "إن الأجر المرتفع للعامل وانعدام حسن النية لديه، جنباً إلى جنب قسوة المناخ، قد أدت إلى تلاشي الأرباح. وكان ملاك الأرض البورجوازيون مرغمين إما على بيع أشجار كرمهم أو على اقتلاعها. وقد سارع زارعو الكرم من أجل صنع النبيذ إلى شراء الأرض وإلى زرعها بأشجار كرم عالية الانتاجية بدلاً من الأشجار التي تنتج أنبذة فاخرة" (٣٣٠).

ويمكن رصد سيرورة مماثلة، وإن كانت أسبابها مختلفة، في الغرب الأطلسي المنفتح على التجارة مع هولنده. وفي حين أن الزبائن الإنجليز قد طوروا في بوردو خموراً من نوعية ممتازة، أدى الطلب الهولندي في القرن السابع عشر إلى أثر معاكس. لقد كان الهولنديون يريدون الكحوليات إماً لتقوية النبيذ أو ككحوليات خالصة. إلا أن بالإمكان تقطير البراندي من أنبذة عادية تماماً. ومع انتشاره بسرعة على طول ساحل المحيط الأطلسي وإلى الداخل عن طريق أنهار الآدور والجارون والشارانت واللوار، سوف يؤدي إلى الإنماء الواسع لأشجار كرم عالية الانتاجية لكنها رديئة. وكان الانحدار سريعاً. وكما جاء في مذكرة عن الأنجوموا في عام ١٧٢٥: "في الماضي، كان البورجوازيون والأغنياء وحدهم هم الذين يملكون حقول كرم. أما الآن فإن الفلاحين كلهم تقريباً... قد زرعوا حقول الكرم الخاصة بهم". وليست هناك عمالة لفلاحة الملكية البورجوازية. ومن ثم فإنها تميل إلى الاختفاء (٣٣١).

ويوضح هذا التطور السبب في أن زارع الكرم من أجل صنع النبيذ كان يتمتع بمستوى معيشي أعلى من المستوى المعيشي للمزارعين الآخرين. وبالرغم من أنه كان مجرد عامل، إلا أنه كان بوسعهم أن يدافع عن نفسه وكان من السهل عليه نسبياً أن يحصل على الأرض. وفي بورجونيا، عشية الثورة، كان "زارع الكرم من أجل صنع النبيذ يأكل أفضل من المزارع الذي يحيا على الأرض المستوية... وغالباً ما يأكل الخبز الأبيض" (٣٣٢). وقد تحدث آرثر يونج في ذلك الوقت نفسه تقريباً عن المكانة المميزة لزارع الكرم بالمقارنة مع بقية الفلاحين الفرنسيين.

النبيذ: صناعة

شأن الحبوب، التي كان عليها أن تمر على حجر الرحي في المطحنة وعلى الفرن عند الخبز قبل أن تصبح خبزاً، كان يتعين على ثمرة الكرم أيضاً أن تتحول إلى نبيذ،

وإن كانت العملية في هذه الحالة قد بقيت بين يدي المنتج . فهل تعتبر من ثم جزءاً من الحياة الزراعية ، أم أنها كانت صناعة بالفعل ؟

سواء أكانت صناعة أم لا ، فإنها كانت نشاطاً شديداً التنوع ، كما يمكن للمرء أن يستنتج ذلك بالرجوع إلى معجم سافاري دي بريسلون الصادر في عام ١٧٧٢ (٣٣٣) . فهل ينبعها إلى ضرورة التمييز بين الـ *mère - goutte* ، " النبيذ الذي يتدفق بتلقائية عبر قناة الراقودة ، قبل أن يبدأ الحاصد في عصر الأعناب " ؛ والـ *surmoust* أو الـ *moust* ، " النبيذ الخارج من الراقودة بعد عصر الأعناب " ؛ والـ *vin de pressurage* ، والذي يخرج من المعصرة محتويّاً على الأعناب نصف المعصورة ، حيث تختلط به سويقات (*rafles*) عُصر منها النبيذ بالفعل " ؛ والمخلف المتبقي من هذه العملية ، الـ *marc* ، " والذي يجري تحويله إلى *boisson* " (بعصره مرة أخرى مع إضافة الماء إليه) ؛ والـ *vin doux* " الذي لم يجر غليه بعد " ؛ والـ *vin bouru* الذي حيل بينه وبين الوصول إلى مرحلة الغليان ؛ والـ *vin cuix* ، " الذي يجري تسخينه قبل الغليان ، ومن ثم يحتفظ دائماً بمذاق حلو " ؛ والـ *vins de liqueur* " بما في ذلك مُسكات سان لوران ولاسيوتا في بروفانس ؛ ومُسكات فرونتينيان وباربانثان في لانجدوك ؛ ومُسكات كوندريو في الليونية ؛ ومُسكات آربوا وماكون في بورجونيا ؛ ومُسكات بويي في النيفرنيه " . ولو حاولنا تحديث قائمته بحيث تشمل على الانتاج الحالي ، فسوف تصبح أطول بكثير .

ثم إننا لو حاولنا إعداد قائمة بجميع الأنبذة الفرنسية ، بحسب شهرتها وأسعارها للبرميل أو للزجاجة وربائنها ، فلن يكفيها كتاب كامل . وهناك أيضاً صانعو البراميل والناقلون ومجمل عمل تخزين وحفظ النبيذ وأقبية النبيذ الضخمة في شامبانيا والتي كان " بوسع عربية تجرها أربعة خيول أن تدور حولها بمنتهى السهولة " (٣٣٤) ، خلال عهد الامبراطورية الثانية وقبله أيضاً بلا شك . ولا بد للمرء من أن يفكر أيضاً في مختلف أنواع معاصر النبيذ ، المملوكة ملكية إقطاعية غالباً ، بحيث إن زارعي الكرم من أجل صنع النبيذ كانوا مرغمين على خلط أعنابهم ، وهي ممارسة لم يكفوا قط عن الاحتجاج عليها . إننا لسنا بإزاء مجرد صناعة واحدة بل بإزاء مجموعة من الصناعات أو مجموعات من الصناعات .

فهل أدت صناعة النبيذ إلى تهديد ازدهار صناعات أخرى في الساحة ؟ من المؤكد أن كولبير كان يعتقد ذلك . وبما أنه كان تواقاً إلى تطوير المنسوجات وبشكل خاص إلى

زيادة عدد النساجين الذين يعملون على الأنوال اليدوية في كل من المدينة والريف، فقد تساءل عما إذا كان ذلك ممكناً في بوجونيا. كتب يقول: "عند إنشاء حرفة من هذا النوع، يجب أن نلاحظ أنه بين مدينتين مناسبتين بدرجة متساوية لهذا الغرض، واحدة منهما في منطقة تزرع الكرم من أجل صنع النبيذ والأخرى ليست كذلك، فإن المرء يجب دائماً أن يختار المدينة التي لا توجد بها أشجار كرم، لأن النبيذ عقبة كبرى في وجه الصناعة" (٣٣٥). ومن المرجح أنه كان صحيحاً، كما يكتب روجيه ديون، أن "فرنسا التي لا تزرع الكرم من أجل صنع النبيذ، من لافال إلى روفان وكامبريه وفورمييه، هي التي أثبتت أنها البيئة الصالحة بامتياز للأنوال المنزلية للصناعة الريفية". أما في جنوب الحد الشمالي للكرامة التجارية، خلافاً لذلك، فإنه يندر أن يبدو أنه قد خطر ببال السكان الريفيين أن بإمكان صناعة غزل ونسج منزلية أن تكون علاجاً لمشكلاتهم" (٣٣٦). ويبدو أن الكرامة والصناعة لا تتماشيان. ولكن أليس من المحتمل أن هذا مجرد تبسيط؟

في القرن الثامن عشر، كانت لانجدوك إقليماً فقيراً وكثيف السكان، يجتاحه بشكل متواصل مهاجرون من مناطق المسيف الأوسط المجاورة الأكثر فقراً بكثير. وقد كانت لانجدوك بحاجة ماسة إلى شيء آخر إلى جانب زراعة نباتات الحبوب، والتي كانت بالكامل في أيدي ملاك أرض بوجواريين أو كنسيين. والحال أن الكرم قد وجد طريقه إلى الأرض التي ليست واعدة بالمرّة، ثم إن الأغنياء كانوا متحيزين ضده، بحيث إنه في الريف المحيط بلوديف مثلاً، كما حول مونبلييه ومدن وقرى أخرى، كان الفقراء، وبعضهم من العمال المياومين (brassiers) (٣٣٧) أو الحرفيين الحضريين، هم الذين عقدوا العزم على امتلاك حقول صغيرة لزراعة الكرم وصنع نبيذهم الخاص. لكن هذه الكرامة الصغيرة لم تكن مكرسة فقط للاستهلاك المحلي والشعبي أساساً. فقد أنتجت فوائض مهمة، كانت تُصدّر إلى إيطاليا - خاصة منتجات مشتهرة بشكل واسع كنبيذ المسكات، وهو نبيذ قوي كانت أشجار كرمه تزرع على سفوح فرونتينيان وقرى أخرى. إلا أنه في الوقت نفسه، كانت لانجدوك موطن صناعة نسيج مزدهرة: فالأقمشة الخاصة بالجيش كانت تُصنع في لوديف والسمنسوجات المخصصة للبيع في أسواق الشرق الأوسط كانت تُصنع في كليرمون وكاركاسون. وقد مرت هذه الصناعة بسلاسل من التركيزات، الأمر الذي جعل حياة النساجين الذين ضربهم الفقر رهشة. لكن عملهم قد أسهم في صعود المقاطعة وفي توازنها الاقتصادي.

فما الذي يمكن للمرء أن يستنتجه إن لم يكن أن المشكلة تتعلق في نهاية الأمر بالتوازن ليس فقط بين الصناعة والنيذ وإنما أيضاً بين الصناعة والمستويات المعيشية. إن راعي الكرم قد كانوا، كقاعدة، ميسورين تماماً، فلماذا يجب عليهم أن ينزحوا إلى المدن إذا كانت أمورهم تسير على ما يرام تماماً في المكان الذين هم فيه بالفعل؟ ولماذا يقبلون العمل المنزلي، لحساب صناعات ريفية، فيحصلون على أجور أقل بكثير من الأجور التي يحصل عليها العمال الحضريون، إن لم يكونوا غير محتاجين إلى دخل إضافي؟ لقد وجد تردد مماثل في السهل الثري الذي يزرع نباتات الحبوب حول كان Caen. فعندما حاول تجار المدينة تجنيد غزّالات في القرى المحلية، وجدوا الفلاحات غير راغبات في التعاون: لقد كن مستعدات لأداء العمل إذا كان الأجر مجزياً تماماً. ففي هذا الإقليم الثري الذي يصدر الحبوب، لم يكن الفلاحون صرعى للجوع بأي شكل من الأشكال.

وعندما شرع إنجليزي أريب، في عام ١٧٥٠، بإنشاء صناعة نسيج في فرنسا وفق النموذج الإنجليزي، قادرة على الوصول بالانتاج الفرنسي إلى غايته، فما هو الإقليم الذي اختاره؟ لقد اختار إقليم الجيفودان: ليس لأن حقول كرمه كانت تافهة، بل لأن الناس كانوا جد فقراء (٣٣٨).

مناطق الكرامة الفرنسية الثلاث

يمكن تلخيص تاريخ الكرم برسم خطين عبر فرنسا: خط إلى الجنوب، يرمز إلى الحد الشمالي الأقصى لشجرة الزيتون ويستوعب مجمل الإقليم المتاخم للبحر المتوسط - وهو الإقليم الأسبق، وإن شئت "الطبيعي"، للكرامة في فرنسا. وإلى مسافة أبعد شمالاً، يرمز خط آخر إلى الحد الشمالي للكرم كمحصول تجاري - وأود أن أشدد من جديد على كلمة "تجاري". وهذا الخط يتحرك شرقاً من مصب اللوار عبر مجمل أوروبا في اتجاه روسيا الجنوبية والقرم وفارس، حيث تجري حماية أشجار الكرم من الجليد في الشتاء بإهالة التراب عليها (٣٣٩). وكان هذا الخط هو خط حظ أوروبا السعيد - حيث يقع الحظ السعيد إلى جنوب الخط بالطبع، ومن هنا النمط المهيمن لتجارة النيذ: بعد كل جني للعنب، كان النيذ يسافر شمالاً. وكانت البندقية تشتري نيذاً يتضمن نسبة عالية من الكحول من المارش ونابولي، لكنها كانت تسمح بدورها لأساطيل من العربات الألمانية المعروفة بالـ *carretoni* بأن تنقل عبر الألب أنبذة

الفريولي والفينيتو البيضاء المتواضعة، في الخريف (٣٤٠).

والحال أن خطينا يقسمان فرنسا إلى ثلاث مناطق للكرامة.

والمنطقة الأبرز بين المناطق الثلاث هي الحزام المركزي، والذي يضم حقول كرم بوردو واللوار وبورجونيا وشامبانيا والألزاس - وإن كنت أود أن أترك اللورين جانباً، حيث ما تزال هناك بعض قطاعات لحقول الكرم في الإقليم حول تول وميتز.

وأرجو ألا يكون من قبيل الإدعاء القول بأن هذه المنطقة الفرنسية بوسعها الزعم بأنها تضم أفضل حقول للكرم في العالم. (آخرون رأوا ذلك إلى جانب الفرنسيين). إلا أنه في هذا الحزام، الخاضع لبرودة الشتاء، كان لابد من إعادة تطوير الكرم واختيار واختيار الأنواع القادرة على التكيف مع المناخ، حيث تحمل أعناباً يمكن جنيها بعد وقت طويل من وصولها إلى النضج، الأمر الذي يسمح لـ *botrytis cinera*، "العفن الكريم"، بأن يؤثر عليها، بما يزيد من محتواها من السكر والكحول. بل إن الأعناب ذهبية اللون تُجنى بالمقصات، حيث يجري قص الأعناب شيئاً فشيئاً، ويتم جنيها على مراحل. مع قطف الثمرة المتعفنة فقط (٣٤١). والحال أن هذه الممارسة، والتي تجعل الخمر الذهبية اللون "النبذ الأمل في العالم" لا ترجع إلا إلى عام ١٨٤٥.

ومن المؤكد أنه لا يبدو أن الطبيعة هي التي حكمت على الحزام المركزي الفرنسي بأداء هذا الدور الاستثنائي. ولكن هل هذا صحيح كما قد يبدو للوهلة الأولى؟ فهناك كرم وكرم. والنوع الذي زرعه الرومان في غاليا ناربونييس قبل يسوع المسيح بوقت طويل لم يكن عين النوع الذي انتشر على ضفاف الرون في أرض أللوبروج في القرن الأول للميلاد. ويتحدث بليني الأكبر عن هذا النوع الجديد باعتباره نوعاً متكيفاً مع المناخات الباردة، حيث ينضج مع التساقط الأول للثلج (وهي حالة ما تزال موجودة اليوم في بورجونيا إلا أنه لا يمكن تصورها في سهول لانجدوك مثلاً) (٣٤٢). والواقع أن النوعين "الأصليين" للعنب، الـ *cabernet* والـ *pinot*، وبوسع كل منهما الصمود للطوبة والبرد، يبدو أنهما ينحدران ليس من أنواع من سواحل البحر المتوسط، وإنما من أشجار كرم برية محلية في حالة الـ *pinot* وربما من نوع كانتبري في حالة *cabernet* بوردو.

ثم إن حقول كرم الحزام المركزي قد استفادت من موقعها الجغرافي. فأكثر مستهلكي النبيذ ظمأً إليه كانوا يحيون، كما أشرنا بالفعل، في الشمال؛ وهكذا فإن

أعظم حقول كرم فرنسا كانت في موقع ممتاز لإمداد زبائنهم، كما أن مزايا تجارة تصديرية كانت تعني ضرورة صون وحماية جودة هذه الأنبذة، وهو أمر يتطلب يقظة وانتباهاً عظيماً واستثماراً. وما زالت هذه هي القاعدة إلى اليوم.

أما منطقة الكرامة الثانية، والتي تقع شمال اللوار، فيبدو أن من السهل جداً وصفها. ويتلخص تاريخها في أن حقول الكرم كانت تُزرع حول كل مدينة تقريباً من أجل الاستهلاك المحلي، وقد بقيت هناك طالما ظلت عمليات النقل صعبة. ومع تحسن النقل، أخذت أشجار الكرم الشمالية هذه تتلاشى. وقد كانت على الدوام غريبة في مناخ غير مرحب بها، وفريسة لعدم انتظام الحصادات، لأن الثلج أو المطر كان بوسعهما القضاء على المحصول. وقد بدأ انحدارها مع صعود الطرق البحرية الكبرى في القرنين الثاني عشر والثالث عشر، والتي نقلت إلى أوروبا الشمالية أنبذة الحزام المركزي؛ أما الضربة الأخيرة فقد وجهتها السكك الحديدية، التي نقلت إلى الشمال أنبذة الجنوب الوفيرة، وهكذا تراجع العنب إلى منطقة مناخية أكثر "طبيعية".

لكن هذا التفسير قطعي وفج جداً إلى حد ما، ذلك أن فرنسا الشمالية تمكنت من الاحتفاظ، هنا وهناك، بأنبذة جيدة النوعية (أو كان بوسعها أن تفعل ذلك). وفي أيامنا، شهدنا الميلاد الجديد لأنبذة ممتازة في ضاحية سيران الباريسية (٣٤٣). ومن ثم فليس بوسع المناخ تفسير كل شيء. وقد أشار روجيه ديون إلى أنه في عين الوقت الذي وصلت فيه الأنبذة الجنوبية إلى موائد الشماليين، كان المزارعون يجربون فورة حماسة جديدة لاقتصاد زراعة نباتات الحبوب في شكله الناجز، حيث كان بنجر السكر أو محاصيل العلف تحل محل الأرض التي كانت مراحة. وقد أجمع رجال البنوك ورجال الأعمال ومهندسو الزراعة على أن "الحبوب والماشية هي الأشياء الوحيدة التي تستحق الزراعة والثروة"؛ وعلى أن الانتاج الصناعي لبنجر السكر أفضل مائة مرة من الكرامة. باختصار، لم يكن تراجع شجرة الكرم نتيجة للمناخ بقدر ما كان نتيجة "للحدود التي تفصل بين نوعين من الأرض الزراعية ليست جودتهما واحدة". وقد اختلفت من جميع أراضي الزراعة الثرية؛ بينما بقيت، خلافاً لذلك، (على ضفاف اللوار مثلاً) حيثما "لم تكن التربة جد قادرة على إنباء... محاصيل منافسة كما هي الحال في شمال باريس". وكما قال ماتيو دو دومبال في عام ١٨٢٩: "إننا نجد الزراعة الثرية مقتصرة بشكل يكاد يكون حصرياً على الـ départements الشمالية، حيث لا تُزرع شجرة الكرم؛ وتتضاءل رفاهية الزراعة كلما اتجهنا جنوباً، بنسبة مساوية تقريباً لانتشار الكرم" (٣٤٤).

أما فيما يتعلق بالإقليم الفرنسي الثالث، الإقليم الجنوبي، الأكثر ملاءمة للكرم، وأول من قام في فرنسا بزراعته، فقد كان لسنوات كثيرة في مركز أضعف بالمقارنة مع الحزام المركزي الذي سد طريقه إلى الأسواق الشمالية الممتازة، بما في ذلك أسواق العاصمة.

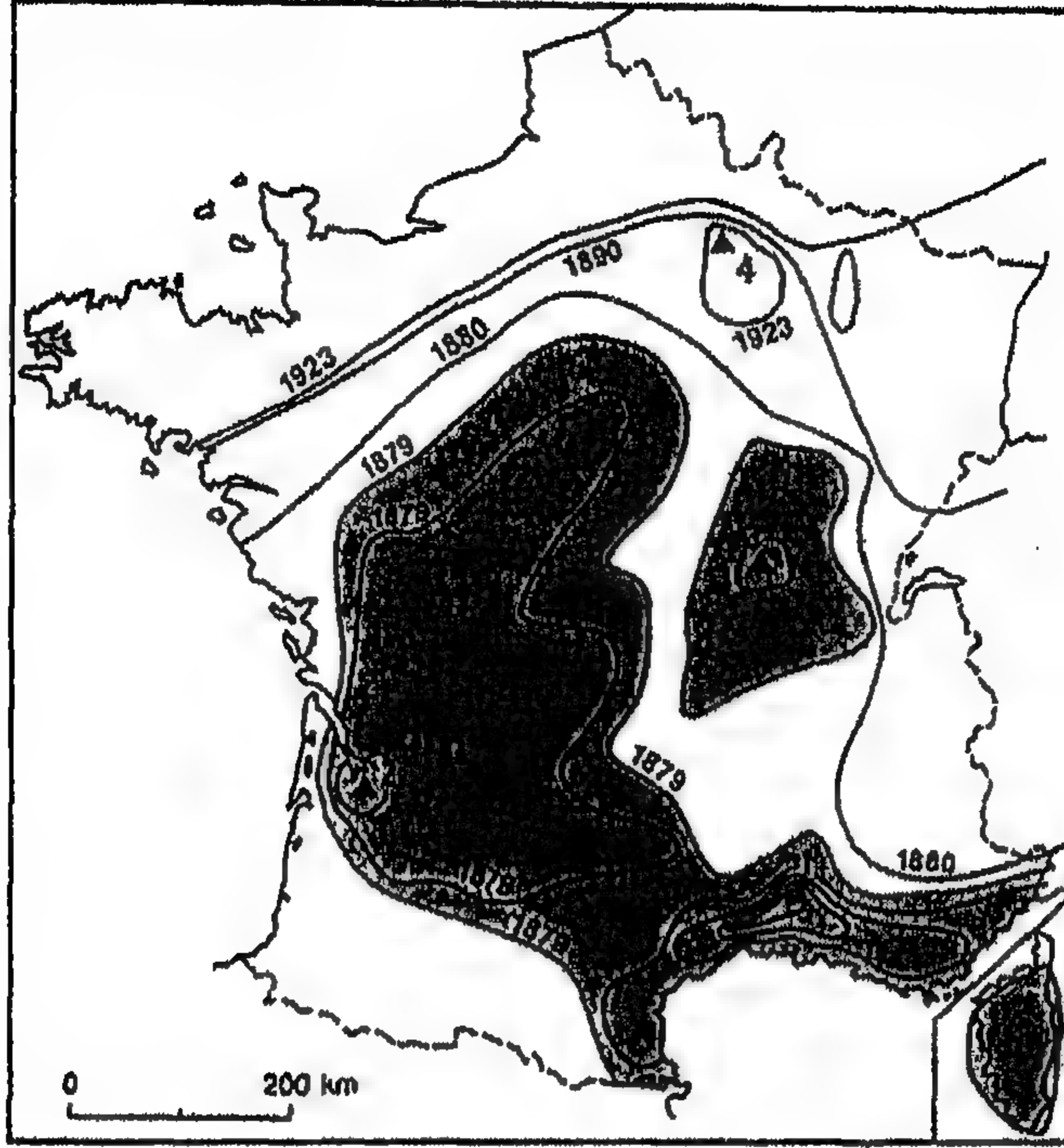
ويبدو أن التغير قد بدأ في القرن الثامن عشر. فشتاء عام ١٧٠٩ الرهيب قد أدى بالفعل إلى فتح الأسواق الشمالية أمام الأنبذة القادمة من الجنوب: وكانت أشجار كرم الجنوب قد نجت جزئياً من الجليد المدمر الذي خرب حقول الكرم الشمالية في ذلك العام. والحال أن الارتفاع المفاجيء في أسعار النبيذ قد أدى إلى تدفق البراميل من الجنوب شمالاً إلى باريس.

لكن التحول الجذري الحقيقي حدث مع ظهور السكك الحديدية. لقد انقلبت جغرافية النبيذ رأساً على عقب. إن البوجوليه قد اجتاحت أسواق باريس بالفعل. وإلى مسافة أبعد جنوباً، نجد أن لانجدوك، التي كانت حتى ذلك الحين قد وزعت انتاجها بين الأنبذة والصناعة ونباتات الحبوب، قد انهمكت بجنون في زراعة الكرم من أجل صنع النبيذ. والحال أن تأكيد ما أصبح في وقت قصير محصولاً وحيداً قد أدى إلى تدمير اقتصادها. وقد أدت أزمة الفيلوكسيرا (من عام ١٨٦٥ إلى عام ١٨٩٠) - وهي "أهم حدث في زمن الجمهورية الثالثة" كما اعتاد جاستون روبنيل القول (٣٤٥) - إلى إرغام راعي الكرم على الاضطرار بالعملية الشاقة والخاصة بإعادة تكوين حقول الكرم الفرنسية من أشجار كرم أمريكية مقاومة لوباء الفيلوكسيرا، لكن شجرة الكرم استولت في الوقت نفسه على سهول لانجدوك، ووصلت إلى ساحل البحر تقريباً. وعند هذه المرحلة انهارت أسعار النبيذ انهياراً مثيراً، وذلك نتيجة لفيض الانتاج. وقد لجأ الملاك الصغار وعمال مزارع الكرم إلى الشغب، وكان لابد من استدعاء القوات في عام ١٩٠٧ لقمع المحتجين الذين أحزنهم أن يجدوا أنه ليس بوسعهم مجرد شراء الخبز بـ "نبيذ جيد".

فهل يجب أن نتوقف هنا؟ هل يكفي مجرد النظر في تاريخ حقول الكرم والنبيذ؟ أم أنه يجب علينا، ربما، ولو للحظة، أن نفكر في شارب النبيذ العادي؟ في العامل الباريسي في القرن التاسع عشر الذي كان يتعامل كل يوم مع guingettes الضواحي، حيث كان النبيذ أرخص إذ لم يكن عليه سداد رسم المدينة (octroi)؟ أو في المسافر في أي قرن، وهو يشق طريقه دون علم منه نحو نبيذ محلي؟ عندما يصل إلى قرية،

الشكل ١٠

انتشار الفيولوكسرا في فرنسا



١ - بيجو (جار)؛ ٢ - فلواراك (جيروند)؛ ٣ - بوجوليه؛ ٤ - شامبانيا.

المنطقة المظلمة تبين نطاق الإصابة بحلول عام ١٨٧٩

المصدر:

P. Claval, *Eléments de géographie humaine*.

يشرب نبيذه من البرميل مباشرة، وبما أنه يحصل عليه من المنبع، فإن الثمن الذي يدفعه فيه أقل. وفي عام ١٧٠٣ (وإن كان لا يقول لنا في أي شهر)، لاحظ هنري دو روفير (٣٤٦)، صيدلي الملك، الذي كان مسافراً إلى الجنوب، أنه في مونميريل، على بعد ١٢ فرسخاً من مو: "بدأنا نشرب بعض الشمبانيا الممتازة، الجيدة جودة الشمبانيا التي شربناها في الفو ميزون" [على بعد ثلاثة فراسخ من مو]. إن التوقف والشرب شيء جميل. والحال أن آرثر يونج قد شرب رجاجة سانسير (أبيض على ما يبدو) خارج مدينة فاتان الصغيرة. وتكمن المتعة الإضافية في أنه قد شربها لقاء ١٠ sols، في حين أن سعرها في المدينة كان ٢٠ slos (٣٤٧).

ولكن من الذي لم يجد المتعة غير المتوقعة، في رحلة جرى الاضطلاع بها دون تفكير في الشرب، فذاق نبيذاً يتذكره على مدار عمره؟ نحو عام ١٩٢٠، كنت أنا وبعض الأصدقاء في رحلة بالدراجات مكرسة لتتبع الحدود بين الباروا و pays جوانفيل، عندما وصلنا إلى وادي المارن السحيق، حيث كان النبيذ الأبيض للموسم الجديد في انتظارنا. فهل كان حلواً جداً كما صوّرت لي الأمر كذلك في تلك الأيام ذائقتي التي كانت غير خبيرة إلى أبعد حد؟

نتحدث أخيراً عن القمح أو بالأحرى عن الحبوب

لقد قررت القطيعة مع العرف السائد بعدم بدء توضيحاتي بمناقشة الحبوب. وكان السبب في ذلك هو نخوفي من أن الحبوب، لكونها مهمة إلى أبعد حد، سوف تؤدي ببساطة إلى تقزيم بقية عناصر المشهد الطبيعي منذ البداية. وبما أنها قد هيمنت على مُركَّب زراعي بأكمله، محددةً معالمه ومؤثرةً عليه، فقد رأيت أنه قد يكون من الأفضل النظر في بقية المُركَّب أولاً قبل النظر في هذا العنصر الأساسي.

فهل كانت أساسية إلى هذا الحد بالفعل؟ حسناً، ما الذي يمكن أن يكون أكثر أساسية من الأكل لمواصلة العيش؟ ولكن علاوة على ذلك، ألا تمثل الحبوب، كما أشار بيير جورو، خيار حضارة، خياراً جرى اتخاذه منذ زمن طويل، طويل قبل ما نسميه بالتاريخ، مثلما أن خيار الأرز أو الذرة قد حدد لقرون كثيرة مصائر الفلاحين في الشرق الأقصى أو في أمريكا قبل الكولومبية؟ بمجرد اختيار مثل هذه الخيارات، يكون من الصعب للغاية على البشر أن يتصلوا منها.

وقبل أن نخوض في الموضوع، دعونا نوضح أننا لا يجب أن نتحدث عن نوع مفرد

من الحبوب بل عن الحبوب بصيغة الجمع . وربما كان أجدادنا قد استخدموا كلمة واحدة (blé) في فرنسا، "corn" في إنجلترا وهلم جراً) للإشارة إلى أي نبات حبوب يمكن تحويلها إلى خبز - القمح بالطبع ولكن أيضاً الشعير والشوفان والعلس والجوار (الذي كان ما يزال نبات الحبوب الأكثر زراعة في فرنسا في القرن الثامن عشر) (٣٤٨)، والـ méteil (خليط من كميات شبه متساوية من القمح والجوار) والحنطة السوداء؛ ناهيك عن الـ petits blés، «الحبوب الصغيرة» (٣٤٩)، والتي تشير ليس فقط إلى الحبوب التي تبذر في مارس/ آذار، كالشعير والشوفان، وإنما أيضاً إلى البارلاء والبيقية واللوبيا والفاصولياء والعدس وما إلى ذلك. وكما قال أوليفيه دو سير: "إن كلمة blé) (bled إنما تستخدم عموماً للإشارة إلى جميع الحبوب، بما في ذلك تلك القطانيات التي يمكن أكلها" (٣٥٠). وفي وقت متأخر كعام ١٨٩٨، زعم بحث سوسيولوجي أن الكستناء، وهي مادة غذائية حيوية في المسيف الأوسط "تلعب [هناك] دور نبات حبوب؛ إنها تحل محل الخبز. وهو خبز يتم الحصول عليه دون زراعة؛ فهو لا يحتاج إلى فلاح أو غرس بذور أو حصاد أو درس"، باختصار، استنتج الكاتب: "إنها تشجع الفلاح على الكسل وقلة المبادرة" (٣٥١).

الـ blé إذاً كان يعني أي شيء ينتهي إلى أن يصبح خبزاً، لكن القمح كان أثقل وأفضل جميع الحبوب... فهو نبات الحبوب الذي يحتوي الدقيق الأكثر بياضاً، وهو الدقيق الأفضل نوعية والأعلى من حيث الكمية" (٣٥٢). إلا أنه من حيث حجم الحصاد، فقد كان الجوار يتصدر الحقل حتى القرن التاسع عشر. وهذا يفسر بقاء الـ pain bis، أو خبز "الوجبة الكاملة"، الذي غالباً ما كان يُصنع من خليط من نباتات حبوب أقل شأنًا بدلاً من دقيق من حبوب القمح بالكامل كما يعني المصطلح اليوم. والحال أن الخبز الأبيض، أي الخبز المصنوع من القمح، والمرغوب من الجميع، لم يصبح منتشراً في فرنسا إلا في وقت أكثر تأخراً من الوقت الذي يتصوره المؤرخون عادةً، بعد وقت طويل من حروب الثورة والحروب النابوليونية على أية حال. وقد ذكر ريمون لوبون في عام ١٧٩٢ أن "الإنسان الذي يتغذى باستمرار على الخبز المصنوع من القمح هو أكثر تحفزاً وأكثر قوة وأكثر سلامة وأقل عرضة للإصابة بالأمراض" (٣٥٣). والحال أن الفرنسي العادي قد تعين عليه الانتظار لبعض الوقت حتى يتوصل إلى هذه الحالة السعيدة.

متطلبات الحبوب

كانت الحبوب هي الشاغل المتواصل للسلطات، كانت وسواساً، عملاً من أعمال السحر الذي لا يمكن فكه. ما هو مشهد حصاد الموسم الجديد؟ لقد كان تحت ملاحظة مستمرة، وكان يجري رصد كل تغير في الحالة. وكان الجميع يعرفون أن الحصاد وحده هو الذي سوف يقرر ما إذا كان بوسع الناس أن يتنفسوا بسهولة أو أن عليهم على العكس من ذلك أن يستعدوا لتحمل المشقة ونقص المؤن. ومع أنه ما من تاريخ مما يسمى بتواريخ فرنسا يعطي الحبوب مكانتها اللائقة، إلا أن الحبوب كانت على الدوام الشخصية الرئيسية في تاريخ بلدنا، حتى القرن التاسع عشر على الأقل. لقد هيمن "الملك قمح" عبر الخدمات التي قدمها والمكاسب التي أتاحها وأخيراً عبر القيود والمتطلبات التي فرضها.

إن زراعة الحبوب، في المقام الأول، كانت "تناوبية"، أي أنها كقاعدة لم تكن تُزرع على مدار سنتين متتاليتين على أرض واحدة. ومن ثم فقد جعلت الدورة المحصولية التناوبية ممارسة مستصلة. وجميع المهندسين الزراعيين لهم طريقتهم في تفسير ذلك. ويقول أحد هؤلاء المهندسين [وهو الكونت دو جاسباران] في عام ١٨٣١: "إن عدم دوام زراعة الحبوب في حقل محدد إنما يرجع إلى عدم كفاية السماد وإلى استحالة مكافحة الأعشاب الضارة التي تنمو بأسرع مما تنمو الحبوب وصعوبة الفلاحة [الأولى] للأرض التي تُبذر فيها البذور" (٣٥٤). ويتحدث خبير آخر في عام ١٨٤٣ (٣٥٥) عن قوانين نمو النبات، أي أن النباتات تتغذى على عناصر معينة في أرض الزراعة وتتخلص فيها من نفاياتها، الأمر الذي يؤدي إلى إصابة التربة بالتسمم إذا ما تمت زراعة محصول واحد مرتين متتاليتين. "إننا نرى في مرج طبيعي أنه في حين أن نوعاً معيناً من النباتات قد يكون وفيراً في مكان معين، فإنه يختفي في نهاية عمره الطبيعي، لكي تحل محله أنواع أخرى، وهكذا فإن الكلاً الذي يتم جمعه لا يكون واحداً البتة في سنتين متتاليتين".

إلا أن هناك تفسيرات معقولة أخرى للدورة التناوبية شبه الشاملة لمحاصيل الحبوب.

إن الدورة الزراعية تستغرق في الواقع أكثر من سنة، فهي تستغرق ما بين ١٤ و ١٦ شهراً، حيث إن السيورة لا تبدأ ببذر البذور العادي في سبتمبر/ أيلول أو أكتوبر/ تشرين الأول. إذ يتعين أولاً إعداد التربة، أكان ذلك للقمح أم للجواردار الشتويين، عن

طريق عدد من عمليات الحرث. وإذا كان الأخدود عميقاً بما يكفي (عندما يتم حفره بمحراث شمالي ثقيل)، فسوف تكفي ثلاث أو أربع عمليات حرث؛ إلا أنه عند استخدام المحراث الخفيف، كما في جنوب فرنسا، فسوف تكون هناك ضرورة لعمليات حرث أكثر: وقبل الثورة، جرت العادة على حرث حقول بواتو ما لا يقل عن ثماني مرات (٣٥٦). فالمحراث الخفيف لم يكن يفعل أكثر من خدش سطح التربة. وكان يهاجم "طبقة التربة التي يقلبها عن طريق شقها ثم قلبها رأساً على عقب، بحيث إنه في واقع الأمر إنما يضع طبقة محروثة فوق طبقة أدنى، لا يمسها البتة؛ وبما أن الطبقة الأولى لا يصل عمقها إلى أكثر من نحو أربع بوصات، بعيداً عن دفن الأعشاب الضارة، فإن الـ *araire* لا يفعل ببساطة غير منحها قلباً مساعداً لها... وبعد كل حرث بشكل مباشر، يمكن للمرء أن يراها وهي تنمو مرة أخرى في كل مكان، الأمر الذي يجعل من الضروري... تكرار الحرث مراراً، حتى يتسنى العمل على اختفاء الأعشاب الضارة بفعل تعذيبها المتواصل" (٣٥٧).

وهكذا فقد كان يتعين تكرار الحرث مراراً، بما يؤدي إلى إجهاد حيوانات جر المحارث وإجهاد الرجال. وكان الهدف، الذي لا يتحقق بشكل ناجز البتة، هو طرد جميع النباتات التي قد تهدد المحصول - أكانت خرم الحنطة أم البيقية أم القنطريون العنبري أم الشوفان البري (٣٥٨) -، وإلا فإن الأعشاب الضارة، مهما فعل المرء، سوف تجتاح المحصول الآخذ في النمو، حيث إنها تزهر بشكل أسبق. وعندئذ سوف يجد المرء نفسه مواجهاً بالمشهد المحزن الذي واجه بوجيه كاتب الحوليات في عام ١٥٢٧، في الريف القريب من كاهور: لقد كانت الحقول "خربة من جراء الأعشاب الضارة"، حيث يوجد "شوفان بري بأكثر مما يوجد قمح" (٣٥٩). ويكتب ماتيو دو دومبال فيقول إن "إصلاح التربة والقضاء على النباتات التي تنمو بشكل تلقائي إنما يعدان مهمين أهمية الخصوبة بالنسبة لوفرة المحصول الذي يمكن جنيه" (٣٦٠).

والحال أن المساحة التي كان يجري حرثها بمثل هذا الإصرار والحذر هي الأرض المراحة، التي كانت تُترك للراحة لمدة سنة وذلك بالتحديد سعياً إلى إتاحة الفرصة أمام المحراث لكي ينجح في إصلاحها. أمّا عزق الأرض النهائي بالمجراف (حيثما كان ذلك متبعاً) فقد كان من ثم أسهل بكثير. وفي اللورين، قبل عام ١٩١٤، اعتاد المزارعون عزق حقول القمح لتطهيرها من الأشواك الوفيرة.

والواقع أن هذا الحرث التمهيدي قد استنفد جانباً كبيراً من الوقت والجهد. كما

كان يتعين تسميد الأرض في الوقت المناسب استعداداً لبذر البذور في الخريف. وكان هذا عملاً ثقیلاً. فحتى على مزرعة صغيرة، كان الأمر يتطلب ١٥٠ شحنة عربية من السماد بين الحرث قبل الأخير والحرث النهائي - حيث كان على هذا الأخير أن يردم البذور المبدورة. ثم يجيء الدور على المسحاة، الثقيلة ثقلاً فادحاً من رأسها، لكي تمر على الحقول لتسوية الأخاديد، أو لـ "تبطينها" كما كان يقال أحياناً (٣٦١). وكانت الممارسة المقابلة تتمثل في حرث الجُدُر، مع إقامة ركامات ترابية مرتفعة بين الأخاديد العميقة، لسحب الماء الزائد (٣٦٢).

بعد هذا الكلام، لنعدّ إذاً إلى الدورة المحصولية.

في كل مكان، سوف يجري حرث الأرض المراحة حرثاً أولاً في أبريل/ نيسان. وبحلول ذلك الموعد، فإن الحبوب المبدورة في حقول أخرى في سبتمبر/ أيلول أو أكتوبر/ تشرين الأول في العام الماضي، سوف تكون قد نمت بالفعل وأخذت تتبرعم أو أصبحت على وشك التبرعم. وهكذا يتعايش محصولان، أحدهما ما يزال مجرد وعد، وبحاجة إلى مزيد من الفلاحة، والآخر مستعد لإنتاج غلته في يوليو/ تموز أو أغسطس/ آب. وعندما يفكر المرء في الأمر، فإن الحنطة التي يجنيها الحاصدون، والتي تجمعها النساء في حزمات ثم تراكمها في أكوام صغيرة في الحقول ستكون قد احتاجت إلى ما بين ١٤ و ١٦ شهراً لكي تكمل دورتها، إذا ما أخذنا في حسابنا الحرث الأول. وسواء أكانت المدة ١٤ أم ١٦ شهراً فإن ذلك إنما يتوقف على ما إذا كان الحرث قد بدأ مبكراً، وما إذا كان الحصاد قد جاء مبكراً أم متأخراً. وهكذا فإن الدورة كانت أطول من سنة. وقد أدرك ديهاميل دي مونسيو أن هذا هو السبب في دورة المحاصيل، لكنه أشار إلى ذلك بجملة جد موجزة ومختصرة بحيث إن ما قصد إليه لا يتضح بسهولة لدى القراءة الأولى. كتب يقول: إن الفلاح "لا يمكنه بذر القمح كل سنة على الأرض نفسها، إذ لا يوجد وقت كاف بين الحصاد والبذر يتسع لـ لحرث المطلوب" (٣٦٣). وقد التقط المهندس الزراعي والمؤرخ فرانسوا سيجو تفسير ديهاميل دي مونسيو، وإحدى الحجج التي يطرحها أكثر وضوحاً من بحث مسهب. إنها تشير إلى مثال مهم في لومباردي، حيث "فصول الصيف جد حارة (يقال إن ميلانو لها صيف نابولي وشتاء أمستردام) والقمح ينضج بحلول منتصف يونيو/ حزيران. وهذا الحصاد المبكر يسمح بمجال زمني يزيد عن أربعة أشهر حتى البذر التالي في نوفمبر/ تشرين الثاني. ويستفيد [المزارع] من فترة التقاط الأنفاس هذه لكي يترك الأرض مراحة ثم

يحرثها أربع مرات لتؤتي محاصيل خضراء^(٣٦٥) - كالبرسيم - ثم يجري بذر القمح وتغطية البذور بالمسحاة. وفي هذا المثال الاستثنائي، تتماشى سنة القمح مع السنة العادية {١٢ شهراً}، وهكذا كان بالإمكان (أو أن بالإمكان) بذر القمح سنتين متتاليتين في التربة الواحدة. لقد توافرت الشروط الضرورية: الحرث الكافي بالإضافة إلى الإغناء الحيوي للتربة، والذي توفره في هذه الحالة المحاصيل المستترة، محاصيل العلف. لكن الروزنامة الزمنية، بالرغم من أهميتها، لا تفسر كل شيء. فمن الواضح أن نباتات الحبوب، بجذورها القصيرة، كانت تستنفد الطبقة العليا من التربة. ولذا فقد كان من المهم جعلها تتناوب مع المحاصيل الجذور، كالبنجر واللفت والبطاطس، التي تمت جذورها عميقة في التربة بحثاً عن العناصر المغذية، وتعمل بالدرجة الأولى على تثبيت النيتروجين المستمد من الجو. والواقع أن أعرافها المتخلفة والتي كان يجري حرثها بعد الحصاد، كانت تلعب دور المخصبات للتربة.

دورة المحاصيل

إن حالة ميلانو - وهي استثناء - إنما تثبت القاعدة التي تتمثل في أن نباتات الحبوب تخضع لدورة منتظمة، وهو موضوع فتن المؤرخين إلى حد بعيد، بحيث إنه قد تمكن من إبعاد أنظارهم عن أي شيء آخر.

وجغرافية دورة المحاصيل معروفة تماماً (انظر الشكل ١٣). فشمال خط يمتد من سان مالو إلى جينيف، يعتبر النمط السائد ترينالياً. إذ تنقسم الأرض الزراعية إلى ثلاث soles: القمح، الـ marsages (أي نباتات الحبوب التي تزرع في مارس/ آذار كالشعير أو الشوفان) والأرض المراحة. وتعني الأخيرة من الناحية النظرية راحة تامة للأرض - La jachère morte. وهكذا فلو مثلنا الأرض بدائرة ذات ثلاثة قطاعات متساوية إلى هذا الحد أو ذاك، فإن الدائرة تدور كل سنة - فيحل القمح محل الأرض المراحة، وتحل الـ marsage محل القمح، وتحل الأرض المراحة محل الـ marsage وهلم جراً إلى ما لا نهاية.

وجنوب خط سان مالو - جينيف، تعتبر الدورة البينائية هي القاعدة، حيث يكون نصف الأرض مزروعاً بالقمح، ويكون النصف الآخر أرضاً مراحة، ويحدث التناوب بينهما كل سنة.

وهكذا فإننا بإزاء انقسام، بإزاء نمط مميز لفرنسا، ولكن ما سببه؟ لماذا كانت هذه

الإجراءات متمترسة بهذه الدرجة من العناد على كل جانب من جانبي الخط؟ كلما نظر المرء عن قرب أكثر إلى مشكلة يبدو من الناحية النظرية أنها بسيطة، كلما أصبحت أكثر تعقيداً، وكلما تراجعت الإجابات السهلة أو أصبحت ملتبسة.

في المقام الأول، سوف نجد أن شطري فرنسا اللذين عرّفناهما إنما يحتوي كل منهما على تباينات، قد لا تكون عديدة، لكنها محيرة.

فهناك بعض الاستثناءات للقاعدة الترينالية. وفي أواخر القرن الثامن عشر، سوف نجد أن الألزاس السفلى، التي كانت مخصصة في السابق للدورة الترينالية، قد تحولت فجأة إلى الدورة البينالية (٣٦٦). وقبل ذلك بوقت طويل، في أواخر العصور الوسطى، كان إقليم تيراش قد انتقل إلى الدورة البينالية واستسلم لغزو السياجات ووشائع الأشجار المميزة لريف bocage (٣٦٧). وكانت الـ **pays de Caux** دائماً، بقدر ما تعود السجلات إلى الوراء، إقليم bocage جزئياً، يتميز بدورة محصولية بينالية. إلا أنه في أواخر عهد النظام القديم، حققت السياجات هناك تقدماً سريعاً (٣٦٨). وقد ذكرت بالفعل الحالة الغربية، حالة الـ **Gâtine poitevine**، التي تحولت من **campagne** إلى bocage في القرن السادس عشر، حيث قام ملاك الأرض النبلاء بتغيير شكل الحقول التي كانوا يملكونها (٣٦٩). وليست تلك نهاية القائمة: فالريفرون في الجورا "قد انتقلت إلى bocage" بعد نحو عام ١٧٧٠ (٣٧٠)؛ في حين أن أعماق وادي البولونيه في الوقت نفسه تقريباً كانت "في سيرورة تسييج" (٣٧١).

كما يجب أن نذكر الاستثناء الكامل الذي شكلته الفلاندر الزراعية: فإخلاصاً منها لـ "نظام التناوب"، إقتدت عن قرب بالممارسة الزراعية الثورية في البلدان الواطئة المجاورة: إن التربة لم تكن تُراح قط وكانت الأرض المراحة غير معروفة. وبعد بوشين، عندما تتجه شمالاً، فإنك "تجد نفسك وسط بساتين"، حيث تعتبر الإراحة العادية للتربة شيئاً لم يسمع به أحد (٣٧٢). فهل يرجع ذلك إلى أنهم كانوا يهجرون أرض الكسل بحثاً عن الأرض التي تتطلب عملاً شاقاً وإعمالاً للذكاء؟

وكانت الآردين حالة أخرى غير عادية. فهل كان نظام إراحة الأرض (وهو نظام من الأرجح أنه أكثر من بحر متوسطي في الأصل) عاجزاً عن التغلغل في هذا الإقليم الفقير والنائي، المعزول في رسوخات غاباته؟ هذا ما يعتقد فرانسو سيجو (٣٧٣). لقد كانت الممارسة هنا على أية حال تتمثل في زراعة مجرد مساحة صغيرة من الأرض وجمع كل المخصبات التي يمكن استخلاصها من الريف المحيط في دعم زراعة هذه المساحة:

وفي هذا الإقليم الخاص، كان أحد المحاصيل يعقب محصولاً آخر على التربة الواحدة نفسها.

وفي المنطقة البينالية الأوسع بكثير، كانت هناك أيضاً استثناءات، وبطبيعة الحال، في هذا المجال الأوسع، كانت هناك استثناءات أكثر. فالأراضي ذات الـ *saisons* الثلاثة كانت موجودة في عدد من المناطق المحصورة، كما كانت هناك غرائب أخرى. ففي جنوب بوردو، في اللاند، كانت نباتات الحبوب تُزرع في القرن التاسع عشر كما في الأردن نوعاً ما، مع التركيز بالأسلوب الصيني على مساحة صغيرة، وتسميدها إلى أقصى حد وجعل المحاصيل تتناوب دون فاصل زمني. وقرب نيم، وفقاً لليونس دو لا فيرنيه (١٨٧٧)، "تجري ممارسة نوع خاص من الدورة التناوبية. فهي تبدأ بنبات الفصّة، المسمد جيداً؛ وبعد أربع سنوات، يجري حرث الفصّة في التربة وزرع القمح فيها دون سمد، على مدار أربع سنوات متتالية، وتتلوها سستان يُزرع فيهما نبات السنفون، ثم تتلوها سستان لزراعة القمح؛ والدورة بأكملها تستغرق اثني عشر سنة، من بينها ست سنوات للقمح، مع تسميد واحد فقط". وقد أدى ذلك إلى محاصيل ممتازة (٣٧٤). ولا بد أن هذا كان استحداثاً متأخراً، حيث إنه كان يتوقف على محاصيل العلف. إلا أننا إذا ما عدنا إلى فترة أبعد في العصور الوسطى، فسوف نجد دورة ترينالية في بريطانيا، وعلى عدد من الأراضي في منطقة تولور (٣٧٥). وفي العصور الوسطى أيضاً، في إقليم الجراس، يوضح عقد تأجير موثق أن كل شيء يجب عمله وفق قاعدة الثلاثة، *dicendo per ters* (٣٧٦).

وبالرغم من كل هذه الاستثناءات، فقد هيمنت كل من الدورة البينالية والدورة الترينالية على المنطقة الخاصة بكل منهما. ولذا فإن الشيء المهم هو أن نرى كيف تاحمت هاتان المنطقتان إحداهما الأخرى، بعبارة أخرى كيف جرى تعريف حدودهما، حيث إن الحدود يمكن أن تكون كاشفة.

من سوء الحظ أن ما نعرفه عن هذا الموضوع الواسع قليل جداً. ويبدو من المحتمل بوجه عام أن النظام الترينالي قد امتد إلى المنطقة الجنوبية. ومن ثم فمن المحتمل أنه قد نجح تدريجياً، وإن كان بشكل حاسم في نهاية الأمر، في الهيمنة في تورين (٣٧٧). وفيما بعد، قبل الثورة مباشرة، وصل إلى بواتو، بين شاتيلرو وبواتييه (٣٧٨). ومن المرجح أن هذه ليست حالات معزولة، لكن الدراسات في هذا المجال نادرة، حيث إن معظم المؤرخين والجغرافيين قد اعتبروا النظام الترينالي أرقى

بشكل مؤكد من النظام البيئي. وسوف يتسنى حل المشكلة حلاً نهائياً لو كان النظام الترينالي قد حل بالفعل محل النظام البيئي. وهذا بالفعل هو ما تصوره مارك بلوخ، كما تصوره ألبير ديمانجون وتصوره أيضاً، في وقت أقرب، مرجع كبير حول تاريخ التكنولوجيا مثل لين هوايت (٣٧٩). فالنظام الترينالي، وهو ابتكار أحدث، يُعتقد بشكل منتظم أنه قد أزاح النظام الأقدم، ولكن هل كانت الأمور بهذه البساطة بالفعل؟

حتى نلقي شيئاً من الضوء على المسألة، دعونا نستمع إلى المدافعين عن النظام البيئي. يرى روجيه ديون أنه ليس بسبب ما يسمى بهياكل هذا النظام غير المناسبة لم يشمل على نباتات حبوب ثانوية تُبذر بذورها في الربيع، كالشوفان أو الشعير مثلاً، وإنما لأن هذه النباتات ما كان بوسعها أن تصمد لجفاف المناخ الفرنسي جنوبي الـ **Seuil du Poitou** (٣٨٠). وقد ذهب جاك ميليه (٣٨١) إلى أن النظام البيئي كان يتمتع بميزة المرونة الأكبر، وهكذا تسنى له أن يتكيف مع تجديدات القرن التاسع عشر تكيفاً أسهل من تكيف النظام الترينالي الذي غالباً ما كان أسير قيوده الجامدة. وأخيراً، يزعم فرانسوا سيجو أنه لم يجر إثبات دونية النظام البيئي، وقد أجرى بعض الحسابات التي يبدو أنها مقنعة بما يكفي لدى النظرة الأولى، إذا كان بالإمكان قبول الحساب النظري كرد مناسب على المشكلة (٣٨٢).

وتفكيره يسير على النحو التالي: على مدار فترة قوامها ثلاث سنوات، سوف يقدم النظام البيئي ثلاثة حصادات، كل حصادة منها متأت من نصف الأرض الزراعية. وإذا كان الرقم مائة يمثل الحصادة السنوي المستمد، على المستوى النظري، من مجمل الأرض الزراعية، فإن الإجمالي المحصود من الناحية العملية سوف يكون مائة وخمسين. وفي نظام ترينالي، إذا حُسبت نباتات الحبوب الربيعية، كما جرت العادة، بوصفها النصف المساوي للقمح الشتوي، فإن الأخير سوف يغل سنوياً ثلث المائة، أي مائة في ثلاث سنوات، في حين أن الحنطة الربيعية سوف تغل نصف هذا المقدار في الفترة نفسها، أي خمسين، وسوف يكون الانتاج الإجمالي مائة وخمسين - أي ما يساوي بالضبط الانتاج في النظام البيئي.

دعونا نقبل، مع بقاء الأمور الأخرى متساوية، أن النظامين قد يتهيان إلى إعطاء النتيجة نفسها. ومن المرجح أن هذا ما كانت عليه الحالة. لكن التساوي ليس حجة حاسمة. فكيف يمكن للمرء أن يأخذ في الحسبان الظروف الواقعية للمحاصيل: المناخ، الهيدرولوجرافيا، نوع بذور الحنطة، حجم المساحة، غلة التربة، الاستثمار

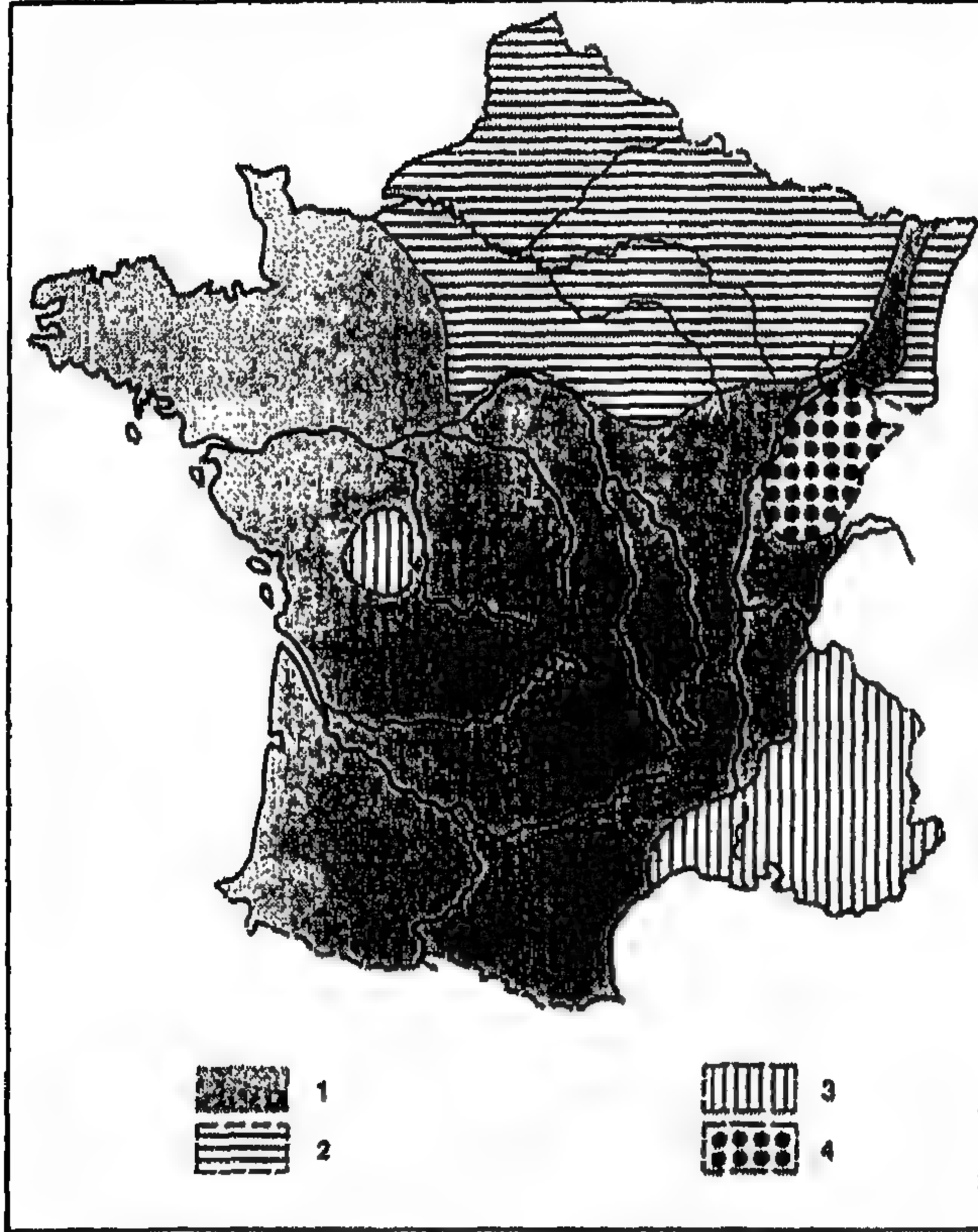
والمعدات؟ وفيما يتعلق بالنقطة الأخيرة، يجب أن نقارن مرة أخرى بين محراث الشمال الثقيل والمحراث الخفيف في الجنوب والغرب، والاختلاف بين خيول جر المحارث وثيران جر المحارث. لقد كان المحراث الخفيف أفضل بالنسبة للتربة المنحدرة والسطحية والحجرية، ومن المؤكد أن التعامل مع الـ *araire* كان فناً، ومناورة أكثر تعقيداً من حفر أخدود عميق بمساعدة الجهاز الأمامي الثقيل الذي يتحرك على عجلات في المحراث الشمالي. أما فيما يتعلق بالمزايا النسبية للخيول وللثيران، فقد استمر الجدل لقرون ومن غير المحتمل أن نمضي به شوطاً أبعد. إن الثيران بطيئة، لكنها تأكل أقل، وهي ليست "آلات لأكل الشوفان" كالخيول (٣٨٣). والخلاصة أننا لا نتعامل مع نزوات واستثناءات، بل مع سلسلة من التكيفات المرئية مع ظروف القاهرة.

والحال أن خبيراً عظيماً بأحوال الماضي الزراعي مثل رينيه موسيه (٣٨٤)، والذي استند حكمه على ملاحظة لكائنونات نورماندي العليا، قد أعلن دون تردد أن النظام الترينالي هو الأرقى. ولكن كيف يمكن للمرء أن يكون واثقاً، استناداً إلى أمثلة خاصة (كالأمثلة التي استخدمها)، من أن بالإمكان تعميمها دون تردد؟ كيف يمكن للمرء، من جهة أخرى، أن يقدّر الأمل الذي تتيحه الحنطة الربيعية في المنطقة الترينالية؟ لو أدرك المزارع، خلال أيام الربيع الجميلة الأولى، أن محصول القمح والسجاودار الرئيسي قد فشل، فقد يكون بالإمكان الاضطلاع بعملية إنقاذ من نوع ما عبر بذر البذور في الربيع. وفي عام ١٦٥١، قرب رانس، كان الشتاء قاسياً وكان هناك قدر كبير من الصقيع والسيول إلا أنه لم يكن هناك تساقط للثلج، وقد عرف الجميع معنى ذلك. كتب بورجوازي من المدينة: ولكننا "نأمل في أن نتمكن من زرع شيء من الشعير، إذا لم يوقفنا الجنود" (٣٨٥) (جنود الفروند في هذه الحالة، للأسف). ومع ذلك، فبمجرد ما أصبح فشل القمح الشتوي مؤكداً، تعين الاستعداد للمجازفة وزرع "الحنطة" الربيعية كبديل. وهذه ليست الحالة في عام ١٧٤٠، في جونيس - قرية الخبارين الشهيرة خارج باريس - حيث "لم يجرؤ المزارعون على حرث وردم محصولهم الفاشل من القمح" (٣٨٦).

ومثل هذه الأمثلة محيرة. وليس هناك دليل على أن أيّاً من النظامين أرقى من الآخر، كما لا يوجد سبيل لتفسير السبب في ضرورة هجر نظام معين في أماكن معينة لحساب النظام الآخر. وربما كان بالإمكان تفسير التحول على نحو أفضل ضمن إطار تحولٍ أوسع ما كان التحول الأول مجرد عنصر من عناصره. إن تقدم النظام الترينالي

الشكل ١١

توزيع الحيوانات المستخدمة في الحرث في القرن الثامن عشر.



١ - ثيران ٢ - خيول ٣ - ثيران وخيول ٤ - بغال.



الشكل ١٢

المحاريث الخفيفة والثقيلة

في عام ١٨٥٢.

1- Nombre d'aires et de charrues
par 100 ha de terres labourables

2-  plus de 25

3-  de 20 à 25

4-  de 15 à 20

5-  de 10 à 15

6-  de 5 à 10

7-  de 2 à 5

8-  départements où
l'aire l'emporte

١ - عدد المحاريث الخفيفة والثقيلة لكل

١٠٠ هكتار من الأراضي المحروثة.

٢ - أكثر من ٢٥

٣ - من ٢٠ إلى ٢٥

٤ - من ١٥ إلى ٢٠

٥ - من ١٠ إلى ١٥

٦ - من ٥ إلى ١٠

٧ - من ٢ إلى ٥

٨ - départements يهيمن فيها المحراث الخفيف.

المصدر:

F. Braudel et E. Labrousse eds., *Histoire économique et sociale de la France*.

جنوبي شاتيلرو، والذي أسلفنا الإشارة إليه، قد صحبه عامل آخر، هو ظهور الحصان. وبالنسبة لملاك الأرض والفلاحين المحليين آنذاك، فمن المؤكد أن التجديد الأكثر أهمية والأكثر إثارة للجدل هو الانتقال إلى استخدام الخيول. ويحتج كاتب مجهول الاسم في عام ١٧٨٤ احتجاجاً غاضباً لأن المزارعين في بلده قد "تخلوا عن الممارسة القديمة التي تتمثل في حرق حقولهم باستخدام الثيران ويستخدمون الآن الخيول". هذا محال! كما نص مالك أرض - تتماشى نزعته المحافظة مع حقوقه وإن كانت ضد مصالحه - في عقد الإيجار الذي قدمه إلى مُحاصِّه على أن "المستأجر لن يُسمح له باستخدام حيوانات جر للمحاريث غير الثيران" (٣٨٧).

والم يرافق عامل آخر أيضاً هذا التغير؟ إن بنايات المزارع في الشاتيلروديه قد بدأت تُبنى حول حوش مغلق، مع مدخل مهيب، كما في بيكاردي أو في البوس، بدلاً من حوش الـ **bocage** المفتوح (٣٨٨). وهذه الإشارة، التي تتطلب هي نفسها مزيداً من البحث، إنما تذكرنا بأن تناوب الـ **soles** كان مجرد عنصر واحد، وليس العنصر الوحيد، في تكوين اقتصاد، بل وحضارة ريفية بأكملها. ويقول موريس لو لاثو "إن الطبيعة (٣٨٩) ليست لها أهمية كبيرة [حسناً، إنني لا أتفق معه بالكامل حول هذا الأمر]؛ فالعامل الأساسي... هو التاريخ المميز لجماعة بشرية". وفيما يتعلق بالنقطة الأخيرة، سوف أتفق معه: إننا نتحدث عن حضارة بأكملها، عن المجموع الكلي لعناصر ولعوامل كثيرة مختلفة.

ثلاث فرنسات على الأقل

لنمتنع إذاً عن التشبث بالفكرة البسيطة التي نتحدث عن منطقتين منفصلتين تماماً مميزتين للريف الفرنسي يمكن اختزال كل منهما في أسلوبها في زراعة المحاصيل. وقد علّمنا الجغرافيون على أية حال أن نضيف إلى مشكلة الدورة التناوبية ذلك المتغير الآخر، النظام الزراعي، أو المشهد الطبيعي الزراعي كما يسمونه أحياناً. والمهندسون الزراعيون على حق عندما يجمعون بين جميع العناصر ويكتفون بتسميتها بالهياكل الزراعية، أي مركبات زراعية بأكملها، محكوم عليها كلها بأن تدوم لوقت طويل.

وبمجرد اعتراف المرء بهذه العناصر الأخرى، يتعين عليه النظر إلى الريف الفرنسي على أنه ينقسم إلى ثلاث قطاعات على الأقل وليس إلى قطاعين.

القطاع الأول هو قطاع فرنسا الشمالية - الغربية والشمالية - الشرقية، بحقوله

المفتوحة المكشوفة، الـ "open fields" بحسب تعبير المؤرخين والجغرافيين والمهندسين الزراعيين وعلماء الزراعة الإنجليز: إن قرية متضامة كبيرة تحتل مركز "أرض ممهدة" (٣٩٠)، حيث لا أشجار هناك ولا سياجات من الأشجار بل ولا سياجات أخرى على الأرجح. وتشكل الـ *saisons* أو الـ *soles* قطاعات دائرة تعتبر القرية مركزها - المكان الذي منه يرحل كل شيء ويعود إليه - ويمكن تمييز هذه القطاعات بالعين المجردة من خلال ألوانها المختلفة. والحقول عبارة عن شرائط طويلة، تكاد تشبه قطع الخشب في أرضية من الباركيه. ومن المؤكد أن هذا هو المشهد الطبيعي الذي أعرفه معرفة أفضل من سواء، ولا شك أنه المشهد الأسهل على التمييز وعلى الفهم. وأتذكر جيداً أنني، وأنا عائد بالطائرة من ألمانيا في يوليو/ تموز ١٩٤٥، بعد المرور فوق سبخات بورتانج الغربية، وجدت نفسي فجأة فوق حقول بيكاردي المبرقشة، متعددة الألوان في ذلك الوقت من السنة، حيث كل شريط مرتب بشكل واضح كما لو كان مرسوماً بمسطرة، وكل شريط مزروع بشكل منتظم ومنظم ومرتب، حيث ترمز أبراج الكنائس إلى المراكز السكانية. عندئذ عرفت أنني قد وصلت إلى بلادي.

ومن الواضح أن انتشار الحقل المفتوح المنضبط والمنظم تنظيمياً جماعياً، وانتشار الدورة الترينالية لا بد أنهما قد سارا يداً بيد. فمن الذي يغامر بتخمين أيهما حدث أولاً؟ أما فرنسا الثانية فهي فرنسا الغرب والوسط، فرنسا الـ *bocage*. ولا يجب عليكم أن تفترضوا بسرعة مسرفة أن الأمر واحد في كل مكان: فهناك *bocage* و *bocage* (٣٩١)، والتباينات الضرورية كثيرة.

ففي ماين ومين - ايه - لوار، اكتفاءً بهاتين الحالتين (وإن كان الأمر نفسه موجود في أماكن أخرى)، "تعتبر الحقول مسيجة بسياجات طويلة، مليئة بجميع أنواع الأشجار (المزروعة على ثلاث مرتفعة أو *talus*)؛ والمجال الموجود ضمنها مزروع عادة بأشجار التفاح وبأشجار الكمثري للحصول على عصير التفاح وعصير الكمثري، الأمر الذي يعطي المشهد كله مظهر غابة ضخمة. وتتراوح مساحات المزارع بين ٣٠ و ٤٠ هكتاراً في المتوسط؛ وبعضها أصغر بكثير، من ١٠ إلى ١٢ هكتاراً فقط وتعرف بالـ *closeries*، لأنها تتألف من حقل واحد مطوق. وهذا الوصف الموجز، الذي يرجع إلى منتصف القرن التاسع عشر، مأخوذ من كتاب ليونس دو لافيرنيه (٣٩٢). ويجب للمرء أن يضيف إلى الصورة الممرات العميقة والمستنقعات السبخة المغطاة بالرتم وبالوزال، ويجب للمرء

أن يلاحظ بالدرجة الأولى أن ظهور أحراج متصلة هو شيء خادع: فالأشجار لم تكن غير تكملة للمشهد الطبيعي، وسيلة لتقسيمه. ووفقاً لليونس دو لا فيرنسيه مرة أخرى، فإن ليون، وهي إقليم نموذجي من أقاليم بريطانيا، "إنما تبدو، عند النظر إليها من قمة تل" (لم تكن هناك طائرات في عام ١٨٧٠ للحصول على رؤية كروية عين طائر حقيقي)، كما لو كانت "رقعة داما، مقسمة إلى أقسام لا حصر لها" (٣٩٣).

والأصعب على التعريف هو فرنسا الثالثة الموجودة في الجنوب - الشرقي، على أي من جانبي وادي السون - الرون، ذلك الخندق العظيم الممتد من البحر المتوسط إلى جبال الفوج، بين جبال ألب سافوي وبروفانس ودوفينييه والمسييف الأوسط وجبال البرانس. إنها تتضمن بعض الأقاليم جد المختلفة: فالحياة النباتية والمحاصيل والمملكة النباتية وأسلوب الحياة يمكنها كلها أن تتباين على مسافات قصيرة.

ووفقاً لتحليل مارك بلوخ التفسيري (٣٩٤) (ولن أكون أكثر نجاحاً منه)، فهذا هو الجزء الفرنسي الذي تعتبر سماته الخاصة أصعب السمات على الفهم والاستيعاب. وبوسع القاريء أن يكون قاضياً: إن السمة الأساسية هنا ليست دورة نباتات الحبوب البينائية؛ التي تُمارَسُ في كل مكان وتعتبر سائدة على ما يظهر؛ كما أنها ليست تقسيم الأرض إلى حقول مستطيلة كبيرة، تذكر بالـ **centuriations** الرومانية المستمرة غالباً، لا، إنها بالأحرى تلك الكتلة العظيمة من الأرض المهجورة وغير المستخدمة، الـ **herms** أو الـ **gastes** (٣٩٥)، المهجورة بعد محاولات هشة لزراعتها، إن كانت قد بذلت أصلاً أية محاولة لذلك. إن الشمالي ليحار ويأسف حيال منظر هذا المشهد الطبيعي الممتد في المسافة، دون أن يوجد فيه شيء غير الصخور العارية وشجيرات وأجمات الـ **garrigues** القزمية المريضة، وصوت الزيز والطرائد البرية، ورائحة الزعتر وغيره من الأعشاب الأخرى ذات الروائح النفاذة.

أمّا فيما يتعلق بالمحاصيل، فإنها متنوعة تنوع التربة والمشهد الطبيعي. وأشجار الفاكهة هي في موطنها الطبيعي هنا كالقمح تماماً وتحتل الأرض عند أبسط فرصة. وعلى ارتفاعات أعلى تنمو الكستناء وأشجار الجوز، وعلى مسافة أدنى قليلاً تأتي شجرة الزيتون التي أرسلتها العناية الإلهية والأشجار الثمينة الأخرى، أشجار التوت والتين والتفاح والبندق والكرز. ثم هناك أشجار اللوز، والتي يعتبر "نزقها مضرب الأمثال حيث إنها تزهر قبل انتهاء الشتاء"، ولو أن خطر الصقيع طفيف قرب البحر المتوسط (٣٩٦). وحول هير وكان **Cannes** وطولون، تنمو أشجار البرتقال وأشجار

النخيل في كل مكان، "كما في سورينتو في إيطاليا" (٣٩٧). إلا أنه بين حين وآخر تؤدي فترة باردة مفاجئة إلى صقيع ضار، قادر على تمزيق جذوع أشجار الزيتون والبلوط كثيرة العقد نفسها.

ومن بين المحاصيل التي يسمح بها المناخ، يجب أن نتذكر المزارع الشرية التي نمت في وقت من الأوقات على مدرجات سفوح الجبال، وخاصة إخضرار وخصوبة الوديان الرحبة، الامتدادات السفلى للايزير مثلاً، ووديان البرانس الشرقية أو وادي أرجان في بروفانس وراء مسيفي مور وايستريل. وقد انتاب العجب لايرنيه من أن "يجد المرء، على قطعة أرض لا تزيد مساحتها عن عدد قليل من الأمتار المربعة أشجاراً فاكهة وأشجاراً زيتون وأشجار توت وقمحاً وخضروات وأشجار كرم وأزهاراً وقد نمت جنباً إلى جنب" (٣٩٨). وعلى طول ضفاف الايزير في وادي جريسيفودان، يواجه "الربيع الأبدي الشتاء الأبدي" لذرى الجبال. وتصعد الحقول المزروعة بأشجار التوت أو بأشجار الكرر والكرم إلى الخط الثالث. وينمو في ظلها القمح والشعير والذرة والبطاطس والقنب واللفت والبرسيم والفصة والحنطة السوداء (٤٠٠). ويرجع هذا المشهد إلى زمن الامبراطورية الثانية.

وتتمثل سمة أخيرة لهذا الجزء من فرنسا في أن هناك في كل مكان مدناً وبورجات وقرى كبيرة. ويجب أن نعترف بأن الثراء والازدهار لم يكونا دائماً القاعدة في هذه الأقاليم المشمسة، حيث غالباً ما كان الصيف يؤدي إلى الجفاف، وحيث كان السواد من ثم قليلاً. وغالباً ما كانت المناطق الشرية شرائط ضيقة، في السهول، محاطة بأرض داخلية جبلية تهيمن عليها، وهي أرض استغلها واستوطنها زارعو الكرم ونباتات الحبوب الأثرياء القادمون من منخفضات لانجدوك وبروفانس.

والخلاصة أننا لو كان علينا أن نوجز الاختلافات في سطور قليلة، فلربما تعين علينا القول بأن منطقة الدورة الترينالية قد مثلت الحد الأقصى من الجهد لزراعة الحد الأقصى من مساحة الأرض - بما يؤدي إلى توسيع الـ *ager* والقضاء على الـ *saltus*. وهذا الفتح للأرض الزراعية كان نتيجة للسعي الجماعي وانتصاراً للنظام، لكنه كان انتصاراً استتبع نتائج لا يمكن تفاديها كما سوف نرى. أما في المنطقة البينالية، بالمقابل، فقد احتفظ الـ *saltus* بحضوره: لقد نمت الأشجار في كل مكان سواء في الـ *bocage* أم في الجنوب، في امتداد للأحراج لا يبدو أن هناك نهاية له. وكانت الأشجار رصيذاً، ثم إنه رصيد لا يكاد يحتاج إلى أية عناية. كما أن الأمد القصير لموسم البرد كان يعني أن

مجموعة متنوعة وفيرة من الخضروات يمكن أن تُزرع، بما يعزز درجة من الاكتفاء الذاتي في الغذاء. وهكذا كانت هناك خارج المنطقة الترينالية إمكانية أعظم للاختيار: إن بوسع الفردية أن تجمع هناك. وقد تماشى المشهد الطبيعي مع الدهنيات، وكانا مسئولين أحدهما عن الآخر. فالسبب والنتيجة يمكن تبديلهما تبعاً لما بين المنظورات من تبادلية.

النظر إلى الماضي

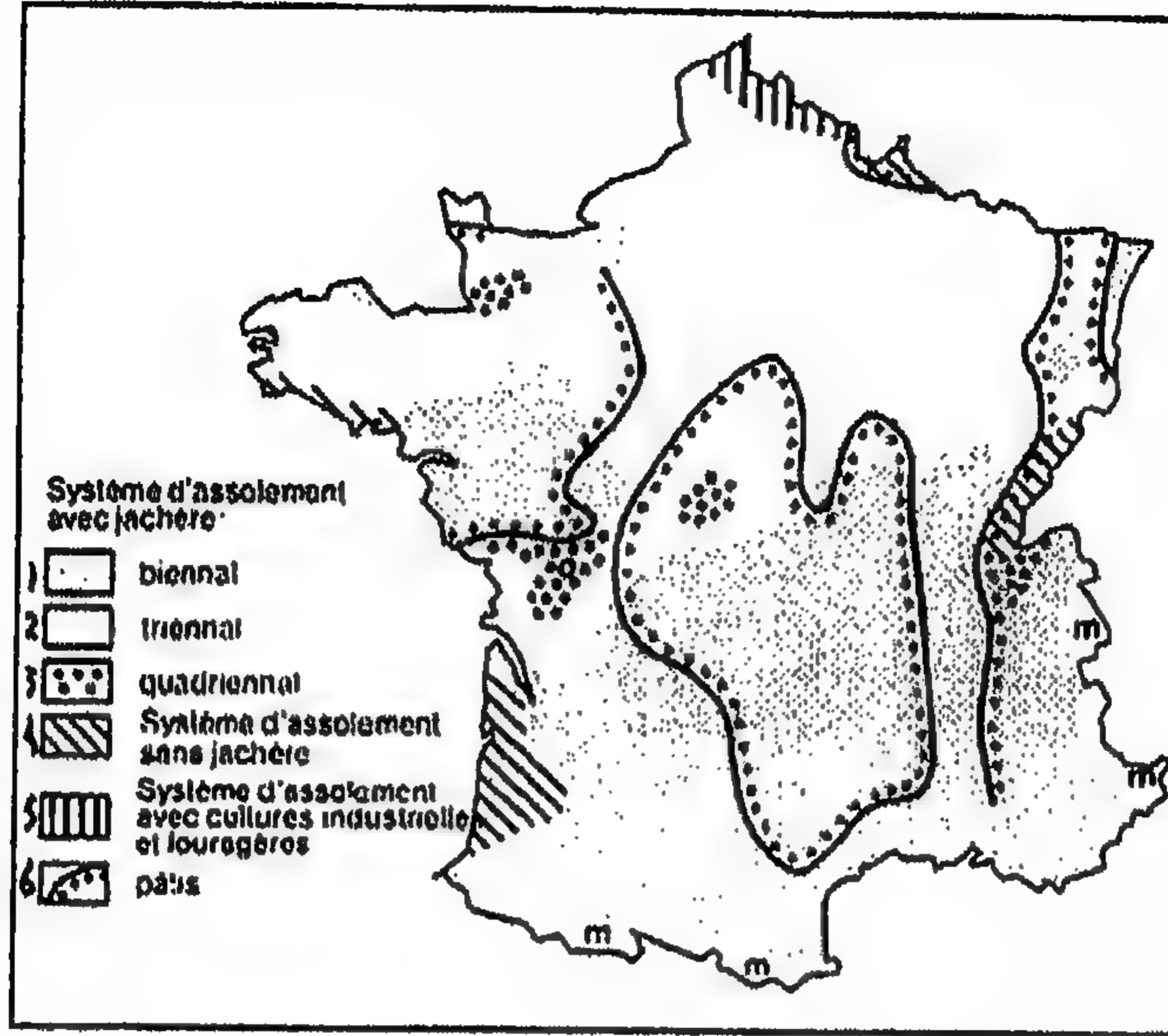
تثبت الفقرات السابقة أنك إذا بدأت بالحديث عن الحبوب، فإنك تنتهي دائماً بالحديث عن شيء آخر. وربما كان ذلك أمراً لا مفر منه. لكن ما لم أقله حتى الآن (مع أنه شيء نعرفه كلنا من تجربتنا الخاصة) هو أن العصر الحاضر - أعني السنوات الثلاثين أو الأربعين الأخيرة - قد نجح عبر ثورة هائلة واحدة في الإطاحة التامة بما اعتاد دانييل فوشيه وآخرون على تسميته بـ "توازن الحقول"، أي ذلك الميراث من العادات والحكمة الفلاحية المنقولة من جيل إلى جيل. وعلى أية حال، فإن ف. ه. جبليير، وهو يكتب في عام ١٧٨٧ (٤٠١)، كان قد زعم أن الزراعة الفرنسية لم تحقق أي تقدم منذ الأزمنة الرومانية. وقد تكون هذه مبالغة مؤكدة، لكنها تتميز بثقل معين عندما تصدر عن مراقب ممتاز كهذا لحقائق عصره.

وهكذا فإن التغير العظيم قد حدث مؤخراً، وخلال فترة زمنية قصيرة نسبياً، فآدى إلى التحويل الكامل لما كان موجوداً من قبل. ومن ثم لا يمكن اعتبار اليوم الحاضر بمثابة المحصلة الطبيعية لتطور قد يساعد من ثم على تفسيره. لقد حدثت قطعة، هذه هي الظاهرة التي يجب أن نتصالح معها.

ويتألف السبيل الوحيد إلى حل مشكلتنا في النظر إلى الوراء وليس إلى الأمام. وقد اقترح مارك بلوخ (٤٠٢)، كنقطة انطلاق لهذه الرحلة الاسترجاعية، تناول الموقف على نحو ما أصبح قائماً عليه في القرن التاسع عشر، وليس في اليوم الحاضر. ومن هنا يجب أن نتحرك إلى الوراء، بحثاً عن مفاتيح للفهم. وهذا معقول بشكل خاص حيث إن القرن التاسع عشر موثق جيداً جداً ولم تؤد التغيرات البطيئة التي حدثت خلاله إلى تشويه الصورة تشويهاً كبيراً.

لقد اقترح فرانسوا سيجو خطأ عريضاً عاماً للموقف في عام ١٨٠٠، وترد خريطته في الشكل ١٣. وبوسع القاريء أن يرجع إلى التعليق الوارد هناك (٤٠٣).

إن المشكلات الحقيقية إنما تبدأ عندما يرجع المرء إلى فترة أسبق من هذه الفترة:



في داخل المنطقتين الرئيسيتين - البينالية والتريينالية - ميز فرانسوا سيجو سلاسل بأكملها من "التقنيات" المختلفة "لتجهيز الأرض"؛ وهذه "الخريطة المبسطة إلى أبعد حد" لا تبين غير عدد قليل منها: - الكوادريينالية: أرض مراحة لمدة سنة ثم ثلاثة حصادات متعاقبة من نباتات الحبوب. لم تمارس هذه التقنية إلا في أماكن قليلة، لا تزيد عن نسبة ١٪ من أراضي المزارع الفرنسية في بواتو وبيري وسافوي ونورماندي السفلى.

- تناوب دون إراحة للأرض: المثال الذي يقدم النموذج المثالي لذلك هو اللاند. محصولان من نباتات الحبوب في السنة (الشعير والدخن) في تعاقب متصل. كانت الأرض تسمد تسميداً كثيفاً عبر إرسال قطعان الأغنام إليها.

تابع الشكل ١٣

- التناوب مع محاصيل صناعية أو محاصيل علف: النموذج المثالي هنا كان موجوداً في الفلاندر، حيث كان يستعاض عن إراحة الأرض بزراعة محاصيل العلف ونباتات البذور المنتجة للزيوت والنباتات المستخدمة في صناعة المنسوجات، إلخ.

- الرعي التقريبي (pâtis): هذا هو المصطلح الذي استخدمه فرانسوا سيجو لتسمية الممارسة، خاصة في المنطقة البينالية، ولكن ليس هناك فقط، والتي بموجبها تعقب سلسلة دورات عادية فترة إراحة قد تمتد لعدة سنوات. والأمثلة النموذجية لهذه الممارسة في المنطقة البينالية هي الجنوب - الشرقي للمسييف الأرموريكي وبواتو السفلى وألجوى؛ أما في المنطقة الترينالية فهي بريتانيا، حيث قد تعقب دورتين أو ثلاث دورات ترينالية فترة pâtis تتراوح من ست إلى تسع سنوات.

المفتاح:

نظم الإراحة:

١ - بينالية ٢ - ترينالية ٣ - كوادرينالية ٤ - لا إراحة، نباتات حبوب ٥ - لا إراحة، نباتات علف أو نباتات ذات استخدامات صناعية ٦ - pâtis (رعي).

المصدر:

François Sigault, in: *Annales E. S. C.*, 1976.

هذه مهمة من شأنها أن تتطلب سنوات من العمل الجماعي . وإلى أي مدى يجب للمرء أن يمضي في الماضي؟ حتى زمن كولبير؟ بالتأكيد. حتى سالي؟ سوف تكون تلك مجازفة أكبر. وأياً كان الأمر، هل سوف تضيف السنوات الإضافية الكثير بالفعل؟ إن التغلغل في جذور "نظام الحقول" من شأنه أن يتطلب نظاماً زمنياً أطول بكثير.

وفي تلك الأثناء، يمكننا أن نحاول رسم معالم تاريخ مقارن. ولكن ما الذي يجب أن نقارنه وبماذا؟ بوسع موريس لو لاثو (٤٠٤) أن يحدثنا عن سردينيا، فيأخذنا إلى الجزء الشرقي من الجزيرة، إلى سهل كامبيدانو الغريب، حيث كانت الدورة الترينالية هي القاعدة؛ وبوسع خابيير دو بلانول (٤٠٥) أن يأخذنا إلى مكان أبعد، إلى الأناضول الجنوبية؛ وجان - رويير بت يعرف أحوال موريتانيا. حسناً، إنني اقترح القيام برحلة إلى روسيا. قد يبدو هذا تبجحاً عبثياً. فأنا أعرف أن روسيا قد قلدت تجربة بقية أوروبا - لكن في سياق ياله من مختلفا ومع ذلك، فإن روسيا تتمتع بسميزة. لقد مرت بهذه التجربة بعد الغرب، ومن ثم خلال فترة مرئية أكثر للمؤرخين. وبما أن التجربة قد بدأت في الحزام الأوسط، حيث كانت الزراعة قد استقرت منذ زمن طويل، قبل قرنين أو ثلاثة قرون من وصولها إلى المناطق المحيطة والتي ما تزال بدائية، كأوكرانيا، فمن الممكن أن نرى عدة نظم تتعايش وتتطور في القرن الثامن عشر. والحال أن الخريطة الواردة في الشكل ١٤، والمأخوذة من دراسة ميشيل كونفينو (٤٠٦)، إنما تجعل التفسيرات المسهبة غير ضرورية. إنها تبين أن المحاصيل الأولى التي زُرعت في التربة الروسية قد بُذرت بذورها في أراضٍ مستصلحة محروقة وبأسلوب متنقل من مكان إلى مكان. ومع نمو السكان وميلهم إلى الاستقرار، ترسخ قيام نظام دورة بينالية، أخلى هو نفسه السبيل تدريجياً أمام نمط ترينالي.

وإذا تخيلنا الآن هذه السيورة على أنها جرت في الغرب، فإننا سنجد أنفسنا مواجهين مباشرة مرة أخرى بالتفسيرات القديمة، بالحكمة الجاهزة التي تقول لنا إن الدورة الترينالية قد تلت النموذج البينالي. لكننا ما نزال لا نعرف السبب. من المؤكد أننا على استعداد لأن نقر بالوجود السابق لثقافة مترحلة، دون نقاش تقريباً. ويعتقد المتخصصون في أرمنة ما قبل التاريخ أنهم قد رصدوا آثاراً لها حول المستوطنات النيوليتية. ومن المحتمل أن أحد أشكالها قد استمر في البقاء في فرنسا في ما كان يعرف بالـ **cultures non réglées**، المحاصيل غير المنتظمة، مساحات الـ **saltus** الشاسعة التي كانت تستصلح بشكل عرّضي وتُحَرث على ساحل البحر المتوسط وفي

بريتانيا والتيراش وأماكن أخرى، قبل أن تترد مرة أخرى وتصبح أرضاً بوراً أو أرض وراثة ورثت أو غابة.

إن المقارنة الروسية لا تقدم لنا غير أكثر من لمحة عما حدث في بلدان أخرى، لكنها تلفت انتباهنا إلى بعض التأملات المفيدة. ويجب بالفعل مقارنة فرنسا ببقية أوروبا. وفي مؤتمر المؤرخين الفرنسيين والمجريين في بودابست في عام ١٩٨٢، ذهب لازلو ماككاي إلى أن الدورة الترينالية لم تظهر في المجر إلا نحو القرن السادس عشر، وأنها مثلت استعادة للنظام من جانب ملاك الأرض، ترتبت عليها نتائج قاسية بالنسبة للفلاحين (٤٠٧). وفي براندنبورج في القرن السادس عشر، سوف نجد أن الـ *soles* الثلاث للنظام الترينالي وإدخال تربية الأغنام قد سارت يداً بيد مع ردة من جانب السادة النبلاء. كما أن الدورة الترينالية قد وُجدت، ولكن في وقت أسبق بكثير، في وادي التاميس والحوض الباريسي وسهل لومباردي، وكلها أقاليم كانت خاضعة لسيطرة حارمة.

ولكن دعونا نمضي بالتفسيرات قديماً، حتى ولو تعين علينا استبعادها فيما بعد. فالفروض يمكن أن تخدم غرضاً مفيداً: وعمل المؤرخين هو جعلها بالية غداً، إذا كان بوسعهم أن يقدموا فروضاً أفضل...

ولذا دعونا نقول إن فرنسا الجنوبية، بدورها البينالية وحقولها الشاسعة، المقامة على ما يحتمل على مواقع الـ *centuriations* الرومانية، كما أسلفنا القول، إنما يبدو أنها تمثل ميراث البحر المتوسط في العصر القديم. ويمكن العثور على ذكر وفير لنظام المرحلتين (إراحة الأرض ثم زرع نباتات الحبوب) في كتاب كولوميل *De re rustica* أو كتاب رينوفون *الاقتصاد*. ووفقاً لعالم الزراعة الشهير الكونت دو جاسباران، في عام ١٨٣١، فإن رينوفون قد كتب "كما لو كانت أمام عينيه ممارسة المحاصيل الفرنسية المألوفة (٤٠٨). ولا حاجة إلى إضافة شيء إلى هذه الصور أو إلى حذفه منها. إن الطبيعة لم تتغير وفي مجموعة معينة من الظروف يوجد نظام محاصيل متكيف معها سوف يُنتج أعظم غلة نهائية". وهذا فرض معقول تماماً.

والزعم الأقل معقولة بكثير، وإن كان جذاباً، هو أن الكلتيين والغاليين هم الذين ابتكروا نظام الـ *bocage*، والموجود بلا جدال في ويلز وإيرلندا كما في بريتانيا. ولكن هل من المحتمل أن الـ *bocage* يرجع إلى أصل أقل قديماً مما يُفترض أحياناً (٤٠٩)؟ تبقى فرنسا الحقول المفتوحة المكشوفة والنظام الترينالي. ولا يمكننا أن نكون

النظم الزراعية في روسيا الأوروبية في القرن الثامن عشر.



- I منطقة محرومة من كل زراعة.
- II محاصيل مزروعة على أرض محروقة وذات توسع معين لمختلف نظم الدورات المنتظمة (البينائية والترينالية والكوادرينالية).
- III منطقة دورة ترينالية؛ جزر مهمة للدورة البينائية؛ بقاء محاصيل مزروعة على أرض محروقة.
- IV منطقة دورة ترينالية؛
- أقاليم دورة ترينالية غير منتظمة أو مجتمعة مع زراعة
- ▨ محاصيل على الأراضي المحروقة أو مع زراعة محاصيل مؤقتة
- V زراعة مؤقتة ومرتحلة.
- ▤ منطقة انتقالية بين الزراعة على الأراضي المحروقة والزراعة المؤقتة والمرتحلة.

تابع الشكل ١٤

لو ترجمنا هذه المناطق المتعايشة من زاوية مسار التطور فإن المنطقة V تمثل المرحلة الأولى لزراعة المحاصيل بأسلوب الانتقال من مكان إلى مكان آخر أو على الأراضي المحروقة؛ وتبين المنطقة II ظهور جزر الدورة المنتظمة، بينما تبين المنطقتان III و IV الانتصار غير الناجز بعدُ للدورة الترينالية على الدورة البينالية والأراضي المحروقة.

المصدر:

Michel Confino, *Systèmes agraires et progrès agricoles, l'assolement triennal en Russie aux XVIIIe - XXe siècles*, 1969.

واثقين من وجودها إلا اعتباراً من القرن الثاني عشر أو القرن الثالث عشر، عندما تتحدث الوثائق عن زراعة الشوفان (بما يعني وجود sole ثانية)، وهو تطور من المعتقد أنه كان مصاحباً لإدخال تربية الجياد. لكن سلاح الفرسان الفرانكي الثقيل الذي واجه الغزوات العربية كان قد ترسخ بالفعل بحلول القرن الثامن. فهل يجب من ثم أن نقفز عدة قرون ونفترض أن النظام الترينالي لم يظهر إلا تحت تأثير هواء الغزاة الجرمان، الذين كانوا يحبذون تربية الحيوانات وأشكال الاستقرار الجديدة؟ إننا هنا في ساحة غير معروفة تماماً.

على أن روجيه ديون وموريس لو لاثو يشجعاننا على أن نقفز هذه القفزة في الماضي. فهما يذهبان إلى أن النظام قد ظهر خلال الفوضى التي تلت انهيار الامبراطورية الرومانية، خاصة في أطرافها، حيث نجد أن إعادة التجمع في قرى ومجتمعات مترابطة متضامة قد أملاها بالدرجة الأولى حرص على الدفاع. إلا أن تبني الدورة الترينالية لم يشمل بالضرورة جميع القرى الكبيرة. وبالمثل، فإن التفسيرات التي تتحدث عن دور الحصان، كما أشرنا بالفعل، إنما تثير بعض الشكوك: فالحنطة الربيعية، ومن بينها الشوفان، يبدو أنها قد استخدمت في إطعام البشر كما في إطعام الحيوانات، إن لم يكن بدرجة أكبر (٤١٠). والشيء الوحيد الذي يمكننا أن نكون متأكدين منه هو أن النظام الترينالي قد حل محل نظام سابق قوامه السكن المبعثر والاستخدام غير المنتظم للحقول، كما بينت التنقيبات الأركيولوجية في إنجلترا بل وفي فرنسا.

ولو قبلنا أطروحة خابيير دو بلانول، فسوف يتعين علينا أن نرد كل شيء إلى تربية الماشية والأغنام: فنحو القرن الثالث عشر، جرى جمع القطعان تحت رعاية راع واحد، تستأجره القرية لهذا الغرض؛ ويبدو أن الوشائع الشجرية قد اختفت نحو هذا الوقت نفسه (٤١١). وأعتقد أن هذا التفسير هو التفسير الأكثر تماسكاً حتى الآن. إن توسع تربية الحيوانات مع اتساع الأرض الزراعية في وقت واحد كان من شأنه أن يضع الفلاحين في وضع مستحيل. ولحل المشكلة، كان لابد من القخلي عن وجود القطيع الخاص في حقله الخاص وتجميع الحيوانات تحت رعاية راع مشترك: هكذا يمكننا أن تحيا عبر الرعي في الأرض المراحة والـ *vaine pâture*.

وأنا، بشكل شخصي، أشعر أن أطروحة روبير سبيكلان (٤١٢) الأصيلة والمغامرة، والتي تمزج الجغرافيا بالتاريخ، إنما تشجعنا على النظر إلى ما وراء القرن الثالث عشر.

فالفتح الفرانكي (أواخر القرن الخامس وأوائل القرن السادس)، كما يراه، قد أدى جنوبي اللوار إلى إيجاد **limes** أو حدود جديدة ذات مواقع محصنة على طولها: وإلى الشمال كانت توجد غاليا مجرمة؛ وإلى الجنوب ومع انفصال فعلي عن السابقة كانت توجد غاليا مرومنة؛ وفي الغرب كانت توجد آرموريكا، وهي مقاطعة كلتية (من المحتمل أنها قد أعيدت كلتها في القرن السابع). والخريطة العمومية التي أوردناها في المجلد الأول (الشكل ٨) إنما تشير إلى السمات الرئيسية لهذا التفسير. فهل يمكننا إدراجه في الفرض الخاص بالقرى المتضامة والدفاع عن النفس؟ لو كان ذلك ممكناً، يبقى سؤال: هل يحتمل أن هذه الـ **limes** أو مناطق "الأراضي السبخة" والتي تواجه أعظم مسيئين قديمين في فرنسا، المسيف الأرموريكي والمسيف الأوسط، تمثل حدوداً ثقافية ما أقدم، تفصل الجماعات السكانية التي كانت قد تعلقت لآلاف السنين بالتربة، مع تكيف مع الزراعة والغزو، ولم يفعل الكلتيون والفرانك شيئاً سوى فرض أنفسهم عليها من أعلى؟ لقد جرى طرح هذا التصور كمجرد تخمين جامع (٤١٣)، لكن التخمينات الجامحة ليست خاطئة دائماً.

والحال أن البحوث الحالية في ما قبل التاريخ، والتي تسعى إلى اكتشاف ثقافات وبيئات مبعثرة أو متمحورة حول القرية، وتتجاوز الدراسة التقليدية للتقدمات التقنية للعصرين البرونزي أو الحديدي التي أدخلها الغزاة، قد تثبت في يوم من الأيام، ربما، أن "المنحنى في اللوار بين المسيف الأوسط وبريتانيا" هو، كما زعم لوسيان جاشون منذ وقت بعيد، "أكثر من سمة زخرفية على خريطة فرنسا" (٤١٤) - بعبارة أخرى أنه يرمز إلى حدود، وأنه مفصل رئيسي لماضيها، وأنه تفسير.

من الحبوب إلى الخبز

أن نتحدث عن الحبوب يعني أن نتحدث عن الخبز وهذا يقودنا إلى خارج العالم الزراعي الذي ناقشناه، كما يقودنا النبيذ إلى خارج حقل الكرم. إن الحبوب، قبل أن يتسنى تحويلها إلى رغيف خبز على مائدة الغني أو الفقير، لا بد لها من أن تمر بعمليات كثيرة. فلا بد من درسها بمدرس يدوي أو دفع الحيوانات ذات الحوافر إلى السير عليها، ثم يتعين تخزينها قبل نقلها إلى السوق في البورج أو المدينة، حيث يجري تسليمها إلى الطواحين وطحنها لتتحول إلى دقيق. ولا بد من استخدام الدقيق بسرعة، إذ ليس من السهل حفظه جيداً. ويتولى الخباز التعامل معه،

اللهم إلا عندما يتعين عجن الخبز في المنزل أو في الـ **four banal**، فرن الخبز الذي يملكه السيد النبيل المحلي أو ربما تملكه القرية نفسها.

وكانت لكل عملية خصائصها. فالحبوب لم تكن تدرس إلا بعد أن تكون السنابل قد جفت بشكل مناسب. وفي بولنده وشمالي أوروبا، كانت الحبوب تظل جد رطبة بحيث إنه كان يتعين تجفيفها في الأفران. وفي الأقاليم الشمالية في فرنسا، كانت الحبوب تُترك لتجف في الحزم في الحقول، أو في داخل أهراء واسعة، كبيرة بما يكفي لحفظ أكوام التبن وحزم الحنطة. وسوف يجري الاضطلاع بالدرس تدريجياً على مدار الشتاء. وإذا كانت الحبوب قد قُطعت بالمحشّة، فذلك يعني حصدها قبل أن تنضج تماماً، وذلك لتجنب سقوط الحبوب من السنابل (وخطره أقل عند استخدام المنجل). ومن ثم فإن الحبوب سوف تتطلب فترة تجفيف أطول وسوف يجري الاضطلاع بالدرس بعد ذلك (٤١٥). وفي الأقاليم الجنوبية حيث كان من المألوف استخدام الحيوانات للسير على الحبوب، يمكن بدء العملية في وقت مبكر.

كما أن تخزين الحبوب لم يكن مسألة سهلة.

إن استخدام السلوات مثلاً - وهي حفر أو تجويفات غائرة محاطة بالقش للإبقاء على الحبوب جافة، ثم تُردم بالتراب - والذي كان ممارسة عادية مألوفة في صقلية أو إفريقيا الشمالية وإسبانيا بل والمجر، نادراً ما كان موجوداً في فرنسا، فيما عدا كيرسي والفيفاريه وروسيون أو الجير (٤١٦). وفي الأهراء، حيث كان يتعين السيطرة على السوس والقوارض والرطوبة، كان لابد للمزارع من أن يكون مستعداً لقلب ولتهوية الحبوب كل أسبوعين لمدة ستة أشهر على الأقل، ثم لغربلتها كل شهر، إذا كان يريد الحفاظ عليها بشكل جيد. وكان هذا مستحيلاً في حالة مستودعات الحبوب الضخمة، كالمستودعات المخصصة لتوفير حصص لمدينة أو لقلعة. على أن سافاري يزعم أنه كان بالإمكان حفظ الحبوب لمدة عشر سنوات. وتتمثل نصيحته لتحقيق ذلك في تغطية كرم الحبوب بـ "طبقة من بودرة الجير الحي، سمكها ثلاث بوصات"، ثم اطفائها بالماء. والحال أن الحبوب الأقرب من هذه الطبقة، الممتزجة بالجير الحي، سوف تنتج براعم من شأنها أن تجف في الشتاء وتشكل طبقة حامية، سمكة وجد قوية، تحصن كتلة الحبوب كما لو كانت سلوة (٤١٧).

وبالرغم من جميع المشكلات، فقد كان من المألوف حفظ الحبوب لمدة سنتين أو ثلاث أو أربع سنوات. "إن الأمر الملكي القديم، الصادر في ٢١ نوفمبر/ تشرين الثاني

١٥٧٧، والذي يحظر على الناس حفظ الحبوب لمدة تزيد عن سنتين، لم يعد ساري المفعول [في القرن الثامن عشر] وربما لم يسر مفعوله قط" (٤١٨). وكانت الجماعات الثرية والبورجوازية والدينية قد اعتادت على استمرار امتلاء أهرائها في جميع الأوقات. والحال أن الفقراء، الذين لم تكن لديهم مخزونات للطوارئ، والفلاحين الذين كانوا مرغمين على بيع حصادهم، كانوا دائمي الاشتباه في أن تجار الحبوب أو ملاك الأرض الأغنياء يقومون بتخزين الحبوب إلى حين ارتفاع أسعارها - وغالباً ما كانوا محقين في هذا الاشتباه. ومن الناحية العملية كان الجميع يضاربون في الحبوب. وعند ضبط أحد الجناة متلبساً، فقد يتبين أنه من أية طبقة، ليست الأغنى بالضرورة. لكن التخزين كان أيضاً عملاً ضرورياً من أعمال التعقل. فالحبوب القديمة مضافة إلى الحبوب الجديدة قد تساعد على تخفيف ضربة حصاد سيء. والنقص المفاجيء في الحبوب، والذي فاجأ فرنسا في عام ١٨١٦، كان ناتجاً عن "شتاء قاس دون أي ثلج تقريباً"، أعقبه صقيع مفاجيء "خلال فصل التبرعم" (٤١٩). - إلا أنه قد جرى تفسيره أيضاً بعدم وجود مخزونات احتياطية، نتيجة للغزو الأجنبي وإسكان جيوش الاحتلال المتحالفة على الأرض الفرنسية.

وقد شقت الحبوب طريقها إلى المستهلك تحت رقابة. والحال أن السلطات - الحكومة المركزية والأمناء والسلطات البلدية، غير المتعاونة غالباً وسريعة الإصابة بالدعر - كانت مسئولة عن ذلك. وحركة الحبوب من الأهرام إلى السوق ومن السوق إلى الطاحونة ومن الطاحونة إلى فرن الخبز، كانت تحت رقابة الـ **police des grains**، شرطة الحبوب، والوثائق الخاصة بها جيدة، وذلك بسبب الجدل الذي أثارته. فآلم يكن بوسع تأمين عيش السكان أن يكون أفضل لو ترك للتداول الحر للحبوب؟ من المؤكد أن السلطات قد صاغت قواعد ولوائح إلى حد غير معقول، وفي أوقات المصاعب الشديدة كان يتم تطبيقها بشكل أكثر صرامة وتماسكاً (إن لم يكن بشكل أكثر ملاءمة) من المعتاد. ومثل هذه المصاعب كانت تنشأ كثيراً. ففي شارتر على سبيل المثال، في قلب منطقة البوس العظيمة المخصصة لزراعة نباتات الحبوب، كانت هناك، بين عامي ١٦٩٩ و ١٧٦٣، ٢٥ سنة تميزت بحصاد وفير (الأمر الذي أدى إلى انهيارات كارثية في أسعار الحبوب)؛ و ١٧ سنة تميزت بارتفاع الأسعار، وهي تمثل الحصادات السيئة؛ و ٢٢ سنة تراوح فيها **setier** الحبوب بين ١٠ و ١٥ **livres** - حيث لا يجد المنتج نفسه إلا وقد حصل على نحو ١٢ **livres**.

ومن الناحية النظرية، لم تكن الحبوب تباع إلا في ساحة السوق العامة. وإذا ما جاء بها الفلاحون، كما كان من المفترض أن يفعلوا ذلك، فإن الأمور كلها سوف تسير على ما يرام. والواقع أن هذا هو ما كان يحدث في معظم الأوقات. أما المبيعات بالعينة فقد استغرقت وقتاً طويلاً حتى تصبح عرفاً راسخاً. وهكذا فإن سوق الحنطة في شارتر مثلاً، والتي جرى افتتاحها في عام ١٦٨٣ (٤٢٠)، كانت تعرض ثلاث مرات في الأسبوع مشهداً "ظل ملحوظاً في القرن التاسع عشر، قبل ترسخ عرف البيع بالعينة؛ إن الزكائب سوف تتراكم فوق ساحة السوق في أكوام مرتبة تصل في ارتفاعها إلى مستوى أعلى من مستوى الطابق الأول في البنايات المحيطة" (٤٢١).

وكان وسطاء رسميون يسوون المعاملات في ساحة السوق: سماسرة - أو بالأحرى سمسارات، حيث إن هذا العمل كانت تؤديه نساء يعرفن بالـ **factrices** أو بالـ **leveuses de culs de sacs**، وفاحصو الجودة والورانون وأخيراً الجمالون. وكان على كل تعامل أن يمر عبر هذه الأيدي. وقلما كان الجمالون يحصلون على ما يكفي للعيش في الشتاء ولم يكن عبثهم جيداً؛ وحتى يتسنى لهم العيش، وخلافاً لكل قواعد وأحكام الطائفة، كانوا يعملون في الوقت نفسه كنجارين أو بناء أسقف أو بنائين (٤٢٢). وفي كل ساحة سوق، كانت ساعة التجارة الأولى محجورة للمقيمين المحليين، يليهم الخبازون، وبعد هؤلاء الغرباء وسماسرة تجارة الحبوب المسافرين (**blattiers**) (٤٢٣).

وبالطبع، كانت هناك حبوب وحبوب - تماماً كما أنه كان هناك، بمجرد وصول الدقيق إلى الخبازين، خبز وخبز. وفي شارتر، كانت الحبوب المنشودة أكثر من سواها هي حبوب القمح من الدرجة الأولى؛ ثم يجيء الدور على حبوب القمح من الدرجة التجارية؛ وبعد ذلك الـ **blé champart**، التي كانت في مستهل القرن الثامن عشر تحتوي على جزءين من القمح مقابل جزء من الجاودار؛ ثم الـ **méteil moyen**، المكون من أجزاء متساوية من القمح والجاودار؛ ثم الـ **méteil** والذي يعتبر الجاودار فيه أكثر من القمح، وأخيراً الشعير والشوفان (٤٢٤). وفي المطاحن، كان يجري تحويل الحبوب إلى دقيق، وبالطبع، كانت هناك أنواع كثيرة مختلفة من الدقيق بقدر ما كانت هناك أنواع كثيرة مختلفة من الحبوب؛ ثم إن تباينات أخرى قد ترتبت على نخل الدقيق.

لكن الدقيق على اختلاف أنواعه كان يشكو من عيب مشترك: لقد كان يفسد عند نقله بأسرع من فساد الحبوب بكثير. ولذا فقد كانت المدن بحاجة إلى أن تكون

المطاحن قريبة حتى يتوفر مورد لتوفير الدقيق المطحون الطازج . وكانت باريس محاطة بالطواحين الهوائية، على مرتفعات بلفيل وسان جيرفيه، إلخ . وبما أن الأنهار الكبيرة تميل إلى التجمد في الشتاء، فإن الطواحين الهوائية وحدها هي التي يمكنها أن تواصل العمل، فيما عدا عدد قليل من الطواحين المائية التي تستخدم جداول قريبة من منابعها . وكان هذا أحد مزايا إيتامب، وهي مركز عظيم للطحن . كما أن الطحن قد يتوقف عندما تجف الأنهار في الصيف . وهذا هو السبب في قيام لويس السادس عشر في يوليو/ تموز - أغسطس/ آب ١٧٨٩، عندما توقفت طواحين كثيرة، بإلغاء مهرجان النوافير الذي كان من المخطط القيام به في فرساي بمناسبة عيد القديس لويس .

وكان الدقيق يسافر أحياناً إلى مسافات بعيدة . فقد كان يجري نقله إلى المستوطنين الفرنسيين والأوروبيين الآخرين في جزر الأنتيل حيث لا إمكانية لاستخدام الحبوب المستوردة، وذلك بالنظر إلى عدم وجود طواحين . كما كان يجري شحنه إلى الشرق الأقصى، إلى المستعمرات الصغيرة التي يسكنها آكلون للخبز غير مستعدين للاستغناء عنه . وقد أثبت الدقيق الوارد من آكيتين أنه أفضل حفظاً من معظم الدقيق الآخر: فقد كان يجري نقله في براميل معبأة تعبئة جيدة ومغلقة إغلاقاً محكماً، وكانت السفن القادمة من الجزر أو مراكب شركة الهند ترجع بها فارغة، حتى يتسنى استخدامها في تجهيز شحنات تالية .

ولم يكن الخبز غير الحلقة الأخيرة في هذه السلسلة . لكنه، في الحياة اليومية، كان الأكثر ظهوراً، ولذا فقد كان بصورة منتظمة عرضة للوم على أي تغير في سعر الخبز . وكان ذلك وسواساً قد يتحول إلى غضب وسُعار . وفي ربيع ١٧٧٥، خلال ما يسمى بحروب الدقيق، الناجمة عن مراسيم تورجو بشأن التداول الحر للحبوب، جرى نهب الكثير من المخازن الباريسية: "أمس {٣ مايو/ أيار ١٧٧٥}، أعلنت كاترين لو رو، أرملة جان شوكارن، والمعلمة الخبازة في باريس، حيث تقيم في شارع وأبرشية سان جاك دو لا بوشيري، أنه، خلال الشغب العام، حوالي الساعة الحادية عشرة صباحاً، دخل عدة أفراد إلى محلها واستولوا على الخبز الذي كان على الأرفف في متجرها . . . وقام أحدهم، ويبدو أنه في الثانية عشرة من العمر، بفتح الدرج الموجود في الطاولة واستولى على نحو ٨٠ livres كانت موجودة فيه على شكل عملات فضية صغيرة . . . وقد جرى الاستيلاء على ثلاث شوك وملعقة من مطبخها ومحلها، إلى جانب ثلاثة صحنون فضية" (٤٢٥) . فهل يجب أن نفترض، بما أنها كانت تمتلك شيئاً من الفضة،

أن الشاكية كانت جد ثرية؟ لقد كان من الذائع في عهد النظام القديم أن الخبازين أحسن حالاً من الطحانين.

والحال أن التعديلات المرتكبة خلال حرب الدقيق (وهي حرب أميل إلى اعتبارها طفيفة الأهمية، على الأقل في باريس) قد أدت إلى اعتقالات عديدة، وبعضها يبدو لدى النظرة الأولى تعسفياً، بينما قد يكون بعضها الآخر مشروعاً بمعايير ذلك الزمن. إن جان ليكييه، وهو عامل مياوم صانع للشاش (gazier)، في السادسة عشرة من العمر (٤٢٦)، قد اتهم بالاشتراك في نهب المخبز الذي يملكه المعلم الخباز جان باتيست بار، في شارع موفتار. وقد عثر في منزله على دقيق وخبز، زعم أنه حصل عليهما كصدقة. ومن سوء حظه أن الخبز أبيض، "وهو لا يقدم عادة كصدقة". إنها حكاية تشبه حكاية جان فالجان.

وبما أن الأمور فيما يتعلق بالخبز كانت تنتهي نهاية كئيبة، فقد راح الأمناء يراقبون الأسواق الحضرية مراقبة مكثفة، وكانوا يتدخلون ويهددون ويوفرون إمدادات إضافية سعياً إلى دفع الأسعار إلى الهبوط، كما استخدموا القوة المسلحة لفرض النظام على الناس. وفي أوقات المتاعب، كانت المدن أكثر أمناً في الواقع من الريف. فكل واحد كان يحاول حماية مصالحه وكان ينتهك القواعد سعياً إلى تحقيق أرباح. وكان تجار الحبوب الرسميون وغير الرسميين ويذهبون إلى الفلاحين مباشرة، ويدفعون لهم مبالغ مرتفعة وينقلون الحبوب إلى المستودعات التي يملكونها في المدينة أو الريف. "لقد قيل، في شيء من المبالغة بلا شك، إن الحبوب كانت خلال عهد النظام القديم مجرد شكل من أشكال التهريب" (٤٢٧). ومن المؤكد أن التهريب كان موجوداً، إلا أننا لا يجب أن نحمله المسؤولية عن كل شيء في نظام كان، كما سوف أحاول أن أبين، ضحية مظاهر ضعف قاتلة: محاصيل حبوب منخفضة (نحو ٥، ٤ أو ٥ إلى واحد وفقاً لفوبان)؛ وسائل عديمة الكفاءة للنقل قبل انتشار السكك الحديدية خلال عهد الامبراطورية الثانية.

الفرنسي آكل الخبز

بسبب الدائقة أو الضرورة أو كليهما، لا فرق، كان الفرنسيون، ومنذ زمن بعيد، من آكلي الخبز النهمين. ولعلهم لم يكونوا الوحيديين في ذلك، لكن التصويرات الكاريكاتورية التي تصورهم على أنهم لا منافس لهم في هذا المجال ليست بعيدة عن

الحقيقة . وقد كتب أحد مواطني جنيف في عام ١٨٤٣ فقال : "إن ساكن فرنسا يستهلك من الحبوب أكثر ومن الخضروات واللحوم ومنتجات الألبان أقل مما يستهلكه أي بلد آخر [في أوروبا] . ولذا فهو مستعد لرعاية انتاج هذا النبات الذي يتناسب مع حاجاته الأكثر إلحاحاً ، خاصة وأن أفضل خبز في العالم إنما يؤكل في باريس " (٤٢٨) .

وإذا ما صدقنا باري - دوفيرنيه (١٧٥٠) (٤٢٩) ، فإن الفرنسي كان يستهلك في العام الواحد ركيبتين من الحبوب رنة كل واحدة منهما مائتي رطل ، وهو ما يساوي تقريباً مائتي كيلو في زماننا . وفي عام ١٧٨٢ ، حدد لو جران دوسي الحصص اليومية بشكل أكثر سخاءً على أنها تتألف من رطلين أو ثلاثة أرطال من الخبز (٤٣٠) . وهناك مصدر آخر أقل شهرة ، هو ريمون لوبون ، حددها في عام ١٧٩٢ بأنها ٣ setiers في السنة [كان الـ setier يساوي ١٥٦ لترًا ؛ وعلى سبيل المقارنة ، فإن قنطار الحبوب يساوي تقريباً ١٢٠ لترًا] . وهكذا فإن الحصص السنوية سوف تكون أقل بقليل من ٤ قناطير (٣,٨ بالضبط) (٤٣١) . والحال أن هذا المتوسط هو عين متوسط الاستهلاك الذي حسبته مؤرخو العصر الوسيط : ١٠,٠٠٠ قنطار لمدينة تضم ٣٠٠٠ نسمة من السكان (٤٣٢) .

بشكل عام إذاً ، فإن متوسط الاستهلاك قد ظل ثابتاً من العصور الوسطى إلى القرن الثامن عشر - أو حتى إلى عام ١٨٥٠ ؟ والحال أن متوسط الاستهلاك إنما ينطوي على استثناءات وتنويعات . وقد لاحظ بوتييه دو لا ايستروا في عام ١٧١٦ أن "الأشخاص الذين يتغذون على اللحم والأغذية الأخرى لا يأكلون رطلاً من الخبز في اليوم الواحد . وخدم المنازل في باريس لا يحصلون عادة على أكثر من ٩ أرطال من الخبز في الأسبوع ، أي أقل من رطل ونصف رطل في اليوم الواحد ، ولكن أكثر مما يسعهم أن يأكلوه ، ومن المعروف جيداً أنهم يبيعون ما يفيض عن حاجتهم " (٤٣٣) . إن خدم المنازل مميزون عندما يتصل الأمر بالمائدة . . .

منذ عام ١٩٥٠ فقط ، أي بعد قرن كامل ، هبط هذا الاستهلاك للخبز هبوطاً مثيراً ، وإن كان ما يزال يحتفظ بسجانيته لنا . والخبازون الذين قاموا بإحياء الوصفات القديمة لإعداد الخبز بالخميرة وخبز الوجبة الكاملة وخبز الجاودار أو حتى (بما أن الناس قد أصبحوا اليوم أكثر اهتماماً بالقيمة الغذائية لوجباتهم) أرغفة النخالة ، إنما يحققون ثروات الآن . وفي فرنسا الحاضرة ، سكانها الذين يصل عددهم إلى ٥٤ مليوناً ، يصل انتاج الحبوب إلى ١٧ مليون طن ، بما يتماشى مع متوسط استهلاك الفرد في الماضي تقريباً (نحو ٣ قناطير) . إلا أنه من هذا الإجمالي ، يجري استهلاك مليوني طن بشكل مباشر ؛

وتذهب ٨ ملايين إلى مطاحن الدقيق والمخابز؛ وتباع ٧ ملايين، بشيء من الصعوبة، في السوق الدولية. وهو ما يعني أن استهلاكنا قد هبط في الواقع إلى النصف، قياساً إلى ما كان عليه في أواخر عهد النظام القديم.

الخبز الأبيض

لم يكن الاستهلاك قد هبط بعد عندما حدثت ثورة أخرى، وإن كان ذلك قد حدث في وقت تال للوقت الذي يزعمه المؤرخون عادةً: ظهور الخبز الأبيض، المصنوع من دقيق القمح (٤٣٤). لقد كان الاستثناء، الخبز الذي يأكله الأغنياء وحدهم، لزمّن طويل. وجميع الوثائق الرسمية، على الأقل منذ زمن جان لو بون، الذي كتب في خمسينيات وستينيات القرن الرابع عشر، إنما تميز بين مختلف درجات الخبز.

والأسماء الممنوحة لمختلف نوعيات الخبز تختلف اختلافاً واسعاً بحسب الزمان والمكان. ففي بواتيه في عام ١٣٦٢، كانت تباع أربعة أنواع من الخبز: خبز الـ **choyne** دون ملح، خبز الـ **choyne** بالملح، خبز الـ **safleur** (المصنوع من دقيق غير منخول)، والـ **riboulet**، المصنوع من دقيق منخول بنسبة ٩٠٪، ويحتوي أقل نسبة من النخالة، وما يزال معروفاً بالـ **reboulet** في لهجة بواتو اليوم. وفي باريس في عام ١٣٧٢، كانت هناك ثلاثة أنواع من الخبز، خبز الـ **Chailli**، الخبز الـ **coquillé** أو الـ **bourgeois**، والـ **pain brode** - أي الـ **pain bis** أو الخبز "الأسمر"، وفي بريتانيا عشية الثورة، إلى جانب مختلف أنواع الخبز التي يستهلكها الأغنياء - الـ **pain de fine fleur** والـ **pain moussant** والـ **pain jaheur** - كان هناك الخبز اليومي المعروف بالـ **mesléard** أو بالـ **mesliand**، وهو مزيج من القمح والجاودار والـ **paumelle** (نوع من الشعير) (٤٣٥).

فهل كان كل الأغنياء يأكلون الخبز الأبيض؟ ليس بوسع المرء أن يكون واثقاً تماماً من ذلك. وفي وقت متأخر كبداية القرن التاسع عشر في ليموج (٤٣٦)، فإن "الاقتصاد (التوفير) الأكثر صرامة كان سائداً في التدبير المنزلي. لقد كان معظم الناس يأكلون خبز الجاودار، المعروف بالـ **pain d'hôtel**؛ أما الخبز الأبيض فكان يُدخَرُ للزوار أو أحياناً لسادة البيت". والحق إن الليموزان كانت واحدة من أفقر المقاطعات في فرنسا. على مدار زمن الامبراطورية الثانية على أية حال، وعلى الأرجح في كل **département** في فرنسا، تبرر ثلاث نوعيات من الخبز، بترتيب تنازلي في الأسعار،

في المخازن وفي جداول الأسعار الرسمية. وإذا كانت الجيوش الثورية والنابوليونية قد فعلت الكثير من أجل ترويج الخبز الأبيض في فرنسا وبقية أوروبا، فإنه لم يصبح منتشراً إلا تدريجياً، وليس قبل نهاية القرن التاسع عشر. وحتى ذلك الحين، كان ترفاً وكان الفقراء في المدن ينظرون إليه بحسد، في حين أن القرويين نادراً ما رأوه أصلاً. والحال أن الصبي فالتان جاميرييه ديفال، الذي ولد في آرتوتيه (في **département** اليون الآن) في عام ١٦٩٦، عندما كان لويس الرابع عشر ما يزال على العرش، قد اكتشف وجوده يوماً ما عندما وجد مندهشاً أن قسيس الأبرشية يأكله أمامه: "لقد كان لونه مختلفاً عن اللون الذي عرفته دائماً" (٤٣٧). لكن أحد أصدقائي، وهو ينحدر من أسرة فلاحية في البرانس الشرقية، كنت أتناول الغداء معه مؤخراً، قال لي وهو يبتسم عندما مددت إليه سلة خبز أسود: "لقد أكلت كثيراً من هذا الخبز في طفولتي بحيث إنني لا أحب الآن سوى الخبز الأبيض!". لقد ولد في عام ١٨٩٩.

الحبوب والدخل القومي

قبل أن أترك موضوع الحبوب، أود أن أشير إلى وثيقة لم يستخدمها المؤرخون، بحسب علمي: التقريرين المقدمين من مجلس إدارة الزراعة (٤٣٨)، الذي أنشأته حكومة لويس السادس عشر في عام ١٧٨٥، على أثر الجفاف الاستثنائي الذي كان قد أصاب كل ربوع فرنسا في ذلك العام. وهذه اللجنة، والتي كان لافوازييه عضواً فيها، كانت ذات دور جد متواضع، بالرغم من اسمها المهيّب. لقد ضمت بعض الأذكفاء، إلا أنها كانت محدودة النفوذ، وذلك لأن الحكومة قد حرمتها من الاعتمادات المالية الكافية. على أن استقصاءاتها مصدر ثمين للمعلومات.

يقول لنا أحد هذين التقريرين (٤٣٩)، : "في الأيام الخوالي، كانوا يرون أن ٣ **setiers** من الحبوب تعد لازمة لإطعام الفرد الواحد؛ ومع طحن اقتصادي، فإن اثنين وربع **setiers** سوف تكون كافية. لكن هذا النوع من الطحن ليس معروفاً أو موضع ممارسة بشكل عام، ولذا فسوف يكون من التضليل القول بأن أقل من اثنين ونصف **setiers** في المتوسط للفرد تستهلك حالياً في المملكة... وهكذا فإن الاستهلاك لا بد أن يكون ٥٠ مليون **setiers**، يتألف خمسان منها من القمح وثلاثة أخماس من الجاودار. ويندرج في هذا الإجمالي القمح والجاودار اللذان يؤكلان بشكل منفصل، والـ **méteil**، وهو مزيج من القمح والجاودار بنسب شبه متساوية. وقيمة ٢٠ مليون

setiers من القمح، حيث سعر الـ **setier** الواحد ٢٠ **livres** في المتوسط، هي ٤٠٠ مليون **{livres}**. بقيمة ٣٠ مليون **setiers** من الجاودار، حيث سعر الـ **setier** الواحد ١٥ فرنكاً في المتوسط، هي ٤٥٠ مليون {إجمالي ٨٥٠ مليون}.

ومن هذا النص، يمكن للمرء أن يستنتج أولاً أنه، بالنظر إلى النسبة المئوية العالية للجاودار في إنتاج الحبوب الإجمالي، لم يكن من الوارد أن يختفي الـ **pain bis** بين عشية وضحاها.

ثانياً، يفترض هذا الحساب جماعة سكانية قوامها ٢٠ مليون نسمة، لا ٢٣ أو ٢٤ مليون، وهو الرقم المعتاد أكثر بالنسبة لهذه الفترة. وكان القائمون بالاستقصاء قد رأوا أن الأطفال، الذين لا يأكلون سوى القليل من الخبز، يجب استبعادهم من المجموع الكلي للسكان. إلا أننا لو أخذنا الرقم ٢٩ مليون (والذي يترتب على أحدث الأبحاث التي قام بها المؤرخون) فسوف يظل علينا أن نضع في حسابنا نحو ٢٥ أو ٢٦ مليون مستهلكاً، حتى إذا استبعدنا الأطفال مرة أخرى. ولو أخذنا الرقم ٢٦ مليون كرقم أساسي، فإن حجم القمح المستهلك سوف يكون ٢٦ مليون **setiers** وحجم الجاودار ٣٩ مليون **setiers**، بقيمة إجمالية قدرها ٥٢٠ مليون و ٥٨٥ مليون **livres** بحسب الترتيب. ومن ثم فإن السعر الكلي سوف يكون ١,١٠٥ مليون **livres**.

ويضيف تقريرنا إلى الاستهلاك الأدمي «النصف الإضافي»، والذي يتكون من نباتات الحبوب المزروعة في الربيع، والمستخدمة كعلف للحيوانات. وهذا يضيف ٤٢٥ مليون **livres** أخرى إلى الحساب، بما يصل بالإجمالي إلى ١,٢٧٥ مليون **livres** إن لم يكن أكثر، وهي حصة ضخمة من الدخل القومي الإجمالي.

ومع ذلك فإن الحبوب لم تمثل غير نحو نصف «الدخل الزراعي»، الذي اشتمل على بنود أخرى - الماشية، أشجار الكرم، بساتين السوق، منتجات الألبان، منتجات الأجرار (الخشب للنجارة، خشب الحرق، البلوط، الراتنج، القار)؛ القنب، الكتان والحبر، الملاحات والمحاجر: إجمالي ٢,٥٠٠ مليون **livres**. وعندما استعرضت اللجنة حساباتها، قررت أن هذا الإجمالي ما يزال منخفضاً جداً. وذلك، فيما قالت، لأن "هذا الانتاج يُطعم بالكامل ويكسو في الأغلب ما لا يقل عن ٢٤ مليون (ربما ٢٨ مليون) إنسان من السكان. ومثل هذه النفقات {التشديد من عندي} لا يمكن تحملها ما لم يكن يتم جني منتجات من كل نوع قيمتها في السنة الواحدة ثلاث آلاف مليون **livres**. وهذا الناتج لا بد من إعادة انتاجه باستمرار، حيث إنه يُستهلك سنوياً".

الخلاصة إذاً أننا بإزاء رقمين: ٢,٥٠٠ مليون على الأقل و ٣,٠٠٠ مليون على الأكثر (٤٤٠). وإذا كان الانتاج الزراعي مساوياً لثلاثة أرباع أو لنصف الناتج القومي، فإن الأخير لابد من أن يتراوح بين ٣,٠٠٠ و ٦,٠٠٠ مليون (٤٤١). وعندئذ يكون دخل الفرد نحو ٢٠٠ livres. وهكذا يكون أعلى من الـ ٤٠ écus، أي ١٢٠ livres (٤٤٢)، التي ظن فولتير أنها متوسط دخل الفرد في فرنسا في عصره.

هل بالإمكان تقديم خلاصة إجمالية؟

كلا، بالتأكيد. وذلك بقدر ما أننا لم ندرس، حتى الآن، غير المستويات التحتية، مستويات الحياة الفلاحية بالمعنى الأصيل لهذه الحياة. والحال أننا لن نتمكن من تقديم خلاصة نهائية قبل أن ندرس ونزن مجمل الاقتصاد المسمى بالفلاحي - البنى التحتية والبنى الفوقية - وهو ما سوف أحاول الاضطلاع به في الفصل التالي.

أما الآن، فدعونا نقصر المناقشة على السؤال التالي: هل يمكن القول عن فرنسا قبل ثورة السكك الحديدية أنها كانت بلداً مكتفياً ذاتياً؟ في الكتاب الذي يعيد فيه جان - كلود توتان، على نحو مقنع، تركيب الإحصاءات الناقصة من القرن الثامن عشر إلى أيامنا، أعلن أنه لا يهدف إلى معرفة "ما إذا وإلى أي مدى كان إنتاج الغذاء الذي قدمته الزراعة الفرنسية قد كان {أو لم يكن} كافياً لتلبية الطلب" (٤٤٣). لكن هذه بالتحديد هي المسألة الصعبة التي أود تناولها: الطلب قياساً إلى العرض.

بالنسبة لكثيرين من الفرنسيين، لم تكن المسألة واردة أصلاً، أو أنهم تصوروا أنها محسومة سلفاً: نعم بالطبع، لقد كانت فرنسا مكتفية ذاتياً تماماً. وقد أبدى سالي تفاؤلاً لا يتزعزع في مذكراته (١٦٠٣)، فقد كتب يقول: "إن فرنسا تتمتع بالحظ السعيد الذي يتمثل في كونها محظوظة تماماً من حيث توزيع {الخيرات} بحيث إنها تعتبر، ربما باستثناء مصر، البلد الأكثر تمتعاً بالوفرة في كل نوع من أنواع الخيرات، أكانت ضرورية أم مجرد مناسبة، والتي يمكن للمرء أن يجدها في أي مكان على الأرض. إن ما تحوره فرنسا من نباتات الحبوب ومن الحبوب والخضروات والأنبذة وعصائر التفاح والكتان والقنب والملح والصوف والزيوت والصبغات والكمية التي لا حصر لها من الماشية، الكبيرة والصغيرة، والتي تستخدم في تكوين الوجبة المألوفة للمرء، إنما تضعها في مكانة ليس فقط لا تجعلها تحسد جيرانها فيما يتعلق بتوافر هذه الخيرات، وإنما تتيح لها أيضاً أن تتنافس مع تلك البلدان التي لا تتاجر إلا في نوع واحد منها، كإيطاليا أو إسبانيا أو صقلية" (٤٤٤). والحال أن التفاؤل والزهو والاختيال كانت دائماً أردأ ناصح.

إلا أنه إذا كان الزهو المتعجرف خطيئة، فإن سالي لم يكن المذنب الوحيد باقترافها. إن أنطوان مونكرستيان، وهو مبتدع مصطلح سوف يكتب له طول العمر، أعني مصطلح الاقتصاد السياسي (٤٤٥)، قد كتب في عام ١٦١٥ فقال: "إن فرنسا فريدة

في كونها قادرة على تصريف أمورها دون حاجة إلى ما تحصل عليه من البلدان المجاورة، في حين أن جيرانها لا يمكنهم تصريف أمورهم دون الاعتماد عليها. إنها تملك ثروات لا نهاية لها، الثروات المعروفة بالفعل وتلك التي لم تُكتشف بعد. وبالنسبة لكل من يتأمل ويفكر بانتباه، فإن فرنسا هي التجسد الأكمل لمملكة يمكن للشمس أن تسطع عليها، من شروقها إلى غروبها". كما كان رأي فوبان في فرنسا عظيماً. والحق إنه قد أعرب عن رأيه بقدر من الحذر أكبر قليلاً، وفي صيغة شرطية: "سوف يكون بوسع فرنسا أن تُصرف أمورها من غير" الأجانب الذين لا تتجه إليهم إلاً لمجرد إشباع شهوة إلى الترف(٤٤٦).

ولا مراء في أن بوسع المرء الكشف عن مئات ومئات من مثل هذه الأقوال. فلو لم يكن ذلك ممكناً، هل كان يمكن لباري ديفيرنيه، وهو ماليٌ عليم تماماً بتجارة الحبوب وبممارسات الموردين، أن يأخذ على عاتقه في عام ١٧٥٠ مشقة دحض الشائعات الرائجة في عصره والتي ذهبت إلى أن بوسع حصاد حبوب طبيعي عادي إطعام فرنسا برمتها لمدة ثلاث سنوات؟ إنه يشير إلى أننا لو نظرنا إلى أعوام ١٧٤٠ و ١٧٤١ و ١٧٤٧ و ١٧٤٨، فسوف نجد أن هذا الكلام غير صحيح بالمرة(٤٤٧). ولا شك أنه كان محققاً بالطبع. إلا أن من الواضح أنه لم يكن ممن يسايرون الرأي العام. ففي أيامه، كان من غير الوارد أن ينفي أي أحد استنتاجات تقرير يرجع إلى أواخر القرن السابع عشر، حول اقتصاد الدوفينييه: فكاتب التقرير، المدعو جيشار(٤٤٨)، قد ذهب إلى أنه لو جرى تنفيذ توصياته ولو كرس الناس أنفسهم "في كل مقاطعة من مقاطعات المملكة، لتنمية ما أنعمت به الطبيعة عليهم، فإن فرنسا سوف يكون بوسعها أن تصرف أمورها دون حاجة إلى سلع أجنبية، فيما عدا التوابل والعقاقير". وكما سوف نرى بعد قليل، لم يكن هذا الرأي رأياً عقلانياً تماماً.

والواقع أنه يجب فحص قدرة فرنسا على الاكتفاء الذاتي من أربعة منظورات على الأقل:

- ١ - هل كان هناك ما يكفي، مع الاعتماد أو دون الاعتماد على مساعدة خارجية؟ هذا هو موضوع القسم الذي سأعنوانه بـ "هل كانت فرنسا كافية لفرنسا؟". وتخص المشكلة علاقات فرنسا بالبلدان الأخرى، كما تخص العلاقات الداخلية.
- ٢ - حالات نقص الإمدادات، والجوع والمجاعة تقدم سلسلة من الاختبارات الكاشفة: لقد كان من الصعب على العرض الداخلي أن يلبي الطلب.

٣ - التمردات الفلاحية والاضطرابات المتصلة بالحبوب تشكل سمة منتظمة للتاريخ الفرنسي منذ أواخر القرن السادس عشر إلى منتصف القرن التاسع عشر. ومن المؤكد أن مثل هذه الاضطرابات لا تصور الاقتصاد الفلاحي في أبهى صورة، لو كان هدفه الرئيسي هو إطعام البلد.

٤ - إذا كان قد حدث تقدم مهم على أية حال، فما هو الشكل الذي اتخذه؟

هل كانت فرنسا كافية لفرنسا؟

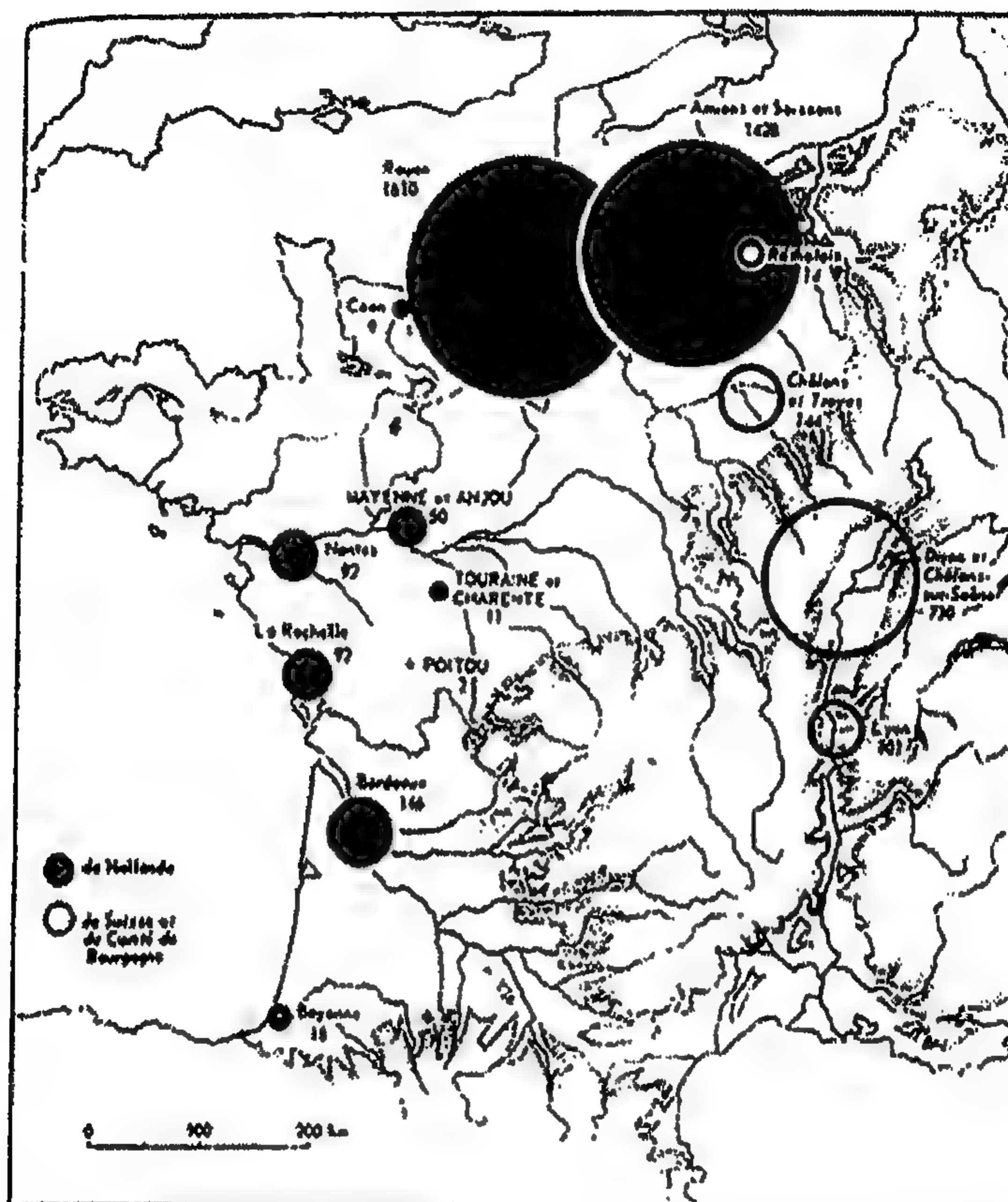
هل كان بوسع فرنسا الريفية إعاشة نفسها على الخيرات التي تنتجها؟ وهل كان بوسعها توفير ضروريات العيش لفرنسا غير الريفية؟ بشكل عام، لا بد للإجابة من أن تكون بالإيجاب، حيث إن السكان الفرنسيين قد حافظوا ككل على أعدادهم، بل وتزايدوا، عبر جميع الأزمات وحالات نقص الأغذية. ومن حيث الجوهر، فإن شبه النجاح هذا إنما يرجع إلى الأغذية والخدمات الأخرى المستمدة من التربة.

ومع ذلك، فقد كانت حالات نقص الأغذية متكررة. وغالباً ما كانت إمدادات الحبوب تنفذ أو تنقطع، بما يجعل من الضروري طلب العون من البلدان الأجنبية، وهو أمر من السهل نسبياً تربيته بحلول القرن الثامن عشر كما أن تربيته أسهل بكثير في القرن التاسع عشر؛ على أن عمليات الإغاثة لم تكن تؤدي في جميع الأحوال إلى السيطرة على الموقف بالكامل أو في الوقت المناسب.

والحال أن المذكرة التي نشرتها جمعية الزراعة والعلوم والفنون والآداب في الأوب، في تروا، في عام ١٨٣٦، لا تبالي. إنها ترى أن زيادة عدد البهائم، في فرنسا، تعد "ضرورة من الدرجة الأولى، حيث إن فرنسا، حتى في الوقت الحاضر، لا تنتج ما يكفي من البهائم لتزويد كل واحد من السكان بثلاث أونصات من اللحم في اليوم [نحو ٩٠ جراماً]؛ وحيث إنه لا يتم جمع أكثر من ١٢ أونصة من الصوف [٣٧٠ جراماً] لكل واحد من السكان، بحيث إنه لا يتم إنتاج ما يكفي من الجلود لتزويد كل واحد من سكان فرنسا بزوجي حذاء في السنة" (٤٤٩). ويجب أن نضيف أن فرنسا لم تكن تنتج ما يكفي من الزبد أو الجبن أيضاً. وكان الجبن بحلول القرن الثامن عشر يستورد من هولنده بـ "كميات ضخمة" (٤٥٠). وفي زمن لويس الرابع عشر، غالباً ما كان تجهيز الأسطول يعني القيام بمشتريات ضخمة لبراميل تحتوي على لحوم أبقار

الشكل ١٥

واردات الجبن في أواخر القرن السابع عشر.



خريطة من إعداد F. Vergneault

المصدر:

A. N., G⁷, 1685.

ولحوم خنازير أو زبدة مملحة. مستوردة من إيرلنده. وكانت الماشية تُشتري من ألمانيا أو من سويسرا. وكان الانتاج المحلي من الخيول - وهو المناظر تقريباً لصناعة السيارات اليوم - غير كاف من الناحيتين الكمية والنوعية على حد سواء. وكان فلاح اللورين يجر الخراب على نفسه عندما يشتري الخيول الألمانية الكبيرة "وهي من نوع لا يمكن الإبقاء على حياته إلا بتوفير كميات ضخمة من الشوفان له" (٤٥١). وكانت كل مدينة بحاجة إلى جياد لجر العربات والمركبات، ناهيك عن الآلاف من الحناطير في باريس. وهكذا فحتى قبل القرن الثامن عشر، كانت طوابير طويلة من الخيول، الجيدة والرديئة، تشق طريقها إلى باريس، وكل منها مربوط بذيل الحصان الذي يتقدمه.

ثم إن الجيش الفرنسي، في سعيه إلى تزويد وحدات فرسانه بالجياد، كان مضطراً إلى شراء الآلاف منها من ألمانيا ومن الكانتونات السويسرية، والتي كانت تلعب دور وسيط لأماكن أبعد في اتجاه الشرق. وقد استمر هذا الاعتماد على الخارج حتى القرن التاسع عشر. وخلال الربع الثاني من عام ١٨٥٩ مثلاً، شهدت سوق الجياد الكبرى في شالون - سور - سون توقف التجارة من جراء "الحظر الذي فرضته الولايات الألمانية". والمعتاد "أن التجار من الشمال يجلبون إلى هذه السوق خيولاً ألمانية أو دانمركية أو خيولاً من هولشتاين لكي يقوموا ببيعها للجنوبيين. أما في هذا العام، فلم يكن معروضاً للبيع سوى الخيول المحلية، القادمة من الشاروليه والمورفان، وهي خيول باهظة الثمن. على أن وحدة من وحدات الفرسان قد اشترت بعضها لحساب الجيش" (٤٥٢).

وصحيح أن أقاليم فرنسية عديدة كانت تربي الخيول. إلا أنه بالرغم من إنشاء مزارع استيلاء الخيول الملكية في عام ١٦٦٥، لم يكن بوسع فرنسا بعد أن تتيج الكثير من الخيول الجيدة بالفعل. ولذا فقد كان يجري شراؤها من الخارج، الأمر الذي أدى إلى عجز سنوي قدره عدة ملايين من الـ *livres* (٤٥٣). وفي يناير/ كانون الثاني ١٧٩٢، حتى قبل إعلان الحرب في ٢٠ أبريل/ نيسان، فإن توفير خيول للفرسان "يكلفنا في اللحظة الراهنة أكثر من ١٢ مليون *livres*" تدفع كلها للخزانات الأجنبية (٤٥٤). ويتمثل أحد التفاصيل البليغة للحرب النابوليونية في إسبانيا في الإعجاب الذي أعرب عنه الضباط الفرنسيون حيال الجياد الرائعة لخصومهم الإنجليز: ومتى تم الاستيلاء على واحد منها، فقد كان يُشاد به إشادة رفيعة.

وهناك دلائل كثيرة على الحاجة إلى استيراد الماشية. فمتى تراخت يقطعة الدولة على طول الحدود، صدفةً أو عمدًا، أو متى هبطت الرسوم الجمركية، كانت الواردات

من الماشية ذات الحوافر تتزايد على الفور. لكن الحكومة الفرنسية نفسها كانت تتوجه إلى المصدرين الأجانب، عبر مرسومي ١٤ سبتمبر/ أيلول و١٦ أكتوبر/ تشرين الأول ١٧١٤، مشددة على الحاجة إلى تعويض الرصيد القومي من الماشية، والذي استنزفته حرب الخلافة الإسبانية، إلى جانب التشديد على الحاجة إلى خفض أسعار اللحوم. وسرعان ما رفع مربو الماشية الفرنسيون أصواتهم احتجاجاً (٤٥٥). وبعد ذلك بقرن من الزمان، في أعوام ١٨١٨ و١٨١٩ و١٨٢٠، "استوردت فرنسا ١٦,٠٠٠ ثوراً و٢٠,٠٠٠ بقرة و١٥٠,٠٠٠ خروفاً". وفي عام ١٨٢١، جرى استيراد ٢٧,٠٠٠ ثور إلى جانب ٢٣,٠٠٠ بقرة و٢٦٥,٠٠٠ خروف، وقد وصلت في تحركها داخل البلد إلى ساحات أسواق بعيدة كساحات أسواق سكو وبواسي. وأدت تعريفية جمركية مفروضة في عام ١٨٢٢ إلى "تقليل التدفق واختزال الواردات إلى ٩,٠٠٠ ثور و١٣,٠٠٠ بقرة و١١٥,٠٠٠ خروف بحلول عام ١٨٢٣. ثم ارتفع العدد مرة أخرى في عام ١٨٢٤ واستقر حتى عام ١٨٣٠" (٤٥٦). والحال أن من شأن مقارنة بين قيمة الواردات والصادرات من الماشية والأغنام والخنازير على مدار ست سنوات (من عام ١٨٣١ إلى عام ١٨٣٦ بما في ذلك هذا العام الأخير) أن تكشف عن استيراد ما قيمته ٤٢ مليون فرنك في مقابل تصدير ما قيمته ١٦,٧ مليون فرنك، وهو ما يعني عجزاً سنوياً قدره نحو ٤,٢ مليون فرنك (٤٥٧).

إلا أنه كان هناك اختلال أكثر خطورة من هذا: فقد كانت فرنسا تشكو من عجز شبه دائم في الحبوب - وهو أمر قد يبدو غير معقول بصورة قبلية. لكن هذا العجز كان ما يزال قائماً حتى بداية هذا القرن [العشرين]. ويلاحظ الفريد سوفي أنه في عام ١٩١٣، "كانت واردات فرنسا من المواد الغذائية بقيمة ١,١٨١ مليون [فرنك] بينما كانت صادراتها بقيمة ٨٣٩ مليون فقط؛ ويمكن تقدير العجز في المواد الغذائية على نحو إجمالي بنحو ١٢ في المائة. وفيما يتعلق بالقمح وحده، وهو عنصر مهم، فإن الميزان قد مال إلى واردات إجمالية قدرها ١٥ مليون قنطاراً، أو ما يشكل سُبُع الاستهلاك". ولم يكن هذا بسبب انخفاض غير عادي للمحصول في ذلك العام (٨٧ مليون قنطاراً، بالمقارنة مع متوسط ٨٩,٦ مليون على مدار السنوات العشر السابقة) (٤٥٨).

ثم إن هذا لم يكن شيئاً جديداً. ويكتب أحد المؤرخين فيقول: "إن الأسطورة التي تصور فرنسا على أنها ملازمة لبيتها وراء حدودها الست قد كانت دائماً أسطورة رائفة" (٤٥٩). فالواقع أن فرنسا، في كل فترة في التاريخ الحديث، كان عليها أن

تستورد الحبوب من الخارج. وهذا لا يعني إنكار أن الحبوب الفرنسية كانت ترحل إلى البلدان الأجنبية، في كل عام. لقد كانت بعض الأقاليم تصدر الحبوب بانتظام، كبريتانيا والأونيس ولانجدوك في القرن السادس عشر. وكان يجري تصدير الحبوب من لانجدوك إلى إيطاليا في كل عام، ما لم يكن هناك حصاد سيء بالفعل. وقد اعتادت السفن الصغيرة نقل الحبوب من بريتانيا والأونيس إلى إسبانيا والبرتغال: وكان ثمنها يُدفع في سيفيل بالعملة الفضية، بينما كان يُدفع في لشبونة بالعملة الذهبية. وفي عامي ١٦٦٧ - ١٦٦٨، خلال الحرب مع إسبانيا، كانت فرنسا تمد عدوها سرّاً بالحبوب، "لأن هذه هي السلعة التي تعود [علينا] بالذهب وبالفضة من إسبانيا" (٤٦٠). وفي عام ١٦٨٤، كانت فرنسا في حرب مع إسبانيا مرة أخرى، وفي هذه المرة، كانت السفن الإنجليزية والهولندية هي التي تأخذ شحنات من الحبوب إلى شبه الجزيرة من بوردو (٤٦١).

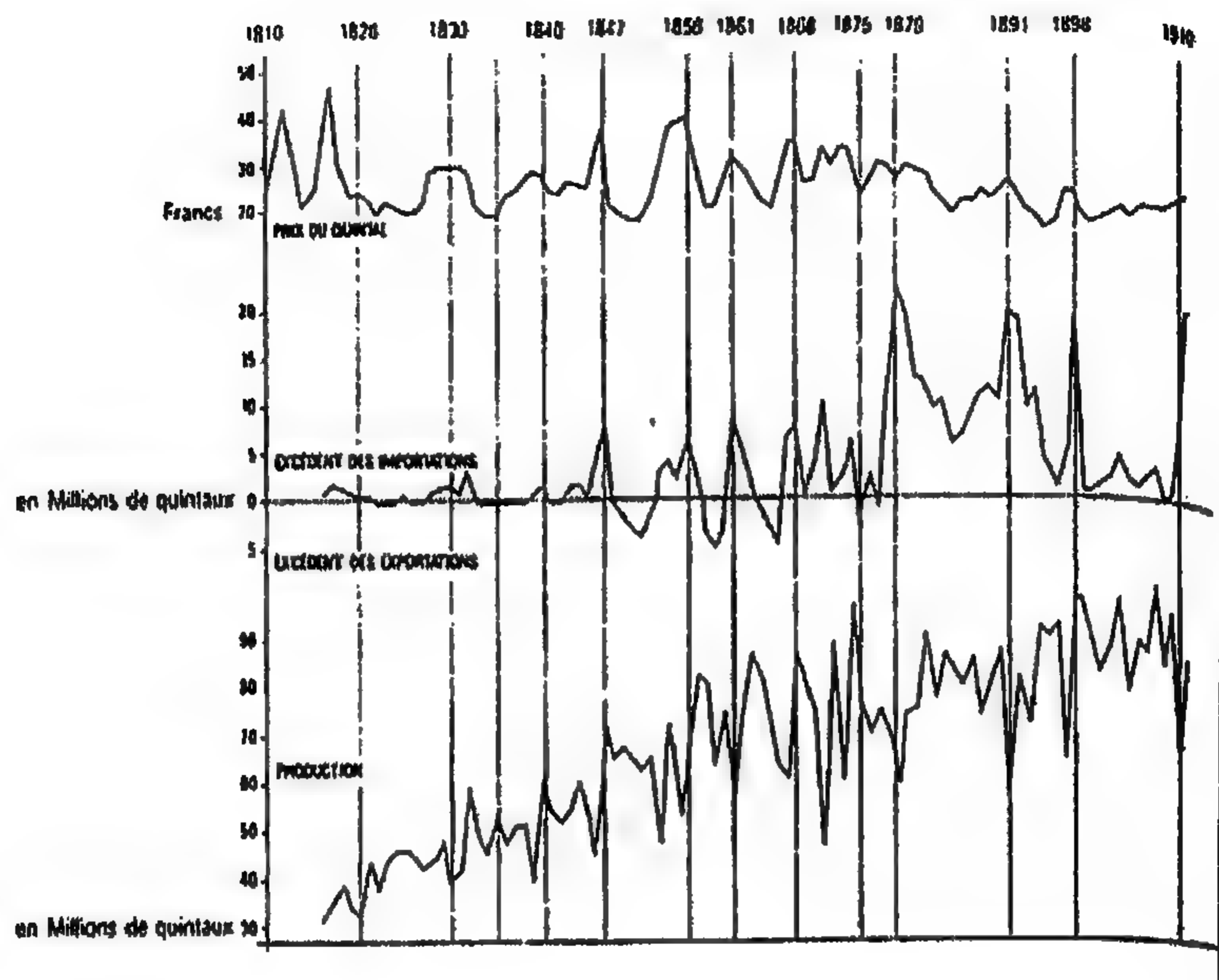
وبوجه عام، لم يكن الميزان التجاري في صالح فرنسا عادةً (انظر الشكل ١٦). ومتى كانت هناك فجوة بين حصادين، ومتى كان هناك نقص، ومتى كانت مؤن باريس من الأغذية تصل إلى مستوى الأزمة، كانت الطلبات تُرسل بصورة منتظمة إلى البلطيق (حيث كانت سوق الحبوب في امستردام قد حلت محل آنفير (انتويرب) في عام ١٥٤٤) (٤٦٢)، أو إلى مارسيليا، التي كانت المؤن تصلها بصورة منتظمة من بلدان شرقي البحر المتوسط وساحل بلاد البربر. وكانت مارسيليا وجنوة آيتين مستطرقتين؛ فمتى كانت أسعار الحبوب ترتفع في مارسيليا، كان تجار جنوة يسحبون الحبوب من مخزوناتهم ويرسلونها إلى الميناء الفرنسي والعكس بالعكس. وفي عدة مناسبات، كانت باريس تحصل على مؤنّها من الحبوب الواردة من بلدان البحر المتوسط، المشحونة إما من جنوة أو المرسلة عبر مارسيليا؛ وغالباً ما كانت تصل في حالة سيئة، وغاصة بالسوس أحياناً.

ويتمثل مصدر آخر للإمداد في إنجلترا، التي كانت تصدر الحبوب جزئياً بسبب نظام إعانات جرى إدخاله في عام ١٦٦٠. ووفقاً لآنج جودار، فحتى عام ١٧٥٥، صدرت إنجلترا إلى فرنسا ٢١ مليون *setiers* من القمح، "كلفت التاج الفرنسي نحو ٢٠٠ مليون *livres tournois* (٤٦٣). (تساوي الـ ٢١ مليون *setiers* ٢٧ مليون قنطاراً، وهو حجم مشير).

ونحو أواخر القرن الثامن عشر، ظهر على المسرح مصدران جديداً قويان

الشكل ١٦

الانتاج والتجارة الخارجية والسعر المتوسط للحبوب في فرنسا من عام ١٨١٠ إلى عام ١٩١١.



المصدر:

Annuaire statistique rétrospectif de L'INSEE, 1966.

للحبوب، الولايات المتحدة وروسيا الجنوبية. وكانت السفن القادمة من فيلادلفيا تحمل القمح وبراميل الدقيق إلى فرنسا منذ وقت مبكر كعام ١٧٣٩ (٤٦٤). وقد بدأ القمح الأوكراني في الوصول إلى مارسيليا نحو هذا الوقت تقريباً، إلا أنه لم يشكل ثورة في تزويد فرنسا أو أوروبا الغربية إلا فيما بعد، خلال أزمة نقص المؤن التي عرفت أوروبا كلها في عام ١٨١٧. وكان هذا القمح رخيصاً أرسلته العناية الإلهية، لكنه كان خطراً. ففي عام ١٨١٩، أدى إلى خراب النشاط الاستثماري للمراكب التي كانت تنقل القمح من بوجونيا أسفل السون والرون. ويقول لنا تقرير معاصر إن "قمح القرم" قد أدى إلى هبوط أسعار الحبوب في فرنسا إلى أقل من ٢٠ فرنكاً للهكتولتر الواحد، وهو مستوى "يتعرض المزارع" تحته "للخسارة" (٤٦٥).

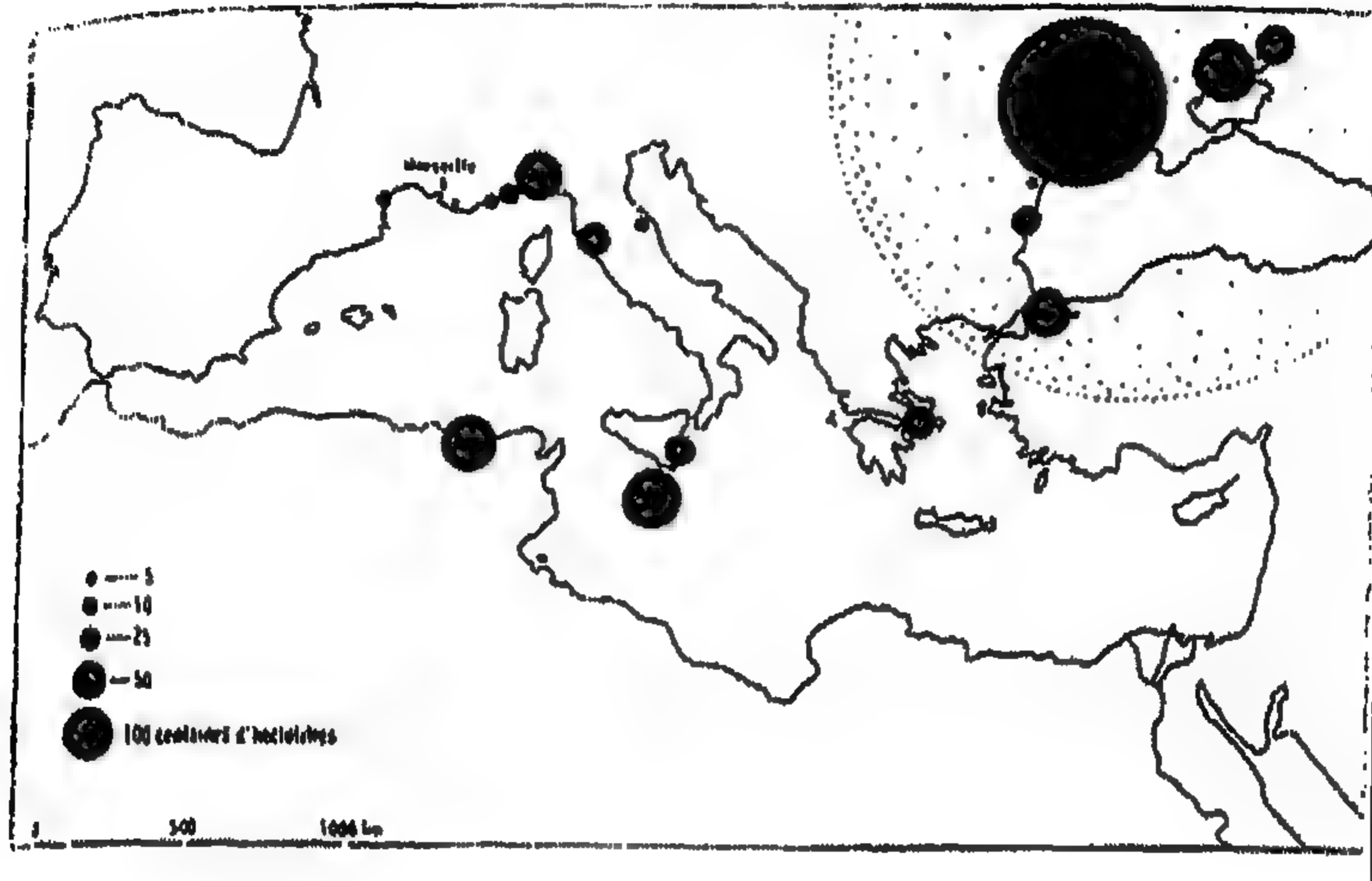
وأمثلة السنوات الصعبة ليست قليلة: ١٦٦٢، ١٦٩٣ - ١٦٩٤، ١٧٠٩ - ١٧١٠، ١٧٤٠، ١٧٨٨ - ١٧٨٩. وفي ٢٤ أبريل/ نيسان ١٧٨٩، يقول شاهد عيان موثوق به: "إن النقص الحالي رهيب، لأن أثره قد ظهر مبكراً، بعد الحصاد مباشرة تقريباً [حصاد عام ١٧٨٨] حيث إن هذا الحصاد كان سيئاً بالفعل... ولأن المضاربين في الحبوب يستفيدون بشكل فاضح من الظروف السيئة لكي يزيدوا من الشقاء العام؛ وأخيراً، لأن الجزء الأكثر فقراً في الأمة قد وصل الآن إلى أعماق اليأس، في جميع مقاطعات المملكة تقريباً. إنني أحياناً قرب مدينة [الينسون] حيث شهدت في الأسبوع الماضي مشهداً دائماً: فالفقراء قد قُتلوا على أيدي الجنود الذين أرسلوا لقمعهم. آه يا سيدي المونسنيور، ما أفظع ذبح أولئك الذين يصرخون جوعاً ومن المؤكد أن الحصاد القادم سوف يكون أسوأ من الحصاد الأخير" (٤٦٦).

ولا شك أن نقص الخبز قد ألقى بظله على الأحداث المبكرة للثورة. ويقول لنا ريمون لوبون في عام ١٧٩٢ (٤٦٧) إنه قد "جرى إنفاق أكثر من ٧٥ مليون [livres] [في عامي ١٧٨٩ و ١٧٩٠] على شراء حبوب ودقيق من الخارج لمساعدة عدة أقاليم فرنسية، خاصة باريس [إلى درجة أن معدل التبادل الفرنسي مع لندن قد تأثر بذلك] وهو ما يثبت أن هذه السلعة ليست متوفرة بشكل منتظم في فرنسا، كما رعم البعض".

وفي هذه الظروف، فإن الشيء الغريب هو أنه دائماً ما يظهر أشخاص (بينهم بواجيلير وكينيه) مؤيدون لتصدير الحبوب من فرنسا، بدعوى وجود فائض. فمن الواضح تماماً أنه لم يكن هناك فائض. ففرنسا برمتها (مع أن هذه مجرد وحدة مفهومية؛ فلن توجد "سوق قومية" جديدة بهذه التسمية قبل انتشار السكك الحديدية)

الشكل ١٧

شحنات الحبوب الواصلة إلى مارسيليا في ١٥ نوفمبر / تشرين الثاني ١٨٤٥.



أماكن المنشأ والأهمية النسبية: المنطقة المنقطة تشير إلى الحبوب المستوردة المعزولة في الحجر الصحي.

المصدر:

A. N.

كان عليها، لمجرد إطعام سكانها، أن تعوض عن عجز متكرر، وشبه منتظم، في انتاج الحبوب. ولم يكن بالإمكان عمل ذلك - حيث إن كل شيء لابد من دفع ثمنه في نهاية الأمر - إلا بفضل تصدير الفائض من الأنبذة والمنتجات الصناعية، دون حساب الدخل الناجم عن الشحن والتجارة - أي، باختصار، باستخدام تلك القطاعات من الميزان التجاري التي يوجد فائض فيها.

إلا أننا لا يجب أن نبالغ من شأن العجز الذي، بالرغم من وضوحه، لم يكن ضخماً إذا ما وضعناه في السياق المناسب، أي سياق إجمالي الاستهلاك.

ففي المقام الأول، كان استيراد الحبوب مقتصراً بالدرجة الأولى على باريس والأقاليم الساحلية: فالنقاط المحورية لتجارة الحبوب الواردة كانت تتمثل في دنكرك ورووان ونانت ومارسيليا، وكذلك، من الناحية العملية، كل ميناء قادر على أن يتعامل عند الضرورة مع "الحبوب المحمولة بحراً"، بناء على طلب محلي، بما في ذلك الموانئ الأصغر. وفي أبريل/ نيسان ١٦٨٣ مثلاً، تفيدنا رسالة بأنه قد "وصلت كمية كبيرة من الجاودار من دانزيج إلى سابل [دولون] ونانت، حيث جرى توزيعها عبر كل أرجاء بواتو، إنطلاقاً منهما" (٤٦٨). وفي يناير/ كانون الثاني ١٧٠١، وصلت إلى سان مارتان دو زيه، سفينة إنجليزية صغيرة وثلاث سفن هولندية، محملة بالقمح وبالجاودار وبالشوفان، "وقد جعلتنا نركن إلى أمل أن عدة سفن أخرى بسبيلها إلى الوصول" (٤٦٩). وكانت الحبوب الأجنبية الواردة عن طريق البحر تصعد الممرات المائية الكبرى: السين إلى باريس، واللوار إلى أورليان؛ والرون إلى ليون.

وقد قَدَّرَ تورجو أنه في أيامه، وصل الحجم الإجمالي لتجارة الحبوب المحمولة بحراً في أوروبا إلى ٥ مليون قنطار. وقد حصلت فرنسا وحدها على جانب من هذا الإجمالي (ربما ٢,٥ مليون، أو نصف الرقم المزعوم)، وهو ما يمثل نسبة ٥ في المائة من الاستهلاك الفرنسي السنوي، والذي وصل إلى نحو ٥٠ مليون قنطاراً (٤٧٠). ونسبة الـ ١٢ في المائة بالنسبة لعام ١٩١٣ والتي لاحظها الفريد سوفي إنما توحى بنسبة أعلى [في الاستهلاك الفرنسي]. وإذا أمكنت الثقة بهذه الأرقام، فإن المشكلة تكون قد أصبحت أسوأ. وعلى هذا المدى الزمني الطويل، لا يجب أن نُصدر حكماً استرجاعياً بالغ القسوة على ملكية النظام القديم. فغالباً ما بذلت أقصى جهدها، ولا تجب إدانتها استناداً إلى الأسطورة المتواصلة عن حلف المجاعة. وهل يمكن حتى لومها على أنها قد عملت بنشاط بالغ على حظر تصدير الحبوب وترك الباب مفتوحاً أمام دخول

الحنطة الأجنبية؟ وهل كان مسلك عهد عودة الملكية وعهد ملكية يوليو/ تموز أفضل عبر قانون عام ١٨١٩ حول السلم المتحرك وقانون عام ١٨٣٢ حول التعريفة الجمركية؟ ألم يسهم هذان القانونان في الإبقاء على ارتفاع تكاليف المعيشة ارتفاعاً فادحاً جداً بالفعل كما توحى بذلك سلسلة من القلاقل، والاضطرابات المتعلقة بالحبوب؟

ثم إننا لا يجب أن ننسى أن السلع الأجنبية كانت تشق طريقها بسهولة تامة عبر الحدود التي كانت في أواخر القرن الثامن عشر أبعد ما تكون عن الحراسة المحكمة، أكان ذلك في فرنسا أم في بقية أوروبا. لقد كان هناك دخول وخروج متواصلان. فهل كان بالإمكان على أية حال مراقبة تجارة الحبوب، الموزعة على آلاف من الصفقات الصغيرة، بحيث إن صغار التجار هم وحدهم الذين غالباً ما يمكن رصدتهم؟ وقد كتب مابلي: "إن تجارة الحبوب [الفرنسية] أغلى من البيرو" (٤٧٢). لكنها كانت تجارة مبعثرة إلى أبعد حد. والحال أن بواجيلير، الذي كان يريد تأمين الحرية لتصدير الحبوب، وهي قضية أيدها كبار ملاك الأرض، قد زعم أن الاختلالات في الإمدادات يسهل علاجها (كتب يقول إنه في عام ١٦٧٩ لم يتطلب الأمر غير استيراد ما بين ٢٥,٠٠٠ و ٣٠,٠٠٠ muids من الحبوب الأجنبية حتى يتسنى تسوية أزمة حصاد سيئة سوء أزمة ١٦٩٣ - ١٦٩٤) (٤٧٣). فهل كان محقاً في هذا الزعم؟ نعم ولا. إننا لا يجب أن نصور العجز في الحبوب تصويراً درامياً مسرفاً - كما أنه لا يجب التهوين من شأنه.

بسبب مشكلات المواصلات، اجتمعت الاختلالات والاضطرابات داخل فرنسا مع مشكلة الصادرات، الأمر الذي أدى إلى خلق تناقضات وحالات نقص في المؤن ومظاهر قلق مزعجة. فمن الممكن أن تفلت مقاطعة في أحد الأعوام من المحن العامة - كما فعلت بريطانيا في عامي ١٧٠٩ - ١٧١٠ - لكنها كانت ترضخ لهذه المحن في العام التالي. ولذا فمن الصعب أن نأخذ مأخذ الجد حكم م. دو لامار الاسترجاعي في كتابه **Traité de police** (١٧١٠) والذي يذهب إلى أنه على مدار ثمانية أعوام متصلة، بين عامي ١٦٨٤ و ١٦٩٢، تمتعت فرنسا كلها بحصادات جيدة (٤٧٤). وما نعرفه بالفعل هو أنه عندما سمحت الحكومة الملكية، عبر مرسومي عامي ١٧٦٣ و ١٧٦٤، بتصدير الحبوب، شريطة ألا يكون سعر القنطار أكثر من ١٢ livres، كانت النتيجة فوضى غير متوقعة، مع مضاربة متناقضة وارتفاع عام في الأسعار، وقد جرى استطلاع مسهب لآراء الأمناء، في محاولة لفهم أسباب ما حدث. وقد مالت جميع إجاباتهم في اتجاه واحد: فمشكلة الحبوب، في رأيهم، هي مشكلة محلية بالدرجة

الأولى، وذلك بسبب التباينات غير المعقولة أحياناً بين الأسعار في المقاطعات المختلفة، بما في ذلك المقاطعات المتجاورة نفسها. إن المسافات قد قسمت ومزقت فرنسا، الأمر الذي جعل الحياة صعبة.

وكيف كان يمكن للأمر أن يكون على خلاف ذلك؟ في الأيام الأولى للثورة، ذهبت التقديرات إلى أنه من بين المقاطعات (أو بالأحرى الـ *généralités*) الـ ٣٢، كانت ١٢ مقاطعة في عجز منتظم وكانت ١٠ مقاطعات في توازن وكانت ١٠ مقاطعات أخرى تتمتع بفوائض. لكن هذه التباينات لم تؤد إلى موازنة أحدها الآخر، حيث إن النقل كان بطيئاً وباهظ التكاليف وعديم الكفاءة.

وقد زادت الحرب من حدة المصاعب العادية. فالحرب على الحدود أو وراءها كانت تعني إرسال إمدادات إلى مسافات بعيدة، بدرجة غير معقولة أحياناً. والحال أن المصادرات والاستيلاءات التي كان يقوم بها المستولون عن توفير المؤن للجيش، والذين مُنحوا أو انتزعوا الحق في التصرف بحسب ما يريدون، قد أدت إلى إرباك قنوات الإمداد العادية. ومن ثم فقد كان الأمناء يعترضون مراراً على الأوامر الصادرة إليهم. وعندما طلبت الحكومة في أغسطس/ آب ١٧٠٩ من *généralité* سواسون "جباية عشرة آلاف ركية من دقيق الـ *méteil* أو الشعير، رد الأمين لو فيفر دورمسون في السادس والعشرين من ذلك الشهر بأن هذا سوف يكون متعذراً، لأن "حصاد الشعير ما يزال في بدايته ولن يكتمل إلا في أواخر سبتمبر/ أيلول" (٤٧٥)، ومن ثم فلن تكون الزكائب جاهزة قبل نهاية أكتوبر/ تشرين الأول. وأياً كان الأمر فقد لا يتم الوصول إلى رقم العشرة آلاف ركية: "هذا الإقليم، كقاعدة، يكاد لا ينتج شعيراً بالمرة: إن مزارعين قلائل هم الذين زرعه، ثم إنهم قد زرعه في الوديان فقط، حيث إن هذا النوع من الحبوب لا يُزرع في أفضل الأراضي... وعلاوة على ذلك، فإن زراعة الأرض في منطقتي قد ارتبكت بشكل شبه متواصل من جراء القوافل التي خضعت لها على مدار هذه الشهور الأربعة الأخيرة". وهو يعني أن تجنيد الحكومة للفلاحين كناقلين قد منعهم من فلاحه الأرض. ثم اقترح دورمسون بدلاً من ذلك إرسال "شوفان غير مطحون أو دقيق شوفان، أو أي حبوب أقل شأنًا يمكن استخدامها في صنع الخبز" - وهو اقتراح يبدو أنه حار القبول، وذلك لأن يداً أخرى قد كتبت على هامش رسالته كلمة *bon* (والتي تعني استحسان الاقتراح والموافقة عليه). وإذا كانت الحكومة قد رضخت لحجج الأمين، فما ذلك إلا لأنه لم يكن هناك من مجال رحب للاختيار. لقد

كانت المؤن لازمة للجنود على الجبهة: وقد حدث هذا كله قبل مجرد أسبوعين من معركة مالبلاكه (١١ سبتمبر/ أيلول ١٧٠٩)، وهي مذبحه رهيبة، يجب اعتبارها هزيمة، لكنها قد سدت مع ذلك الطريق في وجه الغازي على الحدود الشمالية التي حصنها فوبان.

لكن الحرب كانت تعني أيضاً تحركات كثيرة للجنود جيئة وذهاباً. وبعد يومين من إرسال الرسالة التي أسلفنا الاستشهاد بها، هبطت "فلول القوات القادمة من تورنيه" على الريف المحيط بلاون ونهبت "الخضروات وبساتين الفاكهة، لأنها لم تكن قد حصلت على رواتبها. وكان أهل المدينة قد سمحوا للجنود بالحصول على الخبز، لكن الجنود وسياس الخيل لم يكتفوا بذلك" (٤٧٦).

وحتى في أماكن بعيدة جداً عن مسرح العمليات (حيث يحدث كل شيء تقريباً)، وحتى عند انتهاء القتال، كانت القوات تشكل مصدر إزعاج وعذاب دائمين للمدينة وللريف على حد سواء، حيث إنها كانت تتحرك في مختلف أرجاء البلد وعند نهاية كل عام كانت تحتل الملاذات الشتوية. وسواء أكان الجندي مقيماً بشكل دائم أم مؤقت، فقد كان يسكن مع المدنيين الملزمين بإطعامه - وهو نظام يعرف بال- *étape* وبـ *ustensile* (٤٧٧). وكان التعويض عن ذلك يحدث فيما بعد، ولكن بعد شيء من التأخير، وعن طريق وسطاء كانوا يستأثرون لأنفسهم بنسبة مئوية من التعويض. وفي عام ١٦٨٢، كانت قوات كثيرة قد مرت بمدن بورج - آن - برس وكولوني وفيلار بحيث إن المقيمين فيها "قرروا هجر بيوتهم إذ لم يعد بوسعهم تحمل عبء إيواء الجنود" (٤٧٨). ثم حدث ما هو أسوأ من ذلك في عام ١٦٩٤: فيما أن الحصاد كان كارثياً في ذلك العام، فإن برس وبوجي قد أصيبتا بالمجاعة من جراء "مرور أكثر من ٢٧,٠٠٠ جندي قضوا [مجرد] خمس ليالٍ في إقليم بوجي". وكان هذا يحدث قبل وقت طويل من حروب لويس الرابع عشر: ففي أغسطس/ آب ١٦٢٥ في سانتونج، "ألحق فوجان أو ثلاثة أفواج في خدمة الملك ضرراً يفوق الضرر المترتب على البرق والطاعون والمجاعة معاً" (٤٧٩).

كما كانت الحرب تعني زيادة الضرائب واختزال المساعدات الممنوحة من جانب الدولة والتجنيد الإجباري في الجيش. ووفقاً لبوتيه دو لا إيستروا في عام ١٧١٦، فإنه إذا كان الحصاد "أقل وفرة مما في الماضي" خلال حرب الخلافة الإسبانية، من عام ١٧٠١ إلى عامي ١٧١٣ - ١٧١٤، فإن الحرب نفسها هي التي يجب أن تُلام على

ذلك، "حيث إنها قد استنزفت الريف وحرمته من الرجال، دون أن تترك فيه عدداً كافياً منهم لفلاحة الأرض" (٤٨٠).

وقد تلاقت جميع هذه المشاق لكي تزيد من هشاشة اقتصاد قائم على الزراعة. وهذه الهشاشة هي التي يشجبها فريدريش لوتج، عندما يقول إن أي إقليم، بوجه عام، معتمد أساساً على الانتاج الزراعي والحرفي، سوف يعجز عن إطعام سكانه بشكل مناسب، بمجرد تخطي عتبة سكانية معينة. فهل هذا هو التفسير الذي نبحث عنه؟ هل كانت فرنسا مكتظة بالسكان؟ إن كان الأمر كذلك، فلا شك أن آرثر يونج كان محقاً عندما قال عن السكان الفرنسيين عشية الثورة إنهم "يضمون ستة ملايين نسمة زائدة" (٤٨١). ودائماً ما أشار جان فوراستيه في هذا الصدد، بشكل مشروع إلى حد ما، إلى أن انتاجية الفرد من القوة العاملة كانت منخفضة. وفي عام ١٧٠٠، كان عمل عشرة من الفلاحين القادرين على العمل لا يعيل غير ١٧ شخصاً، بمن فيهم هم أنفسهم (٤٨٢).

وهذا كله يساعد على توضيح أنه حتى عندما تكون فرنسا قادرة على إطعام سكانها، فإنها ليست قادرة على إطعامهم بشكل جيد. وفي عام ١٧٠٠ (بالفرنكات الثابتة في عام ١٩٤٩) كان الاستهلاك الإجمالي للفرد يساوي ٥٠,٠٠٠ فرنك وفي عام ١٩٧٢، كان يساوي ٤٧٦,٠٠٠. وسعيًا إلى زيادة توضيح الفرق، يضيف جان فوراستيه: "إن العامل الأدنى أجراً في عام ١٧٠٠ كان يأكل من الخبز ما يساوي ثمانية أضعاف ما يأكله نظيره في عام ١٩٧٦؛ وهذا لأن أي غذاء آخر كان خارج إمكانات جيبه" (٤٨٣).

حالات الندرة، نقص المؤن، المجاعات، القلاقل المتصلة بالحبوب، التمردات

على مدار قرون متصلة، عانت غالبية الشعب الفرنسي العظمى من حالات النقص المثيرة هذه، وعاشت في قلق متصل، ومن حين إلى آخر لجأت إلى التمرد. وتكرر في الوثائق خمسة مصطلحات: الندرة، النقص الشديد للمؤن (*disette*)، المجاعة، القلاقل المتصلة بالحبوب، التمردات. وكلمة الندرة، الأقل خطورة، هي الأقل ظهوراً؛ في حين أن كلمة الـ *disette* وكلمة المجاعة *famine* يتكرر ظهورهما كثيراً؛ والواقع أن ما يفصل إحداهما عن الأخرى كان مجرد خطوة واحدة: وتشير الوثائق إلى النقص العظيم (*une grande disette*)، أو إلى "نقص من المحتمل أن يؤدي إلى مجاعة".

إلا أنه كانت هناك هيراركية للمصاعب، كما كان هناك اختلاف بين القلاقل المتصلة بالحبوب - وهي أحداث قصيرة العمر قد تستمر يوماً أو ساعات قليلة، على طريق رئيسي أو ضفة نهر أو في ساحة سوق - والهبة أو التمرد الفلاحي الشعبي الذي قد يدوم أسابيع وشهوراً في مجال مكاني واسع.

لكن الندرة والنقص والمجاعة والقلاقل والتمرد كانت في الواقع مرتبطة فيما بينها ارتباطاً وثيقاً. فالقلاقل كانت مجرد تعبير عن قلق عميق ودلالة على أن الحياة في فرنسا كانت متواصلة الاحتدام من جراء النقص المأساوي في الانتاج الزراعي. أقول المأساوي لأن الشواهد غالباً ما تبعث على الحزن: في أعوام ١٦٦١ - ١٦٦٢ - ١٦٩٢ - ١٦٩٣ و ١٧٠٩ الرهبة، على سبيل المثال. وفي ٢٦ يناير/ كانون الثاني ١٧٣٩، كتب المركز دارجنسون في مذكراته، دون أدنى تردد أن "الناس في المقاطعات يموتون أو يأكلون العشب" (٤٨٤). وفي عام ١٦٥٢، يصف شهود العيان "أهل اللورين والمناطق المحيطة الذين يأكلون العشب في الحقول كالماشية". وفي بورجونيا، في عام ١٦٦٢، كان "ثلث السكان، بمن في ذلك سكان المدن الجديدة"، مدفوعين إلى فعل الشيء نفسه وكان "عديدون يأكلون اللحم البشري". وفي عام ١٦٩٤، قرب مولان كان الناس "يقتاتون على العشب كالبهائم" (٤٨٥). وبما أن المدن كانت في مأمن نسبياً وكانت تحصل على المساعدة، فإن الفلاحين الذين حرّمهم سكان المدن من كل شيء قد تدفقوا على المدن وماتوا في الشوارع (حدث الشيء نفسه في كل أوروبا، ففي البندقية، جاء الفلاحون من البر لكي يموتوا على الجسور وضفاف القنوات). وفي ٢ مايو/ آيار ١٦٩٤، ذكر أمين ليون أن "النقص في المؤن يزداد حرجاً بحيث إن مدينة ليون قد غرقت في طوفان من الفلاحين الذين استولوا على كل ما هناك من خبز، بالرغم من جميع الاحتياطات؛ ولكي ينجحوا في ذلك، كانوا يلقونه ليلاً وراء أسوار المدينة، وقد صادرنا جانباً منه كان يجري نقله في براميل كما لو كان نبيذاً" (٤٨٦).

وكان ديماريه دو فوبور، أمين أوفرنيا، قد عاد لتوه من **élections** موريك وأوريك في ٢٠ يونيو/ حزيران ١٦٩١: "لقد عانت الأخيرة معاناة قاسية خلال الشهرين إلى الشهور الستة الأخيرة [الفاصل بين حصاد وآخر] حيث إن الفلاحين قد استهلكوا جميع الحبوب والمواد الغذائية التي كانوا قد قاموا بتخزينها من العام الماضي". وقد جرى توزيع الخبز "مرة في الأسبوع على جميع الفقراء الذين يظهرون في أربع مدن مختلفة في هذه الـ **élection**. وكان هناك عدد غفير منهم عند التوزيع في أوريك في الثامن

من هذا الشهر بحيث إن أحد عشر شخصاً قد ماتوا في الزحام، بالرغم من حرصنا الشديد على حفظ النظام. وعادة ما يظهر في أيام التوزيع أكثر من ٦٠٠٠ شخص، ويظهر عدد متناسب مع هذا العدد في المدن الأخرى. وتتم التوزيعات في يوم واحد في المدن الأربعة كلها بحيث لا يمكن للفقير الواحد أن يأخذ الخبز من مكانين" (٤٨٧).

وقد قدم الأمين "سببين للحالة المحزنة في هذه الـ *élection* : الحصادات السيئة في العامين السابقين و"الزيادة في الـ *ustensile* في السنة الماضية، إلى مستوى ٦٦٦,٠٠٠ *livres* بالنسبة لأوفرنيا ككل، وهو مبلغ كثير إلى حد ما بالنسبة لهذه المقاطعة" (٤٨٨).

فما هي الأصوات الأخرى التي يجب أن نستمع إليها؟ ربما قس أبرشية تول، في ١١ ديسمبر/ كانون الأول ١٦٩٢؟ لقد كانت هذه المدينة الصغيرة واحداً من جيوب الفقر الدائمة في *généralité* ليموج. ويكتب الأب ميلون فيقول: "لا توجد ست عائلات داخل مدى عشرة فراسخ تملك خبزاً تحيا عليه، وقد استهلكت كل ما بحوزتها من البنجر ولا تملك طعاماً آخر، حيث إن الصقيع قد أجهز على كل شيء. وما لم تجر إغاثة المقاطعة بسرعة، فإن ثلثي الناس سوف يهلكون" - وهذه مبالغة واضحة، لكن مهمته كانت تتمثل في استدراك حنان ذوي المقامات السامية (٤٨٩).

ويقول لنا المؤرخون إن فرنسا شهدت ١٣ مجاعة على المستوى القومي في القرن السادس عشر؛ و١١ في القرن السابع عشر و١٦ في القرن الثامن عشر (٤٩٠). وحتى لو افترضنا أن هذه القائمة كاملة ودقيقة (وهو ما أشك فيه)، فإنها لا تتحدث عن المجاعات المحلية، مع أن هذه كانت جد متكررة، حيث كانت تحدث كل سنة تقريباً في مكان أو آخر. ولا يمكن أن يقال إن الندرة والمجاعة كانتا في القرن التاسع عشر نفسه حالتين غير معروفتين بعد. ففي عام ١٨١٢، انقسمت فرنسا فريقين من جراء "نقص رهيب في المواد الغذائية" (٤٩١)؛ وفي عامي ١٨١٦ - ١٨١٧، اجتاحتها مجاعة سرعان ما انتشرت في جميع أرجاء البلد؛ وفي عام ١٨١٩، جرى إدخال السلم المتحرك لتنظيم الواردات؛ وكانت هناك سلسلة من الحصادات السيئة بين عامي ١٨٢٠ و ١٨٣٠ وفي عام ١٨٣٧، ثم في أعوام ١٨٤٦ - ١٨٤٨. وقد أدى الحصاد السيء الأخير إلى تفجير أزمة تشبه أزمات عهد النظام القديم، وهي أزمة ريفية الأصل، أسهمت في سقوط ملكية يوليو/ تموز. وكان على السلطات أن تقبل خفض التعريفة الجمركية على القمح الروسي الوارد إلى فرنسا، و"المستورد عبر مارسيليا وطولون

والمحمول على نحو خمسين سفينة بخارية تصعد نهر الرون" (٤٩٢). إلا أنه بعد حصاد القمح والبطاطس الهزيل للغاية في عام ١٨٥٣، لم يكن بالإمكان الاعتماد على مصدر الإمدادات هذا، وذلك بسبب حرب القرم التي أوقفت الشحنات من أوديسا بين عامي ١٨٥٤ و ١٨٥٦. وعلى مدار ثلاث سنوات كانت الدولة مرغمة على التدخل بنشاط وكان على البارون هوسمان في باريس أن ينظم "صندوقاً للمخابز" سعياً إلى تجنب أزمة غذاء أخرى" (٤٩٣).

الانتفاضات الفلاحية والتمردات المتصلة بالحبوب

أدت تقلبات حصادات الحبوب إلى إثارة العالم الفلاحي بشكل دائم. فالاضطرابات تنشب فجأة ثم تنتهي فجأة مرة أخرى. تلك كانت الحالة حتى في الماضي البعيد: إن jacquerie عام ١٣٥٦ قد بدأت في ٢٨ مايو/ أيار من ذلك العام وانتهت في ١٠ يونيو/ حزيران، بعد قمع لا يرحم أنزله بها شارل الرديء (٤٩٤). لقد جرى ذبح عشرات الآلاف من الفلاحين. وهذا المدى الزمني القصير والانهيال في وجه القمع كان مميزاً للانتفاضات الكبرى في بلدان أخرى أيضاً: تمرد الفلاحين الإنجليز في عام ١٣٨١، وحرب الفلاحين في ألمانيا في عام ١٥٢٥. وقد أدى كل تمرد فلاحى إلى مباغلة النظام الاجتماعي، مستفيداً من طاريء ما أو تراخ للانتباه من جانب السلطات لاحتلال الساحة، لكنه عادة ما كان ينتهي إلى العجز عن السيطرة عليها أو التثبيت بها. وكان القمع يتمتع بحيارته لتفوق القوة المسلحة التقني الذي لا يرحم.

وهكذا فقد اتبعت الانتفاضات الشعبية نموذجاً مألوفاً، متكرراً. على أن طابعها كان يتغير في فرنسا، بعد ثمانينيات القرن السابع عشر بوجه عام، في المرحلة الأخيرة من عهد لويس الرابع عشر. وقبل هذا العقد، كانت الاضطرابات اجتماعياً لمختلف العناصر: الانفجار العفوي، الفعل السياسي، الاحتجاج على النظام الاجتماعي، التمرد على رفع الضرائب، الغضب الناشيء عن العوز. وقد عبرت عن نفسها في قلاقل واسعة النطاق، كانت تنتشر انتشار النار في الهشيم وكانت موجهة بالدرجة الأولى ضد الضرائب. وعندما هب إقليم الفيغاريس في عام ١٦٧٠، استحضر أغنية قديمة من زمن الفرونديز:

أيها الفلاح، احمل سلاحك

قف في وجه مصاصي الدماء، في وجه الجبابة
يجب العواء في وجه الذئاب
مجرفتك ومعولك ورفشك
سوف تجمع الضريبة هذه المرة (٤٩٥).

وبعد عام ١٦٨٠، غالباً ما كانت الانتفاضات هبات متصلة بالخبز على نحو مباشر، في المدينة أو الريف، حيث كانت تنفجر بشكل متقطع ولا تدوم إلا لوقت قصير - قد يكون يوماً أو يومين أو أسبوعاً على الأكثر. وكان القمع ينجح في إخمادها بسرعة، حيث كانت الـ *maréchaussée* غير القوية جداً كافية لأداء المهمة. أما الجيش فقد كان يكتفي بظهور رمزي وقد ضاعف عدد الداوريات. والحال أن هذا النوع الأحداث من الهبات قد حفزته ارتفاعات أسعار الخبز أو ندرته. وأنا لا أقبل بالكامل دعوى لويز تيلي (١٩٧٢) التي تذهب إلى أن القلاقل المتصلة بالخبز بعد القرن السابع عشر قد مثلت سلسلة من الهجمات السياسية على الحكومة. إنها تكتب فتقول إن: "الصيغة الاقتصادية التبسيطية التي تقول إن نقص المؤن = الجوع = التمرد لا يمكنها تفسير الهبات المتصلة بالخبز في فرنسا بعد القرن السابع عشر. ويجب بالأحرى البحث عن التفسير في سياق سياسي - تطور سياسة الحكومة - وفي التحول طويل الأجل لسوق الحبوب (٤٩٦). ومن المؤكد أن جميع التمردات كانت موجهة ضد النظام السائد، وفي فرنسا كان النظام الملكي قد حل محل السلطات المحلية التي كانت تعالج مسائل الإعاشة. ولذا فقد كانت الحكومة متورطة في الأمر بشكل تلقائي خلال أبسط اضطراب. لكن الفقر ونقص المؤن والخوف من المجاعة يبدو لي أنها كانت أهم الدوافع، وليس المقاصد السياسية.

وما يبدو جديداً بالنسبة لي هو التواتر المتزايد لاضطرابات طفيفة نسبياً وظهورها المتزامن في كل من المدينة والريف. فقبل ذلك كانت المدينة أشبه ما تكون بعالم مستقل، معادٍ للفلاحين بشكل تلقائي. وفي عام ١٦٣٠، اكتفاءً بمثال واحد، تعرضت ديجون لتهديد قصير الأمد من جانب زارع الكرم المجاورين، الذين كانوا قد هبوا احتجاجاً. "إن معظم أفضل العائلات قد نقلت إلى الريف معظم أثاثها وأوراقها وأموالها خوفاً من أن يقوم هؤلاء الغيلان الماجنون في غضبهم العرييد بشن هجوم ثانٍ أكثر دموية من الهجوم الأول" (٤٩٧). لقد جرى إغلاق بوابات المدينة وجرى استنفار

جميع السرايا (ما بين ألفين وثلاثة آلاف رجل) حتى يتسنى في النهاية القبض على عشرة أو دزينة من المهاجمين. وخوفاً من سعي زارعين آخرين للكرم إلى إنقاذهم، جرت مضاعفة داوريات الحراسة الليلية، كما جرى استنفار جميع رجال الكنيسة، أكانوا من رجال الدين أم من العلمانيين.

التمردات قبل عام ١٦٨٠

فيما يتصل بالفترة السابقة على عام ١٦٨٠، لن أرجع إلا إلى الأعوام الأخيرة للقرن السادس عشر، عندما كانت الانتفاضات الشعبية واسعة رداً على تجاوزات جامعي الضرائب والنهب الذي شهدته حروب الدين وأعمال الوحشية والتعذيب التي اقترفها كل من الجنود والنبلاء الذين اندفعوا مسعورين بالفعل في الريف، أكانوا ملكيين أم من أعضاء العصابة. وعندما انقلب الموقف، وازن عنفهم عنفاً وحشي من جانب الفلاحين. وقد ظهرت روابط دفاع ذاتي فلاحية: فبين عامي ١٨٥٩ (عام معركة أرك) و١٥٩٣ (عام دخول هنري الرابع باريس)، تشكلت روابط الـ **Franc Museaux** والـ **Château - verts** والـ **Lipans**؛ وفيما بعد ظهرت روابط الـ **Tard - venus** والـ **Tard - avisés** والـ **Croquants**. وقد تفشى هذا الاسم الأخير وانتشر في مجمل المنطقة المتمردة التي شملت في النهاية مجمل فرنسا الغربية تقريباً، من البيرش والمارش إلى الليموزان - مركز التمرد - والبيريجور. لقد كانت منطقة لا توجد فيها غير قوات ملكية قليلة، حيث كان جنود الملك منهمكين في غالبيتهم في الخدمة في شمالي وشرقي المملكة.

وقد تجاوز العنف الفلاحي كل ما كان معروفاً من قبل (٤٩٨). إلا أنه في نهاية الأمر لم يكن المتمرّدون (نحو ٥٠,٠٠٠ رجل في الساحة)، بالرغم من تسلحهم ببنادق المسكيت، أنداداً لسلاح الفرسان ولانضباط الوحدات الصغيرة من القوات التي جرى إرسالها لقمعهم. إن تمرد عام ١٥٩٤، الذي بدأ في فبراير/ شباط، قد انتهى في يونيو/ حزيران من ذلك العام، بمجرد توافر الوقت أمام التدابير القمعية، المنظمة من بعيد، لكي تدخل حيز التنفيذ. وفيما بعد، نشبت تمردات مثيرة أخرى ثم انتهت إلى الانهيار: في الكيرسي في عام ١٦٢٤؛ في بواتو وأكيتين وفيفاربه في عام ١٦٣٢؛ في لانجدوك وأكيتين في عام ١٦٣٥؛ في المنطقة الشاسعة الممتدة من وادي الألييه إلى الأطلسي في عام ١٦٣٦؛ عبر مجمل فرنسا الغربية في عام ١٦٤٣؛ عبر مجمل

الجنوب، جنوب خط يمتد من بوردو إلى جرينوبل، في عام ١٦٤٥؛ في الفيغاريه في عام ١٦٧٠؛ في بريتانيا السفلى في عام ١٦٧٥. إن التمرد قد امتد في كل مناسبة على مساحة شاسعة، لكنه لم يدم طويلاً قط (٤٩٩).

لقد استمرت انتفاضة الفيغاريه من مايو/ آيار إلى يوليو/ تموز ١٦٧٠. أما تمرد الـ **Bonnets rouges** (ذوي القبعات الحمراء) في بريتانيا، والذي بدأ في مايو/ آيار ١٦٧٥، فقد انتهى في أغسطس/ آب. وكالعادة، كان القمع مريعاً: لقد تصرف الجنود بأسوأ مما لو كانوا على أرض العدو. وكتبت مدام دوسيفينييه، التي كانت في الموقع بالصدفة: "إن بریتونا التعساء، ما أن رأوا الجنود حتى ألقوا بأنفسهم على الأرض وقالوا **mea culpa**، وهي الكلمات «الفرنسية» الوحيدة التي يعرفونها... ولا نهاية للإعدامات" (٥٠٠).

وفيما بين هاتين الانتفاضتين السافرتين، يجب للمرء أن يأخذ في الحسبان التمردات الكثيرة التي جرى إخمادها وانفجارات اللهب الذي لم ينتشر أو جرى إطفاءه بسرعة، ربما لكي يعاود الانفجار مرة أخرى: إنها تشكل إضافة إلى إجمالي كبير. وقد حسب ايف - ماري بيرسيه ما بين ٤٥٠ و ٥٠٠ "انفجاراً للتمرد" في آكيتين وحدها، بين عامي ١٥٩٠ و ١٧١٥ (٥٠١).

ومنذ ظهور الطبعة الفرنسية لكتاب بوريس بورشنيف الرائد في عام ١٩٦٣ (٥٠٢)، وهناك جدل كبير بين المؤرخين حول أسباب وخصائص هذه التمردات. صراع طبقي، تمرد سياسي، حركة مضادة للضرائب - كل التفسيرات تتضمن قدراً من الحقيقة. وفي مقال حديث (٥٠٣)، يركز أوج نوفو على التمردات نفسها ويحاول إعادة تركيب صورة أيديولوجيتها. وهو يشدد على الوضع الهش الذي وجد الفلاح نفسه فيه: ضريبة جديدة، تشديد إضافي للضغط الضريبي، زيادة في الاستغلال الاجتماعي، انحدار في الاقتصاد، هبوط في أسعار الحبوب - وسرعان ما يجد نفسه وقد سقط في العوز أو حتى التسول. وكان هذا أكثر مما يحتمل. إن التمردات قد حركها البؤس واليأس.

ولعل بوسعها أيضاً أن تقول لنا شيئاً آخر، من توزيعها الجغرافي. فلو نقلنا على خريطة لفرنسا الأقاليم التي ذكر بورشنيف أنها قد اندرجت في تمردات متعاقبة بين عامي ١٦٢٣ و ١٦٤٨ (انظر الشكل ١٦)، فسوف نجد أن معظم التمردات قد حدثت في بعض مناطق الغرب والجنوب. وهكذا نعود عبر طريق آخر إلى هذين الانقسامين الطبيعيين للبلد، حيث يمتد الأول من الشمال إلى الجنوب من مشارف المسيف

الآرموريكي، ويمتد الآخر من الغرب إلى الشرق على طول اللوار. ومن العجيب، بالمناسبة، أن جغرافية التمرد هذه لم تكن، بحسب علمي، موضع اهتمام أكبر، اللهم إلا بشكل عابر، من جانب بيير جوير (٥٠٤).

ومثل هذا التركيز الجغرافي إنما يتطلب تفسيراً: ولكن هل نحن في وضع يسمح لنا بتقديم تفسير؟ إن التوصل إلى تاريخ تبايني لفرنسا يبدو أنه دائماً ما يفلت منا عند جميع منعطفات الماضي الكبرى. فهل بالإمكان إلقاء أي ضوء على المشكلة عبر الإشارة إلى: (١) أن الشمال كان يتمتع باقتصاد معيشة يومية أفضل توازناً؛ (٢) أنه كان تحت سيطرة أكثر إحكاماً من جانب السلطات الملكية لاعتبارات استراتيجية بسبب كونه أقرب إلى باريس؛ (٣) أنه في الشمال، حيث كان النقل أسهل، كان بالإمكان تجهيز القمع بسرعة؛ (٤) أن الاضطرابات المتصلة بالحروب قد وقعت في جميع الأقاليم، ولكن بحدة متفاوتة.

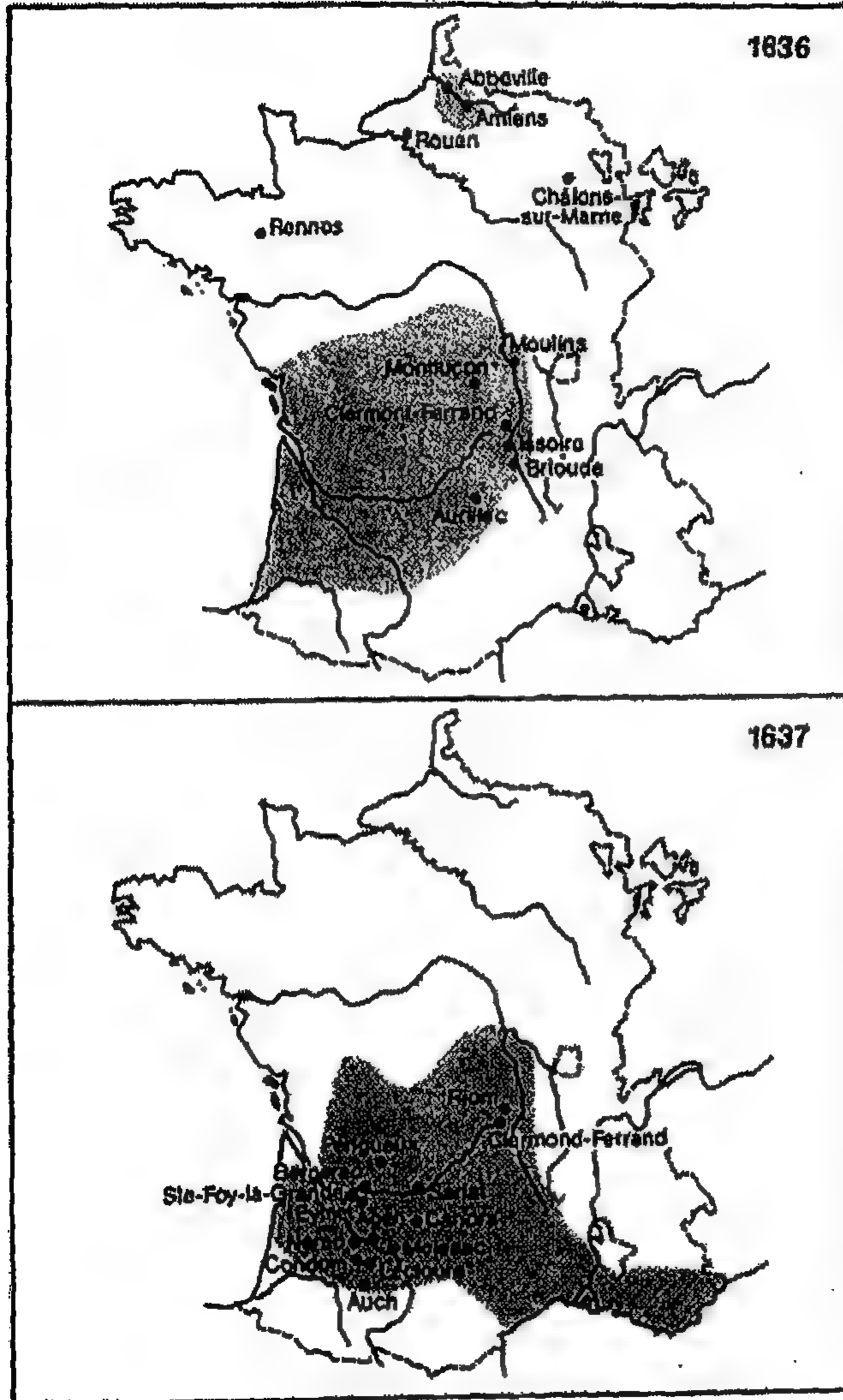
بعد ١٦٨٠

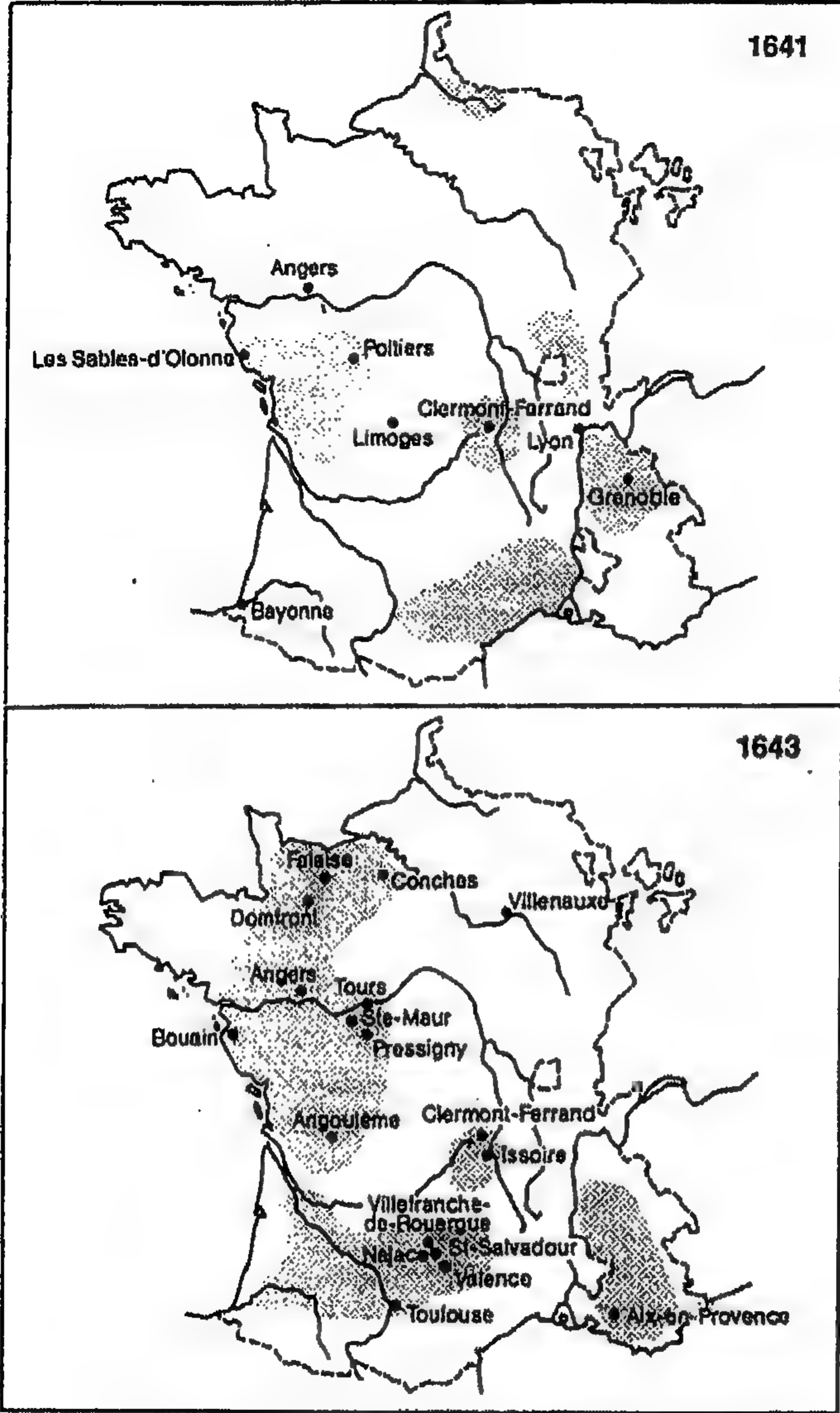
لا جدال في أن هذا العنف منفلت الزمام قد انحسر بعد ثمانينيات القرن السابع عشر، إذا ما نحينا جانباً تمردات الكاريمار المتفاقمة في السيفين (١٧٠٢ - ١٧٠٥)، والتي كان الدين فيها السبب الوحيد تقريباً لانعدام الاستقرار. فلماذا إذاً انحسر العنف بعد هذه السنوات الفاصلة؟ هذا سؤال ليس من السهل الإجابة عنه.

الواقع أن ما حدث هو أن البلد قد خضع لنظام اجتماعي وسياسي، سلطوي من حيث طابعه، لكنه مقبول ومحتمل على أية حال. فهل يمكن تفسير ذلك بالانتقال من الضريبة المباشرة إلى الضريبة غير المباشرة (حيث كان دافع الضرائب أقل استياءً من الأخيرة مما من الأولى)، وهي خطوة بدأت في زمن كولبير؟ أم لعل بالإمكان تفسيره بتقدم مركز الدولة والتي عززت سلطة الملكية وعلمتها كيف تجعل نفسها مطاعة بشكل أفضل؟ أم أنه يرجع إلى أن الكنيسة، بعد ما نعتبره نحن المؤرخين إلغاءً كارثياً لمرسوم نانت (١٦٨٥)، قد تقاربت أخيراً مع الملكية، بعد فترة تردد طويلة؟ إن رجال الدين الذين غالباً ما كانوا معادين للحكومة في زمن الفروند، قد غيروا الآن انحياراتهم.

ويكمن تفسير محتمل أخير في تحسن المستويات المعيشية للناس العاديين، في كل من المدينة والريف. ومن الصعب التأكد من ذلك، إلا أنه في الربع الأخير من القرن السابع عشر على أية حال أصبحت الذرة محصولاً منتظماً في حوض الأكييتين، حيث

الانتفاضات الشعبية في فرنسا في القرن السابع عشر.





من الخرائط الـ ٢٤ في دراسة بوريس بورشنيف لأعوام ١٦٢٦ - ١٦٤٨ ، اخترت أربع خرائط تبين المنطقة الأوسع والأقاليم الأكثر تأثراً بالتمردات.

المصدر:

B. Porchnev, *Les Soulèvements populaires en France 1626 - 1648*, 1963.

امتد من منطقة تولوز ووصل في نهاية المطاف إلى مجمل فرنسا، مما أدى، كما أشرنا بالفعل، إلى وضع حد لمجاعات "عصر الباروك" (٥٠٥). فهل كان ذلك سبباً لتحقيق الهدوء النسبي بعد عام ١٦٨٠؟ إن هذا الهدوء سوف يدوم، على الأقل، حتى "حروب الدقيق" في مايو/ آيار ١٧٧٥، والتي مثلت انفجاراً خطيراً للقلق كان يحمل بالفعل، في نظر بعض المؤرخين، بذور تمرد اجتماعي محتمل (٥٠٦)، واجتاحت باريس وفرساي والريف القريب، على أثر مرسوم تورجو الخاص بحرية تجارة الحبوب (١٧٧٤).

ومع الثورة، انتشرت القلاقل والاضطرابات، دون أن تبلغ على أية حال درجة العنف المعروفة في الماضي. والحال أن اضطرابات صيف وخريف عام ١٧٨٩ قد استفادت من انحلال الدولة والخيالات التي حركها الرعب الكبير. إلا أنه بحلول الخريف، كان الحرس الوطني الذي تشكل في المدن قد بدأ بالفعل في استعادة النظام في الريف المجاور ومن العجيب بما يكفي أن الفلاحين، في بعض الأقاليم، قد واصلوا دفع العُشر حتى ديسمبر/ كانون الأول ١٧٩٠ (٥٠٧).

ويعجب المرء من الطابع المحدود للقلق وللاضطرابات المتصلة بالمواد الغذائية في القرن الثامن عشر. إن تتابع الأحداث واحد دائماً، والأسباب الظاهرة واحدة دائماً، ورد فعل السلطات واحد دائماً. فندرة الحبوب، والارتفاعات الحادة في أسعارها، في الريف ولكن خاصة في ساحات الأسواق في المدن، هي محركات الأحداث. وكان رد فعل الناس عادة أشبه ما يكون بنوع من الحصار - وقف الحبوب المسافرة، أكانت مسافرة بالعربات أم على ظهور الحيوانات أم على متون المراكب، عبر مدينة أو قرية أو عبر الريف المكشوف؛ أو قد تحدث قلاقل من جانب سكان المدن. وعندما ينجح المحتجون، يتم الاستيلاء على الحبوب، وقد تباع بأسعار أقل من الأسعار الجارية، أو قد يتم نهبها ببساطة في بعض الأحيان - إذا لم تصل الـ *maréchaussée* أو القوات في الوقت المناسب.

وفي ٢ مارس/ آذار ١٧٠٩ مثلاً، سوف نجد أن الحبوب المشتراة من اللورين كان قد جرى تخزينها في شاتو بوربون - وهي آنذاك "بورج صغير" في ما أصبح الآن *département* الفوج. والحال أن بعض هذه الحبوب قد جرى "نقلها على ظهور ثمانية وستين بغلاً، كل بغل منها يحمل ركية وزنها ٢٠٠ رطل". وقد سارت في اتجاه ميناء جريه النهري على السون، الذي يبعد مسافة ٦٧ كيلو متراً، حيث كان من

المقرر إنزال الزكائب لترحل على النهر: "إن الغوغاء المحتشدين في بوج بوربون قد دقوا أجراس الاستنفار، وقام عدة رجال ونساء مسلحين بالسكاكين وبالمناجل وبالأسيخ الحديدية بإعطاء إشارة الهجوم، وبالرغم من احتجاجات العمدة الذي جاء مهرولاً، مزقوا جميع الزكائب ونثروا الحبوب في الطرقات. ودون مزيد من التحقيق " اقتيد إلى سجن لانجر " امرأة... ورجل اسمه ألبان، وهو إسكافي، بدا أنه كان الأكثر عنفاً والأنشط في تحريك هذا الشغب " (٥٠٨).

وهذا التقرير لا يختلف كثيراً عن تقرير الأمين فوبور بشأن انتفاضة شعبية في بار - لو - دوك في ١٩ أكتوبر/ تشرين الأول ١٦٩٧: "بما أن بائعي الحنطة في فيتري كانوا قد أرسلوا اثنتي عشر عربة محملة بالحبوب المشتراة من لورين وباروا، فإن ثلاثمائة أو أربعمائة امرأة، زاعمات أن هذه المشتريات تؤدي إلى زيادة سعر الحبوب، وهو صحيح، قد تجمعن وسرقن عدة ركائب ومزقن ركائب أخرى بالسكاكين. وقد وجدت الشرطة بعض المتاعب في استعادة النظام. وقبل ذلك بأيام قليلة، حدثت اضطرابات مماثلة في نانسي، سرعان ما أخمدها الضباط والحامية " (٥٠٩).

وربما جار استبعاد هذه الحوادث باعتبارها تافهة، لولا أن حوادث كهذه، طفيفة، ربما، في حد ذاتها، كانت تتكرر كثيراً جداً. وفي عام ١٧٠٩، وهو عام سيء بشكل خاص، انفجرت القلاقل في جميع أرجاء فرنسا تقريباً: في شالون - سور - مارن (ربما شالون - سور - سون؟) في ١٥ مارس/ آذار (٥١٠)؛ وفي لي - بون - دو - سيه على نهر اللوار، في ١٦ مارس/ آذار، حيث أوقف الجمهور ست مراكب كبيرة تحمل الحبوب وكانت على وشك الإبحار، وأرغموا التجار المذعورين على بيع الحبوب في التو والحال؛ وفي آنجيه في ١٨ مارس/ آذار عندما نهب السكان مستودعات الحبوب والتي تخص بائعي الحنطة والخبارين (٥١١) (لقي عديدون مصرعهم)؛ وفي أورليان في ٤ و١٦ (٥١٢) و٢٧ أبريل/ نيسان (٥١٣). وفي اليوم الأخير، كان يجري إنزال الحبوب المرسلة إلى القوات في الدوفينية البعيدة لكي ترحل على مراكب في نهر اللوار. وكانت الرياح مؤاتية، ثم تجمع حشد لمنع المراكب من المغادرة، "لكن الخوف من الفوجين المرابطين هنا ردع الغوغاء الذين بكوا مع ذلك مر البكاء وهم يرون الحبوب وهي ترحل عن المدينة". وقد وقعت أحداث مماثلة في كولومبييه في أول مايو/ أيار ١٧٠٩ (٥١٤).

وفي ١٦ يوليو/ تموز في مونجان على اللوار، تجمع "الناس كلهم، رجالاً ونساءً،... مسلحين بالأسلحة وبالعصي وبالحجارة" خارج الشاتو لكي يحولوا دون

رحيل الحبوب التي كان قد خزنها المستأجر لأراضي الماريشال دو فيلروا. ولم تتسن استعادة قدر من الهدوء إلا بعد تدخل الأمين والوعد بإبقاء نصف الحبوب في المكان. واقتصرت التدابير الانتقامية على ستة أشهر في الحبس تعرض لها عدد قليل من رعماء الشغب "حتى لا يتزايد استفزاز الغوغاء... المبتلين على نحو موجه فعلاً بالجوع المتواصل" (٥١٥).

لكن مثل هذه الرأفة لم تكن عادية. كتب أمين السوربونيه، مانسار دو ساجون: البارحة (١٥ يونيو/حزيران ١٧٠٩)، "كان على أن أصدر حكماً على ثلاثة من رعماء ناهبي وسارقي الحبوب هؤلاء، الذين كانوا قد احتشدوا في تجمهرات مسلحة. لقد صدر الحكم بإعدامهم. وقد تم إعدام اثنين منهم هنا [في مولان] وقمت بإرسال الثالث إلى مسرح الجريمة لكي أثبت الرعب في صدور أتباعه. وأعتقد أن هذا سوف يكون له أثر إيجابي في المراكز وأن هذا المثل سوف يوقف هذا الاستشراء لأعمال السرقة وقطع الطريق. وما يزال هناك البعض في الزنازين وفي أماكن أخرى سوف أحاكمهم عندما تكون قضايهم جاهزة لسماعها" (٥١٦). والحال أن قضاء النظام القديم لم يكن كقضائنا. لقد سعى إلى جعل المذنبين عبرة بهدف إظهار قوته وعزمه، وذلك حتى لا يضطر إلى الرد بشكل أعنف. لكن صبره كان آخذاً في النفاد بسرعة. ففي أوائل العام نفسه، في مارس/آذار ١٧٠٩، في بيستيفيه، كان قد جرى إرسال وحيدة من سلاح الفرسان لإخماد قلاقل: وقد تم تجنب أسوأ الأمور، لكن درينة من المشتركين في القلاقل اقتيدوا إلى السجن. وكتب أمين أورليان "أعتقد أن من الضروري جعل عدد قليل من الناس عبرة" (٥١٧).

لكن القلاقل كانت تخبو يوماً لتندلع مرة أخرى في اليوم التالي. وبينما كانت مدينة أو مركز ريفي يتجهان إلى الهدوء، كانت القلاقل تظهر في مكان آخر. وكان من شأن كل حصاد سيء أن يحرك التمرد. وفي أغسطس/آب وسبتمبر/أيلول ١٧٧١، كان الناس يوقفون شحنات الحبوب على جميع الطرق. لقد كانت الحبوب جد نادرة والأسعار جد مرتفعة في شوليه بحيث إن تسعة أعشار السكان الـ ٣٠٠٠ قد وجدوا أنفسهم دون خبز فهبوا محتجين: "قالوا بصوت عالٍ إنهم يفضلون الموت شقاً على الموت جوعاً". وكانت الحوادث تقع يومياً. ويكتب المسئول المحلي إلى الأمين فيقول إنها لن تتوقف "ما لم يصل إلى هنا أخيراً قدر من الحبوب" (٥١٨).

وحتى نعيد تركيب السجل الكامل لهذه الحوادث، يجب أن نضيف إلى هذه

التحركات المرئية الاختلاس الأقل ظهوراً ووجود مهربي الملح البوسع (والذين لم يختفوا إلا بعد قيام الجمعية التأسيسية أخيراً بإلغاء ضريبة الملح، الـ **gabelle**، في عام ١٧٩٠)، وكذلك أعمال قطع الطرق الريفية والإضرابات من جانب أعداد متزايدة من الحرفيين في أواخر القرن الثامن عشر. وبالدرجة الأولى، يجب أن نجد مكاناً في الصورة لأنهار أو بالأحرى محيطات المتسولين. وسوف يتعين علينا العودة بعد قليل إلى النظر في هذه الفئة الاجتماعية الضخمة التي سوف يورثها النظام القديم لفرنسا القرن التاسع عشر.

والحال أن جميع القلاقل قد أصبحت أكثر وضوحاً خلال الثورة، ثم هدأت إلى حد ما في ظل الامبراطورية، لكنها اشتعلت من جديد مع الأزمة الغذائية الخطيرة في عام ١٨١٢. والشيء السهم هو أن نرصد، خلال عهد عودة الملكية وملكية يوليو/تموز، بل والامبراطورية الثانية، استمرار هذه القلاقل التي قد تحدث مصحوبة بمباغثة وبعنف مدمر كعواصف البرد. ومقال لويز تيلي برهان مفيد على أن القلاقل المتصلة بالحبوب قد تواصلت وكأن تغيراً لم يحدث، على مدار الشطر الأول من القرن التاسع عشر.

وتساعد الشواهد الوثائقية الدقيقة على الدراسة التفصيلية للتوتر المنتشر الذي اجتاحت فرنسا منذ خريف عام ١٨١٦ إلى صيف عام ١٨١٧ وحصاده السيء (٥١٩). لقد كان حصاد عام ١٨١٦ أدنى من الرقم العادي بنسبة ٥٠٪. والحال أن فرنسا التي أنهكتها الدمارُ وعُبدُ إطعام جيوش الاحتلال الأجنبية في عامي ١٨١٤ و ١٨١٥ قد وجدت نفسها دون أية احتياطات من الحبوب. وكان يتعين طلب حبوب من البلطيق والبحر الأسود، وطلب الدقيق من بلتيمور. لكن العون ما كان بوسع أن يصل إلى فرنسا بين عشية وضحاها وقد تصاعد نفاد الصبر في رومان ومارسيليا.

وسوف يكون من المبالغة القول بأن حالات نقص المؤن في ذلك الزمن كانت "مصطنعة بأكثر مما كانت واقعية"، إلا أن من الصحيح أن القلق والإشاعات والتنبؤات المتشائمة من جانب رأي عامٍ معادٍ قد لعبت دوراً في الذعر الذي اجتاحت المملكة. وكما قال أحد المعاصرين، فإن "النقص الموجود في عقول الناس قد يكون أخطر ضروب النقص" (٥٢٠).

وعلى أية حال، ارتفعت أسعار القمح ارتفاعاً بالغاً، وخلت الأسواق من المخزونات واحتج الفقراء في كل مكان ولجأوا إلى التمرد. ولم يكن بالإمكان استعادة

النظام قبل استخدام القوة والتهديدات ومناشدة الناس بأن يتعقلوا وتوفير شحنات مهمة من الحبوب. وكل تفصيل من تفاصيل هذه القلاقل، المزعجة جداً للسلطات، محفوظ في التقارير الموجودة في الأرشيفات القومية: فهنا نجد الجماهير الغاضبة والحوادث المتكررة في ساحات الأسواق وتحركات القوات واستدعاء الحرس الوطني وقرارات السلطات. والانطباع الذي يتكون لدى المرء هو أنه يرجع إلى خمسين أو مائة سنة في عهد النظام القديم. إننا نجد جميع السيناريوهات نفسها؛ وأفعال المشاركين في القلاقل نفسها، والاحتياطات نفسها التي اتخذتها السلطات (منع مثيري القلاقل من دخول أبراج الأجراس مثلاً، حتى لا يدقوا أجراس الاستنفار)؛ والتأخرات نفسها والحماسة نفسها بل والعجز نفسه من جانب السلطات المحلية، في هذه الحرب محدودة النطاق حيث كان كل يوم يجيء بانفجار جديد للقلاقل.

ومقابل كل حادث واحد في أزمة عام ١٨١٦ وجد طريقه إلى السجلات، يمكننا تخيل مائة حادث أخرى. نحن هنا في تولوز في ١٢ نوفمبر/ تشرين الثاني ١٨١٦: هناك اضطراب كبير، لكن سوق الحنطة تحت حراسة شديدة وقوات النظام تقوم بدوريات في الشوارع. ونترك رواية الحكاية لمدير الشرطة: "فجأة، ظهر حشد غفير وشق طريقه عبر الدروب ثم وصل إلى بوابات السوق وطرح من جديد، بأكثر الأشكال صخباً وعنفاً، المطلب الخاص بتحديد سعر القمح بأربعة وعشرين فرنكاً. وقد وصلت في هذه اللحظة عينها... وكان شاغلي الأول هو توزيع القوات بشكل يساعد على صد الغوغاء الذين كانوا متجهين بسرعة إلى الـ *carreau*، ميدان السوق (٥٢١)، ليس بهدف شراء القمح بأربعة وعشرين فرنكاً، هذه المرة وإنما بهدف نهبه. والحال أن تصميم المكان قد جعل من الصعب للغاية على القوات أن تتحرك بسهولة، حيث إن السوق المغطاة، بصفوف أعمدتها، محاطة بطرقات جد ضيقة ولا يمكن الدفاع عنها إلاً بالاشتباك الجسدي المباشر. ثم إننا قد رغبتنا في استفاد جميع سبل الإقناع قبل إصدار الأمر إلى القوات بإطلاق النار على الحشد. ولذا فقد واجهنا أعظم المخاطر لمحاولة دفع الحشد إلى الإصغاء إلى صوت العقل وصوت مصالح هذا الحشد نفسها، دون أن نبدو مع ذلك وكأننا نرضخ لدعوته إلى الفتنة. وخلال خمس مرات، بدا أن الوحدة التي تحرس المدخل الرئيسي إلى الميدان قد ترنحت تحت هجمات الغوغاء؛ لكنها صمدت خمس مرات من جراء دعمنا لها؛ وأخيراً، بعد ثلاث ساعات من المقاومة، أقدمنا بنجاح على المناورة الجسورة المتمثلة في دفع طابور من جنود سلاح الفرسان

إلى التقدم وقد تمكنوا من تطهير السوق وجميع مداخلها" (٥٢٢). وهكذا ففي نهاية الأمر انتهى الموقف دون مأساة: لم يسقط قتلى بالرصاص ولم يجر اعتقال أحد. لقد دفع الفرسان الراكبون للجياذ الحشد إلى الهرب، وعاد الناس إلى بيوتهم. وعندما نقرأ هذا التقرير وتقارير أخرى مختلفة، فإننا نميل إلى الشعور بشيء من الارتياح. والواقع أنه لم يكن هناك انعدام للتعبير عن التعاطف في الملفات الرسمية. إن نائب مدير شرطة فردان قد كتب إلى وزير الداخلية في ١٥ سبتمبر/ أيلول ١٨١٧: "غالباً ما يتوافر يا سيدي قدر من الحق والحكمة في أحكام الناس" (٥٢٣).

وقد نبداً بتصديق أن القمع الوحشي قد اختفى باختفاء النظام القديم، لولا بعض التقارير الأخرى، خاصة الدراما الاجتماعية التي حدثت في مونتاجري. إذ يبدو من المرجح أن الشغب المتأخر الذي وقع في ٨ يوليو/ تموز ١٨١٧ قد أصاب المدينة الصغيرة بالدعر. ففي القرى المجاورة، جرى دق أجراس الاستنفار وبدأت حشود الفلاحين في التدفق على المدينة، حيث كان الفلاحون مسلحين بالعصي وكانوا يحملون على أكتافهم ركائب فارغة - أي كانوا عازمين تماماً على نهب مستودعات الحبوب، مثلما سبق لهم أن نهبوا بالفعل مركبين محملين بالحبوب على قناة أورليان. لكن السلطات كانت في انتظارهم، وجرى اعتقال وحبس بعض الفلاحين. وقد حاول الحشد، بلا طائل، إطلاق سراحهم، ووصل جنود الفرسان وفرقوا الحشد بسيوفهم. إلا أنه حتى هذه المحاولة لم يكن شيء جد درامي قد حدث (٥٢٤). وقد أدى صوت الصيحات وصرخات النساء إلى تفرق المتظاهرين. وفي نهاية الأمر، انتصر النظام، وكان الليل هادئاً: فقد أمطرت السماء بغزارة. تمرد آخر يمكن أن يعزى إلى البؤس والمجاعة والفشل. يقول شاعر عيان متعاطف: "كيف يمكن للمرء أن يتوقع ألا يمضي الحشد إلى ما مضى إليه بينما الناس محرومون من العمل ومن الخبز ومن المال ولم تعد لديهم أية موارد؟ إن الجوع يقود إلى اليأس، واليأس يغفر كل شيء... إن حشداً مدفوعاً بالجوع لن يصغي لصوت الرب الأب، لو حاول مخاطبته".

والحال أن الدراما قد تحولت تحولاً غير متوقع في اليوم التالي. إن الـ **Cour prévôtale** قد سافرت من أورليان إلى مونتاجري لمحاكمة ٢٥ من المحتجزين. وقد تكشف أن القضاء الرسمي لا يرحم: لقد صدر الحكم بإعدام خمسة أشخاص، من بينهم امرأة حبلى، أو رعمت أنها حبلى، فجرى تخفيف الحكم الصادر ضدها. ثم جرى إعدام المدانين الأربعة في ساحة السوق. ويقول شاهدنا هذا الذي لا نعرف اسمه

وذو المشاعر الإنسانية: " لا أعرف كيف أصف مشاعري. إن قلبي يخفق بقوة وبسرعة على نحو متواصل ".

ومثل هذا القمع الوحشي لم يحل دون وقوع مشكلات أخرى حتى منتصف القرن. وفي وقت متأخر كعام ١٨٥٢ جرى نهب زكائب الحبوب في سانت ايريكس (٥٢٥). فهل كانت الدولة قادرة في الواقع على علاج الموقف؟ لقد تمثلت أسلحتها في القوانين التي فرضت أو ألغت التعريفات الجمركية على واردات الحبوب الأجنبية. وهذه القوانين كانت سيئة السمعة. إن قانوناً منها أجاز في عام ١٨٣٢ وحدد سعر الحبوب المستوردة على الحدود قد اعتبر مسئولاً عن السعر المرتفع للخبز خلال سنوات النقص، بما في ذلك اضطرابات عام ١٨٤٧ مثلاً، والتي كانت خطيرة تماماً في عدة أقاليم. بل إن الاضطرابات في بورانسيه (الأندر) قد أدت إلى ثلاثة أحكام بالإعدام (٥٢٦).

وقبل بناء السكك الحديدية لن تنجح فرنسا الريفية أخيراً في التغلب على العقبات التي منعتها من توفير الخبز اليومي لسكانها وفي التخلص أخيراً من شبح النقص في بلد يبدو ثرياً، أو على أية حال أفضل حالاً من بلدان أخرى كثيرة، وإن لم يكن متحرراً تماماً من الحاجة. وإذا كان علينا أن نختار تاريخاً يرمز إلى هذا التغير الهائل في تاريخ بلدنا، فلن يكون من غير المعقول الإشارة إلى إلغاء السلم المتحرك في عام ١٨٦١ (٥٢٧).

ومازلت أعتقد أن التفسير الاقتصادي هو الأكثر إقناعاً. وأنا أجد شبه تأكيد له في مسلسل الأحداث في لانجدوك وبروفانس. فالأزمات والقلقل المتصلة بالخبز لم تكن غير معروفة هناك بين عامي ١٥٩٥ و ١٧١٥. لكن رينيه بيلورجيه قاطع في رأيه: " لم تحدث أية حروب فلاحية في بروفانس، لم تحدث أية انتفاضة تحشد السكان كلهم، أو حتى مركزاً أو مجموعة من المجتمعات. ولن نجد في أي وقت هنا مثيلاً لـ Croquants، أو لك Va - nu - pieds في نورماندي، أو لك Sabotiers في سولونيه " (٥٢٨). ويكمن أحد الأسباب، ولعله السبب الرئيسي وراء هذا الهدوء النسبي، في أن استيراد الحبوب قد استمر عبر مارسيليا: لقد كانت تباع بأسعار مرتفعة، لكنها حالت دون الندرة والنقص والمجاعة - والذعر الذي رافقها دائماً.

تقدم ملحوظ بالرغم من كل شيء

أدت القلاقل والتمردات والأزمات والاختلالات وحالات نقص المؤن إلى إرباك الحياة الفرنسية على نحو متواصل دون أن تتمكن قط، والحق يقال، من التغلغل في البلد برمته. على أن مثل هذا الانعدام للاستقرار كان إدانة متصلة للاقتصاد الفرنسي منذ مستهل العصر الحديث إلى خمسينيات القرن التاسع عشر على الأقل. إلا أنه مع أن فرنسا الريفية قد عانت، فقد كانت تحرر تقدماً في الوقت نفسه، ولو أن التقدّمات الداخلية لم تكن كافية البتة لتخليصها من عللها. فالتحرر - و، معه، التشوهات والتدهورات الحاسمة - سوف تترتب بالدرجة الأولى على فعل قوى خارجية.

هل بالإمكان تحديد الموقع الزماني للتغيرات؟

أشرت إلى أن أسلوب الحياة القديم قد استمر طالما ظل الشتاء وقت صعب ومشاق، حيث كل سنة تؤدي تقريباً إلى عين المحن السابقة. وفي هذا الصدد، من الصعب تحديد تاريخ لمجيء العصر الجديد، حيث إن الشتاءات القديمة كانت تعني أموراً جد كثيرة: الطقس البارد، الطرق التي يتعذر اجتيازها، القرى المعزولة بالثلج أو بالوحل، صعوبة الوفاء بمتطلبات المعيشة بين حصادين، حيث كان الطعام غير كاف بالنسبة لكل من الأدميين والبهاائم.

وبوسعي أن أقول أيضاً إن الحياة القديمة قد استمرت طالما ظل الخبز هو الغذاء الرئيسي ومن ثم القوة المحركة وراء تحركات الأسعار: وقد ظلت تلك هي الحال حتى عام ١٨٥٦ على الأقل، وهو العام الذي، بمحض الصدفة، أعلنت فيه الأبواق العسكرية عودة القوات من حرب القرم البعيدة ولكن المجيدة (١٨٥٤ - ١٨٥٦).

ومن بين التغيرات الأخرى التي يمكن ذكرها الأفل جد البطيء للحرف، خاصة في الريف؛ أو الانتصار التدريجي للفحم على الفحم النباتي اعتباراً من عام ١٨٤٠ تقريباً (٥٢٩).

ولكن ألا يمكن أن يقال أيضاً إن الأساليب القديمة قد واصلت البقاء، وإن الاكتفاء الذاتي لم يتلاش قط بالفعل طالما ظل الحصان، في المدينة والريف على حد سواء، وسيلة ورمز النشاطات والمواصلات التي من شأنها أن تبدو لنا اليوم بطيئة بشكل ميثوس

منه؟ ففي شمالي وشرقي فرنسا، كانت مهام الحرث والدرس والجني والتخزين تتطلب كلها الجبر من جانب الحيوانات. وعربات "السكك الحديدية" الأولى كانت تسحبها الخيول. وفي باريس، كانت سيارات الأجرة التي تجرها الخيول ما تزال مستخدمة في عام ١٩١٤: فالتاكسيات الجديدة، الشهيرة لدورها في معركة المارن، كانت في أوائل ظهورها. وفي الريف، خاصة في الشمال - الشرقي الذي جثت منه، حيث كان الحصان في وقت من الأوقات علامة على اقتصاد متقدم، سنجد أن الحصان ظل واسع الانتشار. وحتى في عام ١٩٣٩، كان الجيش الفرنسي ما يزال معوقاً من جراء اعتماده على الحصان في النقل: فبطاريات المدافع من عيار ٧٥ م كانت تجرها الخيول، بينما كان الجنود يركبونها في حين كان رجال المدفعية يعتلون صناديق الذخيرة التي تسحبها، كما في عام ١٩١٤.

ومثل هذه البقايا من الماضي إنما تسم بميسمها مسار التاريخ. ولو اقتصر اهتمامنا عليها، فقد نتخيل بسهولة أن الاقتصاد الفلاحي قد دام زمناً طويلاً إلى حد غريب في فرنسا. وأفول هذا الاقتصاد القديم، بأسلوب الحياة التقليدي الذي صاحبه، قد يُنظر إليه على أنه لم يصبح مشكلة خطيرة إلا في التاريخ الفرنسي القريب جداً.

وحول مسائل التطور القريب هذه، هناك مدرستان فكريتان. فبعض المؤرخين ينظرون إلى الماضي بعيون الحاضر، ويخطون إلى الوراء عبر مجرى التاريخ لكي يلتقطوا تلك العلامات من التقدم والتي تشير في اتجاه صاعد إلى التحولات التي تجري الآن تحت أبصارنا. وهناك مؤرخون آخرون، مثلي (بدأتُ كمتخصص في القرن السادس عشر) ينظرون إلى التطور القريب من زاوية القرون السابقة: فهم يميلون إلى رصد علامات البقاء والتشابهات فيما بين الماضي والحاضر، ولا يمكن لشيء أن يزعجهم عن هذه النظرة التي يتمسكون بها بعناد.

والحل الوحيد هو قبول المنظورين معاً والنظر إلى الماضي على أنه ممتد في الحاضر، وذلك مع مواصلة الانتباه للمؤشرات على المستقبل، وفي هذا الصدد، فإن فرنسا في القرن التاسع عشر وأوائل القرن العشرين إنما تعد حقلاً للدراسة معقداً بشكل خاص. ولن أبذل أية محاولة لتحديد نقطة تحولٍ حاسمةٍ ما.

تقدم عام وانتكاساته

تقول لنا الإحصاءات بشكل مؤكد إن التقدم الاقتصادي في فرنسا كان متصلاً وواسعاً

الانتشار منذ مستهل القرن التاسع عشر إلى الحاضر. وما يسمى بالاقتصاد الفلاحي، الذي لا بد أنه قد توقف في وقت ما عن أن يكون اقتصاداً فلاحياً بشكل ناجز، قد تأثر في مجمله بحركة استجمعت قواها بسرعة في الأعوام الثلاثين أو الأربعين التي تلت الحرب الأخيرة، وهي الأعوام التي يشير إليها الاقتصاديون الفرنسيون على أنها الـ **Trente** {الثلاثين} (أو الـ **Quarante** {الأربعين} الـ **Glorieuses** {المجيدة}). وخلال هذه الأعوام، فإن أية انتكاسات أو كوارث أو صعوبات أو مظاهر عجز قد جرى علاجها بشكل منتظم أو تسنى التغلب عليها دائماً. وكان ليونس دو لافيرنيه يقول كلاماً مماثلاً بالفعل في عام ١٨٧٠ (٥٣٠): "لقد تزايد الرخاء العام منذ عام ١٨١٥، إن لم يكن بشكل متواصل فدون انقطاع رئيسي على أية حال وقد سار أحياناً إلى الأمام عبر قفزات وطفرات. وذلك أن التجارة الخارجية قد تضاعفت خمس مرات، وضاعفت الصناعة منتجاتها أربع مرات، أما الزراعة، وهي الأقل تكيفاً في كتلتها، فقد رادت إنتاجيتها إلى الضعف تقريباً". وكان التراكم المتواصل يمارس فعله، حيث دفع مجمل الاقتصاد إلى التحرك إلى الأمام. ولعل متوسط ثروة الشعب الفرنسي، محسوبة من التركات، قد تضاعفت أربع مرات ونصفاً بين عامي ١٨٢٥ و ١٩١٤ (٥٣١). وفي مدينة باريس وحدها، تميزاً لها عن مجمل فرنسا، زادت الثروات تسع مرات ونصفاً (٥٣٢).

والهوة الشاسعة بين المدينة العاصمة وبقيّة البلد إنما تذكرنا بأن التقدم الاقتصادي كان متفاوتاً في داخل المجتمع. إن بعض الطبقات الاجتماعية قد شهدت ارتفاع دخولها إلى مستويات تفوق الخيال في القرن التاسع عشر. وتتمثل جماعة من هذه الجماعات في العائلات المرتبطة بأشكال الصناعة الأكثر تقدماً: فأرباح شركة كولمان للكيماويات قد تضاعفت بمعدل ٥٧ مرة خلال ٤٥ سنة (١٨٢٧ - ١٨٧٢)، في حين أن أرباح شركة نو التعدينية قد تضاعفت بمعدل ٢٣ مرة في ٢٠ سنة (٥٣٣). ولتستخيلوا ثروة يوجين شنيذر (المعروف بيوجين الأول)، مؤسس سلالة أصحاب مصانع الحديد التي سوف تهيمن على **le Creusot**: فهذا المحافظ لبنك فرنسا، وهو في الوقت نفسه شخصية سياسية، قد شهد بين عامي ١٨٣٧ و ١٨٧٥، تاريخ وفاته، تزايد ثروته بنسبة ١١٪ سنوياً في المتوسط (أي تضاعفها تقريباً كل ست سنوات) (٥٣٤)! والحال أن الدخل الفرنسي للفرد، بالمقابل، قد زاد بمعدل ضعف واحد بالكاد خلال الأرباع الثلاثة الأولى للقرن التاسع عشر. وقد تضاعف الدخل من العقارات أو زاد إلى ثلاثة أضعاف، ولكن على حساب صغار المزارعين أو المستأجرين، الذين عانوا من تدهور

أسعار المنتجات الزراعية حتى عام ١٨٤٠ تقريباً. وبعد ذلك حدث انقلاب للاتجاه، مع هبوط للدخل المتأتي من الأرض الزراعية، وارتفاع حاد في أرباح المزارعين. على أن الارتفاع لم يصل إلى أكثر من الضعف خلال فترة ثلاثين سنة، وأسفر عن أزمة لأنه لم يفز به في نهاية الأمر غير أقلية طفيفة من المزارعين، خاصة أولئك الذين يتتجون لأجل السوق. ولم يشارك الآخرون في الحركة إلا من بعيد (٥٣٥).

والواقع أنه في فترة ازدهار متصاعد، عانى الأقل يسراً بأكثر مما قد نتصور. فهل يرجع ذلك ببساطة إلى أن عددهم كان صغيراً، خاصة في الريف؟ إنني أعتبرهم ضحايا لتفاوت اجتماعي متواصل، لإفقار نسبي.

وكانت فرنسا تعرف دائماً وجود المعوزين فيها، تلك الكتلة من المتشردين والمتسولين والناس الذين بلا عمل، والذين يحيون على هوامش المجتمع الحضري والريفي. وبما أنهم كانوا يشكلون فئة ملحوظة بالفعل في العصر الوسيط، فلا شك أنهم كانوا موجودين دائماً، لكن الشيء المؤكد هو أن أعدادهم كانت آخذة في التزايد في القرنين السادس عشر والسابع عشر. وفي عصر لويس الرابع عشر، بالرغم من كتاب فيليكس جيف الشهير، لم يكن الممولون المجردون من الأخلاق وعديمي النزاهة هم الذين مثلوا "الجانب السفلي للـ *grand siecle*" (٥٣٦)، بقدر ما أن الذين مثلوه هو تلك الجماهير من المتسولين الذين كانوا يحاصرون المدن في الشتاء ويتفرقون عبر الريف في الصيف، حيث ينشرون الهلع دائماً. وفي القرن الثامن عشر، أصبحت الأمور أسوأ بكثير. وما على المرء إلا أن يفكر في الخراب الذي أحدثه قطاع الطرق والـ *chauffeurs* الأشرار كما كانوا يسمون ("حارقو الأقدام") الذين تسنى قمعهم في نهاية الأمر، ليس دون صعوبة، نحو عام ١٨٠٣، من جانب القوات المتحركة التي أرسلت لملاحقتهم ومن جانب المحاكم العسكرية التي أصدرت عليهم أحكاماً لا تعرف الرحمة (٥٣٧).

وقد واصل المتشردون وقطاع الطرق والمتسولون ترويع فرنسا في القرن التاسع عشر. وكان كل مدير للشرطة مشتبكاً مع هذا التسول المتوطن: وقد ينجح في تخليص الـ *département* المسئول عنها منه لبعض الوقت ويهنيء نفسه على الإنجاز الذي حققه؛ لكن المسألة ببساطة هي أن الفقراء كانوا ينتقلون إلى الـ *départements* المجاورة ثم يعودون في يوم ما من الأيام. وقد يظهرون في أي مكان تقريباً من وقت إلى آخر. وخلال الاضطرابات المترتبة على نقص المؤن الحاد في عامي ١٨١٦ -

١٨١٧، انزعجت السلطات من مسلك المتسولين الذين اتجهوا إلى النهب على شكل عصابات. وقد تمثلت التعليمات الرسمية في ضرورة القضاء على التشرد (٥٣٨). وأعلن وزير الداخلية أن "عصابات المتسولين هي أكثر ما يهمنى: والتدابير التي تم الاتفاق عليها بين وزارة الحربية والشرطة العامة وبينى إنما تدفعنا إلى الأمل في إمكانية تشتيت شمل مثل هذه العصابات على وجه السرعة" (٥٣٩).

ولا شك أن هذه الفئة اللا اجتماعية كانت علامة واضحة على اعتلال مجتمع كان على حافة العوز والبؤس دائماً، مجتمع وجد من الصعب عليه تحقيق الانطلاق الاقتصادي قبل انتهاء القرن التاسع عشر، في حالات كثيرة، أو حتى فيما بعد، بالنسبة لبعض الأقاليم الفقيرة والأقل تطوراً.

والحال أن جاذبية المدن هي التي أدت في نهاية الأمر إلى تخليص الريف تدريجياً من سكانه المترحلين. وفي وقت متأخر كعام ١٩٠٧، كان مجلس **département** النيفر ما زال يشكو من "النزوح المتواصل على طول الطرق الرئيسية العامة" للمتشردين "الذين يحيون عبر السرقة وترويع السكان الريفيين وغالباً ما يكونون سبب الاضطراب في المدن"، حيث ينشرون، علاوة على ذلك، ميكروبات الأمراض المعدية (٥٤٠). وبالمثل، في إقليم فقير كإقليم الجيفودان، تقدم التقارير القانونية الكثير من تفاصيل السرقات وأعمال العنف التي ارتكبتها المتشردون، "حتى اليوم الذي غادروا فيه أخيراً **département** [اللوزير] متجهين إلى المدن نحو عام ١٩١٠" (٥٤١). إن بعض عناصر فرنسا القديمة قد استمرت حتى زماننا تقريباً.

ولا شك أن القرن التاسع عشر قد شهد شيئاً من الدراية بالحدة الاجتماعية للمشكلة - وكان هذا شيئاً جديداً. ويستشهد جي تويليه مثلاً بحالة مهمة من إقليم النيفرني نحو عام ١٨٥٠: الجدل، من ناحية، بين السلطات، التي كانت تحقق بسجدية في ظروف العمل والأمراض المهنية والبؤس الجسدي للفلاحين في المنخفضات المصابة بالحمى وسوء التغذية ومظاهر قصور العلاج الطبي والمستشفيات، ولعنة التسول - والتي اقترحت حلولاً إدارية مختلفة - و، من الناحية الأخرى، مؤلفي الكراريس الذين رفعوا أصواتهم ضد مجتمع كان ينبذ "أولئك الذين لم يتمكنوا من العثور على مكان في المأدبة الصناعية الكبرى"، ويمثل فيه "ثلاثة وعشرون مليون إنسان... إدانة صارخة للا إنسانية التشريع والـ **mores** الفرنسية" (٥٤٢). وقد قرر مدير شرطة نشيط في عام ١٨٥٥ تنظيم "صندوق أعمال خيرية مشترك"، طالباً من الوجيهاء المحليين تحويل

أعمالهم الخيرية الخاصة إلى الاكتتاب الاختياري بالمال وبالخيرات العينية، لمدة خمس سنوات، والذي سوف تتولى الإدارة فيما بعد الإشراف عليه وتتصرف فيه باعتباره ضريبة. وقد تدفقت الاكتتابات في البداية لكنها تباطأت في نهاية الأمر واختفت الأعمال الخيرية، حيث أصبح من الواضح شيئاً فشيئاً كم هي عاجزة وكم هي مشيرة للسخرية من حيث نتائجها، بالنظر إلى الأبعاد الضخمة لمشكلة التسول (٥٤٣).

التقدم الإجمالي: التقني أولاً

على أنه في مجال الزراعة المحدد كان شيء من التقدم يتحقق تدريجياً: ليس مشيراً وثنوياً دائماً، ليس فعالاً دائماً في البداية، لكنه تجديدي في المدى البعيد.

وبالدرجة الأولى، تحققت تقدمات في المعدات. ويتمثل تاريخ مهم في تاريخ المحراث في عام ١٨٢٤، عندما أقام ماتيو دو دومبال مصنعه الذي يصنع المحارث في روفيل (مورت) (٥٤٤). أما حاصدة - حارمة ماكورميك (من أمريكا) فلم تظهر في فرنسا لأول مرة إلا في معرض عام ١٨٥٥؛ وسوف تنتشر ببطء ولكن بثبات بين المزارعين الفرنسيين. وكانت الدارسة البخارية قد ظهرت قبل ذلك بوقت قصير، في عام ١٨٥١: لقد جرى بسرعة تبني هذه الآلة الفظيعة ذات الصوت المكتوم والمزعجة، مع أنها لم تنجح في طرد آلات الدرس المعتمدة على سحب الخيول لها والتي ظلت مستخدمة حتى عام ١٩١٤ على الأقل.

ومثل هذه الآلات لم تحتل الساحة بين عشية وضحاها. فقد كانت تكلفتها عالية. وكان المحراث الخفيف ما يزال يستخدم على نطاق واسع في وسط وجنوب فرنسا الغربي بل وفي فوكليز حتى وقت متأخر كعام ١٨٥٢. وفي ذلك الزمن نفسه، "في **arrondissement** آفينيون، وهي المنطقة الأنسب للحراث، كان هناك ٩٧٢، ٣ محراثاً دون عجلات [أي محارث خفيفة] مقابل مجرد ٧٣٧ محراثاً من المحارث ذات العجلات أو الدواليب. و ٣٨٥ محراثاً من المحارث ذات العربة الأمامية العادية". وفي أعلى مناطق الـ **département**، "لا يوجد غير المحارث الخفيفة" (٥٤٥). إلا أنه في وقت متأخر كعام ١٩٢١، في الأرمانياك نوار، "كان جني الحبوب يتم أحياناً بالمنجل وأحياناً بالمحشة، أو بأداة جني ميكانيكية" (٥٤٦). والحال أن آلة الجني، عند استخدامها في جني القمح، كانت تخلف وراءها صفوفاً من سيقان الحنطة التي كان يتعين ربطها في حزم باليد.

على أن الآلات فازت بالهيمنة شيئاً فشيئاً. وفي فرنسا الشرقية، كانت الحاصدة - المحارمة - مستخدمة بحلول عام ١٩١٤. ومع اقتراب موعد الحصاد، لم يكن من المهام السهلة فحص الآلات حتى يتسنى السماح لها بالعمل على الوجه الأنسب. ولم يكن الحداد المحلي بالضرورة أفضل من يقوم بأعمال الإصلاح: لقد كان يركب الأشياء بشكل غير حاذق وكان يصر على ترميم الأجزاء المكسورة. ومن حسن الحظ أن الآلة كانت قوية جداً. لأن هذه الآلة الفظيعة (كما كنا نحسبها) كانت بلا محرك: فهي تتحرك بمجموعة من ثلاثة أو أربعة خيول تجرها. وفي مناطق الدورة الترينالية، حيث تتناخم الحقول فيما بينها دون وشائع، كان من المهم تمييز الحقل الذي يتولى المرء حصد محصوله من الحقل المجاور له: وكان يجري قطع صف حول الحافة لإتاحة مجال أمام تحرك الآلة. وفي إقليم الميز، اعتدنا تسمية ذلك بالـ **décoter**. وكان يجري الاضطلاع به باستخدام منجل في شريط عريض عرض آلة الحصد، ولذا فقد كان هناك وقت قصير عند بداية الحصاد يُذكرُ بالآزمة الماضية: فخلف الحاصدة، كان الرجال والنساء يلتقطون الحنطة المقطوعة ويربطونها في حزمٍ لتوضع مؤقتاً على أحد الجوانب. وبعد ذلك، عند انتهاء حصد الحقل، كانت تجرى مراكمة الحزم في **meulons** (أكوام صغيرة)، وهي ممارسة لا ترجع إلا إلى أوائل القرن التاسع عشر في تلك النواحي (٥٤٧).

لقد كانت الآلات الجديدة مثيرة بالفعل، ولكن ألا يحتمل أن المعاصرين قد بالغوا في أهميتها؟ لقد كان هذا على أية حال هو رأي دانييل زولا، في عام ١٩١٣، وهو أستاذ في الايكول دو جرينيون، كما أنه رجل كان يعرف الكثير جداً عن أحوال الزراعة الفرنسية: "إن استخدام الآلات... إنما يعد تصورياً جدياً مفيداً لارتفاع الأجور الزراعية في كل إقليم. لا شك في ذلك. غير أن المرء لا يجب له، حتى في هذا السياق، أن يبالغ في أهمية الدور الملقى على عاتق الأدوات الآلية في الزراعة. ففي حالات كثيرة، لا غنى عن المجهود البشري. وإذا كان المراد هو اختزال تكلفة العمل، فإن تغيير المحصول [بعبارة أخرى، إلغاء الدورة "غير الصحيحة"]، أو تحويل الأراضي الفقيرة إلى أحراج أو تحويل الأرض الزراعية إلى [إنتاج محاصيل العلف] إنما يعد أكثر كفاءة بكثير من استخدام أحدث الأدوات" (٥٤٨). والحال أن الثورة الميكانيكية الحقيقية في فرنسا سوف تحدث بعد ذلك بكثير، مع إدخال المحرك الذي يعمل بالبتروول. ولعل مشاعر المرء قد تكون مختلطة أيضاً حيال مزايا ونتائج استخدام المخصبات.

واعتقد أن ما مثل فارقاً بالفعل، فيما عدا الاستخدام الأوسع للسماد الحيواني، هو الاعتماد المتزايد على المرل والكلس. ففي القرن التاسع عشر، انتشرت محارق الكلس في كل مكان، في المين مثلاً. أما فيما يتعلق بالمرل، فكل ما كان المرء يحتاج إليه هو بذل ما يكفي من الجهد لاستخراجه ونقله إلى الحقول ولنشره كالسماد. وكانت تلك مهمة شاقة، لكن الريف كان مكتظاً بالسكان ولم يكن هناك نقص في العمال. وفي عام ١٨٥٧، على مزرعة كبيرة في روفريه (سين - ايه - مارن)، حجمها ٢٥٠ هكتاراً، قام المالك "بتغطية نصف الأرض بالمرل، مستخدماً ٥٠ متراً مكعباً من المرل للهكتار الواحد" (٥٤٩). وفي المونموريوتيه نحو عام ١٨٣٠، كان نصف المساحة على الأقل يتألف من أرض بور: وقد تناقصت هذه النسبة على مدار السنوات الخمس والعشرين التالية، بفضل استخدام الكلس والمرل (٥٥٠) - بما يعد مثلاً بليغاً بشكل خاص، حيث إن ذلك كان كما هو واضح في منطقة فقيرة ومتخلفة إلى أبعد حد.

وقد تمثلت مصادر أخرى للمخصبات في سماد الجوانو الشيلي، الذي جرى إدخاله نحو عام ١٨٥٠ والسوبر فوسفات (١٨٥٧) ونترات الصوديوم ومُصالة الصوف (١٨٨٢) وسلفات الأمونيا (١٩٠٠) (٥٥١). ومع أن هذه التجديدات كانت مهمة، إلا أنها وصلت متأخرة، ويرجع التقدم الزراعي في أوائل القرن التاسع عشر إلى ما قبل إدخال مثل هذه المخصبات، التي لم تنتشر إلا ببطء. والخلاصة أن التقدم بين عامي ١٧٨٥ و ١٨٥٠ أو حتى ١٨٧٠ غالباً ما تم تحقيقه باستخدام المناهج والموارد العتيقة. ولا شك أن محاصيل العلف التي واصلت الانتشار، كانت أكثر فعالية من المخصبات الجديدة. وفي تعليقه على تقدم الانتاج الزراعي بين عامي ١٧٨٩ و ١٨٥٩، لاحظ لافيرنيه أن الأرض غير المزروعة لم تنكمش إلا بنسبة ٤٪ "وهي [نسبة] جد طفيفة في فترة طويلة كهذه" لكنه لاحظ أن زراعة الأرض الزراعية كانت قد تغيرت تغيراً جذرياً. ويرجع ذلك بشكل خاص إلى أن المحاصيل الجذور قد أصبحت تحتل ١,٥٠٠,٠٠٠ هكتاراً بدلاً من ١٠٠,٠٠٠ هكتاراً كما في السابق؛ كما يرجع إلى أن القمح كان قد انتشر على حساب الجاودار؛ ويرجع أساساً إلى أن الأرض المراحة كانت قد انكمشت بنسبة نحو ٥٠٪ - ٥,٥ مليون هكتاراً بدلاً من ١٠ مليون، في حين أن محاصيل العلف قد أصبحت تحتل ٢,٥ مليون هكتاراً بدلاً من ١ مليون (٥٥٢). بل إن الأرض المراحة سوف تختفي بشكل أسرع بين عامي ١٨٦٠ و ١٨٨٠ (٥٥٣).

وفي النهاية، يمكن قول إن الزراعة الفرنسية قد شهدت تقدماً إلى جانب التخلف،

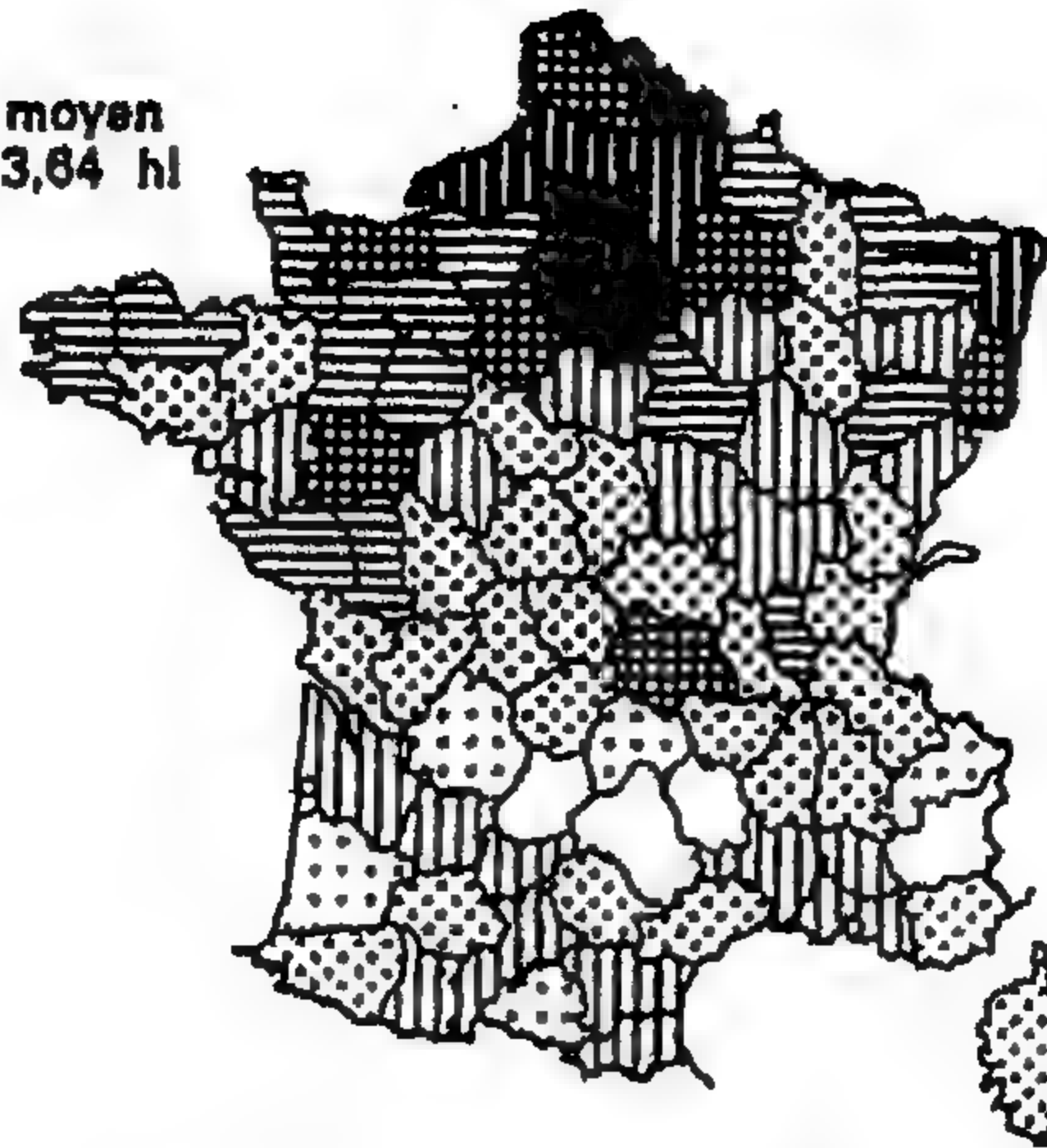
ونجاحات إلى جانب الانتكاسات. وكانت الغلال جد متفاوتة و، بالمقارنة مع غلال اليوم، كانت جد منخفضة. ومع ذلك، فبين عامي ١٨١٥ و ١٨٨٠، تزايدت ببطء ولكن بثبات، وبوجه عام، بالرغم من استمرار الاختلافات بين الأقاليم، كما يتضح من الشكلين ١٩ و ٢٠. وعلى أساس متوسط عقدي {كل عشر سنوات}، زادت غلال القمح من ١٠,٥ هكتولتر إلى ١٥، أي بنسبة ٤٠٪ (٥٥٤). لكن هذا الرقم ظل وسوف يظل أقل من المتوسط في بلدان أوروبية أخرى: ففي أعوام ١٨٨٦ - ١٨٨٩، بالرغم من متوسط غلة قدره ٢٠ قنطاراً في **département** النور، فإن "المتوسط القومي لم يكن أكثر من ١١,٨ قنطاراً للهكتار، في حين أنه كان ١٥ قنطاراً في ألمانيا و ١٨ في بلجيكا و ٢٥ في الدانمرك" (٥٥٥).

والحال أن مثل هذا التخلف، مثل هذا الانخفاض في الانتاجية، هو الذي مدَّ عمر الاقتصاد الفلاحي القديم في فرنسا إلى أيامنا. ويلاحظ أندريه جورون محقاً أنه "حتى منتصف القرن العشرين، ظل المجتمع الفرنسي ريفياً ومستنداً إلى الفلاحين بدرجة عميقة" (٥٥٦). وقد تطلب الأمر انقلابات الأعوام الثلاثين المجيدة (١٩٤٥ - ١٩٧٥) حتى تتسنى رعيعة أسس فرنسا الفلاحية هذه.

لأن تخلف فرنسا الريفية إنما يرجع إلى أسباب عديدة. وأحد هذه الأسباب هو انعدام التجانس، دون شك: فالتاريخ والتغير والتقدم لم تسرق قط في مسار واحد كما أنها لم تحدث بشكل متزامن من إقليم إلى آخر، من **pays** إلى آخر. وعندما حدثت أشكال التقدم بالفعل، لم يتحرك المتبارون قدماً بسرعة واحدة. وكان هناك دائماً عدد قليل من السائرين في المقدمة - وقد أهملت إلى حد ما هذا العدد القليل المحفوظ - لكن الغالبية كانت متخلفة ورائهم، فساعدت بذلك على تعثر حركة المجتمع الريفي ككل. ومع ذلك، هل يمكن اعتبار فرنسا الريفية مسئولة كلياً عن مصيرها وتخلفها؟ إن "الاقتصاد الفلاحي" لم يشمل فقط فرنسا الزراعية بل شمل أيضاً فرنسا الصناعية وفرنسا التجارية، ومحصلة كل هذه الفرنسيات هي المسئولة عن التقدم الاقتصادي العام. وهذا هو موضوع الفصل التالي.

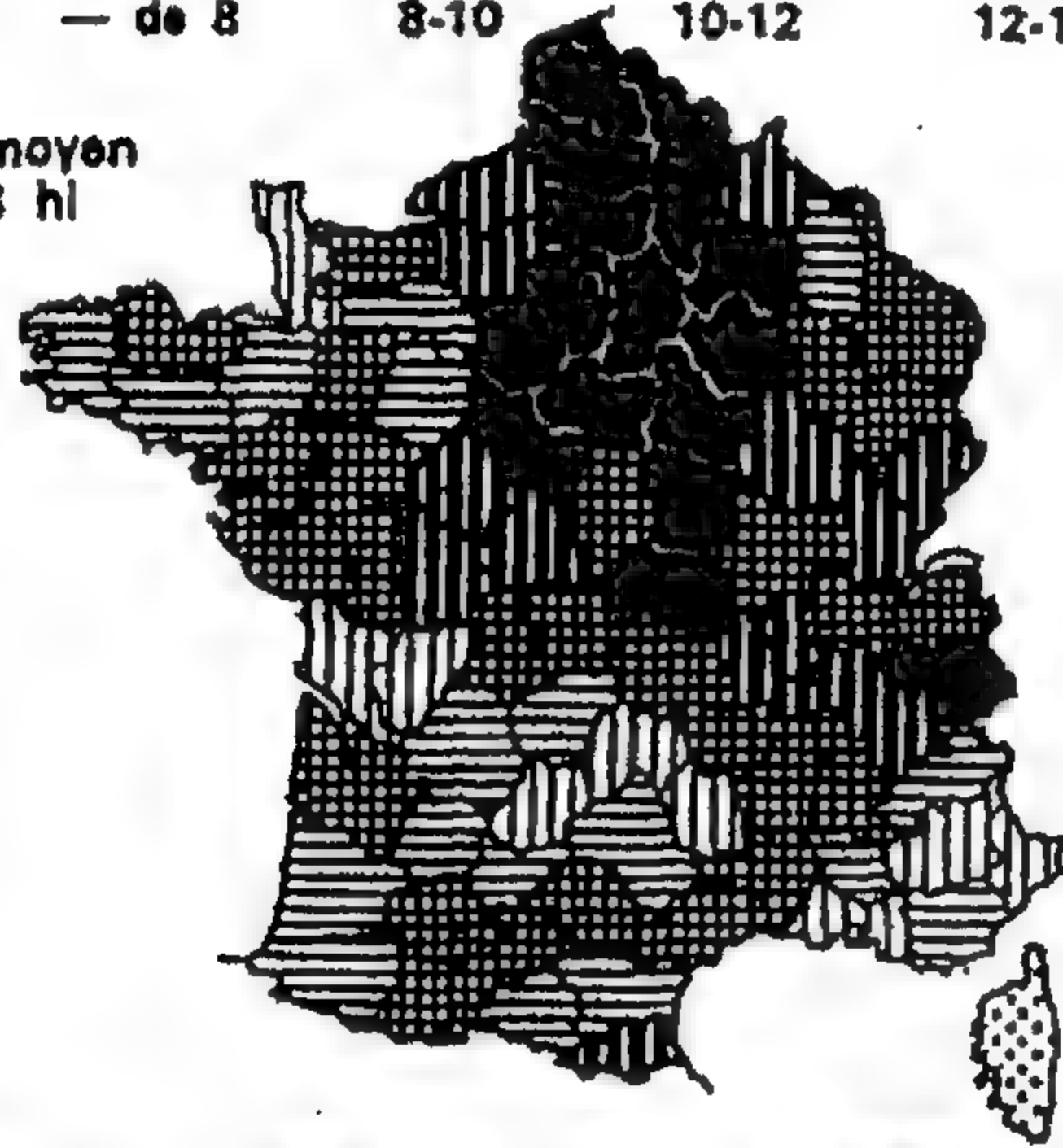
1852
Rendement moyen
national : 13,64 hl

الشكل ١٩
تزايد غلال القمح



— de 8 8-10 10-12 12-14

1882
Rendement moyen
national : 18 hl

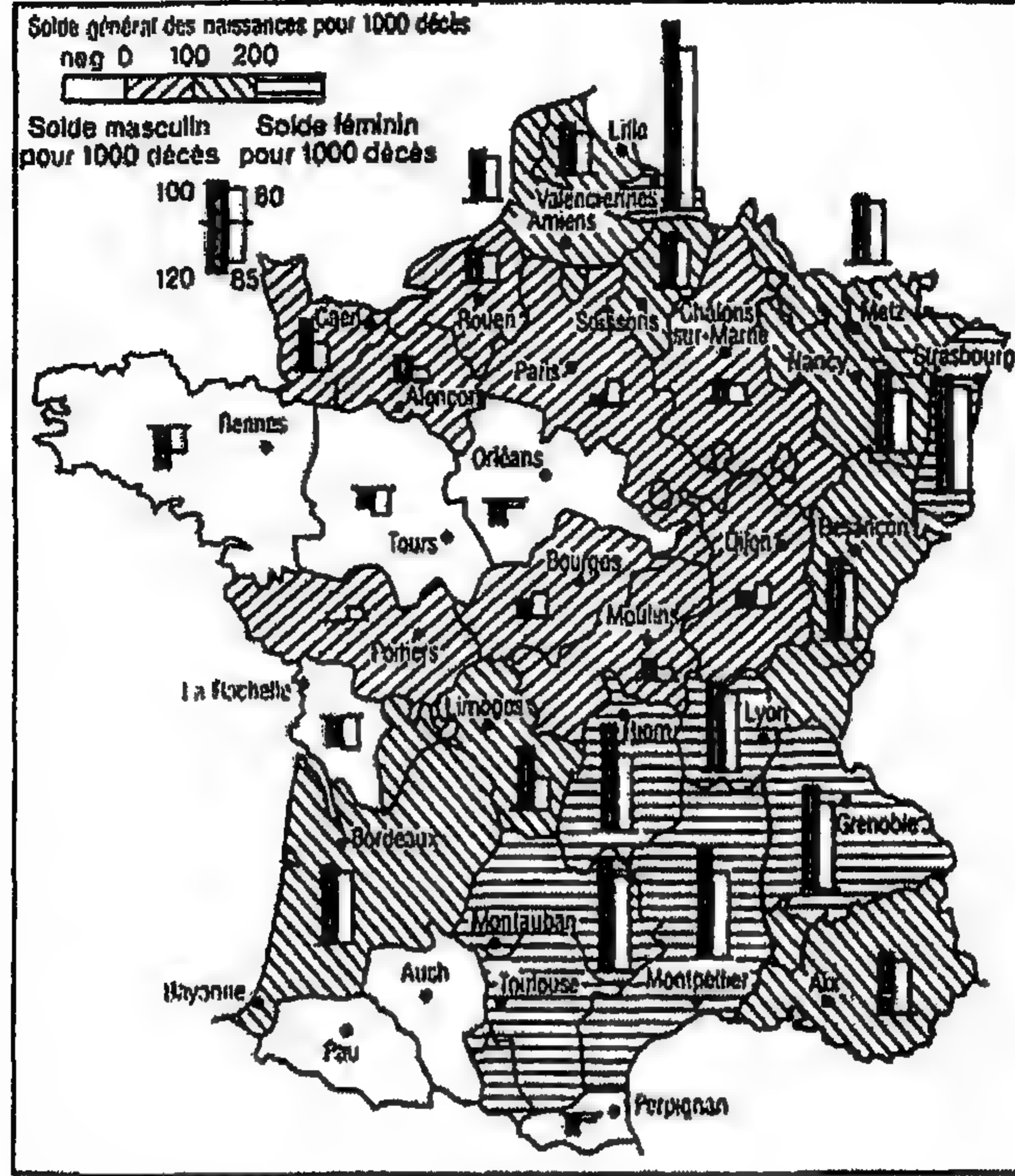


14-16 16-18 18-20 + de 20 hl/ha

بين عامي ١٨٥٠ و ١٨٨٠ ، تزايدت غلال القمح بشكل عام ، لكن ذلك لم يؤد إلى محو التباينات القديمة بين الـ départements .

المصدر:

F. Braudel et E. Latrousse, *op. cit.*



هذه الخريطة التي تبين المواليد والوفيات في فرنسا نحو عام ١٧٨٧ توحى باختلاف غريب بين الأقاليم ذات الانحدار الديموجرافي (مثل généralités ران وتود وأورليان ولا روشيل وبيريبييان) والأقاليم الأخرى التي تتجاوز كثيراً المعدل المتوسط المعتدل وتتميز بزيادة واضحة للمواليد على الوفيات: تلك بالتحديد هي الأقاليم التي شهدت الإدخال المبكر للمحاصيل الغذائية الجديدة - الدرة والبطاطس.

المصدر:

F. Braudel, *Civilisation matérielle, Economie et Capitalisme*, III.

الفصل الرابع البنى الفوقية

التجارة والصناعة والتداول
والائتمان العام ضرورية كلها للرخاء
الدولة... لكن لكل عنصر حدوده،
وهناك تناسبات نسبية فيما بين
هذه العناصر. وكلما جرى الحفاظ
على هذه التناسبات، كلما تبادلت
الفوائد فيما بينها؛ وإلا فإنها
سوف تدمر أحدها الآخر.
ايزاك دو بتو (١)

البنى الفوقية والبنى التحتية - ما يحدث في قمة المجتمع وما يحدث في قاعدته (٢).
والتمايز اصطلاحى ومناسب، شريطة ألا نعتبره ناجزاً أو ثابتاً ثباتاً كلياً؛ شريطة، ونحن
نقف على قمة الاقتصاد المسمى بالفلاحى، ألا تغيب عن أنظارنا حقائقه الواقعية
الموجودة في القاعدة - ذلك المجال الشاسع المسئول عن حيوات غالبية الناس
والمتكيف بأقصى ما في وسعه مع ضغوط العصور المتعاقبة، بقدر طفيف من النجاح
غالباً وذلك من جراء قصوره الذاتى الجسيم وتشبثه بالبقاء على ما هو عليه إلى الأبد.
أما النشاطات الاقتصادية الأعلى فقد كانت، خلافاً لذلك، أكثر ميلاً إلى التغير، وذلك
بسبب حجمها الأصغر بكثير، خلال الجانب الأعظم من الأزمنة الماضية. وأحياناً ما
كانت ظروف اللحظة تغيرها. وبحسب تعبير بيير شونى، فإن "القمة تتحول، بينما
القاعدة تظل راسخة. إن الليونة الاجتماعية، والنسبية في أفضل الأوقات، إنما تقتصر
على القمة" (٣).

فهل يعد تميز البنى الفوقية بطبيعة قابلة للتغير من بين سماتها الكاشفة؟ سوف
نحاول الإجابة عن هذا السؤال فيما يتعلق بفرنسا من خلال النظر أولاً إلى المدن؛ ثم
إلى تداول السلع، بجميع أشكاله؛ ثم إلى الدور المتغير والمتباين للإنتاج الحرفى
والصناعى؛ وأخيراً إلى المقصود بالتجارة، وبمختلف أشكال الائتمان وبالرأسمالية

نفسها عبر القرون. وبما أن ما يسمى بالاقتصاد الفلاحي إنما يتألف من مجمل المركب، المتناقض غالباً، والمكون من بنى تحتية وبنى فوقية، من ديمومة وتغير، فسوف أحاول في سياق رحلتي البحثية توضيح كيف أن التباينات والتلاقيات والاختلالات قد سارت يداً بيد الواحد مع الآخر، في تعايش متواصل، إلى أن جاء الوقت الذي مر فيه المركب كله بانقلاب عميق، بالرغم من تخلف البنية التحتية. فعند هذه المرحلة، ولد اقتصاد مختلف، فرنسا مختلفة، من التغير السريع والانقلابات العنيفة التي ميزت عالمنا المعاصر: لقد شهدنا حدوث هذا بأم أعيننا.

من حيث التسلسل الزمني، سوف تعني دراسة البنى الفوقية عموماً، وإن لم يكن دائماً، تبنى حدود زمنية أدق مما في الفصول السابقة. وإذا أردنا استخدام شواهد ذات أساس إحصائي معين - وهو أمر يبدو مستحسنًا - فغالباً ما سوف يكون الجزء الأخير من القرن الثامن عشر هو نقطة انطلاقنا. أمّا بالنسبة للسنوات السابقة على عام ١٧٠٠ أو حتى عام ١٧٥٠، فإننا إنما نعتمد على الوصف والافتراضات. وسوف اعتمد بالطبع على هذه متى بدا من المستحسن القيام برحلة إلى مسافة أبعد في الماضي.

أمّا فيما يتعلق بنقطة وصولنا، وهي تقع في مكان ما غير بعيد جداً عن اليوم الحاضر، فقد أشرت بالفعل، عند الحديث عن الحياة الريفية، إلى مدى صعوبة اختيار تاريخ يرمز إلى قطيعة تامة. وبالنسبة للمدن، قد تكون نقطة التحول قد حدثت في وقت ما بعد عام ١٩٤٥؛ وبالنسبة للصناعة، هناك علامات زمنية مختلفة على الطريق: ١٨٤٠، ١٨٦٠، ١٨٩٦، ١٩٣٠، ١٩٤٠، ١٩٤٥. وهذه التواريخ نفسها إلى هذا الحد أو ذاك تميز تاريخ التجارة والنشاط المصرفي والائتمان والعملية. ومن ثم، تبعاً لمتطلبات العرض، فسوف أتوقف عند المراحل المختلفة، ما عدا اليوم الحاضر، دون أن أدرج من الناحية النظرية زماننا في التحليل. وقد تكون الناحية العملية مسألة مختلفة: فهل بالإمكان أصلاً، على أية حال، أن نحذف من التحليل الطويل الأجل كل إشارة إلى الحاضر، إلى الزمن الذي نعرفه ونحيا فيه؟ إنه يخطر ببال القاريء كما ببال الكاتب، ولو بشكل ضمني فقط. وهذا أحد مزايا النظرة الممتدة امتداداً واسعاً في الزمن: إن الحركات التي تكشف عنها إنما تتصل على نحو تلقائي بالأسئلة المؤرقة التي يطرحها علينا زمننا الحاضر.

I المدن أولاً

لا مفر من البدء بالحديث عن دور المدن في تاريخ فرنسا المتغير، والذي غمرته بالحيوية أحياناً وكبحت حركته أحياناً أخرى. ونحن ملزمون لأسباب عديدة بالعودة إليها وباستهلal هذا الفصل بالحديث عنها. ففي المقام الأول، ترجع الشواهد المستمدة من المدن إلى زمن بعيد جداً وقد سلطت أعمال كثيرين من المؤرخين الضوء عليها. ومن ثم فإننا نعرف اليوم الشيء الكثير عن فترتها المبكرة الطويلة والتي لولا ذلك لكان من شأنها أن تغيب في ضباب الغموض: إن الدرب الذي ارتاده آخرون قبلنا سوف يوجه مسار خطواتنا. وفي المقام الثاني، تتيح لنا المدن دراسة حالة نموذجية: إذ لا يمكن أن يكون هناك شك في أنها بحد ذاتها بنى فوقية (بل وبشكل أقوى مما يُجار عادة).

فبين المدن والقرى تنتصب حدود يتعذر محوها، وهي حدود كانت قائمة دائماً، فهي خط فاصل واضح وضوح جبال البرانس، جرت العادة على القول بشأنه إن ما يصح على أحد جانبيه إنما يبطل على جانبه الآخر. ولا يمكن توضيح تفوق العالم الحضري إلا بالنظر إليه قياساً إلى العالم الريفي المجاور له، وهو عالم يتميز بطابع ويجوهر مختلفين تماماً، وذلك إلى حد بعيد بقدر ما أنه قد جرى إخضاعه في البداية ثم استعباده بعد ذلك. والحال أن البنية الفوقية الحضرية كانت عبارة عن نظام يتمدد فوق، ويفسره، المجتمع الفلاحي القاعدي الذي كان محكوماً عليه بأن يحمله على أكتافه.

الـ ١٠٪:

غاطس قديم وموقت

تكمّن مفارقة ظاهرة في أن التوارن بين السكان الحضريين والريفيين يبدو أنه يميل في الاتجاه المغلوط. ففي فرنسا، كما في أوروبا، كان الناس الذين يحيون في المدن أقل بكثير جداً بالفعل، على مدار زمن طويل جداً، من السكان الذين يحيون في الريف. وفي فرنسا، كان هذا صحيحاً حتى عام ١٩٣١ (٤) - وهو تاريخ يجب أن نتذكره جيداً، خاصة إذا كنا نعتبره غريباً. إنه تذكير مفيد.

بالرغم من أن المدينة لم تكن تضم غير أقلية من السكان، إلا أنها كانت تتمتع

ببعض المزايا الواضحة: لقد كان شركاؤها (القرى) مبعثرين ومتباعدين أحدهم عن الآخر. ومنذ البداية، كانت المدينة مدركة لاختلاف صاغ هويتها، لصراع متواصل لا يفصل عن وجودها وحياتها اليومية. فالمدينة المتمركزة في محل واحد، قد وجدت في تضامنها الداخلي الإجباري حماية لها من الصدمات، وسرعان ما سوف تكسب السلطة والثقافة، أي الثروة باختصار، والتي سوف يتعين عليها فيما بعد أن تذود عنها وتصورها وتستخدمها استخداماً بنّاءً. والحال أن هذه المجرىات الواقعية طويلة الأجل جداً كانت ملحوظة منذ البداية.

وبين نحو أعوام ١٤٥٠ - ١٥٠٠ - نظراً لغياب نقطة انطلاق أفضل - مثل السكان الفلاحون تسعة أعشار سكان فرنسا، على الأقل، أي غالبيتها الساحقة. وهذه نسبة مثوية أجد نفسي مضطراً إلى اختراعها: لكنها النسبة المثوية التي حسبها بالفعل هاينريش بشتل في دراسته عن سكان ألمانيا في القرن الخامس عشر^(٥). وهذا الرقم - ١٠٪ من السكان في المدن و ٩٠٪ في الريف - هو رقم تقريبي بالطبع، رقم مرجح فقط في أفضل الأحوال. إلا أننا حتى لو أضفنا إليه أو خصمنا منه قدراً طفيفاً، فسوف يظل مع ذلك مؤشراً صحيحاً: إن تسعة من كل عشرة أشخاص كانوا يحيون في القرى.

على أن القاريء لا يجب أن يتخيل أن هذه النسبة قد مثلت مستوى حد أدنى معيناً يمكن ما يسمى بالاقتصاد الفلاحي من أن يصبح راسخاً، أي أن عشر السكان على الأقل كان لابد لهم من أن يقيموا في المدن حتى يتسنى لذلك أن يحدث. والواقع أن معدل ١ : ٩، والذي يمكننا رصده نحو أعوام ١٤٥٠ - ١٥٠٠، إنما يمثل بالفعل مرحلة متقدمة: إن هذا الشد الذي ظهر بعد حرب الأعوام المائة مباشرة، إنما يبدو لي دليلاً على نضج معين، ثمرة لسيروية تطور طويل بالفعل.

ثم إن لدينا أمثلة من فترات أكثر تأخراً من هذه الفترة على معدلات حضرية/ ريفية لا تزيد أو تنقص عن رقم ١ : ٩ إلا بدرجة طفيفة جداً. وفي عام ١٨١٢، وهو عام حملة نابليون على روسيا، كانت ليفونيا وإستونيا معاً تضم ٨١١,٠٠٠ نسمة؛ ولم تكن المدن (ومن بينها ريجا وريفال اللتان كانتا كبيرتين بالفعل) تضم غير ٦٦,٠٠٠ نسمة؛ أي أن نحو ٨,١٪ من السكان كانوا يحيون في المدن بينما كان ٩١,٩٪ يحيون في الريف^(٦). وقبل ذلك بنحو عشرين سنة، أي في عام ١٧٩٦، كان الاقتصاد الروسي الضخم، ولكن المتخلف، يعمل، بهذا الشكل أو ذاك، ولم تكن نسبة السكان الذين يحيون في المدن سوى نحو ٦٪ أو ٨٪ من إجمالي السكان^(٧). وسوف يرى

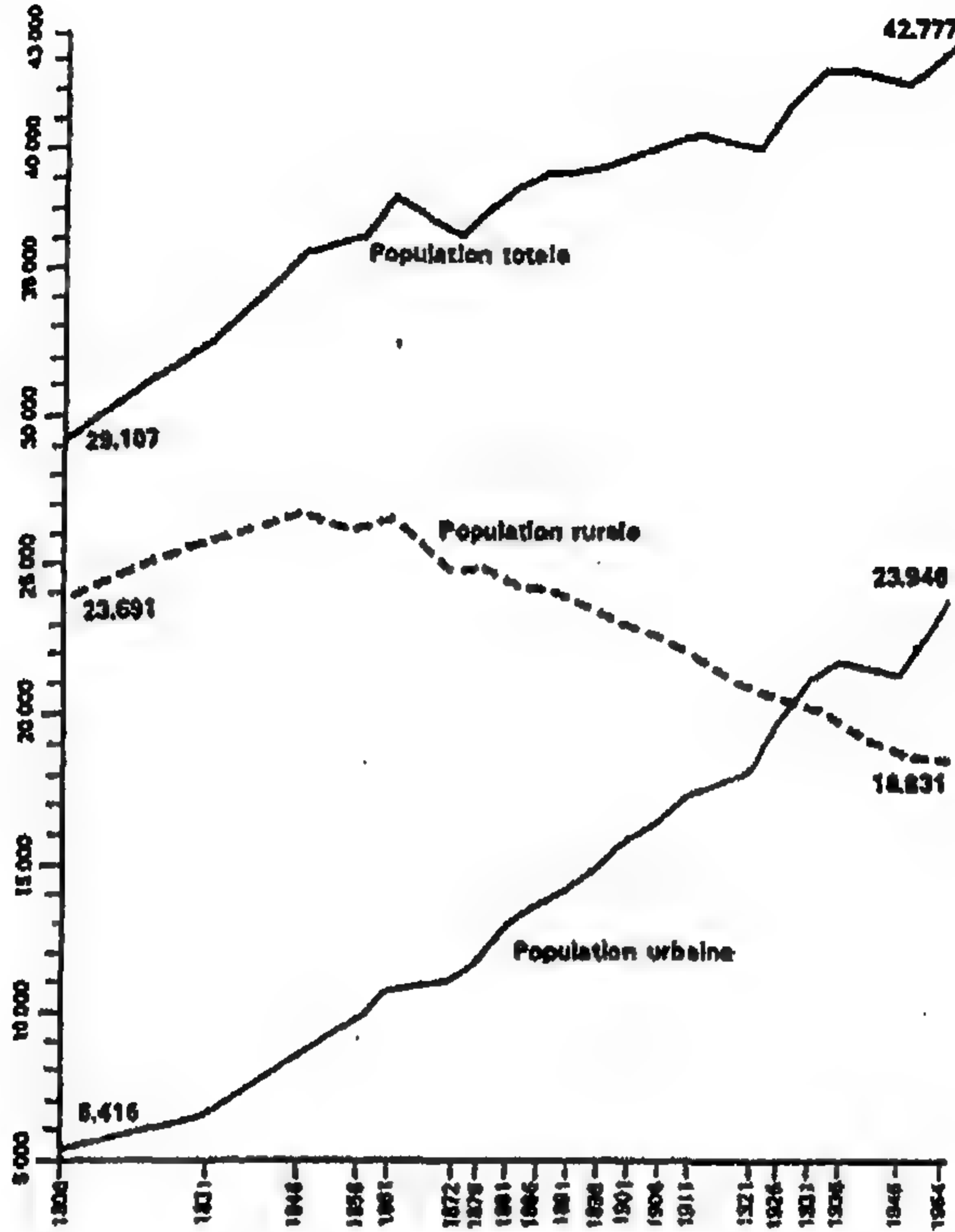
القاريء من الخريطة الواردة في الشكل ٢٢ أنه في الأعوام الأولى لامبراطورية نابوليون الأول في فرنسا، كانت بعض الـ **départements** ما تزال ذات معدلات سكن حضري منخفضة إلى أبعد حد: كوت - دي - نور، ١,٣٪؛ كروز، ٤,٤٪؛ دوردونيه، ٦,٤٪؛ فاندیه، ٧,٥٪؛ كوريز، ٩,٥٪. وعلى سبيل المقارنة، ففي إنجلترا في زمن الـ **Domesday Book** (١٠٨٣ - ١٠٨٦)، سجد أنه من إجمالي ١,٥ مليون نسمة (بكثافة ٤,١١ في الكيلو متر المربع الواحد) كانت النسبة المئوية لمن يقيمون في المدن ٧٪. وبعد ذلك بثلاثة قرون، في عام ١٣٧٧، من إجمالي سكاني قوامه ٦,٢ مليون نسمة، بكثافة ٢٠، كان الرقم ١٠٪ (٨).

أما فيما يتعلق بالصين، ففي وقت متأخر كعام ١٩٤٩، لم يكن يحيا في المدن سوى نسبة ٦٤,١٠٪ من إجمالي السكان البالغ عددهم ٥٤٢ مليون نسمة. إلا أنه بحلول عام ١٩٨٢، عندما وصل العدد الإجمالي للسكان إلى ١٠٠٠ مليون نسمة، كانت نسبة ٨٣,٢٠٪ تحيا في المدن. وهذه حالة تحول حضري سريع بدرجة غير عادية، إلا أنه لم يتحقق إلا في الأزمنة الأحدث وبما يتماشى مع المعدل المتسارع الموجود في عالم اليوم (٩). وأفضل ما يتمناه المرء هو أن يكون بوسعه أن يرصد على نحو ملائم بدايات (إن كانت هناك بدايات كهذه) حالة تحول حضري. إلا أنه حتى الأجزاء الأقل نمواً في فرنسا، كالجيفودان (الوزير الآن) أو الفيفاريه (١٠) (آديش الآن)، لا توفر الشروط المطلوبة. فأصول تحولها الحضري ليست واضحة بشكل سهل.

ومع مراعاة كل شيء، فإن نسبة الـ ١٠٪ والتي تبدو مرجحة بالنسبة لفرنسا في عهد شارل السابع أو في عهد لويس الحادي عشر لا يجب اعتبارها تافهة. بل إنني لأميل إلى تصور - وإن كان من الوارد أن أكون مخطئاً تماماً - أنه حتى فرنسا الآخذة في التوسع والمزدهرة في زمن القديس لويس (لويس التاسع - المترجم)، أي بعد قرن من كوارث الطاعون الأسود وحرب الأعوام المائة، ربما لم تكن قد عرفت نسبة سكن حضري أعلى من هذه النسبة. ومن المؤكد أن فرنسا كانت أوفر عدداً من حيث السكان من المملكة التي ورثها لويس الحادي عشر في عام ١٤٦١، والتي كان عدد سكانها نحو ١٢ مليون أو ١٣ مليون نسمة بالمقارنة مع الـ ٢١ مليون أو ٢٢ مليون نسمة في الفترة الأسبق. لكن فرنسا التي كانت قد فقدت نصف سكانها تقريباً بين عامي ١٣٥٠ و ١٤٥٠ كانت قد فقدت سكاناً ريفيين بأكثر مما فقدت سكاناً حضريين. فالمدن،

الشكل ٢١

السكان الريفيون والحضريون من عام ١٨٠٦ إلى عام ١٩٥٤.

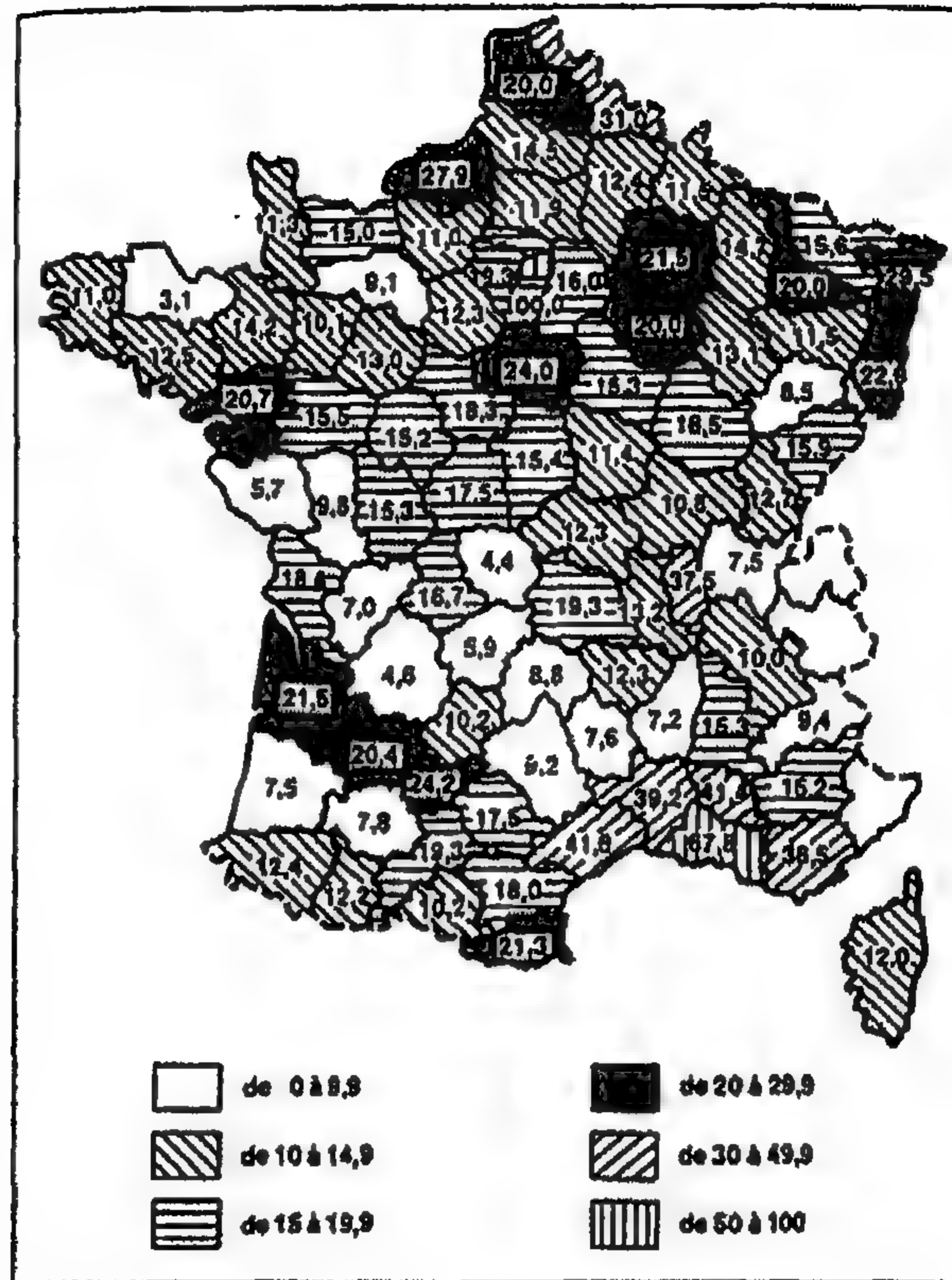


وصل مستوى السكان الحضريين إلى التساوي مع مستوى السكان الريفيين في عام ١٩٣١.
الأرقام بآلاف السكان.

المصدر:

Y. Tugault, *Fécondité et urbanisation*, 1975.

تباين معدلات السكن الحضري بحسب الـ département - ١٨٠٦.



المصدر:

Y. Tugault, *Fécondité et urbanisation*, 1975.

المحمية بالأسوار التي كانت قد بنتها أو أعادت بناءها على وجه السرعة، قد صمدت لمتاعب حرب الأعوام المائة صموداً أفضل من صمود الريف المحيط بها. وربما جار لنا أن نتذكر أن جان دارك، عندما كانت صبية، قد احتمت وراء أسوار نوفشاتو. ولا جدال في أن من المرجح أن الطاعون قد قضى في المناطق الحضرية على أرواح تفوق الأرواح التي قضى عليها في الريف، لكن جاذبية المدن ظلت من القوة بحيث إن سكانها قد عادوا إلى المستويات السابقة، بينما انحدرت مستويات سكان الريف (١١).

المكانة المتعاظمة للمدن

على أن مدن العصر الوسيط كانت جد متواضعة، باستثناء بعضها. لقد كانت آخذة في الانبثاق لتوها من الريف المحيط بها ولم تكن قد هيمنت عليه بعد هيمنة حقيقية. وسوف يتطلب الأمر وقتاً حتى يتسنى "للسوق الحضرية أن تتولى تنسيق الحياة الاقتصادية لمجمل الإقليم [المحيط بها] وتهيمن... على الجوانب الزراعية للمدينة" (١٢). وسوف يتطلب الأمر وقتاً أطول بكثير حتى يتسنى للعلاقات بين المدن أن تنقل مجمل الشبكة الحضرية إلى مستوى أعلى. وكانت هذه السيرورة بطيئة. ولو كان قد وجد أصلاً شيء اسمه الرأسمالية الحضرية في ذلك الوقت، فمن المؤكد أنه كان في مستهل طفولته. والخلاصة أننا لا يجب أن نتصور أن المدن التي تبهر الأبصار قد ظهرت إلى الوجود بشكل جد سريع.

ولا مرأى في أن المدن الفرنسية قد أحرزت بعض التقدم، حتى قبل القرن الرابع عشر، فحازت حريات وامتيازات (كالـ **communes** والـ **villes franches**) وأقامت مؤسسات جديدة. إلا أننا سوف نجد، من ناحية، أن تحركها صوب الاستقلال قد اصطدم بـ "السلطتين الأصيل عوداً، الكنيسة والتاج" (١٣) - خاصة الأخير - بحيث إنها قد جرى "دمجها"، طوعاً أم كرهاً، "في سياسة ترائية كانت أبعادها أبعد من آفاقها هي أو أبعد من مصالحها المباشرة هي" (١٤). وقد أدى هذا إلى مشكلات داخلية. ومن ناحية ثانية، سوف نجد أن استقلالها نفسه قد دفعها إلى تحمل أعباء ديون تتجاوز دخولها تماماً (١٥). وأخيراً، فمع أن من الوارد أنها كانت معاقل وجزر مقاومة خلال زمن حرب الأعوام المائة المضطرب، إلا أنها قد عانت من الآثار السيئة لهذا الزمن الذي اختنق فيه كل نمو. ومع ذلك، فإن أحد عناصر التقدم، ولعله أهمها، هو أن المدن قد نجحت خلال حرب الأعوام المائة في تحرير نفسها شيئاً فشيئاً من سادتها

النبلاء الإقطاعيين ومن النظام الإقطاعي (١٦)، بما يشكل تحرراً مهماً بالرغم من مخلفات الإقطاع المزعجة والمتواصلة الكثيرة والتي سوف تظل حية حتى نهاية النظام القديم (ancien régime).

إلا أنه بعد عام ١٤٥٠، وعودة السلم، وهو الدواء الأقوى مفعولاً، أخذت المدن تنبض بالحياة من جديد وعرفت حيوية متجددة. لقد كان كل شيء في صالحها: ليس فقط الطفرة في معدل المواليد والنمو السريع الذي عرفته الانتاجية في الريف وإحياء الانتاج الزراعي، وإنما أيضاً ازدهار النشاطات الحضرية وظهور دينامية جديدة في الانتاج الحرفي والاقتصادي والتجاري (١٧). ومنذ منتصف القرن الرابع عشر، أخذت الأسعار "الصناعية"، أي أسعار السلع المنتجة في المدن، في الارتفاع، بينما أخذت أسعار منتجات المزارع تتدهور (١٨). إن مفعول "مقصات" الأسعار قد عمل لصالح المدن. ومع النمو والإحياء النشيطين في القرن السابع عشر، والمصحوبين بثورة أسعار تضخمية أدت إلى تنظيم كل شيء، خاصة النشاط الحضري، أخذت المدن تتوسع وأصبحت أكثر اكتظاظاً بالسكان وشرعت في خلق ضواحي لها، وصار بوسعها فور ذلك أن تفعل ما تريد مع الريف المحيط بها، والذي أصبح من الناحية الفعلية بلا حول أو قوة حيالها.

ويرى فيرنر سومبارت (٢٠) أن نشاط المدن، على قدم المساواة (إن لم يكن بدرجة أكبر) مع تدفق المعادن الثمينة من أمريكا، هو المسئول عن ثورة الأسعار في القرن السادس عشر. لقد راكمت المدن هذه الثروة النقدية المتحركة والمتزايدة، مما أدى إلى خلق التضخم، الذي ساعدت المدن على الإبقاء عليه. وهناك قدر من الحقيقة في هذا الرأي. والشيء المؤكد هو أن التاريخ التقليدي للأسعار، كما يشرحه المؤرخون، إنما يتعلق في المقام الأول بسيرورة متمحورة حول المدن، ولنسمها بأنها سيرورة بنيوية فوقية، إذ غالباً ما شقت طريقها فوق رؤوس الفلاحين.

على أننا لا يجب أن نتصور أن هذه المدن النشيطة كانت شبيهة بأية حال بالمدن الحديثة. فلزمن طويل تال، كان عليها أن تظل مكتفية ذاتياً حتى يتسنى لها مجرد البقاء، معتمدة على موارد من أرضها هي وكاسبة خبزها بعرق جبينها هي. وبحكم الضرورة، "كانت لها علاقات مع الزراعة. وكانت غارقة في اقتصاد رعوي، وعبر شوارعها ودروبها كانت تتحرك الماشية والأغنام والدواجن والسخائير، حيث كانت الأخيرة تؤدي الوظيفة جد المفيدة والمتمثلة في تنظيف الشوارع. وكانت هذه الشوارع

بحاجة ماسة إلى التنظيف، وذلك بالنظر إلى ظروف الحياة الحضرية الصعبة والطابع الجنيني للسلطة البلدية وعدم توافر حجارة الرصف. وداخل أسوارها و{على مقربة من} خارج هذه الأسوار، كانت المدن مستولة عن حقول كرم وبساتين خضروات للاستهلاك المنزلي بل وعن حقول. كما جرى زرع عدد قليل من المنتزهات حول المقار الأرستقراطية والكنسية. وأخيراً، كانت ضواحي المدن مشهورة بتركز الحرف الملوثة فيها، كدبغ الجلود أو معالجة الصوف. " (٢١). وهذا الوصف للمدن الفرنسية في القرن الثاني عشر يمكن أن ينطبق بالكامل على مدن القرن السادس عشر المناظرة لها: وفي كتابه الأخير، يحيي برنار شوفالييه لقبها القديم، **Les bonnes villes** (٢٢)، ويحاول تقدير أهميتها الفعلية قبل الخراب الذي ترتب على حروب الدين.

ومن شأن الإحصاءات بالطبع أن تكون أكثر إقناعاً من الكتابات الوصفية المشيرة للمشاعر والذكريات. والحال أن بعض الإحصاءات قد وصلت إلينا عن مدينة آرل في عام ١٤٣٧ - ١٤٣٨. إن ثلثي السكان في ذلك الوقت كانا من العمال وعمال المزارع وأصحاب القطعان والرعاة وصيادي السمك وصيادي الطرائد والـ **boscadiers** (العاملين في الأحراج): كل هؤلاء الناس كانوا يحيون من الأرض، أي من العمق الجواني الشاسع لمدينة آرل. ويستنتج لوي ستوف: "فيما يتعلق بالثلث الباقي، فإن الجميع تقريباً كانوا يملكون أو على الأقل يزرعون حقول كرم صغيرة. لقد كانت آرل مدينة رعاة... مدينة - راعية" (٢٣).

لكن جميع المدن الفرنسية سوف تكون، على مدار قرون بعد ذلك، في وضع مماثل تماماً. وفي وقت جني العنب، كان زارعو الكرم الباريسيون موفوري العدد بما يكفي لإثارة الإزعاج ولتدشين المهرجانات الاحتفالية في جميع أرجاء المدينة. وهذا التعدي للريف على المدينة هو دليل على أن تخصصها لم يكن ناجزاً، دليل على الطابع الناقص لتقسيم العمل حتى نهاية النظام القديم على الأقل، بل وبعد ذلك. وعلى المدى الطويل، بل والطويل جداً، سوف يصبح ذلك عائقاً خطيراً.

المدن والملك

كانت المدن تشكو من عائق آخر، وهذا العائق سوف يستمر هو الآخر لزمان طويل. فمع أن الأهمية السياسية والاقتصادية والاجتماعية للمدن قد استمرت في النمو، إلا أنها {المدن} كانت تتحرر من تبعية لتسقط في أخرى - أحياناً بمشيئتها وأحياناً على

مضض. لأنه بمجرد انتهاء حرب الأعوام المائة، أعادت الملكية فرض سلطتها بقوة، خلال عهدي شارل السابع (١٤٢٢ - ١٤٦١) ولويس الحادي عشر (١٤٦١ - ١٤٨٣)، عبر اللجوء إلى العنف أو التدابير القانونية أو المكر والخداع.

وكانت يد الملكية أشد ضغطاً في عهد لويس الحادي عشر. إن أية مدينة عازفة عن الرضوخ قد عوملت بقسوة، وتم إخضاعها بالقوة المسلحة. هكذا كان مصير أنجييه وبيزانسون ودول وآراس وكامبريه وفالينسيين ودويه وسانت أوميه وبيربينيان. وقد جرى تحويل آراس إلى عبرة لمن يعتبر: فالمدينة التي جرى احتلالها في عام ١٤٧٧، قد شهدت طرداً جماعياً لسكانها في عام ١٤٧٩. بل إن اسمها قد جرى تغييره وجرى الإعلان عن المقيمين الجدد بوصفهم مستوطنين! وقد قيل إن مثل هذه المعاملة إنما تجد مبررها في الخوف على أمن المملكة، مع أنها قد أخفقت في نهاية المطاف لو كان هذا هو باعثها. ومع ذلك فقد جرى تركيع آراس بالقوة (٢٤).

لكن الإذعان المطلوب لم يكن يتحقق بالضرورة عبر العنف وحده. فقد سعى لويس الحادي عشر أيضاً إلى استمالة القادة المحليين بخلق مواجهة فيما بينهم والناس العاديين، مع اجتهاده في الوقت نفسه في اختزال السلطات المحلية إلى مجموعات صغيرة من أفراد قلائل يمكن السيطرة عليهم بشكل أسهل مما هو متاح مع الإدارات الأكبر حجماً. وهكذا نشأت داخل المدن نخبة سياسية، شريحة بورجوارية أو بالأحرى شريحة أرستقراطية احتكرت سلاطاتها الحكم المحلي جيلاً بعد جيل.

ومن ثم فقد كانت بين مثل هذه الأرستقراطيات والملكية موالسة وتواطؤ في أغلب الأحيان. وقد إنضوت المدن تحت الحماية الملكية، حتى تدافع عن نفسها على نحو أفضل ضد العوام من سكان المدن وضد الفلاحين في الريف المجاور دون شك، وكذلك لكي تتجنب جزئياً دفع الضرائب الملكية التي أعيد فرضها في عهد شارل السابع. وفيما يتعلق بسياسة التاج، كانت المدن قد أخذت تتحول بشكل متزايد إلى معبر رئيسي عن الرأي العام (٢٥)، الذي كان قد أصبح آنذاك قوة يتوجب أخذها في الحسبان. وليس بوسع أية دولة تمر بسيروية تحديث أن تمارس السلطة دون شكل ما من أشكال التواطؤ الاجتماعي. ولذا فقد سعت الملكية إلى كسب تأييد المدن أو على أية حال تأييد نخبة السلطة المحلية، على أمل أنها سوف تختار التعاون. وهكذا جرى إرساء أسس تطور فرنسا الاجتماعي والسياسي اللاحق. وغالباً ما كانت أصوله متجذرة في خضوع وإذعان السلطات المحلية، إن لم نقل خيانتها.

ولذا فإن المدن الفرنسية، حتى في الشمال الذي كان أقل انصياعاً في هذا الصدد من الجنوب، لم تتطور لتصبح جمهوريات حضرية كتلك الموجودة في إيطاليا وألمانيا وهولنده. فهل كان هذا شيئاً حسناً أم شيئاً سيئاً؟ لقد اعتبره ماكيافيللي مثلاً شيئاً ممتازاً، حيث إنه كان معجباً بما حدث في فرنسا من ظهور لسلطة سياسية مركزية وملكية عازمة على فرض الوحدة الترابية. إلا أن من الواضح أنه كنتيجة لذلك فإن ظهور المدن لم يلعب دور خميرة نشيطة في صوغ تاريخ الأمة. وبدلاً من ذلك، كانت هناك كوابح وعراقيل، وظماً مفرط إلى السلطة من جانب الدولة.

ومع مرور الوقت بالطبع، ومع ظهور التناحرات الكامنة إلى السطح، حاولت المدن نزع النير. ومتى واجهت الدولة الملكية مشكلات خطيرة - خلال العصابة في أواخر عهد حروب الدين مثلاً (خاصة في مارسيليا) (٢٦)، أو خلال اضطرابات الفروند (خاصة في بوردو) (٢٧) - حاولت المدن استرداد حريتها، أو على الأقل تحريك عضلاتها قليلاً. لكن هذا كان جهداً بلا طائل، فهي لم يتح لها الوقت قط لكي تنجح. والمسار الذي سارت فيه فرنسا لم يسمح لها بما يكفي من القوة لتحرير أنفسها، وفي نهاية المطاف، فإنني اعتبرها ضحية بقدر ما اعتبرها متواطئة. إن النبتة التي وجدت نفسها مجبرة على النمو في تربة وأجواء معادية قد توقفت عن النمو.

والحال أن المدن الفرنسية المفتقرة إلى المطامح وروح المباراة بل والتنافسات المريرة أحياناً والتي عرفت المدن التي كانت قد تحولت في بلاد أخرى إلى دول عدوانية وتوسعية، قد انسحبت إلى ملاذاتها الراكدة الآمنة. وكقاعدة، فإن كوارث التاريخ قد حلت بالفلاحين وليس بالمدن التي كانت تحتقر الفلاحين راضية عن نفسها. وفي عهد لويس الحادي عشر وبعد ذلك، كانت المدن تعتبر نفسها عوالم منفصلة. ويتساءل برنار شوفالييه: "من الذي سوف يكون بوسعه في يوم من الأيام أن يقول بالضبط ما هي الدعة السرية التي عادت على الضمائر [الحضرية] من تلك الثقة المنبثقة من الأسوار المنيعة والأبراج العالية والبوابات ذات الرتاجات المحكمة؟". بل لقد كان بوسع المدينة، لو دعت الضرورة إلى ذلك، أن تحيا على مخزوناتها من المواد الغذائية، من داخل حدودها هي. "عندما [انخفض أو] انهار الطلب المحلي، وعندما أقفلت الأسواق البعيدة أبوابها، بقي مع ذلك في أيدي جباة الضرائب وكتاب العدل، ورجال القانون أو القضاة، ما يكفي من الموارد لمساعدة التجار على مواصلة عملهم ولمساعدة الحرفيين على مواصلة شغلهم" (٢٨) - أي على مواصلة العيش في سلام، بمطامح متواضعة.

استقرار الشبكة الحضرية

بعد عام ١٤٥٠، ظلت شبكة المدن الفرنسية على حال النموذج الأصلي الذي نشأ قبل ذلك بعدة قرون. وسوف تظل على هذه الحال لقرون عديدة بعد ذلك، مثقلة بعبء هذا التراث. وكما ذُكرَ جان - باتيست ساي قراءه في عام ١٨٢٨، فإن "معظم الشوارع [في باريس] كانت قد شُقت قبل عهد فرانسوا الأول" (٢٩).

وبين عامي ١٥٠٠ و ١٧٨٩ لم يظهر إلى الوجود غير عدد قليل من المدن الجديدة: إن لوهافر، التي ترجع إلى عام ١٥١٧، قد تأسست كمجرد ميناء واحتاجت إلى بعض الوقت لكي تتحول إلى مدينة. أمّا فيتري - لو - فرانسوا فقد بنيت لإيواء سكان مدينة فيتري - آن - بيرتوا الصغيرة المجاورة، والتي كان الامبراطور شارل الخامس قد أحرقها في عام ١٥٤٤. وأمّا إنشاء هنريشمون من جانب سالي في عام ١٦٠٨ وشارلفيل من جانب شارل جونزاجا، دوق نيفير ودوق مانتوا فيما بعد (على موقع آرش القديم) فقد كان استعراضاً لا يتوافر إلا لدى الأثرياء ثراءً فاحشاً. ومن بين هذه المدن، كانت شارلفيل هي المدينة الوحيدة التي تحولت إلى مدينة حقيقية (ولو أن عدد سكانها لم يتجاوز ثلاثمائة نسمة في أوائل القرن السابع عشر) (٣٠). وقد حذا الكاردينال ريشليو بدوره حذو هذا التقليد الاستعراضي عندما أسس مدينته هو، مدينة ريشليو، في عام ١٦٣٧ (٣١). وكان سالي قد أخفى تأسيسه هو لمدينة هنريشمون بإطلاق اسم الملك نفسه عليها، لكن ريشليو لم يعبأ حتى بمراعاة هذا الحذر والاحتياط. على أن مدينته لم تتطور قط، وهي اليوم أشبه ما تكون بمتحف غريب إلى حد ما، مدينة جديدة من القرن السابع عشر تشبه الحفريات، على بعد ٦٠ كيلو متراً من تور.

وقد أدت المطامح الاستعراضية هذه نفسها - ولكن على نطاق الملك الشمس الذي لا نظير له - إلى إلهام الاضطلاع في أعوام ١٦٦١ - ١٦٨٢ ببناء قصر فرساي، "مسرح... ومذبح المملكة" (٣٢). وحول الأوتو، ظهرت مدينة. وهكذا فقدت باريس بعض المزايا التي كانت قد عادت عليها من وجود البلاط الملكي، لكن حظوظ العاصمة لم تتأثر تأثراً خطيراً من جراء ذلك.

وأخيراً، يجب أن نلاحظ بناء روشفور، التي بدأ فويان تحصينها منذ عام ١٦٦٦، على موقع داخلي وإن كان يطل على البحر؛ ولوريان، على موقع بور - لوي السابق. والذي كان قد جرى التنازل عنه لشركة الهند الفرنسية؛ وسيت، والتي سوف تصبح فيما

بعد ثاني أكبر ميناء فرنسي على البحر المتوسط . وتجدر الإشارة، لمجرد استكمال السجل، إلى التعديلات التي أدخلها كولبير على بريست ومارسيليا وطولون، في حين أنه من بين المدن الثلاثمائة التي قام فوبان بتحسينها أو ترك بصمته عليها، جرى خلق عدد قليل منها من العدم: هينينج وسار لوي ولونجوي في عام ١٦٧٩؛ ومون لوي في عام ١٦٨١؛ وفورلوي في عام ١٦٨٧؛ ومون رويال ومون دوفان في عام ١٦٩٢؛ ونيف بريساش، على الضفة اليسرى للراين، في عام ١٦٩٨. كانت هذه مدناً صغيرة، "يتسامح" فيها "الجيش مع السكان، ولكن ليس تسامحاً كبيراً" (٣٣). وقد أصابها الركود فيما بعد.

وبوجه عام، يمكن وصف إنشاءات المدن الجديدة المدرجة هنا على أنها استثناءات تؤكد القاعدة: إنها ليست أكثر من نحو عشرين بين زهاء ألف مدينة.

المواقع الحضرية

ظلت معظم المدن الفرنسية في المواقع التي اختيرت لها في الأصل، أكان ذلك في الأرمنة الغالية - الرومانية (المدن الأكبر كقاعدة) أو خلال تجديد النسيج الحضري في القرنين الحادي عشر والثاني عشر: والأخيرة كانت بوجه عام مدناً متوسطة الحجم، تسد فراغات، وتمثل إحياءات في معظم الحالات بأكثر مما تمثل إنشاءات جديدة تماماً.

وليس هناك ما يدعو إلى الاستغراب حيال استقرار الموقع: فموقع مدينة من المدن هو مرساها الذي كان من المستحيل عليها الهرب منه. وبمجرد وصول عدد سكانها إلى ألف نسمة، أو حتى أقل من ذلك، كانت المدينة مضطرة إلى الانفتاح على العالم الخارجي، وهو ما يعني بدوره أن تكون في متناولها منطقة مجهزة بالمياه وبالمواد الغذائية وبالأحراج وبمواد البناء وأخيراً بالناس - فحتى القرن التاسع عشر، لم يكن بوسع أية مدينة زيادة عدد سكانها دون مهاجرين من خارجها، خاصة أولئك الذين يجيئون من الريف المجاور. لكن هؤلاء نادراً ما كانوا كافين هم أنفسهم.

ومن حسن حظ باريس أنها كانت واقعة في إقليم جد محظوظ، فهو إقليم "يتوافر فيه كل شيء". وبفضل هذه الموارد بالتحديد تسنى للمدينة أن تنجو من أرملة حرب الأعوام المائة الرهيبة غالباً: "لقد كان السماء وقيراً، خلافاً للحال في البوس؛ وكانت الأنهار تحتوي وفرة من الأسماك؛ ويقال إن الغابات كانت مستودعاً غنياً للطرائد؛ وقد

اشتهرت الحقول المحيطة بجونيس بنباتات حبوبها الثرية ؛ وكانت سفوح الايسي والسورنيه توفر نبيذاً مستساغاً ؛ أما السهول المنغمرة بمياه السيول ومناطق المنخفضات فقد كانت ساحه جيدة للرعي . وكانت قرية متواضعة كفائف تنتج ربدأ " ممتازاً إلى أبعد حد بحيث إن زبد الفلاتندر وبريتانيا لا يضاهيه بالمره " ؛ ولم يكن هناك نقص في الأخشاب والأحراج ؛ ومع أن الموارد المعدنية كانت متواضعة ومحدودة الأنواع ، كما في فيريير - آن - بري ، إلا أنه كانت هناك محاجر مفيدة عند مداخل المدينة مباشرة ، بدءاً " بضاحية نوتردام دي شان " (٣٤) . لقد كانت باريس محاطة بالحقول وبالمحاصيل ، بل إن بعض الأراضي كانت قد تعرضت للهجر ولعدم الاستخدام ؛ وفي سبتمبر / أيلول ١٤٦٥ (عندما كانت الحرب مستعرة بين لويس الحادي عشر وشارل الجسور) ، يصف كومين الخطأ الذي اقترفه بعض الفرسان الذين عند وصولهم إلى باريس في أجواء شبه معتمه رأوا " كمية عظيمة من الحراب المنتصبه . . . وعند اقترابهم . . . وجدوا أن هذه ليست غير نباتات شوكية كبيرة " (٣٥) ، تغطي الحقول حتى بوابات المدينة .

لكن الصورة التي كان يتم استحضارها للمدينة على نحو مباشر في الأزمنة الماضية هي صورة قلعة . وإذا اعتمدنا معجم فيرتير ، فإن الأسوار هي التي تمنحها شرف أن تكون مدينة (٣٦) . وهذا تعريف يرجع إلى الأزمنة القديمة جداً ، وفقاً لروبيرتو لوبث ، المتخصص الشهير في تاريخ العصر الوسيط ، والذي ذكرَ إعلامياً في إحدى المقابلات بأن " الهيروغليف الرامز إلى مدينة في مصر القديمة كان عبارة عن صليب في وسط دائرة ، أي مفترق طرق داخل ساحة مطوقة بالأسوار " (٣٧) . وهذه الساحة المطوقة بالأسوار كانت تخترقها بوابات ، هي المخارج الإلزامية إلى العالم الخارجي ، لكنها أيضاً الحلقات الضعيفة في دفاعات المدينة . ومن ثم فقد جرى الإبقاء على المخارج إلى العالم الخارجي عند أدنى حد لها . إن دنكر في عام ١٧٠٨ ، والتي كانت ما تزال على الحال التي تركها فيها فوبان ، " لم تكن لها غير بوابتين مطلتين على البر ، البورت رويال والبورت دو نيوبور " (٣٨) . ومع ذلك ، فلم تكن البوابة الثانية تفتح إلا في أيام السوق ؛ لقد كان الدفاع مسألة خطيرة . وبالمقابل ، فإن الأسوار التي أقيمت حول باريس بين عامي ١٧٨٥ و ١٧٨٧ من جانب ال **fermiers - généraux** (ملتزمي الضرائب) ، قد امتدت لمسافة ٢٣ كيلو متراً وكانت لها ١٧ بوابة رئيسية لتحصيل الرسوم و ٣٠ بوابة أصغر حجماً ، لكل منها أكشاك تحصيل الرسوم الخاصة بها . وقد يبدو واضحاً إلا أن

من الضروري التذكير بأنه بالرغم من أن المدن كانت متمترسة داخل تحصيناتها، فإنها قد كانت بالدرجة الأولى نقاطاً تلتقي عندها الطرق: لقد كانت محطات وصول أو نقاط مغادرة وكانت الطرق تخترقها من بوابة إلى أخرى.

ومن الوارد بالطبع أن يكون موقع مدينة من المدن أكثر أو أقل ملائمة. وفي الأزمنة المبكرة للاستقرار في مدن، يبدو أن الممرات المائية الصالحة للملاحة قد لعبت دوراً كُلياً الأهمية (٣٩). إلا أنه كانت هناك بعض المواقع الواعدة بإزدهار تال: مثال ذلك الموقع الذي يصبح النهر صالحاً للملاحة عنده؛ أو الموقع الذي يلتقي عنده انتقال من الطرق البرية إلى الممرات المائية؛ أو عند مخاضة أو جسر يتيحان عبور النهر بسهولة. وتدين ستراسبورج مثلاً بموقعها لجسرها الاستراتيجي عبر نهر الراين، وهو الجسر الذي يسمح بانتقال كل من السلع والجنود. وتقع أنجيه في المكان الذي يضيق فيه الوادي بما يجعل العبور أسهل. ونانت هي موقع الجسر الأول المقام على أعالي نهر اللوار. ثم هناك آفينيون بجسرها الشهير، المبني في القرن الثاني عشر: ومع أن الرون عريض جداً في هذه النقطة، إلا أنه ينقسم إلى فرعين بما يؤدي إلى تقليل قوة التيار وقد أتاح أصلاً للجسر دعامة راسخة في منتصف المسافة بالنسبة لثلث من طوله (٤٠). وبين تاراسكون وبوكير، كان هناك في وقت من الأوقات جسر عائم (بالنظر إلى غياب ما هو أفضل) عبر الرون المخيف إلى حد ما. كما أن رومان كانت تتمتع بجسر عائم عبر السين في القرن السابع عشر: وهذا الجسر الذي جرى تدشينه في عام ١٦٣٠، حل محل جسر ضخيم مبني من الحجارة ومحدب هو الجران بون [الجسر العظيم]، الذي كان يستند إلى ثلاثة عشر قوساً، وتعرض لانهدام جزئي، بسبب قيامه على أسس هشة. وقد استمر الجسر العائم حتى القرن التاسع عشر، إذ كان تصميمه عبثياً أتاح له الارتفاع مع ارتفاع الموج، وكان يفتح للسماح للسفن بالمرور. "إن لويس السادس عشر قد أعرب عن إعجابه به" (٤١).

لكن النهر نفسه لم يكن مبرراً كافياً لقيام مدينة: فأورليان، الواقعة على نهر اللوار، كانت أمامها الفرصة لكي تصبح بؤرة التاريخ الفرنسي، لكنهل كانت في موقع سيء لا يسمح لها بإغتنامها، إذ كانت تقع بين ساحتين خربتين - إلى الشمال، غابة أورليان، التي كانت أكبر مما هي اليوم، وإلى الجنوب، الأحرار ومستنقعات السولونيه الراكدة. ولا يمكن أن يكون هناك مثال أكثر درامية على تاريخ حضري فاشل.

ومن المؤكد أن المدن القريبة من البحر كانت في مواقع مميزة، ليس عند مصبات

الأنهار وإنما عند النقطة التي تصبح المياه فيها هادئة بما يكفي لتمكين السفن من تفريغ شحناتها: ومن هنا حظوظ ريوان أو بوردو. ولا مرأى في أن مثل هذه المدن كانت منجذبة إلى العالم الخارجي وأنها قد حققت ثرواتها منه، وغالباً ما أدارت ظهورها لفرنسا الجوانية.

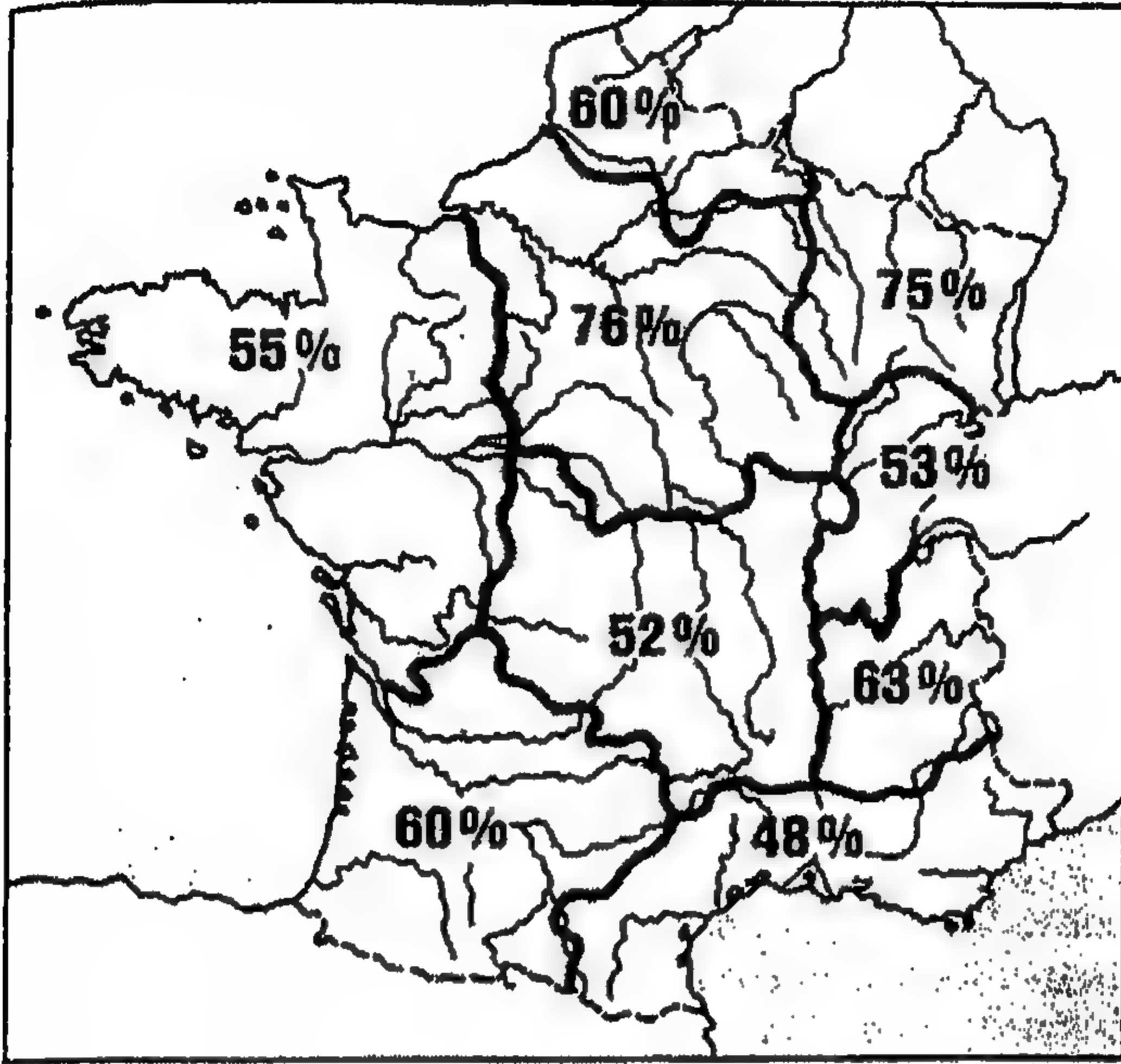
ومن بين المدن ذات الموقع الجيد أيضاً تلك المدن الواقعة على الحدود بين إقليمين مختلفين: لقد كانت بشكل حتمي نقاط تبادل، ولو بين مجرد التلال والوديان. ولهذا السبب انبثقت شبكة من المدن حول الألب.

ومع ذلك، باستثناء باريس وتولوز، فإن "معظم المدن {الفرنسية} الكبيرة بالفعل، المدن التي كان نموها أسرع، كانت "مبعثرة حول الحواف": نانت، بوردو، مارسيليا، طولون، جرينوبل، ليون، ستراسبورج، ليل" (٤٢). أما المناطق الجوانية في المملكة، كما يواصل المركز دارجنسون القول في مذكراته، فقد كانت من الناحية العملية فارغة: "تردد صدى الخواء".

والموقع، شريطة توافر إمكانية التغلب على معوقاته وإمكانية استثمار واستغلال ما ينطوي عليه من إمكانيات، يمكن جعله مشاركاً في حظوظ مدينة من المدن. فالنجاح قد توقف على قدرتها على الاستفادة مما كان في متناولها. والحال أن بار - لو - دوك كانت في موقع جيد في عام ١٧١٧ بالنسبة للتهريب، خاصة تهريب الأقمشة المحظورة من الهند إلى فرنسا (حيث لم تكن اللورين جزءاً من فرنسا في ذلك الوقت). وهي فرصة لم تدعها المدينة تفلت منها (٤٣). أما جرانفيل فقد ملكت نحو عام ١٨١٢ ولسنوات طويلة ٢٥ أو ٣٠ مركباً ضخماً من مراكب الـ gabare، التي تتراوح حمولتها بين ثلاثة وثمانية عشر طناً، والتي انهمكت في صيد المحار والسرطان البحري والإريان؛ وكان يجري إرسال مراكب قليلة إلى مصائد أسماك شمال الأطلسي بينما كانت مراكب أخرى تضطلع بتجارة ساحلية متصلة من نانت إلى بريست وحتى الديب (٤٤). وأحياناً ما كان يوجد خطر في أن مدينة قد تكون جد مشغولة بالربح الفوري بما يعميها عن أي شيء آخر. وقد اتسع ثراء نانت اعتماداً على التجارة مع الجزر {جزر الهند الغربية} و، للأسف، تجارة الرقيق الأسود، وبحلول أواخر القرن الثامن عشر كانت قد أصبحت عديمة الصلة تماماً بأعماقها الجوانية. وقد كانت غير مهتمة بها إلى أبعد حد بحيث إن البورجوازية قد أقدمت أيضاً على بيع ضياعها في الريف. وقد انتاب العجب آرثر يونج: "بأية معجزة أمكن لازدهار ولثراء {نانت} هذا

الشكل ٢٣

مؤشر جذب الأنهار للمدن.



إن إقليم الشمال، بالرغم من تمتعه الممتاز بأنهار صالحة للملاحة، يبدو أقل حظاً مما قد يتوقع المرء، إما بسبب وجود تجمعات صناعية أحدث، مستقلة عن الأنهار التي تظهر مع ذلك على الخريطة، أو لأن بعض الأنهار الصالحة للملاحة بالفعل لم تظهر من جراء مقياس الرسم المستخدم في خريطة فيدال دو لا بلاش الأصلية (الدول في ليل مثلاً).

وفي الجنوب المشرف على البحر المتوسط، بالمقابل، تظهر بعض الأنهار الصغيرة ظهوراً أقوى والرون، الذي يتدفق بشكل مستقل، يجتذب المدن مما يعزز المؤشر الإقليمي. على أن هذا المؤشر هنا هو عند أدنى حد له.

الخريطة والتعليق نقلاً عن:

Jules Blache: *Revue de géographie de Leon*, 1959, p. 19.

كله أن يكون عديم الصلة بالأرض المحيطة بها؟" (٤٥).

والحال أن التغلب على العقبات، وحفز التبادل وزيادة التجارة كانت الشغل الشاغل للكثير من الأسواق الكبرى المؤقتة والأسواق الأخرى، مع ترسخ أقدامها. وفي بواتو، في عهد لويس الرابع عشر، كانت في **élection** ليسون وحدها ٨٧ سوقاً سنوية كبرى، بالإضافة إلى ١٨ سوقاً أسبوعية (أي إجمالي سنوي قدره ٩٣٦) (٤٦). ولم يكن هذا الإقليم بحال من الأحوال إقليمياً نشيطاً بشكل غير عادي مع ذلك.

والواقع أن الأعداد الصارخة للأسواق الكبرى غالباً ما تمثل علامة على الجهد الذي بذلته المدن الصغيرة والبلدات، في بعض الأقاليم الأقل حظاً نسبياً، لحفز التجارة. ففي فوكليز في عام ١٨١٥، كلما ازداد الإقليم فقراً كلما رادت الأسواق الكبرى المقامة هناك (١١ سنوياً في بوللين، ٩ في فالريا، ٨ في مالوسين، ٥ في آبت)، في حين أنها في السهول الأسعد حظاً في غرب الـ **département** كانت آخذة في التناقص من حيث العدد والأهمية (٤٧). والحال أن أورنان، وهي موقع سوق الحبوب عند مدخل وادي اللو، كانت ما تزال تقيم ٢٤ سوقاً سنوية كبرى في القرن التاسع عشر، "في الثلاثاء الأول والثالث من كل شهر" (٤٨). وفي الألب الشمالية، خاصة سافوي العليا، كانت الأسواق الكبرى المقامة في أعالي الجبال - حيث تباع الماشية والأغنام والبغال - أكثر أهمية من الأسواق الكبرى المقامة في الوديان والمنخفضات، وذلك على مدار زمن طويل.

وداخل شبكات الاتصال المتعددة بين المدينة والبورج، وبين المدينة والقرية وبين مدينة ومدينة أخرى، وهي شبكات كانت تأتلف على نحو متواصل في اتجاه صوغ النسيج الأساسي للحياة المادية في فرنسا، فإن المدينة، في نهاية المطاف، هي التي كانت توفر قوة الدفع: ففي المدينة يمكن العثور على مقرضي الأموال، وهم همزة الوصل بين التجارة واسعة النطاق والرأسمالية؛ وفي المدينة توجد مؤسسات الكنيسة والدولة كما يوجد مقر الجهاز القضائي وجهاز الإدارة. لقد كانت المدينة مركز "حضارة مكتوبة" (٤٩). وفي عام ١٨٥١، كان بوسع أدولف بلانكي، عالم الاقتصاد، أن يكتب فيقول: "إن شعبين مختلفين [الحضري والريفي] يحيان على الأرض الواحدة حياتين جد متميزتين بحيث إنهما يبدوان غريبين تماماً أحدهما عن الآخر، وإن كانت تربط بينهما عرى أقوى مركزة [سياسية] جرى صوغها حتى الآن" (٥٠). وكان محكوماً على هذين الشعبين بالعيش معاً ومن ثم فقد شكلاً كلاً واحداً. الأول، شعب المدن،

كان يصدر الأوامر إلى الشعب الآخر، ويحيا من عمله ويستغله، لكنه ساعده في الوقت نفسه على الصعود إلى مستوى أعلى في العالم. لقد كانت الحياة الحضرية هي الشرط الضروري للنمو، مع أنها لم تكن الشرط الكافي دائماً...

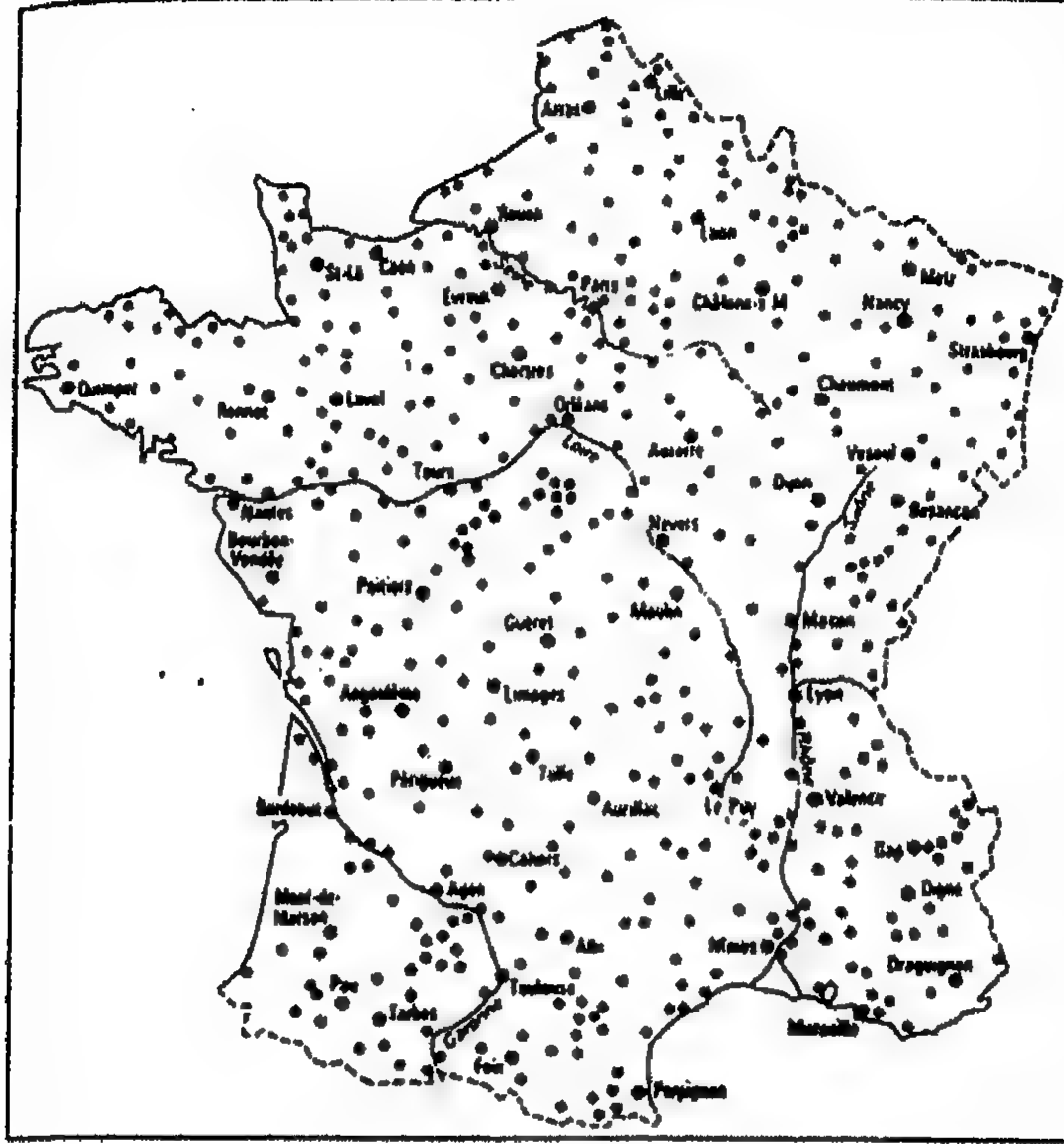
الناس الذين لا غنى عنهم بالمرّة

كانت المشكلة الرئيسية في حظوظ المدن في الماضي، وما تزال إلى اليوم، هي حظها من السكان. والمشكلة الآن هي مشكلة النمو الحضري المخيف. فالمدينة، كالغول في الحكاية الخرافية، إنما تلتهم الناس. وفي الماضي، كانت المشكلة هي النقص الدائم في السكان. ولكي يتسنى للمدن أن تواجه تزايد نسبة الوفيات فيها وأن تتطور ولو بمعدل جد بطيء، فقد كان عليها بشكل متواصل أن توسع صفوف نخبتها البورجوازية والتجارية، وبشكل أكثر إلحاحاً بكثير، صفوف قوتها العاملة المؤلفة من حرفيين ماهرين وبروليتاريا عاملة على حد سواء.

لكن جميع المدن الفرنسية في الماضي حلت هذه المشكلة الأساسية دون متاعب جسيمة. لقد جندت تدفقات بشرية لا نهاية لها من الأقاليم المحيطة بها، وأحياناً من مناطق جد بعيدة (انظر الخرائط في الشكل ٥٥ والأشكال ١٧ - ٢٠ في المجلد الأول). وتجاوباً مع النداء، كان المهاجرون يتدفقون عليها. ونادراً ما تسمح لنا مصادرها بحساب النسبة المئوية الدقيقة للقادمين الجدد في السكان الحضريين، لكن الأصول الجغرافية لسكان المدينة تنبثق بشكل واضح من سجلات الزيجات، أو سجلات الوفيات في التكايا. وسواء أكان المهاجر قادماً من مكان مجاور أم من مكان بعيد، فقد كان يسكن إما في ناحية قريبة من البوابة التي دخل المدينة عبرها، أو على مقربة من مهاجرين آخرين من جزء معين من العالم، يعملون غالباً في حرفة واحدة، ويميلون إلى التضام معاً في شوارع بعينها. والواقع أن **quarties** (أحياء) باريس كانت سلسلة من المقاطعات المصغرة، تتماشى ليس فقط مع تقسيم العمل بل ومع تصنيف اجتماعي صارم. لكنها كانت تعكس أيضاً الخلق العفوي لـ "لجان استقبال" للقادمين الجدد.

والشيء المثير في هذه الانتقالات السكانية صوب المدن لتلبية الطلب المتواصل على العمل هو أن مشكلة تعتبر الآن مُزعجة كانت تحل نفسها بسهولة، وبشكل تلقائي تقريباً. وصحيح أن إجمالي سكان الريف كان ضخماً بالمقارنة مع سكان المدن. لكن

فرنسا ما تزال مغطاة بالأسواق الكبرى، في عام ١٨٤١.



نقلًا عن:

Dictionnaire du commerce et des marchandises, 1841, I, pp. 960 sq.

حراك السكان الفرنسيين، شأنه في ذلك شأن حراك الأوروبيين عموماً بالفعل، إنما يعد مدهشاً إلى حد ما. لقد تجاوب مع جميع مطالب أو وعود الاقتصاد. خذوا آرل مثلاً: إن آرل، التي انحدرت من مجدها القديم وتعرضت للمنافسة من جانب مارسيليا وإكس بل وايج مورت، قد عادت إلى الحياة نحو أواخر القرن الخامس عشر. وكان هذا الإحياء كافياً لاجتذاب المهاجرين الذين جاء عدد كبير منهم من فرنسا الشمالية. ويبدو أن كل شيء كان ممكناً^(٥٢). وسوف نجد بالمثل أن نانت، في القرن السادس عشر، قد حافظت على نموها الديموجرافي أساساً بفضل الريف المجاور وبفضل بريتانيا، بل وبفضل بواتو ونورماندي ووادي اللوار حتى أورليان. بل لقد تواجد هناك بعض القادمين من مارسيليا، والذين كانوا يزاحمون المهاجرين البرتغاليين والإيطاليين وجالية إسبانية كبيرة الحجم^(٥٣).

وعندما احتاجت ليون، في أواخر القرن الخامس عشر، إلى عمال، كان النازحون من سافوي (والتي كانت لها بالفعل دياسبورا تغطي ألمانيا الجنوبية وإيطاليا الجنوبية وإسبانيا وجانباً كبيراً من فرنسا) في وضع مناسب لتلبية النداء. بل إن المعاصرين قد زعموا أن "ثلثي الناس في ليون إنما ينحدرون من منتمين إلى سافوي" وأن "جميع العمال تقريباً، أي نحو ثلث سكان المدينة، ينحدرون من سافوي"^(٥٤). ولا مرأ في أنهم كانوا مبالغين؛ فالبحوث الإحصائية الدقيقة إنما تشير إلى أنه في عام ١٥٩٧، لم يمثل القادمون من سافوي غير نسبة ٢١,٢٪ من إجمالي سكان ليون - لكن هذا ليس رقماً تافهاً. وكان هؤلاء المهاجرون مصدراً متواصلاً لتجنيد عمال النسيج، وكانوا يفوقون عدداً المهاجرين من المناطق القريبة، من الفوريز والليونيه والبوجوليه مثلاً، والذين لم يمثلوا كلهم غير نسبة ١٨,٣٪، أو المهاجرين القادمين من الدوفينييه، ونسبتهم ٧,٢٪^(٥٥). وأياً كانت أصولها، البعيدة جداً أحياناً (انظر الشكل ٢٠ في المجلد الأول) فإن هذه العمالة المضافة إلى كتلة ليون السكانية الكبيرة، والتي تمثل نصف سكانها تقريباً، كانت مسألة حياة أو موت بالنسبة للمدينة. فنشاطها كان يتطلب قادمين جدد، "كانت تلتهمهم بشكل متواصل"^(٥٦).

وقد يكون من الأفضل ألا نأتي على ذكر باريس، فهي غول شهيته أضخم بكثير! وفي الوصف الذي قدمه سياستيان ميرسييه عشية الثورة، نجد صورة لا تنسى لسكانها المتباينين من الـ *gens de peine*، العمال، الذين يكادون كلهم أن يكونوا من المقاطعات: لقد جاءوا من سافوي ومن أوفرنيا، كما جاءوا من ليموران والليونيه، ومن

نورماندي وجاسكونيا واللورين(٥٧). لكن باريس والحق يقال حالة خاصة . والأغرب أن نجد أن بوردو، في منتصف القرن الثامن عشر، عندما كانت تُطوّر نشاطها البحري والتجاري بحيوية لا تضاهيها حيوية المدن الأخرى في الجنوب - الغربي - قد تمكنت بسهولة من اجتذاب تيار من المهاجرين . وقد تدفقوا عليها كما هي العادة دائماً من الجيرونند القريبة، لكنهم أخذوا يجيئون منذ تلك اللحظة فصاعداً من منطقة أوسع بكثير أيضاً . ولم يكونوا كلهم من أصول ريفية، ولو أن الريفيين قد ظلوا يشكلون الغالبية . وقد جاءت مجموعات قوية من العمال، بل ومن كبار وصغار التجار، إلى بوردو من مدن أخرى، خاصة مدن جنوب - غربي فرنسا . إلا أننا سوف نجد، وهذا شيء له دلالة، أنه حتى المدن التي لبث النداء قد نجحت في الإبقاء على سيطرتها على المناطق المتاخمة لها، والتي لم ينزح منها إلى بوردو غير عدد قليل من الناس . ويبدو أن كل مدينة كان لها حوضها الديموجرافي التقليدي، الذي احتفظت لنفسها بحقوق الصيد فيه، إن جاز هذا التعبير(٥٨).

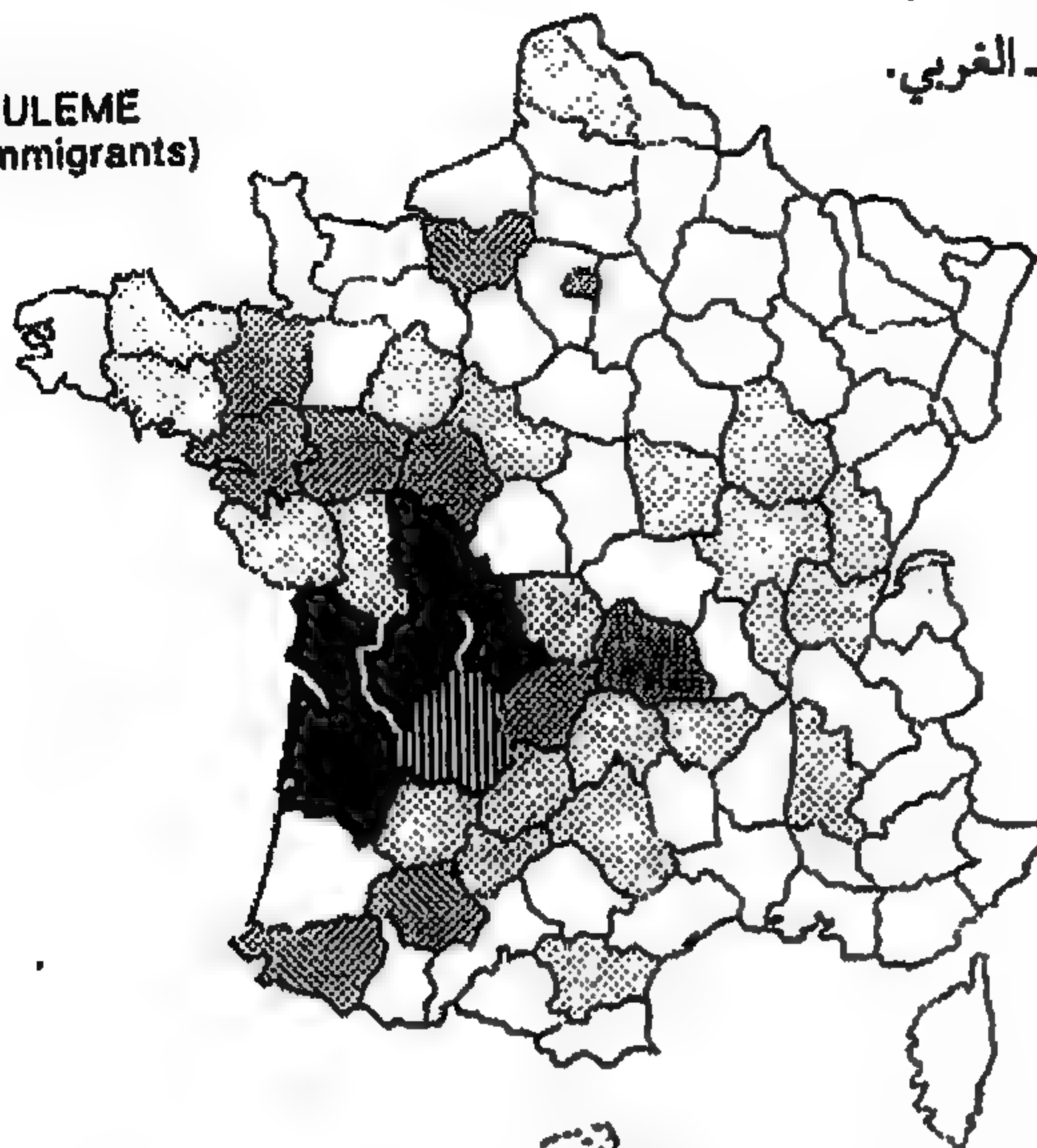
المدن حيال اقتصاد فرنسا

هل كانت المدن مسئولة عن شحوب الحضارة المادية الفرنسية، خلال تحرك البلاد البطيء في اتجاه الأزمنة الحديثة؟ خلافاً لجاك لافيت الذي، كما لاحظنا في الفصل السابق(٥٩)، اعتبر التوسع الصناعي الفرنسي في عشرينيات القرن التاسع عشر مشلولاً من جراء مجتمع ريفي كان ما يزال يحيا في القرن الرابع عشر، هل يجب علينا أن نعتبر المدن مسئولة جزئياً أيضاً؟ هل يمكن القول بأن الموتور الحضري لم يبذل ما يكفي من أجل دفع فرنسا الريفية إلى الأمام، حتى في القرن الثامن عشر - مع أن الفترة من عام ١٧٠٠ إلى عام ١٨٠٠ قد شهدت توسعاً كبيراً بحيث إنه بمجرد توجيه الاتهام سنجد أنه بلا أساس؟

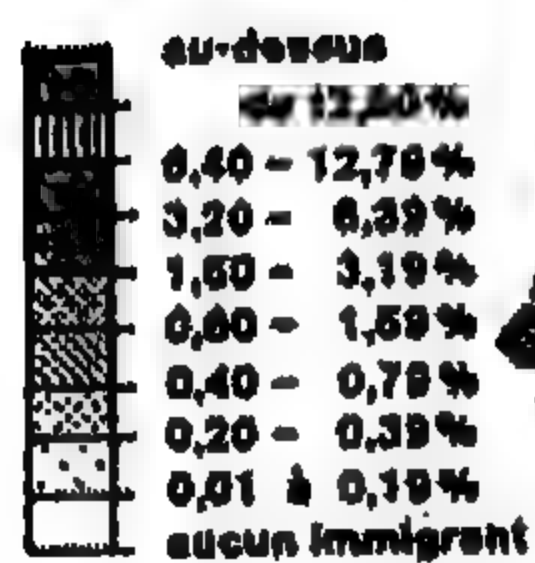
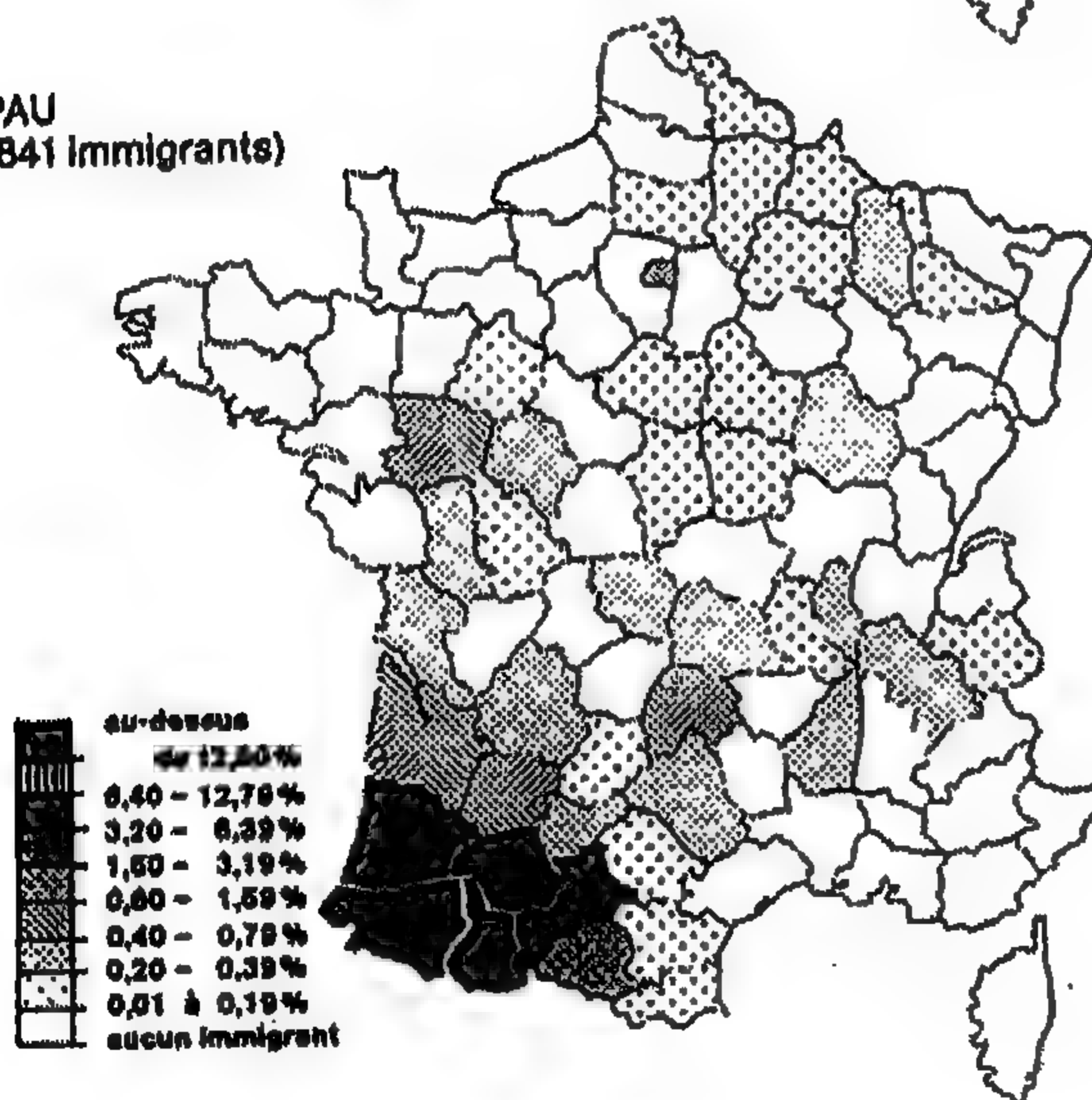
صحيح بالتأكيد أن المدن كانت آخذة كلها في التوسع، وإن لم يكن بالضرورة بسرعة كبيرة، بين عامي ١٥٠٠ و١٧٨٩ . وقد استفادت كلها من النمو الديموجرافي العام الذي كان هو نفسه كافياً لزيادة حجمها وحفز تعمير الضواحي وزيادة معدلات استهلاكها . والحال أن توسعها، الواضح بالفعل في القرن السادس عشر، إنما يصبح أكثر وضوحاً بكثير في القرن الثامن عشر . إن رياح تغير قد اجتاحتها حيث بدأت في تشييد بنايات جديدة بهية وخرجت من خناقها المديفيالي (الذي يرجع إلى العصر

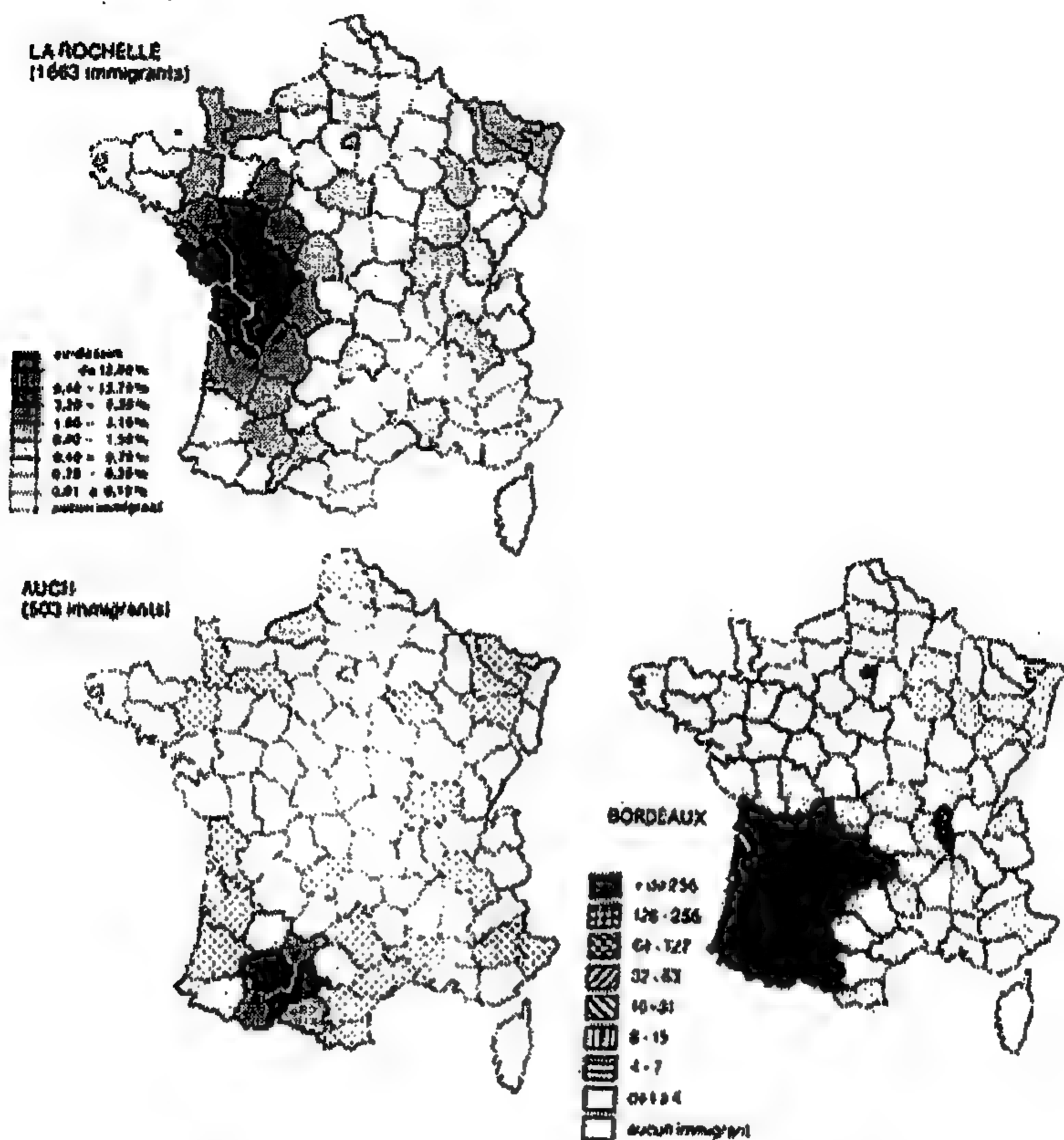
الهجرة إلى خمس مدن في الجنوب - الغربي.

ANGOULEME
(396 Immigrants)



PAU
(841 Immigrants)





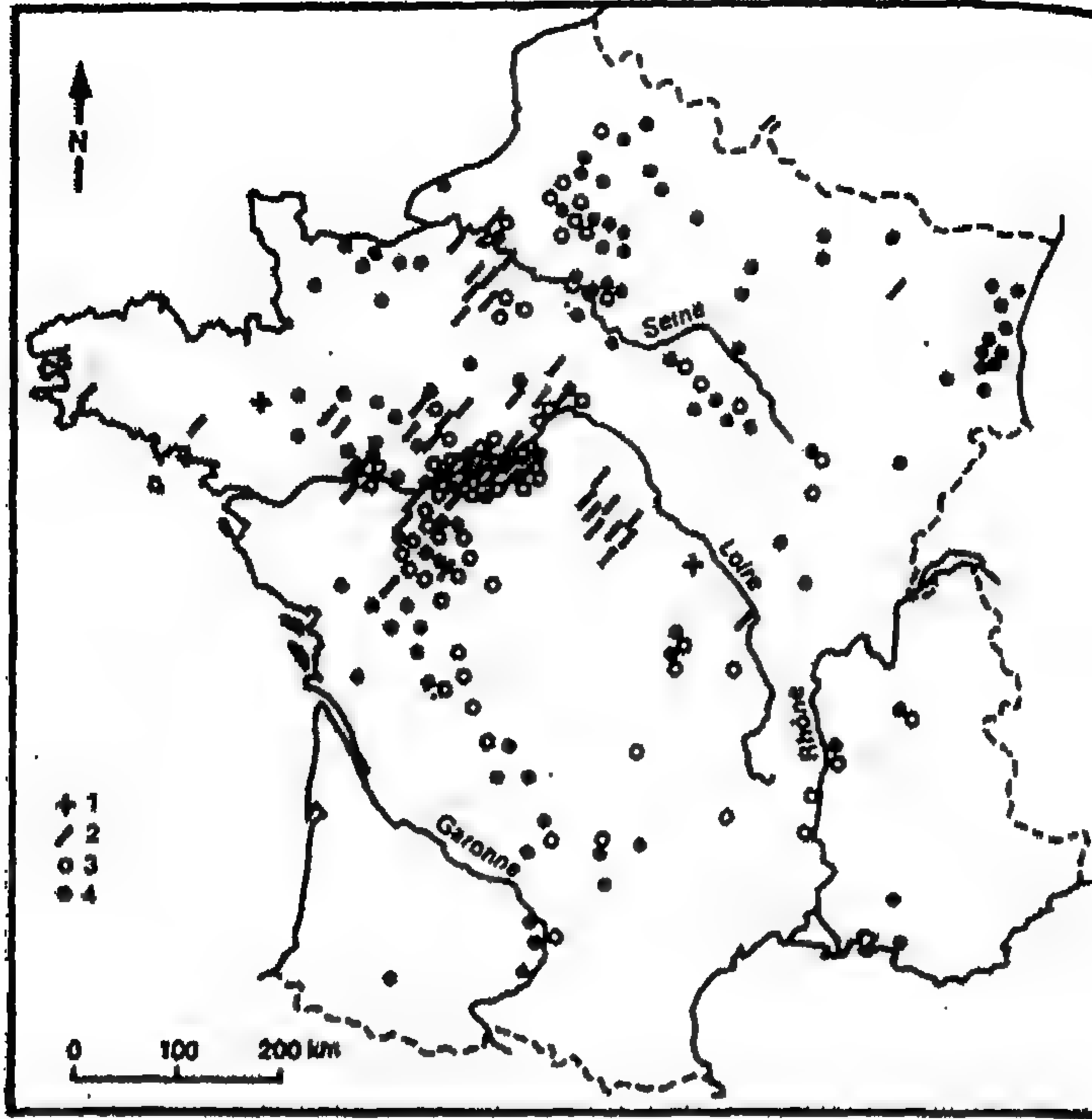
الوسيط) وهدمت أسوارها العتيقة (٦٠) (ليس دون أسف دائماً)، وشقت طرقاً مباشرة مستقيمة وفتحت الأحياء التي كانت تشكو من الضيق والاختناق.

وفي القرن السادس عشر بالفعل، كانت أفكار جديدة حول تخطيط وتنظيم المدن قد بدأت في إلهام سياسة "إرادوية" غالباً ما كانت الحكومة الملكية أدواتها. وقد لا تكون عمارة النهضة (الرينسانس) الإيطالية قد أزاحت كل شيء من طريقها، لكنها تركت علامة مميزة على عدة أقاليم فرنسية. والخريطة المنقولة هنا (الشكل ٢٦) عن كتاب جان - روبير بيت خريطة مهمة. فهي توضح الدور القيادي النشط الذي لعبه وادي اللوار الذي، بوصفه مركز الملك والبلاط، كان لسنوات كثيرة، حتى نحو عام ١٥٢٥، قلب البلد بل والحضارة الفرنسية. ولم تحرر باريس الصدارة إلا في الربع الثاني للقرن، وذلك بسبب إيثار فرانسوا الأول (١٥١٦ - ١٥٤٧) لها، وإن كان بلاطه قد استمر في الانتقال من مكان إلى آخر. وفي نهاية المطاف، لم تفلت العاصمة من تأثير الأسلوب الجديد: ففي قلب المدينة، في البلاس دو لا جريف، أخلى الـ **maison communale** القديم المكان أمام الـ **Hôtel de ville** الجميل، وهو أول بناية باريسية تبنى وفق الأسلوب الجديد (١٥٣٢ - ١٥٤٩) (٦١).

والواقع أن عمارة الرينسانس لم تترك أثراً كبيراً جداً على المدن الفرنسية في القرن السادس عشر، لكن التناظر والمنظورات والرحابة وشق طرق طويلة قد أصبحت كلها منذ ذلك الحين جزءاً من عمارة المدن الفرنسية وسوف يتطور التراث الإيطالي، منذ عهد لويس الرابع عشر، إلى الأسلوب الكلاسيكي (٦٢).

وفي عصر التنوير، سوف نجد أن مطلباً متجدداً بشأن تخطيط وتنظيم المدن قد أخذ يحاول التعبير عن نفسه في كل مكان تقريباً. ويكتب جان ميه فيقول إن: "إعادة تصميم مشهد المدينة قد وصلت إلى مقاييس ضخمة [في فرنسا]. وإذا أمكن للمرء أن يمحو للحظة من ذهنه جميع البنايات التي ترجع إلى أعوام ١٦٥٠ - ١٧٩٠، فما الذي سوف يبقى من مراكز ليس فقط مدننا الكبرى وإنما أيضاً الكثير جداً من المدن الصغرى؟ وما تحقق في تلك الفترة كان أكثر من مجرد إعادة تصميم، فقد وصل إلى إعادة بناء كاملة. والحال أن بوردو، المدينة التجارية الكبرى بيناياتها جيدة التنظيم إنما تعد، شأنها في ذلك شأن نانسي كما صممها ستاناسلاس ليتشينسكي، "النموذج الأمثل للتنظيم الحضري الناجح" في تلك الفترة (٦٣). وقد حازت باريس وسام الفور بالطبع - "ليست هناك موضوعة كالموضوعة الباريسية"، لقد كانت العاصمة مبرقشة بمواقع البناء،

عمارة الرينسانس المدنية حتى عهد فرانسوا الأول.



إن البنايات الجديدة المبنية وفق أسلوب الرينسانس والتي تعتبر نادرة نسبياً في فرنسا قد ظهرت في معظمها اقتداءً بالملكية في انتقالاتها، أي في وادي اللوار وإقليم باريس. وتبين الخريطة مواقع مبنى أو عدة مبان مبنية بأسلوب الرينسانس أو محولة إلى التماشي معه، ترجع إلى عهد شارل الثامن (١) ولويس الثاني عشر (٢) وفرانسوا الأول قبل عام ١٥٢٥ (٣) وفرانسوا الأول بعد عام ١٥٢٥، وهو العام الذي انتقل فيه إلى باريس (٤).

القائمة مأخوذة عن: L. Hauteceur: *Histoire de l'architecture classique*, 1963

المصدر:

Jean Robert Pitte, *Histoire du paysage français*, II, 1984.

والتي يسهل تمييزها عن طريق البكرات العظيمة المستخدمة في رفع مواد البناء إلى أعلى، ومن آثار الأقدام البيضاء التي تركها على الشوارع المحارون العائدون إلى بيوتهم من عملهم (٦٤).

وقد تواصلت أعمال البناء حتى القرن التاسع عشر، وبلغت ذروتها في إعادة التنظيم الضخمة لطرق باريس الرئيسية تحت إشراف البارون هوسمان، الذي جرى تعيينه مديراً لمنطقة السين في عام ١٨٦٣. لكن المدن الإقليمية لم تكن متخلفة عن هذه الأعمال. وكما لاحظ ليونس دو لافرنيه في عام ١٨٦٠، فإن "لومان ولافال وأنجيه قد تضاعف حجمها كلها في غضون ثلاثين سنة؛ إن أحياء جديدة، جيدة البناء وحسنة التهوية، إنما تحاصر أو تحل محل أكواخ الماضي القذرة والبائسة. وهذا ترف صحي، ليس فيه شيء مصطنع أو مبالغ فيه" (٦٥).

والشيء الغريب هو أنه لا الدولة، بالرغم من إيراداتها الضخمة من الضرائب، ولا المدن، حيث لم يكن الأغنياء نادرين، كانت لديها الموارد الكافية لاستكمال مشاريع التجديد هذه كلها: وكان لابد من التخلي عن بعض هذه المشاريع، الطموحة أكثر من اللارم. والسفينة المتكررة في كثير من تواريخ مدن فرنسية مفردة هي "غياب الموارد" (٦٦). والقصة متكررة في كل مكان: في بوردو في ذروة رخائها؛ في تولوز، حيث كان غياب الأمين مسئولاً عن وقف التصاريح الضرورية؛ في مارسيليا، في ليون، حيث كان يجري بناء البلاس بيلكور؛ في ريوان، التي كان عليها أن تكتفي ببناء بنايات جديدة على مشارف المدن؛ أو في كان Caen، حيث لم تتجاوز المساهمة المالية من جانب المدينة في تجديدها الحضري الخاص نسبة ١٠٪ في القرن الثامن عشر.

وقد أصبحت المشكلة حادة بشكل خاص في رين، على أثر الأضرار التي أحدثها حريق كارثي نشب ليلة ٢٣ ديسمبر/ كانون الأول ١٧٢٠ ولم تتم السيطرة عليه إلا بفضل عاصفة ممطرة أرسلتها العناية الإلهية، بعد ذلك بستة أيام. لقد حاق الدمار بـ ٩٤٥ بناية في المدينة العليا، بما في ذلك قلب المدينة التاريخي. ولم ينج من الحريق غير ١,٣٦٧ منزلاً، معظمها في المدينة السفلى غير الصحية والفقيرة (٦٧). لكن رين لم تكن تملك ما يكفي من الدخل لكي تعيد ترميم ما حاق به الضرر.

ومن ثم فقد طلبت العون من الدولة التي لم تكن مستعدة لسخاء غير محدود، بالرغم من أنها قد أكدت، عبر سلسلة من المراسيم الصادرة عن مجلس الملك، أن إعادة البناء يجب أن تتم وفقاً لخططها التي سوف يصوغها معماريوها ومهندسوها: لقد

كانت الدولة "بخيلة في أموالها، مسرفة في لوائحها" (٦٨). وقد حاولت المدينة وجربت كل شيء: مناشدة مجالس بريتانيا، الخاضعة هي نفسها للموافقة الملكية؛ الاستدانة؛ الحصول على مصادرات من الأمين؛ خفض أجور الفلاحين المستخدمين كناقلين، والبنائين، الذين تم تجنيد بعضهم ضد إرادتهم، بأوامر رسمية؛ والمساومة مع المهندسين المسئولين عن الأعمال ومع الموردين ومع أصحاب الأرض.

والنتيجة أن المسألة برمتها قد تطلبت وقتاً طويلاً جداً لحلها. والحال أن أهل المدينة، الذين أعيد إيواءهم في البنايات السليمة، أو في الضواحي، كان عليهم أن يظلوا مقيمين في هذه الأماكن الضيقة لوقت طويل تال؛ أما الأكواخ الخشبية المؤقتة، والتي أقيمت في كل مكان بتصريح رسمي بعد الكارثة مباشرة، فقد استمرت قائمة، بالرغم من الأوامر الصادرة بإزالتها، حتى وقت متأخر كعام ١٧٢٨. وقد تطلب الأمر نحو خمس عشرة سنة لإعادة بناء بيوت سكنية وتطلب الأمر ثلاثين سنة لاستكمال البنايات العامة. وسبب ذلك هو أن مشاريع التخطيط مسرفة الطموح التي صاغها المعماريون والسلطات البلدية (وهي نفسها مشاريع تأخرت كثيراً من جراء الشقاكات والخلافات المتتالية) قد حالت دون أية مبادرة من جانب أصحاب الأرض لعدة سنوات، ثم اصطدمت في نهاية الأمر باستحالة تدبير الأموال اللازمة. وقد تولت المدينة نفسها تنفيذ وإنجاز جزء من المشروع، وهو جزء كاف لاستنزاف مالهاتها وغير كاف لتحويل مشهد المدينة تحويلاً جذرياً. ومن بين المشاريع المختلفة التي تعين التخلي عنها خطط لإنشاء نافورات وقنوات مائية وإعادة تحويل مجرى النهر لتحسين الظروف في المدينة السفلى والتي كانت عرضة لفيضانات منتظمة.

وفي نهاية الأمر، تعين على أصحاب الموقع الأصليين الاضطلاع بإعادة بناء البيوت السكنية. وقد تم الوفاء بذلك بسرعة، لأن بورجوازية رين لم يكن يعوزها المال. وحول البلاس نوف ومبنى الـ **parlement**، وكل منهما صممه المدينة، نشأت أحياء جديدة جميلة، ذات شوارع عمودية/ أفقية متصالبة جيدة التهوية. وقام السكان الأكثر ثراء ببناء **hôtels particuliers** جميلة لأنفسهم إلى جانب بنايات سكنية لتأجيرها. وفي تلك الأثناء، سوف نجد أن طرف المدينة الأسفل، وكذلك الأحياء الشرقية والغربية في المدينة العليا، قد ظلت على حالها، بشوارعها القذرة الملتوية (٦٩).

ولنلاحظ السمة الأخيرة: الاستثمار الخاص في العقارات. ففي كل مكان في فرنسا، فيما عدا إعادة التصميم الجزئية بشكل ثابت لمراكز المدن اعتماداً على المال

العام، سوف نجد أن عمليات البناء الجديدة قد قام بها أفراد أغنياء أقاموا بيوت مدن رائعة (أكان ذلك في نانسي أم بيزانسون أم ليل) إلى جانب بيوت سكنية لمستأجرين ميسورين. وكانوا واثقين من الفور بالأرباح: ففي كل مدينة تقريباً في فرنسا، كان الضغط الديموجرافي قد أدى إلى أزمة إسكان. وفي كان Caen، حيث، كما في رين، أفضى "عدم كفاءة الدولة كمستثمر" إلى إخلاء السبيل أمام المضاربة الخاصة، تصاعدت عمليات البناء الخاصة نحو عام ١٧٧٠، في عين الوقت الذي تصاعدت فيه الإيجارات والريوع الحضرية (٧٠).

ومن المؤكد أن التجديد الحضري كان رائعاً، إلا أنه كان غير ناجز. إذ لم تقم المدن كلها بهدم الأسوار التي تحيط بها والتي، في حالات كثيرة، تخنقها. وأسوار مدينة رين مثلاً لم تختف حتى نهاية القرن، في ١٧٧٤ - ١٧٨٢. وعندما سقطت الأسوار، انتصبت الحواجز - سعيًا إلى جباية الرسوم وإلى خلق الوهم، الذي ما يزال حياً، بوجود مدينة منغلقة على نفسها وبالدرجة الأولى، فإنه ما من مدينة قد نجحت فعلاً في إزالة ميراث العصر الوسيط المتمثل في بقاء الشوارع الملتوية وكريهة الرائحة. بل إن المدن التي اعتادت على وجود بنايات عامة مهيبة كدار الـ **parlement** أو مقر الأمين أو الحاكم أو المقار المدنية العمومية، لم تنجح في التخلص من قذارتها مضرب الأمثال، وذلك بالرغم من الجهود المبذولة لتحسين إمدادات المياه أو لتنظيف الشوارع. وفي ليون، كانت القمامة تُجمع في أكياس محمولة على ظهور الحمير، بينما في ليل، التي كانت مغمورة بالماء دائماً، "كان تنظيف الشوارع والتخلص من الماء الفاسد يتم عن طريق استخدام عربات وبراميل ليست محكمة الإغلاق كما يُظن" (٧١). إن جميع المدن، بما في ذلك الأكبر والأكثر اندراجاً في التنظيم الجذري كرووان ونانت وبوردو وليون ومارسيليا وتولوز وليل - قد وجدت صعوبة في الإفلات من خناق الماضي. وفي كتاب نشر في عام ١٧٧٢، كان بيير بات ما يزال يتحسر على واقع أنه في هذه الحواضر الكبرى، ما تزال القاذورات الآتية من جميع الاتجاهات "تزاح بشكل مكشوف عبر المزاريب قبل أن تصل إلى المجاري... ثم هناك الدماء التي تتدفق من السلخانات إلى الشوارع... وعندما تمطر السماء سوف ترى مشاة وقد غرقوا في ماء قدر يسقط من الأسطح، والتي بحكم تصميمها تزيد حجم ماء المطر المتساقط مائة مرة" (٧٢).

فما هي المدينة التي كانت الأقدر بين المدن الفرنسية؟ ناربون، في عام ١٦٥٦،

وفقاً لظرفين من ظرفاء الشمال (بالطبع) هما باشومون وشابيل، وهما شاعران وصفها في شعرهما بأنها "مدينة عريقة، غارقة في الوحل/ خربة خراباً عظيماً فليس هناك سوى مصارف النفايات والمجاري...". وقد وصفها رحالة آخرون بأنها **Latrina mundi, cloaca Galliae** (٧٣). ولنا بحاجة إلى التسليم بظاهر كلامهم. فمشكلة ناربون، وهس مشكلة خطيرة والحق يقال، هي أنها قد بُنيت على أرض جد منخفضة، غالباً ما كانت تُغرقها فيضانات نهر الأود. إلا أنه ربما كان بوسع المرء أيضاً أن يضع رووان على رأس هذه القائمة غير المشرفة جداً. ويقول لنا يوجين نويل إن رووان في طفولته كانت "مدينة مقززة"، حيث كانت شوارعها وحواريها مغطاة بالقاذورات، حتى في "الأحياء المحترمة"، بينما كانت هناك أكواخ قذرة في "وكر الرذيلة الرهيب المعروف بالكلو سان مارك... وهو عبارة عن متاهة معتمة كريهة الرائحة... كانت الشرطة تخاف من المغامرة بالدخول إليها... وكانت رائحة نتنة رهيبة تنبعث من هذه المجاري وتغطي المدينة كلها... إن بوسعكم أن تشموا رائحة رووان من على بُعد نصف فرسخ منها" (٧٤). وقد أدى تفشي وباء الكوليرا في عام ١٨٣٢ إلى التعجيل بعمليات تنظيف أفضل للشوارع، لكن فلوير كان ما يزال يشكو في رسائله إلى بويه من الحواري كريهة الرائحة، والتي لن تختفي إلا في عهد برنامج بناء الطرق الذي اضطلعت الامبراطورية الثانية بتنفيذه (٧٥).

ولكن لنعد إلى أمور أكثر أهمية: لقد رأينا أن الاستثمار الخاص في العقارات قد لعب دوراً رئيسياً في التجديد الحضري في القرن الثامن عشر (بل وقبل ذلك: فالتمويل الخاص - وهذا فخر له! - كان مستولاً عن بناء البلاس دي فوج الرائع في باريس، خلال عهد هنري الرابع). فهل كان ذلك علامة على حيوية اقتصادية بالفعل؟ هل يجب علينا أن نوافق الجوقة المعروفة التي تردد أنه عندما يكون النشاط في بناء العقارات مزدهراً، فإن كل شيء آخر سوف يزدهر هو الآخر؟

حول هذه المسألة، يشعر مؤرخون كثيرون بالشك. وقد حاول روبرتو لوبث (٧٦) مثلاً أن يبين أنه:

- (١) في أواخر العصر الوسيط، كانت أوروبا الشمالية، وثروتها أقل من ثروة المدن الكبرى المشرفة على البحر المتوسط، منشغلة ببناء كنائس ضخمة، في حين أن الجنوب بنى كنائس أقل بكثير، كما لو أنه قد أثر إنفاق أمواله على أمور أفضل.
- (٢) كانت فلورنسا في عهد لورينزو الأكبر، في زمن أعظم ازدهار معماري وثقافي

لها، تشهد في الواقع ركوداً اقتصادياً. وقد أوحى جان جورجولان بشيء مماثل فيما يتعلق بالبندقية في القرن الثامن عشر (٧٧)، وفعل أندريه فيروبيز الشيء نفسه بالنسبة لكرافوف في القرن الخامس عشر. ويقدم فيتولد كولاكل ثقل مرجعيته دعماً لهذا الرأي. فقد كتب يقول: "يبدو من المعقول تماماً لي أن بناء بيوت مدن بوجوارية فاحرة لا بد وأنه قد تزامن مع فترات ركود في الدورة الاستثمارية" (٧٨).

ومثل هذه الآراء توحى بأن إنفاق المال على البناء كان وسيلة للتصرف في الثروة المتراكمة التي لم يعد بالإمكان العثور على غرض مفيد آخر يمكن استثمارها فيه. فهل ينطبق هذا على فرنسا؟ لقد أشار أحد المؤرخين إلى أن "قناصل ليون، الذين كانوا في السابق حريصين إلى حد ما في التعامل مع أموال المدينة، قد أصبحوا جد مبذرين خلال عهد لويس الرابع عشر"، وهو عهد كانت فيه سلسلة من المشكلات الاقتصادية (٧٩). والتفسير الواضح هو أن جميع المدن، أكانت كبيرة أم صغيرة، قد وجدت أن من السهل الاستدانة؛ وقد أصبحت كلها مدينة (٨٠). ولكن ماذا عن الاستثمار الخاص؟ يقول بيير شوني إنه يتضح، في الأجل الطويل، أن أي توسع ديموجرافي، مع الظاهرة المصاحبة له بشكل حتمي، ارتفاع الإيجارات والريوع الحضريّة، إنما يشجع عمليات البناء. ويمكننا أن نرى ذلك في كامبريه في القرن الخامس عشر، أو في ليل، التي عرفت فائضاً في المهاجرين في القرن السابع عشر (٨١)، أو في كان Caen، التي قال عنها أمينها في عام ١٧٥٩: "إن المدينة مكتظة جداً بالسكان، بحيث إن من المستحيل العثور على مساكن لهم" (٨٢). أمّا ركود السكان، من ناحية أخرى، فهو يعني توقف عمليات البناء كما كانت الحالة في ريوان بين عامي ١٦٨٠ و ١٧٢٠ (٨٣).

إلا أن هناك بناءً وبناءً. وفي القرن الثامن عشر، فإن ما كان يُبنى هو المساكن "النيلة"، البيوت التي صممها معماريون والمبنية بالحجارة الجميلة. وهذا "الحل، المنزل باهظ التكاليف، ربما كان متماشياً مع صعوبة استثمار الفائض الانتاجي... فهو يسمح بصون رأس المال [المتراكم] على نحو أفضل مما بمقدور الذهب" (٨٤). ولعل أحد البراهين، من الجهة الأخرى، على ذلك، هو أن مستهل القرن التاسع عشر، والذي شهد التوسع الصناعي الأول في فرنسا، كان زمن نشاط أقل بكثير في مجال البناء. لقد زاد سكان باريس بنسبة ٢٥٪ بين عامي ١٨١٧ و ١٨٢٧، لكن عدد البيوت لم يزد إلا بنسبة ١٠٪ (٨٥). وهنا كما في أماكن أخرى، في ليل مثلاً، واصلت الطبقة

العاملية التكدرس في البدرمات والأسطح(٨٦)، طالما كان النمو الاقتصادي آخذاً في استيعاب رأس المال المتاح. ومن ثم فربما نجد أنفسنا على اتفاق مع حجج روبرتو لويث وفيتولد كولا.

حول معدلات التحول الحضري

تثير مثل هذه المسائل مرة أخرى مشكلة التحول الحضري بوجه عام. وإنه لأكثر من مرجح أن التطور الحضري، حتى في القرن الثامن عشر، كان غير كاف، من زاوية التحديث التالي للاقتصاد الفرنسي. لقد توسعت المدن الفرنسية بالفعل، ولكن ليس بالسرعة التي كان لابد لها من أن تتوسع بها، وذلك بالمقارنة مع الاقتصاديات الطليعية في ذلك الزمن: المقاطعات المتحدة وإنجلترا.

ثم إننا، لو تمسكنا بالعرف الذي يذهب إلى أن المدينة هي أية مستوطنة يزيد عدد سكانها عن ٢٠٠٠ نسمة، فإن المستوطنات الألف أو نحو ذلك في فرنسا والتي ينطبق عليها هذا التعريف لم تستأثر إلا بنسبة ١٦,٥٪ من إجمالي السكان الفرنسيين في عام ١٧٨٩ وبنسبة ١٨,٨٪ في عام ١٨٠٩ (٨٧)، بالمقارنة مع ١٠٪ نحو عام ١٥٠٠. لقد صعد مؤشر التحول الحضري بما يتراوح بين ٦ و ٩ نقاط، ولكن في فترة تكاد تصل إلى ثلاثة قرون. وهو صعود يصعب أن يكون محسوساً في هذه الفترة المديدة. ثم إن هذه الأرقام نفسها قد لا تكون دقيقة.

ونقطة الألفي نسمة الحاسمة المعتادة قد لا تكون صالحة بالنسبة لجميع الفترات، كما أشرتُ إلى ذلك بالفعل، ولا بد من مواجهة هذه المسألة مرة أخرى (٨٨). وكان مارسيل راينهارد مؤاجهاً بالمشكلة فيما يتعلق بفرنسا خلال عهدي الثورة والامبراطورية (٨٩). وسرعان ما وقف وقوفاً حازماً ضد هذا المعيار، مؤكداً أنه ما من مدينة تستحق أن توصف بأنها مدينة إلا إذا كانت تضم ١٠,٠٠٠ نسمة على الأقل. وبموجب هذا التقدير، فبدلاً من ألف مدينة أو نحو ذلك، لم يكن في فرنسا أكثر من ٧٦ مدينة. وهذه المدن الست والسبعون مجتمعة، بما فيها باريس، لم تكن تضم أكثر من ٢,٥٦٤,٠٠٠ نسمة، أي نسبة ٩٪ بالكاد من إجمالي السكان. وبوسع المرء بالطبع أن يناقش ما إذا كان رقم الآلاف العشرة هو الرقم الأفضل، وأن يصل إلى استنتاجات مختلفة. إلا أن من الصحيح بالتأكيد أن حد الألفي نسمة كان قد أصبح بلا معنى في القرن الثامن عشر، إذا كنا نناقش جماعة سكانية واقتصاداً في مخاض التوسع

ويتطلبان مورتورات حضرية أقوى إذا كان يراد لهما التصدي لتحديات العصر الجديد. ثم إن التغيير في الحجم إنما يعطي صدارة جديدة لباريس، والتي سوف تختص ساعتها ليس بسدس سكان فرنسا الحضرين (إذا كان حد الألفي نسمة هو الأساس)، بل بربع هؤلاء السكان إن لم يكن أكثر (إذا كان حد العشرة آلاف نسمة هو الأساس). وهكذا تصبح مسئولية المدينة العاصمة أعظم: فباريس التي تفتقر إلى مخرج مباشر إلى البحر، خلافاً للندن مثلاً، لم تكن دينامية بما يكفي لإنعاش الاقتصاد الفرنسي. وفي فرنسا، كان دور الحافز الاقتصادي مورعاً على عدة مدن، في حين أنه في إنجلترا لم يكن هناك تحد يذكر للندن، وفي البلدان الواطئة لم يكن هناك تحد يذكر لاستردام. وهكذا كانت الشبكة الحضرية الفرنسية تفتقر إلى التماسك والوحدة، لكونها، علاوة على ذلك، موزعة توزعاً واسعاً على مساحة فرنسا الأعظم نسبياً.

ومن ثم يجد المرء نفسه مضطراً في النهاية إلى مقارنة معدلات التحول الحضري بين فرنسا وجاراتها. والرسم البياني في الشكل ٢٧ يقدم لنا الإجابة. فهو يصور الأرقام التي حسبها بول بيروش (٩٠)، وهي أرقام مختلفة إلى حد ما عن الأرقام التي يُحال إليها عادةً، وذلك لأنه، في سعيه إلى المقارنة، قد حاول تطبيق مبادئ الحساب الواحدة على جميع البلدان المعنية. ونتيجة هذه الحسابات هي أنه نحو عام ١٨٠٠، كانت فرنسا، بنسبة ١٢٪، متخلفة ليس فقط عن إنجلترا (٢٣٪)، وإنما أيضاً عن إيطاليا (١٧٪) وهولنده (٣٧٪، الرقم القياسي) بل وعن البرتغال (١٦٪) وإسبانيا (١٣٪). - حيث كانت الأخيرة في مكابدات أزمة انحلال للمدن. على أن فرنسا كانت متقدمة على ألمانيا (٩٪) كما أتوقع، وتكاد تنجح في بلوغ المتوسط الأوروبي العام (١٢٪). وهكذا، فمن الناحية العملية، كانت فرنسا متخلفة. فهي لم تنجز معدل التحول الحضري اللازم لتحقيق انطلاقة اقتصادية. وحتى في عام ١٨٥٠، كان الرقم الفرنسي ١٩٪، وهو رقم منخفض نسبياً.

المدن حيال الاقتصاد (تتمة وخاتمة)

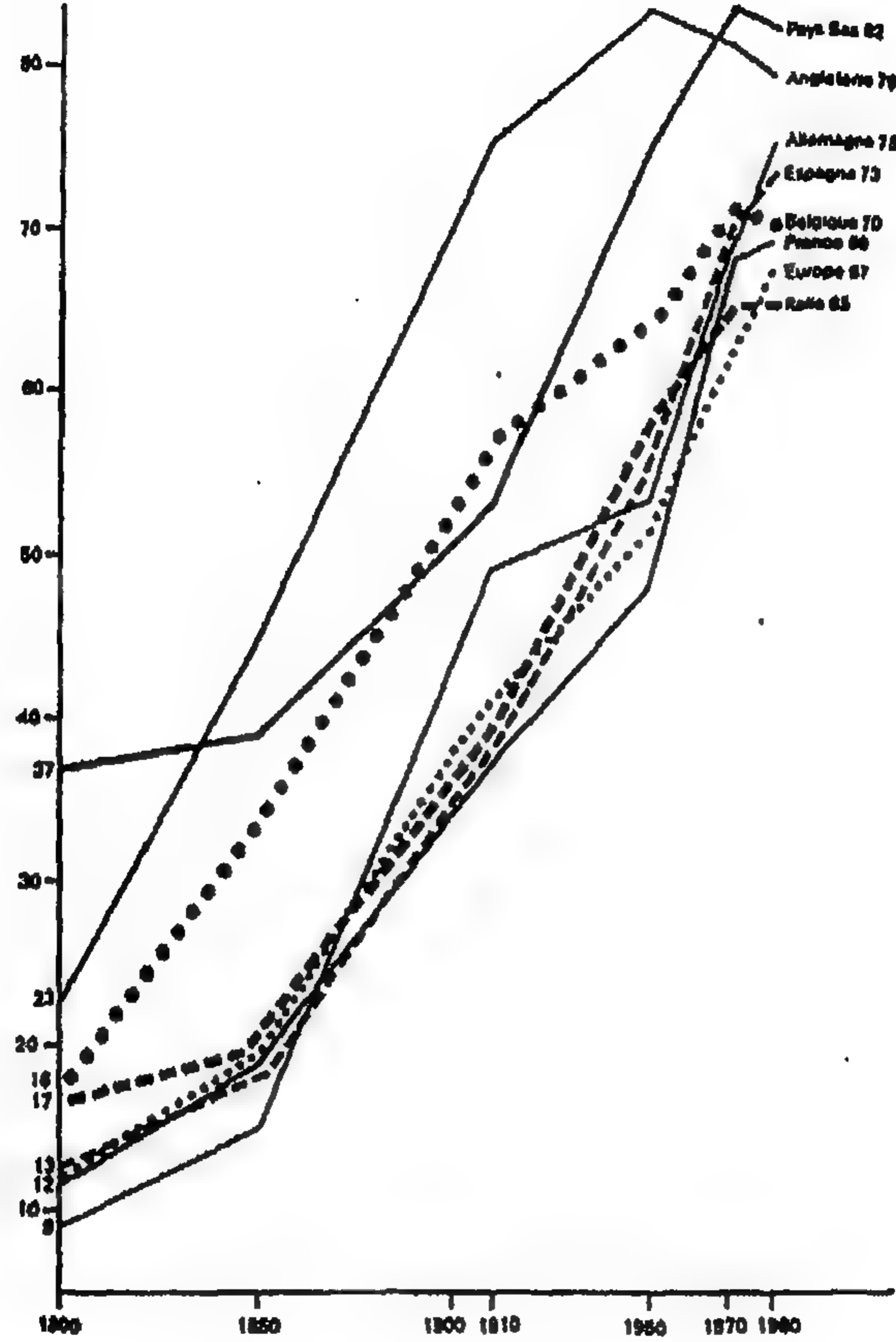
تعد المدن الفرنسية، المحاصرة داخل سيرورة التحول الحضري غير الكافية هذه، شاهداً جلياً إلى هذا الحد أو ذاك على تخلف البلد ككل. ولكن هل كانت مسئولة بالفعل عن هذا التخلف؟ لست متأكداً من ذلك.

لا أنكر أنها غالباً ما عانت من القصور الذاتي: ففي كثير منها، كانت الحياة تتحرك

الشكل ٢٧

النسب المئوية للتحويل الحضري في فرنسا وفي البلدان الأوروبية المجاورة، من عام ١٨٠٠ إلى عام

١٩٨٠.



المصدر:

Paul Bairoch, *Villes et économies dans l'histoire*, 1985, p. 288.

بسيطاً بالغ - ولكن ما هو الخيار الذي كان متاحاً لها؟ في المجلد الأول من هذا الكتاب، توقفت للنظر في حالة بيزانسون، كما ذكرت كان **Caen**، وهي مدينة "في سبات" كما وصفها بذلك مؤرخها الأحداث جان - كلود بيرو. وبوسع المرء الإشارة إلى عشرات وعشرات من الأمثلة الأخرى. وبالنسبة لي، فإن المدينة النائمة هي مدينة مكتفية بالعيش أساساً على الريف المجاور. وبوسع طبقة من أصحاب المناصب وفئة صغيرة من الملاك، البورجوازيين عموماً، أن تحيا هناك حياة مريحة تماماً، لكن جمهرة سكان المدينة سوف تحيا حياة هشة، غير مريحة في أفضل الأوقات. تلك كانت حالة رين، قبل الحريق وبعده على حد سواء. وتلك أيضاً حالة الكثير من مدن المقاطعات الجوانية، والتي تختلف من هذه الناحية عن المدن الواقعة على الحدود، وهي مدن استفادت من مزايا بنوية.

ومن بين مثل هذه المدن الفرنسية النائمة، النائمة نوماً يدعو إلى السخرية، بالرغم من كونها واسعة، مدينة آنجيه، "المدينة السوداء ذات الأسقف الألف المكسوة بالواح الإردواز". وفي عام ١٦٥٠، وفقاً لواحد من مؤرخيها الأحداث، "نادراً ما كان قد طرأ عليها تغير منذ مائة عام، ولن تتغير تقريباً بعد ذلك بمائة وخمسين سنة" (٩١). وفي عام ١٧٧٠، بالرغم من عدد سكانها الذي وصل إلى ٢٥,٠٤٤ نسمة (١٦,٨٧٩ من بينهم داخل أسوارها)، كانت ما تزال دون المستوى المناسب من الحيوية. ومع ذلك فقد كانت مركز إقليم زراعي مزدهر، كان ينتج علاوة على ذلك وفرة من الكتان والقنب. ولما كان بوسعها الوصول إلى كل من المين واللوار، فقد كانت في مركز ممتاز من حيث سهولة النقل. إلا أنها لم تبد غير القليل من المبادرات الصناعية، حتى في القرن الثامن عشر. والصناعات التي أقيمت - أقمشة الصوف، أقمشة الأشرطة، المنسوجات الملونة، أو معامل تكرير السكر - لم تدم، كقاعدة، طويلاً. بل إن محاجر الإردواز الموجودة خارج المدينة مباشرة لم تكن تستثمر استثماراً جيداً. ولا يرجع ذلك إلى نقص الأموال، بل إلى أن "أصحابها الجبناء كانوا يفضلون الدخل المتواضع ولكن المؤكد من عقاراتهم على مجازفات ومخاطر الاستثمار الصناعي" (٩٢).

وقد تمثلت نتيجة ذلك في "حياة مريحة لكنها متواضعة للبورجوازية الكبيرة أو المتوسطة التي، شأنها في ذلك شأن النبلاء، لم تحتفظ في المدينة إلاً بقدم واحدة. فبورجوازية آنجيه كلها تقريباً كانت تملك ممتلكات في الريف، وكانت تقضي جانباً من العام هناك، وكانت تستمد حصّة أعظم أو أقل من دخولها منه نقداً أو عيناً" (٩٣). أمّا

بالنسبة للحرفيين، خلافاً لذلك، ما عدا الجزارين والخبارين وأصحاب الأتزال والدباغين، فقد كانت الحياة صعبة، خاصة إذا كان الحرفي ناسجاً أو غزّالاً أو غزّالةً. ومما له دلالة أن عشر السكان كانوا من خدم المنازل.

أمّا فيما يتعلق بفئاتها الأعلى على الأقل، فقد كانت آنجيه "مدينة مؤلفة إلى حد بعيد من المحامين والمدرسين ورجال الدين وجامعي الربيع" (٩٤). وحتى في عام ١٧٨٣، وفقاً لجابي ضريبة généralité تور، فإن سكانها "يفضلون الكسل الذي ربوا عليه على الكد والعمل الشاق اللذين يتطلبهما الاستثمار الكبير أو المضاربة الجسورة. وبما أن الجيل الحاضر تعوزه العزيمة، فإنه يحيا حياة خاملة، كحياة الجيل السابق له وحياة الجيل الذي سوف يليه" (٩٥). ويمكن قول الشيء نفسه عن كثير من المدن الفرنسية الهادئة، الريفية الأخرى.

والحال أن المدن التي تضم صناعات إنما تعطي انطباعاً مختلفاً تماماً. لقد وقفت على أقدامها وبادرت بالحركة واستغلت الظروف أفضل استغلال. إلا أنه بما أن بنية كل واحدة منها كانت جد مختلفة عن بنية الأخرى، فسوف يكون من الصعب تشخيصها. وفي معظم الحالات، كان نشاطها الصناعي يمتد إلى البورجات والقرى المحيطة. وفي القرنين الثامن عشر والتاسع عشر، حتى خمسينيات القرن التاسع عشر على الأقل، مالت الصناعة الريفية أو الصناعة "الأولية" إلى التمدد من المدن إلى خارجها، وكان ذلك سيرورة ثورية بالفعل، إلا أنها ظاهرة جد مألوفة، أكان ذلك في فرنسا أم في بقية أوروبا، بحيث يتعين على المرء بذل جهد لاستيعاب أهميتها ومغزاها استيعاباً مناسباً. ففي كل حالة تقريباً، سوف نجد أن الحافز الصناعي، بما أنه قد انبثق من المدينة قد ظل، إلى هذا الحد أو ذاك، تحت سيطرتها، إن لم نقل رحمتها. إن الورش الريفية، التي يملكها ويسيطر عليها تجار حضريون، قد انبثقت حول لافال أو لو مان أو سانت ايتيان أو فوارون أو جرينوبل أو ثروا أو لوديف. وقد حدث الشيء نفسه في القرن الثامن عشر حول كاركاسون، وهي واحدة من أنشط مدن صناعة النسيج في فرنسا آنذاك، وتضاهي بالنسبة لانتاج المنسوجات الصوفية رومان أو الييف أو لوفيه أو رانس أو آميان أو سيدان. وفي عام ١٧٣١، ذكر subdélégué أن "كاركاسون كلها عبارة عن مصنع أقمشة عظيم، عامر بالحلاجين وبالنساجين وبقاصي الأقمشة: والريف كله يعج بالصناع وبالعمال، على نحو مفرط بالفعل، بحيث إن الزراعة قد عانت من جراء ذلك. ففي السنوات التي تتوافر فيها عمالة كبيرة في صناعة منسوجات الصوف، من الصعب

ومن المكلف العشور على عمال لتقليم أشجار الكرم أو على عاملات لعزق الحقول".
وسوف نجد في عام ١٧٣٣ شهادة مماثلة (٩٦).

وروان نموذج أكثر وضوحاً بكثير في هذا الصدد. فعندما جرى، في أوائل القرن الثامن عشر، إنشاء صناعة القطن هناك، مما أدى إلى انقلاب تام في سوق العمل وفي ممارسات إنتاج المنسوجات، لم يظل صنع الـ *rouennerie* (وهي منسوجات من خليط من الكتان والقطن) مقصوراً على المدينة. لقد امتد إلى "هضبة البو والريموا وكايي وبالدرجة الأولى إلى بلاد كو، إلى درجة أنه في عام ١٧٠٧، ذكر نقيب الغرفة التجارية في نورماندي أن ٣٠,٠٠٠ أسرة ريفية إنما تحور عيشها من غزل القطن".
وسرعان ما أخذ تجار كثيرون في إرسال بالات القطن الخام، المستوردة عبر روان، إلى القرى، "إلى روتو وبورج - آرשא، بل وإلى أبرشيات متواضعة كهوفيل وايلفيل - سور - مونفور وهلم جراً" (٩٧).
بالنسبة لهذا النشاط، الذي امتد ليشمل كل نورماندي، عبر التزايد الواسع والسريع في عدد قطع الأقمشة (القطنية أو الكتانية أو المصنوعة من خليط من القطن والكتان) التي اجتارت معبر تحصيل الرسوم في روان: ٦٠,٠٠٠ قطعة في عام ١٧١٧؛ ١٦٦,٠٠٠ في عام ١٧٣٢؛ ٤٣٥,٠٠٠ في عام ١٧٤٣؛ ٥٤٣,٠٠٠ في عام ١٧٨١ (٩٨).

وصحيح أن صناعة القطن قد راحمت وقضت في نهاية الأمر على حرفة المنسوجات الصوفية القديمة في روان. لكن روان كانت مدينة نشيطة، مستعدة دائماً لمواكبة الأزمنة. وقد دافعت عن تجارتها البحرية دفاعاً شرساً ضد الظروف المناوئة وانخرطت في كل نوع من الاستثمار، الكبير والصغير. إن المنسوجات الملونة والخردوات والقبعات الصوفية والمنسوجات المطرزة والجوارب، والخزف، والورق، وتكرير السكر، والزجاج والصابون والنشا والدباغة والغزل الآلي للقطن باستخدام ماكينات مهربة من إنجلترا، وتقشير قماش الأشرطة بالكلور وفقاً للعملية الجديدة التي اخترعها بيرتوليه، وطرق الرصاص والنحاس وصنع السلفور والحمض السلفوري - كل ذلك كان مادة غنية لمعامل روان، خاصة لتلك المؤسسات التي رصدت جانباً من الابتكارات التقنية التي جاءت بها الثورة الصناعية الإنجليزية (٩٩).

مثال ليون

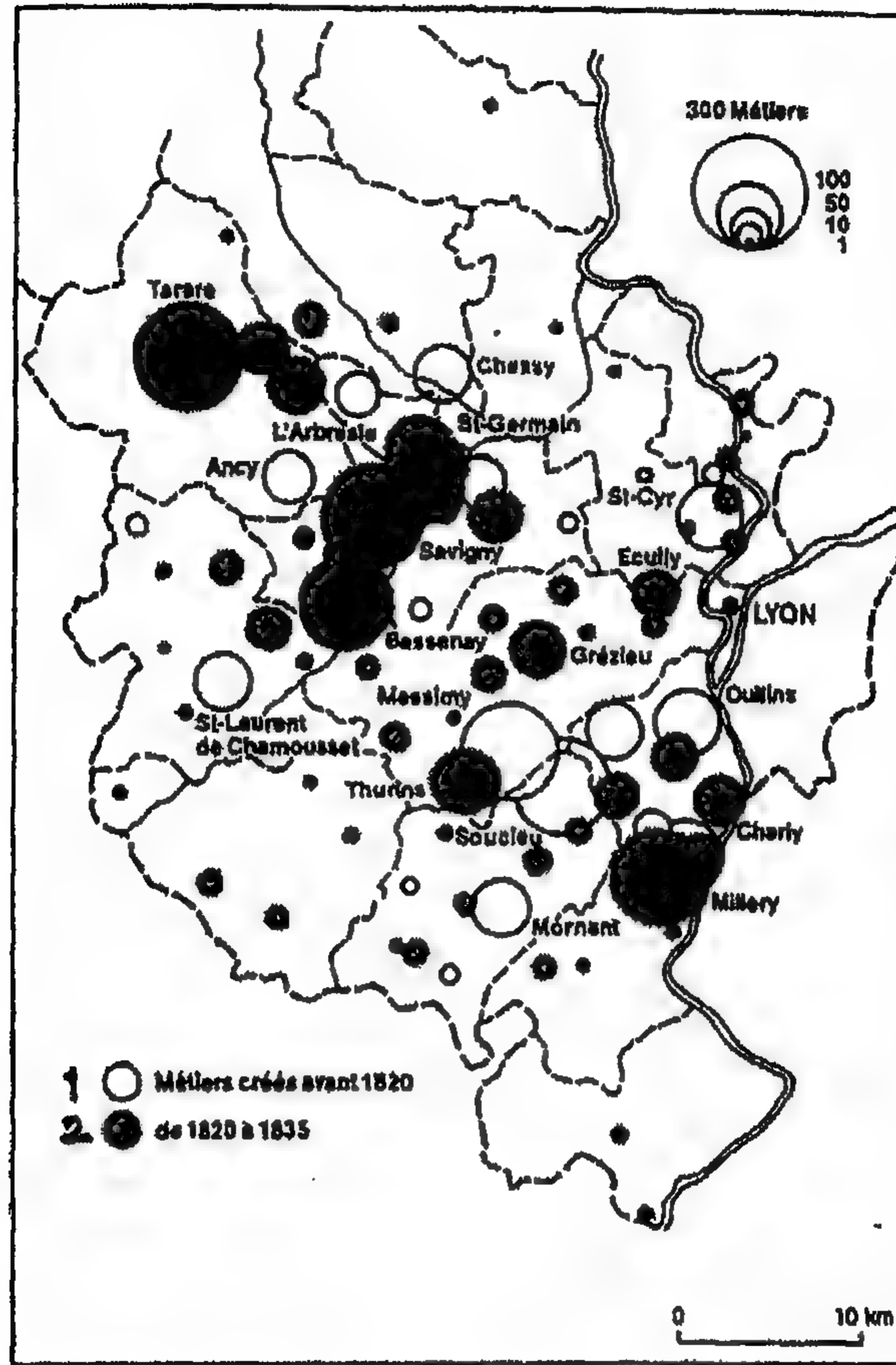
الحالة الأبلغ دلالة بكثير هي حالة ليون، فهي أكثر المدن الصناعية في فرنسا تعقيداً وازدهاراً وأهمية في القرن الثامن عشر بل وفي القرن التاسع عشر. والأسلوب الذي أكدت نفسها عبره بوصفها عاصمة الحرير في أوروبا في عصر التنوير هو أسلوب مثير إلى أبعد حد. فأرباب صناعة الحرير قد برعوا في صوغ حيل ذكية للحفاظ على عمليات التصدير التي اعتمدت ثرواتهم عليها تاريخياً. وعندما شرع المنافسون الإيطاليون بشكل منهجي وبارع في تقليد تصميماتهم للحرير، باستخدام العينات المرسلة إلى تجار التجزئة، وجدوا استجابة مؤثرة. والحال أن القائمين على التصميم عندهم، والذين كانوا يعرفون بـ "مصورى الحرير"، كان يتم التعاقد معهم على العمل بشرط أن يغيروا النماذج بالكامل في كل عام جديد. وبمجرد وصول نسخ منها إلى السوق، كانت تبدو موضة بالية بالفعل في نظر الزبائن، الاستعراضيين والمتطلعين لأعلى مستويات الأناقة، لهذه الأقمشة الفاخرة (١٠٠).

إلا أنه خلال عهدي الثورة والامبراطورية، وجدت ليون نفسها في مكابذات رهيبة: فكتيجة للانتفاضة في المدينة، وللحصار (٨ أغسطس/ آب - ٩ أكتوبر/ تشرين الأول ١٧٩٣) وللقمع الوحشي الذي أعقب ذلك، فقدت المدينة نحو ثلث سكانها الذين يبلغ عددهم ١٥٠,٠٠٠ نسمة، وحدثت أضرار مادية جسيمة وأغلقت عدة مؤسسات صناعية أبوابها وغادر كثير من المستثمرين المدينة (١٠١). ثم جاءت سنوات الحرب في الخارج ومعها مشكلات تجارة الصادرات، بينما أدى التجنيد في الجيش إلى تفريغ المدينة من عدد كبير آخر من العمال. وفي عام ١٨٠٦، كان عدد السكان قد هبط إلى ٨٨,٠٠٠ نسمة. لكن ليون تمكنت مع ذلك من إعادة بناء الصناعة، ولما كانت قد واجهت نقصاً كارثياً في العمالة، فقد استثمرت استثماراً جسوراً في استخدام الآلات. ومن الناحية العملية، أدى استخدام نول الجاكار إلى إحداث "إحياء للحرائر الممتازة" أكان من حيث تقاليد أم من حيث أرباحها القصوى (١٠٢). وقد جرى الحفاظ على الإحياء، لأنه، بالرغم من الأزمة المعوقة التي أصابت المدينة مرة أخرى خلال الأعوام الأخيرة للامبراطورية، انتعش الاستثمار مرة أخرى فور عودة السلم في عام ١٨١٥ تقريباً.

وعند هذه المرحلة يصبح مثال ليون بالغ الدلالة، لأنه في هذه المرحلة المتأخرة تحديداً بدأت صناعة الحرير فجأة في الانتشار من المدينة إلى الريف، وتجاوزت

الشكل ٢٨

انتشار صناعة الحرير في المنطقة الريفية، حول ليون، بعد عام ١٨٢٠.



١ - الأنوال الموجودة قبل عام ١٨٢٠.

٢ - الأنوال المنشأة بين عامي ١٨٢٠ و ١٨٣٥.

المصدر:

Pierre Cayez, *Métiers jacquard et hauts fourneaux aux origines de l'industrie lyonnaise*, 1987.

المناطق المتاخمة للمدينة، كما يتضح من الشكل ٢٨، وهو خريطة من الكتاب الممتاز الذي كتبه بيير كاييه. ومرة أخرى، كانت ليون تؤكد نفسها كعاصمة اقتصادية حقيقية. ومع تشغيل جميع العمال بشكل متواصل، فإن انتشار الأنوال عبر الريف قد مثل تقديراً دقيقاً: فالنساجون الأكثر مهارة وأنوال الجاكار قد بقيت في المدينة، لكن الحرائر العادية كانت تُنسج في المناطق الريفية من جانب عمال منخفضي الأجور، وهي استراتيجية كانت تهدف إلى ضرب المنافسة الأجنبية القوية من جانب بروسيا وسويسرا (١٠٣).

وفي الوقت نفسه، بدأت ليون في المشاركة في الثورة الصناعية، وسوف تكون حتى نحو عام ١٨٦٠ رائدة في عدة قطاعات. وقد سيطرت على إقليم واسع يسيطر عليه ويحفزه مستثمرو ورأس مال المدينة. والخلاصة أن ليون كانت النقيض لمدينة إقليمية نائمة: لقد كانت مركز نمو انتهى به الأمر إلى التصادم مع توسع وعداوة القوة الصناعية المتركة في باريس. والحال أن المركزة - التي ربما كانت حتمية - لم تعد بفائدة على ليون كمدينة. لقد عانت من جراء ذلك في القرن التاسع عشر وما زالت تعاني من جرائه إلى اليوم.

إلا أنه حدث أحياناً أن ترفض مدينة أن تكون مركز نمو لإقليم بكامله. وإذا عقدنا مقارنة بين ليون وبوردو فسوف ندرك المعنى الكامل لما سماه إدوارد فوكس بـ "فرنسا الأخرى"، فرنسا الموانئ البحرية الكبرى، والغريبة من نواح جد كثيرة عن الحياة الفرنسية المدارة من باريس (١٠٤). وعندما يصف جان - بيير بوسو توسع بوردو الحيوي في القرن الثامن عشر و"الثراء والبهاء" اللذين تركا أثراً جديداً عميقاً في نفس آرثر يونج والغازبية التي كانت تلك المدينة تمارسها آنذاك على مجمل الجنوب الغربي بالنظر إلى حاجتها المتزايدة إلى العمالة، فإنه يعبر عن الدهشة حيال "ضآلة تأثيرها في نهاية الأمر على التطور الاقتصادي والديموجرافي والاجتماعي" لهذا الجنوب - الغربي نفسه. والحال أن بوردو، الموزعة بين شاغليها: حقول كرمها من ناحية و"الرياح القوية القادمة من الأطلسي" من ناحية أخرى، قد نسيت تماماً أن تصبح عاصمة إقليمية (١٠٥).

مثال ليل

في أماكن أخرى، أدت مواقف وظروف نوعية أخرى إلى تعقيد الأمور. فالمدينة وببئها الصناعية قد لا تمثلان بالضرورة كلاً منسجماً. ومن الممكن أن تظهر توترات.

وقد كانت هذه التوترات قوية بشكل خاص في ليل.

فإلى جانب صناعات النسيج الكثيرة التي هيمنت على المدينة - الصوف، الكتان، الحرير، القطن، المنسوجات من خامات مختلطة، المنسوجات الملونة، الخيوط، الجوارب، الدانتيل، الصباغة، التقصير والتجهيز - استضافت ليل مجموعة متنوعة كاملة من الصناعات الأخرى، من السيراميك إلى الزجاج وتكرير زيت بذور اللفت وتكرير السكر والملح وصناعة البناء بالآجر. وكانت عرضة لسلسلة من تقسيمات العمل لم تحترم لا حدود المدينة ولا حدود الـ *châtellenie*. ومن العوامل التي زادت من تعقيد علاقات ليل مع الإقليم المحيط بها، خاصة في صناعات النسيج، القواعد المنظمة لطوائفها الحرفية، والتي كانت تعرقل الانتاج، وكذلك الأزمات السياسية المتصلة التي كانت تؤدي دائماً إلى زعزعة استقرار الأسواق. ومن هذه الأزمات احتلال جزء من الفلاندر من جانب فرنسا في عام ١٦٦٧، والذي فصل المدينة عن هولنده (وخاصة عن مصدر قريب للحصول على الصوف الإسباني)؛ والحرب المتصلة على طول الحدود؛ والاستيلاء على المدينة في عام ١٧٠٨ من جانب الأمير يوجين، واحتلالها من جانب الهولنديين، وهو كارثة بالنسبة لصناعاتها التي كان عليها أن تواجه منافسة من جانب طوفان من السلع الإنجليزية والهولندية. وبعد تحرير ليل، سوف يتطلب الأمر عدة سنوات للتخلص من المخزونات التي بقيت بين يديها. وتكمن مشكلة أخرى في أنها قد اندرجت لأغراض جمركية في ما كان يعرف بالـ *pays étranger*، وهو ميزة في التعامل مع العالم الخارجي لكنه عقبة في العلاقات مع السوق الفرنسية المحلية، التي كان يتعين كسبها (١٠٦).

لكن الصعوبة الأساسية بالنسبة ليل هي أن ريفها الصناعي، وهو تركة ماض بعيد، بدلاً من أن يكون تحت سيطرة مستثمري المدينة، كان منظماً بشكل مستقل إلى هذا الحد أو ذاك، حول عدد من البورجات المنتجة. ولماً كانت هذه البورجات محمية بامتياز قديم، فقد ظلت جد نشيطة، إلى درجة التخصص في منسوجات معينة كانت تتمتع فيها باحتكار فعلي: الـ *molletons* (الفلايالات المموجة) في توركوان، الـ *calemandes* في روبيكس وآلوان، الـ *pannes* والـ *tripes de velours* (البلس والمخمل) في لائوا.

وفي تلك الأثناء، فإن الليليين، مستفيدين من امتيازاتهم، قد سعوا إلى الاحتفاظ لأنفسهم بصناعة المنسوجات ممتازة النوعية وبعض العمليات النهائية المربحة كالصباغة

والتجهيز . ومن ثم فإن المجموعتين لم تكونا متكاملتين ، بل كانتا بالأحرى متزاحمتين ومتنافستين فيما بينهما - وقد كانتا كذلك منذ زمن الامبراطور شارل الخامس (١٠٧) .

ثم إن أرباب الصناعة في الريف كانوا يتمتعون بعدد من المزايا : فبما أن قواعد الطائفة لم تكن تعوقهم ، فقد كانوا يتمتعون بحرية أوسع في المناورة بحسب الظروف . وكان بالإمكان إيواء وإطعام عمالهم بتكاليف أقل بكثير ، خاصة وأنه كان بوسعهم أن يجمعوا بين " صناعتهم المنزلية وقطعة من الأرض أو العمل في الحقول " (١٠٨) .

ومن ثم ففي القرنين السابع عشر والثامن عشر ، مالت الصناعة الريفية في المنطقة إلى الازدهار ، وهو شيء حاربه المدينة بإصرار ، مستخدمة كل السبل المتاحة . وفي سعيها إلى الإطاحة بمنافسيها ، رفضت في عام ١٦٧٠ مثلاً السماح بدخول الأقمشة غير المقصرة ، والتي كانت تجيء عادة إلى المدينة لصبغها ولتجهيزها . وهو ما دفع أرباب الصناعة في روبيكس إلى إرسال منسوجاتهم إلى جاند بدلاً من ذلك والتقدم بشكاوى إلى المراتب العليا - كتب لها النجاح إلى حد ما ، إذ كان من المعروف جيداً أنه عندما تضطرب أحوال الصناعة الريفية ، فإن العمال يرحلون على الفور عبر الحدود إلى ورش بريج وجاند . وقد حاول ولاية ليل من جهتهم المناورة وراء الكواليس لدفع الدولة إلى تأكيد احتكارهم . وقد ساعد تواطؤ بعض الأمناء أحياناً على نجاحهم في تحقيق ما يريدون - في عام ١٧٠٤ . لكن أية أزمة - كأزمة الاحتلال الهولندي - كان بوسع أرباب الصناعة في الريف استخدامها لاستعادة جانب من ساحتهم المفقودة ومن ثم لاستصدار مراسيم مؤاتية لهم (١٠٩) .

وقد استمرت هذه الحرب محدودة النطاق حتى الأعوام الأخيرة من زمن النظام القديم . ففي نهاية المطاف ، سوف نجد أن الحكومة ، بناءً على نصيحة فنسان دو جورنيه وترودين وتعباً من " إقامة التوازن " بين المدينة والإقليم ، قد انحازت إلى صف الأخير . فمرسوم عام ١٧٦٢ يأمر المدينة أمراً حازماً بـ " الكف عن خلق عقبات من شأنها إلحاق الضرر بالصناعة ، وبصناعة سكان الريف بوجه خاص " . وقد حدثت على أثر هذا المرسوم اضطرابات عظيمة في إحياء الطبقة العاملة في ليل بحيث إن الأمين قد اضطر إلى التدخل لوقف المرسوم في عام ١٧٦٥ . وحتى يتسنى للتوازن أن يميل بشكل أكثر حسماً بكثير لصالح الإقليم ، كان لابد من اقتصاد الليبرالية الاقتصادية التي ألهمها تورجو . وكانت التراخيص الصادرة في عام ١٧٧٧ (العام التالي لسقوط وزارته بالفعل) قد أمرت بتنفيذ مرسوم عام ١٧٦٢ . " لقد انتهت أيام احتكار ليل " (١١٠) . واحتفلت

توركوان بـ " المشاعل والمفرقات " (١١١).

وهذا الموجز القصير لا يوضح جيداً النزاعات المريرة والعاصفة داخل الإقليم. وهناك حاجة إلى إجراء المزيد من البحوث لمعرفة ما حدث بالفعل. إلا أن من الواضح بما يكفي بالنسبة للموضوع الذي يهمني الآن أن ليل لم تلعب دور مركز تطور إقليمي، بل إنها كانت بعيدة جداً عن لعب مثل هذا الدور. فهل استفادت مصالح المدينة الحقيقية من موقفها؟ لا يعتقد بعض الليليين ذلك. وإذا ما جرى مد منطقهم على استقامته، فإن سلطات المدينة قد وصل بها الأمر إلى حد منع صناع ليل أنفسهم من إقامة أنوال في الريف، بالنسبة لبعض المنسوجات على الأقل. وقد كتب أحد أصحاب المعامل مذكرة يشير فيها إلى أن " العمل حر في كل مكان في الريف. . . المحيط بكاركاسون وبيرووان وبلوندين وبلايدين وبفرغان في ناحية ليج "؛ وأن " المدن الواقعة في وسط هؤلاء الصناع تعد مزدهرة كلها ". وقد زعم أن إنشاء ورش خارج المدينة، بأدنى التكاليف، من شأنه أن يزيد كلاً من إنتاج ليل وأرباحها من بيع المنسوجات الصوفية، ومن أعمال الصباغة والتجهيز وتجارة التجزئة، ودعا إلى " هذه الحرية " من أجل " صالح الإقليم وصالح وطني " (١١٢). فهل من المحتمل أنه كان على حق؟

في هذه الحالة، توجد المشكلة في داخل المدينة، ويجب لهذا أن يحذرنا من المبالغة في التعميم. إن تهافت النجاح الصناعي للمدن الفرنسية في زمن النظام القديم يمكن أن يعني أشياء مختلفة، كما رأينا في حالتي ليون وليل. ولا يجب أن نكون جد متحمسين، مع أن التوازنات مغرية، لمقارنة ذلك بالتحول الضخم للإنتاج الصناعي في أيامنا إلى بلدان من بلدان العالم الثالث ككوريا الجنوبية وهونج كونج وسنغافورة. . . فلنلخص ما قلناه إذاً: قبل الثورة، كان الاقتصاد الفرنسي آخذاً في التقدم على عدد من الجبهات وكانت المدن معنية بهذا التقدم إلى حد بعيد. لكنها اقتفت أثر هذه الحركة وصاحبته بدلاً من أن تقودها بالدرجة الأولى. والواقع أنها لم تكن القوى الوحيدة المسؤولة عن التقدم أو، بالأخص، عن بطء فرنسا النسبي قياساً إلى البلدان الأكثر تقدماً في أوروبا.

مسئوليات أخرى

لا يجب تحميل المدن اللوم كله. صحيح أن الأسواق الحضرية الفرنسية قد ظلت

محدودة التطور، منذ القرن الثامن عشر إلى اليوم الحاضر تقريباً (١١٣). إلا أن مثل هذا القصور، عندما يكون هناك قصور، كان نتيجة بقدر ما كان سبب موقف أشمل. وحتى نتناول المسألة على نحو ملائم، يجب أن نطرح أسئلة مهمة حول:

(١) الدولة {الفرنسية} نفسها؛

(٢) دور المناطق الريفية؛

(٣) الاقتصاد الدولي.

كانت الدولة تؤكد هيمنتها على المدن منذ أرمئة مبكرة، حيث تراقب عن قرب مالياتها ورسومها وديونها والسماح بالاقتراض وطرق سداد الديون. وقد اهتمت اهتماماً كبيراً بوجودها المادي وبتزويدها بالموثون؛ وقد حولت العمد ونواب الملك والقناصل إلى حائزي مناصب (١١٤)، الأمر الذي جعل شراء المناصب واسع الانتشار، ومكّن "التجارة"، أي البورجوازية، من شراء السلطة. وقد استولت على حصة ضخمة من دخل المدن؛ وأخيراً، كانت تقترض الأموال منها.

وهكذا فقد قامت الدولة بحشد رساميل من المدن وتحويلها بسبل كثيرة جداً - ليس بشكل بالغ الكفاءة دائماً، لأن ملكية النظام القديم، كما سوف نرى فيما بعد، لم يخدمها نظامها الضريبي خدمة جيدة. وقد ضاعت عليها مصادر دخل كثيرة. إلا أنه من المال الذي امتصته الدولة، عبر الضرائب المباشرة أو غير المباشرة، أو القروض، لم يشق شيء من الناحية العملية طريقه من جديد إلى القطاعات الاقتصادية النشيطة أو إلى الاقتصاد المحلي. لقد اتجه كله "على الطريق المستقيم وفوراً" (١١٥) إلى البلاط، وإلى الانفاق على الهيبة وإلى سداد ديون الحكومة وتلبية حاجات الجيش والبحرية. بل إن الأشغال العمومية الكبرى في القرن الثامن عشر، كتحديث شبكة الطرق بمبادرة من التاج وتحت إشرافه، قد جرى تمويلها إلى حد بعيد من موارد إقليمية. وقد وصف هربرت لوتي الدولة بأنها تضطلع "بنشاطات طفيلية خالصة" (١١٦). وقد يكون هذا الكلام مبالغاً إلى حد ما، لأن الدولة قد تعاملت أيضاً مع الكثير من المهام التي لا غنى عنها، قبل ١٧٨٩. ولكن هل سارت تدخلاتها دائماً في عين اتجاه ضرورات ومتطلبات التطور الاقتصادي التالي؟

أما فيما يتعلق بالمناطق الريفية، فإننا لا يجب أن نغفلها من المسئولية بدعوى أنها مكتفية عملياً بنفسها ومن ثم بريئة. لقد كانت منفتحة بالضرورة على العالم الخارجي، على البورجات والمدن، وفي وقت تال، على طرق التجارة الرئيسية. وكانت آخذة في

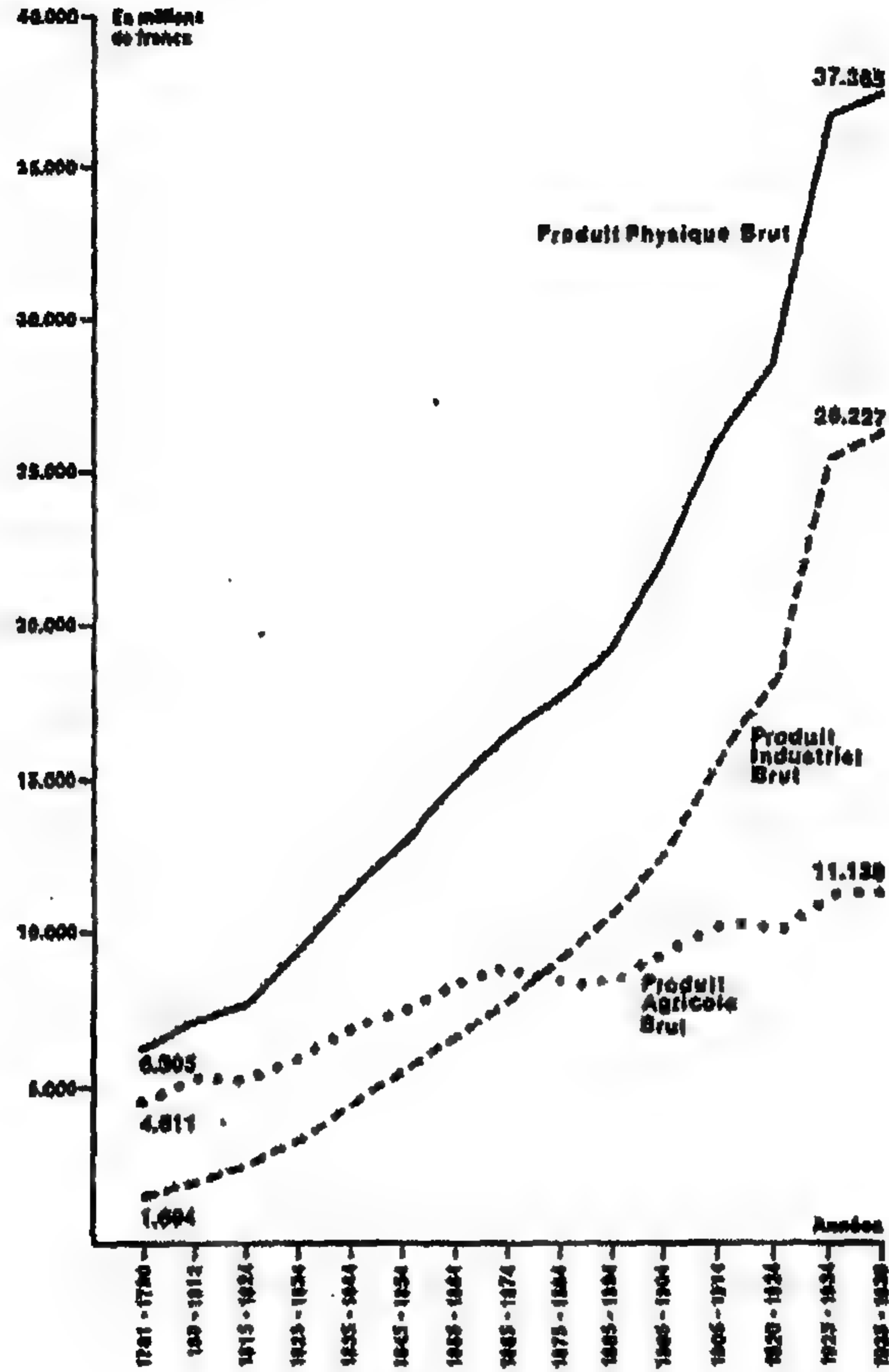
التطور في القرن الثامن عشر. لكن التقدم الديموجرافي كان عقبة بالفعل في وجه نشاطها. وبالدرجة الأولى، لم تكن هناك ثورة زراعية في فرنسا، كما بين ذلك ميشيل مورينو. لكن الثورة الصناعية تعتبر مستحيلة عملياً ما لم تسبقها أو تصاحبها ثورة كهذه (أي ما لم يحدث تزايد للانتاجية يؤدي إلى إثراء كبار ملاك الأرض وإلى تحرير العمل لأداء مهام أخرى).

ولنأخذ على سبيل المثال حالة تولوز، وهي مدينة مهمة في زمنها، لم تسلك سبيل التصنيع، بالرغم من الثروة الموجودة في الريف المحلي. وصحيح أن تولوز كانت واحدة من أكثر المدن الفرنسية نمواً؛ فهنا، كان القرنان السابع عشر والثامن عشر "مائتي عام من الركود" (١١٧). على أن بورجوازيته الثرية، العائلات المنخرطة في تجارة الجملة خاصة، قد راكمت رساميل عبر اغتنام الفرص التي أتاحتها الثورة (بيع الممتلكات القومية) لشراء الكثير من الأراضي. ومن ثم فقد زادت ثروتها من الأراضي زيادة عظيمة وبالقدر نفسه حيدت رساميلها والاستثمار الممكن، ودفعت بذلك نفسها إلى "طريق مسدود سوف يمنعها من الاضطلاع بثورة صناعية وإخراج لانجدوك الريفية من تخلفها" (١١٨). لكنها في الوقت نفسه كانت تساعد أيضاً على تأخير ثورة زراعية، لأن ملاك الأرض البورجوازيين الأثرياء الذين لم يكونوا يزرعون أراضيهم بأنفسهم بالطبع، كانوا يؤجرونها بموجب تعاقدات المحاصة التقليدية والتي لا تتناسب بالمرّة مع الزراعة رأسمالية النمط. وهكذا حجز الريف رأس المال وشلّه عن الحركة وحال دون استخدامه استخداماً كاملاً.

وأخيراً، لا بد من إدانة النظام الدولي نفسه فبحلول القرن الثامن عشر، كانت صدارة أمستردام وهولنده آخذة في الأفول: وكان هذا بمثابة أغنية البجعة [دليل احتضار]. - المترجم [بالنسبة للمدن - الدول التي كانت قد هيمنت على العالم في وقت من الأوقات (البندقية أولاً، ثم أنفير وجنوه وأمستردام). إن موارد مدينة من المدن سوف تصبح منذ ذلك الحين فصاعداً جد ضئيلة بحيث يتعذر أن تساعد على تحريك الهيمنة على التجارة العالمية. وهكذا كانت الصدارة العالمية مطروحة لمن يقدر على الاستيلاء عليها، وقد تنازعت فرنسا وإنجلترا للفوز بها. وغالباً ما خطر ببالي أن من بين مزايا إنجلترا التي تتفوق فيها علينا أنها محظوظة بحجمها الطبيعي الصغير نسبياً: فهي كبيرة بما يكفي لأن تكون أمة، وصغيرة بما يكفي لأن تتمتع باقتصاد موحد. فهل كانت فرنسا، كما أصبح بوسعي أن أرى الآن، ضحية حجمها نفسه، الكبير جداً بحيث إن مدينة واحدة، حتى

الشكل ٢٩

الانتاج الصناعي والزراعي من عام ١٧٨١ إلى عام ١٩٣٨.



لا يتجاوز الناتج الصناعي الناتج الزراعي إلا نحو عام ١٨٧٥.

المصدر:

Jean Marczewski, *Introduction à l'histoire quantitative*, 1965.

ولو كانت باريس، لن يكون بوسعها أبداً تنظيم الاقتصاد القومي برمته؟ وهل كانت فرنسا أيضاً في وضعية أدنى من جراء موقف اجتماعي معين سوف أعود إليه، ليس موقفاً تجاه المال نفسه بقدر ما هو موقف تجاه السبل المعتبرة محترمة أو غير محترمة للحصول عليه ولاستخدامه؟ إن "العيش بنبل"، سواء بالنسبة للنبلاء الحقيقيين أم الزائفين، كان يعني غسل اليدين من التجارة أو الصناعة. وهنا أيضاً، كانت حال الأمور مختلفة في إنجلترا.

وبحلول زمن الثورة على أية حال، كانت فرنسا قد خسرت بالفعل هذه المعركة الحاسمة التي كسبتها لندن. وبموجب معاهدة فرساي (١٧٨٣)، "خسرت إنجلترا الحرب لكنها كسبت السلم"، كما عبر عن ذلك روبير بيسنييه ذات مرة تعبيراً ممتازاً (١١٩). وفي الوقت نفسه، نجحت إنجلترا في انتزاع تجارة ما سوف تصبح الولايات المتحدة تحت تحت سمع وبصر الهولنديين والفرنسيين. لقد حُسمت المعركة قبل زمن طويل من معركة ووترلو. وسوف يكون التقدم الاقتصادي (والحضري) في صالح القوة التي كسبت الجائزة، أي المكان القيادي في التجارة العالمية. وقد يتساءل القاري، إذ أصبح من المؤلف طرح هذا السؤال: ولكن ما الذي كان يمكن أن يحدث لو كانت فرنسا قد انتصرت في معركة ووترلو؟ والإجابة هي أنه من المحتمل تماماً أن ما كان يمكن أن يحدث هو عين ما حدث في عام ١٧٨٣؛ كانت إنجلترا ستكون قد خسرت الحرب لكنها كسبت السلم.

وهنا أختلف مع بعض المؤرخين الفرنسيين الذين ينظرون إلى الثورة ونتائجها على أنها سلسلة من التسخيلات والتأخيرات والكوارث الاقتصادية. فلا شك أنهم محقون جزئياً. إلا أن من المؤكد أن اللعبة الحقيقية كانت قد لعبت وخُسرت، أو على أية حال تعرضت لخطر جسيم، قبل ١٧٨٩ [أي قبل الثورة. - المترجم].

II

التداول والبنية

ترددتُ قبل أن أختار كلمة التداول، التي كثيراً ما كانت تُسمع في القرن الثامن عشر، وكانت ما تزال مستخدمة في أوائل القرن العشرين، قبل أن يجري التخلي عنها شيئاً فشيئاً كمصطلح يمكن استخدامه في التفسير العلمي. والبدء باستخدامه مرة أخرى إنما يكاد يكون بمثابة تدشين كلمة جديدة، وهي كلمة معقدة، بسبب تاريخها والمناقشات، المعقولة وغير المعقولة، التي أثارها. وفي الأيام الأولى لمدرسة الـ *Annales* (١٩٢٩)، وجه المؤرخون المتمركسون النقد إلينا لتشديدنا أكثر من اللازم على التداول بدلاً من إعطاء الصدارة للإنتاج. ولا بد لي من القول بأن هذا الجدل كان في غير محله. ففي المقام الأول، لم نحاول قط تأسيس أية نظرية اقتصادية على التداول. وفي المقام الثاني، يتمتع التداول بميزة كونه سيروية سهل رصدها وقياسها: ويمكن القول بأن التاريخ الاقتصادي من حقه تماماً، بل ربما يكون من واجبه، أن يبدأ بالتعامل مع المهام الأسهل.

وأياً كان الأمر، فليس التداول بحسب علمي أسطورة، وما دام الاقتصاد يشكل كلاً متماسكاً، فإن الاقتراب منه عبر طريق سهل يفضي إليه إنما يحقق المراد. وهل هناك أي شكل للإنتاج لا يفضي بشكل منطقي إلى التداول والتوزيع والاستهلاك؟ إن الاستهلاك يكمل الدائرة، والطلب من المستهلكين هو الذي يعيد الكونتاكت اتصال التيار، فيحرك الموتور من جديد ومن ثم يحفز الإنتاج. وليس هناك سبب خاص يميز للإنتاج (ناهيك عن وسائل الإنتاج) إدعاء حق أعظم من حق التداول في تمثيل الاقتصاد ككل. ثم هل من المعترف به الآن بوجه عام أن "الإنتاج لا يبدأ إلاّ تجاوباً مع سوق موجودة سلفاً" (١٢٠)، أي مع نظام تداول قائم بالفعل؟

دعونا على أية حال نتوقف عن مناقشة عقيمة. إننا سوف نهتم هنا بمجرد اكتشاف عناصر التداول والوسائل التي يستخدمها: الطرق، أساليب النقل، السلع المنقولة، المستودعات، الأسواق، الأسواق الكبرى، التبادلات، العملة، الائتمان ومختلف مراحل التجارة. كما سوف ننظر بالطبع إلى الناس المعنيين، وأعمالهم وتحركاتهم. والخلاصة، فإن ما أعنيه بالتداول هو مجمل سلسلة الحركات الاقتصادية التي ينتجها سير عمل أي مجتمع، الحركات التي يتولاها بشكل طبيعي إلى جانب تلك التي يسعى

إلى حفزها، حتى وإن كانت مساعيه لا تعود إلاً بنجاح جزئي. فكل مجتمع محكوم بهذه الحركات ويتكيف معها، وبهذا الشكل يجب أن نفهم كتاب توماس ريجازولا وجاك لوفافر بالغ الأصالة (١٢١).

التداولات العالية والواطنة

مهمتنا الأولى هي التمييز بين مختلف أنواع التداول: الطريق العالي والطريق الواطيء، إن جار التعبير، أو، إذا استخدمنا صورة أخرى، الشرايين والأوردة (العالية) والشعيرات والأوعية الدموية الدقيقة (الواطنة).

وهذه الصورة قد تكون مضللة: فخلافاً لما قد يتوقع المرء، فإن التداول "الواطيء" أو جريان الدم عن طريق الشعيرات هو الأكثر استقراراً بين قناتي الجريان وأعظمهما حجماً. والتداول "العالي"، بالرغم، أو ربما بسبب نجاحاته، كان مستولاً دائماً عن حركة ونقل أقل، لكونه حساساً للتغيرات في الظروف التي قد تعجل أو تُبطئ تدفقه أو تبدل أولوياته. وقد اكتشفت حلقة دراسية للخريجين في المدرسة العملية للدراسات العليا نحو عام ١٩٥٠، كانت تدرس النقل بالسكك الحديدية في ما كان ما يزال إفريقيا الشمالية الفرنسية، أنه في حين أن الخطوط الرئيسية قد استجابت للتغيرات في الوضع الاقتصادي العام، فإن الخطوط الفرعية، على العكس من ذلك، كانت لها إيقاعات النشاط الخاصة بها، والتي تعتبر أحياناً أصعب بكثير على الرصد (١٢٢). إن التداول "الواطيء" قد يستجيب للحاجات اليومية المنتظمة، فيلبسها مهما كانت المصاعب.

خذوا مثلاً **département** المون بلان نحو عام ١٧٩٦: إن الوثائق تقول لنا إن "ال **roulage** موجودة في جميع أرجاء ال **département** تقريباً، وسوف يكون من الميسور إتاحتها في كل مكان من خلال ال **routes de traverse**". وال **roulage** تعني العربات ذات العجلات وتساfer على الطرق الرئيسية؛ أما ال **routes de traverse** فهي الطريق الضيقة التي كانت تستخدم بشكل يكاد يكون حصرياً من جانب البغال المحملة بالمؤن أو من جانب الباعة المتجولين. ويمضي مصدر المعلومات هذا نفسه إلى القول بأن "أعظم نفع يمكن عمله لهذه ال **département** هو تقليل حجم النقل الذي تتولاه البغال وبناء طرق يمكن أن تتحرك عليها العربات" (١٢٣). وهذا حسن جداً، إلا أنه على مدار عدة أشهر من السنة كان لابد للثلج من أن يخلق هذه الطرق في

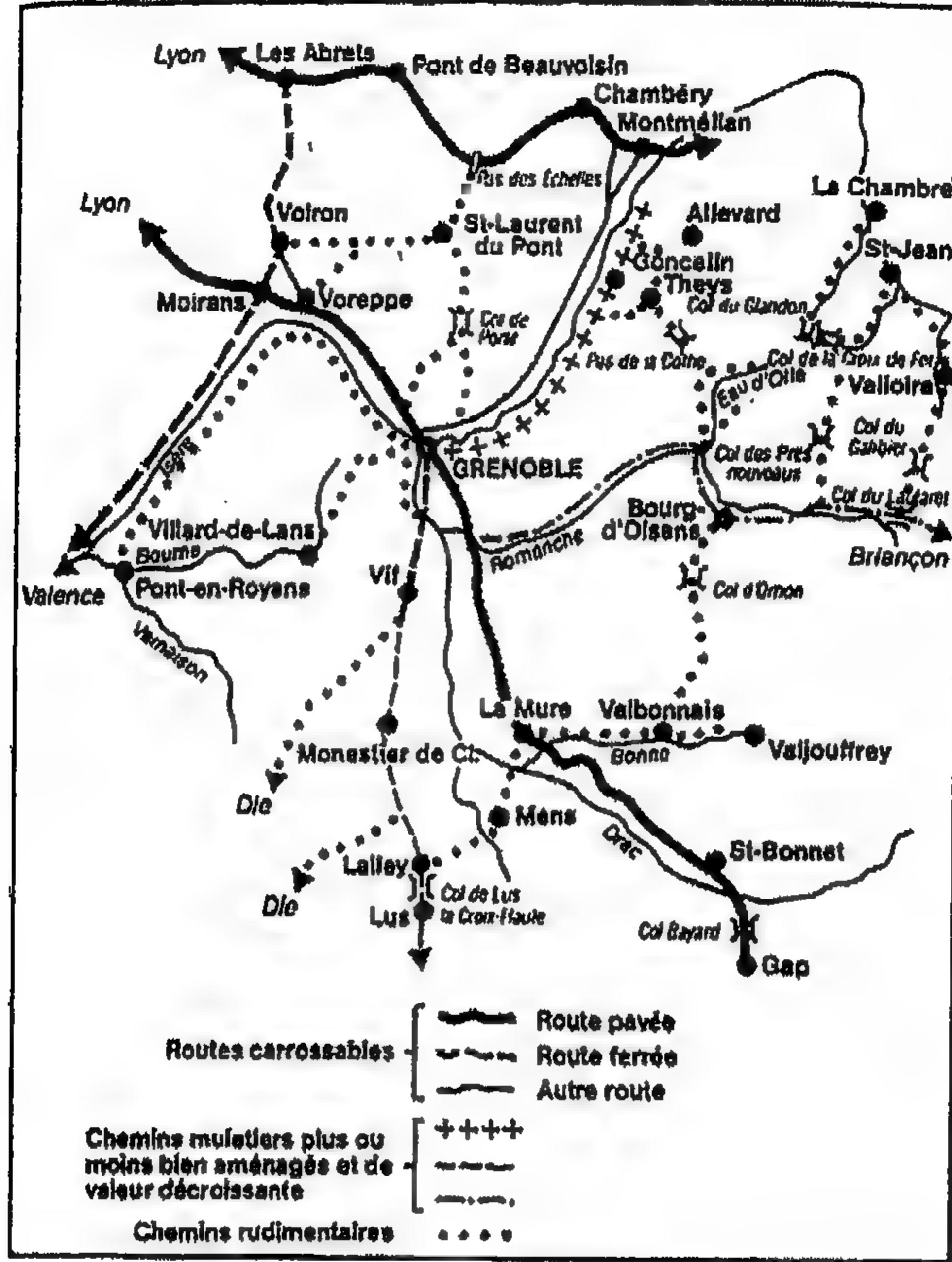
وجه النقل بالعربات التي تتحرك على عجلات. وإنني لآتساءل ما إذا كانت لدى القاريء أية فكرة عن شكل محراث الثلج، حتى في عام ١٩٣٤، في وادي كونتامين (سافوي العليا)؟ لقد كان ذلك "مسألة خيالية. إن ثمانية خيول وبغال، مطوقة من أعناقها بأطواقها الاحتفالية، وتتدلى من أعناقها الأجراس، كانت تُربط اثنين اثنين بمثلث خشبي ثقيل"، تزيد من ثقله علاوة على ذلك أكياس الرمل المحشو بها. "كان كل رجل يمشي بمحاذاة حصانه أو بغله، يطرق بكرباجه فوق رأسه. والحال أن ظهور وخواصر [الحيوانات] التي تنز العرق، وهي تنزلق بمجهود عظيم، كانت تطلق سحابة من البخار التي تغلف الفرقة وتتحرك معها عبر الهواء القارس، تجاوباً مع صوت هذه الموسيقى الرعوية، المصحوبة بالقعقة الإيقاعية للحوافر... وكانت المزلقة الضخمة تسحق الثلج وتفتته وتدفعه إلى جانبي الطريق الذي يصبح عندئذ ممهداً ولامعاً... وكانت فرقة ثانية من ثمانية رجال، تسحب خيولاً أخرى من لجاماتها"، تتبع الفرقة الأولى، وكل كيلو مترين أو ثلاثة كيلو مترات، كان يجري فك "الخيول الأمامية، المقشعة والتي تنز عرقاً" وإرسالها إلى المؤخرة حيث يجري إلقاء بطانيات دافئة على ظهورها. وكان العمل يستمر طيلة النهار. وعلى طول الطريق، كان الأطفال يخرجون للفرجة، وكانت النساء تقابلن الرجال بالطعام وبالمشروبات الساخنة. وكان هذا على "الطرق الرئيسية". أما على الطرق التي تؤدي إلى القرى الصغيرة جداً، فقد كان على الناس أن يعتمدوا على حصان واحد يجر اثنين من الـ **billons** الخشبية لتمهيد "طريق سالك" عبر الثلج، يكفي لمرور المزلجات أو مزلجات النقل الكبيرة المستخدمة في نقل المؤن (١٢٤). والحال أن التقدم، الذي حدث في عام ١٩٣٤، قد تمثل في الاستعاضة عن الخيول باللوريات على الطرق الرئيسية. أما الأسلوب التقليدي المتمثل في استخدام خيول القرويين فقد انتقل إلى الطرق الأصغر، والتي أصبحت من جراء ذلك ممهدة بشكل أكثر كفاءة. وقد استمر ذلك على الأقل إلى حين اختفاء الخيول من المزارع في الوادي، أي حتى نحو عام ١٩٥٧ (١٢٥). والحال أن جارفات الثلج الميكانيكية لم تدخل ساحة العمل إلا في الستينيات تقريباً.

كان هناك من ثم أيضاً تداول عال وواطيء - وهو تمايز نجده تسع مرات في كل عشر. وحتى في أيامنا هذه، فإن إغلاق الكثير من خطوط السكك الحديدية الفرعية منذ عام ١٩٤٠ (حيث تم هجر المحطات ودور المسئولين عن تنظيم حركة القطارات عند التقاطعات، وأصيبت بالخراب، شأن الكثير من المدارس القروية المهجورة) لم يؤد إلى

القضاء على هذه " الطرق " الثانوية التي تستخدمها الآن الباصات والشاحنات والسيارات الخاصة . وما زال الخباز والبقال والجزار وساعي البريد يقومون بجولاتهم من قرية إلى أخرى - بما يعد دليلاً على أن هذه المواصلات الأولية لا يمكنها أن تتلاشى بالكامل . لكن السرعة امتياز مقصور على أشكال التداول " العالية " . وكل من هو في عجلة سوف يلحق بقطار سريع من المدينة الرئيسية في الـ **département** ، أو بطائرة من أقرب مطار . إن الثنائية القديمة ما تزال قائمة .

والإحصاءات التي ترجع إلى أوائل القرن التاسع عشر تميز بين النقل على الطرق الكبرى والصغرى - حيث اختص الأول بحجم أقل من الأخير . والحال أن ديتان ، عند إشارته ، في عام ١٨٢٨ ، إلى تقارير اللجنة المعنية بالنقل والتي كان عضواً فيها ، قد قدر السلع المسافرة على الطرق الكبرى أو " الملكية " بـ ١٠,٤ مليون طن ، في مقابل ٣٠,٩ مليون تسافر على الطرق الصغرى (١٢٦) . والواقع أن شبكة الطرق الصغرى كانت أكثر تطوراً بكثير من الطرق الرئيسية الكبرى . وفي عام ١٨٣٦ ، سوف نجد أن الطرق الرئيسية الملكية (فيما عدا الأقسام غير المكتملة وتلك التي بحاجة إلى إصلاح) قد مثلت ما يزيد عن ٣٤,٥٠٠ كيلو متراً : وكانت هذه هي عين الطرق (التي جرت صيانتها أو إعادة بنائها أو كانت بحاجة إلى إعادة بناء) التي كانت قد شُقت قبل ذلك بخمسين سنة كاملة ، خلال عهدي لويس الخامس عشر ولويس السادس عشر - وهي شبكة رائعة ، بلا جدال ، حارت إعجاباً كبيراً من جانب المسافرين والرحالة الأجانب ، وكانت ما تزال غير كاملة في عام ١٧٨٩ (١٢٧) . وكانت قليلة الاستخدام ، على مسافات معينة على أية حال ، إذا ما صدقنا ذلك المراقب الذي لا يعد دائماً شاهداً مجاملاً ، أعني آرثر يونج (١٢٨) . أما شبكة الطرق من الدرجة الثانية (أي تلك التي كانت الـ **départements** تهتم بها) فقد مثلت نحو ٣٦,٥٠٠ كيلو متراً . إلا أنه وفقاً لمجموعة الأرقام نفسها ، والمنشورة في عام ١٨٣٧ ، فإن الـ **chemins vicinaux** ، أي الطرق الأصغر أو الطرق من الدرجة الثالثة ، قد اختصت بـ ٧٧١,٠٠٠ كيلو متراً ، أي بما يزيد عشر مرات عن جميع الطرق الأخرى مجتمعة (١٢٩) . والحال أن القوانين التي صدرت في عامي ١٨٢٤ و ١٨٣٦ ، إلى جانب النصائح الموجهة إلى القرى ، قد أدت إلى إصلاح هذه الطرق الأولية ، التي كانت طرق إمداد أساسية بالنسبة للقرى ، كما كانت تتحرك عليها العربات التي تحمل المحاصيل وعربات نقل التبن والمخضبات والأخشاب والحجارة والكلس والرمل (١٣٠) .

طرق العربات والدروب الرئيسية في وادي الاليزير في دوفيني العليا في عام ١٧٨٧.



إن الطرق الرئيسية، في اتجاه ليون وفالينس، كانت تسلك الوديان حيثما كان ذلك ممكناً. أما الطرق العرضية كلها فهي طرق أولية إلى هذا الحد أو ذاك.

المصدر:

Gilbert Armand, *Villes, centres et organisation urbaine des Alpes du Nord*, 1974.

وبير جوير محق عندما يشير إلى النوعية جد المتغيرة والتي تتميز بها هذه الطرق الضيقة: فهي قد تكون مسارب للمشاة تفضي إلى حقول الكرم؛ أو "ممرات عشب أخضر"، محاطة بوشائع حامية لمنع الماشية من الضياع وهي في طريقها إلى المرعى؛ أو طرق قطيع للقطعان التي ترحل إلى منتجعاتها؛ أو ممرات خاصة للجياذ يستخدمها تجار الملح (والمهربون)؛ أو طرق مشغلين بالحراثة عبر الأحرار (١٣١). والحال أنه بفضل هذه الطرق كلها تسنى للجماعة الريفية أن توجد وأن تنفس هواء الخارج وأن تتعلم الاعتماد على موارد تختلف عن مواردها. ووفقاً لليونس دو لايرنيه، فإن حفظ أو إحياء هذا النوع الأساسي من أنواع التداول، بفضل "قانون عام ١٨٣٦ بشأن الـ **Chemins Vicinaux**، هو الذي أدى إلى تحويل فرنسا: فالزراعة مدينة لهذا القانون بالجانب الأعظم من التقدم المحرز خلال السنوات الخمس والعشرين الأخيرة" (١٣٢).

ولا يمكنني الامتناع عن الإشارة إلى أن التداول يتصل فعلاً بالانتاج! ومع ذلك، فإننا لا يجب أن نرسم صورة مفرطة في وريديتها. ففي فرنسا ككل، ربما لم يكن هناك في أفضل الأحوال غير ١٠٠,٠٠٠ كيلو متراً من هذه الطرق الريفية مستخدمة بالفعل، أي عاملة في مجال النقل بشكل مستظم. ومن المرجح أنها كانت كالطرق الموجودة في ألمانيا حيث وجد، في عام ١٧٨٨، بائع متجول من أهل سافوي، من ماجلانند، هو جان - ماري بيرولار، أن الطرق إلى الأسواق الكبرى سهلة العبور بما يكفي إلا أنه وجد أن من الصعب "الانتقال عبر القرى"، أي نقل بضاعته من قرية إلى أخرى (١٣٣). وبالرغم من أن طرقنا الصغرى ما تزال قائمة إلى اليوم، إلا أنها تتعرض على نحو متواصل لخطر الاختفاء أو أنها يجري توسيعها بحيث تسمح بمرور الدراجات البخارية والسيارات والشاحنات متعددة الأغراض أو الجرارات. وكم هي جميلة في الربيع بمسطحاتها غير المستوية المغطاة بالحصى وبأشجار الزعرور البري على جوانبها! وبعضها مستقيم جداً بحيث إنها قد نُسبت إلى الرومان. وقد اعتقد جاستون روبنيل، مخطئاً على الأرجح، أنها ترجع إلى الأزمنة النيوليتية (١٣٤). ومن المؤكد أن أصولها جد قديمة. فهنا وهناك، تمتد إلى جانب الخنادق، جد القديمة هي الأخرى، والتي ما تزال ترمز إلى حدود الغابات الإقطاعية القديمة.

إلا أنه شيئاً فشيئاً أخذت طرق الـ **départements** تصل إلى معظم القرى. وبما أنها كانت تُرصف وتُسوّى وتعادُ تسويتها بصورة منتظمة، فإن مستواها قد ارتفع بمرور الزمن، بحيث إن بيتاً أعرفه في الـ **département** التي جئت منها، كان يتم الوصول

إليه في عام ١٨٠٦ عن طريق سلم، قد أصبح الآن أعلى من الطريق بضع خطوات قليلة. ولم تكن القرية بحاجة كبيرة إلى هذه الطرق الرئيسية، إذ كانت تحيا على مواردها الخاصة إلى حد بعيد. بل إن القرويين قد تجنبوها، حيث كانوا مهتمين فقط بالوصول إلى الأسواق الكبرى والأسواق المحلية وغالباً ما كانوا يختصرون طريقهم عبر مسارب المشاة القديمة. و"قبل الثورة بثلاثين سنة"، كان قرويو الرويرج ما يزالون "غير حريصين بشكل جد نشيط على بناء طرق؛ بل إن بعض الناس... قد حاولوا إبعادها وكأنها سيول خطيرة" (١٣٥) - تماماً مثلما تخاف القرى الصغيرة اليوم من أن تجد نفسها على طريق رئيسي قد يؤدي إلى اختراق اللوريات لها بسرعة. وعلاوة على الضوضاء والحوادث الكثيرة، فإن مواصلات القرية الخاصة قد ترتبك من جراء هذا التدخل.

والتمايز نفسه بين التداول العالي والواطيء، الطرق الرئيسية والطرق المحلية، يمكن أن يوجد داخل المدن القديمة، بما في ذلك باريس، حيث كنا نجد إلى عهد قريب الكثير من الشوارع الضيقة، ذات المستوى المضطرب، أو المسدودة والتي كانت تشكل عقبة أمام سيولة حركة المواصلات. وفي الأزمنة القديمة، فإن الشوارع الرئيسية كشوارع سان جاك أو شارع سان مارتان، كانت تعج بتيار متواصل من الحركة، في حين أن الشوارع الخلفية لم تكن تفضي إلى الأحياء المحلية إلا بشكل جد محدود. والحال أن الـ **quartier** {الحي} يمكن أن يكون جزيرة مكتفية ذاتياً، قرية في المدينة. وحتى مع ظهور الحناطير التي تجرها الخيول، كان الانتقال من أحد أجزاء باريس إلى جزء آخر في زمن الجمهورية الثالثة ما يزال يستغرق وقتاً طويلاً. فالتدمير الواسع (الذي ما رلت أسف لحدوثه - ربما بشكل غير معقول) والذي قام به البارون هوسمان قد أدى إلى إنشاء طرق رئيسية مستقيمة طويلة في عدد قليل فقط من الـ **beaux quartiers**. وكما كتب صحافي في عام ١٩٨٤، فإن "باريس ما تزال عبارة عن اتحاد من القرى مختلفة إحداها عن الأخرى اختلاف لاميت عن لاجوت دور" (١٣٦) (وهما طرفان اجتماعيان من الحدين الغربي والشرقي لباريس).

الطرق الكبرى

في الأعوام التالية لعام ١٧٥٠، حازت فرنسا شبكة طرق كبرى سوف تكون ناجزة في تجسدها الأول بحلول عام ١٨٢٠. وكثير من هذه الطرق كان يتميز بمستوى عال

بشكل غير عادي بالنسبة لذلك الزمن. على أنها لم تؤثر بحال من الأحوال تأثيراً جذرياً على الاقتصاد الفرنسي. وأياً كان الأمر، فإن الشبكة كانت ما تزال بعيدة عن تغطية البلد. ونموذجها الذي يأخذ شكل نجمة كان يجعل جميع الطرق تؤدي إلى باريس، لكن هذه المركزة كانت بعيدة عن أن تكون ناجزة في مستهل القرن التاسع عشر. وبالدرجة الأولى، فإن هذه الطرق الرئيسية لم تربط على نحو مناسب بين الشبكات الإقليمية، المصممة لأغراض محلية والمقتصرة على نفسها إلى حد بعيد. ومن ثم فإن فرنسا قبل مد خطوط السكك الحديدية، لم تكن سوقاً قومية بالفعل.

وتبين الخريطة الواردة في الشكل ٣١، والمأخوذة من كتاب صدر مؤخراً من تأليف برنار لوبيتي، إلى أي مدى كان توافر الطرق متفاوتاً داخل فرنسا نحو عشرينيات القرن التاسع عشر. فمرة أخرى، يمكن للمرء تمييز خط من سان مالو إلى جينيف يفصل فرنسا الشمالية، حيث كان هناك "الحد الأقصى من الطرق الصغرى" وتغلغل وثيراً إن لم يكن ناجزاً للطرق الكبرى، عن فرنسا الجنوبية والغربية، حيث كانت الطرق الممهدة أو المرصوفة بالحجارة هي الاستثناء، وكانت الطرق الموحلة عديدة. "إن فرنسا الشمالية تتميز بشبكة خطية، يزيد من هشاشتها انعدام الطرق البديلة، وهي تفتقر إلى فروع جانبية كافية لإنقاذ الأقاليم التي تخترقها من العزلة" (١٣٧).

إلا أننا لا يجب أن ننسى أنه في ذلك الوقت كانت الطرق الكبرى نفسها هشة، إذ كانت عبارة عن مجرد شرائط يفترض أنها صلبة، بين حواف غير آمنة، غالباً ما كانت العربات تنحشر فيها. وغالباً ما كانت هذه الطرق بحاجة إلى إصلاحات. ولناخذ مثلاً من بين أمثلة كثيرة: ففي عام ١٧٩٤، يوصف الطريق من باريس إلى بريست، وهو طريق ارتباط مهم عبر **département** ايل - ايه - فيلين، بأنه "صالح... بوجه عام ولم يرد ما يفيد أنه كان غير سالك في السنوات الأخيرة، إلا أنه طريق صعب جداً بالنسبة للعربات التي تتحرك على عجالات عند اقتراب المرء من رين في فصل الأمطار" (١٣٨). وبين جرافيل وفيتريه، "تعتبر الأرض صلبة، لكن سطح الطريق خشن وغير مناسب ولا يساعد على الحركة. ولا يوجد غير ثلث الأموال الضرورية لعمليات الإصلاح"؛ ومن فيتريه إلى شاتوبور، "تعتبر القاعدة صلبة، لكن سطح الطريق غير مناسب ولا يساعد على الحركة بالمرة. ولا توجد أموال للاضطلاع بعمليات الإصلاح". وبين شاتوبور ورين، سوف نجد أن "الأسس رديئة النوعية إلى حد بعيد. والرصف غير متساو وبعيد جداً عن أن يكون مناسباً. وهناك مسافة قصيرة تعتبر سيئة

للفاية عبر مرج كليسوري. ويجري الاضطلاع بعمليات إصلاح". ومن بين مسافة ١٦٩, ٢٥ toises (نحو ٥٠ كيلو متراً) هي مسافة هذه القطاعات الثلاثة، فإن ٣٢, ٥ فقط (خمس المسافة) هي وحدها الممهدة.

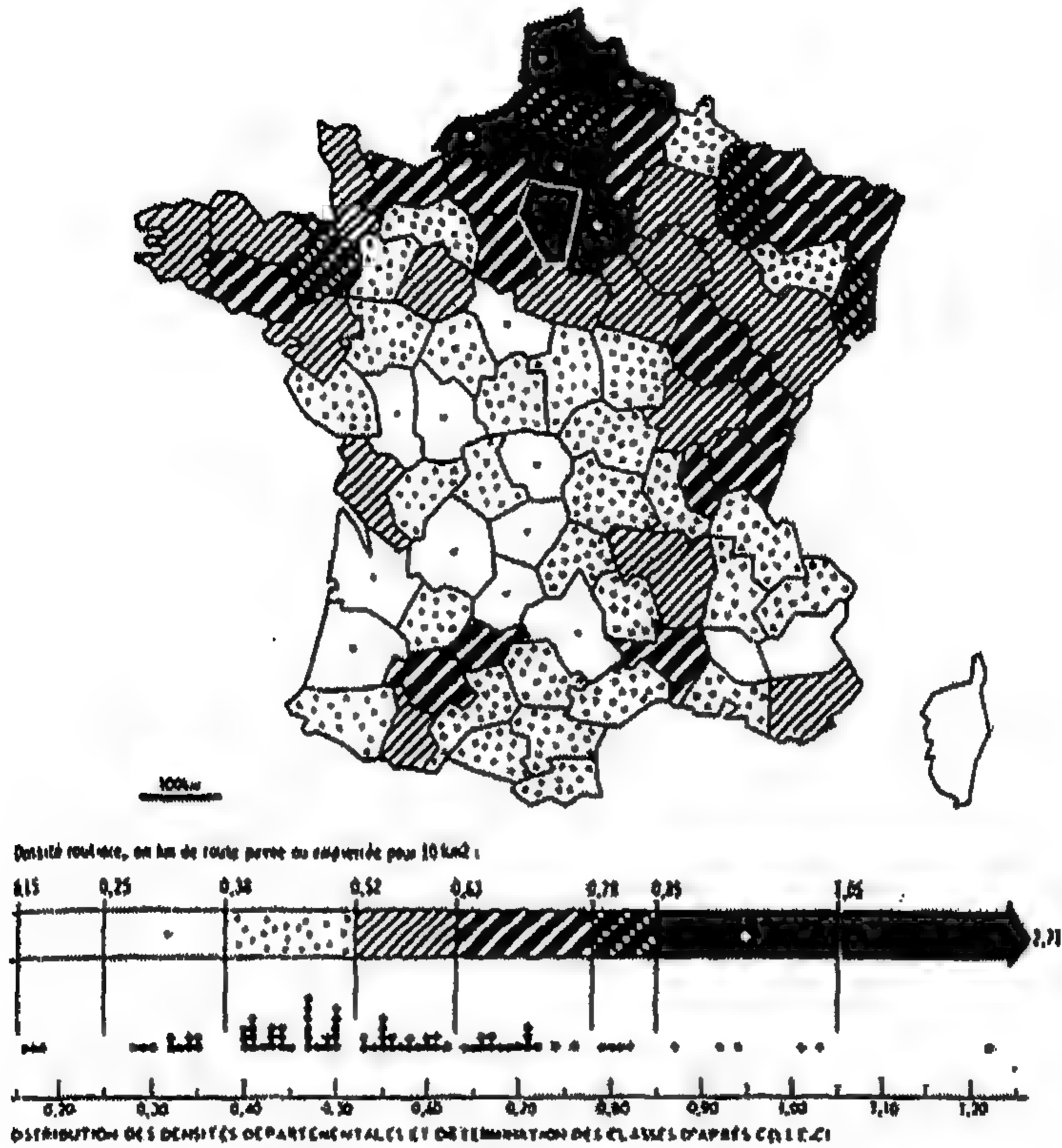
وهذا المثال يوضح واقعاً عاماً كشف عنه بحث برنار لوبيتي التفصيلي. إن الخريطة الرسمية للطرق الملكية - طرق النقل الكبرى - إنما تشير على الورق إلى تغطية جيدة للبلد في عام ١٨٢٠. إلا أنه من الناحية الواقعية، لم تكن كل هذه الطرق قد استكملت بالفعل؛ لقد كانت تقطعها فجوات وطرق موحلة، سالكة إلى هذا الحد أو ذاك بحسب الفصول، أو أقسام على الطريق بحاجة إلى إصلاح أو إعادة بناء. وفي أخذه لجوانب القصور هذه في الحساب، رسم برنار لوبيتي خريطة معدلة للطرق الملكية - حيث يشار إلى الطرق الجيدة بخط سميك وإلى الطرق غير الناجزة بخط رفيع - من المؤكد أنها أقل تفاؤلاً من الخريطة الرسمية (١٣٩). وهي تكشف عن عيوب إقليمية ملحوظة، في الجنوب عموماً، وفي الأقاليم الجبلية؛ كما أنها تبين أنه كانت هناك "شبكات إقليمية لا يربط فيما بينها غير طريق [متصل] واحد". والخلاصة أنها تكشف عن "غياب شبكة قومية حقيقية" لطرق نقل سوية (انظر الشكل ٣٦) (١٤٠).

وتتمثل مشكلة أخرى في أن الطرق كان عليها أن تمر وسط المدن. وقد يظن المرء بصورة قبسية أن المرور يكون أسهل سيولة في المدينة مما في الضواحي أو الريف، ولو لمجرد أن شوارع المدن كانت على الأقل ممهدة. لكن هذه الشوارع كانت ضيقة، وملتوية وغالباً ما كانت منحدره انحداراً حاداً، كما في فين في الدوفيسنيه؛ فالطريق الرئيسي من ليون إلى بروفانس كان يمر عبر المدينة، على طول الضفة اليسرى لنهر الرون. والحال أن شوارع فين، وبعضها لا يزيد عرضه عن عشرة أقدام، كانت شديدة الانحدار وعرضة للغرق. وبعد هبوط الظلام أو عند تساقط الثلج، كانت العربات عرضة للكوارث. ثم إن المدينة كانت قد تطورت تطوراً كبيراً، ولكن داخل تحصيناتها أساساً، وهو ما يعني أن البيوت كانت متلاصقة ومتضامة؛ ومع تزايد السكان، بدأت الأسواق في اختراق الشوارع، التي أصبحت "جد مزدحمة بالعربات وبالخيول بحيث إن المقيمين كانوا يتوقفون عن الحركة كل بضع خطوات قليلة خوفاً من السقوط تحت العجلات أو الحوافر" (١٤١).

ومع ذلك فقد كانت منجزات بناء الطرق في أواخر القرن الثامن عشر ملحوظة. لقد جرى استخدام تقنيات جديدة، بما في ذلك إيجاد أسس أعمق للطرق وابتكار أساليب جديدة لإنزال ركائز الجسور إلى أعماق الأنهار؛ كما أعيد تصميم منحنيات الأقواس

الشكل ٣١

كثافة الطرق بحسب الـ *département* (بعد استبعاد الفجوات)، ١٨٢٠.



تباين توافر الطرق بين الشمال والجنوب جد واضح.

المصدر:

Bernard Lepetit, *Chemins de terre et voie d'eau*, 1984.

وجرى اختزال نسبة الميل وبنيت جسور حديدية عبر الأنهار والأنهار الصغيرة (١٤٢). وهذه التحولات كلها رصدتها عين ستانداال الحادة (١٤٣). وسرعان ما راح المهندسون يكتبون ساخرين من الطرق المبنية في الشطر الأول من القرن الثامن عشر أنها كانت مجرد "ممرات طبيعية، جرى توسيعها بعض الشيء" (١٤٤) وعلى الطرق الرئيسية الجديدة، كان السفر أفضل، وأكثر سلاسة (بما أن العربات نفسها كانت قد شهدت تحسينات) - وبالدرجة الأولى أسرع. ولن أتحدث هنا عن السرعات المتزايدة التي أصبحت ممكنة في القرن الثامن عشر، بدءاً بما يسمى بالـ *turgotines*، أو عن الأعداد الأكبر لمكاتب البريد وتنظيم المواصلات، حيث إنني قد أوردت في الشكل ٣٢ خريطتي جي آر بلو اللتين توضحان هذه التغيرات المثيرة (١٤٥). وقد جرى تحقيق سرعات أسرع بكثير في القرن التاسع عشر، حيث إن متوسط سرعة الـ *messengeries* قد زاد ثلاث مرات بين أواخر القرن الثامن عشر وعام ١٨٥٠ (١٤٦).

بل إن العربات المسافرة عبر الطرق قد واصلت لبعض الوقت منافسة السكك الحديدية، التي سرعان ما أصبح من المستحيل إنزال الهزيمة بها [في المنافسة]، لكنها لم تكن تصل في البداية إلى جميع الأماكن. كما أنها لم تكن جد سريعة دائماً. وقد قالت جدة جان - كلود جورج له: "نحو عام ١٩١٠، عندما كنت صبية، كنا نأخذ القطار للذهاب إلى بينوات - فو أو فونتين سانت - آفي [وهما قريتان في الميز]. وأتذكر أنه عندما كان القطار الصغير يصل إلى تل، كنا نحتاج إلى وقت لكي نخرج ونمشي عبر المروج إلى جانب الجسر. وكان بوسعنا أن نقطف باقة من الزهور ثم نلحق بالقطار على أعلى التل" (١٤٧). ولا حاجة بي إلى قول إنه لم يعد هناك خط للسكك الحديدية إلى هاتين القريتين بالمرّة.

الممرات المائية: طريق ثالث؟

إذا كان الطريق الرئيسي هو طريق النقل القيادي، والطريق المحلي المتواضع (والذي يحمل على أية حال حجماً أعظم من الشحنات) هو الطريق الثاني، فإن الممر المائي، المهم قبل وبعد ظهور السكك الحديدية، كان هو الطريق الثالث بلا جدال. وهنا أيضاً، يجدر التمييز بين التداول العالي والواطيء.

إن آلان كروا مثلاً قد وصف اللوار والفيلين بأنهما "طريقي سيارات" بريتانيا (والأخير هو "أول نهر في فرنسا يتم تحويله عن طريق الأهوسة، بين عامي ١٥٣٩

١٥٨٥" (١٤٨). لكن الأنهار الصغيرة، ذات المصببات التي يمكن للمراكب الوصول إليها مع المد - كأنهار الأوست أو البلافيه أو الأولن أو التريو أو الرانس أو الكونون - كانت كلها "مستخدمة استخداماً كثيفاً" في نقل السلع إلى المناطق الجوانية، وذلك بالرغم من الحوادث المتكررة.

والحال أن المقاطعات الفرنسية كلها، لكونها تتمتع بممرات مائية بدرجة متساوية إلى هذا الحد أو ذاك، قد حاولت الاستفادة منها إلى أقصى حد. وكانت الأنهار الكبرى أشبه بطرق السيارات بالفعل، وكان لكل نهر منها نموذج الملاحة والتقاليد الخاصة به. وعندما سافر فيكتور هيجو في عام ١٨٣٤ إلى الجنوب (في مركبة سفر عمومية غير مريحة)، وصف كيف أنه رأى على نهر اللوار "قوافل من خمسة أو ستة مراكب تصعد أو تهبط النهر... ولم يكن لكل مركب غير صار واحد وشرع رباعي الأضلاع. والمركب ذو الشراع الأكبر كان يتقدم المراكب الأخرى ويسحبها وراءه. والقافلة مرتبة بشكل يؤدي إلى تناقص أحجام الأشرعة من المركب الأول إلى المركب الأخير، في نوع من الهبوط السيمتري، دون أي انحراف أو استثناء... لم أر هذا إلا على اللوار، ويجب أن أعترف بأنني أفضل رؤية مراكب نورماندي الشراعية وحيدة الصاري ومراكبها الشراعية الصغيرة، أيًا كانت أشكالها وأحجامها، وهي تتقلب على السين الأسفل كالطيور الجريشة، إذ تختلط أشرعتها الحمراء والصفراء تحت الريح الشديدة والمطر وشروق الشمس، بين كيلبوف وتانكارفيل" (١٤٩).

فيالها من مغامرة رائعة اليوم أن يقوم المرء بالسفر على طول الممرات المائية في فرنسا، والتي كانت ما تزال حتى عهد قريب غاصة بالحركة. إن بيير جوير يشاطرنى رأيي (١٥٠). وإذا كان المؤرخون يميلون إلى "إحياء ذكرى الأنهار التي كانت طرقاً رئيسية عامرة بالحركة في الماضي البعيد، وتلاشى استخدامها في الماضي القريب ثم عادت إلى الحياة وإن كان بشكل أقل روعة اليوم"، فما ذلك إلا لأن إحياءها إنما يعني إعادة اكتشاف أسلوب الحياة السابق - وهو أسلوب له سحره الكبير بالنسبة لنا، وإن كان قد مثل كدحاً ضخماً من جانب الملاحين النهريين.

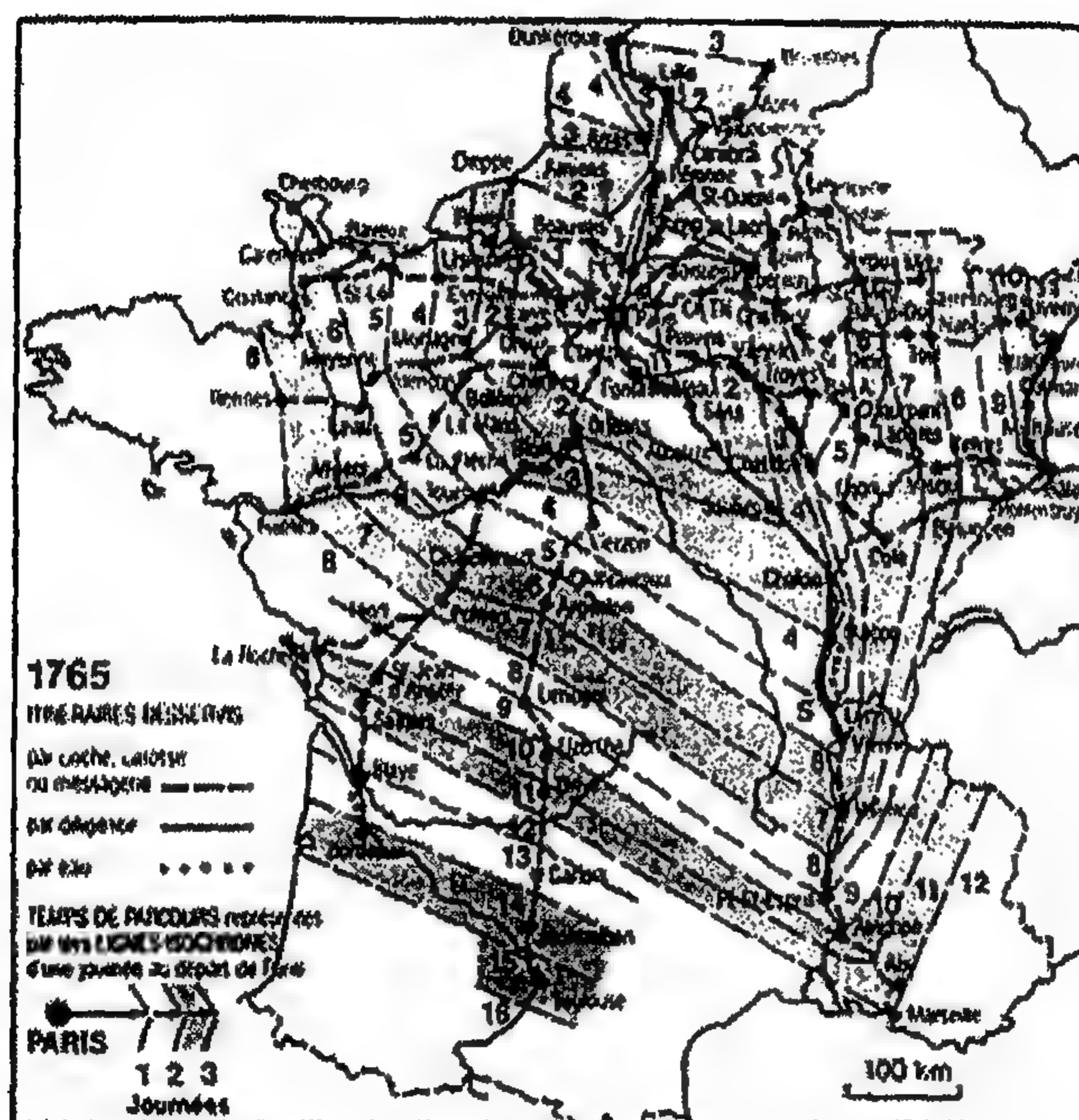
وقد حاولت، في فصل سابق، استعادة معالم تاريخ الملاحة المجيد في الرون واللوار. واختيار مثلين يعني التضحية بجميع الأمثلة الأخرى. فهل يجب أن أعترف، بما أنه كثيراً ما أتاحت لي الفرصة لعبور قناة الدو مير أو التحرك بالسيارة إلى جانبها، وهي قناة يمكن تمييزها من بعيد بخطوط أشجار الحور الطويلة على ضفافها، بأنني

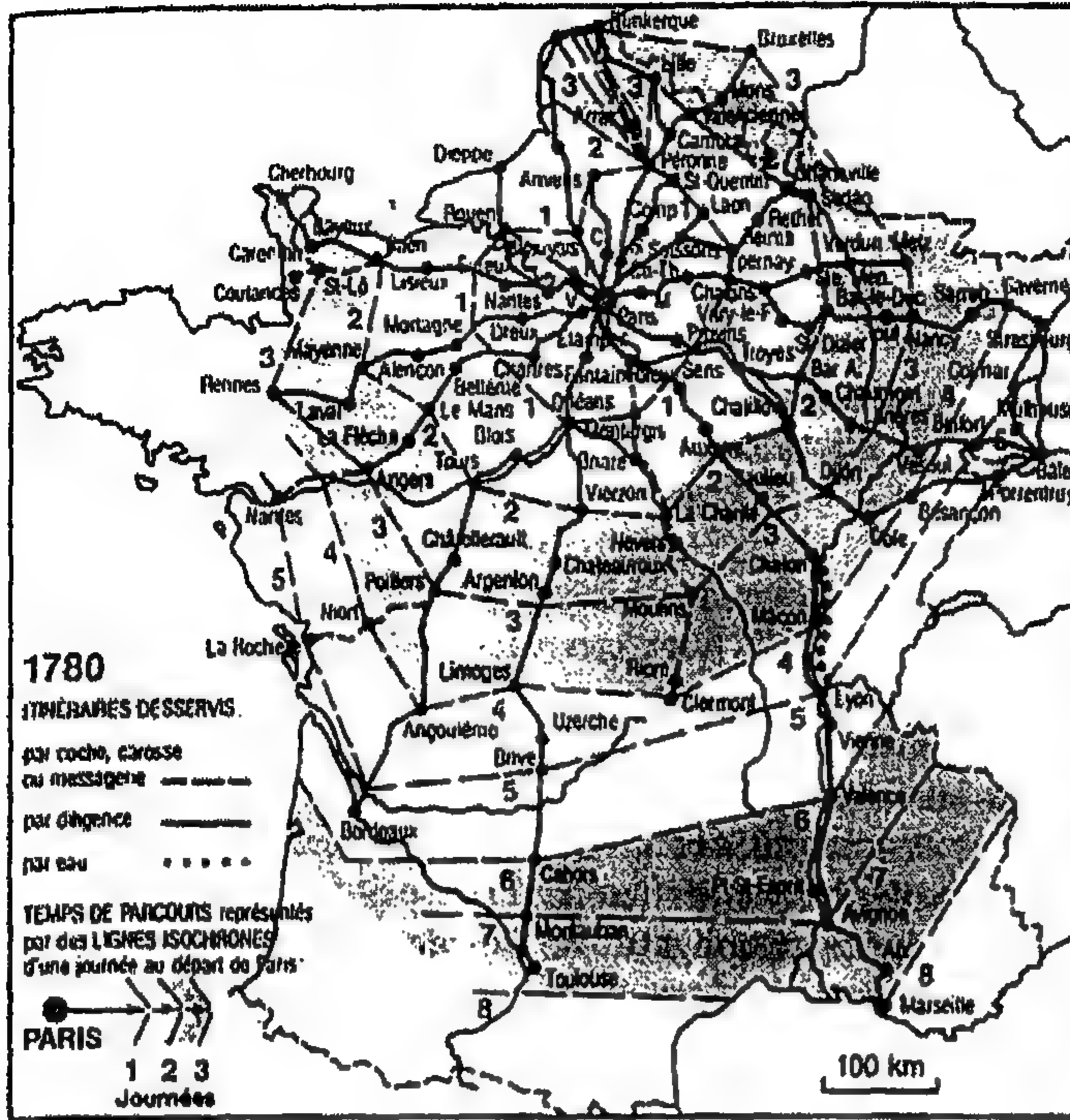
كنت تواقاً في أكثر من مرة إلى ركوب مركب يأخذني على طول مسارها الضيق حتى تلتقي مع نهر الجارون؟ إن الجارون هو أحد نهري - الآخر هو نهر الدوردوني - اللذين وصفهما مونليك في عام ١٥٦٢ بأنهما "النهدين اللذين ترضع منهما بوردو" (١٥١).

والدوردوني، وهو نهر عريض يستغرق عبوره بالمركب أكثر من ساعة شمالي بوردو مباشرة "حيث يصبح هذا النهر عريضاً عرض الجارون على الأقل" (١٥٢)، إنما يجد وصفاً مستفيضاً له في كتاب حافل بصور الحياة البهيجة على طول ضفافه في القرن الثامن عشر (١٥٣). إن المدن والقرى والقرى الصغيرة والبيوت الخاصة كانت كلها تطل على النهر، ولو عن طريق الـ *peyrats*، وهي امتدادات صعبة للضفاف، "مبنية في الماء ومعززة بالحصى وبالحجارة وبحزم العصي، وبالـ *aubarèdes* {صفصاف السلالين} وبالرمل. والحال أن الـ *peyrats*، الموصولة بالضفة، كانت تنحدر برقة إلى الماء بما يسمح للزوارق المسطحة بالتحرك هنا والرسو لأخذ الشحنات، لكنها كانت هشة تجاه مياه الشتاء والربيع العالية، والتي كانت تزعزعها، وتغير شكلها أو تغرقها في النهر" (١٥٤). وكانت المراكب من جميع الأنواع، من الـ *filadières*، التي لا تستخدم إلا في صيد السمك، إلى المراكب الكبيرة المعروفة بالـ *courraux*، أو الـ *gabarres* والـ *gabarrots* التي كانت موجودة على الجارون الأسفل، وكذلك الـ *barques*، التي كانت تقتصر من الناحية النظرية على التجارة الساحلية (١٥٥). ولصعود الأنهار، فإن هذه المراكب صغيرة الزنة تقليدياً كانت تعتمد على السحب البشري، حتى نحو عام ١٧٤٠، عندما بدأت الثيران في المنافسة في مجال السحب، الأمر الذي أدى أحياناً إلى نزاعات شديدة (١٥٦). وكانت أطراف الدوردوني العليا ضيقة وسريعة الأمواج، ولم يكن بالإمكان استخدامها كثيراً إلا من جانب *La flotte* - الألواح الخشبية العائمة بحرية أو جذوع الأشجار أو العارضات الخشبية العائمة في اتجاه التيار. وكان النظام أصعب مما يبدو؛ إذ كان لابد من مراقبة الألواح الخشبية العائمة وتوجيهها حتى أماكن بعيدة كـ "سبونتور أو أرجانتا أو حتى آرومي، مستودع الأخشاب المتجهة إلى سويك" (١٥٧). وكانت المراكب التي تنقل الأخشاب تتولى الدور هنا، إذ لم يكن يجري إرسال طوافات خشبية كبيرة عبر الدوردوني كالطوافات التي كانت تُرسل عبر الجارون في اتجاه بوردو. والحال أن خشب التدفئة والوقود والألواح الخشبية الثقيلة والفحم النباتي كانت تشحن كلها على هذه المراكب الرديئة وقصيرة العمر المسماة بالـ *argentats* نسبة إلى المدينة الصغيرة التي كانت مرساها الإلزامي؛ وشأنها في ذلك شأن الـ

الشكل ٣٢

مساحة فرنسا الضخمة: صعوبات قيام سوق قومية.





هاتان الخريطتان المأخوذتان من مقال ج. آربلو في مجلة *Annales E. S. C.* 1973، في ص ٧٩٠، توضحان "ثورة الطرق الرئيسية الكبرى": فبفضل الطرق الجديدة المناسبة لـ "العربات المسافرة بسرعة"، والاستخدام الواسع لمركبات السفر العمومية المعروفة بالـ *turgotines*، وكذلك الأعداد المتزايدة لمحطات البريد، جرى اختزال مدد السفر اختزالاً كبيراً عبر مختلف أرجاء فرنسا بين عامي ١٧٦٥ و ١٧٨٠، بل إن بعض هذه المدد قد جرى اختزاله إلى النصف. وفي عام ١٧٦٥، كان السفر من ليل إلى البرانس أو من ستراسبورج إلى برينانيا يستغرق ثلاثة أسابيع على الأقل. وحتى في عام ١٧٨٠، كانت فرنسا ما تزال كتلة ضخمة يتطلب اجتيازها وقتاً طويلاً.

لكن التقدم في النقل عبر الطرق قد مس البلد كله. وعلى خريطة عام ١٧٦٥، يمكننا تمييز بعض الطرق المميزة: باريس - رومان أو باريس - بيرون (مجرد يوم واحد)، وهو ما ينطبق أيضاً على طريق باريس - ميلان؛ باريس - ليون (٥ أيام)، وهو ما ينطبق أيضاً على الطريق من باريس إلى شارلفيل أو إلى كان Caen أو فيتري - لو - فرانسوا). وعلى خريطة عام ١٧٨٠، فإن مسافة السفر ومدة السفر تتماشيان تقريباً، ومن هنا الدوائر شبه المتراكزة حول باريس بدلاً من النمط المائل المبين على الخريطة الأولى. وقد ظل طول الرحلة كما هو على الطرق التي كانت مميزة في السابق من باريس إلى ليون أو إلى رومان. والتحول الكبير هنا هو قيام تورجو بإنشاء الـ *Régie* (إدارة) عربات البريد ومركبات السفر العمومية، في عام ١٧٧٥.

sapinières على اللوار أو الآليه، فقد كانت تقوم برحلة واحدة قبل تفكيكها عند وصولها لاستخدام أخشابها أو لاستخدامها كخشب وقود(١٥٨).

ومع أن أنواع المراكب وأسماءها وطرق ومشكلات الملاحة كانت تختلف من ممر مائي إلى الممر الذي يليه، فقد كان هناك ما هو مشترك كثيراً بالضرورة بين جميع أنواع النقل النهري. فعلى السين وروافده، نصادف جميع العقبات والمنازعات المألوفة. وكانت العقبات تنشأ عموماً بسبب "سادتي جامعي الرسوم"، الذين كانوا مصدر إزعاج دائم؛ وكانت المنازعات مع الدولة، التي كانت تصر على الكثير جداً من القواعد والشكليات. والوثائق التي ليس من السهل دائماً تفسيرها عند القراءة الأولى تقول لنا إن كل مركب كان لابد له من أن يكون مزوداً بالـ **Lettre de voiture** الخاصة به (وثيقة الشحن) والتي تعتبر بمثابة عقد مع شاحن السلع(١٥٩)؛ أما السلع نفسها فقد كانت ملزمة بالمرور على أيدي الـ **brouettiers**، الذين كانوا يأخذونها لوزنها ثم كانوا يأخذونها بعد ذلك إلى المركب في عرباتهم اليدوية (**brouettes**). ودائماً ما كانت هناك فوضى حول جسر الوزن العام. ويبدو أن الموضوع كله كان يتم بأكثر الأشكال فوضى وعشوائية.

لكن النظام كان صالحاً للعمل. وفي مقال أثار صخباً في زمنه، قبل سنوات كثيرة، تحدث ليون كاهن باستغراب عن تواضع الشحنات المنقولة على الممرات المائية المؤدية إلى باريس(١٦٠). وأنا الآن لست واثقاً من أنه كان على حق. ففي عام ١٧١٠، تطلب الأمر ثمانية أيام (من ١٠ إلى ١٨ يونيو/ حزيران) لنقل حبوب من روان إلى باريس، لكن الشحنة كان حجمها ٥٣٣,٤ ركية(١٦١). وتقول لنا وثيقة منفصلة إنه في ميناء سواسون على نهر الوار، بعد ذوبان جليد النهر مباشرة، بين ٦ مارس/ آذار و١٣ أبريل/ نيسان ١٧٠٩، جرى شحن ٨٠٥ **muids** من القمح (أي نحو ١٥,٠٠٠ هكتولتراً، حيث إن الـ **muid** الباريسي يساوي نحو ١٨ هكتولتراً) "لكي ترحل إلى باريس"(١٦٢). وبالنظر إلى تطور العاصمة الضخم، فإن الشحنات المرسله عبر السين وروافده، والتي حُسبت في عام ١٨٥٧ بـ ٥,٣٧٦,٠٠٠ طنناً، قد تجاوزت الشحنات المرسله عبر الرون (٣,٦٠٨,٠٠٠ طنناً) أو اللوار (٢,١١١,٠٠٠ طنناً)(١٦٣).

ثم إن الممرات المائية لم تكن تستخدم في نقل السلع وحدها وإنما كانت تستخدم أيضاً في نقل المسافرين وامتعتهم، وأتاحت بذلك خدمة مركبات ترفية من نوع ما.

وللسفر من آجان إلى بوردو في القرن السابع عشر أو القرن الثامن عشر مثلاً، كان المرء يستقل "مركبة ممر مائي" كانت تسافر مرتين كل أسبوع وتستغرق يومين حتى تصل إلى بوردو. وبالنسبة لرحلة العودة، يمكن للمرء أن يستفيد من "المراكب الكثيرة التي تسافر مع التيار حتى كاديلاك"، ثم يسافر من هناك على متن الحصان، ويغير الحصان ست مرات قبل أن يصل إلى آجان (١٦٤). وفي باريس، كانت تُطبع جداول زمنية تحدد للمسافرين المحطات التي تتحرك منها مركبات الممرات المائية من العاصمة، وتبين لهم يوم وموعد ومكان القيام، بالإضافة إلى بعض التعليمات الضرورية. وكان يُطلب إلى المسافرين أن يصلوا في الوقت المحدد على ساعة كنيسة سان بول. لكن المركب قد يغادر إما من رصيف سان بول أو من رصيف تورنيل، وكانت الجداول الزمنية متباينة في الصيف والشتاء. ولم يكن بالإمكان منع ركوب أي طالب سفر أو أمتعته، ولا خداعه فيما يتعلق بثمن التذكرة، حيث إن تعريفات مركبات الممرات المائية، على أثر قرار اتخذه مدراء وتجار وقضاة باريس في ٢٩ أبريل/ نيسان ١٧٣٨، كانت "مثبتة على صواري" المراكب المذكورة، و"منقوشة على لوح من الصفيح" (١٦٥).

ونحو هذه الفترة نفسها، كان المسافرون والمستثمرون، الفرنسيون والأجانب، يتدفقون على مركبات الممرات المائية على نهر اللوار بتعريفه قدرها ٣ soles للفرد عن الفرسخ الواحد. وكان الركاب يقضون الليالي في دور النزول الكثيرة الموجودة على طول النهر. وبعد ذلك بقرن، ظهرت المراكب البخارية الأولى، لكن عدة حوادث مثيرة (انفجر فيها المرحل) أدت إلى ابتعاد الركاب عن استخدامها. ومن هنا الاسم الممنوح لنوع جديد من المراكب في عام ١٨٣٨، الـ **Inexplosibles** (غير القابلة للانفجار). وبحلول عام ١٨٤٣، تفشت هذه المراكب على اللوار بل وعلى الآلييه (٧٠,٠٠٠) ركباً على اللوار الأسفل، ٣٧,٠٠٠ على اللوار الأعلى والآلييه). وكثيراً ما كان يجري التفاخر بسرعتها وبأسباب الراحة فيها بل وبتعريفاتها الممتازة. ولم يُسمع سوى القليل عن واقع أنها، شأنها في ذلك شأن المراكب التقليدية، كانت تميل إلى الجنوح - وأن الأمر كان يتطلب ستة أرواح من الثيران لسحبها حتى تستأنف حركتها! وبالرغم من نجاح هذه المراكب، فإن السكك الحديدية قد أ راحت المراكب غير القابلة للانفجار الشهيرة في غضون عشر سنوات (١٦٦).

وبالطبع، كانت الأنهار والقنوات موضوع تحسين دائم: إذ كان يعاد تصميمها أو كانت تُبنى أو يعاد بناؤها بحسب الضرورة. ويمكن للمرء أن يدرك إلى أي مدى كانت

الممرات المائية مهمة من النشاط الذي كان يجري التعامل به معها حيثما كان ذلك ممكناً. لقد كانت هناك مقترحات لا حصر لها لتحسين إمكانية الملاحة في أنهار لم تُستخدم من قبل قط. وقد طُرح اقتراح كهذا، دون أن يلقي نجاحاً، في الشير في عام ١٦٧٩ (١٦٧)، إلا أنه عاد إلى الظهور مرة أخرى، دون جدوى أيضاً، في عام ١٧٨٨ (١٦٨). وفي عام ١٦٩٦، طُرحت خطة لتحويل الشارانت إلى نهر قابل للملاحة بين أنجوليم وفيتتروي، وذلك بهدف تزويد ميناء روشفور البحري بالأخشاب. وفي عام ١٧٦٣، أمر أمين *généralités* بو وأوش بالاضطلاع على وجه السرعة بالأعمال على *gave* الأوليرون، وهو رافد من روافد الآدور، وذلك لنقل صواري السفن إلى بايون. وفي عام ١٧٩٥، طلب زارعو الكرم من أجل صنع النبيذ على ضفاف السيول بتحسين مسافة الـ ٦,٥ كيلو متر التي تفصلهم عن النقطة التي يلتقي عندها بنهر الآلييه. وكان الرد بالرفض: فهذا المشروع سوف يكون مكلفاً وغير معقول، لأن جعل هذه المسافة القصيرة جداً قابلة للملاحة من شأنه أن يعني هدم ثلاث طواحين (١٧٠).

وفي ١٥ يونيو/ حزيران ١٧٨١، قامت غرفة التجارة في بيكاردي باقتراح مشروع آخر، جد طموح: إدخال تحسينات بهدف جعل نهر السوم أنسب بدرجة أكبر للملاحة بين آميان والبحر. وكان ذلك يتطلب القيام بأعمال غير عادية، حيث إن النفقات المقدرة للمشروع كانت تصل إلى ٩٠٠,٠٠٠ *livres* (١٧١). والحال أن مصب السوم كان أخذاً في التفرين التدريجي بكتل الرمل التي جاء بها البحر والنهر على حد سواء: وقد تأثر النقل عبر سان فاليري من جراء ذلك لعدة سنوات. وكانت قد طُرحت خطط مختلفة دون أن تلقى نجاحاً في أعوام ١٧٦٤ و ١٧٧٠ و ١٧٧٩ (١٧٢). أما خطة عام ١٧٨١ فقد كانت على نطاق كبير، إذ اقترحت "إقامة سد على السوم على مسافة قصيرة من مصبه"، و"تحويل مياهه إلى قناة تؤدي مباشرة إلى مرسى سان فاليري... وبناء هويس بهدف إزاحة الرمال؛ ثم إن السحب باستخدام الجياد [يجب] أن يحل محل السحب باستخدام الرجال، بدءاً من العمليات التي تتم عند حد سان فاليري الأخير وحتى آميان". وهذه الخطة، التي لا شك في أنها المسثولة أصلاً عن تحويل النهر بين أبفيل وسان فاليري، قد تبدو غريبة لنا. لكن كل عليم بمصب السوم - الذي ما زالت الرمال تسده إلى اليوم - يمكنه أن يرى لماذا كانت هناك أحلام بتغيير المشهد الطبيعي.

هل البر أرقى من الممرات المائية؟

لم تكن الممرات المائية تقتصر على الأنهار بالطبع. ويجب أن نضيف إليها "الممرات المائية الاصطناعية" التي أتاحها القنوات (١,٠٠٠ كيلو متر في عام ١٨٠٠، في مقابل ٧,٠٠٠ كيلو متر من الأنهار الصالحة للملاحة؛ وبحلول عام ١٨٣٠، كان هناك ٢,٠٠٠ كيلو متر وبحلول عام ١٨٤٣ وصلت إلى ٤,٠٠٠ كيلو متر - قبل أن يؤدي ظهور السكك الحديدية إلى إبطاء بناء القنوات (١٧٣). كما يجب أن نتذكر الملاحة الساحلية، وكذلك الطرق العديدة التي تستخدم أعالي البحار. والخلاصة، هل كانت الممرات المائية تشكل منافساً خطيراً، بالمقارنة مع الخدمات الضخمة التي يقدمها النقل البري؟

إن إجابة فرنر سومبارت على هذا السؤال قبل سنوات عديدة، كانت بالنفي القاطع، المدعوم ببراهينه المعتبرة ذات الطابع السجالي القوي. وكانت أطروحته تتعلق بألمانيا إلا أنه كان بالإمكان بلا ريب تطبيقها على فرنسا أيضاً. كما أن جان ميه محق عندما يؤكد كيف أنه حتى على نهر يعتبر منتظماً، كنهر السين، فإن فترات الفيضان أو الجفاف قد تساعد على جعله غير قابل للاستخدام لثلثي العام (١٧٤). وتكمن شواهد أخرى تؤيد هذا الكلام في أن الطريق البري قد يعتبر أفضل من الممر المائي المحاذي له. وفي القرن السادس عشر على سبيل المثال، سوف نجد أن معظم القوافل التي يقودها سائقو عربات من آراس أو فالينسيين أو شامبانيا، بدلاً من أن ينقلوا شحناتهم إلى المراكب عند وصولهم إلى السون، "كانوا يذهبون إلى ليون. وإذا وصلون عند بدء السوق الكبرى، كانوا يعودون محملين بالسلع المشتراة من السوق الكبرى والتي سوف تُرسل فيما بعد إلى هولنده" (١٧٥). كما سوف نتذكر الانتظام النسبي للطرق البرية (وهو نسبي لأن النشاطات الزراعية الموسمية كانت تُبعد الناقلين الفلاحين عن هذا العمل خلال الصيف)، وسرعتها، النسبية هي أيضاً، قياساً إلى السرعة البطيئة للنقل النهري، والمجازفات التي يطرحها النقل النهري بالنسبة لبعض السلع الهشة، كالمنسوجات. وأخيراً، وبما يبدو أنه الحجة الحاسمة، فإن الأرقام المسجلة في عام ١٨٢٨ إنما تسجل نقل ٤,٨ مليون طن من السلع عبر الممرات المائية، في مقابل ٤١,٣ مليون عبر الطرق البرية (١٧٨). ولكن هل تنتهي المسألة فعلاً عند هذا الحد؟

لا أقول إن فرنر سومبارت وجان ميه على خطأ. ولكن هل يطرحان السؤال الصحيح؟ ربما تعين علينا استرجاع رأي فوبان، وهو نفسه ليس مراقباً تافهاً. إنه يقول:

"بوسع مركب معقول الحجم، على مدى مناسب من الممر المائي، أن ينقل بمفرده، مستخدماً ستة رجال و٤ جياذ [للسحب]... شحنة من شأن ٢٠٠ رجل و ٤٠٠ حصان أن يجدوا صعوبة في نقلها على الطرق العادية" (١٧٧). ولا يجب أن ننفي أن السلع الثقيلة أو كبيرة الحجم، كالقمح النباتي أو التبن، كان يجري نقلها عادة عبر الممرات المائية، متى كان ذلك ممكناً (١٧٨). وهو ما ينطبق أيضاً على الحجارة والحديد وحديد الزهر والحبوب والنبذ والخشب والقمح. وفي عام ١٧٩٦ مثلاً، جرى اكتشاف القمح قرب آنسي. ويلاحظ مراقب راصد: "لكن مشكلات نقل هذا القمح من حوض آنسي، المحاط من جميع الجهات بسفوح شديدة الانحدار، سوف تؤدي دائماً إلى إلغاء الريح الكبير الذي قد يتأتى منه، وذلك بسبب التكلفة الكبيرة للنقل الذي لا يمكن الاضطلاع به إلا باستخدام الشاحنات والعربات؛ ولذا فمن المشكوك فيه ما إذا كان بالإمكان نقل القمح من هذا المحجر من آنسي إلى شامبييري، على بعد تسعة أو عشرة فراسخ بحيث يكون رخيصاً رخص القمح الذي يجيء عبر نهر الرون واللاك دي بورجيه من محاجر الريف - دو - جير، مع أن هذه تبعد نحو ثلاثين أو أربعين فرسخاً. وهذا يثبت أن الأماكن التي توجد فيها قنوات صالحة للملاحة سوف تحرر دائماً تقدماً أكبر من تقدم الأماكن التي لا يمكنها الاتصال إلا عبر الطرق البرية، حتى ولو كانت هذه الطرق جيدة وصالحة لحركة النقل بالعربات" (١٧٩). وفي يونيو/ حزيران ١٧٥٧، استتج أمين [intendant] الشؤون المالية في كورتني أن نقل الحبوب في مراكب صغيرة من ٣٠ إلى ٥٠ طناً من كان Caen إلى باريس لن يكلف سوى ربع تكاليف النقل البري (١٨٠).

وهكذا كانت الممرات المائية أرخص وأفضل في نقل السلع الثقيلة. وقد استمر سريان هذه المزايا حتى ظهور السكك الحديدية بل وبعد ذلك. وفي يوليو/ تموز ١٨٢٧ مثلاً، شحنت قافلة من دزينة من المراكب حبواً من رومان وفرغتها في بواصي لكي تنتقل إلى باريس؛ وكان كل مركب يحمل نحو مائتي طن (١٨١)، أي ما يساوي نحو ٨٠٠ شحنة عربية في أواخر القرن الثامن عشر، بالرغم من التقدم المثير في النقل البري والذي أدى إلى زيادة حجم السلع المنقولة بنحو نسبة ٦٪، حيث إن الشاحنة التي تجرها أربعة خيول كانت ما تزال غير قادرة على أن تحمل أكثر من ٢,٥ طن من السلع (١٨٢). وفي عام ١٨٢٧، دون أن نخوض هنا في حسابات تفصيلية، كانت الممرات المائية ما تزال أرخص مرتين ونصف مرة من الطرق البرية (١٨٣).

وبصرف النظر عن دقة هذه الملاحظات، فإنها لا تغير بشكل أساسي الجدل حول

مزايا استخدام الطرق البرية ومزايا استخدام الممرات المائية. إلا أن من شأن ملاحظتين إضافيتين توضيح الأمور إلى حد ما:

(١) في الأرقام المتصلة بالوزن وبالحجم، فإن الخشب العائم على الأنهار لم يُدرج، بحسب علمي، في إجمالي النقل عبر الممرات المائية (١٨٤). ومن المرجح أن هذا خطأ جسيم. ففيما يتعلق بالتدفئة وحدها، سوف نجد أن باريس وضواحيها كانت تستهلك في عام ١٧٨٦ ما بين ٧٠٠,٠٠٠ و ٨٠٠,٠٠٠ voies من الخشب، أو نحو مليون ونصف مليون stères (١٨٥). ومن الناحية العملية، فقد كانت جميع الأنهار تحمل طوافات - على الأليزير أو gave البو أو الألييه أو الأورنان - كانت تنقل brelles ضخمة، وهي ألواح من أخشاب الصنوبر، حتى بار - لو - دوك، وكانت تُرسل من هناك عبر نهر المارن إلى باريس ورووان.

(٢) كانت الممرات المائية تُستخدم في الشحن متوسط المسافة، وطويل المسافة بشكل خاص، وأحياناً على امتداد النهر برمته. إن مركباً مغادراً لروان عبر اللوار سوف يمضي على الأقل حتى أورليان، وأحياناً حتى نانت. وعلى السون، يمكن للمركب أن يتجاوز جريه، وعادة ما يأخذ المسار الواضح ويواصل رحلته إلى ليون. وكانت الفواكه أو النيذ أو الحجارة أو الفحم المنقولة على مراكب عبر نهر الألييه، تسافر مباشرة إلى نانت أو باريس أو أورليان. وكانت القنوات التي تربط فيما بين الأنهار قد ساعدت بشكل متزايد على مواصلة الرحلة دون إعادة تحميل المراكب بالشحنات. ولذا فقد كانت الممرات المائية جزءاً من التداول "العالي"، المستوى الأعلى لنقل السلع.

وهذا بالتحديد هو ما يجب أن نتذكره، إن الممرات المائية يجب أن تُقارَن بالطرق البرية الرئيسية، التي كانت ما تزال تعرف في عام ١٨٢٧ بالطرق "الملكية". إن الـ ٨,٤ مليون طنّاً المنقولة عبر الممرات المائية يجب أن تُقارَن ليس بالـ ٤١,٣ مليون طنّاً التي تشكل إجمالي المنقول عبر جميع الطرق البرية، بل بالـ ١٠,٤ مليون طنّاً المنقولة على الطرق الملكية. وهذا يجعل النسبة ١ إلى ٢ تقريباً، وهو الرقم الذي استخلصه ج. ك. توتان بالنسبة لأربعينيات القرن التاسع عشر (٤٩٪ على الطرق البرية، ٢٣٪ عبر الممرات المائية الصالحة للملاحة) (١٨٦). إلا أننا إذا أضفنا عندئذ السلع التي تحملها مراكب السواحل، فسوف يتعين إضافة نسبة ٢٥٪ أخرى إلى نسبة الـ ٢٣٪ التي تخص الأنهار. وهو ما يجعل الإجمالي المحمول عبر الممرات المائية مساوياً تقريباً للإجمالي المنقول عبر الطرق البرية. وماذا لو أضفنا الكميات الضخمة من

الأخشاب التي، كما قلت، كانت خارج التقديرات؟
وأخيراً، ربما جاز لنا أن نتذكر أن أصحاب مشاريع التحسين كانوا يحلمون بتوسيع شبكة القنوات توسيعاً أكبر (كانت قد زادت أربع مرات بالفعل بين عامي ١٨٠٠ و١٨٤٣) سعياً إلى تقليل المبالغ الضخمة التي كان النقل البري يُحمّل الاقتصاد الفرنسي بها. ولم تكن هذه فكرة جديدة: فقبل ذلك، كان فويان قد اقترح تحسين ١٩٠ ممراً مائياً حتى تصبح صالحة للملاحة، وذلك لفك اختناقات الحركة (١٨٧). لقد كان بالإمكان وكان يجب توسيع الممرات المائية. والواقع أنها قد أثبتت، بعد عام ١٨٣٠، تفوقها على الطرق البرية وذلك لأنها، خلافاً للنقل البري، قد واكبت السكك الحديدية في التعامل مع حجم متزايد من الشحنات المنقولة إلى أن فارت السكك الحديدية في نهاية الأمر في حرب الأسعار (١٨٨). وهكذا وجدت الممرات المائية نفسها وقد ركبت عند مستوى أدنى من المستوى الذي كان من الوارد أن تصل إليه. وهي ما تزال راکدة إلى اليوم.

التداول إجمالاً: دور الدولة

لم يكن بوسع الدولة الفرنسية أن تقوم لها قائمة أو تتعزّر إلا عبر "تدجين" الحركات والتبادلات التجارية داخل الأراضي الفرنسية. ومن المؤكد أن هذا لم يحدث بين عشية وضحاها. لقد سيطرت الدولة في البداية على محاور التداول: الأسواق والأسواق الكبرى، التي لم يكن بالإمكان إقامتها إلا بتصريح من الدولة وظلت تحت حماية الدولة. كما كانت قادرة على السيطرة على تلك السلعة المسافرة بامتياز، النقود، بمجرد مغادرتها لدار سك النقود. وقد خلقت وضمنت امتيازات للخدمة البريدية. وأخيراً، اهتمت على نحو متزايد بالطرق، خاصة الطرق الكبرى الرئيسية والشبكة التي كوّنتها (أو كان لابد لها من أن تكونها) والمدن الواقعة على مفترقات الطرق المهمة. والحال أن هذه المهمة، وهي مهمة ضخمة إذ جرى التعامل معها على مستوى قومي، قد تجاوزت بشكل لا مفر منه أعمال سالي التي كانت محل تفاخر عظيم، والتي كانت في واقع الأمر ذات طابع محدود، إن لم نقل ذات طابع عرضي، في الأعوام التالية للدمار الضخم الذي تسببت فيه حروب الدين. إن منصب الـ **Grand Voyer de France**، المسئول عن جميع الطرق، وهو منصب تم خلقه لسالي في عام ١٥٩٩، قد جرى إلغاؤه في عام ١٦٢٦ (١٨٩). بل إن سالي نفسه قد أوضح آنذاك

أنه لا يعتبر "الجسور والطرق الكبرى من بين شواغل خدمة الملك"، بل هي مسؤولية السلطات المحلية وأجهزة التمويل (١٩٠). وخلال زمن إدارة كولبير (١٦٦١ - ١٦٨٣)، بدأت الملكية بالفعل في الانخراط في هذه البرامج الضخمة الخاصة ببناء الطرق. إلا أنه مرة أخرى، عندما غادر كولبير المسرح، تراجع اهتمام الدولة.

والحال أنه لم يحدث إلا في القرن الثامن عشر، بعد نحو عام ١٧٣٥ أو بالأحرى في ستينيات القرن، أن شرعت الدولة على نحو قصدي في التعامل مع مهمة سوف تتجاوز دائماً إمكاناتها إن لم يكن نواياها. والواقع أن متطلبات اقتصاد آخذ في التوسع هي التي ألهمت بالدرجة الأولى مشاريع بناء وإصلاح وصيانة الطرق، وبما أن تكنولوجيا الهندسة المدنية كانت قد تحسنت بدرجة عظيمة، فإن التكاليف قد ارتفعت بثبات. والنتيجة أن الدولة وجدت نفسها ملزمة بمهمة تتجاوز مواردها؛ إن الجهود ذاتها التي كان عليها بذلها قد كشفت العقبات التي يفرضها عليها هيكلها الخاص.

إذ لم يكن هناك شيء اسمه اقتصاد فرنسي واحد، بل كانت فرنسا تضم سلسلة من الاقتصادات الإقليمية، التي تحركها دوافع واعتبارات إقليمية ومن ثم كانت تهتم أولاً وأساساً بالمواصلات متوسطة المسافات. وقد دافعت هذه الاقتصادات الإقليمية عن امتيازاتها ومصالحها ووجودها اليومي. وبقدر ما أن الدولة كانت قد سمحت لها على مدار زمن طويل بأن تنظم حيواتها، بما في ذلك كل أعمال بناء وصيانة الطرق من الناحية العملية، فإن الطرق التي بنتها كانت تميل إلى خدمة دوائر التجارة المحلية. بل إن الخطط الواسعة النطاق، والتي حاول الأمناء تنفيذها أحياناً، نادراً ما كانت تتجاوز حدود النشاطات والحاجات الإقليمية.

وفي تلك الأثناء، اكتسفت الدولة بتحمل المسؤولية عن المواصلات الأساسية، أي الشبكة القومية. وقد أخذت تدرك شيئاً فشيئاً الحاجة إلى إخراج الطريق الرئيسي من سياقه المحلي، إلى "إلغاء طابعه الإقليمي"، وإلى توحيد "رقعات الشطرنج الإقليمية التي خلقها الأمناء داخل الـ *généralités* المسؤولين عنها"، سعياً إلى خلق شبكة كبرى واحدة. مصاغة على شكل نجمة، بحيث تؤدي كل الطرق إلى باريس وتنطلق منها (١٩١)، ومن ثم العمل، قدر الإمكان، على إقامة ما يسميه الاقتصاديون اليوم بالسوق القومية. ولم يكن بالإمكان الوفاء بالمهمة إلا ببطء، حيث إنها كانت تصطدم أحياناً بمقاومة محلية (١٩٢). وكلما طال أمد تنفيذ هذا المشروع، كلما أصبح أكثر طموحاً - وأكثر تكلفة.

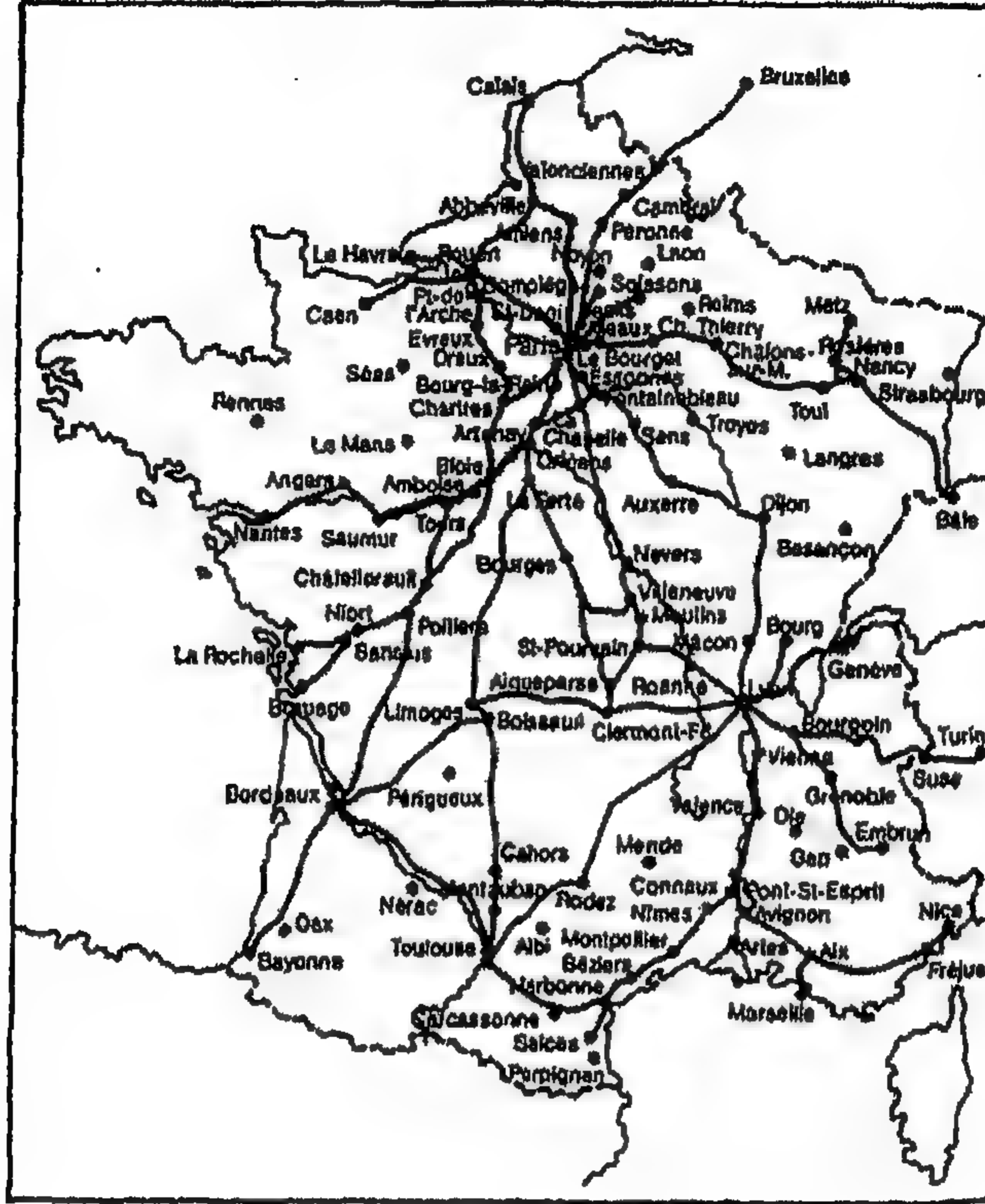
والمشكلة هي أن ملكية النظام القديم لم تستغل الموارد الضريبية للمملكة استغلالاً كاملاً. فهل خطر ببال القاريء شيء كهذا؟ إنها لم تعتمد إلاً على جزء من ثروة رعاياها. والنتيجة أن المال كان ينقصها. والحال أن بناء الطرق الكبرى لن يصبح ممكناً {في هذه الظروف} إلاً عبر تجنيد العمالة الفلاحية، عبر النظام المسمى بالـ *corvée royale* {السخرة الملكية}. وكانت السخرة قائمة بالفعل قبل وقت طويل من الاعتراف بها رسمياً في عام ١٧٣٨ عبر منشور صادر عن المراقب العام أورّي: لقد كان كولبير قد تحدث عنها بالفعل، ومنذ زمنه فصاعداً، كان الأمناء قد بدأوا في إدخالها، بصرف النظر عما إذا كانت الفكرة فكرتهم في المقام الأول أم لا.

وهذه التعبئة السنوية للعمل - لما بين ١٢ و ٣٠ أو حتى ٤٠ يوماً - كانت تمثل ضريبة على شكل عمل جد ثقيلة. ثم إنها كانت غير عادلة إلى حد بعيد، وكانت تتباين تبايناً شديداً، وكانت من الناحية النظرية غير مطلوبة إلاً من القرويين الذين يحيون على بعد ثلاثة أو أربعة فراسخ من مشاريع بناء الطرق. والنتيجة أنه كانت هناك شكاوى وتحايلات عامة من جانب الـ *corvoyeurs de bras* أو *de harnais* (أي أولئك الذين يقدمون عملهم مع أو دون حيوانات جر). كما استثارت نقداً من جانب الكتاب "المستنيرين"، من ميرابو، كاتب *L'Ami des hommes* إلى الـ *Encyclopédie méthodique*. ولا بد من الإقرار بأن السخرة - التي لولاها ما كان يمكن لترودين، الأمين المسئول عن الجسور والطرق (*Ponts et Chaussées*) من عام ١٧٤٣ إلى عام ١٧٦٩، ولبيرونييه (١٧٠٨ - ١٧٩٤)، المهندس الذي نظم في عام ١٧٤٧ مدرسة الجسور والطرق للمتدربين، أن يتمكنوا البتة من بناء طرقهما الجديدة بالإعجاب - كانت أحياناً مجرد تبديد للمجهود بل وللمال. فالعمالة القروية كانت غالباً ما تفتقر إلى المهارة والحماسة على حد سواء وأحياناً ما كانت النتائج دون المستوى المطلوب إلى حد بعيد. وفي عام ١٧٠١، كان أمين مونتوبان، على أثر أمطار غزيرة اجتاحت الجسور ودمرت الطرق، يبكي على ضياع عمل ٢٠٠,٠٠٠ يوم، محاه المطر، على "طرق جديدة {حيث} لم يكن بوسع أية عربة أن تمر قبل أربعين سنة خلت" (١٩٣).

وهذا هو السبب، حتى قبل مرسوم تورجو الذي يلغي السخرة (فبراير/ شباط ١٧٧٦)، ثم بعد المرسوم الذي أعادها (١١ أغسطس/ آب من العام نفسه)، في أن عدداً من الأمناء كانوا قد شرعوا بالاستعاضة عن السخرة العينية بضريبة مالية أتاح استئجار قوة عاملة متخصصة. ولدى موافقة مجلس مقاطعة البيري على هذا القرار في

الشكل ٣٣

طرق البريد في عام ١٦٣٢.



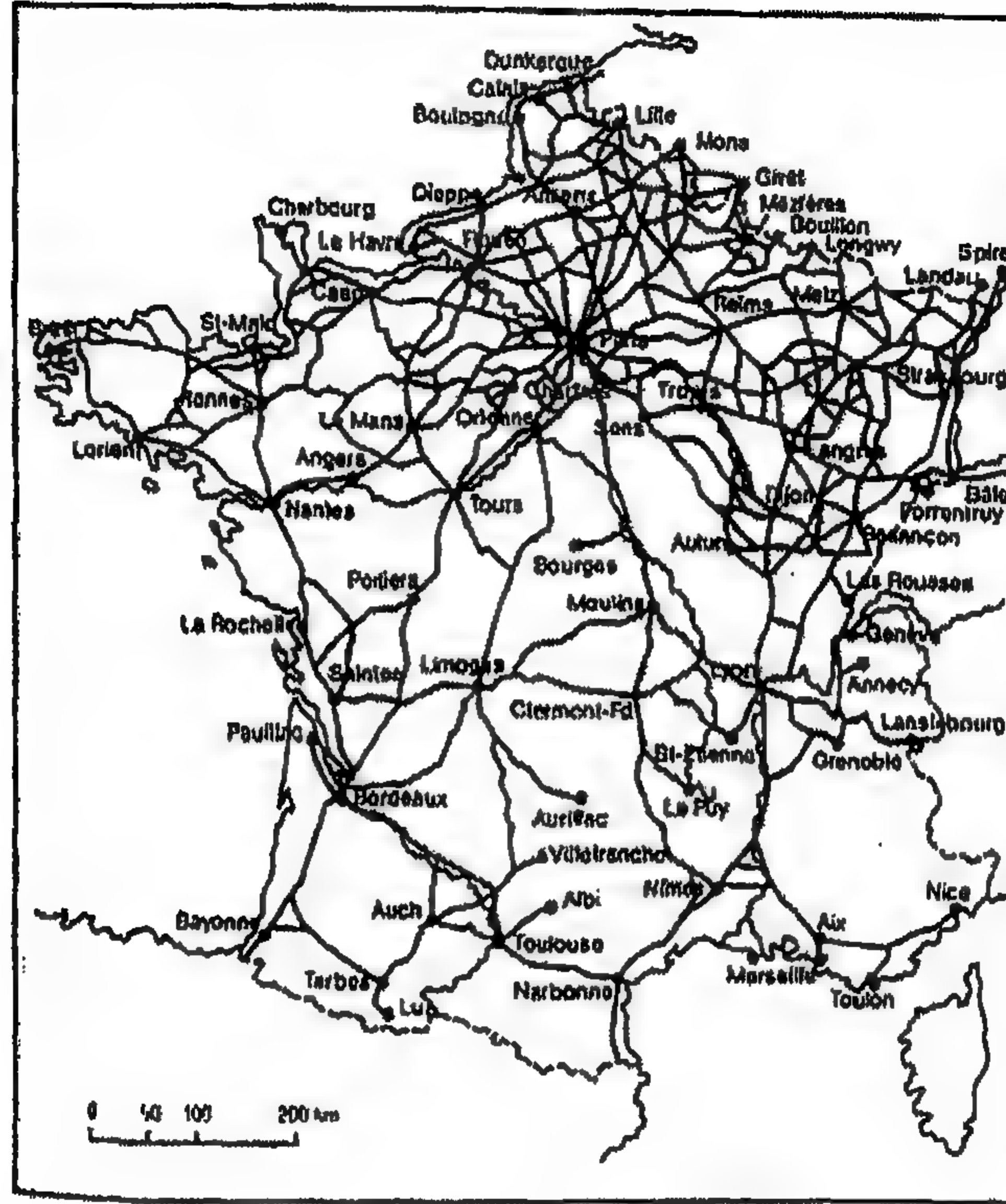
لم تكن تغطي بعد كل فرنسا، فهذه التغطية لن تحدث إلا في القرن الثامن عشر؛ وكانت هناك فجوات في الشرق والغرب بوجه خاص.

المصدر:

Alfred - Fierro - Domenech, *Le Pré carré, géographie historique de la France*, 1986.

الشكل ٣٤

طرق البريد في عام ١٧٩٧



المصدر: نقلاً عن:

Vidal de la Blache, *Tableau de la géographie de la France*.

و

A. Fierro - Domenech, *op. cit.*

عام ١٧٨٠ ، لاحظ أنه لبناء ثلاثة فراسخ من الطرق (نحو ١٢ كيلو متراً)، فإن الأيام الضائعة من عمل الناس والحيوانات تساوي نحو ٦٢٤,٠٠٠ livres محسوبة على شكل ضريبة عينية، في حين أن ضريبة مالية قدرها ٢٤٠,٠٠٠ livres من موارد مختلفة إنما تتيح بناء ضعف هذه المسافة (١٩٤). والحال أن مذكرة تقترح إلغاء السخرة في بوجونيا في عام ١٧٧٥ قد طرحت هذه الحجج نفسها إلى حد بعيد. فسوف تكون نوعية الطرق وتطور تكنولوجيا جديدة أفضل بما لا حد له. والحق إن ذلك سوف يكلف نحو ٨٠٠,٠٠٠ livres في السنة، بما يشكل "شيئاً رهيباً جداً"، لكن الرجال المجندين الـ ٩٨,٢٨٣ والخيول الـ ٦٩,٩١٨ العاملة لمدة ١٢ يوماً في السنة في هذا العمل إنما تمثل عملاً قيمته ١,٩٣٣,٠٠٠ livres، في أدنى تقدير لتكاليفه. وبعبارة أخرى، فإن هذا العمل الأخير سوف يكلف الضعف. وقد استنتج الكاتب أن من الملح إدخال "بناء الطرق المعتمد على دفع أجور للعمال" (١٩٥).

إلا أنه تبين أن من الصعب تحصيل الضريبة الجديدة. والتخلص من السخرة في عام ١٧٨٩ لم يحل المشكلة. وفي العام العاشر {للجمهورية} (١٨٠٢)، سوف نجد أن الـ **conseil général** {المجلس العام} للسون - ايه - لوار يعلن أسفه بالفعل على إلغائها. وقد أعلن: "إن السخرة وحدها هي التي يمكنها أن تعيد إلى الجمهورية طرقها الرائعة، الضرورية جداً لتجارتها، والتي كانت في وقت من الأوقات محط إعجاب الأجانب" (١٩٦).

وبالرغم من مثل هذه المصاعب والمعوقات، فإن شبكة الطرق قد اتسعت بالفعل. لقد كان مجموع "دور البريد" ٣٠٢ في عام ١٥٨٤؛ و٦٢٣ في عام ١٦٣٢؛ و٧٩٨ في عام ١٧٩١ و١,٤٢٦ (الضعف تقريباً) في عام ١٧٨٩ و٢,٠٥٧ في عام ١٨٥٠ (١٩٧). ولا بد من الاعتراف بأنه لم يسافر على الطرق الرئيسية غير عشر مجموع السلع، في أقصى تقدير، حتى في عام ١٨٢٧. لكن الشبكة التي كانت ما تزال ناقصة قد تعاملت مع ذلك مع جزء أساسي من حاجات البلد وضمنت انتظام الصلات. وقبل ذلك الزمن بمائة عام على أية حال، في فبراير/ شباط ١٧٠٧، سجد أن الماريشال دو تيسيه، عند وصوله إلى جرينوبل بعد كارثة تورينو لكي يتولى قيادة الجيش في الجنوب - الشرقي (١٩٨)، قد أدرك مرتاعاً مدى صعوبة الاتصال بالبلاط. وبين باريس وليون، كانت الرسائل تسافر بسرعة معقولة عن طريق عربة البريد العادية. إلا أنه بين جرينوبل وليون، كان البريد ينتقل على عربة يجرها ثور (١٩٩)! ولتقارنوا ذلك بعام ١٨١٤، في

ظروف أكثر درامية بكثير، عندما كان نابوليون يدافع عن الطرق المؤدية إلى باريس ضد القوات الأجنبية، حيث واصلت عربات البريد عملها على أفضل نحو ممكن، بالرغم من تعرض فرنسا للغزو من الشرق والشمال. وأحياناً ما كان البريد المرسل من ستراسبورج وليل وليون يصل "متأخراً جداً، وذلك بسبب اضطرابه إلى أخذ طرق غير مباشرة" (٢٠٠)، لكنه كان يصل بالفعل (ويرجع ذلك دون شك إلى أن بلداً كبيراً كفرنسا لا يمكن للعدو أن يسيطر عليه سيطرة كاملة) وينقل أخباراً دقيقة إلى هذا الحد أو ذاك لكنها مزعجة دائماً. وفي ٣٠ مارس/ آذار، أدى الاستسلام إلى إنقاذ باريس "ليس من الاحتلال، وإنما (ربما) من الحرق والنهب". وعندما دخل الحلفاء العاصمة في الأول من أبريل/ نيسان "قل للسكان إن البريد سوف يغادر في هذا اليوم كالمعتاد، وبحلول ٧ أبريل/ نيسان، شاع الأمل في أن الخدمة البريدية سوف ترجع إلى حالتها الطبيعية بحلول نهاية الأسبوع".

وأغرب جوانب هذا النظام غير الناجز هو السرعات القياسية المسجلة - وبعضها فائق جداً للعادة بحيث إن المرء ليتساءل ما إذا كانت صحيحة بالفعل. وأنا مستعد لأن أصدق مثلاً أن أنباء كارثة بافيا (٢٤ فبراير/ شباط ١٥٢٥) قد وصلت إلى باريس في ٧ مارس/ آذار، وأنه بحلول ٢٠ مارس/ آذار، كانت القوات الفارة بعد المعركة، والتي لم تكن تتنقل إلا على أقدامها، قد وصلت بالفعل إلى مشارف العاصمة وانخرطت في نهب القرى (٢٠١). ومن الناحية الأخرى، فإنني أجد صعوبة في تصديق أن أنباء مذبحه سان بارتيلمي (٢٤ أغسطس/ آب ١٥٧٢) قد وصلت إلى مدريد بعد وقوعها بمجرد ثلاثة أو أربعة أيام - فهذا يبدو مستحيلًا تمامًا. إلا أن من المؤكد أن أنباء سقوط الباستيل (١٤ يوليو/ تموز ١٧٨٩) قد انتشرت في جميع أرجاء فرنسا في غضون أيام قليلة.

وهنا حقيقة ثابتة بصورة مطلقة، قد تهم القاريء. ففي وقت كانت أسرع مركبات السفر العمومية من باريس (انظر الشكل ٣٢) تستغرق فيه أياماً وأياماً في السفر عبر فرنسا، كانت بعض الأنباء تتنقل بسرعة بالغة، كما لو أنها تتنقل على أجنحة، قبل تشغيل التلغراف الذي اخترعه شاب (١٧٩٣). فالأنباء المثيرة عن اعتقال الأسرة الملكية في فارين (٢٢ يونيو/ حزيران ١٧٩١) قد وصلت إلى كيمبير، على الطرف الآخر لفرنسا، في غضون يومين. فقد كتب أعضاء **département** مورييهان إلى الجمعية الوطنية يقولون: "لقد سمعنا نبأ إلقاء القبض على الملك وأسرته يوم الجمعة الموافق ٢٤ من هذا الشهر في الساعة صباحاً" (٢٠٢).

الحجم الإجمالي للتداول

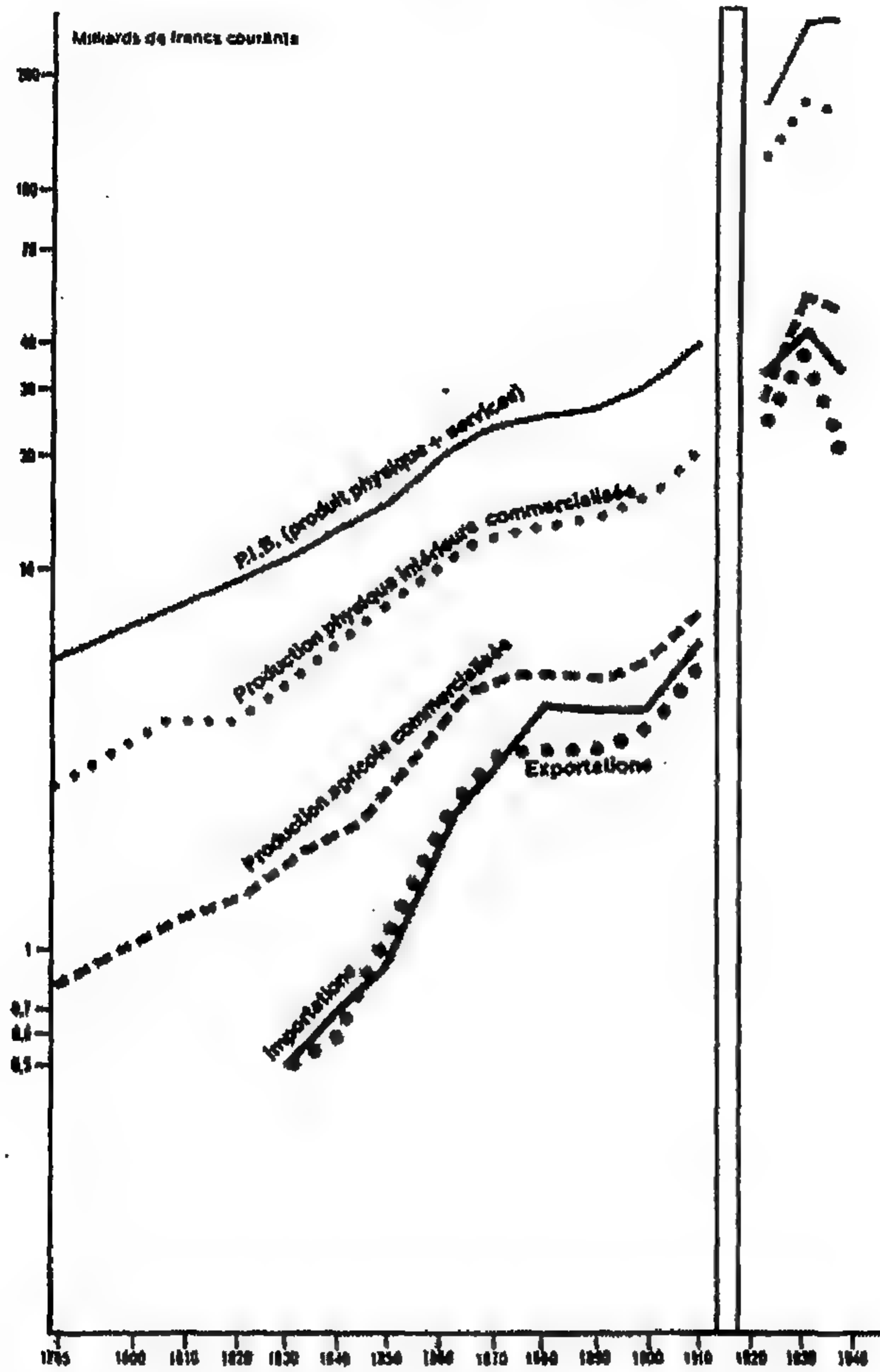
حتى نتوصل إلى شيء جدي في هذا الصدد، يجب أن نلجأ إلى الحسابات الاستراتيجية، خاصة تلك التي قام بها جان - كلود توتان (٢٠٣). لقد قَدَّرَ حجم الإنتاج الذي شق طريقه إلى دوائر التبادل، أي الحجم الذي كان متاحاً للتجارة بدلاً من استهلاكه المباشر من جانب المنتج. وحتى يتوصل إلى ذلك، فقد خصم من الناتج المحلي الإجمالي ما كان ضرورياً لإطعام الفلاح نفسه ولإطعام حيوانات مزرعته، كما خصم المنتجات "الصناعية" (المنسوجات، البنايات، المعدات) المصنوعة لأجل استخدام الأسرة. وقد يقال بلا ريب إن نسبة معينة من الإنتاج الصناعي، خاصة في المدن، كانت تستهلك أيضاً من جانب المنتج، دون أن تصل إلى السوق. لكن هذه النسبة كانت صغيرة ومن المستحيل حسابها على أية حال. ولذا يمكننا إهمالها دون أن تؤثر على الإجمالي تأثيراً عظيماً. والحال أن الشكل ٣٥، المستند إلى أرقام توتان، إنما يساعدنا على أن نرى بسرعة النتائج التي يمكننا بلوغها، وهي تصورٌ بشكل واضح التقدم الإجمالي المحرز في القرن التاسع عشر.

لكن السمة الصارخة لهذا التطور هي العلاقة (التي لا تظهر في الشكل) بين الإنتاج الزراعي الإجمالي والنسبة المئوية المسوقة من هذا الإنتاج. وهذا يواجهنا بالطبع بوحدة من أهم مسائل التاريخ الفرنسي. فنسبة الإنتاج الزراعي المتاح للبيع إنما تمثل الفائض الذي عاش عليه كل من لم يكن فلاحاً، أي مجمل السكان الحضريين، مجمل الطبقات السائدة والمميزة - أي، باختصار - كل الترف في التاريخ الفرنسي. وهذا الرقم، حتى في أكثر حساباته عمومية، وهي الوحيدة المتاحة لنا، لا بد أنه كان رقماً رئيسياً بالنسبة لتاريخ فرنسا "الحقيقي"، كما بالنسبة لأي بلد خاضع لاقتصاد فلاحي.

وقد تبين هذا الرقم الرئيسي تبايناً عظيماً بحسب الإقليم والفترة. وبالنسبة للانجذوك في عام ١٧٣٧، فإن مذكرات الأمين دو باسفيل قد ساعدتني في حساب حجم الإنتاج الذي لم يُستهلك استهلاكاً مباشراً، والذي توصلتُ إلى أنه كان يمثل نحو ١٤٪. وبما أن هذه النسبة تشمل مجمل الإنتاج الصناعي، فإن نسبة جد صغيرة فقط من الإنتاج الزراعي هي التي كان يمكن أن تكون متاحة للسوق (٢٠٤).

وقد شهد الجزء الأخير من القرن الثامن عشر تقدماً غير عادي: فالرقم الأول الذي قدمه ج. ك. توتان لفائض الإنتاج الغذائي بين عامي ١٧٨١ و ١٧٩٠ هو ٣٠٪؛ وقد ارتفعت هذه النسبة إلى ٥٠٪ بحلول عام ١٨٧٤ - ١٨٧٥؛ وكان المتوسط بالنسبة

النتاج المحلي الإجمالي والانتاج من أجل السوق من عام ١٧٨٥ إلى عام ١٩٣٨.



شكل بياني مستند إلى حد بعيد إلى متوسطات عقدية قديمها جان - كلود توتان: والفجوة في المعطيات خلال عشر سنوات، اعتباراً من عام ١٩٢٠، إنما ترجع إلى استحالة مقارنة الفرنكات المتداولة قبل عام ١٩١٤، والتي كانت مرتبطة بمقيار معدني، بفرنكات ما بعد الحرب العالمية الأولى، والتي عرفت تضخماً حاداً.

لأعوام ١٩٣٥ - ١٩٣٨ هو ٧٥٪؛ وفي عام ١٩٨٠ وصل إلى ٩٥٪ ومن الصعب أن يكون أفضل من ذلك (٢٠٥).

ومع هذا التطور، فإننا نشهد الاختفاء النهائي للدوائر المحلية الصغيرة. إن العزلة {الاكتفاء الذاتي المحلي}، والتي كانت لزمن طويل جداً واقعاً حياً وإن لم تكن قط كلية، قد تم محوها بكل معنى للكلمة، بحيث إنك اليوم، حتى لو كنت في أبعد قرية أو بيت ريفي، لا يحتمل أن تأكل نتاجاً محلياً، فيما عدا القليل من البيض، واللبن والفواكه المشتراة من الجيران: فالخبز واللحم والزبد والنيذ الذي تستهلكه لن يكون في العادة من مصدر محلي بالمرة. واللبن والأعشاب يتزايد اليوم جمعها من جانب تعاونيات زراعية؛ ويمكن للمنتجات أن تذهب إلى أي مكان في البلد. وبين عامي ١٩٠٣ و١٩١٤، خلافاً لذلك، سوف نجد أن ٣٩٪ من جميع المنتجات كانت تبقى في مكانها الأصلي. ونحن الآن بعيدون جداً عن ذلك.

وهكذا فإن الدوائر القديمة قد تحطمت. والدوائر الإقليمية تميل إلى الاختفاء والدائرة القومية مفتوحة على مصراعيها أمام منتجات العالم برمته. وإذا واصلت حدودنا انفتاحها، فسوف نأكل المزيد والمزيد من لحم البقر الأرجنتيني ومن لحم الحملان النيوزيلندي ومن الفواكه القادمة من إفريقيا وأمريكا وأستراليا، في حين أن المنتجات الصناعية سوف تصل إلى بيتنا من جميع أرجاء العالم. لقد أدت ثورة صامته إلى تحويل التداول الفرنسي كما حولت تداول جميع الاقتصادات القومية الأخرى في المعمورة.

قبل وبعد السكك الحديدية

وهكذا فقد حدثت في نهاية المطاف حركة في اتجاه قيام فرنسا أكثر تجانساً، دون أن يكون الشعب الفرنسي قد سعى إليها أو حتى دون أن يكون، في بعض الحالات، قد لاحظ ما كان يحدث. إن اقتصاداً قديماً، كان ما يزال في الشكل الهش لسوق قومية تحققت عبر مكابدات شديدة، قد ذاب، كالسكر في الماء، وهو ذوبان كان في صالح سوق دولية أخذت تجتاحنا تدريجياً.

إننا بعيدون جداً الآن عن النظام القديم الذي كان قبل مجرد مائتي عام أو نحو ذلك، قبل اختفائه، ما زال يتساءل عن السبيل إلى إلغاء جميع الحواجز الداخلية والتعريفات الجمركية والرسوم والمكوس القائمة على الحدود بين المقاطعات، وعلى طول الطرق والأنهار، أو عند مداخل المدن، والتي تؤدي بشكل لا سبيل إلى علاجه

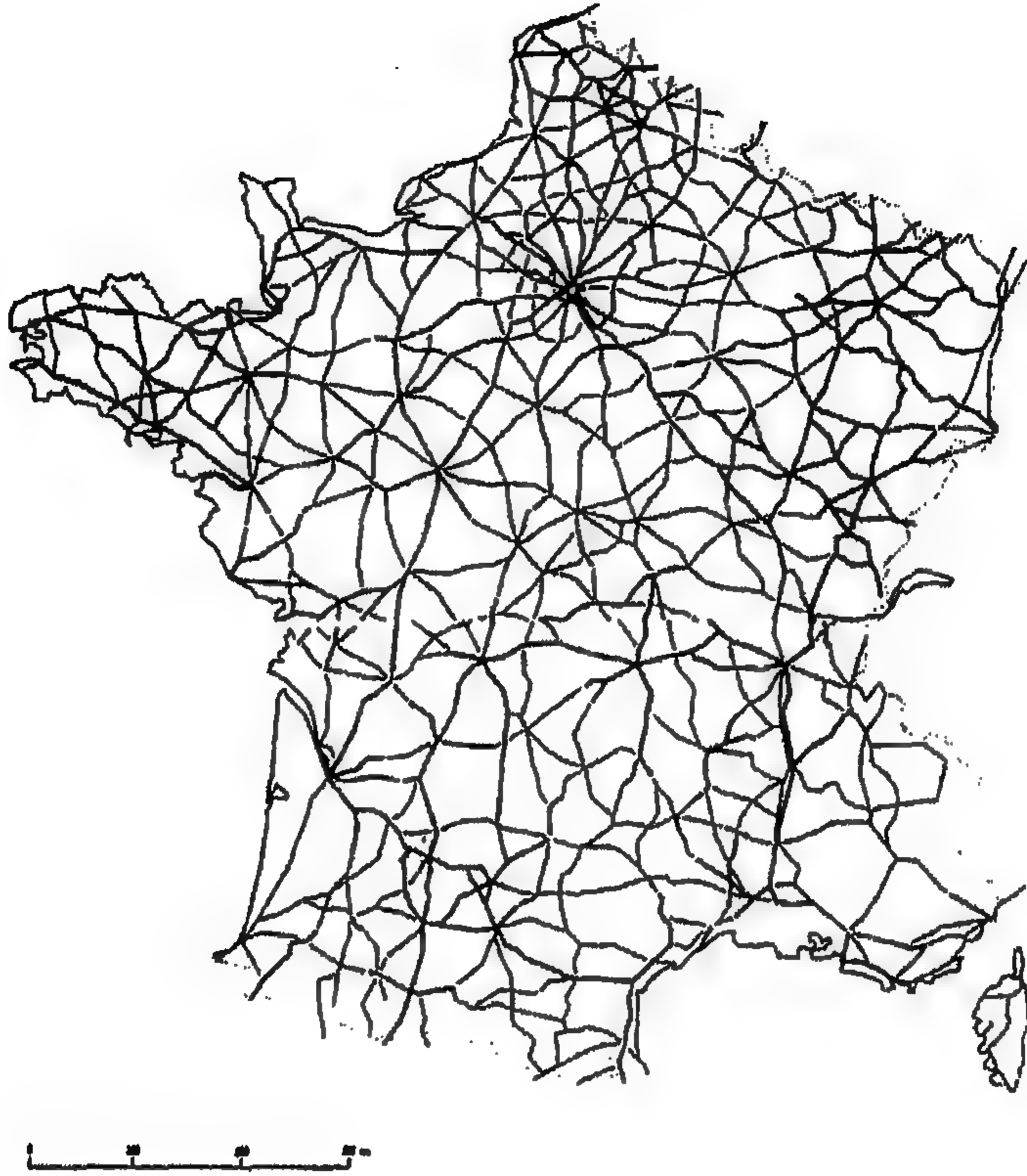
إلى تجزئة تداول السلع داخل المملكة! وكانت الدولة، في تناميها، قد كسبت مقاطعات ومدناً و **pays** و **seigneuries**، لكنها ورثت في الوقت نفسه مؤسسات الجمارك، والامتيازات العامة والخاصة التي جرى التمسك بها بالأسنان، ومقاومة جميع المحاولات الرامية إلى السيطرة عليها، خاصة محاولات كولبير.

إلا أنه بحلول القرن الثامن عشر، خاصة بعد عام ١٧٥٠، كان جميع الاقتصاديين يدعون إلى إصلاح رئيسي. وقد كتب فوربونييه أن الناس قد لا يصدقون، لكن المؤكد، أنه "لمضاعفة كتلة النقود المتداولة في غضون ست أو سبع سنوات، ومن ثم زيادة الدخل العام بما يتناسب مع ذلك"، فإن كل ما هو مطلوب هو "إلغاء موقع الجمارك في فالينس، ونسبة الاثنين في المائة التي تجبى في آرل، وحصصة البارون التافهة، وال **traite foraine** [الرسم الأجنبي] في لانجدوك على الحدود مع بروفانس... وتخفيض التعريفات الجمركية المفروضة على الحرير والمواد الخام إلى النصف... وإلغاء جميع التعريفات الجمركية التي تجبى في ليون عن جميع السلع المغادرة لفرنسا عبر بروفانس، وبوجه عام عن جميع السلع المسافرة بين المقاطعات" (٢٠٦). والحال أن موقع الجمارك في فالينس وحدها، وهو موقع "أكثر الضرائب تدميراً للتجارة" في فرنسا، إنما "يستنزف ست أو سبع مقاطعات يحو تجارتها" (٢٠٧). وبالإضافة إلى الرسوم الجمركية، كانت هناك المكوس وال **octrois**، التي كان الضرر الذي ألحقته بالتداول، من جراء الوقف المتواصل له والذي كانت تتسبب فيه أحياناً، أفدح من الضرر الناشئ عن المبالغ التي تمثلها. وإليك مجرد مثال بسيط؛ في عام ١٧٨٨، كان على شحنة من الخشب مرسلة من اللورين إلى سيت أن تسدد ٣٤ رسماً مختلفاً في ٢١ مكاناً مختلفاً (٢٠٨)!

وبالنظر إلى ذلك، يصبح من الأسهل تقدير ملاحظة سفير كاترين العظيمة لدى باريس والتي تشير إلى عدم وجود دليل إرشادي عام حول الخدمة البريدية الفرنسية، فكل الموجود هو "مجموعة عشوائية" في ثلاثة مجلدات حول عربات البريد وعربات السفر العمومية والنقل، تبين في الواقع قائمة بعدد لا يصدق من القواعد واللوائح والممنوعات كل واحد منها عديم الفائدة بأكثر من سابقه (٢٠٩). لكن الـ **Encyclopédie méthodique**، المنشورة قبل الثورة مباشرة، كانت ساخرة بالمثل، حيث نعت بالـ "الخليط المشوش بالفعل" الخطوط الإرشادية لتعريفات الـ **Traite de Charente**، والتي تتباين بحسب السلعة والمكان الذي جاءت منه (٢١٠).

الشكل ٣٦

شبكة الطرق الملكية، ١٨٢٠.



الخطوط البارزة تمثل الطرق التي بنيت بالفعل وكانت مستخدمة في حركة النقل، أما الخطوط غير البارزة فهي الخطوط التي كانت تشكو من فجوات.

المصدر:

Bernard Lepetit, *Chemins de terre et voies d'eau. Réseaux de transports, organisation de l'espace*, 1984.

وفي عام ١٧٨٦، بدت الحكومة عازمة على إلغاء الحواجز الجمركية داخل المملكة، حيث كان بوسع الدولة، من الناحية النظرية، أن تفعل ما يحلو لها. وقد اقترح دويون دو نيمور الاستعاضة عن جميع الحواجز الجمركية الداخلية بنظام منهجي واحد، قوامه ست فئات لتعريف الدخول وأربع فئات لتعريف الخروج (٢١١). وفي ٢٠ نوفمبر/ تشرين الثاني ١٧٨٦، كتب السفير الروسي سيمولين تقريراً إلى حكومته حول هذه الخطة الرامية إلى "نقل" جميع التعريفات الفرنسية "إلى الحدود". وقد أوضح أن "الإدارة تحبذ ذلك وتعتقد أنه مفيد. إلا أنه وفقاً للحسابات، فإن هذا الإجراء سوف يؤدي إلى ضياع ما بين ثمانية وعشرة ملايين سنوياً من إيرادات الملك، وهي خسارة سوف يكون من الصعب تحملها في الظروف الحالية للأحوال المالية" (٢١٢).

وقد أدت الثورة إلى التوحيد الإداري للبلد. لكن ذلك لم يحل مشكلات النقل. وما لم ينجح قط أي نظام سياسي في إنجازه - لا النظام القديم ولا ١٧٨٩ ولا الامبراطورية ولا عهد عودة الملكية ولا عهد ملكية يوليو/ تموز - بالرغم من توسع الاقتصاد القومي والانتشار - المتأخر ولكن الحقيقي - للثورة الصناعية، سوف يتم إنجازه دون مجهود من جانب السكك الحديدية بعد عام ١٨٤٠. وهذه المرة، حلت التكنولوجيا مشكلة كانت قد أصبحت معقدة إلى أبعد حد.

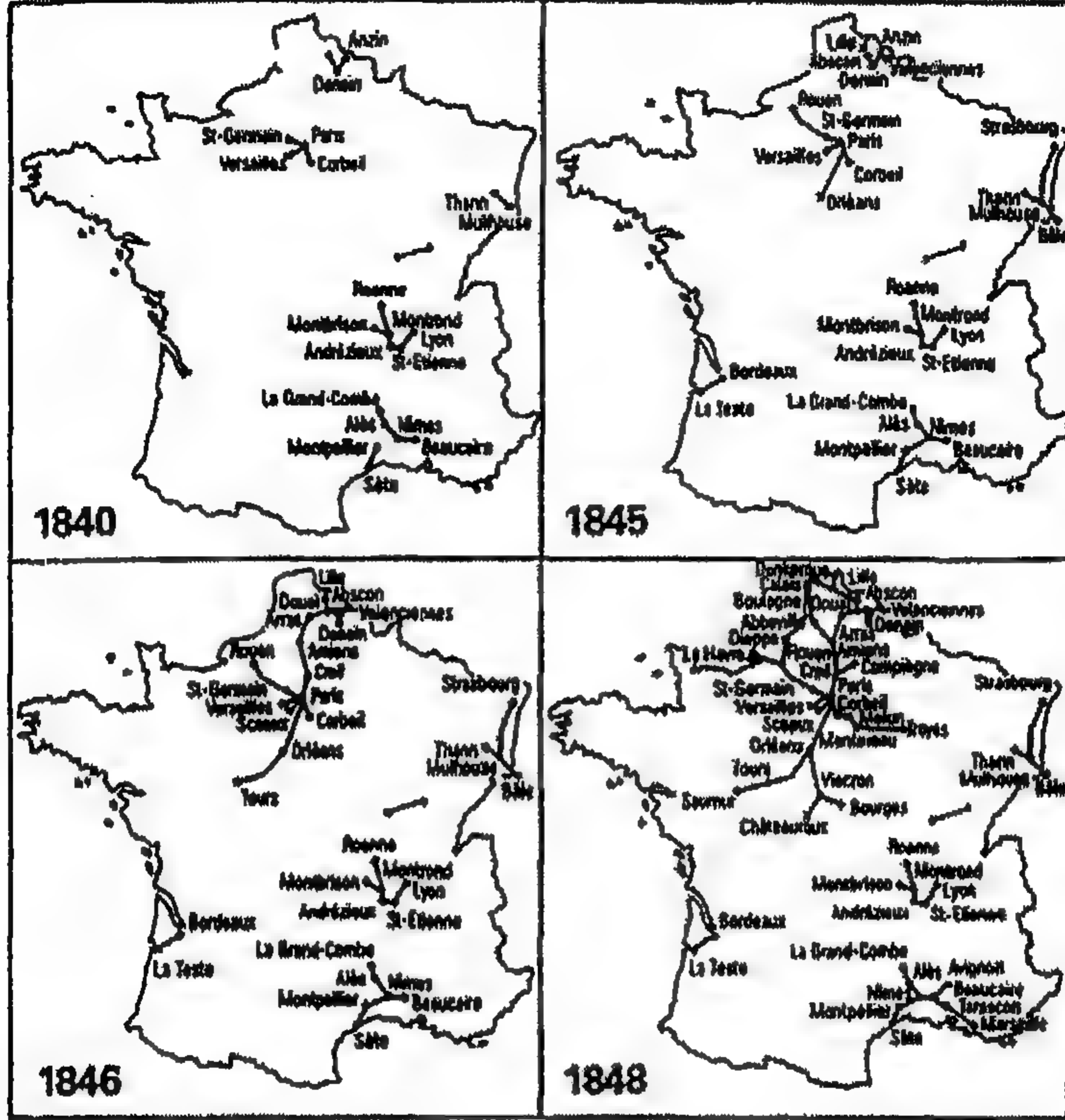
فما الذي كان عليه الوضع في عام ١٨٣٠؟ إن زيادة ملحوظة في التداول قد جعلت مآثر بناء الطرق قبل ذلك بنصف قرن تبدو عديمة الأهمية. وقد وصف عالم الاقتصاد دينويه بعين ناقدة طرق فرنسا: إنها صعبة، وعرة، مليئة بالحفر، حيث "تجد عربتان أحياناً أن من الصعب عليهما المرور معاً" دون أن تجنحاً إلى الحافة (٢١٣). ثم إنها كانت باهظة التكاليف. ويبدو أنه كان قد تم الوصول إلى سقف تقني ومالي على حد سواء. "إن الشبكة، بعيداً عن أن تتحسن بشكل متواصل، إنما تصبح أقل فأقل ملائمة للحاجات الجديدة" (٢١٤).

وعند هذه المرحلة ظهرت السكك الحديدية. إلا أنكم لا يجب أن تتخلوا أنها قد بنيت تدريجياً، كطرق السيارات الحديثة، وفق خطة لشبكة قومية. لقد ولدت السكك الحديدية من مبادرات صناعية محلية، لنقل المواد الثقيلة المستخرجة من المناجم. وكانت شركة السوار لاستخراج الفحم هي أول من يحصل على تصريح من إدارة الجسور والطرق. ووفق النموذج الإنجليزي، مدت الشركة خطوط سكك حديدية لعربات تجرها الخيول، تنقل إلى ليون الفحم المستخرج من سانت ايتيان (جرى

استخراج نحو ٣٠٠,٠٠٠ طن في عام ١٨١٢، لكن الرقم ارتفع إلى ٦٠٠,٠٠٠ في عام ١٨٢٥). وهذا الخط الذي ينل الفحم وحده جرى افتتاحه في عام ١٨٢٣ بين أندريزيو وسانت ايتيان (٢٢ كيلو متراً) ثم جرى تطويره ومده أولاً من سانت ايتيان إلى ليون في عام ١٨٢٦ ثم من أندريزيو إلى ريوان في عام ١٨٢٨. وقبل انقضاء وقت طويل، كان هذا الخط الذي يربط بين الرون واللوار قد أخذ ينقل السلع والركاب. وقد جرى إدخال المحركات البخارية لأول مرة في عام ١٨٣١، وفي عام ١٨٣٦، نقلت السكك الحديدية ١٧٠,٠٠٠ راكباً. إلا أنه، في عام ١٨٤٠، لم يكن يوجد، بالنسبة لفرنسا كلها، غير الأقسام القصيرة القليلة المبنية على الخريطة الواردة في الشكل ٣٧(٢١٥).

لكن فكرة إنشاء شبكة قومية، إنشاء سكك حديدية تكون "ليس مجرد ثورة صناعية بل وثورة سياسية"، سكك حديدية من شأنها "توسيع" العلاقات بشكل فريد بين الناس والمدن"، قد دافع عنها السان سيمونيون بقوة (٢١٦). وسرعان ما كسبت أنصاراً في أوساط البنوك والحكومة، وفي عام ١٨٣٣، سحبت الدولة امتيازات السكك الحديدية من إدارة الجسور والطرق. على أنها لم تكن أكثر حماسة من الملكية الفرنسية في أيام الأمناء والطرق الملكية لتحمل العبء المالي: لقد اكتفت بالاحتفاظ بحق "توجيه خطوات الشركات الخاصة" (٢١٧) بتصميم الشبكة - وهي شبكة سوف تتمحور بالطبع على باريس: إن شكل شبكة الطرق القديمة قد أثر على السكك الحديدية منذ البداية. على أن السكك الحديدية لم تكن تتميز بالكثافة التي تميزت بها شبكة الطرق. وقد أصبح الوصول إلى خط السكك الحديدية الرئيسي موضوع سباق ضار بين المدن الفرنسية، حيث كان السياسيون والرأسماليون والمهندسون متحدثين بلسانها. وكانت هذه المعارك تخاض بلا رحمة، لا معارك نظيفة دائماً، وكانت بوجه عام صفحة سوداء في التاريخ الفرنسي. وقد انبثقت منها صفقة جديدة سوف يتوقف المستقبل عليها: وهكذا فإن بريف - لا - جايّار على الخط المباشر من باريس إلى تولوز سوف تطمس تول؛ وسوف تنمو جرينوبل على حساب شامبيري؛ وقد نجت آنسي من العزلة، لكن بيزانسون تنحت جانباً، وهلم جراً. إن تاريخاً تفاضلياً متميزاً سوف يتشكل الآن، استناداً إلى طريق السكك الحديدية والتصنيع الذي كان أحد عناصره الأساسية وإن لم يكن بالفعل عنصره الوحيد.

على أننا لا يجب أن نتخيل أن السكك الحديدية قد ثورت الحياة الفرنسية بين عشية



كانت الطرق الأولى محلية بشكل خالص، ومرتبطة أساساً بنقل الفحم (اعتباراً من عام ١٨٢٣)؛ وبعد ذلك بربع قرن، كانت السكك الحديدية قد تطورت إلى نموذج شكل النجمة التي تشع من باريس، والذي خططت له الحكومة.

المصدر:

T. Regazzola, J. Lefebvre, *La Domestication du mouvement. Poussées mobilisatrices et surrection de l'Etat*, 1981.

وضحاها. لقد قوبلت في البداية بقدر واحد من الشك والحماس. وقد وصف أدولف تيير الخط الرائد بين باريس وسان جيرمان في عام ١٨٣٦ بأنه "جبال روسية"، لعبة لتسلية الجمهور. وفي العام نفسه، سوف نجد أن أدولف بلانكي، شقيق الثوري [أوجست بلانكي] - المترجم، وهو أستاذ واسع المعارف بكونسرفاتوار الفنون والحرف، قد قال: "إن السكك الحديدية سوف تكون دائماً باهظة التكاليف بحيث يصعب عليها اجتذاب نقل السلع" (٢١٨).

ومع أن السكك الحديدية قد تطلبت وقتاً طويلاً حتى تصبح جزءاً من الحياة الفرنسية، ولو بسبب أسعار أجرتها المرتفعة فقط (٢١٩)، إلا أنها كتطعيم على شبكة التداول القديمة لم تكن "مرفوضة"، بحسب التعبير الذي نستخدمه اليوم. لقد تعاونت الشبكة القديمة مع الشبكة الجديدة. وفي تاريخ متأخر نسبياً كعام ١٨٦٩، لاحظ جورج ديشين أنه "في صناعة النقل، ما تزال هناك منافسة بين الـ **coucous** والـ **pataches**... العربات والشاحنات التي تكمل رحلة السكك الحديدية بالطريق البري" (٢٢٠). والحال أن السكك الحديدية لم تكن قد وصلت إلى أقاليم بأكملها؛ وهنا كانت العربات التي تجرها الخيول وحيوانات الحمل تواصل عملها في مجال النقل كما في السابق. بل لقد حدث أن الحاجة إلى ربط القرى بأقرب خط للسكك الحديدية قد أسهمت في التطوير والصيانة الشيطيين للطرق الصغرى. على أن الطرق الرئيسية، بما أن السكك الحديدية كانت تؤدي دورها، قد انتهت شيئاً فشيئاً إلى عدم الاستخدام وبحلول عام ١٩٠٠ كانت في حالة يرثى لها إلى حد بعيد.

والحق إن عربات السفر العمومية لم يكن بوسعها مزاحمة السكك الحديدية. وفي أكتوبر/ تشرين الأول ١٨٥٦، لدى افتتاح خط جديد للسكك الحديدية، أشار كاتب في **Journal des Débats** إلى أن "المرء لا يدرك إلى أي مدى غلبتنا السكك الحديدية إلا عندما يبعدُ عن المدن الكبيرة ويصبح مرة أخرى سجين عربات السفر العمومية، حيث ينتظر انتظارات طويلة تغيير الخيول، والحوذيين النائمين، والمجرآت المكسورة التي تحتاج إلى ربط بسلك، والساحبات التي يتعين تركيبها لصعود تل، والضيق الذي يجتاح المسافرين التعساء في هذه الزنازين" (٢٢٢). وبعد عام ١٨٦٠، كانت المطالبات المحلية بإنشاء خطوط سكك حديدية جد عديدة بحيث إنه كان على الدولة في نهاية الأمر، نحو عام ١٨٨٠، أن تتصالح مع تحمل تكاليف الخطوط الفرعية: ١٩,٠٠٠ كيلو متراً من الخطوط المحلية، المدارة بالخسارة على ما يبدو،

والتي رفضت الصناعة الخاصة الإقدام على مدها. إنها تشكل مقدمة للتأمينات التي سوف تحدث في المستقبل.

وقد تأثرت الطرق لنفسها عندما وجد القطار نفسه بدوره عرضة للمنافسة مع السيارة التي تعمل بالموتور. لكن الأخيرة احتاجت إلى وقت طويل حتى تزيل الخطوط الفرعية للسكك الحديدية. وخلال الحرب العالمية الأولى، كان يجري نقل الجنود والعتاد في لوريات وشاحنات، تترك خلفها سحباً من التراب. وخلال معركة فردان الرهيبة، كانت هذه اللوريات والشاحنات تسافر في تيار لا ينقطع على طول الفوا ساكريه من بار - لو - دوك إلى فردان. إلا أنه في الوقت نفسه، كانت السكك الحديدية ذات المسافة الضيقة بين القضيبين - الفارينوه - بقايرتها وعرباتها الصغيرة، تواصل الحركة بلا انقطاع بين بار - لو - دوك وفردان.

وكما يعرف الجميع، فقد استمرت مسيرة التقدم. وسرعان ما سوف تظهر الطرق المرصوفة بالأسفلت، والكهرباء والتلغراف والتليفون وطرق السيارات السريعة وأخيراً خط الطيران الداخلي، **Air - Inter**، بما يعود بالبهجة على الركاب المحظوظين، وأنا منهم. ولست بحاجة للحديث عن كل هذا.

ولكن كم كانت هذه التحولات تبدو رائعة ومعجزة بالنسبة للأجيال التي مرت بتجربتها لأول مرة! إن التلغراف، الذي اخترعه كلود شاب، قد ظل لسنوات طويلة مقصوراً على الأعمال الحكومية. وفي أواخر ثلاثينيات القرن التاسع عشر أجريت تجارب عليه باستخدام الأسلاك والكهرباء. وبعد ذلك بثلاثين سنة، كتب مدير اللواريه من أورليان في ٥ فبراير/ شباط ١٨٦٦: "إن الكلمة التي ألقاها صاحب الجلالة الامبراطور لدى افتتاح الدورة البرلمانية كانت الحدث السياسي لشهر يناير/ كانون الثاني. وهذه الوثيقة المهمة التي جرى طبعها، بمجرد تلقيها بالتلغراف، قد ألصقت بعد ذلك بساعات قليلة في شوارع أورليان، وفي الليلة نفسها أرسلت نسخاً منها إلى نواب المدير والعمد حتى يتم عرضها في الـ **Communes**" (٢٢٣). برافوا

وبعد ذلك بعشرين سنة، في أول فبراير/ شباط ١٨٨٧، كان إدمون جو، الممثل الشهير بفرقة الكوميدي فرانسيز، يكتب: "إن التليفون يعمل بين بروكسل وباريس. والعلم لم يكف عن إغراقنا بالعجائب" (٢٢٤). إلا أنه لم يكن منذ وقت بعيد جداً أن وجدت نفسي مندهشاً من اكتشاف أن ساو باولو في البرازيل كانت على ارتباط بباريس بالاتصال التليفوني المباشر: لقد سارعت إلى الاتصال بصديق قديم كنت قد التقيت به

لأول مرة في عام ١٩٣٦ ، عندما كانت البرازيل ما تزال تبعد عن أوروبا أسبوعين
بالمركب!

الماضي المتراجع

لكن الماضي لم يكن كتلة يجري دفعها بسرعة واحدة موحدة في اتجاه الأزمنة
الحديثة. ففي فرنسا قبل عام ١٨٥٠ أو حتى قبل عام ١٩١٤ ، واصلت الاقتصادات
المحلية العيش بالأسلوب القديم دون أي إزعاج في المناطق الموجودة خارج طرق
المواصلات الرئيسية.

وبوسعنا الاستشهاد بمئات الأمثلة. ففي عام ١٨٣٠ مثلاً، كان فلاحو توران، وهي
قرية كبيرة غرب ليون، ينقلون عجولهم إلى السوق الكبرى المجاورة في برينيه مفرشحة
على ظهور البغال، حيث يجري ربط حوافرها من الجهتين. وفي خمسينيات القرن
التاسع عشر، لم تكن قرى فيتو الجبلية مرتبطة بالـ **Chef - lieu** إلا بممرات للمشاة.
وكانت إحدى الكومونات في فيتو، وهي كومونة برانت، ترسل حبوبها إلى بوي - لي -
بارونييه، "على طول ٢٠ كيلو متراً من الطرق الرديئة، على ظهور البغال" (٢٢٥).
و"حتى نحو عام ١٨٥٠، كان فلاح مالراس أو لافيجير {في لانجدوك} ينقل كسثناءه
إلى السوق في فان على ظهره: متكبداً عناء السفر لمدة أربع أو خمس ساعات على
طرق مشاة رديئة" (٢٢٦). وحتى نتأكد من أن تقدم الطرق الرئيسية وفيما بعد السكك
الحديدية لم يمس بالفعل أجزاء كبيرة من فرنسا الريفية، فما علينا إلا أن نقرأ كتاب
يوجين فيبر الرائع (٢٢٧).

والأكثر بلاغة بكثير من هذه الصور لفرنسا ما تزال غارقة في الماضي كتاب صغير
فاتن يسرد الصعوبات والانحدارات بين عامي ١٨٥٠ و ١٩٤٠ والتي شهدتها سانت
أنطونان (٢٢٨)، وهي مدينة صغيرة هي الآن **Chef - lieu de canton** في
département تارن - ايه - جارون. ذلك أن سانت أنطونان التي تقع على منحدرات
الكوس الطباشيرية، حيث تجد تحويلاً عميقاً لها عبر ممرات الآفيرون ورافده البونيت،
كانت تتمتع بماض طويل، رائع (قاعة مدينة على الطراز الروماني، بيوت قوطية).
والحال أن هذه المدينة الصغيرة في الرويرج، والتي كانت في وقت من الأوقات معقلاً
بروتستانتياً، قد تلقت ضربة جسيمة في عام ١٦٨٥ من جراء إلغاء مرسوم نانت، وهو
جرح ظل مفتوحاً بعد ذلك ثلاثة قرون. وقد اشتهرت، وفقاً للعمدة في عام ١٨٢٠،

الذي أعرب عن أسفه لذلك، بأنها "المدينة الأكثر إزعاجاً في الـ **département**" (٢٢٩).

في عام ١٨٥٩، كانت سانت أنطونان (٥,٠٠٠ نسمة) والقرى المجاورة مكتفية ذاتياً من الناحية العملية: إن ٨٠٠ إنسان فقط كانوا يذهبون لشراء الخبز من الخبازين السبعة المتواضعين في المدينة، والذين كانوا يستخدمون الدقيق المحلي المطحون في المطاحن الواقعة على ضفاف الآفرون. أما السكان الآخرون، الذين ظلوا ريفيين حقيقيين، فقد كانوا يحوزون أفرانهم الخاصة أو يذهبون لخبز خبزهم عند الفرانين (٢٣٠). ومع أن تربية الماشية كانت قد انتشرت عبر الاستخدام المتزايد لمحاصيل العلف في الإقليم، إلا أن اللحم لم يكن محل استهلاك كبير: إذ يبدو أن أسعاره كانت جد مرتفعة. وفي أواسط القرن التاسع عشر، كانت المدينة ما تزال قادرة على تصريف أمورها بقدر يسير من المال. وكان العمال الزراعيون المحليون، الـ **brassiers** أو الـ **gagistes**، يزرعون قطعاً صغيرة من الأرض، إلا أنهم، لكي يتسنى لهم العيش، كان عليهم أن يعملوا لحساب آخرين، وذلك عادة "لقاء مدفوعات عينية... حيث كانوا يعزقون حقول الذرة "في مقابل السُّبع" [أي سُبُع المحصول]، وكانوا يساعدون في وقت الحصاد في مقابل بوشل من القمح، أو كانوا يجمعون الأعناب في مقابل قدر من الـ **marc** حتى يتسنى لهم صنع الـ **piquette** منها. [والخلاصة] أن المنتجات كلها كان يتم تبادلها بشكل مباشر لقاء منتجات أخرى أو لقاء العمل. وكان الطحان يأخذ نسبة مئوية من الحبوب التي يجيء بها إليه ربائنه؛ وكان النساج يأخذ جزءاً من القنب، أما الحداد فقد كان يصنع فأساً في مقابل يوم عمل في مزرعة كرمه" (٢٣١). وكان النبيذ والدواجن والخضروات والفواكه تنتج وتستهلك بشكل مباشر، خاصة الجوز الذي كان يستخرج منه زيت الطهو الأساسي.

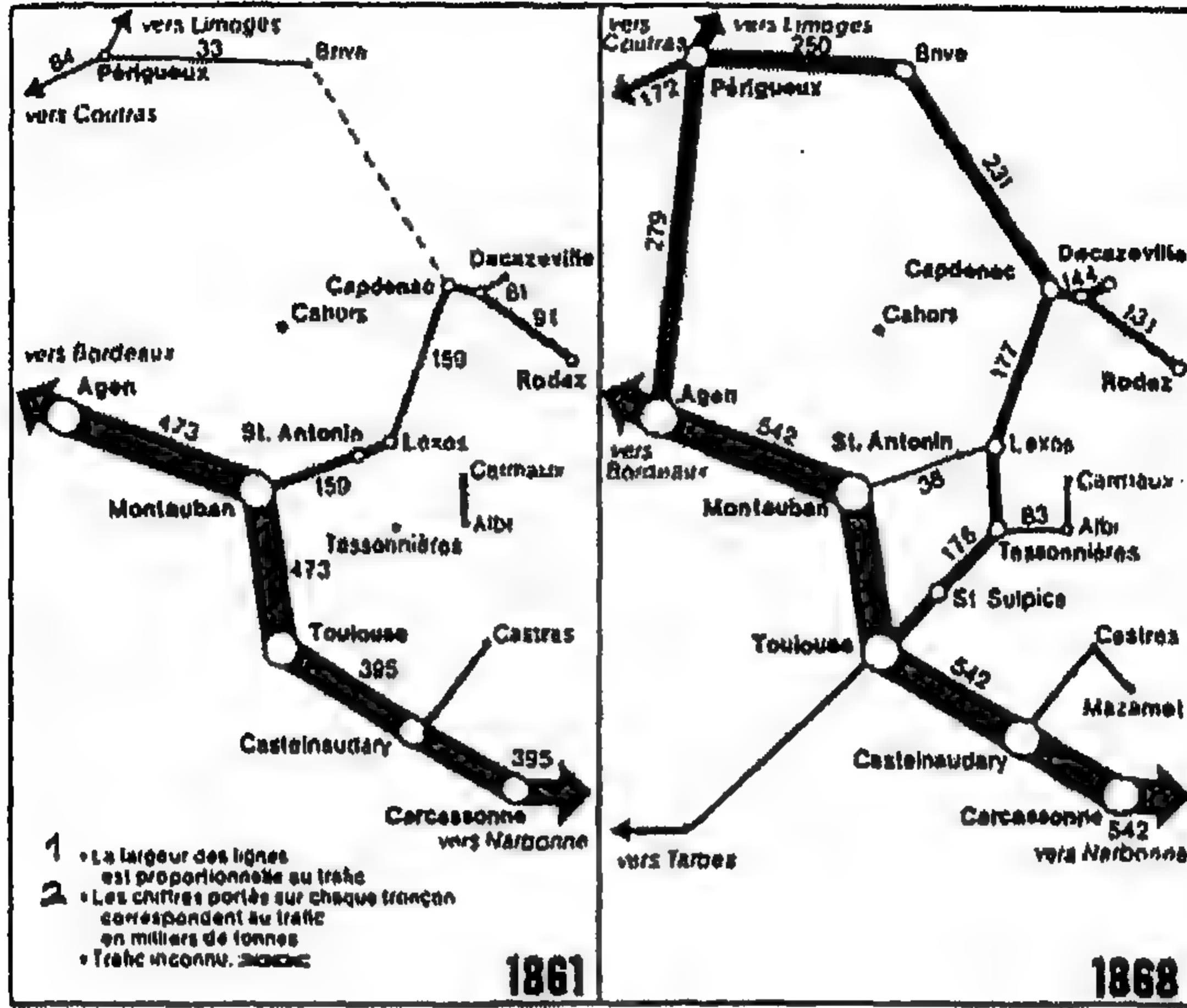
والحق إن المقايضة كانت الشكل اليومي الطبيعي للتبادل. ولم تكن النقود تُرى إلا نادراً وكانت تستخدم أساساً في المدخرات، "لحفظ القيمة". وخلافاً لما يبدو أنه كان القاعدة في أماكن أخرى، لم يكن يتم إخراجها إلا خلال الأزمات، كملاذ أخير، مثال ذلك عندما تجد أسرة كانت في العام الماضي تخبز خبزها بنفسها أن عليها، على أثر حصاد سيء، أن تشتري الخبز من الخباز. لقد كانت المدينة الصغيرة مثلاً ناجزاً للاكتفاء الذاتي النائم والاضطراري واللاواعي.

وكانت هناك اختراقات قليلة من جانب التجارة والصناعات الصغيرة. فالعجول

المرباة في سانت أنطونان أو أماكن مجاورة كانت مطلوبة في أسواقها الكبرى (١٣ سوقاً في السنة في عام ١٨٦٠) (٢٣٢)؛ وكان الناس يجيئون من على بعد أميال لشرائها، بل كانوا يجيئون من روديه أو مونتوبان. كما كان يجري تصدير جلود الحيوان، الخام أو المدبوغة. وكان يجري صنع بعض الأوراق، باستخدام معدات عتيقة، حيث إن المعامل المحلية لم تكن تحوز السلندرات الهولندية الحديثة؛ وكان هناك عدد قليل من معامل الغزل والنسيج. لكن جميع هذه النشاطات، والتي كانت ما تزال ذات طابع حرفي، كانت آخذة في الانحدار، حيث كانت تشكل تركة مهترئة لماض أكثر مجداً، عندما كانت المدينة مركزاً لتجارة الأقمشة وأعمال الصباغة والدباغة. وتظهر سانت أنطونان على سجلات المدن المرتبطة في القرن الثالث عشر بأسواق شامبانيا الكبرى.

وحول المدينة، وبشكل مبثر عبر الأرياف حيث كانت الطرق قليلة ومتباعدة أحدها عن الآخر وجد مربكة للمسافر بحيث إن "الأديرة" كانت على مدار قرون "تدق أجراسها كل يوم {كما كانت تفعل في المسيف الأوسط} لإرشاد المسافرين التائهين" (٢٣٣)، كانت هناك "آلاف البيوت وكثير من القرى الصغيرة والقرى والمدن التي كانت...، حتى في عام ١٨٢٠، ما تزال مسدودة أمام النقل بالعربات. إن مشهداً طبيعياً سرياً، يطل على الداخل، إنما يقع هنا، على بعد درينات من الكيلو مترات "من طريق سانت أنطونان، المرتبط هو نفسه ارتباطاً سيئاً بطريق النقل الرئيسي" (٢٣٤). وبعيداً عن أن يتم تحديثه، فإن هذا الريف في منتصف القرن التاسع عشر قد بدا أنه يغرق أعماق فاعمق في زراعة متعددة مكتفية ذاتياً، لأن الانحدار الصناعي للمدينة كان قد قتل إنتاج القنب ونباتات الصباغة، بما في ذلك الوسمة والنباتات المستخدمة في معالجة الجلود (٢٣٥).

ويتبع كتاب هارميل وهيلياس خطوة خطوة نتائج ظهور السكك الحديدية في هذه البيئة، في عام ١٨٥٨، وهو تاريخ مبكر إلى حد ما. لقد ظلت السكك الحديدية، إلى حد بعيد، "جسماً غريباً". وإذا كان خط مونتوبان - كابدناك هو أول خط يُمد في الإقليم، فقد كان الهدف من ذلك هو خدمة مدينتي أويان وديكازفيل المشغلتين بالصلب وبالفحم. وعندما جرى مد الخط، في عام ١٨٦٢، من كابدناك إلى بريف، مما أدى إلى إيجاد خط مباشر بين باريس وتولوز (التي لم تكن من قبل مرتبطة بالعاصمة إلا عبر وصلة عند بوردو)، كان ذلك ضربة حظ سعيد - وإن كان عابراً - بالنسبة لسانت أنطونان. ففي عام ١٨٦٨، جرى تعديل خط تولوز الجديد، وأصبح



١ - عرض الخط يتناسب مع حجم النقل

٢ - تمثل الأرقام النقل بآلاف الأطنان

في عام ١٨٦١، كانت مدينة سانت أنطونان على خط السكك الحديدية الذي سوف يؤدي في غضون عام إلى ربط تولوز بباريس، عبر بريف - لا - جايار. وفي عام ١٨٦٨، تفادها خط جديد.

المصدر:

C. Harmelle, G. Hélias, *Les piqués de l'aigle. Saint - Antonin et sa région (1850 - 1940). Revolution des transports et changement social*, 1932.

خط مونتوبان - ليكسوس خطأ فرعياً صغيراً (انظر الشكل ٣٨). وفقدت سانت أنطونان إمكانية نقل ثلاثة أرباع شحناتها. "إن نسمة الثورة الصناعية" التي كانت قد طافت بالمدينة الصغيرة، خاصة مع إدخال المحرك البخاري في عام ١٨٦٠ إلى معامل الورق والنسيج، قد تبخرت بسرعة. ولم تبق سوى الدباغة والحرف التي تخدم المزارعين بشكل مباشر - حرف صانعي العجلات والحدادين والسروجيين (٢٣٦). وسوف يواصل الاقتصاد شبه المكتفي ذاتياً الانحدار حتى نشوب الحرب في عام ١٩١٤. ويستتج كلود هارميل أن "أثر السكك الحديدية قد تكشف أنه على نقيض التوقعات التي كان قد أثارها، تقريباً (٢٣٧).

بل إن المرء لا يمكنه قول إنها قد فتحت بقية فرنسا أمام سكان المدن، أو أغرتهم بالمغامرة والسفر إلى خارج حدودها الضيقة. وعشية الحرب العالمية الأولى، كان سعر تذكرة "حتى بالدرجة الثالثة لمسافة قصيرة، ما يزال... ترفاً باهظاً بالنسبة لمعظم الناس". بل إنه في عام ١٨٧٦ كانت "خدمة العربات التي تجرها الخيول... تنافس بنجاح القطار المتجه إلى مونتوبان". لكن "وسيلة الانتقال العادية كانت بالنسبة للغالبية الساحقة هي السير على الأقدام"، حتى بالنسبة لرحلة مسافتها ٣٠ أو ٤٠ كيلو متراً (٢٣٨)!

لقد ظل انعدام الحركة، والاستقرار، والاكتفاء الذاتي هي حظ الشعب الفرنسي، على الأقل في الجزء الأعظم من البلد. وسوف يتأخر التداول على المستوى القومي تأخراً طويلاً من جراء ذلك. وحتى أيامنا تقريباً، استمر المجتمع الفلاحي القديم في العيش معتمداً على نفسه فقط. ويمكننا أن ننحي باللائمة في ذلك على قصور التداول وعلى جميع الأسباب الكامنة وراء هذا القصور.

III الصناعة والتصنيع

من المؤكد أن الصناعة والتصنيع يواجهاننا بمشكلات جديدة تماماً. ومع ذلك فإنها تذكرنا على نحو غريب بالمشكلات التي واجهناها فيما يتعلق بالتداول. وكما ميزنا نوعين من التداول، فإنه يبدو أن بالإمكان التمييز بين نوعين على الأقل من الصناعة: الصناعة الكبيرة، المرتبطة بالدرجة الأولى بالقدرة على التكيف وبالنجاح وبالمعجزات الاقتصادية وبالنمو وبالتخطيط المسبق وبالانتاج الواسع - باختصار، البنية الفوقية الصناعية؛ وصناعة صغيرة، مثلت لزمن طويل مجمل الانتاج في فرنسا، وانتشرت عبر مجمل البلد، وكانت أشبه بالوباء المتوطن، وبنية تحتية واسعة الانتشار، يجب أن نضيف إليها كتلة المشروعات القزمية، والتي تتألف من الحرفيين المستقلين في المدينة والريف.

لقد كانت الطبيعة المزدوجة للصناعة الفرنسية صارخة الواضوح. ويكتب بيير كاييه فيقول: "حتى نهاية عهد الامبراطورية الثانية على الأقل، كان الانتاج الصناعي (في فرنسا وأماكن أخرى) يمشي على قدمين مختلفتين" (٢٣٩). كما أبرز فرانسوا كارون تعبير "النمو المزدوج": وهذا النمو المزدوج، أو التنمية الترادفية، قد استمر حتى نحو عام ١٨٨٠ أو ١٩٠٠، بما يواجه المؤرخ بمشكلة غريبة.

وقد ذهب ج. ر. هكس، عالم الاقتصاد الشهير والحائز على جائزة نوبل في عام ١٩٧٢، إلى أن كلمة "الصناعة" يجب تخصيصها للصناعة الكبيرة - وكان على حق تماماً في أن يفعل ذلك. بل إنني سوف أحاول من وقت إلى آخر إتباع نصيحته. لكن دارس فرنسا لا يمكنه أن ينحني جانباً بالكامل تلك الازدواجية التي تطلبت وقتاً طويلاً لحلها، إن كان بالإمكان حلها أصلاً. (وأنا أميل إلى الشك في هذه الإمكانية بالنظر إلى ما يجري اليوم تحت سمعنا وبصرنا). فهل "الانقسام" و"التعارض" و"التعايش" و"التكامل" مصطلحات من المحتم، بل من الضروري، استخدامها عند الحديث عن فرنسا؟

كلمة "الصناعة"

إن كلمة **Industrie** {الصناعة} (من الكلمتين اللاتينيتين **indo**، في داخل،

وstruerre، يبنى)، قد حافظت لزمن طويل على معناها الأصلي: "المهارة في أداء الأشياء، الابتكار، القدرة المعرفية على عمل الأشياء"، وبتوسيع المعنى: "الحرفة" بمعنى "الحرفة الماهرة". ولم تكتسب كلمة "الصناعة" معناها الحديث إلا في القرن الثامن عشر، ربما في زمن لو (٢٤٠). إلا أنه قبل أن تصبح راسخة، كان على كلمة "الصناعة" (industrie) أن تحل محل المصطلحات القديمة: arts et métiers أو arts et manufactures، والتي أبدت مقاومة شرسة. فهي ما تزال تحيا إلى اليوم في أسماء بعض المؤسسات مثل الـ Conservatoire des Arts et Métiers، الذي تأسس في عام ١٧٩٩ والـ Ecole Central des Arts et Manufacture، التي تأسست في عام ١٨٢٩. وفي القرن التاسع عشر، فإن كل département سوف تكون لها الـ Chambre consultative des Arts et Manufacture الخاصة بها.

وحتى تزداد الأمور تعقيداً، فإن كلمة "الصناعة" قد مالت في القرن التاسع عشر إلى أن تعني كل إنتاج، أياً كان شكله أو حجمه أو طابعه المحدد. ويشير ماتيو دو دومبال مثلاً في عام ١٨٣٥ إلى "الصناعة الزراعية" و"صناعة زراعة الكرم من أجل صنع النبيذ" و"الصناعة التجارية" و"الصناعة المنزلية" وإلى العلاقات بين مختلف هذه الصناعات (٢٤١). أمّا جورج دوشين، صديق برودون، فقد رأى أن "جميع الصناعات تتماس وتتغلغل وتتداخل فيما بينها في تضامن حميم" (٢٤٢). وفي المراسلات الرسمية في عام ١٨٥٣، يمكننا أن نقرأ: "إن سكان [الانجدوك] الذين استوعبهم موسم بذر البذور وحصاد الزراعة، لا يولون غير انتباه طفيف إلى أي شيء لا يتعلق بهذا الفرع من فروع الصناعة". وقبل ذلك بثلاث سنوات، كان مسئولو غرفة التجارة في مورليكس (فينستير) يقولون: "في حين أن وضعنا التجاري والصناعي يهمل الكثير مما هو مرغوب فيه، إلا أننا يجب أن نعترف بحدوث تحسن، وبأن هذا التحسن سوف يكون أكثر وضوحاً إذا تمكنت الصناعة الرئيسية بين صناعاتنا، أي الزراعة، من أن توفر بشكل أسهل وبأسعار أقل كارثية، جانباً من منتجاتها، خاصة نباتات الحبوب" (٢٤٣). وفي عام ١٨٥٧، تعلق مراسلات رسمية أخرى بتشجيع "ازدهار الصناعة الزراعية إلى جانب ازدهار صناعة المصنوعات" في département الايرو (٢٤٤).

وهكذا فإن كان جان - باتيست ساي يشير هو الآخر إلى "الصناعة التجارية" و"صناعة المصنوعات" و"الصناعة الزراعية"، فإنه لم يكن يفعل سوى استخدام اللغة

التي كان الآخرون كلهم يستخدمونها(٢٤٥). ولا غرابة البتة إذاً في أنه حتى جول ميلين، وزير الزراعة في أعوام ١٨٨٣ - ١٨٨٥، وهو بالإضافة إلى ذلك أحد أرباب صناعة النسيج في الفوج، كان ما يزال يتحدث عن الزراعة بوصفها "صناعتنا القائدة"(٢٤٦).

وعلى أية حال، ما هو الذي يصدد إلى هذا الحد في وصف الزراعة أو النقل أو التجارة بأنها صناعات أو "حرف"؟ إن ورشة الحرفي هي موقع صناعي، وكذلك بيت الفلاح، حيث إنه يسهم في وظائف الإنتاج، ويتسع ليس فقط للحصاد وإنما أيضاً للأدوات الزراعية، ولسقيفة الأبقار وللزرائب ولحظيرة الأغنام، كما تسكن فيه الأسرة؛ والمحراث هو على أية حال آلة، والخيول أو الثيران التي تجره هي محرك. والمجاريف والمعاول لها الحق نفسه في أن تعتبر أدوات شأنها في ذلك شأن أدوات الحرفي. ويشدد ماستيمو أوجيللو على أنه، نحو عام ١٨٣٠، كانت الصناعة تُصور في فرنسا بوضوح على أنها "مجموع كل النشاطات الموجهة نحو إنتاج الثروة والخدمات". وكان من رأي جان - باتيست ساي مثلاً أن "جميع ممتلكاتنا المادية هي نتاج الصناعة، ومن ثم فإنها تشجعنا على النظر إلى الصناعة بأوسع معنى للمصطلح - أي النشاط البشري منظوراً إليه من زاوية كافة استخداماته المفيدة - بوصفها الشغل الشاغل للمجتمع"(٢٤٧).

والالتباس والاستخدام الواسع لكلمة "الصناعة" لا يقتصران على فرنسا، حيث إن ريكاردو (١٧٧٢ - ١٨٢٢) في كتابه مبادئ الاقتصاد السياسي قد لاحظ أن آدم سميث وجميع الكتاب الإنجليز التاليين له قد استخدموا كلمتي العمل والصناعة كترادفين(٢٤٨). وقد احتج جان - باتيست ساي على هذا الاستخدام، بينما خصص هو نفسه كلمة "الصناعة" للإشارة إلى "العمل المنتج"، وهو العمل الذي يتطلب تدخل الذكاء البشري(٢٤٩).

ومن ثم ربما جاز لنا أن نتفهم حيرة إحصائي نزيه كان يتعامل في عام ١٨٤٩ مع الأرقام الخاصة بـ **département** السون - إيه - لوار(٢٥٠). فالاستبيان الذي ورعته الإدارة كان يتطلب منه تصنيف عدد العمال في الـ **département** وفق فئات مقرر سلفاً، ولكن دون أن يوضح [هذا الاستبيان] "المقصود بالصناعة وبالتخصص الصناعي وبصناعة الزراعة وبصناعة العمل الزراعي".

كما يمكننا أن نرى لماذا يتحدث المؤرخون غائبني الوعي تماماً عن الثورة

"الصناعية" في القرن الحادي عشر والثاني عشر والثالث عشر، أو حتى عن "الصناعة" النيوليتية أو الباليوليتية. فعمل ذلك يعني الاعتراف بأن البشرية والصناعة قد ظهرت في وقت واحد من الناحية العملية، بمجرد صنع الأدوات الأولى بأيدي بشرية: لقد كانت الحجارة المستخدمة في إطلاق الشرر هي الأدوات الأولى، وهو ما ينطبق، بالأحرى، على العصي المستخدمة في الحفر وعلى المطارق والسكاكين والمقصات والمجاريف والمعاول والمعارق والمناشير. وكذلك الحال بالنسبة لـ "محركات الطاقة البشرية" الأولى: الرافعة اليدوية، المقبض اليدوي، العجلة التي تحركها القدم، البكرة، ناهيك عن محركات الطاقة الحيوانية.

وفي النهاية، لم تتخلص كلمة "الصناعة" من هذه الوفرة من المعاني والاستخدامات - وليس بالكامل - إلا بعد ما نسميه الآن بالثورة الصناعية، وهي الثورة التي بدأت في إنجلترا في القرن الثامن عشر وأخذت تمس كل حيواننا منذ ذلك الحين. ولم تكن الثورة الصناعية المتمثلة في الطواحين العاملة بالطاقة المائية بين القرنين الحادي عشر والثالث عشر غير مجرد طبعة أولى، وهي طبعة دامت لسوقت طويل بلا جدال، لكنها لم تتغير ولم تتطور بأي شكل من الأشكال. أما الثورة الصناعية في القرن التاسع عشر فهي تتميز ببساطة بأنها قد أدت إلى ثورات أخرى، أطالت أمد ونشطت إحداها الأخرى. وفي مقال كُتب في عام ١٩٧٨، ذهبت ماريا رافايلا كاروسيللي إلى أنه قد حدثت ثورة صناعية "ثانية" في ثمانينيات القرن التاسع عشر (٢٥١). ولكن ألم تكن هذه بالأدق الثورة الثالثة لا الثانية؟ ويمكن وصف عصر الطاقة الذرية منذ عام ١٩٤٥ بأنه الثورة الرابعة، في حين أن المزيج الواسع من تكنولوجيا الحاسبات الالكترونية والروبوتات والذي بدأ في السبعينيات سوف يكون الثورة الخامسة. أم أنه قد يتعين علينا الاكتفاء بالقول بأن الثورة الصناعية تجري حولنا باستمرار وأنها لم تتوقف قط، كما أتصور ذلك أحياناً بإعجاب، وإن لم يكن بسرور دائماً.

وتحت تأثير هذا كله، على أية حال، صعدت كلمة "الصناعة" إلى الأعالي، وتجردت من مختلف معانيها التقليدية واكتسبت معنى واحداً مهيماً. فعندما نقول "الصناعة" اليوم، فإننا نشير بشكل ثابت إلى الصناعة الكبيرة.

ولا أكاد أجدني بحاجة إلى أن أضيف أن كلمة "الصناعي" التي من المرجح أنها قد ظهرت لأول مرة في عام ١٧٧٠ بقلم الأب جالياني، لم تأخذ معناها الذي يشير إلى "رئيس مؤسسة صناعية" إلا فيما بعد، ربما في عام ١٨٢٣، عندما كتب سان سيمون

عن التصنيع والنزعة الصناعية كمنظومة اقتصادية كاملة (٢٥٢). والواقع أن توضيح مفرداتنا توضيحاً شاملاً من شأنه أن يتطلب منا تفسير بعض الكلمات الأساسية الأخرى: المصنع، رب الصناعة، العمال، الأجور، البروليتاريا. ولا بد أن نجد تحولات مماثلة للمعاني هنا أيضاً. والحال أن الكلمات بحد ذاتها لا تخلق التاريخ. لكنها توضح الاتجاه الذي يتحرك فيه.

نحو لغة علمية

بدلاً من هذه الكلمات الحية، العضوية، التي يصعب تماماً تثبيتها، سوف يكون من الأفضل دون شك إعداد معجم بالمصطلحات غير الملتبسة: ووصف مثل هذا المعجم بأنه معجم لغة علمية سوف يكون زعماً جسوراً لكنه ليس عديم المشروعية. وهذه الخدمة التي لا تقدر بثمن إنما يقدمها هذه المرة كتاب صغير أصبح الآن منسياً، هو كتاب أوبير بورجان الصناعة والسوق (٢٥٣). ففي هذا البحث، يذهب بورجان إلى أنه في كل مشهد طبيعي صناعي مرصود، يمكن للمرء أن يميز، اليوم كما في الماضي، بين ثلاثة أنواع من المشاريع، التي يمكن تعريفها استناداً إلى حجمها وموقعها:

١ - الورشة العائلية (*L'atelier Familial*)، حيث يعمل الحرفي بمفرده أو مع واحد أو اثنين من العمال المياومين، كما يعمل مع أسرته عادةً؛ وفي جميع الحالات تقريباً، فإن هذه الجماعة الصغيرة لا يمكنها أن تحيا إلا بتعبئة مجمل مواردها يومياً. وكلمة *atelier* نفسها، المشتقة من كلمة *astelle* الفرنسية القديمة، والتي تشير إلى رقاقة من الخشب، كانت تعني في الأصل دكان النجار. وقد أصبحت تعني أية ورشة، حيث أخذت تستعمل دون تمييز في الإشارة إلى دكان الحداد، وإلى الدور الأرضي الذي يعمل فيه النساج بنوله وإلى دكان الإسكافي، وهلم جراً، وفي جميع الحالات إلى وحدة إنتاج أولية لا تقبل تجزئة إلى ما هو أدنى منها عبر تقسيم العمل. وفي حين أنه في مدينة قد تكون هذه الورش متصلة فيما بينها عن طريق الطوائف أو الروابط الحرفية، أو قد تجتمع في شوارع بعينها، فإنها تحتفظ مع ذلك بمحال منفصلة كما تحتفظ باستقلال كل منها.

٢ - الفابريكات الصناعية الموزعة (*Fabriques disséminées*)، والتي تتألف من سلاسل من الوحدات الأولية، الورش الموزعة، والتي يسيطر على عملها وإنتاجها "تاجر - رب صناعة". والأخير هو همزة الوصل بينها، حيث إنه يقدم المواد الخام

ويدفع جزءاً من الأجر مقدماً، ويجمع المنتجات النهائية أو شبه النهائية (حيث يقوم في الحالة الأخيرة بتولي استكمالها بنفسه). وهو، بوجه خاص، يسيطر على المبيعات والتوزيع. وهناك أمثلة لا حصر لها على هذا الترتيب. والحالة الكلاسيكية هي حالة صناعة منسوجات الصوف في فلورنسا في القرن الرابع عشر: إن الغسل والتمشيط والغزل والنسج كانت موزعة في مختلف أرجاء المدينة وعبر ريف توسكانيا، على منطقة مداها نحو ٦٠ كيلو متراً حول فلورنسا. وجميع هذه النشاطات كانت تحت سيطرة تجار الـ **Arte della lana** (٢٥٤). وانتشار صناعة الأقمشة الكتانية حول لافال، والذي أشرنا إليه في المجلد الأول، هو مثال آخر (٢٥٥). فهناك، كما في فلورنسا، ألقى الاستثمار الرأسمالي شبكه على ورش المدينة والريف على حد سواء.

والواقع أن توسع الصناعة الريفية الضخم هو الذي حفز الصعود السريع والواسع للفابريكات الصناعية الموزعة عبر مختلف أرجاء أوروبا في القرن الثامن عشر. فالرأسمالية التجارية، التي جرى إحباطها في المدن، حيث كان بوسع العمل الدفاع عن نفسه والاستفادة من كل من الأجور المرتفعة نسبياً وتضامن طوائف الحرف، قد وجدت تعويضاً في أعمال الريف. وكان الحرفي الريفي من جهته أكثر حرية، أي أقل عرضة للرقابة في الريف مما في المدينة، وكانت تكاليف المعيشة أقل.

وكان المؤرخون الألمان أول من ميز وسمى هذا النظام: لقد سموه بالـ **Verlagssystem**، حيث التاجر الذي يسيطر على العملية هو الـ **Verleger**.

والحال أن التعبير الألماني، والذي تصعب ترجمته إلى الفرنسية أو الإيطالية أو الإسبانية، قد أصبح من مفردات التاريخ الدولية، يا إلهي، فليبق هناك! أمّا الإنجليز فإنهم يستخدمون للتعبير عن الشيء نفسه مصطلح الـ **out put system**، والذي يمكن أن نجد أيضاً صعوبة في ترجمته. ويمكنكم أن تقولوا الصناعة المنزلية، فهذا مصطلح يؤكد بشكل صحيح على الطابع المنزلي للنشاط. لأن الحرفي كان يعمل في منزله، حرفياً في بيته الريفي الصغير. وبالإضافة إلى ذلك ففي الريف (بل وفي المدينة) "قد يكون حرفياً وفلاحاً، حيث يشارك في الحصاد أو في قطف العنب، وغالباً ما يملك حقلاً أو بستاناً أو مزرعة كرم خاصة به". وفي القرن السادس عشر، كان ناسج الصوف الفلورنسي يترك نوله في وقت جني العنب وكان عامل المناجم في ليج يترك المنجم في أغسطس/ آب لكي يجمع الحبوب. و"في القرن التاسع عشر، كان النساجون المنزليون في بيكاردي وكامبريزيس يجمعون البنجر من مايو/ أيار إلى سبتمبر/ أيلول، في حين

أن النساجين المنزليين في المين كانوا يعملون في مجال الحصاد حتى نحو عام ١٨٦٠" (٢٥٦). إلا أنه حتى ثلاثين سنة خلت، كان من المألوف في الفوج "العمل في Boussac {مصنع منسوجات} خلال النهار، والاضطلاع بالعمل في مجال الألبان في الصباح أولاً ثم في الليل ثانياً" (٢٥٧).

ولا شك أن هذا النظام نفسه كان موجوداً في كل أوروبا، في بوهيميا وسيليزيا، أو في كاستيل حول سيجوفيا، أو في فرنسا كلها. وإذا شئنا تصويره عبر مثال واحد، فليس هناك من مثال أبلغ من صناعة الدانتيل في القرن السابع عشر في ذلك الإقليم المعروف على نحو مشوش إلى حد ما بالـ "pays de France"، والذي يمتد من باريس شمالاً إلى سانلي أو شانتى ومن غابة ايرمونينفيل في الشرق إلى غابتي ايل - آدم ومونمورينسي في الغرب. وكانت القرى الأكثر تخصصاً في صناعة الدانتيل هي فيلييه - لو - بل وسارسيل وإيكون ومينيل - أوبري وفونتنيه - آن - فرانس. وكان صانعو الدانتيل، رجالاً ونساءً، فلاحين، وكانوا ينجزون التعامل مع الخيوط في المنازل. وكان التجار المسافرون على ظهور الخيول، وهم ريفيون هم أنفسهم، يوزعون المادة الخام، الخيوط الذهبية والفضية، الكتان والحريز، ويجمعون المنتج النهائي فيما بعد. وكانوا، على ظهور الخيول أيضاً، يذهبون إلى باريس لتسليم المنتجات إلى التجار المتعاقدين معهم في شارع سان - ديني. وغالباً ما كان هؤلاء الآخرون هم الذين يقدمون الخيوط في الأصل، وكانوا يرتبون مبيعات الدانتيل لهولنده وألمانيا (هامبورج خاصة) وإسبانيا و"الهند" (٢٥٨). ومن ثم فقد كانت هناك مركزة تجارية ومالية، دون أن يكون هناك تركيز للعمل. وفي نهاية القرن، عندما أصبحت قبضة باريس المركزية أقوى، سوف نجد أن الشركة الفرنسية لصنع الدانتيل، التي كانت قد حصلت على امتياز من الدولة، قد شغلت لحسابها ٢٠,٠٠٠ امرأة كصانعات للدانتيل، إلا أنهن كن موزعات على ٥٢ مكاناً مختلفاً.

٣ - الفئة الأخيرة التي يمكن رصدها هي المشروع وحيد الموقع (L'entreprise compacte)، والذي يحشد كل شيء تحت سقف واحد، سواء كان مانيفاكتورية أم مصنعاً.

وفي هذه الفئة الأخيرة، فإن السمة الجديدة إنما تكمن تحديداً في هذا التركيز للعمل (٢٦٠)؛ لكنه سوف يتطلب وقتاً طويلاً حتى يصبح القاعدة، مع ما ترتب عليه من جميع الانقلابات والضغط والقيود. وسوف تتمثل النتيجة النهائية في التركيز في مكان

واحد لورشي لجميع عمليات العمل والحرف المختلفة: بعبارة أخرى، كان هذا تغييراً في الحجم والنطاق. إن مصانع جونيون للمعادن، والتي ما تزال خطة موقعها الأصلي موجودة في الأرشيفات القومية، إنما تعد مثلاً جيداً: لقد جمعت هذه المصانع بين أفران الصهر والمسابك والمطارق البخارية (قبل أيام المطارق السقاطة) ومعامل التكرير والمصاهر ومعامل الأسلاك ومعامل الألواح المعدنية وهلم جرا (٢٦١). وهذه الورش، المبنية الواحدة إلى جوار الأخرى، سوف تتوسع فيما بعد، وسوف يتم أحياناً جمعها تحت سقف واحد، وتقسيمها أحياناً أخرى كما في كروزو (٢٦٢) وجونيون وهايانج (٢٦٣) أو نيدربرون (٢٦٤) - لكنها كانت دائماً متصلة فيما بينها ومبنية بشكل يحقق التقارب بينها.

احتياجات وتحفظات

١ - من المهم ألا نتصور أن مرحلة من المراحل كانت تتبع بشكل حتمي مرحلة أخرى، أي أنه كان هناك نوع من التقدم المنطقي من الورشة المنفردة إلى الصناعة الموزعة إلى الصناعة ذات الموقع الواحد. فالصناعة ليست عالماً قائماً بذاته له منطقة الخاص، بل هي مجرد نشاط واحد داخل السياق الاقتصادي المحيط به. ولكي تغير الصناعة سرعتها وتبدل شكلها، لابد من أن يتوافر أولاً تقدم في الاقتصاد العام، ثم يتعين على الطلب الجديد أن يؤدي إلى خلق سوق منتظمة، أو يتعين ابتكار وتحسين تكنولوجيا جديدة. وهكذا فإن المانيفاكتورات التي أقامها في البداية هنري الرابع ثم كولبير فيما بعد لم تزدهر قط بالفعل - فيما عدا استثناءات قليلة تؤكد القاعدة - وذلك لأن السوق في تلك الأيام لم تكن قد طورت الطاقة التي يعتبر التقدم الصناعي مستحيلاً في غيابها.

٢ - في غياب تقدم منتظم من مرحلة إلى أخرى، كان التعايش هو القاعدة. إن الصناعة الكبيرة والمتوسطة والصغيرة كان عليها أن تتعايش معاً. وبالرغم من أن من الوارد أنها قد تنازعت فيما بينها أحياناً - كما حدث عندما نجحت أفران الكوك العالية في القرن التاسع عشر في طرد الأفران التي كانت ما تزال تستخدم الفحم النباتي - فقد كان بالإمكان أيضاً أن تتبادل الصناعات الكبيرة والصغيرة المساعدة. وفي الماضي، كان هذا واضحاً تماماً. بل إنه ما يزال واضحاً اليوم، لأنه حول المؤسسات الصناعية الكبيرة أو حتى متعددة الجنسيات يعمل متعهدون أصغر يعتمدون على المؤسسات الكبيرة. وقد

تكون هناك أسباب كثيرة لذلك: ثقل الهيراركية، السفوائد التي يمكن جنيها من التباينات في أسعار التجزئة، الأجور أو الانتاجية.

٣ - وأخيراً، إذا ما أخذنا المنظور التاريخي، فإن فئة أوبير بورجان الأولى لم تكن من ناحية الترتيب الزمني المرحلة الأولى تماماً للصناعة. فالحرفي المنفرد لم يكن في الأصل عاملاً مستقراً، مقيماً في ورشته - منزله، بل كان عاملاً مترحلاً، ينتقل من مكان إلى آخر، وكان مستعداً أو مضطراً دائماً إلى الحركة باستمرار. وفي الصين والهند في القرن العشرين، ما يزال هناك حرفيون مترحلون ينتقلون من قرية إلى أخرى ومن مدينة إلى أخرى (٢٦٦). ولذا فإن المرء لا يستغرب كثيراً عندما يجد كاتب أخبار من عهد فرانسوا الأول يصف الأعمال المعدنية في وادي الجيه، وهو إقليم "كثيراً ما يتردد عليه بعض أنواع الحدادين الأجانب الفقراء، الذين لا يبقون في مكان واحد، بل يجيئون ويرحلون كالطيور المهاجرة" (٢٦٧). (إن صورة الطيور المهاجرة صورة جميلة لكنها غير دقيقة: فالطيور المهاجرة تعود دائماً من عين الطرق التي جاءت منها، في حين أن هؤلاء الحدادين كانوا ينتقلون على غير هدى).

وقد استمر اتجاه الترحال هذا. وفي القرن الثامن عشر، بالرغم من التوسع العام للصناعات، يوافق جميع المراقبين على أن عالم الحرفيين والعمال كان غير مستقر. ويقول أحد المعلقين: "إنهم جماعة متنقلة وهشة" (٢٦٨)، لا تبقى في مكان واحد. ويقول معلق آخر: "إنهم مهاجرون بلا شك" (٢٦٩). ويقول معلق ثالث إن من المستحيل "الاعتماد على ثبات حرفيين... بمثل اعتمادنا على ثبات حقولنا" (٢٧٠). ويقول جان جاك روسو: "إذا ما أهان أي إنسان حرفياً، فإنه يحزم حقائبه بسرعة ويرحل آخذاً حرفته معه" (٢٧١).

وفي الماضي القريب تماماً على أية حال، كانت القرى الفرنسية تستقبل زيارات ليس فقط من الباعة الجائلين المسافرين وإنما أيضاً من الحرفيين المرتحلين وفق النموذج الصيني، والذين كانوا يؤجرون مهاراتهم لكل من هو على استعداد لدفع مقابل لها. وقد يكون بين هؤلاء السمكري أو الحرفي الذي يسن السكاكين أو العامل الذي يتولى تنظيف المداخن أو العمال الذين يجري استئجارهم لأداء عمل معين ويحصلون من صاحب البيت على غذاء وإقامة خلال مدة العمل، كما هي الحال مع النجارين وصناع البراميل والبنائين وقاطعي الحجارة وحافري الأخاديد والخياطين ومقششي الكراسي - وسوف أعفيكم من ذكر الباقين، لأنني أنقل عن قائمة لا نهاية لها تشير إلى

وفي département الميز، حيث كانت القرى مكتظة بالسكان في القرن التاسع عشر، اعتاد العمال المهاجرون السفر من ثمانية إلى عشرة أشهر في السنة "سالكين الطرق عينها". وتذكر إحصاءات ترجع إلى عام ١٨٥١ انتقال العمال الذين يتولون سن السكاكين مع حجارة السن التي تخصصهم من روبيت - أو - تونان (حيث كان هناك أربعون منهم) وكونديه - آن - باروا (٧٨) ويرابان - لو روا وروبيت - ديفان - سان - ميهيل. كما تذكر الإحصاءات النحاسين، الذين كان كثيرون منهم يجيئون من بواليو - آن - أرجون ورايكور وسوم؛ والإسكافيين الذين كانوا يغادرون قريتي ليفونكور وبراندفيل لكي يمارسوا حرفتهم في فرانش كونتيه وباريس أو حتى بلجيكا؛ وجادلي الأماليد الذين كانوا ينتقلون من مزرعة إلى أخرى عارضين إصلاح الغرايل (٢٧٣). وفي العصر الوسيط، اعتاد سباكو الأجراس السفر من اللورين إلى إسبانيا وإلى جميع أجزاء فرنسا. "وكان بعضهم في رومان عندما أعدمت جان دارك وقد أدلوا بشهادتهم في جلسات رد الاعتبار إلى مواطنتهم" (٢٧٤).

وقد وصف أندريه شامسون كيف اعتاد العمال الأذكياء، في أماكن أخرى، التنقل داخل دائرة أصغر، بين تلال ووديان الجار، نحو عام ١٩٠٠، وهم "عمال... كان يتم استئجارهم ربما ليوم أو حتى لبضع ساعات"، ولكنهم لم يكونوا يشكون البتة من عدم وجود عمل. "لقد كانوا عمالاً قادرين على التعامل مع جميع الحرف في أسبوع واحد، حيث كانوا يقومون بالبناء ويقطع الأخشاب ويحفر الآبار لا فرق" (٢٧٥).

وهؤلاء المهاجرون، الذين يؤجرون عملهم بشكل عشوائي هنا وهناك، بسبب غياب ما يمكن اليوم تسميته بالعمالة المتصلة، إنما يشيرون إلى الأصول البعيدة جداً لـ "الماضي قبل الصناعي". أما العمل الحرفي في مكان ثابت، حيثما كان موجوداً، فإنه يشير إلى بلوغ مرحلة معينة في التطور. والحال أن الأقاليم البعيدة عن الطرق الرئيسية - كجبال الألب الشمالية، وبالتأكيد جبال الألب العالية في عهد النظام القديم، والتي كان محكوماً عليها باكتفاء ذاتي يتطلب كدحاً وإن لم يكن تاماً، كان عليها أن تكتفي بالمهارات الحرفية الأولية الموجودة في القرى (٢٧٦). إلا أن هذا الترتيب نفسه، بالرغم من أنه يبدو متواضعاً، كان إنجازاً بالفعل، وعلامة تنظيم سواء في هذا الإقليم أو في أي إقليم متخلف آخر. وربما توجب علينا أن نعتبر بدايات العمل الحرفي في بعض المدن في القرنين الحادي عشر والثاني عشر عنصراً حاسماً في مولد أوروبا، وطريقاً نحو حداثتها.

الفابريكات الموزعة

بالرغم من اسمها، كانت الصناعة الموزعة في الواقع عبارة عن شكل بدائي للتركيز وللتجميع - بما يعد انعكاساً مبكراً لمتطلبات الرأسمالية الصناعية، بينما يساعد في الوقت نفسه على استخدام "فارق الجهد" الملحوظ بين المدينة والريف، والذي كان هناك إغراء في الاستفادة منه.

والحال أن هذا الجمع بين المدينة والريف، والذي كان قد بدأ منذ القرن الخامس عشر على الأقل، قد أصبح أوسع انتشاراً في القرنين السادس عشر والسابع عشر وخاصة القرن الثامن عشر. وفي الريف المحيط بلافال في القرن الثامن عشر، كان أكثر من ٥,٠٠٠ إنسان منخرطين في صناعة الكتان. وكان النموذج ممثلاً في شوليه، التي كانت تقاسم صناعة منسوجاتها في عام ١٧٩٠ مع ٧٧ أبرشية تابعة. أما إقليم سان كيتان فقد وفر عملاً لـ ١٥٠,٠٠٠ نسمة، "من مواقع تقصير الأقمشة في سانلي إلى الحدود الهولندية" (٢٧٧). وكانت فوارون في الدوفينييه مدينة صغيرة ذات نشاط صناعي مفرط: ففي المنطقة المحيطة، كان هناك، في عام ١٧٣٠، ٤,٩١٥ من ناسجي القنب والفلاحين أو الحرفيين الذين يغزلون وينسجون لحساب أرباب الصناعة في فوارون - سلالة دونانت مثلاً الذين سرعان ما سوف ينضم إليهم كبار تجار جرينوبل، كعائلة بيريه (٢٧٨). والواقع أن صناعة المنسوجات الصوفية عبر كل أرجاء فرنسا، وصناعة الحرير في ليون وصناعة الدانتيل في الايل دو فرانس كانت منظمة كلها بشكل أساسي وفق القواعد نفسها.

ويتمثل مثال جيد للنظام في صناعة القفارات في جرينوبل: فهذه الصناعة القائمة منذ زمن بعيد في المدينة، قد أخذت تمتد إلى الريف في أواخر القرن الثامن عشر. وبحلول عام ١٧٨٧، كانت تتألف مما لا يقل عن ٦٤ معلماً من صناع القفارات و ٣٠٠ من القاطعين و ٨٠ من المجهزين و ٣٠ من القائمين على صوغ المنتج النهائي و ١٠ من الصباغين، يساعدهم ٢٢٠ عاملاً و ٥,٥٦٠ من الخياطات أو المطررات - وهو ما يصل بالعدد الإجمالي إلى ٦,٢٦٤ إنساناً. والحال أن وحدة العمل الأساسية، وهي الورشة، غالباً ما كانت تتألف مما لا يزيد عن "غرفة كبيرة نسبياً كان يوجد فيها [إلى جانب المعلم] عدد من العمال الدائمين، يصل إلى ١٠ أو ٢٠ في مواقع العمل الأكبر، لكنه لا يزيد غالباً عن ٤ أو ٥". أما الآخرون كلهم فقد كانوا يعملون في بيوتهم لحساب المعلمين صناع القفارات. وكانت المؤسسات

التجارية تقدم جميع الجلود للورش، في حين أن المتعاقدين باسم التجار كانوا يشترون المنتج النهائي ويتولون أمور المبيعات (٢٧٩). ومرة أخرى، كان المال - رأس المال - هو العنصر الحاسم. وبما أن رأس المال كان يملك القدرة على تحديد الأسعار، فقد اخترق وشوّه نظام الطوائف القديم: لقد أصبح المعلم صانع القفازات مجرد مستخدم؛ والفارق الوحيد هو أنه بدوره كان يستخدم عدداً من العمال، يحصلون على أجور مثله.

وقد عملت صناعة الأوشحة في سانت ايتيان بموجب قواعد مماثلة. وكان المعلمون صناع الأوشحة ينقسمون إلى فئتين: فقد فضل الأقل مغامرة مجرد "الاضطلاع بالعمل وتجنب المجازفات الكبيرة"؛ بينما انتقل آخرون إلى الجانب التجاري للاستثمار، وهجروا هم أنفسهم حرفة النسيج. وكانت الوحدة الأساسية ما تزال ممثلة في الورشة، وهي في هذه الحالة جيدة الإنارة "عن طريق نوافذ كبيرة" كانت على أية حال توصدُ بإحكام لأطول وقت ممكن، تجنباً لإفساد التراب القادم من الخارج للحرير". لقد كانت حرفة غير مريحة وصعبة، وفي المناخ المقفل كانت المشكلات تتخذ مقاييس ضخمة. وقد امتد صنع الأوشحة إلى ما وراء مشارف سانت ايتيان (التي كانت ما تزال مدينة صغيرة في تلك الأيام) حتى الجاري والفوريز والفيليه، وكانت تستخدم في عام ١٧٨٦ إجمالي ٢٦,٥٠٠ إنسان، مبعثرين على عدد ضخم من الورش (٢٨٠). وفي سيدان، كان ناسجو الأقمشة موزعين بين المدينة والريف: إن ٢٥ من تجار الجملة قد استخدموا ١٠,٠٠٠ إنسان مبعثرين على مدى ٢٥ كيلو متراً حول المدينة (٢٨١). وتبين خريطة كاسيني لماراميه وريفها كيف أنه، بحلول عام ١٧٨٩، كانت الصناعة قد امتدت إلى الخارج من هذه المدينة الصغيرة التي كانت آخذة في التوسع منذ أواخر القرن السابع عشر.

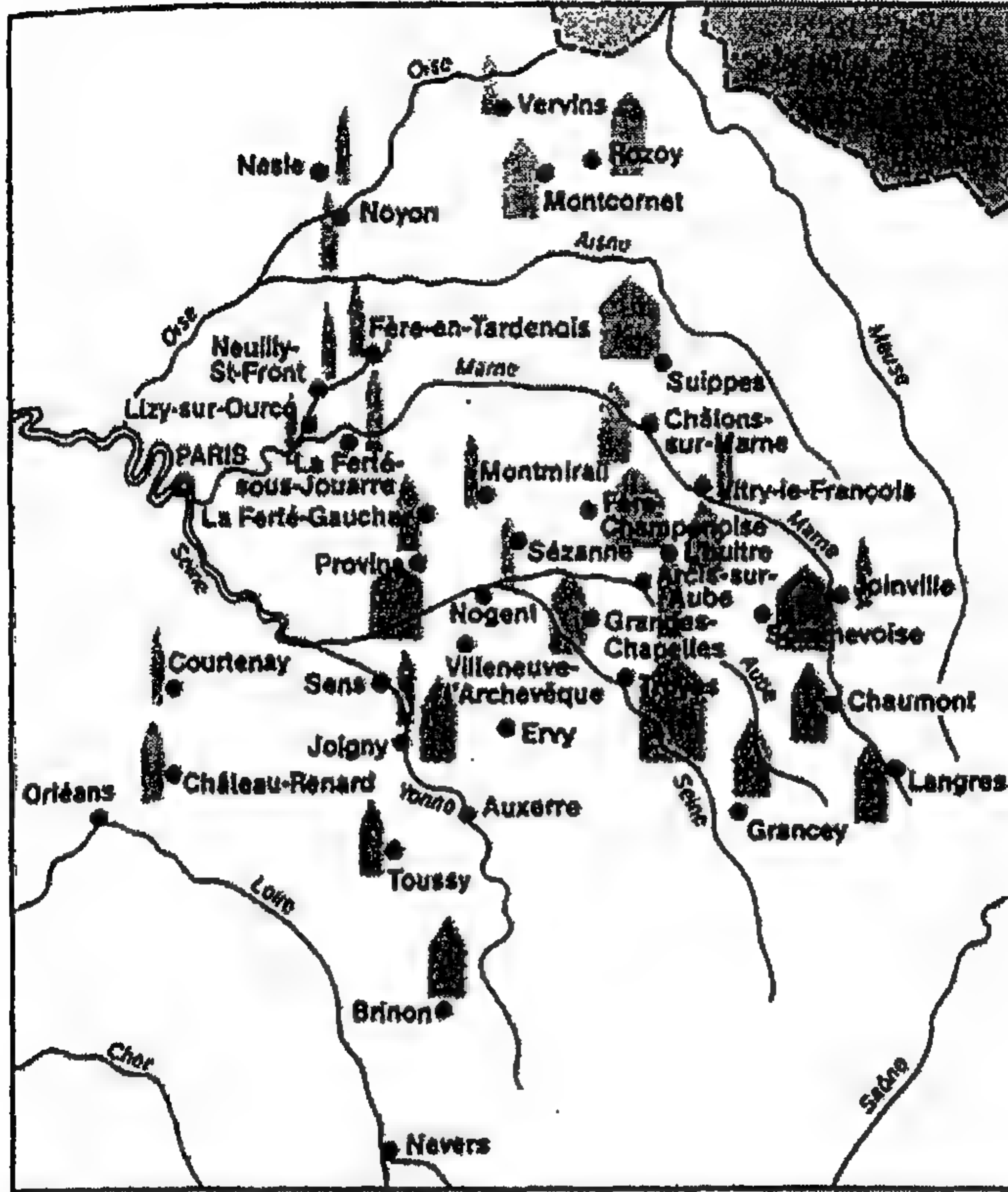
وفي أعمال المعادن، اتخذ النظام عدة أشكال. فالمعلمون صناع الحديد، المبعثرون في جميع أرجاء فرنسا بحسب مواقع المناجم والطاقة المائية والغابات، كانوا يعملون إلى حد بعيد لتلبية طلبات ربائن مختلفين، كالتاجر الكبير من النيفرنيه الذي أخذ شحنات ضخمة من روشفور في عام ١٦٨٩، أو متعهد مسابك البحرية الفرنسية الذي قدم في عام ١٧٢٠ طلبات في البيري والنيفرنيه والفراش كوثيه وبورجونيا (٢٨٢). وفي تلك الأثناء، كانت تصل طلبات منتظمة من أرباب الصناعة الذين هيمنت رساميلهم من ثم على العملية كلها، من عملية صنع الحديد نفسها إلى صنع الآلات.

وفي نورماندي السفلى، حتى نكتفي بمثال واحد من بين أمثلة كثيرة، كان التجار أرباب الصناعة يتعاقدون مع معلمي المين صناع الحديد في أسواق الماشية الكبرى في دومفرون، والتي كانت تقام عشر مرات في السنة. وكان الحديد الذي يطلبونه مخصصاً للإرسال إلى "حشد من العمال" العاملين في بيوتهم "كفلاحين نصف الوقت، وعمال نصف الوقت؛ {ومعظمهم} يصنع المسامير" (كانت شوني عاصمة نورماندي في صناعة المسامير)، ولكنهم كانوا يصنعون أيضاً الأقفال وأدوات من الحديد (٢٨٣).

في جميع أرجاء فرنسا إذاً، كان يمكن للمرء أن يجد عدداً لا حصر له من الوحدات الصناعية الصغيرة جداً. وسوف تتزايد أعدادها بمرور الوقت. ولذا فإن المرء لا يستغرب بشكل خاص عندما يقرأ الأرقام التي قدمها الـ **bureau de commerce** {مكتب التجارة} في فالينسيين لـ "مثل الشعب" بير، خلال بعثته في الشمال في عام ١٧٩٥. ففي المقاطعات الخمس: اينول، الفلاندر، آرتوا، كامبريزيس وبيكاردي، كانت صناعة الكتان توفر أسباب العيش لمليون ونصف مليون إنسان يتألفون من "زارعي الكتان والغزاليين والنساجين والتجار والمقصرين والعمال القائمين على الصوغ النهائي للمنتج" (٢٨٤). ولنحسب على الأقل ٤٠٠,٠٠٠ منخرطين في العمل بشكل مباشر وهو رقم يساوي تقريباً عدد السواعد العاملة في صناعة الصوف في لانجدوك.

ولم يكن كل هؤلاء العمال يعملون بالضرورة ضمن الـ **Verlagssystem**. إلا أنه كان يستوعب غالبيتهم، وبسبب توسع هذا النظام، والتوازن بين المدينة والريف والذي اعتمد عليه، فإنه سوف يتطلب وقتاً طويلاً حتى يختفي. بل إن صناعة الأقمشة المطبوعة الشهيرة التي أقامها في عام ١٧٦٠ أوبركامف، الذي كان ما يزال يستثمر فيها استثماراً كثيفاً في أوائل القرن التاسع عشر، كانت تدار إلى حد بعيد وفق هذا النظام القديم (٢٨٥). وحتى بعد وقت طويل من ذلك، في أواسط القرن التاسع عشر، يصادف المرء سجلات عقود تعامل موقعة بين معلم صانع، يقدم المواد ويجمع المنتجات النهائية، ومجموعة من العمال يقودهم شبه ملاحظ. ولا يختلف ذلك كثيراً عن نظام العرق الشهير في حرفة الملابس في لندن، والمستند حرفياً على عرق العمال المستغلين في البدرومات. وفي فرنسا، جرت العادة لزمن طويل، حتى في أوائل القرن العشرين، على أن يقوم الفلاحون، رجالاً ونساءً، في المقاطعات، بصنع الملابس والأزرار والخردوات وما إلى ذلك لحساب محال في باريس (٢٨٦). وفوائد ذلك بالنسبة للمستثمر واضحة: لقد كانت لديه قوة عاملة رخيصة، لكنه كان يتجنب أي اتصال مباشر بها أو

صناع المنسوجات في تفتيش تروا، في عام ١٧٤٦.



كان عدد "الصناع" الإجمالي ١٣٨، ١، يملك كل واحد منهم ما بين نول وأربعة أنوال. وبالنسبة لمدينتين، لا يرد الرقم الدقيق للصناع في الوثيقة المستخدمة، إلا أنه جرى تقديره من عدد الأنوال بدلاً من ذلك، وهو وارد في الوثيقة (وهي حالة لا تتكرر دائماً).

المصدر:

ANF 12 748.

أية مجازفة بأن تطرح عليه مطالب. وكان بوسعه أن يتوقف عن استخدامها، بمجرد ما لا يعود بحاجة إليها.

لكن شيئاً مماثلاً جداً لذلك يحدث بالتأكيد تحت سمعنا وبصرنا: إن المستثمرين الأوروبيين يحصلون الآن على اسبديلات وملابس رخيصة وأجهزة راديو مصنوعة في كوريا الجنوبية، أو على منبهات مصنوعة في هونج كونج؛ وهناك قطب فرنسي من أقطاب الاستثمار في النسيج يرسل موديلات إلى الهند حتى يتم نسجها هناك ثم يحصل على المنتج النهائي ويبيعه أو حتى يصدّره. قد تكون البروليتاريا المستغلة بعيدة، لكن النظام هو هو بالتأكيد: إن بالإمكان استئجار القوة العاملة وفصلها دون أي تدخل نقابي، والأجور منخفضة. والعملية كلها نعمة تحل بالمستثمر كما أنها جذابة جداً لل رأسمالية الصناعية اليوم التي تعيد بذلك انتاج نموذج قديم جداً، دون أن تدرك ذلك.

المانيفاكچورات

أو التركزات الأولى

بالرغم من البقاء الطويل للأشكال التقليدية للـ **Verlagssystem**، فإن الثورة الصناعية التي بدأت مبكراً في إنجلترا، في القرن الثامن عشر، سوف تمتد في نهاية المطاف إلى فرنسا وتزعزع تدريجياً أنماطها القديمة، مع تطور المؤسسات الصناعية وتحولها إلى مؤسسات أكثر تركّزاً.

وكما أشرنا إلى ذلك بالفعل، فإن المقصود بالتركّز هنا هو جمع وسائل الانتاج، العمال والمعدات على حد سواء، في موقع واحد، في حين أن مصطلح التمرّكز سوف يستخدم للإشارة إلى جمع رأس مال المستثمر والتنظيم التجاري على مستوى أعلى. وقد حدث التمرّكز في القمة بأسرع وبأسهل من حدوث التركز في القاعدة. لكن الأول قد شجع الأخير أحياناً، حتى قبل نجاحات القرن التاسع عشر المثيرة. ومن ثم فإنني أتفق مع بول بيروش عندما يشدد على أهمية القرن الثامن عشر وينسب إليه الفضل في معظم التقدم والتوسع اللذين لم يفعل القرن التاسع عشر في حالات كثيرة سوى مواصلتهما (٢٨٧).

وكل هذا النشاط المبكر تشكل، أو بالأحرى أصبح مرئياً، مع إقامة المانيفاكچورات، في عصر لويس الخامس عشر ولويس السادس عشر. والكلمة نفسها لا تعني الكثير: فخلال عهد النظام القديم، كان بالإمكان أن تعني أي شيء وكل شيء.

والمؤرخون هم الذين قرروا إعطاء معنى محدد لها لأغراض الشرح والتفسير. وسوف استخدمها للإشارة إلى الأشكال الأولى للتركز الصناعي سعياً إلى توحيد وسائل الانتاج على نطاق واسع. وفي صناعة النسيج على سبيل المثال، سوف يعني ذلك ليس فقط أنوالاً للنسيج وإنما أيضاً مستودعات لتخزين المواد الخام والمنتجات النهائية وراقودات للصبغة وحمامات لغسل الصوف ودواليب هيدروليكية للتقصير وقاعات تجفيف بحمالاتها الخشبية الطويلة (إن بناية مانيفاكتورة فان روبيه في عام ١٧١٢ في آيفيل قد سميت بـ **La Maison des Rames** [دار الحمالات] (٢٨٨). وفيما عدا الدواليب المائية وربما طاقة الخيل إلى حد ما، كانت الآلات قليلة أو معدومة. وما جمعته المانيفاكتورات بالدرجة الأولى هو العمال، وهم قوة عاملة ماهرة، تستخدم معدات كانت ما تزال تقليدية. وكانت هناك فوائد بالطبع في جمع المعدات والقوة العاملة - حيث كانت الأخيرة تحت إشراف وعند الضرورة تحت تدريب الملاحظين (الذين لم يكونوا قد اكتسبوا هذا الاسم بعد). وهكذا وجد الحرفيون أنفسهم وقد انتقلوا من بيوتهم وفصلوا عن وسائل الانتاج الخاصة التي بحوزتهم. وقد مثل هذا قطيعة مهمة، وهي قطيعة سوف تصبح منتشرة، بل وعادية، في السنوات اللاحقة.

وغالباً ما كانت الحكومة رائدة في هذا الصدد. فقد منحت مؤسسات عديدة لقب **الـ manufacture royale** [المانيفاكتورة الملكية] الشرفي، والذي كان يُوزَعُ بسخاء نوعاً ما حتى عام ١٧٨٧ ويجد رمزاً له في ري حارس البوابة الذي تظهر فيه الألوان الثلاثة لراية الملك، الأحمر والأبيض والأزرق. على أن الأكثر أهمية من التشريف هو الامتيازات المهمة التي رافقته: الاحتكارات، التعريفات الحمائية، الهبات، السلفيات والقروض بفائدة ودون فائدة، الإعفاء (المهم بشكل حاسم) من القواعد والنظم التي تفرضها الطوائف الحرفية. وكان الـ **inspecteur des manufactures** [مفتش المانيفاكتورات] هو وحده المسموح له بالتفتيش على الانتاج. وقد أعفي العمال من الدخول في قرعة الخدمة في الميليشيا (٢٨٩).

والحال أن أهداف الحكومة من وراء تطبيق هذه السياسة الراسخة لم تكن جديدة. (كان كولبير بالمثل قد حاول إدخال شيء من النظام على التصنيع غير المتماسك والقاصر في أيامه). لقد أرادت إتاحة فرصة عمل أكثر استمرارية لقوة عاملة غالباً ما كانت عاطلة. وبالدرجة الأولى، بما أن احتياطات فرنسا من الذهب والفضة كانت تافهة، كانت تهدف إلى تنمية الصناعات التصديرية حتى يتسنى إعادة المال والمعادن

الشمينة إلى المملكة. ونحو عام ١٧٥٠ مثلاً، حاولت الحكومة الفرنسية إيجاد صناعة لانتاج الحرير في الدوفينييه (٢٩٠). ومن ثم فقد كانت هذه سياسة تتطلع إلى الأمام إلى حد ما، مع أنها لم تحاول بشكل واع قط - ونادراً ما نجحت في تحقيق - التركيز التدريجي الذي سوف يحدث بشكل عفوي إلى هذا الحد أو ذاك اعتباراً من منتصف القرن. فآنذاك فقط تبدأ المانيفاكتورة بالفعل في إحراز نجاح حقيقي.

وقد جادل المؤرخون الألمان في مدى نجاحها، فعند دراستهم لحالة جد مماثلة لحالة فرنسا (حيث إن مرحلة المانيفاكتورة قد عرفت كل أرجاء أوروبا، وامتدت إلى أماكن بعيدة كبولنده وروسيا) (٢٩١)، لاحظوا أن المانيفاكتورات لم تمثل، في أقصى تقدير، غير واحد في المائة من النشاط الصناعي. وينتقد فرنر سومبارت ماركس بحدة لإرتكابه خطأ افتراض أن المانيفاكتورة، التي كانت من حيث الجوهر تركيزاً للعمل، هي التي أنجبت المصنع، حيث إن الأخير ناشيء بالأحرى عن إدخال الآلات (٢٩٢). وصحيح أن هذا التعاقب لم يحدث كقاعدة: فالمانيفاكتورة لم تكن عادة سلف المصنع، مع أن بعض المانيفاكتورات المنفردة قد تحولت بالفعل إلى مصانع (٢٩٣). لكن هذا الجدل ربما كان يغفل الشيء الأساسي، ألا وهو أن المانيفاكتورة هي دليل، قبل الثورة الصناعية بوقت طويل، على أن سيرورة التركيز التي أنتجتها والتي كان أمامها مستقبل طويل، كانت قائمة بالفعل، إذ أنها كانت قد أصبحت ضرورية.

والحق إن مانيفاكتورات القرن الثامن عشر لم تنجز درجة التركيز التي سوف تصبح فيما بعد مألوفة. إن أي عدد من الأمثلة، عند النظر إليه عن قرب، سوف يوضح ذلك تماماً، سواء كان المثال هو مانيفاكتورة جوبلان الرائعة على ضفاف البيفر، جنوب باريس؛ أم مانيفاكتورة صنع المرايا في سان جوبان (٢٩٥)؛ أم المانيفاكتورة التي كان يملكها الإخوة فيالات دنيان في مونتوبان (٢٩٦)؛ أم مانيفاكتورة الأقمشة الثقيلة والمعروفة بمانيفاكتورة Gros Chiens، والتي تأسست في عام ١٦٠٠، قبل تولي كولبير منصبه، ومانيفاكتورة ديجونفال التي تأسست في عام ١٦٤٤؛ وكلاهما في سيدان (٢٩٧)؛ أم مثال مؤسسة ذات تاريخ طويل، هي مانيفاكتورة فان روبيه في آبفيل والتي يُشار إليها كثيراً. فهذه المؤسسة، التي حصلت على ترخيصها الملكي في عام ١٧٨٤، كانت قد تأسست في عام ١٦٦٥ على يدي كولبير وجيس فان روبيه، الذي جاء من هولنده ومعه نحو خمسين عاملاً. وقد وصلت المؤسسة فيما بعد إلى درجة عالية من التطور بحيث إنها باتت "تضاهي أفضل نماذج المؤسسات المنتجة" لأفخر

الأقمشة في إنجلترا ، كما كتب داجسو من باريس في ٣١ مايو/ آيار ١٧٠٨ (٢٩٨). وفي ذلك الوقت، كان يعمل بها أكثر من ٣,٠٠٠ عامل، لكن هذا الرقم يشمل كلاً من العمال المشتغلين في دار الحمالات الكبيرة والغزّالين والغزّالات الذين يشتغلون في بيوتهم.

والواقع أنه كان من الطبيعي تماماً بالنسبة لمانيفاككتورة في فرنسا أو في أماكن أخرى أن تكون مصحوبة بـ **Verlagssystem**، بشبكته من الورش الصغيرة. وفي صناعة المنسوجات مثلاً، فإن تشغيل النول يتطلب عمل ما لا يقل عن نصف درينة من الغزّالين أو الغزّالات. وبدلاً من إيواء كل هؤلاء العمال تحت سقف واحد، فقد كان من الأبسط والأقل تكلفة اللجوء إلى الـ **Verlagssystem** للاضطلاع بأعمال الغزل، وذلك بالنظر إلى فوائده المعروفة والتي تتمثل في قوة عاملة منصاعة، ريفية إلى حد بعيد ومنخفضة الأجور نسبياً.

ونحن لا نعرف بالضبط نسبة القوة العاملة المقيمة في المبنى الرئيسي للمانيفاككتورة. ولا يتوافر عادة غير القليل من المعلومات الدقيقة حول أبعادها وسعتها. وحتى عندما توجد المقار السابقة للعمال (كما في فيلنيت، أو على ضفاف الليرج الذي يخترق لوديف) فإن من الصعب معرفة الكيفية التي كانت تُستخدم بها في الأصل هذه البنايات التي طرأت عليها تغيرات منذ ذلك الحين (٢٩٩). والإجابات الواضحة قليلة، والمتوسطات الدقيقة أقل، وكل ما هناك هو مجرد أرقام قليلة مبشرة، وإن كانت مهمة.

وهكذا ففي أواخر القرن الثامن عشر، كان فان روبيه يستخدم ١,٨٠٠ عامل في موقع واحد في آبفيل و ١٠,٠٠٠ آخرين يعملون في بيوتهم (٣٠٠). أما مؤسسة شارفيه لمنسوجات الصوف فلم تستخدم غير ثلث القوة العاملة لديها في المانيفاككتورة في فيسن (٣٠١). وفي عام ١٧٨٩، في أورليان، كانت إحدى المؤسسات التي تصنع الجوارب المخيطة على نول (تميزاً لها عن الجوارب المخيطة يدوياً) تستخدم ٨٠٠ عامل في موقع المانيفاككتورة وأكثر من ضعف هذا العدد خارج الموقع (٣٠٢). وفي عام ١٨١٠، كان أحد أرباب صناعة الـ **cordelats** في ماراميه يستخدم "مائة عامل داخل البنايات"، حيث كانوا على الأرجح يجهزون ويصبغون وينجزون المنتج النهائي من الصوف، و"ألف عامل خارج" البنايات، كغزّالين ونساجين (٣٠٣). ولا يكاد يبدو هذا النمط مختلفاً عن النمط الذي كان موجوداً قبل ذلك بمائة عام في شاتورو في عام

١٦٩٧، حيث كانت هناك، في ما يقال لنا، "واحدة من أضخم مانيفاكشورات الأقمشة في المملكة. لقد استخدمت ١٠,٠٠٠ إنسان من جميع الأعمار ومن الجنسين، في المدينة والريف المحيط بها" (٣٠٤). إلا أن من الواضح أن كلمة المانيفاكشورة المبهمة لا تشير بالضرورة إلى بناية مركزية تشكل مقراً لعملية الإنتاج، وإنما تشير بالأحرى إلى مجمل النشاط في مجال صناعة النسيج داخل وخارج المدينة. وهو نشاط يمكن توزيعه على عدد لا نهائي من الوحدات.

ويبدو من المحتمل بوجه عام أنه كانت هناك "حركة بطيئة في اتجاه التركيز": إن عدد العمال بالنسبة لورشنة الواحدة قد تزايد بشكل ملحوظ، خاصة عندما بدأت الميكنة. وصناعة القطن، التي كانت بحلول عام ١٧٦٥ قد أدخلت الغزل الميكانيكي (والذي عَمَّ استخدامه بحلول عام ١٨٠٠)، كانت منتظمة على نطاق واسع إلى حد بعيد ومنذ البداية. وقد اعتمدت النموذج نفسه صناعة غزل الحرير وفيما بعد صناعة نسج الحرير (ظهر أول نول ميكانيكي في ليون في عام ١٧٤٧) (٣٠٥). على أن صناعة النسيج ظلت مع ذلك متعلقة تعلقاً شديداً بالتقاليد الموروثة. والواقع أنه قد حدث انقلاب غريب في كل من الصوف والقطن. والغزل، الذي كان قد حقق الانتقال إلى الماكينات، انتقل من الريف إلى مبنى صناعي (واقع على مقربة من نهر كمصدر للطاقة). وفي حين أن دواليب الغزل في الماضي نادراً ما كان بوسعها مواكبة طلبات النساج، فإن الدور قد جاء على حرفة النسيج، التي كانت قد ظلت يدوية من حيث الجوهر، لكي تستدعي تعزيزات. وقد تمثلت هذه التعزيزات أساساً في عمال خارجيين، عديدين، منخفضي الأجور ويحيون معظمهم في الريف (٣٠٦). وقد استمر النسيج بالنول اليدوي في المنزل حتى وقت متأخر كسبعينيات القرن التاسع عشر، بالرغم من إدخال الأنوال التي تعمل بالطاقة البخارية بعد نحو عام ١٨٦٠ (٣٠٧).

وجميع الأمثلة التي ذكرناها حتى الآن تتصل بالمنسوجات. فهي تميل إلى الهيمنة على المشهد، وعن حق، وذلك بالنظر إلى دورها القيادي في الاقتصاد السابق، حتى في أوائل القرن التاسع عشر. إلا أن هناك أمثلة أخرى للتركز يمكن ذكرها: استخراج الفحم مثلاً أو أعمال التعدين والورق والزجاج وبناء السفن. وبعض هذه التركيزات حدث قبل حدوث التركيز في صناعة النسيج، إذ كانت الثورات التقنية قد ساعدت عليه. وكانت التكنولوجيا والماكينات تلعب دوراً متزايداً في هذه القطاعات، وبحكم وجودها نفسه، فرضت شكلاً جديداً للتركز، مما حكم على الصناعة الريفية بالزوال. وهذا من

شأنه أن يعطي اتجاهاً جديداً لمعادلة ماركس: إن المانيفاكتورية بالإضافة إلى الماكينات تساوي المصنع.

وهذا التوسع في جميع الاتجاهات مهم. لقد كان عبارة عن نهر سوف يعلو ليتحول إلى فيضان بمجرد انتهاء عهد النظام القديم ويتجه بشكل متزايد نحو التصنيع الحديث ونظام المصنع.

الصناعة الكبيرة والمصادر الجديدة للطاقة

كانت الصناعة الكبيرة نتيجة بالدرجة الأولى للتجديد التقني ولتوافر مصادر جديدة للطاقة ولتزايد الطلب الاستهلاكي الذي كان في آن واحد سبباً ونتيجة لتوسع الصناعة. وصواريخ الفضاء التي نطلقها اليوم تعتمد على عدة مراحل من المحركات التي تعمل الواحدة بعد الأخرى. وتتابعها يقرر مسار المركبة الفضائية. والشيء نفسه ينطبق على التصنيع. لقد تطلب سلسلة من التفجيرات، تنشط الواحدة بعد الأخرى ولكن مع فواصل زمنية جد طويلة بالطبع. وحتى في أيامنا هذه، فإن التصنيع لا يحدث بتحريك عصا سحرية.

والواقع أن كل "محرك" يلي، ويصل عاجلاً أم آجلاً إلى نهاية حياته المفيدة. وبحلول القرن الرابع عشر، كانت الطاقة المائية التي تحرك دواليب الطواحين، أو الريج التي كانت تحرك طواحين الهواء، قد استُغِلَّت بالفعل إلى أقصى حدودها. أما الخشب، بوصفه مصدراً أولياً للطاقة، فقد استخدم لأغراض جد كثيرة بحيث إنه بحلول زمن سالي كانت الإمدادات منه آخذة في التناقص، ويبدو أن سعر الخشب كان قد وصل إلى مستويات عالية رادعة (٣٠٨). ولم يكن بالإمكان زيادة الطاقة الحيوانية بشكل سهل، حيث إنها تتطلب توفير العلف: وكما قال كائتيون فقد كانت المسألة مسألة اختيار بين الخيول والبشر (٣٠٩). أما فيما يتعلق بالطاقة البشرية، ففي حين أن الفرد قد يكون ضعيفاً، فإن العمل البشري الجماعي يمكن أن يزيد الطاقة المتاحة للصناعة. لكن أجور العامل كانت تتناسب بالضرورة مع الحد الأدنى المعيشي الذي يكفل البقاء. ومتى تزايد السكان، فقد كان يتزايد على أثرهم بسرعة سعر الغذاء ومعدل الأجور: وقد هددت الأسعار المرتفعة التوازن القائم وأدت إلى إبطاء النمو الصناعي الذي لم يكن يملك التصالح مع زيادة في تكاليف العمل.

والميزة الكبرى للماكينات هي أنها ليست بحاجة إلى الأكل، ولذا فإنها لا تزيد تكاليف العمل. إلا أنه عندما يصل مصدر الطاقة الذي تستخدمه إلى حدود قدرته، فليس بالإمكان مواصلة التوسع إلا عن طريق تحول تقني جذري، يتلوه استخدام مصدر جديد للطاقة. وهذه السيورة تتطلب وقتاً في جميع الأحوال. فاكشاف التكنولوجيا شيء واستخدامها شيء آخر. وحتى في أيامنا هذه، فإن الأمر يتطلب في المتوسط أربع أو خمس سنوات قبل أن يتسنى إدخال ابتكار تقني إلى عملية الإنتاج. والحال أن مصدري الطاقة الجديدين في القرن التاسع عشر - الفحم والبخار - لم يكونا استثناءين. لقد كان تقدمهما بطيئاً.

ولا شيء من هذا يصعب فهمه. فالقيود المختلفة - المالية أو التقنية أو السيكولوجية - إنما تمنع نظاماً من التكيف مع نظام آخر. وكان هناك دائماً لجوء إلى الأساليب العتيقة، بسبب غياب الأفضل. وصناعة غزل القطن التي تطورت في باريس في بدايات عهد الامبراطورية الأولى كانت تستخدم طاقة الخيول، كما كانت الحالة قبل ذلك بسنوات مع الآلات الإنجليزية الأولى (٣١٠). وبالمثل، فإن الأعمال التعدينية في فرنسا كانت، حتى عام ١٧٥٠ أو بعد ذلك، تستخدم كلاً من الفحم النباتي والكوك في آن واحد في عملية الصهر. وظلت الطاقة المائية لزمن طويل في منافسة مع البخار. وقد تطور استخدام الأخير بشكل مبكر في شمالي فرنسا كما على طول اللوار في الألزاس، في حين أن بريتانيا وجنوب فرنسا قد ظلا مخلصين لطواحين الرياح والماء لمدة أطول (٣١١). إلا أنه أياً كان الأقليم، فإن المحركات التي تعمل بالبخار لم تنتشر إلا تدريجياً. وفي نورماندي، في وقت متأخر كعام ١٨٤٧، كان "الماء يقدم نسبة ٥٨٪ من الطاقة المحركة التي تحتاج إليها المصانع"، وبعد ذلك بعشر سنوات، سوف نجد أنه من بين معامل القطن الـ ٧٣٤ في فرنسا، كانت ٢٥٦ معملاً فقط، أي الثلث تقريباً، تعتمد على الطاقة البخارية (٣١٢).

وبفضل دراسة قام بها أندريان برنتس، يمكننا أن نتبع عن قرب الصراع بين التقاليد والحداثة كما حدث في اللورين، في مصنع فيندل في هايانج، في وادي الفينش القديم العامر بالمناجم (٣١٣). فبين عامي ١٨٢٥ و ١٨٧٠، مع ارتفاع الإنتاج من ٣,٠٠٠ إلى ١٣٤,٠٠٠ طن، كان كل شيء قد أخذ في التحول المطرد. كان الفحم آخذاً في الحلول محل الفحم النباتي. لكن ذلك لم يعن الإدخال الفوري للمحرك البخاري. وإذا كانت البنايات الجديدة الكثيرة قد ظلت، كما هي الحال مع البنايات القديمة، مبنية

على طول ضفاف الفينش، فإن مرجع ذلك لم يكن هو غياب أماكن للبناء في جهات أخرى بل كان ذلك من أجل استخدام الماء المحصور خلف سلسلة من السدود. لقد كانت الطاقة الهيدروليكية ما تزال مستخدمة هنا. ومما لا شك فيه أنه كان قد تم التخلي عن دولاب تغديف قديم بما أنه كان يستأثر بحيز مكاني كبير وكان يدور ببطء وبصورة غير منتظمة. إلا أنه حتى في عام ١٨٦٠، كانت الطاقة الهيدروليكية تمثل ٥٠٠ قدرة حصانية في مقابل ١,٠٢٤ قدرة حصانية مثلتها الطاقة البخارية. وفي عام ١٨٨٠، كان دولاب التصفيح القديم ما يزال يدور. وأحياناً ما كان يجنح إلى التوقف وفي مثل هذه الأحوال كان العمال يجدون وقتاً للذهاب إلى القهوة لكي يلعبوا الكوتشينه بسرعة أو لكي يأكلوا البطاطا التي اعتادت زوجة البواب شيها في الرماد الساخن الخارج من فرن الألواح المعدنية. وعندما كان الدولاب يعاود الدوران، كان العمال يعودون إلى مواقعهم. وكان ذلك في مصنع فيندل، وهو أحد المصانع الفرنسية القائدة آنذاك (١١,٢٪ من إجمالي الإنتاج).

والحال أن مجيء الفحم المستخرج من المناجم (ال **charbon de terre** والمعروف أيضاً بالـ **charbon de pierre** أو بالـ **charbon fossile**) إلى الصناعة الفرنسية قد نشأ عن أزمة في الإمدادات من الخشب، وهي أزمة مبكرة أخذت تتفاقم على مر السنين. فغابات فرنسا، بالرغم من وفرتها، لم يكن بوسعها الصمود في وجه الاستغلال السريع لها. وكان الخشب يستخدم في التدفئة والطهو؛ وبعد تحويله إلى فحم نباتي، كان يستخدم في مصاهر الحديد والصلب، وقد ظل مادة أولية لا غنى عنها في الحرف التقليدية كصنع القباقيب أو صنع البراميل، أو في صنع المحاريث والعربات وبناء البيوت والمراكب والسفن. ولم تكن مسابك ومصاهر الحديد هي الصناعات الوحيدة المعتمدة على الطاقة النارية؛ فقد كانت صناعة الزجاج والبيرة والكلسات في الوضع نفسه كلها.

والحال أن فرنسا التي تتمتع بميزة وجود غابات كثيرة فيها قد صمدت لهذه الأزمة الكامنة صموداً أفضل من صمود إنجلترا. وإذا كانت إنجلترا قد بدأت في استخدام الفحم بشكل أسبق بكثير، لتدفئة بيوت لندن مثلاً، وإذا كانت إنجلترا قد ارتادت استخدام الكوك في الصهر، فإن ذلك إنما يعود جزئياً إلى أن الإنجليز لم يكن أمامهم من خيار آخر، حيث إن مواردهم من خشب الأحراج كانت قد استنفدت. وكانت فرنسا في وضع أفضل من هذه الناحية، لكن هذا لم يحل دون سعار تنقيب دءوب ومنهجي

عن المخزونات من الفحم. إن "حمى الفحم" قد اجتاحت أوساط الاستثمار الفرنسية في القرن الثامن عشر، كما يمكن أن نرى ذلك من الطلبات التي لا حصر لها - الخاصة بتصاريح التنقيب والاستخراج - والمرسلة إلى الـ **Conseil du Commerce** القديم (٣١٤).

وتكمن ميزة أخرى للفحم، وهي ميزة سوف تصبح أعظم فأعظم، في أنه يتزايد رخصاً، بالمقارنة مع الخشب، لقاء حجم متماثل من الطاقة. ومن ثم فقد أصبح التحول إلى استخدام الفحم شيئاً تتعذر مقاومته. إن طناً من الفحم إنما ينتج العدد نفسه من السعرات الحرارية الذي ينتجه طنان ونصف طن من الخشب. ومع تساوي وزن كليهما وتساوي الأسعار، فقد كان الفحم أرخص من منافسه منذ البداية. وبحلول عهد ملكية يوليو/ تموز، لم يكن يكلف غير ثلث سعر الخشب لإنتاج طاقة مساوية، وبحلول عهد الامبراطورية الثانية، كان يكلف السدس فقط. وهذا الانخفاض في سعر الوقود الجديد كان واحداً من أسباب الثورة الصناعية التي اكتسبت سرعة في فرنسا بين عامي ١٨٣٠ و ١٨٧٠ (٣١٥).

وفي عام ١٨١٥، كان الاستهلاك الفرنسي للفحم مليون طن؛ وبحلول عام ١٨٢٧، وصل إلى ٢ مليون؛ وبحلول عام ١٨٤٧، أصبح ٦,٧ مليون؛ وبحلول عام ١٨٦٠، ١٥ مليون؛ وبحلول عام ١٩٠٠، ٤٠ مليون، ثلثها مستورد. ومن بين الـ ٤٠ مليون طناً، ذهبت ٦ ملايين إلى الصناعات التعدينية؛ وذهبت ٤,٥ إلى السكك الحديدية؛ وذهب ٢,٥ إلى المناجم، بما في ذلك مناجم الفحم (٣١٦)؛ ولابد من اعتبار أن نحو ٥ أو ٦ ملايين قد استخدمت كوقود لتشغيل الـ "٧٧,٠٠٠ ماكينة أو مرجل التي تتحرك بالبخار والتي تمثل، في مجموعها، نحو ١,٢٠٠,٠٠٠ قدرة حصانية... من أبسط الماكينات الزراعية، التي لا تُستخدم إلاً لأشهر قليلة في السنة إلى مولدات الطاقة في المصانع، المراجل البخارية الضخمة التي تعمل نهاراً وليلاً". وقد يكون هذا التعبير من دواعي الابتسام إلا أنه يعبر عن إعجاب الفيكونت دافنيل بالأداء الصناعي في عصره (٣١٧). والواقع أن الأرقام التي يقدمها إنما تعد أقل تماشياً مع الواقع، حيث إنه لا يأخذ في حساباته المحركات والقدرة الحصانية للسكك الحديدية. ولذا فقد حسب ايف جيو أنه في عام ١٨٩٤ كان في فرنسا نحو ٨٥,٤٠٠ محرك بخاري وإجمالي ٦,١٢١,٠٠٠ قدرة حصانية (أكثر من ثلثها على السكك الحديدية) (٣١٨). والنتيجة أن الفحم قد أصبح كلياً الأهمية. إن "المصانع الهيدروليكية" لم تمثل غير أقل من

مليون قدرة حصانية. وكانت شركة آنزان القوية لأعمال المناجم، والتي تشكلت في ١٩ نوفمبر/ تشرين الثاني ١٧٥٧، تستخدم بالفعل ٤٠٠٠ عامل في عام ١٧٩١ (٣١٩).

والمشكلة، إن لم نقل المأساة، هي أنه لم يكن في فرنسا ما يكفي من مناجم الفحم، ثم إن المناجم الموجودة قد أثبتت أنها صعبة ومكلفة في التشغيل. وكانت مناطق أعمال المناجم بعيدة عن المستهلكين. وبما أن النقل كان باهظ التكاليف، فإن الفحم القادم من آنزان، عند وصوله إلى باريس، كان يكلف ٣٣ فرنكاً للطن - وهو سعر مرتفع جداً. ثم إن الانتاجية كانت منخفضة: ففي عام ١٩٠٠، كانت عامل المناجم الفرنسي يستخرج ٢٠٠ طن من الفحم في المتوسط، في حين أن نظيره في سيليزيا كان يستخرج ٣٣٠ (٣٢٠). وهكذا فإن استخراج الفحم كان غالباً استثماراً حرجاً في فرنسا: فمن بين ٢٩٧ امتيازاً على الأرض الفرنسية في عام ١٩٠٠، كانت ١٢٣ امتيازاً تحقق خسائر (٣٢١). وقد وجدت فرنسا نفسها تدفع في القرن التاسع عشر وأوائل القرن العشرين فاتورة فحم عالية لا تختلف عن فاتورة النفط العالية التي يدفعها البلد منذ عام ١٩٤٥ وما زال يدفعها إلى اليوم. وكما هي الحال في الحاضر، فقد كانت الصناعة في موقف صعب من جراء ذلك. وكما أوضح أحد أرباب صناعة النسيج من رانس في عام ١٨٣٤: "إننا نستخدم فحماً من ليج ومون وآنزان. ومصنعنا يستخدم ١٢٠,٠٠٠ هكتولتراً بسعر ٥,٢٠ فرنك. وهذا السعر باهظ... وهو نتيجة لتكاليف النقل (٤ فرنكات للهكتولتر) في حين أن منافسينا في ليدز يدفعون ما يساوي ٥٥,٠ من الفرنك للهكتولتر - أي أقل عشر مرات". والنتيجة أن الحديد كان يكلف ٣٠ فرنكاً للقنطار في باريس، بينما لم يكن يكلف غير نصف هذا المبلغ في ميناء كارديف في بريطانيا العظمى (٣٢٢). وكان هذا من المعوقات الخطيرة، في وقت كانت صناعة النسيج قد بدأت تفقد فيه هيمنتها السابقة مع تقدم الفحم والصلب.

ومهما كانت تكاليف الفحم، فقد كان على فرنسا أن تدبر ما هو مطلوب منه لكل من الصناعة ولتدفئة المنازل، حيث كان قد حل محل الخشب. وبحلول عام ١٨٩٠ تقريباً، كانت باريس تشتري في العام ما قيمته ٩٠ مليون فرنك من الفحم من جميع الأنواع: الفحم الخام، قوالب الفحم، الـ *tête de moineau*، فحم الأنتراسيت، نيوكاسل، الفحم الخفيف. والباريسيون المتقدمون في العمر بما يكفي لأن يتذكروا الأزمنة السابقة على التدفئة المركزية سوف تكون لديهم ذكريات عن الـ *bougnat*، القادم عادة من أوفرنيا، والذي كان يبيع الفحم وخشب التدفئة: فالـ *bougnat*، الذي

تحمي رأسه وكتفيه زكينة خاوية ويحمل على ظهره زكينة معبأة، سوف يقوم، وقد إسود وجهه من غبار الفحم، بتوصيل الفحم إلى أعلى طوابق بنايات سكنية مثلما اعتاد ناقلو المياه توصيل الماء المأخوذ من الصنابير العمومية أو من نهر السين. ولكن هل اختفى هؤلاء الـ bounats من كل باريس؟

الابتكارات

في المسيرة نحو الصناعة الكبيرة، مسيرة الابتكارات والمخترعات التي أسهمت كلها في تقدم الصناعة الذي ما زال يتزايد تعقيداً، كانت فرنسا متخلفة عن الآخرين. وفي عام ١٨١٩، كان بوسع شابتال أن يكتب فيقول: "في الأزمنة السابقة، كانت مخترعات العلماء ترقد في سبات وسط أوراقهم، أو في المذكرات العلمية للأكاديميات المثقفة، دون أن يكون رب الصناعة على علم بأنها قد تكون صالحة للاستخدام المفيد في مشروعه الاستثماري... واليوم، فإن أوثق العري توحد بينهم: فرب الصناعة يستشير العالم، وإذ يتساندان، يتحركان إلى الأمام في اتجاه تحسين الصناعة" (٣٢٣). وهي رؤية شفافة للمستقبل، وإن كان من المحتمل أنها متفائلة إلى حد ما بقدر ما يتصل الأمر بفرنسا في عصره. إلا أنه في إنجلترا، كانت الهوة بين العلم والتكنولوجيا قد اجتيزت بالفعل.

والحال أن المخترعات واستعمالاتها سلع ثقافية، وهي، شأنها في ذلك شأن جميع السلع الثقافية، تميل إلى الانتشار دون قيود. وإنها لاضاعة للوقت أن يحاول أحد إبقاءها سرّاً، كما حاولت إنجلترا ذلك خلال الثورة الصناعية الأولى. فالماكينات والعمليات التي تم استحداثها في إنجلترا سرعان ما شقت طريقها عبر المانش. وبحلول الجزء الأخير من القرن الثامن عشر، كان كثيرون من المستثمرين الإنجليز والإسكتلنديين قد أقاموا استثمارات لهم في فرنسا، بمن فيهم جون ويلكنسون الذي قام، بالاشتراك مع إجناس دو فيندل، بإنشاء مصنع لو كروزو. وقد أقاما مآكينات من النموذج الإنجليزي في الموقع. ولحقهما أو حتى سبقهما عمال وملاحظون بريطانيون إلى نورماندي أو ليون أو الفوريز. وفي تلك الأثناء، سوف نجد أن مسافرين فرنسيين كثيرين، مستثمرين أو مهندسين، قد قاموا بزيارات كثيرة إلى إنجلترا، حيث مارسوا ما يمكن أن يسمى اليوم بالتجسس الصناعي (٣٢٤). وبعد عام ١٨١٥، فإن هذا التبادل، الذي أوقفته الثورة، قد استأنف مسيرته بحيوية متجددة في الاتجاهين. وقد أصبح كل

شيء ذو قيمة متاحاً بالفعل في فرنسا بحلول الوقت الذي أصدرت فيه إنجلترا أخيراً (في عام ١٨٤٢) تصريحاً رسمياً بتصدير الآلات (٣٢٥). وهكذا فإن المهندسين الأوائل الذين بنوا السكك الحديدية الفرنسية الأولى كانوا قد تعلموا كل مهاراتهم من الإنجليز، حتى ولو كانوا لم يذهبوا إلى إنجلترا قط.

والواقع أن المخترعات دائماً ما كانت تسافر وتتجاوز المكان الأصلي الذي ولدت فيه، منذ بدايات الابتكار البشري: فلتفكروا في الأدوات البرونزية والحديدية في أرمينية ما قبل التاريخ؛ أو في الحرير، الذي وصل إلى بيزنطة في عهد جوستينيان، أو في البارود، الذي وصل إلى أماكن جد بعيدة عن الصين، أو، إذا ما اقتربنا من أيامنا، في تقنيات أعمال المناجم والطباعة التي نقلها الحرفيون الألمان إلى جميع أرجاء أوروبا وإلى خارجها، اعتباراً من القرن الخامس عشر. كما أن الإنجليز قد مارسوا التجسس الصناعي في أوائل القرن الثامن عشر، عندما قلّدوا معامل الحرير الآلية، المخترعة في بولونيا [إيطاليا] والتي ظلت سرّاً هناك لأكثر من قرن (٣٢٦).

والأقرب إلى زماننا من جهة أخرى هو الشراكة بين العلم والابتكار التكنولوجي - أو ما أفضل تسميته بالتكنولوجيا، والتي أعني بها علماً من مستوى ثانٍ، تعدله التجربة، غالباً ما يتقاسم فيه ممارسوه المتواضعون، دون وعي، موقف العقل الذي يميز عالماً حقيقياً. إن العلم والتكنولوجيا طابقان في منزل واحد، وعلاقتهما في الممارسة العملية علاقة جدلية. إلا أنه في حين أنهما قد أقاما اليوم حواراً دائماً، فإن الأمر لم يكن كذلك دائماً. وفي القرن السادس عشر، سوف نجد أن الرياضي الشهير تارتاجليا قد اتصل به الحرفيون والحرفيون الرؤساء العاملون في ترسانة البندقية، وهي آنذاك المركز التكنولوجي الأكثر تقدماً في أوروبا. وقد سألوه من أية زاوية يجب إطلاق قذيفة بحيث تصل إلى أقصى مدى لها. وقد ذكر لهم الرياضي أن الزاوية المثلى قدرها ٤٥ درجة (٣٢٧)، لكن المؤرخ سوف يجد صعوبة في العثور على أمثلة كثيرة من هذا النوع قبل القرن الثامن عشر. على أن هذه الأمثلة سوف تصبح جد وفيرة منذ بدايات التصنيع الكبير.

والمثال الواضح إلى أبعد حد هو المحرك البخاري، رمز التقدم المحرز في القرن التاسع عشر بامتياز. لقد كان بالدرجة الأولى ثمرة شراكة طويلة بين التكنولوجيا (التي كانت الرائدة) والعلم النظري. والحال أن المحرك البخاري، بمجرد تركيبه في شكله الأول، قد ألهم هو نفسه واستثار وحتمّ ظهور سلسلة بأكملها من المخترعات، وذلك

بالنظر إلى الاستخدامات التي استخدم فيها والاقتراحات الرامية إلى توسيع استخداماته. وكما كتب هـ. ج. هندرسون مرة في قول شهير وساخر، فإن: "العلم يدين للمحرك البخاري بأكثر مما يدين به المحرك البخاري للعلم" (٣٢٨). وهذا واضح تماماً. وأول قاطرة جديرة بهذا الاسم هي القاطرة **Rocket** (١٨٢٩) التي ابتكرها جورج ستيفنسون. وكان ستيفنسون (١٧٨١ - ١٨٤٨) عاملاً إنجليزياً تحول إلى مهندس بعد أن تلقى دروساً في الكبر (٣٢٩). إن الفضل كله إنما يرجع إذاً إلى التكنولوجيا. لكن السمة الأصلية للقاطرة **Rocket** هي أنها قد استخدمت مرجلاً أنبوبياً صممه مهندس فرنسي هو مارك سوجان (١٧٨٦ - ١٨٧٥)، ابن أخت جوزيف مونجولفييه (٣٣٠). ومن ثم فإن النظرية تستحق الفضل أيضاً. وقد استفادت النظرية العلمية بدورها من التجارب التي دشنتها استخدام المحرك البخاري: فقد شهدت ستينيات القرن التاسع عشر مولد الديناميكا الحرارية، وهي فرع جديد ومثمر من فروع الفيزياء (٣٣١). بل إن عيوب البخار نفسها قد أصبحت مصدر تساؤل علمي بل ووسواساً قهرياً. ففي داخل سلندر الضغط في القاطرة مثلاً، طور البخار عادة مزعجة تتمثل في عدم الانصياع لقانون ماريوت (أو قانون بويل) وأخذ يفقد فجأة ما بين ١٥٪ و ٥٠٪ من طاقته - إلى أن جاء يوم في عام ١٨٧٠، توصل فيه رب صناعة ألزاسي، هو جوستاف أدولف هيرن (١٨١٥ - ١٨٩٠)، وهو من عشاق الميتافيزيقا بالمناسبة، إلى حل المشكلة: فالرد يتمثل في الحيلولة دون تكون وتكثف الماء داخل السلندر (٣٣٢).

وهذا التاريخ المتداخل كان من المقدر له بالطبع أن يتواصل، مع إدخال تحسينات على القاطرات والمقطورات، وعلى السكك والعوارض الخشبية (أو الحديدية)، وعلى أدوات الربط والعجلات والعربات، بما أتاح للقطارات اجتياز المنحنيات بيسر أكبر.

والواقع أن التداخل بين العلم والتكنولوجيا، بين التكنولوجيا والعلم، وهو موضوع لا ينفد، إنما يجد تصويراً خاصاً له في التغيرات الكثيرة في الميتالورجيا، في فرنسا كما في أماكن أخرى. "لقد كان القرن التاسع عشر قرناً ملحوظاً من حيث الاستخدام المتزايد للحديد وللصلب، أكان ذلك في استعمالات جديدة تماماً كالسكك الحديدية أم كبديل للخشب كما في حالة العوارض والجسور والسقالات" (٣٣٣). وهنا كان المستهلك هو الذي يحدد الإيقاع، حيث يفرض المواصفات ويحفز الانتاج ويلهم ابتكارات جديدة. وقد أدى إحلال الكوك مخلف الفحم النباتي إلى الانتاج الرخيص للصلب من الدرجة العالية. والحال أن أسماء بسم، الذي يرجع الاختراع الذي قام به

إلى أعوام ١٨٥٦ - ١٨٥٩ ، ومارتان (١٨٦٤) وتوماس وجيلكرست (١٨٧٨) ، إنما ترمز إلى مراحل "ثورة ميتالورجية" وإلى ظهور "صناعة صلب علمية" ، ترتبت بالدرجة الأولى على الحاجة إلى بناء خطوط سكك حديدية يمكنها أن تصمد للاستنزاف وللصدمات . وكان هناك بحث خاص عن المنتجات جيدة النوعية - وهو سر حظوظ مؤسسة فيندل في عهد الامبراطورية الثانية (٣٣٤) . شيئاً فشيئاً أخذت تتطور البحوث عن خلطات جديدة للمعادن ، مما أدى إلى إنشاء المزيد من المعامل التجريبية وظهور شبكة معارف علمية . وهكذا نمت ميتالورجيا متنوعة قائمة على أسس علمية .

وقد حدث الحوار نفسه بين العلم والتكنولوجيا في الكهرباء . لكن العملية هنا سارت في الاتجاه العكسي . وكما يقول فرانسوا كارون ، فإن "الكهرباء كانت علماً قبل أن تصبح صناعة" (٣٣٥) . والتقدمات النظرية التي اعتمد عليها كل شيء آخر قام بها أمبير (١٧٧٥ - ١٨٣٦) وأراجو (١٧٨٦ - ١٨٥٣) وفاراداي (١٧٩١ - ١٨٦٧) وماكسويل (١٨٣١ - ١٨٧٩) . وبعد ذلك ظهرت الممارسة والتجربة على المسرح ، بفضل لوي - فرانسوا بريجيجي (١٨٠٤ - ١٨٨٣) ، وهو صانع ساعات وفيزيائي ، وفرنر فون سيمنس (١٨١٦ - ١٨٩٢) ، وهو ضابط مدفعية ومهندس ومستثمر ، وزينوب جرام (١٨٢٦ - ١٩٠١) ، الذي قد يكون أروعهم . فهذا المخترع غير العادي قد ولد قرب لياج لأسرة كبيرة وبعيدة عن أن تكون ميسورة الحال . وبما أنه كان دائماً "في حرب مع الإملاء" ، فقد كان تلميذاً سيئاً واضطر إلى العمل بالنجارة ولم ينجح إلا في توفير أسباب هزيلة للعيش بالرغم من مهارته الفائقة . وفي عام ١٨٦٠ ، حصل على وظيفة كنجار للأثاث الفاخر عند شركة لاليانس ، وهي شركة متخصصة في الأدوات الكهربائية . والحال أن هذه الأخيرة قد فتنته بكل معنى للكلمة ، وعندما تولى وظيفة أخرى في مصنع كريستوفل للصياغة ، حيث كان يجري استخدام تكنولوجيا الجلفنة ، بدأ يتخيل آلة من نوع جديد . ولا حاجة إلى قول إن أحداً لم يهتم أدنى اهتمام بأفكاره ، وفي عام ١٨٦٩ ، قام بمساعدة زوجته بـ "تركيب عناصر آتية على طاولة المطبخ" (٣٣٦) . ثم وقعت الحرب الفرنسية - البروسية ، ولم يتمكن إلا بعدها من أن يعرض على أكاديمية العلوم مولده الكهربائي ، ماكينة جرام ، التي تعمل بتحريك مقبض ، والتي كانت ما تزال تُرى في معامل الفيزياء في المدارس قبل عقود قليلة . وبدلاً من تحريكها بتيار كهربائي ، فقد كان بالإمكان تحريكها بشكل عكسي ، عبر استخدام محرك بخاري لتوليد الكهرباء . وبالطبع ، فإن المخترع قد استنسخ أفكاراً من

عصر سابق دون أن يدرك ذلك. والآن يميل العلماء إلى الاستهزاء بالمؤرخين الذين يشيدون بهذا المخترع النجار. لكنني أعتقد أن المؤرخين على حق. وفي السلسلة العظيمة للاختراعات وللتقدم الصناعي، يعتبر جرام حلقة أساسية.

ومن المؤكد أن الأمور قد تحركت بعده بسرعة. وحتى نحو عام ١٨٧٠، كان "إنتاج الكهرباء... يستخدم أساساً في تلبية الحاجات جد المتواضعة للاتصال التلغرافي" (٣٣٧)، والذي يشكل، بحسب تعبير موريس دوماس "العلامة الأولى للصناعة الحديثة"، والتي كانت قد ظهرت خلال ثلاثينيات القرن التاسع عشر. لكن الكهرباء لم تدخل الحياة اليومية إلا بعد ذلك بوقت طويل. ففي عام ١٨٧٩ بنى سيمنس أول قطار كهربائي؛ وفي عام ١٨٨٣، أنشأ ديرييه خطاً يعمل بالطاقة الكهربائية بين فيزيل وجرينوبل (١٤ كيلو متراً)؛ وفي عام ١٨٨٨ جرى تدشين ترام كهربائي في باريس (٣٣٨). وبحلول عام ١٩٠٦، كانت العاصمة تحور كابلات كهربائية للإنارة طولها ٦٧١ كيلو متراً في مقابل أنابيب لمصابيح الغاز طولها ٢٥٠,٠٠٠ كيلو متراً (٣٣٩). وفي تلك الأثناء، كانت الكيمياء الكهربائية قد ساعدت على التثوير التام لصناعة الكيمائيات الثقيلة. وظهر مصدر جديد للطاقة مع الهيدرو-كهرباء (المعروفة في فرنسا بالفحم الأبيض)، والتي كانت بحلول تسعينيات القرن التاسع عشر تنافس كلاً من الفحم والبخار في توليد الكهرباء.

لكن أي إنسان يحيا اليوم سوف يكون على علم جيد بالتحول التام الذي أدخلته الصناعة على التكنولوجيا وأساليب الحياة. وأنا أتذكر جيداً، في القرية الموجودة في الميز والتي اعتدت العودة إليها كل سنة حتى عام ١٩٢٤، الضوء المنبعث من مصباحنا الكبير الذي يعمل بالكبروسين، والمعلق فوق مائدة تناول الطعام في خزفية بيضاء، مع أباجرة من المادة الشفافة نفسها. كما يمكنني أن أتذكر المصباح الذي يعمل بالكبروسين والمغطى برف آوير هش، والذي اعتدت المذاكرة على ضوءه عندما كنت تلميذاً في باريس حتى عام ١٩٢٠.

وترد على خاطري ذكريات أخرى وأنا أكتب هذه السطور: حيرتي الشديدة نحو عام ١٩١٠، بينما تحاول والدتي دون نجاح أن تشرح لي ما هي السينما؛ أو المرة الأولى التي رأيت فيها طائرة تحلق فوق باريس في عام ١٩١٣، في صحبة ألكسندر ميرلو، الأستاذ الرائع الذي كان يعلمني اللاتينية في ليسيه فولتير. وحوالي ذلك الوقت نفسه، اقتربت بحذر شديد من تليفوني الأول. وفي سبتمبر/أيلول ١٩١٣، أتذكر كيف كان

والداي، في ترفيهه (الميز)، يتباريان في وصفهما لي لرحلتهما الليلية في سيارة تخص جارا لنا كان يدير محل أجواخ وألبسة في البورج.

بعد كيف اللماذا

إن مخطط أوير بورجان الذي استخدمته هنا، حتى وإن كان مُعدَّلاً ومكتسباً بالأمثلة، إنما يساعدنا ببساطة على التصنيف والوصف. فهل بالإمكان معرفة الأسباب الكامنة وراء مراحل الصناعة التي تحدثنا عنها، هل بالإمكان رصد معنى معين للتطور وللمسلك الذي رافقه؟ عندما ننظر إلى تاريخ الصناعة الفرنسية المتواصل، فإن المسألة الصعبة هي مسألة ما إذا كانت هناك أية قواعد قابلة للرصد، تتكرر في مناسبات مختلفة ويحتمل أن تؤدي إلى نتائج متماثلة في الظروف المناسبة: هذه القواعد سوف يسميها جورج جورفيتش بـ "الاتجاهات" بدلاً من "القوانين"، فهو يعتقد (محققاً) أن المصطلح الأخير لا يعتبر مناسباً بالفعل في "العلوم" الإنسانية.

يمكن القول إن القاعدة الأولى (أو الاتجاه الأول) هي ما جرت العادة على تسميته بـ "العناية الإلهية الثانية". وهذه الصيغة غير العادية موجودة عند كاتب متأخر إلى حد ما، هو أنطوان كايو. فقد كتب يقول إن الصناعة، "الفاعلة دائماً وأبداً، [هي] أشبه ما تكون بعناية إلهية ثانية" - بالنسبة للفقراء، كما يقصد (٣٤٠). وهذه الفكرة لم تكن جديدة، حيث إنها موجودة بالفعل في معجم سافاري دي بريسلون التجاري لعام ١٧٦٠، حيث نقرأ: "إن معجزات الصناعة قد نشأت دائماً من قلب الضرورة" (٣٤١). أما باسفيل، أمين لاندوك في عام ١٧٣٠، فقد أشاد بالذكاء البشري بدلاً من العناية الإلهية، "كأن الطبيعة تعوض عن الخسائر التي حلت بالناس الذين تعتبر أرضهم عقيمة وجرداء [بتزويدهم بـ] الصناعة و... بالمواهب المناسبة للتجارة" (٣٤٢).

والمثال الشهير في هذا الصدد هو الجيفودان وهو إقليم فقير وجبلي، حيث كانت الشتاءات الباردة برداً مريعاً ترغم الفلاحين على الهرب إلى داخل بيوتهم. بل إن الأمر لم يكن يتطلب الحافز المتمثل في وجود Verleger حتى ينكبوا على غزل ونسج أقمشة خشنة، لكنها قابلة للتسويق، من صوف أغنامهم. وتقول لنا مذكرة ترجع إلى عام ١٧٤٠ إن "هناك نحو ٥,٠٠٠ نساج بالأنوال اليدوية في الجيفودان" (٣٤٣). لكن نحو نصف النساجين كانوا يتركون أنوالهم خلال الفصل "المناسب لفلاحة الأرض". وإذا أصبحوا فلاحين في الصيف، فإنهم يعودون إلى النول، ما أن "يجدوا أنفسهم

مدفوعين إلى الاستقرار في بيوتهم بسبب الجليد والثلج اللذين يهيمنان على الأرض والقرى الصغيرة لمدة ستة أشهر من العام". والحال أن قيام سكان الجبل هؤلاء ببيع أقمشهم في الأسواق الكبرى في المناطق المنخفضة قد ساعدهم على تدبير أسباب هزيلة للعيش.

ويمكن قول الشيء نفسه عن السيفين القريبة، على الأرييج، خاصة أبرشية ميربوا، وهي pays فقير بشكل خاص: فالسكان الميسورون الوحيدون لا يوجدون إلا في الورش. وحول مازاميه، بما أن الأرض كانت في معظمها "جرداء بالكامل"، كان السكان مضطرين إلى العمل في حقل النسيج^(٣٤٤). وتشير مذكرة ترجع إلى عام ١٧٣٣، حول اللانجدوك بوجه عام، إلى أن أصحاب الأرض الخصبة، "المنشغلين بالزراعة التي يعلقون عليها كل آمالهم"، إنما يجدون صعوبة في تدبير أسباب عيشهم، في حين أن الفلاحين الذين يحيون على الأرض الفقيرة، وغير المكتفين بـ "نعم الطبيعة... ينكبون على الصناعة"، التي تزود "الأكثر فقراً بأسباب العيش وبسداد المستحقات الواجبة عليهم"^(٣٤٥). وربما كان هذا صحيحاً. لكن ميزة الصناعة الريفية إنما تكمن في أنها يمكن أن تشكل إضافة إلى ناتج الأرض، حتى ولو كانت هذه الإضافة هزيلة: إنها "نعمة إلهية ثانية". وهي لم تستبعد قط فلاحاً قطعة صغيرة من الأرض، أو بستان صغير على الأقل، أو تربية عدد قليل من البهائم.

وفي المدن، كانت القواعد مختلفة. فهنا كان هناك دائماً عمل حرفي، ناشيء بشكل تلقائي من حاجات أي مستقر حضري والإقليم المحيط به. ولكن هل كان دائماً نعمة إلهية ثانية، ضماناً ضد الفقر؟ يتعين على المرء أن يحدد ما هو الفقر، ما هي خصائصه وأسبابه. لكن المدن لم تكن بالتأكيد محصنة ضده.

في ليل مثلاً، أدى الفائض السكاني إلى التعجيل بالنمو وبالتنوع الصناعيين. وفي حين أن متوسط الكثافة السكانية في فرنسا كان ١٥ فرداً في الكيلو متر المربع الواحد، فإن الكثافة السكانية في **département** النور كانت أكثر من ١٠٠، بينما كان الرقم في ليل ١٢٥٥! وتحت هذا الضغط الديموجرافي، ازدهرت جميع الصناعات، إذ سعت إلى التغلب على معوقات السوق المحلية الفرنسية وإلى تلبية طلبات التجارة الخارجية. وعلى مدار وجود المدينة تقريباً، كان هناك ازدحام، حيث كانت البروليتاريا متكدسة في الأسطح والأقبية. وكانت ليل حالة متطرفة، مدينة سابقة لعصرها. فالمدينة كانت تعج بالأنوال، بل إن كل قوتها كانت مستوعبة في نشاطها الذي امتد إلى الريف، الـ **plat**

pays، أيضاً (٣٤٦). وهذه الاعتبارات ما تزال لها حالتها حيث إن الأسباب الواحدة قد تؤدي إلى نتائج واحدة: ففي عالم اليوم، شهدت سنغافورة وهونج كونج وكوريا الجنوبية نمواً تجارياً وصناعياً مشيراً، لكنه قائم على اقتصاد أجور منخفضة وساعات عمل زائدة عن الحد. وكل ذلك لتلبية الدعوة القوية من جانب الأسواق الخارجية، فالعملية في هذه الحالة، إن لم نقل المشكلة في هذه الحالة، إنما تدور على نطاق عالمي. ولكن هل يصح الحديث عن عناية إلهية ثانية في هذه الحالة؟

لنقل بالأحرى إن الصناعة قد قدمت مخرجاً من المصاعب ماثلاً دائماً. وكان بالإمكان دائماً سلوك هذا الدرب إذا ما ظهرت الحاجة إلى ذلك. لقد كانت الحل الذي تم تبنيه بشكل ثابت في نهاية المطاف، حتى وإن كان مرأ؛ وهكذا فبالرغم من الانهيارات الدورية والتوقفات التي عرفتتها، كانت تسترد عافيتها دائماً وتتقدم دائماً. لقد كانت الصناعة أشبه ما تكون بنهر، يجتاح العقبات، ويتعزز تدفقه دائماً كما لو كان بفعل سيروية طبيعية ما. بل إن حرب الأعوام المائة والأزمات التالية لم توقف هذه الحركة. وقد تنهار الصناعة في مدينة أو إقليم، لكنها تنبعث في مدينة أخرى أو إقليم آخر، كما لو كان بفعل قانون تعويضي من نوع ما. وغالباً ما ورد في هذه الصفحات ذكر حرب الخلافة الإسبانية الطويلة (١٧٠١ - ١٧١٣ / ١٧١٤). فهل سوف تؤدي، في أعوامها الأخيرة، إلى الكوارث وأزمات الركود التي كثيراً ما جرى التنبؤ بها على نحو منتظم؟ في ٦ أبريل / نيسان ١٧٠٨، كتب مفتش حكومي، في رانس، إلى المراقب العام: "بوسعي أن أؤكد ذلك يا سيدي، في الترو والحال، أنه من جراء حظ سعيد بشكل غير عادي، لم تعان تجارة هذه المدينة إلا بشكل طفيف، إن كانت قد عانت على الإطلاق، من الحرب الحاضرة، وليس هناك عامل واحد عاطل" (٣٤٧). ولا أريد أن أخرج بتعميمات من هذا المثال - فكلومات "حظ سعيد بشكل غير عادي" تستبعد ذلك تماماً. ولا أود أن أنفي أن الحرفيين الفرنسيين قد عانوا، خاصة في السنة التالية، من مصاعب إضافية ترتبت على الشتاء القاسي لعام ١٧٠٩. لكن النهر واصل التدفق مع ذلك، وهذا هو الشيء الأساسي. وكان يمكن للأمور بالطبع أن تكون أفضل إن لم تكن فرنسا قد دخلت الحرب، وقد تحسنت الأمور بالفعل مع حلول السلم في عامي ١٧١٣ - ١٧١٤.

لكن فرنسا خلال الثورة والامبراطورية هي مثال أفضل بكثير. إن بعض المؤرخين يواصلون وصف تلك السنوات بأنها كارثية؛ ولا شك أنهم يقولون ذلك مخلصين،

ولكن هل هم على حق؟ صحيح أنه قد حدث هبوط مثير في التجارة الخارجية (كان الحجم الإجمالي للواردات والصادرات ١٠٠٠ مليون livres في عام ١٧٨٩؛ ثم ٥٥٠ مليون في عام ١٧٩٥؛ ثم ٦٢٢ مليون في عام ١٨١٥). لكن التجارة الخارجية كانت مجرد جزء واحد من التجارة الفرنسية ككل، وفي تلك الفترة لم تكن لها "الأهمية بالنسبة لمجمل الاقتصاد الصناعي {الفرنسي} والتي سوف تكون لها خلال عهد الامبراطورية الثانية بعد عام ١٨٥٢". والأكثر وضوحاً هو أن مؤشر الانتاج الصناعي "في الفترة النابوليونية {كان} أعلى مما كان في نهاية عهد النظام القديم" (٣٤٨). ولذا فإنني أميل إلى الاتفاق مع سيرج شاسانيه على أنه كان هناك استمرار واستقرار، في كل من هياكل حجم الانتاج الصناعي بين فرنسا النظام القديم وفرنسا بعد الثيرميدورية، بل وبعد ذلك، وذلك بالرغم من الخسائر الكبرى التي ترتبت على الحروب النابوليونية (٣٤٩). وما كانت فرنسا تفتقر إليه هو الثورة الصناعية. لكن هذه ليست المشكلة نفسها تماماً. فالثورة الصناعية كانت ذروة تطور طويل الأجل كانت إنجلترا وحدها هي التي أنجزته في القرنين السابع عشر والثامن عشر. أما فيما يتعلق بفرنسا، فإن اللعبة كانت قد انتهت قبل عام ١٧٨٩ (٣٥٠).

ولكن هل تنطبق الفكرة الرئيسية التي أعرضها، بالمقابل، على القرنين التاسع عشر والعشرين، في وجه مصاعب رهيبة أحياناً؟ وهل تم التغلب بالفعل على هذه المصاعب؟ إن الحرب الفرنسية - البروسية في عام ١٨٧٠، بالرغم من أنها كانت مؤلمة للاعتزاز القومي الفرنسي، لم تؤد إلى خراب الاقتصاد الفرنسي. وهذا واضح تماماً. ولكن هل يمكن قول الشيء نفسه عن الكوارث الضخمة التي ترتبت على الحربيين العالميتين الأولى والثانية؟ إن جان بوفيه يعطيني من الرد على هذا السؤال: "أثبتت الحربان العالميتان في القرن العشرين أنهما مخربتان للنمو الصناعي {الفرنسي} في الأجل القصير فقط. فهما لم تقضيا عليه. وفي كل من المناسبتين، قادتا إلى فترات استعادة سريعة للقوة والنمو، بلغت ذروتها في الربع الثالث من القرن، في أحجام غير مسبقة للانتاج (ولاستهلاك): فبين عامي ١٩٤٤ و ١٩٧٧ (بما في ذلك فترة استعادة القوة) تضاعف الانتاج الصناعي ١٢,٨ مرة" (٣٥١). ومن ثم فإننا نجد هنا أيضاً استمرارية وبقاءً واستعادة للقوة. والشيء نفسه ينطبق على الأزمات الاقتصادية، بالرغم من أثرها السلبي: فلو تحدثنا من الناحية الصناعية، فسوف نجد أن فرنسا قد اجتازت بنجاح لحظة انهيار عام ١٩٢٩ الخطرة، بشكل أقل سهولة، والحق يقال، من اجتيازها لأزمة

عام ١٨٥٧ أو لأزمة عام ١٨١٠، والتي يرى بعض المؤرخين أنها كانت أكثر كارثية بالنسبة للامبراطورية من حرب إسبانيا. لكن فرنسا اجتازتها بالفعل، ونحن نجتاز تدريجياً الأزمة التي بدأت في السبعينيات من هذا القرن وقيدت حركتنا منذ ذلك الحين. وهذه المسيرة إلى الأمام، هذا التقدم الصامت، المتواصل في وجه جميع العقبات، أكانت السياسات الخرقاء للحكومات أم الركود الدولي، هو في نهاية الأمر السمة الغالبة لتاريخ الصناعة الذي غالباً ما يُروى في أجزاء وحوادث قصيرة، دون أي إحساس بأن هذه الأجزاء والحوادث إنما تشكل سلسلة، تتميز بالاستمرارية وبالتقدم وبالتوسع. وقد حان الوقت لأن نراجع التفسيرات المعتادة، حيث إن هذه السيرورات ومظاهرها قد كررت نفسها عبر الزمن، وأثرت وهيمنت إحداها على الأخرى، وتواجهت جنباً إلى جنب. ففي المقام الأول، لا يمكن للصناعة أن تظهر إلى أن يتوافر فائض في الانتاج الزراعي؛ وفي المقام الثاني، بما إن الصناعة تحتاج إلى قوة بشرية، فإن فائض السكان الريفيين يجب أن يتهياً للانخراط فيها؛ وفي المقام الثالث، لا بد للصناعة من أن تكون قادرة على بيع منتجاتها - والحال أن لوديف، التي كانت تصنع أقمشة لملابس الجنود، قد حققت ثروة ضخمة خلال حروب الثورة والحروب النابوليونية (٣٥٢)؛ أما ماراميه فقد كانت تباع الـ cordelats التي تنتجها لكندا؛ وكانت لافال تباع النسيج القطني المخطط الذي تنتجه لأمريكا اللاتينية، وهلم جرأً. ومن ثم فقد كانت التجارة هي الشيء الرئيسي. والتجارة، شأنها في ذلك شأن الصناعة، إنما تعتمد على الائتمان، على النشاط المصرفي، أي على الرأسمالية: وألم يتكرر القول بأنه إذا كانت الصناعة الفرنسية لم تتوسع توسعاً أسرع فإن مرجع ذلك هو أن أصحاب البنوك لم يسارعوا بما يكفي إلى مساعدتها؟ والدولة الفرنسية كان لديها دائماً ما تقوله، بما يترتب عليه من أثر مثمر أحياناً وبما يترتب عليه من أثر معوق أحياناً أخرى، ولكن دون أن تتخلى البتة عن التدخل. إن الموجة العالية التي نقلت الصناعة إلى الأمام كانت أشبه ما تكون بنهر يحرك ويحمل مركباً؛ لقد كانت حافزاً عاماً، إجباراً، ضرورة حيوية.

تقليات متكررة

لكن القول بأن الحياة الاقتصادية تدفع وتحفز بحركتها الخاصة نشاطاً صناعياً مستمراً، وبأن هذه الاستمرارية سمة أساسية، إنما يتعارض بالتأكيد مع ما نعتبره إيقاع الصناعة الخاص. فما أكثر الانطلاقات الظاهرة التي يقابلها الانهيار أو الانكماش أو

الركودا والمؤسسات الصناعية، إذا ما نظرنا إليها كلاً على حدة، إنما يبدو أنها تتبع قانون عدم استمرار من نوع ما، حيث إن حيواتها غالباً ما تكون قصيرة العمر. وقد سمعنا كلنا عن القرى المهجورة. وقد نُحسن صنفاً إذا ما تذكرنا المصانع المهجورة!

لقد أعد موريس دوماس في دراسته عن "الحفريات الصناعية" بياناً بجميع المصانع التي ماتت والبنائات التي تُركت للخراب أو أعيد تحويلها لاستخدامها في أغراض أخرى في سائر أرجاء فرنسا. وهو يعقد مقارنة بين "ديمومة" البنائات و"زوال" المؤسسات التي كانت قد اتخذتها مقراً لها في وقت من الأوقات (٣٥٣). وإذا اقتفينا خطواته، فبوسعنا أن نزور المانيفاكتورات الكبرى في مواقعها الأصلية.

ففي لوديف في اللانجدوك، ما تزال تلوح بعض البنائات الضخمة في شبه دائرة فوق ضفاف الليرج، وهو نهر صغير يخترق المدينة (٣٥٤). وغير بعيد عن هذا المكان، سوف نجد مانيفاكتورة فيلنيفيت الغربية، المبنية، ككثير من البنائات الأخرى، وسط سفوح الجبل الأسود، الذي تتدفق منه الجداول سريعة الجريان والتي كانت في وقت من الأوقات أساسية لغسل الصوف وتقصير الأقمشة وتحريك دواليب المعامل. والحال أن معمل النسيج القديم هذا قد تفوق على جميع الأرقام القياسية من حيث طول العمر. لقد تأسس في عام ١٦٧٧ ولم يوصد أبوابه نهائياً إلا في عام ١٩٥٤، بعد فترة ركود طويلة. وبقاؤه يعني أن بوسع الزائر اليوم أن يدخل إليه وأن يجد "نسخة، شبه سليمة" (٣٥٥) من التنظيم الصناعي على نحو ما كان عليه في القرن الثامن عشر: وبدءاً من مقر رئيس المعمل، يمكن للمرء أن يتجه إلى قاعات المستودعات ذات العقود وقاعات الآلات وأماكن إقامة العمال، الموزعة على عدة شوارع، والتي كانت في آن واحد مساكن وورش نسيج؛ وأخيراً، هناك الأعمال الهيدروليكية للتزود بالمياه. والحال أن درينة من القرى المبعثرة حول هذه القلعة الرأسمالية كانت تعمل معها على نحو وثيق (٣٥٦). وفي أبفيل وسيدان ولوفيه، سوف نجد بنائات ضخمة كالقلاع، متداعية الآن، تشكل شاهداً على طابع معامل النسيج الكبرى: إنها تولد وتزدهر وتموت. وفي بحث موريس دوماس عن الأفران القديمة ومعامل الصلب، ومعامل التكرير، وعناصر أخرى لحفريات الميتالورجيا، فإنه يطوف بنا في جميع أرجاء فرنسا، من البيرييجور إلى المارن الأعلى أو الشاتيونيه أو الكوت دور أو الفرانش كونتيه، ومن اللاند إلى بريتانيا، حيث نلاحظ مندهشين في سيرنا أن القرن العالي الوحيد المصنف بوصفه أثراً قديماً هو فرن كون - لا - جرانفيل على الشيبه في ميرت - أيه - موريل، والذي بُني في وقت

متأخر إلى حد ما، في عام ١٨٦٥، ثم تم هجره بعد ذلك بخمس عشرة سنة (٣٥٧). ولكن بدلاً من الدخول في منجم الوثائق الفاتن هذا، ولو أنه غير معروف، فإن ما أهدف إليه هو مجرد الإشارة إلى مدى هشاشة وقصر عمر نشاط، ناهيك عن ازدهار، معظم المشاريع الصناعية. وأنا، إذ أفعل ذلك، إنما أردت نظرية والتر هوفمان، التي صيغت بالإحالة إلى إنجلترا بعد الثورة الصناعية (٣٥٨)، وإن كان يمكن تطبيقها باطمئنان على فرنسا في القرنين الثامن عشر والتاسع عشر. وبما أنها قد صيغت كأطروحة عامة، فمن السهولة بمكان مدها إلى ما وراء حدودها الزمانية السخية بالفعل.

وبدلاً من أن تكون نظرية، فإنها قاعدة، بل إنني أغامر هذه المرة وأقول إنها قانون. فبالنسبة لوالتر هوفمان، تتبع أية صناعة، بصرف النظر عن موقعها وهدفها (ويمكنني أن أضيف: وبصرف النظر عن فترتها) منحنى قطعياً مكافئاً منذ مولدها، فتشهد صعوداً سريعاً نسبياً ثم تصل بمرور الوقت إلى سقف معين، ثم تدخل في مرحلة هبوط قد يكون عمودياً. ولسنا بحاجة إلى استحضار الأمثلة التي يقدمها، والتي تثبت هذا الكلام. وفي كتاب آخر، اختبرت "قانون هوفمان" بتطبيقه على قليل من الأمثلة التي يمكن قياسها، وهي نادرة جداً للأسف، من القرن السادس عشر (٣٥٩). إلا أن شيئاً واحداً يبرز بوضوح: إن أيام أية صناعة معدودة، حتى ولو كانت بداياتها مثيرة، وحتى ولو بدت في ذروة قوتها أنها قوية العافية. فكل نشاط صناعي سوف يخضع عاجلاً أم آجلاً لهذا المنحنى المقرر سلفاً، بصرف النظر عن صعودات وهبوطات الحظوظ على الدرب.

والخلاصة أنه في حين أن أية جماعة قروية تمتد خلفها وأمامها مئات السنين، فإن المؤسسة الصناعية لا يمكنها البتة أن تكون واثقة - مع بعض الاستثناءات التي لا تفعل سوى تأكيد القاعدة - من أن أمامها أكثر من قرن من الازدهار. ويجب أن نستنتج أن الصناعة هي ظاهرة قصيرة الأجل نسبياً. وبما أنها تعتمد أساساً على حكاية إرادية - هي حكاية المستثمر الفرد الذي يجربُ حظه - فإنها تثبت بطريقتها أن النشاط البشري لا يمكنه أن يسيطر إلاً على الأجل القصير: فالأجل الطويل، وخاصة الأجل الطويل جداً، بعيد عن متناول الإنسان.

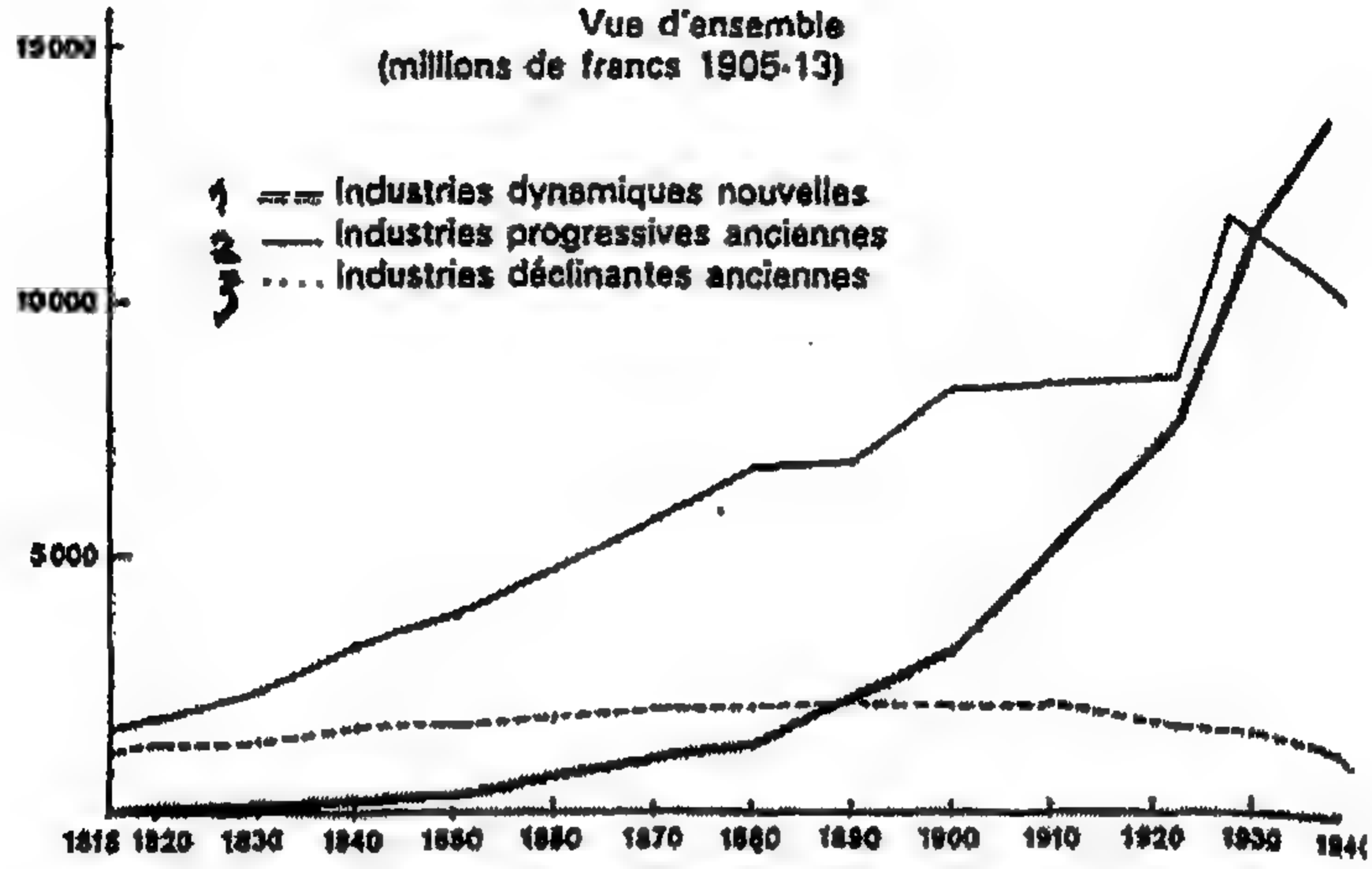
وبالرغم من التناقض الظاهري، فإن هذه الملاحظات لا تمنعني من العودة إلى الأطروحة الأصلية التي ما زلت مؤمناً بها، ألا وهي أن النشاط الصناعي يتميز باستمرارية تصاعدية عامة إذا ما نظرنا إليه في سياق اقتصاد قومي محدد. فالموجة

الصناعية ككل لا تعرف الجزر، بل إن اتجاهها الكامن هو التوسع. وإذا كانت الإخفاقات والنكسات قاعدة، فإن المد النشط هو قاعدة أخرى. أي أن المشهد كله هو خلاصة إضافات ونقص. وسوف أذهب إلى القول بأن أبسط تشجيع من الخارج - أكان على شكل إجراء حكومي مدروس جيداً، أو فتح سوق جديدة أو تحول مؤات في دورة الاستثمار، أو إزاحة منافس - إنما يمكن القطاع الصناعي كله من التحرك إلى الأمام. وهذه نظرة متفائلة. لكنني أتصور أن ت. ج. ماركوفيتش، وهو أهم خبير في تاريخ فرنسا الصناعي، سوف يؤيدني في ذلك. فهو يجري تقسيماً ثلاثياً بين الصناعات الفرنسية: الصناعات الجديدة التي توفر حركية للقطاع كله؛ والصناعات التي أخذت في الأفول لكنها ما تزال تلعب دورها؛ والصناعات الآخذة في الركود ووصلت إلى نهاية عمرها (٣٦٠). وهذا المخطط يعكس بشكل أساسي تحليل والتر هوفمان، والرسم البياني الوارد في الشكل ٤٠، من كتاب ماركوفيتش، يبين ذلك بوضوح كاف؛ فالتقدم الصناعي يعتمد على الابتكار. وبينما أصل إلى ختام هذه التأملات السريعة، فإنني أجد نفسي منحاراً إلى علماء اقتصاد مثل مينش وأندريه بياتيه وكثيرين غيرهم دون شك: إن الابتكار هو سر شباب الصناعة، ومكافأة التكنولوجيا الذكية والضرورية.

وما يزال علينا أن نفسر الفشل واستنفاد القوى، والحاجة المتكررة إلى استعادة الشباب. فما هي أسباب التقلبات المنتظمة التي تميز تاريخ الصناعة؟ في الماضي، حتى بالنسبة لمؤرخ دقيق وواسع الاطلاع كهنري سييه، كان هناك ميل إلى تعريف الفترة محل البحث من زاوية التاريخ السياسي: ماذا كانت حالة الاقتصاد الفرنسي في عهد عودة الملكية أو في عهد ملكية يوليو/ تموز أو في عهد الجمهورية الثالثة (٣٦١)؟ ثم بدأنا في النظر في المراحل الاقتصادية التي حددها فرانسوا سيميان: الاتجاه الهابط من عام ١٨١٧ إلى عام ١٨٥٢؛ صعود من عام ١٨٥٢ إلى عام ١٨٧٦؛ هبوط آخر بين عامي ١٨٧٦ و ١٨٩٦، تلاه اتجاه صاعد، يشمل زمن الحرب العالمية الأولى، استمر حتى عام ١٩٢٩. والآن يبدو أن هناك حقيقة مربكة آخذة في الظهور، ألا وهي أن الصناعة قد تتطور أحياناً بشكل أسرع خلال مرحلة ب أو مرحلة هبوط مما خلال مرحلة أ أو مرحلة صعود (٣٦٢). فهل نكتفي بإهمال المشكلة واعتبارها غير قابلة للحل؟ أم أن بوسعنا إعادة النظر فيها من منظور الأزمة؟ وألا يمكن أن يقال إن النمو، الذي يخفف الصدمات والمنافسة، والذي يعزز كلاً من الأرباح والطلب، قد يمكن الجميع من البقاء، بما في ذلك البط الأعرج؟ الخلاصة أن النمو قد يلعب دور قوة

الشكل ٤٠

صناعات دينامية وتقدمية وآفلة.



نظرة إجمالية (بملايين الفرنكات ١٩٠٥ - ١٩١٣):

١ - صناعات دينامية جديدة ٢ - صناعات تقدمية قديمة. ٣ - صناعات قديمة آفلة.

المصدر:

T. J. Markovitch, *L'Industrie française de 1789 à 1964*, Cahiers de l'ISEA, 1966.

تساعد على البقاء. أمّا الأزمة الاقتصادية، من الجهة الأخرى، فهي تعجل الانهيار طويل الأجل وتخفّض الأرباح وتزيد المنافسة القومية والدولية، بما يؤدي إلى زيادة قوة الأقوياء وزيادة ضعف الضعفاء (٣٦٣). ومن الممكن أيضاً أن تؤدي هذه الرياح الباردة إلى تشجيع الابتكار، ودفع الناس إلى البحث عن حلول جديدة، عن مخرج جديد من الأزمة. لكن هذا يقودنا إلى مشكلة أخرى وهي مشكلة قد تكون أصعب على الحل بكثير من الأولى: كيف يمكن تفسير الأزمة نفسها.

محصلة أو بقاء المشروع الصغير

جميع المؤرخين اليوم متفقون على أنه، في ظل النظام القديم، كانت فرنسا، بمساحتها المترامية الأطراف، وبثروتها الكامنة، وبسكانها موفوري العدد (وهم أكبر سكان في أوروبا فيما عدا روسيا) القوة الصناعية الأولى في أوروبا. لكن هذه الصدارة كانت تستند إلى أساليب وعمليات قديمة وإلى وحدات إنتاج صغيرة. وكان رأس المال مركزاً في بعض المدن الكبرى (ليون وليل) وفي موانئ مثل مارسيليا وبوردو، لكن هذه المراكز المالية كانت تفضل استثمار مالها في شيء أقل مجازفة من المشروع الصناعي - وهي حقيقة معروفة جيداً لدى المستثمرين. وتركز رأس المال الرئيسي الوحيد الذي كان من المحتمل أن يسمح لنفسه بأن تجتذبه الصناعة هو باريس، بالرغم من أنها كانت هي أيضاً منجذبة إلى التجارة والصفقات التجارية الكبيرة بأكثر من انجذابها إلى المنسوجات أو الصلب، وكانت أكثر ميلاً إلى استيراد الصوف الإسباني أو شراء أقمشة من سيدان أو إيليف بأكثر من ميلها إلى الاستثمار في صناعة الصوف والتي كان التجار وبائعو الأقمشة قد أبدوا على أية حال اهتماماً أكثر من نظري بها في القرن السابع عشر. والخلاصة أن فرنسا في عام ١٧٨٩، أياً كانت عافية الاقتصاد، كانت تحوز قطاعاً صناعياً غارقاً في أساليبه القديمة - مع مجرد استثناءات قليلة، في القطن وأعمال المناجم والميتالورجيا. والحال أن الثورة الصناعية، المستوردة بوجه عام من إنجلترا، سوف تجد صعوبة في التخلص من هذا القيد القديم: لقد كان على الاثنين أن يوجدوا جنباً إلى جنب.

وهذا النظام القديم الصناعي الذي استمر خلال القرن التاسع عشر وحتى وقت متأخر كعام ١٩١٤ أو بعده، كان يتميز بما يمكن تسميته بصناعة من الدرجة الثانية، أو كما وصفه ت. ج. ماركوفيتش بـ "إنتاج حرفي بالمعنى الأوسع"، تمييزاً له عن

الصناعة بالمعنى الدقيق لهذا المصطلح، أي الصناعة الكبيرة التي تتميز بتركز الموارد والقوة البشرية. ونتائج الاستقصاءات الرئيسية الأربعة التي جرى الاضطلاع بها في عهد ملكية يوليو/ تموز وفي عهد الامبراطورية الثانية (١٨٤٠ - ١٨٤٥، ١٨٦١ - ١٨٦٥)، يلخصها ت. ج. ماركوفيتش في الجدول التالي (الأرقام بملايين الفرنكات):

الانتاج الصناعي الإجمالي	الصناعة بمعناها الدقيق	الانتاج الحرفي بمعناه الواسع	(المتوسطات السنوية)	
١٨٤٤ - ١٨٣٥	٦٣٨٥	١٦١٢ ٢٥,٢٪ ٤٧٧٣ ٧٤,٨٪		
١٨٦٤ - ١٨٥٥	٩٠٩٠	٣٤٠٦ ٣٧,٥٪ ٥٦٨٤ ٦٢,٥٪		

ووفقاً لهذه الاستقصاءات، فإنه "في غضون عشرين سنة بين عامي ١٨٤٠ و ١٨٦٠، زاد الناتج الصناعي الإجمالي بنسبة ٤٢,٣٦٪؛ حيث زادت الصناعة بالمعنى الدقيق... بنسبة ١١١,٢٩٪، بينما لم يزد الانتاج الحرفي بالمعنى الواسع إلا بنسبة ١٩,٠٨٪. ومن ثم فإن التغير الهيكلي كان عظيماً جداً. فحصة الصناعة بالمعنى الدقيق قد زادت من ٢٥,٢٪ إلى ٣٧,٥٪ (٣٦٤). وهذا التحول الهيكلي أكثر وضوحاً بكثير، إذا ما قارنا حصص كل من الأرباح والأجور في سياق الصناعة بالمعنى الدقيق: فقد زادت الأرباح من ٥٦٪ إلى ٦٠,٤٪ بينما هبطت الأجور من ٤٤٪ إلى ٣٩,٦٪. و"هذا السقوط النسبي في حصة الأجور في الصناعات المتوسعة (أو "الدينامية") إنما يعد مميّزاً للثورة الصناعية في القرن التاسع عشر". لكنه كان مصحوباً بارتفاع في سعر المواد الخام. فهل يجب أن نعتبر ذلك، كما يعتبره دليلنا، سبباً بين أسباب التوسع الاستعماري، سبباً بين أسباب امبريالية القوى العظمى (٣٦٥)؟

ولكن أياً كان الأمر، فإن الصناعة الصغيرة، حتى وإن كانت أهميتها قد أخذت تنحدر، كانت ما تزال تستأثر بحصة الأسد في الصناعة الفرنسية ككل: ٦٢,٥٪ في عام ١٨٦٠. بل إن هذا الرقم نفسه أقل من الواقع، حيث إن المعيار محل الخلاف الواسع والذي اختارته فرق الاستقصاء للتمييز بين الصناعة الكبيرة والصناعة الصغيرة

كان يتمثل في استخدام الآلات. وهكذا ففي السجلات الإحصائية لعام ١٨٦٦، سوف نجد أن خياطاً يملك ماكينة سنجر للخياطة (وهي ابتكار حديث نسبياً) ويستخدم عمل اثنين من المساعدين، سوف يُعتبر مشغلاً بـ "الصناعة الكبيرة" ! ويفضّل ت. ج. ماركوفيتش محقّقاً التمييز بين الصناعة والعمل الحرفي "بحسب ما إذا كان رب العمل يدير المشروع دون أن يقوم هو نفسه بالعمل فعلاً، أو ما إذا كان مديراً وعاملاً في الوقت نفسه". ومن ثم فإنه يُدرج تحت مسمى الحرف الورش الصغيرة والصناعات الريفية الموجودة دائماً والانتاج الصناعي المنزلي، المكرس أساساً لتلبية حاجات الأسرة المعيشية. وإذا ما راجعنا الحسابات وفقاً للمعايير الجديدة، فإن حصة "الصناعة بالمعنى الدقيق" نحو عام ١٨٦٠ لن تعود ٣٧,٥٪ بل مجرد ١٩,٨٪ - أي مجرد خمس الانتاج الصناعي الإجمالي (٣٦٦). وهكذا فإن الصناعة الكبيرة، التي كانت ما تزال تشكل استثناءً، كانت محاطة من جميع الجهات بانتاج تقليدي، كانت تقف فوقه كجزيرة في بحر. وفي تلك الأثناء، واصل الانتاج التقليدي البقاء بل وشهد تزايداً: والواقع أن التقدم الصناعي كان مزدوجاً - مثيراً في حالة الصناعة الكبيرة لكنه واقعي بما يكفي بالنسبة للمشاريع الصغيرة أيضاً.

والحال أن حسابات ت. ج. ماركوفيتش المعدلة إنما تتماشى في نهاية الأمر مع التأكيدات الجسورة الصادرة عن المؤرخين اللذين تتلمذ جيلي على يديهما، واللذين كتبوا تاريخ فرنسا المعاصر الضخم، وهو الآن كتاب فات أوانه، تحت إشراف إرنست لافيس: سيباستيان شارلتي وشارل سينيوبوس. فالأخير، وهو يكتب في العقد الأول من هذا القرن، أي في قلب عهد الجمهورية الثالثة، على مسافة بعيدة من عهد الامبراطورية الثانية، قد استخدم السجلات المتاحة له والتي كانت تشير كلها إلى التقدم الضخم الذي أحرزته الصناعة الفرنسية: "إن متوسط عدد العمال بالنسبة للمؤسسة الواحدة كان ما يزال يُقدَّر، في عام ١٨٦٦، حتى في الصناعات الأكثر تركّزاً، بمجرد ٨٤ في الميتالورجيا و٢١ في المناجم والمحاجر و١٧,٤ في الصناعات الكيماوية. وبحلول عام ١٩٠٦، ارتفع المتوسط إلى ٧١١ في صناعة الصلب و٤٤٩ في المناجم و٩٦ في صناعة الزجاج... وبحلول عام ١٨٩٦، كانت نسبة ٣٦٪ فقط، وبحلول عام ١٩٠٦، كانت نسبة ٣٢٪ فقط، من القوة العاملة ما تزال تعمل في المؤسسات الصغيرة التي يعمل في الواحدة منها أقل من ١٠ عمال" (٣٦٧). ومع وجود ثلث العمال الفرنسيين في المؤسسات الصغيرة ووجود ثلثين في الصناعة الكبيرة، تنقلب الساعة

الرملية، لكن نسبة الأقلية تظل نسبة مهمة تماماً.

فهل يجب أن نتصور أن استمرار بقاء المشاريع الصغيرة قد عرقل الصناعات الأكبر؟ أم أنه يجب على العكس من ذلك أن نتصور أن المشاريع الأكبر كانت بحاجة إلى المشاريع الصغيرة، وأن التعايش أنجب صلات وروابط؟ الشيء المؤكد هو أن الصناعة الكبيرة لم تتقدم بالسرعة التي كان يمكن أن تتقدم بها. وهي تتحمل المسؤولية عن ذلك جزئياً: فالمخترعات الكبرى - السيارات والطائرات مثلاً - قد بدأت بداية مثيرة، لكن تطورها، إن لم أكن مخطئاً، كان بطيئاً. وبشكل أخص، فإن البنوك الفرنسية لم تسهم بالسخاء المطلوب، إذ ترددت في الارتباط بالاستثمار طويل الأجل الذي تتطلبه الصناعة. وشأنها شأن الموانئ البحرية الفرنسية الكبرى في عهد النظام القديم، كانت البنوك ميالة إلى العمل على صعيد عالمي بدلاً من العمل على صعيد قومي. ومن ثم فقد كان على الصناعات أن تتبادل العون فيما بينها، وأن تمنح إرجاءات متبادلة في تسوية المبيعات والمشتريات. وسوف تتاح لي الفرصة لقول المزيد عن هذه المشكلات التي برزت بشكل ضخم في التاريخ الفرنسي القريب. فهل الرأسمالية هي الملوثة؟ ما دامت سمعتها ليست حسنة، فليس بوسعها أن تهرب من اللوم.

يقترح إيرفيه لو برا تفسيراً آخر جذاباً إلى حد ما. فهو يشير في المقام الأول إلى أن خط جينيف - سان مالو، وهذا أمر له دلالة، إنما يفصل مرة أخرى بين شطري فرنسا، شطر في الشمال، يتميز بمستوى كثيف للتصنيع، وشرط آخر في الجنوب، قاوم الصناعة وظل المشروع الاستثماري العائلي متحصناً فيه بقوة. "لقد ظل الشطران في تعارض أحدهما مع الآخر، إذ انخرط أحدهما في أشكال الإنتاج الثقيلة، بينما انخرط الآخر في الأشكال الخفيفة؛ وفي أحدهما، كان الإنتاج متركزاً، بينما كانت مواقع الإنتاج في الآخر مبعثرة؛ وكان أحد الشطرين مغطى بحيارات الأرض الصغيرة، بينما كان الآخر مغطى بمزارع كبيرة تستخدم عمالاً زراعيين" (٣٦٨). والحال أن الجنوب الذي قاوم تطور الصناعة الحديثة في شكل التركيزات العمالية، قد شهد مانيفاكشوراته وورشه التقليدية، المتبقية من القرن الثامن عشر، وهي تخرج من دائرة الاستثمار بسبب طرد المصانع لها من خلال المنافسة. وهكذا أخذ الجنوب يتخلف عن فرنسا الثرية متزايدة الثراء الواقعة شمال اللوار (انظر الشكل ٤١). وفي عام ١٨٢٧ بالفعل، كان البارون دويان يكتب فيقول: "أيها المواطنون الجنوبيون، لكم أهدي وصف فرنسا الشمالية [كتاب عنوانه القوى الانتاجية والتجارية لفرنسا]... وسوف تدهشون عندما

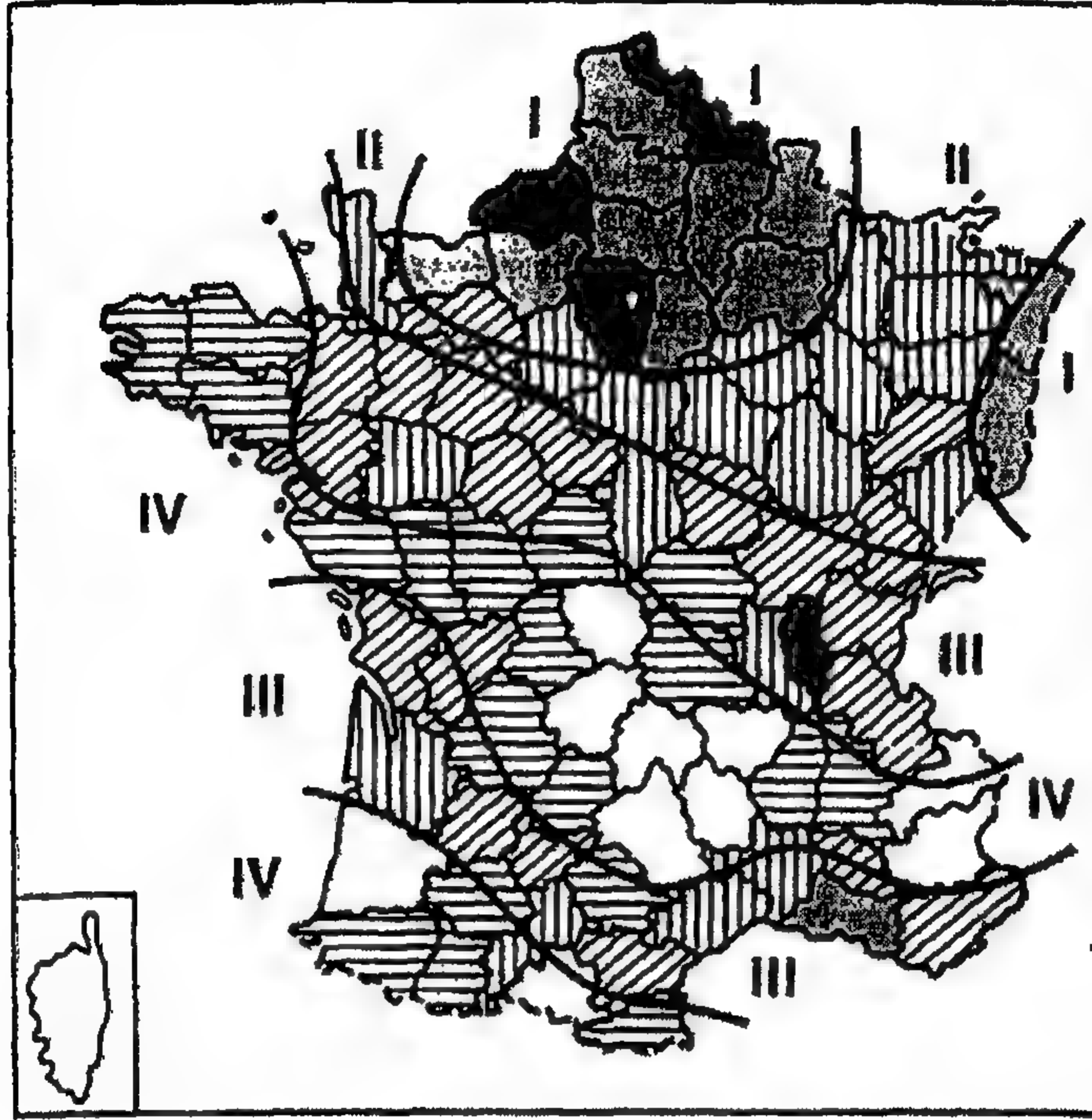
تروى الاختلافات فى السكان، وفى الثروة فى الأراضى وفى الصناعة وفى التجارة بين قسمى فرنسا الكبيرين اللذين ميزهما أجدادنا بفرنسا لغة الـ *oïl* وفرنسا لغة الـ *oc*. لوحتهم على إجراء الدراسات الجادة والمثمرة الضرورية للـ *départements* التى تعيشون فيها... لأنكم تعانون اليوم من حرمانات مادية وأدبية تجعل حاجاتكم الفردية أوفر عدداً وأكثر إلحاحاً" (٣٦٩).

لكن الجنوب لم يكن مقدراً له أن ينجذب إلى هذه الدعوة إلى التصنيع: فسكانه، وهم آخر سكان فى فرنسا يقعون على الأرض الزراعية، لم يخرجوا لتعزيز صفوف عمال الشمال (سوف يتألف هؤلاء إلى حد بعيد من مهاجرين). وعندما شهد الجنوب هو أيضاً، فى نهاية المطاف، خروجاً ريفياً، فإن هذا الخروج سوف يكون إلى القطاع الثالث، أى إلى الخدمات والمهن الحرة وسلك الموظفين، ولن يكون إلى الصناعة إلاّ فيما ندر إن كان قد حدث شيء من ذلك أصلاً. والواقع أن جنوب فرنسا ما يزال حتى فى أيامنا هذه معادياً من الناحية الثقافية لأسلوب الحياة الصناعى.

وما دام الأمر كذلك، فخلال القرن التاسع عشر، كان على فرنسا الشمالية، حيث كان الانتاج الصناعى مركزاً، أن تعمل على تطوره بشكل جد نشيط. إلاّ أن نموه، قياساً إلى بقية أوروبا، كان بطيئاً نسبياً (إلى ما بعد الحرب العالمية الثانية على الأقل). وتفسير إيرفيه لو برا تفسير سياسى. فهو يذهب إلى أن الدولة الفرنسية، فى القرن الماضى، كانت قلقة من الانقسام بين الشمال والجنوب، إلى حد أن "الضرورة الصناعية قد طمسها ضرورة الوحدة السياسية". وقد اتجه الاستثمار الحكومى - أى ثروة الشمال - إلى تنمية الجنوب، بفضل سياسة تعليم على المستوى القومى (قوانين جول فيرى) وشبكة السكك الحديدية والتغلغل الإدارى فى البلد، وكذلك بفضل "برنامج بناء عام وخاص ضخم، غالباً ما اعتبره علماء الاقتصاد انحرفاً عن الاستثمار الانتاجى". وهذا، فى رأيه، هو السبب الرئيسى فى أن فرنسا "قد تخلفت فى معدلات النمو الصناعى بين عامى ١٨٦٠ و ١٩١٤". "إن فرنسا، بتخفيفها للتفاوتات التى صاحبت العصر الصناعى الأول [ربما تكون] قد قيّدت نموها الصناعى، بينما نجحت فى خلق وحدتها السياسية" (٣٧٠).

الشكل ٤١

"التفاوتات في المجال الاقتصادي في فرنسا" في عام ١٨٣٠.



أعدت هذه الخريطة باستخدام ٣٣ متغيراً تتصل بكل جانب من جوانب الاقتصاد (الزراعة، النقل، الصناعة، الدخول، الثروة، إلخ). وهي تبين تباين التطور الإقليمي في فرنسا في عام ١٨٣٠ : إن الانتقال من المناطق المعتمدة إلى المناطق الشاحبة ومن I إلى IV إنما يعني الانتقال من الثروة إلى الفقر.

المصدر:

B. Lepetit,

مقال سوف ينشر في:

Annales ESC No 6, 1986.

التجارة: سبق متواصل في النشاط

من عدد الدراسات المكرسة للتجارة، أكانت في فرنسا أم في أي مكان آخر، يمكن للمرء أن يتصور أنها كانت النشاط الأكثر أهمية بين جميع النشاطات الاقتصادية. على أن هذا السوهم لا يصمد في مواجهة الأرقام المتاحة لنا. ففي عام ١٨٣٧، حسب البارون دوبان ما نسميه الآن بالنتائج القومي الإجمالي الفرنسي في عهدي لوي فيليب على النحو التالي: اقتصت الزراعة بـ ٦٠٠٠ مليون فرنك؛ واقتصت الصناعة بـ ٣٠٠٠ مليون؛ بينما لم تختص التجارة إلا بمجرد ١,٥٠٠ مليون فرنك (٣٧١). ومثل هذه الأرقام تدل على إحساس بالتناسب. ومع ذلك، فخلال التقدم الاقتصادي المتواصل في القرن التاسع عشر، تطورت التجارة الفرنسية نسبياً بشكل أسرع من تطور القطاعين الآخرين. والواقع أنها كان يمكن أن تكون الأسرع توسعاً، لو استبعدنا النشاط المصرفي. (لكن النشاط المصرفي إنما يعد هو نفسه، على أية حال، نوعاً من التجارة، تعامللاً في المال). وقد سبق لي أن استشهدت بتعليق ليونس دو لافيرنيه في عام ١٨٧٠ والذي ذهب فيه إلى أن التجارة الخارجية الفرنسية قد تضاعفت منذ عام ١٨١٥ خمس مرات، بينما تضاعفت الصناعة أربع مرات وزادت الزراعة إلى الضعف (٣٧٢). لكن إيقاع التطور هذا، حيث تتفوق الصناعة على الزراعة وتتفوق التجارة على الصناعة، لم يكن جديداً. ويرى بيير شوني أنه بين الأعوام الأخيرة للقرن السابع عشر وعام ١٨٠٠، تضاعف الدخل المتأتي من الزراعة في أوروبا مرة ونصف مرة، بينما تضاعف الدخل المتأتي من الصناعة ٣ مرات، في حين أن الدخل المتأتي من التجارة تضاعف بما لا يقل عن ١٠ مرات وربما يكون قد تضاعف ٢٠ مرة - بما يشكل انفجاراً تجارياً حقيقياً (٣٧٣).

ولا شك في أن هناك تفسيرات كثيرة لهذا الأمر. ويخطر ببال المرء القانون الذي صاغه وليم بتي (١٦٢٣ - ١٦٨٧)، أول "علماء الحساب" الإنجليز، وهو القانون الذي يقول إن "الصناعة تحقق دخلاً مالياً أكثر من الدخل المالي الذي تحقه الزراعة، والتجارة تحقق دخلاً مالياً أكثر من الدخل المالي الذي تحقه الصناعة" (٣٧٤). ومن الواضح أن الأرباح جزء من الإجابة. كما أن تقسيم العمل لم يكن قط محايداً كما زعم البعض. لقد خلق هيراركية، فميز بين مستويات وأعطى هبة للبعض وحط من قيمة

البعض الآخر. بل إنه ربما كان هو نفسه نتيجة لمعدلات تطور مختلفة. وربما كانت هناك أيضاً هيراركية تتصل بالأعداد: لقد كان هناك فلاحون أكثر من الحرفيين، وحرفيون أكثر من التجار ومستخدميهم: في حين أن الأخيرين قد تجاوزوا عدد أصحاب البيوت المصرفية الصيغريجداً. وربما كان التقدم الاقتصادي يتناسب تناسباً عكسياً مع عدد الأشخاص المعنيين.

وأياً كان السبب، فقد توسع القطاع التجاري بشكل أسرع، حيث سبق قطاعات النشاط الأخرى وجرها وهيمن عليها. وقد ناقشت ذلك بالفعل على نحو مسهب بصدد الـ **Verlagssystem** وسوف أعود إليه في ختام هذا الفصل الطويل عند الحديث عن الرأسمالية التجارية والتي أفضل تسميتها برأسمالية السوق التجارية. وهنا سوف أكتفي بالإشارة إشارة عابرة إلى أن الصناعة كانت بالدرجة الأولى، إن لم يكن بشكل وحيد، تحت هيمنة تأثير التجارة. وحيثما تعلق الأمر بالتقدم، فربما كانت الصناعة وليدة الابتكارات التقنية والتي شكلت سلسلة من عمليات القطع والهدم ومن الثورات، لكنها كانت أيضاً وليدة الابتكارات في التسويق، كما يمكن أن يثبت ذلك بشكل قاطع أي عدد من الأمثلة.

ولنأخذ مثلاً حالة صناعة المنسوجات الصوفية الناعمة. لقد وصلت إلى فرنسا في القرن السابع عشر: وحتى قبل ذلك، كان الصوف الناعم قد بدأ في الحلول محل الحرير في البياضات والملابس الفاخرة. لقد كانت السوق موجودة بالفعل وكانت الأقمشة الأجنبية تلبي حاجاتها. والحال أن الاستيلاء على هذه السوق، بفضل تجار الأجواخ والألبسة الباريسيين، هو الذي أتاح إنشاء مانيفاكيتورات سيدان وإيلبيف ولوفيه. ويمكننا أن نأخذ مثلاً آخر: فالأقمشة المصنوعة في لانجدوك في القرن السابع عشر (بل وحتى زمن الثورة) قد توافقت مع فتح سوق الشرق الأوسط البعيدة، حيث كان يتم التعامل مع وصلة التصدير في أزمير والقسطنطينية عن طريق سبت، وهي ميناء أنشأه كولبير في عام ١٦٦٦، وكذلك عن طريق ميناء مارسيليا الرئيسي. ولذا فليس هناك ما يدعو إلى الدهشة إذا ما وجدنا في وثائق مانيفاكيتورة فيلنفييت في لانجدوك قوائم سفن من مارسيليا وبروفانس والتي تتناثر أسماء القديسين الحامين لها التي تحملها تنائر الابتهاالات: سان جوريف، دوفان كوروتيه، لانفان جيسوس، نوتردام دو جارون، نوتردام دو بون رانكونتر، نوتردام دو جراس، سان لوي ومدينة حلب... وقد لاحظنا أمثلة أخرى أيضاً: أقمشة لافال الكتانية التي كان يتم شحنها إلى أمريكا اللاتينية في

القرن الثامن عشر و **cordelats** مازاميه التي لقيت رواجاً في كندا.
بل إن الزراعة كانت بحاجة إلى خدمات التاجر. وعندما ازدهرت التجارة في فرنسا في القرن الثامن عشر، خرجت المقاطعات على اختلافها من عزلتها وانخرطت في تخصص مربح: فبروفانس الجوانية قد زرعت أشجار الكرم، بينما خرجت مقاطعات أخرى من خناق زراعة الأرض وبدأت تربي الماشية. وفي عهد كاترين الثانية، كانت السلطات الروسية تحاول اختراق الأسواق الغربية بصادرات من الحبوب والكتان والخشب. وفي مارسيليا، أدت نشاطات القنصل الروسي بيشييه (وهو في الواقع أحد أفراد جالية التجار السويسريين في المدينة) (٣٧٥) إلى تدشين تصدير القمح الأوكراني عبر موانئ البحر الأسود (والتي كانت قد بنيت من العدم). وإذا كان لم يقم بمفرده بإدخال زراعة الحبوب الكبيرة في روسيا - وهو تحول جديد بحد ذاته - فمن المؤكد أنه قد قدم عوناً لها. إن التجارة قادرة على خلق أشياء بتحريك عصاها السحرية.

المنخرطون في التجارة

حتى في بلد كفرنسا، حيث لم يضارع تطور التجارة قط المستويات القياسية التي بلغتھا المدن الإيطالية أو هولنده، أو إنجلترا التي سرعان ما واكبت الركب، لا يجب للمرء أن يتخيل أن التجارة كانت نشاطاً محدوداً. فقد انخرط فيها كثيرون، إذ كان هناك تجار وتجار: أساطين التجارة، الذين يوصفون أحياناً بتجار الجملة، والذين أخذوا يسمون تدريجياً بالـ **négociants**؛ ثم جميع التجار الآخرين. وقد اعتبر تورجو محققاً أن عالم التجارة إنما يمتد "من المرأة التي تفرش أعشابها في ساحة السوق إلى باني السفن في نانت أو كاديز". أو بحسب تعبير وثيقة من ريوان، "من أبسط عامل إلى أكبر تاجر" (٣٧٦).

وقد غطى القطاع التجاري مئات من الحرف والأدوار، واندرجت فيه جماعة سكانية كاملة. وفي القرن الرابع عشر، في آفينيون والكونتا فينيسيان، اختص بنحو ٢٪ إلى ٥٪ من مجتمع متميز لا شك في تميزه. وفي عام ١٨٠٠، في فرنسا التي كان يسكنها نحو ٣٠ مليون نسمة، من المحتمل أن مليوناً ونصف مليون إنسان كانوا منخرطين في التجارة. وبحلول عام ١٨٢٥ تقريباً، إذا كانت حسابات دويان صحيحة، كان يعمل في التجارة نحو ١٠٪ من السكان. على أن جان - كلود توتان يرى أن ١,٩٠٠,٠٠٠ إنسان فقط كانوا يعملون في مختلف فروع التجارة في عام ١٨٥٦. ولا شك أن

إحصاءاته لا تأخذ في الحسبان سوى التجارة المؤسسة (٣٧٧).

وعلى أية حال، كان يقف على قمة الهرم عدد قليل من الـ **négociants** الأثرياء جداً، المترددين كثيراً على بورصة باريس. ويجيء بعدهم عدد كبير من التجار المتوسطين، المحاطين بمساعدتهم وبخدماتهم. ثم يتلوهم صغار التجار الذين كانوا يسمون بالـ **marchands de basse étoffe** أو بالـ **marchands de moindre plumage** (٣٧٨)؛ وأخيراً الحرفيون - أصحاب الدكاكين الذين لا حصر لهم، ناهيك عن التجار المتواضعين الذين يجيئون ببضاعتهم إلى الأسواق الحضرية.

وعند هذا المستوى الأدنى، يمكن أن نضع بائعي الخضروات والزبد والدواجن الذين كانوا يتحركون قبل الفجر من مشارف باريس ويتحركون على مهل في عرباتهم، وهم ما يزالون شبه نائمين. وسوف نجدهم في ليون أيضاً، حيث يصف رحالة في عام ١٦٤٣، عام موت لويس الثالث عشر، كيف "أن كل شيء قابل للشراء يباع هنا: الفطائر المقلية، الفواكه، خشب التدفئة والموقد، الفحم النباتي، الأعناب، الكرفس، السمك، البازلاء الطرية، البرتقال... والخس والخضروات تباع على عربة يد ولا يكف البائع عن المناداة والإعلان عنها. أما التفاح والكمثري فهما يباعان مطبوخين. ويبيع الكرر بالرطل" (٣٧٩). أما في كان **Caen**، فإن "بيع السلع اليومية يتولاه حشد من صغار التجار في السوق الذين لا حوانيت لهم (فيما عدا باعة الأواني الفخارية، وهم من أفقر الطوائف). إنهم ينصبون أكشاكاً مؤقتة هنا وهناك وفي كل مكان في الشوارع... وهؤلاء الباعة ليست معهم حيوانات حمل وينقلون كل بضاعتهم في سلة أو سلتين؛ وهم يجيئون سيراً على الأقدام كل صباح من القرى المجاورة" (٣٨٠). فهل هذا هو أدنى مستوى للتبادل؟ أشك في ذلك، لعدة أسباب. فأننا أتصور أن أدنى مستوى على الإطلاق كان يتمثل في المقايضة الأولية للسلع والخدمات: اللبن في مقابل الزبد أو الجبن أو لحم الخنزير المقدد، كما رأينا في حالة مدينة سانت أنطونان الصغيرة.

وهل يجب أن نضع فوق هذا المستوى بقليل الباعة المتنقلين - الغجر الذين يسافرون في عرباتهم المغطاة - أو الباعة المتجولين؟ نعم بالنسبة للأوائل، ولكنني لست متأكداً بالنسبة للآخرين.

والشيء المؤكد هو أن المشتغلين بالتجارة قد تزايدوا بشكل متواصل على أية حال، وهو أمر متوقع تماماً بالنظر إلى التزايد العام في السكان وفي الفوائض الزراعية وفي الانتاج الصناعي وفي النقل.

ولدينا شواهد وفيرة على أن هذا النمو كان مستمراً. وفي وقت مبكر كعام ١٥١٥، مع اقتراب عهد لويس الثاني عشر من نهايته، كتب كلود دو سيسيل، أسقف مارسيليا وفيما بعد كبير أساقفة تورينو: "الجميع الآن يشتغلون بالتجارة، وفي مقابل كل تاجر في عهد لويس الحادي عشر {١٤٦١ - ١٤٨٣} سوف نجد الآن أكثر من خمسين في العهد الحاضر {لويس الثاني عشر، ١٤٩٨ - ١٥١٥} ومن ثم فهناك الآن في المدن الصغرى عدد من التجار أكبر من العدد الذي كان موجوداً من قبل في المدن الرئيسية الكبرى" (٣٨١). وهذه شهادة لها قيمتها لكنها معزولة. وبحلول القرن السابع عشر، تصبح الصورة أكثر وضوحاً. لقد اجتاحت وباء تجاري مدن أوروبا: فالمحال كانت قد أخذت في الاستيلاء عليها كلها بالمعنى الحرفي للكلمة. وإذا أخذت تتجمع بحسب التخصص، وفق النظم القديمة، فقد أخذت تظهر على طول كل من جانبي الشارع، مستولية على الواجهات كلها. وفي ديسمبر/ كانون الأول ١٦٥٦، اكتشف رائران هولنديان إلى باريس شارع لافيرونييري، قرب جبانة الأبرياء: "إنه شارع مشير، من حيث إن جميع تجار الحديد والقصدير والنحاس والبيوتر لهم كلهم تقريباً محال هناك" (٣٨٢). وكان التوسع أعظم بكثير في القرن الثامن عشر. وفي عام ١٧١٦، ذكر بوتيه دو لا إيستروا أن "تجارة التجزئة لا يتعامل فيها فقط تجار خاصون وإنما يتعامل فيها أيضاً الحرفيون أنفسهم، الذين غالباً ما يفتحون دكاناً، يديرونه بأنفسهم أو يتركون إدارته لزوجاتهم، لبيع السلع التي صنعوها. ولا بد أن تجار التجزئة هؤلاء يشكلون واحدة من أكبر فئات الشعب" (٣٨٣). وسرعان ما أخذوا يبيعون ليس فقط منتجاتهم، بل ومنتجات الآخرين.

وأعقب ذلك توسع إضافي في القرن التاسع عشر، بعد عودة السلم على أثر سقوط نابوليون {في عام ١٨١٥}. وقد علق مراقب ساخط على ذلك في ليموج في عام ١٨١٧ فقال إن "عددًا كبيراً من مواطنينا قد اتجهوا إلى التجارة، بما أنها تتيح ربحاً كبيراً في مقابل مجهود بسيط. إن الكتبة والخدم والعمال قد قاموا كلهم بفتح محال. واليوم نجد في ليموج {من نحو ١٠,٠٠٠ نسمة} ٢٥ تاجراً للأجواخ والألبسة الجاهزة و٧٦ بقالاً و٩٧ خردواتياً و٤١ صانعاً و١٤ صائغاً و١٨ تاجر حدائد و٥ مكاتب لعربات الأجرة و٢٣ قهوة و٨٥ باراً." (٣٨٤).

والاستقصاءات المحلية المماثلة تزودنا بأرقام قليلة، مشكوك فيها في أغلب الحالات، في جرينوبل مثلاً في عام ١٧٢٥ (٣٨٥) أو في سافوي في عام ١٧٨٩ (٣٨٦).

وبالنسبة لعدد من المدن في هذين الإقليمين، نعرف من ثم النسبة المئوية لرؤساء العائلات التي تحيا من التجارة: ١٢,٥٪ في كليز؛ ٨,٥٪ في تونون؛ ٧٪ في ايفيان؛ ٦,١٪ في إكس - لي - بان؛ ٣,٥٪ في بونفيل؛ ١٥٪ في آنسي؛ بينما كانت شامبيري تحوز ما بين ١٥٪ في آنسي و ١٢٪ في جرينوبل. ولكن ما الذي يمكن استنتاجه من ذلك؟ أن التجار المستقرين كانوا أوفر عدداً في المدن الكبيرة مما في المدن الصغيرة (حيث تعتمد الأخيرة اعتماداً كبيراً على التجارة التي تتم في الأسواق الكبرى المؤقتة)؟ ليس هناك ما يؤكد ذلك. إلا أن من المستحيل أن نحسب نسبة مئوية إجمالية، تشمل البورجات والقرى، ومن المستحيل بالدرجة الأولى تقدير مدى السرعة التي حدث بها التوسع الأكيد للقطاع التجاري.

وإذا كنت أتحدث باستفاضة إلى حد ما عن هذه التفاصيل، التي قد تبدو واضحة، قبل أن أبدأ بالتحليل الضروري لتاريخ التجارة في فرنسا، فما ذلك إلا لأنها يتم تجاهلها بسهولة من جانب الإحصائيين، الذين ينهرون عادة بمشهد تجارة المسافات البعيدة الدولية. لكن هذه البنية الفوقية، مع أنها جد مهمة كما هو واضح، لم تختص إلا بنسبة صغيرة تماماً من عالم التجارة الفعلي. فقد كانت التجارة الداخلية أكبر بكثير، من حيث حجمها وقيمتها على حد سواء، من تجارة المسافات البعيدة التي تتطلع إلى ما وراء الحدود.

والحال أن موريس بلوك، وهو أحد أوائل الإحصائيين في فرنسا، قد أشار في عام ١٨٧٥ إلى عدم التناسب هذا على المستوى القومي: "إن التجارة الداخلية، والتي لا يحور الناس عنها عموماً فكرة جد واضحة، إنما تستوعب جميع التعاملات على اختلافها والجارية بين الأفراد في أمة واحدة. وهذه التعاملات تتجاوز بكثير جداً تعاملات التجارة الخارجية، بل ومن الأرجح أنه سوف يكون دون مستوى الواقع أن يقال إنها تختص بما يزيد عشر أو عشرين مرة عما تختص به الأخيرة. ومن السهل تماماً على أية حال تصور الفارق بين نوعي التجارة إذا ما لاحظنا أن التجارة الخارجية لا تخدم إلا في استكمال إمدادات بلد من البلدان أو في تصريف فائض انتاجه. انظروا من الجهة الأخرى إلى الحجم الضخم للتعاملات التجارية كل سنة بين الـ ٣٦ مليون نسمة الذين يشكلون سكان فرنسا؛ خذوا بعين الاعتبار أنه لا تكاد توجد سلعة لا تمر على أيدي ثلاثة أو أربعة وسطاء قبل أن تصل إلى المستهلك، الأمر الذي يؤدي إلى عدة تعاملات تجارية؛ ولتضيفوا إلى هذه المبيعات والمشتريات الفعلية ما تقوم به البنوك

ومؤسسات الائتمان من عمليات توابك النشاط التجاري بالضرورة - عندئذ سوف ترون أنه ليس من المبالغة تقدير حجم التجارة الداخلية بما قيمته ما لا يقل عن ٣٥,٠٠٠ مليون أو ٤٠,٠٠٠ مليون فرنكاً، أي أكثر من ألف فرنك لكل واحد من السكان" (٣٨٧).

وهناك كثير من المؤشرات الأخرى على نطاق السوق السلعية الداخلية هذه: دورها في الصادرات، ودورها في توفير المواد الخام الضرورية للصناعة ولبقاء الأمة. وفي الوقت الذي كان موريس بلوك يكتب فيه، كان حجم وأرباح المشاريع التجارية الداخلية آخذة في الارتفاع أيضاً. وحتى في زمن فولتير، لم يكن محل بيتي دنكرك الشهير تافهاً. إلا أنه بحلول منتصف القرن التاسع عشر، حانت ساعة ظهور المتاجر الكبرى: فيليكس بوتان في عام ١٨٥٠ (٣٨٨)؛ البون مارشييه في عام ١٨٥٢؛ اللوفر في عام ١٨٥٥؛ السامارييتين في عام ١٨٦٩. وبحلول ذلك الوقت، كان بعض التجار "المستقرين" في المدن الكبيرة يكسبون أموالاً تضاهي الأموال التي كان يكسبها الـ *négociants* (تجار الجملة).

ولكن لنعد إلى رقم ٣٥,٠٠٠ مليون أو الـ ٤٠,٠٠٠ مليون فرنكاً للتجارة الداخلية الذي يجري طرحه، كما يعترف صاحبه، دون أية إمكانية للتحقق منه؛ فبالرغم من أنه قد يكون غير مؤكد ومحل خلاف، إلا أنه يحفز بعض التأملات المفيدة. فلنلاحظ في المقام الأول أنه يشكل، وهو ما اعتبره تورجو أيضاً ملائماً، "التعاملات على اختلافها"، من صرة البائع المتجول إلى الأسواق والأسواق الكبرى المؤقتة والمحال. وفي المقام الثاني، فإن السلعة الواحدة قد تستقل من يد إلى أخرى عدة مرات، ومن ثم تدخل في الحساب في كل مرة تُشترى أو تباع أو يعاد بيعها فيها، ناهيك عن التسويات الائتمانية والحوالات البريدية والكمبيالات، والتي تدخل كلها بالمثل في "حجم التجارة الداخلية" هذا. ولذا فلا يكاد يوجد ما يدعو إلى الاستغراب إذا ما وصلنا إلى رقم أكبر من إجمالي الناتج المادي الفرنسي، الذي كان نحو ٢٥,٠٠٠ مليون فرنكاً. أما فيما يتعلق بالتجارة الخارجية، الواردات والصادرات معاً، فقد قُدِّر حجمها في عام ١٨٧٢ بما قيمته ٧,٨٠٠ مليون فرنكاً فقط (بعد خصم قيمة السلع التي أعيد تصديرها، والتي تقل قليلاً عن ربع الإجمالي) (٣٨٩).

٨,٠٠٠ مليون في مقابل ٣٥,٠٠٠ مليون: إنها نسب تضاهي على أية حال تقديرات بعض المؤرخين الإنجليز (٣٩٠) الذين قَدَّروا حجم التجارة الداخلية الإنجليزية

بأربعة أو بخمسة أضعاف حجم التجارة الخارجية. وكان النظر إلى التجارة الداخلية باعتبارها المحرك الرئيسي للثورة الصناعية لا يتطلب غير القيام بخطوة قصيرة، وقد قاموا بها. وعلى أية حال، فإن ديفو كان قد أشار قبل ذلك بوقت طويل إلى الدور التعظيمي الذي تم لعبه في إنجلترا في القرن الثامن عشر عن طريق توزيع التعاملات التجارية على عدد كبير من الوسطاء، الذين أسهمت أرباحهم الصغيرة في تعزيز إجمالي ضخم، بما ساعد على تعزيز السوق القومية.

وهكذا فقد تميزت التجارة الداخلية بحشد من المكاسب الصغيرة. ولكن ماذا عن التجارة الخارجية؟ لقد كان جالياني على دراية جيدة بالفارق بين الأرباح اليومية المتواضعة المتأتية من تجارة الحبوب الضخمة داخل فرنسا (والمورعة على عدد لا حصر له من التجار) والأرباح التي يجنيها التاجر الكبير الذي لم ينخرط في هذه التجارة إلا في أوقات نقص الإمدادات، عن طريق المضاربة واللعب على فروق الأسعار الدولية. ومثل هذه الأرباح، التي قد تتأتى من كميات صغيرة لكنها متركزة في أيدي مستورد واحد، يمكن أن تكون ضخمة: ٣٠٠٪ بالنسبة لمؤسسة ريمين في عام ١٥٩١ مثلاً (٣٩١).

وهذا هو الموقع الذي يجب أن نجري فيه المقارنة بين التجارة الداخلية والتجارة الخارجية، كما تبين ذلك بشكل ممتاز في مقال لميشيل مورينو (٣٩٢). ومن المعروف جيداً أنه في القرن الثامن عشر، وفقاً لسجلات الميزان التجاري، كانت "التجارة الفرنسية مع المستعمرات في أمريكا تشكو من عجز كبير إلا من حين إلى آخر في وقت الحرب" (٣٩٣). وعلى سبيل المثال، فقد استوردت فرنسا في عام ١٧٥٠ بضائع قيمتها ٦٢ مليون فرنكاً ولم تصدر غير بضائع قيمتها ٢٧ مليون فرنكاً (٣٩٤). إلا أنه كما يعرف الجميع أيضاً، كانت هذه التجارة، التي سوف تزيد ثلاث مرات أو أربع مرات خلال القرن الثامن عشر، سر الثروة المتزايدة لموانيء فرنسا على المحيط الأطلسي. وتجد المفارقة تفسيراً لها في مذكرة ترجع إلى عام ١٧٢٩ تتضمن تقارير جد تفصيلية عن رحلة الذهاب والإياب التي قامت بها إلى سانتو دومينجو سفينة من بوردو. لقد كانت قيمة الشحنة في رحلة الذهاب ٣٧,١٤٩ livres، بينما كانت في رحلة الإياب ٩٢,٨٩٥ livres: ومن الناحية الرسمية، يمثل هذا عجزاً تجارياً قدره ٥٥,٧٤٦ livres. لكن التاجر المسئول لم يخسر على الإطلاق. فشحنة رحلة الذهاب (أنبذة، كحوليات، دقيق، لحوم مملحة، زبد، شمع، مصنوعات من الزجاج) سوف يتضاعف

سعرها أو يزيد عن الضعف عند بيعها في ليوجان، بما يؤدي إلى تحصيل ٦٧٨, ٨١ livres. وشحنة رحلة العودة (المكونة من النيله والسكر والجلود المدبوغة)، والمشتراة بـ ٦٠٣, ٧٨ livres، سوف تباع في بوردو بـ ٩٢, ٨٩٥ livres. وبعد أخذ جميع النفقات في الاعتبار، بما في ذلك دفع أجر السفينة، سوف نجد أن الربح كان بنسبة ٣٥, ٦٪، وهي نسبة مثوية من الأرجح أنها تنطبق على مجمل تجارة جزر الأنثيل وتعد كبيرة بالنظر إلى أن هذه الرحلات كانت متظمة، ولم تكن مضاربة بحال من الأحوال. وقد قدر فوبان أرباح التجارة بنحو ١٠٪ في المتوسط.

وهذا يجرنا إلى المشكلة التي تهمني بالفعل. وأنا لا أنوي مقارنة التجارة الداخلية بالتجارة الخارجية - فهذا شيء يتجاوز طاقتي. كما أنني لست مهتماً بقبول أو برفض آراء المؤرخين الإنجليز الذين قد يكونون على حق تماماً عندما ينسبون للتجارة الداخلية دوراً رئيسياً في الثورة الصناعية الإنجليزية (وفي هذه الحالة قد أميل إلى القول بأن التقدم الذي أحرزته السوق الداخلية الفرنسية ربما كان القوة المحركة وراء حركة التصنيع في فرنسا). فما يهمني بالدرجة الأولى هو أن من المفارقات، في تطور الرأسمالية، التي ألهمت وصاغت وحكمت تقدم التصنيع الذي أثرت من ورائه، أن التجارة الخارجية، صغيرة الحجم جداً بالفعل، هي التي صنعت الفارق الحاسم في الواقع. وهذا يتطلب تفسيراً ما (أو تفسيرات) ويجبرني على النظر عن قرب أكثر إلى الـ **négociants**.

الـ **négociants** (تجار الجملة) وتجارة المسافات البعيدة

بالإمكان تمييز الـ **négociants** بسهولة عن الأنواع الأخرى من التجار. فالآخرون هم مجرد أصحاب حوانيت: وبوسع المستهلك أن يمشي إليهم ويطلب ما يريد. أما الـ **négociant**، خلافاً لذلك، فهو يملك مستودعاً مزدحماً بالسلع التي لا تخرج منه إلا "ملفوفة بالكتان ومربوطة بالحبل" وبكميات كبيرة. والحال أن جان مايفيه، وهو تاجر من رانس، قد تذكر، وهو يكتب في زمن ريشليو ولويس الثالث عشر، تدريبه على أصول المهنة، أولاً مع "تاجر كان يبيع السلع بالتجزئة"، ثم واحداً بعد الآخر، مع تاجرين **en magasin** "يملكان مستودعات". ومع الثاني من هذين التاجرين، "والذي كانت له تعاملات مع إيطاليا... تعرفتُ على فرص استثمار جيدة جداً، وأدركت أن تجارة الجملة لها صلات في كل مكان **{des chesnes}** وأن فيها نبل

وجاذبية لا يوجدان في تجارة التجزئة، حيث إن الأخيرة تابعة وتشل حركة المرء بل وترغمه على إبداء مراعاة ليست مطلوبة في تجارة الجملة" (٣٩٥).

إلا أنه لكي يكون المرء تاجر جملة، فإنه لا يحتاج فقط إلى أن يكون ثرياً، بل إلى أن يكون متمياً إلى عائلة ثرية أيضاً وإلى أن يكون بوسعه الاعتماد عليها وقت الحاجة. وما أعظم الإغراءات والمجازفات والموارد التي تمثلها تجارة الجملة! لقد كانت المغامرة بالمال تتم بسرعة بينما كانت عودة المال تتطلب وقتاً طويلاً وكل كشف حسابات كان يتضمن ديوناً ممكنة السداد لكنه كان يتضمن أيضاً ديوناً لا يمكن أن تسدد. وفي هذا العالم، كان أي بيت تجاري عرضة للخطر. ولذا كان على العائلة، في كل مرحلة من مراحل حياته، أن تقف وراءه بوصفها دعامة التي لا غنى عنها، أكان ذلك عند تدشينه أم تقديم القروض إليه أم مساعدته على الخروج من مأزق صعب أم تجنبه فضيحة الإفلاس. وإذا لم تكن هناك عائلة، فإن هذا الدور قد يلعبه تجار آخرون بفضل المشاركات وفيما بعد الشركات التي تجمع بين حملة الأسهم *sociétés en commandite* (٣٩٦). ولم يكن بوسع أي إنسان يريد أن يكون ثرياً أن يتحمل العزلة.

ويتمثل شرط آخر في أن تاجر الجملة كان منخرطاً دائماً في تجارة المسافات البعيدة، حيث يضطلع بتعاملات في بلاد بعيدة وراء حدود فرنسا. والحال أن تجارة أعالي البحار كانت تعني الملاحة بالطبع، وهي مسألة لم تغب قط عن بال كتاب الأعمال الأدبية: وسواء في تاجر البندقية أم في الكونت دو مونت كريستو أم في رواية لبلزاك أو لالكسندر ديما، فإن التاجر "يتربد دائماً وصول سفينة. فمصيبه معلق بالوصول الآمن لشحنة، تشكل بشيراً بالثروة" (٣٩٧). وبين هذه الشحنات الثرية سوف نجد الفلفل والتوابل والعقاقير التي شكلت لقرون ثروة شرقي البحر المتوسط غير العادية؛ وكان بين السلع الأخرى الزعفران والسكر الغاليان والأقمشة الثمينة. "إن سعر رطل من الزعفران إنما يساوي سعر حصان [نحو عام ١٥٠٠]. وسعر رطل من السكر [من قبرص] يساوي سعر ثلاثة من صغار الخنازير" (٣٩٨). وفي القرن الثالث عشر، سوف نجد أن "٣٠ متراً من أقمشة الفلاندر التي تباع في مارسيليا [كانت تصل في سعرها] إلى ما يساوي مرتين إلى أربع مرات ثمن امرأة من رقيق الساراسينيين" (٣٩٩). وهذه الأسعار قد جعلنا "نتساءل عن عقلية العصر، السعر المحدد للإنسان والقيمة غير العادية المحددة لقطعة قماش من هولنده، والأرباح العالية التي يحصل عليها المنتجون وتجار الجملة من وراء بيعها" (٤٠٠). وبوجه عام، فإن التجارة مع الجزر (جزر الأنتيل)

في القرن الثامن عشر أو التبادلات مع أمريكا والشرق الأقصى كانت تخضع لقواعد واحدة.

ثم كانت هناك الحظوظ السعيدة والفرص غير المتوقعة التي كان على المرء أن يكون ثاقب النظر بما يكفي لاغتنامها. إن تجار سان مالو، في أواخر القرن السابع عشر وأوائل القرن الثامن عشر، قد نجحوا لبعض الوقت في الحصول على عملات وقوالب فضية من المنبع - في شيلي وبيرو، بعد رحلة طويلة عبر بحار الجنوب. وقد وصلت أرباحهم إلى ٨٠٠٪ (٤٠١). وقد تجلت انتهازية مماثلة من جانب التجار الذين نجحوا في ثمانينيات القرن الثامن عشر من آن لآخر في إرسال سفينة ضخمة محملة بالسلع الترفية إلى الموانئ الروسية. لقد كان الأمر أشبه ما يكون بإدخال شحنة متفجرة وانتزاع "ملايين الروبلات" من الروس. والحال أن الحكومة القيصرية، المتحرقة إلى حماية صناعة مانيفاكنتوراتها الداخلية التي كانت قد نشأت للتو، قد بذلت أقصى ما في وسعها "لمنع دخول [مثل هذه] التوافه التي لا تُشبع غير الترف" (٤٠٢)، إلا أن من الواضح أن المجازفة بالنسبة لمرسل الشحنة كانت تستحق الإقدام عليها.

كما كانت تجارة العبيد عملاً مجازفاً في القرن الثامن عشر، وقد عكست الأرباح درجة المجازفة بالمثل: ٣٠٠٪ في عام ١٧٨٢، في ظروف استثنائية والحق يقال، خلال حرب الاستقلال الأمريكية. لكن الأرباح بنسبة ٥٠٪ أو حتى ٨٠٪ كانت عادية خلال القرن (٤٠٣). ولا شك أن هذه التجارة كانت "عملاً مجازفاً وصعباً"، كما لاحظ في عام ١٧٦٣ ديجيه، وهو صاحب سفينة في نانت، وكان يمكن لهذه التجارة أن تنتهي إلى الخسارة، ولو لمجرد أن عبيداً كثيرين كانوا يموتون خلال الرحلة (٤٠٤). ولكن بما أنها كانت تُمارسُ إلى جانب التجارة في منتجات المستعمرات، والتي كانت مشروعاً آمناً أكثر، فإن التجار قد انتهزوا فرصتها بصورة منتظمة. إن كل ميناء على المحيط الأطلسي، من دنكرك إلى بايون، قد انخرط انخراطاً عميقاً في تجارة العبيد (٤٠٥).

والحال أن المؤرخين الألمان قد لفتوا الانتباه منذ وقت طويل إلى أهمية الـ **Fernhandel** {تجارة المسافات البعيدة} والـ **Fernhändler** {تجار المسافات البعيدة}. ولم تكن سرّاً البتة. وكان المعاصرون يعرفون جيداً أن الأرباح تكون في العادة أعظم "عندما تتم التجارة والمعاملات في بلدان بعيدة وعن طريق الملاحة" (٤٠٦). وفي عام ١٦٤٦، أشار الأب ماتياس دو سان جان، الخصم الغريب والمبكر

للهولنديين، إلى أن " التجارة في السلع الأجنبية هي الأفضل والأعلى ربحاً دائماً" (٤٠٧).

وفي القرن الثامن عشر، أصبح يُنظر إليها على أنها تتمتع بميزة أخرى: جعل البورجوازية التجارية " مستقلة عن الملك " - أي جعل البورجوازيين أحراراً (٤٠٨). وفي حين أن التجارة الداخلية كانت تحت مراقبة شديدة من جانب السلطات المحلية التي سعت إلى السيطرة على كل شيء وإلى تصور أنها قد نجحت في ذلك، فإن التجارة الخارجية قد عبرت الحدود. وبمجرد خروج السفينة من الميناء، كان البُقيطان (ومن ثم التاجر) هو السيد على متنها. أمّا ملك فرنسا، فإنه يصبح بعيداً، كما أدرك ذلك جيداً الـ **Conseil du commerce** [مجلس التجارة] الذي أوضح أن " الجزء الأعظم من التجارة، وهو الجزء الذي يتطلب أشد الانتباه، هو التجارة مع العالم الخارجي. أما التجارة الداخلية فهي تحت بصر الحكومة وبوسع المرء أن يصدر من يوم إلى آخر الأوامر المناسبة للتحكم فيها".

وهكذا نجد أنفسنا مرة أخرى حيال المقارنة بين التجارة الداخلية والتجارة الخارجية. إن مجلس التجارة لم يتردد في اعتبار التجارة الخارجية أهم من التجارة الداخلية. وكان هذا أيضاً هو رأي موربا، وزير البحرية، عندما كتب في تقرير إلى لويس الخامس عشر في ٣ أكتوبر/ تشرين الأول ١٧٣٠: " إن التجارة الخارجية تأتي بالذهب وبالفضة إلى مملكتكم وتشكل حافزاً للتجارة الداخلية التي لا يمكنها النمو إلا عندما تدار الأولى بما يتمشى مع مصلحة رعاياكم" (٤٠٩). لكن التحكم فيها بشكل فعال مسألة أخرى. وفي الوثيقة التي أسلفنا الاستشهاد بها، لاحظ مجلس التجارة: "إننا لم نسمع على مدار أكثر من عام أية أنباء عن التعاملات في موانئ شرقي البحر المتوسط؛ وينطبق الشيء نفسه على موانئ إسبانيا. إننا لا نعرف الآن على أي أساس تتم التجارة هناك" (٤١٠).

فهل تفسر مثل هذه الحرية من التحكم السبب في أن إقامة الصلات التجارية الخارجية كانت أحياناً أسهل من إقامة الصلات التجارية الداخلية، كما تبين لعالم الاقتصاد الإنجليزي ك. بيريل في البلدان النامية في القرن العشرين (٤١١)؟. إنه يشير إلى أن " التجارة الدولية غالباً ما تكون أرخص وأسهل بكثير من التجارة الداخلية [في تلك البلدان] وغالباً ما يكون التخصيص بين البلدان أسهل بكثير من التخصيص بين أقاليم بلد واحد". ومن ثم فقد يجوز للمرء أن يتساءل عما إذا كان من المحتمل أن التجارة

الخارجية، بما أن إقامتها أسهل، كانت، من الناحية التاريخية، أسبق بالفعل من التجارة الداخلية، وفي البداية على الأقل، تجاوزتها من حيث الحجم - خلافاً للتصور الذي سبق لي عرضه. لقد زعم المؤرخ مارسيللو كارمانيانى بصورة حاسمة أن هذا صحيح في حالة شيلسي، التي كانت ما تزال في المراحل الأولى للنمو بين عامي ١٦٨٠ و ١٨٢٠. وهو يكتب فيقول: "إن قيم التجارة الخارجية هناك كانت أعلى بكثير من قيم القطاعات الأخرى" (٤١٢)، أي من قيم التجارة الداخلية. فهل كان الشيء نفسه صحيحاً بالنسبة للأجزاء الأخرى في أمريكا، وهي تتحرك صوب نموذج أوروبي أكثر؟ وإذا كان ذلك صحيحاً، ألا يحتمل أن أوروبا نفسها في الأرمئة الأولى قد انصاعت أيضاً للقواعد التي رصدناها في كل اقتصاد بمجرد بلوغه درجة معينة من النضج؟

لكن مثل هذه التكهّنات تبعدنا عن المشكلة الأصلية، أعني سبب ونطاق نجاح تجارة المسافات البعيدة في توليد أرباح ضخمة، تتجاوز متوسط التراكم، بما يقود مباشرة إلى الرأسمالية. فهذه المسألة جديرة بأن تُطرح، حيث إن معظم المؤرخين، خاصة في فرنسا، قد آثروا، على مدار السنوات العشرين أو الثلاثين الماضية، التشديد على منجزات النُخب. وإلى حد ما، جرى إهمال الفلفل والتوابل وتجارة أعالي البحار (٤١٣).

وربما يكون مثل هذا الإهمال قد أدى إلى تضليل المحللين، كما توحي بذلك المناقشة التي جرت عندما كان فيتورينو ماجالهايس جودينهو يدافع عن أطروحته الكبرى في السوربون. ففي تلك المناسبة، تساءل إرنست لا بروس عما إذا كانت هذه التجارة الترفية في البرتغال، حيث كان الملك أكبر تاجر في الفلفل والتوابل، قد فاقت، من حيث القيمة أو من حيث الحجم، التجارة في الحبوب في داخل البلد. والإجابة بالنفي طبعاً، فهي لم تفقها. لكن هذا لا يثبت شيئاً. فكما رأينا، كانت تجارة الحبوب، فيما عدا استثناءات قليلة (٤١٤)، مبعثرة بين آلاف التجار. وإذا كانت قد تحققت أرباح، فإن هذه الأرباح كانت موزعة في حصص تافهة، ومن ثم فسرعان ما كان يتم ابتلاعها في المصروفات اليومية. أما تجارة المسافات البعيدة كلها في السلع الثمينة، من الجهة الأخرى، فقد أدت إلى اقتسام الأرباح بين عدد صغير جداً من التجار الأوروبيين، كما رصد ذلك بول آدم بشكل واضح (٤١٥): "حيال تجارة كانت مجزأة في موقع العرض، أي في الشرق، كما في موقع الطلب، أي في أوروبا الغربية، فإن مدن البحر المتوسط [في عصر أعظم ازدهار للبحر] قد وجدت نفسها مهيمنة على «عنق رجاجة». لقد كانت التجارة مركزة في أيدي مجموعة صغيرة من التجار". لقد كانوا يتمتعون بالميزة

الاستراتيجية، ميزة تفوق الموقع التي أتاحت لهم السيطرة على الموقع الذي لا بد فيه لجميع طرق التجارة القادمة من أن تلتقي قبل أن تعاود الافتراق. خذوا مثلاً نموذجياً، التجار المتعاملين في الـ *étamines* الصوفية الناعمة المنتجة في لو مان في أوائل القرن الثامن عشر. ففي تلك الأيام، لم يكونوا قد أقاموا بعد صلات مباشرة مع الأسواق الأجنبية التي كانت هذه الأقمشة الصوفية الناعمة تصل في الأغلب إليها. لقد كانوا يبيعونها بالجملة في الأسواق الكبرى في باريس أو رومان أو ليون أو بوردو أو تور عن طريق وسطاء. ولم يكن التجار يحضرون إلى السوق الكبرى بأنفسهم، ولا حتى إلى سوق جييريه القريبة خارج كان *Caen* فهم لم يكونوا بحاجة إلى ذلك. فبعد إحكام سيطرتهم على عمليات الصباغة والتجهيز، أصبح بوسعهم التأكد أيضاً من تركيز السلع في أيديهم في ختام عملية الإنتاج، الأمر الذي يمكنهم من التحكم في الأسعار في سوق العرض ولعب دور حاسم في تحديدها في سوق التجزئة. وكان من المألوف أن يقال في تلك الأيام، نحو عام ١٧١٠، إن "حرية تحديد سعر للسلع التي بحوزة المرء هي روح التجارة" (٤١٦). ومثل هذه الحرية سوف تكون أعظم بكثير بالنسبة للعدد القليل من تجار الجملة في لو مان الذين أخذوا بعد عام ١٧٢٠ يرسلون مندوبين دائمين إلى إيطاليا وإسبانيا والبرتغال، حيث يمكنهم الاتصال بأسواق المستعمرات الأمريكية. وبحلول عام ١٧٤٠ تقريباً، كانت هذه التجارة الدولية محتكرة من جانب أقل من درينة من التجار الأقوياء (٤١٧).

عدد الإبحين الصغير

لست بحاجة إلى قول إن التاجر لم يكن يحرز الفوز الناجز دائماً في جميع الصفقات التي يعقدها. لكنه كان مميزاً من حيث إنه ينتمي إلى جماعة متلاحمة تلاحماً وثيقاً. والواقع أن اللعبة لم تكن متاحة لجميع القادمين. والأبرياء الذين يغامرون بالنزول إلى هذه المياه - وهو أمر قد يقدمون عليه عندما يبدو المناخ الاقتصادي ملائماً - قد تكتسحهم أول عاصفة عند اضطراب الجو. والحال أن الـ *négociant* الحقيقي هو ذلك الذي يمكنه الصمود في وجه العواصف.

وكقاعدة، يجب أنؤكد مرة أخرى على أن الـ *négociants*، أي أصحاب الشحنات التجارية وتجار الجملة، أكان ذلك في البندقية أم لشبونة أم كاديز أم أمستردام، كانوا قليلين نسبياً من حيث العدد وفي أي مركز واحد سوف يكونون كلهم

معروفين أحدهم للآخر. وفي فرنسا، في القرن الثامن عشر أيضاً، كانوا بالفعل قليلين بشكل شاذ. وفي كاديز، مرفأ وصول الفضة الأمريكية، وأهم وأحدث مركز تجاري في أوروبا، لم يكن هناك غير ٢٦ تاجراً فرنسياً في عام ١٧٠٣ (٤١٨)، كلهم وكلاء بالعمولة، لا يعملون لحسابهم الخاص. ولم يكن بينهم **négociant** واحد أو تاجر كبير.

وبعد ذلك بعام، في عام ١٧٠٤، قدم بوتيه دو لا إيستروا، الذي سوف يصبح فيما بعد خصماً للـ **Dîme royale** (٤١٩) {العُشر الملكي} الذي اقترحه فويان، تقديراً متشائماً لأحوال فرنسا ككل. وكتب يقول: "هناك عدد قليل من التجار {الفرنسيين} الذين يتاجرون لحسابهم الخاص". وسواء كانوا غير مبالين إلى المغامرة بما يكفي أو كانوا غير أثرياء بما يكفي للتفكير في ذلك، فإن معظمهم "يقتصرون على العمل كوكلاء بالعمولة لحساب الإنجليز أو الهولنديين، خاصة هؤلاء الأخيرين، وهو موقف بدلاً من أن يساعد على جعل فرنسا غنية، لا يساعد إلا على جعلها أكثر فقراً... {لأن} ما نحتاج إليه في فرنسا ليس هو الوكلاء بالعمولة لحساب الأجانب - إنهم، بحكم تعلقهم بعمولة زهيدة، لا يفكرون إلا في ربح الأجانب ولا يهتمون كثيراً بربح الدولة... إننا بحاجة إلى تجار حقيقيين، يتاجرون لحسابهم الخاص" (٤٢٠). وهذه الدونية، التي ترجع إلى ما قبل أوائل القرن الثامن عشر، كانت تركة باهظة. وفي التقسيم الدولي للعمل، كانت فرنسا في موقع سيء، ولم تكن تحتل موقعاً قيادياً، وقد دفعت ثمن ذلك. وحتى عصر مازاران، كان التجار الإيطاليون يتصرفون على هواهم في جميع أرجاء المملكة، أكان ذلك في ليون أم في باريس. ثم جاء الدور على الهولنديين، الذين سيطروا على حدود فرنسا الأكثر ربحية، الخط الساحلي الممتد من بحر الشمال عبر المانش إلى المحيط الأطلسي، من دنكرك إلى بايون. ولن يتمكن كولبير من التخلص منهم. وبعد أن شاهدتهم جاك سافاري، مؤلف التاجر الأمثل (١٦٧٥)، وهم يعملون، انتابه التأثر وأكد على أن التجار الفرنسيين يجب عليهم أن يدرسوا جيداً "كيف أن عظمة الدولة وعظمة ثرواتهم الخاصة، وسبل الإثراء، إنما تكمن في التجارة عن طريق رحلات المسافات البعيدة" (٤٢١) (بما يشكل دليلاً على أن هذا لم يكن قد أخذ يحدث بعدُ على نطاق واسع).

ولن يحدث تحسن كبير حتى عهد نظام لو، إذا ما صدّقنا جاك - ماري مونتاران (١٧٠١ - ١٧٨٢)، وهو **maître des requetes** وأمين التجارة اعتباراً من عام

١٧٤٤ ، والذي يسمح له عمله بأن يكون حجة إلى حد ما في هذا الموضوع . وفي عام ١٧٥٣ ، أدلى بملاحظة غريبة نوعاً ما : " لقد ساعد السلم على أن تؤتي هذه البذور القديمة ثمارها . . . فحتى عام ١٧٢٠ أو نحو ذلك ، لم يكن في فرنسا غير تجار {marchands} ؛ وبما أن التجارة قد أصبحت أنشط ، فقد ساعدت على تحويلهم إلى تجار كبار {négociants}" (٤٢٢) . فهل يعود الفضل في ذلك إلى ممارسات التجارة الخارجية ، والتي تعرف عليها الفرنسيون من خلال أسر سفن تجارية معادية خلال حرب الخلافة الإسبانية الطويلة؟ أم أنه كان نتيجة للانقلاب الذي أحدثه نظام لو؟ أم نتيجة لتدشين تجارة جزر الأنتيل ، والتي سوف تؤدي إلى تحويل بوردو ، التي كانت حتى ذلك الحين مدينة نائمة إلى حد ما ، إلى ميناء تجاري من الدرجة الأولى؟ أم أن مونتاران كان هو نفسه على ضلال ، ومن ثم فقد ضلّل الأجيال التالية له دون وعي منه؟

فقد كان هناك بالتأكيد بعض الـ **négociants** في فرنسا قبل عام ١٧٢٠ ، أصحاب سفن سان مالو التجارية مثلاً ، أو التجار الأثرياء من أمثال سامويل برنار أو أنطوان كروزا ، مركز دي شاتيل (سوف أعود للتحدث عن دورهم) . كما كان هناك تجار جملة مهمون في باريس ، على نحو ما يتضح من النزاع بين الـ **merciers** والـ **drapiers** في أواخر القرن السابع عشر . فالأوائل (تجار الأقمشة ، خاصة الحريرية) ، والذين كانوا يتمتعون بميزة القدرة على التعامل في كافة أنواع التجارة ، شريطة عدم قيامهم هم أنفسهم بصنع أي شيء ، ربما كان عددهم قد وصل إلى ٢٠٠٠ في ذلك الوقت . وقد انخرط الأقوى بينهم في تجارة الصادرات . والأخرون (تجار الأجواخ والألبسة) ، بما أنهم كانوا تجاراً متخصصين في الألبسة ، فلم يكن عددهم ليزيد عن نحو أربعين . لكن زمرة أو نخبة صغيرة من بين الأوائل قررت استثمار قدر من المال في صناعة الأقمشة الصوفية الناعمة الجديدة ، التي كانت آخذة آنذاك في التوسع بسرعة . وقد استغلوا كلاً من هذا الموقف الجديد وصلاتهم التجارية الراسخة للسيطرة ليس فقط على سوق باريس الواسعة - السوق القائدة في فرنسا - وإنما أيضاً على عمليات إعادة التصدير إلى الخارج . ويبدو أن شكايات تجار الأجواخ والألبسة قد وجدت أذناً صاغية . ففي عام ١٦٨٧ ، أكد مرسوم صادر عن الـ **Conseil d'Etat** (مجلس الدولة) امتيازهم : فهم يحوزون وحدهم تسويق الأقمشة الصوفية في باريس . إلا أنه كان مسموحاً لتجار الأقمشة الحريرية . إذا ما رغبوا في ذلك ، بـ " الانضمام دون رسوم " إلى صحة تجار الأجواخ والألبسة الصوفية المحترمة . وفي أكتوبر/ تشرين الأول ١٦٨٧ ، اختار سبعون

تاجراً من تجار الأقمشة الحريرية بالفعل ذلك، ومن بينهم جاك كادو ورييل دو لاموث وديني روسو وفرانسوا سيلير وفرانسوا مينيو وجيلبير - بينيون. وفي النهاية، لم يتغير شيء بالفعل. "فعلى مدار خمسين سنة على الأقل، كان الجانب الأعظم من صناعة الصوف الناعم في فرنسا تحت سيطرة مجموعة صغيرة من الـ **négociants** الباريسيين الذين يقومون كلهم بنشاطهم الاستثماري ضمن المثلث الصغير بين ليزال وشاتليه" (٤٢٣) [بؤرة الحي التجاري في قلب باريس. - المترجم].

وعلى مسافة غير بعيدة، حول شارع سان ديني في ذلك الوقت نفسه تقريباً، كان بالإمكان أن يجد المرء مجموعة أخرى من الـ **négociants** الحقيقيين، التجار الذين أسلفنا الإشارة إليهم والسذين كانوا يتعاملون في تجارة الدانتيل الفاخرة المصنوعة من الحرير والذهب، والمواجهة في معظمها إلى سوق التصدير، من هامبورج ووارسو إلى فيينا ونورمبيرج، ومن كوبنهاجن وستوكهولم إلى مدريد ولشبونة، ومن سيفيل إلى أمريكا الإسبانية...

ولذا فلا يجب بالضرورة أن نصدق بوتيه دو لا إيستروا أو جاك - ماري مونتاران: ففرنسا، مع أن تغلغل التركيز الرأسمالي فيها كان أقل مما في جاراتها الكبريات، لم تفلت من تلك المركزة لرأس المال والتي لولاها لما كانت عمليات هؤلاء الـ **négociants** ممكنة. وصحيح أننا مارلنا لا نعرف سوى القليل عن تعاملاتهم في باريس، حيث ما يزالون شخصيات شبحية في تاريخ ما زال يتعين استكشاف جميع جوانبه. إلا أن من السهل بما يكفي ملاحظة أن التجارة كانت آخذة في التوسع في موانئ فرنسا البحرية النشطة في القرن الثامن عشر.

شهادة التجارات الكبرى

سوف يتضح هذا من فحص ثلاث تجارات كبرى، اخترتها كأثلة. والمرفأ الأول الذي سوف أتوقف فيه هو مارسيليا، والتي يمكنها أن تبين ما الذي كانت تجارة شرقي البحر المتوسط الكلاسيكية تعنيه بالفعل بالنسبة لفرنسا؛ ثم ننتقل بعد ذلك إلى سان مالو بين عامي ١٧٠٢ و ١٧٢٣، لكي نحلل صلاتها التجارية مع أمريكا الإسبانية؛ وفي نهاية المطاف، سوف نزور بوردو، لنأخذ فكرة عما مثلته تجارة جزر الهند الغربية المربحة: فمع أنها تزيد قليلاً عن التماعه سريعة، إلا أنها تظل مع ذلك حدثاً قصير العمر.

وهكذا فسوف نقارن بين سيرورات متماثلة فاعلة في هذه الدورات المهمة التي تبدأ وتزدهر وتنتهي - بما يكاد يؤدي إلى إقناع المرء بأن قانون وليم هوفمان عن الدورة الصناعية يمكن أن ينطبق أيضاً على الدورات التجارية. فهل كانت أطول أم أقصر عمراً على وجه الإجمال؟ إن تاريخ الأفعال البشرية الاختيارية إنما يجارف بإبقائنا ضمن الأجل القصير. إلا أن هذا هو ما يهمننا الآن بالدرجة الأولى: الدور الذي لعبه الرأسماليون.

تتماشى تجارة شرقي البحر المتوسط مع نمط تبادل قديم جداً. فقد وجدت منذ زمن سحيق بين البلدان الواقعة بين سوريا والخليج الفارسي، أو عبر الحاجز الضيق المتمثل في جبل سيناء، بما يربط بين مجموعتين من الاقتصادات والحضارات، اقتصادات وحضارات الغرب واقتصادات وحضارات الشرق الأقصى. كما اعتمدت على تجارة البحر الأسود (البونت أو كسان القديم) والبحر الأحمر والمحيط الهندي. وعبر تجارة شرقي البحر المتوسط، اكتشفت الامبراطورية الرومانية الفلفل والتوابل والتوابل والحرير والعقاقير. وكانت القرون الأولى للعصر الوسيط أزمنة انحدار لا شك فيه في تجارة البحر المتوسط. وهذا الانحدار، بالرغم من أنه لم يكن تاماً على الإطلاق، قد شددت من حدته الفتوحات العربية: فهذا البحر الذي أصبح شبه مهجور، لم تكن تبحر فيه لا سفن مسيحية ولا سفن إسلامية.

إلا أنه في القرن الحادي عشر، اكتسبت التجارة الأوروبية حياة جديدة. وخلال الحروب الصليبية، اقتحمت المدن الإيطالية بوابات شرقي البحر المتوسط: وعاد الفلفل والتوابل والحرير والعقاقير إلى الغرب، حيث بدأت أوروبا من حيث توقفت روما - وذلك بدرجة أعظم بكثير حيث إن أوروبا في العصر الوسيط كانت تحب الفلفل والتوابل حباً غير عادي.

وسرعان ما أخذت مارسيليا تتاجر في هذه السلع الثمينة، كما فعلت ذلك مونبلييه وناربون. لكن الفلفل ظل لزمان طويل سلعة نادرة هناك، فهو "يشبه في ذلك إلى هذا الحد أو ذاك بوفرة الذهب، إذ كان يستخدم كعملة تبادلية كما أن ضرائب كثيرة [في الميناء] كانت تؤدي بالفلفل" (٤٢٤). والواقع أن مارسيليا كانت أشبه ما تكون بمدعو فقير في مآدب شرقي البحر المتوسط هذه، حيث إن المدن الإيطالية قد تدافعت لكسب الصدارة هناك، وأزاحت شركاء التجارة الأقل شأنًا. وهي لن تتراجع إلا مع استخدام العنف في نهاية الأمر، كما حدث في القرن الخامس عشر من جانب القطلونيين.

أمّا فيما يتعلق بمارسيليا، التي لم تصبح تابعة للتاج الفرنسي إلاّ بعد عام ١٤٨٢، فقد ارتفعت إلى مصاف الموانئ البحرية القيادية ليس بسبب الضغط الفرنسي أساساً، بل بسبب نشاطات الأتراك. والحال أن هؤلاء الأخيرين، وهم قادمون جدد إلى تجارة شرقي البحر المتوسط، كانوا قد أربكوا الأنماط القديمة وأدخلوا، دون أن يفطنوا إلى ذلك، قسمة جديدة. إن النصر التركي الأول، فتح القسطنطينية في عام ١٤٥٣، وخاصة الاحتلال المتتابع لسوريا في عام ١٥١٦ ولمصر في عام ١٥١٧، قد غير جميع القواعد. فمنذ ذلك الحين فصاعداً، سيطرت الدولة العثمانية على بوابات شرقي البحر المتوسط. وإغلاقها أمر غير وارد، لأنه يعني عزل الدولة عن مصادر دخل عظيمة. لكن الأتراك أحسنوا معاملة سادة التجارة القدامى، الإيطاليين، ورحبوا بمنافسيهم. وفي عام ١٥٣٠، تأسس في استنبول ما لا بد أنه كان أول بيت تجاري مارسيلي. بل إن فرانسوا الأول قد تحالف مع السلطان في عام ١٥٣٥، الأمر الذي اعتبر عاراً كبيراً على الملكوت المسيحي.

وبقيت هناك عقبة رئيسية: البندقية، بما لها من جاليات من التجار في استنبول وحلب والإسكندرية. وفي نهاية المطاف، كان الانحدار البطيء لولاية سان مارك (البندقية) خلال صداماتها مع الأتراك، هو الذي مهد السبيل أمام حظوظ مارسيليا في الشرق. فبعد سنتين فقط من الانتصار الكبير في ليبانت، الذي لعبت فيه البندقية دوراً قيادياً إلى حد بعيد، استسلمت الأخيرة للأتراك بموجب صلح عام ١٥٧٣. والحال أن مارسيليا، التي كانت قد سجلت بالفعل بعض النجاحات خلال هذه الحروب (١٥٦٩ - ١٥٧٣) قد سارعت إلى الحلول محلها. واعتباراً من عام ١٥٧٣، جرى إنشاء قنصليات، باسم المدينة وباسم ملك فرنسا، في كثير من موانئ شرقي البحر المتوسط، وسرعان ما استقرت هناك. وقد وقّعت الامتيازات (المعاهدات) الأولى مع السلطان محمد الثالث في عام ١٥٩٧؛ وفي عام ١٦٠٤، وقع السفير الفرنسي، الكونت دو بريف، المجموعة الثانية؛ ووقع المركيز دو نوانتيل المجموعة الثالثة، التي عززت موقع التجار المارسيليين، في عام ١٦٧٣، خلال عهد السلطان محمد الرابع (٤٢٥).

وقد وصل المارسيليون في اللحظة المناسبة بالضبط، في ذات الوقت الذي بدأت فيه التوابل والفلفل عودتها إلى شرقي البحر المتوسط. والحال أن الكثير من شحنات الفلفل والتوابل القادمة من الشرق الأقصى، والتي استولت عليها رحلات الاكتشاف

البرتغالية، خاصة دوران فاسكو دا جاما حول رأس الرجاء الصالح في عام ١٤٩٨، قد أخذت تبحر مباشرة إلى المحيط الأطلسي، بما عاد بفائدة أعظم على لشبونة، وبعد ذلك مباشرة تقريباً على أنفير (انتويرب). لكن هذه التجارة الثرية كانت قد بدأت في العودة إلى شرقي البحر المتوسط بحلول سبعينيات القرن السادس عشر، على أثر تدفق الفضة الإسبانية، التي انتشرت عبر مجمل بلدان البحر المتوسط عن طريق جنوه (٤٢٦). وهكذا عادت التجارة إلى هذا الحد أو ذاك إلى القاعدة القديمة: لقد أرسلت آسيا منتجات نباتية - التوابل والفلفل ومواد الصباغة والصدودا والعقاقير وبالات الحرير والقطن والصوف. كما قام شرق البحر المتوسط بتصدير الأقمشة القطنية (بما يشكل استثناءً يؤكد القاعدة). وكانت تُنسج في إقليم حلب، ولم تكن مختلفة عن أقمشة الهند. وفي المقابل، أرسلت أوروبا منسوجات عالية الجودة وعملات فضية كانت البلدان الشرقية تصهرها لتسبك منها عملاتها الخاصة. ومن ثم فقد كان هذا تبادلاً بين الطبيعة من ناحية والصناعة من الناحية الأخرى. ومع نمو حظوظ مارسيليا، تنامت أيضاً حظوظ أرباب صناعة الأقمشة في لانجدوك، حتى القرن الثامن عشر على الأقل.

والحق إن هذا الإحياء لتجارة المشرق في البحر المتوسط قد اجتذب الإنجليز بعد عام ١٥٧٩ والهولنديين بعد عام ١٦١٢ - مما أدى إلى مجيء منافسين نشطاء، عدوانيين، مستعدين أحياناً لأن يكونوا قراصنة. إلا أن شرقي البحر المتوسط أتاح متسعاً لجميع تجار الغرب.

وقد اجتذبت مارسيليا استثمارات من خارج المدينة، من موبلييه وجنوه، بل ومن باريس. وكان المرفأ غاصاً بالسفن وبالشحنات المستعدة للرحيل إلى موانئ البحر المتوسط الأخرى أو إلى ليون عبر وادي الرون. وليس من المفاجآت أن نجد أن تجارة الواردات من شرقي البحر المتوسط بحلول عام ١٥٦٣، وقبل ذلك أيضاً دون شك، كانت مركزة في أيدي "درينة من التجار الأثرياء... [وفي عام ١٥٨٧]، فإن الأشهر بينهم، آسكانيو رونكاليها، بيير ألبيرتاس، مارتان وجان كوفيه، قد حققوا فيما بينهم إجمالي مبيعات قدره ٥٠,٠٠٠ écus. وكانوا يملكون ثلاث سفن شراعية ضخمة وسفيتين أصغر كانت تبحر إلى طرابلس [في سوريا]؛ وسفيتين شراعتين ضخمتين و٦ سفن أصغر تتجه إلى الإسكندرية [في مصر]؛ وسفينة تبحر إلى [جزيرة] شيو، أي إجمالي ١٤ سفينة" (٤٢٧) وقد استمر ازدهار تجارتهم حتى القرن السابع عشر، حتى ستينيات القرن السابع عشر تقريباً. وفي عام ١٦١٤، من بين ٥٨٥ سفينة غادرت

مارسيليا، اتجهت ٦٧ إلى شرقي البحر المتوسط، أي "٤٨ سفينة تجارية وسفيتان شراعتان من ذوات الأشرعة المربعة وسفيتان شراعتان ضخمتان و ١٥ سفينة من ذوات الصواري الثلاث". واتجهت ٢٦ سفينة إلى الإسكندرية بينما اتجهت ٢٦ أخرى إلى سوريا، واتجهت ١٥ إلى الموانئ «اليونانية» (شيو، القسطنطينية، أزمير، زانت). وفي عام ١٦١٨، اتجهت ٢٣ سفينة إلى سوريا و ٧ إلى مصر و ١٠ إلى الموانئ اليونانية.

ومع إضافة عام إلى آخر، وبالرغم من التباينات في النمط، فإن تجارة شرقي البحر المتوسط قد احتفظت بصدارتها. ومن بين مئات السفن التي كانت تغادر مارسيليا وتعود إليها في كل عام، فإن عشرات قليلة فقط هي التي كانت تتجه شرقاً بالفعل؛ وغالباً ما كانت ترحل فارغة في رحلة الذهاب، فيما عدا زكائب قليلة مملوءة بسنقود إسبانية من فئة الثمانية؛ لكنها كانت تعود بشحنات ثرية كانت تحفظ شرقي البحر المتوسط على رأس قائمة التجارة والأرباح. وكالعادة، فإن الجانب الرئيسي من هذه التجارة كان تحت سيطرة عدد قليل من البيوت التجارية التي يملكها أغنى التجار (٤٢٨).

ونحو عام ١٦٥٠، بدأت تجارة شرقي البحر المتوسط تتغير. إن الملح أو التوابل لم تختف منها - وجاك سافاري يشير إلى أنها كانت ما تزال تشحن من القاهرة في عام ١٧١٢ (٤٢٩) - إلا أنها منذ تلك اللحظة فصاعداً، لن تشكل غير نسبة أكثر تواضعاً بين الشحنات، بل تكاد لا تمثل شيئاً بالمقارنة مع البن، الذي كان قد بدأ في عبور البحر المتوسط من مصر، أو مع الحرير والصوف والجلود، وقبل مضي وقت طويل، مع القطن طويل التيلة الخام أو المغزول. والحال أن طريق فاسكو دا جاما حول رأس الرجاء الصالح، كان الهولنديون قد أعادوا فتحه في عام ١٥٩٥، بعد قرن من رحلته، وسرعان ما أخذوا يحتكرون تجارة التوابل الممتازة الواردة من جزر الهند الشرقية.

ومرة أخرى، وبنشاط متجدد، أخذ طريق المحيط الأطلسي يتجاوز شرقي البحر المتوسط والبحر المتوسط نفسه. والأكثر خطورة بكثير هو أن أوروبا بدت وكأنها تنقطع (بهذه الدرجة أو تلك من السرعة، بحسب كل بلد) عن السعي المحموم إلى التوابل القوية - وهو سعي كان قد دام لأكثر من خمسمائة عام. فهل كان السبب في هذا السعي، كما أوحى بذلك فرانكو بورلاندي، هو أن الغربيين، الذين كانوا يأكلون الكثير من اللحوم، كانوا يريدون تبيلها بقوة حتى يتسنى لهم إخفاء مذاق العفن الذي يحتمل أنها كانت تتميز به؟ أياً كان الأمر، فإن انخفاض الطلب على التوابل قد رمز إلى نهاية، أو إلى انحدار أساسي، لدورة تبادل جد قديمة.

على أن دورة أخرى كانت بسيلها إلى أن تبدأ. فكلما انفتحت الدولة العثمانية على التجارة مع التجار المسيحيين، كلما اخترقوها واستعمروها. إن انحدار "رجل أوروبا المريض" قد بدأ، بالرغم من أن جيوشه، إن لم تكن بحريته، كانت ما تزال قوة يتوجب أخذها في الحسبان في المعارك. ومصير الامبراطورية التركية - أن تؤكل حية - لا يختلف عن مصير الامبراطورية البيزنطية التي كانت البندقية قد التهمت بنهم قبل ذلك بزمان طويل، في أيام الحروب الصليبية. وبما يعد علامة على الأزمة، فإن التوابل والسكر والبن الواردة من جزر الهند الشرقية كانت قد أخذت تصل بالفعل بحلول عام ١٧٥٠ إلى شرقي البحر المتوسط عبر المحيط الأطلسي، بما أدى إلى قلب مسار الحركة السابق (٤٣٠).

وقد أخذت مارسيليا نصيبها من الأسلاب. وفي كل عام، كانت ترسل إلى تركيا ليس فقط الأقمشة بل وكميات ضخمة من القروش، وبهذا اقتحمت السوق. وحتى عندما أصبحت مارسيليا، في القرن الثامن عشر، ميناء "عالمياً"، يتاجر مع الهند والصين وإفريقيا السوداء وأمريكا، فإن شرقي البحر المتوسط كان ما يزال طريقها الأكثر ربحية. وفي تلك الأثناء، كان تجار المدينة قد زادوا عدد قواعدهم في الشرق، حيث استقروا في قوّه، على ساحل تراقيا، وفي سالونيك، وهي ميناء مزدهر النمو في القرن الثامن عشر، وفي أرخبيل الجزر اليونانية، وعلى الساحل الألباني وفي قبرص وفي كانيا في كريت، وفي مودون في الموره وأخيراً في أزمير نفسها، وهي ميناء قديم عامر بالنشاط كانت المقار القيادية لتجارة شرقي البحر المتوسط قد انتقلت إليه بحلول ذلك الوقت، في حركة نحو الشمال، ربما لجعلها أكثر قرباً من قلب الامبراطورية. كما أن مارسيليا كانت قد استولت على ما كان يعرف بالـ "القافلة"، أي التجارة الساحلية على طول الساحل التركي في البحر المتوسط، والذي سقط بالكامل في أيد فرنسية عندما تعين على البندقية هجره خلال سلسلة من الحروب مع الأتراك. وبسبب هذه التجارة الساحلية جزئياً، كانت مارسيليا ترسل ما يصل إلى مائة سفينة إلى شرقي البحر المتوسط، فأنجزت ما كانت السفن الهولندية (في ظروف أخرى بالطبع) قد نجحت في خلقه على طول الساحل الفرنسي على المحيط الأطلسي: نوعاً من حصار بحري. بل إن التجار الفرنسيين قد أقاموا شبكة اتصالات، عن طريق الحوالات، بين هذه الموانئ والقسطنطينية؛ وقد استخدم الباشاوات أنفسهم هذه الشبكة لإرسال الفائض من خزاناتهم إلى الميري، خزانة السلطان. ومن ثم فقد تجنبوا المجازفة التي ينطوي عليها إرسال

النقود براً أو بحراً، لكن شبكة الحوالات لم تكن بالطبع مجانية. وهذا يذكرنا بشركة إنجليزية في الماضي القريب، تنشيء خطوطاً تليفونية في بلد أمريكي لاتيني وتحفظ لنفسها بحقوق التشغيل.

إلا أنه بحلول ذلك الوقت، لم يكن تجار أو بالأحرى *négociants* مارسيليا يزورون موانئ شرقي البحر المتوسط بأشخاصهم كما كانوا يفعلون في الماضي. فبدلاً من ذلك، كان "الوكلاء بالعمولة" يمثلونهم في الساحة، حيث يحصلون على عمولة قد تصل إلى ٦٠٪، وهي نسبة باهظة، "تغل ربحاً كبيراً، ومن ثم تمكنهم من العيش بل ومن إدخار مال يعودون إلى فرنسا لإنفاقه، بعد قضاء عدة سنوات في شرقي البحر المتوسط... و[هذا هو] منشأ عدة بيوت تجارية مزدهرة في مارسيليا" (٤٣١).

وإذا كانت مارسيليا، بحلول أواخر القرن الثامن عشر، لم تتمكن من بيع الكثير من بالات أقمشة لانجدوك في أسواق الشرق، فما ذلك إلا لأن تركيا كانت بحلول ذلك الوقت قد أصبحت مريضة ومثقلة بالفقر - وهي أنباء سيئة بالنسبة للانجدوك التي وجدت نفسها في خناق أزمة قاسية. أما فيما يتعلق بمارسيليا، فإن المدينة قد نجت عبر إرسال المزيد من العملات الفضية، خاصة التاليرات التي تحمل صورة ماريا تيريزا، والمسكوكة في دار سك النقود في ميلانو.

وتشكل سان - مالو مركزاً مناسباً لفهم التجارة الفرنسية المباشرة مع أمريكا الإسبانية، *à Longueur de pique* كما كانت تسمى، أي بتجنب الوسطاء. فبين عامي ١٦٩٨ و ١٧٢٤، كانت سفن سان مالو تزور بهذه الدرجة أو تلك من السرية موانئ إسبانيا الجديدة، خاصة فيرا كروز، وبشكل أخص موانئ وخليجان شيلي وبيرو على ساحل بحر الجنوب [الباسيفيك] البعيد. وهذه التواريخ حدود مطلقة لما كان في أقصى تقدير ربع قرن من النشاط العالي (٤٣٢)، وكان من حيث الجوهر مجرد حدث قصير في تاريخ التجارة.

والمشكلة الحقيقية، خلف هذه المغامرة، هي الدورة العامة للفضة الأمريكية، التي كانت قد بدأت تصل إلى إسبانيا بحلول عام ١٥٠٣، أي بعد مجرد عشر سنوات من رحلة كولومبوس الأولى من سيفيل. والحال أن الفضة المستوردة سرعان ما استولت عليها الاقتصادات الأوروبية النهماء، بل والاقتصادات الآسيوية: إن كمية مهمة من المعادن الثمينة كانت تصل إلى الهند والصين بصورة منتظمة. وبحلول أواخر القرن السابع عشر، كان قد تم عبور الباسيفيك نفسه من الشرق إلى الغرب؛ وكانت الفضة

الواردة من إسبانيا الجديدة وييرو تُرسلُ إلى الصين عبر الفليبين، التي اكتُشفت في عام ١٥٤٣ من جانب الإسبان، الذين أسسوا مانيلا في عام ١٥٧١.

وعلى مدار هذا التطور الرئيسي، روعيت قاعدة دون استثناء تقريباً. إن إسبان الماضي لم تكن قدرتهم على الاحتفاظ بالفضة الأمريكية لأنفسهم أكبر من قدرة دول الخليج، التي نقرأ عنها كل يوم في الصحف، على استخراج النفط دون بيعه. لقد أصبحت الفضة سلعة تتم مبادلتها بسلع أخرى توجد حاجة ماسة إليها: الحبوب، الخشب، الدعامات الخشبية أو الحديدية، المنسوجات (الصوفية والكتانية على حد سواء)، الحداث. والحال أن كاديّز، وهي محطة المغادرة المركزية للتجارة مع أمريكا في القرن السابع عشر، قد أغرقت بـ "كميات" ضخمة "من السلع الصناعية من كل نوع، من فرنسا وإنجلترا والفلاتندر وهولنده وهامبورج وإيطاليا" (٤٣٣). فقد تزاخمت أوروبا كلها في الميناء لتقديم سلعها، حيث إن الميزان التجاري الأوروبي كان يتطلب مدداً متصلاً من الفضة، مهما كان الثمن. وفي إعادة التوزيع هذه، سوف نجد أن دوراً مستمراً قد لعبته ضغوط الميزان التجاري كما لعبته المطالبات الإمبراطورية التي كانت إسبانيا ما تزال تحتفظ بها في البلدان الواطئة. وعندما تمردت الأخيرة ضد الملك الكاثوليكي في عام ١٥٦٧، استثناءات إرسال دوق ألبا في أغسطس/ آب من ذلك العام على رأس قوة تدخل، وسوف يبقى جيش الاحتلال هناك حتى عام ١٧١٤. وهو ما يعني قرنين من النفقات العسكرية الباهظة.

وعلاوة على ذلك، فمنذ بداية الـ Carrera (٤٣٤)، كان التهريب متوطناً على طول الساحل الأمريكي الجنوبي الذي لا نهاية له، وخاصة في الكاريبي بما له من طرق متقاطعة كثيرة. كما ازدهر التهريب سراً في ميناء سيفيل، وهو الميناء الإلزامي لرحلة العودة من أمريكا، وبدرجة أعظم بكثير في كاديّز، التي تولت هذا الدور في القرن السابع عشر. وفي سيفيل، في الميناء النهري على الجواد الكبير، نحو جسر تريانا، كان بالإمكان توفير درجة من المراقبة الفعالة للتهريب. لكن التهريب ازدهر بلا حدود في خليج كاديّز الكبير.

والحال أن سان مالو كانت منذ الأيام الأولى طرفاً في هذا الترح للفضة الأمريكية، وهو أمر طبيعي تماماً حيث إن ملاحيتها كانوا منذ زمن بعيد على دراية جيدة بشبه الجزيرة الأيبيرية. وبما أنهم كانوا مشهورين بأنهم "قراصنة البحر"، فقد كانوا، في القرن الخامس عشر بالفعل، يتاجرون ويقومون بأعمال القرصنة على طول مجمل

ساحل المحيط الأطلسي من الشمال إلى الجنوب، حتى ماديرا (٤٣٥). وفي القرن السادس عشر، كانت السفن الشراعية البريتونية ذات الصواري الثلاثة تنقل القمح إلى لشبونة، حيث كانت تتم مبادلتها بالذهب، وإلى سيفيل، حيث كان يُبادل بالفضة. وبحلول عام ١٥٧٠، كانت سفن من سان مالو قد وصلت إلى البحر المتوسط وكانت ترسو في سيفيتا فيتشيا لتأخذ من هناك حجر الشبة القادم من المناجم البابوية في تولفا. وفيما بعد، مع تزايد الطلب الأمريكي، أخذت تنقل إلى سيفيل وكاديز كميات ضخمة من المنسوجات البريتونية الصنع، والتي غالباً ما كان يعاد تصديرها إلى العالم الجديد. ونحو هذا الوقت نفسه تقريباً، أخذت سان مالو، التي كانت على مدار نصف قرن تستثمر مصائد الأسماك في نيوفاوندلاند، تشحن سمك القد المجفف أو المملح إلى مارسيليا وجنوه. وفي المقابل، كانت العملات أو القوالب الفضية ترحل شمالاً (٤٣٦). وأخيراً، انفتحت بوابات إسبانيا أمام التجارة الفرنسية، ومن ثم أمام مستثمري سان مالو، بموجب معاهدة البرانس (١٦٥٩)، حيث ترافق انتصار ماراران السياسي انتصار اقتصادي.

والحال أن التجارة التي كانت تضطلع بها سفن سان مالو، والقائمة على دائرة سلعية ثلاثية قوامها المنسوجات وسمك القد والفضة، قد اكتسبت كثافة جديدة في شبه الجزيرة الأيبيرية. ومراسلات القناصل الفرنسيين في كاديز تقدم شهادات وفيرة عن وصول ورحيل هذه السفن. ففي ١ أبريل/ نيسان ١٧٠٢ (٤٣٧)، وصلت أربع فرقاطات من سان مالو من مورليكس، حيث قامت بالرحلة من بريست إلى كاديز في ثمانية أيام، "دون أن تصادف أي أعداء" (٤٣٨)، وكانت محملة بـ "أقمشة أسرع تقدر قيمتها بـ ٥٠٠,٠٠٠ قرشاً، مما أدخل السرور على قلوب تجارنا، حيث إنهم كانوا يخشون من احتمال أن تكون قد تعرضت لخطر ما" (٤٣٩). (كانت الحرب قد نشبت مرة أخرى في أوروبا في العام السابق). والحال أن ٥٠٠,٠٠٠ قرشاً كانت تساوي ما لا يقل عن ١,٥٠٠,٠٠٠ livres فرنسياً. وهذا الرقم يقدم مؤشراً على مدى الرخاء الذي وصلت إليه سان مالو آنذاك. وفي عام ١٧٠٢ هذا نفسه، في ١٥ أكتوبر/ تشرين الأول، ذكر القناصل أنه قد "وصلت إلى هنا الليلة الماضية سفينة تتبع سان مالو في طريقها من شابو روج (إحدى الضفاف الكبرى لنيوفاوندلاند) وكان نصف شحنتها من سمك القد" (٤٤٠).

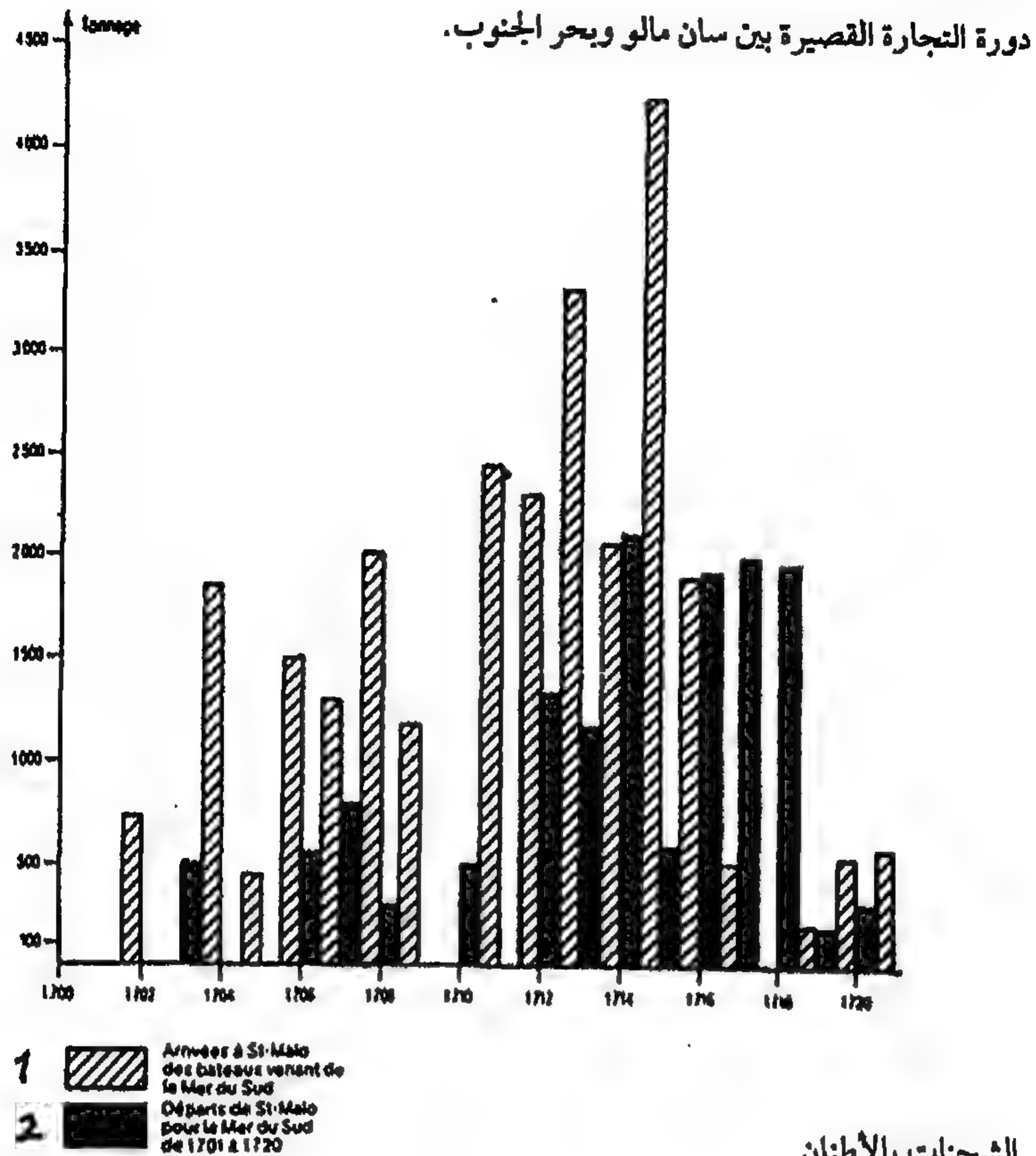
وقبل ذلك بعشرين سنة، في عام ١٦٨٢ (٤٤١)، قدم تقرير قنصلي روتيني قائمة

بصادرات الفضة إلى أوروبا خلال السنة السابقة: إلى جنوه وليفورنو (خاصة جنوه) - ٢,٥٠٠,٠٠٠ écus؛ إلى هولنده - ٣,٥٠٠,٠٠٠؛ إلى إنجلترا - ٢,٥٠٠,٠٠٠؛ إلى سان مالو ولوهافر ودنكرق ومارسيليا - ٢,٥٠٠,٠٠٠، من المرجح أن سان مالو وحدها قد حصلت منها على مليونين، بفضل اثني عشر سفينة من سفنها التجارية. وإليكم هذا التفصيل الصغير: "إن عدداً من تجارنا [الفرنسيين] قد أرسلوا مبالغ مالية كبيرة إلى إنجلترا وهولنده، قائلين إن فوائد المال هناك أفضل إلى حد ما مما في فرنسا".

وبوسع المرء أن يملأ صفحات بشواهد من هذا النوع. ودعوني أكتفي بإيراد مثال واحد أخير، يتصل بحادث مثير ما يزال محيراً وغامضاً، لكنه يسمح بتكوين فكرة عن الاحتيال الذي انطوى عليه جانب من العمليات التجارية. كان ذلك في عام ١٦٧٢. وكانت الحرب بين فرنسا وهولنده قد نشبت في مارس/ آذار؛ وفي مايو/ آيار، كان الجيش الفرنسي قد غزا المقاطعات المتحدة - لكن إسبانيا لم تكن قد تدخلت بعد ضد فرنسا. وفي ١٦ أكتوبر/ تشرين الأول، قامت سفينة إسبانية، مجهزة بخمسين مدفعاً، وتحت قيادة دوق فيراجواس، أدميرال الأسطول باعتراض سان جاك، إحدى سفن سان مالو الموجودة في خليج كاديّز، والتي كانت مسلحة بأربعين مدفعاً وتقل طاقماً قوامه ١٥٠ رجلاً. وقد أمر فيراجواس السفينة الفرنسية بالتوقف تمهيداً لتفتيشها من جانب السلطات الإسبانية؛ فرفض الفرنسيون تنفيذ الأمر؛ وقوبل أمر ثان برفض ثان؛ وعندئذ أطلقت السفينة الإسبانية نيران مدافعها من مسافة قريبة جداً. فرد الفرنسيون بالمثل على الفور لكن النيران امتدت إلى مستودع بارودهم فانفجرت السفينة التابعة لسان مالو مما أدى إلى مصرع مائة رجل، من بينهم القبطان. فهل كانت سان جاك تحمل سلعاً مهربة، كما يبدو ذلك محتملاً؟ هذا وارد، ولكن ما هي السفينة التي لم تفعل ذلك في كاديّز؟ على أن سان جاك، وفقاً للقنصل الفرنسي، كانت "تحمل سبائك فضية قيمتها ٣٠٠,٠٠٠ écus وسلعاً كثيرة من جزر الهند" (٤٤٢).

لكن الحادث - وفقاً للوثائق التي قرأتها - لم تترتب عليه عواقب مباشرة بالنسبة للتجارة الفرنسية مع كاديّز، حتى عندما دخلت إسبانيا الحرب بالفعل. والحق إن الحرب في تلك الأيام نادراً جداً ما أدت إلى تعطيل التجارة تعطيلاً كبيراً. وبعد ذلك بعشر سنوات، في عام ١٦٨٢، غادرت إحدى سفن سان مالو كاديّز "محملة بما قيمته ٢٠٠,٠٠٠ écus من الفضة لحساب تجار فرنسيين"، تحرسها سفيتان حربيتان

الشكل ٤٢



الشحنات بالأطنان

١ - السفن الواصلة إلى سان مالو من بحر الجنوب

٢ - السفن الراحلة من سان مالو إلى بحر الجنوب بين عامي ١٧٠١ و ١٧٢٠.

تبدو الشحنات الراحلة أهم من الشحنات الواصلة - فمع أن جميع السفن كانت تعود إلى فرنسا، إلا أن بعضها كان يفرغ شحناته في موانئ أخرى. والسفينة الرئيسية الواصلة في عام ١٧٠٩ مثلاً لا تظهر هنا حيث إن شحناتها قد أنزلت في أوريه.

المصدر:

Jean Delumeau et coll., *Le Mouvement du port de Saint - Malo, 1681 - 1720*, 1966.

فرنسيتان، هما Tardif و Portefaix. وفي عام ١٦٨٩، حرس سفن فرنسية من كاديّز ١,٨٨٤,٠٠٠ écus متجهة إلى فرنسا و ٢٠٥,٠٠٠ متجهة إلى جنوه (٤٤٣). والخلاصة أن الصلات بين سان مالو وكاديّز قد استمرت حتى خلال أخطر سنوات الحرب الإسبانية، وبالرغم من محاصرة الميناء الإسباني من جانب الهولنديين والإنجليز. ومثل هذه المحاصرات لم يكن بوسعها أن تدوم إلى الأبد. لقد استمر وصول الفضة الأمريكية إلى كاديّز وكان يعاد تصديرها إلى كل أوروبا كما لو أنه لم تكن هناك حرب على الإطلاق.

وفي هذا السياق الدولي يجب أن نضع المغامرات غير العادية التي قامت بها سفن سان مالو في بحار الجنوب حتى يتسنى فهمها فهماً مناسباً. ومع ذلك، فإن المراحل الأولى لهذه القصة ما تزال غامضة. ويبدو أنها قد بدأت في عام ١٦٩٥. وكانت فرنسا وإسبانيا ما تزالان في حرب (لم يُوقَّع صلح ريسفيك إلا في عام ١٦٩٧). وفي ٣ يونيو/ حزيران ١٦٩٥، أبحر من لا روشيل أسطول من السفن التابعة للملك، تحت قيادة المدعو بالسيد دو جَن، "المشهور بحب المغامرة". وكانت وجهتها مضيق ماجلان على الطريق إلى جنوب الباسيفيك. لكن الأسطول فشل في اختراق المضيق. وبما أن الرياح العاتية قد صدته، فقد عاد إلى المحيط الأطلسي ورسا في ساو سلفادور في البرازيل، قبل أن يتوقف لبعض الوقت في جزيرة كاين الفرنسية. ولم يعد إلى لا روشيل إلا في ٢١ أبريل/ نيسان ١٦٩٧. ولا يجب أن نستنتج من ذلك أن الرحلة كانت غير مثمرة بالمرّة؛ على العكس، إذ يبدو أنها كانت أول علامة واضحة على مخطط يهدف إلى الوصول إلى الباسيفيك عبر طريق المضيق (٤٤٤).

والواقع أن ما ألهم هذه الحملة غير الناجحة هو حكايات القراصنة العائدين إلى فرنسا والذين كانوا قد قضوا السنوات العشر السابقة أو نحو ذلك في الإغارة المنفلتة الزمام على سواحل الباسيفيك والسفن التجارية الصغيرة المبحرة فيه. ومن ثم فإن القرصنة هي التي أشارت إلى الطريق. بل ربما جاز افتراض أن تجار سان مالو كانوا قد حصلوا من القراصنة على معلومات عن الطريق إلى الباسيفيك وأسرار العمليات الناجحة هناك (٤٤٥). على هذا النحو على أية حال أفسر بعض التفاصيل والاعترافات في المراسلات بين التاجر الباريسي جوردان وصاحب السفن في سان مالو نويل دانيكان وبونتشارتران، وزير البحرية الذي تكفل بحماية هذين الرجلين وأجاز لهما الانطلاق في تنفيذ مشروعهما. وقد كتب الشريك إلى بونتشارتران في ٤ مارس/ آذار ١٦٩٨، قبل

الاتجاه إلى التنفيذ مباشرة، أنه "على أساس التجارة التي يقوم بها الفرنسيون والإنجليز والهولنديون بشكل غير مشروع [en Fraude] على طول سواحل المكسيك وساحل كارتاجينا، فإنهما قد قررا] محاولة القيام بشيء مماثل على طول السواحل الإسبانية لبحر الجنوب" (٤٤٦). وعلى طول هذه السواحل، التي تحدها صحراوات شاسعة وحيث لا وجود هناك إلا لعدد قليل من المستوطنين الأوروبيين، من الأرجح أنه كان سيكون من الأسهل تفادي الحظر الذي فرضته إسبانيا على قيام الأجانب بالتجارة مع مستعمراتها في أمريكا.

وبعد ذلك بأسابيع قليلة، في ٢٠ مايو/ أيار ١٦٩٨، أخبر جوردان ودانيكان بونتشارتران إنهما قد شكلا شركة لـ "إرسال ٤ سفن مسلحة إلى بحر الجنوب، عبر مضيق ماجلان، من أجل الاستيلاء على الممر المذكور وإقامة مستعمرات على ساحل شيلي، بل وحتى كاليفورنيا (٤٤٧)، حيث لا تحتلها أية دولة أوروبية" (٤٤٨). وسرعان ما تحولت هذه الشركة الأصلية إلى شركة ثانية (٤٤٩) في ١٧ نوفمبر/ تشرين الثاني من العام نفسه، حيث أخذ جوردان لحسابه ١٣ من الـ ٢٠ سهماً (sols) (٤٥٠) التي ينقسم إليها رأس مال الشركة، بينما أخذ خمسة شركاء آخرون سهماً لكل واحد، وأخذ الشريك السابع، المدعو بيجون، سهمين (٤٥١). والتفاصيل ليست مهمة؛ والأهم من ذلك، بعد ذلك بستة أشهر، في ١٨ ديسمبر/ كانون الأول ١٦٩٨، أن جوردان أبلغ بونتشارتران أن "طلقة الافتتاح" قد أطلقت في لا روشيل وأن أربع سفن مسلحة للإبحار إلى بحر الجنوب سوف "ترحل في فجر" اليوم التالي (٤٥٢).

وهذه العملية، التي كان أصحاب السفن وتجار سان مالو أصحاب الفعل فيها، كانت مختلفة تماماً عن "قرصنة زمن الحرب" التي كانت بحلول القرن السابع عشر مقننة إلى حد ما بين الدول، إلى درجة اعتبارها مشروعاً خلال زمن الحرب، والتي كانت سان مالو شريكاً مستظماً فيها (٤٥٣). وهذه المغامرة الجديدة (بما أن الصلح كان قد وقّع مع إسبانيا في عام ١٦٩٧) كانت قرصنة لا أكثر ولا أقل، مع أن جميع المحاولات قد بذلت لإخفاء طابعها. ولا شك أن هذا يفسر الإنشاء الذي تم في سان مالو - في عام ١٦٩٨ أيضاً - لشركة الصين، والتي أعلن مؤسسوها أن التجاريتين، تجارة الصين وتجارة بحر الجنوب، لا يمكن الفصل بينهما. ومن الناحية الرسمية إذاً، كانت الصين هي وجهة الرحلات.

إلا أنه في ١ نوفمبر/ تشرين الثاني ١٧٠٠، مات شارل الثاني، ملك إسبانيا، وكان

وريثه المسمى هو حفيد لويس الرابع عشر، الدوق دانجو، الذي أصبح فيليب الخامس. وهكذا فحتى عام ١٧١٣، كان التاجان الفرنسي والإسباني موحدين. وسرعان ما خطر ببال رجال سان مالو أنه قد يكون بالإمكان الوصول إلى الباسيفيك بموافقة ومباركة، بل وتعاون ملك إسبانيا الجديد. بل إن هذا كان هو معنى اقتراح طرحه جوردان في ٣٠ يوليو/ تموز ١٧٠٢، وهو اقتراح لا سابق له، وقّع في فرساي، ومن ثم فمن الأرجح أنه قد صيغ في دهاليز حكومة لويس الرابع عشر، وجرى تقديمه وفقاً لجوردان، "باسمي وباسم السيد دانيكان من سان مالو، الذي كلفني بذلك". وبحسب علمي، فإن هذا المشروع لم ينفذ قط بالفعل، لكن المخطط يظل مع ذلك عظيم الدلالة. فقد ذهب الاقتراح إلى أنه يجب أن تقوم، في كل سنة، سفينتان تجاريتان وفرقاطة مزودة بما بين ٣٠ و ٤٠ مدفعاً - وكلها سفن فرنسية لكنها ترفع العلم الإسباني ومزودة بتفويض من ملك إسبانيا - بالإبحار إلى بيرو ثم إلى الفلبين والصين. وسوف يتم تجهيزها في لا كوروناً أو في كاديز، ثم تعود إلى ميناء إسباني، وتدفع الرسوم المألوفة لملك إسبانيا. وكان الهدف المعلن للحملة (مع أنه لا يكاد يصدق) هو تخليص بحر الجنوب من المتطفلين، كالهولنديين والإنجليز، وكذلك وقف تجارة الصين مع إسبانيا الجديدة وبيرو، والتي كانت تكلف الملك الكاثوليكي ٣ ملايين écus في العام. (٤٥٤) فهل يجب أن نصف هذا المشروع بالسذاجة أم بالتبجح؟

الأرجح أنه يستحق الوصف الأخير: فالواقع أن المقصود من شركة الصين التي أنشئت في سان مالو كان يتمثل في أن تكون ستاراً دخانياً لحملات إلى ساحل الباسيفيك. وفي هذا الاتجاه أفسر إحدى رسائل جوردان إلي بونستشارتران: "الحق إن الصين وبحر الجنوب لا يمكن الفصل بينهما وهذا إلى درجة أن انفصالهما سوف يعني خرابهما". (٤٥٥) ومن ثم فقد كان أحد الأهداف يتمثل في الجمع بين ذهب الصين وفضة بوتوري - وهو بحد ذاته مشروع جد مربح - (٤٥٦) بحيث تمر السفن علي الباسيفيك الجنوبي في رحلة الذهاب إلى الصين وفي رحلة الإياب منها على حد سواء. إلا أن هذه الصلة نفسها بين الصين وبيرو، شديدة الضرر بالمصالح الإسبانية، هي التي كان من المفترض أن يحول اقتراح عام ١٧٠٢ دون قيامها.

وشركة الهند ستار دخاني مفيد آخر. فهذه الشركة التي وجدت نفسها على حافة الإفلاس قد سمحت لشركة الصين بتولي تجارتها البعيدة، حيث تدفع الأخيرة ثمن حق التجارة في كانتون، بما يشكل تنازلاً جزئياً عن الاحتكار الذي كانت تتمتع به الأولى.

ولم تؤد العملية إلى أرباح مباشرة، لكن الأمور تحسنت بالنسبة لسان مالو مع اتفاقيات التعاقد من الباطن التي جاءت بعد ذلك بين عامي ١٧٠٦ و ١٧١٤. والساحل أن الاتفاقيتين الأخيرتين، في عام ١٧١٢ وفي عام ١٧١٤، إنما تمثلان تخلياً فعلياً عن الاحتكار الذي كانت تتمتع به شركة الهند. وفي عام ١٧١٥، بمساندة من أنطوان كروزا، وهو واحد من كبار رجال المال في ذلك الزمن، جرى إنشاء شركة تحمل اسم شركة سان مالو للهند الشرقية. وبين عامي ١٧٠٨ و ١٧١٣، أرسلت سان مالو خمس عشرة سفينة إلى المحيط الهندي - بما يعد إنجازاً مهماً في زمن الحرب.

وعلاوة على ذلك، فبعد نشوب الحرب مرة أخرى في عام ١٧٠٢، كانت سان مالو قد قامت على الفور كالعادة بتجهيز سفن للمشاركة في "أعمال القرصنة في زمن الحرب". وقبل ذلك بسنوات قليلة، في عام ١٦٩٦، كان أسطول صغير، بقيادة ديجيه-تروان، وهو ابن صاحب سفن ثري في سان مالو (كان قد التحق بالبحرية الملكية في عام ١٦٩٣)، قد استولى على ثلاث سفن تتبع شركة الهند الشرقية الهولندية. وقد أعلن المنتصر: "إن عائد من ساندوني سوف يصل إلي عشرين لكل واحد" (٤٥٧). وفي أكتوبر/تشرين الأول ١٧١١، شق هذا القائد نفسه طريقه إلى طرق ريو دي جانيرو وفرض فدية على المدينة.

وأخيراً، ربما جاز لنا أن نتساءل عن نتيجة هذه الرحلات إلى الپاسيفيك - وهي رحلات طويلة وغالباً ما كانت غير مريحة: "عشرون إلى ستة وعشرين شهراً في أعوام ١٧٠١-١٧٠٩، وثلاث سنوات على الأقل بعد عام ١٧١٠" (٤٥٨). لقد كان على السفن أن ترسو كثيراً في الموانئ لكي تتزود بالمياه وبممدد جديد من الأغذية، في كل من المحيط الأطلسي والپاسيفيك. وعند انتهاء الرحلة، من الجهة الأخرى، كانت الراحة متوافرة. وعلى ساحل شيلي، في كونثبثيون أو أريكا، كانت قد أقيمت مستعمرات فرنسية صغيرة، كان بوسعها أن تشكل محطات للحصول على الغذاء وللتجارة. وكان بالإمكان تبادل السلع المصنوعة، خاصة الأقمشة، دون مصاعب حتى في كالآو، ميناء ليما، حيث كانت السفينة ترسو بحجة أخذ أغذية وماء - وكل ذلك بموالة من جانب السلطات الإسبانية المحلية. وكانت السلع تُبادل بالفضة، التي كانت مقبولة في أي شكل كانت، عملات أو قوالب. وكانت سفن سان مالو تتمتع باحتكار فعلي هنا. و"من بين ١٣٣ سفينة فرنسية أرسلت إلى الساحل الغربي لأمريكا بين عامي ١٦٩٨ و ١٧٢٤، لأغراض تجارية، قام بتجهيز ٨٦ منها - أي ثلثيها - إما كبار

تجار (négociants) سان مالو أو الشركات صاحبة السفن " التي كانوا يديرونها. (٤٥٩)
ومن العجيب أن أية سفينة من السفن المشاركة في هذه المغامرة لم تغرق، وربما
كان من الأجدر أن نشيد بكفاءة بحارة سان مالو: والحق إن الرحلة كانت أقل خطراً بعد
التوقف عن استخدام مضيق ماجلان الخطر والإبحار بدلاً من ذلك حول الكاب هورن.
فهل كانت سفن سان مالو هي أول سفن تدور حول الهورن؟ أم أن الهولنديين هم أول
من فعلوا ذلك كما يبدو ذلك محتملاً أكثر؟ الأهمية كبيرة لذلك، لأن الشيء المهم هو
أن المواصلات قد أصبحت جد منتظمة بحيث إن السفن الصغيرة جداً حمولة نحو مائة
طن كانت تقوم بالرحلة، إلى جانب سفن تجارية حمولة ٧٠٠ طن وفرقاطات حمولة
٢٥٠ و ٤٠٠ طن.

ولم يكن هذا مجرد مآثرة بالنسبة للسفن ولأطقمها، فقد كان أيضاً نجاحاً للشركات
التجارية. والرحلة الأولى فقط، في عام ١٦٩٨، هي التي كانت خاسرة. وبعد ذلك
غالباً ما كانت الأرباح تصل إلى نحو ٢٠٠٪. وحتى يتزايد الحظ السعيد، جاءت
رحلات الإياب إلى الاقتصاد الفرنسي والخزائن العامة بالفضة التي كانت ضرورية لكل
من التجارة وللتنفقات العسكرية الباهظة. وفي عام ١٧٠٩، قام طابور من تسع سفن
تتبع سان مالو، تحرسه سفينة ملكية بقيادة شاير، برحلة إلى أوريه في بريتانيا الجنوبية
لنقل سبائك فضية قدرت قيمتها رسمياً بـ ١٦ مليون Livres (وربما أقرب إلى ٣٠
مليوناً، حيث إن الاحتيال والغش لم يكونا غير معروفين). فهل أنقذت هذه الشحنة
مالية لويس الرابع عشر من الكارثة في تلك السنة الرهيبة؟ هذا ليس مستحيلاً (٤٦٠).

والشيء الغريب - ولكن هل هو غريب إلى هذا الحد؟ - هو أن حظوظ سان مالو
السعيدة، ذات الأصول القديمة جداً، لم تدم طويلاً بعد انتهاء الحرب (١٧١٣)، بالرغم
من أن الرحلات كانت مازال تبهر إلى الپاسيفيك حتى عام ١٧٢٤ (٤٦١). والتفاصيل
المعروفة عن هذه الرحلات الأخيرة قليلة. ففي عام ١٧١٣، " قيل إنه كانت ما تزال
هناك ٣٠ سفينة تقريباً قبالة ساحل [بيرو]، كلها تقريباً فرنسية " (٤٦٢).

إلا أنه، بالنظر إلى طول الرحلة وجاذبية الأسلاب، كان من الصعب إلى حد بعيد
التخلي عن تجارة بحر الجنوب بين عشية وضحاها.

والنتيجة على أية حال هي أن الانسحاب قد بدأ سريعاً أو متأخراً في التأثير على
سان مالو. وهناك عدة أسباب: عودة السلم وانتهاء قرصنة زمن الحرب؛ تحول الازدهار
في اتجاه الأطلسي وإلى ثلاثي الموانئ التي سوف تزدهر ثراءً في القرن الثامن عشر

اعتماداً على تجارة جزر الأنتيل : نانت ولا روشيل وبوردو؛ انتعاش إسبانيا في ظل البوربون الذين شرعوا في استعادة النظام، مع بعض النجاح، على سواحل شيلي وبيرو، ولو بعد رحلة أسطول مارتينييه في عام ١٧١٦ فقط. بل إن الحكومة الفرنسية قد قدمت العون في ذلك، بناء على طلب إسباني. والواقع أنها كانت مواجهةً بالاختيار بين التجارة غير المشروعة والتجارة الرسمية من خلال كاديّز. والحال أن توارن فرنسا الاقتصادي العام قد اعتمد أساساً على الأخيرة - فهي تجارة مربحة دائماً.

والى جانب ذلك، فإن تجارة بحر الجنوب قد تطلبت نفقات ضخمة، كانت تصل إلى مليون Livres، أو حتى مليونين، بالنسبة لكل سفينة كبيرة. وكانت هذه النفقات فوق طاقة ميناء سان مالو الصغير. ومن ثم فإن هذه المغامرة (وكذلك تجارة الهند وحملات القرصنة) كانت قد بدأت في أخذ رساميل من باريس ونانت ورووان ومارسيليا وأماكن أخرى. بل إن أصحاب السفن الأثرياء في سان مالو - ماجون (دو لالاند ودو لاشيودير)، لو فير دو بوفيه، جيوم ايون، نايون، لوكيه دو جرانفيل، دو لا هاي، جوير، دانيكان - والذين يبدو أنهم كانوا كلهم تجاراً كباراً جد أثرياء وحقيقيين - لم يكونوا على أية حال على مستوى كبار أصحاب المال وأصحاب البيوت المصرفية في الأعوام الأخيرة لعهد لويس الرابع عشر، من أمثال سامويل برنار وأنطوان كروزا، اللذين كانا على علاقة بتجارة سان مالو. ولذا فهل من المبالغة في التعامل مع المشكلة التساؤل عما إذا كانت سان مالو قد عانت من ضعف أساسي معين، قصور معين كان محتجباً خلال سنوات الازدهار، لكنه عاد إلى الظهور في الأوقات الصعبة؟ إن ما حدث هو أن جانباً كبيراً من رأس المال الكبير المتاح في فرنسا قد جرت تعبئته من أجل القرصنة، ومن أجل تجارة بحر الجنوب والرحلات إلى الصين والهند، بتوجيه من بونتشارتران، أحد السادة المحتججين للبلد وهو رجل كانت له صلات وتعاطفات شخصية مع سان مالو. إلا أنه لدى موت لويس الرابع عشر، جرى طرد بونتشارتران فجأة من منصبه. وسرعان ما تسربت شركة الهند من أيدي سان مالو، وبعد أن أعاد لو تأسيسها في عام ١٧١٩، أفلتت من كوارث نظامه الشهير.

وهكذا فبعد الفترة الممتدة من عام ١٧١٣ إلى عام ١٧١٩ تقريباً، فقدت سان مالو تعاون الحكومة ورأس المال الفرنسي. وعادت المدينة إلى وضعيتها السابقة. وواصلت سفنها الذهاب لصيد سمك القد على ضفاف نيوفاوندلاند وتفريغ السمك في إسبانيا وعبر مجمل البحر المتوسط؛ واحتفظت بصلاتها العادية مع إنجلترا وهولنده، وواصلت

إرسال سفن إلى كاديّز حيث كانت تقوم بإنزال السمك المجفف والمنسوجات البريتونية وأحياناً الحبوب، وترجع محملة بالفضة، بما إنها كانت تعتبر سفناً آمنة (٤٦٣). لكن رمن مجد سان مالو كان قد انتهى. ونحن نعرف ذلك لأن أكثر مستثمريها نشاطاً قد ذهبوا إلى أماكن أخرى سعياً وراء حظوظهم، إلى موانئ فرنسية أخرى مثل نانت، أو إلى كاديّز أو المحيط الهندي. وتتمثل نقطة مهمة أخرى في أن المدينة لم تكن تحور سوقاً لتبادل العملات (٤٦٤). وبالرغم من طلبات كثيرة تقدمت بها، فإنها لم تحصل على وضعية ميناء حر وهي وضعية ربما كان بوسعها أن تنقذها من انحدارها إلى مستوى أدنى.

لكن مصير سان مالو النهائي ليس المشكلة الأهم التي تطرحها قصة هذه المغامرات في أوائل القرن الثامن عشر. ويبدو لي بالأحرى أن ما كان يحدث في تلك السنوات المشحونة هو أن نشاط الميناء التجاري قد مارس أثراً على مجمل تاريخ المملكة. وقبل حرب الخلافة الإسبانية بالفعل، كانت فرنسا قد اختارت فضة كاديّز. وسوف تختارها مرة أخرى بعد الحرب، مفضلةً التعاملات الآمنة والسلمية مع كاديّز على المغامرات المعجرفة في بحر الجنوب. فهل هو اختيار تم بلا تردد؟ نحو هذا الوقت نفسه تقريباً، اختار الإنجليز، بموجب معاهدة ميتوين (١٧٠١)، لشبونة وذهب البرازيل والبراجانس. ومن المؤكد أن إنجلترا سرعان ما سوف تتجه، دون قصد منها تقريباً، إلى قاعدة الذهب، وأن الدول الرأسمالية الأخرى، هولنده وچنوه، والبندقية على الأرجح، سوف تختار الذهب أيضاً، بسبب الصلة مع البرتغال. وفي تلك الأثناء ظلت فرنسا مخلصه للفضة. وناپليون بدوره سوف يسمح لنفسه بالوقوع في إغراء السراب الإسباني.

ومثالنا الأخير هو بوردو في القرن الثامن عشر. فعبّر حظوظ بوردو، يمكننا أن نرصد تجارة جزر الأنتيل المهمة في السكر والبن والقطن والتبغ والنيلة. لقد كانت هذه تجارة ترفية، وهي من حيث الجوهر حدث قصير العمر، مع أنه قد دام لقرن من الزمان. وإن كان ذلك بسبب شحنات من الطاقة المستمرة التي كفلت له مثل هذا الاستمرار.

والحال أن بوردو، مع أنها كانت الميناء الرئيسي لاستيراد ولإعادة بيع السلع الواردة من الكاريبي، لم تكن الميناء الفرنسي الوحيد المعني بهذا النشاط. فقد كانت هناك أيضاً ريوآن، التي قدمت قائمة لانهاية لها بالسلع المصنعة المطروحة للتصدير؛ ونانت، عاصمة تجارة العبيد؛ ودنكرك، ومارسيليا.

كما أن الجزر لم تكن تمثل كل المصالح الفرنسية في العالم الجديد: فكندا ولويزيانا كانتا فرنسيتين، مع أن هذه الأرجاء مترامية الأطراف كانت تتطور ببطء. وكانت لاروشيل هي الميناء الرئيسي للتجارة مع كندا.

لكنني اخترت عمداً قصر ساحة الملاحظة على الجزر.

والمشكلة الأولى هي تحديد ما هي الجزر التي كانت فرنسية، وهو أمر ليس سهلاً، فهي جزء من تكوين بري وبحري واسع. وكان الإسبان قد استقروا تدريجياً في جزر الأنتيل بعد نزول كولومبوس الأول إلى البر في ١٢ أكتوبر/تشرين الأول ١٤٩٢، على جزيرة جواداهاني في الباهاما، والتي منحها اسم سان سلفادور. ثم احتلوا فيما بعد سانتو دومينجو (١٤٩٦) وبويرتوريكو (١٥٠٨) وجامايكا (١٥٠٩) وكوبا (١٥١١). والجزيرة الأخيرة، وهي أكبر الجزر، سوف تكون القاعدة التي أبحر منها كورتيس متجهاً إلى المكسيك. وقد برزت هافانا عند نقطة التقاء أسطولي الـ **Carrera de Indias**. والحال أن أعمال النهب التي قام بها الإسبان والأمراض التي جاءت معهم قد أدت إلى القضاء على السكان الأصليين، بينما عادت الماشية المجلوبة من إسبانيا إلى الحالة البرية وتكاثرت في الجزر.

لكن تحدي الإسبان لم يتأخر كثيراً. فوجود هذه القطعان البرية من الماشية، والتي كانت فريسة سهلة، قد أغرى المغامرين - الفرنسيين في معظمهم - بالنزول إلى الجزر. واسم الـ **boucaniers** الذي سمي به هؤلاء المغامرون النهابون، مستمد من الـ **boucan**، مدخنة اللحم التي كانوا يدخنون عليها لحم الحيوانات التي يستولون عليها. وبحلول عام ١٦٣٠ تقريباً، أخذ الهولنديون والإنجليز يظهرون بأعداد متعاظمة. فقضوا على القطعان وأجبروا الـ **boucaniers** على التحول إلى قراصنة، حيث انضموا إلى مراكب قراصنة تورتوجا (ايل دو لا تورتية) (٤٦٥). فهل تم محوهم في نهاية الأمر من جانب الأمم المنافسة المهرولة إلى التفوق خلال حرب الخلافة الإسبانية؟ ربما؛ أو أن من المحتمل أن مكاسب القرصنة كانت قد أخذت في التضاؤل. وعلى أية حال، فقد اتجه القراصنة إلى بحر الجنوب خلال العقدين الأخيرين للقرن. وفي تلك الأثناء، كان الإنجليز والفرنسيون والهولنديون قد جاءوا للاستيلاء على الجزر ولبدء زراعة المحاصيل فيها. ونجح الإنجليز في طرد الإسبان من جامايكا في عام ١٦٥٥. واستولى الهولنديون على كوراسياو في عام ١٦٣٤. واستولى الفرنسيون على المارتينيك وجواديلوب في عام ١٦٣٥ وفي عام ١٦٥٩ احتلوا الطرف الغربي لجزيرة سانتو

دومينجو الإسبانية، والذي لم يُعترف بملكيتها إلا بموجب صلح ريسفيك (١٦٨٧). وكانت هذه أوسع ملكية فرنسية في الكاريبي (٣٠٠,٠٠٠ كيلومتراً مربعاً) (٤٦٦) ومما أثار حسد الإنجليز العظيم أنها قد أصبحت مسرح أعظم نجاح اقتصادي في الإقليم. وكان السبب في ذلك، بين أسباب أخرى، هو أن سانتو دومينجو كانت تتمتع بوفرة من الأراضي البكر التي يمكن استغلالها دون أن تحتاج إلى مخصبات.

إلا أنه حتى نهاية القرن السابع عشر بل وبعد ذلك، لم تكن هذه الممتلكات الخارجية جد مهمة بالفعل. ولم يحدث تغير رئيسي في القرن الثامن عشر إلا مع زراعة قصب السكر وتنمية صناعة السكر.

والموطن الأصلي لقصب السكر هو سهول الاندوس والجانج، وقد انتشر ببطء عبر الأقاليم الاستوائية وشبه الاستوائية. وقد وصل إلى الصين، في الشرق، ووصل توسعه غرباً إلى ما وصفه سافاري بـ "المنطقة المتقدمة"، أي المنطقة الأكثر دفئاً في البحر المتوسط، حيث وصل إلى مصر في القرن العاشر، ثم إلى سهول قبرص الساحلية: وفي القرن الخامس عشر، عرفت قبرص "بارونات السكر"، سلالة كورنارو من نبلاء البندقية، الذين حازوا مزارع واسعة. وخلال القرن الخامس عشر النشيط، زرع قصب السكر في صقلية وفالينسيا ووادي سوس في المغرب، ثم رحل إلى الجزر الأطلسية-ماديرا وجزر الكناري وجزر الرأس الأخضر. وأخيراً في خمسينيات القرن السادس عشر، كان الساحل البرازيلي، من سانتوس في الجنوب إلى ريسيف في الشمال، مزروعاً بقصب السكر: كان هذا هو عصر الـ *enghenos de assucar* (معامل السكر) التي كانت تعصر قصب السكر وتستخلص دبس السكر، وعصر الـ *senhores de enghenos* (سادة المعامل)، وهم سادة بالمعنى السائد في العصر الوسيط تقريباً - وعصر عبودية السود.

وفي وسط المزرعة كان ينتصب الـ *casagrande* بيت السيد وتنتشر حوله الـ *senzalas*، بيوت العبيد. والحال أن كل مزرعة لقصب السكر في القرن الثامن عشر قد استنسخت نموذجاً واحداً، "البيت الكبير" كما كان يسمى في جامايكا، ومساكن العبيد والمنشآت الصناعية. وعندما استولى الهولنديون على النورديست البرازيلي في منطقة ريسيف (ولاية بيرنامبوك، فإن مزارع القصب هي التي استولوا عليها وقاموا باستغلالها بين عامي ١٦٣٠ و ١٦٥٤. وعندما طُردوا من مستعمرتهم، تلت ذلك موجة من نزوح الزارعين وفنيي السكر، ومعظمهم من "المسيحيين الجدد"، الذين اتجهوا

للبحث عن حظوظ لهم في أماكن أخرى. وكما أشارت آليس بيفير كانابرافا منذ وقت طويل، فإن الثروات التي تحققت من السكر أساساً في جزر الأنتيل كانت نتيجة لهذا النقل للرجال وللتكنولوجيا (٤٦٧). فبعد هذا، في أوقات مختلفة وبدرجات متباينة من النجاح، انطلقت التجارة بالفعل في الكاريبي، في السكر أساساً، ولكن أيضاً في الـ rocou (الصبغة البرتقالية) والقطن والكافور والزنجبيل والتبغ، ثم في البن فيما بعد. وبدأت المارتينيك وجواديلوب الازدهار نحو عام ١٦٥٤، وسانتو ومينجو بعد ذلك بوقت قليل، نحو عام ١٦٨٠، لكنها سرعان ما أصبحت قائمة الإنتاج والتجارة.

لكن نطاق الجزر الفرنسية في ما وراء البحار أخذ ينكمش بدرجة طفيفة في القرن الثامن عشر. فبموجب معاهدة باريس في عام ١٧٦٣، كان على فرنسا أن تتخلى عن الجزر الأصغر: سان كريستوف، أنتيجوا، مونسيرات، لا دومينيك، سان فنسان، لا بارباد (باربادوس)، توباجو، جرينادا والجريناديس. وبموجب معاهدة فرساي في عام ١٧٨٣ تمت استعادة توباجو وجزيرة سان بارتيليمي الصغيرة: لكن هذه الخسائر والمكاسب كانت تتعلق كلها بأراضي جد صغيرة. وقد ظل وضع فرنسا مستقراً إلى حد معقول، من حيث الممتلكات من الأراضي ومن حيث التجارة على حد سواء: فالمنتجات نفسها قد استمرت في الوصول إلى فرنسا - حيث كان السكر يمثل أكثر من نصف الإجمالي. وتجارة جزر الأنتيل هذه، التي كانت في الأصل في أيدي الهولنديين، قد استولى عليها الفرنسيون في زمن كولبير، مع إنشاء شركة الهند الغربية الفرنسية في عام ١٦٤٤ (٤٦٨). لكنها فقدت امتيازها بعد سنتين من ذلك التاريخ. فبعد ذلك، أصبحت "جميع السفن الفرنسية محل ترحيب على قدم المساواة" في الجزر (٤٦٩).

كما أن الصادرات من فرنسا إلى جزر الأنتيل ظلت بوجه عام هي هي. فقد كان يتعين إرسال مؤن غذائية إلى الجزر التي أصبحت مكرسة لزراعة المحاصيل النقدية من أجل تصديرها: ومن ثم فقد كانت هناك شحنات منتظمة من الدقيق ومن لحوم البقر المملحة ولحوم الخنازير المملحة والرئجة وسمك القد والنبذ والزيتون. ثم كانت هناك السلع المصنعة والتي كان معظمها يشحن عبر ريوان: الإبر والدبابيس والأحذية والقبعات المصنوعة من فراء السمور والجوارب الحريرية والصوفية والمنسوجات والبطانيات والأواني الزجاجية والمراجل والراقودات النحاسية التي تستخدم في استخراج السكر. وال الحال أن بوردو، التي كانت لها صلات مع آكيتين، كانت ترسل براميل الدقيق (المطحون في مطاحن على طول نهر الجارون) والأنبذة ومختلف

المنتجات الصناعية، حيث إن المدينة كانت تتمتع بمواصلات جيدة مع كل المقاطعات التي كانت تصنع فيها تقريباً. كما كانت الجزر تحصل على عبيد من ساحل غينيا: وعادة ما كان تجار العبيد يبحرون من نانت في رحلات ثلاثية منتظمة (نانت، غينيا، الجزر، ثم تعود إلى نانت). وكانوا يأخذون شحنات خاصة لاستخدامها في المقايضة على الساحل الإفريقي - الكحوليات، الأقمشة القطنية، البنادق - وكانت تُبادلُ بالعبيد. وفي الجزر، كان يعاد تنظيم مستودعات سفن العبيد بحيث تحمل صناديق السكر أو أكياس البن إلى فرنسا. وفي تلك الأثناء، كان عدد العبيد السود في الجزر آخذاً في التزايد بشكل واسع: ٥٠٠,٠٠٠ في سانتو دومينجو قبل الثورة مباشرة. والحال أن سلسلة من القلاقل والتمردات والهجمات وعمليات الهروب قد بلغت ذروتها في نهاية المطاف في انتفاضة عام ١٧٩١.

وكانت التجارة بين فرنسا والجزر ضخمة (بالنسبة لذلك الزمن) كما يشهد على ذلك عدد السفن الفرنسية التي كانت تعبر المحيط: أكثر من ألف خلال الفترة التي تلت حرب السنوات السبع (١٧٥٦-١٧٦٣). وكان بالإمكان رؤية ما يصل إلى ٨٠ سفينة راسية أو تُنزل سلعاً على ساحل المارتينيك. وفي عام ١٧٧٨، وصلت قيمة هذه التجارة إلى ٢١٠ مليون Livres، أي ثلث إجمالي تجارة فرنسا الخارجية (٤٧٠).

وقد استمر فعل الاحتكار الرسمي من جانب فرنسا لمجمل التجارة مع المستعمرات، بالرغم من بعض عمليات التهريب المحدودة، وسيطر التجار والسلطات الفرنسية على جميع الصلات التجارية، وراقبت بشكل مكثف ما اعتبرته حكراً عليها، فدافعت عنه ضد كل القادمين الجدد، خلال مختلف منعطفات الحرب. وبشكل محدد، من زاوية الميزان التجاري، فقد كانت هذه التجارة تشكو من العجز بصورة منتظمة، لكننا قد أشرنا بالفعل (٤٧١) إلى ما كان يكمن بالفعل وراء هذا العجز: شبكة واسعة من التجارة المحكومة كان فيها سعر السلع المرسل من بوردو يتضاعف بصورة منتظمة على الجانب الآخر من المحيط الأطلسي. ثم إن مواعيد الرحلات وحجم الشحنات قد حددت بشكل يجعل السلع الأوروبية تظل نادرة بما يكفي في الجزر بحيث تظل أسعارها عالية، في حين أن السكر كان يُجمع بسرعة كافية بعد الحصاد بحيث يكون صفقة رابحة (٤٧٢). وفي رحلة العودة إلى فرنسا، في الأمثلة التي درسها ميشيل مورينو، فإن قيمة شحنة الإياب كانت ترتفع أيضاً بنسبة تصل إلى نحو ٢٠٪. على أن هذا كان الجانب الأكثر مجازفة في العملية، فهو يتوقف على أسعار منتجات

المستعمرات في أوروبا، حيث كانت هناك منافسة هولندية وإنجليزية. والواقع أن بوردو كانت تعيد تصدير معظم وارداتها: ٨٧٪ من السكر، ٩٥٪ من البن، ٧٦٪ من النيلة، نحو عام ١٧٨٧ مثلاً (٤٧٣).

ومن ثم فإن تجارة جزر الأنتيل كانت جزءاً من "منظومة تبادل معقدة"، كان النيبيز والدقيق يجيئان فيها من وادي الجيرونند، وكانت لحوم البقر المملحة تُشترى غالباً من إيرلنده مباشرة، ولم يكن كبار تجار بوردو فوق مستوى المضاربة في المال نفسه، فقد كان يُعامل باعتباره سلعة. وفي عام ١٧٢٩ وأشار "سجل شحنات ١٢٣ سفينة مغادرة لبوردو إلى أمريكا" إلى أن من شأن السجل الحقيقي أن يشتمل على "قائمة بالقروش القصيرة" التي أخذ كبار التجار يرسلونها إلى أمريكا خلال الستين أو السنوات الثلاث الأخيرة، والتي تغل ربحاً مؤكداً بنسبة ٥٠٪ - وكانت هذه التجارة سرية إذ كانت "محرومة بشكل صريح" (٤٧٤).

والخلاصة أن الأرباح من تجارة جزر الأنتيل كانت مهمة؛ وقد لعبت دوراً حيوياً في صعود بوردو في القرن الثامن عشر. ففي عام ١٧٠٠، كان عدد سكان المدينة ٤٥,٠٠٠ نسمة؛ وبحلول عام ١٧٤٧، ارتفع العدد إلى ٦٠,٠٠٠ نسمة، ووصل عشية الثورة إلى أكثر من ١١٠,٠٠٠ نسمة. وهذا معدل زيادة أسرع بكثير مما كان في مارسيليا أو باريس أو أية مدينة فرنسية أخرى (٤٧٥). والواقع أن التجارة عبر الأطلسي قد أحدثت ثورة متأخرة في بوردو. فبوردو، بعد أن كانت لوقت طويل ميناء نيبيز، واتسعت ثروتها بفضل النيبيز وأخذت تعتاد على رؤية الأساطيل والتجار الأجانب وهم ينقلون أنبذة بوردو إلى كل أوروبا، لم تكن قط مركزاً لبناء السفن، كما لم تكن تحور مجموعة ضخمة من الملاحين. والواقع أن الهبوط الحاد في الصادرات التقليدية للمدينة الفرنسية خلال حرب الخلافة الإسبانية، وانفتاح السوق الإنجليزية على المنتجات البرتغالية، بما في ذلك نيبيز البورتو، قد أثرا تأثيراً قاسياً عليها. وهذه الأزمة، التي تلتها تدابير حكومية - خاصة ترخيصات عام ١٧١٧ والتي اعتبرت بوردو ودرينة من الموانئ الأخرى محطات المغادرة الوحيدة المصرح لها بالتجارة مع "الجزر الفرنسية في أمريكا"، وأخيراً المبادرات التي دشنها رجال جدد، قد أسهمت كلها بعد عام ١٧٢٠ في جعل المدينة مركزاً بحرياً ومركزاً يملك سفناً (٤٧٦).

والحال أن هؤلاء الرجال الجدد، وبعضهم بورجوازيون من بوردو وبعضهم الآخر تجار أجانب كانوا قد جاءوا كمهاجرين، قد أصبحوا أغنياء بسرعة بالغة. ومثالهم آل

شيلير، المنحدرون من هامبورج أو سلالة جرادي اليهودية الكبيرة المنحدرة من البرتغال، أو آل بونافيه، من لانجدوك، الذين حققوا ثروة من تجهيز السفن ومن العملات؛ وآل چورني، الذين استندت ثروتهم إلى العقاقير والذين أقاموا شبكة مكونة من أفراد عائلة كبيرة جداً، مورعين في جميع الموانئ الاستراتيجية (٤٧٧). لكن هؤلاء التجار الكبار ظلوا قليلين جداً من حيث العدد، مجرد شريحة صغيرة من الـ "تجار والنégociants" الـ ٨٠٠ الذين مثلوا مجمل تجارة المدينة نحو عام ١٧٩٠، والذين يمثلون نسبة ١١٪ من السكان (٤٧٨). وفي ريوان بالمثل، سوف نجد أن تقويم التجار لعام ١٧٧٩، والذي يميز بين المجموعتين، لا يدرج غير ٦١ تاجراً يملكون سفناً ويتعاملون في التصدير، يشكلون "رأسماليي الفترة" وأهم ناس في المدينة (٤٧٩).

ومن الواضح أن التجارة الفرنسية عبر الأطلسية في القرن الثامن عشر كانت منظومة متداخلة. إذ كانت الجزر تحت نظام عبودي أكثر قسوة حتى من النظام العبودي في العصر القديم، لكنه كان منتجاً، خاصة وأنه قد أسهم في التوسع السريع لنظام رأسمالي في فرنسا. وكان فارق الجهد أحد أسرار النجاح. ولا جدال في أن المنظومة، بحكم انحصارها من الناحية النظرية (٤٨٠) في دائرة مغلقة، كانت عرضة لكل من الخطر والضرر. وكانت الحرب خطراً رئيسياً، لكن المنظومة خرجت من هذا الخطر سالمة إلى هذا الحد أو ذاك. وأياً كان الأمر، فإن المزارعين في جامايكا التي يملكها الإنجليز قد فعلوا كل شيء من أجل منع بلادهم من ضم الجزر الفرنسية التي كانت المنافس المباشر لهم. وكانت هناك إمكانية أخرى تتمثل في احتمال نفاد مجيء العبيد السود من إفريقيا - لكن هذا لم يحدث قط. وكان من المحتمل أن تصبح أسعار الشحن عبر الأطلسي رادعة، لكن هذا أيضاً لم يحدث قط.

وفي نهاية المطاف، سوف نجد أن نجاح المنظومة نفسه هو الذي أدى إلى سقوطها: لقد كان عدد العبيد السود كثيراً جداً. وفي ٢٨ مارس/آذار ١٧٩٠، منحتهم الجمعية التأسيسية [الفرنسية] الحرية والحقوق السياسية. وفي عام ١٧٩١، نشبت انتفاضة في سانتو دومينجو، بقيادة توسان لوفيرتيير. وبعد ذلك أصبح من المستحيل استعادة سيطرة البيض والنظام الاستعماري في الجزيرة. على أن السكر كان يُنتج على أية حال في أماكن أخرى (في جواديلوب والمارتينيك بين أماكن أخرى) ولم يكن هناك نقص في عرضه في أوروبا، حيث سرعان ما سوف يظهر البنجر. وإلى جانب ذلك، فإن تجارة الجزر، وهي تجارة ترفية من النموذج العتيق بالنظر إلى اعتمادها على

العبودية وفق النموذج القديم، قد اصطدمت بالمواقف المتغيرة في أوروبا. كما أن التجارة الدولية كانت آخذة في التغير: ففي القرن التاسع عشر، سوف تكون السلع الرئيسية المشحونة عبارة عن مواد أولية ضخمة كالقطن والحديد والحبوب.

مشكلات مطروحة. غير محلولة

شهدت التجارة في فرنسا، كما في أماكن أخرى، سلسلة من الدورات المتعاقبة، طويلة العمر في حالة مارسيليا بين عامي ١٥٦٩ و ١٦٥٠، وفي مثل طول العمر هذا تقريباً في حالة بوردو وجزر الأنتيل بين عامي ١٧٢٠ و ١٧٩١؛ وأقصر عمراً في حالة مغامرة سان مالو التي دامت في أقصى تقدير من عام ١٦٩٨ إلى عام ١٧٢٤. وإذا تجاوز تاريخ التجارة يوماً ما المرحلة الوصفية، فقد يتسنى له في يوم من الأيام أن يفسر الأنماط والسمات المنتظمة لهذه الدورات التجارية. والأمثلة الثلاثة التي تحدثنا عنها هنا إنما توحى بتفسيرات قليلة تتجاوز التفسيرات الأكثر وضوحاً: فهذه الصلات التجارية قد اعتمدت كلها على الشبكات الكثيرة العاملة في العالم ككل. وفي أيامنا، فإن هذه الشبكات تنشأ أو تنهار بأسرع مما في الماضي. ومع ذلك، فإن النجاحات التي دامت قرناً أو نحو ذلك، كمناجحات مارسيليا أو بوردو، قد ظلت إلى حد بعيد استثناءً في الماضي. وعلينا أن نفسر بشكل ما هذه الاستثناءات، ولو بمجرد أهواء أوروبا الجماعية التي وصلت أحياناً إلى ذروة الحمي، كالميل في العصر الوسيط إلى التوابل؛ والميل فيما بعد إلى الكحوليات والبن والتبغ؛ أو الإدمان غير الصحي في أيامنا للعقاقير المخدرة الخشنة والناعمة. كما أن النجاح قد يعتمد على التنظيم الجيد: فالتجارة ليست ممكنة دون صلات جيدة ومندوبين محليين وشبكات مستقرة.

ومسألة الميزان التجاري تطرح مشكلة أخرى مشابهة من حيث الجوهر. فأي ميزان إيجابي هو نتيجة جهد إنتاجي، يعتمد على تعبئة فائض عمل ضخمة. وإذا كان الميزان قد مال في القرن التاسع عشر إلى العجز، فإن ذلك إنما يرجع إلى أن تصدير رأس المال الفرنسي قد سمح بمثل هذا الترف، لأنه كان ترفاً بالفعل. وفي أيامنا، من الجهة الأخرى، سوف نجد أن العجز في التجارة الخارجية والذي يؤرق الحكومات كثيراً، لا بد من أن يعتبر مظهر ضعف، أو على أية حال ترفاً خطراً، لأنه يخلق ديوناً، ويهدد المستقبل. إلا أن الصادرات والواردات، في الأوقات الطبيعية، قد مالت إلى أن تكون متوازنة تقريباً؛ وبالمقارنة مع الدخل القومي ككل، فإن الفائض التجاري أو العجز

التجاري لا يشكل عادةً غير نسبة مئوية طفيفة. ولذا فإنه ما زال من المشكلات أن نعرف السبب في أن هذه الظاهرة، وهي من حيث الأساس طفيفة المقاييس، ما تزال قادرة، اليوم كما في الماضي، على التأثير على مجمل مسار الاقتصاد القومي. وأنا لا أعرف الإجابة عن هذا السؤال. إلا أن من المحتمل أن الأمور سوف تكون أوضح لو تسنى النظر من تحت لفوق والبرهنة على شيء أشعر في أعماقي بأنه الواقع، أعني:

- أن مستويات الاقتصاد الدنيا تتوازن بشكل تلقائي داخل عدد معين من دوائر التجارة المحلية، التي تتغير قليلاً نسبياً بمرور الوقت، وأن هذه التدفقات قصيرة المسافات تتحرك بالاعتماد على طاقتها الخاصة، والتي تنفذ بالكامل عند هذا المستوى؛

- أن جانب التجارة الخارجية في الاقتصاد نادراً ما تكون له أية صلة بهذا المستوى الأولي، وأنه يحد من المؤثرات التي تخلقها آلياته الخاصة؛ وبحكم تقيّد تدفق التجارة الخارجية على هذا النحو، فإنه إنما يتعزز في واقع الأمر؛

- أن التجارة الخارجية تعتمد في جانب منها على الاقتصاد الدولي، الذي قد يحد منها أو قد يشجعها، لكنه في جميع الأحوال يحكمها.

على أننا لا يجب أن نتصور أن مجمل اقتصاد أية أمة سوف يكون قادراً على التجاوب عند كل مستوى مع حافز التجارة الخارجية. إن قسماً واحداً فقط من الاقتصاد هو الذي يتأثر بذلك بالفعل، كطواحين الهواء ذات القسم الأعلى المتحرك الذي يدور بحسب اتجاه الرياح. وبقدر مسرف من التبسيط، دعونا نتخيل خطأ مستقيماً يخترق باريس ويتسنى له الدوران عند تلك النقطة. وإذا كان الخط يجري على محور الشرق-الغرب، فسوف نكون بإزاء صورة لفرنسا في القرن الخامس عشر، منقسمة إلى نصفين: حيث يجد الجنوب حافزاً في قرب البحر المتوسط، بينما يظل الشمال أكثر تخلفاً. وبعد القرن السادس عشر، يميل المحور إلى اتخاذ وضع طولي: حيث يبدأ الغرب في الانفتاح على الأطلسي، مستفيداً من تجارة تجتاز المحيط، ويحصل على تدفقات من الفضة. وفي تلك الأثناء، فإن الشطر الشرقي، بوجونيا مثلاً، يواصل استخدام العملة النحاسية. وفي القرن السابع عشر، يرتد المحور إلى وضع عرضي أكثر، حيث يستفيد الشمال هذه المرة. وهناك انجذاب واضح في اتجاه هولنده: إن امستردام، وليس الملك الشمس، هي التي تحدد المناخ الفرنسي. وفيما بعد، سيجيء

الدور على لندن، حتى عشية الحرب العالمية الثانية على الأرجح. فماذا عن فرنسا اليوم؟ إن ما يسمى بـ"الصحراء الفرنسية" إنما يقع في معظمه في الغرب، في حين أن فرنسا الشرقية تقع تحت تسلط الاقتصاد الألماني السائد.

إننا نقترح هذا المخطط التصوري كإشكالية تحتاج إلى التحقق منها على مستوى تفصيلي، وذلك بالدرجة الأولى عبر التحديد الدقيق لخطوط سير الدوائر التجارية الرئيسية: إذ ما يزال يتعين إعادة تكوين هندسة وجغرافية كاملتين للتجارة. ويجب أن نأخذ بعين الاعتبار أن الحراك يتم دائماً في المستويات الأعلى للاقتصاد، بالمقارنة مع الشلل النسبي للقاعدة.

وما يمكننا الآن استشفافه عن التجارة الفرنسية، وإن كان مع ذلك دون شواهد كافية بعد، إنما يشد الانتباه إلى هذه المستويات الأعلى، التي كانت أكثر تحفزاً، وكان من الأسهل على الناس تحريكها وتطويرها بمرور الوقت، وكانت تمثل بؤرة احتشاد ما اعتبره الرأسمالية الأساسية، في ماضينا.

على قمة الهيراركيات: الرأسمالية

لا بد لي من الاعتراف بأن إدخال كلمة الرأسمالية في ختام هذا الفصل الطويل إنما يُعقّد مهمتنا. ولكن كيف يمكن اختتام هذا البحث بشكل مغاير؟ إن كلمتي رأس المال والرأسمالي (والرأسمالية التي توسع مداهما) تحتلان مواقع رئيسية في أي حقل من حقول الملاحظة الاقتصادية. ومن ثم فكيف يمكننا التخلي عنهما إذا كان يتعين استكمال الصورة؟

رأس المال، وفقاً للتعريف المعتاد أكثر من سواه، يمثل عملاً سابقاً متراكماً، يعاد إدخاله في عملية الإنتاج. وهو، بهذا المعنى، موجود في كل قطاع من قطاعات الحياة الإنسانية، وفي جميع العصور. ويرى عالم الاقتصاد شارل جيد (عم الروائي أندريه جيد)، أن "رأس المال... قديم قدم أول فأس حجرية" (٤٨١)؛ وربما أمكن القول بالمثل إنه قديم قدم أول معزقة، "أكثر الأدوات الزراعية بدائية" (٤٨٢). أو بالأحرى، المعول أو المحراث (٤٨٣).

والرأسمالية، التي تعني الرأسماليين، لكنها "لا" تعني "أكثر من تعبئة رأس المال" - وهو تعريف من الواضح أنه يمثل الحد الأدنى تماماً (٤٨٤) - لها أيضاً أصل بعيد تماماً. ولذا فإنني، خلافاً لبعض النقاد، لا يصدمني بالمرّة أن مارسيل لافون مونتييل قد سمى الكتاب الذي كتبه في عام ١٩٣٨ بـ "مراحل الرأسمالية من حمورابي إلى روكفيللر"، ولا أن تيودور موسس، المؤرخ الكبير، قد تحدث عن رأس المال والرأسماليين في سياق الكلام عن بابل القديمة - وهو حديث أثار استنكار ماركس الشديد.

إلا أن الرأسماليين والرأسمالية، خلافاً لرأس المال، لا يتمتعان بامتياز الحضور الكلي في اقتصاد أو مجتمع معين. فهما يقتصران في الواقع على المستويات الأعلى والأكثر تعقيداً وحادثة في الحياة الاقتصادية، حيث يتواجدان هناك بشكل مألوف. وصحيح أن الرأسمالية تتسرب بالفعل إلى المستويات الأدنى، لكنها تظل بالدرجة الأولى ظاهرة من ظواهر البنية الفوقية، على قمة جميع الهيراركيات. والإطلال من هذه القمة يعني رصد مجمل الاقتصاد من أعلى، وهو السبب في أنني أحب استخدام

كلمة الفوقية في وصف الرأسمالية .

الراسمیل والرأسمالیون والرأسمالیات

في عام ١٨٢٤، اقترح چاك لافيت تمييزاً قد يبدو متأخراً بعض الشيء وقاطعاً جداً بعض الشيء، إلا أنه يساعدنا على رصد التنوع المحتمل الموجود دائماً بين أنماط رأس المال وأنماط الرأسماليين ومن ثم بين أنواع الرأسمالية. ويقول چاك لافيت: "إن رأس المال لا يخص دائماً {التشديد من عندي} أولئك الذين يستخدمونه. على العكس، فأولئك الذين يملكون رأس مال ويُعرفون على المستوى الشعبي بـ "الأغنياء" {الواقع أن تورجو وزملاءه كان بوسعهم أن يقولوا الرأسماليين، قبل زمن لافيت بكثير} لا يميلون إلى استخدامه بأنفسهم، بل يميلون إلى إقراضه لآخرين يضطرون إلى العمل، بشرط حصولهم على حصة من الناتج، بما يتيح لهم العيش دون مجهود" (٤٨٥).

وهذا الخط الفاصل حد رئيسي في الحياة الاقتصادية، وربما كان الحد الأهم، إلا أنه سوف يكون من الخطأ تصور أنه حد قاطع فاصل تماماً. فلو كنت مالك رأس مال، سوف يكون بوسعي تماماً تمويل مشروع عي الخاص، ويحتمل في الوقت نفسه أن أكون في آن واحد رأسمالياً ربيعاً ومستخدماً في مشروع أحد غيري. إلا أننا لو قبلنا تمييز لافيت، فلا يجب أن نفترض ببساطة، مثلما فعل معاصره الشهير ديفيد ريكاردو (١٧٧٢-١٨٢٣)، أن الوظيفة المميزة لصاحب البيت المصرفي تبدأ عند النقطة "التي يبدأ عندها في استخدام أموال الآخرين". فهذه الصيغة الشهيرة كان يمكن أن تنطبق تماماً بدرجة واحدة على تاجر وعلى أحد *négociants*، قبل انقضاء وقت طويل، على مستثمر صناعي، فكلهم أيضاً "يستخدمون أموال آخرين".

وهكذا يمكن، إن لم أكن مخطئاً، تقسيم المستوى الأعلى للاقتصاد إلى قسمين: قسم يتراكم فيه رأس المال، ويركد، بل وقد يصبح عقيماً إذا ما تم تعطيل استثماره؛ وقسم آخر يتدفق فيه رأس المال إلى العملية الإنتاجية، كالماء المتدفق إلى دولاب الطاحونة. وهذا التمييز يجعل من السهل فهم السبب في أن رأس المال الداخل في الإنتاج يجب اعتباره رأس مال "حقيقياً"، يؤدي وظيفته المناسبة، في حين أن النوع الآخر، رأس المال "الزائف"، لا بد من اعتباره عاطلاً، بما أنه قد سحب من الإنتاج والمنفعة العامة. وقد تحدث جوزيف شابتي مرة عن "المال الميت": فهل هناك شيء اسمه "رأس المال الميت"؟ (٤٨٦).

يجب أن أقول إنني أعتقد أن هذه النظرة خاطئة بشكل أساسي. ولن أحاول تبرير اكتناز وتعطيل رأس المال. إلا أنني أعتقد، مع تنحية الاعتبارات الأخلاقية جانباً، أن الرأسمالية الفاعلة غير ممكنة إلا بفضل المجمع الرأسمالي المكون من أولئك الذين يملكون المال. والآخر هو الشرط الأولي، فهو المنبع الذي تتدفق منه الجداول والأنهار باستمرار، بدرجات أكبر أو أقل من القوة. بل إنني لأشك في وجود أي شيء اسمه رأس المال الميت أو العاطل: فحجم المياه (أو الأموال) يخلق ضغطاً ضخماً بحيث إن بعضها لابد له دائماً من أن يسيل على الضفاف.

وأذكر قصة صغيرة، لا ترقى حتى إلى مستوى حدث بالفعل، نصادفها في مذكرات السيد دوجورفيل (٤٨٧). وهي ترجع إلي بدايات عهد لويس الرابع عشر، في عام ١٦٦٣. إذ كان كاتب المذكرات قد عاد من بروكسل، التي يقول لنا عنها: "لقد وجدت أنها أنسب من أي مكان آخر. وقد تكرم السيد المركيز دو سيلري بزيارتي، وبما أنه قال لي إنه يود الذهاب إلى أنفير [انتويرب]، فقد صحبته إلى هناك. وأخذته لكي يرى، على سبيل التعرف على شخص غير عادي، السيد دو بالافيتشين (٤٨٨)، وهو واحد من أغنى الناس في العالم، وإن كان هو نفسه لا يعتقد ذلك. قلت [للسيد دو بالافيتشين] إن من الجدير به أن يتحمل بعض النفقات إكراماً لنا... أن يقدم لنا بضع وجبات، وإن من الجدير به أن يزودنا على الأقل بمركبة وبسته جياد لاستخدامها في نزهاتنا. فراح يوضح للسيد دو سيلري أنه ليس غنياً بالدرجة التي يحسبها الناس، ثم أشار إلى خزانة بجانب غرفة نومه، وأفهمنا أن بها سبائك فضية قيمتها مائة ألف écus، لا تعود عليه بمليم واحد... وأنه أودع مائة ألف Livres في بنك البندقية لم تعد عليه ولو بنسبة ٣٪، وأن لديه في جنوه، مدينته الأصلية، أربع مائة ألف Livres نادراً ما عادت عليه بنسبة فائدة أكبر، وانتهى في كل مرة إلى أن هذه الأموال لا تعود عليه بشيء كبير على الإطلاق. وبعد أن فارقناه، اعترف لي السيد دو سيلري بأنه يصعب عليه تصديق... ما رأي، ومنذ ذلك الحين، كرّر لي في مرات عديدة أنه بعد عودته إلى باريس قد ندم على أنه لم يحدث موليير عن هذه القصة حتى يدرج هذا المشهد في مسرحيته الكوميديّة البخيل - وهو أمر كان ممكناً من الناحية النظرية، حيث إن البخيل لم تؤدّ على المسرح لأول مرة إلا في عام ١٦٦٨.

وأنا لا أستشهد بهذه القصة - التي تأخذنا على أية حال إلى خارج فرنسا - كمجرد مثال على البخل. ولا شك أن من دواعي التسلية أن نسمع عن رأسمالي يذهب بسلبيته

الحذرة الراضية عن نفسها إلى مثل هذا المدى. ومن دواعي التسلية أيضاً أن نجد، بالمناسبة، أن وريث سلالة بالافيتشيني العظمي، التي كانت ثرية ثراءً خرافياً في چنوه في القرن الخامس عشر، كان ما يزال رجلاً يتمتع بثراء خرافي. وهكذا فخلافاً لما تصوره كل من هنري دو پيرين والفيكونت دافنيل، ليس صحيحاً أن كل ثراء، أن كل شكل من أشكال النشاط الرأسمالي، ينحدر تلقائياً، كما لو كان بفعل قانون جبري ما، بعد جيلين أو ثلاثة أجيال، ليفسح السبيل أمام النجوم الصاعدة الجديدة. ومثال بالافيتشيني على الأقل يوضح لنا ذلك. لكن هذا المثال إنما يثبت على نحو مؤكد، بالدرجة الأولى، أن الرأسمالية النائمة أو المدفونة ظاهرياً غالباً ما كانت عاطلة من الناحية الظاهرية فقط. ليس فقط لأن سبائك الفضة كانت ذخراً، ضماناً، أي شيئاً يمكن الاعتماد عليه، بحيث يتسنى له، إذا ما دعت الضرورة إلى ذلك، أن يبيع سبيكة أو أكثر في سوق المال في آنفير (أنتويرب)، وإنما أيضاً لأن ودائعته في البندقية وچنوه كانت، دون علم منه، تستخدم في عالم الاستثمار من جانب تلك البنوك الراسخة التي تمتعت بثقة عالمية. لقد كان رأسماله مستخدماً في الواقع.

وهكذا فإن المال "العاطل" بحكم حجمه نفسه وبحكم الحاجة إلى وضعه في مكان ما، كان يدور في الواقع و"يحيا من جديد". ومن بين مخارجه الأخرى التركات ومفاجآتها، أو المال الذي يرميه المبدّر من النافذة؛ ثم هناك الدوطات، وهي التزامات أدبية داخل العائلة لا يمكن تجاهلها كلية؛ وكان هناك إغراء قيام المرء باستثمار جزء من رأسماله عن طريق وسيط مضمون هو كاتب العدل أو صاحب البيت المصرفي، أو بترك جزء منه لدى **partisans**، ملتزمي الضرائب الذين كانوا يقومون بتسليف الملك.

والخلاصة أنه كانت هناك بالضرورة صلة ما بين رأس المال الحي ورأس المال العاطل إلى هذا الحد أو ذاك، حيث كان جزء من الأخير يتحول دائماً إلى الأول. وهذه الظاهرة على جانب كبير جداً من الأهمية، اليوم كما في الماضي، حيث إن أغنى الناس في البلد (كما يمكن أن تثبت ذلك على الأرجح قوائم دافعي الثروة في فرنسا منذ عام ١٩٨١) ليسوا بالضرورة الرأسماليين الأوفر نشاطاً.

ثقل ووطأة رأس المال النائم

هذه المخزونات من المال المكتنز شكّلت كتلة من الاحتياطات والكفالات وال ضمانات لمجمل الاقتصاد. لقد كانت أشبه ما تكون بإسفنجة مشبعة بالماء.

والمسألة هي هل كانت تفرزه بصورة منتظمة، وهل لعبت دورها المناسب في فرنسا؟ من المؤكد أنها فعلت ذلك بشكل قاصر إلى حد بعيد، لكن الإجابة يجب أن تكون بالإيجاب، بشكل ما، لأن الائتمان لم يكن منظماً قط بالفعل خلال عهد النظام القديم ولا حتى قبل عام ١٨٥٠ تقريباً. وفي باريس، كان هناك نحو مائة من أصحاب البيوت المصرفية - متفاوتي الأهمية - لكن باريس كانت باريس وكان ذلك في عام ١٧٨٩. وفي الوقت نفسه، فإن رومان، مع أنها مدينة كبرى ومركز تجاري مهم، لم يكن يوجد فيها غير أربعة من أصحاب البيوت المصرفية (٤٨٩). ومن ثم فالحصول على "سلفيات"، كان لابد من اللجوء إلى "السادة ذوي الثروات الضخمة" والتدلل لهم والاضطرار في أغلب الأحوال إلى الانتظار لوقت طويل قبل الحصول على أي شيء منهم.

والحال أن جان فرانسوا فريال مثلاً، وهو أحد أرباب صناعة المنسوجات وأحد تجار لافال، قد اقترض في ٥٥ عملية مختلفة بين عامي ١٧٤٦ و ١٧٧٠ إجمالي ٢٨٢,٠٩٣ Livres بنسبة فائدة قدرها ٥٪ (أي فوائد حجمها ١٣,٦٢٥ فرنكاً) من نبلاء ورجال دين وبورجوازيين وكتاب عدل، بل ومن حرفيين، استناداً إلى مجرد إيصالات أمانة (٤٩٠). ولم يكن بوسعهم أن يفعل ذلك دون مشكلات ومناقشات، أو هكذا يبدو لي من وثائق نجت بالصدفة وترجع إلى الفترة نفسها وتقدم سجلاً يومياً بالمصاعب التي لا تصدق بل وغير القابلة للحل والتي واجهها تاجر بارز من تجار رومان، هو روبر ديجار، في سعيه للحصول على رأس المال. ففي عام ١٧٤٩، كان قد أنشأ في دارنتال، وهي من ضواحي رومان، معملًا للنسيج وللصبغة. وقد وجد نفسه بحاجة إلى أموال إضافية لنشاط المشروع. والحال أن شريكه الباريسي، لوي جوفيه لوجين، قد بذل أقصى ما يستطيع من جهد محاولاً العثور على مساندين، ثابروا على عدم التعاون. وقد كتب إلى ديجار الذي نقد صبره: "اصبر، فكل شيء يحتاج وقتاً، خاصة هذا النوع من المشاريع، حيث لا يمكن للمرء أن يكون محتاطاً لكل شيء... إن أي إنسان أقل خجلاً أو أكثر دهاءً مني ربما يتسنى له الحصول على المال لدى أول طلب يتقدم به، لكنني أخشى من سد الأبواب في وجهي، لأنها بمجرد سدها فلن يكون من الوارد اللجوء إليها مرة أخرى". وقد انتهى المشروع إلى الفشل (٤٩١).

وبوسعي إيراد أمثلة أخرى من ديجون أو آرمانياك في القرن التاسع عشر، لكن القصة سوف تكون هي إلى حد بعيد. وما يهمنا هنا هو أن الصعوبة الشاذة في

الحصول على قروض ائتمانية في فرنسا، قياساً إلى إنجلترا، قد تعايشت مع وجود مقادير ضخمة من رأس المال "النائم". ولا يدرك المرء ضخامة حجم ما كان موجوداً في قطاع الرأسمالية الثاني هذا إلا عندما تؤدي ظروف غير عادية إلى كشف النقاب عن هذه الاحتياطات من الأموال. فلو أصيب إقليم ما بكارثة طبيعية ما مثلاً، كان المال يظهر، كما لو كان بسحر ساحر، من مستودعاته السرية لمواجهة الظرف الطارئ ولمساعدة أصحاب المال في اجتياز المحنة، وهو أمر كان يثير أحياناً عظيم دهشة شهود العيان.

وفي عام ١٧٠٨ مثلاً، كانت حرب الخلافة الإسبانية قد تجاوزت عامها السابع؛ وكانت خزائن الدولة خاوية وعاجزة عن الامتلاء من جديد، ولذا فقد كانت هناك حاجة إلى قروض نقدية. ولم يكن المال الموجود قليلاً. والمشكلة هي أن الخزانة كانت قد أخذت في إصدار عملات ورقية منذ عام ١٧٠١، وكانت تفعل ذلك بشكل متزايد دون أن تعلن ذلك، كما أوضح مراسل للمراقب العام للشئون المالية في رسالة من ران بتاريخ ٦ مارس/آذار من ذلك العام: "أكد لي واحد من كبار بورجوازي هذه المدينة... بما أنه، من خلال تجارته الحالية، والتي يملك خبرة طويلة فيها برأ وبحراً على حد سواء، على معرفة جيدة بأشهر négociants المقاطعة... أنه يعلم علم اليقين أن هناك أكثر من ٣٠ مليون قرشاً مخبأة في مكان بعيد وأكثر من ٦٠ مليوناً ذهباً وفضة لن تخرج أبداً إلى العلن إلا... بعد نفاذ العملات الورقية (٤٩٤) بالكامل، وبعد توافر النقود توافراً معتدلاً واستعادة التجارة لعافيتها" (٤٩٥). وهكذا فإن بريطانيا الغارقة في الفقر كانت تخفي كنزاً مدفوناً. والتفسير، في عام ١٧٠٨، هو أن ران، بفضل تجارها والسلطات المحلية ودار سك النقود فيها، ربما تكون قد تقاسمت الحظوظ الرائعة التي عرفتتها سان مالو، والتي كان قباطستها قد نجحوا في الحصول على سبائك من المناجم في شيلي وبيرو. وكانت ران هي الرابحة وتعززت احتياطاتها. إلا أن هذه الاحتياطات لن تنفق إلا ببالغ الحرص والحذر.

وبعد ذلك بعشرين سنة، وفي بريطانيا أيضاً، وإن كان في نانت هذه المرة، فإن التاريخ هو ٢٠ مارس/آذار ١٧٢٦، حيث يقول أحد التقارير: "لم نعرف قوة وموارد مدينتنا إلا بمناسبة المشروع (٤٩٦) الذي ارتآه تجارنا والخاص إماماً بالانخراط وحدهم في تجارة الملك [شركة الهند الفرنسية] أو بالاشتراك من أجل الهدف نفسه مع تجار سان مالو، الأقوياء جداً. وقد وقع الاختيار على النهج الأخير، سعياً إلى تجنب عرقلة أي

طرف للآخر وسوف تسمى الشركة بشركة سان مالو. وقد اتضح أن الاكتتابات من تجارنا تصل إلى ١٨ مليوناً، بينما كنا نحسب أنهم لن يتمكنوا كلهم من جمع أكثر من أربعة ملايين. ويجري تجهيز تسع سفن للإبحار بمجرد استعادة حرية الملاحة... ونحن نأمل في أن المبالغ الضخمة التي يجري تقديمها إلي البلاط سعيًا إلى إنهاء الامتياز الخاص الممنوح لشركة الهند، والذي يجر الخراب على المملكة، سوف تشجعه على جعل التجارة حرة بشكل عام" (٤٩٧). ويجب أن نلاحظ بسرعة أن التجار هم الذين كانوا قد قاموا، هذه المرة، بكنز المال.

والحال أن هذا الاستشهاد لا يحتاج تعليقاً. فمن شأنه أن يوضح الفكرة التي أناقشها، أعني أن فرنسا (شأنها في ذلك شأن الصين أو الهند إلى هذا الحد أو ذاك) كانت مقبرة للمعادن الثمينة، تبتلعها وتحولها بسهولة تامة إلى مدخرات مكنوزة. وهذا الإهمال، أو هذا الميل، سوف يدوم إلى ما بعد عهد النظام القديم بوقت طويل. ففي القرن التاسع عشر، كانت كتلة النقود المتراكمة في فرنسا مساوية للكتلة المتراكمة في بقية بلدان أوروبا مجتمعة. وخلال أزمة عام ١٨٥٧ الدولية القصيرة ولكن الحادة، والتي بدأت في الولايات المتحدة حيث انهارت البنوك واحداً بعد الآخر وأشهرت ٥,٠٠٠ شركة إفلاسها، كانت إنجلترا هي التي تأثرت قبل غيرها بالدعر المالي، ثم تلتها أوروبا كلها من الناحية العملية في مسلسل ردود الفعل - ألمانيا، الدانمرك، إيطاليا الشمالية، فيينا، وارسو. لكن فرنسا أفلتت إلى حد ما، لأن البنوك الفرنسية، بالرغم من بعض التوسع الذي حدث في الأعوام الأولى للإمبراطورية الثانية، لم تكن، ببساطة، هدفاً مكشوفاً بما يكفي: فإجمالي الودائع كان ١٢٠ مليون فرنكاً فقط، "في حين أن المدخرات المكنوزة قد قُدِّرت بـ ٣,٠٠٠ مليون. إن جورب الصوف الملئ بالعملات قد ساعد فرنسا على الإفلات من الكارثة. لكنه كان قيداً على نمو الشركات الفرنسية وما زال قيداً إلى اليوم" (٤٩٨).

وإذا قفزنا خمسين سنة أخرى، فسوف نجد الفريد نيمارك، عالم الاقتصاد وعالم الإحصاء (٤٩٩)، وهو يتتشي طرباً في عام ١٩٠٦ حيال الثروة الكامنة المخبأة تحت المراتب الفرنسية والتي كانت مضرب الأمثال. فقد تساءل عجباً: "تُرى ما السر في أن فرنسا أضخم مستودع لرأس المال في العالم؟". أمّا أزمة عام ١٩٢٩، وهي أزمة أخطر بكثير من أزمة عام ١٨٥٧، فلم تؤثر على فرنسا إلا في وقت متأخر. فهل يرجع السبب في ذلك جزئياً إلى أن الناس كان بوسعهم العيش على مدخراتهم؟ في عام ١٩٤٥،

سوف نجد أن ليون شيك، وهو صاحب بنك مولع بالتاريخ، قد شرع في طمأنة الفرنسيين بتقديم كشف بكميات الذهب الضخمة التي ما تزال بحوزتهم (٥٠٠) والحال أن هذا الولع، أو الهوس، بالإدخار، والذي يعتبر ثابتاً ومتواصلاً في التاريخ الفرنسي، لم يكن بحال من الأحوال مقتصراً على الأغنياء ولا حتى على الميسورين. فقد كانت هناك مدخرات الفقراء ومن ليسوا فقراء جداً، وهي مدخرات صغيرة كثيرة، تشكل ثمرة جهود مستميتة غالباً لإدخال شيء من الأمن على حيوات تواجه تهديداً مستمراً. ولم تصل أيدي مثل هؤلاء الناس إلا إلى قدر طفيف جداً من المال يستحق الرثاء، لكن الضرائب الملكية كانت قد اخترقت الاقتصاد الفلاحي وأجبرت الفلاحين على الانخراط في ما يسميه بيير جوبير بـ "السعي الصعب إلى الحصول على العملة الرنانة" (٥٠١). والسبيل الوحيد إلى مواجهة يوم ممطر هو الحصول على عملة ذهبية أو فضية وإخفاؤها بحرص. وفي عام ١٧٨٦، أدت السيول الكارثية في "مقاطعة ثرية" إلى إجبار الفلاحين على "إخراج مدخراتهم السرية، وقد استغرب الجميع حين رأوا فجأة تداول كمية ملحوظة من عملات الـ Louis الذهبية الجديدة تماماً، وإن كان قد أعيد سبكها في عام ١٧٢٦: لقد خرجت حرفياً من قلب الأرض" (٥٠٢). والحال أن هذا الإدخار الفلاحي الواسع خارج حقل الاستثمار قد زاد في القرن التاسع عشر. ومن المفارقات أن الأقاليم الأكثر فقراً، كما لاحظ ذلك شاهد راصد في عام ١٨١٥ وهو يتحدث عن المورفان، هي التي كانت "أغنى من حيث العملات من الأقاليم الزراعية الأكثر رخاءاً... لأنه خلافاً لجميع قواعد الاقتصاديين المحدثين، سوف نجد أن المال غير المتداول يكون دائماً أكثر في الأماكن التي يكون فيها متداولاً بدرجة أقل" (٥٠٣).

ومن المؤكد أن الولع بالإدخار خارج حقل الاستثمار من جانب الناس العاديين، إذ كان هناك كثيرون جداً منهم يفعلون ذلك، قد أدى بحد ذاته إلى إصابة الجزء الأكبر من المال المتداول بالشلل. والحال أن هريير لوتي، مؤرخ الأعمال المصرفية الپروتستانتية، قد كتب عن فرنسا في عهد لويس الرابع عشر فقال إنها "بلد بلا بيوت مصرفية وبلد تخفيض متكرر للعملة... كما أنها بلد الثروات المكنوزة، حيث يبدو أن الأرض تبتلع المعادن الثمينة" (٥٠٤).

وبالطبع، فلم تختزل جميع المدخرات الفرنسية إلى مصير مخزونات رأس المال النائم. لكن تورجو، وهو يستحضر رأي أستاذه فنسان دو جورنيه (١٧١٢-١٧٥٩)، قد

وضع إصبعه على المشكلة، عندما أعرب عن مخاوفه من عدم استعداد الأغنياء للمجازفة بالاستثمار في المشاريع، مؤثرين الحياة الهادئة التي يتيحها الاستثمار في مقابل نسبة فائدة مضمونة. وهكذا فعند كل منعطف وتغير في الظروف، سوف تكون هناك نسبة فائدة جذابة إلى هذا الحد أو ذاك، هي التي سوف تحدد حركة رأس المال. والواقع أن هذا كان الدور الذي لعبه "الريع" (La rente) في فرنسا منذ القرن السادس عشر: لقد كان الريع نوعاً من دخل سنوي أبدي، يُسَجَّلُ عند كاتب العدل وقابل للانتقال إلى الورثة. وكان هناك نوع استثماري مماثل هو الـ *prêt à la grosse aventure* (السلفة الكبيرة) والتي كانت أحد السبل المتاحة أمام الـ *négociants*، الداخلين عادة في مشاركة (commandite) في عمليات تجارية بحرية، للحصول على مال من خارج الزمرة لتمويل عملية خاصة (٥٠٥).

وكان التأمين البحري نوعاً آخر من أنواع السلفيات. كما كانت هناك قروض قصيرة الأجل لا أكثر، تتم عن طريق صاحب بيت مصرفي أو كاتب عدل، وفي تلك الحالة كان مقدم القرض يثق في اختيار الوسيط للمقترضين الذين تعتبر المجازفة بإقراضهم مربحة. وكان هذا هو الخيار الذي وقع عليه الاختيار في عشرينيات القرن التاسع عشر (في وقت كانت فيه نسب الفائدة منخفضة، نحو ٤٪ أو ٥٪) من جانب مستوطن سابق في جزيرة سان توماس، كان قد عاد إلى ضيعته في آرمينيا لكي ينتج البراندي (٥٠٦). وفيما عدا هذه الأشكال البسيطة والواضحة للاستثمار، ليس من السهل دائماً تتبع الأنهار التي من المحتمل أن يكون رأس المال النائم أو المسمى بالنائم قد إنصبَّ فيها. فمن المفترض مثلاً أن النبلاء كانوا يعيشون على دخولهم من الأرض. وبمعنى ما فإن رأس المال النشط الفاعل كان مستبعداً فيما يتعلق بهم، وأحياناً ما كانت عائلات النبلاء القديمة تعاني معاناة حادة من انحدار الدخل في القرن السادس عشر. وسوف تتاح لي الفرصة للحدث عن ذلك فيما بعد، ولكن لتكوين فكرة موجزة عن تعقيدات هذه القضية، ما رأيكم في نيمتين من نائم "المجتمع" التي نقلها السفير الروسي لدى فرساي إلى حكومته في نوفمبر/تشرين الثاني ١٧٨٥ (٥٠٧) النميمة الأولى هي موت الدوق دورليان (والد فيليب - ايجاليتيه) الذي ترك لوريته دخلاً قدره ٤,٨٠٠,٠٠٠ Livres "ولا ديون"؛ والنميمة الثانية هي زواج ابنة نيكرو والبارون دو ستايل. ويقال لنا في هذه المناسبة إن ثروة نيكرو الشخصية كانت تعود عليه بدخل سنوي قدره ١٠٠,٠٠٠ Livres. ووضع هذين الرقيمين جنباً إلى جنب إنما يدفع المرء إلى

التفكير: إن التراكم القديم (من الأرض من الناحية النظرية، ولكن أيضاً من المخصصات والمعاشات الممنوحة من الملك) كان أكثر بكثير جداً من الدخل المتأتي من الرأسمالية المالية - شبه النائمة والحق يقال لأنه منذ دخول نيكر الحكومة لم يُستثمر في الأعمال المصرفية على الأرجح أكثر من نصف ثروته. أمّا فيما يتعلق بثروة دوق دورليان، فمن المؤكد أنها لم تكن نائمة أو مشلولة: لقد أدارها رجال يعتمد عليهم، قاموا بالاستثمار في سلسلة من المشاريع - القنوات، المضاربات العقارية وما إلى ذلك (٥٠٨). وهذا موضوع جيد للبحث.

ويتمثل موضوع جيد آخر للبحث في الاضطلاع بدراسة عامة للـ *sociétés en commandite*، أو المشاركات المحدودة (بالرغم من صعوبة التغلغل في متاهة وثائق كتاب العدل وموثقي العقود). وقد قامت هذه المشاركات بتمويل الجانب الأعظم من الاستثمارات الصناعية في القرن الثامن عشر وكان المساهمون الرئيسيون في الأصل من أثرياء التجار والممولين وأصحاب البيوت المصرفية الباريسيين - وهم قليلون من حيث عددهم لكنهم أثرياء من حيث مواردهم. ثم، نحو منتصف القرن، بدأ النبلاء في الاستثمار الكثيف في المناجم (كما في آنزان)، وفي صناعة الزجاج في سان جوبان وفي مسابك كون وهلم جراً (٥٠٩). وكان النبلاء قد تحولوا إلى الرأسمالية النشيطة.

إلا أنه ظل من الصعب الحصول على قروض ائتمانية وظل الاستثمار الصناعي يشكو من قصور التمويل، في القرن الثامن عشر بل وفي القرن التاسع عشر. والحدث الكبير في هذا السياق هو الافتتاح الذي حدث بعد عام ١٨٥٠ لفروع إقليمية للبنوك الرئيسية، التي سرعان ما أصبحت عديدة ونجحت لأول مرة في اجتذاب الاحتياطات المكنورة. وقد أدى ذلك إلى تسارع حاسم في تداول المال مهم، وفقاً لأحد المؤرخين (٥١٠)، أهمية ثورة السكك الحديدية - ومن الذي يمكنه الاختلاف مع هذا الرأي؟ إن ثروة فرنسا الضخمة من العملات المسكوكة قد جعلتها أغنى بلد في أوروبا، بحسب معايير كولبير وكانتيون اللذين كانت الثروة بالنسبة لهما تعني الذهب والفضة. لكن فرنسا، من الناحية الاقتصادية، وهو ما يجب أن أشدد عليه باستمرار، كانت جد بعيدة عن الصدارة. بل إنها لم تكن محصنة حتى ضد حالات نقص الأموال - ذلك أن "المجاعة المالية" لم تكن غير عادية في مجمل البلد.

ولا بد من اعتبار حجم رأس المال النائم مسئولاً جزئياً عن هذه المفارقة. وقد قال بواجيلبير، وهو مراقب أذكى من أصحاب النظرية الماركاتيلية: "إن جسم فرنسا يعاني

عندما لا يكون المال في حركة دائمة" (٥١١). فما فائدة وفرة من الدم لا تتدفق في الأوردة والشرابيين؟ لكن غياب الحركة لا يُفسَّرُ كله بالهوة بين المال المشلول، غير المتحرك، والمال الحي، المتدفق. إذ يمكن إرجاعه أيضاً إلى العلاقة بين كتلة العملات المسكوكة وكتلة العملات الورقية، "العملات المزعومة"، الأكثر خفة في حركتها. والواقع أن فرنسا كانت واحداً من آخر البلدان في أوروبا يستقل من العملة المعدنية إلى العملة الورقية. وقبل عام ١٧٥٠، كانت نسبة ٩٣٪ من التعاملات في فرنسا تتم بالعملات المعدنية وكانت نسبة ٧٪ فقط تتم بالبنكنوت (٥١٢). وبحلول عام ١٨٥٦، كانت نسبة البنكنوت قد ارتفعت بما يشبه المعجزة إلى ٢٠٪ - إلا أنه في ذلك الوقت نفسه في إنجلترا، اختصت العملات الورقية بنسبة ٦٧٪ من الإجمالي (٥١٣) وهكذا فإن تاريخ تراكم رأس المال في فرنسا هو بالدرجة الأولى تاريخ العملات المعدنية.

العملات المعدنية: المكنوزة والمتدفقة

أفاض الاقتصاديون الفرنسيون في أوائل القرن التاسع عشر في إفهام قرائهم أن النقود المسكوكة، العملات المعدنية، لا تمثل، وحدها، كل السلع المسماة بالرأسمالية. وقد يبدو هذا واضحاً، لكن جان - باتيست ساي (١٧٦٧-١٨٣٢)، عالم الاقتصاد الأكاديمي البارز ومؤلف ما سوف يكون لسنوات قادمة إنجيل الاقتصاديين، قد رأى من الضروري في عام ١٨٢٨ إصدار تحذير طويل. فقد كتب يقول: "بالرغم من جميع الأشكال المختلفة التي يمكن لرأس المال أن يتخذها، فما هو السبب في العادة جد الراسخة المتمثلة في اعتبار مبلغ من *écus* النوع الوحيد لرأس المال، وفي قياس ثروة بلد من الرساميل بعدد *écus* الموجودة فيه؟" (٥١٤). ثم أردف يقول: "إن رأس المال الفرنسي إنما يتألف من قيم أخرى كثيرة إلى جانب العملات" (٥١٥). ومن المستحيل بالطبع الاختلاف معه. ولكن هل يمكن للمرء مع ذلك أن يقلل من دور النقد السائل؟ لقد كان على أية حال شكل السلعة الرأسمالية الأنسب والأصلح والأنشط؛ وبما أنه الأسرع تداولاً، فقد كان الشكل الأوسع شيوعاً في الاستخدام بين أشكال رأس المال. ثم إنه يحتفظ بقيمته. وبالنسبة لـ *négociant* أو للتاجر، تعتبر صيغة ماركس صحيحة تماماً: إبدأ بالنقود، بادلها بسلع، ثم ردها إلى نقود مرة أخرى.

إلا أنه لا شيء يشوه التحليل إلى حد بعيد بالدرجة التي يفعل بها ذلك الطابع العادي المألوف للحدث اليومي: فالشيء الذي يلحظ المرء حدوثه باستمرار إنما يميل

أن يصبح غير مرئي. وبحلول زمن چان - باتيست ساي، كان اكتساب الاقتصاد
فرنسي لطابع نقدي، مع أنه لم يكن تاماً، ظاهرة راسخة وسوية. وفي الأزمنة
سبق، كان من المؤلف أن يعبر المراقبون عن الدهشة حيال دور وقوة المال. إن
ن، مثلاً، قد كال له المديح، وهو يكتب في عام ١٦٤٧: "أرجوكم أن تنظروا الآن
نم سوف يثول حالنا إذا ما انحدرنا إلى فقدان كل استخدام للمال من جراء انهيار عام،
ذا ما تعين علينا أخذ ثور أو بقرة إلى دكان تاجر الأجواخ والألبسة لكي نشترى بعض
قمشة. ويا لها من مشقة أن يضطر المرء إلى السفر في رحلة طويلة مسافتها نحو
نني أو ثلاثمائة فرسخ، دون أن يكون في جيبه مليم واحد" (٥١٦). وهذه الفقرة
ميلة، أليس كذلك؟ إنها تذكرنا بأن المال يعني إمكانية تجنب المقايضة.

والحال أن تورجو نفسه، بعد ذلك بقرن، نحو عام ١٧٧٠، لم يكن يتكلم بعد
لمغة نفسها التي سيتكلم بها ساي. لقد ميز بالفعل بين رأس المال العيني (البيوت،
ممتلكات)، ورأس المال القيمي، "كتل النقود". لكنه شدد على أن المال (أي
قود)، "يمثل أية قيمة متراكمة أو رأس مال [التشديد من عندي] وأن تداول
مال... إما أنه مفيد ومثمر،... يشجع كل جهود المجتمع" (٥١٧). ومن شأن
رجو أن يجلب ارتياحاً أكثر من الارتياح الذي يجلبه ساي للمؤرخين الذين يرون أن
مال كان في الأصل، بحسب تعبير بيير شوني (٥١٨)، "المعجل بامتياز للاتصال" -
كما أفضل "للتداول" أو، وهذا أفضل، "لتنشيط الاقتصاد المتزايد". كما أنه
ن السلاح النهائي للدولة الحديثة في نضالها ضد الدول الأخرى، بل كان "أساسها
ي لا غنى عنه" (٥١٩). وقد كان الضمانة والمرجعية الأساسية للقيمة، تلك الكلمة
بهمة والمحيرة في جميع النظريات الاقتصادية. وقد كتب الهولندي فان دير مولين
، عام ١٧٧٩ فقال: "إن جميع القيم بل وبعض الأعمال إنما تتميز بعلاقة مباشرة
مقياس العام، أي بالنقود، وليس بالورق أو الائتمان الذي لا يساعد إلا على
تفيضها" (٥٢٠).

إن المال، النقد الممسوك، والذي لعب دوراً جد خطير في التاريخ الفرنسي، لم
ن يمثل كل الحياة الاقتصادية بالطبع. لكن المال، بتدفقه عبر الاقتصاد، وبحفزه له
بحفز الاقتصاد له هو بدوره، قد فرض بالفعل بعض القيود على الحياة الاقتصادية،
نم لها في الوقت نفسه بعض إمكانيات الفعل التي أود لفت الانتباه إليها. والواقع أن
أسمالية النشطة قد أثرت دائماً على النقود، بل مالت إلى التوحد مع هذه الأداة التي

لا غنى عنها. ومن ثم فإنها تبدي عدداً معيناً من الخصائص المميزة. وقد وصل الأمر بـ ج. ف. سوليه إلى حد وصف الرأسمالية في عصر تورجو بأنها "حقيقية ونقدية" (٥٢١).

ولا يجب أن ننسى أن كتلة النقود المعنية كانت ضخمة تماماً بالفعل في القرن السادس عشر. ففي عام ١٥٠٠، كان هناك نحو ٣٠ مليون **Livres tournois** متداولة في فرنسا؛ وبحلول عام ١٦٠٠، ربما يكون حجمها قد وصل إلى ٨٠ مليوناً (٥٢٢). وبحلول زمن كولبير، بين عامي ١٦٦١ و١٦٨٣، ربما كان إجمالي النقود المتداولة قد وصل إلى ٢٠٠ مليون. ويقدره تقرير من المرجح أنه يرجع إلى عام ١٧٠٦ (٥٢٣) بـ ٢٥٠ مليون **Livres**، "نقداً"، يجب أن نضيف إليها ٥٠ مليون **Livres** على شكل عملات ورقية، فكرت الحكومة في دفع ١٢ مليوناً منها، وبذلك يكون الإجمالي نحو ٣٠٠ مليون. لكن هذه الـ ٣٠٠ مليون **Livres** من المرجح أنها كانت مجرد شريحة من الكتلة النقدية، هي الشريحة المتداولة بالفعل. وكانت كتلة "المال الميت" مساوية تقريباً لكتلة المال المتداول، إذا ما صدقنا جان - باتيست ساي الذي رأي أن فرنسا قد قسمت كتلتها النقدية إلى قسمين: ٥٠٪ متداولة و ٥٠٪ مكنوزة. وكان هذا أيضاً رأي فرانسوا مولين (١٧٥٨-١٨٥٠) وزير خزانة نابليون، الذي قدر في عام ١٨١٠ أن ثلثي الكتلة النقدية في أقصى تقدير "مستخدمان استخدماً نشيطاً وفاعلاً". وهكذا فعندما يؤكد بوتيه دو لا ايستروا، في نقده للعشر الملكي الذي اقترحه فوبان، أن الحجم الإجمالي للمال المتداول في فرنسا في عام ١٧٠٤ كان ٤٦٠ مليون **Livres** (دون حساب "ما احتفظ به الأفراد الخاصون في بيوتهم دون تداوله" (٥٢٥))، فهل يجب أن نستنتج أن هذا المبلغ، والذي يكاد يكون ضعف المبلغ المذكور في تقرير عام ١٧٠٦، يمثل الإجمالي بالفعل - أي ما كان متداولاً بالإضافة إلى ما كان مكنوزاً؟

بعد ذلك بوقت طويل، في عام ١٧٨٦، قدر نيكو الكتلة النقدية الفرنسية الإجمالية بـ ٢,٢٠٠ مليون **Livres tournois** (٥٢٦). وقد قدرها آرنولد في الوقت نفسه تقريباً بـ ١,٩٠٠ مليون. ولنقل ٢,٠٠٠ مليون عموماً. وفي عام ١٨٠٩، بما أن الكتلة النقدية الأوروبية ككل قد قُدرت بـ ٩ مليارات (٥٢٧)، فمن المرجح أن الرقم الذي يخص فرنسا وحدها كان نحو ٤ مليارات إلى ٥ مليارات - أي نحو نصف عملات أوروبا. ومن المؤكد أنه قد تزايد بسرعة. ولا شك أن هذا قد أدخل السرور على أفئدة

المركانتيليين في القرن الثامن عشر. وكان جودار، وهو واحد من آخر المؤمنين، قد تحدث بنبرة قاطعة تماماً في عام ١٧٥٦: "إنني أرى أنه كلما كثرت النقود في دولة من الدول كلما كانت هذه الدولة أكثر ثراءً ووفرة" (٥٢٨).

والوفرة الشديدة للنقود لا تنكر، لكن الثراء مسألة أخرى. فكما رأينا، كانت حالات نقص المال وأزمات تدفق النقود متكررة. وفي أورليان في فبراير/شباط ١٦٩١، عندما تخلفت العملات المسكوكة حديثاً عن الوصول، ولم يكن بالإمكان الحصول عليها، حدث "انهيار في التجارة لا يمكن تصديقه" (٥٢٩). وفي نوفمبر/تشرين الثاني ١٦٩٣، في تور، سوف نجد أن "ندرة النقود محسوسة بقوة شديدة في هذه المقاطعة... بحيث إنه لم يكن هناك أمس ما يكفي من النقود لتشغيل العمال، ولم يظهر أحد تقريباً للتعامل. ويرجع هذا النقص إلى التحويل إلى باريس والذي يرتبه الـ *fermiers-généraux* وأشخاص آخرون وجباة ضرائب الملك، لجميع الأموال التي يحصلون عليها، دون إنفاق أي شيء منها هنا" (٥٣٠). إلا أنه حتى في باريس نفسها، في ١٣ مايو/أيار ١٧١٥، كان التوتر شديداً. وكما كتب مراسل منزعج إلى المراقب العام ديماريه: "نحيط فخامتكم علماً بالاضطراب الناشيء عن نقص تداول النقود، والذي أدى إلى عجز معظم رجال الأعمال عن تسوية ديونهم تسوية كريمة، مع أن لديهم قدراً وافراً من حسن النية والعملات الورقية". وفي كل عام، بحسب الظروف، كان النقد متوافراً بكثرة في بعض الأماكن، ونادراً في أماكن أخرى. وفي وقت متأخر كعام ١٨٣٨، سوف نجد أن أوتان، وهي مدينة كان بها كثير من ملاك الأرض الأثرياء بينما لم تكن هناك تجارة كبيرة، كانت تفيض بالمال بينما كان هناك نقص فيه في مدينة ديجون، شبه المجاورة لها (٥٣١). وقد لعبت المسافة وتكاليف النقل دورها في هذه الاختلالات. وفي داخل فرنسا، حتى عام ١٨٤٨، كان هناك نوع من سوق مالية داخلية، حيث كانت قيمة الفرنك أو الـ *Livre* في باريس مختلفة عن قيمته في ليون أو مدن أخرى (٥٣٢).

والحال أن المعدن نفسه كان جزءاً من التفسير. فإذا كانت فرنسا قد حارت نقوداً أكثر مما لدى أية أمة أخرى في أوروبا، وكانت تشكو مع ذلك من نقص الأموال، فلم يكن مرجع ذلك، كما تصور آنج جودار في عام ١٧٥٦، هو مجرد أن العملات الفرنسية كانت تتميز بـ "رذيلة" تحويلها إلى تحف أو أطباق ذهبية وفضية. لقد كان يرجع أيضاً، وربما على نحو خاص، إلى أن حركة المعدن كانت صعبة. إن مائتي ألف

écus تزن طنناً؛ وكان النقل بين ليون وباريس يتطلب عشرة أيام على الأقل (٥٣٣). وأخيراً، فإن الكتلة النقدية، بالرغم من ضخامتها، قد لعبت دوراً محدوداً. والحال أن اتساع المملكة وحده، ٤٠٠,٠٠٠ كيلومتراً مربعاً، كان له بالضرورة أثره على سرعة التداول.

والمحصلة أن اكتساب الاقتصاد الفرنسي للطابع النقدي قد ظل ناقصاً بشكل مخيف: وليس من المبالغة القول إنه لم يرو غير المستوى الأعلى. وفي بداية القرن الثامن عشر، في بيكاردي وآرتوا، وهما مقاطعتان كانتا بعيدتين عن أن تكونا فقيرتين، "كانت مدفوعات [الفلاحين] النقدية ما تزال نادرة... وكان هناك نقص في العملات، وكان تداول النقود محدوداً ولم يكن ضرورياً، حيث إن التبادل العيني كان ما يزال واسع الانتشار. ومن ثم فإن الظروف هي التي فرضت المدفوعات العينية... وفي عام ١٧٢٠، كان عائد السحب ما يزال غير مؤات في généralité سواسون بحيث إن إيجارات الأرض كانت تُسَدَّد بالحبوب، إذ كان من الصعب جداً توافر مدفوعات نقدية" (٥٣٤).

وقد تغير الموقف في القرن الثامن عشر بالطبع، وتقدم التحول النقدي، إلا أنه كان ما يزال بعيداً عن الانطباق على جميع التعاملات. وبعد عام ١٧٨٩ بوقت طويل، كانت ما تزال هناك أقاليم في فرنسا خارج مجال النقود من الناحية العملية. والحال أن كورسيكا - وهي حالة متطرفة والحق يقال - قد ظلت في وضع كهذا حتى عام ١٩١٤ (٥٣٥).

وكان التداول مفيداً بشكل خاص للتجار وللدولة. وكانت الأخيرة قد شددت على وجوب دفع الضرائب نقداً. وبما أن دافعي الضرائب كانوا يدفعون ما عليهم من ضرائب بالعملات النحاسية، فقد كان يتعين تحويل هذه المبالغ إلى عملات فضية أو ذهبية - كانت مصلحة الجمارك توفرها من خلال الرسوم المجبة عن التجارة الخارجية. وفي زمن كولبير، فإن هذه الجباية من جانب الدولة، من بين تداول ربما كان حجمه ٢٠٠ مليون Livres، كان حجمها نحو ٨٠ مليوناً - وهو مبلغ ضخم، كانت الدولة تصادره في البداية ثم تعيده إلى التداول من خلال إنفاقاتها، لتقوم بعد ذلك بجبايته مرة أخرى: لقد كانت العجلة تكمل دورتها. لكن ذلك لم يؤد إلى توزيع صحي ومتساوٍ في داخل المملكة. فأموال الملك كانت تنفق بالكامل تقريباً على نفقات البلاط وعلى الجيش والحروب الخارجية أو على خدمة الدين الملكي. ولم يكن هناك فائض يمكن أن

يذهب إلى المقاطعات، ولم تكن هناك إعادة استثمارات في الاقتصادات المحلية. أما فيما يتعلق بالطبقات الأفقر، فإن تداول المال كان يتم إلى حد بعيد فوق رؤوسها. ولا بد من إعادة النظر في حكمة تقليدية معينة. لا، إن "تلاعب فيليب الجميل بالنقود لم يكن له من أثر ملحوظ على الثروة العامة ولا على أسعار السلع...". [بين] جمهرة الشعب؛ إن الفقراء لم يتأثروا بذلك (٥٣٦). وحتى وقت قريب، كان المؤرخون جد ميالين إلى الافتتان بالشائعات وبالمشاهد المثيرة في شارع كينكامپوا؛ ونعرف الآن أن نظام لو الشهير لم يؤد في الواقع إلى الفوضى على كل مستوى من مستويات الحياة الفرنسية.

إن تاريخ النقود، إذًا، في فرنسا كما في أوروبا، هو تاريخ هيراركي: فما كان يحدث في المستويات العليا لم يكن بالضرورة مثل ما كان يحدث في الدور التحتي.

نقود الملك

كان على الملك أن يسيطر على النقود مثلما سيطر على المقاطعات التي وسعت مملكته، وكان عليه أن يراقب سك العملات وأن يحدد قيمها وأن يسيطر على تداولها. إن نقود الملك هي التي صنعت الملك.

لكن المال كان سلعة مراوغة، تفلت دائماً من الأصابع: وكانت السلطات تطاردها دائماً عبر تدابير الحظر والتحذيرات. وبين عامي ١٢٦٥ و ١٣٢٨، صدر في فرنسا ١٥ مرسوماً بشأن العملات الذهبية و ٢٧ مرسوماً بشأن الفضة؛ وكان سعر المارك الذهبي (٥٣٧) يتقلب بنسبة ٧٥٪، بينما كان سعر المارك الفضي يتقلب بنسبة ١٠٠٪.

ويكمن مصدر آخر للقلق في أن العملات الفرنسية، بالرغم من كل ما قامت به السلطات، كانت تغادر المملكة وكانت العملات الأجنبية تتسلل إليها، سواء أكانت ممنوعة أم غير ممنوعة. ولم يكن محل ترحيب غير بعض العملات الأجنبية. ففي عام ١٦٠١، حذ سالي (٥٣٨) فرض حظر على جميع العملات الأجنبية "فيما عدا [الن] تدهشوا إذا عرفت ذلك" العملات الإسبانية [الذهبية والفضية على حد سواء] لأن الحرمان المفاجئ من هذه العملات من شأنه أن يخلق فراغاً عظيماً جداً في التجارة". لكن المزج بين العملات الأجنبية والمحلية، طوعاً أم كرهاً، كان القاعدة في كل أوروبا. وفي عام ١٦١٤، كان هناك ما لا يقل عن ٤٠٠ عملة مختلفة متداولة في هولنده، والتي كانت آنذاك، والحق يقال، المركز التجاري للعالم؛ وفي فرنسا وحدها،

كان هناك ٨٢ (٥٣٩)، وربما أكثر، إذ يُشار في مرسوم صادر في عام ١٥٧٧ إلى ١٨٠ نوعاً من العملات "المنتمية إلى عشرين من العملات المستقلة" (٥٤٠). وبحلول عام ١٥٢٦ على الأقل، كانت العملات الإسبانية متداولة في پواتو (٥٤١). وفي عام ١٦١١، قيل إن "أقاليم بيكاردي وشامپانيا وبورجونيا توجد بها [عملات أجنبية] أكثر من العملات الفرنسية" (٥٤٢).

وكانت الدول الأجنبية توافقة دائماً إلى إخراج العملات الجيدة من فرنسا وإدخال عملاتها الرديئة إليها، خاصة العملات المسكوكة من النحاس والمموهة على أقصى تقدير بطبقة رقيقة من الفضة. وبما أنها كانت المعادل المعدني للـ *assignat*، فإن هذه العملات "السوداء" لم تكن لها قيمة أصيلة على الإطلاق. ومن ثم فإن بيعها كان كله مكسباً بالنسبة للملك في الداخل، كما كانت مناسبة بالمثل إذا أمكن النصب على جار بها. وفي مواجهة مثل هذه الغزوات، كان من الحكمة تماماً فرض حظر عليها. وقد فرضت البندقية حظراً ناجحاً في القرن السادس عشر، وهو ما فعلته البرتغال أيضاً. لكن البندقية والبرتغال كانتا جد حساستين لضرورات التجارة، ولم يكن على أي منهما أن تعمل في ساحات مترامية الأطراف كساحة مملكة فرنسا. ولم يكن أمام الأخيرة متسع كبير لعمل شيء يذكر. لقد كان بوسع التاج الفرنسي أن يعبر عن انزعاجه، حيال الـ *essalins* (٥٤٣) التي غزت المقاطعات الشمالية في أواخر القرن السابع عشر، أو حيال *sous* اللورين التي كان بالإمكان تهريبها عبر الحدود المعقدة بين الدوقية وفرنسا. لكن التعبير عن الانزعاج وإصدار التهديدات ومعاقبة الجاني الذي يسقط في أيدي السلطات، تعويضاً عن العجز عن الإمساك بجميع الآخرين الذين يفلتون من العقاب، كان أقصى ما يمكن عمله. ونحو عام ١٧٨٠، وفقاً لمولين (٥٤٤)، كان الإنجليز يسكون وينزلون إلى فرنسا عملات نحاسية "فرنسية" أدنى حتى من قيمتها الشكلية.

فإذا كان المرء يريد الكسب، فما أهمية مراعاة الشكليات؟

الخلاصة أنه في حين أن النقود في فرنسا كانت تنتمي من الناحية النظرية إلى الملك، إلا أنه كان عليها أن تدخل في منافسة من جانب العملات الأخرى وكانت مضطرة إلى مراعاة بعض التوازنات. و"عندما راقب الكاردينال ريشليو العملة الفرنسية بين عامي ١٦٤٠ و١٦٤١، أثر سك عملات من عين فئات وقيمة العملات الأكثر رواجاً بين جيراننا، بدلاً من مواصلة الفئات والورن التي كانت مستخدمة من قبل في فرنسا. أي أنه قد أثر إنهاء نظام سك العملة الذي كان متبعاً من قبل في المملكة بدلاً

من تفويت فرصة إدخال عين العملات المتداولة بين جيراننا. وبدلاً من أرباع الـ **écus**، أمر بسك الـ **écus** الفضية على النحو الموجود اليوم [في عام ١٧٠٦] من عين وزن وفئة العملة [الإسبانية] ذات الوحدات الثمانية (٥٤٥). والحال أن الـ **pistole** (٥٤٦) الإسبانية كانت آنذاك العملة الذهبية الأكثر تداولاً بين جيراننا. وبدلاً من الـ **écus** الذهبية، التي كانت من قبل عملة المملكة الفرنسية، أمر بسك الـ **Louis** الذهبية من عين وزن وفئة الـ **pistole** الإسبانية... (٥٤٧). كما أن الجنيه الإنجليزي، الذي سُكَّ بعد عام ١٦٦١، قد سُكَّ أيضاً وفق نموذج الـ **pistole** (٥٤٨).

ويكمن مصدر قلق آخر في تعديل نسبة الذهب إلى الفضة، والتي تتوقف على السعر الرسمي أو سعر السوق للذهب والفضة، كما تتوقف على الفئات المختلفة للعملة. وقد ساد الاعتقاد لوقت طويل بأن هناك نسبة "طبيعية" بين الذهب والفضة قدرها ١ إلى ١٢: حيث الذهب يساوي ١٢ مرة وزناً مساوياً من الفضة. والواقع أن النسبة قد تباينت ارتفاعاً وهبوطاً. والنتيجة أنه كانت هناك فترات كانت الفضة فيها أعلى قيمة من الذهب، وكانت هناك فترات أخرى كان العكس فيها صحيحاً. وفي ستينيات القرن السادس عشر مثلاً، خسرت الفضة المعركة أمام الذهب؛ والحال أن الجنويين، الذين كانوا قد توقعوا ذلك منذ عام ١٥٥٨، قد ضاربوا في الذهب قبل الجميع وربحوا من ذلك ربحاً عظيماً.

لكن الحكومات يمكنها أيضاً أن تلعب على نسبة الذهب إلى الفضة بما يؤثر على حركات العملات. وفي عام ١٧٢٦، عبر تثبيت قيمة الـ **Livre tournois**، خفضت حكومة لويس الخامس عشر قيمة الذهب (١: ١٤,٥) وكنتيجة لذلك انتقل الذهب إلى هولنده وإنجلترا وفرنسه، بينما جاءت الفضة إلى فرنسا حيث كانت قيمتها أعلى. وفي عام ١٧٨٥، أعاد كالون تعديل القيم النسبية للذهب: وفي هذه المرة كان الذهب يساوي ما يزيد بـ ١٥,٥ مرة على الفضة، بزيادة نقطة: والنتيجة أن الفضة، بما أن قيمتها قد انخفضت ومن ثم أصبحت رخيصة، قد غادرت المملكة، بما سمح بدخول الذهب إليها. وكان هذا هو الأسلوب الذي يختار به بلد من البلدان معياراً، معيار الذهب أو معيار الفضة، قبل أن يوجد شيء كهذا بالفعل.

العمليات الداخلية للعملات

شكلت العملة الفرنسية نظاماً مماثلاً لجميع النظم السارية في مجمل أوروبا

الحديثة. فقد كانت لها قواعدها الخاصة وتبدلاتها الداخلية الخاصة. وقد قامت ليس على ثنائية المعدن (ذهب وفضة) بل على ثلاثية المعدن (ذهب وفضة ونحاس). وقد استُخدم النحاس كمزيج لتقوية العملات الذهبية والفضية، والأهم من ذلك أنه كان المعدن الذي سُكَّت منه العملات الصغيرة. وأحياناً ما كان يضاف قدر قليل من الفضة إلى هذه الفئات الأدنى، لكنه كان قليلاً جداً بحيث إن النحاس سرعان ما كان يظهر، وكانت كل هذه العملات تتحول في نهاية الأمر إلى عملات سوداء اللون: تلك كانت "نقود" الفقراء "السوداء"، وهي نقود كانت تعتمد في تداولها على ثقة الجمهور بها، وكان سعرها القانوني يحدّد بشكل عشوائي. إذ ليست له علاقة بقيمتها المعدنية.

وكان لا بد من استخدام فئات صغيرة وذلك بسبب الأجور والنفقات المنخفضة للطبقات الأفقر. لقد كانت عملة الحرفي، والعامل منخفض الأجر، في التعاملات اليومية. والواقع أن هذه العملات كانت "تذهب مباشرة من اليد إلى الفم"، لأن الأجور لم تكن تتجاوز مستوى الكفاف. ومن ثم فقد كان تداولها أسرع من تداول العملة الفضية، وهي العملة الأولى في التعاملات التجارية، وكان، من باب أولى، أسرع من تداول العملة الذهبية التي كانت تستخدم في تجارة المسافات البعيدة. وبعد هذا الوصف، لا تكاد توجد صعوبة في فهم النظام النقدي، إلا أنه يتوجب حل مشكلة أو مشكلتين.

(١) خصوصية الـ **Livre tournois** - وهو عملة حسابية، أي وحدة لا وجود لها في الواقع أو "خيالية". لقد كانت تساوي ٢٠ sols، وكان الـ sol الواحد يساوي ١٢ deniers. إلا أنه لا الـ **Livre** ولا قسيماء كانت عملات حقيقية يمكنك أن تمسك بها بيدك. لقد كانت تُستخدم في الحسابات، بحيث يمكن اختزال جميع الفئات المعدنية على اختلافها في وحدة حساب واحدة.

وكان الـ **Livre tournois** موروثاً ومختاراً في آن واحد. فهو تركة تقاسمتها عدة بلدان بعد انهيار إمبراطورية شارلمان. وفي أيام الإمبراطور، على أثر الإصلاح النقدي الذي قام به في عام ٧٨١، كان الـ **Livre** عملة حسابية تساوي بالضبط رطلاً من الفضة، يُسَكُّ منه ٢٤٠ denier، ذات حجم يسهل التعامل به. ومن ثم فقد كان عملة حقيقية، وإن لم تتخذ في الواقع طابعاً مادياً. إلا أنه في عهود خلفاء شارلمان في معظم أوروبا، بدأ الـ **denier** يتفاوت، وأخذ وزنه يقل باستمرار. ومن ثم فقد كف الـ **Livre** عن أن يكون عملة حقيقية. وقد استمر إجراء الحسابات وعقد العقود

بالـ **Livre**، لكن هذه كانت تمثل عدداً متغيراً من الـ **deniers**، حيث إن قيم العملات المعدنية كانت متقلبة. وفي فرنسا مثلاً، كان الـ **Livre** يساوي ٢٦٠ **deniers** في عام ١٢٩٠ و ٣٠٠ في عام ١٢٩٥ و ٤٠٠ في عام ١٣٠١. ومما يزيد التشوش، داخل الأراضي الفرنسية، قبل صعود آل كاپيه إلى سدة الحكم، أنه كانت هناك عدة **Livres** حسابية، ذات قيم مختلفة - **Livres** روستيون ولانجدوك وپروفانس ودوفيني وپورجونيا واللورين إلى جانب الـ **Livre parisis** (باريس) والـ **Livre tournois** (تور). وهكذا، فـ "بين عامي ١٢٠٠ و ١٣٠٠، كانت لانجدوك تستخدم الـ **Livre raimondine** (عملة كونتات تولوز) الذي كانت قيمته أقل ست مرات من قيمة الـ **Livre tournois**؛ وفي عام ١٢٠٧ لم تكن ٩ **Livres raimondine** تساوي غير ٣٠ **sous tournois**" (٥٤٩). وحتى يتم اختياره كعملة للملك، فإن الـ **Livre tournois**، الذي كان في ذلك الوقت يساوي نحو أربعة أخماس الـ **Livre parisis** (٥٥٠)، كان لا بد له من ثم أن يزيل منافسيه. فالمنطق يقول إن المتوقع هو أن يقع الاختيار على الـ **Livre parisis**؛ والواقع أنه لم يتم إلغاؤه إلا في عام ١٦٦٧. وإذا كان الاختيار قد وقع على **Livre** تور، فمرجع ذلك بالدرجة الأولى هو أنه قد أتاح لملوك آل كاپيه ممتلكات البلانتاچينييه. وبما أنه قد أصبح العملة الملكية، فقد أصبح بسرعة العملة الحسابية، حتى "في المقاطعات التي كان سادتها جد متمسكين بصلاحياتهم" (٥٥١).

وهكذا أصبح الـ **Livre tournois** معياراً، تتحدد بالقياس إليه مكانة العملات الحقيقية. وقد تباينت أسعار الصرف. وكان تخفيض القيمة في الماضي عملية بسيطة تماماً. فكل ما كان يجب عمله هو رفع قيمة العملات المسكوكة، وهو ما يؤدي تلقائياً إلى تخفيض قيمة الـ **Livre** الذي تقاس به. وكان إجراء آخر يتمثل في إعادة سك العملات، حيث تكون للعملات الجديدة عين القيمة الرسمية التي للعملات القديمة، مع أن محتواها المعدني أدنى. وهكذا ففي عام ١٦٢١، كان بوسع الـ **président** پاسكويه أن يقول إنه لا يحب المثل الذي يستخدم للإشارة إلى إنسان سيئ السمعة والذي يقول إنه "مكروه كراهية العملة القديمة... لأن العملة القديمة، بحسب ما تجري به الأمور في فرنسا الآن، إنما تعد أفضل من العملة الجديدة التي كانت قيمتها أقل فأقل على مدار السنوات المائة الأخيرة" (٥٥٢).

وإذا كانت العلاقة النسبية بين الـ **Livre** وبعض العملات الذهبية أو الفضية الحقيقية

قد حددت، لكان بالإمكان تثبيت الـ **Livre**. وقد جرت محاولة لذلك في عام ١٥٧٧: فحكومة هنري الثالث الضعيفة، بناء على نصيحة من تجار ليون وتحت ضغط منهم، قد قررت أن الـ **écu d'or en or** وهو عملة معيارية، سوف يساوي من الآن فصاعداً ثلاثة **Livres** أو ٦٠ **sols**. وهكذا أصبح الـ **Livre** عملة حقيقية ترتبط بالذهب. لكن العملية فشلت حتى قبل أن تبدأ تقريباً: فالـ **écu d'or en or** قد ارتفع سعره، وسرعان ما أصبح يُبَادَلُ بـ ٦٣ أو ٦٤ أو حتى ٧٠ **sous** (٥٥٣).

(٢) كتبتُ للتو أنه بموجب النظام القديم لم يكن للـ **Livre tournois** شكل مادي. وهناك استثناءان لهذا، ليست لأيهما أهمية كبيرة. فإذا كان قد تم إصدار أوراق بنكنوت، فقد كان يتم التعبير عنها بالـ **Livres**. وقد حدث هذا في عهد لويس الرابع عشر. لكن البنكنوت سرعان ما خفّضت قيمته، ومن ثم فلم يصبح ثابتاً قط. والاستثناء الثاني هو العملات الصغيرة، التي مثلت عدداً من الـ **sous** والـ **deniers** - أي قسيمين للـ **Livre tournois** غير الموجود في الواقع، لا قسيمين لعملات ذهبية أو فضية حقيقية. لكن هذه كانت أيضاً عملات تعتمد في تداولها على ثقة الجمهور بها وكان بالإمكان أيضاً أن تصنع من الورق.

(٣) كانت هناك إذاً ثلاثة سبل يمكن تخفيض الـ **Livre tournois** عن طريقها:

(أ) برفع القيمة الرسمية للعملات الذهبية والفضية الحقيقية؛
(ب) بإعادة سك العملات، مع الاحتفاظ بالقيمة الرسمية نفسها ولكن بعد تخفيض المحتوى المعدني؛

(ج) باختزال السعر الرسمي لأقسام العملة الحسابية؛ فالعملة من فئة ٣ **deniers** قد خفضت إلى ٢ **deniers** في عام ١٦٦٨ مثلاً.

والواقع أن قيمة الـ **Livre tournois** كانت محل تخفيض متواصل، كما يمكننا أن نرى من الشكل ٤٣، المأخوذ من كتاب من تأليف فرانك سپونر، وهو شكل يسجل التغيرات بعد عام ١٤٥٠ فقط، عندما كانت السيرورة جارية على قدم وساق بالفعل. فلو قلنا إن قيمة الـ **Livre tournois** في عام ١٢٥٨ كانت مائة، فإنها لم تكن أكثر من ٥٣ في عام ١٣٦٠ و ٣٦ في عام ١٤٦٥ و ١١ في عام ١٥٦١ إن التضخم لم يتوقف قط.

ولم يستقر سعر الـ **Livre** حتى عام ١٧٢٦، وفي هذه المرة كان مرتبطاً بالفضة: إن ٥٤ **Livres** تساوي ماركاً من الفضة. وقد عزز كالون الإصلاح في عام ١٧٨٥، بتعديل نسبة الذهب إلى الفضة، كما أشرت إلى ذلك بالفعل (صعدت من ١٤,٥ إلى

٥, ١٥: ١) (٥٥٤). وبعد الفوضى النقدية التي رافقت الثورة، أدى إنشاء **Franc germinal** ، في ٧ أبريل/نيسان ١٨٠٣ ، إلى إطالة عمر هذه التدابير التي ترجع إلى عهد النظام القديم. والحال أن التثبيت الذي جرى إدخاله سوف يستمر لأكثر من قرن، حتى القانون الصادر في ٢٥ يونيو/حزيران ١٩٢٨ والذي أنشأ **Franc Poincaré**، المعروف أيضاً بـ **Franc de quatre sous**، حيث إنه لم يكن يساوي بالفعل غير خمس الـ **Franc germinal**. لكن الفرنك كان هذه المرة مرتبطاً بمعيار الذهب، وليس بالفضة. وهكذا أصبحت وحدة معدن الذهب هي القاعدة في فرنسا.

وهذه المحاولة الرامية إلى إيجاد تناظر ثابت للفرنك قياساً إلى معيار الذهب كانت، كما نعرف الآن، آخر محاولة. وقبل انقضاء وقت طويل كان التضخم جارياً على قدم وساق مرة أخرى، وبعد عام ١٩٤٥، أصبح مطلق العنان.

إلا أنه لا بد من القول إن التضخم الذي كابدها لنصف قرن من التاريخ الفرنسي لا يعد شيئاً بالفعل قياساً إلى ما كابده فرنسا في الأزمنة الماضية، على مدار قرون متصلة. وإلى هذا التضخم أود أن أعود.

لاستيعاب الفارق بين الاثنين، يجب أن نعود أولاً بإيجاز إلى بعض التعريفات. لقد استخدمت عبارة "اكتساب الطابع النقدي" بالمعنى العام لانتشار اقتصاد نقدي. والآن يجب أن أكون أكثر تحديداً - فانتشار النقود إنما يعني انتشار الخدمات التي يمكنها تقديمها للتجارة:

- إذ تُقدَّم لها مرجعاً، معياراً، يستحسن أن يكون ثابتاً، كمعيار الذهب أو معيار الفضة، أو معيار الذهب والفضة المزدوج كما هي الحال في أعوام ١٧٢٦ و ١٧٨٥ و ١٨٠٣؛

- تمكينها من العمل بشكل سوي، أي السماح بوجود ما يعرف باقتصاد السوق؛

- تزويدها بضمانة للقيمة؛

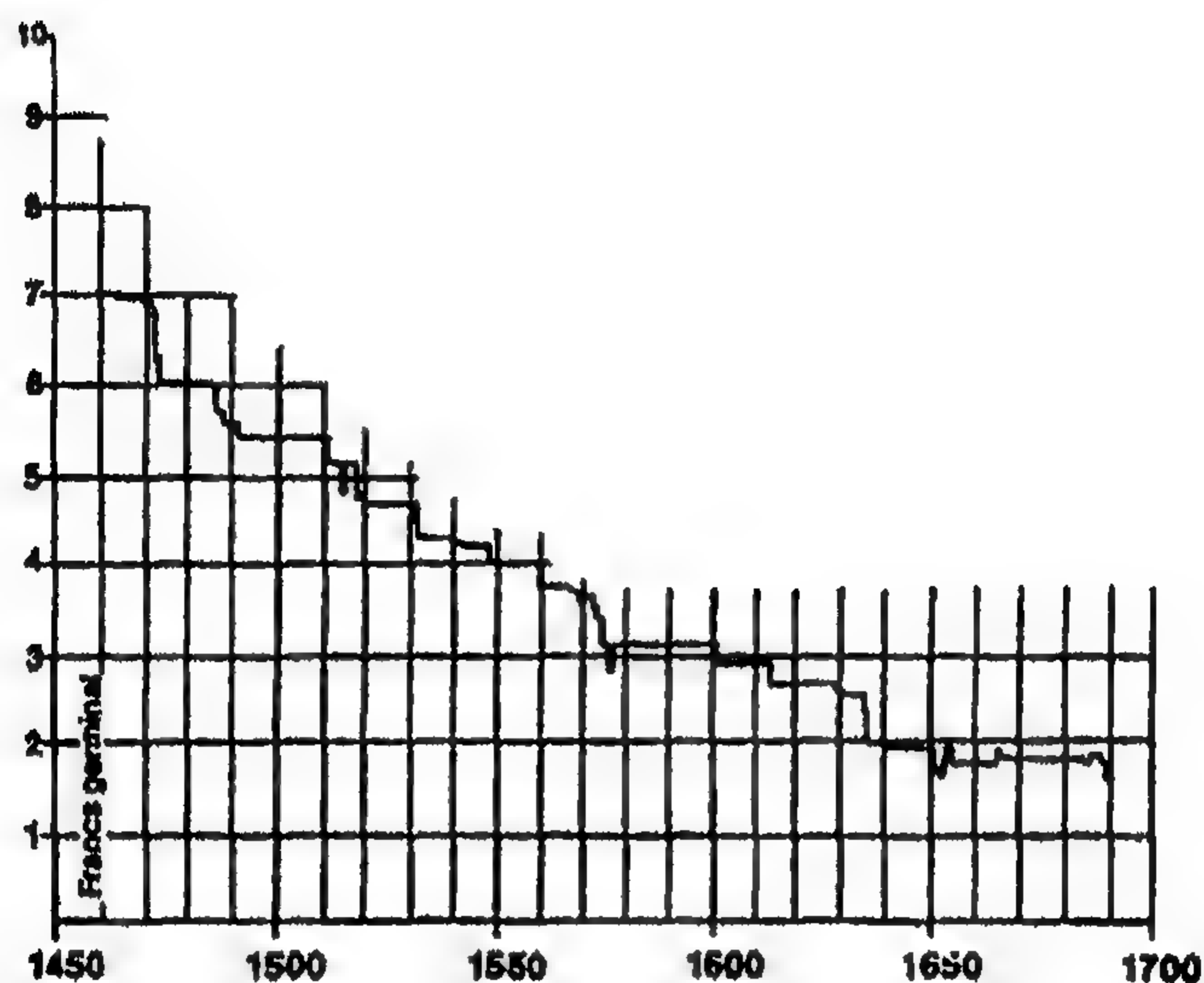
- السماح أخيراً بإيجاد آليات ائتمانية - نقود بشكل مختلف.

والحال أن النظام النقدي القديم قد وفر درجات مختلفة من الإشباع وفقاً لهذه المعايير الأربعة.

فقد جعل الائتمان ممكناً، علي شكل العملات المزعومة المتمثلة في الحوالة وورقة البنكنوت؛ ولوقت طويل كان يتعين سداد الحوالات بالذهب. وكان الـ **écu de marc** في أسواق ليون الكبرى أشبه بالدولار الأمريكي اليوم (٥٥٥).

الشكل ٤٣

مسار قيمة الـ *livre tournois* بالـ *francs germinal* على قاعدة الذهب والفضة.



في قرنين ونصف قرن، فقد الـ *livre tournois* ثلاثة أرباع قيمته، مواصلاً انحداره الثابت منذ القرن الثالث عشر.

المصدر:

F. C. Spooner, *L'Economie mondiale et les frappes monétaires en France, 1493 - 1680*, 1956.

كما أن النظام القديم قد أتاح وسيلة لحفظ القيمة - المدخرات - ففي التدفق العام للتبادل وللتعاملات، سوف تستقل العملات المعدنية باستمرار إلى يدي. وإذا قررت حبسها في خزانتي، فسوف تكون قيمتها هي هي عندما أخرجها منها مرة أخرى، وذلك بسبب محتواها المعدني الثمين. وفي أيامنا، للاحتياط ضد التضخم، يمكن للمرء بالفعل أن يشتري عملات ذهبية كالنابوليونات {عملات ذهبية فرنسية} أو السبائك الذهبية، لكنها سلع؛ وهناك أيضاً الأراضي والعقارات، الحجارة كما يقولون، أو اللوحات والأعمال الفنية. وجميع هذه الإمكانيات كانت موجودة قبل عام ١٧٨٩، كما كانت هناك أيضاً المعادن الثمينة على شكل أطباق ومجوهرات ذهبية أو فضية. وقد كتب آنج جودار في عام ١٧٥٦ فقال: "في فرنسا الآن، لدينا أكثر من ١,٣٠٠ مليون قطعة ذهبية وفضية من الحلبي والمجوهرات والأطباق" (٥٥٦). وأنا لا أضمن صحة هذا الرقم، إلا أن من المؤكد أن كنزاً كهذا كان موجوداً. والبارون دوپان، وهو واحد من أوائل علماء الإحصاء، يقدم أرقاماً أدق: فهو يقول إنه وفقاً للسجلات الرسمية: فإن "العائلات الفرنسية - هل تصدقون ذلك؟ - رادت ممتلكاتها من الأطباق والمجوهرات الذهبية والفضية بما يصل إلى ما قيمته ٢٠ مليون فرنكاً في السنة"، بين عامي ١٨١٨ و ١٨٢٥ (٥٥٧). لكن المسألة الأساسية هنا هي أنه حتى عام ١٩١٤، كما قبل عام ١٧٨٩ تماماً، كان النظام النقدي يحمي نفسه من زاوية القيمة، حيث إن عملاته الذهبية والفضية كانت تساوي المدخرات دون أية حاجة إلى التحويل. وصحيح أنه بمجرد ما أن أدت سياسة بنك فرنسا الحازمة والفعالة إلى طمأنة الشعب الفرنسي فيما يتعلق بقيمة أوراق البنكنوت، فإن الجراب الصوف تحت المرتبة ربما يكون قد امتلأ بالبنكنوت إلى جانب العملات. لكن العملات لعبت دوراً على مدار قرون متصلة. وتسجل جمعية البيريجور التاريخية (٥٥٨) أنه "في عام ١٤٢٠، في ليمورج، كانت العملات المسكوكة في عام ٨١٧، أي قبل ذلك بستمئة سنة، والتي تحمل صورة لويس الورع، ما تزال جد متداولة. ونحو هذا الوقت نفسه تقريباً، كان بالإمكان العثور على عملات مدموغة بأسماء شارلمان أو أودو أو پيپان داكيتين - مسكوكة بين عامي ٧٥٢ و ٨٩٠. وصحيح أن العملات قد استمرت تُدْمَغُ بصور الملوك بعد زمن طويل من موتهم، لكن ذلك غريب مع ذلك". والغريب بالمثل، وإن كان من المحتمل أنه أقل أهمية، وإن كان يستحق الانتباه، ما يلي من ملاحظات: "في عام ١٨٩٢، كان الفلاحون في نورماندي السفلى، عندم يأخذون بهائمهم إلى السوق الكبرى، يعبرون عن

أسعارها بالـ **pistole** والـ **demi-pistole** كانت متداولة في زمن لويس الرابع عشر؛ وغالباً ما كان الفلاحون البريئون يعبرون عن الأسعار بالـ **reaux** [قطع من ثمانية وحدات]، وهي آخر أثر لصلات بريتانيا التجارية مع إسبانيا^(٥٥٩).

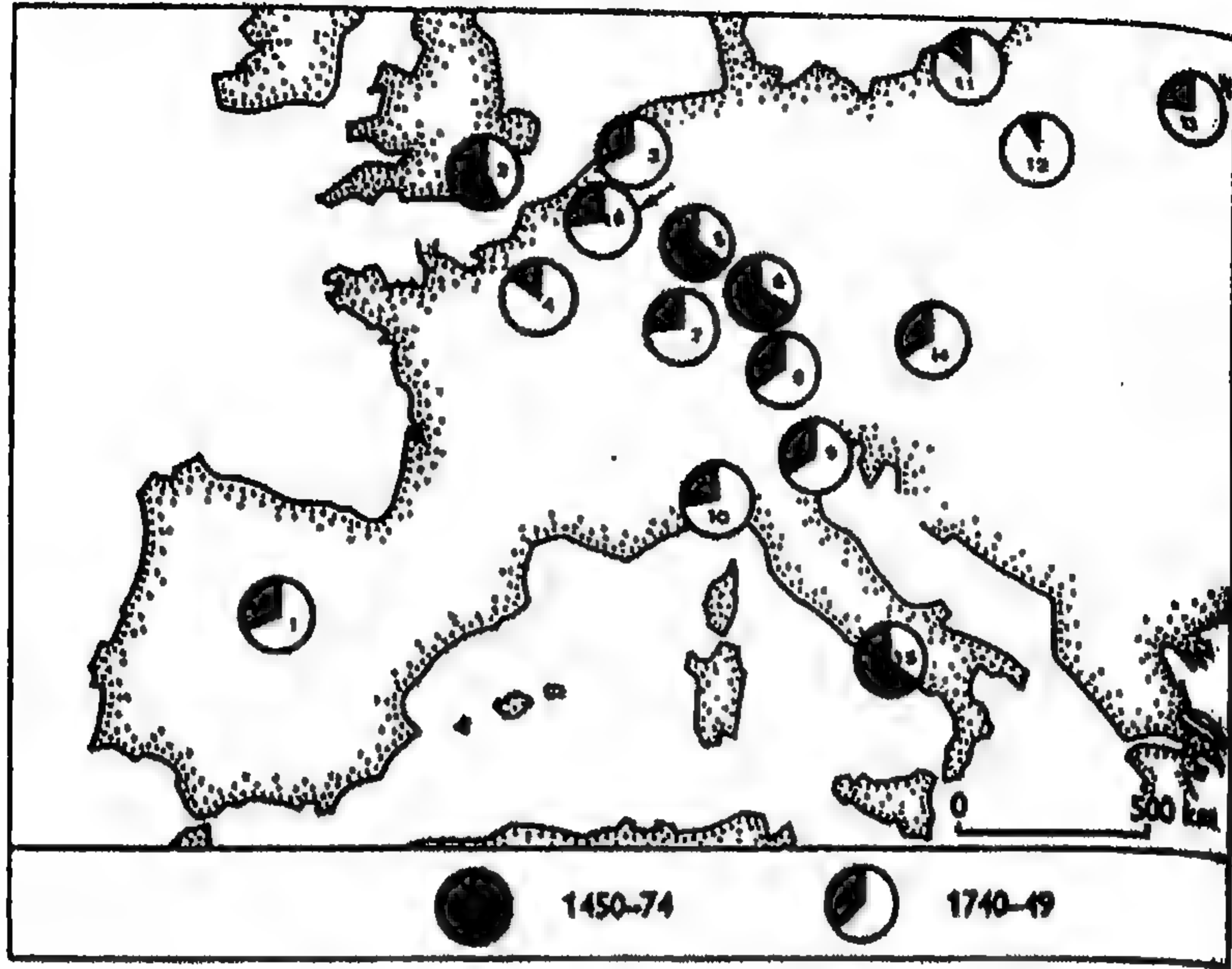
وكان بالإمكان استخدام جميع العملات المعدنية، قديمة كانت أم جديدة، في جميع التعاملات. وكانت ثقيلة في نقلها، لكنها كانت تنتقل إلى كل مكان في فرنسا وفي أوروبا بكل مزيج لها. وفي كل مرة نصادف فيها سجلات لمدفوعات تفصيلية، تتابنا الدهشة. ففي عام ١٦٧٠، أرسل المسئول في مستودع الملح في لا فيرتيه - برنار (في ما أصبح الآن سارت)، زكية إلى لافال: تحتوي مبلغ ١٧٣ Livres و ٢ sols. وكان المبلغ مكوناً من ٨٦ Louis ذهبياً، قيمة كل منها ١٢ Livres، و ٨٦ Louis ذهبياً، قيمة كل منها ١١٠ sols، و ١٢ pistoles إسبانياً، قيمة كل منها ٤ Livres و ٥ sols و ١٠ deniers، و ٨ écus ذهبية قيمة كل منها ٥ Livres و ١٣ sols و ٩ deniers، بالإضافة إلى Louis فضية قيمتها ١,٠٠٠ Livre، و douzains قيمتها ٤٥٠ Livres^(٥٦٠). . . وهكذا ندرك دون صعوبة دور ضرورة العملة الحسابية المطلقة! إلا أن بوسع المرء أيضاً أن يفهم الانزعاج الذي أعرب عنه سياستيان ميرسييه في عام ١٧٨٨ تجاه مشهد شارع فيفين. ففي العاشر والعشرين من الشهر، كان يتم التعامل في مدفوعات نقدية جد كثيرة في هذا الشارع بحيث إنه كان يزدحم بأمناء الصناديق الذين ينحنون من جراء عبء حقائبهم. وهي فرصة عظيمة للسطو على بنك، كما يمكن أن خطر ببال مجرم حديث. ولم يكن من السهل بالطبع التعامل مع عملات ضخمة المبالغ. لكن الـ **négociants** قد تفادوا بعض المشكلات باستخدام البنوك والحوالات، أو عمليات المقاصة السحرية في الأسواق الكبرى وبنوك الإيداع^(٥٦١).

والخلاصة أن النظام النقدي القديم، مستقراً كان أم غير مستقر، والذي ظل من الناحية العملية عماد الاقتصاد الفرنسي حتى عام ١٩١٤، قد استمر كل هذا الزمن لأنه كان صالحاً، أي كان متماشياً مع إيفاعات ومتطلبات الاقتصاد. ولذا فإنني لا أعتقد أنه يجب اعتباره كارثياً، حتى قبل التثبيت الذي تم في عام ١٧٢٦.

ولكن مع مراعاة كل هذا، ماذا عن التضخم طويل الأجل الذي سمح به هذا النظام واستثاره، ودعمه جزئياً؟ هل يجب أن نعتبر هذا التضخم، التخفيض المتواصل لقيمة الـ **Livre tournois**، جذر جميع الشرور؟ أم أنه كان بالأحرى عرضاً بأكثر مما كان سبباً؟ يمكننا أن نرى من الشكل ٤٤ أن التضخم كان ظاهرة أوروبية عامة، كان القاعدة

الشكل ٤٤

تخفيض قيمة النقد ظاهرة عامة في كل أوروبا



- ١ - كاستيل الجديدة؛ ٢ - إنجلترا؛ ٣ - هولندا؛ ٤ - فرنسا؛ ٥ - فرانكفورت؛ ٦ - فورزبورج؛ ٧ -
- الألزاس؛ ٨ - أوجسبورج؛ ٩ - البندقية؛ ١٠ - جنوة؛ ١١ - دانزيغ؛ ١٢ - بولندا؛ ١٣ - موسكو؛ ١٤ -
- النمسا؛ ١٥ - نابولي؛ ١٦ - البلدان الواطنة الإسبانية.

المصدر:

Cambridge Economic History of Europe, t. IV, 1967.

التي لا تفعل الاستثناءات سوى تأكيدها: إن بعض العملات لم تكن مستقرة إلا بفضل سلامة عافية الاقتصاد الذي تستند إليه - والأمثلة على ذلك فلورنسا وجنوه والبندقية، ثم فيما بعد أمستردام وأخيراً وبشكل مثير لندن. وفي فرنسا، كانت العملة المستقرة نتيجةً بعد عام ١٧٢٦ للاردهار الأعظم في القرن الثامن عشر، مثلما أن انهيار الـ **Franc germinal** في عشرينيات القرن العشرين كان انعكاساً لاستنفاد القوى ولعواقب حرب وانتصار دفعت فرنسا ثمناً باهظاً لهما. بل إن "الأعوام الثلاثين المجيدة" لم تمكن فرنسا من العودة إلى معيار الذهب. ولكن أليس التضخم في النهاية أسلوباً لتشجيع النمو، خياراً مقصوداً إلى هذا الحد أو ذاك؟ بحسب تعبير ر. سيديو الممتار: "منذ أن أصبحت غالياً فرنسا، كان المال يستخدم عادةً لدفع تكاليف الحروب، لكن هذه هي الطريقة التي يُبنى بها بلد من البلدان" (٥٦٢).

لكن المال يستخدم لدفع تكاليف أشياء أخرى كثيرة، ويأخذ أشياء كثيرة في الحسبان. وربما كان أنطوان بارناف (١٧٦١-١٧٩٣)، القيروندي الشهير، قد وصف بأنه يتمتع ببصيرة جد نافذة. لكن أفكاره، إذا ما فسرناها حرفياً، إنما تتطلع إلى البعيد جداً بالفعل. لقد ذهب إلى أن النظم السياسية تتحدد أساساً بالاستخدامات التي تستخدم بها البلدان المعنية ثروتها. وهذا بدوره يرتبط ارتباطاً وثيقاً بجميع نتائج وضعها الخاص، أكانت "دولة برية" أم "دولة بحرية". وربما كان تريان ستويانوفيتش محقاً حين استنتج من ثم أن العملة الفرنسية، في بداية الثورة، كانت ما تزال عملة بلد رراعي أساساً، فهي مال مستند إلى الأرض، مع ما يعنيه ذلك من احتمال العجز عن التقدم، والتوقف حيال شتى أنواع العقبات، أو السقوط. أمّا العملة الإنجليزية، خلافاً لذلك، فقد كانت مرتبطة بالتجارة وبالقوة البحرية، ومن ثم فقد كانت رشيقة وسريعة الحركة ومجهزة جيداً لتحريك ولتنشيط اقتصاد أكثر حداثة من اقتصاد فرنسا، أي كانت أكثر ملائمة لحفز الرأسمالية الحديثة (٥٦٣).

والواقع أن رأسمالية المستقبل كانت المسألة الرئيسية هنا، ومرة أخرى، للأسف، نجد تبايناً بين فرنسا وإنجلترا. فما هو السبب في أن الأخيرة، في وقت مبكر كعهد اليزابيث الأولى، عندما كانت بعيدة عن أن تكون الدولة السائدة في أوروبا، قد نجحت في تحقيق الاستقرار للجنه الاسترليني؟ إن التفسير الوحيد الذي يبدو قادراً على أن يقود إلى أية نتيجة هو أن اكتساب الاقتصاد الإنجليزي للطابع النقدي كان أسبق وأوسع مدى مما في فرنسا. ووفقاً لفيلبس براون وهوبكتر فإن نسبة الأجور المدفوعة نقداً (وليس

عيناً) كانت قد وصلت بالفعل إلى نحو ثلث السكان الإنجليز بحلول الشطر الأول للقرن السادس عشر (٥٦٤). أمّا في فرنسا، بالرغم من أن العمال في باريس كانوا يحصلون على أجورهم بعملات نحاسية (٥٦٥)، كما كان ذلك هو شأن رراعي الوسمات الصغار في تولوز في القرن السادس عشر، فإنني لا أعتقد أن الوضع كان متقدماً بأية حال تقدمه في إنجلترا. ولكن لماذا كانت إنجلترا متقدمة؟ لقد كان عليها بالدرجة الأولى أن تتصدى لعقبات خطيرة في البداية. وقد أشار آدم سميث إلى أن الأسباب الأخيرة إنما تكمن في الصراع ضد فرنسا، والحاجة إلى أسعار ثابتة لأوراق البنكنوت التي أصدرها بنك إنجلترا في عام ١٧٩٧، وإنشاء صناعة ملزمة بالاضطلاع بالإنتاج الكبير. وهو يرى أن هذه الضغوط هي التي أدت إلى التصنيع السريع. وهذا صحيح، لكن حجم إنجلترا الجغرافي الأصغر قد أتاح هو أيضاً إنشاء شبكة أكثر كثافة، تصل إلى مستوى سوق قومية، قبل أن يكون ذلك متاحاً في فرنسا.

التبادل الرأسي

ما دامت هذه هي حال النظام النقدي، فلماذا لا تتكيف معه الرأسمالية ولا تستفيد منه متى كان ذلك ممكناً؟ إن مستقبل الرأسمالية يكمن بالطبع في استخدام العملة الورقية، العملة المزعومة، وفي انتشارها وانتصارها النهائي. إلا أنه بقدر ما أن الرأسمالية كانت سيرورة مطواعة وقابلة للتكيف وللتغير، فقد كان بإمكانها أن تتخذ أي شكل، كالشمع الساخن. وهذا هو ما حدث بالفعل: لقد استخدمت الرأسمالية المبكرة كلاً من العملة المعدنية والعملة الورقية.

والحال أن القوة الشرائية الفعلية أو القيمة التجارية للعملة المعدنية لم تكن تتماشى بالضرورة مع قيمتها الرسمية القانونية. فبوسع المرء دائماً أن يشتري من السوق بـ *écu* فضي أكثر مما يمكنه أن يحصل عليه بما يساويه من العملة النحاسية، التي لم تكن لها قيمة في ذاتها وقد تنحدر قيمتها الرسمية بين عشية وضحاها - بما يمثل أحد آليات تخفيض قيمة *Livre* كما رأينا. وفي أغسطس/آب ١٧٣٨، لاحظ الماركيز دارچنسون: "هذا الصباح، جرى الإعلان عن تخفيض قيمة العملة من فئة ٢ *sols*، بنحو ٢ *Liards*، أي ربع الإجمالي {٢٥٪}، وهو تخفيض كبير" (٥٦٦). كما كان هناك بشكل دائم ما وصفه خوسيه چنتيل دا سيلفا، بشكل جميل وإن كان مشوشاً بعض الشيء بـ "سعر تبادل (صرف) رأسي"، أي علاقة تبادل بين عملات أعلى وأدنى، كانت

تعمل دائماً لمصلحة الأولى (٥٦٧).

ومن ثم فقد جرت عادة التجار والأشخاص الميسورين الآخرين، بل والدولة (٥٦٨)، في سعيهم إلى مراعاة مصالحهم، في أي دفع يقومون به، على أن يستنفدوا أولاً "النقود السوداء" التي حصلوا عليها من مستأجر أو مزارع أو دافعي الضرائب الأفقر، أو بمجرد حكم العادة القديمة التي كانت تلزم أصحاب الحقوق بقبول العملة السنجاسية كجزء من مستحقاتهم المدفوعة لهم. والحال أن هذا الإلزام، الذي ألغاه نيكرو في عام ١٧٨٠، قد أعيد خلال الثورة وقد حدده إصلاح Franc germinal في عام ١٨٠٣ بواحد على أربعين من أي مبلغ مستحق. وقد قام مولين، عندما كان وزيراً للخزانة، بإلغائه نهائياً في عام ١٨١٠: وكما أوضح، فإنه "إذا ما حصل المرء في سداد مبلغ ١٠٠ فرنك على ٩٨ فرنكاً عملة فضية وفرنكين عملة لا تزيد قيمتها عن فرنك واحد" (٥٦٩)، فيخسر بذلك واحداً في المائة من ماله، فمن السهل أن نفهم السبب في أن "أولئك العليمين بواقع الحال يتمسكون بالعملات الجيدة، بينما [تبقى] العملات الرديئة في أيدي الناس العاديين" (٥٧٠). وفي القرن السادس عشر، اتبع أصحاب بنوك ليون سياسة منتظمة قوامها "احتكار écus الذهبية. وكان المندوبون يجمعونها لهم، في المدينة نفسها، بينما كان طوافون يجمعونها لها من ضواحيها (٥٧١). وحتى في تعامل بسيط بين مقرض نقود متواضع ومدينه في عام ١٦٤٥، كانت الأولوية للعملة الجيدة: فالمدين، وهو محاصر، يبدو أنه يعتذر في رسالته عن تأخير طفيف - فهو لا يحوز غير deniers، و"أخشى أن أسدد لك بعملة رديئة"، ثم يعد بأنه في غضون أيام قليلة، عندما يعود "من سوق سان برتوميو... سوف يتوافر لدي قدر من العملة الفضية الجيدة وسوف آتيك به" (٥٧٢).

والنتيجة أنه في حين أن العملات السوداء، التي كانت دوراتها تتكرر دائماً في اتجاه هابط نحو طبقات الاقتصاد الدنيا، وكان تداولها يتم بسرعة بالغة، فإن العملات الجيدة كانت تقع في أيدي الأغنياء وتميل إلى البقاء بلا استثمار، مكنوزة في الخزائن إلى أن يتم العثور على استخدام مناسب لها بعد ذلك بأسابيع قليلة أو بشهور أو حتى بسنوات. والحال أن ميل العملة "النسيئة" هذا إلى الصعود إلى القمة كان قوة ثابتة في تاريخ النقود. والواقع أن جنتيل دا سيلفا يعتبره شكلاً من أشكال المصادرة، "نقطة انطلاق" ومصدر الرأسمالية نفسها، أكان ذلك في فرنسا أم في أي مكان آخر (٥٧٣). ثم كانت هناك المضاربة الأكثر حدقاً في الذهب والفضة. فبالنسبة لأغنى التجار،

الذين كانوا أيضاً بالطبع أفضل العليمين بواقع الأمور، لم تكن العملات المتداولة المختلفة ذات أهمية عظيمة. بل إنه لا يكاد يبدو أنه كانت هناك أهمية في نظرهم لوجوب أو عدم وجوب تثبيت الـ *Livre* على أسس ملائمة كتلك التي توافرت في عام ١٧٢٦. فهم شخصياً كانوا فوق كل مثل هذه المشكلات، لكنهم كانوا قادرين مع ذلك على اتباع الاستراتيجية البسيطة بشكل أساسي والمتمثلة في التمسك بالعملة الجيدة، أو على الأقل بالعملة الأقل رداءة. وقد وصف جاسكون كيف كان أصحاب البيوت المصرفية في ليون يجمعون الـ *écus* الذهبية. وكارير، مؤرخ مارسيليا، يوضح لنا مراراً كيف أن *négociants* مارسيليا في القرن الثامن عشر كانوا يكتزون القروش الفضية التي سوف يستخدمونها استخداماً جيداً في شرقي البحر المتوسط. وقد ضارب تجار سان مالو في الفضة الأمريكية في أوائل القرن الثامن عشر. وبين عامي ١٧٢٠ و ١٧٥٠، سوف نجد أن الماجون، وهم *négociants* أثرياء في سان مالو، قد ضاربوا في الذهب الصيني: فأخذ الفضة إلى الصين ومبادلتها بالذهب كان يعني الحصول على أرباح ضخمة، حيث إن الفضة هناك كانت تتمتع بقيمة مبالغ فيها إلى حد بعيد. ونحو أواخر القرن، سوف نجد أن جان جوريف دو لا بورد، وهو أحد الصيارفة الذين كان البلاط يتعامل معهم وأعدم شنقاً في عام ١٧٩٤، كان يضارب، كآخرين كثيرين، في الفضة الواردة من إسبانيا الجديدة وفي الذهب الوارد من البرتغال، أي من البرازيل. ولا مرء في أن هذه كانت أنواعاً أولية من المضاربة، إلا أن المرء كان لابد له أولاً من أن يكون رفيع المكانة حتى تتسنى له ممارستها. ويظل تفسير خوسيه چنتيل دا سيلفا هو التفسير الأساسي. لكن هذا "التبادل الرأسي" كان مجرد شكل واحد من أشكال نزح المدخرات، الفوائض المكنوزة من العمل والتي لا يمكن للرأسمالية أن توجد إلا بها. وقد يقول قائل على أية حال أن شكلاً ما من أشكال التبادل الرأسي، بين الأسفل والأعلى، كان فاعلاً بين البنوك الفرنسية في عهدي الإمبراطورية الثانية والجمهورية الثالثة، مع البيع العام للأسهم في الشركات المحدودة. لقد تدفق المال العام على الشركات، وكانت إدارات الشركات تتصرف فيه بالشكل الذي تراه مناسباً. وكان هذا هو النظام الذي شجبه في عام ١٨٦٩ جورج ديشان وشجبه في عامي ١٩١١-١٩١٢ ليزيس، عدو غارات المضاربة التي شتها البنوك مستخدمة أموال صغار المدخرين. لقد ظل المبدأ واحداً (٥٧٤).

ظهور العملة الورقية البطيء

لم تؤد العملة الورقية إلى تشوير الأمور بين عشية وضحاها، كما أنها لن تؤدي إلى مفاقمة حدة الأمور أو إلى استثارة أزمة مفاجئة. لقد كانت فاعلة منذ وقت طويل، كبديل للعملة المعدنية، إلا أن تبنيها كان بطيئاً، بالرغم من كونها سهلة جداً: أسطر قليلة مكتوبة وتوقيع أو توقيعين، ويكتمل الأمر. وبالنسبة لأولئك الذين لم يفهموا أسلوب عملها - وهم الغالبية العظمى - كانت العملة الورقية صادمة ومناورة من مناورات الشيطان. وبالنسبة للآخرين، كانت فكرة رائعة، طريقاً مختصراً ومعجزة. ولا مرء في أنها كانت مرادفاً للحدثة وهي تدخل عالم التبادلات المالية العليا الأريب. لكن هذه الحدثة لم ترشح، إلا بشكل قاصر، على المستوى الأدنى، مستوى الحياة العادية: فالذين يعرفونها هم رجال الأعمال والمراقبون الراصدون وحدهم. وأحد هؤلاء هو رئيس التحرير المتواضع للـ **Journal de la Regence** جان بوفاف (٥٧٥)، الذي كان يتابع التحولات جد البليغة لنظام لو الشهير. وكما أوضح لقرائه في أبريل/نيسان ١٧٢٠، فإن "المقصود بالائتمان بوجه عام هو وعد مكتوب أو غير مكتوب، من جانب شخص أو أكثر، يكون فيه [الوعد] المذكور بديلاً عن المال... وهكذا ففي جميع أرجاء العالم، يتم الجانب الأعظم من التجارة كل يوم عن طريق استخدام الورق وحده. فكبار التجار لا يرسلون على وجه السرعة رسلاً أو سفناً لحمل النقود إلى جميع الأماكن التي لهم فيها ائتمان. إن أوراقهم [الكمبيالات] تكفي ليس فقط لأن يحصلوا على جميع الأموال التي يحتاجونها، بل تكفي أيضاً لشحن السفن بجميع السلع التي في المملكة... وهكذا فإن استخدام الورق الذي يجري الآن اقتراح إدخاله في فرنسا [أي نظام لو] لا يفعل سوى أن يؤكد عن طريق الائتمان العام ما اعتاد أصحاب السبنوك الخاصون عمله كل يوم عن طريق ائتمانهم الخاص". وهذا كله يقال بشكل لا بأس به. لكن الكمبيالات أو أسهم الشركات أو قروض المدن، لم تؤد إلى إطلاق كتل الورق في السوق. وقد مضت الدولة بالأمور شوطاً أبعد. إذ كانت قد أصدرت في وقت مبكر جداً سندات ذات فائدة: **rentes sur l'Hôtel de Ville** الشهيرة، في باريس، في عام ١٥٢٢، مع ضمان دفع ما يمكن أن نسميه اليوم بالأنصبة [أنصبة إيرادات السند المالي]. فهل كانت هذه السندات مساوية بالفعل للنقود، كما يمكننا أن نتصور ذلك اليوم دون تردد؟ في عام ١٧٧١ تصور ايزاك دو پنتو ذلك (٥٧٦)، لكنه متردد إلى حد ما في قول ذلك: "مع أن التناظر [مع النقود] وثيق جداً من بعض

النواحي، إلا أن السندات العامة لا تساوي النقود بالضبط، لكنها تزيد حجم المال بمجرد خلقها: إنها تصبح شكلاً من أشكال الملكية كالأرض أو كمنزل؛ وهي تعود بفائدة دون أن تطلب تعويضات أو عملاً؛ وميزتها الكبرى هي أنها تسمح بتداول أسرع للمال ولنظائره. وبهذا المعنى، إلى حد ما، يمكن اعتبار أنها تمثل نقوداً، حيث إنها غالباً ما تؤدي عين وظيفة النقود. وفي بورصة لندن، يمكن للمرء تحويل أسهم قيمتها مائة ألف جنيه استرليني إلى نقود في ظرف أربع وعشرين ساعة.

لكن مثل هذا التحويل لم يكن ممكناً إلا من خلال بورصة [سوق أوراق مالية] نشيطة، وهي بورصة لم تكن موجودة بشكل حقيقي في باريس قبل مرسوم فونتينبلو (١٧٢٤). فقبل ذلك، سوف نجد أن السندات البلدية، "بعيداً عن أن تدخل التجارة"، كان تحويلها صعباً: فقد كان يستغرق وقتاً، ويتطلب شهادة من جانب كاتب عدل، كما كان يكلف مالاً. إلا أنه خلال عهد لويس السادس عشر، أخذت ممارسات البورصة تتطور في فرنسا، وأصبحت المضاربة على القيم الصاعدة أو الهابطة نشيطة نشاطها في أمستردام، وهو ما يعني شيئاً، أو حتى نشاطها في لندن. وقد رصد أكثر من مراقب ذلك بانزعاج، وكذلك كان موقف الحكومة. وفي عام ١٧٨٩، سوف نجد أن صفحة كل صباح في الـ **Journal de Paris** أو في الـ **Affiches**، كانت مكرسة لنشر الأسعار في البورصة: الأسهم في شركة الهند، سندات القرض الملكي، الـ **Caisse d'Escompte**، وسندات مدينة باريس. وفي الأيام الأولى للثورة، كانت هذه الأوراق المالية المختلفة تمثل ٨٠,٠٠٠ مليون **Livres**، أي ما لا يقل عن ضعف الناتج القومي الإجمالي، أو أربعة أضعاف النقود المتداولة بالفعل (٥٧٧).

ومن بين هذا الإجمالي، فإن الدين الملكي وحجمه ٣,٠٠٠ مليون **Livres** هو الذي سوف يقضي على النظام القديم. ويجد المؤرخون الاقتصاديون صعوبة في فهم حدوث ذلك: فالقاعدة اليوم هي أن الدين القومي لا يكون محفوفاً بأي خطر مباشر ما دام لم يتجاوز ضعف الناتج القومي الإجمالي. ووفقاً لهذا المعيار، لا بد أن الملكية كانت ضمن هامش الأمان إلى حد بعيد، حيث إن دينها كان ٣,٠٠٠ مليون فقط. لكن قواعد اليوم لا تنطبق بالضرورة على الماضي. لقد وُجّهت انتقادات حادة كثيرة إلى كالون (٥٧٨)، وهو رجل حاد الذكاء واقتصادي حديث جسور (بل إنه قد وصف بأنه "كينزي") اتخذ مع ذلك جميع القرارات الخاطئة للدولة الفرنسية. ولكن، في الوقت نفسه، هل كان بالإمكان اتخاذ القرارات الصحيحة؟

إذا عدنا إلى تاريخ العملة الورقية، فسوف نجد أن المقصود بها أساساً هو أوراق البنكنوت (billets de banque). وهذا الاسم لم يظهر إلا فيما بعد، حيث استخدم لأول مرة في الإشارة إلى الأوراق الصادرة عن بنك فرنسا (تأسس عام ١٨٠٠). وقبل ذلك التاريخ، كان يشار إليها بالأوراق (billets) فقط، وقد ظلت لوقت طويل هامشية في التعامل التجاري اليومي. والحال أن الورق كان بالدرجة الأولى ذريعة، بل وذريعة سيئة، مالت الحكومات ذات الخزائن الخاوية إلى اللجوء إليها. وهذا هو ما فعلته حكومة لويس الرابع عشر بعد عام ١٧٠١: لقد جرى تخفيض قيمتها بسرعة عجيبة، وسقطت في الفراغ، في محافظ رجال الأعمال، الذين لم يعرفوا كيف يتخلصون منها، أو في الأيدي جد الماهرة لجميع المرايين والمختلسين في المملكة. ومراسلات المركز دارجنسون، رئيس الشرطة في باريس، تذكر الحيل وعمليات النصب الكثيرة التي تثبت سداجة وحيرة حائزي العملة الورقية العاديين. ففي توقعهم إلى تحويلها إلى نقود رنانة، بأسعار لا تصدق، وضعوا ثقتهم في وسطاء نسوا ببساطة دفع شيء لهم. وقد حدث هذا في باريس وحدث في ليون. وكانت هذه هي المحاولة الأولى السجادة بالفعل لإدخال العملة الورقية إلى فرنسا وقد فشلت. وفي شيء من الأسف، تقول مذكرة من المرجح أنها ترجع إلى عام ١٧٠٦: "لابد من تكييف العملة الورقية في فرنسا، كما نفعل مع نبات هش".

أما التجربة الثانية في هذا المجال فهي النظام الذي صاغه لو: وقد عمل في البداية بسلاسة وبكفاءة ضمن سياق عام لإصلاح الضرائب وجبايتها. ثم بدأت الآلة تسخن أكثر من اللازم وانهارت وأدت إلى كارثة. وفي سياق الكارثة، جرى إلغاء ديون لويس الرابع عشر، ويميل المرء إلى الترحيب بذلك. لكن الذكرى المريعة لعملة لو الورقية قد نхимت بشكل قاتل وراذع على جميع المؤسسات المصرفية. وقد ألهمت كلمات غنائية متشفية:

الايكي écu ايكي écu

ورقة البنكنوت ورقة بنكنوت

الايكي écu ايكي écu

ورقة البنكنوت ورقة تواليت (٥٧٩)

ولا أعتقد أن هذه واحدة من تلك الحالات التي، كما يقول المثل في فرنسا، ينتهي عندها كل شيء بالأغاني ولا يعود بالإمكان سماع شيء آخر عنها. فالحقيقة أن "صدمة

التضخم الكهربائي بين عامي ١٧١٨ و ١٧٢٠ " قد لعبت دوراً ماثلاً لسوقت طويل في تأخير تطور الأعمال المصرفية الفرنسية (٥٨٠). والحال أن إنشاء الـ **Caisse d'Escompte** في عام ١٧٧٦ قد تم بأقصى قدر من الحذر. فقد تم تجنب كلمة "بنك" تماماً وكانت الأوراق الكبيرة التي أصدرها الـ **Caisse** لا تخص إلا التجارة "العليا" وكبار المضاربين، بدلاً من الجمهور العام على اتساعه. فهل كان بوسع أحد أن يتوقع أن تشهد فرنسا خلال الثورة شيئاً أسوأ بكثير من نظام لو، مع إصدار الـ **assignats** والـ **mandats territoriaux**؟ إن الـ **assignat**، التي أنشأتها الجمعية التأسيسية، في وجه مقاومة داخلية شرسة في أبريل/ نيسان ١٧٩٠، كانت قد أصبحت في غضون شهور قليلة عملة ورقية حقيقية بيد حاملها عندما اعتبرتها الجمعية مالا قانونياً. وفي لمح البصر، أصبح من المستحيل شراء حبوب أو ماشية في الأسواق الكبرى المؤقتة والأسواق ما لم يتم الدفع نقداً. وكانت قيمة العملة الورقية قد انخفضت انخفاضاً مخيفاً. وفي ١٥ نيفور (nivôse) من العام الرابع للجمهورية، في شامبيري، كان بالإمكان الحصول بـ ٤٣ أو ٤٤ **livres** نقداً على ١٠,٠٠٠ **livres** على شكل **assignats**. وقد تذكر عجور في عام ١٨٣٨ أيام عام ١٧٩٧ الخوالي: "إن دخلاً قدره ٣٠,٠٠٠ **livres** كان من الصعب أن يسمح بشراء فردتي حذاء" (٥٨١). ومع مراعاة اختلاف الظروف، فإن هذا إنما يذكرنا بالتضخم خلال عهد جمهورية فايمار في ألمانيا في عام ١٩٢٣.

ولاكرر أن البنكنوت بالمعنى الدقيق لهذا المصطلح لم يصبح بالفعل جزءاً من الحياة المالية الفرنسية إلا في عام ١٨٠٠ مع تأسيس بنك فرنسا الذي مُنح لمدة خمس عشرة سنة امتياز إصدار أوراق بنكنوت لإقليم باريس وحده. وفي المقاطعات، أصدرت البنوك المحلية أوراقاً لا يتم تداولها إلا في الـ **départements** التي تتبع البنك المصدر للأوراق. إلا أنه بما أن أوراق البنكنوت الباريسية كانت مقبولة في كل مكان، بينما لم تكن أوراق المقاطعات مقبولة في باريس، فإن أسعار الصرف قد توقفت على تدفق النقود إلى العاصمة ومنها. والواقع أن النشاط الرئيسي لبنك فرنسا كان يتمثل في الخصم. وقد مكنه هذا من إرسال أوراق بنكنوت للتداول في عالم النشاط الاستثماري، وهي أوراق يمكن دائماً مبادلتها بالعملات. إلا أنه بما أن الفئات الوحيدة كانت لمبالغ كبيرة حجمها ٥٠٠ فرنكاً أو أكثر، فإن بنك فرنسا كان يعمل في الواقع كمؤسسة تخدم التجارة عالية المستوى، حيث كان حذره مجزياً في جميع الأوقات (٥٨٢).

ومن الغريب بما يكفي أن الأمر قد تطلب قيام ثورة عام ١٨٤٨ (التي فاجأت الجميع، الحاكم ونواب الحاكم والمحافظين) حتى يصبح الموقف أكثر مرونة. فقد أصبحت البنوك الإقليمية من الناحية العملية ملحقات لبنك فرنسا، الذي غطى بذلك مجمل الأراضي الفرنسية. وقد أدى إصدار أوراق أصغر، تساوي ٥٠ فرنكاً، إلى جعل البنك على اتصال أوثق بالمستويات الأدنى للتجارة، وإن لم يكن بالجمهور العام، الذي ظل محتسباً منه. والحال أن أسعار الصرف الثابتة، التي ظلت سارية بين عامي ١٨٤٨ و ١٨٥٢ ولم تواجه مقاومة واسعة، قد شجعت انتشار أوراق البنكنوت.

لكن تقدمها كان بطيئاً، كما يتضح ذلك من الشكل ٤٥. وكان الائتمان ما يزال إلى حد بعيد ملكوت مقرضي الأموال المحليين وخاصة كتاب العدل. ولن تحدث تطورات كبرى على هذه الجبهة إلا بعد عام ١٨٦٠، مع نجاح إنشاء فروع إقليمية للبنوك في اجتذاب حصة أكبر من مدخرات الجمهور إلى المجال المصرفي. ومع أن العملات المعدنية قد احتفظت بمكانة بارزة بشكل غير عادي في التبادل النقدي الفرنسي حتى عشية الحرب العالمية الأولى (١٩١٤)، فإن البنكنوت، المحكوم بحكمة بنك فرنسا، كان قد أصبح مستأنساً وأصبح بنياً يومياً في الائتمان والتبادل. والحال أن البنكنوت هو الذي تمكن تدريجياً من طرد الحوالة، التي يجب أن أكتب عنها الآن في شيء من الإطالة.

دور الحوالة

لقد أدت التفسيرات السابقة إلى تمهيد الطريق بعض الشيء. أعني بذلك أننا قد تناولنا بالفعل الـ livre tournois والبنكنوت، ومن ثم يمكننا الانتقال إلى موضوع أكثر أهمية بكثير، هو الحوالة، التي، بسبب ظهورها المبكر جداً، تطرح عدداً من المشكلات وتلقي الضوء على مجمل تاريخ الاقتصاد الأوروبي من القرن الثاني عشر إلى القرن التاسع عشر. والمشكلات التي تطرحها يبدو أنها تتكاثر مع تقدم البحث التاريخي. فمع حل مشكلة تظهر على الفور مشكلة أخرى. وربما يخطر ببال المرء، بعد عمل أندريه - ي. سايو وريمون دو روفيه وجيوليو مانديش، أن كل شيء قد قيل حول هذا الموضوع، بل وقيل بالفعل بشكل جيد. لكنني رأيت مؤخراً مخطوط كتاب جديد، بقلم ثلاثة من الاقتصاديين الشبان، هو المال الخاص وسلطة الأمراء، يطرح المزيد من المشكلات ويقدم بعض الحلول الرائعة، بما يخلف لدى المرء انطباعاً بأنه سوف يستثير مشكلات أخرى، حيث إنه لا يصل بالقصة إلا إلى أواخر القرن السادس عشر.

الشكل ٤٥
النسبة المئوية للعملاء الورقية وللعملاء المعدنية في الكتلة النقدية من عام
١٨٢٠ إلى عام ١٨٩٥

الكتلة النقدية

الإجمالي (بملايين الفرنكات)	العملاء المعدنية (%)	العملاء الورقية (%)	الودائع (%)	الإجمالي (%)
K	L	M	N	O
١٨٢٤ - ١٨٢٠	٢,٣٠	٨٠,١	٨,٥	١١,٤
١٨٢٩ - ١٨٢٥	٢,٥٦	٨٠,٦	٧,٩	١١,٥
١٨٣٤ - ١٨٣٠	٢,٨٦	٨١,٠	٨,١	١٠,٩
١٨٣٩ - ١٨٣٥	٣,٢٧	٨١,٤	٧,٦	١١,٠
١٨٤٤ - ١٨٤٠	٣,٤٩	٨٠,٧	٨,٦	١٠,٧
١٨٤٩ - ١٨٤٥	٣,٨٣	٧٩,٧	٩,٨	١٠,٥
١٨٥٤ - ١٨٥٠	٤,٥٨	٧٧,٢	١٢,٦	١٠,٢
١٨٥٩ - ١٨٥٥	٥,٤٩	٧٧,٦	١٢,٤	١٠,٠
١٨٦٤ - ١٨٦٠	٦,٢٤	٧٦,٢	١٢,٣	١١,٥
١٨٦٩ - ١٨٦٥	٧,٢٣	٧٠,٨	١٤,٨	١٤,٤
١٨٧٤ - ١٨٧٠	٧,٣٠	٥٣,٠	٣٢,٦	١٤,٤
١٨٧٩ - ١٨٧٥	٨,٠٢	٥٣,١	٢٨,٨	١٨,١
١٨٨٤ - ١٨٨٠	٩,٠٢	٥٢,٧	٢٩,٠	١٨,٣
١٨٨٩ - ١٨٨٥	٩,٢٤	٤٩,١	٢٨,٧	٢٢,٢
١٨٩٤ - ١٨٩٠	٩,٤٨	٤١,٢	٣٢,١	٢٦,٧

المصدر:

F. Braudel, E. Labrousse, *Histoire économique et sociale de la France*, III 1, 1976.

والحال أن الحوالة كانت "ورقة طائرة"، حجمها حجم ورقة البنكنوت الحالية تقريباً. وإذا رجعت إلى كتيبات التجارة، فسوف توضح لك كيف تُعدُّ إحداها، وفقاً لنموذج يكاد يكون مقدساً، لم يتغير على مدار قرون. فالاحتياطات نفسها والصيغ نفسها والتذكيرات نفسها تتكرر بشكل ديني. وقراءة واحدة منها تغني عن قراءة الآلاف - إذ توجد في الأرشفات آلاف منها.

كانت الحوالة من الناحية النظرية وسيلة لإرسال مبلغ من المال من مركز مالي أو سوق إلى مركز مالي آخر أو سوق أخرى، حيث يتم دفعه بعملة مختلفة: إن حوالة مرسلة من ليون إلى ميدينا ديل كامبو، سوف تُعدُّ بالـ **écus de marc**، عملة التبادل المستخدمة في ليون، وسوف تُدفع بالـ **maravedis**، العملة الحسابية في كاستيل، بسعر الصرف في ميدينا؛ وإذا سُحبت على أنفير (أنتويرب)، فسوف تُسحب لدى وصولها بالـ **livres de gros**. وليس من الصعب تصور أن أربعة أشخاص كانوا معنيين بالعملية - أربعة أشخاص كانوا يسمون بأسماء عامة (وإن كانت متغيرة) في رطانة التجار. لكن الآلية نفسها والحاجة إلى أربعة مشاركين هي التي سببت المشكلات. وسوف أحاول توضيح ذلك عن طريق مثال قد يعتبره القاريء بسيطاً جداً.

في عام ١٩٤٥، كان من الصعب، إلا أنه لم يكن من المستحيل، تحويل نقود من فرنسا إلى إيطاليا. وكانت هناك وكالة معروفة جيداً تماماً في باريس: لقد دفعت لها مبلغاً من المال بالفرنكات الفرنسية، وقام المتصل بالوكيل في فينيسيا أو جنوة أو روما بدفع ما يساويه بالليرة إلى الشخص الذي حددت اسمه. ومن ثم فقد كان هناك وسيطان، واحد في باريس وواحد في فينيسيا، مثلاً - وكان من الضروري أن تكون ثقة أحدهما في الآخر مطلقة. ثم كان هناك الفرنسي الذي دفع بالفرنكات، وحصل في المقابل على ورقة، على إيصال، يمكنه عندئذ إرساله إلى فينيسيا، حيث يمكن للشخص الذي حدد اسمه أن يسحب المبلغ المساوي بالليرة، مع خصم تكاليف إدارة العملية. هؤلاء هم الشركاء الأربعة. وإذا حدثت وكنت أنا نفسي المسافر الذي سحب في فينيسيا المبالغ التي دفعتها بنفسه في باريس، فإنني لا أعب بذلك غير دور مزدوج وأعدُّ شخصين. ويظل عدد المتعاملين أربعة.

الواقع أن ما يظهر من هذا المثال هو أن هناك نظام اتصال - بين الزميلين في الوكالة - و، على أي من الطرفين، عميلين ليس لدهما نظام اتصال خاص بهما. والإيصال الصادر في باريس، سواء أكان "ورقة طائرة" أم لا، والمحرر على الأرجح على

عجل، هو المعادل في القرن العشرين للحوالة الشهيرة. والآن دعوني أضيف بعض الملاحظات الأخرى:

(١) من الواضح في مثالنا، باريس - فينيسيا في عام ١٩٤٥، أن التحويل كان يمكن أن يتم في أي من الاتجاهين، من باريس إلى فينيسيا أو من فينيسيا إلى باريس؛ وفي أي مركز مالي معين، فإن الحوالة الصادرة كانت *traite*؛ بينما كانت الحوالة الواردة *remise*. وبحسب تعبير ج. ترانشان في كتابه *Arithmetique* {الحساب} (١٥٦١)، فإن تحويل النقود يعني "نقل النقود من مدينة لصرف القيمة نفسها في مدينة أخرى، أو على العكس من ذلك دفعها في مكان واسترداد ما يساويها في مكان آخر" (٥٨٤).

(٢) كقاعدة، لم تكن المراكز أو الأسواق الكبرى تمارس هذا التحويل ضمن دولة واحدة، ضمن نظام نقدي واحد. إلا أنه كانت هناك أيضاً أوراق، تُعرف على نحو خاطيء بـ "الحوالات"، متداولة ضمن دولة واحدة: وهكذا ففي القرن السادس عشر، كان بالإمكان تبادل الأوراق بين ليون وباريس ورووان وتور ونانت وبوردو ولا روشيل ومارسيليا. وفي كل من الحالتين، كان يتم التعويض عن المسافة بين إرسال وتلقي الورقة بفارق في المبلغ المدفوع بالفعل. ومن ثم فقد كان ثمن التحويل نسبة مئوية، يجب أن نسميها بالفائدة، إلا أن بالإمكان أن تتباين بحسب التحويلات. وهكذا فقد كان هناك عنصر انعدام يقين و"مجازفة" في الأمر، وهذا هو السبب الذي جعل الكنيسة، التي حرمت أي قرض بفائدة باعتباره ربا، تتسامح مع الحوالة وتعفيها من أي اتهام بالربا. ومن المؤكد أن هذا التنازل قد فتح الباب أمام الرأسمالية، لكن الواقع هو أن الكنيسة، مع تبعثر الإيرادات على جميع أرجاء أوروبا، كانت تواجه عين المشكلات التي كان التجار يواجهونها. على أننا يجب أن نلاحظ أنها لم توافق على الحوالة إلا إذا كان هناك تحويل حقيقي للأموال من مركز إلى آخر.

(٣) أما فيما يتعلق بالشركاء الأربعة في صفقة الحوالة، فمن المحتمل أنهم سوف يكونون إما بنوكاً أو *négociants* أو تجاراً أو أصحاب بيوت مصرفية. ولم تكن الحوالة متاحة لأول قادم يجيد القراءة والكتابة. لقد كانت تحتكرها مجموعات مترابطة من الأخصائيين. وكان كوندياك يعرف أنه "في مراكز التجارة، فإن أعظم مديح يمكن أن يكال لتاجر هو أن يقال عنه: "إنه يفهم في الحوالات" (٥٨٥). وصعوبة "الفهم" إنما تتصل بالطبع بالمضاربة النقدية الكامنة وراء الحوالات. والواقع أن إعداد حوالة كان مسألة جد بسيطة. لقد كان لا يتطلب غير استنساخ صيغة مقرر لا تتبدل، مليئة

بينود تحوطية، وتسجيل التفاصيل ذات الصلة (أسماء الأشخاص، الأماكن، ومبلغ النقود بالعملة المناسبة). وكان مفهوماً أن الحوالة عبارة عن **olograph**، تكتبها بيدك، وأن نماذج من خطك، على سبيل المزيد من التحوط، سوف تكون لدى مراسلك.

٤) بمرور الوقت، غيرت الحوالة طبيعتها بينما وسعت وظائفها. ومنذ وقت مبكر كالقرن السادس عشر، كان التجار يحاولون جعلها رصيذاً قابلاً للتحويل، لكن التظهير تطلب وقتاً طويلاً قبل أن يتم قبوله. ومن جهة أخرى، فقد تمثل تطور مبكر جداً (أدائته المرجعيات الدينية بالمناسبة) في إمكان إرسال ورقة إلى مدينة أخرى وعودتها إلى مَوْقَعها الأصلي، بعد إرسالها إلى واحدة أو أكثر من المحطات البينية، وكل ذلك بناءً على اتفاق مسبق: وقد عُرف هذا الترتيب بميثاق الـ **ricorsa**. وقد استقرت هذه الممارسة في إيطاليا في القرن السادس عشر، لكنها لم تكن غير معروفة في ليون، حيث توجد إشارات إلى الـ **rechange** أو إلى الـ **rescontre**، وهي الشيء نفسه. ويذكر جيوليو مانديش أنه قد عثر على حوالة استغرقت رحلاتها ست سنوات! وقد صادفتُ أنا نفسي حوالة أرسلها فيليب الثاني، ملك إسبانيا، إلى مؤسسة فوجير الألمانية صدرت في عام ١٥٩٠ إلا أنه يبدو أنها لم تسوّ إلا في عام ١٥٩٦. وفي كل من الحالتين، كان ذلك بالفعل قرضاً بفائدة دون التصريح بذلك. بل إن الـ **rechange** قد سمحت بإمكانية التعاملات الزائفة إن لم تكن الاحتيالية، والمعروفة بالفرنسية بالـ **cavalerie**. إلا أن الـ **rechange**، سواء أكانت أداة من أدوات الائتمان أم مجرد مضاربة خالصة، كانت تتطلب خبرة إخصائي في الـ **arbitrages**، أي اختيار خطوط الرحلة، حيث إن أحد الخطوط يمكن أن يكون أكثر فائدة من الخطوط الأخرى. والحال أن جاك لافيت، وهو مشغل بينك بيريجو، خَلَفَ رئيسه عندما مات الأخير في عام ١٨٠٨، قد زعم أنه خير في هذا النوع من العمليات، والذي لم يفهمه رئيسه السابق على الإطلاق (٥٨٦).

والمرحلة الأخيرة التي يجب ملاحظتها، والتي كانت الحوالة قد فقدت عندها أية أهمية بالمقارنة مع البنكنوت (وخاصة بالمقارنة مع الشيك المصرفي الذي جرى إدخاله إلى فرنسا من إنجلترا نحو عام ١٨٦٥)، من الأرجح أنها تتمثل في قانون ٧ يونيو/حزيران ١٨٨٤ (٥٨٧)، الذي أجاز "إنشاء حوالة في مكان الدفع، مما أدى إلى تنظيم حالة موجودة بشكل فعلي". إن الاشتراط المقدس للتحويل بين مكانين كان قد اختفى.

هل خلقت الحوالة صلات «عبر أوروبية»؟

هذا التاريخ "الداخلي" للحوالة كان محورياً في بحوث المؤرخين الاقتصاديين. إلا أننا معنيون هنا، مرة أخرى، بالعوامل الخارجية، بالدور الذي لعبته الحوالة فيما يتعلق بالمراحل الأولى لتطور الرأسمالية وبالمراحل الأولى للاقتصاد الأوروبي، الآخذ بالتشكل هو أيضاً، في تماسكه المبكر.

ولا شك أن أفضل سبيل للانتقال من الداخل إلى الخارج هو الانطلاق من أحد الأمثلة. وهنا أخرج من فرنسا مؤقلاً لكي أتبع مثلاً من كاستيل أعرفه جيداً. إن سيمون رويث، وهو تاجر في ميدينا ديل كامبو، بقيت جميع مراسلاته، قد فعل أشياء كثيرة في حياته، إلا أنه نحو نهاية عمره، في تسعينيات القرن السادس عشر، اكتفى بالمضاربة في التعامل مع الحوالات من ميدينا ديل كامبو إلى فلورنسا (traites) ومن فلورنسا إلى ميدينا ديل كامبو (remises). وقد عزز رأسماله باللعب على هذه التعاملات - ومن ثم فإن هذا لم يعد مجرد مسألة تحويل للأموال، أصل الحوالة.

دعونا نفترض أن سيمون رويث قد اشترى لتوه، من تاجر صوف في ميدينا ديل كامبو، حوالة مسحوبة على فلورنسا، حيث يمكن للتاجر عبر هذه الحوالة أن يعبيء له ثمن بالاته من الصوف، والتي كانت تُشحن عادة من أليكانتي إلى ليفورنو ثم إلى فلورنسا، والتي يتوجب عليه دفع ثمنها له. لقد باع حوالاته لسيمون رويث حتى يتوصل إلى تسوية فورية، وهي تسوية لا يمكنه، لولا ذلك، التوصل إليها إلا بعد ذلك بوقت طويل، بالنظر إلى فترة الانتقال وبالنظر إلى الأشهر الثلاثة الضرورية للارمة لوصول حوالة واردة من فلورنسا. ومن ثم فإنه كان يحصل على مستحقاته مقدماً - لقد خصّمت لحسابه. أمّا فيما يتعلق بسيمون رويث، فإنه قد أرسل حوالاته إلى واحد من مواطنيه يقيم في فلورنسا، هو بالتأثر سواريث، الذي كانت سمعته ممتارة وكان رويث يثق به ثقة تامة. لقد تلقى بالتأثر الحوالة وحصل على مبلغها واشترى حوالة أخرى في فلورنسا، يمكن دفع مبلغها لسيمون رويث في ميدينا ديل كامبو. وهكذا فبعد ستة أشهر من إرسال الحوالة الأولى، استرد الأخير رأسماله، مصحوباً عادةً بربح نسبته ٥٪. وبما أن العملية تحدث مرتين في السنة، فإن نسبة الربح السنوي كانت ١٠٪ (٥٨٨).

فمن أين جاءت هذه الأرباح، بما أن التحويل لم ينطو لا على عمولة ولا على فائدة؟ الإجابة هي أنها جاءت من مصادر عدة، كانت تتغير بمرور الوقت، مثلما حدث مع الحوالة نفسها.

يذهب مؤلفو كتاب المال الخاص وسلطة الأمراء، إلى أنه حتى أواخر القرن السادس عشر، لم يكن من الوارد أن يفشل مستخدم الحوالة في تحقيق حد أدنى من الربح التلقائي. وهم يقدمون شواهد مقنعة على هذا الزعم، موضحين بشكل خاص السبب في أن المراكز التي كانت تحدد سعر عملاتها الحسابية الخاصة («القيمة المؤكدة»)، بالعملة الأجنبية («القيمة غير المؤكدة») - في ليون مثلاً الـ **écu de marc** في مقابل الـ **écu** الجنوبي - كانت تتيح دائماً سعر صرف أعلى من السعر الذي تتيحه المراكز التي تحدد سعر «القيمة غير المؤكدة» في مقابل «القيمة المؤكدة» (وهكذا ففي جنوه، كان سعر الـ **écu de marc** يحدد بسعر الـ **écu** الجنوبي ولكن - وهذا هو لب المسألة - بمعدل صرف مختلف عما في ليون). والتوضيح، الذي يشير إلى مجمل نظام العملة داخل كل دولة، إلى العملة الفعلية والعلاقة بين قيمتها الرسمية وقيمتها الأصلية، إنما يستغرق نصف الكتاب تقريباً، والقائماً بـ ٤٢٣ فماً، الراغب في معرفة المزيد يمكنه الرجوع إليه. على أن الشيء الأكثر أهمية بكثير من هذا الربح التلقائي هو واقع أنه كان مستنداً إلى هيراركية المراكز المالية الأوروبية، المتمحورة حول سوق كبرى رئيسية (في البداية سوق ليون الكبرى، وفيما بعد سوق «بيزانسون» الكبرى الجنوبية) تلعب دور قائد الأوركسترا. وكان لكل مركز مالي دوره الخاص: لقد كان عليه إما أن يحدد سعر القيمة المؤكدة في مقابل القيمة غير المؤكدة أو العكس، وهكذا فإن الخطوط المربحة لرحلة الحوالات كانت تختار نفسها من الناحية العملية. والنتيجة أن «أصحاب البيوت المصرفية التجار» في القرن السادس عشر كانوا واثقين من الحصول على حد أدنى من الربح من خلال فرق العملة عبر تحويل المال بين بلدين ذهاباً وإياباً، أي كانت الظروف الاقتصادية في تلك الأثناء. وفي المثال الذي استشهدنا به، مثال ليون وجنوه، والقيمة المؤكدة في مقابل القيمة غير المؤكدة، فإن الربح كان بنسبة ٨,١٪ في كل معاملة، أو ٣,٧٪ سنوياً (٥٨٩).

وما كان يمكن لهذا النظام أن يعمل إلا بقدر ما أن الحوالة كانت - ودامت لوقت طويل - امتياراً محفوظاً بعناية، احتكراً من جانب مجموعة جد صغيرة، فئة أصحاب البيوت المصرفية الإيطاليين المميزة. وبما أنهم كانوا «منظمين في شبكة حقيقية تغطي مجمل الملكوت المسيحي اللاتيني في أوروبا تقريباً»، فقد كانوا يعملون بشكل مستقل، في آن واحد، عن كل من التجار، الذين كانوا يحولون حاجاتهم إلى حسابهم، وسلطة الأمراء. وقد انهار هذا النظام بسرعة بعد الإصلاحات النقدية لعام ١٥٧٧. إلا

أنه كان قد جعل الحوالة، على مدار عقود، طريقاً دائماً إلى الثروات، يضاف إلى التبادل الرأسي الذي وصفه خوسيه جنتيل دا سيلفا.

والى جانب الربح "التلقائي"، كانت هناك مكاسب أخرى مستمدة من الحوالة، مؤكدة بدرجة أقل، لكنها كانت آخذة في التطور بثبات خلال القرنين السابع عشر والثامن عشر. وقد كتب جالياني في عام ١٧٧٠، أنه من بين امتيازات الأمم التجارية، لا يجب أن ننسى "الأرباح المترتبة على فروق العملة؛ إنها تعمل دائماً تقريباً لحسابها... وهكذا فإن التاجر يبدو أنه يبيع دون كسب، في حين أن سعر الصرف وحده يعود عليه بربح مرض تاماً" (٥٩٠). ووفقاً للتاجر الأمل لسافاري، في عام ١٧١٠، فإن هذا الربح قد يكون "بنسبة ٢ أو ٣ أو ٤ أو حتى ٥ إلى ١٥ في المائة، تبعاً لقيمة العملة، أو تبعاً لوفرة المال، أو لندرة أو لعدم ندرة الحوالات في السوق" (٥٩١).

بعبارة أخرى، كانت الحوالات لا تفعل سوى التعبير عن الحركات النقدية فيما بين البلدان، وهي حركات يقررها الميزان التجاري أو الطلب على الائتمان. وهكذا فإن سيمون رويث قد أصيب بإحباط مفاجيء في تعاملاته في الحوالات. إن فائضاً في العملة المعدنية كان قد أصاب فلورنسا، ومراسله لا يمكنه شراء حوالة مسحوبة على ميدينا إلا بسعر مرتفع. وقد كتب الأخير فقال: "إن سعر الصرف قد انحدر بحيث إن أي حائز للنقود يجد نفسه مضطراً إلى بيعها بالسعر الذي يحدده من يريد شراءها". والسبيل الوحيد إلى ضمان ربح سيمون رويث هو جعل الحوالة تمر عبر أنفير (أنثويرب) أو بيزانسون (٥٩٢). ومن ناحية أخرى، فعندما تكون العملات المعدنية نادرة في أي مركز واحد، وإذا كنت تاجراً بحاجة إلى أموال، فإن بوسعي إصدار حوالة، وبيعها، ولا يتعين على السداد إلا بعد ستة أشهر أو سنة. وفي تلك الأثناء، فإن صاحب البيت المصرفي التاجر الحائز للحوالة - والتي دفع لي ثمنها - سوف يتداولها بين أماكن مختلفة من اختياره، قبل استردادها مرة أخرى، بعد أن تكون قيمتها قد زادت من جراء الأرباح التي عادت بها عليه في تنقلها. تلك كانت عملية الـ *ricorsa* التي أسلفنا الإشارة إليها. وهكذا فإن الحوالة قد أتاحت تقديم قروض إلى كبار التجار والسادة والأمراء.

كما أن الحوالة كانت، بفضل أسواق التبادل الكبرى (ولكن أيضاً بفضل بنوك الودائع كالبنك الموجود في البندقية) أداة للمقاصة، المعروفة في إيطاليا بالـ

riscontro والمعروفة في إنجلترا فيما بعد بالـ **clearing**. وقد أعربت الأكاديمية الفرنسية في عام ١٩٨٥ عن الرغبة في الاستعاضة عن كلمة **clearing** (المستخدمة بشكل متزايد من جانب الاقتصاديين الفرنسيين) بكلمة **compensation**، إلا أنها لم تقترح عودة إلى مصطلح الـ **rescontre** العتيق، الذي أصبح الآن بالياً. فهو لا يوجد عند ليتريه، ومعجم سافاري لا يشتمل إلا على الفعل **rescontrer**.

وكانت عمليات المقاصة هي الدور الرئيسي للأسواق الكبرى. وعندما كانت ليون السوق الكبرى المركزية، حتى عام ١٥٣٩ بل وحتى عام ١٥٧٩، كانت كتلة من الحوالات تتدفق عليها في نهاية كل ربع من العام. والواقع أن هذه الحوالات كانت تتوارن فيما بينها؛ فالزيادة تشطب نقصاً. والحال أن كلود دو روبيس، مؤرخ ليون (١٥٣٣ - ١٦١٨)، كان معجباً بإمكان شطب دين قيمته مليون فرنك بين عشية وضحاها دون انتقال **sou** واحد من يد إلى أخرى. ثم شهدت المقاصة تبسيطاً إضافياً حيث إن أية ديون متبقية يمكن تأجيلها إلى السوق الكبرى القادمة - وتعرف عندئذ بـ "الودائع"، وهي أداة ائتمانية كانت تغل عادة نسبة ٢,٥٪ في كل سوق كبرى، أو ١٠٪ في العام. وعندما فقدت ليون، في القرن السابع عشر، موقعها القيادي، استمرت عمليات الإيداع هناك، حيث اجتذبت المال "غير المستثمر". وكان هذا مورداً منتظماً سوف يحرص مقرضو المال في ليون على الاحتفاظ به لأنفسهم - لقد كان وسيلة جد آمنة للحصول على الدخل.

وربما يتعين علينا الآن أن نتناول المشكلة الرئيسية المشار إليها في عنوان هذا القسم، يحدونا بعض الأمل في التعرف على أهميتها. ولا أهمية كبيرة، في هذه المناقشة الملتبسة، لواقع أننا لا نعرف متى أو كيف ظهرت الحوالة لأول مرة في الغرب. ربما في القرن الثاني عشر؛ في إيطاليا على الأرجح؛ ربما ضمن سياق التجارة الجنوية، لتحويل النقود في البحر المتوسط، أو على الأرجح لتلبية حاجات التجارة عبر الأوروبية والمتمحورة حول أسواق شامبانيا الكبرى. وربما تكون قد ابتكرت ببساطة من جانب اليهود، في سعيهم إلى استرداد قيمة ممتلكاتهم المتروكة عندما أجبروا على الرحيل إلى المنفى، وهو افتراض آخر جرى طرحه بشكل معقول. ولكن، في تلك الحالة، هل يحتمل أنها كانت تقليداً للحوالة التي نعرف أنها كانت متداولة منذ وقت مبكر جداً بين تجار العالم الإسلامي، من تونس (إفريقية) إلى الهند؟ ربما كانت الحوالة تحويلاً ثقافياً، كالورق نفسه، أو شجيرة القطن أو قصب السكر أو البارود. لقد

تحملتُ في مناسبات عديدة المسؤولية عن هذا التفسير الذي يرفضه بحسم على أية حال متخصصون في التاريخ الإسلامي، من بينهم آشور، بالرغم من أنهم لم يقدموا حتى الآن أي برهان حاسم. ولكن لا أهمية كبيرة لذلك، فالشيء الوحيد الذي يهمنا هنا هو مستقبل الحوالة.

لا جدال في أن وجودها إنما يعني أن التجار وأصحاب البيوت المصرفية قد انشأوا شكلاً للعملة يتخطى سلطة الأمير، شبه عملة تتخطى جميع الحدود السياسية والنقدية لأوروبا، وتشكل مستوى فريداً للتبادل، يعلو على جميع العملات المعدنية المختلفة، حيث يمكن لهم التصرف على هواهم، دون عراقيل من جانب الكنيسة التي وجدت نفسها بلا حول وبلا قوة حيالهم، بالرغم من نزاعها الطويل معهم حول الربا. أمّا فيما يتعلق بالأمراء، ففي حين أنهم قد يحظرون تصدير العملات المعدنية، إلا أن الحوالة كانت خارج سيطرتهم. وقد نجحت، في النهاية، في خلق ما يسميه مؤلفو المال الخاص وسلطة الأمراء بالـ *inter - Europe*، وهي شيء يتميز في نظري بجميع خصائص اقتصاد - عالم، تشكل داخل قارة أوروبا، منذ عصر أسواق شامبانيا الكبرى. وأنا ميّال إلى قبول هذه النظرة، مع إبداء بعض التدقيقات بل والتحفظات.

ففي المقام الأول، كانت أوروبا المسيحية موجودة قبل القرن الثاني عشر بوقت طويل، وكانت قد أقامت بالضرورة شبكة علاقات عبر مجمل القارة. وقد أدت مثل هذه الصلات بشكل لا مفر منه إلى تحويلات وحركة للعملات المعدنية، فهذه العملات بالرغم من كونها ثقيلة وموضع مراقبة دقيقة في آن واحد، كانت تنتقل بالفعل، كما نعرف من مجرد عدد العملات الأجنبية في أي مكان واحد والمبين في الوثائق. وكل ما فعلته الحوالة هو أنها قد شكلت إضافة إلى دوائر التحويلات النقدية؛ فهي لم تؤد إلى إلغائها.

ومن ثم فإن العملة المعدنية كانت على أية حال قد خلقت بالفعل نوعاً من "جماعة أوروبية"، وإن كانت جماعة غير ناجزة، بما يشكل إنجاراً أعقب ورافق في آن واحد حركة السلع والناس.

وميزة الحوالة هي أنها كانت تطير عبر الهواء. لقد مارست عملها على المستوى الأعلى، حيث كانت هناك ضرورة لنوع معين من المركزة، لأن النظام، المعتمد على الأسواق الكبرى التي تقام أربع مرات في السنة (وليس على المراكز المالية حيث كانت الدورة أسرع) كان بحاجة إلى دار مقاصة مركزية حتى يتسنى إدخال قدر من النظام على

تداول تُضَخِّمُهُ بشكل مصطنع آلاف التعاملات المتكررة. وكما لاحظ فرانسوا مولين في عام ١٨١٠، فإن "التجارة قد حركت في كل سنة عشرين مرة، وربما أكثر، الثروة الفعلية من الذهب والفضة في أوروبا، منذ أن ابتكرت تلك العملة العالمية المعجزة المعروفة بالـ *traits et remises*" (٥٩٣) [الحوالة الصادرة والواردة]. ومن ثم فقد كانت هناك حاجة إلى نوع معين من وقف التضخم أو من التبسيط، وهكذا انبثقت مؤسسات عمليات المقاصة دون قيود تقريباً.

فهل كان هذا غير عادي جداً بالفعل؟ لو كنتُ تاجراً كبيراً، فمن المؤكد أنني سوف أجد أن مشترياتي ومبيعاتي متوازنة عموماً، كقاعدة، وسوف يكون التوازن مرئياً، شريطة توافر نوع معين من تسوية الحسابات. وهذا هو الدور الذي لعبته ليون، سوق المقاصة الكبرى المركزية بلا جدال، خلال فترة الـ *écu de marc* الذي أنشئ في عام ١٥٣٣ ولم يتم التخلي عنه إلا في عام ١٣٧٥ لصالح الـ *écu soleil*. ومن المؤكد أن انحدار ليون كسوق سلعية كبرى كان قد بدأ منذ وقت مبكر كعام ١٥٦٢، لكن التعامل في العملات واصل الازدهار هناك حتى عام ١٥٧٥ (٥٩٤). وكان هذا توسعاً مهماً، يضاهي ما حدث لأسواق شامبانيا الكبرى: فهي أيضاً قد توقفت عن أن تكون مراكز سلعية نحو عام ١٣٠٠، لكنها واصلت توفير التعامل في العملات حتى عام ١٣٣٥.

إلا أنه مع انحدار ليون، كان لابد من العثور على مركز آخر. ومنذ عام ١٥٧٩، كانت ما تسمى بسوق بيزانسون الكبرى تقام في بليزانس (بياسينزا، على بُعد نحو ٤٠ كيلو متراً من ميلانو). وكانت هذه السوق تحت سيطرة محكمة من جانب الجنوبيين، مثلما كانت أسواق ليون الكبرى تحت سيطرة التوسكانيين (الفلورنسيين). وكانت ثروة جنوه هي النتيجة الطبيعية لسلسلة من الظروف المؤاتية، بما ساعد أصحاب بيوتها المصرفية التجار على السيطرة على الكتلة الضخمة للعملة السياسية التي تخص ملك إسبانيا والمتداولة في كل أوروبا، ولكن كانت هناك حاجة ماسة إليها في البلدان الواطئة بسبب التمرد الناشب هناك. وبعد عام ١٥٥٧، أصبح الجنوبيون صيارفة ملك إسبانيا، حيث حلوا محل المؤسسات الألمانية، مؤسسات فوجير وفيلسر وآخرين؛ وفي نهاية المطاف استولوا على الدور الذي كانت آنفير (أنتويرب) تلعبه في السابق. وكانت الحرب قد قطعت المواصلات بين إسبانيا وبحر الشمال في عام ١٥٦٩: لقد وجد المحيط الأطلسي نفسه خارج الدائرة واستفاد من ذلك فضاء البحر المتوسط. فأخذت

السفن الشراعية الكبيرة الإسبانية تنقل السبائك وخزائن الـ **reals** ليس بعدُ إلى أنفير (أنتويرب) وإنما إلى جنوه، حيث كانت تباع لفلورنسا وللبندقية اللتين كانتا بحاجة إليها لأغراض تجارتهم مع شرقي البحر المتوسط. وفي تلك الأثناء، فإن الجنويين، عن طريق الحوالات، قد أتاحوا في سوق المال في أنفير (أنتويرب) العملات الذهبية المطلوبة لدفع مرتبات الجنود في الفلاندر.

وهكذا جاء "عصر الجنويين"، من عام ١٥٥٨ إلى عام ١٦٢٧، بما يقارب ثلاثة أرباع قرن. وعلى مدار هذا العصر، كانت كل تجارة أوروبا متمحورة حول مدينة سان جورج (جنوه) والأسواق الكبرى التي كانت قد أقامتها في بياسينزا.

فهل يجب أن نتفق مع المتخصصين الجدد في الموضوع، والذين أدين لهم بهذا العرض، على أن الجنويين كانوا في واقع الأمر "يسيئون استخدام الصرف"؟ هل كان قد توقف عن الارتباط بالدوائر التجارية المحددة له، بينما اعتمد على تحويلات المال السياسي من إسبانيا؟ إنهم يقولون إن الطبيعة المصطنعة للعملية هي التي تفسر السبب في أن بياسينزا، حتى لا نقول جنوه نفسها، قد فقدت في نهاية الأمر بسرعة بالغة صدارتها المدهشة (٥٩٥).

ومن شأن هذه التفسيرات الجديدة أن تسعدني، لكنني لست مقتنعاً. فالأمور تبدو لي مختلفة نوعاً ما. فالحوالة، التي ترفرف كعلم على قمة الاقتصاد، كانت قائمة على كل من المال السائل، الذهب والفضة، والسلع، وفي حين أن جنوه كانت تتمتع بوفرة من الفضة، إلا أنها لم تكن مركزاً رئيسياً للتجارة في السلع. وكان أسطولها التجاري متواضعاً، بالرغم من إمكان استخدامها لسفن الشحن في راجورا. وطريق التجارة الكبير - للخشب أو للحبوب أو للأقمشة وللمنسوجات من مختلف الأنواع أو للحداث - كان مُحْتَكراً من جانب المراكب السريعة الهولندية كما أن الفضة قد شقت طريقها في نهاية الأمر عبر طريق المحيط الأطلسي بين إسبانيا وبحر الشمال. واعتباراً من عام ١٦٣٠، مع ما قد يبدو في ذلك من غرابة، كانت السفن الإنجليزية تحمل سبائك لحساب ملك إسبانيا، في حين أنه بعد عام ١٦٤٨، كانت السفن الهولندية نفسها قد انضمت إلى العملية! فالبنس هو البنس على أية حال. ثم إن أصحاب البيوت المصرفية الـ **marrano**، اليهود الذين تحولوا إلى اعتناق المسيحية (وهو تحول مشكوك فيه أحياناً)، كانوا يعملون أيضاً لحساب إسبانيا عبر المساعي الحميدة للكونت دوق أوليفاريس. وشيئاً فشيئاً سوف يتم اجتذاب إسبانيا إلى شبكتهم، مثلما تم اجتذاب

فرنسا فيما بعد إلى شبكة أصحاب البيوت المصرفية البروتستانت. ولهذه الأسباب، في رأيي - وليس بسبب التلاعب المصطنع بالحوالة - انتهى عصر الجنويين. أما المدينة نفسها فقد ظلت على أية حال ثرية ثراءً خرافياً.

ومن كل ما سبق، تنبثق الاستنتاجات التي تدعونا إلى مراجعة آرائنا حول الاقتصاد العالمي بوجه عام وحول الاقتصاد الذي أقيم في أوروبا بوجه خاص، وهو الاقتصاد الذي كانت فرنسا مرتبطة به طوعاً أم كرهاً. إن الاقتصاد - العالم، كما عرّفناه بالفعل، هو منطقة اقتصادية مستقلة، تقع في إقليم معين من أقاليم الكوكب. وهو يميل إلى أن تكون له نقطة محورية، وفي أوروبا تعاقب في أداء ذلك الدور كل من البندقية وأنفير (أنتويرب) وجنوه وأمستردام ولندن. إلا أنه لو أخذ المرء في اعتباره الدور الرئيسي الذي لعبته السوق الكبرى للمقاصة، فلا بد له من أن يقبل أن اقتصاد - العالم الأوروبي كان يتميز بقطبي جذب، مدينة مهيمنة وسوق كبرى حاسمة. وهو ما يُعقّد مفهوم الاقتصاد - العالم. وفي أرمينة أسواق شامبانيا الكبرى، كانت جنوه بالفعل المدينة المهيمنة من زاوية التعامل في العملات. وعندما انحدرت الأسواق الكبرى، انتقلت البندقية إلى الصدارة، حيث ارتبطت بالأسواق الكبرى وبالمركز المالي في بريج. ولم تصبح أنفير (أنتويرب) مهيمنة إلا فيما بعد من خلال الصلة مع ليون التي تقاسمت السيطرة عليها مع فلورنسا، حيث كانت الأخيرة هي التي تحرك أهم الخيوط. أما جنوه، في فترة مجدها الثانية، فقد سيطرت على سوق كبرى للمقاصة، قريبة جداً منها، في بياسينزا. إلا أنه عندما انتقل مركز أوروبا المالي والتجاري في البداية إلى أمستردام ثم إلى لندن فيما بعد، انتهت القطبية الثنائية بين المدينة والسوق الكبرى للمقاصة. لقد كانت أمستردام تحوز كل شيء، الأسواق الكبرى والبورصة **bourse**. وحدثت لندن بين كل شيء، أولاً في بورصتها الوحيدة التي أنشئت في عام ١٥٧١، ثم في بورصة الأوراق المالية والمقاصة التي خلفتها، والتي أنشئت بعد ذلك بمائتي سنة.

هل تناولنا الآن الحوالة وسلسلة المشكلات التي تسببت فيها؟ أجرؤ على القول بأن ليس بالكامل، كما يمكن للقارئ أن يدرك ذلك من خلال النظر إلى الرسمين البيانيين في الشكلين ٤٦ و ٤٧. ويعتمد الأول على بيانات من الأرشفات جد الثرية لفرانشيسكو دي ماركو داتيني، والتي ترجع إلى أواخر القرن الرابع عشر وأوائل القرن الخامس عشر. والحال أن نقاط وصول ومغادرة الحوالات التي أرسلها وتلقاها - نابولي، روما، فلورنسا، ميلانو، جنوه، البندقية، برشلونه، مونبلييه، أفينيون، بريج - إنما تعطي

فكرة جيدة تماماً عن قواعد الاقتصاد الأوروبي السائد، من إيطاليا إلى بحر الشمال: فهي تكشف بوضوح عن محور المرحلة الحديثة المبكرة للرأسمالية. والرسم البياني الثاني يمثل شبكة الحوالات وتحويلات النقود والتي يمكن تتبعها من أسواق پياسينزا الكبرى (المعروفة في إيطاليا بأسواق "Bisenzone"؛ أي بيزانسون)، التي يسيطر عليها الجنويون، عند أواخر القرن السادس عشر وأوائل القرن السابع عشر. والحال أن هذه الشبكة قد غطت مجمل فرنسا وجزء كبيراً من أوروبا الشمالية والشرقية، حيث لعبت سوق فرانكفورت الكبرى دور محطة انتقال إلى فيينا وكراكوف. وهكذا فبعد قرنين من زمن فرانكيسكو داتيني، كانت الـ 'inter-Europe'، أي اقتصاد - العالم الأوروبي، قد توسعت توسعاً ملحوظاً.

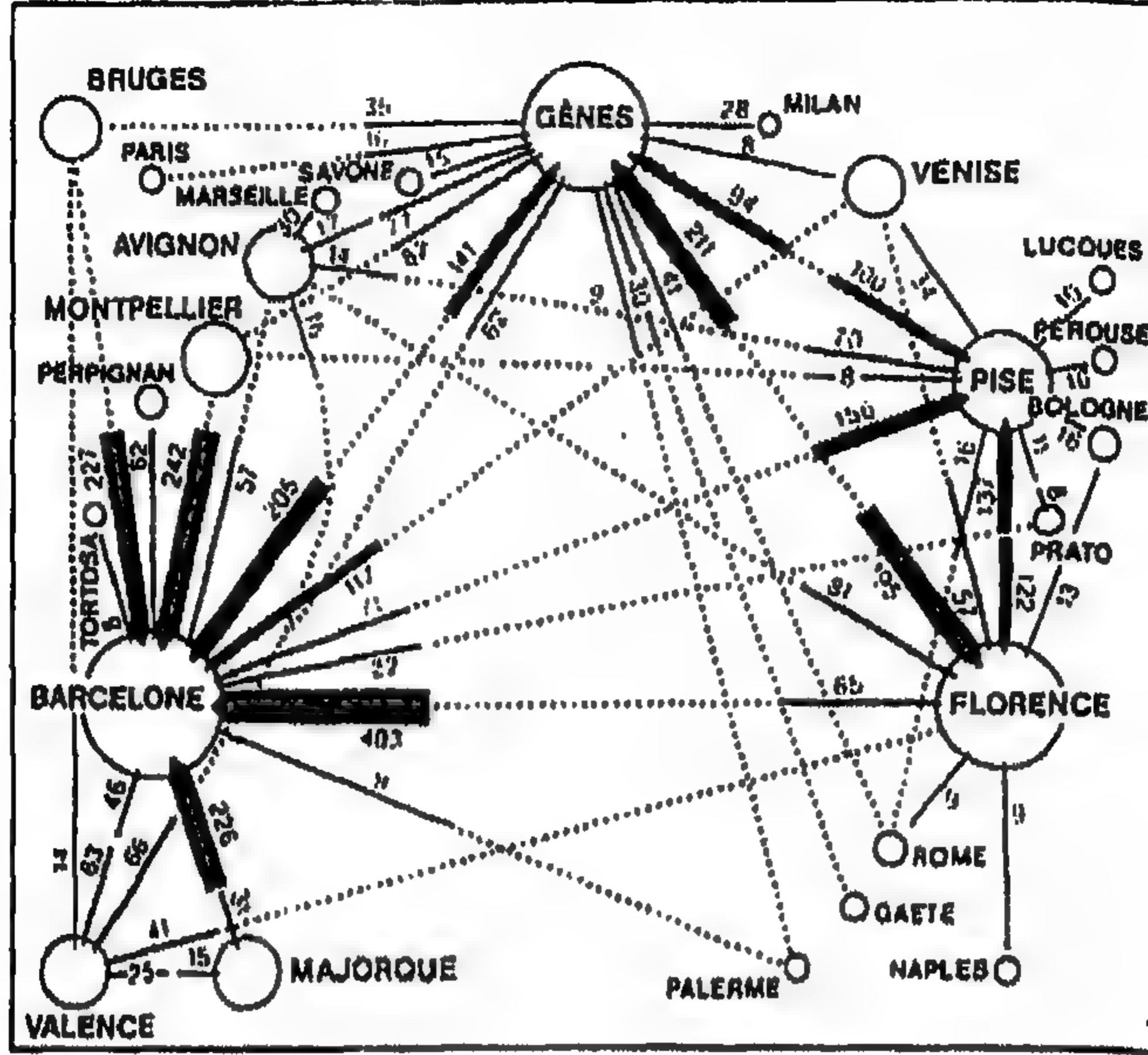
عالم المال وعالم البنوك: بدايات نظام

إذا تركت النافذة مفتوحة والمصباح مضاءً في الصيف، فإن الفراشات سوف تنجذب نحو الضوء لا محالة. والحال أن الرأسماليين والأثرياء كانوا منجذبين نحو مصباح الدولة المضاء دائماً. ولم تكن أجنحتهم تحترق دائماً من جراء ذلك. وفي كل بلد في العالم، أكان في الصين في عصر أسرة مينج، أم في الهند في ظل المغولي الأكبر، أم في بلدان أوروبا، كانت الدولة على الدوام أكبر مشروع، وأول مضخة ماصة للمال. وأنا لا أقول إن الحياة كانت جولة طويلة واحدة لدفع الضرائب والرسوم، إلا أنه كان من الصعب تجنب التزام الدفع: فالضرائب كانت موجودة على أية حال منذ قرون - في فرنسا، على الأقل منذ زمن فيليب أغسطس، الخالق الحقيقي لدولة آل كاپسيه. لقد فرض على الفرنسيين منذ البداية دفع ضرائبهم المفيدة.

وكانت سبل التهرب ممكنة بالطبع: الاحتيال والتحايل، بل والبؤس السافر. وقد اعتاد لوسيان فافر القول بأن أقدر القرى في فرنسا كانت تلك التي يهيمن عليها سيد، لأنها حاولت أن تبدو أسوأ حالاً مما هي عليه في الواقع حتى تخدع السيد فيما يتعلق بقدرتها على الدفع. إلا أنه ربما كان خداع المستغل المحلي أصعب من خداع ملك فرنسا البعيد. وقد ذكر الـ **grand bailli** {رئيس قضاة} الايل دو فرانس في عام ١٧٠٩، أن "أغنى رجل في القرية لا يمكنه الآن أن يجرؤ على ذبح خنزير، إلا إذا فعل ذلك ليلاً دون علم من الناس، لأنه لو ذبح خنزيراً علانية، فسوف تجري زيادة الضريبة المفروضة عليه". والشيء المؤكد بدرجة أكبر هو أن دافع الضريبة كان يحرص

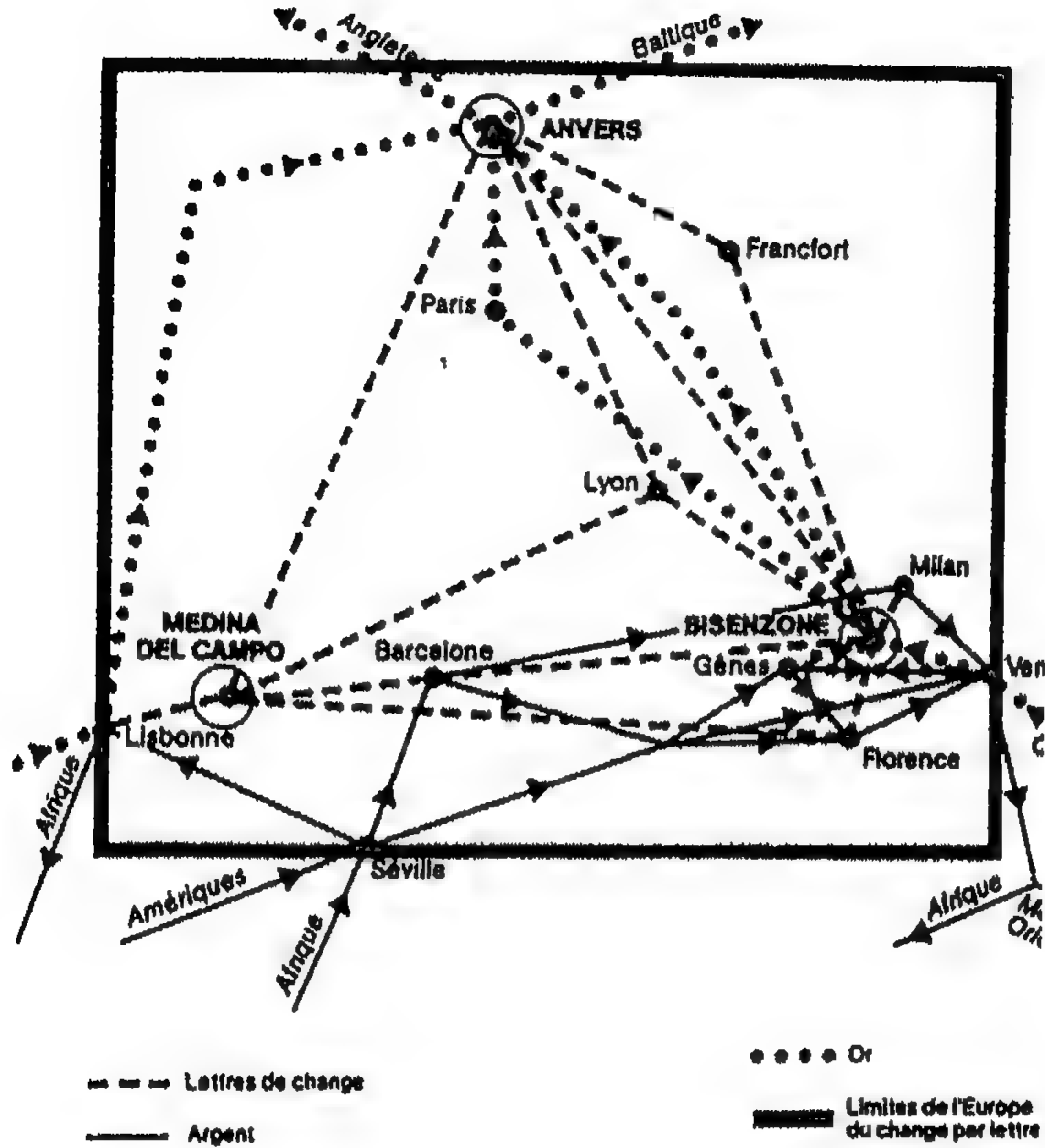
الشكل ٤٦

شبكة الحوالات، ١٣٨٥ - ١٤١٠



تمثل السهام حركات وأعداد الحوالات بين مركز وآخر. وعندما تقوم الحوالة برحلة ذهاب وإياب، فإن الرقم يشير إلى المركز المتلقي. وعلى سبيل المثال، فقد أرسلت مايوركا ٢٢٦ حوالة إلى برشلونة و ٢٥ إلى فالينسيا؛ وتلقت ٣١ من برشلونة و ١٥ من فالينسيا. (الخريطة من إعداد جاك برتان).

يستند هذا الرسم البياني إلى مصدر استثنائي: السجل الكامل، الذي قامت بفهرسته إيلينا سيتشي، للحوالات التي تداولها فرانثيسكو دي ماركو داتيني، وهو تاجر من براتو. وإذا تمسحور هذه الحوالات على الأقطاب الرئيسية الثلاثة المتمثلة في فلورنسا وجنوه وبرشلونة (التي كانت أماكن على جانب كبير من الأهمية في القرن الرابع عشر)، فإنها تحدد لنا الساحة المالية والتجارية للتجارة الدولية في ذلك الوقت: إنها ساحة إيطاليا والسواحل الفرنسية والإسبانية على البحر المتوسط، مع "فرع" يمتد إلى بريج والشمال.



يمثل هذا الرسم البياني الوضع بعد قرنين، قياساً إلى الشكل ٤٥، حيث نجد شبكة الحوالات وحركات العملات (الفضة الأمريكية والذهب الشرقي) التي يسيطر عليها أصحاب البيوت المصرفية الجنوبيون. فالشبكة الأوروبية، التي غدت متمحورة على الأقطاب الرئيسية الثلاثة المتمثلة في بياسينزا (ما يسمى بأسواق "Bisensone" الكبرى) وأنفير (أنويرب) وميدينا ديل كامبو، كانت قد توسعت بشكل ملحوظ في اتجاه الشرق وفي اتجاه الشمال.

أيضاً على تجنب الإسراع بأداء الضريبة المفروضة عليه، حتى لا يُفسَّر ذلك على أنه علامة على أنه ميسور الحال وحتى لا يكون إشارة تجيز زيادة نسبة الضريبة التي يتوجب عليه دفعها. وكان دافع الضريبة يفضل التريث والانتظار لخوض النزاع القانوني الطويل والمكلف الذي سوف يترتب على تأخره في السداد.

والحال أن الكتلة النقدية الضخمة، الائتمانات، الإيرادات والنفقات التي حركتها الدولة، كانت أكبر مشروع مالي في فرنسا في زمن النظام القديم وفي الأزمنة التالية أيضاً. لقد مثلت على الأقل نسبة ٥٪ وربما ١٠٪ من الناتج القومي منذ البداية، في فرنسا كما في بلدان أوروبية أخرى. وبمرور الوقت بالطبع، تزايدت النسبة. ففي فرنسا الآن، تختص الدولة بنسبة تصل إلى نحو ٥٠٪ من الناتج القومي الإجمالي، وهي نسبة ضخمة وتدفع المجتمع الفرنسي في اتجاه نظام قد يعتبر أو لا يعتبر ملائماً، لكنه يؤدي بشكل لا مفر منه إلى التدمير.

وبالمقارنة مع ثروة الدولة الممكنة والسائدة، كانت ثروات عائلات مثل آل ميديتشي وآل فوجير وآل فيلسر أو آل روتشايلد تبدو مدعاة للسخرية. وقد قُدِّرَت ثروة عائلة روتشايلد في فرنسا في عام ١٨٤٠ بـ ١٢٣ مليون فرنكاً - أي نحو ٢٪ من الكتلة النقدية في فرنسا آنذاك.

لكن خزانة الدولة كانت خزانة غريبة، حيث كانت أرصدها في حال من التباين والتقلب الدائمين. لقد كانت أشبه ما تكون بحوض يفيض في دقيقة ويجف في الدقيقة التي تليها، ثم يعاود دورة الامتلاء والخواء مرة أخرى. وكانت الدولة تنتزع أموال الناس، ثم تردها أو تعيد توزيعها، بينما تحتفظ أحياناً بشيء منها: فكان هناك كنز سالي العامر في الأرسينال وكانت هناك الاحتياطات الذهبية لبنك فرنسا. والحال أن مال الدولة، الذي يتدفق أولاً في اتجاه ثم في الاتجاه الآخر، والذي يُستدعى ثم يُرسل، قد مثل نوعاً من مراهنه ضخمة مضمونة النجاح بالفعل. فمن هو الرأسمالي الذي لا يرغب في وضع شيء من المال في هذه المراهنة حتى يصبح أحد اللاعبين؟ في القطاع الخاص، سواء أكان المرء يتعامل في العملات أم في السلع في دوائر أوروبا التجارية الكبرى، كان يتعين على المرء أن يكون مستعداً للانتظار وللإقدام على مجازفات ولحساب الأمور بشكل دقيق. أما خدمة الدولة، مع عدم نسيان خدمة المرء لنفسه، فإنها قد تبدو خياراً أكثر جاذبية.

ومن المؤكد أن تحويل إيرادات الدولة إلى دخل خاص هو لعبة جد قديمة. ومن ثم فقد نداري ابتسامة عندما "يكشف" صحافي يكتب عن المغرب أن المستعمرات

كانت أسلوباً لتحويل الاستثمار العام إلى ربح خاص، أو عندما يشجب اقتصاديو اليوم التواطؤ الحالي بين الرأسماليين والدولة. فهل كان هناك أصلاً زمن كان فيه ذلك غير صحيح؟ هل يمكن للمرء أن يتخيل أية دولة تتصرف دون خدمات التجار والممولين وأصحاب البنوك؟ وهل يجب علينا أن نرفض "تمومس" لويس الرابع عشر (بحسب تعبير سان سيمون) (٥٩٧) باستقباله في مارلي سامويل برنار، "ملك التجار" في فرنسا وأوروبا؛ أو أن نرفض ترحيب الامبراطورة يوجيني بچيمس دو روتشايلد في بلاط نابليون الثالث؟ لقد كانت هذه إيماءات محسوبة وعقلانية. وخلال حرب الخلافة الإسبانية، كانت الإيرادات من الضرائب غير المباشرة قد تضاءلت: إن حصيلة عقد الـ **Ferme Générale** كانت قد هبطت بحلول عام ١٧٠٣ إلى ٤٢ مليون **Livres** - أي أقل بعشرين مليوناً مما كان يغله في عام ١٦٨٣. وحيال انحدار كهذا، رفض ملتزمو الضرائب تجديد عقودهم. ولذا فإن الالتزامات الضريبية قد أديرت مباشرة من جانب الدولة كـ **régies**، إلا أنه بحلول عام ١٧٠٩، لم تكن تغل غير ٣١ مليون **Livres** (٥٩٨). وهكذا ترون أن الظروف قد أدت إلى إجبار الدولة والرأسمالية على السير يداً بيد.

ولعل الشيء الأكثر إثارة للاهتمام هو أنه، بسبب الدولة، حدث شيء أشبه ما يكون بصدع يخترق التاريخ الاقتصادي الفرنسي: فمن ناحية، إذا استخدمنا لغة أيماننا، سنجد القطاع العام، ومن الناحية الأخرى، سنجد القطاع الخاص. ولو كانت الحياة بسيطة - ومن سوء الحظ أنها ليست كذلك - لقلنا إن عالم المال قد مال إلى جانب الدولة، واقتصر إلى هذا الحد أو ذاك على القطاع العام، في حين أن عالم البنوك قد تعامل في مشاريع ليست من اختصاص الحكومات، وسرعان ما سيطر عليها أصحاب البنوك سيطرة كاملة. ولو كانت الأمور متميزة بهذا القدر من الوضوح، لأمكننا أن نميز مرة وإلى الأبد بين أصحاب البنوك ورجال المال كسلالتين منفصلتين. وهذا بالطبع مستحيل. وفي القرن الخامس عشر، كان مصطلح رجل المال ينطبق دون تمييز على كل من حائزي المناصب الملكية المسئولين عن إدارة المال العام وذوي الموارد المالية الأثرياء ذوي الوضعية الخاصة. (٥٩٩) وفيما بعد فقط أخذت الكلمتان تعنيان شيئين مختلفين. فرجل المال، وفقاً لانسكيلويديا القرن الثامن عشر، كان "أي شخص معروف باهتمامه بالالتزامات الضريبية أو بالـ **régies** أو بالأعمال المتصلة بإيرادات الملك" (٦٠٠). وفي القرن التاسع عشر، تميل الكلمتان إلى الامتزاج مرة أخرى،

وذلك على الأرجح لأن الثورة كانت قد ردت إلى مسئولية الدولة (كـ régies) مهمة جباية كل من الضرائب المباشرة (على نحو ما كانت عليه في السابق جزئياً فقط) والضرائب غير المباشرة. فألغت بذلك تلك الزائدة الشاذة المتمثلة في الـ **Ferme Générale**. وبعد ذلك، كانت الدولة، من الناحيتين النظرية والقانونية، سيدة شئونها المالية.

وسوف أفترض في ما يلي تمايزاً نظرياً بين القطاعين الخاص والعام، بين عالم البنوك وعالم المال، وهو تمايز كان واضحاً بما يكفي خلال قرون النظام القديم. إلا أنه يجب أن يكون مفهوماً

(١) أن هذا الفاصل لم يكن حائطاً مسدوداً تماماً؛

(٢) أن الفاصل غالباً ما كان يتم اجتيازه، حيث يتحول رجال البنوك إلى رجال مال ويتحول رجال المال إلى رجال بنوك؛

(٣) أن الزاوية التي اخترتها للرصد ليست زاوية "الدولة الضريبية" على نحو ما تشكلت منذ فيليب أغسطس، مع إنشاء نظام ضريبي، بل "الدولة التمويلية"، **L'Etat financier**، إذا استخدمنا صيغة بير شوني، أي الدولة التي لا يمكنها أن تحيا دون مساعدة من جانب ممولائها، أي كان موقعهم من زاوية خطنا الفاصل. لقد كانوا الرجال الذين قدموا ذلك "المال الذي يعتبر الدم المتحرك في أوردة الدولة"، إذا استعرنا كلمات **intendant-général** (٦٠١) {أحد الأمناء العموميين}. فكيف إذا كانت الدولة تُخدَم - أو لا تُخدَم؟ وكيف كانت تستجيب؟

الإجابة عن هذا السؤال الأخير هي أنها كانت تستجيب على نحو تناوبي إما برفق شديد - عندما لا يكون أمامها غير القليل من الخيارات - أو بقسوة شديدة. ومن خلال الأحكام القاسية التي أصدرتها محاكم خاصة، رأت أن من حقها أو من واجبها خنق خدمها. لقد كان جاك كير وسيمبلانسيه وفوكيه كلهم ضحايا لانتقام الدولة. ومن المرجح أن چون لو كان يمكن أن يسقط ضحية لهذا الانتقام لو لم يكن قد غادر البلد. وفي عام ١٧٩٣، أعدم المؤتمر {اليعقوبي} الـ **Fermiers-généraux** {ملتزمي الضرائب العموميين}، ومن بينهم لافوازييه. فهل يجب وصف هذه المأساة الخاصة بأنها واحدة من الاستمراريات بين الثورة والنظام القديم؟ إذا كنا نتحدث عن الاستمرارية، فربما كان المثال الأفضل هو نابوليون، الذي قام علي نحو غير متوقع بدعوة من نجوا من أعضاء الـ **Ferme Générale** إلى إدارة الضرائب غير المباشرة

خلال عهد الامبراطورية [الأولى]. فهم على الأقل كانوا يملكون خبرة كبيرة. إن چاك كير (نحو ١٣٩٥-١٤٥٦)، ممول شارل السابع، قد رد إلى المملكة تماسك العملات في عام ١٤٣٦ وأقرض الملك ٢ مليون Livres مكتته من استرداد نورماندي. ومن الواضح أنه كان على كل من جانبي خطنا الفاصل، حيث كان في وقت واحد ممولاً للملك وصاحب بيت مصرفي و *négociant* يعمل لحسابه الخاص، وكانت له مصالح في كثير من مشروعات المناجم وصلات في جميع المراكز الأوروبية الرئيسية: بريج ومارسيليا ومونبيليه وچنوه والبندقية. وكان لديه أسطول من سبع سفن شراعية كبيرة على الأقل في الايج - مورت وقد انخرط بنجاح في تجارة شرقي البحر المتوسط. وكان رجلاً غير عادي، حيث كان "مقلداً رائعاً لرجال الأعمال الإيطاليين في عصره" (٦٠٢)، وكان خادماً عظيماً للملك. لكنه اكتشف بعد فوات الأوان مدى خطورة التعدي على ساحة الأمير، خاصة بأن تكون ثرياً جداً وواسع النفوذ. واستناداً إلى تهمة عبثية سخيفة بأنه قد دس السم لأنياس سوريل، محظية شارل السابع، والـ *Dame de Beauté*، جرى رميه في السجن والإعداد لمحاكمته. ومن حسن حظه أنه نجح في الهرب، ثم مات في عام ١٤٥٦ في قبرص، في خدمة البابا. إنها قصة رومانسية ومثال له دلالة في ما نحن بصددده.

وقد حل حظ عاثر مماثل لكنه أكثر مأساوية بچاك دو بون، بارون دو سيمبلانسيه (١٤٤٥-١٥٢٧)، أحد أفراد عائلة أصحاب بيوت مصرفية تجار من تورين، حيث كان ريارات ملوك فرنسا المتكررة قد أدت إلى إنماء سلسلة من الحظوظ المحلية. وقد خدم في البداية شارل الثامن، ثم لويس الحادي عشر، وكان له منذ البداية بيته المصرفي. وفي عام ١٥١٨، أصبح *surintendant des finances* لدى فرانسوا الأول. والحال أن والدته الملك، لويز دو سافوي، قد استفادت من خدماته، ثم انقلبت عليه، وهو أمر اشتهرت بالإقدام عليه في حق الأشخاص الذين كانوا يصبحون مزعجين. بل إنها قد اتهمته، ظلماً على ما يبدو، بأنه قد حول لحسابه الخاص رواتب الجيش العامل في الميلانيه. وقد أدى تحقيق إلى تبرئته من التهمة. لكنه كان غير حكيم بما يكفي حين رفض تقديم الأموال واحتج على حملة أخرى أسفرت عن استرداد الميلانيه وعن كارثة بافيا الدموية في ٢٤ فيراير/شباط ١٥٢٥. وكان فرانسوا الأول قد أسر في ساحة المعركة وأصبحت لويز دو سافوي وصية على العرش في غيابه. وفي تواطؤ مع آخرين، وجهت اتهامات إلى الـ *surintendant*. وحُكم على سيمبلانسيه بالموت وشنق في مونفوكون.

وقد كرر التاريخ نفسه مع نيكولا فوكيه، الذي أصبح *surintendant* الوحيد في عام ١٦٥٩، حيث كان قد سبق له تقاسم هذا المنصب مع سيرفيان وقد فقد الحظوة هو أيضاً، واعتقل في ٥ سبتمبر/أيلول ١٦٦١، و، مما يدعو إلى العجب، حكم عليه بالسجن مدى الحياة بدلاً من الإعدام. وقد مات بعد عشرين سنة من الحبس القاسي في قلعة بينيرول في عام ١٦٨٠. بل إن موته ما يزال لغزاً. فهل يرجع موته إلى احتمال أنه كان يعرف أشياء كثيرة أكثر من اللازم؟ (٦٠٣)

إن المؤرخين اليوم يميلون إلى الانحياز إلى المغلوب لا إلى غالبه، كولبير البائس ولويس الرابع عشر البائس.

وكانت قضية فوكيه هي آخر هذه الأحداث المأساوية. ولكن ما الذي كان يمكن أن يحدث لـجون لو، بعد الانهيار الكارثي لـ"نظام"ه، لو لم يكن الوصي على العرش قد سهل فراره إلى البندقية؟ وهل كان، كفوكيه، يعرف أشياء كثيرة أكثر من اللازم؟ بل ومن الوارد أن نيكرو نفسه، بعد عزله في ١١ يوليو/تموز ١٧٨٩، كان من الممكن أن يُحاكَم لو لم تكن المحاولة الرامية إلى إعادة تأكيد السلطة الملكية قد باءت بالفشل. وإذا عدنا إلى التمايز بين عالم البنوك وعالم المال، فقد نلاحظ أن فوكيه، خلافاً لـجاك كير ولـسيمبلانسيه، كان رجل مال بشكل كامل، بما يعبر، ربما، عن روح عصره.

ويبدو لي أن عهد الممولين - المعروفين أيضاً بالـ *traitants* أو بالـ *partisans* - قد بدأ عند نقطة التحول الكبرى التي مثلها الشطر الثاني من القرن السادس عشر. فذلك هو الوقت الذي حدثت فيه الإزالة البطيئة ولكن التامة في نهاية الأمر للممولين الأجانب. وفيما بعد، حاول الملك الفرنسي قصر طلباته من المال على رعاياه (*regnicoles*). لكنه كان ما يزال بحاجة إلى القروض والسلفيات الكبيرة نفسها. ثم إن الملكية الفرنسية كانت عاجزة عن أن تجمع وحدها الدخول المتأتية من الضرائب المباشرة وغير المباشرة. فالمسألة باختصار هي أنها لم تكن تحوز العدد الكافي من الموظفين، إذا استخدمنا التعبير الذي نستخدمه اليوم. ومن ثم فقد جرى إنشاء نظام خاص أصبح بموجبه جابي الضريبة ممول الدولة.

وفيما يتعلق بالضريبة غير المباشرة، فقد كان الحل الفرنسي هو عين الحل الذي تبنته جمهورية البندقية، حيث كانت الضرائب تباع كالتزام في مزاد علني لمن يدفع أعلى سعر. وعادة ما كان ملتزموا الضرائب البنادقة هؤلاء رجالاً من ذوي الإمكانيات

المالية المتواضعة نسبياً، إلا أنه كان يقف خلفهم نبلاء يدعمون العملية، أي يشاركون فيها سراً، فيقدمون المال، ويحصلون على نصيبهم من الأرباح. ومع أنه لم يكن هناك تقليد رسمي للنظام البندقي، إلا أن الشيء نفسه قد انطبق على ملتزمي ضرائب الملك في فرنسا، والذين كانت سمعتهم سيئة جداً. وهي سمعة تتجاوز حدود الحق، لأن هؤلاء الممولين لم يكونوا لا تافهين متسلقين ولا أوغاد متشردين. وإذا كانوا قد تمكنوا من تقديم مبالغ ضخمة إلى الملك، فإن مرجع ذلك هو أنهم كانوا يستمتعون، كما في البندقية، بمساندة مجموعة من المستثمرين الذين عهدوا برساميلهم إلى آخرين على أمل تحقيق أرباح. لقد كانوا وسطاء بالدرجة الأولى. وسوف يستمر هذا النظام بشكل ما حتى الثورة، بعد أن وصل إلى ذروة توسعه مع إنشاء *Ferme Générale* في عام ١٦٦٩، في زمن كولبير.

أما فيما يتعلق بالضرائب المباشرة، فقد عهد بالعملية النهائية إلى *officiers de finance*، وهم حائزو مناصب اشتروا مناصبهم: *receveurs-généraux*، *sous-receveurs*، *généraux des monnaies*. وهم أيضاً أصبحوا بشكل غير رسمي ممولين دائمين.

وكما قيل كثيراً، فإن الملكية كانت تتنازل عن سلطاتها. ولكن ماذا كان الخيار؟ صحيح أنه كان بوسعها أن تلجأ إلى خيار آخر لو كانت قد أنشأت إدارة إيرادات داخلية حديثة، كما فعلت ذلك، في عام ١٦٨٨، إنجلترا، المتقدمة دائماً على القارة. وكما رأينا، لم تكن تلك هي الحال. ومن ثم فقد كان على فرنسا أن ترضى بهذا النظام المزدوج والذي لا جدال في أنه عتيق. على أن دراستين حديثتين قام بهما فرانسوا بيار ودانييل ديسير تتفقان على أنه في النهاية، أدت "الحوية الملحوظة" و"المرونة البالغة" أو "غير العادية" اللتان تميز بهما النظام إلى تمكين سياسة الدولة الفرنسية من أن تتجاوز بشكل ما بالفعل اضطرابات عهد لويس الرابع عشر "بالرغم من جميع حالات الدعر والإفلاس" (٦٠٤). وهما يقولان إن الملك، الذي كان ضحية للنصب، حيث خسر حصة مهمة تماماً من الضرائب المجبأة من رعاياه، قد استفاد أيضاً - وذلك أساساً لأن مقدمي المال المستترين خلف الممول كانوا غالباً أوسع ثراءً من الأخير: لقد كانوا ينتمون إلى الطبقات ذات الإمكانيات المالية الضخمة وذات المكانة الاجتماعية الأكثر تميزاً: "noblesse d'épée, de robe et d'Eglise" (٦٠٥)، بمن في ذلك كبار النبلاء والوزراء. وقد أتاحت العملية عوائد مهمة، ومن الناحية النظرية لم تكن

هناك مجازفة، حيث إن جميع القروض كانت مرهونة بإيرادات الملك الضريبية. وقد روعيت غفلية المقرضين بحرص شديد (٦٠٦) (فبالنظر إلى سوء سمعة التمويل، لم يكن أحد من مثل هؤلاء الرجال مستعداً لأن يكون مرتبطاً به في العلن). ومن ثم فإن الممولين لم يجدوا صعوبة كبيرة في تلبية طلبات الدولة. لقد كانت تحت تصرفهم رساميل وفيرة، يستثمرها أشخاص يأملون في الحصول على عوائد. والخلاصة أنه يمكن القول بأن النظام كان يتميز بمأثرة إخراج رأس المال النائم من الخزائن.

على أن ديون الملك قد واصلت الارتفاع، كما واصلت الارتفاع المطالب الضريبية المفروضة على جمهور الرعايا دافعي الضرائب. ويستتج الباحثين، محققين، أن فرنسا التي تحملت هذا العبء الساحق لا بد أنها كانت أغنى مما يُظن عادةً، وأن الميزان التجاري لا بد أنه كان أكثر إيجابية بكثير مما ذهبت إليه الظنون في السابق، حيث إن مبالغ المال الضخمة التي جمعها الممولون كانت دائماً على شكل عملات نقدية معدنية.

وهذه الاستنتاجات المتعلقة تفتح الباب أمام رد اعتبار إلى المالية الملكية في عهد النظام القديم. ويجب أن ننحي جانباً كتاب فيليكس جيف الشهير **L'Envers du Grand Siècle**، الذي يتمتع بسمعة متفخخة إلى حد ما. ولا يجب أن نقبل قبولاً حرفياً عاماً التلميحات الكاريكاتورية لمسرح ذلك الزمن، والتي كانت ضارئة بشكل خاص تجاه الممولين، فزعمت أنهم جاءوا من أدنى طبقات المجتمع، وهو زعم غير صحيح؛ وأنهم كانوا مبذرين وغير نزيهين، وهو زعم قد يكون صحيحاً؛ وأنهم كانوا موضع استغفال من جانب سيدات الارستقراطية اللاتي كن يحصلن منهم على أموال وفيرة. وبالرغم من الصورة المريرة التي رسمها لو ساج للممول في **Turcaret**، فإنه لم يكن كقاعدة مرابياً عابراً بسيطاً، "يبيع الفضة بسعر الذهب" ويخدع السذج.

وأياً كان الأمر، فإنه يصعب القول بأن النظام كان مختاراً. فالظروف، بالأحرى، هي التي فرضته. وأعتقد أنه لا يمكن فهمه بالفعل إلا إذا عدنا إلى فترة أسبق من القرن السابع عشر، إلى عهد هنري الثاني على الأقل؛ وهو عهد بائس، مشهور ببعض الشخصيات البائسة، إلا أنه لم يوقف الاقتصاد أو الحرب عن السير كالمعتاد. وبما أن الحرب كانت على أشدها، فقد أنفقت الحكومة قدراً عظيماً من المال. وحتى تتمكن من ذلك، اقترضت من سوق المال الثرية في ليون، وليس، كما في الماضي، من مجرد أصحاب البيوت المصرفية والتجار الإيطاليين الذين كانوا قد سيطروا لوقت طويل

على الشؤون المالية الدولية. ومنذ وقت مبكر كعامي ١٥٤٢ و ١٥٤٣ (عندما كان فرانسوا الأول ما يزال على العرش)، كان الكاردينال دو تورنون (١٤٨٩-١٥٦٢)، كبير أساقفة ليون، قد تمكن من ربط المالية العامة برأس المال الفرنسي الخاص في مدينته. وقد كرر العملية، على نطاق أوسع بكثير، عشية المعركة الأخيرة في الحروب الإيطالية في عام ١٥٥٥. وقد أصبح هذا القرض يعرف بالـ **grand party**: لقد أقرض أصحاب البيوت المصرفية الفرنسيون الملك ٢,٦٠٠,٠٠٠ écus على مدار ٤١ سوقاً كبرى متعاقبة، حيث كانت الفائدة عن كل قرض بنسبة ٤٪، بالإضافة إلى نسبة ١٪ فرق انخفاض قيمة العملة. وبما أنه كانت تقام أربع أسواق في العام، فإن الفائدة السنوية كانت من ثم بنسبة ٢٠٪ على مدار عشر سنوات. وإلى جانب أخذ مال من أصحاب البيوت المصرفية، كان الـ **receveur** في ليون يقبل الاستثمار من جانب أي فرد خاص، في مقابل الإعفاء من الالتزامات. ومن ثم فإن حشداً من صغار المكتتبين قد سارعوا إلى الاستثمار: "لقد هرول الجميع إلى وضع أموالهم في الاستثمار... بمن في ذلك الخدم الذين جاءوا بمدخراتهم. وباعت النساء مجوهراتهم. وحولت الأرامل معاشاتهن السنوية إليه". كما كان بوسع الأجانب أن يكتبوا، "ليس فقط الكانتونات (Cantons) السويسرية، والأمراء الألمان أو غير الألمان، وإنما أيضاً التجار والباشاوات الأتراك الذين استخدموا أسماء وكلائهم" (٦٠٧).

وهذا القرض، الذي يشترك في تقديمه أصحاب البيوت المصرفية والجمهور العام (حيث يقوم أصحاب البيوت المصرفية كالعادة بإقراض أموال الآخرين)، كان من ثم "حديثاً" جداً، ويشبه من الناحية العملية في جميع جوانبه الإجراء المستخدم في القرنين السابع عشر والثامن عشر بالنسبة للقروض الهولندية (٦٠٨)، أو حتى بعد ذلك بكثير، بعد عام ١٨٤٠، عندما كان آل روتشيلد كبار منظمي قروض الحكومة الفرنسية. والخلاصة أن الـ **grand party** كان خارج مألوف الحلول المالية. ولم يكن هناك شبه بين هذا التدشين المحموم والإصدار المتعقل للـ **rentes sur L'Hôtel de Ville**، في زمن فوكيه-مع أن الأخيرة كانت مثقلة في الواقع بمعدلات فائدة مرتفعة ارتفاعاً خرافياً.

وفي هذه المرحلة، تكبد الفرنسيون الهزيمة الرهيبة في سان كينتان (١٠ أغسطس/آب ١٥٥٧)، القشة الأخيرة قبل صلح كاتو-كامبريزيس، والذي تلاه بعد وقت قصير موت هنري الثاني المأساوي وغير المتوقع (١٠ يوليو/تموز ١٥٥٩).

وكان الدين الذي تركه الملك ضخماً. إن السندات الورقية للـ **grand party** قد انخفضت تدريجياً إلى ٨٠ و ٧٠ و ٥٠ و ٤٠ في المائة من حيث قيمتها. وقد أدى هذا إلى انهيار المالية الفرنسية وإلى شبه القطيعة بين الدولة والممولين، أو بتعبير أدق بين الدولة وطبقة حديثة من الرأسمالية. وقد تقاسمت لسنوات كثيرة رأي فرانك سپونر الذي يذهب إلى أن مركز جاذبية الاقتصاد الفرنسي قد تحرك عندئذ من ليون إلى باريس، وهو تحول قارنه زميلي الإنجليزي بالتحول من أنفير (أنتويرب) إلى أمستردام. وقد غيّرت الآن رأيي في هذا الموضوع وأعتقد أن باريس لم تنتزع الصدارة بالفعل من ليون إلا في أواخر القرن الثامن عشر. إلا أنه نحو عام ١٥٥٩، من المؤكد أن بعض المؤسسات الإيطالية قد انتقلت إلى باريس: آل كاپوني مثلاً، أو تلك الشخصية البارعة سيباستيان راميت (٦١٠). لكنهم كانوا قد انتقلوا لمجرد أن يكونوا على مقربة من الخدمات التي كان التاج الفرنسي يورعها.

وكان الذعر المالي في عام ١٥٥٩ مصدر قلق أعمق لأن الأزمة كانت قد أصبحت أزمة أوروبية عامة، أثرت على أنفير (أنتويرب) والبندقية، وإسبانيا وكراكوف وليون "السوق الكبرى المركزية". كما أن هذه الصدمات والكوارث قد تزامنت مع الأعوام الاستهلاكية لـ "عصر الجنويين"، الذي لم يكن نبأ سعيداً بالنسبة لفرنسا وكان كارثياً تماماً بالنسبة لليون؛ وقد دل هذا على توجه جديد في الاقتصاد الأوروبي، الذي أخذ يتطلع، كما في الماضي القديم، إلى البحر المتوسط. والحال أن هاورر ومونسييه وهارتلوب يتفقون كلهم معي في هذا. بل إن هنري هاورر قد كتب فقال: "من المرجح... أن أزمة عام ١٥٥٧ قد عرقلت تطور الرأسمالية التجارية" (٦١١).

عالم المال وعالم البنوك، فرصة ضائعة

ظل النظام المالي الذي توطد بحلول الشطر الأخير من القرن السادس عشر ساري المفعول خلال عهد لويس الرابع عشر. وكانت الحروب المتكررة تفرض عليه ضغوطاً، إلا أنها انتهت إلى تعزيزه والإبقاء عليه، لعدم وجود حل مباشر أفضل. والحال أن الخزانة الفرنسية التي واجهت مواعيد وفاء وطلبات ملحة بالدفع، قد توجهت إلى حائزي مناصبها، الـ **traitants** والـ **fermiers-généraux**، وإلى مديري الالتزامات الضريبية الكثيرة. (كان قد جرى إنشاء الأخيرة بشكل يكاد يكون عشوائياً وبما يناسب المشتري غالباً، حيث إن الحكومة كانت تحيا من يوم لآخر، في ذعر متواصل من خطر

الإفلاس). وصحيح أن الترابانت traitants وحائزي المناصب لم يكونوا من الناحية النظرية يخلقون ديوناً ملموسة تتحملها الحكومة، حيث إنهم في كل من الحالتين كانوا يقدمون القروض في مقابل إيراد عامٍ تالٍ، بعبارة أخرى في مقابل أموال دافعي الضرائب. لكن أموال دافعي الضرائب كانت لها حدودها. وفرنسا التي تدفع الضرائب كانت أساساً فرنسا الفلاحية، التي كانت ما تزال تعيش إلى حد كبير على هوامش الاقتصاد النقدي وكانت رفاهيتها أو معاناتها تعتمدان على الحصاد: فلو كان الحصاد جيداً جداً، فسوف يعني هذا انهيار الأسعار؛ ومن جهة أخرى، إذا كان سيئاً فسوف يؤدي إلى نقص في المؤن الغذائية بل وإلى مجاعات متكررة. ومن ثم فإن النظام كان عرضة للمشكلات والانهيارات. وقد ضغطت عليه حرب عصبة أوجسبورج (١٦٨٦-١٦٩٧) ضغطاً ملحوظاً: وبحلول نهاية الحرب، كان الترابانت traitants وحائزو المناصب قد استنفدوا كل الموارد المتاحة لديهم. والحال أن الانفجار شبه الفوري لمعارك جديدة، مع موت شارل الثاني، ملك إسبانيا، وحرب الخلافة الإسبانية، قد أصابهم بارتباك تام. وقد اضطروا إلى اللجوء إلى أصحاب البيوت المصرفية. وفي تلك المرحلة، فإن ما يسمى بالنشاط المصرفي البروتستانتي، الذي كان قد لعب بالفعل دوراً قبل عام ١٦٩٧، أخذ يلعب دوراً قيادياً في تاريخ الملكية الفرنسية.

وقصة هذه الجماعة المصرفية الدولية، وهي جماعة "عبر أوروبية"، إنما تشبه قصة "المسيحيين الجدد" في شبه الجزيرة الأيبيرية. فبعد أن طُرد هؤلاء الأخيرون من وطنهم، جابوا العالم، وأقاموا صلات وعززوا أواصر العمل المشترك فيما بينهم. والواقع أن النشاط المصرفي مستحيل دون نوع ما من شبكة عالمية. وقد سبق لي أن ذكرت كيف أن المسيحيين الجدد قد تمكنوا من السيطرة على المال السياسي للملك الكاثوليكي [الإسباني]، من قواعدهم في هولنده - بما يشكل ماثرة تكاد تكون من مآثر الحكايات. والحال أن هؤلاء القادمين الجدد إلى أرض أجنبية، هؤلاء الأعداء لإسبانيا، قد نجحوا في أن يفرضوا على إسبانيا خدماتهم الضرورية و(شبه) المخلصة، في حين أن المرجعيات في كاستيل قد واصلت توجيه الاتهامات إليهم. وهي اتهامات كانت أحياناً مجانية إلى أبعد حد ولست دينية دائماً. وسوف يلعب النشاط المصرفي البروتستانتي دوراً أكثر أهمية بكثير في فرنسا من دور المسيحيين الجدد في عهد فيليب الرابع. لكن أصوله واحدة بالضبط تقريباً.

وكان هناك عدد معين من أصحاب البيوت المصرفية البروتستانت في فرنسا قبل

إلغاء مرسوم نانت في عام ١٦٨٥ : فقد كان البروتستانت ممنوعين من تولي الوظائف في خدمة الدولة، ومن ثم فقد مالوا إلى الاتجاه إلى الصناعة والتجارة وعالم المال. لكن أصحاب البيوت المصرفية هؤلاء لم يكونوا من البروتستانت المتشددين، فقد كانوا أبعد ما يكونون عن ذلك: فبمساعدة السلطات الملكية نفسها في باريس، وتحت قدر طفيف من الضغط، تحولوا إلى اعتناق الكاثوليكية، وربما لم يكن هذا التحول غير تحول كلامي، ولكن دون ضجيج. على أنه كان هناك عدد كبير من أصحاب البيوت المصرفية والتجار البروتستانت الذي اختاروا طريق المنفى ورحلوا إلى جنيف وبال وفرانكفورت ولندن، فأنشأوا بذلك، دون أن يكونوا قد قصدوا ذلك بالضرورة، منظومة الاتصالات الدولية تلك، والتي لا يمكن للنشاط المصرفي أن ينجح في عمله دونها. وليس من المفارقات أن إلغاء مرسوم نانت هو الذي أدى في الواقع إلى خلق، أو على الأقل إعادة السجوية إلى النشاط المصرفي البروتستاني، حيث إنه قد أتاح له دوراً جديداً، حيث سمح بالعودة السرية بالكاد لمموليه إلى ليون وباريس، حتى دون إجبارهم هذه المرة على إخفاء بروتستانتيتهم. ولا يجب أن نعتبر ذلك مجرد مثال معجز لعودة الأمور إلى نصابها المشروع وللثأر الأدبي. وبما أنني قد سافرتُ إلى أمريكا، في أواخر الثلاثينيات، على مراكب مليئة باللاجئين التعماء الفارين من ألمانيا النازية، فقد خطر ببالي كثيراً منذ ذلك الحين أن هذا الرحيل إلى المنفى قد عاد على البعض على الأقل بحظ سعيد - في مجال النشاط المصرفي والأعمال بين أمور أخرى.

وخلال حرب عصبة أوجسبورج، كانت الظروف قد دفعت النشاط المصرفي البروتستاني بالفعل إلى خدمة لويس الرابع عشر. وبما أن بقية أوروبا كانت قد حملت السلاح ضده، فقد كانت جنيف "الممر" الوحيد الذي يمكن لفرنسا أن تتعامل من خلاله مع بقية أوروبا وتحصل على ائتمان من أمستردام - لأنه بالرغم من أن هولنده كانت في حرب مع فرنسا، إلا أن العلاقات التجارية بينهما لم تنقطع. وقد حصلت فرنسا، عبر جنيف، على السبائك الذهبية والفضية الضرورية لسك عملتها؛ إذ كيف يمكن دفع رواتب الجيش في غياب العملة؟ وتحت ضغط هذه التحويلات الخطير، تحولت جنيف التي كانت ما تزال آنذاك مدينة صغيرة: فالصناعة التي كانت حتى ذلك الحين عماد حياتها قد انهارت (إنتاج الحرير بشكل خاص) بينما تعالي احتجاج الطوائف الحرفية على قرار بعض العائلات الثرية في المدينة بالتحول من الصناعة والتجارة إلى النشاط المصرفي.

وهكذا انخرطت جينيف لأول مرة في شئون التاج الفرنسي المالية. ثم ازداد الانخراط عمقاً خلال حرب الخلافة الإسبانية الطويلة، الدراما الكبرى لأعوام لويس الرابع عشر الأخيرة. وكانت فرنسا تحارب هذه المرة جنباً إلى جنب إسبانيا التي كان الدوق دأنجو قد أصبح ملكاً عليها، باسم فيليب الخامس. ومرة أخرى، اصطفت بقية أوروبا ضد الملك الشمس. وبما أن إسبانيا كانت حليفة لفرنسا، فإن هذه الأخيرة لم تعد تشكو من نقص الإمدادات من السبائك، إلا أن نظامها المالي كان مرتبكاً، ومن ثم فقد جرى اللجوء إلى أصحاب البيوت المصرفية الهولستانت، في جينيف في المقام الأول، لإنقاذ ماليات التاج. وكان الفاعل المحوري في هذه التعاملات هو سامويل برنار، أحد أصحاب البيوت المصرفية *religionaires* الذي كان قد بقى في فرنسا بعد عام ١٦٨٥، بعد أن ارتد عن عقيدته في ديسمبر/كانون الأول من ذلك العام تحت ضغط من السلطات. وكان قد حقق ثروة، بما يشكل مفارقة، أو ربما تعين علينا القول، في ظروف غامضة، بعد إلغاء مرسوم نانت مباشرة. ولا شك في أنه عمل كمستول مصرفي لحساب المهاجرين الهولستانت، حيث حافظ لهم علي رساميلهم متحيناً الفرصة لإخراجها من البلد. وأياً كان الأمر، فقد تباهى بأنه لم يقترض قط مالا في فرنسا (٦١٢). والحال أن هذه الثروة غامضة المصدر قد مكنته من أن يطمح إلى موقع قيادي ومن الوصول إليه بالفعل. ونجاحه يرمز إلى "أول انتصار للنشاط المصرفي - الكورمبوليتي والهوجنوتي علاوة على ذلك - على الممولين من الطراز القديم الذين ارتدوا الآن إلى دور جبهة الضرائب الأكثر تواضعاً" (٦١٣).

والواقع أنه قد وقع على عاتق النظام القديم - الذي قام بهذا الدور على مضض - الترتيب لسداد القروض عن طريق الإيرادات المجموعة لحساب الملك. والحال أن أصحاب البيوت المصرفية - أو بالأحرى سامويل برنار - قد قدّم الأموال اللازمة للدفع الفوري، وذلك بفضل إصدار الحوالات، التي كانت لازمة طالما كانت الحرب تُخاض أساساً واءاء حدود فرنسا، في ألمانيا وإيطاليا وإسبانيا. وكان، بشكل ما، "يخصم الأرضة العامة وشبه العامة" (٦١٤)، وكان هذا، كما من الأرجح أن يقول مؤلفو المال الخاص وسلطة الأمراء، "إساءة" أخرى لاستخدام الحوالة - ولكن ألم تتمكن الحوالة من تجديد نفسها عبر إساءات استخدام متعاقبة لوظيفتها الأصلية؟ وفي هذه المرة، جرى استخدامها أولاً في تقديم أموال إلى الخزانة الملكية ثم في تحويل هذه الأموال. وكانت المشكلة تتمثل في إعادة دفع المال، وهنا مكن الدراما والهوة الفاعرة.

والحال أن أصحاب البيوت المصرفية في جنيف (كالأخوة هوجير، نسبة إلى هوجتان، الضحية الأولى الذي أفلس إفلاساً لا علاج له) قد وجدوا أنفسهم متورطين في مصاعب عصية على الحل من جراء مزيج من الحماسة وانعدام الخبرة والاشتهاء الجشع للأرباح (حيث إن معدلات الخصم كانت بنسبة ٣٦٪ وهي نسبة جد مرتفعة) والانطباع الذي تكون لديهم بأنهم يخوضون مغامرة استثمارية مربحة لا يجب التردد في خوضها مهما كان الثمن. وفي النهاية، هَبَّتْ عائلاتهم لنجدتهم، ليس دون صعوبات. أما سامويل برنار، صاحب الخبرة الأوفر، الذي راكم أمواله أساساً عند أندريه بيلس (وهو *négociant* وصاحب سفن وصاحب بيت مصرفي، وواحد من أغنى رجال الأعمال في هولنده) (٦١٥)، وكان على اتصال أوثق في باريس بجميع المراقبين العموميين (*contrôleurs généraux*) الأقوياء للمالية، فقد نجا وأبحر مع التيار وقدم قروضاً واحتكر الحوالات إلى هذا الحد أو ذاك. لكن لحظة الحقيقة جاءت له هو الآخر في عام ١٧٠٨. فقد كان من المفترض أن يسوي في ليون مجرد مبلغ تافه قدره ١٤ مليون *Livres* نقداً: وهو مبلغ ضخم لم يكن متوافراً لديه. وكل ما كان لديه هو ١٨ مليوناً على شكل أوراق بنكنوت صدرت في عام ١٧٠٥، وكانت قيمتها قد انخفضت بنسبة تزيد عن ٨٠٪. والحق إن سامويل برنار كان واحداً من أولئك الذين أشاروا، في عام ١٧٠٤، باللجوء إلى العملة الورقية، وإنه لم يتخيل في البداية أن قيمتها سوف تنخفض بهذه السرعة. لكن الواقع واجهه بما لم يحسب حسابه. وإذا كان ائتمان برنار قد ظل جيداً في الأسواق الأجنبية، خاصة أمستردام، فإن هذا لم يكن صحيحاً في ليون، وهي مركز كان نفوذه فيه طفيفاً وكان وضعه فيه غير مؤكد، ناهيك عن أنه هو شخصياً كان مكروهاً في ليون بقدر ما كان مصدر خوف. لقد انحازت ليون إلى النظام القديم.

وصحيح أن الحكومة كانت قد زودت برنار بسلسلة كاملة من الالتزامات والصكوك الخاصة بالضرائب: "على *Ferme Générale*، وعلى رسوم التبغ ومحطات نقل المسافرين والبريد، وعلى ضريبة التسجيل، وعلى سكرتيري الملك، وعلى تنظيف وإضاءة الشوارع وعلى سلخانات ومحال الجزارة في باريس وعلى حجوزات النبلاء وعلى *receveurs-généraux*" (٦١٦)، باختصار، على جميع أشكال الإيرادات القديمة والجديدة (إذ يمكن تخيل أن إيرادات جديدة كانت تُبتدع من يوم لآخر) وكذلك على الخزانة التي لم تر غير جزء تافه من الإيرادات الواجبة للملك. وفيما بعد، جرى التنازل له عن إيرادات من *Caisse de L'Extraordinaire*. لكن هذه كلها كانت

مجرد وعود. والوقتُ مالٌ، ومن ثم فإن أي تأخير إنما يعني الكارثة. وقد قدم عدد من أصحاب البيوت المصرفية في ليون أموالاً، وأصدر لهم سامويل برنار، بموافقتهم، حوالات بقيمتها، وفق أسلوب الـ "cavalerie" المعتاد. لكن الجميع كانوا نافذي الصبر في انتظارهم لعودة "الخيول" (الحوالات) إلى الإسطنبول. والحال أن اثنين من دائنيه، هما لولان وكونستان، بعد أن تعباً من الانتظار، وبدوافع غادرة أيضاً، قد باعا أوراق الخزانة الملكية، التي كانت قد مُنحت لهما كضمان، بنسبة ٧٠٪ من قيمتها. وكان ذلك ضربة خطيرة لجميع الصكوك الورقية.

وسوف يتطلب الأمر وقتاً طويلاً للدخول في تفاصيل ما لم يكن وما كان بالمثل إفلاساً لسامويل برنار. وقد جرى إنقاذه في اللحظة الأخيرة عن طريق تأجيل وقَّعه في ٢٢ سبتمبر/أيلول ١٧٠٩ مراقبُ المالية الجديد نيكولا ديماريه، وهو رجل تولى هذا المنصب حتى موت لويس الرابع عشر في عام ١٧١٥، وتستحق شفافية نظراته إلى الأمور وعزيمته احترامنا. لكن ديماريه كان رجل الـ Ferme Générale، رجل النظام القديم - فهل كان كذلك عن مبدأ أم بحكم الضرورة؟ أياً كان الأمر، كان الرجل الذي أنقذ سامويل برنار في عام ١٧٠٩، ولكن ألا يمكن أن يقال إن التأجيل الذي منحه لبرنار كانت تحتاج إليه أيضاً الخزانة العامة، لكي تسوي ديونها الخاصة؟ وكيف نفسر مسلك هذين الرجلين؟ في حالة برنار، يجب أن نلاحظ طموحه الذي لا حدَّ له، رغبته في أن يكون صيرفي المملك الوحيد وأن يستأثر لحسابه الخاص بالمنجم الذهبي للماليات الملكية. أما ديماريه، خلافاً لسلفه شاميلار، فقد كان خبيراً يُعتمدُ عليه وذكياً في المسائل المالية، إلا أنه عندما خَلَفَ في عام ١٧٠٨ الرجل الذي كان لوقت طويل رئيسه، وجد نفسه مقيداً من الناحية العملية ومشلول الحركة. لقد كان من المستحيل تجنب اللجوء إلى أصحاب البيوت المصرفية، وخاصة إلى سامويل برنار.

وكان شاميلار نفسه قد حاول فعل الشيء نفسه، في العام الذي استقال فيه. فالجيوش الفرنسية، ما عدا تلك الموجودة في إسبانيا، كانت قد تقهقرت إلى داخل الحدود. ومن ثم فإن المدفوعات خارج فرنسا، عن طريق ميلانو وأمستردام، لم تعد مطلوبة. وقد أصدر شاميلار الأوامر بـ "جمع كافة الأموال المتاحة من أمناء الصناديق الإقليمية مباشرة، ونقلها مباشرة إلى الجيوش دون وسطاء ودون اللجوء إلى حوالات في الخارج" (٦١٧). ومن سوء الحظ أن هذا لم يكن حلاً. فقد كانت الجيوش تطلب دفع رواتبها بصورة منتظمة وتحويلات النقود، الصعبة على التنظيم وغير المنتظمة بحكم

التعريف، لم يكن بالإمكان جدولتها زمنياً بحيث تتوافق مع مواعيد دفع رواتب ونفقات منتظمة للقوات. ومرة أخرى، لم يكن هناك مفر من اللجوء إلى سامويل برنار وتحويلاته السريعة عن طريق الحوالة. وهكذا فإن ديماريه، بقلبٍ مثقل أم غير مثقل، قد اضطر إلى السماح باستمرار تدخل برنار المغامر. وتأخره في منح التأجيل يفسح المجال أمام التساؤل عن الدوافع الخفية وراء مسلكه - إن كانت هناك دوافع خفية. هل كان يحب صاحب البيت المصرفي المتغطرس أم كان يحتقره؟

ولعل شيئاً أشبه بإسفين قد دق بينهما عن طريق مشروع فشل للأسف: إنشاء بنك ملكي. وكان سامويل برنار قد ألح على ذلك بكل ما لديه من قوة. إذ كان من شأنه أن يكون همزة وصل بين الدولة الملكية والائتمان الخاص. لأن البنك لم يكن سيكون تحت سيطرة الحكومة. وكان سيتحمل الدين الملكي - مئات الملايين من الأوراق التي كان سيستوعبها لكي يعيد إلى التداول أوراقاً جديدة منها، قيمتها أعلى من قيمة القديمة. وتلك هي السياسة التي اتبعها، ولكن على نطاق صغير وتحت ضغط الحاجات اليومية، الـ **Caisse des receveurs - généraux**، المعروف بالـ **Caisse Legendre**، والذي أنشأه ديماريه.

فإلى أي شيء كان سيثول مثل هذا البنك، الذي كانت فرنسا والملكية على حد سواء تحتاجانه بشدة؟ يكاد يكون من المؤكد أنه كان سيصبح بنك إيداع وتداول وإصدار وفق نموذج بنك إنجلترا الذي تأسس في عام ١٦٨٨، وهو النموذج المعروف لكل الأطراف. إلا أن سامويل برنار وأصحاب البيوت المصرفية كانوا سيكونون مسيطرين عليه. والحال أن ممولى الـ **Ferme Générale** والـ **receveurs - généraux** هم الذين رفضوا المشروع. وكذلك رفضه أيضاً الـ **négociants** (مع أن من الأصعب معرفة مبرراتهم). ويبدو أن ديماريه نفسه كان معادياً لإنشائه. ومن ثم كان لابد من العودة إلى النظام القديم، إلى فرنسا الممولين. وكان الـ **Caisse Legendre** بنكاً زائفاً، بل إنني أكاد أكون ميالاً إلى قول إنه كان نفيماً للبنك. فلم يكن الوقت قد حان بعد لكي ينخرط أصحاب البيوت المصرفية انخراطاً عميقاً في المالية الملكية. وكما بينت الأمور، فإنهم، بحوالاتهم وبودائعهم وياستثماراتهم في المشاريع الكبرى - كمشروع لويزيانا الذي أقدم عليه أنطوان كرورا وحملات سان مالو والقرصنة في زمن الحرب - قد ظلوا في مركز تجارة أعالي البحار والتجارة الأوروبية. وقد استمروا رجال أعمال متعددي الجوانب، شأن أسلافهم بل وشأن من سوف يخلفونهم. إلا أن فرصة كانت قد ضاعت.

عالم المال وعالم البنوك (تتمة وخاتمة)

وهكذا، فبموافقة ديماريه أو بتسامحه، جرى السماح لنظام الـ "publicains" القديم بالاستمرار. لقد وجد مهلة أخرى للعيش، ومرة أخرى، بالرغم من عيوبه ورذائله، مكَّن الملكية من الوجود ومن البقاء بما يشبه المعجزة، حتى نهاية حرب الخلافة الإسبانية. ولن أذهب إلى حد قول إن النظام قد أدى بشكل منطقي إلى الـ **chambre de justice** في مارس/ آذار ١٧١٦، والذي عُهد إليه بالتحقيق في "الاختلاسات وإساءات التصرف... المرتكبة على حساب المالية الملكية وبالارتباط معها"، لكن ذلك كان على أية حال هو رد فعل الملكية المألوف، والذي كان جائراً وعنيفاً مثلما في الماضي. وقد جرى عزل ديماريه غداة موت لويس الرابع عشر، وبرحيله إنهار الـ **Caisse Legendre** إلى الأبد. لقد جرى التحقيق مع ٨٠٠٠ ممول وحُكم على ٤,٤١٠ بغرامات وبرد أموال، بينما اقتيد بعضهم إلى السجون (٦١٨).

ومن المؤكد أن النظام ليس مسئولاً عن ذلك "النظام" الآخر، الأشهر، والذي دشنه جون لو (١٧١٦ - ١٧٢٣)، والذي كان نتيجة لأحداث غير عادية ومشهورة كانت تشير بوضوح إلى أنه كان ما يزال من المستحيل على الاقتصاد الفرنسي أن يقبل سيرورات الرأسمالية الحديثة. وعبر المانش، من المؤكد أن انهيار الـ **South Sea Bubble**، المعادل لمشروع لو، قد أحزن إنجلترا، لكن الاقتصاد الإنجليزي استوعب الصدمة، واستعاد توازنه - بما أن الحكومة قد ساعدت شركة البحر الجنوب الخاسرة - في حين أنه في فرنسا بالمقابل، اختفى كل شيء دون أن يخلّف أثراً: إن تجربة لو برمتها لم تخلّف شيئاً (٦١٩).

وأنا لست مقتنعاً بالتفسيرات، الجزئية في أفضل الأحوال، التي قدمها المؤرخون لهذه المسألة. فتير، مثلاً، يزعم أن لو قد ارتكب خطأ اللجوء إلى "رأس المال الوهمي" و"القيمة المشكوك فيها" للأسهم، أي التدخل في العملة المعدنية، التي كانت آنذاك، وسوف تظل لزمن طويل، عماد الحياة الاقتصادية في فرنسا (٦٢٠). أمّا جاكوب فان كلايرين، الأعمق رؤية بين المراقبين، فهو يرد الأمر برمته إلى فشل مشروع لويزيانا ومشروع بحار الجنوب الفاشل، إلى جانب المناورات المضادة التي قام بها كبار النبلاء كالأمير دو كونتي والأمير كونديه. وهو لا يولي أهمية كبيرة للمضاربة المحمومة في شارع كينكامبوا، البورصة غير الرسمية في الهواء الطلق. أمّا لو نفسه -

ولكن إلى أي حد يمكن اعتباره مصدراً جديراً بالثقة؟ - فقد ألقى باللوم فيما بعد على تفشي الطاعون في مارسيليا والذي أصاب بالشلل ربع فرنسا من عام ١٧٢٠ إلى عام ١٧٢١ وأدى، بحسب تقديره، إلى نسف تجربته.

وكل هذه التفسيرات تتضمن قدراً من الحقيقة، إلا أنه لا بد من الجمع بينها كما يجب تحميل الاقتصاد الفرنسي برمته مسئولية أساسية معينة عما حدث، فهذا الاقتصاد كان عتيقاً في ممارساته. إن تطعيم القديم بالجديد لم ينجح. وقد تمكن لو من الهرب من البلد، بفضل الوصي على العرش الذي تذهب الشائعات إلى أنه قد حصل على حصته من العملة الرنانة والثقيلة من السماء. ولم يتردد الممثل التوسكاني في باريس في أن يكتب إلى من يمثلهم في توسكانيا في ٣٠ سبتمبر/ أيلول ١٧٢٠: **"Il Reggente ne deve certo avere accumulato al meno per trecento miglioni"** (٦٢١). ويبدو من المحتمل إلى حد بعيد أن الوصي على العرش كان في آن واحد منخرطاً ومستفيداً من "النظام"، ولكن إلى أي حد؟ (ثلاثمائة مليون فرنك كما يزعم الكاتب؟). فهل هو المسئول، بعد أن سكن الغبار، عن عودة فرنسا إلى الأساليب القديمة (حيث كانت الفيزا مجلس عدل آخر، هو المجلس الأخير)؛ وعن اضطرابه، بعد الكارثة، إلى تعويض الممولين عبر تخويلهم مهمة تصفية تركة لو؟ لقد كان هذا يعني بالفعل عودة إلى النظام القديم، الذي كان قد تعرض لنقد شرس في عام ١٧١٥ وإلى الأخوة باريس **Pâris** المروّعين، ولكن ماذا كان الخيار؟ لقد كان هذا هو الورقة الأخيرة التي يمكن اللعب بها.

ولكن هل يجب، من جهة أخرى، كما يميل إلى ذلك عدد كبير جداً من المؤرخين، أن نبالغ في أهمية نظام لو؟ إذا قرأنا بعض هؤلاء المؤرخين فقد نتصور أنه قد أعاد الحيوية إلى الاقتصاد الفرنسي وساعد قليلاً من العملات الذهبية الإضافية على شق طريقها إلى جراب الفلاح الصوفي. ومما لا شك فيه أن التجربة قد ساعدت على الإساءة إلى سمعة العملة الورقية في أذهان الشعب الفرنسي. ولكن هل كان الأمر كله بالفعل أكثر من سحابة صيف؟ لقد أوضح الإيرل ج. هاملتون، في بعض المقالات ذات الحجاج الدقيق جداً، أن النظام لم يتسبب لا في الأسعار المنفلتة الزمام ولا في الخرائب المثيرة التي تحدثت عنها الشائعات. ففي باريس، ارتفعت الأسعار بالفعل إلى ضعف ما كانت عليه، ولكن لمدة قصيرة، ثم هبطت بسرعة إلى مستواها المألوف. إلا أنه لا يبدو أن أكثر المؤرخين قد قرأوا هذه المقالات أو تذكروها. وفي دراسة أخرى، عن نشاط كُتّاب العدل في باريس وفرساي هذه المرة، لاحظ جان بول سواسون أيضاً

أن نشاطهم يبدو أنه قد سار سيرته المألوفة، في حين أن المرء قد يتوقع موجة نشاط محمومة (٦٢٢). والحال أن الأحداث المثيرة قد تكون أحياناً، كالعاصفة الصيفية، مصدر صخب عظيم دون أن تكون مصدر أذى.

لقد انبثق النظام القديم مرة أخرى على أية حال، وعاد مستوى ديون الملك إلى ما كان عليه في عام ١٧١٨ إلى هذا الحد أو ذاك. والحال أن الكاردينال فليري، الذي كانت مدة وجوده في المنصب (١٧٢٦ - ١٧٤٣) مفيدة، بالرغم مما يقوله ويكرره المركز دارجنسون في يومياته، قد أعاد عقارب الساعة إلى الوراء في عام ١٧٢٦، وأعاد تأسيس الـ **Ferme Générale** (منذ عام ١٧٠٣، كان قد تم الاستعاضة عنها بـ **régies**) بلجان مباشرة.

ولا أجد فائدة كبيرة في التتبع التفصيلي للتاريخ الرتيب للخدمات المالية للملكية منذ تلك المرحلة. لقد عادت الآلة كلها إلى الحركة التي لا هوادة فيها، بكل الحيل القديمة، وبكل النوايا الحسنة وأشكال الجور القاسي التي عرفها الماضي. ولم يحدث نزاع بين الممولين والتاج إلا في أواخر القرن، بعد عام ١٧٧٠ وردود الفعل النشيطة من جانب الثالوث الحاكم. ولا شك أن لويس الخامس عشر قد استعاد توارن الملكية لعقدين آخرين. أمّا تيريه، الذي جرت ترقيته إلى منصب المراقب العام، فقد أحدث اضطراباً عظيماً لكنه لم يُحدث تجديداً يذكر.

والحال أن التغير الحقيقي، كما هي الحال غالباً، قد جاء من خارج النظام المقفل، من مستويات الاقتصاد الفرنسي العميقة. لقد كان إحياءٌ مثيرٌ آخذاً في السحوت في المملكة القديمة، كما لو أن نسفاً جديداً يتدفق في الربيع. وهذا الإحياء، كما ذكر جان بوفيه، هو الذي حرر الائتمان، ومنحه القوة والحيوية، وزاد من حجمه وأثره (٦٢٣). فالنشاط المصرفي البروتستانتي والكورمبوليتي لم يكن قد نسي المملكة قط - وهل كان بوسعها أن ينساها أصلاً؟ - لكنه عاد الآن تحدوه الرغبة في الثأر. إن بيت تيليسون (المعروف بأسماء عديدة في السنوات التالية، أشهرها تيليسون - نيكرو، من عام ١٧٥٧ إلى عام ١٧٦٨) قد استقر في باريس منذ بداية القرن وبحلول عام ١٧١٥، مع عودة السلم، كانت له فروع في جنوه ولندن وأمستردام وجينيف. وقد جاء فيرنيه إلى فرنسا في عام ١٧٤٢؛ وجاء بيرجو في عام ١٧٨١؛ وجاء سيديرمان وكلافيير في عام ١٧٨٢؛ وجاء هوتنجيه في عام ١٧٨٥.

واسم نيكرو العظيم يرفرف على هذه الفترة. والحال أن نيكرو، الذي كان قد أصبح

مراقباً عاماً من الناحية الفعلية، وإن لم يكن من الناحية الرسمية، في عام ١٧٧٧، قد أُجبر على الاستقالة في ١٩ مايو/ آيار ١٧٨١. إلا أن تزايد التدهور في ماليات الملك قد أدى إلى إعادته في أغسطس/ آب ١٧٨٨. وقد عُزل مرة أخرى في ١١ يوليو/ تموز ١٧٨٩. وبعد ذلك بيومين، حملت باريس السلاح. وأن يتمتع صاحب بيت مصرفي بكل هذه الشعبية، وأن يؤيد أصحاب البيوت المصرفية في عام ١٧٨٩ الثورة، فهذا بالتأكيد من الأمور التي تستحق النظر. لكنني لن أتوقف عندها الآن.

من عام ١٧٨٩ إلى عام ١٨٤٨

بإيقاع حركة أسرع، أود الآن النظر في مجمل الفترة الممتدة من عام ١٧٨٩ إلى عام ١٨٤٨، من ثورة طويلة وعاصفة إلى ثورة أخرى، ليست أقل عمقاً إلا أنها لم تملك الوقت لإنجاز نفسها. وخلافاً للمألوف، فإنني سأعامل عمداً مع الثورة الفرنسية والامبراطورية وعودة الملكية وملكية يوليو/ تموز كفترة واحدة، حيث إنها كلها مرتبطة فيما بينها في الواقع وتشكل سلسلة ذات معنى بالنسبة لبحثنا. لقد كانت تلك الفترة هي العصر الذي بدأت فيه أهمية عالم المال في الانحسار بينما أخذ عالم البنوك، مع احتفاظه بهويته، في التقدم إلى الصدارة واحتلال الموقع الشاغر، بعبارة أخرى، أصبح أصحاب البيوت المصرفية أكثر قرباً من الدولة ودخلوا في خدمتها. لكن النشاط المصرفي ظل منفصلاً بشكل أساسي عن الدولة، الأمر الذي ساعده على الاحتفاظ بحريته في الحركة والمناورة.

والواقع أن الثورة قد أملت مسلسلة الأحداث بدرجة أعظم مما يُظن عادةً. فهي، في المقام الأول، قد مهدت الساحة، ثم صانعت وأعادت البناء. وأخيراً، كانت اختباراً تمييزياً لتلك البيوت المصرفية التي ظلت نشيطة أو شبه نشيطة، بالرغم من كل شيء. لقد قامت الثورة بعملية كنس كبرى، وهذا مكمن، إن لم يكن مآثرتها، فعلى الأقل دورها: فعن طريق إلغاء الضرائب غير المباشرة (وإن كانت قد أعيدت في الممارسة العملية)، وجباية الضرائب المباشرة بشكل عديم الكفاءة إن كانت قد تمت جبايتها أصلاً، أجهزت سلطات الدولة على الجهاز الضريبي: ومن ثم فسرعان ما اضطرت إلى الشروع في طبع الأوراق، فأصدرت الـ *assignats* والـ *mandats territoriaux*. والحال أن استعادة النظام، والتي كانت توجد حاجة ماسة إليها، كانت المهمة الأولى للقنصلية في أواخر عام ١٧٩٩. وأنداك جرى إنشاء الإدارة، وعلى رأسها وزارة

للمالية (لمركزة الإيرادات) ووزارة للخزانة (لتنظيم الإنفاقات). وقد قال بونابرت: "إن فرنسا اليوم كبيرة جداً، بحيث يصعب على وزارة للمالية أن تسيطر على كل شيء! وأنا بحاجة إلى ضمانات إدارة مالية جيدة: ولا يمكنني أن أحصل على ضمانات كهذه بوزارة واحدة" (٦٢٤). ومن الواضح أن الجملة الأولى - فرنسا كبيرة جداً - هي التي تطرب سمعي. وتحت هذه الوزارة المزدوجة إذاً، نشأ جهاز بيروقراطي ضخم من جباة الضرائب والمفتشين والـ *receveurs*، المعينين كلهم من جانب الدولة، والذين كان على كل واحد منهم أن يدفع تأميناً ضخماً بالأصالة عن نفسه. إلا أنه في إعادة التنظيم هذه، سوف نجد أن رجالاً كثيرين وقرتبيات كثيرة موروثه عن زمن النظام القديم قد ظلت على حالها دون مساس بها. فمثلاً، جرى منح الـ *receveurs - généraux* الجدد فترة سماح قبل دفع الأموال التي حصلوا عليها إلى السلطات المركزية: وكان يمكنهم، في تلك الأثناء، (شأن الـ *receveurs - généraux* القدامى) استثمار المال المتوافر لديهم، قبل تسليمه. وهكذا كان هناك ميل معين لدى الخزانة إلى اللجوء إليهم للحصول على سلفيات. على أن الجهاز الجديد كان مختلفاً تماماً عن الجهاز القديم: لقد انتهى عهد الـ *publicains* {جباة الضرائب من النمط القديم}.

وقد لجأ النظام الجديد إلى الهدم، لكنه لجأ أيضاً إلى الصون والتجديد والحماية. وعبر إنشاء بنك فرنسا في عام ١٨٠٠، اعتزمت القنصلية حماية النشاط المصرفي والتجارة، إذ كانت بحاجة ماسة إليهما. والواقع أن البنك قد أنشئ عبر إعادة تنظيم الـ *Caisse des comptes courants* {صندوق الحسابات الجارية}، الذي أنشأته بالمشاركة مجموعة من أصحاب البيوت المصرفية، لكنه وجد صعوبة في العمل بشكل مناسب (٢٤ بلوفير *pluviôse* من العام الثامن للجمهورية - ١٣ فبراير/ شباط ١٨٠٠). وبعد ذلك بثلاث سنوات، حصل البنك الجديد على امتياز مقصور عليه وحده بإصدار أوراق البنكنوت، إلا أن ذلك كان مقصوراً في الممارسة العملية على إصدار الأوراق من الفئات المرتفعة جداً، بحيث إنه كان في البداية ولبعض الوقت فيما بعد في خدمة الأعمال الكبيرة أساساً وليس في خدمة الدولة. ويلاحظ برتران جيل: "لقد جرى تصوره باعتباره نوعاً من جمعية تعاونية للشفح المتبادل {للأغنياء}. وسعر الأسهم فيه - ٥٠٠٠ فرنك - أدى إلى جعلها خارج متناول صغار التجار". لقد كان خاصاً بأصحاب البيوت المصرفية الذين كانوا غالبية الجيل الأول من "محافظيه": بيريه، روبيلار، بيريجو، ماليه، لوكولتو، روكاميه، جيرمان. إلا أنه كان بينهم بعض

الـ **négociants** وكاتب عدل. فهل كان صادمًا أن ورثة الثورة قد سمحوا باستيلاء القطاع الخاص إلى حد بعيد على البنك الجديد؟ بما أن القطاع المالي القديم كان قد أزيح، فلم يكن هناك في الواقع من حل صالح آخر. ومع ذلك، فقد كان بمثابة منجم ذهب للقلة المحظوظة التي دخلته في البداية. وفي ٢٩ فبراير/ شباط ١٨٠٠ فتح البنك الجديد شبائيكه (٦٢٥).

والحال أن تدخل بنك فرنسا، خلال عهدي القنصلية والامبراطورية، قد سوى الكثير من المشكلات التي واجهتها التجارة والبيوت المصرفية في باريس، بل وفي المقاطعات. وقد لعب دوراً ثلاثي الجوانب: كبنك إيداع وخصم وإصدار. وكان حذراً منذ البداية وظل الحذر قاعدة سلوكه التي لا تتغير: لا خصم دون ثلاثة توقيعات على الأقل، لا خصم لمدة تزيد عن ثلاثة أشهر. وقد قام بالفعل في بعض المناسبات بمساعدة بيوت راسخة تمر بصعوبات، كما أنقذ الحكومة عندما كانت تشكو من نقص السلفيات دون أن يسمح مع ذلك للدولة بالهيمنة عليه. لقد كان مؤسسة تحيا في عالم خاص بها إلى حد أن أرزمت أعوام ١٨٠٣ و ١٨٠٦ و ١٨١٠ لم تؤثر عليه، وهو ما لا يمكن قوله، في المقابل، عن أصحاب البيوت المصرفية الباريسيين.

وكما أشرت بالفعل، فإن النشاط المصرفي، خلال فترة توسع، قد مال إلى التقدم بأسرع من التجارة، التي أحررت مع ذلك بعض التقدم، في حين أن الصناعة والزراعة قد تخلفتا بمسافة ملحوظة. إلا أنه خلال فترات الانكماش أو الركود، واصلت الزراعة رحفها إلى الأمام، كالسلحفاة، واستمرت الصناعة في تقدمها، بينما تقهقرت التجارة بسرعة، ساحبة معها الائتمان، أي البيوت المصرفية، إلى الوراء. وهذا هو ما حدث إلى هذا الحد أو ذاك بين عامي ١٧٨٩ و ١٨١٥. ومع ذلك فإن البيوت المصرفية الباريسية الرئيسية (ومن بينها بيت بيريجو، "صيرفي لجنة الأمن العام" الغامض) قد اجتازت الفترة الثورية الصعبة دون متاعب كبيرة (٦٢٦). وخلال تلك الفترات العاصفة، من الطبيعي أن الحكمة كانت تُملي الحد من النشاط والإبحار بعيداً عن الأمواج الهائجة: "إن آل ماليه قد اتبعوا سياسة كهذه تحديداً: لقد كان رأسمالهم ٨٠٠,٠٠٠ livres في عام ١٧٨٨ ثم ٥٢٥,٠٠٠ في عام ١٧٩٢، ثم ٢٤٠,٠٠٠ في عام ١٧٩٤ ثم صفراً خلال ذروة عهد الـ **assignat**" (٦٢٧). وكانوا قد استثمروا بشكل واسع في الممتلكات وفي الأراضي. كما أن آل بيريه كانوا قد اشتروا ضياعاً مترامية الأطراف وأسهماً في مناجم فحم آزان. وأدت عودة الحكم القوي، مع صعود بوناپرت إلى السلطة، إلى رد الأمل

وشيء من الحيوية إلى القطاع المصرفي . لكن نشوب الحرب من جديد والأزمات والإفلاسات التي تلتها في أعوام ١٨٠٣ و ١٨٠٦ و ١٨١٠ كانت كلها ضربات جد جسيمة للنشاط المصرفي الباريسي ، الذي لن يسترد عافيته بالفعل إلا مع عودة الملكية (٦٢٨).

وهكذا ، فمن زاوية الائتمان ، كان عهد القنصلية والامبراطورية زمن جذب . بل إنه يبدو أنه قد حدثت ارتدادات إلى الماضي . ومن المؤكد أن جابريل أوفرار ، رجل الأعمال الكبير في زمن نابوليون ، كان صيرفياً تاجراً من الطراز القديم : لقد ضارب في **biens nationaux** ، وفي منتجات المستعمرات ، وفي المؤن المرسلة إلى الجيش ، وفي المشتريات الضخمة من الحبوب الواردة من هولنده وإنجلترا ، خلال أزمة نقص الحبوب في عام ١٨٠١ ؛ وفي عام ١٨٠٤ ، عندما كانت إسبانيا مهددة بالمجاعة ، شَحَنَ إليها مؤناً غذائية ودفع بنفسه قروشاً في مقابلها في المكسيك وإسبانيا الجديدة وتمكن من إعادة فضته إلى أوروبا على سفن إنجليزية . لقد كان أوفرار عبقرياً (٦٢٩) ، إلا أن من المؤكد أنه كان رجلاً من الماضي : مترفاً ، ومقامراً ، ومراوفاً عند الضرورة ، وصفيقاً تماماً .

وكانت فرنسا في عام ١٨١٥ في حالة مؤسفة . ومع أن الصورة التي يرسمها دوبان لهذه الحالة مفرطة السواد إلا أن المحصلة التي يصل إليها ليست بعيدة عن الحقيقة : مليوناً رجل في الخدمة العسكرية ، مليون قتيل ، ٧٠٠,٠٠٠ جندي مُسَرَّح يبحثون عن عمل في زمن السلم ، غزوتان ترتب عليهما دمار ما قيمته ١,٥٠٠ مليون فرنكاً ، بالإضافة إلى نفقات من الحجم نفسه تقريباً لإعاشة جيوش الاحتلال الأجنبية ، حتى جلاء هذه الجيوش في عام ١٨١٧ (٦٣٠) . على أن الحياة بدأت من جديد ، واستردت الزراعة والصناعة والتجارة عافيتها . وكالعادة ، كان السلم خير علاج . فشملت الحركة كل شيء وارتادت بعض القطاعات الحديثة الدرب المفضي إلى تغييرات ساعدت في تحقيقها : العمليات المالية ، المؤسسات التجارية ، الصناعات المعدنية والكيميائية الجديدة ، الشركات الليونية للإضاءة بالغاز ، القنوات ، السفن البخارية ، السكك الحديدية . وقد لاحظ عالم الاقتصاد أدولف بلانكي : " في كل يوم ، نشهد اختفاء الورش الصغيرة والعمل المبعثر والحرف المنزلية . فالصناعة الآن تتم في مصانع كبيرة ، كالشكنات أو الأديرة ، وهي مجهزة بآلات ضخمة ، تعمل بمحركات ذات طاقة لا نهائية " (٦٣١) . وربما كان في هذا الكلام شيء من المبالغة ، إلا أن من المؤكد أن المعاصرين كان لديهم ما يدعو إلى العجب حيال ما كان العصر يَعِدُ به : فمما لا وراء

فيه أن العالم كان يتحرك في اتجاه جديد. وكانت مظاهر التقدم محسوسة في كل شيء، وهو تقدم ترمز إليه بشكل خاص السكك الحديدية، التي سوف ينظمها القانون في عام ١٨٤٢.

وبما أن هذه المشاريع الضخمة كانت تتطلب مالا واثماناً متزايدين باطراد، فإن الشركة المحدودة (*société anonyme*)، التي وجدت صياغتها القانونية في عام ١٨٠٧، قد بدأت تظهر أخيراً: فبين عامي ١٨٢٥ و ١٨٣٧، كانت ١,٠٣٩ شركة ما تزال *en commandite* (تختص برأسمال قدره ١,٢٠٠ مليون فرنكاً) في مقابل ١٥٧ شركة محدودة (رأسمالها ٣٩٣ مليون فرنكاً). وكانت هذه مجرد بداية - إذ لابد لكل شيء من أن يبدأ من مكان ما. والحال أن الشركة المحدودة، في عالم الاستثمارات الكبير، سوف تمنح سلطات مطلقة لمجلس المديرين؛ أما صغار المساهمين فقد حرمتهم من أية سلطة تلك الحفنة من الرجال المميزين، ولا حاجة إلى قول إن المستوى الأعلى كان يستغل المستويات الدنيا، ولكن ما هو الجديد في ذلك؟ إن سر مرونة قواعد المجتمع القديمة إنما يكمن في أنها كانت قابلة إلى حد بعيد للتكيف مع الظروف الجديدة. وهنا أيضاً، لم يكن هناك بالفعل شيء جديد في التغيرات المراثية في قمة الاقتصاد. والشركات المحدودة، وهي النتيجة المتوقعة لـ *Code du commerce* {قانون التجارة} الصادر في عام ١٨٠٧، كانت موجودة كإمكانية قبل أن تبدأ في الانتشار. وكان صعود البنوك تغيراً آخر كان بسبيله إلى التحقق منذ بعض الوقت. وبعد انحدارها والمشكلات التي واجهتها خلال عهدي الثورة والامبراطورية، لم يعن إحياء النشاط المصرفي قيام أسس جديدة (عابرة عادةً على أية حال) بقدر ما كان يعني عودة إلى النشاط من جانب البيوت المصرفية القديمة، والتي كان ثلثها نشيطاً في عهد النظام القديم (١٦٣٢). وإذا كانت ثورة ١٨٣٠ وملكية يوليو/ تموز قد ضمت أصحاب بيوت مصرفية كجاك لافيت وكاريمير - بيريه بين ورثائها الجدد، فإن ذلك إنما يرجع إلى أن الـ *haute banque* (عالم البنوك الكبرى) كان قد استرد مكانته بسرعة. وسوف يعزز هذه المكانة فيما بعد، مع التوسع المفاجيء لساحة عملياته خلال عهدي الامبراطورية الثانية والجمهورية الثالثة.

وقد ظل تعبير الـ *haute banque* مستخدماً حتى عام ١٩١٤ وربما بعد ذلك. وكان يشير إلى البنوك الباريسية الكبرى، ذات المكانة الراسخة، والعاملة في كافة أرجاء فرنسا والمنخرطة علاوة على ذلك انخراطاً عميقاً في النشاط المالي الدولي. والحال أن

الأسر المتربعة على عروش هذه البنوك، وهي في معظمها مؤسسات عريقة، كان لها وزنها الثقيل في الحياة الاقتصادية والاجتماعية والسياسية الفرنسية: جاك لافيت، خليفة بيريجو، هوتنجهيه (من زيورخ)، هيتش، بيريه، ديلسير، فولد، جيمس روتشايلد - إجمالي عشرين إلى خمسة وعشرين بيتاً، معظمها من أصول أجنبية. إلا أن من المؤكد أن هذا أيضاً كان قاعدة جد قديمة، وشرطاً وجوبياً في جميع الحالات التي نعرفها. وكانت الصلات الأجنبية ضرورية بصورة مطلقة في عالم الاستثمار الكبير. وفي عام ١٨٢٠، كان أبناء ماثير عمشيل روتشايلد الخمسة قد استقروا في مدن أوروبية مختلفة، حيث استقر عمشيل في فرانكفورت التي جاءت الأسرة منها، واستقر سولومون في فيينا وناثان في لندن وكارل في نابولي وجيمس في باريس. ومن هذه الزوايا، كان بوسعهم أن يراقبوا وأن يتعاملوا مع كل أوروبا، ساحة صعودهم المثير. ووفقاً لقاعدة جد قديمة أخرى، قاموا بكل شيء: الودائع، الخصم، صرف العملات، تقديم القروض إلى الحكومات، أعمال العمولات الكبرى، والمرتبطة بالتجارة. والحال أن جيمس، الأخ الموجود في باريس "كان يملك، في سعيه إلى دعم مشاريعه المالية الضخمة، أرصفة سفن في لوهافر وسفنناً في البحر؛ وكان قد أصبح شيئاً فشيئاً المستورد الوحيد للشاي إلى فرنسا، وكان مشترياً رئيسياً للصوف وللحبوب وللحرير" (١٦٣٣). أما كاريمير - بيريه، الذي كان لمدة قصيرة رئيساً للورداء في عهد لويس فيليب، لكنه مات من الكوليرا في عام ١٨٣٢ وهو على مشارف التحول إلى واحد من كبار الساسة، "فقد كان منخرطاً في كل شيء: بناء السفن، النشاط المصرفي، المضاربة في الممتلكات، الائتمان العام والخاص، الصناعات المعدنية، صناعة الزجاج، معامل تكرير السكر، مصانع الصابون، المعامل؛ وعلى نطاق كبير في كل هذا". بعبارة أخرى، كان أصحاب البيوت المصرفية هؤلاء ما يزالون على صلات قوية بالتجارة وبالصناعة.

على أن روتشايلد، الذي كان على علاقة ممتازة بلويس فيليب، كان منخرطاً بشكل أعمق من أي صاحب بيت مصرفي آخر في مالية الدولة. وقد تسنى له شيئاً فشيئاً أن يكتسب شبه احتكار في القروض المقدمة إلى الحكومة. وكانت العملية تشبه إلى حد بعيد عمليات الأزمة الماضية، وفقاً للمبديء التي طُبِّقَتْ في أمستردام في القرن الثامن عشر. فقد كانت مهمة صاحب البيت المصرفي تتمثل في تسليم الحكومة مجمل القرض قبل تدشينه، وشراء الأسهم المرتبطة به، بأقل من القيمة الاسمية بالطبع. وكان المزايد الذي يقبل سعر الفائدة الأدنى يحصل على العقد. وبمجرد طرح الأسهم أو

السندات للبيع للجمهور بسعرها الكامل، يمكنه أيضاً أن يستفيد برفع سعرها في البورصة، حتى يتسنى له أن يبيع بربح تلك الأسهم والسندات التي كان قد احتفظ بها لنفسه. ومرة أخرى، كانت هذه ممارسات قديمة، "كفلت مكاسب ضخمة بتكاليف أو بمجازفات طفيفة" (٦٣٤). ومنذ تلك اللحظة فصاعداً، أصبح صاحب البيت المصرفي على اتصال وثيق بالدولة، وفقدت كلمتا الـ **finances** والـ **financiers** معناهما المميز.

ولكن هل كانت الدولة عاجزة وضعيفة بالصورة التي بدت بها؟ لقد تغيرت القواعد كلها على أية حال، بعد أيام فبراير/ شباط ١٨٤٨ والتي باغتت عالم الاستثمار والأعمال. وكان عهد الجمهورية الثانية عهداً غير مستقر وصعباً، ومعادياً لـ "عالم المال الكورمبوليتي". فرحل بنك Hope ببساطة إلى إنجلترا. أما فيما يتعلق بجيمس دو روتشايلد الذي كان قد ضمن للتو، في أغسطس/ آب ١٨٤٧، قرضاً ضخماً قدره ٢٥٠ مليون فرنكاً، فقد وجد نفسه مضطراً إلى وقف إصدار سندات عليه، وذلك بسبب المشكلات الضخمة المترتبة على العملية (٦٣٥). ومع الامبراطورية الثانية، تنفس عالم الأعمال والنشاط المصرفي من جديد، إلا أن روتشايلد، بعد أن أراحه فولد، لم تعد لديه إمكانية التعامل مع السلطة والتي سبق له التمتع بها في عهد لويس فيليب، بل إن بينو، وزير المالية، عندما كان يبحث عن ضامين لقرض قدره ٢٥٠ مليون فرنكاً تطلبته حرب القرم، قد رفض في عام ١٨٥٤ روتشايلد كوسيط وارتاح إلى ممولين آخرين، هما داسييه وميريس، لتدشين القرض مباشرة، عن طريق الاكتتاب القومي. وكان النجاح تاماً، فقد جرت تغطية القرض في بضعة أيام، و"استقبل نابليون الثالث بارتياح هذا التعبير عن "التأييد العام من جانب رأس المال". وكان ذلك ضربة شديدة للـ **haute banque**، الذي فقد بذلك احتكاره الفعلي للقروض الحكومية" (٦٣٦). لقد عادت الدولة إلى السيطرة على سلفياتها (كما سبق لذلك أن حدث مراراً في عهد النظام القديم) لكن ذلك لم يمنعها من اللجوء مرة أخرى إلى أصحاب البيوت المصرفية، الذين أصبح الفونس دو روتشايلد في صدارتهم، لضمان القرض الذي جرى تدشينه بعد هزيمة فرنسا في الحرب الفرنسية - البروسية في عامي ١٨٧٠ و ١٨٧١، وذلك من أجل دفع مبلغ الـ ٥,٠٠٠ مليون فرنك الذي طلبه المتصرون (٦٣٧).

إلا أنه كانت هناك تعويضات للارستقراطية المالية. فبعد الأزمة الاقتصادية السافرة في أعوام ١٨٤٦ - ١٨٤٨، دخلت فرنسا، جنباً إلى جنب بقية أوروبا، عهد نشاط

متصل. لقد كان الاقتصاد الأوروبي بأسره آخذاً في التوسع. فهل يرجع ذلك إلى مناجم الذهب التي تم اكتشافها في كاليفورنيا وأستراليا في عامي ١٨٤٨ و ١٨٥١، والتي أغرقت أوروبا بمقادير ضخمة من الذهب - "تساوي تقريباً، في غضون عشرين سنة، ما تم استخراجهُ منذ القرن السادس عشر" (٦٣٨)؟ لقد حصلت فرنسا في عشر سنوات على ذهب قيمته ٣,٣٨٠ مليون فرنكاً، وفقدت من جهة أخرى فضة قيمتها ١,١٠٠ مليون فرنكاً، صُدِّرت على نطاق ضخم إلى الشرق الأقصى لدفع تكاليف التجارة الفرنسية هناك. وفي عام ١٨٦١، كانت ٨٠ départements تشكو من ثم من نقص العملات الفضية من فئة الفرنكات الخمسة وعملات فضية صغيرة أخرى (٦٣٩). وقد قيل في عام ١٨٦٥ إن مناجم الذهب والسكك الحديدية "هما سرّاً ازدهار أوروبا الصناعي والتجاري".

والحال أن السكك الحديدية، التي كانت محط تشجيع الحكومة بعد عام ١٨٤٢، كانت بالتحديد أحد القطاعات التي لجأ أصحاب البيوت المصرفية الباريسيون إلى الاستثمار فيها. وقد تولت البنوك والبيوت المصرفية جمع ملايين الفرنكات المطلوبة لبنائها، في سندات تكفلت الدولة بضمانها. وهم لم يخسروا من الصفقة شيئاً، لا هم ولا منافسهم. وقد ساعد التحول الضخم الذي ترتب على ذلك على إخراج البنوك من شواغلها التجارية العديدة، بينما جرى تعزيز ارتباطها بالصناعة وبالأعمال المنجمية وبالصناعات المعدنية وبقطاع التأمين الجديد الذي كان ارتباطها به وثيقاً بالفعل منذ عام ١٨٢٠.

على أن أزمة أعوام ١٨٤٦ - ١٨٤٨ كانت قد كشفت عن قصور الائتمان في فرنسا كما كشفت عن اختلالات جسيمة. وبشكل عام، فإن النشاط المصرفي ونشاطات الخصم، حتى في عام ١٨٤٠، كانت تخدم بشكل أساسي باريس والتجارة الخارجية الكبيرة. أما المقاطعات، والمدن التجارية الأخرى ومدن الأسواق الريفية، فقد كانت، بالمقابل، شبه محرومة من خدمات هذه النشاطات (٦٤٠). فوجهاء باريس قد تعمدوا منع مد مؤسساتهم العاملة في مجال الائتمان والخصم إلى المقاطعات، خوفاً من فيض الانتاج، والذي سوف تتمثل نتيجته في "إغراق الأسواق بالمنتجات وفي مزاحمة وربما إلحاق الخراب برجال أحوالهم مستقرة منذ أربعين أو خمسين عاماً" (ترجع هذه الملاحظة إلى عام ١٨٤٠) (٦٤١). بل لقد عارضوا بقوة أوفر بكثير إنشاء دوائر مصرفية مستقلة في المقاطعات، وكانت معارضتهم فعالة إذ كان لابد من الحصول على موافقة

من جانب الـ **Conseil d'Etat** {مجلس الدولة}. وهكذا فخلال الشطر الأول من القرن سوف نجد أن التصنيع، السليم إلا في القطاعات التي كانت لأصحاب البيوت المصرفية الباريسيين مصلحة مباشرة فيها، كان مشروعاً متعثراً، وكانت المؤسسات والمتعاملون الرئيسيون معها يتبادلون العون فيما بينهم، ولو بمجرد قبول التسويات المرجأة إلى أجل بعيد أو القروض قصيرة الأجل. وفي عام ١٨٢٧ مثلاً، كانت صناعة النسيج في الألزاس تحصل على تمويل من جانب مستوردي القطن في لوهافر والـ **négociants** في باريس وليون وبال؛ وفي عام ١٨٤٤، كان أرباب الصناعة الـ ٤٠٠ في ليون يعتمدون على ائتمان قدمه ٧٠ من تجار الحرير و ١٨٠ من الوكلاء بالعمولة، من الفرنسيين والأجانب. لكن هذا النوع من الائتمان قصير الأجل، والمتوقف على الدوائر التجارية، كان هشاً؛ وكان من الوارد أن تحدث إفلاسات بشكل متتابع، وهذا هو ما حدث في أعوام ١٨٤٦ - ١٨٤٨ (٦٤٢). وكان الانهيار طويل الأمد للاقتصاد بحاجة إلى تدابير عاجلة.

وفي هذه الظروف، قامت الحكومة المؤقتة في ٨ مارس/ آذار ١٨٤٨، بعد أيام قليلة من توليها زمام السلطة، بإنشاء **Comptoir National d'Escompte** (بنك خصم) في باريس، مع إنشاء فروع له في جميع المدن الفرنسية الرئيسية، وفق النموذج الموجود في العاصمة، وهو قرار اتخذته دون الحصول على تصريح مسبق من مجلس الدولة (٦٤٣). ومنذ تلك اللحظة فصاعداً، جرى تحطيم الهيمنة الباريسية، وخلال التوسع القوي للنشاط المصرفي والصناعي على أثر انقلاب نابليون الثالث (والذي لا يختلف عن التوسع الذي شهدته الـ **Trente Glorieuses** {الأعوام الثلاثون المجيدة} بعد عام ١٩٤٥)، كان هناك ما يشبه الحمى الإبداعية و"الفوضى التنافسية بين أنواع البنوك وأصحاب البنوك والبيوت المصرفية" (٦٤٤). ومن بين المؤسسات التي قامت آنذاك ودامت إلى وقتنا الحاضر الـ **Crédit Foncier** {بنك الائتمان العقاري} (الذي تأسس، كالـ **Crédit Mobilier** {بنك الائتمان العقاري}، في عام ١٨٥٢)؛ والـ **Crédit Industriel et Commercial** {بنك الائتمان الصناعي والتجاري} (١٨٥٩) والـ **Crédit Lyonnais** {بنك الائتمان الليوني}؛ نسبة إلى ليون (١٨٦٣)؛ والـ **Société Générale** {بنك الشركة العامة} (١٨٦٤). وهو ما دفع مؤرخين إلى القول بأنه بعد عام ١٨٤٨ أو بالأحرى بعد عام ١٨٥٢، انبثق إلى الوجود جيل جديد ونمط جديد للنشاط المصرفي، بما أدى إلى جعل صيغة

روتشايلد شيئاً يتتمي إلى الماضي، فهل هذا صحيح تماماً (٦٤٥)؟

إن بيوت الـ **haute banque** من الطراز القديم، بما أنها قد ظلت، بالرغم من كل شيء، مؤسسات عائلية فردية، لم تكن بالطبع قائمة على عين نطاق البنوك التجارية حيث تنتشر الفروع في كل مكان - كالبنوك من نوع الـ **Crédit Lyonnais** والـ **Société Générale** التي سرعان ما سوف تستوعب النطاق القومي وتجذب مدخرات الشعب الفرنسي. ولكن، في المقام الأول، إذا ما نظرنا عن قرب إلى الوضع في عام ١٨٦٠ مثلاً، فإن موريس ليفي - لوبوايه يذهب إلى أن المؤسسات الائتمانية من الطراز الجديد لم تبدل بالكاد المناهج المتبعة من جانب البنوك والبيوت المصرفية الخاصة القديمة، أكان ذلك فيما يتعلق بمنح التسهيلات الائتمانية أم فيما يتعلق بسياساتها المالية. (٦٤٦) وتكمن التغيرات الكبيرة في اللامركزية التي كانت مفيدة إلى أبعد حد، كما تكمن في التوسع العام للاقتصاد. إلا أنه لا يجب "أن نخلط" بالضرورة "بين تطور الاقتصاد وعمل البنوك" - فنبداً بإرجاع الفضل إلى الأخيرة في التوسع الذي حدث خلال عهد الإمبراطورية الثانية ثم ننتهي إلى إلقاء اللوم عليها وتحميلها المسؤولية عن البطء الذي حدث في النمو بعد عام ١٨٦٠. (٦٤٧)

وفي المقام الثاني، يبدو لي أن البنوك التجارية وبنوك الإيداع كانت، كالبورصات وكالأسواق الكبرى المؤقتة التي عرفها الماضي وكالسوق قديمة الطراز، أداة، وسيلة لتحقيق غاية، تقلبت وظيفتها مع تقلب أحوال الاقتصاد. ولعل من خطئ التقدير مقارنة هذه الماستودونات [حيوانات منقرضة شبيهة بالفيل] بكبار الرأسماليين، من النوع الموجود في أوروبا والذي سرعان ما سوف يوجد في الولايات المتحدة. بعبارة أخرى، أعتقد أن الرأسماليين قد ظلوا على أية حال في صدارة الحركة. والواقع أن الـ **haute banque** لم يكن بمعزل عن الموجهة الجديدة للنشاط المصرفي: فقد وجد أعضاء بيوت مصرفية قديمة في مجلس إدارة بنك فرنسا بشكل منتظم إلى حد بعيد من عام ١٨٠٠ إلى عام ١٨٩٠، مثلما شاركوا في تأسيس مؤسسات الإمبراطورية الثانية. وقد قدموا ٢٠٪ من رأسمال الـ **Crédit Foncier** و ٥٠٪ من رأسمال الـ **Crédit Mobilier** (حيث احتلوا ثمانية من مقاعد مجلس إدارته الاثني عشر) و ٢٣٪ من رأسمال الـ **Société Générale**، الخ (٦٤٨). وهكذا فإذا كانت بنوك التسليف الكبيرة، في الشطر الأخير من القرن التاسع عشر، قد انخرطت في تقديم قروض والاضطلاع باستثمارات في العالم الخارجي، وإذا كان بنك الـ **Société Générale** قد بدا أنه

يعمل كراسمالي مستثمر من النمط القديم، حيث أقدم على تعاملات مغامرة وفي أماكن بعيدة، في أمريكا اللاتينية، في بوليفيا وبيرو، وهي بالمناسبة حُفَرٌ لا قعر لها، كنت تبتلع المال الأوروبي دائماً وأبداً - فهل كان ذلك بسمادة منها فعلاً؟ لقد كانت على أية حال بنوكاً قومية بشكل واضح ولم تكن مصادر إلهامها دولية. فآليس من الأرجح إذاً أن ذلك يرجع إلى أن **haute banque** كان إلى جانبها وكان يحثها على سلوك هذا الدرب عبر المشاركة في مجالس إداراتها، واكتساب موقع قوة في داخلها والتمسك بهذا الموقع؟

والحال أن ما يسدفعني إلى هذه الأفكار هو مقال رائع لجان بوفيه يحلل كلاً من معدلات ربح البنوك الفرنسية وسياستها بعد عام ١٨٥٠ (١٨٤٩). ففيما عدا بنك فرنسا والـ **Crédit Foncier**، ظلت هذه البنوك "مشروعات متعددة الجوانب في معظمها"، وكانت مشروعات مجازفة حتى الحرب العالمية الأولى. والحال أن الارتفاع العام في أرباحها (والذي اعترضته فترتا ركود، من عام ١٨٧٢ إلى عام ١٨٨٢، ومن عام ١٨٩٣ إلى عام ١٩٠١) قد تم تحقيقه عبر تحويل لتوجهات سياستها: إن إنخفاضاً مهماً في معدلات الفائدة، ومن ثم في إنتاجية رأس المال، بعد عام ١٨٧٣، قد جرى التعويض عنه عبر توسيع للتسهيلات الائتمانية المقدمة إلى الاقتصاد الفرنسي، وجرى التعويض عن معدل الربح الأدنى من السوق الداخلية عبر عمليات واسعة وواعدة أكثر في السوق الخارجية. وكان مصدر الإلهام وراء هذه السياسة، هو "المجموعات المالية التي سيطرت على التعاملات الرئيسية في سوق المال في باريس - خاصة تدشين القروض الأجنبية - وهي مجموعات كانت تتألف دائماً، حتى عام ١٩١٤، من مجموعة متماسكة تماماً من أصحاب البيوت المصرفية الخاصة من عالم **haute banque**، ومن بنوك الودائع والبنوك التجارية". ولعل **haute banque** لم يكف عن أن يكون صاحب النفوذ الرئيسي على مجمل مشهد النشاط المصرفي الفرنسي إلا بعد الحربين العالميتين.

وأرجو أن أعود لتناول هذه المسائل في أجزاء هذا العمل التالية المعنية بالمجتمع، حيث يمكن مناقشتها على نحو مناسب، لأن هذه البنية الفوقية ذات الوزن الثقيل كانت قوة أكثر حسماً في التاريخ الفرنسي من الأزمات السياسية والاستنفارات الخارجية التي يحفل بها السجل التاريخي.

خطورة شأن القلة

على المستويات الأعلى للحياة الاقتصادية، نجد دائماً السلطة وصنع القرار والامتياز الفعلي والمؤثر - سواء أكان هذا منطقياً أم لا، وسواء اعتبرناه اليوم أم لم نعتبره مشروعاً من الناحية الأخلاقية. والحال أن المركزة، وهي سيرورة عمياء أو في أقصى تقدير شبه واعية، هي التي أسبغت هذه المزايا والمكاسب على مجموعات كانت دائماً محدودة العدد. وقد يتغير تكوينها - وإن كان بأقل مما يُظن عادة - إلا أن القادمين الجدد لم يكونوا أوفر عدداً من الراحلين.

ففي ليون، في أوج ازدهارها، نحو عام ١٥٥٠، كان التعامل في العملات وأسواق المقاصة الكبرى في أيدي ما لا يزيد عن ٨٠ عائلة من التجار الإيطاليين. وعندما أصبحت پياسينزا في عام ١٥٩٠ سوق المقاصة الكبرى الجديدة، مركز جميع التحويلات النقدية الأوروبية، اعتمد كل شيء على نحو ستين *banchieri*. وفي كتاب جديد، أجرى دانييل ديسير دراسة للـ *traitants* وللـ *partisans*، الممولين الذين ساعدوا لويس الرابع عشر بجمع الضرائب من رعاياه وتسليف التاج أموالاً سوف يستردونها فيما بعد من دافع الضرائب. وكان هؤلاء الرجال المهمون قليلين من حيث عددهم: فبين عامي ١٦٦٨ و ١٧١٥، كان العدد الإجمالي لمن وقعوا عقوداً مع الملك ٦٩٣. وإذا لم نحسب غير أولئك الذين وقعوا ما لا يقل عن ٦ عقود وما يصل إلى ٥٠ عقداً أو أكثر، فإن العدد الإجمالي سوف يكون مجرد ٢٤٢ شخصاً (٦٥٠). وكان هؤلاء "الممولون" في معظمهم "من الشطر الشمالي للبلد، شمال خط بين نانت وجينيف"، الفاصل الأبدي الذي يشطر فرنسا شطرين (٦٥١). وكانوا كلهم قد استقروا في باريس، "مركز الأعمال المالية" (٦٥٢). وسرعان ما شيدوا لأنفسهم دوراً فخيمة حول ساحة فاندوم. وهكذا راعت المركزة قاعدتين: وحدة المكان؛ والحد من عدد الأفراد.

وفي عالم ملتزمي الضرائب الصغير، كانت *Ferme Générale* هي الحصن الرئيسي الذي يمثل أوج الطموح. وبعد عقد فالكوتيه في عام ١٦٨٠، جرى تخويلها، في مقابل سلفيات وعرايين، مسئولية تحصيل مجموعة بأكملها من الضرائب غير المباشرة، الـ *gabelle* والـ *aides* والـ *traites* ورسوم الدخول. ويلاحظ مؤرخ درّسها عن قرب أن "التمايزات الإقليمية إكان اللانجدوكيون قد دخلوها بحماس في القرن الثامن عشر ليست لها أهمية كبيرة هنا، وذلك بسبب المصاهرات التي ربطت بين عائلات ملتزمي الضرائب ربطاً وثيقاً بحيث إن البحث

المنهجية في الأنساب قد يتوصل تماماً إلى أنها كانت متحدة في ثلاث عائلات أو عائلتين - أو حتى مجموعة عائلية واحدة" (٦٥٣). لكن هذه المجموعة جد الصغيرة من أثرى الأثرياء، والتي كانت تشكل نوعاً من "رأسمالية عليا"، كان لديها جيش جرار من الناس الذين يخدمونها موزعين في مختلف أرجاء المملكة. وقد كتب جودار في عام ١٧٥٦ فقال إن "الالتزامات الضريبية قد اجتذبت وأخرجت من الريف أكثر من خمسين ألف مواطن، كان من الممكن أن يكون معظمهم اليوم عمالاً زراعيين بدلاً من أن يكونوا كتبة. والحال أن ملتزمي الضرائب لا يستخدمون إلا نحو خمسة وعشرين شخصاً يدفعون لهم رواتبهم؛ لكن عدد المواطنين المرتبطين بالالتزامات أضخم بكثير" (٦٥٤). ولا بد لنا في الواقع من أن نأخذ في اعتبارنا الـ *sous-fermiers* {ملتزمي الضرائب من الباطن}، الذين تعاقدت معهم مؤسسة الالتزام {*Ferme*} من الباطن على تحصيل ضرائب معينة، فكانت حيالهم في عين الموقع الذي كان فيه التاج حيالها هي. وإذا صدقنا سادتهم، فقد كان هؤلاء الأشخاص هم الأشخاص الأولى بالكراهية. ومن المؤكد أن العنف الشعبي غالباً ما كان موجهاً ضد الـ *sous-fermiers* والـ *sous-traitants*. (٦٥٥)

والخلاصة أن الركن المهم لهذه الحالة التي يمكن دراستها عن قرب هو الكتلة الضخمة لجبل الجليد، في حين أننا لا نرى عادة غير قمته. والحال أنه لم تكن هناك جماعة قوية دون كتلة ضخمة من الخدم أو التابعين أو العبيد الذين تستند إليهم. قبل صفحات قليلة، وصفتُ كيف أن شيئاً مهماً كتجارة شرقي البحر المتوسط كان مُركّزاً في مجرد عدد قليل من الأيدي. وفي مارسيليا في القرن الثامن عشر، وهي ميناء نشيط ومزدهر آنذاك حيث كانت السفن تبحر إلى المحيط الأطلسي بالاتفاق مع سان مالو، وفيما بعد إلى جزر الهند الغربية، كان هناك، وفقاً لشارل كاربير، ما لا يزيد عن ٨٠ *négociants* - أي، مرة أخرى، مجرد عالم صغير مميز. وفي ريوان في عام ١٧٧٩، لم يكن هناك سوى ٦١ (٦٥٦). أمّا الـ *haute banque* في باريس، خلال عهد عودة الملكية وبعده، فقد كان يتألف من مجرد ٢٥ عائلة.

وقاعدة القلة أعم بكثير مما توحى به هذه الأمثلة القليلة: إنها تتميز بكل مظاهر قانون - وهو قانون لا أخلاقي إن شئتم، ولكن هل قانون ماريوت لا أخلاقي؟ وهل يحتاج المجتمع إلى نخبة قائدة لكي يتسنى له البقاء؟ أياً كان الأمر، وسواء وافقنا على القانون أم لم نوافق عليه (والآراء المختلفة واردة)، يبدو أنه كان ساري المفعول على

طول الخط في تسع مرات من كل عشر في مجتمعات أخرى أيضاً - ففرنسا لم تكن البلد الوحيد الذي خضع له.

والحال أن ولاية هولنده، الذين كانوا سادة للمدن وللشركات التجارية، قد سيطروا لزمن طويل على أروع اقتصاد في أوروبا (٦٥٧). وفي كاديوز، أحدث مدينة في القرن الثامن عشر، كانت **Consulado** سيفيل ما تزال قوية جداً، لأن المدينة العريقة لم تكن قد تخلت عن سلطتها. وكان بوسع تاجر فرنسي أن يكتب في ١٢ ديسمبر/كانون الأول ١٧٠٢ أن "قنصلية [سيفيل] تتألف من أربعة أو خمسة أشخاص خاصين [تجار باسكيين]، يديرون التجارة بما يتمشى مع أهدافهم الخاصة؛ فالسفن الشراعية الضخمة والأساطيل لا تغادر الميناء إلا في الوقت الذي يعتبره هؤلاء الرجال مناسباً، وترجع عندما يريدون رجوعها؛ ولهم رجالهم في الهند [أمريكا] الذين يجنون كل الثمار [أي الأرباح]، والخلاصة أن أحداً لا يحقق ثروة سوى هؤلاء الأشخاص، وذلك على حساب **négociants** وبما يؤدي إلى خرابهم" (٦٥٨).

ولكن إذا كنا نتحدث عن قوانين - وهي نادرة في التاريخ ندرتها في العلوم الإنسانية الأخرى - فلا بد أن تكون سارية في قطاعات أخرى إلى جانب تلك المتصلة بالثروة. ومن المؤكد أن السلطة، بجميع أشكالها، كانت من نصيب القلة التي انتصرت إلى حد تتمكن من الإبحار بهدوء - ولأجل صالحها - فوق محيط غير المميزين الواسع، كما يذكرنا بذلك عنوان كتاب **بيير جويير** الشهير **لويس الرابع عشر وعشرون مليوناً من الفرنسيين**. إن ملايين الشعب الفرنسي العشرين، وهي كتلة غير مترابطة وغير موحدة، قد وضعت فرنسا، أي وضعت أنفسها وممتلكاتها وعملها، تحت تصرف ارسقراطية تافهة الحجم كانت تتجه إلى البلاط بخطوات ثابتة. وأعترف أنني، اقتداءً بأساتذتي الأوائل (٦٥٩)، اعتدت لوقت طويل على اعتبار النظام القديم سباقاً على مرحلتين: فالخطوة الأولى كانت تتمثل في الوصول إلى البلاط بينما كانت الخطوة الثانية تتمثل في الوصول إلى الحكم والسلطة. وعندما أصبح الكاردينال ريشليو، في عام ١٦١٤، القسيس المرافق لأن النمساوية، الملكة الفرنسية، كان قد اتخذ الخطوة الأولى. وكان ذلك أشبه بدخول أحد النواب إلى البرلمان لأول مرة. ولا بد لي من الاعتراف بأنني قد دهشت، وإن كنت قد ارددت ثقة برأيي، عندما قرأت تحت قلم خبير هو قلم كلود-فريدريك ليفي، وهو باحث عليم بالقرن الثامن عشر، هذا التصريح القطعي تماماً: "في الأعوام الأخيرة لعهد لويس الرابع عشر، لم تكن السلطة الفعلية تُمارسُ لا

من جانب الملك الأخذ في التدهور ولا من جانب رفيقته المخلصة {مدام دو ميتنون}. بل من جانب عائلتين وراثيتين، آل كولبير وآل فيليو" (٦٦٠). وهو ما يعطي نكهة إضافية لرد فعل مجلس الوصاية على العرش ضد لويس الرابع عشر ونظامه، كما يعطي نكهة إضافية لطرد المراقب العام ديماريه، الذي كان قد "أنقذ" الملكية على حافة الإفلاس - وكان ينتمي إلى كل من العائلتين.

وإذا تركت فرنسا واتجهت إلى إنجلترا خلال زمن الحروب النابوليونية، فإنني أعترف بأنني قد دهشت أيضاً عندما قرأت ملاحظات *mestre de camp* بيليه الثاقبة والتي جاء فيها أن إنجلترا في أوائل القرن التاسع عشر كانت تحكمها عشر عائلات. وأن الدوق ولنجتون، بالرغم من كل آيات التكريم التي أسبغت عليه، لم يكن أكثر من محدث نعمة وخادم وشخصية قليلة الشأن قياساً إلى هذه العائلات. فهل كان المجتمع العالي جداً الحكم الفعلي، المستر أم غير المستر، لجميع تجليات السلطة؟

بل إن التاريخ الثقافي نفسه لا يبدو أنه يفلت من قاعدة القلة. وقد اعتاد لوسيان فافر القول بأن كل عصر كان محكوماً بديرية أو نحو ذلك من كبار الكتاب والمفكرين، وأنا لو عرفنا أعمالهم واطلعنا عليها بإمعان، فسوف تتوافر لدينا فكرة شاملة عن أفكار عصرهم. ومن شأن نظرة سريعة إلى الأدب الفرنسي أن تذكرنا بكوكبة القرن السادس عشر أو بفلاسفة القرن الثامن عشر، وعلى رأسهم ديدرو. وفي فن التصوير، تخطر ببال المرء على الفور ضفاف اللوان أو غابة باريزون أو الباتو لافوار أو مونبارناس... وفي التاريخ الطويل للحماسات الدينية وللأقليات المهزومة، يتذكر المرء فينلون وأصدقائه؛ في حين أن أفكار الأقليات التي نجحت ولكن لم تستصر تذكّرني كيف اجتاحني الافتتان وأنا أقرأ وأعيد قراءة *Port - Royal* لسانت - بييف.

لكنني يجب أن أتوقف عن هذه الخواطر على أمل العودة إليها بارتياح في الجزء التالي من هذا العمل.

لقد سلّطت الضوء، ليس على سبيل الاتهام، على الرأسمالية التي تربعت على عرش الحياة الفرنسية. وهي رأسمالية كانت مرئية بالفعل في الإسراف الباذخ الذي شهدته أواخر القرن الثامن عشر. وحتى أوجز القول، فإنني أعتقد أنها قد احتاجت إلى وقت طويل حتى يتسنى لها التغلغل في المجتمع الفرنسي، ربما بسبب حجمها الصغير، حتى في زمن جيمس روتشايلد، وربما أيضاً بسبب أنها - مادام توسعها لم يحدث بالفعل إلا مع الوثبة التي عرفها الشطر الثاني من القرن التاسع عشر - كانت جد

ميالة إلى إيثار العالم الخارجي، الأسواق الأجنبية والمستعمرات، على فرنسا نفسها (ارجعوا إلى انتقادات ليزيس الساخرة المنطقية والصائبة). وعلى أية حال، يبدو لي أن فرنسا كانت بشكل ما مقاومة للرأسمالية، أن فرنسا لم تكن قط مفعمة بالمشاعر الضرورية للنموذج الرأسمالي، بهذا التعطش الجامح إلى الربح والذي لا يمكن للعجلة الرأسمالية أن تدور في غيابه. فهل مأساة فرنسا وسر جمالها في آن واحد أنها لم يتم كسبها قط بالفعل إلى صف الرأسمالية؟ إن جمال فرنسا إنما يكمن في أنها قد عاشت أسلوب حياة مختلفاً عن أسلوب حياة بلدان كثيرة؛ لكن مأساة فرنسا إنما تكمن في أنها لم تتعرف على ثرواتها وإمكاناتها، في أنها لم تشارك مشاركة تامة قط في الصراع بين دول العالم العظمى.

بعبارة أخرى، هل لم تكن فرنسا رأسمالية بما يكفي؟ نعم، بالتأكيد. ومن جهة أخرى، فمن المؤكد أن الرأسمالية قد استغلت فرنسا، وهو ما تثبتته مجريات الحاضر بسهولة. لكنني سوف اكتفي بالاستشهاد بسياستيان ميرييه، الذي يصر التاريخ على اعتباره صحافياً مفعماً بالحيوية وبالنشاط، يملك موهبة الكتابة كما يملك إحساساً مبهراً بالواقع. لكنه كان أيضاً رجلاً يمكنه إمعان النظر والتفكير أيضاً. لنستمع إلى ما وجد أن من واجبه قوله قبل مجرد بضع سنوات قليلة من نشوب الثورة الفرنسية الكبرى. إن مقاله يحمل عنوان: "الرأسماليون": "لم يعد لدى الناس مال يذكر؛ تلك هي المشكلة الكبرى. والقليل المتاح لهم منه إنما يتم انتزاعه من أيديهم عبر الأحابيل الجهنمية للعبة حظ قاتلة وعبر قروض خطيرة الإغراء تتجدد بشكل متواصل. وجيوب الرأسماليين وشركائهم تخفي مبلغاً لا يقل عن ستمائة مليون. وبهذه الكتلة النقدية يخوضون معركتهم الأبدية مع مواطني المملكة. ومحافظهم متضامنة ولا يعود هذا المبلغ أبداً إلى ساحة التداول. وهو في ركوده يشد كل الثروات إليه ويفرض كل شيء ويسحق ويدمر كل من تسول له نفسه أن يكون منافساً أو خصماً، كما أنه غريب عن الزراعة والصناعة والتجارة، بل وعن الفنون. وبانكبابه على المضاربة، فإنه قاتل، وذلك في آن واحد بحكم الفراغ الذي يخلقه وبحكم نشاطه الغامض والمستديم في دوس الأمة بالأقدام. وفي غضون خمس أو ست سنوات من الآن، فإن جميع الأموال الموجودة في البلاد سوف يتم الاستيلاء عليها عنوة وقهراً من جانب الرأسماليين المتضامنين في التهام وابتلاع كل ما عداهم" (٦٦١).

نحو استنتاجات عامة

في الكتب الثلاثة التي تشكل القسم الأول للمشروع الأصلي لهذا العمل، حاولت تقييم وإعادة تقييم بعض الحقائق الواقعية الأساسية في تاريخ فرنسا: مناطقها الجغرافية المختلفة وأعداد سكانها، وحيواتها الاقتصادية.

ولطالما قلت لنفسي وأنا أواصل عملي أنه سوف يكون بالإمكان في النهاية سد الثغرات وربما تصويب الطابع التقريبي لبعض التفسيرات التي قدمتها. والحال أن خاتمة كتاب من الكتب، وتلك هي المرحلة التي وصلت إليها الآن، غالباً ما تبدو وكأنها لحظة التعبير عن الأسف والشك وانعدام اليقين. لكنني أدركت، في سياق كتابة هذا العمل، أنني لن أغير كثيراً من الصور التي أوحى بها إلي الملاحظة أو فرضتها علي. وفي أقصى تقدير، سوف يكون هناك مجال لقليل من اللمسات التكميلية. ومن ثم فإن هذه الخاتمة ليست من النوع الذي يشكك في كل شيء. فهي، ببساطة، سوف تلخص ما كان رحلة طويلة وسوف تتميز، على الأقل، بفضيلة الإيجاز.

التنوع والوحدة

أجل، إن فرنسا متنوعة بالتأكيد. وهذا التنوع مرئي ومقيم وبنوي. وكان فوبان قد كتب بالفعل عن "تنوع الأرض التي تتألف منها جميع المقاطعات في المملكة" (١). كما أشار إليه ميشليه ولوسيان فافر بدورهما، وهو ما فعله الكثيرون أيضاً: إنه تنوع يفتت ويفرق ويضع إقليماً ضد آخر. ولكن ما هو سبب هذا التغير في الخواص، هذا التباين الأبدي والاستحواذي، الذي يُسلم الفرنسيون به باعتباره خاصية رئيسية لبلدهم - وإن كان من الوارد أنهم مخطئون حين يظنون أنه لا مثيل له في أي مكان آخر في العالم؟ في عام ١٩٨٢، في جامعة جوتنجن، وجدتني أتحدث عفو الخاطر عن تنوع فرنسا "الذي لا نظير له"، وهو ما يثبت أن المرء قد يكرر، دون تردد، الحكمة الجاهزة المألوفة ويضيف صوته إلى جوقة الإدعاءات الصادرة، بكل براءة غالباً، عن مواطنيه. وفي المناقشة التي تلت حديثي، أشار المستمعون إليّ، بالحاح وبشكل ممتع، إلى أن ألمانيا أيضاً بلد تنوع عظيم، وهو ما كانوا على استعداد لإثباته. وأنا أعرف بالطبع أن إيطاليا وإسبانيا وبولنده وإنجلترا من حقها كلها أن تزعم أنها بلاد تنوع. ومن ثم فإن أي تفسير، إن كان هناك تفسير، لابد من البحث عنه خارج حدود فرنسا، حتى وإن لم تكن كل

حالات التنوع هذه على درجة واحدة من الكثافة في نهاية الأمر.

ولعل ما حدث، داخل فرنسا وخارجها، كان كالتالي: إن جماعات بشرية جد صغيرة، مجتمعات قبل تاريخية محدودة الأحجام، قد استقرت في مناطق معينة، خاصة المناطق التي تتميز بعدد من الخصائص المختلفة، حيث إن التنوع يعني كثرة الموارد. ثم أصبحت المنطقة المعنية ذات طابع خاص، وتكيفت مع عدد الناس الموجودين فيها، ومع الأدوات والوسائط التي ابتكروها، ومع إمكانيات حركة جماعة كانت قد تخلت عن الترحل واستقرت بمجرد ما أن بدأت تفلح الأرض، إلا أنه كان ما يزال على الناس أن ينتقلوا فيها من بيوتهم إلى بساتينهم وحقولهم وأن يعودوا إلى بيوتهم مرة أخرى. والحال أن هذا الاستقرار وهذا التكيف قد حددا شروط المكان لقرون تالية، لأن المكان لن يتحرر فيما بعد أبداً من النمط الذي أقيم في الأزمنة الأولى. فالشجرة تمد جذورها مرة وإلى الأبد.

وإذا كان هذا التفسير المعقول على ما يبدو صحيحاً، فإن الاقتصاد كان العامل الحاسم في المقام الأول؛ ولا بد أن الاستقرار البشري قد راعى في الأصل القواعد التي صاغها فون تونين.

ثم إن هذه المجتمعات الأصلية ومواطنيها لم تكن مغلقة على أنفسها. فقد كانت هناك دائماً انفتاحات تربط هذه الجماعات الصغيرة بالعالم الخارجي. والواقع أن العالم الخارجي يُحكم قبضته على الجماعة. لأنه حتى إذا كان أفرادها لا يتحركون البتة بعيداً عن موطنهم، إلا أنهم مرغمون على إبقاء خطوط الاتصال مفتوحة، حتى ولو كانت محدودة، ومن ثم يجب أن ننحي جانباً تفسير التنوع من زاوية العالم الطبيعي وحده؛ فهذا العالم الطبيعي لا يقدم سوى الخلفية. وهكذا يعد الاقتصاد مرة أخرى عامل تفسير مهماً؛ فهو وثيق الصلة بالموضوع لأن أية جماعة لا يمكنها أن تحيا في عزلة ولأن التنوع يجذب التنوع، كما يجذب الموجب السالب في الكهرباء. وبالإمكان رصد فعل هذه السيورة في ما يمكن تسميته بالظروف المعملية، إن جار هذا التعبير، حيثما كانت دوائر التبادل غير كاملة، حيثما كانت شبكة القرية - البورج - المدينة غير قائمة على نحو لائق: البوربونيه الغربية مثلاً، أو، وهذا مثال أفضل، الفيليه، في القرن التاسع عشر. لقد كان يتعين سد الثغرات في الشبكة باللجوء إلى الأسواق الكبرى المؤقتة، نظراً لغياب حل أفضل. فهذه الأسواق الكبرى المؤقتة، المقامة عادة في موقع "غير حضري"، كانت مسرحاً "على مدار أيام عديدة، لتجمعات صاخبة في الهواء الطلق، في أماكن

تفتقر إلى أية تسهيلات أو مرافق خاصة". وكانت تشكل استنساخاً لـ "النمط جد العتيق الموجود أيضاً في أقاليم معزولة في جنوبي المسيف الأوسط (الجيفودان أو الرويرج أو فيفاريه العليا) في عصر الفلاحين التقليديين" (٢). فهل أنا محق عندما أعتبر هذه الأمثلة، والتي كان ما يزال بالإمكان رؤيتها إلى عهد قريب، برهاناً على صحة الفرض؟ إن الجماعات التي تفتقر إلى شبكة مواصلات جيدة قد ذلت هذا الحرمان باللجوء إلى **Kermesse** تعويضية، هي السوق الكبرى المؤقتة. لقد كان الاقتصاد يفرض نفسه.

إلا أنه في حين أن الاقتصاد كان بلا مرء عاملاً حاسماً، إلا أنه لم يكن العامل الوحيد. فالحاجة إلى التواصل الاجتماعي، **La sociabilité**، الحاجة إلى لقاء ناس آخرين، قد مارست أيضاً قدراً من الضغط. فالذهاب إلى البورج أو إلى المدينة قد أتاح للفلاح فرصة السفر والرحيل والهرب من حياة يكون المرء فيها معزولاً غالباً عن الناس الآخرين. والذهاب إلى المدينة كان يعني الذهاب إلى الصخب وإلى التحدث مع الناس وإلى سماع الأخبار وإلى سهرات الشرب مع الأصدقاء العابرين في الحانات. والمشكلة هي أن التواصل الاجتماعي لا يخلف شواهد تاريخية بحجم الشواهد التاريخية التي تخلفها الضغوط الاقتصادية. ومن ثم يصعب رصده. ويبدو لي أننا نجد آثاراً له في البيئات المبعثرة أكثر من الآثار التي نجدها له في القرى الكبيرة، أو أن المرء يتصور على الأقل أن التواصل الاجتماعي كان أكثر حيوية وكان ضرورياً أكثر بين سكان القرى الصغيرة جداً أو البيوت المبعثرة مما في أي مكان آخر. و"وحدة" فرنسا تبدأ بهذه الاتصالات الأولية، والتي كان الإنسان يفرض نفسه عن طريقها كحيوان اجتماعي. لكن هذه الاتصالات لم تكن من نوع اتصالات خلية النحل أو كثيب النمل. لقد كانت بعيدة عن مثل هذه الأنماط الشمولية.

العالم الخارجي، حضورٌ ضائعٌ متواصل

في الفصل الذي يحمل عنوان "هل جغرافية فرنسا هي التي خلقتها؟" في المجلد الأول أنهيْتُ القصة بحصار طولون في عام ١٧٠٧. فهل كان ذلك معلماً تاريخياً على الطريق؟ كلا بالمرّة. إن فرنسا محاطة بالبحر وبأوروبا القارية، وقد أردت التشديد على هذه الحدود، حتى أوضح أهميتها. لقد كانت حاسمة في تاريخ فرنسا الداخلي. لكن الحدود تطل على الخارج كما تطل على الداخل.

وقد أشرت بقدر من الإيجاز، مثلما فعل آخرون قبلي، إلى فشل فرنسا في أن

تصبح قوة بحرية، في أن تحرر السيطرة على البحار والتي كانت ضرورية للسيطرة العالمية. واعتزم العودة إلى هذه المسألة باستفاضة في ختام مشروعي. إلا أنه كان بوسعي وكان يجب علي أيضاً أن أشير إلى الضغط القوي من جانب أوروبا، والتي صاغت وشكلت مصائرنا كما يشكل النحات الصلصال بإبهامه. فبالإمكان الشعور بأوروبا في داخل فرنسا مثلما يمكن الشعور بالعالم الواسع في داخل فرنسا.

ومنذ أيام يوليوس قيصر أو قبلها، وإلى غارات البرابرة الكبرى في القرن الخامس، كان التاريخ الفرنسي جزءاً من تاريخ البحر المتوسط. فما كان يحدث في البحر المتوسط، حتى في أماكن بعيدة جداً عن السواحل الفرنسية، كان له أثره على الحياة في ما أصبح الآن فرنسا. إلا أنه بعد الغزوات الكبرى (فيما عدا استثناءات قليلة كالحروب الإيطالية المتأخرة) كان على فرنسا أن تواجه بالدرجة الأولى أوروبا الوسطى والشرقية. واعترف بأنني خلال أسفاري، والتي تميل إلى خلق الأوهام، حلمت بأوروبا تبدأ عند ضفاف السوم أو الميز أو الراين وتمتد إلى سيبيريا وآسيا البعيدة. ومثل هذه الأفكار ترد على خاطر لأنني، من الراين إلى بولنده، كنت أصادف دائماً عين العمارة الريفية التي صادفتها في ريف اللورين في صباي: القرى المتضامة نفسها، الزراعة المكشوفة نفسها، حقول الحنطة نفسها، الدورة المحصولية الترينالية نفسها، الصور نفسها. وعندما يركب المرء طائرة تحلق فوق بولنده، فإنه يرى الحقول في شرائط ضيقة طويلة وهي تخترق في وضوح ساحات الغابات المعتمة، إنها صورة مستحوذة تطوف بفكري دائماً وأبداً.

وإذا كان يتعين علينا تخيل شكل لفرنسا ضمن اقتصاد العالم الخارجي، فسوف أمثلها على شكل دائرة. وسوف أضع في المركز باريس، البعيدة بالطبع من الزاوية الهندسية عن المركز: فالمركز الحقيقي - مدينة بوردو - لم يكن مهماً من الناحية التاريخية إلا خلال فترة قصيرة، في عهد هنري السابع. وحول محيط الدائرة سوف نجد الموانئ البحرية الكبرى - مارسيليا، بوردو، لا روشيل، نانت، سان مالو، ريوان، دنكرك - وعلى الجانب القاري، سوف نجد مدن الحدود البرية: ليل وستراسبورج وخاصة ليون. لقد كانت هذه المدن كلها منجذبة إلى العالم الخارجي: فهي لم تلتفت إلى فرنسا الجوانية إلا بشكل جزئي. والتقابل بين الداخل والخارج تقابل كلاسيكي. وكثيراً ما أشار المؤرخون إلى إسبانيا الجوانية وإسبانيا المحيطية مثلاً. ولكن هل كانت هناك أيضاً حركة بندقية، حيث تكون اليد العليا في البداية للخارج ثم للداخل؟ اليس

من الوارد أن السبب في أن فرنسا الجوانية قد بدت جد خربة للمركز دارجنسون وسط ما نعتبره الآن توسعاً عظيماً في القرن الثامن عشر هو أن الاقتصاد الفرنسي كان يجري شدة بسرعة مفرطة في اتجاه المحيط، في اتجاه العالم الخارجي؟

إن النموذج الذي وصفته إنما يتعارض على أية حال مع مفاهيم عن الاقتصادات - العالمية يجري فيها تمثيل المحيط (الأطراف) على أنه فقير ومتخلف ومستغل. وواجب الباحثين الاقتصاديين والمؤرخين هو محاولة التوفيق بين مثل هذه التناقضات. ولكن ليس من المؤكد أن أية جماعة عاقلة ملزمة بإيلاء انتباه خاص إلى حدودها الخارجية إذا كانت تريد أخذ مكانها في النظام العالمي؟ إن المحيط هو المكان الذي يلتقي فيه القومي بالدولي.

وهذه مشكلات ذات تعقيد رادع وأرجو أن أعود إليها في القسم الأخير من هذا العمل والذي سوف يحمل عنوان "فرنسا خارج فرنسا"، ومن الأرجح أن من الحكمة أن أترك إلى ذلك الحين رحلتي الخاصة حول العالم، بعد أن استكمل رحلتي ذهاباً وإياباً عبر كتلة تاريخ فرنسا الخاص والرادعة بالدرجة نفسها، أي تاريخها منظوراً إليه ضمن حدود الأرض الفرنسية.

إلا أنني أعتقد أن من المفيد في هذه المرحلة توضيح أن هذه الحدود لا يجب النظر إليها على أنها حواجز - فهي لو كانت حواجز لكانت فرنسا قد مارست تأثيراً أقل في العالم وكابدت محناً أقل جسامة في آن واحد.

انهيار فرنسا الفلاحية

أعتقد أن المشهد الذي يطمس كل ما عداه من مشاهد، في فرنسا الماضي بل وفي أيامنا، هو انهيار مجتمع فلاحى. وقد كانت هناك وفرة من الانقلابات الأخرى - في الصناعة والتحول الحضري ووسائل النقل والمواصلات والتكنولوجيا والعلوم. ونحن نعرف أن صناعة الغد لن تكون كصناعة اليوم؛ فالانقلاب سوف يتواصل.

إلا أنني إذا كنت أتوقف هنا عند فرنسا الريفية، فما ذلك إلا لأنني أعتقد (ما لم تحدث مفاجآت، كآزمة بترولية خطيرة أخرى) أن من المحتمل أن تبقى لوقت طويل قادم على ما هي عليه الآن، مع مستوى التوازن الذي بلغته بالفعل. والحال أن التوازن الحالي إنمى يتطلب تفسيراً يصعب طرحه. على أننا لو طرحناه طرحاً صحيحاً، فسوف يلقي شيئاً من الضوء الجزئي ولكن المفيد على تغيرات أخرى حدثت في فرنسا.

لقد وصفتُ باستفاضة كافية كيف أن فرنسا فلاحية قديمة، فرنسا بورجات وقرى وقرى صغيرة وبيوت مبعثرة قد واصلت الوجود دون تغير يذكر حتى عام ١٩١٤ على الأقل، ويقول البعض حتى عام ١٩٤٥. وبعد عام ١٩٤٥، سقطت ضحية لـ "الأعوام الثلاثين المجيدة"، تلك الفترة التي شهدت توسعاً غير مسبوق استمر إلى السبعينيات، ومما لا جدال فيه أنه سوف يكون أكثر بناءً وهدماً بكثير مما كان عليه، لو استأنف مسيرته مرة أخرى.

وهذا لا يعني أن الريف الفرنسي قبل عام ١٩٤٥ أو حتى قبل عام ١٩١٤ لم يشهد تقدماً ملحوظاً. فقد حدث تقدم في مساحة الأراضي المنزرعة وتقدم في الانتاجية وتقدم في أساليب الزراعة، مع استخدام المخصبات والذي وصفتُ مراحلته المختلفة. ومنذ عام ١٨٢٢ على الأقل، جرى إحراز تقدم في تصميم المحراث، وفيما بعد جرى ابتكار سلسلة من الآلات الفعالة ذات المحركات التي تعمل بالبنترول للدرس وللحصد وللتحزيم.

والأهم بكثير من هذا هو الأسلوب الذي تسنى به للمجتمع الفرنسي استيعاب فقراءه الريفيين - وهم جماعة سكانية تهيم على وجهها وتعتبر أحياناً خطرة - منذ أوائل القرن العشرين. والحال أن جاذبية المدن هي التي أدت شيئاً فشيئاً إلى تخليص الريف من فائضه السكاني، والذي كان في السابق مصيبة لا علاج لها. وطبيعي أن الأقاليم الأقل يسراً قد تم تحريرها بعد الأقاليم الأخرى. وفي عام ١٩٠٧^(٣)، كان مجلس **département** النيفر ما يزال يشجب "الخروج المتواصل على طول الطرق العمومية لـ "مسافرين" يعيشون على النهب ويروعون الريفيين وغالباً ما يكونون مصدر قلق في المدن"، ناهيك عن الأمراض المعدية التي كانوا ينقلونها. وفي إقليم فقير كإقليم الجيفودان، توضح السجلات القضائية تفاصيل السرقات والجرائم العنيفة التي ارتكبتها المتشردون "إلى أن رحلوا أخيراً عن **département** {اللورير} واستقروا في المدن، نحو عام ١٩١٠" (٤).

ومن بين التطورات التي أدت إلى حدوث تغيرٍ ظهور الممتلكات الزراعية الواسعة، والتي كان بعضها موجوداً بالفعل قبل عام ١٧٨٩، خاصة حول باريس. فهي تمثل مجيء رأسمالية نشيطة إلى الريف.

وكل هذه التغيرات أدت تدريجياً إلى دفع الاقتصاد الفلاحي القديم إلى الخندق. وأعتقد أن إحدى الضربات الأكثر حسماً (لأنها كانت واحدة من الأخيرة، ولكن

لأسباب أخرى أيضاً)، كانت تتمثل في إدخال الجرار، وهو آلة يمكنها جر كل شيء: المحراث الأكثر تقدماً، الحاصدة - الدارسة الضخمة (وهي مصنع متحرك)، أو العربات المحملة ببالات عالية أو (هذه الأيام) بكتل مضغوطة من التبن والقش. وإذا كان قد تسنى ضم الممتلكات (السيرورة المعروفة في فرنسا بالـ **remembrement**)، وإذا كان حجم المزرعة التي يمكن الآن لأسرة التعامل معها قد اتسع، فالفضل في ذلك إنما يرجع إلى حد بعيد إلى الجرار. إذ كيف يمكن لولاه مجرد حرث الحقول الشاسعة التي نراها الآن في كثير جداً من المناطق الزراعية؟ هذا يتطلب جيشاً كاملاً من المحارث التي تجرها الخيول والتي تعمل معاً جيئة وذهاباً، وهو ما أتذكر أنني رأيته على أراضي المستوطنين الفرنسيين في الجزائر في وقت متأخر كعام ١٩٣٣. إلا أنه بحلول ذلك الوقت، كان الجرار قد أخذ يصل إلى الجزائر أيضاً، وقبل انقضاء وقت طويل، كان بالإمكان رؤية الجرارات وهي تعمل ليلاً ومصابيحها مضاءة. والحال أن فرنسا الفلاحية ككل لم تكن تعمل بعد بهذا النوع من السرعة. فالأمور لم تتحرك بسرعة بالفعل إلا بعد عام ١٩٤٥. فحيوانات الجر، أكانت خيولاً أم ثيراناً، قد اختفت بالكامل تقريباً منذ الحرب. وفي آخر مرة ررت فيها القرية التي ولدت فيها في الميز، في عام ١٩٨٠، لم يكن هناك غير حصان واحد، وكان هذا الحصان يرعى في مزرعة تخص أحد أبناء عمومتي المتقدمين في العمر. وكان توسع التجارة قد حبّذ في كل مكان الأقاليم التي كانت متميزة بالفعل وترك الأقاليم الأفقر للغرق أو للسباحة، وعادةً للغرق. وفي بعض أجزاء فرنسا، ظهرت قفار وأراضي خراب، متروكة للأشجار الخفيضة وللخنازير البرية. ولن أقول المزيد الآن عن آثار هذا الانقلاب العظيم، أو عن مسيرته المندفعة منذ عام ١٩٤٥. والحال أن الفلاحين الفرنسيين، المتباينين هم أنفسهم، قد تأثروا بذلك بأشكال متباينة، وهو أمر تسهل رؤيته.

لكن الجانب الآخر لهذه المشكلة هو الذي يهمني وهو الذي أجده أسراً ومثيراً بالفعل. لماذا تأخر حدوث هذا الانقلاب إلى هذا الحد؟ لا شك أن علينا النظر إلى الاقتصاد برمته إذا كنا نريد التوصل إلى إجابة. ولكن ألا يحتمل أن ذلك إنما يرجع ببساطة إلى أن الحياة الفلاحية قد أتاحت، لما كان جماعةً سكانيةً جد وفيرة بالتأكيد، أسلوب حياة متوارناً؟ بالقرب من سيريه، حيث أقيم، ارتدّ وادي الأسبر الآن إلى الطبيعة: فالיום لا تنمو على التربة الفقيرة والمهملة غير نباتات العليق والشجيرات الخفيضة والرتم والوزال. هنا، سوف نجد أن "التوازن القائم على الاكتفاء الذاتي شبه

التام، والمجتمع مع قدر محدود من التجارة التي تشبه المقايضة بأكثر مما تشبه الاستيراد والتصدير، قد ضاع إلى الأبد نحو عام ١٩٥٠"، بحسب الكلام الذي وصلني من آدرين كاري [في رسالة بتاريخ ٢٠ يناير/ كانون الثاني ١٩٨٥]. لقد رحل السكان، تاركين كل شيء على حاله، كما لو كانوا يرحلون عن موقع يتعذر الدفاع عنه في زمن حرب. لكن الموقع كان قبل ذلك قابلاً تماماً للدفاع عنه. ولم تكن الحياة في الأسير بائسة: لقد كان الناس فقراء بالتأكيد وكانت الحياة شاقة، لكن ذلك لا يعني البؤس. وكما اعتاد واحد من أصدقائي، ولد في عام ١٨٩٩ في أسرة فلاحية، القول بأسلوب ساخر دون أن يكون مجاوراً للحقيقة: "إن الشيء الوحيد الذي ينقصنا هو المال".

وأظن أن المؤرخين ربما كانوا جد متسرعين في الإشفاق على حظ الفلاح العاثر. ولعلهم قد غلبتهم مبالغة نزيهة ومخلصة في الحديث عن صعاب الماضي.

والحال أننا لا نحور غير القليل من الشواهد الموثوق بها حول مدى إمكانية تحمل توازن الحياة الريفية في الماضي. وقد تماديت في توجيه أسئلة إلى إناس من جيلي، قضوا أعمارهم الأولى على أية حال في فرنسا جد مختلفة عن فرنسا اليوم. ولا مرء في أن المرء لو وجد نفسه في بيت فلاح في فرنسي في زمن ريمون بوانكاريه [في العشرينيات من القرن العشرين]، لكانت لديه مبررات كثيرة للشكوى وللشعور بالمرارة. لقد كانت فلاحة الأرض شاقة، ولم تكن هناك نهاية لها، بالرغم من حرية خادعة. وطبيعي أنه كان هناك مجال للاختيار، لكن الاختيار لم يكن موجوداً إلا بين أنواع من العمل تقصم الظهر كلها. على أن الناس لم يكونوا يشكون أحدهم للآخر، أكان من غياب المياه الجارية (كان يتعين الحصول عليها من بئر أو باستخدام مضخة القرية) أم من سوء الإضاءة ليلاً (لا كهرباء) أم من الملابس الرمادية المسمرة، التي لا يتم تبديلها إلا عَرَضاً، أم من غياب أسباب الراحة والتسلية الموجودة في المدن. لقد كان الجميع يملكون ما يكفي لأن يأكلوا، بفضل مزرعة الخضروات والدواجن ومنتجات الألبان، وبفضل الحقول، التي أخذت تشمل البطاطس كمحصول، وبفضل الفواكه والخضروات المحفوظة ولحوم الجزار في أيام الأحد وخنزير الأسرة الذي عادة ما كان يُذْبَح ويؤكل في البيت. ولكن هل يمكنني اعتبار ذكريات طفولتي مصدراً موثقاً به؟ أو ذكريات جان بيتي عن مرتفعات بورجونيا قبل عام ١٩١٤؟ أو ذكريات ميشيل ساجلولي، عمدة سيريه الأسبق والرئيس الأسبق لمجلس البرانس الشرقية؟ أو ذكريات أستاذ للفلسفة نشأ هو الآخر في اللورين؟

سوف يتعين علينا ترك هذه المسألة مفتوحة وقابلة للنقاش. وإلى أن يتوافر لدينا

المزيد من الشواهد، سوف أواصل الاعتقاد بأن أسلوب الحياة الفلاحي القديم قد دام عبر الجمع بين العمل الشاق والحكمة والراحة النسبية في بلد كان على أية حال ثرياً من حيث موارده. والحق إنني آخذ على نفسي استسلامي إذ انظر إليه بأسف على رواله، مع أن بقاء الستوارات القديمة ليس من شأنه أن يظهر، من منظور استرجاعي، على مستوى المنطق والحكمة، إلاّ كحل معقول آنذاك. وليس من الواضح بحال أن زراعة الحاضر، والتي تتطور في اتجاه التكنولوجيا والتغير الاجتماعي، هي بالضرورة وفي كل مكان الحل الأفضل. ومع أن الزراعة لا تهتم الآن إلاّ بأفضل الأراضي وتهمل ما عداها، فما تزال هناك تفاوتات عظيمة في الانتاجية. وقد استمتعت كثيراً بقراءة بعض الكتب التي نشرت مؤخراً والتي تصف لنا الريف، وهي كتب تتميز بروح رومانسية دون أن تكون دقيقة الوصف بالضرورة (ككتاب إيميلي كارل **Une soupe aux herbes sauvages** عن إقليم المورين في الألب، أو كتاب كلود كورشيه **Retour à Malaveil**) - والواقع أنها جد مسلية بحيث يتعذر اعتبارها شهادة غير متحيزة عن فرنسا الفلاحية اليوم أو في الماضي. لكنني أعترف بأنني قد أسرتني بعض الجمل التي بدت لي دقيقة دقة رائدة عن الحد: "في الأزمنة الماضية، كان بوسع السمرء أن يحيا بانتاج طعامه بنفسه. أمّا اليوم فهناك أقساط يجب سدادها كل شهر. وبمجرد البدء تتلاشى إمكانية التوقف. فبحلول الوقت الذي تكون قد أنهيت فيه سداد أقساط ثمن الجرّار، ستجد أنه لم يعد يصلح إلاّ للتخلص منه باعتباره خردة. وما أنت في النهاية غير مجرد عامل يعمل لحساب بنك التسليف الزراعي". ويمكنني أن أضيف: في الأزمنة الماضية، كنت تعمل لحساب السيد النبيل الإقطاعي؛ وفي أزمنة أقرب، كنت تعمل لحساب مالك الأرض. وفي الماضي القريب واليوم، كنت وما رلتَ تعمل لحساب الدولة والبنوك. ويسكتب كلود كورشيه: "ليست هناك مشكلة بالنسبة للبنوك. إنها تفتح فروعاً في كل مكان. وكلما تغير الزمن، كلما كانت الحكاية هي عين الحكاية القديمة. فالأرض لم تعد قط على من يفلحونها بشيء". ويبدو أن الأمور ليست كلها جديدة في فرنسا الحالية الجديدة.

La Longue durée

أرجو أن يكون القاريء، وقد وصل إلى ختام هذا القسم الأول، قد اعتاد على اللغة الخاصة التي تتعامل مع التاريخ من منظور الأجل أو الأمد الطويل، **la longue**

duré. فهدفنا الطموح كان يتمثل في استخدام هذا النهج في الوصول إلى ذلك تاريخ الأساسي الذي جرّت حركته وصاغت جميع الفرنسات المختلفة المتعاقبة في ماضي؛ وسوف يواصل القسم التالي من هوية فرنسا السعي والبحث عن تلك الأنهار تحتية، في علاقتها، هذه المرة، بالدولة وبالثقافة وبالمجتمع وبالعلاقات فرنسا مع لعالم الخارجي.

وعندما يحاول المرء توضيح المقصود بالـ **longue durée**، فإن مجازات كثيرة نخطر بالبال. ولعل الأكثر حكمة أن نتجنبها كلها، بيد أن من الصعب الإفلات منها. والتليفزيون يقدم لنا المزيد: صور منحدرات نهر راثير المزبدة الخطرة والاستكشافات الخيالية لكهوف تحت الأرض وتنقيبات الغواصين في أعماق المحيط. ولكن أرجوكم ألاّ نتكلم عن "موجة قعر" التاريخ. فهذا مصطلح صعب جداً. وأنا أفضلُ تصور مدى واسع لمياه تتحرك بالكاد ويمكن للإبحار عليها أن يتم بشكل طبيعي. ومع أن هذا الإبحار هاديء إلى أبعد حد، ما دامت سرعته هي سرعة التيار الزمني البطيء نفسه، إلاّ أنه يسحب مع ذلك كل شيء إلى الأمام بشكل لا يُقاوم، المراكب الخفيفة التي هي مراكبنا وسفن ربابنة التاريخ العظيم المتغطرسين. وهذا هو السبب في أنه لا بد من أن توجد استمرارية معينة في التقدم التاريخي البطيء، وتكرارية رتيبة معينة واستجابات معينة يسهل التنبؤ بها لأنها واحدة دائماً أو غالباً.

وهناك بالطبع انقطاعات وبتر للاستمرارية أيضاً، لكنها لا تصل البتة إلى حد قطع التاريخ ككل إلى قطعتين. ومن ثم فإن تاريخ الـ **Longue durée** هو الصلة التي يتم بالإحالة إليها ليس الحكم على أي مصير قومي، بل تحديد موقعه وتفسيره. وهو يتيح لنا، إن لم أكن مخطئاً، إمكانية تمييز الجوهر من العرضي. إنه يساعدنا على استيعاب فرنسا بشكل غير عادي، وتوسيع تاريخها، والوصول إلى ما قد تكون عليه هوية فرنسا. وفي النهاية، فإن هذا التاريخ، إذ يجيء من أعماق الزمن ويمد إلى المستقبل مساره المتدفق بهدوء، إنما يطرح جميع المشكلات القديمة في آن واحد. فهل يمكننا القول بأنه يقيد - لاحظوا أنني لا أقول يلغي - كلاً من حرية البشر ومسئوليتهم؟ فالبشر لا يصنعون التاريخ، بل إن التاريخ بالأحرى هو الذي يصنع البشر ومن ثم يعفيهم من اللوم.

الحواشي

طرح عدد من حواشي هذا العمل مشكلات صعبة. فقد كان فرنان برودل يعمل بشكل يكاد يكون وحيداً على بطاقات، حيث غالباً ما كان يسجل المراجع بشكل بالغ الاختصار: اسم الكاتب (الذي كان يستعير عنه أحياناً بأحرف أولى أو بعلامة خاصة) ورقم الصفحة. وهذه الرموز الشخصية لم تكن واضحة تماماً إلاّ له. وحتى لا تؤخر صدور هذه الطبعة أكثر من اللازم، قررنا ترك عدد معين من الحواشي غير مستكمل، آخذين بعين الاعتبار سد هذه الفجوات في طبعة قادمة.

ونوجه بالغ شكرنا إلى أني ديشان وماري - تيريز لابينيت وجوريان أوشوا، المتعاونات لزمّن طويل مع فرنان برودل، على اجتهادهن الصبور في هذا العمل الخاص بالتحقيق.

Notes du troisième chapitre

1. Daniel THORNER, « L'économie paysanne. Concept pour l'histoire économique », in : *Annales E.S.C.*, mai-juin 1964, n° 3, pp. 417-432.
2. Louis CHEVALIER, *Les Paysans, étude d'histoire et d'économie rurale*, 1947, pp. 223-224.
3. D. THORNER, art. cit., p. 418.
4. Frédéric LULLIN DE CHATEAUVIEUX, *Voyages agronomiques en France*, 1843, I, pp. 40 sq.
5. Maurice PARODI, *L'Economie et la société française depuis 1945*, 1981, p. 81.
6. Daniel HALEVY, *Visites aux paysans du Centre (1903-1934)*, 1935, rééd. au « Livre de poche », 1978.
7. G. VALRAN, *Misère et charité en Provence au XVIII^e siècle*, 1899, p. 29.
8. Jacques LAFFITTE, cité par S. CHARLETY, *La Restauration*, 1921, in : Ernest LAVISSÉ, *Histoire de France contemporaine*, IV, p. 307.
9. Jacques LAFFITTE, *Réflexions sur la réduction de la rente et sur l'état du crédit*, 1824, p. 6.
10. A.N., F²⁰ 130.
11. Alain CORBIN, *Archaïsme et modernité en Limousin au XIX^e siècle (1845-1880)*, 1975, I, p. 58 note 31 : « Car [en 1866] les gens de la campagne ignorent l'usage des fosses d'aisance. »
12. Michel-Christophe KIENER, Jean-Claude PEYRONNET, *Quand Turgot régnait en Limousin : un tremplin vers le pouvoir*, 1979, p. 32.
13. C'est-à-dire labourer superficiellement.
14. Paul DUPOURNET, *Une communauté agraire secrète et organise son territoire à Bassy (Haute Savoie)* 1975, p. 551.
15. Anne-Marie BRISBARRE, *Bergers des Cévennes. Histoire et ethnographie du monde pastoral et de la transhumance en Cévennes*, 1978, p. 26.
16. Volume I, chapitre II.
17. Robert FOSSIER, *Le Moyen Age, II : L'Eveil de l'Europe*, 1982, p. 292.
18. Georges DUBY, *La Société aux XI^e et XII^e siècles dans la région mœconnaise*, 1971, p. 362.
19. Jean SCHNBIDER, « Problèmes urbains dans la France médiévale », in : *Actes du 100^e Congrès national des Sociétés Savantes*, 1977, p. 139.
20. Jean-Pierre POLY, *La Provence et la société féodale, 879-1166*, 1976, pp. 226-227.
21. Nom vulgaire du kermès, variété de cochenille qui vit sur les chênes verts du Midi.
22. J.-P. POLY, *op. cit.*, p. 231.
23. Hektor AMMANN, « Deutschland und die Tuchindustrie Nordwest-Europas im Mittelalter », in : *Hansische Geschichtsbilder*, 1954, p. 8.
24. J.-P. POLY, *op. cit.*, pp. 233-237 et 248-249.
25. G. DUBY, *op. cit.*, p. 53.
26. *Ibid.*, p. 50.
27. *Ibid.*, pp. 46-47.
28. *Ibid.*, p. 93.
29. *Ibid.*, p. 48.
30. *Ibid.*, p. 264-266.

31. *Ibid.*, pp. 275 sq.
32. *Ibid.*, pp. 309-310.
33. *Ibid.*, p. 316.
34. André CHEDVILLE, *Chartres et ses campagnes, XI^e-XIII^e siècles*, 1973, p. 434.
35. Nicolas de LAMARE, *Traité de la police...*, II, 1710, p. 727.
36. R. FOSSIER, *op.cit.*, II, p. 285.
37. Anne LOMBARD-JOURDAN, « Les foires aux origines des villes », in : *Francia : Forschungen zur Westeuropäischen Geschichte*, X, 1983, p. 483. Cette liste est tirée du cartulaire de Saint-Aubin d'Angers.
38. François-P. GAY, *La Champagne du Berry*, 1967, p. 50.
39. Guy DEVAILLY, *Le Berry du X^e au milieu du XIII^e siècle*, 1973, p. 197.
40. *Ibid.*, p. 553.
41. N. de LAMARE, *op. cit.*, I, p. 539. Défense du Prévot de Paris de nourrir pigeons, oisons, lapins et porcs dans la ville de Paris, 4 avril 1502.
42. Elie BRACKENHOFFER, *Voyage en France 1643-1644*, éd. de 1925, p. 110.
43. Jean PITIÉ, *Exode rural et migrations intérieures en France. L'exemple de la Vienne et du Poitou-Charentes*, 1971, p. 672.
44. A.N., Y 10558 A.
45. A. CORBIN, *op. cit.*, I, p. 69.
46. A. LOMBARD-JOURDAN, *art. cit.*, p. 441. Les Syri ou marchands levantins apportaient en Occident, jusque vers la fin du VI^e siècle, les denrées précieuses en provenance de l'Orient.
47. Jacques MULLIEZ, « Du blé, "mal nécessaire". Réflexions sur les progrès de l'agriculture de 1750 à 1850 », in : *Revue d'histoire moderne et contemporaine*, XXVI, janvier-mars 1979, p. 8.
48. Ainsi, pour notre vaste Midi, Charles HIGOUNET, « Sources et problématique de l'histoire des campagnes », in : *Actes du 100^e Congrès National des Sociétés savantes*, 1979, pp. 181 sq.
49. Oswald SPENGLER, *L'Homme et la technique*, 1958, p. 90.
50. François JACOB, *La Logique du vivant. Une histoire de l'hérédité*, 1970, p. 261.
51. Karl MARX, *Economie et philosophie (manuscrits parisiens) (1844)*, in : *Œuvres*, II, Bibl. de la Pléiade, 1968, p. 62.
52. Maurice GODELIER, *L'Idéal et le matériel. Pensée, économies, sociétés*, 1984, pp. 9 sq.
53. MALOUE, *Mémoires*, I, 1868, p. 111.
54. Paul DUFOURNET, *Pour une archéologie du paysage. Une communauté agraire secrète et organise son territoire*, édition de sa thèse de 1975, 1978, p. 9.
55. Jean GEORGELIN, *Venise au siècle des Lumières*, 1978, p. 14.
56. A.N., F²⁰ 561, Dordogne.
57. André BOUTON, *Le Maine. Histoire économique et sociale XVII^e et XVIII^e siècles. L'administration de l'Ancien Régime. Ses classes sociales, ses misérables*, 1962, p. 495 ; Alain MOLINIER, *Stagnation et croissance. Le Vivarais aux XVII^e et XVIII^e siècles*, 1985, p. 33.
58. A.N., F¹⁰ 242, Aveyron, 1796.
59. *Gazette de France*, 12 octobre 1772, p. 378.
60. *Ibid.*, 16 janvier 1649, p. 60.
61. *Ibid.*, 21 janvier 1651, p. 135.
62. A.N., G⁷ 521, Tours, 30 juin 1693.
63. A.N., F²⁰, 560. Tableau des pertes causées dans chaque département par les inondations, grêles, incendies, épidémies... de 1807 à 1810 et

- 1814 à 1819. Un tableau analogue, pour les années 1826-1835, pas tout à fait comparable parce qu'il inclut les gelées dans la liste, donne des chiffres beaucoup plus élevés (plus de trois fois), mais avec le même classement (grêle et incendies en tête), *ibid.*
64. *Voyage d'Angleterre, d'Hollande et de Flandre fait en l'année 1728*, Victoria and Albert Museum, 86 NN 2, fol. 4.
 65. *Histoire de la Champagne*, publiée sous la direction de Maurice CRUBELLIER, 1975, p. 204.
 66. René CHAPUIS, *Une vallée franc-comtoise, la Haute-Loue. Etude de géographie humaine*, 1958, pp. 16-17.
 67. A.N., H 1517, 222-227.
 68. Charles DUPIN, *Le Petit Producteur français*, III, 1827, pp. 1-2.
 69. Léonce de LAVRONE, *Economie rurale de la France depuis 1789*, 1877, p. 39.
 70. J. PIRIA, *op. cit.*, p. 672.
 71. Joseph ANCILLON, *Recueil journalier de ce qui s'est passé de plus mémorable dans la cité de Metz, pays messin et aux environs, de 1675 à 1684*, 1866, p. 13.
 72. A.N., G¹ 293, Montpellier, 16 avril 1679. Il s'agit du père du chancelier d'Aguesseau.
 73. Stockalper Archiv, Brigue, Sch. 31, n° 2998.
 74. A.N., F¹⁰ 226, 1792.
 75. Philippe ARROS, *La Vie pastorale dans les Alpes françaises. Etude de géographie humaine*, 1923, p. 234.
 76. André PIOGER, *Le Fertois aux XVII^e et XVIII^e siècles. Histoire économique et sociale*, 1973, p. 297.
 77. M. DARLUC, *Histoire naturelle de la Provence*, I, 1782, pp. 129-130.
 78. Se dit en Provence des habitants de la région de Gap et, plus généralement, des montagnards des Alpes.
 79. A.N. FICV (1) Hérault, Séance du Conseil général du département, session de l'agriculture, an XII.
 80. *Journal de Nicolas de Baye, greffier au Parlement de Paris, 1400-1417*, p.p. A. Tuetey, 1885, I, p. 211, 17 janvier 1408.
 81. Charles CARRIÈRE, *Négociants marseillais au XVIII^e siècle*, I, 1973, p. 108.
 82. *Histoire de Marseille*, publiée sous la direction d'Edouard BARATIER, 1973, p. 151.
 83. Robert TRIGER, *Observations agricoles et météorologiques sur les années remarquables de 1544 à 1789 dans la province du Maine...*, 1881, p. 4.
 84. *Journal de Simon Le Marchand, bourgeois de Caen, 1610-1693*, p.p. Gabriel VANEL, 1903, p. 166.
 85. Claude HARMELLE, *Les Piquets de l'aigle. Saint-Antonin et sa région (1850-1940), révolution des transports et changement social*, 1982, p. 46.
 86. A.N., FIC III Bouches-du-Rhône 7.
 87. A.N., FIC III Aube 4, 19 novembre 1853.
 88. A.N., FIC III Ardennes 6, 27 février 1854.
 89. Jehan RIEUX, *Les Soliloques du pauvre*, éd. 1971, p. 9.
 90. D'après la formule de l'Assemblée Provinciale de l'Île-de-France, 1787, p. 245.
 91. Pierre-André SIGALAZ, *La Vie à Grasse en 1650*, 1964, p. 86.
 92. Antoine Laurent de LAVOISIER, *De la richesse territoriale du royaume de France*, in : *Collection des principaux économistes*, XIV, 1847, éd. 1966, p. 595.

93. A. CORBIN, *op. cit.*, I, p. 67.
94. Thomas MORE, *L'Utopie, Discours du très excellent homme Raphaël Aythloday sur la meilleure constitution d'une république*, éd. de 1966, pp. 81-82.
95. Richard de CANTILLON, *Essai sur la nature du commerce en général*, 1755, pp. 97-98.
96. MESSANGE, *Nouvelles Recherches sur la population de la France*, 1788, p. 85.
97. Léonce de LAVERGNE, *Economie rurale de la France depuis 1789*, 1860, p. 75.
98. Jules-Marie RICHARD, *La Vie privée dans une province de l'Ouest. Laval aux XVII^e et XVIII^e siècles*, 1922, p. 5.
99. Elie BRACKENHOFFER, *Voyage en France, 1643-1644*, éd. de 1925, p. 111.
100. A.N., F¹⁰ 295, 141, et H 1517, 207-211.
101. N. de LAMARE, *Traité de la police*, *op. cit.*, I, p. 569, éd. du 12 décembre 1697.
102. François JULIEN-LADRUVERRE, *Paysans charentais. Histoire des campagnes d'Aunis, Saintonge et bas Angoumois. I : Economie rurale*, 1982, p. 218 note 1.
103. *Ibid.*, p. 269 et note 18.
104. P.G. POINSOT, *L'Ami des cultivateurs*, 1806, II, pp. 39-41.
105. A. BOUTON, *op. cit.*, pp. 497-498.
106. P. ARBOS, *op. cit.*, p. 196.
107. *Ibid.*, p. 174.
108. André GERDEAUX, « Evolution de l'agriculture et métamorphoses des paysages de la Champagne châlonnaise », in : *Châlons, 2 000 ans d'histoire, mélanges d'histoire, de géographie, d'art et de traditions*, 1980, p. 243.
109. P. ARBOS, *op. cit.*, p. 173.
110. A.N., F¹⁰ 212 AB.
111. Pendant la Révolution, les réserves de chasse étant supprimées, il y a eu forte diminution du gibier.
112. Alfred LEROUX, *Le Massif Central. Histoire d'une région de la France*, 1898, II, p. 45 ; Alain MOLINIER, *Stagnations et croissance...*, *op. cit.*, pp. 179-180 ; P. ARBOS, *op. cit.*, pp. 172-173.
113. Jean-François SOULET, *La Vie quotidienne dans les Pyrénées sous l'Ancien Régime, du XVI^e siècle au XVIII^e siècle*, 1974, pp. 84-85.
114. A. BOUTON, *op. cit.*, p. 502.
115. *Ibid.*, p. 501.
116. *Ibid.*, p. 502.
117. F. BRAUDEL, *Civilisation matérielle...*, I, p. 94.
118. A.N., F¹⁰ 561.
119. A.N., H 1462, imprimé, 1785, p. 3.
120. Roger BRUNET, *Les Campagnes toulousaines. Etude géographique*, 1965, p. 163.
121. Pierre DEFFONTAINES, *Les Hommes et leurs travaux dans les pays de la Moyenne-Garonne (Agenais-Bas-Quercy)*, 1932, p. 220.
122. Gustave HEUZÉ, *La France agricole, Région du Sud ou région de l'olivier*, 1868, p. 91.
123. J. PITIÉ, *op. cit.*, p. 307.
124. L. de LAVERGNE, *op. cit.*, p. 387 ; Robert LAURENT, *Les Vignerons de la « Côte d'Or » au XIX^e siècle*, 1958, p. 177.
125. Michel AUBRUN, « La terre et les hommes d'une paroisse marchoise.

- Essai d'histoire régressive », in : *Etudes rurales*, janv.-sept. 1983, p. 252.
126. F. JULIEN-LABRUYÈRE, *op. cit.*, I, p. 224.
 127. Pierre VALMARY, *Familles paysannes au XVIII^e siècle en Bas-Quercy. Etude démographique*, 1965, pp. 15-17.
 128. *Réflexions d'un citoyenpropriétaire sur l'étendue de la contribution foncière et sa proportion avec le produit net territorial, converti en argent*, 1792, p. 8 ; A. de LAVOISIER, *op. cit.*
 129. *Annuaire statistique de l'INSEE*, 58^e volume, 1951, p. 119.
 130. Jean-Claude TOUTAIN, *La Population de la France de 1700 à 1959*, in : *Cahiers de l'ISEA*, 1963, pp. 54-55.
 131. Au XVIII^e siècle, dans l'élection picarde de Clermont, cultures à bras : 1850 arpents ; labours : 76 665 ; Albéric de CALONNE, *La Vie agricole sous l'Ancien Régime en Picardie et en Artois*, 1883, p. 261.
 132. Les bouillies, base de l'alimentation dans les Pyrénées ariégeoises ; les châtaignes, dans le Limousin et le Gévaudan.
 133. Louis-René NOUGIER, *Géographie humaine préhistorique*, préface de Pierre DERRONTAINES, 1959, p. 8.
 134. Marc BLOCH, *Les Caractères originaux de l'histoire rurale française*, I, 1952, p. 24.
 135. A.N., F¹ 221 I.
 136. Isaac de PINTO, *Traité de la circulation et du crédit*, 1771, p. 12.
 137. L'Angleterre en effet, à partir de 1689, a encouragé les exportations par des primes (bounties) Cf. Peter MATTHIAS, *The first Industrial Nation*, 1969, p. 71.
 138. Jean CHAPBLOT, Robert FOSSIER, *Le Village et la maison au Moyen Age*, 1980, p. 147.
 139. Jean-Claude TOUTAIN, *Le Produit de l'agriculture française de 1700 à 1958*. I. Estimation du produit au XIX^e siècle, in : *Histoire quantitative de l'économie française*, dir. J. MARCZEWSKI, *Cahiers de l'ISEA*, série AF, n° 1, juillet 1961, p. 23.
 140. Georges d'AVENEL, *Histoire économique de la propriété, des salaires, des denrées et de tous les prix en général depuis l'an 1200 jusqu'en l'an 1800*, I, 1894, p. 268.
 141. L. de LAVERGNE, *op. cit.*, pp. 402-403.
 142. Marc BLOCH, *Les Caractères originaux de l'histoire rurale française*, I, 1952, p. 22.
 143. J. MULLIEZ, « Du blé, "mal nécessaire", art. cit., pp. 3-47.
 144. Ainsi autour de Prades, en 1859, « on arrose ordinairement trois fois le blé, froment et seigle, savoir à l'époque de la floraison, à celle de la grenaison et au commencement du mois de juin afin que la terre puisse conserver une humidité suffisante jusqu'à la parfaite maturité du grain. Il est des années où il faut arroser 4 et même 5 fois... » (Rapport du sous-préfet de Prades, A.N., F¹ C III Pyrénées-Orientales 8, in : *Documents d'histoire économique 1800-1914*, Service éducatif des Archives Départementales des Pyrénées-Orientales, 1974, p. 10).
 145. L. de LAVERGNE, *op. cit.*, p. 139.
 146. *Ibid.*, p. 50.
 147. Pierre Le PESANT DE BOISQUILLBERT, *Le Détail de la France*, 1697, rééd. 1966, pp. 253 et 254.
 148. G. d'AVENEL, *Histoire économique de la propriété*, *op. cit.*, 1894-1912, 6 volumes.
 149. *Ibid.*, I, p. 406.
 150. *Ibid.*, I, pp. 394 et 405-407.

151. *Ibid.*, I, p. 275.
152. Moscou, A.E.A., 84/2.418. p. 7 v°.
153. Henrich STRODS, *Die Einschränkung der Wolfsplage und die Viehzucht Lettlands*, 1970, pp. 126-131.
154. G. d'AVENEL, *op. cit.*, I, p. 273.
155. L. de LAVERGNE, *op. cit.*, p. 350.
156. A.N., F¹¹ 2740.
157. F. JULIEN-LABRUYÈRE, *op. cit.*, I, p. 479. En termes de chasse, les bêtes de pelage fauve (lièvres, cerfs, daims, etc.) par opposition aux bêtes noires (loups, sangliers).
158. Les limites des propriétés forestières étaient marquées d'ordinaire par un fossé, souvent reconnaissable aujourd'hui encore.
159. André MATEU, *Un village gascon au temps de Louis XIV. Fals-en-Bruilhois ou la chronique de l'abbé Laplaigne*, 1978, p. 10 note 16.
160. L. de LAVERGNE, *op. cit.*, p. 85.
161. *Ibid.*, p. 75.
162. J.-J. MENURET, *Mémoire sur la culture des jachères*, 1791, p. 28.
163. R. CHAPUIS, *op. cit.*, p. 65.
164. Joseph CRESSOT, *Le Pain au lièvre*, 1973, p. 65.
165. Michel COINTAT, *Tresques en Languedoc ou l'histoire vivante dans le Midi*, 1980, p. 263.
166. A.N., H 1518. Culture des gros navets.
167. Classe de plantes comprenant des herbes annuelles ou vivaces et des arbrisseaux (oseille, persicaire, renouée, rhubarbe, sarrasin...).
168. J.-J. MENURET, *op. cit.*, pp. 18-19.
169. Michel CHEVALIER, *La Vie humaine dans les Pyrénées ariégeoises*, 1956, p. 217.
170. Emmanuel LE ROY LADURIE, *Les Paysans de Languedoc*, I, 1966, p. 71.
171. F. JULIEN-LABRUYÈRE, *op. cit.*, I, p. 302.
172. J.-J. MENURET, *op. cit.*, pp. 28-29.
173. R.M. HARTWELL, *The Industrial Revolution and Economic Growth*, 1971, p. 127.
174. Ernest KAHANE, *Parmentier ou la dignité de la pomme de terre. Essai sur la famine*, 1978, pp. 38-41.
175. F. BRAUDEL, *Civilisation matérielle...*, I, p. 141.
176. E. KAHANE, *op. cit.*, pp. 52-53.
177. *Ibid.*, pp. 67, 73-75, 84, 91.
178. *Ibid.*, p. 74.
179. A.N., F¹⁰ 242, 29 vendémiaire an IV.
180. Claude CHÉREAU, *Huillé, une paroisse rurale angevine de 1600 à 1836*, 1970, p. 120.
181. J.-J. MENURET, *op. cit.*, pp. 21-22.
182. Guy THUILLIER, *Aspects de l'économie nivernaise au XIX^e siècle*, 1966, p. 17.
183. Margoter ou marcotter : multiplier une plante en isolant une tige aérienne qui a été préalablement mise en contact avec le sol et qui y a pris racine.
184. A.N., F¹⁰ 210, Libreville, 30 frimaire an III.
185. « La jachère ou guéret (ou encore : versaine, sombre, somart, cultivage, estivade, cotive, etc)... », François SIGAUT, « Pour une cartographie des assolements en France au début du XIX^e siècle », in : *Annales E.S.C.*, 3, 1976, p. 633.
186. G. THUILLIER, *op. cit.*, pp. 52-53.

187. André DELEAGE, *La Vie rurale en Bourgogne jusqu'au début du XI^e siècle*, 1941, I, p. 188.
188. Pierre GOUBERT, *Beauvais et le Beauvaisis de 1600 à 1730. Contribution à l'histoire sociale de la France du XVII^e siècle*, 1960, p. 169 note 81.
189. A.N., H 1514, Alfort, Maisons et Créteil, 14 juin 1786.
190. Cité par J. MULLIEZ, art. cit., p. 7.
191. Jean Antoine Claude CHAPTAL, *Chimie appliquée à l'agriculture*, 1823, I, p. XLVI.
192. *Histoire des faits économiques jusqu'au XVIII^e siècle*, dir. par Robert BESNIER, n° 502, 1963-1964, p. 42.
193. *Ibid.*, 1962-1963, pp. 63 sq.
194. F. JULIEN-LABROUSSE, *op. cit.*, I, p. 202.
195. A.N., H 1515, n° 60.
196. Ernest LABROUSSE, « L'expansion agricole : la montée de la production », in *Histoire économique et sociale de la France*, dir. par Fernand BRAUDEL et Ernest LABROUSSE, II, 1970, pp. 435-436.
197. A.N., H 1514, Alfort, Maisons et Créteil.
198. Déroyer ou desroyer : mettre en désordre (*Dictionnaire de la langue française du XVI^e siècle*).
199. E. LABROUSSE, in : *Histoire économique et sociale... op. cit.*, II, pp. 436-437.
200. M. BLOCH, *op. cit.*, p. 215.
201. Pour la Basse-Auvergne, sur « l'incompatibilité de la vaine pâture et de la prairie artificielle », Abel POITRINEAU, *La Vie rurale en Basse-Auvergne au XVIII^e siècle*, 1965, pp. 243 sq.
202. A.N., H 1514.
203. *Procès-verbal de l'Assemblée Provinciale de l'Isle-de-France*, séance du 15 décembre 1787, p. 370.
204. A.N., F¹⁰ 1576, 22 avril 1836.
205. A.N., F¹⁰ III Meuse 11, 25 juillet 1861.
206. L. de LAVERGNE, *op. cit.*, pp. 10-111.
207. Pierre BARRAL, in : « Le monde agricole », in : *Histoire économique et sociale de la France*, dir. par Fernand BRAUDEL et Ernest LABROUSSE, IV, 1979, pp. 359-360.
208. E. LE ROY LADURIE, *Les Paysans de Languedoc*, *op. cit.* I, p. 71.
209. *Ibid.*, p. 59.
210. « En 1700, les intendants s'accordent à reconnaître que les provinces ne cultivent que le blé nécessaire à leur consommation », J.-C. TOUTAIN, *op. cit.*, I, p. 4, note 5.
211. Chef-lieu de canton du Nord, à 19 km de Valenciennes.
212. Arthur YOUNG, *Voyages en France, 1787, 1788, 1789. II. Observations générales sur l'agriculture, l'industrie et le commerce*, 1976, pp. 549-550.
213. L. de LAVERGNE, *op. cit.*, pp. 73 sq.
214. *Ibid.*, p. 75.
215. Gilles Le BOUVIER dit BERRY, *Le Livre de la description des pays...*, p.p. E. T. HAMY, 1908, pp. 30-31.
216. A.N., F¹⁰ 212 A-B.
217. Joseph de PESQUIDOUX, *Chez nous. Travaux et jeux rustiques*, 6^e éd. 1921, p. 106.
218. André PLAISSE, *La Baronnie du Neubourg*, 1961, p. 193.
219. J. MULLIEZ, art. cit., pp. 40-41.
220. Paul ADAM, *Systèmes économiques et histoire. Essais sur la violence dans les guerres et la paix*, 1980, pp. 197 sq.

221. A.N., F²⁰ 560.
222. Production totale, en 1835, 32 millions de stères de bois ; *ibid.*
223. L. de LAVERGNE, *op. cit.*, pp. 95-96.
224. *Ibid.*, p. 435.
225. M. DARLUC, *op. cit.*, I, pp. 263-264.
226. *Statistiques de la France esquissées par Hubert, le long d'une période de 90 ans, 1785 à 1875, 1883*, pp. 20-21.
227. Pierre BONNET, *La Commercialisation de la vie française du Premier Empire à nos jours*, 1929, p. 93.
228. Jacques MULLIEZ, *Les Chevaux du royaume. Histoire de l'élevage du cheval et de la création des haras*, 1983.
229. C'est-à-dire milliers de livres anciennes, soit environ 450 kg.
230. A.N., H¹ 262, 10 janvier 1731.
231. Jacques SAVARY DES BRUSLONS, *Dictionnaire universel de commerce*, éd. 1759, I, col. 550.
232. Abbé Alexandre TOLLEMER, *Journal manuscrit du sire de Gouberville...*, *op. cit.*, pp. 381-384.
233. Au sens ancien, *haras* signifie à la fois l'établissement d'élevage et « les étalons et les cavales renfermés dans le haras » (LITTRÉ).
234. A. TOLLEMER, *op. cit.*, pp. 367-369.
235. A.N., F¹⁰ 222, Mémoire sur l'engrais des bœufs en Limousin et pays adjacents, février 1791.
236. A.N., F¹¹ 2740.
237. Xavier de PLANHOL, « Essai sur la genèse du paysage rural de champs ouverts », in : *Annales de l'Est*, Actes du colloque international de Nancy, 2-7 septembre 1957, pp. 418-419.
238. *Ibid.*
239. André LEGUAI, *De la seigneurie à l'Etat. Le Bourbonnais pendant la guerre de Cent Ans*, 1969, p. 20.
240. Victor HUGO, *Les Pyrénées*, éd. Danièle Lamarque, 1984, p. 170.
241. A.N., F¹⁰ 628, 1733.
242. A. TOLLEMER, *op. cit.*, pp. 391-399.
243. « L'usage dangereux qu'ont les habitants des campagnes d'être pêle-mêle avec leurs bestiaux » est dénoncé comme une cause de dépopulation des Côtes-du-Nord, en l'an IX. Cf. Octave FESTY, « La situation de la population française d'après la session de l'an IX des conseils généraux de département », in : *Revue d'histoire économique et sociale*, 1954, p. 288 ; cf. aussi le rapport du Docteur Bagot, cité par Jean-Pierre GOUBERT, *Maladies et médecins en Bretagne*, *op. cit.*, pp. 192-193.
244. JAQUET, *Mémoire sur la statistique de l'arrondissement de Suze...*, an X, p. 9, p.p. Charles MAURICE, *La Vie agricole au XVIII^e siècle dans l'ancien Ecarton d'Oulx*, réimpr. 1981.
245. Jean ANGLADE, *La Vie quotidienne dans le Massif Central au XIX^e siècle*, 1971, p. 162.
246. Nicolas Luton DURIVAL, *Description de la Lorraine et du Barrois*, 1778, I, pp. 288-289.
247. P. ARBOS, *op. cit.*, pp. 12 sq.
248. *Ibid.*, p. 21.
249. Dom Thierry RUINART, *Voyage littéraire... en Lorraine et en Alsace*, 1862, p. 50.
250. Jean et Renée NICOLAS, *La Vie quotidienne en Savoie aux XVII^e et XVIII^e siècles*, 1979, pp. 21 sq.
251. *Ibid.*, p. 23.

252. A.N., F¹⁰ 222, Mémoire sur l'engrais des bœufs en Limousin et pays adjacents, février 1791.
253. J. MULLIEZ, *Les Chevaux du royaume...*, op. cit., pp. 38-39.
254. Noëlle BERTRAND, *Colondannes, village creusois (1623-1802)*, 1975, p. 43.
255. P. ARBOS, op. cit., p. 203.
256. Archives des Bouches-du-Rhône, amirauté de Marseille, B IX, 14.
257. M. JAUFFRET, *Petite Ecole des arts et métiers...*, I, 1816, p. 49.
258. P. ARBOS, op. cit., pp. 183-184.
259. Fromage de deuxième catégorie.
260. P. ARBOS, op. cit., pp. 167-168.
261. *Ibid.*, p. 185.
262. L. de LAVERGNE, op. cit., p. 317.
263. A.N., Z^{1c} 430-431.
264. De trans, au-delà, et humus, terre.
265. F. BRAUDEL, *La Méditerranée...*, I, pp. 76 sq.
266. Cité par F. JULIEN-LABRUYÈRE, op. cit., I, pp. 402-403.
267. Archives départementales de la Lozère C 480, citées par A.-M. BRISBARRE, op. cit., pp. 99-100.
268. A.-M. BRISBARRE, op. cit., pp. 103-104.
269. Bernard DUHOURCAU, *Guide des Pyrénées mystérieuses*, 1973, pp. 119-120.
270. René NELLI, « Le berger dans le pays d'Aude », in : *Folklore, revue d'ethnologie méridionale*, printemps 1952, pp. 3-13.
271. Jean-Pierre PINIES, *Figures de la sorcellerie languedocienne*, 1983, p. 45 (arma = âme dans le languedocien archaïque).
272. Thérèse SCLAERT, *Cultures en Haute-Provence : déboisements et pâturages au Moyen Age*, 1959.
273. Marie MAURON, *La Transhumance du pays d'Arles aux grandes Alpes*, 1952.
274. A.-M. BRISBARRE, op. cit.
275. Jacques MULLIEZ, « Pratiques populaires et science bourgeoise : l'élevage des gros bestiaux en France de 1750 à 1850 », in : *Actes du Congrès de Clermont-Ferrand, « L'Élevage dans les hautes terres »*, 1982, p. 299.
276. L. de LAVERGNE, op. cit., pp. 90-91.
277. *Ibid.*, p. 212. Cf. aussi le *Larousse agricole*, publié sous la direction de Jean-Michel CLEMENT, 1981, à la rubrique « Bretonne Pie Noire. »
278. A.N., F¹⁰ 1574.
279. *Ibid.*
280. J. MULLIEZ, « Pratiques populaires... », art. cit., p. 299.
281. *Larousse agricole*, op. cit., légende de la première photo entre les pages 208 et 209.
282. *Ibid.*, pp. 55-56.
283. A.N. F¹⁰ 222, Mémoire sur l'engrais des bœufs en Limousin et pays adjacents, février 1791.
284. *Ibid.*
285. Charles PIGAULT LEBRUN, et Victor AUGIER, *Voyage dans le Midi de la France*, 1827, p. 31.
286. J. MULLIEZ, *Les Chevaux du royaume...*, op. cit., p. 81.
287. J. SAVARY DES BRUSLONS, *Dictionnaire...*, op. cit., article « Cheval », I, col. 1057 et 1060.
288. R. CHAPUIS, op. cit., p. 73.
289. A.N., F¹² 67, fol. 98-99, 4 avril 1720.

290. Georges de MANTEYER, *Le Livre journal tenu par Faby de Rame en langage embrunais (6 juin 1471 - 10 juillet 1507)*, II, 1932, p. 85.
291. P. ARBOS, *op. cit.*, p. 182.
292. « Un paysan qui a une charrette et deux bœufs est à son aise », écrit en 1713 l'intendant de Guyenne ; cité par Jean-Pierre Poussou, in : *Hommage à Philippe Wolff, Annales du Midi*, 1978, p. 409.
293. Antoine LOISEL, *Mémoires des pays de Beauvaisis...*, 1617, p. 27, cité par Pierre GOUBERT, *Beauvais et le Beauvaisis...*, p. 111.
294. Gabriel DU MOULIN, 1631, cité par René DUMONT, *Voyages en France d'un agronome*, 1951, pp. 376 et 379.
295. D. HALÉVY, *op. cit.*, p. 217.
296. Edouard DEMOLINS, *Les Français d'aujourd'hui*, 1898, p. 133.
297. Robert LAURENT, *Les Vignerons de la « Côte d'or » du XIX^e siècle*, 1958, p. 18.
298. Léonce de LAVERGNE, *Economie rurale de la France depuis 1789*, 1860, éd. 1877, p. 123.
299. E. DEMOLINS, *op. cit.*, p. 137.
300. Roger DION, *Histoire de la vigne et du vin en France des origines au XIX^e siècle*, 1959, éd. 1977, p. 650.
301. E. DEMOLINS, *op. cit.*, p. 133.
302. A.N., F¹⁰ 226, p. 35.
303. Georges DURAND, *Vin, vigne et vignerons en Lyonnais et Beaujolais*, 1979, p. 11.
304. Renée CHAPUIS, *Une vallée franc-comtoise...* *op. cit.*, p. 17.
305. Cité par R. DION, *op. cit.*, p. 101.
306. Diodore de Sicile, cité par R. DION, *op. cit.*, p. 102.
307. André DELÉAGE, *La Vie rurale en Bourgogne jusqu'au début du XI^e siècle*, 1941, I, p. 154.
308. Charles LAMPRECHT, *Etudes sur l'état économique de la France pendant la première partie du Moyen Age*, 1889, p. 23.
309. Alfred LEROUX, *Le Massif Central. Histoire d'une région de la France*, 1898, II, p. 50.
310. Gustave BLOCH, *Les Origines. La Gaule indépendante et la Gaule romaine*, in : *Histoire de France*, p.p. E. LAVISSE, 1911, II, p. 425.
311. R. DION, *op. cit.*, p. 129.
312. *Ibid.*, p. 148.
313. *Ibid.*, p. 165.
314. *Ibid.*, p. 202 et p. IX.
315. F. BRAUDEL, *Civilisation matérielle...*, *op. cit.*, II, p. 231.
316. *Histoire de l'Alsace*, p.p. Philippe DOLLINGER, 1970, pp. 158 et 175 ; Jean-Pierre KINTZ, *La Société strasbourgeoise 1560-1650*, 1984, pp. 319 sq.
317. « Les formations alluviales caillouteuses appelées graves possèdent les propriétés physiques qui font les grands vins de Bordeaux », R. DION, *op. cit.*, p. 34.
318. Nicolas de LAMOIGNON de BASVILLE, *Mémoires pour servir à l'histoire du Languedoc*, 1734, p. 252.
319. *Ibid.*, p. 258.
320. *Ibid.*, p. 271.
321. F. BRAUDEL, *Civilisation matérielle...*, I, p. 200.
322. Michel BELOTTE, *La Région de Bar-sur-Seine...*, *op. cit.*, 1973, p. 45.
323. A.N., F²⁰ 221.
324. Emile APPOLIS, *Le Diocèse civil de Lodève*, 1951, pp. 421-422.
325. P. GOUBERT, *Beauvais et le Beauvaisis...*, *op. cit.*, 1960, p. 168.

326. Mariel JEAN-BRUHINES DELAMARRE, *Le Berger dans la France des villages*, 1970, p. 20.
327. A.N., F²⁰ 221 Marne.
328. R. DION, *op. cit.*, pp. 462 sq.
329. *Ibid.*, p. 469.
330. *Ibid.* p. 491.
331. *Ibid.*, pp. 459-460.
332. Pierre de SAINT-JACOB, *Les Paysans de la Bourgogne du Nord au dernier siècle de l'Ancien Régime*, 1960, p. 539.
333. J. SAVARY DES BRUSLONS, *Dictionnaire universel du commerce*, 1762, IV, article « Vin », col. 1213 sq.
334. L. de LAVERGNE, *op. cit.*, p. 123.
335. P. CLÉMENT, *Lettres, instructions et mémoires de Colbert*, 1861-1882, II, pp. 624-625.
336. R. DION, *op. cit.*, p. 33.
337. Brassier : celui qui n'a que ses bras pour travailler, synonyme de manouvrier.
338. F. BRAUDEL, *Civilisation matérielle...*, II, p. 278.
339. *Voyages du chevalier Chardin en Perse et autres lieux de l'Orient*, IV, 1811, p. 107.
340. F. BRAUDEL, *Civilisation matérielle...*, I, p. 200.
341. Pierre CHERRUAU, « Sauternes fait main », in : *Le Monde*, 30 septembre 1984.
342. R. DION, *op. cit.*, pp. 119-120.
343. « Le vin de Suresnes », in : *Le Monde*, 22 septembre 1984.
344. Cité par R. DION, *op. cit.*, p. 25.
345. Gaston ROUPNEL, *Histoire et destin*, 1943, pp. 61-62.
346. Henry de ROUVIÈRE, *Voyage du tour de France*, 1713, p. 56.
347. Arthur YOUNG, *Voyages en France 1787, 1788, 1789*, 1976, I, p. 93.
348. POTTIER DE LA HESTROYE, *Réflexions sur la Dîme royale*, 1716, I, p. 52 et *infra*.
349. J. SAVARY DES BRUSLONS, *op. cit.*, I, 1759, p. 531.
350. Cité par Jean CLAUDIAN, « Quelques réflexions sur l'évolution du vocabulaire alimentaire », in : *Cahiers de Nutrition et de Diététique*, IX, p. 163.
351. E. DEMOLINS, *op. cit.*, p. 84.
352. J. SAVARY DES BRUSLONS, *op. cit.*, II, 1766, colonne 785.
353. A.N., F 10 226.
354. Adrien de GASPARI, *Cours d'agriculture*, 1831, éd. 1860, pp. 1-2.
355. Frédéric LULLIN DE CHATEAUVIEUX, *Voyages agronomiques en France*, 1843, I, pp. 283 et 287.
356. A.N., H 1510 n° 16, cité par Marc BLOCH, *Les Caractères originaux de l'histoire rurale française*, 1952, p. 54.
357. F. LULLIN DE CHATEAUVIEUX, *op. cit.*, II, pp. 331-332.
358. A. de GASPARI, *op. cit.*, V, p. 3.
359. *Le Livre de main des Du Pouget (1522-1598)*, éd. Louis GREIL, 1897, p. 20.
360. Christophe MATHIEU de DOMBASLE, *Traité d'agriculture*, 1862, p. 213.
361. *Procès-verbal de l'Assemblée provinciale de l'Île-de-France*, 1787, p. 245.
362. Jean MEUVRET, *Le Problème des subsistances à l'époque de Louis XIV*, 1977, p. 111.
363. Henri-Louis DUHAMEL DU MONCEAU, *Eléments d'agriculture*, 1762, livre II, ch. IV, p. 221.

364. François SIGAUT, « Pour une cartographie des assolements en France au début du XIX^e siècle », in : *Annales E.S.C.*, 1976, pp. 631-643.
365. François SIGAUT, « Quelques notions de base en matière de travail du sol dans les anciennes cultures européennes », in : *Les Hommes et leurs sols - Les techniques de préparation du champ dans le fonctionnement et l'histoire des systèmes de culture*. Numéro spécial du *Journal d'Agriculture et de Botanique appliquée*, 1977, p. 155.
366. Etienne JUILLARD, *Problèmes alsaciens vus par un géographe*, 1968, p. 112.
367. Jean-Robert PITTE, *Histoire du paysage français*, 1983, II, p. 62 et note 551 p. 150 d'après Gérard SIVERY, « Les noyaux de bocage dans le nord de la Thiérache à la fin du Moyen Age », in : *Les Bocages*, 1976, pp. 93-96.
368. J.-R. PITTE, *op. cit.*, II, p. 63.
369. Louis MERLE, cité par J.-R. PITTE, *op. cit.*, II, p. 63 et note 555, p. 150.
370. René LEBEAU, cité par J.-R. PITTE, *op. cit.*, II, p. 63 et note 556, p. 150.
371. J.-R. PITTE, *op. cit.*, II, p. 63.
372. Arthur YOUNG, *Voyages en France*, *op. cit.*, II, p. 617.
373. François SIGAUT, « La jachère en Ecosse au XVIII^e siècle : phase ultime de l'expansion d'une technique », in : *Etudes rurales*, janv.-mars 1975, p. 99.
374. L. de LAVERGNE, *op. cit.*, p. 257.
375. Germain SICARD, « Le métayage dans le Midi toulousain à la fin du Moyen Age », in : *Mémoires de l'Académie de législation*, Toulouse, 1955, p. 36.
376. Paul Louis MALAUSSÉNA, *La Vie en Provence orientale aux XIV^e et XV^e siècles*, 1969, p. 87.
377. Roger DION, « La part de la géographie et celle de l'histoire dans l'explication de l'habitat rural du Bassin Parisien », in : *Publications de la Société de Géographie de Lille*, 1946, p. 72.
378. Pierre MASSÉ, *Varennes et ses maîtres*, 1926, p. 24.
379. Lynn WHITE, *Medieval Technology*, 1962, p. 72, cité par F. SIGAUT, « Pour une cartographie des assolements... », p. 635.
380. R. DION, *art. cit.*, p. 59.
381. J. MULLIEZ, *art. cit.*, p. 11.
382. F. SIGAUT, *art. cit.*, p. 636.
383. J. MEUVRET, *op. cit.*, pp. 108-109.
384. René MUSSET, « Les anciens assolements et la nourriture », in : *Mélanges géographiques offerts à Ph. Arbos*, 1953, p. 176.
385. *Mémoires de Oudard Coquault, bourgeois de Reims (1649-1669)*, p.p. Charles LORQUET 1875, I, p. 183.
386. A.N., F¹¹ 222.
387. P. MASSÉ, *op. cit.*, pp. 23-24.
388. *Ibid.*, p. 23.
389. Maurice LE LANNOU, « Les sols et les climats », in : *La France et les Français*, p.p. Michel FRANÇOIS, 1972, pp. 23-24.
390. Pierre de SAINT-JACOB, « Etudes sur l'ancienne communauté rurale en Bourgogne », in : *Annales de Bourgogne*, 15, 1943, p. 184.
391. *Les Bocages, histoire, écologie, économie*. Table ronde du C.N.R.S., Rennes, 1976, I. Géographie. Pierre FLATRES, *Rapport de synthèse*, pp. 21-30.
392. L. de LAVERGNE, *op. cit.*, p. 186.

393. *Ibid.*, p. 208.
394. Marc BLOCH, *op. cit.*
395. *Hermis*, nom dans le Midi des terres incultes et improductives. *Terre gaste*, Georges BERTRAND, « Pour une histoire écologique de la France rurale », in : *Histoire de la France rurale*, p.p. G. DUBY, 1975, p. 74.
396. L. de LAVEGNE, *op. cit.*, p. 264.
397. *Ibid.*, p. 269.
398. *Ibid.*, p. 270.
399. P. L. MALAUSSENA, *op. cit.*, p. 84.
400. L. de LAVEGNE, *op. cit.*, pp. 246-247.
401. François Hilaire GILBERT, *Recherches sur les moyens d'étendre et de perfectionner la culture des prairies artificielles*, 1787, p.p. Ch. DUPOUR, 1880, p. 35.
402. Marc BLOCH, *op. cit.*, 1931, rééd. 1952, pp. X et XIV.
403. François SIGAUT, « Pour une cartographie... », art. cit., p. 632.
404. Maurice LE LANNOU, *Pâtres et paysans de la Sardaigne*, 1941, p. 195.
405. Xavier de PLANHOL, « Essai sur la genèse du paysage rural de champs ouverts », in : *Annales de l'Est*, 1959, p. 416.
406. Michel CONFINO, *Systèmes agraires et progrès agricoles. L'assolement triennal en Russie aux XVIII^e-XIX^e siècles*, 1969, *passim* et pp. 29-46.
407. Laszlo MAKKAJ, « Grands domaines et petites exploitations, seigneur et paysan en Europe au Moyen Age et aux temps modernes », in : *Eight international Economic Congress*, Budapest, 1982, « A » *Thèmes*, pp. 10-11.
408. Comte de GASPARIN, *Cours d'agriculture*, V, p. 6.
409. J.-R. PITTE, *op. cit.*, pp. 40 et 117.
410. R. MUSSET, art. cit., p. 172.
411. X. de PLANHOL, art. cit., p. 417.
412. Robert SPICKLIN, *La Géographie de la France dans la littérature allemande (1870-1940)*, 1979 ; « Etudes sur les origines de la France », in : *Acta Geographica*, 2^e trimestre 1982.
413. Olivier LAUNAY, *La Civilisation des Celtes*, 1975, p. 170.
414. Lucien GACHON, « Regards sur la campagne française », in : *Les Nouvelles Littéraires*, 10 février 1940, p. 2.
415. François SIGAUT, *Les Réserves de grains à long terme*, 1978, p. 32.
416. *Ibid.*, p. 21.
417. J. SAVARY DES BRUSLONS, *op. cit.*, 1762, pp. 524-525, article : « Blé ».
418. Geneviève ACLOCQUE, *Les Corporations et le commerce à Chartres du XI^e siècle à la Révolution*, 1917, p. 212.
419. Maurice BLOCK, *Du commerce des grains*, 1854, p. 59.
420. G. ACLOCQUE, *op. cit.*, p. 214.
421. *Ibid.*, p. 215.
422. *Ibid.*, pp. 218-220.
423. Blattiers : « Petits marchands forains qui vont avec des chevaux et des ânes chercher du blé dans les campagnes éloignées... et l'amènent à somme dans les marchez..., ou bien proche des rivières où ils le vendent aux marchands qui chargent pour les ... grandes villes » (Nicolas de LAMARE, *Traité de police*, II, 1710, p. 738).
424. G. ACLOCQUE, *op. cit.*, p. 215.
425. A.N., Y 105 58a (4 mai 1775).
426. Gazier : travailleur du textile, ouvrier en gaze.
427. F. SIGAUT, *Les Réserves de grains...*, *op. cit.*, p. 37.
428. F. LULLIN DE CHATBAUVIEUX, *op. cit.*, I, p. 62.
429. A.N., F¹⁷ 647-648.

430. Pierre LE GRAND D'AUSSY, cité par Jean CLAUDIAN, « L'homme et son pain », in : *Cahiers de nutrition et de diététique*, VII, 1972, p. 269 note 1.
431. A.N., F¹⁰ 226.
432. Georges DUBY, *L'Economie rurale et la vie des campagnes dans l'Occident médiéval*, I, 1962, pp. 223-224.
433. POTTIER DE LA HESTROYE, *op. cit.*, I, pp. 122-123.
434. Mais pas forcément ce que nous appelons aujourd'hui pain blanc, fait de farines à très fort taux de blutage que les moulins ne peuvent fournir que depuis l'avènement du moulin à cylindre, dans les dernières années du XIX^e siècle. Elles sont restées une rareté tant que le tamisage se faisait à la main. Jusque-là la farine de pur froment, plus blanche que les autres même grossièrement débarrassée du son, était à elle seule un luxe. Henri BEAUFORT, *Le Préjugé du pain blanc*, 1931, pp. 8-9.
435. F. BRAUDEL, *Civilisation matérielle...*, I, p. 110 ; Jean MEYER, *La Noblesse bretonne au XVIII^e siècle*, 1966, pp. 446-447.
436. Jacques-Joseph JUGE SAINT MARTIN, *Changements survenus dans les mœurs des habitants de Limoges depuis une cinquantaine d'années*, 1817, pp. 14-15.
437. Valentin JAMMERET-DUVAL, *Mémoires*, 1981, p. 112.
438. A.N., F¹⁰★ 1B (1786) et A.N., H 514 (1787).
439. A.N., F¹⁰★ 1 B.
440. Jean-Claude TOUTAIN, dans ses statistiques rétrospectives, aboutit pour les années 1781-1790, à un chiffre proche, entre 2 420 et 2 850 millions de livres. *Le Produit de l'agriculture française de 1700 à 1958*, I, p. 215 (*Cahiers de l'I.S.E.A.*, 1961).
441. J. MARCZEWSKI, « Y a-t-il eu un "take off" en France ? », in : *Evolution des techniques et progrès de l'économie. Cahiers de l'I.S.E.A.*, mars 1961 (série AD, n° 1), p. 72.
442. J. SAVARY DES BRUSLONS, *op. cit.*, I, 1760, article « Ecu », colonne 250.
443. J.-C. TOUTAIN, *op. cit.*, I, p. 8.
444. SULLY, *Mémoires*, III, éd. 1822, p. 485.
445. Antoine de MONTCHRETIEN, *Traité de l'économie politique*, Rouen, 1615, éd. 1889, pp. 23-24.
446. VAUBAN, *Projet d'une dîme royale*, 1707, p. 26.
447. A.N., F¹², 647-648.
448. A.N., F¹² 673 (vers 1696).
449. Mémoire publié par la Société d'Agriculture, Sciences, Arts et Belles-Lettres de l'Aube, 1836, p. 151.
450. J. SAVARY DES BRUSLONS, *Dictionnaire universel de commerce*, II, 1760, col. 781, article : « Fromage ».
451. F. LULLIN DE CHATEAUVIEUX, *op. cit.*, I, p. 298.
452. A.N., F¹⁰ III, Saône et Loire.
453. Pas moins de 300 000 écus pour un seul achat en Suisse, en mars 1710. A.N., G⁷ 1511 (1711).
454. A.N., F¹⁰ 226 (30 janvier 1792).
455. A.N., F¹² 1904.
456. A.N., F¹⁰ 1576 (1837).
457. Jean-Henri SCHNITZLER, *Statistique générale, méthodique et complète de la France comparée aux autres grandes puissances de l'Europe*, tome IV, p. 40.
458. Alfred SAUVY, *Histoire économique de la France entre les deux guerres*

- (1918-1931), I, 1965, pp. 239-240. Pour la moyenne 1903-1912, voir *Annuaire rétrospectif de l'INSEE*.
459. René GIRAULT, « Place et rôle des échanges extérieurs », in : *Histoire économique et sociale de la France*, pp. F. BRAUDEL et E. LABROUSSE, IV, 1979, p. 199.
 460. Arthur de BOISLISLE, *Correspondance des contrôleurs généraux des finances avec les Intendants des provinces*, I, 1874, p. 11. (M. de Ris, intendant à Bordeaux au Contrôleur Général, 8 janvier 1684).
 461. *Ibid.*
 462. Bernard Hendrik SLICHER VAN BATH, cité par Immanuel WALLERSTEIN, *Le Système du monde du XV^e siècle à nos jours. I. Capitalisme et économie monde 1450-1640*, 1980, p. 92.
 463. Ange GOUDAR, *Les Intérêts de la France mal entendus*, 1756, I, p. 19.
 464. A.N., F¹⁰ 226 et F. BRAUDEL, *Civilisation matérielle...*, I, p. 86.
 465. A.N., F¹⁰ III, Côte-d'Or, 7 (1819).
 466. A.N., H 1517 (Dufliche de Valazé à M. de Tarlé).
 467. A.N., F¹⁰ 226 (1792).
 468. A.N., G⁷ 449 (Thouars 27 avril 1683).
 469. Archives du Ministère de la Guerre, A 1 1524,6 (Rochefort, 2 janvier 1701).
 470. A. SAUVY, *op. cit.*, I, 1965, pp. 239-240.
 471. Alfred RAMBAUD, *Histoire de la civilisation contemporaine en France*, 1888, éd. 1926, p. 488.
 472. Abbé de MABLY, *Le Commerce des grains. Œuvres*, XIII, pp. 291-297.
 473. Pierre LA PESANT DE BOISGUILBERT, *Le Détail de la France*, 1697, 1966, I, p. 381.
 474. Nicolas de LAMARE, *Traité de police*, II, 1710, p. 1038.
 475. A.N., G⁷ 1651, fol. 26.
 476. A.N., G⁷ 1651, f^o 27.
 477. Ustensile : droit pour les troupes de passage de prendre chez l'habitant le lit, le pot et la place au feu et à la chandelle (LITTRÉ).
 478. A.N., G⁷ 156 (Dijon, 12 juillet 1682).
 479. Yves-Marie BURCH, *Histoire des croquants*, 1974, p. 65.
 480. POTTIER DE LA HESTROYE, *op. cit.*
 481. A. YOUNG, *op. cit.*, II, p. 863.
 482. Jean FOURASTIÉ, *Machinisme et bien-être*, 1962 ; en 1899, ils faisaient vivre 43 personnes (aujourd'hui 300).
 483. Jean FOURASTIÉ, *Les Trente Glorieuses*, 1979, p. 159.
 484. Marquis d'ARGENSON, *Mémoires*, 26 janvier 1732, p.p. J.E.B. RATHERY, 1859, II, p. 72.
 485. F. BRAUDEL, *Civilisation matérielle...*, I, p. 58.
 486. A.N., G⁷ 1633 (Bérulle).
 487. A.N., G⁷ 103 (Desmarets de Vaubourg).
 488. *Ibid.*
 489. A.N., G⁷ 346.
 490. F. BRAUDEL, *Civilisation matérielle*, I, p. 55.
 491. A.N., F¹¹ 704 (30 avril 1812).
 492. Philippe SUSSEL, *La France de la bourgeoisie 1815-1850*, 1970, p. 70.
 493. Toschio HORII, « La crise alimentaire de 1853 à 1856 et la caisse de la boulangerie », in : *Revue historique*, oct.-déc. 1984, pp. 375 sq.
 494. E. LAVISSE, *Histoire de France*, 1911, IV, pp. 132 sq.
 495. *Ibid.*, 1911, VII, I, p. 349.

496. Louise A. TILLY, « La révolte frumentaire, forme de conflit politique en France », in : *Annales E.S.C.*, 1972, p. 731.
497. Arsenal, M^{ss} 4116. Chèvrepiéd : qui a des pieds de chèvre, en parlant du dieu Pan, des faunes, des satyres et – par extension – d'hommes capables de violence et d'agression.
498. Auguste POIRSON, *Histoire du règne de Henri IV*, 1862, I, pp. 593 sq.
499. Boris PORCHNEV, *Les Soulèvements populaires en France de 1623 à 1648*, 1963, *passim*.
500. E. LAVISSE, *op. cit.*, VII, 1, p. 355.
501. Y.-M. BERCÉ, *op. cit.*, II, p. 681.
502. B. PORCHNEV, *op. cit.*
503. Hugues NEVEUX, « Die ideologische Dimension der französischen Bauernaufstände im 17. Jahrhundert », in : *Historische Zeitschrift*, avril 1984.
504. P. GOUBERT, *Beauvais et le Beauvaisis...*, *op. cit.*, 1960, p. L.
505. F. JULIEN-LABRUYÈRE, *Paysans charentais*, *op. cit.*, I, p. 302.
506. George RUDÉ, « The growth of cities and popular revolt – 1750-1850 », in : *French Government and Society, 1500-1850*, p.p. J. F. BOSHER, 1973, p. 176 ; Ernest LABROUSSE, in : LABROUSSE-BRAUDEL, *Histoire économique et sociale de la France*, II, p. 729 ; Jean MEYER, in : *Histoire de France*, p.p. Jean FAVIER, III, *La France moderne*, p. 448.
507. Jean NICOLAS, « L'enjeu décimal dans l'espace rural savoyard », in : *Prestations paysannes, dîmes, rentes foncières et mouvement de la production agricole à l'époque industrielle*, p.p. Joseph GOY et Emmanuel LE ROY LADURIE, pp. 66, note 20, p. 674 et note 64, p. 690.
508. A.N., G⁷ 1642, 396.
509. A.N., G⁷ 415-416.
510. A.N., G⁷ 1642, 403.
511. François LEBRUN, *L'Histoire vue de l'Anjou*, 1963, I, pp. 169 et 170.
512. A.N., G⁷ 1646.
513. *Ibid.*
514. A.N., G⁷ 1647.
515. F. LEBRUN, *op. cit.*, I, p. 170-171.
516. A.N., G⁷ 1646, 342 (Moulins, 16 juin 1709).
517. A.N., G⁷ 1646, 369 (Orléans, 20 mars 1709).
518. F. LEBRUN, *op. cit.*, pp. 192-194.
519. A.N., F¹¹ 2740.
520. TOULOT, *Subsistances 1816. Vues générales sur la nécessité de faire des achats de grains à l'étranger pour parer à l'insuffisance de la récolte de 1816*, 20 janvier 1817, p. 5.
521. Carreau : lieu de vente autour des halles.
522. A.N., F¹¹ 726.
523. A.N., H 1517.
524. A.N., F¹¹ 728.
525. *Ibid.*
526. Alfred RAMBAUD, *Histoire de la civilisation contemporaine en France*, 1888, 6^e éd. 1901, p. 488.
527. L. de LAVERGNE, *op. cit.*, p. 440 note 1.
528. René PILLORGET, *Les Mouvements insurrectionnels de Provence entre 1595 et 1715*, 1975, p. 989.
529. Pierre LÉON, « L'épanouissement d'un marché national », in :

- Histoire économique et sociale de la France*, p.p. F. BRAUDEL et E. LABROUSSE, III¹, 1976, pp. 301-302.
530. L. de LAVERGNE, *op. cit.*, p. 45.
 531. Yves LEQUIN, *Histoire des Français*, II, *La Société*, p. 307.
 532. Adeline DAUMARD, *Les Fortunes françaises du XIX^e siècle*, 1973, p. 192.
 533. Pierre LÉON, in : BRAUDEL-LABROUSSE, *op. cit.*, III², pp. 604-606.
 534. Alain PLESSIS, *Les Régents et gouverneurs de la Banque de France*, 1985, p. 204.
 535. R. LAURENT, in : F. BRAUDEL-E. LABROUSSE, *op. cit.*, III², pp. 740-744.
 536. Félix GAIFFE, *L'Envers du grand siècle*, 1924, pp. 117 sq.
 537. L. de LAVERGNE, *op. cit.*, p. 38.
 538. A.N., F¹¹ 2740 (Amiens, 23 et 28 avril).
 539. A.N., F¹¹ 2740 (Paris, 3 juin 1817).
 540. Guy THUILLIER, *Aspects de l'économie nivernaise au XIX^e siècle*, 1966, p. 82.
 541. Elisabeth CLAVERIE, Pierre LAMAISSON, *L'Impossible Mariage. Violence et parenté en Gévaudan, XVII^e, XVIII^e et XIX^e siècles*, 1982, p. 339.
 542. G. THUILLIER, *op. cit.*, pp. 75-76.
 543. *Ibid.*, pp. 81-82.
 544. Louis LÉOUZON, *Agronomes et éleveurs*, 1905, p. 232.
 545. Paulette SMOIGOUR, *La Vie économique du Vaucluse de 1815 à 1848*, 1957, p. 101.
 546. Joseph PASQUIDOUX, *Chez nous. Travaux et joies rustiques*, 6^e éd. 1921, p. 141.
 547. Souvenir personnel.
 548. Daniel ZOLA, *L'Agriculture moderne*, 1913, p. 13.
 549. L. de LAVERGNE, *op. cit.*, 1877, p. 105.
 550. *Ibid.*, 1877, p. 194.
 551. Aimé PUPILLOU, « Essai d'établissement d'une carte de l'utilisation du sol et des paysages ruraux en France », in : *Mélanges géographiques offerts à Philippe Arbos*, 1953, p. 197.
 552. L. de LAVERGNE, *op. cit.*, pp. 51-52 et pp. 402-403 où l'auteur corrige en partie les chiffres donnés p. 52.
 553. Robert LAURENT, « Tradition et progrès : le secteur agricole », in : *Histoire économique et sociale de la France*, pp. F. BRAUDEL et E. LABROUSSE, III², p. 672.
 554. *Ibid.*, p. 682.
 555. Pierre BARRAL, « Le monde agricole », in : *Histoire économique et sociale de la France*, p.p. F. BRAUDEL et E. LABROUSSE, IV¹ 1979, p. 361.
 556. André GAURON, *Histoire économique et sociale de la Cinquième République*, I. *Le temps des modernistes*, 1983, p. 19.

Notes du quatrième chapitre

1. Isaac de PINTO, *Traité de la circulation et du crédit*, 1771, p. 218.
2. Ce n'est pas la définition marxiste de ces mots, bien entendu.
3. Pierre CHAUNU, *La Civilisation de l'Europe classique*, 1970, p. 26.
4. Voir *infra*, courbe et p. 186.
5. Heinrich BECHTEL, *Wirtschaftsgeschichte Deutschlands von der Vorzeit bis zum Ende des Mittelalters*, I, 1951, p. 255.
6. François-Gabriel de BRAY, *Essai critique sur l'histoire de la Livonie*, III, 1817, pp. 22-23.
7. Hugh SETON-WATSON, *The Russian Empire 1801-1917*, 1967, pp. 21 *sq.*
8. Julius BELOCH, « Die Bevölkerung Europas im Mittelalter », in : *Zeitschrift für Sozialwissenschaft*, 1900, p. 409.
9. Chiffres que me communique Gérard CALOT de l'I.N.E.D., 28 mai 1984.
10. Bien que, à la fin du XVIII^e siècle encore, il n'y ait que « l'ébauche d'un réseau urbain vivarois » (Alain MOLINIER, *Stagnation et croissance. Le Vivarais aux XVII^e-XVIII^e siècles*, 1985, pp. 46-47 et 67 *sq.*), il s'agit de bourgades depuis longtemps stagnantes, mais très anciennement fondées. (Pierre BOZON, *Histoire du peuple vivarois*, 1966, pp. 263 *sq.*) De même dans le Gévaudan.
11. Guy BOIS, *Crise du féodalisme*, 1976, pp. 61 et 66-67.
12. Yves RENOUARD, *Les Villes d'Italie de la fin du X^e siècle au début du XIV^e siècle*, 1969, I, p. 15.
13. Jean SCHNEIDER, « Problèmes d'histoire urbaine dans la France médiévale » in : *Actes du 100^e Congrès National des Sociétés Savantes* (Paris, 1975), 1977, p. 150.
14. *Ibid.*, p. 153.
15. *Ibid.*, p. 152.
16. Ce que Bernard CHEVALIER, *Les Bonnes Villes de France du XIV^e au XVI^e siècle*, 1982, a bien mis en lumière.
17. G. BOIS, *op. cit.*, pp. 311-314.
18. Edouard PERROY, « A l'origine d'une économie contractée, les crises du XIV^e siècle », in : *Annales E.S.C.*, 1949, pp. 167-182 ; Wilhelm ABEL, *Crises agraires en Europe (XIII^e-XX^e siècles)*, 1973, p. 75, cités par G. BOIS, *op. cit.*, p. 84, note 32.
19. F. BRAUDEL, *La Méditerranée...*, I, pp. 468 *sq.*
20. Cité par Friedrich LÜTKE, *Deutsche Sozial-und Wirtschaftsgeschichte*, éd. 1976, p. 207.
21. Jean-Robert PITTE, *Histoire du paysage français*, I, 1983, p. 149.
22. B. CHEVALIER, *Les Bonnes Villes de France...*, *op. cit.*
23. Louis STOUFF, « La population d'Arles au XV^e siècle : composition socio-professionnelle, immigration, répartition topographique », in : *Habiter la ville, XV^e-XX^e siècles*, Actes de la table ronde organisée sous la direction de Maurice GARDEN et Yves LEQUIN, Lyon, 1984, p. 8.
24. Henri SÉE, *Louis XI et les villes*, 1892, *passim*.
25. *Ibid.*
26. F. REYNAUD, « Du comté au royaume (1423 - 1596) », in : *Histoire de Marseille*, p.p. Edouard BARATIER, 1973, p. 132.
27. Sal. Al. WESTRICH, *L'Ormée de Bordeaux. Une révolution pendant la Fronde*, 1973.
28. B. CHEVALIER, *op. cit.*, p. 310.

29. Jean-Baptiste SAY, *Cours complet d'économie politique*, 1852, réimpression 1966, III, p. 612.
30. J.-R. PITTE, *op. cit.*, II, p. 25.
31. *Ibid.*, pp. 31-32.
32. Thomas REGAZZOLA, Jacques LEFEBVRE, *La Domestication du mouvement. Poussées mobilisatrices et surrection de l'État*, 1981, p. 123.
33. J.-R. PITTE, *op. cit.*, II, p. 40.
34. Bernard QUILLIET, *Les Corps d'officiers de la prévôté et vicomté de Paris et de l'Île-de-France, de la fin de la guerre de Cent Ans au début des guerres de Religion : étude sociale*, thèse soutenue à l'université de Paris IV, 1977. Lille, service des reproduction de thèses, 1982, I, p. 145.
35. Philippe de COMMYNES, *Mémoires*, I, éd. J. CALMETTE, 1964, pp. 73-74.
36. Le *Dictionnaire de Furetière* (1690) définit la ville : « Habitation d'un peuple assez nombreux qui est ordinairement fermée de murailles. »
37. Roberto LOPEZ, *Intervista sulla città medievale*, 1984, p. 5.
38. A.N., G¹ 1692-259, f^o 81 sq.
39. Jules BLACHE, « Sites urbains et rivières françaises », in : *Revue de géographie de Lyon*, vol. 34, 1959, pp. 17-55.
40. Daniel FAUCHER, *L'Homme et le Rhône*, 1968, p. 179.
41. Jean-Pierre BARDOT, « Un dynamisme raisonnable. Dimensions, évolutions (1640 - 1790) », in : *Histoire de Rouen*, p. p. Michel MOLLAT, 1979, p. 214.
42. Jean MEYER, *Études sur les villes en Europe occidentale (milieu du XVII^e siècle à la veille de la Révolution française)*, I, 1983, p. 68.
43. A.N., F¹² 673, Metz, 6 juin 1717 ; de même en 1712, G¹ 1697, 127, 7 septembre 1712.
44. A.N., F¹² 215.
45. Paul Bois, « La Révolution et l'Empire », in : *Histoire de Nantes*, p. p. Paul Bois, 1977, p. 245.
46. Référence égarée.
47. Paulette SBIIGNOUR, *La Vie économique du Vaucluse de 1815 à 1848*, 1957, p. 77.
48. Renée CHAPUIS, *Une vallée franc-comtoise, la Haute-Loue*, 1958, p. 125.
49. J. MEYER, *op. cit.*, I, p. 69.
50. Adolphe BLANQUI, « Tableau des populations rurales de la France en 1850 », in : *Journal des économistes*, janvier 1851, p. 9.
51. E.A. WRIGLEY, *Towns in societies*, 1978, p. 298.
52. L. STOUFF, *art. cit.*, p. 10.
53. Alain CROIX, *Nantes et le pays nantais*, 1974, pp. 163-199.
54. Roger DEVOS, « Un siècle en mutation (1536 - 1684) », in : *Histoire de la Savoie*, p. p. Roger DEVOS, 1973, p. 258.
55. Olivier ZELLER, « L'implantation savoyarde à Lyon à la fin du XVI^e siècle », in : *Habiter la ville...*, *op. cit.*, p. 27.
56. Maurice GARDEN, « Trois provinces, une généralité (XVII^e-XVIII^e siècles) », in : *Histoire de Lyon et du Lyonnais*, p.p. André LATRILLE, 1975, p. 227.
57. Louis-Sébastien MENCIER, *Tableau de Paris*, V, 1783, p. 282 ; VI, 1783, pp. 82-83 ; IX, 1788, pp. 167-168, et F. BRAUDEL, *Civilisation matérielle...*, *op. cit.*, I, p. 431.
58. Jean-Pierre Poussou, *Bordeaux et le Sud-Ouest au XVIII^e siècle*.

Croissance économique et attraction urbaine, *passim*, et pp. 100-101 et 369 sq.

59. Cf. *supra*, p. 14.
60. Pour Caen, Jean-Claude PERROT, *Genèse d'une ville moderne : Caen au XVIII^e siècle*, 1975, I, pp. 23 sq., et II, chapitres X et XI, étudie les sentiments et les intérêts jouant pour et contre le nouvel urbanisme ; la destruction des fortifications, commencée en 1751, ne sera totale qu'en 1787. Hésitation à Bordeaux : in : *Histoire de Bordeaux*, p.p. Ch. HIGOUNET, p. 236.
61. J.-R. PITTE, *op. cit.*, II, p. 16.
62. *Ibid.*, II, chapitre I.
63. J. MEYER, *op. cit.*, I, p. 14.
64. L. S. MERCIER.
65. Léonce de LAVERGNE, *Economie rurale de la France depuis 1789*, 1860, éd. 1877, p. 192.
66. Jean-Pierre Poussou, « Une ville digne de sa fortune », in : *Histoire de Bordeaux*, p.p. Charles HIGOUNET, 1980, p. 238 ; J. GONCHOT et B. TOLLON, « Ombres et lumières sur Toulouse (1715-1789) », in : *Histoire de Toulouse*, p.p. Philippe WOLFF, 1974, pp. 370-372 ; A. BOURDE, « Les mentalités, la religion, les lettres et les arts de 1596 à 1789 », in : *Histoire de Marseille*, p.p. Edouard BARATIER, 1973, p. 237 ; Jean-Pierre BARDET, « Un dynamisme raisonnable. Dimensions, évolutions (1640-1789) », in : *Histoire de Rouen*, p.p. Michel MOLIAT, 1979, p. 213 ; J.-C. PERROT, *op. cit.*, II, p. 585.
67. Claude NIÈRES, « L'incendie et la reconstruction de Rennes », in : *Histoire de Rennes*, p.p. Jean MEYER, 1972, pp. 213 sq.
68. *Ibid.*, p. 229.
69. *Ibid.*, p. 233.
70. J.-C. PERROT, *op. cit.*, II, pp. 592 et 615-617.
71. Louis TRENARD, « Le Paris des Pays-Bas (XVIII^e siècle) », in : *Histoire d'une métropole, Lille Roubaix Tourcoing*, 1977, p. 278.
72. Pierre PATTE, *Mémoire sur les objets les plus importants de l'architecture*, 1772, p. 6, cité par Claudette DEROZIER, « Aspects de l'urbanisme à Besançon au XVIII^e siècle », in : *L'Information historique*, 1984, p. 82.
73. Jean-Marie CARRASSE, « Pesanteurs et fastes de l'Ancien Régime », in : *Histoire de Narbonne*, p.p. Jacques MICHAUD et André CABANIS, 1981, p. 244.
74. Eugène NOËL, *Rouen, Rouennais, rouenneries*, 1894, pp. 164-172.
75. Jean-Pierre BARDET, « La maison rouennaise aux XVII^e et XVIII^e siècles, économique et comportement », in : *Le Bâtiment. Enquête d'histoire économique XIV^e-XIX^e siècles*, I. Maisons rurales et urbaines de la France traditionnelle, p.p. J.-P. BARDET, P. CHAUNU, G. DESERT, P. GOUHIER, H. NEVEUX, 1971, pp. 319-320.
76. Roberto LOPEZ, Harry A. MISKIMIN, « The Economic Depression of the Renaissance », in : *The Economic History Review*, XIV, n° 3, avril 1962, pp. 115-126.
77. Lors de la soutenance du 27 mai 1972.
78. Witold KULA, Rapport de A. Wyrobisz et discussion, sixième semaine de Prato, 1974.
79. Sébastien CHARLETY, *Histoire de Lyon*, 1903, p. 129.
80. En 1789, la dette de Lyon atteint 40 millions, celle de Marseille presque 19, celle d'Aix-en-Provence 1,8, celle d'Arles 1 million.
81. Pierre CHAUNU, « Le bâtiment dans l'économie traditionnelle », in :

- Le Bâtiment...*, op. cit., pp. 19-20 ; Hugues NEVEUX, « Recherches sur la construction et l'entretien des maisons à Cambrai de la fin du xiv^e siècle au début du xviii^e », *ibid.*, p. 244.
82. J.-C. PERRON, op. cit., II, p. 615.
 83. P. CHAUNU, art. cit., in : *Le Bâtiment...* op. cit., p. 20.
 84. *Ibid.*, p. 25.
 85. Louis CHEVALIER, *Classes laborieuses, classes dangereuses*, 1958, p. 217.
 86. P. CHAUNU, art. cit., p. 31.
 87. Jacques DUPAQUIER, « Le réseau urbain du Bassin Parisien au xviii^e et au début du xix^e siècle. Essai de statistique », in : *Actes du 100^e Congrès National des Sociétés Savantes, Histoire Moderne II* (Paris 1975), 1977, p. 125.
 88. Cf. *supra*, I, p. 159.
 89. Marcel REINHARD, « La population des villes, sa mesure sous la Révolution et l'Empire », in : *Population*, 1954, n° 2, pp. 279-288.
 90. Paul BAIROCH, *De Jéricho à Mexico. Villes et économies dans l'histoire*, 1985, p. 288.
 91. François LEBRUN, « La tutelle monarchique (1657-1787) », in : *Histoire d'Angers*, p.p. François LEBRUN, 1975, p. 83.
 92. *Ibid.*, p. 101.
 93. *Ibid.*, p. 103.
 94. *Ibid.*, p. 103.
 95. *Ibid.*, p. 101.
 96. Rémy CAZALS, Jean VALENTIN, *Carcassonne ville industrielle au xviii^e siècle*, 1984, pp. 3-4.
 97. Pierre DARDEL, *Commerce, industrie et navigation à Rouen et au Havre au xviii^e siècle*, 1966, p. 118.
 98. *Ibid.*, pp. 118-119.
 99. *Ibid.*, pp. 123-139.
 100. F. BRAUDEL, *Civilisation matérielle...*, op. cit., I, pp. 282-283 et note.
 101. Pierre CAYEZ, *Métiers jacquard et hauts fourneaux aux origines de l'industrie lyonnaise*, 1978, pp. 79 sq.
 102. *Ibid.*, p. 107.
 103. *Ibid.*, pp. 154-155.
 104. Edward FOX, *L'Autre France. L'histoire en perspective géographique*, 1973.
 105. J.-P. POUSSOU, *Bordeaux et le Sud-Ouest...*, op. cit., pp. 411-414.
 106. M. BRAURE, *Lille et la Flandre wallonne au xviii^e siècle*, 1932, II, pp. 85 sq., 369 sq.
 107. M. BRAURE, op. cit., II, pp. 376-377.
 108. *Ibid.*, p. 376.
 109. *Ibid.*, pp. 378-379.
 110. *Ibid.*, pp. 378-379 et 387.
 111. L. TRENARD, art. cit., in : *Histoire d'une métropole...*, op. cit., p. 245.
 112. Mémoire d'Antoine de SURMONT, cité par M. BRAURE, op. cit., II, pp. 379-380.
 113. P. CAYEZ, op. cit., p. 94.
 114. A partir de 1692 : Maurice BORDES, *L'Administration provinciale et municipale en France au xviii^e siècle*, 1972, p. 199.
 115. T. REGAZZOLA, J. LEFEBVRE, op. cit., p. 123.
 116. Herbert LÜTHY, *La Banque protestante en France, de la révocation de l'Édit de Nantes à la Révolution*, I, 1959, p. 314.
 117. Jean SENTOU, *La Fortune immobilière des Toulousains et la Révolution française*, 1970, p. 25.
 118. *Ibid.*, p. 174.

119. Robert BESNIER, *Histoire des faits économiques jusqu'au XVIII^e siècle*, 1965, p. 42.
120. Arghiri EMMANUEL, *L'Echange inégal. Essai sur les antagonismes dans les rapports économiques internationaux*, 1969, p. 43.
122. Séminaire de Charles MORAZÉ.
123. A.N., F¹⁰ 242. Réponse du département du Mont-Blanc au Comité de Salut Public sur les questions concernant l'agriculture, les manufactures, le commerce, an IV. La Savoie est devenue le département du Mont-Blanc le 27 novembre 1792.
124. Extrait de souvenirs d'enfance que mon ami Roger VERLIAC, mort prématurément, avait commencé à rédiger à ma demande, sur Saint-Gervais et la vallée des Contamines, avant l'invasion du tourisme. En 1820, le même système fonctionnait dans le Jura autour des Rousses, cf. Abbé M. BERTHET, « Les Rousses », in : *A travers les villages du Jura*, p.p. J. BRELOT, M. BERTHET, G. DUBEM, 1963, p. 285.
125. Informations recueillies par Gilbert BLANC, garde-forestier et guide de Saint-Gervais.
126. Joseph-Michel DURENS, *Histoire de la navigation intérieure en France*, 1828, I, pp. IX-X, cité par Jean-Claude TOUTAIN, *Les Transports en France de 1830 à 1965*, Cahiers de l'ISEA, série AF-9, sept.-oct. 1967, p. 38.
127. Bernard LEPETIT, *Chemins de terre et voies d'eau : réseaux de transports et organisation de l'espace en France, 1740-1840*, 1984, p. 91.
128. Arthur YOUNG, *Voyages en France*, I, éd. 1976, pp. 75-76, 142, 163, 393.
129. *Statistique générale de la France. Territoire et population*, 1837, p. 47.
130. A.N., F¹⁰ 242, op. cit.
131. Pierre GOUBERT, Daniel ROCHE, *Les Français et l'Ancien Régime*, 1984, I, p. 55.
132. L. de LAVERGNE, op. cit., p. 434.
133. Fonds privé du D^r Morand qui nous a été gracieusement communiqué.
134. P. GOUBERT, D. ROCHE, op. cit., I, p. 55.
135. Alexis MONTEIL, *Description du département de l'Aveyron*, an X, cité par Claude HARMELLE, *Les Piqués de l'aigle. Saint-Antonin et sa région 1850 - 1940. Révolution des transports et changement social*, 1982, p. 75.
137. Marc AMBROISE-RENDU, « Géographie parisienne, les révélations du nouvel atlas démographique et social de la capitale », in : *Le Monde*, 30-31 décembre 1984, p. 1.
138. B. LEPETIT, op. cit., p. 81.
139. A.N., F¹⁰ 197.
140. B. LEPETIT, op. cit., pp. 67-71.
141. René FAVIER, « Une ville face au développement de la circulation au XVIII^e siècle : Vienne en Dauphiné », in : *Actes du 100^e Congrès National des Sociétés Savantes*, Paris, 1975, pp. 54-55.
142. Pierre FUSTIER, *La Route. Voies antiques, chemins anciens, chaussées modernes*, 1968, pp. 228-236 et 249-254. Le premier pont de fer est construit sur le Rhône en 1824 par Marc SEGUIN entre l'Ain et Tournon.
143. STENDHAL, *Mémoires d'un touriste*, 1838, éd. 1929, I, pp. 73 et 309-310.
144. T. REGAZZOLA, J. LEFEBVRE, op. cit., p. 112.
145. Guy ARBELLOT, « Les routes en France au XVIII^e siècle », in : *Annales*

- E.S.C., mai-juin 1973, p. 790 hors texte, cité par Fernand BRAUDEI, *Civilisation matérielle...*, III, 1979, pp. 270-271.
146. Ministère des Travaux Publics, documents statistiques sur les routes et les ponts, 1873, cité par J.-C. TOUTAIN, *Les Transports... op. cit.*, p. 15.
 147. Jean-Claude GEORGES, *De la Beholle à la Falouse*, 1985, p. 75.
 148. Alain CROIX, *La Bretagne aux XVI^e et XVII^e siècles*, I, 1981, p. 39 et note 95.
 149. Victor HUGO, *Les Pyrénées*, éd. 1984, p. 18.
 150. Pierre GOUBERT, Préface à l'ouvrage d'Anne-Marie COCULA-VAILLIÈRES, *Un fleuve et des hommes. Les gens de la Dordogne au XVIII^e siècle*, 1981, p. 7.
 151. Blaise de MONTLUC, *Commentaires (1521-1576)*, éd. Pléiade, 1964, V, p. 515 cité par A.-M. COCULA-VAILLIÈRES, *op. cit.*, p. 15.
 152. Antonio PONZ, *Viaje fuera de España*, 2^e éd., 1791, I, p. 56.
 153. A.-M. COCULA-VAILLIÈRES, *op. cit.*
 154. *Ibid.*, p. 34.
 155. *Ibid.*, pp. 79 et sq.
 156. *Ibid.*, pp. 110-114.
 157. *Ibid.*, p. 73.
 158. *Ibid.*, pp. 76-78.
 159. Ces contrats portaient non seulement la liste des marchandises, le prix du transport, mais aussi un délai limite (en général trois semaines). Dans le registre d'un marchand du XVII^e siècle, on les retrouve inscrits et signés par deux témoins. O. GRANAT, « Essai sur le commerce dans un canton de l'Agenais au XVII^e siècle d'après le "livre de comptes et de raisons de Hugues Mario, marchand" de Montaigut en Agenais, aujourd'hui Montaigut-du-Quercy (1648-1654) », in : *Revue de l'Agenais*, 1901, t. xxviii, pp. 425-440.
 160. Léon CAHEN, « Ce qu'enseigne un péage du XVIII^e siècle : la Seine, entre Rouen et Paris, et les caractères de l'économie parisienne », in : *Annales d'histoire économique et sociale*, 1931, III, pp. 487-518.
 161. A.N., G¹ 1647, n° 345, 14 juin 1710.
 162. *Ibid.*, n° 326, 20 avril 1709.
 163. Maurice BLOCK, *Statistique de la France comparée avec les divers pays de l'Europe*, 1875, II, p. 250.
 164. O. GRANAT, *art. cit.*, pp. 437-438.
 165. A.N., F¹⁴ 168, imprimé.
 166. Henriette DUSSOURD, *Les Hommes de la Loire*, 1985, pp. 85 sq.
 167. A.N., G¹ 124.
 168. A.N., H 94, dossier VI, pièce 74.
 169. *Gazette de France*, 15 avril 1763.
 170. *Histoire de la navigation sur l'Allier en Bourbonnais*, p.p. le Service éducatif des Archives Départementales de l'Allier, 1983, p. 30.
 171. A.N., F¹² 1512 C.
 172. Adrien HUGUET, *Histoire de Saint-Valéry*, 1909, pp. 1191 sq.
 173. J.-C. TOUTAIN, *op. cit.*, pp. 74-75.
 174. J. MEYER, *op. cit.*, p. 36.
 175. Richard GASCON, *Grand Commerce et vie urbaine au XVI^e siècle. Lyon et ses marchands*, 1971, p. 157.
 176. Joseph-Michel DUTENS, *op. cit.*, I, pp. IX-X, cité par J.-C. TOUTAIN, *op. cit.*, p. 38.
 177. VAUBAN, *Mémoire sur la navigation des rivières*, in : *Mémoires des Intendants sur l'état des généralités, dressés pour l'instruction du Duc de Bourgogne*, p.p. A.M. de BOISLILLE (1^{re} éd. 1761), I, 1881, p. 401.

178. Par exemple, d'après une statistique annuelle du mouvement de la navigation de l'Allier, en 1837 (seule année où elle soit donnée en détail), 29 bateaux ont transporté à Paris 870 tonnes de charbon de bois, et 18 bateaux 360 tonnes de paille de Pont-du-Château à Moulins. *Histoire de la navigation sur l'Allier...*, op. cit., pp. 34-35.
179. A.N., F¹⁰ 242.
180. J.-C. PERROT, op. cit., p. 211.
181. A.N., F¹¹ 3059.
182. J. LETACONNOUX, « Les voies de communication en France au XVIII^e siècle » in : *Vierteljahrsschrift für Sozial-und Wirtschaftsgeschichte*, VII, 1909, p. 108.
183. J.-C. TOUTAIN, op. cit., p. 40.
184. La Statistique annuelle de navigation de l'Allier, citée plus haut, donne pour l'année 1837 un tableau des poids et valeurs de toutes les marchandises transportées (vin, charbon de terre, charbon de bois, planches, merrains, pierres, plateaux de bois, paille, fruits, etc.), puis mentionne « 108 trains de bois », sans autre précision et sans les inclure dans le tableau. *Histoire de la navigation sur l'Allier...* op. cit., pp. 34-35.
185. A.N., F¹²-653, janvier 1786.
186. J.-C. TOUTAIN, op. cit., p. 248.
187. VAUBAN, *Mémoire sur la navigation...*, op. cit., p. 413.
188. T. REGAZZOLA, J. LEFEBVRE, op. cit., p. 132 ; J.-C. TOUTAIN, op. cit., p. 252.
189. Marcel MARION, *Dictionnaire des institutions de la France au XVII^e et au XVIII^e siècle*, éd. 1976, p. 561.
190. T. REGAZZOLA, J. LEFEBVRE, op. cit., p. 97.
191. *Ibid.*, p. 111.
192. Ch. DEPLAT, « Les résistances à l'implantation de la route royale dans le ressort de l'intendance d'Auch et de Pau au XVIII^e siècle », in *Annales du Midi*, 1981.
193. T. REGAZZOLA, J. LEFEBVRE, op. cit., p. 105.
194. M. MARION, op. cit., pp. 153-154 ; Gaston WIMBÉE, *Histoire du Berry, des origines à 1790*, 1957, p. 245.
195. A.N., H 160, Mémoire de M. Antoine, sous-ingénieur en Bourgogne, sur la suppression de la corvée en Bourgogne, 1775.
196. M. MARION, op. cit., p. 154.
197. Guy ARBELLOT, « Le réseau des routes de poste, objet des premières cartes thématiques de la France moderne », in : *Les Transports de 1610 à nos jours*, Actes du 104^e Congrès National des Sociétés Savantes, Bordeaux, 1979, 1980, I, p. 107 et note 4.
198. Voir *supra*, *L'Identité de la France*, I, pp. 358-360.
199. Pierre DUBOIS, *Histoire de la campagne de 1707 dans le Sud-Est de la France*, dactylogramme, p. 28, lettre de Tessé.
200. Madeleine FOUCHÉ, *La Poste aux chevaux de Paris et ses maîtres de poste à travers les siècles*, 1975, pp. 84-85.
201. Pierre CHAMPION, *Paris au temps de la Renaissance. L'envers de la tapisserie. Le règne de François I^{er}*, 1935, p. 32. Diego de Zuniga écrit le jour même de la Saint-Barthélemy pour l'annoncer à Philippe II qui reçoit la lettre le 7 septembre et laisse éclater sa joie. Philippe BERLANGER, *Le Massacre de la Saint-Barthélemy*, 1960, p. 203.
202. A.N., F¹⁰ 221-1, Quimper, 27 juin 1791.
203. Chiffres obligeamment communiqués par J.-C. TOUTAIN, qui les a réunis pour un livre à paraître.

204. D'après le chapitre vi des *Mémoires pour servir à l'histoire du Languedoc*, rédigés en 1737 par l'intendant de Basville.
205. Pourcentages calculés par J.-C. TOURAIN : 1781-90, 30 % ; 1803-14, 32 % ; 1825-34, 37 % ; 1845-54, 45 % ; 1875-84, 52 % ; 1895-1904, 58 % ; 1920-24, 65 % ; 1925-34, 72 % ; 1935-38, 75 % ; 1980, 95 %.
206. Cité par M. MARION, *op. cit.*, p. 540.
207. *Ibid.*, p. 188.
208. *Ibid.*, p. 437.
209. Moscou, AEA 35/6, 381, f^os 170-171.
210. Cité par M. MARION, *op. cit.*, p. 541.
211. *Ibid.*, p. 540.
212. Moscou, AEA 13/6 439, fol. 168 et v^o.
213. T. REGAZZOLA, J. LEFEBVRE, *op. cit.*, p. 158.
214. *Ibid.*
215. *Ibid.*, pp. 152-154.
216. Michel CHEVALIER, *Système de la Méditerranée*, 1832, cité par T. REGAZZOLA, J. LEFEBVRE, *op. cit.*, pp. 160-161.
217. T. REGAZZOLA, J. LEFEBVRE, *op. cit.*, p. 165.
218. Pierre BONNET, *La Commercialisation de la vie française du Premier Empire à nos jours*, 1929, p. 82.
219. C. HARMELLE, *op. cit.*, pp. 152 et 162.
220. Georges DUCHÊNE, *L'Empire industriel. Histoire critique des concessions financières et industrielles du Second Empire*, 1869, p. 297.
221. Pierre FUSTIER, *La Route, voies antiques, chemins anciens, chaussées modernes*, 1968, p. 256.
222. Jacques LOVIE, « Chemins de Savoie : la route d'Italie à l'époque romantique (1815-1860) », in : *Les Transports de 1610 à nos jours...*, *op. cit.*, p. 80.
223. A.N., F^oc III Loiret 7, n^o 307.
224. Edmond GOT, *Journal ... 1822-1901*, II, 1910, p. 245.
225. P. SIGNOREUR, *op. cit.*, p. 91.
226. Elie REYNIER, *Le Pays de Vivarais*, 1934, cité par René NELLI, *Le Languedoc et le Comté de Poix, le Roussillon*, 1958, p. 51.
227. Eugen WEBER, *Peasants into Frenchmen. The Modernisation of rural France 1870-1914*, 1977, publié en français sous le titre : *La Fin des terroirs : la modernisation de la France rurale, 1870-1914*, 1983.
228. C. HARMELLE, *op. cit.*
229. *Ibid.*, p. 53.
230. *Ibid.*, p. 93.
231. *Ibid.*, pp. 92-93.
232. *Ibid.*, p. 222.
233. Alexis MONTEIL, *Description du département de l'Aveyron*, an X (1802), cité par C. HARMELLE, *op. cit.*, p. 75.
234. *Ibid.*, p. 77.
235. *Ibid.*, pp. 110-111.
236. *Ibid.*, p. 235.
237. *Ibid.*, p. 320.
238. *Ibid.*, pp. 152 et 162.
239. Pierre CAYEZ, référence incomplète.
240. Paul HARSIN, « De quand date le mot industrie ? », in : *Annales d'histoire économique et sociale*, 1930, pp. 235-242.
241. C.J.A. MATIHEU DE DOMBASLE, *De l'avenir industriel de la France*, 1835.
242. G. DUCHÊNE, *L'Empire industriel...*, *op. cit.*, p. 45.

243. Lettres au préfet des Côtes-du-Nord, Loudéac, 24 février 1853, et au Préfet du Finistère, Morlaix, 14 janvier 1850, A.N., F¹² 4476 C.
244. A.N., F¹² V Hérault, 3, 1837.
245. Jean-Baptiste SAY, *Cours complet d'économie politique pratique*, I, 1966, réimp., pp. 100-101.
246. Pierre BARRAL, « La crise agricole », in : *Histoire économique et sociale de la France*, p.p. Fernand BRAUDEL et Ernest LABROUSSE, op. cit., IV, p. 371.
247. Massimo M. AUGELLO, « Il dibattito in Francia su economia e società », in : *Rassegna economica*, janvier 1981, pp. 21-22, et Charles DUNOYER, « Notice historique sur l'industrie », in : *Revue encyclopédique*, février 1827, p. 178.
248. David RICARDO, *Principes de l'économie politique et de l'impôt*, 1817, pp. 3-8.
249. *Ibid.*, p. 7 note 1 de Jean-Baptiste SAY, à l'édition de D. RICARDO.
250. Eugène de BOULLAY, *Statistique agricole et industrielle du département de la Saône-et-Loire*, 1849, p. 10.
251. Maria Rafaella CAROSELLI, « I fattori della seconda Rivoluzione industriale », in : *Economia e Storia*, 1978, pp. 389-418.
252. Albert DAUZAT, Jean DUBOIS, Henri MITTERAND, *Nouveau Dictionnaire étymologique et historique*, 1964.
254. F. BRAUDEL, *Civilisation matérielle...*, op. cit., II, p. 261.
255. F. BRAUDEL, *L'Identité de la France*, I, pp. 232 sq.
256. Serge CHASSAGNE, « Industrialisation et désindustrialisation dans les campagnes françaises : quelques réflexions à partir du textile », in : *Revue du Nord*, janvier-mars 1981, p. 43, note 26.
257. Pierre GEORGE, « Histoire de France, le recours à la terre », in : *Le Monde*, 27 octobre 1984.
258. Béatrix de BUFFEVENT, « Marchands ruraux de l'ancien "pays de France" au XVIII^e siècle », in : *Le Développement urbain de 1610 à nos jours*, Actes du 100^e Congrès National des Sociétés Savantes, Paris, 1975, 1977, pp. 171-184.
259. Pierre LÉON, « Les transformations de l'entreprise industrielle », in : *Histoire économique et sociale de la France*, p.p. Fernand BRAUDEL et Ernest LABROUSSE, II, 1970, p. 262.
260. Le mot peut avoir diverses significations, même dans l'industrie d'aujourd'hui comme le souligne Yves MORVAN, *La Concentration de l'industrie en France*, 1972, pp. 15 sq. Il peut concerner uniquement la taille de l'unité de production (c'est le cas des manufactures) ou le rassemblement de métiers divers travaillant à la même production (c'est l'exemple donné ici de Gueugnon).
261. A.N., F¹⁴ 4481, documents 1 et 7.
262. Christian DEVILLERS, Bernard HUET, *Le Creusot. Naissance et développement d'une ville industrielle 1782-1914*, 1981, pp. 36-49.
263. Adrien PRINTZ, *La Vallée usinière, histoire d'un ruisseau, la Hensch*, 1966, pp. 57-67.
264. *Société lorraine des anciens établissements de Dietrich et Cie, de Lunéville 1880-1950*, 1951, p. 9.
265. Alexandre MOREAU de JONNÈS, *Etat économique et social de la France depuis Henri IV jusqu'à Louis XIV*, 1867, pp. 59-60.
266. F. BRAUDEL, *Civilisation matérielle...*, II, p. 95.
267. *Le Monde des affaires en France de 1830 à nos jours*, 1952, p. 83.
268. Isaac de PINTO, *Lettre sur la jalousie du commerce*, in : *Traité de la circulation et du crédit*, 1771, p. 287.
269. François VÉRON de FORBONNAIS, *Principes et observations économiques*, 1767, I, p. 205.

270. Pierre Samuel DUPONT de NEMOURS, *De l'exportation et de l'importation des grains*, 1764, pp. 90-91, cité par Pierre DOCKES, *L'Espace dans la pensée économique du XVI^e au XVII^e siècle*, 1969, p. 288.
271. Jean-Jacques ROUSSEAU, *Emile ou de l'Education*, éd. 1961, p. 226.
272. Louis GUBNEAU, *Les Conditions de la vie à Nevers (denrées, logements, salaires) à la fin de l'Ancien Régime*, 1919, pp. 99 sq.
273. *Bulletin de l'Association Meusienne*, avril 1984.
274. Paul VIDAL de LA BLACHE, *La France de l'Est, Lorraine, Alsace*, 1917, p. 38.
275. André CHAMSON, *Les Hommes de la route*, 1927, p. 76.
276. Gilbert ARMAND, *Villes, centres et organisation urbaine des Alpes du Nord. Le passé et le présent*, 1974, pp. 85-86.
277. Pour Laval, Cholet, Saint-Quentin, voir Serge CHASSAGNE, « Industrialisation et désindustrialisation dans les campagnes françaises », in : *Revue du Nord*, 1981, pp. 37-40.
278. G. ARMAND, *op. cit.*, p. 92.
279. *Ibid.*, pp. 88-89.
280. Jacques SCHNETZLER, *Les Industries et les hommes dans la région de Saint-Etienne*, 1976, pp. 50-51.
281. Pierre LÉON, « La réponse de l'industrie », in : *Histoire économique et sociale de la France*, p.p. Fernand BRAUDEL et Ernest LABROUSSE, II, 1970, p. 252.
282. *Ibid.*, pp. 252-253.
283. François DORNIC, *Le Fer contre la forêt*, 1984, p. 40.
284. Eugénie K. TARLÉ, *L'Industrie dans les campagnes en France à la fin de l'Ancien Régime*, 1910, p. 48.
285. S. CHASSAGNE « Industrialisation et désindustrialisation... », art. cit., pp. 49-50.
286. Georges DESBONS, *Capitalisme et agriculture*, 1912, p. 19 et Charles SEIGNOROS, « L'évolution de la III^e République », in : *Histoire de la France contemporaine*, p.p. Ernest LAVISSÉ, VIII, 1921, p. 460.
287. Paul BAIROCH, *Révolution industrielle et sous-développement*, 1974, p. 276.
288. Maurice DAUMAS, *L'Archéologie industrielle en France*, 1980, p. 106.
289. Louis-Marie LOMÜLLER, *Histoire économique et industrielle de la France de la fin du XVII^e siècle au début du XIX^e siècle. Guillaume Ternaux, 1763-1833, créateur de la première intégration industrielle française*, 1978, p. 56 note 9.
290. M. DAUMAS, *op. cit.*, p. 98.
291. Jacob van KLAVEREN, « Die Manufakturen des "Ancien Régime" », in : *Vierteljahrschrift und Sozial-Wirtschaftsgeschichte*, 1964, pp. 145 sq.
292. Werner SOMBART, *Der Moderne Kapitalismus*, 15^e éd. 1928, II, p. 731. Cf. aussi F. BRAUDEL, *Civilisation matérielle...*, II, pp. 259 sq.
293. Pierre LÉON, « La réponse de l'industrie », in : *Histoire économique et sociale de la France*, p.p. F. BRAUDEL et E. LABROUSSE, II, 1970, pp. 257 sq.
294. M. DAUMAS, *op. cit.*, pp. 134-135 ; A.N., O² 871 à 906.
295. Claude PRIS, *La Manufacture royale des glaces de Saint-Gobain 1665-1830*, 1973.
296. M. DAUMAS, *op. cit.*, p. 106.
297. *Ibid.*, pp. 111-114.
298. A.N., G⁷ 259 f^o 9.
299. M. DAUMAS, *op. cit.*, pp. 98-106.

300. P. LÉON, « La réponse de l'industrie », art. cit., p. 260.
301. *Ibid.*
302. Frédéric Louis NUSSBAUM, *A History of the economic Institutions of modern Europe*, 1933, pp. 212-213.
303. Rémy CAZALS, *Les Révolutions industrielles à Maxamet 1750-1900*, 1983, p. 79.
304. Louis François DEY de SÉRAUCOURT, *Mémoire sur la généralité de Bourges, dressé par ordre du duc de Bourgogne en 1697*, 1844.
305. P. LÉON, « La réponse de l'industrie », art. cit., pp. 259 et 243.
306. F. BRAUDEL, *Civilisation matérielle...*, III, p. 514.
307. Albert SOBOUL, « La reprise économique et la stabilisation sociale, 1797-1815 », in : *Histoire économique et sociale de la France*, p.p. F. BRAUDEL et E. LABROUSSE, III : *L'Avènement de l'ère industrielle (1789-années 1980)*, 1976, p. 107 ; Pierre LÉON, « L'impulsion technique », in : *Histoire économique et sociale de la France*, op. cit., III, 1976, p. 485 ; R. CAZALS, op. cit., p. 114-115.
308. Cf. L. S. MERCIER, op. cit., VII, p. 147.
309. Richard CANTILLON, *Essai sur la nature du commerce en général*, 1755, éd. 1952, p. 36.
310. Pierre BONNET, *La Commercialisation et la vie française du Premier Empire à nos jours*, 1929, p. 12. Walter ENDREI, *L'Évolution des techniques de filage et de tissage du Moyen Âge à la Révolution industrielle*, 1968, p. 145.
311. Hervé LE BRAS, *Les Trois France*, 1986, p. 237.
312. P. LÉON, « L'impulsion technique », art. cit., p. 498.
313. A. PRINTZ, *La Vallée usinière...*, op. cit., pp. 57-67.
314. F. BRAUDEL, *Civilisation matérielle...*, 1979, II, p. 287 et note 341 ; A.N., F¹² 682 (9 janvier 1727).
315. Tihomir J. MARKOVITCH, *L'Industrie française de 1789 à 1964*, Conclusions générales, in : *Cahiers de l'ISEA*, IV, 1966, p. 59.
316. T.J. MARKOVITCH, référence incomplète.
317. Georges d'AVENEL, *Le Mécanisme de la vie moderne*, 3^e série 1900, pp. 215-216.
318. Yves GUYOT, « Notes sur l'industrie et le commerce de la France », in : *Journal de la Société de Statistique de Paris*, 1897, p. 287.
319. Marcel GILLET, *Les Charbonnages du Nord de la France au XIX^e siècle*, 1973, p. 28.
320. G. d'AVENEL, op. cit., p. 214.
321. *Ibid.*
322. Sébastien CHARLETY, référence incomplète.
323. Jean-Antoine CHAPTAL, *De l'industrie française*, II, 1819, cité par P. LÉON, « L'impulsion technique », art. cit., pp. 482-483.
324. P. LÉON, « La réponse de l'industrie », art. cit., pp. 239-243.
325. P. LÉON, « L'impulsion technique », art. cit., p. 481.
326. Carlo PONI, « Archéologie de la fabrique : la diffusion des moulins à soie alla bolognese dans les États vénitiens des XVI^e et XVIII^e siècles », communication à la 3^e semaine de Prato, 1971, et F. BRAUDEL, *Civilisation matérielle...*, 1979, III, p. 476.
327. Charles SINGER, Eric John HOLMYARD, A. Rupert HALL, Trevor I. WILLIAMS, *Storia della tecnologia*, III, 1963, p. 382.
328. Cité par François CARON, *Le Résistible Déclin des sociétés industrielles*, 1985, p. 66.
329. Jacques PAYEN, « Machines et turbines à vapeur », in : *Histoire générale des techniques*, p.p. Maurice DAUMAS, IV, 1978, p. 18.
330. *Ibid.*, p. 118.

331. Jules GUÉRON, « L'énergie nucléaire », in : *Histoire générale des techniques*, p.p. Maurice DAUMAS, IV, 1978, p. 42.
332. Jacques PAYEN « Machines et turbines à vapeur », in : *Histoire générale des techniques*, IV, 1978, pp. 46-51 et François CARON, *op. cit.*, p. 67.
333. F. CARON, *op. cit.*, p. 57.
334. François CARON, « La croissance économique », in : *Histoire économique et sociale du monde*, p.p. Pierre LÉON, IV, 1978, pp. 91-92.
335. F. CARON, *Le Résistible Déclin...*, *op. cit.*, p. 87.
336. Louis LEPRINCE-RINGUET, *L'Aventure de l'électricité*, 1983, pp. 46-52.
337. F. CARON, « La croissance économique », *art. cit.*, p. 93.
338. Robert MOISE et Maurice DAUMAS, « L'électricité industrielle », in : *Histoire générale des techniques*, *op. cit.*, IV, pp. 418, 364 et 423.
339. Référence égarée.
340. Antoine CAILLOT, *Mémoires pour servir à l'histoire des mœurs et usages des Français*, 1827, I, p. 134.
341. *Op. cit.* article « Commerce », II, p. 113.
342. Nicolas LAMOIGNON de BASVILLE, *Mémoires pour servir à l'histoire du Languedoc*, 1734, p. 39.
343. Moscou, Bibliothèque Lénine, FR 374, f° 159.
344. R. CAZALS, *op. cit.*, p. 14.
345. *Ibid.*
346. Louis TRENARD, *Histoire d'une métropole : Lille-Roubaix-Tourcoing*, 1977, pp. 248-249 et 318-319.
347. A.N., G° 1691, 63.
348. Tihomir J. MARKOVITCH, « L'industrie française de 1789 à 1964. Conclusions générales », in : *Cahiers de l'I.S.E.A.*, AF n° 7, n° 179, nov. 1966, p. 142.
349. Serge CHASSAGNE, « L'industrie lainière en France à l'époque révolutionnaire et impériale 1790-1810 », in : *Voies nouvelles pour l'histoire de la Révolution française*, Colloque A. Mathiez et G. Lefebvre, 1978
350. Fernand BRAUDEL, *Civilisation matérielle...*, III, pp. 481 sq. ; Pierre BONNET, *La Commercialisation de la vie française du 1^{er} Empire à nos jours*, 1929, constatant le retard français en 1814, par rapport à l'Angleterre notamment, range la Révolution et les guerres napoléoniennes parmi les « causes apparentes », les véritables causes étant d'ordre technique, social, législatif et avant tout « l'hégémonie de la terre », bref structurelles, pp. 17-53.
351. Jean BOUVIER, « Industrie et société », in : *Histoire économique et sociale de la France*, p.p. F. BRAUDEL et E. LABROUSSE, IV, 1982, pp. 1724-1725.
352. Emile APPOLIS, *Un pays languedocien au milieu du XVIII^e siècle, le diocèse civil de Lodève*, 1951, p. VI.
353. M. DAUMAS, *L'Archéologie industrielle en France*, 1980, p. 30.
354. *Ibid.*, p. 99.
355. *Ibid.*, p. 106.
356. *Ibid.*, pp. 98-106 et Claude ALBERGE, J.-P. LAURENT, J. SAGNES, *Villeneuve, une manufacture du Languedoc*, in : *Etudes sur l'Hérault*, 1984, n° 12.
357. M. DAUMAS, *op. cit.*, pp. 185-186.
358. Walter G. HOFFMANN, *British Industry, 1700-1950*, 1955, cité par F. BRAUDEL, *Civilisation matérielle...*, II, p. 304.

359. F. BRAUDEL, F. SPOONER, *Prices in Europe from 1450 to 1750*, in : *Cambridge Economic History of Europe*, IV, pp. 454 et 484.
360. T.J. MARKOVITCH, *L'Industrie française de 1789 à 1964*, op. cit., p. 196.
361. Henri SÉE, « Esquisse de l'évolution industrielle de la France de 1815 à 1848, les progrès du machinisme et de la concentration », in : *Revue d'histoire économique et sociale*, 1923, n° 4, pp. 473-497.
362. P. LÉON, « L'impulsion technique », art. cit., p. 479.
363. F. BRAUDEL, *Civilisation matérielle*, op. cit., III, pp. 69 et 231.
364. T.J. MARKOVITCH, « Salaires et profits industriels en France (sous la Monarchie de Juillet et le Second Empire) », in : *Economies et Sociétés, Cahiers de l'ISEA*, avril 1967, p. 79.
365. T.J. MARKOVITCH, *L'Industrie française de 1789 à 1964*, op. cit., p. 86.
366. Conclusions tirées d'un rapport-résumé de T.J. Markovitch rédigé à l'intention exclusive de F. Braudel en 1984 et englobant les résultats essentiels que T.J. Markovitch a tiré de ses sept volumes publiés à ce jour sur l'*Histoire des industries françaises*.
367. Charles SEIGNOBOS, *L'Evolution de la III^e République*, in : *Histoire de la France contemporaine*, p.p. E. LAVISSÉ, 1921, p. 460.
368. H. LE BRAS, *Les Trois France*, op. cit., p. 223.
369. *Ibid.*, p. 236.
370. *Ibid.*, pp. 228-229.
371. Référence égarée.
372. Léonce de LAVERGNE, *Economie rurale de la France depuis 1789*, 1877, p. 45.
373. Pierre CHAUNU, *La Civilisation de l'Europe classique*, 1966, pp. 328-329 et 342.
374. *Œuvres économiques de Sir William Petty*, 1905, I, p. 277, cité par Pierre DOKES, *L'Espace dans la pensée économique du XVI^e au XVIII^e siècle*, 1969, p. 152.
375. Cf. sa correspondance dans les archives de Moscou. Les négociants suisses se chargeaient souvent à Marseille des consulats étrangers, par exemple du Danemark, d'Autriche, d'Angleterre ; *Histoire du commerce de Marseille*, p.p. Gaston RAMBERT, IV, 1954, pp. 529-530.
376. Anne-Robert-Jacques TURGOT, *Réflexions sur la formation et la distribution des richesses*, 1766, in : *Œuvres de Turgot*, p.p. Eugène DAIRE, 1844, rééd. 1966, I, p. 43 ; A.N., G⁷ 1697, 165, 23 décembre 1712.
377. Jean-Claude TOUTAIN, *La Population de la France de 1700 à 1959*, in : *Cahiers de l'ISEA*, AF 3, 1963, tableaux n° 136-137.
378. A.N., K 1351, Le compagnon ordinaire des marchands, 1700.
379. Elie BRACKENHOFFER, *Voyage en France 1643-1644*, trad. Henry LEHR, 1925, pp. 115-116.
380. Jean-Claude FERROT, *Genèse d'une ville moderne : Caen au XVIII^e siècle*, I, 1975, p. 182.
381. Claude SEYSSSEL, *Histoire singulière du roy Loys XII*, 1558, p. 113.
382. *Journal de voyage de deux jeunes Hollandais (MM. de Villers) à Paris en 1656-1658*, p.p. A.-P. FAUGÈRE, 1899, p. 30.
383. POTTIER de LA HESTROYE, *Réflexions sur la dîme royale*, 1716, pp. 104-105.
384. Jacques Joseph JUGÉ SAINT-MARTIN, *Changements survenus dans les mœurs des habitants de Limoges*, p. 90.
385. Edmond ESMONIN, « Un recensement de la population de Grenoble en 1725 », in : *Cahiers d'histoire*, 1957, réédité dans *Etudes sur la France des XVII^e et XVIII^e siècles*, 1964, pp. 429-461.

386. Gilbert ARMAND, *Villes, centres et organisation urbaine dans les Alpes du Sud*, op. cit., p. 83.
387. Maurice BLOCK, *Statistique de la France comparée avec les autres Etats de l'Europe*, II, 1860, p. 225.
388. Pierre BONNET, *La Commercialisation de la vie française du Premier Empire à nos jours*, 1929, pp. 170-171 et 173.
389. M. BLOCK, op. cit., II, p. 286.
390. Peter MATTHIAS, *The First Industrial Nation. An Economic History of Britain 1700-1914*, 1969, p. 18 ; R.M. HARTWELL, *The Industrial Revolution and Economic Growth*, 1971, pp. 180 sq.
391. F. BRAUDEL, *Civilisation matérielle...*, II, p. 357.
392. Michel MORINEAU, « Quelques recherches relatives à la balance du commerce extérieur français au XVIII^e siècle : où cette fois un égale deux », in : *Aires et structures du commerce français au XVIII^e siècle*, colloque, Paris, 1973, pp. 1-45.
393. Ruggiero ROMANO, « Documenti e prime considerazioni intorno alla "balance de commerce" della Francia dal 1719 a 1780 », in : *Studio in onore di Armando Saporì*, p. 1291.
394. M. MORINEAU, art. cit., p. 3.
395. *Mémoires de Jean Maillofer, marchand bourgeois de Reims (1611-1684), continués par son fils jusqu'en 1716*, p.p. Henri JADART, 1890, pp. 10-12.
396. F. BRAUDEL, *Civilisation matérielle...*, II, pp. 387-390.
397. Robert BIGO, *Les Banques françaises au cours du XIX^e siècle*, 1947, p. 272.
398. Friedrich LÜTGE, *Deutsche Sozial- und Wirtschaftsgeschichte*, 1966, p. 235.
399. L. BLANCARD, *Documents inédits sur le commerce de Marseille au Moyen Age*, 1884 (21 mars 1248), cité par Gérard SIVERY, « Les orientations actuelles de l'histoire économique du Moyen Age dans l'Europe du Nord-Ouest », in : *Revue du Nord*, 1973, p. 213.
400. *Ibid.*
401. Jacques ACCARIAS DE SERIONNE, *Les Intérêts des nations de l'Europe développés relativement au commerce*, 1766, I, p. 93.
402. Moscou, A.E. A., 50/6, 522-105 Amsterdam, 20 sept. et 1^{er} oct. 1784.
403. Dieudonné RINCHON, *Les Armements négriers au XVIII^e siècle, d'après la correspondance et la comptabilité des armateurs et capitaines nantais*, 1955, passim et pp. 83, 73 et 75.
404. C'est le cas pour les frères Chaurand, pour onze expéditions de 1783 à 1792, *ibid.*, pp. 128-129.
405. *Ibid.*, p. 12.
406. Louis TURQUET DE MAYERNE, *La Monarchie aristodémocratique ou le gouvernement composé et meslé des trois formes de légitimes Républiques*, 1611, p. 122, cité par Roland MOUSNIER, « L'opposition politique bourgeoise à la fin du XVI^e siècle et au début du XVII^e siècle. L'œuvre de Louis Turquet de Mayerne », in : *Revue historique*, janvier-mars 1955, p. 64.
407. Jean BON (le père Mathias de Saint Jean), *Le Commerce honorable ou considérations politiques... composé par un habitant de la ville de Nantes*, 1646, pp. 21-22.
408. Jean Baptiste PÉRIER, *La Prospérité rochelaise au XVIII^e siècle et la bourgeoisie protestante*, 1899, II, p. 5.
409. B.N., Fonds Fr.
410. A.N., F 12 116, 99 sq.

411. Immanuel WALLERSTEIN, *Le Système du monde du xv^e siècle à nos jours*, I. Capitalisme et économie monde 1450-1640, 1980, p. 120.
412. Marcello CARMAGNANI, *Les Mécanismes de la vie économique dans une société coloniale : le Chili (1680-1830)*, 1973, p. 14.
413. F. BRAUDEL, *Civilisation matérielle...*, II, p. 355.
414. Vitorino MAGALHAES GODINHO, *L'Economie de l'Empire portugais aux xv^e et xvi^e siècles*, 1969 ; F. BRAUDEL, *Civilisation matérielle...*, II, p. 355.
415. Paul ADAM, « Les inventions nautiques médiévales et l'émergence du développement économique moderne », in : *Systèmes économiques et histoire*, dactyl., 1980, p. 58.
416. François DORNIC, *L'Industrie textile dans le Maine (1650-1815)*, 1955, p. 43 ; Nicolas de LAMARE, *Traité de la police...*, II, p. 725.
417. François DORNIC, *Histoire du Mans et du pays manceau*, 1975, pp. 146-151.
418. A.N., A.E. B1 280 (29 mars 1703).
419. POTTIER DE LA HESTROYE, *op. cit.*
420. A.N., G⁷ 1687, 33.
421. Jacques SAVARY, *Le Parfait Négociant ou Instruction générale pour ce qui regarde le commerce de toute sorte de marchandise tant de France que des pays étrangers...*, 1675, II, p. 156 ; voir aussi J. EON, *Le Commerce honorable...*, *op. cit.*, p. 167.
422. Jacques-Marie MONTARAN, cité in : Charles CARRIÈRE, *Négociants marseillais au xvii^e siècle*, I, 1973, p. 245.
423. Jean-François BELHOSTE, « Naissance de l'industrie du drap fin en France », in : *La Manufacture du Dijonval et la draperie sédanaise 1650-1850*, *Cahiers de l'Inventaire*, n^o 2, 1984, p. 14.
424. Régine PERNOUD, *Le Moyen Age jusqu'en 1291*, in : *Histoire du commerce de Marseille*, p.p. Gaston RAMBERT I, 1949, p. 56.
425. A.E., Mémoires et Documents, Turquie, II. Capitulations : nom donné ordinairement aux traités passés avec les Turcs.
426. F. BRAUDEL, *La Méditerranée...*, I, pp. 448-449 et 497 ; F. BRAUDEL, *Civilisation matérielle...*, pp. 137-138.
427. D'après l'enquête du 3 février 1563 et Joseph BILLIARD, « Le commerce de Marseille de 1515 à 1599 », in : *Histoire du commerce de Marseille*, III, 1951, p. 445.
428. Louis BERGASSE, « Le commerce de Marseille de 1599 à 1660 », in : *Histoire du commerce de Marseille*, IV, 1954, pp. 95, 91 et 94.
429. *Le Parfait Négociant*, *op. cit.*, 1712, II^e partie, pp. 385-387.
430. Robert PARIS, « De 1660 à 1789. Le Levant », in : *Histoire du commerce de Marseille*, V, 1957, pp. 557-564.
431. A.N., A.E., Mémoires et Documents, Turquie, II.
432. André LESPAGNOL, « Saint-Malo port mondial du xvi^e au xviii^e siècle », in : *Histoire de Saint-Malo et du pays malouin*, 1984, p. 113.
433. A.N., A.E., B1 211 (9 mai 1669).
434. *Carrera de Indias* : flotte destinée à l'Amérique espagnole dont le trafic, monopole du roi d'Espagne est organisé, contrôlé et protégé militairement.
435. A. LESPAGNOL, *Histoire de Saint-Malo*, *op. cit.*, p. 79.
436. *Ibid.*, pp. 102 sq.
437. A.N., A.E., B1 214, f^o 282.
438. *Ibid.*
439. *Ibid.*
440. *Ibid.* (Cadix, 15 octobre 1702).

441. A.N., A.E. B1 212 (19 octobre 1682).
442. A.N., A.E. B1 211 (16 octobre 1672).
443. *Correspondance des contrôleurs généraux...*, p.p. A.M. de BOISLISLE, I, 1874, p. 173, 18 février 1689.
445. Abbé PARNOST, *Histoire générale des voyages...*, 1753, XI, pp. 47-63, Relation du voyage de M. de Gennes.
446. A.N., Colonies F2 A 15 (4 mars 1698).
447. La Basse-Californie, occupée par les Espagnols en 1602, qui fait partie de l'actuel Mexique.
448. A.N., Colonies F2 A 15 (20 mai 1698).
450. *Sol* : on partage d'ordinaire le capital des sociétés en 20 parts dites *sol*, par analogie avec les 20 sols de la livre, monnaie de compte.
451. A.N., Colonies F2 A 15 (17 novembre 1698).
452. *Ibid.*, 19 décembre 1698.
453. Saint-Malo y avait très largement participé ainsi que Dunkerque ; A. LESPAGNOL, *Histoire de Saint-Malo, op. cit.*, pp. 114-120.
454. A.N., Colonies F2 A 21, 30 juillet 1702. Sur les inconvénients pour le gouvernement espagnol du commerce entre les Philippines et le Pérou, cf. *Civilisation matérielle, op. cit.* II, p. 169 et note 215.
455. A.N., Colonies F2 A21, Paris 12 juin 1700.
456. F. BRAUDEL, *Civilisation matérielle...*, II, p. 169.
457. A. LESPAGNOL, *Histoire de Saint-Malo, op. cit.*, p. 121.
458. *Ibid.*, p. 124.
459. *Ibid.*, *op. cit.*, p. 123.
460. *Ibid.*, *op. cit.*, pp. 126-127 ; Pierre GOUBERT, « Le tragique XVII^e siècle », in : *Histoire économique et sociale de la France*, p.p. F. BRAUDEL et E. LABROUSSE, II, 1970, p. 364.
461. A.N., F² 12 681 106.
462. A.N., G⁷ 1701 137 f^o 57 ; Anne MOREL, « Les armateurs malouins et le commerce interlope », in : *Les Sources de l'histoire maritime en Europe, du Moyen Âge au XVIII^e siècle*, p.p. Michel MOLLAT et al., 1962, p. 313.
463. A. LESPAGNOL, *op. cit.*, pp. 129 sq.
464. Jean MEYER, « Le commerce nantais du XVI^e au XVIII^e siècle », in : *Histoire de Nantes*, p.p. Paul BOIS, 1977, pp. 135-136.
466. La partie espagnole de l'île est de 48 000 kilomètres carrés, Cuba de 114 000.
467. Alice PIFFER CANABRAVA, *A industria de açúcar nas ilhas inglesas e francesas do mar das Antilhas (1697-1755)*, 1946, dactylogramme.
468. Jacques SAVARY des BRUSLONS, *Dictionnaire...*, *op. cit.*, V, col. 1462.
469. *Ibid.*, V, col. 1466.
470. Ruggiero ROMANO, « Documenti e Prime Considerazioni intorno alla 'Balance du commerce' della Francia dal 1716 al 1780 », in : *Studi in onore di Armando Saporì*, 1957, pp. 1274, 1275, 1291.
471. Cf. *supra*, p. 355.
472. F. BRAUDEL, *Civilisation matérielle...*, II, pp. 367-368.
473. François CROUZET, « Le commerce de Bordeaux », in : *Bordeaux au XVIII^e siècle*, p.p. François-Georges PARIST, *Histoire de Bordeaux*, V, p.p. Charles HIGOUNET, 1968, p. 233.
474. M. MORINEAU, « Quelques recherches relatives à la balance... », art. cit. pp. 32-33 ; Jean CAVIGNAC, *Jean Pellet commerçant*

- de gros, 1694-1772. Contribution à l'étude du négoce bordelais du XVIII^e siècle, 1967, p. 103.
475. J.-P. POUSSOU, *Bordeaux et le Sud-Ouest au XVIII^e siècle*, op. cit., p. 20.
476. J. CAVIGNAC, *Jean Pellet...*, op. cit., pp. 31-32.
477. Jean-Pierre POUSSOU, « Les structures démographiques et sociales », in : *Bordeaux au XVIII^e siècle...*, op. cit., pp. 344 sq.
478. J.-P. POUSSOU, op. cit., pp. 27 et 31.
479. Pierre DARDEL, *Commerce, industrie et navigation à Rouen et au Havre au XVIII^e siècle*, 1966, p. 141.
480. En pratique, la contrebande anglaise n'a jamais cessé, avec la complicité des habitants qu'elle ravitaillait en farine, bœuf salé, chevaux, mulets... Les agents du roi fermaient les yeux le plus souvent. J. CAVIGNAC, *Jean Pellet...*, op. cit., pp. 172-173.
481. Charles GIDE, *Cours d'économie politique*, 5^e éd. 1919, I, p. 198.
482. Maxime RODINSON, *Islam et capitalisme*, 1966, p. 27.
483. Emile SAVOY, *L'Agriculture à travers les âges*, I, 1935, p. 119.
484. René SEDILLOT, *Histoire des marchands et des marchés*, 1964, p. 188.
485. Jacques LAFITTE, *Réflexions sur la réduction de la rente et sur l'état du crédit*, 1824, p. 14.
486. Joseph CHAPPEY, *La Crise du capital. I : La Formation du système monétaire moderne*, 1937, p. 189.
487. Jean HERAULT, sieur de GOURVILLE, *Mémoires de Monsieur de Gourville*, 1665, éd. 1724, II, p. 2.
488. *Ibid.*
489. Pierre DARDEL, *Commerce, industrie et navigation à Rouen et au Havre au XVIII^e siècle*, 1966, p. 159.
490. François DORNIC, *L'Industrie textile dans la Maine et ses débouchés internationaux (1650-1815)*, 1955, pp. 182-183.
491. F. BRAUDEL, *Civilisation matérielle...*, II, p. 343.
494. Les billets émis par Louis XIV et rapidement dépréciés, voire *infra*.
495. A.N., G⁷ 1691, 35, 6 mars 1708.
496. Copie de lettre expédiée en Pologne aux Radziwill, Varsovie, AG, AD Radziwill.
498. Jean DUCHE, *Le Bouclier d'Athéna. L'Occident, son histoire et son destin*, 1983, p. 487.
499. Alfred NEYMARCK, « Le développement annuel de l'épargne française », in : *Revue internationale du commerce, de l'industrie et de la banque*, 1906, p. 7.
500. Léon SCHICK, *Suggestions pour une reconstruction française*, 1945, pp. 38 sq.
501. Pierre GOUBERT, op. cit.
502. Emile VINCENS, *Des sociétés par actions. Des banques en France*, 1837, pp. 117-118.
503. G. THUILLIER, *Aspects de l'économie nivernaise au XIX^e siècle*, 1964, p. 496.
504. Herbert LÜTHY, *La Banque protestante en France de la révocation de l'édit de Nantes à la Révolution*, 1959-1961, I, p. 95.
505. Jean MEYER, *L'Armement nantais dans la deuxième moitié du XVII^e siècle*, 1969, *passim*.
506. Fernand LAURENT, *En Armagnac il y a cent ans. La vie d'un aïeul (1761-1849)*, 1928, ch. X, pp. 198 sq.
507. Moscou, AEA 93/6-428-174 : le chiffre paraît énorme. Mais Guy CHAUSSINAND-NOGARET, *La Noblesse au XVIII^e siècle*, 1976 (p. 78) confirme, chiffres à l'appui, l'importance des fortunes terriennes de la grande noblesse : « Les revenus des princes, dit-il, se comptent par millions. »

508. Béatrice F. Hyslop, *L'Apanage de Philippe Egalité duc d'Orléans (1785-1791)*, 1965, chapitres I et II.
509. P. LÉON, « La réponse de l'industrie », art. cit., pp. 255-256 ; G. CHAUSSINAND-NOGARET, *La Noblesse au XVIII^e siècle*, op. cit., pp. 119, 161 et 144.
510. Jean LABASSE, *Les Capitaux et la région. Etude géographique. Essai sur le commerce et la circulation des capitaux dans la région lyonnaise*, 1955, pp. 9 sq.
511. Cité par R. BIGO, *Les Banques françaises au cours du XIX^e siècle*, op. cit., pp. 41-42.
512. E. VINCENS, op. cit., passim et pp. 114 sq.
513. R. BIGO, op. cit., p. 41.
514. Jean-Baptiste SAY, « De la production des richesses », in : *Cours complet d'économie politique pratique*, réimpression de l'édition 1842, 1966, I, p. 131.
515. *Ibid.*, I, p. 132.
516. J. EON, *Le Commerce honorable...*, op. cit.
517. Jean-François FAURE-SOULET, *Economie politique et progrès au siècle des Lumières (1750-1789)*, thèse, 1964, pp. 94-95.
518. Pierre CHAUNU, op. cit.
519. Fritz WAGNER, *Europa im Zeitalter des Absolutismus und der Aufklärung*, tome 4 de *Handbuch der europäischen Geschichte*, p.p. Theodor SCHIEDER, 1968, p. 104.
520. VAN DER MEULEN, *Recherches sur le commerce*, II, 1779, p. 75.
521. J.-F. FAURE-SOULET, op. cit., p. 101.
522. Cf. F. BRAUDEL, *Civilisation matérielle...*, III, pp. 266-267.
523. A.N., G⁷ 1622.
525. POTTIER de LA HESTROYE, op. cit., passim.
526. Louis DERMIGNY, *La Chine et l'Occident. Le commerce à Canton au XVIII^e siècle, 1719-1833*, 1964, p. 740 et note 3.
527. Michèle SAINT-MARC, *Histoire monétaire de la France, 1800-1980*, 1983, p. 36.
528. Ange GOUDAR, *Les Intérêts de la France mal entendus*, 1756, II, p. 20.
529. A.N., G⁷ 418.
530. A.N., G⁷ 521, 19 novembre 1693.
531. R. BIGO, op. cit., p. 42.
532. *Ibid.*, p. 114.
533. F. BAYARD, op. cit., p. 107 ; R. GASCON, op. cit., I, p. 188.
534. Albéric de CALONNE, *La Vie agricole sous l'Ancien Régime en Picardie et en Artois*, 1883, p. 70. Il cite A.D. Aisne c 765.
535. F. BRAUDEL, *Civilisation matérielle...*, I, p. 391.
536. Georges d'AVENEL, *Histoire économique de la propriété, des salaires, des denrées...* op. cit., I, pp. 21-22.
537. M.-T. BOYER, G. DELAPLACE, L. GILLARD, op. cit., p. 128.
538. Maximilien de BÉTHUNE, duc de SULLY, *Mémoires*, III, éd. 1788, p. 6.
539. Barry E. SUPPLE, « Currency and commerce in the early seventeenth century », in : *The Economic History Review*, décembre 1957, p. 240 note 1.
540. Marie-Thérèse BOYER, Ghislaine DELAPLACE, Lucien GILLARD, *Monnaie privée et pouvoir des princes*, dactylogramme, p. 55.
541. Paul RAVEAU, *Essai sur la situation économique et l'état social en Poitou au XVI^e siècle*, 1931, p. 92.
542. Germain MARTIN, « La monnaie et le crédit privé en France aux XVI^e et XVII^e siècles : les faits et les théories (1550-1664) », in :

- Revue d'histoire des doctrines économiques et sociales*, 1909, p. 28.
543. Les escalins (déformation française du flamand *schelling*) sont des petites monnaies des pays Bas, subdivisions de la *livre de gros*. La Hollande exporte en quantité à partir de 1680 de « méchants escalins », de très basse qualité. Cf. SAVARY DES BRUSLONS, *Dictionnaire...*, *op. cit.*, II, colonne 362.
 544. François-Nicolas MOLLIEN, *Mémoires d'un ministre du Trésor public 1780-1814*, III, éd. 1845, p. 469.
 545. Pièce de huit : piastre ou pièce de huit réaux, première pièce d'argent frappée par les Espagnols en Amérique en 1535.
 546. Lapistole, frappée à partir de 1537 avec l'or importé du Nouveau Monde.
 547. A.N., G⁷ 1622, vers 1706.
 548. Jean RIVOIRE, *Histoire de la monnaie*, 1985, p. 33.
 549. G. d'AVENEL, *op. cit.*, I, pp. 39-40.
 550. J. RIVOIRE, *op. cit.*, p. 21.
 551. G. d'AVENEL, *op. cit.*, I, p. 37.
 552. F. BRAUDEL, *Civ. mat.* I, p. 410.
 553. Richard GASCON, *Grand Commerce et vie urbaine au XVI^e siècle. Lyon et ses marchands*, 1971, II, p. 760.
 554. M. MARION, *Dictionnaire des institutions*, *op. cit.*, p. 384.
 555. José GENTIL DA SILVA, *Banque et crédit en Italie...* *op. cit.*, I, 1969, p. 284.
 556. A. GOUDAR, *op. cit.*, II, p. 120.
 557. Charles DUPIN, *Le Petit Producteur français*, I, 1827, p. 24.
 558. *Société historique et archéologique du Périgord*, 1875, p. 50 et 1880, p. 397, cité par G. d'AVENEL, *op. cit.*, I, p. 37.
 559. G. d'AVENEL, *op. cit.*, I, p. 35.
 560. André PIOGER, *Le Fertois aux XVII^e et XVIII^e siècles. Histoire économique et sociale*, 1973, p. 196.
 561. F. BRAUDEL, *Civilisation matérielle...*, 1979, II, pp. 71-72.
 562. R. SÉDILLOT, cité par M. SAINT-MARC, *op. cit.*, p. 208.
 563. Traian STOIANOVICI, *The Commercial Revolution*, dactylogramme, pp. 68-69.
 564. E. H. PHILIPS-BROWN et S.V. HOPKINS, « Wage-Rate and Prices : Evidence for Population Pressure in the 16th Century », in : *Economica*, XXIV, 1957, p. 298, cité par Immanuel WALLERSTEIN, *Le Système du monde du XV^e siècle à nos jours*, I : *Capitalisme et économie-monde, 1450-1640*, 1980, p. 79.
 565. Jean MEUVRET, « Circulation monétaire et utilisation économique de la monnaie dans la France du XVI^e et du XVII^e siècle », in : *Études d'histoire économique, recueil d'articles*, 1971, p. 132 et note 8.
 566. Marquis d'ARGENSON, *op. cit.*, p. 56, cf. F. BRAUDEL, *Civilisation matérielle...*, II, p. 376 et note 157.
 567. José GENTIL DA SILVA, *Banque et crédit...*, *op. cit.*
 568. Jean MEUVRET, « La France au temps de Louis XIV : des temps difficiles », in : *Études d'histoire économique*, 1971, p. 27.
 569. F. MOLLIEN, *op. cit.*, III, pp. 471-472.
 570. *Ibid.*, p. 478.
 571. R. GASCON, *op. cit.*, II, pp. 569-570.
 572. Yves-Marie BERCÉ, *Histoire des croquants*, 1974, I, p. 42 note 105.
 573. José GENTIL DA SILVA, *Banque et crédit en Italie au XVII^e siècle*, 1969, p. 404 ; cf. F. BRAUDEL, *Civilisation matérielle...*, II, pp. 374-377.
 574. Georges DUCHÊNE, *L'Empire industriel. Histoire critique des concessions financières et industrielles au Second Empire*, 1869, *passim* ; Lysis (pseudonyme de Eugène LETAILLEUR), *Les Capitalistes français contre la France*, 1916.

575. Jean BUVAT, *Journal de la Régence*, B.N., Ms. Fr. 10283 III, pp. 1352-1409. Je mets en cause la partie non publiée du *Journal*, intitulé *Idées générales du nouveau système des finances*.
576. Isaac de PINTO, *Traité de la circulation et du crédit*, 1771, p. 148.
577. A.N., G⁷ 1622, vers 1706.
578. Guy THUILLIER, « La réforme monétaire de 1785 », in : *Annales E.S.C.*, sept.-oct. 1971, p. 1031 note 3 ; H. LÜTHY, *op. cit.*, II, pp. 687-698 et 706.
579. *Journaux inédits de Jean DESNOYERS et d'Isaac GIRARD*, p.p. Pierre DUFAY, 1912, p. 90 note 2.
580. Jean BOUVIER, « Vers le capitalisme bancaire : l'expansion du crédit après Law », in : *Histoire économique et sociale de la France*, p.p. F. BRAUDEL et E. LABROUSSE, II, 1970, p. 302.
581. A.N., F¹⁰ 242 ; Article du *Moniteur* du 30 septembre 1838.
582. Jean RIVOIRE, *Histoire de la banque*, 1984, p. 50.
583. Jean BOUVIER, « Rapports entre systèmes bancaires et entreprises industrielles dans la croissance européenne du XIX^e siècle », in : *L'Industrialisation en Europe au XIX^e siècle*, colloque C.N.R.S., Lyon 7-10 octobre 1970, 1972, p. 117.
584. Jean TRENCHANT, *L'Arithmétique*, 1561, p. 342, cité par Marie-Thérèse BOYER, Ghislaine DELAPLACE, Lucien GILLARD, *Monnaie privée et pouvoir des princes* (dactylogramme), p. 20.
585. Etienne BONNOT de CONDILLAC, *Le Commerce et le gouvernement*, in : *Collection des principaux économistes*, XIV, 1847, p. 306.
586. Jean BOUCHARY, *Le Marché des changes à Paris au XVIII^e siècle*, 1937, p. 37.
587. R. BIGO, *op. cit.*, p. 69.
588. Felipe RUIZ MARTIN, *Lettres marchandes échangées entre Florence et Medina del Campo*, 1965.
589. M.-Th. BOYER, G. DELAPLACE, L. GILLARD, *op. cit.*, p. 235.
590. Ferdinand GALIANI, *Dialogues sur le commerce des grains*, in : *Collection des principaux économistes*, XV : *Mélanges d'économie politique*, II, réimpression de l'édition 1848, 1966, p. 51.
591. J. SAVARY, *op. cit.*, I, p. 187.
592. F. RUIZ MARTIN, *Lettres marchandes...*, *op. cit.*, lettre du 30 mars 1590.
593. F. MOLLISN, *op. cit.*, III, p. 471.
594. M.-Th. BOYER, G. DELAPLACE, L. GILLARD, *op. cit.*, pp. 115-116.
595. *Ibid.*, pp. 302-303.
596. *Référence égarée.*
597. Louis de ROUVROY, duc de SAINT-SIMON, *Mémoires*, II, éd. La Pléiade 1969, p. 1029.
598. Adolphe VUITRY, *Le Désordre des finances et les excès de la spéculation à la fin du règne de Louis XIV et au commencement du règne de Louis XV*, 1885, pp. 27-28.
599. Jean BOUVIER et Henry GERMAIN-MARTIN, *Finances et financiers de l'Ancien Régime*, 1969, p. 6.
600. J. BOUVIER, H. GERMAIN-MARTIN, *op. cit.*, p. 5.
601. *Mercure de France*, XI, p. 557.
602. J. BOUVIER, H. GERMAIN-MARTIN, *op. cit.*, p. 40.
603. Georges MONGREDIEN, *L'Affaire Fouquet*, 1956, pp. 240 sq. Daniel DESSERT, *Argent, pouvoir et société au Grand Siècle*, 1984, à propos du procès, précise que l'on a préféré ne pas aller au fond des choses, pour ne pas compromettre de grands personnages, dont Mazarin et Colbert lui-même (pp. 279-310).
604. Françoise BAYARD, *Finances et financiers en France dans la première*

- moitié du XVII^e siècle (1598-1653), dactyl., 1984, p. 1851 ; D. DESSERT, *op. cit.*, p. 365.
605. D. DESSERT, *op. cit.*, p. 209.
606. *Ibid.*, p. 207.
607. Jean BODIN et Claude de RUBYS, cités par Henri HAUSER et Augustin RENAUDET, *Les Débuts de l'âge moderne*, 1938, pp. 572-573.
608. Cf. F. BRAUDEL, *Civilisation matérielle...*, II, pp. 339-343.
609. H. HAUSER et A. RENAUDET, *Les Débuts...*, *op. cit.*, p. 573.
610. Sur Zamet, sa carrière surprenante, sa familiarité avec Henri IV, voir la thèse dactylographiée de F. BAYARD, *op. cit.* IV, pp. 1141-1146.
611. Henri HAUSER, « The European Financial Crisis of 1559 », in : *Journal of European Business History*, 1930, pp. 241 sq., cité par I. WALLERSTEIN, *Le Système du monde*, *op. cit.*, p. 167.
612. Lettre de Bernard à Chamillart, 12 octobre 1707, citée par H. LÜTHY, *op. cit.*, I, p. 121.
613. *Ibid.*, I, p. 122.
614. *Ibid.*, I, p. 111.
615. *Ibid.*, I, p. 121.
616. Jacques de SAINT-GERMAIN, *Samuel Bernard, le banquier des rois*, 1960, p. 193.
617. H. LÜTHY, *op. cit.*, I, p. 195.
618. *Ibid.*, I, pp. 283-285.
619. *Ibid.*, I, pp. 414-415.
620. Adophe THIBRS, *Histoire de Law*, 1858, pp. 175 et 178.
621. A.d.S. Florence, Francia n° 105 v°.
622. Jean-Paul SOISSONS, *Notaires et sociétés*, 1985, pp. 309 sq. ; Earl J. HAMILTON, *Prices and wages at Paris under John Law's System* (*Quarterly journal of economics*, vol. 51 1936-1937, pp. 30-69) et *Prices and wages in Southern France under John Law's System* (*Economic history Supplement to the Economic journal*, vol. IV, 1934-1937, pp. 442-461).
623. J. BOUVIER, « Vers le capitalisme bancaire : l'expansion du crédit après Law », art. cit., p. 321.
624. Georges PARISOT, *Le Consulat et l'Empire*, in : *Histoire de la France contemporaine*, p.p. E. LAVISSE, III, p. 40.
625. Bertrand GILLE, *La Banque et le crédit en France de 1815 à 1848*, 1959, p. 41.
626. *Ibid.*, p. 39.
627. *Ibid.*, p. 40.
628. *Ibid.*, pp. 46-47.
629. Jean SAVANT, *Tel fut Ouvrard, le financier providentiel de Napoléon*, 1954.
630. Charles DUPIN, *Le Petit Producteur français*, I, 1827, pp. 5 sq.
631. Cité par Jean BOUVIER, « Les premiers pas du grand capitalisme français. Le système de crédit et l'évolution des affaires de 1815 à 1848 », in : *La Pensée*, n° 72, mars-avril 1957, II, p. 67.
632. B. GILLE, *op. cit.*, pp. 52-54.
633. F. DUCUING, *De l'organisation du crédit en France*, 1864, p. 80, cité par R. BIGO, *op. cit.*, p. 124.
634. R. BIGO, *op. cit.*, p. 125 note 1.
635. Guy PALMADE, *Capitalisme et capitalistes français au XIX^e siècle*, 1961, p. 122.
636. R. BIGO, *op. cit.*, pp. 125-126.

637. G. PALMADE, *op. cit.*, pp. 133-134.
638. *Ibid.*, p. 128.
639. R. BIGO, *op. cit.*, p. 40.
640. Maurice LÉVY-LEBOYER, « Le crédit et la monnaie : l'évolution institutionnelle », in : *Histoire économique et sociale de la France...*, III₁, pp. 354-355.
641. *Ibid.*, pp. 362-363.
642. *Ibid.*, pp. 372-373.
643. Rondo CAMERON, *La France et le développement économique de l'Europe, 1800-1914*, 1971, pp. 128-130.
644. Jean BOUVIER, *Les Rothschild*, 1967, pp. 199 sq.
645. M. LÉVY-LEBOYER, « Le crédit et la monnaie... », art. cit., pp. 393-400.
646. Maurice LÉVY-LEBOYER, « La spécialisation des établissements bancaires », in : *Histoire économique et sociale...*, III₁, *op. cit.*, pp. 470-471.
647. M. LÉVY-LEBOYER, « Le crédit et la monnaie... », art. cit., p. 353.
648. *Ibid.*, p. 395.
649. Jean BOUVIER, « Les profits des grandes banques françaises des années 1850 jusqu'à la première guerre mondiale », in : *Studi Storici*, avril-juin 1963, pp. 223-239.
650. D. DESSERT, *op. cit.*, p. 80.
651. *Ibid.*, p. 88.
652. *Ibid.*, p. 71.
653. Guy CHAUSSINAND-NOGARET, *Les Financiers du Languedoc au XVIII^e siècle*, 1970, p. 236.
654. A. GOUDAR, *op. cit.*, I, pp. 70-71 et note.
655. F. BAYARD, *op. cit.*, p. 918.
656. M. LÉVY-LEBOYER, « Le crédit et la monnaie... », art. cit., p. 350.
657. F. BRAUDEL, *Civilisation matérielle...*, III, p. 166.
658. Séville, A.N. Marine B7 226, cité par E.-W. DAHLGREN, *Les Relations commerciales et maritimes entre la France et les côtes de l'océan Pacifique (commencement du XVIII^e siècle). I. Le Commerce de la mer du Sud jusqu'à la paix d'Utrecht, 1909*, p. 36 et note 1.
659. En particulier d'Emile BOURGEOIS.
660. Claude-Frédéric LÉVY, *Capitalistes et pouvoir au siècle des Lumières. II. La Révolution libérale 1715-1717*, 1979, p. 10.
661. Louis-Sébastien MERCIER, *Tableau de Paris*, III, 1782 pp. 198-199.

Notes de la conclusion

1. VAUBAN, *op. cit.*, p. 164
2. P. BONNAUD *op. cit.*, II, p. 23.
3. G. THUILLIER *op. cit.*, p. 82.
4. Elisabeth CLAVERIE, Pierre LAMAISSON, *L'Impossible Mariage. Violence et parenté en Gévaudan*, 1982, p. 339. *Les Financiers de Languedoc au XVII^e siècle*, 1970.

مسرد

aides:

رسم ضريبي على عدد من السلع، خاصة المشروبات؛ وهو أهم رسم ضريبي غير مباشر في فرنسا في زمن النظام القديم.

alpages:

المراعي الصيفية في جبال الألب و، بتوسيع مجال المصطلح، في أماكن أخرى.

ancien régime:

مصطلح يستخدم للإشارة إلى الفترة التاريخية ونظام الحكم في فرنسا قبل ثورة عام ١٧٨٩.

araire:

محراث خفيف، خلافاً للمحراث الثقيل (charrue).

arbitrages:

المضاربة في الشراء والبيع في أسواق المال في القرن الثامن عشر.

arpent:

وحدة مساحة، تزيد قليلاً عن الفدان.

arrondissement:

وحدة ترابية ضمن الـ **département**؛ في باريس، تشير إلى الدوائر البريدية العشرين.

arts et metiers / arts et manufactures:

الفنون والحرف الصناعية، المهارات الحرفية.

assignat:

عملة ورقية صدرت خلال زمن الثورة الفرنسية، غير قابلة للتحويل إلى عملة معدنية، إلا أنه كان بالإمكان استخدامها كمقابل لبيع أراضي الكنيسة؛ ومن الناحية العملية، انخفضت قيمة الـ **assignats** بسرعة.

atelier:

ورشة، يعمل فيها غالباً حرفي واحد؛ وهي تستخدم هنا للإشارة إلى أصغر وحدة إنتاج في تصنيف بورجان.

barque:

مركب مكشوف عادة.

Beur:

مهاجر من الجيل الثاني من إفريقيا الشمالية.

bidonville:

مدينة عشوائية، تتميز خاصة بسوء الشروط السكنية، وقد عاش فيها المهاجرون في فرنسا في أعوام ما بين الحربين العالميتين وبعد الحرب العالمية الثانية.

biens nationaux:

جميع الأراضي المؤمنة خلال زمن الثورة الفرنسية الكبرى، أكانت تنتمي إلى أفراد أم إلى الكنيسة.

bocage:

المشهد الطبيعي الموجود بشكل مميز في شمال - غرب فرنسا، حيث تفصل السياجات الشجرية والأحراج الكثيرة بين الحقول.

bordager:

فلاح حائز لقطعة أرض صغيرة، انظر **closier**.

boucanier:

مغامر في جزر الهند الغربية الفرنسية، يحيا على شئ لحوم الحيوانات البرية،
boucan.

bourg:

مستقر بشري، حجمه أكبر من قرية كبيرة وأقل من مدينة صغيرة، وهو دائماً موقع سوق.

bourse:

البورصة، سوق الأوراق المالية في باريس.

brassier:

عامل مياوم.

cabernet:

نوع من العنب، زرع مبكراً في جنوب - غرب فرنسا.

cadastre:

سجل، لأغراض ضريبية في الأصل، لأقسام والملكية الأراضي.

canton:

وحدة إدارية ضمن الـ **arrondissement**.

carreau:

مساحة مكرمة تحت سوق مسقوفة.

cavalerie:

مصطلح مالي يشير إلى عمليات مركبة تتصل بالحوالات، وتنطوي على نصب واحتيال من الناحية العملية.

centuriation:

تقسيم مستطيل الشكل لأراضي المستوطنات الرومانية، ما يزال مرئياً على الأرض في بعض أجزاء بروفانس.

chambre de justice:

محكمة استثنائية، حققت بشكل خاص مع الممولين في القرن السابع عشر وأوائل القرن الثامن عشر.

Champagne pouilleuse:

الجزء الجاف من شامبانيا، شمال تروا، تميزاً له عن الـ **Champagne humide** (شامبانيا الرطبة)، جنوب تروا، أو الـ **Champagne berrichonne**، حول بورج.

charbon de bois / terre:

الفحم النباتي والفحم المستخرج من مناجم الفحم.

châtellenie:

قسم قضائي أدنى من الـ **prévôté**.

chauffeurs:

تسمية سمي بها المتمردون الفلاحون في بعض المناطق في أوائل القرن التاسع عشر، وكانوا يحرقون أقدام ضحاياهم لإجبارهم على الكلام.

chaumes:

المراعي الجبلية العالية في الفوج.

chef - lieu:

المركز الإداري لمنطقة معينة: الـ **chef - lieu** للـ **département** هو الـ **pré-lecture**.

chemin vicinal:

طريق يربط بين قريتين؛ وصيانتها مسئولية الـ **commune**، تمييزاً له عن الـ **chem-département**، والتي تتحمل المسئولية عنها الـ **ins / routes départementaux / ales**.

closier:

فلاح حائز لقطعة أرض صغيرة (**closerie**).

commune:

بلدية؛ الوحدة الإدارية الأصغر في فرنسا الحديثة. وقد تكون الكومونة مدينة أو قرية، إلا أنها دائماً تحت رئاسة عمدة. وتشير "الحركة الكومونية" في العصور الوسطى إلى استحواذ المدن على الاستقلال عن السادة الإقطاعيين.

Conseil d'Etat:

جهاز قانوني، كانت الحكومة تستشير في المسائل الإدارية والنصوص التشريعية.

Conseil du Commerce:

مجلس استشاري في القرن الثامن عشر، يضم ممثلين عن المدن التجارية الرئيسية في فرنسا.

conseil - général:

المجلس المنتخب الذي يدير الـ **département**.

contrôleur - général:

المراقب العام، وزير المالية في زمن النظام القديم.

cordelat:

نوع من المنسوجات الصوفية كان يُصنَّع في منطقة ماراميه في جنوب - غرب فرنسا.

corvée:

السخرة، العمل الإجباري لحساب سيد إقطاعي.

côte:

امتداد جبلي؛ والكوت دور هو السلسلة الطويلة للجبال المنخفضة جنوب ديجون حيث توجد مزارع كرم شهيرة كثيرة.

coucou:

مركبة أجرة ذات أربع عجلات، في القرن التاسع عشر.

cour prévôtale:

ادنى محكمة قضائية .

croquants:

تسمية شاملة لجميع المتمردين الفلاحين في عهدي هنري الرابع ولويس الثالث عشر .

cultures dérobées:

"المحاصيل المتوارية" وهي محاصيل بينية، كالبارلاء التي تُزرع بين حصادين .

curé:

قس أبرشية .

denier:

١ على ١٢ من الـ sou .

département:

وحدة إدارية فرنسية أُدخلت في عام ١٧٩٠ و(حتى تغييرات حدثت مؤخراً في الحكم المحلي) يديرها مدير . وتعتبر الـ **arrondissement** والـ **canton** وحدتين فرعيتين لها . وقبل عام ١٧٨٩ ، كان المصطلح يشير عموماً إلى الدوائر الإدارية .

dessolement:

قَطْعُ دورة محصولية منتظمة عن طريق القيام، مثلاً، بزراعة حقل بالبرسيم على مدار سبع سنوات متتالية .

dîme (royale):

العُشر الملكي . في عام ١٦٩٩ ، اقترح فوبان ضريبة مباشرة عامة، تُؤدَّى بما يتناسب مع الدخل، وتعرف باسم العشر الملكي، لكن اقتراحه قوبل بمعارضة شرسة ولم يطبق قط .

disette:

نقص حاد في المؤن الغذائية، يكاد يصل إلى حد المجاعة .

douzain:

عملة تساوى **douze deniers** { ١٢ deniers } أو sou واحد .

draille:

طريق قديم للماشية كانت الأغنام تستخدمه في الاتجاه إلى المراعي .

écu:

وحدة عملة، ذات قيمة متغيرة، لكنها تساوى عدة **livres** أو فرنكات؛ "كراون" .

écu de marc:

عملة صرف كانت تستخدم في أسواق ليون الكبرى.

écu d'or en or:

كراون ذهبي (عملة).

élection:

في زمن النظام القديم، كانت ال *généralité* تنقسم إلى *élections*، تتطابق في الأصل مع الدوقيات، التي كانت وحدات أساسية لأغراض ضريبية. وكانت تُدار من جانب *élu* (*subdélégué* فيما بعد). وكان هذا الترتيب مقصوداً على المقاطعات التي لا تعرف مجالس المقاطعات (*etats*)؛ ومن ثم فقد كانت هناك *pays d'élection* و *pays d'états*.

emottage:

استخدام الأيدي والمجاري في عزق حقل.

escalin:

الصيغة الفرنسية لـ *schelling*، عملة في البلاد الواطئة.

essarter:

استصلاح أراضي الأحراج أو أراضي الأشجار الخفيفة بهدف تحويلها إلى أراضٍ زراعية.

esterlin:

الصيغة الفرنسية للاسترليني، عملة أوروبا الشمالية في العصر الوسيط.

étape (avec ustensile):

النظام الذي جرى بموجبه إرغام المدنيين على إيواء الجنود، حيث كان عليهم أن يوفر لهم المبيت والطعام و "مكاناً قرب المدفئة".

fabrique:

الفابريكة، شكل مبكر للمصنع، ليس ممكناً بالضرورة.

Ferme Générale:

مؤسسة ملتزمة الضرائب الأربعين الكبار، أنشئت في أواخر القرن السابع عشر لاختزال عدد الملتزمين.

fermiers - généraux:

أعضاء ال *Ferme Générale*: ملتزمو الضرائب، الذين كانوا يقرضون التاج

الفرنسي مالا ويستردون ما دفعوه من خلال تحصيل الضرائب الملكية.

flûte:

يمكن أن تعني إما سفينة حربية أو سفينة نقل ضخمة.

four banal:

فرن الخبز في الـ **seigneurie** والذي كان من المفترض أن يحمل إليه مستأجرو الأراضي الخبز لخبزه، حيث يدفعون في مقابل ذلك رسماً للـ **seigneur**.

frimaire:

فريمير، الشهر الثالث في التقويم الجمهوري: من ٢١ - ٢٢ نوفمبر / تشرين الثاني إلى ٢١ - ٢٢ ديسمبر / كانون الأول.

gabarre / gabare:

مركب أو زورق ذو سطح مستو على نهر اللوار.

gabelle:

الضريبة المفروضة على الملح والذي كانت الدولة تحتكره في زمن النظام القديم.

gamay:

نوع من العنب يُزرع في جنوب - شرق فرنسا.

garrigue:

المشهد الطبيعي النموذجي في منطقة البحر المتوسط: حجر جيري جاف مغطى بالشجيرات الخفيفة.

gastes:

الأرض الخراب.

gave:

تسمية لنهر أو لنهر في البرانس.

généralité:

المناطق الـ ٣٤ التي قُسمت فرنسا إليها في زمن النظام القديم، والواحدة تساوي عموماً مقاطعة ويديرها **intendant** (أمين).

généraux des monnaies:

جامعو الضريبة المباشرة، الذين يتولون مناصب رسمية في الدولة كانوا قد اشتروها خلال زمن النظام القديم.

grand party:

قرض للدولة، تم تدشينه في عام ١٥٥٥.

grand siècle:

المصطلح المستخدم للإشارة إلى عصر لويس الرابع عشر، أواخر القرن السابع عشر.

graves:

نبذ من الجيروندي، سمي بهذا الاسم نسبة إلى التربة الحصبائية التي ينمو عليها الكرم الذي يستخلص منه.

guingette:

حانة شعبية، ذات حديقة عادةً، للشرب ولللرقص في الهواء الطلق.

HLM (habitation à loyer modéré):

"سكن رخيص الإيجار"؛ أي الإسكان المدعوم في المدن الفرنسية في القرن العشرين.

haras:

مزرعة لاستيلاء الخيول.

haute banque:

عالم المال العالي، كبار العائلات التي تملك بيوتاً مصرفية في باريس.

hectare:

مقياس للأرض: ١٠,٠٠٠ متر مربع.

(h) erm:

تسمية محلية لسهوب العشب غير المزروعة في جنوب فرنسا.

houille blanche:

حرفياً، "الفحم الأبيض"، وهو مصطلح يستخدم للإشارة إلى الطاقة الهيدروليكية في الألب.

inspecteurs des manufactures:

المفتشون الذين يتحرون مراعاة اللوائح والنظم الحكومية في ال manufactures في زمن النظام القديم.

intendant:

الأمين، المشرف العام على généralité أو مقاطعة، وهو يمثل التاج، ويتصرف باعتباره بصر وسمع السلطة المركزية ويحوز بعض سلطات اتخاذ القرار.

jachère:

الأرض المُرَاحَة .

jacquerie:

تمرد فلاحي .

laboureur:

مُزارعٌ فلاح ميسور .

landes:

الأراضي البور في جنوب - غرب فرنسا .

langue de òc, oïl:

انظر oc, oïl .

liard:

عملة تساوي ٣ deniers أو ربع sou .

livre (tournois):

وحدة حساب في فرنسا في زمن النظام القديم، كانت تسك في الأصل في تور وقيمتها باوند من الفضة (خففت فيما بعد)، تساوي ٢٠ sous، بشكل مستقل عن المعادل الفضي؛ والـ livre هو أيضاً رطل في الموارين .

longue durée, la:

حرفياً، "الأجل أو الأمد الطويل"، وهو تعبير يلفت الانتباه إلى الهياكل والمجريات الواقعية طويلة الأمد في التاريخ، تمييزاً لها عن العوامل والاتجاهات متوسطة الأمد (la conjoncture) أو الأحداث قصيرة الأمد (l'évènement) .

lopinier:

فلاح يزرع قطعة صغيرة من الأرض (lopin) .

louis:

قطعة نقدية ذهبية من فئة الـ ٢٠ فرنكاً .

macaire:

راعي البقر في جبال الفوج، وهو عادة من أصل سويسري .

maître des requêtes:

مستول قضائي يُرسلُ في بعثات ومهام خاصة في زمن النظام القديم (اليوم، مستشار في الـ Conseil d'Etat) .

mandats territoriaux:

عملة ورقية صدرت خلال زمن الثورة الفرنسية، تشبه الـ assignat (انظر أعلاه).

manufacture:

المانيفاكشور، الشكل الممهد للمصنع؛ بناية تتركز فيها الصناعة، اليدوية عادة، ثم المتميزة بقدر من الميكنة فيما بعد. أما كلمة usine فقد استخدمت للإشارة إلى المصنع بمعناه الحديث، حيث توجد الآلات، عندما ظهرت.

maréchausée:

قوة شرطة ريفية، يرأسها الـ prévôt - maréchal.

mars, marsage:

نباتات الحبوب التي تبذر بذورها في مارس/ آذار.

messageries:

الخدمة الملكية لنقل الوثائق والأموال، في البداية، وفيما بعد أصبحت تعني الخدمة البريدية العامة.

méteil:

مزيج من الجاودار والقمح اللذين يتم زرعهما وحصدتهما معاً.

molletons:

منسوجات صوفية أو قطنية ممشطة من أحد الوجهين أو منهما معاً.

muid:

وحدة قياس عيار، نحو ٢٦٨ لتراً سائلاً أو ١٨٧٢ لتراً جافاً.

muscat:

نبيل معزّر، خاصة لكرمات جنوبية معينة، مثل الفرونتينيان.

négociant:

تاجر جملة، تاجر استيراد وتصدير.

noblesse d'épée, noblesse de robe:

النبلاء الذين حازوا نبالتهم إماً بحكم مآثر قتالية حربية (épée) أو بحكم تولي منصب من المناصب الملكية (robe).

oc, oïl:

حرفياً، شكلان لـ oui = "نعم" في لهجتي فرنسا الجنوبية وفرنسا الشمالية بحسب الترتيب. ومن هنا استخدام مصطلحي langue d'oc و langue d'oïl للإشارة إلى

كل من اللغة والمنطقة .

octroi:

ضريبة على السلع التي تدخل المدينة .

pain bis:

الخبز الأسمر ، أو خبز من دقيق الجاودار .

parcours:

حق رعي القطعان المتنقلة على أرض قرية مجاورة .

parlement:

ليس برلماناً بالمعنى الحديث ، بل جهاز قضائي في زمن النظام القديم ، وهو أحد "المحاكم ذات السيادة" ؛ وكان هناك **parlement** في باريس وعدد من الـ **parlements** في المقاطعات في مدن مثل جرينوبل وبوردو ، إلخ .

partisans:

اسم آخر للمتزمي الضرائب ، أولئك الذين يوقعون عقداً يعرف بالـ **parti** .

patache:

مركبة سفر عمومية رخيصة وغير مريحة .

patate:

كلمة عامية تشير إلى البطاطس .

pâtis:

أرض فقيرة ، غالباً ما تُترك لرعي الحيوانات .

pays:

مصطلح يستخدم في فرنسا للإشارة إلى المناطق أو الأقاليم بمالها من هوية خاصة .

peusson:

حق قديم في رعي الخنازير في غابات أشجار البلوط .

pied noir:

مستوطن أوروبي في الجزائر في زمن الاستعمار الفرنسي لها .

pinot:

نوع من العنب دُرِعَ بشكل مبكر في بوردونيا .

piquette:

شراب يُعَدُّ بإضافة الماء إلى ما يتخلف عن العنب (marc) بعد عصره.

Ponts et Chaussées:

حرفياً، الجسور والطرق الرئيسية: إدارة الطرق الرئيسية، جهاز المهندسين المدنيين.

quartier:

حي في مدينة، خاصة في باريس: **Quartier latin** الحي اللاتيني؛ **beaux quartiers**، أحياء الأثرياء.

réal:

عملة فضية إسبانية؛ قطعة نقود من فئة ثمانية وحدات.

receveurs - généraux:

محصلو الضرائب المباشرة الذين اشتروا مناصبهم وكانوا وكلاء مباشرين للدولة (خلافًا للمتزمي الضرائب)، مع أنهم هم أيضاً قد قدموا أحياناً قروضاً إلى التاج.

régie:

جهاز إداري، لأغراض ضريبية عادة، يُدارُ مباشرة من جانب الدولة، وليس من خلال وسطاء: على سبيل المثال، احتكار التبغ كان **régie**.

rentes (sur l'Hôtel de Ville):

وثائق دفع أو سندات بفائدة تصدر في مقابل قرض أو استثمار رأس مال؛ والـ **Hôtel de Ville** (المقر العام للمدينة) هنا هو المقر العام لمدينة باريس. وكانت هذه السندات أسلوباً استخدمه التاج في جمع الأموال مع تحديد إيرادات باريس كضمان لها. وقد جرى تدشين هذا الأسلوب لأول مرة في عام ١٥٢٢.

rescontre:

مقاصة (مالية).

saison:

حقل في الدورة المحصولية.

sapinière:

مركب نهري مصنوع من ألواح خشب الصنوبر، كان قصير العمر عادةً.

seigneurie:

الزمام الإقطاعي الذي يحق للـ **seigneur** أو السيد أن يحصل فيه على حقوق (كالسخرة) حتى ولو كان لا يملك الأرض ملكية مطلقة؛ ويستخدم هذا المصطلح بمعنى

اص للإشارة إلى فوز المدن بالاستقلال في العصور الوسطى: "se muer en seigneur".

setier:

وحدة قياس عيار الحبوب، تتراوح بين ١٥٠ و ٣٠٠ لتراً.

société anonyme:

شركة ذات مسئولية محدودة.

société en commandite:

شركة ذات مسئولية مختلطة، أو شراكة محدودة (حيث تنحصر مسئولية الشركاء في أسهم المستثمرة).

sol / sou:

عملة، ١ على ١٢ من الـ livre.

sole:

حقل في نظام الدورة المحصولية.

sous - fermier, sous traitant:

ملتزمو الضرائب المتعاقدون من الباطن.

stère:

متر مكعب، يستخدم لقياس الخشب.

subdélégué:

مدير، élection، مرءوس للـ intendant.

surintendant des finances:

المنصب الذي شكل سلفاً لمنصب المراقب العام، وهو منصب قوي إلا أنه عادة ما نان مصدر خطر بالنسبة لمن يتولاه.

terre vaine:

أرض فقيرة، تترك مهملة لسنوات ولا تمحرق إلا بشكل عرضي من حين إلى آخر.

toise:

مقياس للطول أو للعمق؛ نحو ستة أقدام.

tonlieu:

رسم مفروض على السلع المتقلة؛ وهو أيضاً رسم يدفعه أصحاب الأكشاك في الأسواق.

traitant:

تسمية أخرى للتمزم الضرائب.

tramontane:

رياح شمالية - غربية قوية تهب على لالمجدوك وروسيون.

Trente Glorieuses:

الأعوام الثلاثون بعد عام ١٩٤٥ والتي شهدت توسعاً اقتصادياً مشيراً في فرنسا (مصطلح سكه عالم الاقتصاد جان نوراستيه، على غرار الـ "Trois Glorieuses"، الأيام الثلاثة المجيدة لثورة يوليو/ تموز ١٨٣٠).

turgotines:

تسمية قديمة لخدمة مركبات البريد الملكية التي أنشئت في باريس في عام ١٧٧٥، نسبة إلى تورجو الذي كان وزيراً آنذاك.

ustensile:

انظر étape.

vaine pâture:

حق رعي القطعان على الأرض المتاحة لذلك مؤقتاً، كحقول الجذامة بعد الحصاد.

vendémiaire:

فانديمير، الشهر الأول في التقويم الجمهوري: من ٢١ - ٢٢ سبتمبر/ أيلول إلى ٢١ - ٢٢ أكتوبر/ تشرين الثاني.

ville franche:

مدينة في العصر الوسيط تتمكن من تحرير نفسها من سيد مهيمن.

visa:

إفلاس الدولة الذي جرى إشهاره خلال زمن الوصاية على لويس الخامس عشر والجهار الذي أنشئ لإدارته.

فهرست الاشكال

- ١- السكان الريفيون والبهايم من عام ١٨٠٦ إلى عام ١٩٥٤ 44
- ٢- البطاطس في أوروبا 58
- ٣- انتاج البطاطس في فرنسا من عام ١٨٠٠ إلى عام ١٩٥٠ 61
- ٤- انكماش الأرض المراحة من عام ١٨٥٢ إلى عام ١٨٨٢ 67
- ٥- متوسط الدخل للهكتار الواحد في عام ١٨١٨ 78-81
- ٦- زراعة الكرم وتجارة النبيذ في غاليا الرومانية والفرانكية 108-109
- ٧- مدن وبورجات في آكيتين مسجلة على أنها مصدرّة للنبيذ إلى إنجلترا في القرن الثالث عشر 112
- ٨- تنظيم المجال الريفي في الجنوب - الغربي الفرنسي (القرن الثامن عشر) 113
- ٩- تزويد باريس بالنبيذ الرخيص في القرنين السابع عشر والثامن عشر 118
- ١٠- انتشار الفيلوكسرا في فرنسا 126
- ١١- توزيع الحيوانات المستخدمة في الحرث في القرن الثامن عشر 137
- ١٢- المحارث الخفيفة والثقيلة في عام ١٨٥٢ 138
- ١٣- تناوب المحاصيل في فرنسا في مستهل القرن التاسع عشر 144-145
- ١٤- النظم الزراعية في روسيا الأوروبية في القرن الثامن عشر 148-149
- ١٥- واردات الجبن في أواخر القرن السابع عشر 165
- ١٦- الانتاج والتجارة الخارجية والسعر المتوسط للحبوب في فرنسا من عام ١٨١٠ إلى عام ١٩١١ 169
- ١٧- شحنات الحبوب الواصلة إلى مارسيليا في ١٥ نوفمبر/ تشرين الثاني ١٨٤٥ 171
- ١٨- الانتفاضات الشعبية في فرنسا في القرن السابع عشر 184-185
- ١٩- تزايد غلال القمح 202
- ٢٠- الأثر المتفاوت للمحاصيل الجديدة 203
- ٢١- السكان الريفيون والحضرىون من عام ١٨٠٦ إلى عام ١٩٥٤ 210

211	٢٢ - تباين معدلات السكن الحضري بحسب الـ département - ١٨٠٦
222	٢٣ - مؤشر جذب الأنهار للمدن
225	٢٤ - فرنسا ما تزال مغطاة بالأسواق الكبرى، في عام ١٨٤١
229-228	٢٥ - الهجرة إلى خمس مدن في الجنوب - الغربي
331	٢٦ - عمارة الرينسانس المدنية حتى عهد فرانسوا الأول
	٢٧ - النسب المئوية للتحويل الحضري في فرنسا وفي البلدان الأوروبية
339	المجاورة، من عام ١٨٠٠ إلى عام ١٩٨٠
	٢٨ - انتشار صناعة الحرير في المنطقة الريفية، حول ليون،
244	بعد عام ١٨٢٠
251	٢٩ - الانتاج الصناعي والزراعي من عام ١٧٨١ إلى عام ١٩٣٨
	٣٠ - طرق العربات والدروب الرئيسية في وادي الإيزير في
257	دوفيني العليا في عام ١٧٨٧
	٣١ - كثافة الطرق بحسب الـ département (بعد استبعاد
262	الفجوات)، ١٨٢٠
267-266	٣٢ - مساحة فرنسا الضخمة: صعوبات قيام سوق قومية
277	٣٣ - طرق البريد في عام ١٦٣٢
278	٣٤ - طرق البريد في عام ١٧٩٧
	٣٥ - الناتج المحلي الإجمالي والانتاج من أجل السوق
282	من عام ١٧٨٥ إلى عام ١٩٣٨
285	٣٦ - شبكة الطرق الملكية، ١٨٢٠
288	٣٧ - مولد السكك الحديدية
294	٣٨ - ثورة النقل والتغير الاجتماعي
309	٣٩ - صناعات المنسوجات في تفتيش تروا، في عام ١٧٤٦
333	٤٠ - صناعات دينامية وتقديمية وآلة
339	٤١ - "التفاوتات في المجال الاقتصادي في فرنسا" في عام ١٨٣٠
366	٤٢ - دورة التجارة القصيرة بين سان مالو وبحر الجنوب
	٤٣ - مسار قيمة الـ livre tournois بالـ francs germinal
405	على قاعدة الذهب والفضة

- ٤٤ - تخفيض قيمة النقد ظاهرة عامة في كل أوروبا 408
- ٤٥ - النسبة المئوية للعملاء الورقية للعملاء المعدنية 418
- ٤٦ - شبكة الحوالات، ١٣٨٥ - ١٤١٠ 431
- ٤٧ - مثلث الحوالات والحركة العالمية للعملاء 432

Crédit cartographiques: Annales E. S.
C., G. Armand, Jacques Bertin, Armand
Colin, Cambridge University Press,
Editions de l'Ecole des Hautes Etudes en
Sciences Sociale et de la Maison des
Sciences de l'Homme, Flammarion,
Editions Marie - Thérèse Genin, Robert
Laffont, Jean - Pierre Poussou, Boris
Porchnev, P. U. F., Taillandier, Françoise
Vergneault.

المحتويات

المجلد الثاني : الناس والأشياء

الجزء الثاني : "اقتصاد فلاحي" حتى القرن العشرين

- 7 الفصل الثالث : البنى التحتية الريفية
10 كم من القرون عاشت فرنسا في "اقتصاد فلاحي" ؟
حتى اليوم (10) - كل شيء لم يبدأ، لكن كل شيء يتأكد منذ القرن
الحادي عشر (14).

II الخصائص العامة

- 20 قوة الطبيعة (20) - إيقاع الفصول (25) - السجرات، السعرة، السعول أو
المحراث (30) - مشروع غير متوقع (35) - بعض الأمثلة (37) - التناسب
بين المحاصيل (41) - الحصص (تتمة) (46) - إنسحاب من هناك حتى
أهل محلك : المحاصيل الجديدة (51) - على الأرض السراحة الخالية
(60) - إنسحاب من هناك حتى أهل محلك (تتمة) : السروج (البراري)
الاصطناعية (62) - فرنسا تتخلف دائماً في التجديد (68)

III تربية الماشية، حقول الكرم، نباتات الحبوب، الغابات

- 72 لا يجب نسيان الصورة العامة (73) - في عام ١٨١٧ (74) - التربية
القديمة للماشية. القاعدة الأولى : الماشية تتكفل بتدبير عيشها (82) -
القاعدة الثانية : الإيواء السوسسي في الحظائر والهواء السلق (87) -
قاعدة أخرى : تقسيم العمل يعني التبادل والبيع وإعادة البيع (90) -
الانتجاع : استثناء بأكثر مما هو قاعدة (93) - المولد العسير لتربية علسية
للماشية (96) - هل يمكن تفسير حكاية الحصان الغربية في فرنسا؟ (100)
- تربية الماشية : نشاط هامشي (101) - وفرة الكرم (103) - انتشار
الكرم (106) - كرامة شعبية (114) - النيسد : صناعة (119) - مناطق
الكرامة الفرنسية الثلاث (122) - لتحدث أخيراً عن القسح أو بالأحرى
عن الحبوب (127) - متطلبات الحبوب (129) - دورة المحاصيل (132)

- ثلاث فرنسات على الأقل (139) - النظر إلى الماضي (143) - من الحبوب إلى الخبز (151) - الفرنسي أكلاً للخبز (156) - الخبز الأبيض (158) - الحبوب والدخل القومي (159).

162 IV هل بالإمكان تقديم خلاصة إجمالية؟

هل كانت فرنسا كافية لفرنسا؟ (164) - حالات الندرة، نقص المؤن، المجاعات، القلاقل المتصلة بالحبوب، التمردات (176) - الانتفاضات الفلاحية والتمردات المتصلة بالحبوب (179) - التمردات قبل عام ١٦٨٠ (181) بعد ١٦٨٠ (183).

193 V تقدم ملحوظ بالرغم من كل شيء

هل بالإمكان تحديد الموقع الزمني للتغيرات؟ (193) - تقدم عام وانتكاساته (194) - التقدم الإجمالي: التقني أولاً (198).

205 الفصل الرابع: البنى الفوقية

207 I المدن أولاً

الـ ١٠٪: غاطس قديم ومؤقت (207) - المكانة المتعاضمة للمدن (212) - المدن والملك (214) - استقرار الشبكة الحضرية (217) - السوايق الحضرية (218) - الناس المذنبين لا غنى عنهم بالسمرة (224) - المدن حيال اقتصاد فرنسا (227) - حول معدلات التحول الحضري (237) - المدن حيال الاقتصاد (تتمة وخاتمة) (238) - مثال ليون (243) - مثال ليل (245) - مسئوليات أخرى (248).

253 II التداول والبنية

التداولات العالمية والواطنة (254) - الطرق الكبرى (259) - الممرات المائية: طريق ثالث؟ (263) - هل البر أرقى من الممرات المائية؟ (271) - التداول إجمالاً: دور الدولة (274) - الحجم الإجمالي للتداول (281) - قبل وبعد السكك الحديدية (283) - الماضي المتراجع (291).

296 III الصناعة والتصنيع

كلمة "الصناعة" (296) - نحو لغة علمية (300) - احتياطات وتحفظات (303) - الفابريقات الموزعة (306) - المانيفاكتورات أو

	التركيزات الأولى (310) - الصناعة الكبيرة والمصادر الجديدة للطاقة (315) - الابتكارات (320) - بعد كيف للماذا (325) - تقلبات متكررة (329) - محصلة أو بقاء المشروع الصغير (334).
340	IV التجارة: سبق متواصل في النشاط المنخرطون في التجارة (342) - الـ <i>négociants</i> (تجار الجملة) وتجارة المسافات البعيدة (348) - عدد الرابحين الصغير (353) - شهادة التجارات الكبرى (356) - مشكلات مطروحة، غير محلولة (380).
383	V على قمة الهيراركيات: الرأسمالية الرساميل والرأسماليون والرأسماليات (384) - ثقل ووطأة رأس المال النائم (386) - العملات المعدنية: السمكوزة والمتدفقة (393) - نقود الملك (398) - العمليات الداخلية للعملات (400) التبادل الرأسي (410) - ظهور العملة الورقية البطيء (413) - دور الحوالة (417) - هل خلقت الحوالة صلات «عبر أوروبية»؟ (422) - عالم المال وعالم البنوك: بدايات نظام (430) - عالم المال وعالم البنوك، فرصة ضائعة (441) - عالم المال وعالم البنوك (تتمة وخاتمة) (448) - من عام ١٧٨٩ إلى عام ١٨٤٨ (451) - خطورة شأن القلة (462).
467	نحو استنتاجات عامة التنوع والوحدة (467) - العالم الخارجي، حضور ضاغط متواصل (469) - انهيار فرنسا الفلاحية (471) - <i>La longue durée</i> (475).
477	الحواشي
517	مسرد
531	فهرست الأشكال
534	المحتويات

المشروع القومي للترجمة

١	اللغة العليا (جامعة ثانية)	جون كوين	د. أحمد درويش
٢	الوثنية والإسلام	أ. مادمو مانينكار	د. أحمد فؤاد بليغ
٣	التراث المصري	جورج جيمس	د. شوقي جلال
٤	كليات نظم كتابة المصادر	انجيا كايونكوفا	د. أحمد الحضري
٥	أثرها في غيبوبة	إسماعيل فحمج	د. محمد علاء الدين منصور
٦	انجازات البحث اللساني	ميكال إيفيتش	د. سعد مصطوح / وفاء كامل فايد
٧	العلوم الإنسانية والفلسفة	لوسيان غولدمان	د. يوسف الأنطكي
٨	مشغلو الدوائر	ماكس فريش	د. مصطفى ماهر
٩	التغيرات البنية	أندرو س. جوني	د. محمود محمد عاشور
١٠	خطاب الحكمة	جورج جيمس	د. محمد معتصم وعبد الجليل الأزدي وعمر حلي
١١	مختارات	فستافا شيبوريسكا	د. هناء عبد الفتاح
١٢	تاريخ العرو	إيفيد براونينغتون وإيرين فرانك	د. أحمد محمود
١٣	ربانة الدمام	روبرتسون سميت	د. عبد الوهاب علوب
١٤	التعامل النفسي والأدب	جان بولمان توبل	د. حسين المودن
١٥	الدولة الفنة	إدوارد لوبس سميت	د. أشرف رفيق عفيفي
١٦	أشعة السوداء	مارتن برنال	د. يانرايت أحمد عثمان
١٧	مختارات	فيليب لاركن	د. محمد مصطفى بدوي
١٨	الشعر النبطي في أمة الأمازيغ	مختارات	د. طلعت شاهين
١٩	الأعمال الشعرية الكاملة	جورج سميت	د. نعيم عطية
٢٠	قصبة العالم	ج. ج. كراوتز	د. يعنى طريف الخولي / بدوي عبد الفتاح
٢١	خوذة وألف خوذة	محمود بهرجي	د. ماجدة العناني
٢٢	مذكرات رحالة في مصر	جون أندرس	د. سيد أحمد على الناصري
٢٣	مجلس الجبل	هانز جيبورج جادامر	د. سعيد توفيق
٢٤	ظلال المستقبل	هانز مارتن	د. بكر عباس
٢٥	مثنوي	مولانا جلال الدين الرومي	د. إبراهيم الدسوقي شتا
٢٦	دين مصر العام	محمد حسين هيكل	د. أحمد محمد حسين هيكل
٢٧	النوع البشري الثاني	مغالان	د. نخبة
٢٨	رسالة في المصباح	جون لوك	د. منى أبو سنه
٢٩	الموت والرجوع	جيمس بي. كارس	د. بدر الديب
٣٠	الوثنية والإسلام (٢٢)	أ. مادمو مانينكار	د. أحمد فؤاد بليغ
٣١	مصادر دراسة التاريخ الإسلامي	جان سوفاجيه كلود كابين	د. عبد الستار الحلوجي / عبد الوهاب علوب
٣٢	الانقراض	ديفيد روس	د. مصطفى إبراهيم فهمي
٣٣	التاريخ الاقتصادي في العهد العربي	أ. ج. هوسكنز	د. أحمد فؤاد بليغ
٣٤	الرواية العربية	روجر إل	د. حصة إبراهيم المنيف
٣٥	الأسطورة والموت	بول بي. ريكسون	د. خليل كلفت

٢٦-	نظريات السرد الحديثة	والاس مارتن	ت : حياة جاسم محمد
٢٧-	واحة سيوة وموسيقاها	بريجيت شيفر	ت : جمال عبد الرحيم
٢٨-	نقد الحداثة	ألن تورين	ت : أنور منيث
٢٩-	الإغريق والحسد	بيتر والكوت	ت : منيرة كروان
٤٠-	قصائد حب	أن سكستون	ت : محمد عيد إبراهيم
٤١-	ما بعد المركزية الأوروبية	بيتر جران	ت : عاطف أحمد / إبراهيم فتحي / محمود ماجد
٤٢-	عالم ماك	بنجامين بارير	ت : أحمد محمود
٤٣-	الذهب المزدوج	أوكتايفو پاث	ت : المهدي أخريف
٤٤-	بعد عدة أصياف	الدوس مكسلي	ت : مارلين تادرس
٤٥-	التراث المفقود	روبرت ج دنيا - جون ف ا هارين	ت : أحمد محمود
٤٦-	عشرون قصيدة حب	بابلو نيرودا	ت : محمود السيد على
٤٧-	تاريخ النقد الأدبي الحديث (١)	رينيه ويليك	ت : مجاهد عبد المنعم مجاهد
٤٨-	حضارة مصر الفرعونية	فرانسوا دوما	ت : ماهر جويجاني
٤٩-	الإسلام في البلقان	ه . ت . نوريس	ت : عبد الوهاب علوب
٥٠-	ألف ليلة وليلة أو القول الأسير	جمال الدين بن الشيخ	ت : محمد برادة وعثمانى الميود ويوسف الأنطكي
٥١-	مسار الرواية الإسبانية الأمريكية	داريو بيانويبا وخ . م بينياليستي	ت : محمد أبو العلا
٥٢-	العلاج النفسي التدعيمي	بيتر . ن . نوفاليس وستيفن . ج . روجسيفيتز وروجر بيل	ت : لطفي فطيم وعادل دمرداش
٥٣-	الدراما والتعليم	أ . ف . أنجتون	ت : مرسى سعد الدين
٥٤-	المفهوم الإغريقي للمسرح	ج . مايكل والتون	ت : محسن مصيلحي
٥٥-	ما وراء العلم	جون بولكنجهوم	ت : علي يوسف على
٥٦-	الأعمال الشعرية الكاملة (١)	فديريكو غرسية لوركا	ت : محمود على مكي
٥٧-	الأعمال الشعرية الكاملة (٢)	فديريكو غرسية لوركا	ت : محمود السيد ، ماهر البطوطي
٥٨-	مسرحيتان	فديريكو غرسية لوركا	ت : محمد أبو العلا
٥٩-	المحبرة	كارلوس مونيث	ت : السيد السيد سهيم
٦٠-	التصميم والشكل	جوهانز ايتين	ت : صبرى محمد عبد الغنى
٦١-	موسوعة علم الإنسان	شارلوت سيمور - سميث	مراجعة وإشراف : محمد الجوهري
٦٢-	لذة النص	رولان بارت	ت : محمد خير البقاعي .
٦٣-	تاريخ النقد الأدبي الحديث (٢)	رينيه ويليك	ت : مجاهد عبد المنعم مجاهد
٦٤-	برتراند راسل (سيرة حياة)	الان وود	ت : رمسيس عوض .
٦٥-	في مدح الكسل ومقالات أخرى	برتراند راسل	ت : رمسيس عوض .
٦٦-	خمس مسرحيات أندلسية	أنطونيو جالا	ت : عبد اللطيف عبد الحليم
٦٧-	مختارات	فرناندو بيسوا	ت : المهدي أخريف
٦٨-	نقاشا العجوز وقصص أخرى	فالنتين راسبوتين	ت : أشرف الصباغ
٦٩-	العالم الإسلامي في أوائل القرن العشرين	عبد الرشيد إبراهيم	ت : أحمد نؤاد متولى وهويدا محمد فهمي
٧٠-	ثقافة وحضارة أمريكا اللاتينية	أوخينيو تشانج رودريجت	ت : عبد الحميد غلاب وأحمد حشاد

- ٧١- السيدة لا تصلح إلا للرعى داريو فو ت : حسين محمود
- ٧٢- السياسى العجوز ت . س . إليوت ت : فؤاد مجلى
- ٧٣- نقد استجابة القارئ جين . ب . توميكنز ت : حسن ناظم وعلى حاكم
- ٧٤- صلاح الدين والمماليك فى مصر ل . ا . سيمينوفا ت : حسن بيومى
- ٧٥- فن التراجم والسير الذاتية أندريه موروا ت : أحمد درويش
- ٧٦- چاك لاكان وإغواء التحليل النفسى مجموعة من الكتاب ت : عبد المقصود عبد الكريم
- ٧٧- تاريخ النقد الأنبى الحديث ٢ رينيه ويليك ت : مجاهد عبد المنعم مجاهد
- ٧٨- العولمة : النظرية الاجتماعية والثقافة الكونية رونالد روبرتسون ت : أحمد محمود ونورا أمين
- ٧٩- شعرية التأليف بريس أوسبنسكى ت : سعيد الغانمى وناصر حلاوى
- ٨٠- بوشكين عند «نافورة الدموع» ألكسندر بوشكين ت : مكارم الغمرى
- ٨١- الجماعات المتخيلة بندكت أندرسن ت : محمد طارق الشرقاوى
- ٨٢- مسرح ميغيل ميغيل دى أونامونو ت : محمود السيد على
- ٨٣- مختارات غوتفريد بن ت : خالد المعالى
- ٨٤- موسوعة الأدب والنقد مجموعة من الكتاب ت : عبد الحميد شيحة
- ٨٥- منصور الحلاج (مسرحية) صلاح زكى أقطاى ت : عبد الرازق بركات
- ٨٦- طول الليل جمال مير صادقى ت : أحمد فتحى يوسف شتا
- ٨٧- نون والقلم جلال آل أحمد ت : ماجدة العناني
- ٨٨- الابتلاء بالتغريب جلال آل أحمد ت : إبراهيم الدسوقي شتا
- ٨٩- الطريق الثالث أنتونى جيبنز ت : أحمد زايد ومحمد محيى الدين
- ٩٠- وسم السيف ميغل دى ترباتس ت : محمد إبراهيم مبروك
- ٩١- المسرح والتجريب بين النظرية والتطبيق باربر الاسوستكا ت : محمد هناء عبد الفتاح
- ٩٢- أساليب ومضامين المسرح كارلوس ميغل ت : نادية جمال الدين
- ٩٣- محدثات العولمة مايك فيذرستون وسكوت لاش ت : عبد الوهاب علوب
- ٩٤- الحب الأول والصحبة صمويل بيكيت ت : فوزية العشماوى
- ٩٥- مختارات من المسرح الإشباني أنطونيو بوپرو بايخو ت : سرى محمد محمد عبد اللطيف
- ٩٦- ثلاث زنبقات ووردة قصص مختارة ت : إدوار الخراط
- ٩٧- هوية فرنسا مع ١ فرنان برودل ت : بشير السباعى
- ٩٨- الهم الإنسانى والابتزاز الصهيونى نماذج ومقالات ت : أشرف الصباغ
- ٩٩- تاريخ السينما العالمية ديفيد روبنسون ت : إبراهيم قنديل
- ١٠٠- مساعلة العولمة بول هيرست وجراهام تومبسون ت : إبراهيم فتحى
- ١٠١- النص الروائى (تقنيات ومناهج) بيرنار فاليط ت : رشيد بنحدو
- ١٠٢- السياسة والتسامح عبد الكريم الخطيبى ت : عز الدين الكتانى الإدريسى
- ١٠٣- قبر ابن عربى يليه آباء عبد الوهاب المؤدب ت : محمد بنيس
- ١٠٤- أوبرا ماهوجنى برتولت بريشت ت : عبد الغفار مكاوى
- ١٠٥- مدخل إلى النص الجامع چيرارچينيت ت : عبد العزيز شبيل

١٠٦	الأدب الأندلسي	د. ماريّا خيسوس روبييرامتى	ت : د. أشرف على دعدور
١٠٧	صورة الفنان في الشعر الأمريكي المعاصر نخبة		ت : محمد عبد الله الجعيدى
١٠٨	ثلاث دراسات عن الشعر الأندلسي	مجموعة من النقاد	ت : محمود على مكى
١٠٩	حروب المياه	جون بولوك وعادل درويش	ت : هاشم أحمد محمد
١١٠	النساء في العالم النامي	حسنة بيجوم	ت : منى قطان
١١١	المرأة والجريمة	فرانسيس هيندسون	ت : ريهام حسين إبراهيم
١١٢	الاحتجاج الهادئ	أرلين علوى ماكليود	ت : إكرام يوسف
١١٣	راية التمرد	سادى بلانت	ت : أحمد حسان
١١٤	مسرحتا حصاد كوني وسكان المستنق	ول شوينكا	ت : نسيم مجلى
١١٥	غرفة تخص المرء وحده	فرجينيا وولف	ت : سميرة رمضان
١١٦	امرأة مختلفة (درية شفيق)	سينثيا نلسون	ت : نهاد أحمد سالم
١١٧	المرأة والجنوسة في الإسلام	ليلى أحمد	ت : منى إبراهيم ، وهالة كمال
١١٨	النهضة النسائية في مصر	بث بارون	ت : لميس النقاش
١١٩	النساء والأسرة وقوانين الطلاق	أميرة الأزهرى سنيل	ت : بإشراف/ رؤوف عباس
١٢٠	الحركة النسائية والتطور في الشرق الأوسط	ليلى أبو لند	ت : نخبة من المترجمين
١٢١	الدليل الصغير في كتابة المرأة العربية	فاطمة موسى	ت : محمد الجندي ، وإيزابيل كمال
١٢٢	نظام العبودية القديم ونموذج الإنسان	جوزيف فوجت	ت : منيرة كروان
١٢٣	الإمبراطورية العثمانية وعلاقاتها الدولية	نيل الكسندر وفنادولينا	ت : أنور محمد إبراهيم
١٢٤	الفجر الكاذب	جون جراى	ت : أحمد فؤاد بلبع
١٢٥	التحليل الموسيقى	سيدريك ثورپ ديفى	ت : سمحة الخولى
١٢٦	فعل القراءة	فولفانج إيسر	ت : عبد الوهاب علوب
١٢٧	إرهاب	صفاء فتحي	ت : بشير السباعي
١٢٨	الأدب المقارن	سوزان باسنيث	ت : أميرة حسن نويرة
١٢٩	الرواية الإسبانية المعاصرة	ماريا دولورس أسيس جاروت	ت : محمد أبو العطا وآخرون
١٣٠	الشرق يصعد ثانية	أندريه جوندرفرانك	ت : شوقي جلال
١٣١	مصر القديمة (التاريخ الاجتماعي)	مجموعة من المؤلفين	ت : لويس بقطر
١٣٢	ثقافة العولة	مايك فيذرستون	ت : عبد الوهاب علوب
١٣٣	الخوف من المرايا	طارق على	ت : طلعت الشايب
١٣٤	تشريح حضارة	بارى ج. كيمب	ت : أحمد محمود
١٣٥	المختار من نقد ت. س. إليوت	ت. س. إليوت	ت : ماهر شفيق فريد
١٣٦	فلاحو الباشا	كينيث كرنو	ت : سحر توفيق
١٣٧	مذكرات ضابط في الحملة الفرنسية	جوزيف ماري مواريه	ت : كاميليا صبحي
١٣٨	عالم التليفزيون بين الجمال والعنف	إيفيلينا تارونى	ت : وجيه سمعان عبد المسيح
١٣٩	النظرية الشعرية عند إليوت وأدونيس	عاطف فضول	ت : أسامة إسبر
١٤٠	حيث تلتقى الأنهار	هربرت ميسن	ت : أمل الجبوري
١٤١	اثنتا عشرة مسرحية يونانية	مجموعة من المؤلفين	ت : نعيم عطية

١٤٢	الإسكندرية : تاريخ ودليل	أ. م. فورستر	ت : حسن بيومي
١٤٣	قضايا التنظير في البحث الاجتماعي	ديريك لايدار	ت : عدلى السمرى
١٤٤	صاحبة اللوكاندة	كارلو جولدوني	ت : سلامة محمد سليمان
١٤٥	موت أرتيميو كروث	كارلوس فوينتس	ت : أحمد حسان
١٤٦	الورقة الحمراء	ميجيل دى ليبس	ت : على عبدالرؤوف البمبى
١٤٧	خطبة الإدانة الطويلة	تاتكريد دورست	ت : عبدالغفار مكاوى
١٤٨	القصة القصيرة (النظرية والتقنية)	إنريكي أندرسون إمبرت	ت : على إبراهيم على منوفى
١٤٩	النظرية الشعرية عند إليوت وأدونيس	عاطف فضول	ت : أسامة إسبر
١٥٠	التجربة الإغريقية	روبرت ج. ليتمان	ت : منيرة كروان
١٥١	هوية فرنسا مج ٢ ، ج ١	فرنان برودل	ت : بشير السباعى
١٥٢	عدالة الهنود وقصص أخرى	نخبة من الكتاب	ت : محمد محمد الخطاى
١٥٣	غرام الفراعنة	فيولين فاتويك	ت : فاطمة عبدالله محمود
١٥٤	مدرسة فرانكفورت	فيل سليتر	ت : خليل كلفت
١٥٥	الشعر الأمريكى المعاصر	نخبة من الشعراء	ت : أحمد مرسى
١٥٦	المدارس الجمالية الكبرى	جى أنبال والان وأوديت فيرمو	ت : مى التلمسانى
١٥٧	خسرو وشيرين	النظامى الكنوجى	ت : عبدالعزيز بقوش
١٥٨	هوية فرنسا مج ٢ ، ج ٢	فرنان برودل	ت : بشير السباعى

(نحت الطبع)

الجانب الدينى للفلسفة	حكايات ثعلب
الولاية	شامبوليون (حياة من نور)
مختارات من الشعر اليونانى الحديث	الإسلام فى السودان
العلاقات بين المتدينين والعلمانيين فى إسرائيل	العربى فى الأدب الإسرائيلى
جان كوكتو على شاشة السينما	إله الطبيعة
الأرضة	ضحايا التنمية
نحو مفهوم للاقتصاديات البيئية والقوانين المعالجة	المسرح الإشبانى فى القرن السابع عشر
العنف والنبوة	أيديولوجى
العمى والبصيرة (مقالات فى بلاغة النقد المعاصر)	تاريخ الكنيسة
وضع حد	فن الرواية
التليفزيون فى الحياة اليومية	ما بعد المعلومات
أنطوان تشيخوف	علم الجمالية وعلم اجتماع الفن
من المسرح الإشبانى المعاصر	المهلة الأخيرة
تاريخ النقد الأدبى الحديث (الجزء الرابع)	الهوية تصنع علماً جديداً

رقم الإيداع ٨٢٥٦ / ٢٠٠٠
I.S.B.N.
٩٧٧-٣٠٥-٢١٤-١
طبع بمطابع المجلس الأعلى للآثار



FERNAND BRAUDEL

L'IDENTITE DE LA FRANCE

Les Hommes et les Choses



إن الجزئين اللذين يشكلان المجلد الثاني من كتاب هوية فرنسا - الناس والأشياء ، إنما يدوران حول موضوعين ، تجرى دراستهما في الأمد الطويل : الديموجرافيا ، الاقتصاد .

ويمكن للجزء الثاني أن يحمل عنوان : « فرنسا ، اقتصاد فلاحي » ، وهو تعبير يشير إلى شكل للاقتصاد العام تظل فيه الحياة الريفية مهيمنة قیاساً إلى نشاطات أخرى ، صناعية وتجارية ، مصاحبة لها بالضرورة وسوف تتعاظم وتتطور على حسابها . وقد عاشت كل بلدان أوروبا ، على مدار قرون ، في « اقتصاد فلاحي » ، ثم تحررت كلها منه بهذه الدرجة أو تلك من السرعة . وكان تحرر فرنسا أبطأ من تحرر بلدان أخرى .

ويقدم الكاتب هذا الاقتصاد الذي عاشت فيه فرنسا في الماضي أولاً من حيث بنيته التحتية ، الحياة الريفية نفسها ، بثقلها الديموجرافي ، وبالإيقاعات التي تفرضها الطبيعة عليها ، وبتبايناتها الأساسية ، وبتطور تقنياتها البطيء وبذور المحاصيل الزراعية الجديدة المأخوذة من العالم الجديد ، وبمكانة كل من تربية الماشية وزراعة الكرم من أجل صنع النبيذ ، ونباتات الحبوب ، والغابات - قد نسيب إجمال الاستنتاجات السؤال التالي : « هل كانت فرنسا ... ؟ »

والفصل الثاني مكرس لبنى الفوقية ، للسلطات العليا ، الأكثر عرضة للتغير وللتحولات الكبرى .

إن المدن ، وظهور الصناعة الكبيرة ، والتجارة ، والتقدم المثير في وسائل النقل ، وتطور الائتمان والرأسمالية الحديثين ، كانت أدوات تحويل تدريجي وتآكل داخلي للاقتصاد الفلاحي .

ولم يحدث إلا تحت أبصارنا نحن المعاصرين أن ظهر اقتصاد آخر ، وفرنسا أخرى ، عبر انقلابات وتبدلات وعنق الحاضر .